المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

٠٠٥٤٥٧
٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٤٦٦٤

كتاب
المُقْتَبَس في تَوضِيحِ مَا الْتَبَس
(شرح المفصّل)

تأليف:

أبي عاصمِ فخرِ الدِّين عَليِّ بن عُمَرَ الفَقِيْهِيِّ الإِسْفَنْدَرِيِّ

(٦٢١ - ٦٩٨هـ)

من أول باب "المفعول فيه" حتى نهاية باب "ومن أصناف الاسم الخماسي"

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص نحو وصرف

إعداد:

مطيع الله بن عواض السلمي

إشراف:

فضيلة الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري

١٤٢٤هـ

الجزء الأول

٤٦٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : مطيع الله بن عواض بن دبيان اللهيبي الرقم الجامعي : (٩-٨٧٠٧-٤١٨)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع :

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : ~~الماجستير~~ الدكتوراه في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : المقتبس في توضيح ما التبس من أول باب المفعول فيه حتى نهاية باب ومن أحكام الاسم الخماسي، دراسة وتحقيق .

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة بتاريخ : ٦ | ٣ / ١٤٢٥ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ....

أعضاء اللجنة :

المشرف محمد سالم العمري
التوقيع :

المناقش الأول علي توفيق الحمد
التوقيع :

المناقش الثاني : أ . د [illegible]
التوقيع

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د : عبدالله بن محمد الحازمي

التوقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الموضوع: «المقتبس في توضيح ما التبس لأبى عاصم الإسفندري الفقيهي ت ٦٩٨هـ» من أول «باب المفعول فيه» حتى نهاية «باب ومن أصناف الاسم الخماسي» دراسة وتحقيق.

الدرجة العلمية: الدكتوراة.

الطالب: مطيع الله بن عواض السلمي

لقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في قسمين رئيسين:

القسم الأول: الدراسة

القسم الثاني: النص المحقق. تسبقهما مقدمة وتمهيد ، وتتبعهما الفهارس الفنية.

أما المقدمة تحدثت فيها عن سبب اختياري لهذا البحث ، وبيان قيمته العلمية ، وأهميته بإيجاز.

والتمهيد: ترجمت فيه للإسفندري ترجمة موجزة ؛ نظراً إلى أن زميلي محقق الجزء الأول كفاني مؤونة ذلك ، وتناولت فيه:
اسمه ونسبه ، وعصره ، ومولده ووفاته ، ثم عرفت بعد ذلك بمكانته العلمية ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وختمته بالحديث عن مؤلفاته.

أما القسم الأول وهو قسم الدراسة المنهجية لكتاب المقتبس في توضيح ما التبس. فقد تناولت فيه مكانة الكتاب بين شروح المفصل ، وأجزاءه ، وسبب تأليفه ، وزمنه ، وأسلوب الإسفندري ، ومنهجه في عرض المسائل النحوية ، كما ناقشت موقفه من الإمام الزمخشري ، وموقفه من المسائل الخلافية ومذهبه النحوي ، وموقفه من العلل النحوية ، ثم تحدثت عن مصادر الكتاب ، وضمنت القسم موازنة بين المقتبس وبعض الشروح الأخرى ، ومناقب الكتاب وميزاته ، والمآخذ عليه.

أما القسم الثاني قسم التحقيق - بدأته بالحديث عن نسخ الكتاب ، وإعطاء فكرة مختصرة عن عملي في التحقيق.

ثم التحقيق وقد اشتمل على مقابلة النسختين ، وإثبات الاختلاف بينهما في الهامش ، ثم ضبط النص، وتفسيره ، وعزو الآيات القرآنية ، وتخريج الأحاديث النبوية والآثار والأقوال من مصادرها، وعزو الأبيات الشعرية إلى قائليها ، وإلى مصادرها ، وكذلك الأرجاز ، وأنصاف الأبيات ، وترجمة الأعلام الواردة في النص ، وعمل فهرس عام للنص المحقق كاملاً
وتوصلت إلى مجموعة من النتائج ، ومنها:

١- أن للإسفندري آثاراً علمية مفيدة في مجالها.
٢- أنه يعد من النحويين المبرزين.
٣- يعد كتاب المقتبس إضافة مهمة إلى المكتبة النحوية العربية عامة ، ومكتبة الزمخشري خاصة.

والله أسأل أن ينفع به.

الطالب: مطيع الله بن عواض السلمي

المشرف: أ. د. محسن بن سالم العميري

عميد كلية اللغة العربية: أ. د. عبد الله بن ناصر القرني

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والديَّ أطال اللهُ بقاءهما .

إلى أساتذتي الأفاضل ، وإخواني الزملاء .

إلى الذين أفدت منهم ، ووقفوا بجانبي في هذا الجَهْدِ المتواضع

حتى استوى على سوقه ، وخرج إلى النور .

إلى أولئك الذين لن أنسى فضلهم ما حييت .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الجلال والعزة ، والإنعام والمِنَّةِ ، الذّي أعطى فأجزل ، أحمدُهُ سبحانه على توالي مننه حمداً يبلغُ رضاه ، فكم من مُعضلةٍ أتى حلُّها راغماً ، وعبارةٍ تأبَّتْ ثم انقادتْ ، وقد كان القلمُ واجماً ، وأُصلي وأُسلِّمُ على خيرِ خلقِ اللهِ ، سيدنا ونبينا محمّد بن عبد الله ، اللّهم صلّ وسلمّ وبارك عليه ، وعلى آله وأصحابه، ومن سار على نهجه واتبع هداه إلى يوم الدين.

وبعد ، فقد ظلت جهود العلماء المخلصين تتواصل حتى غدت علوم العربية صرحاً شامخاً ، فكم من كتاب احتسبوا فيه نضير أعمارهم ، وكم من مؤلفات ضَمَّنُوها زُبْدَةَ أفكارهم ، فَخَلَّفُوا لنا لسان صدقٍ على جدِّهم واجتهادهم ، هذا على قِلّةِ ما سلم من عَوَادي الزمان ، ولم تنله يد العدوان ، ولعلَّ من أشهر تلك المؤلفات كتاب (**المفصَّل في صنعة الإعراب**) للإمام جار الله الزمخشريّ ، فلا يخفى على دارسي النحو المكانة الخاصة لهذا الكتاب ، والعناية الكبيرة به منذ زمنِ تأليفه ، مما جعل العلماء في أقطار متباينة يعكفون على شرحه ودراسته.

كما لا يخفى - أيضاً - أنَّ طلاب العلم عامة وطلابَ النَّحو خاصة بحاجة ماسَّةٍ إلى الاطلاع على ما كتب على هذا السفر العظيم من شروح وحواشٍ تجلي غامضهُ ، وتحل مشكلهُ ؛ ولذا آثرت أن يكون بحثي لنيل درجة الدكتوراه حول هذا الكتاب ، فوقع اختياري على شرح من شروحه ، وهو كتاب (**المقتبس في توضيح ما التبس**) لأبي عاصم فخر الدين علي بن عمر الفقيهي الإِسْفَندريّ ، المتوفى سنة ٦٩٨هـ ، مدفوعاً إلى ذلك بعدة دوافع أخرى منها:

أولاً: يقيننا أن هذا الكتاب جدير بالتحصيل والدراسة ؛ لأنه يعد فيما نعلم من أوسع شروح كتاب (**المفصَّل في صنعة الإعراب**) ، الأمر الذي يجعله مرجعاً مهماً لطلاب العلم والباحثين في الدّرس النّحوي.

ثانياً: الكتاب حافل بالمناقشات العلمية الجادَّة ، والنُّقول الكثيرة عن النُّحاة السابقين ، من أمثال سيبويه والكسائي والفراء والأخفش والزجاجي والفارسي والسّيرافي وغيرهم.

ثالثاً: تنوُّع مادَّة الكتاب العلميَّة ، حيث اعتمد على مصادر في النَّحو والصَّرف ، واللغة ، والبلاغة ، والعروض ، والأدب ، والخط ، والأمثال ، والتفسير ، والقراءات ، والحديث ، والفقه ، والأنساب.

رابعاً: شخصية المؤلف العلمية ورسوخ قدمه في الدرس النَّحوي بارزة واضحة ، حيث نجده يدلي برأيه في الموضوعات التي يناقشها معترضاً على آراء بعض العلماء داعماً ذلك بالسماع والقياس والإجماع.

خامساً: نقله عن كتب مفقودة مثل كتاب: العقارب للأذكاني ، وحاشية المفصل للإسفندري نفسه ، وفصاح اللغة مختصر الصحاح ، وبعض كتب عبد القاهر الجرجاني المفقودة كالتَّتمَّة في النَّحو ، والتلخيص ، وحواشي الإيضاح ، والمفتاح في النحو ، وشرح المسائل المشكلة ، والمحصل لفخر المشايخ علي بن محمّد العمراني ، وحواشي بعض تلاميذ الزّمخشريّ.

سادساً: قرب الإسْفَندريّ زماناً ومكاناً من الإمام الزّمخشريّ جعل لكتابه المقتبس مكانة عظيمة ، فقد تلقى المفصل سماعاً بطريقين إليه ، واعتمد كثيراً على كتب الزمخشري في شرحه ، ونقل عن تلامذته ، وتتلْمذ على بعضهم.

سابعاً: رغبتي في الاشتراك في إحياء كتب التُّراث الّتي لا يزال عدد كبير منها يقبع في خزائن المكتبات ودور الكتب ، ينتظر من ينفض عنه غبارَ الزمن ، ليخرجه إلى النُّور ، فينتفع به طلاب العلم والمعرفة ، ففي تحقيق كتاب المقتبس تجليةٌ لوجه الحضارة الإسلامية المُشْرِقِ ، ومشاركةٌ في استكمال ملامح الدّراسة النَّحوية في المَشْرِقِ ، خاصَّةً في إقليم خوارزم وما جاورها.

كل ذلك وغيره دفعني إلى اختيار جزء من هذا الكتاب دراسة وتحقيقاً مجالاً لبحثي ، وقد شمل هذا الجزء جزءاً كبيراً من قسم الأسماء ، يبدأ من الورقة رقم (٩٤/أ) من المجلد الأول وينتهي بنهاية الورقة (٦٣/ب) من المجلد الثّاني.

فجاء عنوان البحث:

« **المقتبس في توضيح ما التبس**» لأبي عاصم فخر الدين علي بن عمر الفقيهي الإسْفَندريّ من أول باب المفعول فيه حتى نهاية باب "ومن أصناف الاسم الخماسي"، دراسة وتحقيق.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين رئيسين ، تسبقهما مقدمة وتمهيد ، وتتبعهما الفهارس الفنيَّة اللازمة لمتن الكتاب المحقق ، فجاءت الخطَّة على النَّحو الآتي:

المقدمة: وفيها تحدثت عن سبب اختياري لهذا البحث ، وبيان قيمته العلميَّة وأهميته بإيجاز.

التّمهيد: وفيه ترجمت للإسفندري ترجمة موجزة ، مبيناً مسيرة حياته ، ومنزلته العلميّة ، نظراً لأن زميلي محقق الجزء الأول قد كفاني مؤونة ذلك.

القسم الأول: وهو قسم الدراسة ، وقد تناولت فيه – من خلال الجزء الذي قمت بتحقيقه – المباحث الآتية:

المبحث الأوّل: مكانة المقتبس بين شروح المفصّل.

المبحث الثّاني: أجزاؤه.

المبحث الثّالث: سبب تأليفه ، وزمنه.

المبحث الرّابع: أسلوب الإسْفَندريّ ومنهجه في عرض المسائل النّحوية.

المبحث الخّامس: عرضه لآراء النُّحاة ، وموقفه منها.

المبحث السّادس: موقفه من الزّمخشريِّ تأييداً أو تفنيداً.

المبحث السّابع: موقفه من المسائل الخلافيّة.

المبحث الثّامن: مذهبه النَّحوي.

المبحث التّاسع: موقفه من العِلل النَّحوية.

المبحث العّاشر: مصادر الكتاب.

المبحث الحادي عشر: موازنة بين المقتبس والتَّخمير والإقليد.

المبحث الثّاني عشر: الشرح في الميزان.

القسم الثاني : قسم التّحقيق ، ويشتمل على مقدمة تحدثت فيها عن:

أ. وصف النُّسخ.

ب. منهج التَّحقيق.

وبعد: فإنني أرجو الله عزَّ وجلَّ أن أكون قد وُفِقْتُ في إظهار هذا النّص على الصُّورة الّتي أرادها مؤلفه ، والّتي يرضى عنها أهلُ العلم وطلاّبه ، ولست أَدَّعي الكمال فيما قدمتُ ؛ لعلمي أنَّ النّقص من طبيعة البشر ، ولكنَّ حسبي أنّني أخلصتُ النِّية وحاولت أن أشدَّ جيادَ الحزم ، وأمدَّ ركاب العزم ، فبذلتُ قُصارى جهدي ، وانقطعتُ لهذا البحث بضع سنين ، لم أشغل بغيره نفسي ، ولم أصرف إلى سواه هِمَتي ، وتحملتُ المشقَّة في سبيله ، فامتطيت صهوة الصّبر ، فذلّت أمامَه كُلُ الصِّعاب الّتي لا تخفى على من سلك هذا الطّريق ، فبعد أن كنت أُقدم رِجلاً ، وأُؤخِّر أُخرى ؛ لِعلمي أنَّ المتاع يسير والباع قصير ، والبضاعة مزجاة ، والخبرة لا تسعف المتعلّمَ بما رجاه ، استعنتُ بالله فأمدني بعونه وتوفيقه.

وإنني أتقدم بالشّكر لله عزَّ وجلَّ - من قبلُ ومن بعدُ - على ما يسَّر لي من عقباتِ هذا البحث ، وأنهج لي من سُبُلِهِ ، ثُمَّ لوالديَّ أمد الله في عمرِهِمَا ، وأحسن إليَّ بحسن برِّهما ، ولكلٍّ من تعلمتُ على يده واهتديت بسراج نُصحه ، واستنرت بعلمه وفكره ، وأخص بالذّكر أُستاذي ومُشرفي فضيلة الأُستاذ الدّكتور/ مُحسن بن سالم العمُيري - حفظه الله - ، الذي رعى هذا العمل حتّى استوى على سوقه ، فقد غمرني بعطفه ونصحه ، وبذل من أوقات راحته الكثير في سبيل إنجاز هذا البحث ، فأفدت من ملحوظاته السديدة ، وآرائه الصائبة وتوجيهاته ما كان عوناً لي - بعد الله - على مواصلة السّير في كتابة هذا البحث وإخراجه على هذه الصُّورة ، فبجانب التَّوجيهات كان مُدَقِّقاً في كلِّ ما أكتبُ ، فكم أرشدني إلى تصحيح كلمةٍ ، وتوضيح عبارةٍ ، وتقويمِ فكرةٍ ، وتحريرِ مسألةٍ ، فله مني الشُّكر والثّناء ، وله من الله الثَّواب والجزاء.

كما يطيب لي أن أسجل جزيل شكري وامتناني لجامعة أم القرى بمكة المكرمة ممثلة في معالي مديرها الموقر ، ولكلية اللغة العربيَّة في شخص عميدها الأستاذ الدكتور/ عبد الله القرني الذي يبذل جهوداً مشكورة في خدمة طلاب العلم وتيسير ما يعترض مسيرتهم ، والشكر لرئيس قسم الدّراسات العليا العربية الأستاذ الدكتور/ عليان الحازمي الذي يحف كل طالب علم بفضل رعايته ومتابعته بعد رعاية الله جل وعلا.

كما أخص بالشكر الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة ، الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم محمد النجار ، والأستاذ الدكتور/ علي توفيق الحمد ، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وإعطائها نصيباً من وقتهما الغالي الثمين ، سائلاً المولى جل وعلا أن ينفعني بما يبديانه من توجيهات تفيد البحث وصاحبه ، وأن يكتب ذلك في ميزان حسناتهما ، وأن يجزيهما عني خيراً.

كما لا يفوتني أن أتوجه بعظيم الشكر والامتنان لكلية المعلمين في محافظة جدة ممثلة في سعادة عميدها الفاضل الأستاذ الدكتور/ حسن عايل أحمد يحيى ، الذي أعانني طيلة سنوات البحث ، وقدم لي الكثير ، فله الشكر الجزيل والثناء الجميل.

والشكر موصول لزميلي الدكتور/ سعد بن محمد الرشيد ، الذي أمدني بنسختي كتاب المقتبس وبعدد من المصادر المخطوطة ، فله جزيل الشكر والامتنان.

كما أنني أشكر لك من مد لي يد العون ، وشارك بأي جهد أو نصح أو مشورة من أساتذتي الكرام ، وزملائي الأوفياء ، الذين لن أنسى فضلهم....

فلجميع هؤلاء وغيرهم الشكر والدعاء ، شكر معترف بالفضل لأهله ، راجياً أن أكون قد شاركت بهذا العمل المتواضع في خدمة التراث ، محتسباً الأجر من الله تعالى ، والله من وراء القصد.

وبعد ، فهذا عملي أضعه بين يدي لجنة المناقشة الموقرة ، فما كان فيه من صواب فمن الله ، وما كان فيه من خطأ أو زلل فمن نفسي ، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الطالب

مطيع الله عواض السلمي

التمهيد

لَمْ تسعفْنَا كُتب التّراجم بترجمة وافية تشفي الغليل وتروي العطش وتبل الصّدى للعالم النّحرير ، ذي الفضل العزيز ، سلطان الأفاضل ، رئيس الأماثل، الموصوف بحسنِ التّواضع ، مع فضله الباهر ، المنعوت بأكرم الشمائل ، مع علمه الزاهر ، الإمام فخر الدّين الإِسْفَنْدريّ ، فلا تزال كثير من صفحات حياته غير معروفة ، ولا يزالُ عدد من سطور تلك الصّفحات مطوياً ، نظراً إلى قلّة المترجمين للإسفندري ، فضلاً عن ضآلة ما وصلنا منها ، وقد قام الدّكتور سعد الرّشيد مشكوراً ببذل جهده في التقاط ما يلقي الضّوء على جوانب من ترجمته(١) ، مبيناً مسيرة حياته ، ومنزلته العلميّة ، ونظراً لأنّه قد كفاني مؤونة ذلك كثيراً ، فسأترجم للمؤلف بإيجاز:

اسمه ونسبه:

ذكر الإِسْفَنْدريّ اسمه ونسبه وكنيته ولقبه في مقدمة الكتاب إذ يقول: « فأقول أنا العبد الفقير إلى عفو ربه الكريم المليِّ أبو عاصم علي بن عمر بن الجليل(٢) بن علي الفقيهي المدعو بالإِسْفَنْدريّ(٣)... »(٤).

وذكر حسام الدين السغناقي في مقدمة كتابه "الموصل في شرح المُفَصَّل" اسمه بهذه الصورة ، وذكر أنه قد التقى به(٥).

والإِسْفَنْدريّ ينسب إلى قريته "إِسفندرية" وقد ورد في المقتبس ما يفيد أنها بَلْدَةٌ ، حيث قال في شأن تاج الدين العلوي: « أقام عندنا بإسفندرية... »(٦).

---

(١) ينظر المقتبس ص (٣٠ – ٥٣) تحقيق الدكتور الرشيد.

(٢) في كشف الظنون (١٧٧٦/٢): (الخليل) بالخاء ، وفي نسختي "المقتبس": (الجليل) بالجيم

(٣) في هدية العارفين (٧١٥/٥): (الاسفيذاري) ، وذكر ياقوت الحموي في معجم البلدان (١٨٠/١): (أسفيذار).

(٤) ينظر المقتبس ص (١٣٦) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٥) ينظر الموصل ص (٣ ، ٤) من مقدمة الكتاب.

(٦) ينظر المقتبس ص (٩٦٢) تحقيق الدكتور سعد الرشيد ، وينظر ص (١١٩٠) من التحقيق.

عصره:

عاش الإِسْفَندريّ في عصر مليء بالفتن والاضطرابات الّتي سادت في القرن السّابع الّذي عاشّ فيه المؤلِّف بين سنتي (٦٢١ - ٦٩٨ للهجرة) ، هذا القرن الـــذي شهدت فيه بلدان المشرق عامة أحداثاً مؤلمة ، وتداعيات عظيمة ، ونزاعات إقليميـة متعددة الأطراف ، واضطرابات كثيرة ، ولعلّ من أشهرها اجتياح التتـــار للشـرق الإسلامي.

وقد كانت بلدة "خُوَارزم" وما جاورها تحت حكم الخوارزميين ، وقد عـــاش الإِسْفَندريُّ في عصر آخر سلاطينها وهو السلطان جلال الدّين منكوبري⁽¹⁾.

كما عاش الإِسْفَندريّ أواخر الدولة العباسية في العراق ، وقـــد دَبَّ الوهـن فيها، وتزامن مولده مع آخر خلافة النّاصر لدين الله ، وتتابع بعده ابنه الظاهر بـأمر الله ، والمستنصر بالله ، والمستعصم بالله ، إلى أن دخلت جيوش التتار بغداد ســـنة ٦٥٦هـ ، وأنهوا تاريخ دولة من أعظم دول الإسلام⁽²⁾.

وكان في عصر الدّولة الأيُّوبيّة في مصر والشّام واليمن⁽³⁾ ، ودولة الممـــاليك الأولى⁽⁴⁾ ، وكان هذا القرن مليئاً بالأحداث المُؤلمة ، ومع هذا شهد هذا القرن نشاطاً فكرياً ونهضة عِلميَّة في علوم اللُّغة والنَّحو ، والتَّفسير والقراءات ، والفقه والحديث، كما برز فيه جمع من العلماء ، وشهد حركة تأليف واسعة في مختلف العلوم.

مولده ووفاته:

ولد الإِسْفَندريّ سنة إحدى وعشرين وستمائة هجرية ، وقد جاء على ورقـــة العنوان في نسخة الأصل ما نصه: «توفى الشّيخ الأستاذ خاتمـــة النُّحـاة صـاحب المقتبس فخر الحقّ والدّين الإِسْفَندريّ ... وقت الضَّحوة من يوم الأربعـــاء التّاسـع عشر من رجب في سنة ثمان وتسعين وستمائة ، وعاش سبعاً وسبعين سنة» ، وهـذا يعني أنه ولد في سنة ٦٢١هـ.

---

(١) ينظر الكامل لابن الأثير (٢٢٣/٩ ، ٢٢٤) ، وسير أعلام النبلاء (٣٢٧/٢٢ - ٣٢٩).

(٢) ينظر العبر للذهبي (٢٧٧/٣) ، والبداية والنهاية (٢١٣).

(٣) ينظر البداية والنهاية (١٩٠/١٣) وما بعدها ، والوافي بالوفيات (٤٦٩/٩) وما بعدها.

(٤) ينظر سير أعلام النبلاء (٢٠٠/٢٣ - ٢٠١) ، وحسن المحاضرة (٣٨/٢).

أما سنة وفاته فقد أجمع عليها كل من ترجم له وهي سنة ٦٩٨هـ ، وقت الضَّحوة الصُّغرى من يوم الأربعاء التّاسع عشر من شهر رجب.

مكانته العلمية(١):

تلقى الإِسْفَندريّ العلم منذ صغره ، فقد ذكر أنَّهُ قرأ على شيخه سيف الدّين الرّوزناني سنة ٦٣٧هـ ، وشيخه نجم الدّين الزّاهدي سنة ٦٤٢هـ ، مما أتاح له ثقافة علمية واسعة ومكّنه من كثيرٍ من العلوم الّتي ظهر أثرها في مؤلفاته(٢).

كما أنَّه صرَّح بأنَّهُ قرأ "الكشَّاف" على شيخه الرّوزناني(٣) ، وقرأ عليه "المُفَصّل" بروايتين متصلتين للزَّمَخْشري(٤) ، إضافة إلى عدد من الكتب التي قرأها واطلع عليها ، وهي كثيرة جداً ، مِمَّا جعل الإِسْفَندريّ يَحظى بثقة أساتذته وإعجابهم، حيث يُسأل بحضرة بعضهم فيجيب بإجابات سديدة تنال إعجابهم ، كما أنَّهُ كان موضع ثقة تلاميذه أيضاً ، فقد كان منهم من يسأله في المسائل الدّقيقة ، وقد ذكر في المقتبس بعضها.

وقد قرن الإِسْفَندريّ هذا العلم بصفات العلماء ، من أدب رفيع مع أساتذته ، وتواضع جمٍّ ، وتوقير واحترام لهم.

شيوخه:

تلقى الإِسْفَندريّ علمه عن كبار علماء عصره الّذين تبحَّروا في علوم شتى ، وقد ظهر أثر ذلك في كتابه المقتبس ، حيث أورد فيه أطرافاً من علوم مختلفة ، استعان بها في شرح عبارات الزَّمَخْشري.

ومن أُولئك: الشُّيوخِ الّذين تلقى عنهم - ومصدرنا في ذلك كتابه المقتبس إذ يشير فيه إلى سماعه منهم وأخذه عنهم:

---

(١) ينظر كشف الظنون (١٧٧٦/٢) ، وهدية العارفين (٧١٥/١) ، ومعجم المؤلفين (١٥٨/٧).

(٢) ينظر المقتبس ص (٣٨) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٣) ينظر المقتبس ص (٩٦٩) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٤) ينظر المقتبس ص (١٣٧ - ١٣٨) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

١- سيف الدّين عبد الله بن محمود بن أبي سعيد الرّوزناني الخوارزمي(١) أشهر شيوخه على الإطلاق ، وإذا ما قال - وهو كثير في كتابه - : "قال شيخنا" فإنما يقصده.

٢- نجم الدِّين أبو الرَّجاء مختار بن محمود بن محمد الزَّاهدي الغرميني ، ذكر الإسْفَندريّ أنه قرأ عليه في الجامع الجرجاني سنة ٦٤٢هـ وأنَّه رافقه في بعض أسفاره ، وأنَّه استجاد بعض أجوبته(٢).

٣- نجم الدّين الصَّلاحي ، أثبت عنه الإسْفَندريّ سماعات كثيرة ، وكان يجله ويحترمه ، وقد أثنى عليه كثيراً(٣).

٤- تاج الدّين العلوي ، أثنى الإسْفَندريّ عليه ، وأخذ عنه حين ما كان مقيماً بإسفندرية(٤).

٥- تاج الدّين الكاثيّ ، أثبت عنه الإسْفَندريّ أنَّهُ سمع عنه ، وذلك في مواضع من المقتبس ، كما أنَّهُ أثنى عليه وأضفى عليه عبارات التَّبجيل والاحترام في مواضع أخرى من الكتاب(٤).

تلاميذه:

قعد الإسْفَندريّ للتَّدريس والتَفَّ حوله التَّلامذة ، وذكر أنَّهُ قد درس "المُفَصَّل في صنعة الإعراب" ومن أولئك الذين أفادوا من علمه:

١- حسام الدين الحسين بن علي بن الحجّاج بن علي السِّغناقي ، أخذ عن الإسْفَندريّ كما أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه "الموصَّل في شرح المُفَصَّل"(٥).

٢- مسعود بن مظفَّر بن مُؤيّد ، نقل بعض الفوائد عن الإسْفَندريّ في المقتبس ووصفه بالأستاذ(٦).

---

(١) ينظر ترجمته وإفادة الإسْفَندريّ منه ص (٢٤) من التحقيق.

(٢) ينظر المقتبس ص (٧٣) من التحقيق ، وينظر المقتبس ص (٤٨) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٣) ينظر المقتبس ص (٤٨) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٤) ينظر المقتبس ص (٤٩) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٥) ينظر الموصل ص (٣ ، ٤) من مقدمة الكتاب.

(٦) ينظر التوضيح في شرح مقامات الحريري ق (١) ، المقتبس ص (٥١) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

٣- جابر بن مُحمَّد بن محمَّد بن عبد العزيز بن يوسف الكاثيّ ، أبو عبد الله افتخار الدّين ، قرأ على الإِسْفَندريّ "المُفَصَّل" و"الكشَّاف" وتوفى سنة ٧٤١هـ(١).

مؤلفاته:

كانت لتلك الثّقافة الَّتي حازها الإِسْفَندريّ ، سماعاً عن شيوخه ، ونقلاً عنهم ، وعن غيرهم من العلماء ثمرة مباركة ، تتمثَّل في المؤلَّفات العلميَّة الَّتي صنَّفها استجابة لرغبة تلاميذه وأقرانه ، ومشاركة منه في إيصال المعرفة إلى أجيال المستقبل ، ولذا ترك الإِسْفَندريّ عدداً من المؤلَّفات ، وأشار إليها في كتابه المقتبس، وهذه المؤلَّفات هي:

١- نظم مصباح المطرّزي(٢).

٢- حواشي المُفَصَّل ، وقد نقل عنه في المقتبس ورمز له بعلامة "حم"(٣).

٣- المقتبس في توضيح ما التبس ، وهو أشهر مؤلفاته وأوسعها ، وهو الكتاب الّذي قمتُ بتحقيق جزء منه(٤).

---

(١) ينظر الجواهر المضية (٢/٥ - ٦).

(٢) ينظر المقتبس ص (١٣٦) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٣) ينظر المقتبس ص (١٤٥) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٤) الجواهر المضية (٢/٥ ، ٦) ، والموصل في شرح المفصل ص (٣ ، ٤ ، ٥) من مقدمة الكتاب.

القسم الأول: قسم الدراسة

ويشتمل على اثني عشر مبحثاً:

المبحث الأول: مكانة المقتبس بين شروح المفصل.

المبحث الثاني: أجزاؤه.

المبحث الثالث: سبب تأليفه ، وزمنه.

المبحث الرابع: أسلوب الإسفندري ومنهجه في عرض المسائل النحوية.

المبحث الخامس: عرضه لآراء النحاة ، وموقفه منها.

المبحث السادس: موقفه من الزمخشري تأييداً أو تفنيداً.

المبحث السابع: موقفه من المسائل الخلافية.

المبحث الثامن: مذهبه النحوي.

المبحث التاسع: موقفه من العلل النحوية.

المبحث العاشر: مصادر الكتاب.

المبحث الحادي عشر: موازنة بين المقتبس والتخمير والإقليد.

المبحث الثاني عشر: الشرح في الميزان.

المبحث الأول

مكانة المقتبس بين شروح المفصل

كتاب "المقتبس في توضيح ما التبس" شرح لكتاب الزمخشري الموسوم "المفصل في صنعة الإعراب ؛ وأظن أنه لا حاجة إلى التعريف بالإمام الزمخشري، فهو أشهر من نار على علم ، ولذا فقد ترجم له المتقدمون[١] تراجم وافية ، وكتب عنه المحدثون كتابات مطولة وكثيرة ، وممن ترجم له شراح الكتاب، كالأندلسي[٢] في كتابه "المحصل في شرح المفصل" ، وغيره ممن تناول الكتاب بالشرح والبيان.

كذلك لا أظن أن هناك ما يدعو إلى الحديث عن كتابه "المفصل" ؛ نظراً لشهرته ، وعناية العلماء به ، منذ زمن تأليفه سنة (٥١٣ ـ ٥١٥) للهجرة ، واهتمام الناس به ، ولا سيما الملك المعظم عيسى بن محمد بن أبي بكر المتوفى سنة ٦٢٤هـ، سلطان الشام ، الملقب بملك النحاة ، الذي كان معجباً بـ"المفصل" ، "ومن شدة إعجابه به أنه جعل لمن يحفظه مائة دينار وخِلْعة ، فتسابق الناس على حفظه ، ونظمه ، وشرحه"[٣].

"وحرص الناس على بحثه وتنقيره ، وتهالكوا في فحصه وتفكيره ، لعموم طوله وطائله ، وشمول نوله ونائله ، وشرح الشارحون بين تطويل وتقصير ، وتقليل وتكثير"[٤].

وقد شرح "المفصل" من أهل الشام والوافدين عليه في القرن السابع الهجري فقط أكثر من خمسة وعشرين إماماً ، دون نظّامه ، وحفظته ، كما أشار أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين في مقدمة التخمير[٥] ، وقد أحصى الشروح في ثمانين شرحاً[٦] ، إضافة إلى شروح الأبيات ، والمختصرات ، ونظمه ، وتقليده ، والرد عليه.

---

[١] ينظر ص (١) من التحقيق.

[٢] ينظر المحصل في شرح المفصل بتحقيق عبد الباقي الخزرجي (١/٥ – ٨) من التحقيق.

[٣] ينظر النجوم الزاهرة (٦/٢٦٧).

[٤] ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٣).

[٥] ينظر التخمير (١/٤٣ – ٤٤).

[٦] ينظر التخمير (١/٤٧ – ٥٩).

وهذا العدد من الشروح تختلف فيما بينها ، فلكل واحد منهم أهدافه في الشرح، ومنهجه ، وأسلوبه ، وتبويبه ، ومستواه العلمي ، وآراؤه الخاصة ... الخ ، ولا يمكن لنا بهذه العجالة أن نتحدث عن كل شرح من هذه الشروح جميعاً ، أو أغلبها ؛ لأن ذلك يتطلب رسالة علمية متخصصة ، لا سيما أن أكثر هذه الشروح مخطوط يصعب الاطلاع عليه ، وبعضها مفقود ، وسوف نعقد مقارنة بين شرح الإِسْفَنْدريّ وبعض الشروح الأخرى ، في مبحث مستقل يأتي لاحقاً.

وبالرغم من كثرة شروح المفصل يأتي "كتاب المقتبس في توضيح ما التبس" في مقدمة هذه الشروح للأمور التالية:

١- لما يحويه من مادة نحوية ، وصرفية ، ولغوية ، وبلاغية ، ليست في كثير من الشروح.

وهذه العلوم التي حواها المقتبس من صرف ، ولغة ، وأدب ، وبلاغة، وفقه ، وأصول ، وتفسير للقرآن وعلومه ، إضافة إلى إفادته من كتب الإنسان والسير والمناقب ، والحديث والأثر وغيرها ، كل هذه العلوم استعان بها الإِسْفَنْدريّ في مناقشته للمسائل النحوية وأفاد منها في أجوبة الأسئلة التي يفزع إليها فيما التبس ، وجعلها شرحاً فيما يحتاج إليه من حَلٍّ عُقْدِ الكتاب.

٢- لما امتازت به المادة العلمية في "المقتبس" من العمق ، والاستقصاء ، وحسن الأسلوب ، ووضوحه ، وعدم الاستطراد أو الحشو.

٣- اعتمده العلماء الشارحون مصدراً أساسيًّا لمؤلفاتهم ، لمعرفتهم بمكانة الكتاب ومكانة صاحبه.

فحسام الدين السغناقي المتوفى سنة ٧١٤هـ وهو أحد تلاميذ المؤلف يختاره أحد المصدرين اللذين اعتمدهما في كتابه "الموصل في شرح المفصل" فيقول في مقدمته(١): "وما وقع بين الشروح مثل الشرحين الأخيرين المنسوبين إلى العالمين الباهرين ، أحدهما: الأقليد ... ، والثاني: المقتبس المنسوب إلى العالم النحرير ذي الفضل العزيز ، سلطان الأفاضل رئيس

---

(١) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٣).

الأماثل الموصوف بحسن التواضع مع فضله الباهر ، المنعوت بأكرم الشمائل مع علمه الزاهر ، الإمام المحقق والحبر المدقق فخر الدين أبي عاصم علي ابن عمر بن الجليل بن علي الإِسْفَنْدريّ - رحمه الله -.

فإني أدركتهما في حياتهما ، وصادفتهما كما وصفت بل أزيد ، وأحمدتهما لما نَعتُّ بَلْ أَمْجَد ... ".

وعلي بن دهقان النَّسفيّ الكَنَبْدِيُّ المتوفى سنة ٧١٩هـ يعتمده مصدراً من مصادر كتابه الموسوم بـ"المقاليد في شرح المفصل". بل اعتمده المصدر الثاني بعد "الإيضاح لابن الحاجب" ، حيث يقول في مقدمته مشيراً إلى مصادره: "وجمعت نخب ما في الإيضاح والمقتبس والمحصل والعقارب والإقليد ... "(١).

ولم تقتصر الإفادة من "المقتبس" على هذين الشرحين لهذين العالمين ، بل أفاد منه آخرون في مؤلفاتهم ، منهم: فخر الدين الخوارزمي المتوفى سنة (٧٥٠هـ) نقل عن المقتبس ، وأفاد منه في كتابه "شرح أبيات المفصل" ، وذلك في مواضع عديدة(٢).

ومنهم محمد بن يوسف بن عليّ الكرماني ، المتوفى سنة (٧٨٦هـ) ، أفاد من المقتبس ، ونقل عنه في كتابه « شرح شواهد الموشح للخبيصيّ» ، وقد كان يكثر من قوله: "قال صاحب المقتبس ... "(٣).

ومنهم: عبد القادر بن عُمر البغدادي ، المتوفى سنة (١٠٩٣هـ) نقل عن المقتبس وأفاد منه في عدة مواضع في كتابه(٤): "خزانة الأدب".

٤- أنه استصفى "في المقتبس" ما أثبته في نسخته من الحواشي الصحاح ، كما أشار في مقدمته(٥).

---

(١) ينظر المقاليد (٢/ب).

(٢) ينظر شرح أبيات المفصل للخوارزمي (١/ب) ، (٩/أ).

(٣) ينظر شرح شواهد الموشح للكرماني (٧٦/أ) ، (١٠٣/أ).

(٤) ينظر خزانة الأدب (٤٢٢/٣) ، (١٧٥/٥ ، ٣٠٩) ، (٤٨١/٧ ، ٧٤٣) ، (٢٢٣/٨) ، (٢٦٧/١٠).

(٥) ينظر مقدمة المقتبس ص (١٤٦) ، وكشف الظنون (١٧٧٧/٢).

المبحث الثاني

أجزاء الكتاب

يعتبر العلامة المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي المعروف بحاجي خليفة أقدم من عرف بكتاب المقتبس ، فقد جاء في كشف الظنون (١٧٧٦/٢، ١٧٧٧): « ومن شروح المفصل شرح يقال: أقول أوله إياه أحمد على أن خولني بطوله الجسيم ، وهو للشيخ علي بن عمر بن الخليل بن علي الفقيهي ، المدعو بالفخر الإِسْفَندريّ المتوفى ... سنة ٦٩٨هـ ، وسماه المقتبس في توضيح ما التبس ، مقتبسة مواده من كتب جرت مجرى الشروح للمفصل ... ».

وتابعه إسماعيل باشا في هدية العارفين (٧١٥/٥): ، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين (١٥٨/٧) ، ولم يذكروا أجزاء الكتاب ، ولم يتعرضوا لذلك عند حديثهم عن الكتاب ومؤلفه.

أما المؤلف نفسه فقد حَرَص على تدوينه في مجلدين ختم الأول بتاريخ الفراغ من تأليفه حيث قال(١): « قسم الإسم المفروغ منه ضَحوة يوم الأربعاء لتسع بقين من المحرم الواقع في شهور سنة ثمان وسبعين وستمائة هجرية والله المستعان في الباقي والموفق والواقي» وقد ورد ذلك نصاً في نسخة عاطف أفندي (٢٤٥/أ).

وختم المجلد الثاني بتاريخ الفراغ من تأليفه أيضاً إذ قال(٢): "واتفق الفراغ بعونه تعالى ضحوة يوم الأربعاء الكبرى لست ليال بقين من شوال الواقع في سنة ثمان وسبعين وستمائة هجرية ، والحمد لله على نواله والصلاة على نبيه محمدٍ وآله".

وهذه تجزئة المؤلف ، والتي حرص فيها على تدوين انتهائه من الكتاب في كل مجلد منهما ، محدداً ذلك باليوم والشهر والسنة في النسختين اللتين وقفت عليهما.

---

(١) ينظر المقتبس (٣٠٠/٢/ب).

(٢) ينظر المقتبس نسخة "ع" (١٤١/٢/ب) ، إذ سقط الوجه الأيسر من المجلد الثاني من نسخة الأصل ، فذهب تاريخ الفراغ من تأليفه.

وقد وجدت في نسخة جار الله التي بين يدي ، وهي نسخة الأصل أن المجلد الأول ينتهي بنهاية باب التصغير ، وختم بقوله[1]: "وهذا آخر الدفتر الأول والحمد الله الأبدي الموجود في الأزل ، والدفتر الذي يليه مصدر بقوله: « ومن أصناف الاسم المنسوب». ولم يذكر فيها انتهاء تدوينه باليوم والشهر والسنة كما سبق ، مما يرجح أن التجزئة في هذه النسخة على هيئتها الحالية هي من عمل الناسخ ، وليست من عمل المؤلف. وما ذكر في آخرها من خاتمة هي للباب وليست للمجلد ، ويؤكد ما ذكرت أن المجلد الأول الحالي يتكون من (٢٩) سطراً ، ومن (١٧) كلمة تقريباً، والثاني يتكون من (٢٩) سطراً ، ومن (١٣) كلمة تقريباً ، مما يؤيد ما ذهبت إليه من أنها من عمل الناسخ.

وأما نسخة "ع" فقد سارت على طريقة المؤلف ، فانتهى المجلد الأول بنهاية قسم الأسماء ، والمجلد الثاني بنهاية الكتاب.

---

[1] المقتبس (١/٢٣٧/أ).

المبحث الثالث

سبب تأليفه ، وزمنه

أولاً: سبب تأليفه:

المقتبس هو أشهر مؤلفات الإِسْفَندريّ وأوسعها على الإطلاق ، وقد ذكر المؤلف السبب من تأليفه للكتاب في مقدمته وهو اقتراح بعض طلبة العلم أن يكتب لهم مجلة من الفوائد النحوية ، فقال[1]: « فَإِنَّهُ كانَ يخطرُ لي في مساعَدَةِ الأَحوالِ وَمُباعدَةِ الأَهوالِ ، والتَّمَتُّعِ بِقوَّةِ النفسِ النفيسةِ ، والتمتعِ بصحةِ مدركتِها الرئيسةِ ، باقتراحِ بعض الأعزَّةِ عَليَّ ، من الإخوةِ المختلفةِ إليَّ ممن لهم قدم صدق في الحواية لمرتبتيّ الدِّرايةِ والروايةِ ، وقد تَحقَّقْتُ مِنهم خُلوص النيِّةِ وَصَفاءَ الطويَّةِ أَن أَكتُبَ لَهُم مَجلَّةً من الفوائدِ النحويَّةِ جَارِيةً مَجَرى الحَوَاشي عَلَى ترتيب الكتاب ، "كتاب المفصل في صنعة الإعراب" ، فكنت في ذلك لقلة البضاعة وقصر الوقوف على أسرار الصناعة أُقدم رجلاً وأُأَخِّرُ أُخْرَى ، مُتدَبِّراً في اعتِيَامِ مَا هُو أَحْرى ، فَبَيْنَا أَنا تحتَ غَمرَةِ هَذَا الترددِ ، فِي تجمُّع الرَّأي فيه والتبدُّدِ ، وَالزمانُ صُاف والأَملُ واف والوَيْنُ حُلوٌ ، والبال خِلوٌ ، إِذْ انْتَابَت خُلَّتَنَا الفتنُ انتيابَ الغَاشيةِ ، وَاضْطَربت بِنَا اضطِراب الأرحيَةِ ، فَحلَّ مَنْ كَانَ فِي دِيَارنَا الحُبَا ، وتَفرَّقُوا أَيْدِيَ سبَا ، فَاقتَعَدْتُ عَلَى عَقِبهِمْ غاربَ الاغْتِرَابِ ، وقُلْتُ يَا قَلبُ دَعْ تُربَةَ الأَتْرابِ وَالأحبَابِ ، وَذَرْهَا وَبَدِّلْهُ فِي الرَّحيلِ عَنْهَا بَدَلَه فإنها الآن ليست لك بِدلَة ، فَشَحَذْتُ لِلرِّحلَةِ غِرَارَ العَزْمِ، مُتَوجِّهاً إِلَى بَلْدَتِنَا "خُوَارزم" ، وكانت ... صولة - بِحَمْدِ الله - بِمَنْ جَمَعَ الفَضْلَ وَالحَزْمَ ، من إِخوانٍ لِي في الله قد أَلَّفَتْهُمْ لُحْمَةُ العِلْمِ وَالأَدَبِ ، وَسَاوَتْ بَيْنَهُم فِي المُدَارَاةِ وَالحَدْبِ ، وَكُنْتُ عَاشَرتُهُمْ فِي صُحبَةِ مشايخِنَا سنينَ وَأَيَّاماً آمنين ، فَشَكَرْتُ لَعَمْرِي يَدَ الغُرْبَةِ ، بِمَا كَشَفَتْ عَنِّي رُؤيَتُهُمْ مِن قَشَفِ الكُرْبَةِ ، ثُمَّ لمَّا وَجَدْتُهُمْ لِلعُهُودِ القَدِيْمَةِ رَاعِينَ ، وَفِي بَذْلِ المَجْهُودِ بَيْنَهُمْ سَاعِيْنَ ، تَلَوْتُ عَلَيْهِمْ بَعْدُ تِلْكَ السورة ، وَأَلْقَيْتُ عَلَيْهِمْ مفتاحَ المشورةِ ، فَصَوَّبُوا رَأيَ الإِنْجَاحِ لِطَلَبَةِ الاقْتِرَاحِ ، وَرَاجَعْتُهُمْ ... بِهَا فِي هَذَا الجَمْعِ ، فَبَشَّرَنِي كُلٌّ بِمَا عِنْدَهُ مِن كَرَامةٍ وَسَمْعٍ ، وَمَا كَانَ يَوْمُئذٍ عِنْدِي فِي هَذَا الفَنِّ من المُحصَّلِ ، إِلاَّ المُثْبَتُ بِخَطِّي فِي: "حَواشِي المُفَصَّلِ" فَقُلْتُ فِي

---

[1] ينظر مقدمة المقتبس تحقيق الدكتور سعد الرشيد ص (١٣٣) وما بعدها.

نَفْسي: هَذَا هو المُرَادُ المُقْبِلُ وَالمُرَادُ المُبْتَلِ ، ولَيْسَ مَا وراءَ ذَلِكَ إلاَّ جُهْدُ المُقِلٍّ ، فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهِ إِقْبَالَ المتهافتِ المَظْنُونِ الفَائتِ ... ».

وبذلك يتضح جليًّا السبب من تأليف الكتاب ، والدوافع لذلك ، وكيف تمت هذه الأسباب ، والمصاعب التي واجهت تحقيق تلك الأهداف إلى أن تم البدء في التأليف.

ثانيا: زمنه :

يظهر أن كتاب المقتبس هو آخر مصنفات الإسْفَندريّ من حيث الترتيب الزمني ، فقد أتمَّ تأليفه كما ذكر في نهاية الكتاب(١): « ضحوة يوم الأربعاء الكبرى لست ليال بقين من شوال الواقع في سنة ثمان وسبعين وستمائة هجرية ... » ، وهذا التاريخ قبل وفاته بعشرين سنة.

وإذا كنا نجزم بأن مُؤَلَّفَيْنِ مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ تَسْبِقُ هَذَا الكتاب تأليفاً ، **الأول:** "حواشي المفصل" ذكره في مقدمة المقتبس حيث قال(٢): « وما كان يومئذ عندي في هذا القن من المحصل إلا المثبت بخطي في "حواشي المفصل" ... » ، وقد جعله مصدراً من مصادره ، ورمز له بـ"**حم**".

والثاني: "نظم مصباح المطرزي" وهو نظم علمي ، نظم فيه كتاب " المصباح في النحو" لأبي الفتح المطرزي ، وقد أشار إلى ذلك في المقتبس - أيضاً - عند حديثه عن أحرف المضارعة ، حيث يقول(٣): « ولي في هذه الحروف مجموعة في نظمي لمصباح شيخنا المطرزي ... ».

وإذا كنا لا نشك في أنَّ هذين المؤلفين سبقتا تأليف المقتبس ، إذ إنهما من مصادره كما أشرت ، وكما ذكر في مقدمته ، تبين لنا فعلاً أنه آخر مؤلفات الإسْفَندريّ.

ويظهر أن المقتبس ألف بين سنتي (٦٧٧ - ٦٧٨هـ) كما جاء في نهاية المجلد الأول من المقتبس والذي انتهى - حسب تقسيم المؤلف - بنهاية قسم الاسم ،

---

(١) ينظر المقتبس نسخة "ع" (٢/١٤١/ب).

(٢) ينظر مقدمة المؤلف ص (١٣٦) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٣) ينظر المقتبس (٢/٣/أ).

حيث يقول(١): « مفروغ منه ضحوة يوم الأربعاء لتسع بقين من المحرم الواقع في شهور سنة ثمان وسبعين وستمائة هجرية.»

وكما جاء في نهاية المجلد الثاني وقد أوردته قبل ، إذ ذكر أنه فرغ من تأليفه سنة ثمان وسبعين وستمائة هجرية.

ويؤكد ما ذكرت شعره في مقدمة المقتبس ، حيث قال(٢):

« وكنت مقدراً حولاً قميطاً
له فيما احتوى طيِّي ونَشْرِي
فجاء - كما ترى- في نصف عام
- بعون الله - موصولٍ بشهرٍ»

وقد ذكر المؤلف أنه ابتدأ تأليف كتابه بمكة ضحى ، كما ذكر ذلك في مقدمته، حيث قال(٣): « هذا وحينَ صَمَّمَ العَزمُ عَلَى الشروعِ فِي بداءَة هذا المجموع، أَحببتُ أَن يكون ذلك في مَزَارِ جارِ الله ، الذي هو مُقَبَّلُ الشِّفَاه ، ومُلْتَجَأُ كُلِّ عَبْدٍ مُنِيْبٍ أَوَّاه ، تَبَرُّكاً بِتِلْكَ التُّرْبَةِ ، وتَمَسُّكاً بِهَذِه القُرْبَةِ ، ولْيَكُونَ مُفْتَتَحُ الشَّرْحِ حَيْثُ وقَعَ المَشْرُوحُ ، وذَلِكَ فتحٌ مِن اللهِ بل فُتُوحٌ ، فَفَعَلْتُ قاصِداً قِبَلَهُ ونَحْوَهُ ، وكَانَ ذلكَ يَا صاحِ وَقْتَ الضَّحوةِ ، مُستعيناً بتقديم سُبْحَتِها من الربِّ اللطيفِ القديرِ ، فِي تحريرِ مَا اعتمدتُ مِن الكشفِ والتقريرِ ، وَهو بإجابةِ العَبْدِ جَدِيْرٌ ، ونِعْمَ المَوْلَى ونِعْمَ النَّصِيْرُ.»

---

(١) ينظر المقتبس (٢/٣٠٠/ب).

(٢) ينظر المقتبس ص (١٤٢) ، تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٣) ينظر المقتبس ص (١٤٩) ، تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

المبحث الرابع

أسلوبُ الإسفندريّ ومنهجهُ في عرضِ المسائلِ النّحويّة

بيَّنَ الإسفندريّ فِي مُقدِّمةِ كتابهِ "المُقْتبس" المنْهج الَّذِي سارَ عليْهِ فِي الكِتابِ حيْثُ قالَ(١): «ثُمّ اعلَمْ أيُّها الأخُ - أظْفركَ اللهُ بمَراضيكَ، ويَسَّرَ عليْكَ مَباغيكَ - أنَّ هَذَا الجمْعَ قدْ الْتزمْتُ فيْهِ أنْ يَقعَ فِي كُلِّ فَصلٍ مِنْ الأَصلِ مَا يَختَصُّ بِهِ مِنْ حوَاشِيهِ عَلَى حَسَبِ حُصُولِه، بِتَرْتِيْبِ أصْنَافِهِ وفُصُولِهِ، خَلاَ أنَّهُ اتّفقَ فِي بَعْضِها مَا عَداهُ التَّرتِيبُ، ولَمْ يَلُمَّ شَعَثَهُ التَّهذِيْبُ، إِذْ لَمْ يُساعدني الزّمانُ بِفراغِ الفُؤادِ لِلجمْعِ بَيْنَ البَيَاضِ والسَّوَاد»

ويَقُولُ فِي مُقَدِّمَتِهِ - أيْضاً - (٢): «وتَرْجَمْتُهُ بِكِتَابِ "المُقْتَبس فِي تَوْضِيْحِ مَا الْتَبَس"، مُقْتَبَسَةٌ مَوادُّهُ ومُقْتَنصَةٌ نوَادُّهُ مِنْ كُتُبٍ جَرَتْ مَجْرَى الشُّرُوحِ لِلمُفَصَّلِ، كَالتَّخْمِيْرِ وَالإِيْضَاحِ، وَالعَقَارِبِ، وَالمُحَصَّلِ، واسْتَصفَيْتُ أيْضاً مَا أُثْبِتُ فِي نُسْخَتِي مِن الحَوَاشِي الصِّحَاحِ، ونَقَلْتُ مَا تَضَمَّنَهُ مِنْ مَعَانِي الألْفَاظ اللُّغَوِيَّةِ مِن كِتَابِ "الصِّحَاحِ"، ولَمْ أُخلِ عَنْ غَيْرِهَا مِن الكُتُبِ نَظَرِي حَتَّى قَضَيْتُ مِنْهَا وَطَرِي.

وأعلمتُ "التَّخْمِير" وَهُوَ مُصَنَّفُ الإمَامِ الخَطِيْرِ البَارِعِ النِحْرِيرِ مَجْدِ الدِّيْنِ القَاسِمِ بنِ الحُسَيْنِ الطَّرَائِفِيِّ الخُوَارِزْمِيِّ المَعْرُوف بِصَدرِ الأَفَاضِلِ بِعَلاَمَةِ "**تخ**"، و"الإِيْضَاحِ" وَهُوَ مُؤَلَّفُ الإِمَامِ الأَفْضَلِ المُدَقِّقِ المُتَبَحِّرِ جَمَالِ الدِّينِ أَبِي عَمْرو عُثْمَان ابن أَبِي بَكْرٍ المَالِكيِّ الدِّمشقيِّ المَدعوِّ بِابنِ الحَاجِبِ بِعَلاَمَةِ "**شع**"، و"العَقَارِبِ" وَهُوَ جَمْعُ الإِمَامِ المُحَقّقِ نَجمِ الدِّيْنِ عُثْمَانَ بنِ المُوَفَّقِ الأَذْكَانِي بِعَلاَمَةِ "**عق**"، و"المُحَصَّلُ" وَهُوَ وَضْعُ الإِمَامِ الحَبْرِ المُتْقِنِ مُنْتَجَبِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بنِ سَعْدٍ المَرْوزِيِّ الدِّيْبَاجِيِّ بِعَلاَمَةِ "**شم**"، و"حَوَاشِي المُفَصَّلِ" مِنْ نُسْخَتِي بِعَلاَمَةِ "**حم**"، وَصِحَاحَ الجَوْهَرِي بِعَلاَمَةِ "**صح**"، وَالبَوَاقِي مِن الكُتُبِ غَيْرُ مَرقُومَةٍ وَهِي بِأَسْمَاءِ أَصْحَابِهَا مَوسُومَةٌ».

وَيتلخَّصُ المنهجُ الَّذِي وَضَعَهُ الإِسْفَندرِيّ فِي شَرحِهِ لِلمفصّلِ، وَسَارَ عَلَيْهِ فِي الآتي:

---

(١) المقتبس ص (١٤٢)، تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٢) المقتبس ص (١٤٥ - ١٤٧)، تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

١- يُوردُ فَصْلاً أَو فَقْرَةً أو جُمْلَةً مِن مِتْنِ المُفَصَّلِ(١).

٢- يَبْدَأُ فِي شَرحِ ذَلِكَ الفَصلِ أَو الفقرة بإيراد نُقُولٍ مِن المصَادرِ الأَسَاسِيَّة الَّتِي حَدَّدَهَا فِي مُقَدِّمتِهِ ورَمزَ لَهَا ، ورُبَّمَا أَوْرَدَ - أَحياناً - نُقُولاً مِن مَصَادرَ أُخرى(٢).

٣- يُعقِّبُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مَا أَوْرَدَهُ مِن نُقُولٍ أَحْيَاناً ، مُصَدِّراً تَعقِيْبَه بِقَولِهِ: "**قُلْتُ**"(٣).

وقَدْ أَشَارَ إِلَى مَنْهَجِهِ هَذَا وعَبَّرَ عَنْهُ بِاخْتِصَارٍ فِي قَولِهِ(٤):

« أَثْبَتُّهَا مَنْقُولَةً عَنِ النُّسَخْ
فَلاَ تَرِبْ فِيْهَا وثِقْ بِمَا رَسَخْ
وَقَدْ نَثَرْتُ فِيْهِ أَيْضاً مَا حَضَرْ
عِنْدِي مِنْ مَقَالَتِي بَعْدَ النَّظَرْ»

وَفِيْمَا يَلِي عَرْضٌ لِمَنْهَجِ الإِسْفَندرِيِّ فِي كِتَابِه "المُقْتَبِس" ، وتَوضِيْحٌ لأسْلُوبِهِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيْلِ:

أولاً: يُورِدُ الإِسْفَندرِيّ مِن مَتْنِ المُفَصَّلِ فَصْلاً فَصْلاً أَو فَقْرَةً فَقْرَةً أو جُمْلَةً جُمْلَةً ، مُصَدِّراً لِكُلِّ فَصلٍ بِقَولِهِ(١): « قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ» ، ويُورِدُ كُلَّ فَصلٍ عَلَى حِدةٍ ، ثُمَّ يَتْلُوهُ ويُتْبِعُهُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ شَرْحٍ(٥) ، مُتَحرِّياً الدِّقَّةَ فِي مَتْنِ المُفَصَّلِ ، فَلاَ يُثْبِتُ إِلاَّ مَا انْتَهى بِهِ التَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَفظُ الزَّمَخْشَرِيّ(٦) ، وقَدْ الْتَزَمَ فِي المَتْنِ إِيْرَادَ الفَقْرَةِ أَو الفَصْلِ المُرَادِ شَرْحُهُ بِتَمَامِهِ(٧) ، ولاَ يَكْتَفِي بِبَعْضِ عِبَارَاتِهِ ؛ لأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الشَّرْحَ مَعَ المَشْرُوحِ إِذَا اجْتَمَعَا يَكونُ لِكُلٍّ مِنْهُمَا فَائِدَةٌ لاَ تَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ.

---

(١) ينظر مثلاً صفحة (١) ، (٦٧) ، (١١٦) من التحقيق.

(٢) ينظر مثلاً صفحة (٤٠) ، (٤١) ، (٤٢) ، (١١٧) ، (١٤٦) ، (١٥١) من التحقيق.

(٣) ينظر مثلاً صفحة (٥) ، (٧) ، (١٠) ، (٩٠) ، (١٠١) من التحقيق.

(٤) مقدمة المقتبس ص (١٤٨) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٥) ينظر مثلاً صفحة (٦) ، (٧) ، (٩٠) ، (١٠١) من التحقيق.

(٦) المقتبس ص (١٠) ، (٢٣٧) من التحقيق.

(٧) المقتبس ص (٧٢) ، (١٠٩) من التحقيق.

ثانياً: يَبدأُ بَعْدَ إِيْرَادِ الفِقْرَةِ بِشَرْحِهَا جُمْلَةً جُمْلَةً مُقَدِّماً لِكُلِّ عِبَارةٍ بِقَولِهِ: "قولهُ"⁽¹⁾ ، مُوْرِداً النّقُولَ مِن المَصَادِرِ الأَسَاسِيَّةِ⁽²⁾ الَّتِي حَدَّدَهَا فِي مُقَدِّمَةِ الكِتَابِ ، وَاتَّخَذَ لَهَا رُمُوزاً ؛ لِكَثْرَةِ نُقُولِهِ عَنْهَا ، وَربَّمَا أَوردَ نَقْلاً أَو نُقُولاً مِن غَيْرِ هَذِهِ المَصَادِرِ⁽³⁾ مُصَرِّحاً بِأَسمَائِهَا وَأَسْمَاءِ مُؤَلِّفِيْهَا ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِي المُقَدِّمَةِ⁽⁴⁾ كَمَا سَبَقَ.

ثالثاً: يَلاحَظُ عَلَى نُقولِهِ مِنْ مَصَادِرِهِ الَّتِي يَشْرَحُ بِهَا المُفَصَّلَ الآتي:

- أَنَّهُ أَخَلَّ بِمَنْهَجِهِ الَّذِي الْتَزَمَ بِهِ فِي المُقَدِّمَةِ ، وَهُوَ ذِكْرُ المَصْدَرِ الَّذِي يَنقلُ عَنْهُ ، لاَ سِيمَّا مَصَادِرُهُ الَّتِي حَدَّدَهَا وَرَمَزَ لَهَا بِمَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ ، وَلَذا فَقَدْ بيَّنْتُ تِلْكَ المَصَادِرَ فِي الحَاشِيةِ استِكْمَالاً لِمَنْهَجِ المُؤَلِّفِ⁽⁵⁾.
- كَثِيراً مَا يَقْطَعُ النَّصَّ الذَّي يَنقُلُهُ مِن المَصْدَرِ بِقَولِهِ: "قَالَ" ، ثُمَّ يَتَابَعُ النَّقلَ مَعَ أَنَّ النَّصَّ فِي مَصْدَرِهِ مُتَتَابِعٌ ، وَلاَ فَاصِلَ بَيْنَهُمَا⁽⁶⁾.
- يُقَدِمُ لِلنَّصِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرةٍ بِقَولِهِ: "طَرِيقَةٌ أُخْرَى" ، أَو "بَيَانُهُ"⁽⁷⁾ ، أَوْ "عِبَارةٌ أُخْرَى"⁽⁸⁾ ، أَوْ "بِعِبَارةٍ وَاضِحةٍ أُخْرَى" ، أَوْ "عِبَارةٌ أَوْضَحُ" ، أَوْ "فَائِدَةٌ" أَوْ "تَحقِيقُ الكَلَامِ فِيهِ"⁽⁹⁾.
- يُكثِرُ مِن التَّصَرُّفِ فِي عِبَارَةِ النَّصِّ المَنْقُولِ⁽¹⁰⁾ ، فَقَلَّمَا يَنقُلُ بِالنَّصِّ ، وَكَثِيراً مَا يُنقُلُ النَّصَّ بِمَعْنَاهُ ، مُتَصَرِّفاً فِيهِ إِمَّا بِاخْتِصَارٍ ، وَإِمَّا بِزِيَادَةٍ ، وَإِمَّا بِتَأدِيَتِهِ بِالمَعْنَى ، وَرُبَّمَا أَوقَعَهُ ذَلِكَ أَحْيَاناً فِي الإِخلَالِ بِمُرَادِ مَنْ يَنْقُلُ عَنهُم.

---

(١) ينظر مثلاً صفحة (٢٠) ، (١٢٩) من التحقيق.

(٢) ينظر مثلاً صفحة (١٣) ، (١١٠) ، (١١١) ، (١٤٦) من التحقيق.

(٣) ينظر صفحة (٣١ ، ٤٣ ، ٥٧ ، ١٠٦ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٨٨ ، ٦٨٩ ، ٧٠٤) من التحقيق.

(٤) مقدمة المقتبس ص (١٤٥ – ١٤٧) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٥) ينظر مثلاً صفحة (٢٦، ٧٠، ٧٧، ١٤٣، ٢٠٩، ٢١٧، ٧٠٧، ٧١١، ٧٤٠، ٧٦٠، ٩٣٨، ١٠٢٥، ١٠٩٧، ١١٤٢) من التحقيق.

(٦) ينظر مثلاً صفحة (٩٤، ٦٩٨، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧١١، ٧٥٦، ٧٦١، ١٠٩٨، ١١٠٢، ١١٢٢) من التحقيق.

(٧) ينظر مثلاً صفحة (١٦٣) من التحقيق.

(٨) ينظر مثلاً صفحة (١٢٠) ، (١٢٦) ، (١٢٨) من التحقيق.

(٩) ينظر مثلاً صفحة (٥٣، ٦٩١) من التحقيق.

(١٠) ينظر مثلاً صفحة (٣٨) ، (٧٦) ، (٧٩) من التحقيق.

- قَد يَنقُلُ أَحْيَاناً ثُمَّ يُعقِّبُ بِذِكْرِ المَصْدَرِ الَّذي نَقَلَ عَنْهُ ، أَوْ بِنِسْبَةِ ذَلِكَ المَنْقُولِ إِلَى قَائِلِهِ(١).
- كَثِيراً مَا يُضَمِّنُ المؤلفُ النَّصَّ المَنْقُولَ بِعِبارَاتٍ تَحملُ تَمْثِيلاً ، أَو تَعْلِيلاً ، أَو نِسبةً لِرَأي ، أَو تَوضِيحاً ، أَو إِفْصَاحاً عَن رأيِهِ ، أَو اسْتِدرَاكاً ، أَوَ إِحَالةً(٢).
- قَد يَمزِجُ نَقلاً مِن مَصْدَرَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ فِي شَرحِ عِبَارَةٍ وَاحِدَةٍ مُشيراً لِذَلِكَ(٣).
- قَد يَبدأُ أَحياناً في شَرحِ عِبَاراتِ الزَّمَخْشَرِيِّ بِكَلَامِهِ هُوَ(٤).
- قَدْ يَمزِجُ نَقْلاً مِنْ مَصْدَرَينِ مُخْتَلِفِينِ فِي شَرْحِ عِبَارَةٍ وَاحِدَةٍ ، دُونَ إِشَارَةٍ لِذَلِكَ(٥).
- يَنقُلُ النَّصَ بِمَا يَتضمَّنُهُ من إحالةٍ ، ولَذا نَجِدُهُ يُورِدُ فِي شَرحِ جُملةٍ وَاحدَةٍ أَكثَرَ مِنْ نَقْلٍ(٦).
- كَثِيراً مَا يَنقلُ مِن مَصدرٍ دُونَ إِشَارةٍ ، ثُمَّ يَتَابعُ النَّقلَ ، فَينسبُهُ إِلَى المَصْدَرِ ، مَعَ أَنَّ النَّصَّ مُتَتابعٌ ، ولاَ فاصلَ بَيْنَهُمَا(٧).
- يَنقلُ عَن مصدرٍ لِعَالِمٍ مِن العُلَمَاء ، ثُمَّ يَنْقُلُ عَن مَصدرٍ لَهُ آخرَ يَنصُّ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَقولُ بَعْدَ ذَلِكَ: "قَالَ" ، دُونَ إِشَارةٍ إِلَى المَصْدَرِ أَوْ العَالِمِ ، وَهُو فِي حَقِيقَةِ الأَمْرِ نَقَلَ عَن المَصْدَرِ الأَولِ فَيَلْبِسُ(٨).
- كَثِيراً مَا يُوجِزُ المَسْأَلةَ فِي جُملةٍ ، ثُمَّ يَذْكُرُ أَنَّها تَتَضِحُ وتَبَيَّنُ بالتَّأَمُّلِ فِي أُصُولِ المَسْأَلةِ وَفُرُوعِهَا(٩).

---

(١) ينظر مثلاً صفحة (٨٦) ، (٨٧) ، (٩٩) ، (١٥١) من التحقيق.

(٢) ينظر مثلاً صفحة (٥٤) ، (٦٨) ، (٧٢) من التحقيق.

(٣) ينظر مثلاً صفحة (٨٢) من التحقيق.

(٤) ينظر مثلاً صفحة (٤٥) ، (٥٢) من التحقيق.

(٥) ينظر مثلاً صفحة (٩٨) من التحقيق.

(٦) ينظر مثلاً صفحة (١١) ، (٢٤) ، (٢٥) ، (٣٠) ، (٣١) من التحقيق.

(٧) ينظر مثلاً صفحة (١٥١، ٦٨٨) من التحقيق.

(٨) ينظر مثلاً صفحة (١٦٠) ، (١٦١) ، (٢٠٩) من التحقيق.

(٩) ينظر مثلاً صفحة (٥٧٤) من التحقيق.

رابعاً: يُعَقِّبُ المؤلفُ عَلَى نُقولِهِ الَّتي يُورِدُهَا بتعليق له يصدره بقوله: "**قُلْتُ**"(١)، ثم يثبت ما أراد من تعليل ، أو استحسان ، أو إضافة ، أو تصحيح ، أو رد ، أو شرح كلمة لغوية ، أو اعتراض وَرَدَ مع جوابه ، وقد يورد فائدة حول مسألة من المسائل ولم يخلّ بذلك إلا في النزر اليسير من المواضع.

خامساً: التزم المؤلف حين ينتهي من شرح فقرة أو مسألة ببعض العبارات التي يختم بها ذلك الشرح أو ما ينقله من نصوص وذلك بقوله: "فاعرفه"(٢) ، "والله أعلم"(٣) ، "والله الموفق"(٤) ، "والله المعين"(٥) ، "فافهم"(٦) ، "هذه ألفاظه" ، فاعرفه"(٧)، "فاعرفه بالتأمل"(٨) ، "فاعرفه متأملاً" ، "وهذا بيِّنٌ" ، "فتأمل فيه تهدى إن شاء الله" ، "والله أعلم بالصواب" ، ونحو ذلك من العبارات.

سادساً: عنايته بضبط نص المفصل ، وإشارته إلى ما في النسخ الأخرى التي وقف عليها من اختلاف ، وإثبات النص الصحيح(٩).

سابعاً: حين ينتهي من شرح جملة أو عبارة ينتقل إلى أخرى قائلاً: "قوله: كذا..." ، ثم يتبع ذلك بالشرح(١٠) على نحو ما تقدم ، وبيناه مسبقاً.

ثامناً: يربط جزيئات الكتاب وأجزاءه بالإحالات ، وذلك بإحالته على ما تقدم أو تأخر، حيث يحيل على مظان التفصيل استغناءً عن التكرار ، سواءٌ أكانت الإحالة على شيء مضى تفصيل القول فيه ، أم على شيء سوف يأتي بيانه لاحقاً أثناء

---

(١) ينظر مثلاً صفحة (١٦ ، ٥١ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١٣١، ١٧٥، ١٨٧، ٧٢٠، ٧٢٧) من التحقيق.

(٢) ينظر مثلاً صفحة (١٥٧) ، (١٧٢) من التحقيق.

(٣) ينظر مثلاً صفحة (٩٩) ، (١٢١) ، (١٦٩) من التحقيق.

(٤) ينظر مثلاً صفحة (٤١) ، (٩٣) من التحقيق.

(٥) ينظر مثلاً صفحة (٣٩، ٦٩٠) من التحقيق.

(٦) ينظر مثلاً صفحة (٥١) من التحقيق.

(٧) ينظر مثلاً صفحة (٤) ، (٦٤) ، (٩٣) من التحقيق.

(٨) ينظر مثلاً صفحة (٤٢) ، (١٦٤) من التحقيق.

(٩) ينظر مثلاً صفحة (١٠، ١٣٥، ١٥٤، ٧١٢، ٧٩٠) من التحقيق.

(١٠) ينظر مثلاً صفحة (٦٠) من التحقيق.

شرحه لفصل من الفصول أو لمسألة(١) من المسائل ، ومن إحالات المؤلف ما هو على متن المفصل حيث يذكر الباب الذي ورد فيه من المفصل قبل هذا الفصل أو بعده.

تاسعاً: اعتنى المؤلف بشواهد المفصل من الآيات القرآنية والقراءات والأمثال والشعر ، وذلك من نواحٍ عدة ، فإن كان الشاهد آية قرآنية فإنه ينقل ما قال العلماء فيها ويبين وجه الاستشهاد بها ويجليه ، ويوجه ما فيها من قراءات إن وجد سواء أكانت هذه القراءات(٢) متواترة أم شاذة.

وإن كان الشاهد مثلاً(٣) فإنه ينسبه إلى مضربه ، ويذكر قصته أحياناً ويشير إلى رواياته المختلفة.

وإن كان من شواهد الشعر(٤) فإنه يتمه إن كان ناقصاً ، فيذكر صدره أو عجزه ، وقد يورد بيتاً قبله أو بعده إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، وبشرح غريب كلماته وقد ينسبه إلى قائله إن لم يكن منسوباً في متن المفصل.

عاشراً: يوضح الإِسْفَندريّ كلمات المتن الغريبة ، سواء أكانت من كلام الزمخشري ، أم كانت ضمن نص من النصوص التي استشهد بها ، واعتمد فيما يشرحه من هذه المفردات(٥) على كتاب "الصحاح" للإمام الجوهري ، كما بين ذلك في المقدمة حيث قال: « ونقلت ما تضمنه من معاني الألفاظ اللغوية من كتاب الصحاح» ، ولم يقتصر عليه ، بل استعان ببعض كتب اللغة الأخرى كـ"الجمهرة" لابن دريد ، و"المجمل" و"مقاييس اللغة" لابن فارس ، و"المحكم" لابن سيده ، و"نوادر أبي زيد الأنصاري" ، وغيرها من كتب اللغة.

هذه هي أبرز ملامح المنهج الذي سار عليه الإِسْفَندريّ في كتابه "المقتبس"، وأبرز جوانب أسلوبه في عرض المباحث النحوية ، وعلى الرغم مما تميز به أسلوبه من وضوح العبارة وحسنها ، وجمال السبك كما في مقدمته ، وميله إلى

---

(١) ينظر مثلاً صفحة (١٥٨ ، ٢٠٨ ، ٦٢٢ ، ٦٥٢) من التحقيق.

(٢) ينظر مثلاً صفحة (١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ٢٨٦ ، ٧٦٣ ، ٧٧٤) من التحقيق.

(٣) ينظر مثلاً صفحة (١٩٩) ، (٢٠٠) من التحقيق.

(٤) ينظر مثلاً صفحة (٣٤) ، (٣٥) ، (٦١) ، (١١٧) ، (١٧٣) ، (١٩٩) ، (٤٠٠) من التحقيق.

(٥) ينظر مثلاً صفحة (١٠١) ، (١٠٢) ، (١١٣) من التحقيق.

عبارات السجع وما تضمنه الكتاب من الإشارات البلاغية ، إلا أنه مع ذلك لم يخل من ركاكة الأسلوب(١) والتواء التركيب في بعض الأحيان ، ولعل ذلك من تحريف النساخ ، من ذلك حينما أورد قولاً لصاحب التخمير: « أن "بكراً" منصرف هو السماع» ، فقال: « وسماع مثله على العين والرأس ... »(٢).

وتشير عبارة المؤلف التي تقدمت في أول هذا المبحث ، وهي قوله: « خلا أنه اتفق في بعضها ما عداه الترتيب ، ولم يلم شعثه التهذيب» إلاّ أنَّه خَالَفَ ذلك المنهج الذي ترسمه ، ولكن ذلك قليل جداً كما يتضح من التحقيق.

ولا يختلف منهج الإِسْفَندريّ في ترتيب المسائل النحوية عن منهج الإمام الزمخشري في ترتيب المفصل ، "فكتاب المفصل" مقسم إلى أربعة أقسام: قسم الأسماء ، وقسم الأفعال ، وقسم الحروف ، وقسم المشترك ، وكل قسم من هذه الأقسام ينقسم إلى أبواب ثم إلى فصول ، وقد سار الإِسْفَندريّ على هذه التنسيق ، وارتضاه ولم يعترض عليه ، وقد قدم شرحه بمقدمة بيَّن فيها دوافع التأليف ، وذكر فيها الرواية المتصلة للمفصل ، ومنهجه الذي سار عليه ، وأنَّه شرحه شرحاً آتياً على جميع ما التبس فيه وأشكل من لفظ ومعنى ، وقد أوردنا بعضاً منها في أول هذا المبحث.

---

(١) ينظر ص (٥٣ ، ٥٨ ، ٧٢) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٦) من التحقيق.

المبحث الخامس

عرضه لآراء النحاة ، وموقفه فيها

لقد أُعجب الإسْفَندريّ بكتاب الزمخشري "المفصل في صنعة الإعراب" أيَّمَا إعجاب ، ويؤكد هذا جلياً حديثه في المقدمة ، حيث يقول(١): « هذا الكتاب المتلقَّي بالقبول والتسليم ، الذي هبَّ في أفئدة الورى مهب النسيم ، كتاب عقمت بمثله أمهات الأفكار ، واحتجبت لضوئه أقمار الأبكار ، كتاب أحكمت مبانيه ، وتناسبت ألفاظه ومعانيه تمتزج عباراته بالأرواح ، امتزاج الماء العذب بالراحِ ، لم يتردد قط في أودية التكلف ، وما تقلب في أندية التصلف ، بل خبَّ في مجال فسيح ، من المنطق العذب الفصيح ، ينال به الجادُّ من الطلبة أقصى المرام ، كأنه منه موضوع على طرفِ التَّمام إن أمعنت في ترتيبه النظرَ قضيتَ العجبَ ، وأفرغت عليه من الثناء ما وجب ، لم يُنسجْ لعمري على منواله من حبير ، ولا ينبئك مثل خبير» ، وسيأتي موقفه من الزمخشري في مبحث خاص إن شاء الله.

وقد أراد الإسْفَندريّ أن يكونَ كتابُهُ "المقتبس في توضيح ما التبس" دائراً في فلك "المفصّل" ، مقتبساً مَوَادَّهُ ومقتنصاً نَوَادَّهُ من كتبٍ جَرَتْ مَجَرى الشروحِ للمفصلِ ، كالتخمير ، والإيضاح ، والعقارب ، وغيرها ، لا سيما الحواشي الصحاح المثبتة في نسخته والكتب الأخرى الموسومة بأسماء أصحابها(٢).

ولم يقف الإسْفَندريّ من هذه الكتب المذكورة أو غيرها ممن نقل عنه موقف الناقل فقط ، بل كان يعرض كل ما نقل على فكره وعلمه وثقافته ، فما كان مستساغاً عنده مقبولاً أمضاه ، وعلل له أحياناً ، وما لم يقبله اعترض عليه بعد أن يتوقف عنده ، وربما حكم بفساده ، أو بتخطئته ، أو برفضه ، أو بأنَّ فيه نظرًا ، أو ببيان وجه القصور فيه ، ويورد أحياناً اعتراض بعض العلماء فَيَرُدَّ على اعتراضه كما سيأتي بيان ذلك كله.

ولذا فقد جاء الشرح حافلاً بمناقشات صاحبه ، واختياراته ، وردوده على النحاة ، واعتراضه على آرائهم واعتراضاتهم ، حتى أنه لم يترك نحوياً - ممن أكثر

---

(١) المقتبس ص (١٣٨-١٢٩) ، تحقيق الدكتور الرشيد.

(٢) ينظر المقتبس ص (١٤٦ - ١٤٧) تحقيق الدكتور الرشيد ، وينظر ص (٧٥٨، ١٤٣٢، ١٤٩٧) من التحقيق.

النقل عنه - إلا وقد ناقشه أو اعترض عليه ، أو اختار رأيه شاهداً على مسألة ، مما يجعل القارئ للكتاب يجد مناقشة لكثير من المسائل النحوية ، الأمر الذي جعل شرحه من أوسع شروح المفصل ، ونحن نذكر هنا بعض مواضع تلك الاختيارات والتعليلات ، والاعتراضات والمناقشات من خلال الآتي:

أولاً: اختياره لآراء بعض العلماء:

اختار الإِسْفَندريّ بعض أقوال العلماء مستشهداً بها على بعض المسائل النحوية أو يبين بها وجهاً من الأوجه ، أو يناقش بها مسألة بعد أن يستعرض أقوال النحاة فيها ، وذلك في مواضع كثيرة من الكتاب ، وإليك بعض هذه النماذج:

١- ما ورد في "باب المفعول فيه" ، بعد أن أورد نص الزمخشري(١): "سرنا ذات مرة" فقال: "معناه سرنا ساعة صاحبة لهذا الاسم ، وهو مرة ، وهي "فعلة" من المرور ، والمراد مرة من مرات الفلك ، و"ذات" من قولهم: امرأة ذات مال» (١). فعقّب الإِسْفَندريّ بقول شيخه نقلاً عن أبي سعيد واختاره ، فقال(١): « **قلتُ**: وذكر شيخنا - رحمه الله - قال أبو سعيد السيرافي: إنما جعلوا هذه اللفظة ظرفًا في جميع الأحوال ؛ لأجل أنه ليس من أسماء الزمان ، فلما أدخل فيها ألزم النصب دلالة على ظرفيته».

٢- أورد نقلاً عن الزمخشري في الكشاف نصّه(٢): « في قوله: ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ أنه في موضع الحال ، بدليل قراءة من قرأ: ﴿ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ ﴾ ، فقد جعله المبرد صفة لموصوف محذوف ، كأنه قيل: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم».

وعقّب الإِسْفَندريّ على هذا النقل بذكر وجه آخر نقل عن المبرد فقال: « وفي بعض نسخ النحو: وذكر المبرد وجهاً آخر ، وهو: أن يكون دعاءً ، فاعرفه ، والله الموفق»

---

(١) المقتبس ص (٣) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٩٣) من التحقيق.

٣- أورد المؤلف نقلاً عن "**حم**" منقولاً عن صاحب الكتاب نصه[١]: « قولك: "أتيتك وزيد قائم" ليست الحال هنا بيان هيئة الفاعل ولا المفعول ، ولكنها بيان لازَمَ الفاعل أو المفعول ، وقد استمر في كلام العرب العبارة عن الملزوم باللازم ، فاللازم هنا زمان الإتيان ، فكأنه بيان ذاتهما »....

وقد عقَّب على ذلك الإِسْفَندريّ بقول الإمام عبد القاهر فقال[١]: « **قُلْتُ:** وذكر الإمام عبد القاهر في مسائله المشكلة: الحال زيادة في الخبر وبيان للصفة والهيئة التي تكون في وقوع الفعل ، وهذه الزيادة لا تكون مستقلة خبراً بنفسها فإذا قلنا: جئته والشّمس طالعةٌ ، يجب أن لا يؤخذ فيه بظاهر العبارة ، أعني أنهم وإن كان يقولون في مثل هذه الجمل إنها للحال ، فليس المعنى أنها حال على الحقيقة ، بل على أن لها شبهاً بالحال ... ».

٤- ذكر نقلاً عن "**شم**" ، و"**حم**" منقولاً عن شيخه سيف الدين تعليقاً على قول جار الله: "**المميز**" إذا يقول[٢]: « هو المنصوب ، يجوز بفتح الياء وكسرها ، نظر إلى أن المتكلم يميزه ، أو هذه اللفظة مميزة ، على أنها تزيل الإبهام».

وقد عقَّب على ذلك الإِسْفَندريّ بقوله[٣]: « **قُلْتُ:** ومثال هذين الاعتبارين على اختلاف المعنى ما قيل في بيت امرئ القيس:

فقلت لها سيري وأرخي زمامه

ولا تبعديني عن جَنَاكِ المُعَلَّلِ

قالوا: رواه أبو الهيثم بكسر اللام المشددة ، ورواه الإمام شَمِر بفتحها»

٥- أورد نقلا عن "**حم**" في باب التمييز نصه[٤]: « **حم:** وذكر بعضهم أن في قولك: "اشتعل شيب الرأس" يتبادر فهم السامع إلى أن في بعض الرأس شيباً دون بعض ، وعلل بعضهم أن قولك: "طاب نفس زيد" يحتمل أن المعنى:

---

[١] المقتبس ص (٩٦) من التحقيق.

[٢] المقتبس ص (١٠٥) من التحقيق.

[٣] المقتبس ص (١٠٦) من التحقيق.

[٤] المقتبس ص (١٢٠) من التحقيق.

طاب نفس غلام زيدٍ ، أو غيره ممن يلابسه ... ، وبالنصب كأنه قال: لم تطب إلا نفس زيدٍ.

وقد عقَّب على ذلك بقول الإمام المطرزي فقال[١]: « **قُلتُ**: وذكر شيخنا برهان الدين المطرزي: في نحو قولهم: "انقلب ظهراً لبطنٍ" انتصابه على التمييز واللام هي المخصصة ... ».

٦- عقَّب على بيت المفصل:

وكل أخ مفارقه أخوه   لعمرو أبيك إلا الفرقدان

بقوله[١]: « **قُلتُ**: وقد مررت في هذه الحاشية في بعض نسخ هذا الكتاب بهذه العبارة: ذكر صدر الأفاضل في السبيكة: أن إلا في البيت ليست للاستثناء ، وإنما هي صفة بمعنى "غير".

وذكر في الفرق بين المعنيين: أن الاستثناء كما عرف إخراج الشيء من القضية السابقة ، ولا كذلك في الوصف ، فإنها لإثبات الحكم فيما وراء ما أضيف إليه "غير".

بيانه: أن إذا ادعى إخراج الشيء على القضية السابقة فقد ادعى أن تثبت لذلك الشيء خلاف ما يثبت للمستثنى منه بخلاف الإثبات فيما وراء الذي إليه أضيف غيره »....

٧- أورد تعقيباً لصاحب "**شع**" على قول الزمخشري[٢]: « وأما قوله:

﴿ **لاَ نَسَبَ اليَوْمَ وَلاَ خُلَّةَ** ﴾

فعلى إضمار فعل ، كأنه قال: ولا أرى خلة».

إذ يقول ابن الحاجب[٣]: « هذا الكلام وقع سهواً منه ، وإلا فقوله: "وَلاَ خُلَّةَ" مثل قولهم: (لا حول ولا قوة) سواء ... »

---

[١] المقتبس ص (١٦٣) من التحقيق.

[٢] المفصل ص (٩٤ - ٩٥).

[٣] المقتبس ص (٢١٠) من التحقيق.

وقد عقَّب الإسفندرى بعده بقول الواحدي فقال[١]: « **قُلتُ**:وذكر الواحدي في شرح قول أبى الطيب:

وهبك سمحت حتى لا جواد فكيف علوت حتى لا رفيعًا

أن الألف في "رفيعا" ليس ببدل التنوين ، بأن "لا"تنصب النكرة بغير تنوين».

٨- أورد نقلاً عن "**شم**" في المجرورات في باب الإضافة نصه[٢]: « **شم**: الإضافة أن تجمع بين اسمين ، أو بين اسم و فعل فيفضي أحدهما إلى الآخر، إما بأداة أو بغير أداة ، نحو: مررت بزيدٍ ، وغلام زيد ... ».

وعقَّب على هذا القول بقوله[٢]: « **قُلتُ**: كان يقول شيخنا رحمه الله: من مذهب الشيخ عبد القاهر أن الإضافة على ضربين: إضافة اسم إلى اسم ، وإضافة حرف إلى اسم ، وقد نص على ذلك صريحاً في بعض شروحه المبسوطة ، وذكروا في تقديره: أن قولك مررت بزيد ، معناه: أوجدتُ مرور زيدٍ ، فبواسطة الباء حصلت الإضافة تقديراً فكأنها هي مضافة». وقد ذكر في المقتصد في باب الإضافة: أن الأسماء المحضة لا أصل لها في العمل ، وإنما العمل للأفعال والحروف لا غير ، فاعرفه.

٩- أورد نصاً لصاحب "**تغ**" في توضيحه ورد فيه[٣]: « أن "ثابت الغَدَرِ" من باب إضافة الصفة إلى فاعلها ، أي ثابت غدره ، وهذا على سبيل المبالغة ، وقولهم: أنَّ الإضافة فيه بمعنى "في" تدريس»...

وقد استشهد على ذلك بما ورد في الكشاف في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾ فقال: « **قُلتُ**: وفي الكشاف أن إضافة "الألد" بمعنى "في" ، كما في "ثَبْتِ الغَدَرِ"».

---

[١] المقتبس ص (٢١٠) من التحقيق.

[٢] المقتبس ص (٢٦٦) من التحقيق.

[٣] المقتبس ص (٢٧٢) من التحقيق.

١٠- أورد نصاً لصدر الأفاضل في التخمير يناقش فيه بيت النابغة الوارد في المفصل(١) وهو قوله:

⊛ والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ يمسحها ⊛

حيث يقول(٢): « **تخ**: "الطير" نصب على أنه عطف بيان لـ"العائذات" ... ».

فعقَّب على ذلك بتخريج في الكشاف فقال(٣): « **قُلتُ**: وذكر في الكشاف تخريجاً آخر في قوله: ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾: الغربيبُ تأكيدٌ للأسود، وقُدِّمَ ، وحَقُّ التأكيد أن يؤخر على المؤكد ، ووجهه أن يضمر المؤكد قبله ويكون ما بعده تفسيراً لما أضمر كقول النابغة ، وإنما يفعل ذلك لزيادة التأكيد بطريقي الإظهار والإضمار ، فصار على هذا التأويل تقدير البيت: والمؤمنِ الطيرِ العائذاتِ الطيرَ ، كما أن تقدير الآية: وسودٌ غرابيبُ سودٌ».

١١- أورد نقلاً عن الإمام ابن جني في قول أبي الطيب:

تطيع الحاسدين وأنت مَرْءٌ جُعِلْتُ فداءَهُ وهمُ فدائي

إذ يقول(٤): « قوله: "جعلت فداءه" في موضع الدعاء ، وقد جعله وصفاً وهو لا يكون إلا خبراً ، ولكنه حمله على المعنى ، كأنه قال: وأنت مرء مستحق لأن أقولَ له هذا».

وقد تابع الإسْفَندريّ هذا القول بقوله(٤): « **قُلتُ**: ولا عليك أن يكون "جعلت فداءه"(٥) خبراً لا دعاءً والمعنى يحتمله فتأمل فيه».

١٢- في باب الحال في فصل عامله عقَّب الإسْفَندريّ على نص المفصل بقوله(٦): « **قُلتُ**: هذه الحال تسمى المنتقلة ، ومن لطيف المعاني في هذا النحو ما أشار إليه الإمام المحقق ابن جني - رحمه الله - في بيت أبي الطيب:

---

(١) المفصل ص (١١٤) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٣٤٨) من التحقيق.

(٣) المقتبس ص (٣٤٩) من التحقيق.

(٤) المقتبس ص (٤٦٢) من التحقيق.

(٥) ورد في نسخة "ع".

(٦) المقتبس ص (٥٢) من التحقيق.

فلما رآني مقبلاً هز نفسه إليَّ حسامٌ كلُّ صفحٍ له حدُّ

« جعله هو الحسام فرفعه ، وهو أمدح من أن ينصبه على الحال ، فيقول: حساماً ، لأن الحال تكون غير لازمة» ، نحو قولك: جاءني زيد راكباً، فقد يمكن أن يترك ذلك الركوب ، فإذا قال: "حسامٌ" بالرفع صار كأنه في الحقيقة هو حسامٌ ، فصار أمدح ؛ لأن نفس الشيء أشدُّ مصاحبة من حاله».

١٣- ذكر في مسألة أن الاستثناء من الاستثناء صحيح وذكر عمله فيما يليه ، وقال[١]: « إن الاستثناءات المجتمعة كل واحد منها أقل من الذي يليه ، فإنك تعمد إلى الاستثناء الأخير وتنقصه من الذي قبله ، فتنظر فيما بقي منه وتنقصه من الذي قبله ، إلى أن تنتهي إلى الاستثناء الأول.

فإن كان بعض الاستثناء أكثر من الذي قبله بطل استثناؤه منه ، وصار فيه قولان: أحدهما: أن يزاد على المستثنى منه ، والآخر: أن ينتقص منه ، كقولك لفلان علي عشرة دراهم إلا ثلاثة إلا أربعة ، في أحد القولين تزاد الأربعة على العشرة وتنقص الثلاثة من العشرة فيما يحصل عليه من الإقرار ... »

وقد عقَّب الإسْفَندريّ بعد ذلك بقوله[٢]: « **قلتُ**: وينصر التخريج الأول قوله: ﴿ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ ﴾ وفيما يروى أن الكسائي سأل أبا يوسف فقال له: ما تقول فيمن قال: علي مائة درهم إلا عشرة إلا اثنين ، فقال: يلزمه ثمانية وثمانون ، فقال الكسائي: لا بل يلزمه اثنان وتسعون ، واستدل عليه بهذه الآية ... ».

---

[١] المقتبس ص (١٨٢) من التحقيق.

[٢] المقتبس ص (١٨٣) من التحقيق.

ثم قال(١): « والقول الآخر: أن تنقص الثلاثة والأربعة جميعاً من العشرة ... ».

وعقَّب على ذلك بقوله(١): « **قُلْتُ:** واستثناء الكل من الكل ممتنع ، لاستحالة أن يكون الشيء غير نفسه »....

١٤- أورد نقلاً عن التخمير ما نصه(٢): «أن الواو والياء في "هو" و"هي" من نفس الاسم عند أكثر البصرية ، وقال بعضهم والكوفية: هما زائدتان ... ، وحجة البصرية ثباتهما في الوقف والخط ، وتحركهما في الوصل ، و"هما" و"هم" ليسا على حد التثنية والجمع ، بل هما صيغتان على حدة ، مثل "أنا" و"نحن"»

فعقَّب على ذلك بقوله: « **قُلْتُ:** ومن لطيف عبارات الإمام عبد القاهر - رحمه الله - وفصيحها قوله في تفسيره: "نحن" جمع "أنا" ؛ لأن "أنا" لما لم يجمع مفكوكاً لم يجمع مسبوكاً»

١٥- نقل عن "**شح**" حديثاً عن الحروف المحمولة على الفعل في جواز دخول نون الوقاية عليها وأنها على ثلاثة أقسام: قسم يستوي فيه الأمران ، الحذف والإثبات ، نحو: "إن" و"أن" و"كأن" و"لكن" ، وذكر أن علة الإثبات شبهها بالفعل ، وعلة الحذف اجتماع النونات ، وقسم فيه الحذف أولى ، وعلة تنزّل اللام فيها منزلة النون ، ثم قال(٣): « وأما "كأن" فلأن الكاف فيه زائدة ، وأما "لكن" فلأن أصله "لكن إن" »....

ثم عقَّب على ذلك بقوله(٣): « **قُلْتُ:** وجوابه عن "كأن" و"لكن" غير مطَّرد عند أبي العباس ، فإن اللام عنده في "لعل" أيضاً زائدة ؛ لأن من مذهبه أنه لام الابتداء»

ثانياً: اعتراضه على آراء العلماء :

وقد ظهرت شخصية الإسْفَندريّ في المقتبس وتميزت بعدم التسليم لأي عالم من العلماء الذين ينقل عنهم مباشرة أو عن مؤلفاتهم التي تعد مصادر رئيسة لكتابه، لذلك نجده ينبري للرد على من يستحق أن يرد عليه في نظره.

---

(١) المقتبس ص (١٨٣) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٥٤٢) من التحقيق.

(٣) المقتبس ص (٦٠٥) من التحقيق.

واتجهت ردوده واعتراضاته إلى كثير من العلماء ، فمنها ما هو موجه إلى عالم بعينه[١] لا سيما إذا كان ممن يستضعف قول الزمخشري ، ومنها ما هو موجه إلى طائفة من العلماء.

ولا شك أن الوقوف على جميع الاعتراضات بتجلية الرأي المعترض عليه ، وسوق أدلته وذكر اعتراض الإِسْفَنْدريّ عليه ، وإيراد حججه وبراهينه ، وتمحيص ذلك في ميزان النقد ، ثم ذكر الصحيح والقوي ، والتعليل لذلك ، يعد هذا بحثاً لا مبحثاً ، الأمر الذي يجعلنا نقتصر على نماذج مختصرة من تلك الاعتراضات ، تكشف جوانب من شخصية الإِسْفَنْدريّ العلمية وفكره النحوي منها:

١- تحدث في باب المفعول فيه عن "ضحى" ، و"عشاء" ، و"مساء" من ناحية منعها من الصرف فقال[٢]: « **قُلْتُ:** وأما "ضحى" و"عشاء" و"مساء" فلم توجد فيها رواية موثوق بها ، غير أنها تقاس على "سحر" فيمتنع الصرف ، وليس بسديد ، ولعل "سحر" هو الذي حملها على هذه الاختلافات ، والظاهر أنه استبد بهذا الحكم في الاستعمال ، وإلا فالقياس يأباه ، ولأن السبب هو العلمية، وعلميته غير ظاهرة ، لأن تعريفه كونه معدولاً عن المعرف باللام ، وهذا التعريف ليس من الأسباب ؛ لأنَّ حقَّ العدل أن يراعى في الفرع معنى الأصل ، والتعريف في الأصل هنا لأَميٌّ لا عَلَمِيٌّ ، ولذلك ذكر الإمام المحقق النحرير صاحب التخمير: أن "بُكرة" منصرف هو السماع ، وسماع مثله على العين والرأس ، ولا فرق بين "سحر" ، و"بكرةً" في المعنى الموجب لمنع الصرف ، أو الصرف فيهما».

٢- أورد نصاً لصدر الأفاضل في التخمير في باب المفعول فيه قال فيه[٣]: « **فإن سألت:** فهل بين الظرف متسعاً فيه ، وبينه غير متسع فيه من حيث المعنى فرق؟

أجبت: لا فرق فيه بين الحالين ، نص عليه الشيخ أبو علي في كتابه الموسوم بحجة القراءة».

---

[١] ينظر ص (٨٧٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٩ ، ٩٦١ ، ١٥٠٤).

[٢] المقتبس ص (٦) من التحقيق.

[٣] المقتبس ص (١٧) من التحقيق.

وقد اعترض الإسْفَندريّ على هذا القول بقوله[١]: « **قلتُ**: ويوهم عندي تركيب الاستعمالين فرقاً ، وهو أن المتَّسع فيه يستدعي استغراق الفعل الواقع عليه جميع أجزائه ، فقولك "الذي سرته يوم الجمعة" يكون اليوم كله بطرفيه قد سير فيه ولا كذلك "سرت يوم الجمعة" فإنه يحتمل الأمرين».

٣- أورد نصاً لصدر الأفاضل في باب الحال حول علة عدم جواز تقديم الحال على المجرور إذ يقول[٢]: « إنما لم يجز لفصله بين الفعل وبين ما هو بمنزلة الجزء منه بأجنبيٍّ ، وفي هذه المسألة دليل على أن حرف الجر هنا بمنزلة الجزء من الفعل ، لا بمنزلة الجزء من المفعول»

فاعترض المؤلِّفُ على هذا القول مفنداً له حيث قال[٣]: « **قلتُ**: وهذا كلامٌ حسنٌ ، ولكن يقال: ثَبِّت العرْشَ ثم اكتُبْ ، أعني: إنما يكون كذلك أن لو تعين ما ذكر من المعنى دليلاً أو علة للامتناع بالإجماع ، ولعل العلة غيرها ، وهو ما ذكر سائر العلماء ، فيكون حرف الجر جزءاً من المفعول ، بدليل قولهم: الجار والمجرور فضلة في الكلام ، ولن يكون كذلك ، إلا بكون الجار من المجرور بمنزلة الجزء منه ، ولأنه يتصل به لفظاً ، ولأنه يجوز الفصل بين الجار والفعل ، ولا يجوز بينه وبين المجرور إلا نادراً بحرف هو كبعض منه».

٤- ذكر الزَّمَخشريُّ أَنَّ المصدر يقع حالاً كما تقع الصفة مصدراً في قولهم: قم قائماً ، وفي قول الفرزدق:

❁ولا خارجاً من فِيَّ زور كلام ❁

وذكر صاحب "**شع**" أنه يتعذر تقدير الحال ؛ لأنه على تقديره حالاً لا يكون إلاّ من المضمر الفاعل في "قم" ... ، والمصدر يؤتى به تأكيداً للفعل ، فيصح تقديره به.

---

[١] المقتبس ص (١٧) من التحقيق.

[٢] المقتبس ص (٥٦) من التحقيق.

[٣] المقتبس ص (٥٧) من التحقيق.

وقد عقَّب الإسْفَندريّ على ذلك بقوله(١): « **قلتُ:** والوجه أن يقـــال: إن "خارجاً" نُصِبَ نصب المصدر ، إذ لا محل له سوى هذا ولا يقال: إنه حال ؛ لأنه لا ناصب له إذن ، فاعرفه بالتأمل.»

٥- أورد الخلاف في قوله: "لَقِيْتُهُ عَلَيْهِ جُبَّةُ وَشْيٍ" وأورد الخلاف بين الأخفـــش وسيبويه وهو ما نص عليه التخمير إذ يقول(٢): « وفيـــه خـــلاف الأخفـــش وسيبويه ، فالأخفش يقول:هو جملة فعلية ، لأنه علـــى تقديـــره: "اســـتقر" ، وسيبويه يقول هي جملة اسمية ؛ لأن "عليه" خبر مقدم ، "وَجُبَّةُ وَشْيٍ" مبتـدأ ، فأما إذا استبدَّ فإنهما يتفقان».

وقد رد الإسْفَندريّ على ذلك بقوله(٢): « **قلتُ:** أي ارتفاع "جُبَّةُ وَشْيٍ" ، بالابتداء مشكلٌ على كلا القولين ؛ لأن رافعه إما الفعـــل ، أو اســـم الفـــاعل معتمدًا على ذي الحال ، فاعرفه بتأمل».

٦- أورد نقلاً(٣) عن ابن الحاجب في "**شع**" يفند فيه قول الزمخشري في قولـــه(٤): « ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه ، أن "إلا" لغو في اللفظ معطيةٌ في المعنـــى فَائِدِتَهَا» ، وأنه مستقيم ، وأن قوله: "جَاعِلَةٌ زَيداً خيراً" غيرُ مستقيمٍ ، فإن ذلك مأخوذ من نفس خيرية زيد لا من "إلاّ"».

فرد عليه الإسْفَندريّ بقوله(٤): « **قلتُ:** قولـــه: "غـــير مســـتقيم" ليـــس بمستقيم، القول ما قالت حذام.

بيانه: أن الجملة الواقعة بعد إلا في مجموع هذا المثال إنمـــا يســـتفاد منها خيرية "زيد" من "أحدٍ" المذكور في الجملة الأولى ، بواســـطة "إلاّ" ، ألا تراك لو طرحت "إلاَّ" من بين الجملتين ، ووصلت الثانيـــة بـــالأولى بغـــير واسطة "إلا"، أفاد الكلام المشتمل على الجملتين عدم إثبات خيرية "زيد" مـــن "أحد" المذكور، بل ثبتت الخيرية لـــ"أحد" دون زيد ، علـــى أحـــد التقديريـــن اللذين يحتملهما المعقول ، ولو أقحمت "إلاَّ" عاد الأمر على العكس ، أعنـــي:

---

(١) المقتبس ص (٦١) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٩١) من التحقيق.

(٣) المقتبس ص (١٨٦) من التحقيق .

(٤) المقتبس ص (١٨٦ ، ١٨٧) من التحقيق.

تجعل حينئذ "زيداً" خيراً من كل أحدٍ مُرَّ به ، فبان أن "إلاّ" هو الذي أفاد خيرية "زيدٍ" في المعنى ، فلم يكن لغواً معنى والله الموفق».

٧- أورد قولاً ليونس نقلاً عن "**تخ**" في قوله: "ولا خلةً" في قول الشاعر ، إذ ذكر أنه محمول على ضرورة الشعر ، لأن الأصل في اسم لا أن يكون منصوباً منوناً ، وللشاعر أن يعمل بالقياس المهجور ، فنون كما ينون غير المنصرف.

وقد اعترض الإِسْفَندريّ على هذا القول قائلاً[١]: « **قُلْتُ**: وقول يونس: "أنه نون مضطراً" يحمل على غير ما حمله في "**تخ**" ، وهو أنه أجرى الحركة البنائية مجرى الإعرابية لاطرادها ، وحمل الإعرابية عليها »....

٨- أورد في "**تخ**"[٢]: « قوله:

❁ لاَ هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ ❁

أي: ولا مثلَهُ ، على قولٍ ، أو: ولا راعيَ جيدَ الرعي ، على قول آخر ، وكان هذا الرجل معروفاً بجودة الحداء للإبل ورعيها ، والعامل في الظرفِ الظرفُ.»

فاعترض عليه الإِسْفَندريّ بقوله[٣]: « **قُلْتُ**: قد تسامح بهذه العبارة ؛ وذلك لانَّ الظرف ليس بعامل في نفسه ، وإنما العامل هو الفعل المقدَّر فيه ، و"ما" يقوم مقامه ، والخبر المحذوف هنا هو العامل في الظرفين.»

٩- أورد قوله تعالى: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ وذكر أنه قرئ ﴿ وَّلَاتِ ﴾ بكسر التاء على البناء كـ"جير" ، والوقوف عليها بالتاء ، والكسائي يقف بالهاء كالأسماء المؤنثة[٤].

---

[١] المقتبس ص (٢١٢) من التحقيق.

[٢] المقتبس ص (٢١٦ - ٢١٧) من التحقيق.

[٣] المقتبس ص (٢١٧) من التحقيق.

[٤] ينظر المقتبس ص (٢٦٤) من التحقيق.

وقد عقَّب الإِسْفَندريّ على ذلك بقوله(١): « **قُلْتُ**: وقال في المفتاح: إجراءً لها مجرى "ثَمَّة" و"ربَّة" ، وقال: وفيهم من يقول إنه فعلٌ ، وهو تعسف».

١٠- أورد نصاً لصدر الأفاضل في "**تخ**" في باب الصفة وهو قوله: « المبهم أخصّ من المعرف باللام ، فيجب ألاّ يجوز: مررت بغلام الرجل هذا ، وأنه جائز.....»

وقد رد عليه الإِسْفَندريّ بقوله(٢): « **قُلْتُ**: قوله: "وأنه جائز" قول مشكل، وما أدري هذا رواية جائزة الاستعمال في كلامهم عن السلف ، أو قاله من عنده ، والإشكال قائم على كلا التقديرين بالنص.

بيان ذلك: أن المعرف باللام لما امتنع وصفه بالمبهم لما ذكر ، وجه امتناعه بالمضاف إلى المعرف باللام بالطريق الأولى ، لأن تعريف المضاف مبني على تعريف المضاف إليه ، ولعله أَغْوَلَهُ في مُدَّعاة قولِ الشيخ - رحمه الله-: وبالمضاف إلا ما ليس معرفاً باللام ، وإنما أهمله - رحمه الله - بناء على ما بني في أصل الباب».

١١- أورد نصاً عن الطبرسي في شرح الإيجاز إذ يقول(٣): « الفرق بين المضمر والمبهم أن المضمر: ما تغير بتغير العامل ، والمبهم: ما لا يتغير ، وكل واحد منهما خلف عن الأسماء الظاهرة.»

وقد اعترض الإِسْفَندريّ على هذا القول بقوله(٣): « **قُلْتُ**: قوله: "ما يتغير بالعوامل" ليس بمطرد ، ألا ترى الهاء والكاف لا يختلفان بدخول الناصب والجار في قوله: "إنه" ، و"له" و"لك" ونحوهما.»

١٢- نقل عن صدر الأفاضل في "**تخ**" تفنيداً لقول الزمخشري(٤): « وقد جاء في الغائبين: أعطاهاه ... وهو قليل »... إذ يقول: « **تخ**: قوله: "وهو قليل" ينصرف إلى ما لو كان الضميران فيه متصلين ، سواءً كانا غائبين ، أو أحدهما

---

(١) المقتبس ص (٢٦٤) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٤٧٩) من التحقيق.

(٣) المقتبس ص (٥٣٩) من التحقيق.

(٤) المقتبس ص (٥٦٥) من التحقيق.

مخاطباً ، وإن شئت فاستدل بما ذكر ابن السراج: يجوز أعطاكني وأعطاهوني ، وهو قبيح عند سيبويه ، وعند أبي العباس ليس بقبيح.»

وقد عقَّب الإسْفَندريّ معترضاً بقوله(١): « **قُلتُ:** الصحيح أن قوله: "وهو قليل" ينصرف إلى قوله: "وقد جاء الاتصال في ضمير الغائبين" لا كما ظنه صاحب "**تخ**" ، وأما استدلاله بقبح: "أعطاكني" ، و"أعطاهوني" فليس وجه القبح فيه ما ذهب إليه ، وإنما كان ذلك لمكان ترك الترتيب الحسن على ما مر عند اجتماع الضميرين أو الضمائر ... »

١٣- نقل عن شيخه الإمام سيف الدين(٢) أنه سأل الإمام سراج الدين السكاكي عن قوله: ﴿ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾ أمجرور باللام الثانية أم بالأولى؟ ، فقال: بالأولى حتى يكون تبعاً وبدلاً ، وإن هذا لشيء عجاب.

ثم أورد الإسْفَندريّ نصاً للإمام عبد القاهر يخالف ما ذكره السكاكي فقال:

قُلتُ: « وقد صرَّح الشيخ عبد القاهر(٣): "ثلثيهم" في قولك: "مررت بالقوم ثلثيهم" مجرور بحرف جر آخر ، كأنك قلت: بقومك بثلثيهم» ، وهذا نص منه مخالف لما ذكره الشيخ السكاكي(٤). ثم إن في كلام عبد القاهر عقدة مشكلة الحل من جهة أخرى ، وهي أن الجار إما هو مضمر في البدل أو لا، وكلاهما فيه كالمستبهم ، أما الأول فلأن إضماره هنا إن كان قياسياً متلئباً في جميع باب البدل ، وإضمار الجار قليل في شيء من المواضع. وأما الثاني فلأن إعماله وهو غير مضمر ولا ملفوظ ليس من أصولهم في شيء ؛ لأن العامل - وهو عامل - مهما وجد في كلامهم لم يخل عن أحد هذين الوصفين.

---

(١) المقتبس ص (٥٦٥) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٤٩٩) من التحقيق.

(٣) المقتبس ص (٥٠٠) من التحقيق.

(٤) ينظر المقتصد (٢/٩٢٩).

قُلتُ: وفي الكشاف(١) - في سورة الزخرف - : « ويجوز أن يكون اللامان في ﴿ لِمَن يَكۡفُرُ ﴾ و﴿ لِبُيُوتِهِمۡ ﴾ كما في قولك: وهبت له ثوباً لقميصه. وقرأ عبد الله ﴿ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ بإعادة حرف الجر في سورة البقرة.»

ثالثاً: اعتراضه على اعتراضات العلماء:

أورد الإِسْفَنْدريّ نقولاً من مصادره الأساسية أو غيرها التي ربما اعترض بعضها على أقوال الزمخشري ، أو غيره من العلماء ، وفندوا تلك الاعتراضات ، وكان للإسفندري رأيٌ حول تلك الاعتراضات ، معترضاً عليها(٢) ، ومفندًا لها من وجهة نظره ، وذلك في مواضع كثيرة من الكتاب ، وإليك نماذج منها:-

١- اعترض ابن الحاجب في إيضاحه على حد الزمخشري للمفعول معه فقال(٣): « **شح:** قوله: "هو المنصوب" ، تعريف يفضي إلى الدور ؛ لأنه إنما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولاً معه ، فإذا جعل النصب حداً له فقد توقف كل واحد منهما على الآخر ؛ لأنه لا يتعلقه حتى يكون منصوباً ، ولا يكون منصوباً حتى يتعلقه ، وإنما قال: "هو المنصوب" إذ كل واو بمعنى "مع" هذا حكمه ... ».

وقد اعترض الإِسْفَنْدريّ على هذا الاعتراض بقوله(٤): « **قُلتُ:** اعتراض الإمام ابن الحاجب على تعريف الشيخ ليس بشيء ، لأنه زعم في أثناء كلامه وهو عمدة اعتراضه "أنه جعل النصب حداً له" ، وليس الأمر كما زعم ، بل جعل تعريفه بـ"منصوب" مُكْتَفِيًا ، وهكذا جرى التعريف في كل محدود وحده ، وإن شئت فتأمل قبح كل ما أثبته في هذه الجملة محققاً».

٢- ذكر الإِسْفَنْدريّ نقلاً عن صاحب الضوء بين فيه أن له نظراً في قول صاحب المصباح ، فأورد اعتراضه ، ثم اعترض عليه قائلاً(٥): « **قُلتُ:** ذَكَرَ الإِمَام

---

(١) المقتبس ص (٥٠٠) من التحقيق.

(٢) ينظر ص (٧٣٣ ، ٨٢٨) من التحقيق.

(٣) المقتبس ص (٢٣) من التحقيق.

(٤) المقتبس ص (٢٣) من التحقيق.

(٥) المقتبس ص (١١١ - ١١٢) من التحقيق.

صَاحب الضَّوْءِ نَظَراً فِي قَوْلِ الإمام الكَبِيرِ صَاحِبِ المِصْبَاحِ: « أن "سَحَاباً" مَنْصُوبٌ عَلَى المُنَوَّنِ ، وزَعَمَ أَنَّهُ انْتَصَبَ بِالمُضَاف ؛ لأَنَّهُ لاَ إِبْهَامَ فِي "الكَفِّ" ، وَإِنَّمَا هُوَ فِيْمَا أُضِيْفَ إِلَى "الكَفِّ"» ، ومَا زَعَمَ من النظر في كَلاَمِ الشَّيْخِ مَنْظَورٌ فِيْهِ ، وَذَلِكَ لأَنَّ الإِبْهَامَ إِنَّمَا يَنْشَأُ مِن مَجْمُوعِ الكَلِمَتَيْنِ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ ، لأَنَّ كُلاًّ مِنْهُمَا بِانْفِرَادِها مَعْلُومٌ مَعْنًى ووَضْعَاً ، وإِنَّمَا تَمَسُّ الحَاجَةُ إِلَى البَيَانِ بِامْتِزَاجِهِمَا بِالإِضَافَةِ.

وَأَمَّا تَشْبِيهُهُ هَذَا المِثَال بِـ"لِي مِلْؤُهُ عَسَلاً" ، فَلَيْسَ بِسَدِيْدٍ ؛ لِوُضُوحِ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا ، أَلاَ تَرَاكَ تَقُولُ: "مَا فِي السَّماءِ قَدْرُ رَاحَةِ سَحَابٍ" بِالإِضَافَةِ فَيَصِحُّ ، وَلاَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: لِي مِلْءُ عَسَلٍ ؛ لِفَسَادِ مَعْنَاه.

وَأَمَّا مَا زَعَمَ فِي كَلاَمِ الإِمَامِ عَبد القَاهر: « أَنَّ "سَحَاباً" قَدْ انْتَصَبَ مِن وَجْهَيْنِ فَضَعِيْفٌ» ، فَلَيْسَ بِذَاكَ مَا تَوهَّمَهُ ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ كَلاَمُ الشَّيْخِ عَلَى أَنَّكَ إِنْ شِئْتَ فَانصِبْهُ بِالمُضَافِ ، وَإِنْ شِئتَ فَبِالمُنَوَّنِ وَهُوَ المُضَافُ إِلَيْهِ ، لاَ أَنَّهُمَا عَمِلاَ فِيْهِ مَعَاً ، إِذْ لَيْسَ مِن مَذْهَبِهِ ذَلِكَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيْبَوَيْهُ ، وَالمَسْأَلةُ مَعْرُوفَةٌ

٣- اعترض صاحب "شع" على قول الزمخشري في المفصل: « وقصدهم فيه إلى الإضافة وإثبات الألف وحذف النون لذلك» في قوله: "لا أبا لك" إذ يقول[1]:
«**شع**: "كُلُّ ذَلَكَ يُؤذِنُ مِن كَلاَمِ الشَّيْخِ بَأَنَّهُ مُضَافٌ حَقِيْقَةً ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُضَافَاً لَكَانَ مَعْرِفَةً ، وَلَمَا صَحَّ دُخُولُ "لا" عَلَيْهِ.»

وقد اعترض الإِسْفَندريّ على هذا الاعتراض فقال[1]: « **قُلتُ**: مَا ذُكِرَ فِي **شع** مِن الطَّعْنِ غَيْرُ مُتَّجِهٍ عَلَى كَلامِ الشَّيْخِ. غَايَةُ مَا فِي البَابِ أَنَّهُ قَالَ: "وَقَصْدُهُم فِيْهِ إِلَى الإِضَافَةِ" ، وَلاَ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ أُرِيدَتْ الإِضَافَةُ الحَقِيْقِيَّةُ المُفِيدَةُ لِلتَّعْرِيفِ ، أَلاَ تَرَاكَ تَقُولُ: غُلامٌ لَكَ ، فَتُثْبِتُ فِيْهِ نَوْعَاً مِن الإِضَافَةِ قَاصِدَاً ، وَلاَ يُقَالُ إِنَّهُ الإِضَافَةُ المُصْطَلَحُ عَلَيْهَا بِهَذَا القَدْرِ مِن القَصْدِ وَالإِرَادَةِ، بَلْ المَفْهُومُ مِن فَحْوَى كَلاَمِهِ أَنَّهُ مُضَافٌ مِن وَجْهٍ غَيْرُ مُضَافٍ مِن وَجْهٍ ، عَلَى اعْتِبَارِ جِهَتَي الإِضَافَةِ وَعَدَمِ الإِضَافَةِ فِيْهِ ، وَبِذَلِكَ لاَ يَحْصُلُ التَّعْرِيْفُ المَانِعُ مِن دُخُولِ "لاَ" عَلَيْهِ.»

---

[1] المقتَبس ص (٢٢٨ - ٢٢٩) من التحقيقَ.

٤- اعترض ابن الحاجب على قول أهل الصنعة إنَّ لغة بني تميم على القياس إذ يرفعون ما بعد "ما" و"لا" على الابتداء وذلك في باب خبر "ما" و"ليس" المشبَّهتين بليس ، إذ يقول(١): « **شع**: أَهْلُ هَذِهِ الصَّنْعَةِ يَزْعَمُونَ أَنَّ لُغَةَ بَنِي تَمِيْمٍ عَلَى القِيَاسِ فِي ذَلِكَ ، لأَنَّ الحَرْفَ إِذَا لَمْ يَكُن لَهُ اخْتِصَاصٌ بِأَحَدِ القَبِيْلَيْنِ - أَعْنِي الاسْمَ وَالفِعْلَ - لَمْ يَكُنْ لَهُ عَمَلٌ فِي أَحَدِهِمَا ؛ لأَنَّ للاخْتِصَاصِ أَثَراً ، وَ"مَا" و"لاَ" تَدْخُلاَنِ عَلَيْهِمَا ، فَالقِيَاسُ أَنْ لا يَكُونَ لَهُمَا عَمَلٌ فِي أَحَدِهِمَا. ثُمَّ قَالَ: لاَ خِلاَفَ فِي إِعْمَالِ "لا" لِنَفْيِ الجِنْسِ ، فَإِذَا صَحَّ إِعْمَالُ "لاَ" بِالاتِّفَاقِ فَلاَ يُعَدَّ فِي إِعْمَالِ "مَا" ، فَإِنْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّ "لا" النَّاصِبَةَ غَيْرُ "لا" الدَّاخِلَةِ عَلَى الفِعْلِ ، قِيْلَ لَهُ: فَمَا المَانِعُ مِن أَنْ تَكُونَ "مَا" الرَّافِعَةُ غَيْرَ "مَا" الدَّاخِلَةِ عَلَى الفِعْلِ».

وقد اعترض عليه الإسْفَندريّ بقوله(١): « **قُلْتُ**: وَفِي اعْتِرَاضِهِ إِشْكَالٌ وَهُو أَنَّ "مَا" الدَّاخِلَةِ عَلَى القَبِيْلَيْنِ وَاحِدَةٌ ، بِدَلِيْلِ اتّحاد مَعْنَاهَا فِيْهِمَا ، وَلاَ كَذَلِكَ "لاَ" ، فَإِنَّها مُخْتَلِفَةُ المَعْنَى فِي المَوْضِعَيْنِ ، وَفِيْهِ دَلِيْلٌ عَلَى أَنَّ الدَّاخِلَةَ فِي الاسْمِ لِنَفْيِ الجِنْسِ غَيْرُ الدَّاخِلَةِ عَلَى الفِعْلِ ، فَـ"لا" وَإِنْ كَانَتْ مُتَّحِدَةً فِي المَدْخَلَيْنِ صُورَةً فَهِي مُخْتَلِفَةٌ فِيْهِمَا مَعْنًى ، فَـ"مَا" تَعْمَلُ فِي الاسْمِ ، وَهِي النَّافِيَةُ لِلجِنْسِ ، إِذَنْ مُخْتَصَّةٌ.»

٥- ذكر ابن الحاجب عدداً من الاعتراضات على قول الزَّمخشري في باب خبر "ما" و"لا" المُشَبَّهتَيْنِ بِلَيْسَ وهو قوله(٢): « وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرؤون ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرٌ ﴾ إلا من درى كيف هي في المصحف»

شع(٣): « قَوْلُهُ: "وَأَمَّا بَنو تَمِيم فَيَرْفَعُون» إِلَى آخرِ الكَلاَمِ ، غَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ؛ لأَنَّهُ لاَ يَحِلُّ أَنْ يُقْرأ القُرْآنُ عَلَى حَسَبِ اخْتِلاَفِ اللُّغاتِ مَا لَمْ يُنْقَلْ تَواتُراً.

---

(١) المقتبس ص (٢٥١ - ٢٥٢) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٢٥١) من التحقيق.

(٣) المقتبس ص (٢٥٣-٢٥٤) من ا لتحقيق.

قوْلُه: « ويقْرَؤُونَ ﴿ مَا هَـٰذَا بَـشَرًا ﴾ ، يؤذنُ بأنَّ أَهل كُلِّ لُغَةٍ لَهُمْ أَنْ يَقْرَأُوا بلُغَتِهِمْ، أَوْ يُؤذِنُ بأنَّ هَذِهِ القَبِيلَةَ كَانتْ تَفْعَلُ ذَلكَ ولَيْسَ بُسْتَقِيم.

وقوْلُه: "إلاَّ مَنْ درَى كَيْفَ" يُؤذِنُ بِأَنَّ القِرَاءَةَ كَانَتْ سَائِغَةً ثَمَّ ، فَلَمَّا كُتِبَ المُصْحَفُ لَمْ يَسُغْ إِلَى عَلَى مَا يُوَافِقُهُ ، وكِلاَهُمَا غَيْرُ مُسْتَقِيم.»

وقد اعترض الإسْفَندريّ قائلاً[1]: « **قُلْتُ**: هَذِهِ المُؤَاخَذَاتُ إِنَّمَا تَتَمَشَّى مُتَوجِّهةً أَنْ لَو كَانَ مَعْنَى قَوْلِهِ: وَ"يقْرؤونَ": أَنَّ هَذِهِ قِرَاءَةٌ مُوَسَّعَةٌ لَهُم تَوْسِعَةَ القِرَاءَةِ السُّنِّيَةِ ، غَايَةُ مَا فِي البَابِ أَنَّهُ قَالَ: "ويَقْرؤونَ" ، ولَفْظَةُ القِرَاءَةِ تُطْلَقُ عَلَى السُّنِّيةِ وَغَيْرِهَا ، فَتُحْمَلُ عَلَى مَا هُو جَائِزٌ للإِرَادَةِ ، وَهُوَ مُنْبِئٌ عَنِ الصِّحَّةِ والسَّدَادِ ، صَوْنًا لِكَلاَمِ مِثْلِ هَذَا الإِمَامِ ، الذّي هُوَ أُستاذُ الأَنَامِ عَنْ شَائِبَةِ الفَسَادِ، ثُمَّ لَمَّا كَانُوا السَّوادَ العَظِيْمَ ، وَاللُّغَةُ لُغَتَهُم ، كَانُوا يَقْرؤُونَ عَلَى سَلِيقَتِهِمْ مَا لَمْ تَبْلُغْهُمْ القِراءَةُ المُنْزَلَةُ ، عَلَى أَنَّ طَائِفَةَ العَرَبِ فِيهِم الجَفَاءُ وَقِلَّةُ اللُّطْفِ ، ولُغَتُهُمْ لُغَتُهُمْ.»

٦- اعترض ابن الحاجب على قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيّ: « ودُخُول الباءِ فِي الخَبَرِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: ما زيد بمنطلق إنّما يَصِح عَلَى لُغَةِ أَهل الحِجَازِ ... » ، وذلك بقوله[2]: **شـ**: « هَذَا الاسْتِدْلاَلُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ؛ لِفُقْدَانِ النَّفْيِ المُصَحِّحِ دُخُولَ البَاءِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: مَا جَاءَنِي مِن أَحِدٍ ، فَدُخُولُ "مِنْ" لأَجْلِ النَّفْيِ خَاصَّةً ، وَلاَ يَلْزَمُ أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، فَكَذَا هُنَا.»

وَقَدْ اعْتَرَضَ الإِسْفَندرِيّ عَلَى هَذَا الاعْتِرَاضِ فَقَالَ[2]: « **قُلْتُ**: قَوْلُهُ: "غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ" غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ؛ لأَنَّ النَّفْيَ عَلَى إِطْلاَقِهِ ، لَوْ كَانَ هُوَ الّذِي يُصَحِّحُ دُخُولَ البَاءِ لَصَحَّ دُخُولُهُ فِي كَلِّ نَفْيٍ ، وَالوَاقِعُ خِلاَفُهُ ، فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ النَّافِي مَخْصُوصاً ، فَاعرِفْهُ.»

٧- ذَكَرَ الإِسْفَندرِيّ أَنَّهُ رَأَى فِي نُسْخَةِ شَيْخِهِ - رحمه الله - أَنَّ قَوْلَ الزَّمَخْشَرِي[3]: « وَالمُضَافُ إِلَى المَعْرِفَة مِثْلُ العَلَمِ يُوصَفُ بِمَا وُصِفَ بِهِ ، وَبِالمُضَافِ إِلَى مثله »... قَدْ كَتَبَ بِخَطِّهِ تَحْتَ قوله: "مِثْلِ العَلَمِ" بكسر اللام ،

---

[1] المقتبس ص (٢٥٤) من التحقيق.

[2] المقتبس ص (٢٥٨) من التحقيق.

[3] المقتبس ص (٤٧٢) من التحقيق.

ثُمَّ قَالَ: « يُرِيد: مثل العلم مَا لَم يَكُن مُعرّفاً بِاللاَمِ. هَذِهِ أَلفَاظُ بِخَطِّهِ وَالنُسَخُ العَامَةُ مُصَحَّحةٌ بِضَمِّهَا ، وَالألسِنَةُ عَلَيْهِ أجرى.»

ثُمَّ أَوْرَدَ اعْتِرَاضَاً لابن الحَاجِبِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَاية إِذْ يَقولُ(١): « وَفِي **شيء** ما يُؤذِنُ أَنَّ الرِّواية عِنْدَه بالضَّمِّ أَيْضَاً ، حَيْثُ اعترض عَلَيْهِ وقَالَ: "وَالمُضَافُ إِلَى المَعْرِفَةِ مِثْلُ العَلَم فِيْهِ نَظَرٌ" ، من جِهَةِ أَنَّ قولَكَ: غُلامُ الرَّجُلِ، مُضَافٌ إِلَى المَعْرِفَةِ ، فَيَلْزَمُ أَنْ تَصحَّ صفتُهُ بِقَوْلِكَ: ضَارِبُك ، وهو أخصُّ منهُ ، وَقَدْ صَرَّحَ الشَّيخ بِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: "مَرَرتُ بِالرَّجُلِ ضَارِبُك" لم يجزْ فِي قَوْلِهِ: "والمُعَرَّفُ بِاللاَّم" لا يُوصَفُ إِلاَّ بِمِثْلِه ، و"بالمضاف إِلى مِثْله"، وإذا مُنع أَنْ تَقول: "مررتُ بالرَّجُلِ ضاربِكِ" فامتناع: "مررتُ بغلامِ الرَّجُلِ ضاربِكِ" بالطريق الأَوْلى.»

ثُمَّ اعْتَرضَ عَلَى هَذَا الاعتراض ببيان المُراد بتَصْحِيح شيخه سيف الدّين إِذْ قَالَ(١): « **قُلتُ:** ولعلَّ المُرادَ بِتَصْحِيح شَيخِنَا - رحمه الله - بـ"مِثْلِ العَلِم" بالكسر: أنْ يكُونَ تَعْرِيفُ العلم فِيه حَاصِلاً ، وذلك بأحد أمرين: إِمَّا بإِضَافَتِهِ إِلَى العَلَمِ ؛ لأَنَّه يَكونُ مِثْلَ العَلَم حينئذ ، وإمّا بإِضَافتِه إِلى المُضْمَرِ لأَنَّهُ مِثْلُ العَلَمَ وَزِيادَةً.

وَلاَ يُقَالُ: إِنَّ الزَّائدةَ عَلَى المُسَمَّى لاَ تُسَمَّى مِثْلاً لَهُ ؛ لأَنَّا نَقُولُ: الغَرَضُ بالمِثْلية هُنا أَنْ لا يكونَ تَعرِيفُهُ قَاصِراً عَن تَعريفِ العَلَمِ ؛ لأَنَّ مَبْنَى البَابِ عَلَى أَنْ تكونَ الصِّفَةُ أَعمَّ من المَوْصُوفِ ، وَالأمرُ بِهَذِهِ المَثَابَةِ فِي المضافِ إِلَى المُضْمَرِ ، بَلْ أَوْلَى ؛ لأَنَّ الزِّيَادَة يؤكدُ أَخصيَّةَ الموصوفِ ، فيزيدُ بِهِ أَعميَّةَ الصِّفَةِ ، وَهُو المَطْلُوب.»

٨- أَوْرَدَ الإِسْفَندرِيّ اعْتِرَاضاً لِصَدرِ الأَفَاضِلِ عَلَى الزَّمَخْشَرِي فِي قَولِه(٢): «البدل في حكم تنحية الأول إيذانٌ مِنْهم باستِقْلاَله بنفسه ، ومفارقته للتّوكيد والصِّفة في كَوْنِهما تتمتين لما يتبعانه ... » ، هذا هو المقصود ، لا أن يريدوا إهدار الأول وإطراحه ، بدليل أَنَّكَ تقولُ: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً ،

---

(١) المقتبس ص (٤٧٤) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٤٩٥) من التحقيق.

فيكون "رجلاً" بدلاً من "غلامه" ، ثم لا يمكن طرح "غلامه" ، فلو قلت: زيد رأيت رجلاً صالحاً ، لم يرتبط آخر الكلام بأوله.

وقد اعْتَرضَ صَدرُ الأَفاضِلِ علَى هَذا القَولِ فَقَال(١):

« **تخ:** ما ذَكَرَ الشَّيخُ كَلامٌ قَدْ باضَ فيه الفَسَادُ وَعَشَّشَ ، وَذَلكَ أَنَّ "رَجُلاً صَالِحاً" هُنا منصوبٌ عَلَى أَنَّه مفعولٌ ثانٍ ، "رأيت" ، و"غلامه" بالنَّصب بِالمفعولِ الأول.»

وقد اعْتَرضَ الإِسْفَندريّ عَلَى اعْتِراضِ صاحب التَّخمير فقال(٢):

« **قُلتُ:** ما ذَكَرهُ الإِمَامُ المحققُ فِي الاعْتِرَاضِ علَى صَاحِبِ الكِتَابِ فِي مِثَالِهِ كَلاَمٌ حَسَنٌ ، لكنَّهُ غيرُ وارِدٍ عَلَيْهِ ؛ لأَنَّهُ رَكَّبَ هَذَا المِثَالَ وَعَنَى بِهِ الأَنْصَارَ ، فَهُو وإِنْ احتَمَلَ غَيْرَهُ لاَ يعارِضُهُ ؛ لأَنَّ المِثَالَ عَلَى عِنَايَتِهِ مُسْتَقِيمٌ ، فَهَبْ أَنَّ الكَلاَم كالمُتَشَابهِ فماذا يَضُرُّهُ ، وهو مثالُهُ وعنايتُهُ؟.»

٩- ذَكَر ابن الحَاجِب نظَراً فِي قَولِ الإِمام الزَّمَخْشَريّ في المَوْصُولات: فقال(٣):

«**شح:** قوله: "اجتزؤا بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف" فيه نظر ؛ لأنَّ "الذي" بكمالها للتعريف لا أن "اللام" بانفرادها للتعريف. وقد صرح بذلك في قوله: "والذي وضع وصلةً" ، فكيف "الذي" تكون بكاملها وصلة للتعريف وتكون اللام وحدها للتعريف.»

ثم اعْتَرضَ الإِسْفَندريّ عَلَى ذَلِكَ فقال(٣): « **قُلتُ:** قوله: "فيه نظر" فيه نظر لأنَّ قول الشيخ - رحمه الله - : "واجتزؤا بالحرف المُلتَبِس بِهِ" ، وهو "اللام" ، لا ينافي أَنْ يكونَ المَوْصُول بكمالِهِ وصلة ، وإنّما يقعُ التَّنافِي أَنْ لو ادّعي أن اللام هو الذي عرف الموصول وهو الوصلة إلى تعريف المنكر ، بل الموصول معرفة بالوضع ، واللام دخله للمطابقة على ما مر في الفصل الأول ، ثُمَّ إنّه هُو مَع المَدْخُول عَلَيْهِ امْتَزَجَا وَصَارَا كشيءٍ واحدٍ وصِلَة تعريف الجملة ، لا أن المعرف والوصلة هو اللام وحده.»

---

(١) المقتبس ص (٤٩٦) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٤٩٧) من التحقيق.

(٣) المقتبس ص (٦٥٣) من التحقيق.

المبحث السادس

موقفه من الزمخشري تأييداً و تفنيداً

يظهر لمن يقرأ كتاب "المقتبس" أن الإِسْفَنْدَرِيّ قد كان غاية في الأدب والإجلال للإمام جار الله الزمخشري صاحب كتاب "المفصل".

ويبدو موقف الإِسْفَنْدَرِيّ من الإمام الزمخشري في الجوانب الآتية:

أولاً: ثناؤه عليه ، وعلى جهده الفكري والعلمي :

ولا شك أن من احترام العلماء احترام جهودهم ، وتقديرهم والثناء عليهم ، والاعتراف بفضلهم ، وهذا ما نجده واضحاً عند الإِسْفَنْدَرِيّ في مواضع من كتابه. منها بعد أن نقل جملة من الفوائد عن كتاب الزمخشري "الكشاف" نقلاً عن "**شم**" ، قال(١): « **قُلْتُ**: وَهَذِهِ الفوائدُ كُلُّهَا ، أَعْنِي مِن "**شم**" إِلَى هُنَا ، أَعْنِي مَنْقُولَةً مِن الكَشَّافِ بِتَفَاصِيلِهَا كُلِّها ، وبِأَلفاظِهِ وتَرْكِيبِهِ ، وَأَنَا أُقْضِي العَجَبَ كُلَّهُ مِنْ قَومٍ يَنْقُلُونَ مِثْلَ هَذِهِ الفَوائِدِ عَن كِتَابٍ ثِقَةٍ ولا يذكرون صاحِبَ الكِتَابِ ، بَل يُغفِلُونَ اسْمَهُ وَرَسْمَهُ ، وَلاَ يَتَبَرَّكُونَ بِذِكْرِهِ ووُثُوقِهِ ، كَأَنَّهُمْ يُظْهِرونَ أَنْ يَكُونَ المدَّعَى وَمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ مِنَ اللَّطائفِ مَنْسَوبَاً إِلَيْهِمْ ، وَمَا هَذَا إِلاَّ كِبْرٌ لَيْسُوا بِبَالِغِيْهِ عَلَى مَنْ فَوقَهُمْ ، جَعَلَنا اللهُ شَاكِرِينَ لِنِعْمَةِ السَّلَفِ ، وَمَنْ سَارَ بِسيرتِهِم مِن الخَلَفِ ، وَهُو المُوَفِّقُ»

وَلَمْ يَقْتَصِرِ الأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ بَلْ نَجِدُهُ يَسْتَشْهِدُ لأَقْوالِ الزَّمَخْشَرِي ببعض الشَّوَاهِدِ ، وَيَذْكُر بَعضَ المَسَائِلِ نقلاً عن كتبه ، وربما علل لمسألة بقول من أقواله ، أو يذكر وجهاً آخر في مسألةٍ مِن المَسَائِلِ ، أو فَائِدةً لغوية ، أَوْ تَوْجِيْهاً لِرأيٍ لَهُ، وقد يتابعه في كثير من آرائه، وذلك في مسائل كثيرة من الكتاب، وإليك نماذج منها:

١- أورد مسألة افتتح بها باب الحال نقلاً عن الشيخ مستحسناً ذلك فقال(٢): «**قُلْتُ**: قبل أن أسوق إليك أحكامَ الحالِ ؛ فاعلَمْ مَسْأَلةً حَسَنَةً ذَكَرَهَا الشَّيخُ فِي حاشيةٍ مِن أَمَالي الكشَّافِ فِي قَوْلِه تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ

---

(١) ينظر المقتبس ص (٢٦٥) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٤٥) من التحقيق.

وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ، قال: ﴿ حَنِيفًا ۗ ﴾ حالٌ من ﴿ إِبْرَٰهِيمَ ﴾.

٢- بيَّن مسألة ذكرها الزَّمَخْشَري في بَابِ الحَالِ ، وعلَّل لِذَلِكَ حَيْثُ يَقُولُ[١]:

قُلْتُ: وَذَكَرَ الشَّيْخُ فِي الكَشَّافِ: « يجوزُ أن يعمل الظرف في الظرف متقدماً ، نحو قولك: كُلَّ يومٍ لَكَ درهمٌ ، فَـ"لَكَ" عَامِلٌ في "كُلَّ يومٍ" مُقَدَّمَاً ، وامْتَنَع أن يَعْمَل فِي الحالِ مُتَقَدِّمَة ، نحو: قائماً في الدَّار زيدٌ» ، والفَرق أَنَّ الحالَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ مِن المَفَاعِيلِ ، فَإِنَّما يَظهرُ كَونُها مُلْحَقةً بِها إذا وَقَعَتْ مَوْقِعَ المَفَاعِيلِ ، ومَعْنَى الفِعل عَامِلٌ ضَعِيفٌ ، فلا يَتَعدَّى إليها فِي غَيْرِ مَوْقِعِها.

٣- بعد أنْ أَوْرَدَ قول الجَوهري في صحاحه وصاحب التَّخمير في قوله: "أرسلها العراك" ذكر قول الزمخشري في الكشاف فقال[٢]:

قُلْتُ: فِي تَفْسِيرِ الفَاتِحَةِ فِي الكَشَّاف: « اللاَّمُ فِي "أَرْسَلَهَا العِرَاكَ" لِلْجنسِ ، ومَعْنَاهُ: الإِشَارَةُ إِلَى مَا يَعْرِفُهُ كُلُّ أحدٍ مِنْ أَنْ "العِرَاكَ" مَا هو بَيْنَ أَجْنَاسِ الأَفْعَالِ.»

٤- أَوْرَدَ قولَ الجنزي فِي شَرْحِ الإيجاز في قَوْلِه: "لعزة موحشاً..." أنَّ موحشاً حال من الضَّمير في "لعزة" ، ليكون العامل في الحال وذيها واحدًا ، وقد عقَّبَ عَلَى ذلك الإسْفَنْدَرِيّ بقول الزَّمَخْشَرِي فِي الكشَّاف فَقَالَ[٣]:

« **قُلْتُ**: وَهَذَا مَعْنَى حَسَنٌ ، ولَكِنْ فِي الكَشَّاف ما لا يوافقه ، حَيْثُ صرَّح فِي قَوْلِهِ: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾: "أنَّ ﴿ مَيْتًا ﴾ حال عن "اللحم" ، ويجوزُ أنْ يَنْتَصِبَ عن "الأخ" ، ولَمْ يعمل فِيهِ غَيْرُ المُضَافِ ، ولَعلَّ المَسْأَلَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى اخْتِلافِ الشَّيْخَيْنِ: سِيبَويَه وأَبِي الحَسَنِ.»

---

[١] المقتبس ص (٥٤) من التحقيق.

[٢] المقتبس ص (٧٥) من التحقيق.

[٣] المقتبس ص(٧٩) من التحقيق.

٥- أوردَ قولَ الزَّمَخْشَري فِي حَذْفِ عَامل الحالِ(١): "وإذا رأيتَ مَن يَتعرض لأمر ، **قُلتَ:** متعرضاً لعنن لم يَعْنِهِ ، أي: دنا منه متعرضاً..." وقد شرَحَ الإسْفَنْدَرِيّ المَقْصُود بـ"العنن: نقلاً عَن الزَّمَخْشَري فقال:

قُلتُ: وَفِي الفَائِقِ للشَّيخِ رَحمَهُ اللهُ: « "العَنَنُ": ما يَنُوبُكَ مِن عَارِضٍ ، مِنْ عَنَّ ، أَيْ: عَرَضَ.»

٦- تَابَعَ الإسْفَنْدَرِيّ قول الزَّمَخْشَري مِنْ أَنَّ البدل في حكم تكرير العامل وأنه لا يمكن إطراحه راداً بِذَلِكَ عَلَى قَوْلِ الإمام عبد القاهر ، الذي يرى أنَّ المُبْدَل مِنْهُ فِي حُكمِ السَّاقِطِ ، لأنَّ البدلَ يُؤدي إلى فَسَادٍ مَعْنَوِيّ(٢).

وقد تابع الإسفندري قول صاحب الكتاب فقال(٢):

« **قُلتُ:** قولُهُمْ فِي هَذَا التَّعليلِ: المبدل مِنْهُ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ ، ويَنْشَأُ مِنْهُ الفسادُ" ، إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ لَوْ عَنَوا إِهْدَارَه وَاطِّرَاحَهِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ، ولَيْسَ بِهِ. وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي مَسَائِلَ البَدَلِ وَتَمثَّلَ بِقَوْلِكَ: زَيْدٌ رَأَيْتُ غُلاَمَهُ رَجُلاً صَالِحاً؟ فَلَوْ ذَهَبْتَ تُهْدِرُ الأَوَّلَ لَمْ يَسُدَّ كَلاَمُكَ.»

٧- استَشْهَدَ الإسْفَنْدَرِيّ عَلَى قَوْلِ الزَّمَخْشَري فِي حَوَاشِيهِ فِي بَابِ الاسْتِثْنَاء(٣): «تقولُ: إِذَا دَخَلْتَ عَلَى قومٍ جَالسِينَ فَقَامَ وَاحِدٌ فحسب ، ثُمَّ أَرَدْتَ أَنْ تَشْكُوَهُم، لاَ أَنْ تَحْمَد القَائِم ، تقولُ: ما قام إلاَّ زيدٌ إلاَّ عُمراً ، أي: لَمْ يَقُم لِي من هُؤلاء إلاَّ عَمْرو ، فَهَذَا اسْتِثْنَاء من مَعْنَى مَجْمُوع هَذَا الكَلاَمِ ، لا من قضية لفظه....»

وقد استشهد الإسْفَنْدَرِيّ على ذلك قائلا(٤): « **قُلتُ:** وَمِن جِنْسِ هَذَا التَّصْحِيح المَنْظُور فِيْهِ إِلَى المَعْنَى مَا ذُكِرَ فِي الكَشَّافِ فِي قِرَاءةِ أُبَيٍّ وَالأَعْمَشِ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ بِالرَّفْعِ. قَالَ: هَذَا مِنْ مَيْلِهِم مَعَ المَعْنَى وَالإِعْرَاضِ عن اللَّفْظِ جَانِبَاً ، وَهُوَ بابٌ جَلِيلٌ مِنْ عِلْمِ العَرَبِيَّةِ ، فَلَمَّا

---

(١) المقتبس ص (٩٧) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (١٣٤) من التحقيق.

(٣) المقتبس ص (١٧٨-١٧٩) من التحقيق.

(٤) المقتبس ص (١٧٩-١٨٠) من التحقيق.

كَانَ مَعْنَى ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ ﴾ في مَعْنَى: فلم يُطِيْعُوه ، حُمِلَ عَلَيْهِ ، كَأَنَّهُ قِيْلَ: فلم يُطيعوه إلا قليلٌ منهم ، ونحو قول الفرزدق:

وعضُّ زمانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتٌ أَوْ مُجَلَّفُ

كَأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَبْقَ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتٌ.»

٨- أورد نقلاً عن صاحب الكتاب في حواشيه في المَجْرُوراتِ ذَكَر فِيْهِ أنَّه إذا أُضيف "غير" إلى شئ مَشْهورٍ يَتعيَّن مِثْلاً للمخاطب ، كقولِك: غيرُ الكريم يفعلُ كَذا ، أي: اللّئيم ، فهو يتعرف[١].

وقد لَخَّصَ ذَلِكَ الإسْفَنْدَرِيّ فَقَالَ: « وتَلْخِيصَ هَذِهِ الجُملة: أَنَّ الشَّئَ إذا شُهِرَ ما يضادّه تَعيّنَ بِذِكْره ، لأنَّ المُقَارَن للمشهورِ ... ».

ثم تابع القول بعد ذلك فقال[٢]:

« **قُلْتُ:** واعْلَم أَنَّ ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ في ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ في محل النَّصبِ عَلَى المَفْعُوليَّة ، وفي ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ في مَحلِ الرَّفع عَلى الفَاعِليَّة ، وهذا النَّحو وإنْ لَمْ يَكُنْ مِمّا نَحنُ بَصَدَدِه فِي هَذَا الفَصْلِ ، ولَكِنِ حَمَلَنِي عَلَى ذِكْرِه بعضُ الطَّلَبَةِ ، فاعرفه.»

٩- ذكر الإسْفَنْدَرِيّ أَنَّ "بَيْنَ" يُستعمل ظَرْفاً واسْماً مَفْعُولاً بِهِ وقَدْ اسْتَشْهَد لِذَلِكَ بقولِ الزَّمَخْشَرِي في الكشّاف فقال[٣]:

قُلْتُ: قولُهُمْ "بَيْنَ" يُسْتَعْمَلُ ظَرْفاً واسْماً مَفْعُولاً بِهِ. قَالَ فِي الكَشّافِ فِي قَوْلِه تَعالى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ ﴾: انْتَصَبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولاً بِهِ مَبْلُوغٌ ، كما انْجَرَّ عَلَى الإضَافَةِ فِي قَوْلِه ﴿ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِى وَبَيْنِكَ ﴾ ، وكَمَا ارْتَفَعَ فِي قَوْلِه ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾.

---

[١] المقتبس ص (٣٠٠) من التحقيق.

[٢] المقتبس ص (٣٠١) من التحقيق.

[٣] المقتبس ص (٣٠٣) من التحقيق.

١٠- ناقش الإِسْفَنْدَرِيّ عود الضَّمير في قوله ﴿ أَهۡلَكۡنَٰهَا ﴾ و﴿ فَجَآءَهَا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ﴾ وقد أَوْرَدَ في ذَلِكَ قول الكشَّاف ، فقال في ذلك[1].

« **قُلتُ**: ولاَ يُقَالُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعِيدَ الضَّمِيرَ فِي﴿ أَهۡلَكۡنَٰهَا ﴾ و﴿ فَجَآءَهَا ﴾ إلى "الأهْل" المُقدَّر أيضاً ، ومثلُهُ سَائِغٌ لُغَةً ، فِي نَحو: القَومُ رَأَيْتُها ورأيتُهُم ؛ لأنَّ حُسْنَ التَّركِيبِ ونَضَارَةَ النَّظْمَ يأبَى تفريق اللَّفْظَيْنِ صُورَةً مَعَ اتِّحادِ المَعْنَى في جُمْلَةٍ مُشْتَبِكٍ بَعْضُها بِبَعْضٍ ، وتَأمَّل بِعَيْنِ الإِنْصَافِ يُسَاعِدُكَ النَّظَرُ السَّلِيمُ والذَّوْقُ الصَّحِيحُ.

وَقَالَ فِي الكَشَّافِ: « لولا قَولُهُ: ﴿ أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ﴾ لمَا احتِيجَ إِلَى تَقْدِيرِ المُضَافِ المَحْذُوفِ قَبل ﴿ قَرۡيَةٍ ﴾ ، وَهُو "الأَهْل" ، وقَبْلَ الضَّمير فِي ﴿ أَهۡلَكۡنَٰهَا ﴾ ؛ لأَنَّ مَعْنَى الهَلاكِ كَمَا يَأتِي عَلَى "الأَهْل" يَأتِي عَلَى "القَرْيَةِ" أَيْضاً ، بِاستِئْصَالِ عِمَارتِهَا ، واللهُ المُوفِّقُ».

١١- نَاقَشَ المُؤَلِّفُ تَكْرِير الجُمْلَةِ فِي بَابِ التَّوكِيد مُسْتَشْهِداً بقولِ الزَّمَخْشَري ، إذ يقول[2]:

قُلتُ: ومَن بَابِ تَكْرِيرِ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ لِمَعْنَى التَّأكِيدِ عَلَى وَجْهٍ أَحْسَنَ وَأمْتَنَ وأَبْلَغَ فِي تَأدِيَةِ الغَرَضِ قولُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدًا ﴾ ، قَالَ فِي الكَشَّافِ: « فانظُرْ كَيْفَ كَرَّرَ وَخَالَفَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ مَعَ تَلاقِيهِمَا فِي الاشْتِقَاقِ ؛ لِمَكَانِ تَسْكِينِ النَّبيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ وَتَصْبِيرِهِ عَلَى أَذَاهُم ، فاعرفه.»

---

[1] المقتبس ص (٣٨١ - ٣٨٢) من التحقيق.

[2] المقتبس ص (٤٢٧ - ٤٢٨) من التحقيق.

١٢- استَشْهَد الإسْفَنْدَرِيّ عَلَى مَا يَقَع حَالاً وَهُو فِي صِيْغَةِ الأَمْرِ بِقَوْلِ الزَّمَخْشَرِي فِي الكَشَّافِ ، فيقول[1]:

« **قُلتُ**: وذَكَرَ فِي الكَشَّافِ مِن جُمْلَة ما يَقَعُ حَالاً وَهُو أَمْرٌ فِي ﴿ وَٱلْمُرْسَلَٰتِ ﴾: قَوْلَه: ﴿ كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ ﴾ في مَوضِع الحَالِ مِن ضَمير ﴿ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ في الظَّرفِ الَّذي هُو ﴿ فِى ظِلَٰلٍ ﴾ أي: هُم مُسْتَقِرون في ظِلالٍ مَقُولاً لَهُمْ ذَلِكَ ، وَ﴿ كُلُواْ وَتَمَتَّعُواْ ﴾ على هذا التخريج ، والله أَعْلَمُ.»

١٣- يفتتح المؤلف باب البدل بِنَقْلٍ عَن الزَّمَخْشَرِي فِي الكشَّافِ بَعد أَن يذكُرَ نَصَّ المُفَصَّل قَبلَ أَنْ يُنَاقِش مسائلَ البابِ فيقول[2]:

« **قُلتُ**: فِي الكَشَّافِ فِي قَوْلِه: ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ ﴾ أَنَّ "إذ" بدل زماني ، والتقديرُ: واذكرهُمَا يا محمدُ زمانَ حكمهما. وخلافه قوله ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ وهما من بدل الاشتمال» فاعرفه.

١٤- كثيراً ما ينقل مِن الكشّافِ وَاصِفاً ذَلِكَ بِالفَوائِدِ مِنْهَا قوله في باب البدل[3]:

« **قُلتُ**: ومن فوائد الكشاف: فِي قَوْلِه تَعَالى: ﴿ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ أَنَّ ﴿ أَحَدُهُمَآ ﴾ بدل من أَلِف الضَّمير الرَّاجِعِ إِلَى ﴿ ٱلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ في قراءة مَنْ قَرأَ ﴿ يَبْلُغَنِّ ﴾ ، و﴿ كِلَاهُمَا ﴾ عطفٌ عَلَى ﴿ أَحَدُهُمَآ ﴾ فاعِلاً وبَدَلاً في القِراءتَيْنِ ، ولا يصحُّ أَنْ يَكُون

---

[1] المقتبس ص (٤٦٣) من التحقيق.

[2] المقتبس ص (٤٩١) من التحقيق.

[3] المقتبس ص (٤٩٤) من التحقيق.

﴿ كِلاَهُمَا ﴾ تأكيداً لألفِ ﴿ يَبْلُغَنَّ ﴾ ؛ لأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى مَا لاَ يَصحُّ أَنْ يكونَ تَأْكِيداً ، فانتَظَم فِي حُكمِهِ ، فاعرفه».

ثانياً: مناقشاته لأقوال الزَّمَخْشَري وشَوَاهده:

نَاقَشَ الإِسْفَنْدَرِيّ الشَّيخ جار الله في بعضِ المَسَائِل في أَبْواب مختلفة ، وقد يرى رأياً يضاف إلى رَأي الزَّمَخْشَري ، وقد يُورد بَعْضَ الرِّوَايات المُخْتَلِفَة فِي كُتُبهِ لشَاهدٍ مِن الشَّواهِد وقدْ يُنَاقش بعضَ أقواله ، وذَلكَ في مسَائل من الكِتابِ ، وَإِليْك نَمَاذج منها:

١- أوردَ نقلاً لصَاحب الكِتَاب فِي حَواشِيْهِ عَن عبد القاهر في وقوعِ صاحب الحال نكرةً ، مورداً قول الزَّمَخْشَري ، ومُضيفاً وَجْهاً في هِذه المَسْألةِ حيثُ يقولُ(١):

قَالَ صَاحبُ الكِتَابِ: « وعَنْ عَبدِ القَاهِرِ: لا يَقْبُحُ وقُوعُهَا نَكِرةً مُتَقَدِّمَةً كَمَا يُرْوَى فِي لَفْظِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: (فَجَاءَ فرسٌ له سابقاً).

قَالَ الشَّيخُ: وَعِنْدِي أَنَّ "جاء هنا بمعنى "كان" ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: مَا جَاءت حَاجَتُكَ ، أي: ما كَانَتْ».

قُلتُ: وَفِيْهِ وَجْهٌ آخرُ ، وهو أَنَّ تقديرَ قَوْلِهِ: (فَرسٌ لَهُ): فَرَسُهُ ، وأُقْحِمَتْ اللاَّمَ المُضِيفَةُ تَوْكِيداً للإِضَافَةِ ، وَمِثْلُهَا قَولُهُمْ: لاَ أَبَا لَكَ ، عَلَى مَا سَيأتِي فِي مَسَائلِ "لا".

٢- أوردَ الإِسْفَنْدَرِيّ فِي بَابِ الاسْتِثْنَاء شَاهِداً شِعْرِيّاً ، ذاكِراً البيتَ الَّذي بَعْدهُ والذي قَبْلَه ، وَمُفسِّراً بعضَ أَلْفاظَهَ ، ومُورِداً اختلافَ رُواتِه فِي كِتَابِ آخر للزَّمَخْشَري ، والشَّاهد هو قول طرفة:

أبني لبينى لستم بيدٍ إلاَّ يداً ليستْ لها عَضُدُ

فيقول(٢):

"بَنُو لُبَيْنَى" قَوْمٌ مِن بَنِي أَسَدٍ ، وأُمُّهُمْ "لُبَيْنَى" مِن بَنِي وَالِبَةَ بن الحَرْثِ، وبعده يقول:

---

(١) المقتبس ص (٨٠) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (١٧٣) من التحقيق.

أبَنِي لُبَيْنَى لا أُحِبُّكُمُ   وَجَدَ الإلَهُ لَكُم كَمَا أجِدُ

وَفيهِ قَبْلَهُ:

أبَنِي لُبَيْنَى إنَّ أمَّكُمُ   أَمَةٌ وَإنَّ أبَاكُمُ عَبدُ»

فِي الكشَّاف: « أي: غَالٍ فِي العُبُودَةِ كحَذِرٍ وفَطِنٍ.

الشَّعرُ لأَوسْ بن حَجَرْ يقولُ: أَحَبَّكُمُ الله كمَا أُحِبُّكُـمُ ، وَأَوسْ كَـانَ لاَ يُحبُّهمْ ، وإنَّمَا هُو تَهكُّمٌ».

وأوردَ الشَّيخُ في شَرحِ مَقَامة العُروض البيت عَلَى هَذهِ الرِّوَايَة:

أبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمَا بِيَدٍ   إلاَّ يَداً مَخْبُولَةَ العَضُـدِ».

٣- أوردَ نقلاً عن "**حم**" ينقل رأي صاحب الكِتَابِ في حَواشِيه فِي قَولِهِ فِي المُفَصَّل فِي بَابِ المَجْرُوراتِ: "نحو: فَوْقَ وتَحْتَ" ، ثم يُناقش الإسْفَنْدَرِيّ هذا القول بعد أنْ يُورده بقوله(١):

حم: قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ: « قولُهُ: "نحو: فوقَ وتَحتَ" ، يَجُوزُ فيْهَا النَّصبُ عَلَى حِكَايَةِ الظَّرفِ المُضَافِ ، وَالجَرُّ عَلَى الإضَافَةِ ، والسُّكُون عَلَى الوَقْفِ ، وَهُوَ الأَحْسَنُ».

قُلتُ: لَو حُمِلَ "الوَقْفُ" عَلَى التَّعداد كَمَا فِي عَدِّ الأَعْدَاد ، لَكَانَ تَعْدادُهَا بِغَيْرِ وَاوٍ أَوْقَعَ ، كَمَا تَراهُ فِي بَعْضِ الكَلِمَاتِ الَّتِي يُقصَدُ عَدَدُهَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلَى المَعْدُودِ ، وَعَلَيْهِ أَسْمَاءُ الأَفْرَادِ فِي اللُّغَاتِ ، كَنَحو: وَقْتَ ، حِيْنَ ، أَجَلَ ، وَأَمْثَالِهَا.

ولَكن قَولُهُ: "هُو الأَحْسَنُ" ، مَنْقُولٌ عَن الشَّيْخِ وَأَصْحَابِهِ ، فَالعَمَلُ بِهِ أَولَى وَأَجْدَرُ ، فَاعرفه.

٤- أورد المؤلف نقلاً عن صاحب الكتاب في حواشيه نقله عن صاحب "**حم**" في مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ أنَّ ﴿ هُوَ ﴾ وقعَ فصلاً ، وقَدْ عَلَّقَ الإسْفَنْدَرِيّ عَلَى ذَلكَ بعد أَنْ أَورَدَ النَّصَّ فيقول(٢):

---

(١) المقتبس ص (٣٠٥) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٥٨١) من التحقيق.

حم: قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ: ولا مَحلَّ لِهَذا الفَصلِ مِن الإِعْرَابِ لَيس برفعٍ ولا نَصبٍ ولاَ جَرٍ ، إِنَّمَا هُو كَقولِهِ تَعَالَى: ﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾.

قُلتُ: وهذا النّص صَرِيحٌ ، وهُو عَلى خلاف ما ذكر فِي **شح** ، **وتخ** ، يوافقه في نحو: ﴿ خَيۡرٗا لَّهُمۚ ﴾.

٥- ابْتَدأ الإِسْفَنْدَرِيَّ باب المَوْصُولات بنقلٍ عن الكشّاف مُناقشاً ذَلكَ فيقول:

قُلتُ: ذَكَرَ فِي الكَشَّاف شيئاً لم يذكره في المَوْصُولات[1]: « في قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿ ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ وَٱلذِّكۡرِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾ ، أنَّ ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ هَاهُنَا يجوزُ أنْ يكونَ بمَعْنَى الَّذي، و﴿ نَتۡلُوهُ ﴾ صلته ، و﴿ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ ﴾ الخبر ، ولعل ما قَالَهُ حَمْلاً على أنَّ الموصولَ واسمَ الإشارة من المبهماتِ جميعاً ، وهُمَا من وادٍ واحدٍ ، فاعرفه».

٦- يناقش الإِسْفَنْدَرِيَّ ما وردَ في المُفَصّل في بَابِ عَطفِ البيانِ من كونه اسماً غَيْرَ صفة ، فيورد نقلاً عن الكشّاف ثم يلخص القول فيقول[2]:

ذَكَرَ الشَّيْخُ فِي الكَشَّافِ: « في قوله: ﴿ وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ۝٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ﴾ عَلَى أحدِ الوَجْهَيْنِ أَنَّ ﴿ هَٰرُونَ ﴾ عَطْفُ بيان لـ﴿ وَزِيرٗا ﴾ ، و﴿ أَخِي ﴾ إما بدل من ﴿ هَٰرُونَ ﴾ ، أو عطف بيان آخر لـ﴿ وَزِيرٗا ﴾».

قُلتُ: وَهَذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّه لا يَجِب أنْ يَكُونَ عَطْفُ البَيانِ عَلَماً كما وقع في بَعضِ الحَواشِي ، وهو غَلَط من النُّسَّاخ. ومن ذَلكَ بَيْتُ السَّقْط:

وَرَدْنَا ماءَ دِجْلَة خيرَ ماءٍ وَزُرْنَا أشرفَ الشَّجر النَّخِيلا

قال المشرحون: "النخيلا" عطف بيان لـ"أشرف الشجر"».

---

[1] المقتبس ص (٦٣٢) من التحقيق.

[2] المقتبس ص (٥٠٨ – ٥٠٩) من التحقيق.

ثالثاً: اعتراضُهُ علَى أقوالِ الزَّمَخْشَري:

بالرَّغمِ من متابعة الإسْفَنْدَرِيّ للإمام الزَّمَخْشَري في كثيرٍ من المسائلِ النَّحويةِ، واعتراضهِ عَلَى مِن يُخطِّئ الزَّمَخْشَري أو يستضعف قوله ، كما مر في المَبْحث السابق ، إلا أننا نجدُهُ يقف أحْيَاناً مُعترِضاً على بعضِ أقوالِ الزَّمَخْشَري ؛ وذَلِكَ في بعضِ المسائلِ في الكِتَاب ، وإليك بعض النَّماذج منها:

١- ما ورد في باب الحال إذ يقول(١):

قُلتُ: وفِي الكَشَّافِ في قَولِهِ ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ ﴾: « هو حالٌ مؤكدة عن: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ ﴾ » ، وهَذَا يُشْكِلُ عَلَى مَا قُرِّرَ هُنَا ؛ لأنَّ الجُملة فِعليّةٌ ، و﴿ شَهِدَ ﴾ عاملٌ فِيْها ، ومَا أَدْرِي ما التَّفَصِّي عَنْهُ ، اللَّهُمَّ إلاَّ إذَا كَانَ الفِعْلُ مِمَّا يساعدُ التَّقْرِيرَ والتَّأْكِيدَ كَمَا تَراهُ فِي الآيةِ ، فَلَعَلَهُ هُو الحُكمُ عَلَى الجواز ، والله أَعْلَمُ.

وذكر في سورة الزّمر في قَوْلِهِ ﴿ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا ﴾: « أنه حالٌ مؤكدةٌ نحو: جاءَنَي زيدٌ رجُلاً صَالِحاً ، وإنْسَاناً عَاقِلاً» ، فهذا - أيْضاً - مشكل ، بل أشد وأشد.

ومنه ما قال - أيضاً - في سورة مريم في قوله: ﴿ وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ ﴾: "والوَجْه أنْ تكونَ ﴿ بَيِّنَٰتٖ ﴾ حالاً مؤكدة ، كقوله ﴿ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا ﴾ لأنَّ آياتِ الله لا تكون إلا واضحة وحججاً".

ثم يتابع الحديث في هذه المسألة فيقول:-

قُلتُ: والآيُ المَتْلُوَّةُ فِي الكَشَّافِ عَلَى مَا مَرّت آنفاً تدلُّ عَلَى أنَّ الحُكْمَ في الحالِ المؤكدة أنْ يجوزَ وُقُوعُها بعد الجُملَتَيْن: الفِعليَّة ، والاسميَّة المَوْصُوفة ، ولاَ كَذَلِكَ المُنتَقِلة ، فَإنّها لا تقعُ إلاَّ بَعْدَ الفِعْلِيَّة ، أو ما يجري

---

(١) المقتبس ص (٨٣ - ٨٤) من التحقيق.

مَجْرَاها ، ولو لا أنَّه أوردَ فِي المؤكِّدةِ نحو قوله: "جاءني زيْدٌ رَجُلاً صَالحِاً" لَقَبِلَ ، ولكن يُشْتَرُط فِي الفِعْليَّةِ أنْ يكونَ فِعْلُهَا مَعْنىً لازماً للحالِ كَلُزُومِ نَفْسِ مَعْنَاهَا ، ألاَ تَرَى أنَّه قال في آخرِ الفَصْلِ: "والعاملُ فِيه أَحُقُّهُ أو أُثْبِتُه" ولاَ شَكَّ أنَّ الإحقاقَ والإثباتَ معنىً يُلازِمُ المؤكِّدة لزاماً ، وإنْ كَانَ فِعْلاً ، ويمكنُ تحقيقُ هَذَا القَولِ فِي: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ ﴾ إذْ شَهَادتُه مَعْنىً يُؤَكِّدُه ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ ﴾ تأكِيداً، ونَحوُهُ مَا مرَّ.

٢- اعترض الإسْفَنْدَرِيّ على قول الزَّمَخْشَرِي في المُفَصّل(١): « ويضمر العامل في خبر كان في مِثْلِ قَولِهِم: النَّاسُ مَجزيون بأَعْمَالِهم إنْ خيراً فخيرٌ ، وإنْ شراً فشر ... ».

وقد كانَ اعتراضه بعد أَنْ أوردَ نصَّ المُفَصّل فِي فَصِلِ إضْمَارِ العَامِلِ في خبرِ "كان" وذَلِكَ قبل أن يناقشَ مسائل هذا الفصل ، إذ يقول(٢):

قُلْتُ: ظاهُر كَلامِ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ الله - يُؤذِنُ بأَنَّ غَيْرَ "كَانَ" مِن العوامِلِ يُضْمَرُ عامِلاً فِي خَبَرِ "كَانَ" ، وقوله: "فِي خَبَرِ كَانَ" يُعلِمُ بِأَنَّ غَيْرَها من العوامِلِ لا يكونُ عَامِلاً فِيْهِ ؛ لأَنَّ مَا هُو خَبر لـ"كَانَ" لا يكونُ مَعْمُولاً لِغَيْرِهَا ، وَإِلاّ لا يكونُ خَبَراً لَهَا ، اللَّهمَّ إلاَّ إِذَا كَانَ خَبُرهَا شَيْئاً مجمُوعاً كالجُمْلَةِ ، فيكونُ في إثباتِهِ عاملُ غَيْرِها فِي جُزْءٍ مِن أجزاء ذَلِكَ المَجْمُوعِ.

أمَّا ذَلك فمسألةٌ خَارِجَةٌ عَمَّا ابْتَنَي عَلَيْهِ أَوَّلَ هَذَا الفَصْلِ.

٣- ابتدأ الإِسْفَنْدَرِيّ فصل موانع الإضافة بالاعتراض على قول الزَّمَخْشَرِي فِي المُفَصّل(٣): « والذي أَبَوْهُ من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الاسمين المعلقين على عين أو على معنى واحد ، كالليث والأسد ، ... فتضيف أحدهما إلى الآخر ... ».

وقدْ عقَّبَ عَلَى ذَلِكَ الإِسْفَنْدَرِي بقولِهِ:

---

(١) المفصل ص (١٩٥) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (١٩٦) من التحقيق.

(٣) المقتبس ص (٣٤٠) من التحقيق.

قُلتُ: لعلَّ الشَّيْخ لَمْ يُردْ الامْتناعَ عَلَى الإِطْلاَقِ ، وَإِلاَّ ينتقضْ هَذا بِمَا قَالَ فِي بَابِ العَلَم: "وَإذا اجْتَمَع للرَّجُلِ اسمٌ غَيْرُ مُضَافٍ ولَقَبٌ أُضِيْفَ اسمُهُ إِلَى لَقَبهُ" ، وإِنَّمَا أَرَادَ ذَلِكَ فِي المُتَساوِيَيْنِ ، كليثٍ وأسدٍ ، أَمَّا إذا كان أحدُهُما أخصَّ مِن الآخَرِ جَازَتْ فِيْهِ الإِضَافَةُ ، كَمَا مَرَّ هُنَاك في: "قَيْسِ قُفَّة" ، فَعَلَى هَذَا يَصِحُّ إِضَافَةُ "زيدٍ" إِلَى "عَبْدِ اللهِ" إذا كانت الكُنْيةُ أَخصَّ ؛ لِحُصُولِ الفَائِدَةِ فِي الإِضَافَةِ ، وَحينئذٍ يكونُ مِثْلَ "جَمِيعُ القَومِ" ، وَنَحوه».

٤- اعترضَ الإِسْفَنْدَرِيّ عَلَى قَوْلِ الزَّمَخْشَرِي فِي المُفصَّل[١]: « وما أُضِيْفَ إِلَى ياءِ المُتَكلِّم فَحُكمه الكَسْر» أي: لا يدلُّ عَلَى البِنَاءِ دَلالةً صريحةً ، فيقول[٢]:

قُلتُ: قَوْلُهُ: "الإِضَافَةُ إِلَى المَبْنِي لا توجبُ البِنَاءَ" بِخِلاَفِ مَا قَالَهُ صاحبُ الكِتَابِ فِي أَوَّلِ بَابِ المَبْنِي في قَوْلِهِ: « أو إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ ، كَقولِهِ تَعَالَى: ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ فيمن قرأ بالفتح» فِي إِطْلاَقِهِ ، لكنَّ النَّظَرَ إِلَى الأَمْثِلة يردُّهُ إلى الوفاق ، فاعرفهُ مُتأمِّلاً.

٥- اعترضَ الإِسْفَنْدَرِيّ عَلَى قَوْلِ الزَّمَخْشَرِي في المُفَصَّلِ مِن عَدمِ وُقُوعِ "كُل" و"أجمعون" تأكيداً للنكرة فيقول[٣]:

قُلتُ: قَول الشَّيْخ: « ولا يَقَعُ "كُلٌّ" و"أَجْمَعُون" تَأكيدَيْنِ للنَّكِرات" ، دليلٌ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُما يَقعُ تأكيداً لَهَا ، وَإِلاَّ فَلاَ فائِدَةَ فِي التَّخْصِيص ، إِذْ هُو فِي مُقَامِ بيانِ الأَحْكَام ، وَلَوْ ذَكر لَفظاً شَامِلاً لكَانَ أَوْضَح وأَفْهَمَ. أَو الحُكْم مَقْصُوْرٌ عَلَيْهِمَا ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِالحَقَائِق ، عَلَى أَنَّ المَنْصُوص عَلَيْهِ فِي الكُتُبِ صَرِيْحَاً خِلاَفُ ذَلِكَ. قَالَ فِي الأُنْموذَج: "ولا تُؤَكَّدُ النَّكِرات".

٦- اعترضَ الإِسْفَنْدَرِيّ على قَوْلِ الزَّمَخْشَرِي فِي المُفَصَّل: « ومِن حَقِّ الموصوف أن يكون أخصَّ من الصِّفَة أو مُساوِيَاً لَهَا» فيقول[٤]:

---

[١] المقتبس ص (٤٠٢) من التحقيق.

[٢] المقتبس ص (٤٠٤) من التحقيق.

[٣] المقتبس ص (٤٤٠) من التحقيق.

[٤] المقتبس ص (٤٧٨) من التحقيق.

« رأيتُ في بعضِ الحَوَاشي الصَّحِيحَة أنَّ صَاحِبَ الكِتَابِ قَالَ: قولي: "أو مساوياً لها" فيه نَظرٌ.

قُلتُ: وكَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ ؛ إذْ لاَ طائلَ تَحْتَ ذكرِ المُسَاوي ؛ لأنَّ المَعْنَى مِنْهُ: أنَّهُ يُفيدُ مَا يُفيدُه الآخرُ ، فيكونُ ذكرُهُ عَبَثاً ، ومَبْنَي الوصفِ على الفائدِة كَمَا مَرَّ فِي الفَصْلِ الأَوَّل ، اللَّهُمَّ إلاَّ إذا أُريدَ بِهِ التَّأكِيد ، وذَلِكَ نوعٌ آخرٌ.»

المبحث السابع

موقفه من المسائل الخلافية

عَرضَ الإِسْفَنْدَرِيّ كثيراً من مَسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتابه ، إلا أننا نجده في الغالب يذكر هذه المسائل دون إشارة إليها ، وربما تكون نقلاً عن مصدر من مصادره الأساسية أو غيرها ، فيكتفي بعرضها كما جاءت دون مناقشتها أو نسبتها إلى البصريين أو الكوفيين ، ولذا فإنه لم يلمح إلى ذكر ذلك في كل مسألة جرى فيها خلاف بينهما ، كما فعل غيره من العلماء ، أمثال ابن الشجري في "أماليه" ، وابن الدهان في "الغرَّة" ، وابن النّحاس في "التعليقة" ، وابن فلاح في "المغني" ، وغيرهم من العلماء كثير ، ممن سار على هذا المنهج.

ولَعلّي أقولُ إنني لم أجد للإمام الإِسْفَنْدَرِيّ منهجاً خاصاً في عرضه للمسائل الخلافية بين البصرية والكوفية ، فقد أغفل عدداً منها ليس بالقليل لم يذكرها البتة ، بينما اكتفى في بعضِ المسائلِ بالإشارة العابرة ، كقوله[1]:

قُلتُ: واعتراض آخر ، وهو أن هذا النحو مختلف فيه ، والفراء جوزه فيمنع على قوله ، والله الموفق.

وربما عرض بعض مسائل الخلاف عرضاً وافياً دون ترجيح رأي على آخر، ومن تِلْكَ المَسائِلِ مسألة العَطف على عاملين إذ يقول[2]:

« **قُلتُ**: ومِن المسائل المتعلقة بهذا الباب - وقد مر نحوها من قبل - العطف على العاملين بواو واحدة ، مع اختلافهما لم يجز ، خلافاً للفراء ومن تابعه ، إلاَّ في نحو: في الدَّارِ زيد والحجرة عمرو ، فإنه جائز عنده ، ولم يجوزه سيبويه أيضاً. فالحاصل أن مثل هذا العطف ممتنع عند المتقدمين من البصرية مطلقاً ، وتمثلوا بقولهم: إن زيداً في الدار وخالداً الحجرة ، فالعاملان: الناصبة والجارة ، والواو واحدة. وجاز عند بعض الكوفية مطلقاً كالفراء. والذي يضبط المجوز عند من لم يمنع أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ، ويتأخر المنصوب أو المرفوع ، ثم

---

[1] المقتبس ص (٥١٥) من التحقيق.

[2] المقتبس ص (٥٢٤ - ٥٢٥) من التحقيق.

يأتي المعطوف على ذلك الترتيب. وهذه المسألة يبتنى عليها أحكام ، فاعرفه متأملاً والله الموفق.»

وقد يورد المسألة الخلافية نقلاً عن مصدر من المصادر ، فيذكر تفصيل القول فيها⁽¹⁾ على نحو كامل مفصل مثبتاً ذلك بالأدلة الواضحة والبراهين القوية ، والشواهد من كتاب الله عزَّ وجل ، وكلام رسوله صلّى الله عليه وسلّم أحْيَاناً ، داعِماً تلك المسائل بأقوال العَربِ وأشْعَارِها ، وذَلِكَ في بعضِ المسائلِ في الكِتاب ، منها ما نقله عن التخمير في "حاشى" إذ يقول⁽²⁾:

« وأَمَّا "حَاشَى" فَمَذْهَبُ الكوفيينَ فِيْهِ أَنَّهُ فِعلٌ ماضٍ ، ومذهبُ البصَريِّين أَنَّهُ مصدرٌ ، ومَذهبُ عَامَّة البَصريين إلاَّ المُبرِّدَ أَنَّهُ حرفٌ صَحِيحٌ.

حُجَّةُ كونِهِ غَيْرَ فِعْلٍ أَنَّهُ تتعلّقُ بِهِ اللاَّم كَمَا فِي: "تَنْزِيْهاً لله" ، ولو كَانَ فِعلاً لَمَا تعلَّق بِهِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: نزِّه الله ، والحُجَّة لكونِهِ غَيْرَ حرْفٍ أَنَّهُ يَقْبَلُ التَّغيير والنَّقصَ ، فيقالُ: حاشَى الله وحاشَى لله ، وَحَاشَ لله ، والنّقص لا يقعُ في الحُرُوف إلا شَاذّاً.

احتجَّ المبرِّدُ وَالكوفيُّون أَنَّهُ يتصرّفُ تَصرُّفَ الأَفْعَالِ ، قال:

﴿وَمَا أُحَاشِي من الأقْوَام مِنْ أَحدِ﴾

وَبأنَّه يدخلُهُ الحذفُ ، وَلأَنَّ حرفَ الجَرّ تعلَّق بِهِ ، وَحرفُ الجرِّ لاَ يَدخُلُ حَرفَ الجَرِّ.

فَإِنْ سَأَلتَ: اللاَّمُ مَزيدةُ ، كَمَا فِي ﴿رَدِفَ لَكُم﴾؟.

أجبتُ: اللاَّمُ لا تزادُ إلاَّ لتأكيدِ مَعْنَى الفِعْلِ ، وَهَذَا يقتضي أن يكون "حاشى" فعلاً.

حُجَّةُ البصريّينَ مَا قَالَه سيبَوَيْه: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ فِعْلاً لجازَ أَنْ تُوصلَ بـ"مـا" كَمَا فِي "خَلا" ، وامْتَنَع أَنْ يُقَال: مَا حَاشَى زَيْدَاً ، دلَّتْ أَنَّها لَيْسَتْ بفعلٍ ، وَلأَنَّهُم قَالُوا: "حَاشَايَ" مِن غَيْرِ نُونِ الوقَايَةِ ، قال:

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلهَهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

---

(1) المقتبس ص (١٩٢) من التحقيق.

(2) المقتبس ص (١٤٦ ـ ١٤٧ ـ ١٤٨) من التحقيق.

أي: مَخْتُون.

وَيشْهَدُ لِكَوْنِهِ حَرْفاً انجرارُ الاسْمِ بعدهُ فِي نَحوِ قَوْلِهِ:

❁ **حَاشَا أَبِي ثَوْبَان** ...... ❁

وَاشْتِقَاقُ "حَاشَى" مِن قَوْلِهِمْ: "كُنْتُ فِي حَشَا فُلاَنٍ" ، أَيْ: فِي نَاحِيَتِه ، فَإِذَا قُلتَ: حَاشَا لِزَيْدٍ ، فَمَعْنَاهُ قَدْ تَنحَّى زيدٌ مِن هَذَا.»

ومنها اختلافهم في الظروف إذا أفردت وقد نقل ذلك عن التخمير أيضاً فيقول(١):

« **تخ:** واختَلَفُوا فِي هَذِهِ الظُّرُوفِ إِذَا أُفْرِدَتْ فَعِنْدَ البَصريَّة: هِي كَمَا كَانَتْ ظُرُوفٌ ، وَمَنعَ الكُوفِيَّة ، فأجازَ البَصريُّون: زَيْدٌ قُدَّاماً وَخَلْفاً ، عَلَى الظَّرف ، وعند الكُوفيَّة: "قُدامٌ" وَ"خَلْفٌ" بالرفع ، بمعنى مُتَقدم ومتأَخِّر ، وفي: "ذهب زيدٌ خلفاً" نصب على الظَّرف عِند البصريين ، وعَلَى الحَال عند الكُوفِيِّين ، ويلزم عِنْدَهُم أَنْ تكون الإِضَافَة لفظيَّةً فيها ، كما في: "مثل" و"شبه" ، فاعرفه».

وقد يعرض المسألة الخلافية دونَ أَنْ يُشير إلى أَنَّ ذَلِكَ هُو قول البصريّين أو الكُوفيِّين(٢) ، وربما نقل عن بعض مصادره دون الإشارة إلى الخلاف في هذه المسائل ، مكتفياً بالقَوْل(٣): "قال قوم: ...... ، وقال قوم: ...... ، وقال قوم: ......" وهو رأي البصريّين والكوفيّين أو بعضهم ، ولا غرابة أن نجده يتابع من نقل عنه في ترجيح أحد القولين ، فيقول مثلاً: "وهو المذهب المنصور"(٣) ، وربما أورد نصاً دون أن يشير إلى أن المسألة فيه خلافية(٤).

وربما أورد قول البصريين دون الكوفيين في مسائل خلافية كثيرة في الكتاب(٥).

---

(١) المقتبس ص (٢٩٣ – ٢٩٤) من التحقيق.

(٢) ينظر المقتبس ص (٢٨ – ٢٩) وص (١٠٧) من التحقيق.

(٣) ينظر المقتبس ص (١٢٧) من التحقيق.

(٤) ينظر المقتبس ص (٥٢٧) من التحقيق.

(٥) ينظر المقتبس ص (١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٧٧ ، ٢٠٢ ، ٥٢٢ ، ٥٥٢ ، ٥٩٩) من التحقيق.

وقد لا يصرح بقول البصريين في مسألة من المسائل أحياناً(١) ، وكذلك ربما لا يصرح بقول الكوفيين(٢) في بعض نقوله عن مصادر الكتاب.

ولَعلَّ مِمَّا سَبَقَ يتأكد لقارئ المقتبس أَنْ لا منهج للمؤلِّف في عرضه لمسائل الخلاف.

---

(١) ينظر المقتبس ص (١٦٥) من التحقيق.

(٢) ينظر المقتبس ص (٢٩٣، ٢٩٤) من التحقيق.

المبحث الثامن

مذهبه النحوي

وإذا فرغت من بيان أسلوب الإِسْفَنْدَرِيّ ومنهجه في عرض المباحث النحوية، وعرضه لآراء النُّحاة وموقفه منها ، وموقفه من الإمام الزمخشري ، وموقفه من مسائل الخلاف ، يأتي السُّؤال التَّقليدي ؛ أين يقف الإِسْفَنْدَرِيّ من المدارس النَّحوية: بصريَّة ، وكوفيَّة وبغداديَّة؟.

وإذا سرنا مع التقسيم المعروف للنحو العربي ، فقسمناه إلى مدرستين كبيرتين: البصرة ، والكوفة ، نستطيع أن نحكم على المؤلف من خلال كتابه أبوابا وفصولاً ومسائل أنه بصري الاتجاه في آرائه ، سواء أصرح ببصريته أم لم يصرح.

ولا غرو في ذلك فقد كان للبصرة قصب السبق في نشأة النحو ، ووضع أصوله والبحث في مسائله ، ثم أتت الكوفة بعد ذلك ، فأدلت بدلوها ، وإذا نظر إلى الأسس التي قامت عليها المدرستان لا سيما فيما يتعلق بالسماع والقياس - إذ من المعروف أن النحو سماع واستقراء يتبعه قياس - نجد أن البصرة كانت أضبط سماعاً ، وأدق قياساً ، كما يقول بعض البصريين في ذلك: « إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع ، وأخذوا اللغة من أهل السواد وأكلة الكواميخ والشواريز »[1].

وفي المقابل نجد أن الكوفيين تحللوا من تلك القيود التي وضعها البصريون في المسموع كما مر.

أمّا القياسُ فقد قَاسَ أَهْلُ البِصْرَةِ على الأكثر في لغة العرب ؛ لاطِّراد اللُّغة ، وحَكَمُوا على ما خالف الكثير بأنه لغة ، أو بأنه شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه ، وفي المقابل نجد أن الكوفيين قاسوا على النَّادر والشَّاذ ، حتَّى قيل عنهم: إنهم لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء يخالف الأصول النَّحوية جعلوه أصلاً ، وبَوَّبُوا عليه

---

[1] أنباه الرواة (٢/٣٧١).

بخلاف البصريين ، كما قَالَ ذَلِكَ الأَنْدلُسِي في "المُحصل في شرح المُفَصّل" ونقله السيوطي في "الاقتراح"(١).

ولذا فلا غرابة أن يكون للمذهب البصري القدحُ المعلَّى ، إذ أخذ به كثير من النَّحاة الذّين أَتوا بعدهم.

والإِسْفَنْدَرِيّ أحدْ هَؤلاء النَّحاة الذّين تأثَّروا بالمذهب البصريٍّ ، ونزعوا إليه، وقد كفانا المؤلف مؤونة البحث والاستنتاج حين وصف المذهب البصري ، بعد أنْ سرد مذهب البصريّين في عامل الاستثناء وحججهم فقال: "وهو المذهب المنصور"(٢).

وذكره لقول الزمخشري في تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه ألا يكترث للصفة ، فيحمل على البدل ، وهو قول سيبويه ، ويذكر بعد ذلك وجهاً آخر في هذه المسألة ، ثم يقول: "والمختار في هذه المسألة مذهب سيبويه"(٣).

وتبدو بصرية الإِسْفَنْدَرِيّ على امتداد كتابه "المُقْتَبس" ، ودلائلها كثيرة ولعل من أبرزها موقفه من الخلاف بين سيبويه وغيره ومتابعته لسيبويه ، ثم من الخلاف بين البصريين والكوفيين واختياره جانب البصريين ، وقد سبق في مبحث خاص واشرت إليه ، ثم ما وراء ذلك من استعمال المصطلحات البصرية.

وقد أعمل الإِسْفَنْدَرِيّ القياس ، وأجرى العلة واعتبر العامل ، لفظياً ومعنوياً ، كل ذلك فعله في مسائل النَّحو والصَّرف واللُّغة ، وفق المنهج البصري.

وقد صَحَّحَ الإِسْفَنْدَرِيّ آراء بعض البصريين في مواضع من المقتبس منها قوله ، عدم إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل(٤):

قُلتُ: ذكر صاحب **تغ** في ضرامه: « في قول أبي العلاء:

بِهَا كَانَتْ جِيَادُهُم مِهَارًا وَهُمْ مُرْداً وَبزْلُهُمُ فِصَالا

قوله: "وهم مرداً" كأنه نوع من إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل ؛ لأنَّ تقدير الكلام: كان هم مرداً. والأصل: كانوا مرداً. ولا يجوز عند سيبويه أن يقع

---

(١) ينظر الاقتراح ص (١١٤).

(٢) المقتبس ص (١٢٧) من التحقيق.

(٣) المقتبس ص (١٧٦ ـ ١٧٧) من التحقيق.

(٤) المقتبس ص (٥٥٢ ـ ٥٥٣) من التحقيق.

موقع الواو من "ضربوا" ولا الواو من "يضربون". وأجازه المبرد في ضرورة الشعر ، وأنشد:

أصرمت حبل الحيِّ أم صرموا   يا صاح بل صرم الحبال هم

ومثل هذا الاستعمال - وإن أجازه المبرد - غير مستحسن في الضرورة فضلاً في السعة.»

والناظر في كتاب "المقتبس في توضيح ما التبس" يدرك بأدنى تأمل أن الإِسْفَنْدَرِيّ ينزع منزعاً بصرياً ، ويتضح ذلك ويتأكد من خلال الأمور الآتية:-

١- الإشارة إلى البصريين بقوله: "أصحابنا" وإلى مذهبهم بقوله[1]: "المذهب المنصور" وقد مرَّ آنفاً ، واختياره لمذهب علماء البصريين كسيبويه والأخفش[2] وغيرهما في مواضع كثيرة من الكتاب.

وفي المقابل يرى عدم جواز المذهب الكوفي مصرحاً بذلك في مواضع ، منها بعد أن أورد نقلاً عن "**تغ**" نقل فيه أن إدخال اللام على المضاف لا يجوز على قول البصريين ، واستشهد بقول الفرزدق: "... خمسة الأشبار" ، وقول ذي الرمة: "ثلاث الأثافي ..." ، ويجوز عند الكوفيين فيقول الإِسْفَنْدَرِيّ[3]:

« **قُلتُ:** ولِقائلٍ أنْ يَقُولَ: البَيْتَانِ لَوْ طَاوَعَ صاحِبَيْهِمَا النَّظْمُ المُسْتَقِيم مع اللاّمِ فِيهِمَا لَمَا بَعُدَ مِنْهُمَا القولُ بِهِ ، وَإِلاَّ فالاستدِلاَلُ بِهِمَا غَيْرُ ضَرْبَةِ لاَزِبٍ ؛ لعدم جواز المَذْهَبِ الكُوفِيِّ.

والحُجَّةُ لَهُم فِي الجَوازِ هِي أَنَّ العَدَدَ صِفَةٌ للمعدودِ حقيقةً ، فكما جاز "ضاربُ الرّجُلِ" جَازَ هَذَا أَيْضاً ، لَمْ يَتَعدَّ هَذَا الجوازُ - فِي قَوْلِهِمْ - إِلَى غَيْرِ الأَعْدَادِ بِالنَّقْلِ عَن أَصْحَابِهِمْ.»

أَوردَ نَقْلاً عن "**شع**" في فصلِ الفَرْق بين عطف البيان والبدل عند حديثِهِ عَن بيتِ المُفَصَّل:

---

[1] المقتبس ص (١٢٧) من التحقيق.

[2] ينظر المقتبس ص (٣٩٠ - ٣٩١) من التحقيق.

[3] المقتبس ص (٢٨٣) من التحقيق.

❁ أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ❁

إذ علَّقَ عَلَى ذَلِكَ بِتَضْعيف قول الكوفيّين ، والاعتماد على قَولِ البصريّين فيقول(١):

« **شح:** الاستشهاد بالبيت غير مسلم عند من يجوّز "الضارب زيد" ، وهو الفراء وأصحابه ، ومن لم يجوّزه. فَلِمَ لا يسلم أن يقول معترضاً: ليس حكم التابع حكم الأصل ، ورب تابع يجوز فيه ما لا يجوز في الأصل ، ألا ترى أنا متفقون على جواز: كُلُّ شاةٍ وَسلختِها بدرهمٍ ، فلو قلت: "كُلُّ سلختِها" لم يجز.

قُلتُ: والعمدة من الدليلين على الثاني ، وأما الأول فضعيف جداً ، ويدلك عليه ما أثبت في آخر الفصل الأول من البدل في هذا الكتاب ، فاعرفه عن استبصار.»

خالف قول الكوفيين في كون اللام في "ذلك" للدلالة على اسم الإشارة وأنه ليس بمضاف ، فيقول(٢):

« **شم:** الكوفيون على أن اللام في "ذلك" و"هنالك" للدلالة على أن اسم الإشارة ليس بمضاف لقيام الفصل ، وهذا ينتقض بما ليس فيه نحو: "ذاك" والله أعلم»

٢- وافق البصريين في أكثر المُصْطَلَحَات ، إذ نجده - على سبيل الذِّكْر لا الحصر - يستعمل مصطلحاتهم ، مثل: "ما ينصرف وما لا ينصرف" ، و"الظرف" ، و"الصفة والموصوف" ، و"البدل" ، و"الضمير" ، و"التمييز" ، وغيرها من المصطلحات البصرية.

٣- وقوفه من السماع والقياس موقف البصريين ، وذلك بتأكده من صحة الرواية، وأخذه بالمروي إن صح ، واعتماده على أحد المصادر الموثوقة كـ"الحماسة"(٣) وغيرها ، وهذا في السماع ، أما القياس فيشترط الكثرة في المقيس عليه ، والتحري فيه ، وقد أشرت إلى ذلك قبل.

---

(١) المقتبس ص (٥١٣) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٦٣٠) من التحقيق.

(٣) ينظر المقتبس ص (١٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٣٤٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧١) من التحقيق.

٤- تمسكه بالمذهب البصري ، وأخذه به في كثير من المسائل النحوية ، وموافقته البصريين صراحة في كثير من آرائهم⁽¹⁾ ، موجهاً ذلك في مواضع كثيرة ، منها على سبيل الذكر ما أورده من نقل عن صاحب الكتاب في بيت المفصل:

وكم موطن لَولاَي طِحْتَ كَما هوى بأجرامه من قُلَّةِ النِّيق مُنْهَوِي

إذ يقول⁽²⁾:

قَالَ صَاحِبُ الكِتَاب: لَقد طَعَن في هَذِهِ القصيدة أبو العبَّاس المبرّد لوجهين: أحدهما استعمال "لولاي" ، وقوله: "منهوي" ؛ لأنَّ "انفعل" مطاوع فعل ، لا يكون إلا حيث يكون علاج وتأثير.

وقول امرئ القيس:

⊛ عن ثيابك تنسلي ⊛

الياء فيه عِوَض عن حرف التَّضْعيف ؛ فقال أبو عَلِي: لا وجه لردٍّ قصيدة رويت عن العرب ، واستشهد سيبويه به ، وجوابه أنه مبني على فعل متروك.

وقد عقَّبَ عَلَى ذَلِكَ الإِسْفَنْدَرِيّ مُوَجِّهاً ذلك قائلاً:

قُلتُ: ويحتمل أَنَّ الشَّاعر بناه على قوله: "هوى بأجرامه" ، وتكون الباء للتَّعدية ، كأَنَّهُ قال: ألقى أجرامه ، وأسقطها فيكون الفعل مما فيه علاج على أن المطاوع إنما يأتي في فعل متعد ، والحَمْل عَلَى هَذَا التَّصحيح يدفع الفَسادَ عَلَى كِلا الاعتراضين ، فاعرفهُ ، واللهُ المُوفق.

والحقيقة أَنَّ الدَّارسَ لمذاهب النُّحاة بعد استقرار هذا العلم يلاحظ أَنَّ آراء علماء البصرة ظلَّت تُرَوَّج وتُثَبَّت ، وأَنَّ آراء علماء الكُوفة لَمْ يُكتب لهَا البَقاء في السَّاحة كثيراً كسابقتها ، وإنما تركت الميدان للفارس الأَوَّل وذَلِكَ لأَنَّ الأئمة البصريين أرادوا أن يضعوا أسس علم ، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية⁽³⁾ ، ومن هنا كَانَتْ الرِّياح السَّائدة بعد استقرار علم النَّحو وهدوء الأَخْذ والرّد فيه هي رياحُ مدرسةِ البصرة.

⁽¹⁾ ينظر المقتبس ص (٢٤٤ ، ٥٢٧ ، ٥٩٤ ، ٦٣٦ ، ٦٤٦) وغيرها من التحقيق.

⁽²⁾ المقتبس ص (٥٩٧) من التحقيق.

⁽³⁾ ينظر مدرسة البصرة النحوية ص (١٤٦).

والإِسْفَنْدَرِيّ وإِنْ كَانَ عَلَى ذَلِكَ الاتِّجاه ، وممّن ينزع إليه نراه لا يحصر نفسه في الدّائرة البصريّة وحدها ، بل نراه يفتح نوافذه ليأخذ ما يورقه ، وينسجم مع قياسه وعلته واستدلاله ، من آراء العُلماء لا سيّما الزَّمَخْشَرَي ، - وقد تكلمتُ عن ذلكَ في مبحثٍ مُسَبَّقاً - وهذا يعودُ إلى طبيعةِ عِلمِ النَّحو الَّذي لا يُحْبَسُ في زاوية مُعينَّة دونَ أن يَمُرَّ بروافد أخرى ، فهو يعمل في مادة مرنة لا تقبل أَنْ تترواح أقدامها عند مذهب مُعيَّن ، بل تتجاوز ذَلِكَ لتَأْخُذَ من أقوالِ الأَئمّة الثِّقات ، أو عن بعض الكُتب المَوْثُوقِ بِهَا ، أَوْ الحَوَاشِي الصّحاح ، وقد فعل ذَلِكَ الإِسْفَنْدَرِيّ ، وبيَّن ذَلِكَ في مقدمةِ الكِتَابِ ، وَقَدْ سَبقَ ذِكْرُهُ.

المبحث التاسع

موقفه من العلل النحوية

لَمْ تَكُنْ العِلَّة النَّحوية وليدةَ القرون المُتأخِّرَة وإنَّما هي قديمة قدم النَّحو ، نشأت ووَاكَبَت نشأته وتطوره ، إذ كَانَ النُّحاة الأوائل يُعلِّلون لكثير من الأحكام النَّحوية.

والعِلَّة ظاهرة نحوية ، تبدت في كِتَاب سِيبَوِيهِ ، وأَصبح الكِتَابُ حَافِلاً بها ، فمنها ما استنبطها بنفسه ، ومنها ما نقله من تعليلات شيوخه وممن قبلهم ، وهي مَقْبُولة إِذْ لَمْ تَمِلْ إِلَى الشّطط وتعليل العِلّة.

وقد أَخَذَ النَّحويون بعد سِيبَوِيهِ بمبدأ العِلَّة ، وكَانَتْ بعض عِللهم ضَعِيفة واهيةً، إِلاّ أَنَّ كثيراً مِنْهُم اهْتَمَّ بها اهْتِماماً بالغاً.

ويروى عن ابن أبي إسحاق الحَضْرَميّ: أَنَّهُ أَوَّل من بعج النَّحو ومدَّ القياس والعلل(١).

ثُمَّ جَاءَ الخَلِيلُ فَكَانَتْ العِلّة النَّحويَّة بارزة في أَحْكَامه(٢).

بعد ذلك تَوسَّعَتْ دائرة العِلّة النَّحوية كثيراً ، لا سيّما فِي القَرن السَّادس الهجري ، فاتَّخَذَهَا النُّحاة ركيزةً من ركائزهِ الأساسيّة ، وكَانَ لِعلم الفَلْسَفَةِ وَالفِقْهِ والأُصول والمَنْطِق تأثيرٌ كبيرٌ في العِلَّة ، حتَّى أَخَذَ النُّحاة في هذا القرن يَتَسابَقون ويَتَنافَسُونَ فِي اسْتِنْباطِ العِلَّة واكتشافها لأيِّ ظاهرة أو مسألةٍ في النَّحو.

وقد حفلت كُتب النَّحو المختلفةِ بالكثيرِ من العِلَلِ التّي ذكرت ، منها: مراعاة المعنى(٣) ، والأَمن من اللَّبْس(٤) ، والضَّرورة الشّعريَّة(٥) ، والخفّة(٦) ، والاتباع ، وحمل الشَّيء عَلى الشَّيء ، والاختصار(٧) ، وغيرها من العِلَلِ النَّحوية الكثيرة.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص (٣١).

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص (٦٥ ، ٦٦).

(٣) الأمالي الشجرية (١/١٥)

(٤) المرتجل ص (٢٨٢).

(٥) المرتجل ص (٢١٢ ، ٢٨٢).

(٦) الكشاف (١/١٥٠ ، ١٥١).

(٧) ينظر أسرار العربية ص (٤٧ ، ٤٨) ، والمرتجل ص (٨١ ، ٨٢).

ويأتي موقف الإسْفَنْدَرِيّ من العِلّة النّحوية كَمَوْقِف أقرانه من النّحاة ، فقد كان مُولَعاً بضروب العِلَل ، فليس ثَمَّةَ حُكم يذكره إلا ويتبعه بالعِلَّة التّي كَانَ هَذا الحُكم نتيجة لَهَا ، ومسبباً عَنْها ، وَهَذِهِ الظاهرة نَلْمَحُ آثارها عند جميع النُّحاة ، لكننّا نجد بَعْضهم يُؤثرونها في منهجهم فيعلون من شَأْنِها ، ولا يطيقون أَنْ يُطلقوا حكماً ما دونَ أَنْ يقرنوه بعلته مهما كان نوعه ، ومن أُولئك العُلَماء: ابن جِنّي والفَارِسيّ وابن الأنباري ، وشيخنا الإِسْفَنْدَرِيّ.

ولعلنا نقولُ إنَّ من مظاهر ولعه بذكر العِلّة أَنَّهُ كَانَ يحيل بعض العِلَل إلى فُصول أو مواضع أخرى ، ومن ذلك قوله في باب المَجْرُوراتِ في نحو: "أَشْقَيَيْنِ" بفتح النُّون في الجمع وكسرها في المُثَنّى ، فيقولُ بعد ذلك في عدم ذكر الضمّ قبل الياء⁽¹⁾:

قُلْتُ: إنَّمَا لَمْ يُذكر فِي تَقْسيم الياء الضمّ قبلها ؛ لأنها لا تبقى مع الضَّمْةِ وَهِي سَاكِنَةٌ يَاءً ، بل حقُّها أَنْ تُقلبَ إِلَى الوَاوِ ، وَهَكَذَا القَولُ فِي الوَاوِ بَعْدَ الكَسْرِ ، لِتَعذُّرِ بَقَائِهَا وَاواً بَعْدَهُ ، فَتعيَّنتْ قسمةُ كُلٍّ مِنْهُمَا عَلَى الوَجْهَين المَذْكُورَينِ فِي الكِتَابِ ، وَأَمَّا العِلَّةُ فِي ذَلِكَ فَستَأتِي فِي قِسمِ المُشْتَرِكِ ، فِي فَصْلِ نحو: "مُوقِنٌ وميقَات" ، واعلَمْ أَنَّ الإعرابَ فِي "مُسْلِميّ" حَالِ الرَّفع تقديري ؛ لأَنَّ الوَاوَ وَهِي عَلاَمَةُ الرَّفعِ وَقَدْ انْقَلَبْت يَاءً ، وحَالَ الجَرِّ والنَّصب لَفظِيٌّ ، فَاعْرِفْهُ.

وكما ذكرتُ فقد اهْتَمَّ الإِسْفَنْدَرِيّ بالتَّعلَيلِ لكثيرِ من المسائلِ النَّحوية اهتماماً كبيراً ، فَهُو يُعلل لكلِّ حُكم نَحْوِيّ وكل مسألة - في الغَالب - من مسائل الكِتَابِ ، ومِنْ هَذِهِ العِلَلِ التّي سَاقَها الإِسْفَنْدَرِيّ مَا نقلَهُ عن بعضِ النُّحاة ، ومِنْها ما انفرد به هُو ، وكِتَاب المُقْتَبس غني بذكر العِلَلِ إِلَى حدِ الاستطراد فيْهَا ، وَنَحْنُ نذكرُ أنواعاً ونماذجَ مِنْها عَلَى سبيلِ المِثَال:

١- علل الإِسْفَنْدَرِيّ لقول صاحب "**تخ**" شرحاً لقول الزَّمَخْشَري في المُفَصَّل في بَابِ المفعول معه⁽²⁾: « وَأَمَّا فِي قَولِكَ: مَا أَنتَ وعبدُ الله ... فالرفع». إذ

---

(1) المقتبس ص (٤٠٩ - ٤١٠) من التحقيق.

(2) المقتبس ص (٣٢) من التحقيق.

يقول(١): « إنَّمَا قَالَ: "فالرفع" لأَنَّهُ لاَ فعل هَاهُنَا ، ولا يحسن إضماره ، لأَنَّ "أَنتَ" تدفع ذَلِك:- وقد وجَّه الإِسْفَنْدَرِيّ ذَلِكَ مُعَلِّلاً فقال(٢):

« **قُلتُ**: ومَا قَالَ فِي تَعْلِيْلِهِ: لأَنَّ "أَنْتَ" تَدْفَعُ "ذَلِكَ" إِنْ كَانَ مُرَادهُ وَهُوَ الظَّاهِرُ أَنَّ انفِصَالَ الضَّمِير المَرْفُوع يأْتِي إِضمارُ الفِعْلِ مَعَهُ ، فَقولُهُ:

فما القَيسيَّ ......

يَدْفَعُ صِحَّتَهُ ، لِصحةِ وقوع الفِعْلِ مَعَهُ مِنْ غَيْرِ نكير.

ومَحَزُّ الكَلاَمِ أَنَّ هَذِهِ الجُمْلَة ابتدائية ، فإِنَّ "أَنْتَ" مُبتدأ ، وخبرُهُ قُدِّمَ عَلَيْهِ ، لِتَضَمُّنِهِ الاستفهامَ ، والفِعْلية هِيَ الَّتِي اقْتَضتْ النَّصْبَ ؛ لأَنَّ عَمَلَ النَّصبِ فِي هَذَا البَابِ مَدارُهُ عَلَى الفِعلِ كَمَا تَرَى ، فاعرفْهُ».

٢- عَلَّلَ الإِسْفَنْدَرِيّ لِعدم كون المفعول لَهُ من أنواعِ المَصْدر فقال(٣):

« **قُلتُ**: وإِنَّمَا لَمْ يُعَدَّ من أَنواعِ المَصْدَرِ لأَنَّهُ مُتضمِّنٌ للاَّمِ وفِي مَعْنَاهَا ، وَهَذَا التَّضمنُ عَن موقعِ المَصْدَرِ بمعزلٍ ، أَلاَ تَرَى لاَ يصحُّ أَنْ يُقَالَ: ضربتُهُ لضَربٍ ، أو لِسَوطٍ ، ولَمَّا امتَنَعَ هَذَا التَّقديرُ فِي المَصْدرِ خَرَجَ عَنْ حَدِّهِ ، ولَمْ يَنْدرج تَحْتَ جُملته ، وكانَ بَاباً عَلَى حَدِّهِ ، وإِنْ كَانَ فِي مَعْنَاهُ ضِمْناً ، اللَّهُمَّ إِلاَّ إِذَا جَعَلَ المنصوبَ عَلَى المصدريةِ نوعَينِ ، واللهُ المُعينُ».

٣- عَلَّلَ الإِسْفَنْدَرِيّ لِعدم جواز قوله: "جاء زيدٌ طويلاً" في باب الحال قائلاً(٤):

« **قُلتُ**: قَولُهُ: "لاَ يقال: جَاءَ زَيدٌ طَويلاً" ، لِعلَّةِ إِرادتِهِ المُتَنقلةِ لاَ المؤكِّدة ، فَقَدْ نَصَّ فِي الكِشَّافِ عَلَى جَوازِ: جَاءَ زَيْدُ رجُلاً صَالحاً ، عَلَى ما سَيأْتِيكَ بَعْدُ فِي هَذَا البَابِ.»

٤- ذكر المُؤَلِّف قولاً لابن الحَاجبِ فِي الإِيضَاحِ ، نصَّ عَلَى وُجُوبِ تقديرِ العَامل فِي الحَالِ ، لأَنَّ النَّصبَ يقتضيه ، والإِضْمار فِيْهِ واجِبُ لا يَجُوز إِظْهَاره ، فَعَلَّلَ الإِسْفَنْدَرِيّ لِذَلِكَ بقولِهِ(٥):

---

(١) المقتبس ص (٣٣) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٣٤) من التحقيق.

(٣) المقتبس ص (٣٩) من التحقيق.

(٤) المقتبس ص (٦٤) من التحقيق.

(٥) المقتبس ص (٨٧) من التحقيق.

« **قُلتُ:** ولَعلَّ الفِقه فيه أَنَّ الجُملَة لمَّا كَانَتْ مُتضمِّنَةً لمَعنَى هَذَا المُقدَّرِ ضَرورةً استَغْنَي بِذَلِكَ عَن إِظهارِهِ والتَّصريحِ بِهِ ؛ لِدَلالَةِ الكَلامِ عَلَيْهِ».

٥- عَلَّل الإِسْفَنْدَرِيّ لقول الزَّمَخْشري فِي المُفَصَّل: إِنَّ التَّمييز يتمّ بأربعةِ أَشْيَاء: التّنوين ، ونُون التَّثْنية ، ونُون الجَمع ، والإِضَافة ، قَائلاً(١):

« **قُلتُ:** إِنَّما تعيَّنتْ هَذِهِ الأَرْبَعةُ لأَنَّهُ لَوْلاَهَا لَكَان الاسْمُ مُسْتَهْدَفاً للإِضَافَةِ.

وتَقرِيرُ هَذَا عَلَى وَجْه الاستِقْصَاء: أَنَّ الأَصلَ فِي البَيَانِ هُو الإِضَافَةُ ، ولِذَلِكَ يَقَعُ بِهَا أَقْوَى أنواعِهِ ، وَهُوَ التَّعريفُ المُتمحِّضُ ، إِذْ هُو لاَ يأتِي فِي سائِرِ ضُروبِهِ ، وهَذَا آيَةُ قُوَّتِهِ فِيْهِ ؛ ولأَنَّ التَّركِيبَ فِي الإِضَافَةِ أَحقُّ مِنْهُ فِي غيْرِهَا ، ضَرُورَةَ حَذفَ التَّنوين أو مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، ولأَنَّ المَنْصُوب فضلةٌ لاَ يَحْصُل مِنْهَا مَا يُتوخَّى مِن شَيءٍ هُو كَالجُزْءِ مِمَّا يقعُ فِيْهِ الإِبْهَامُ ، وَهُو المُضَافُ إِلَيْهِ ، فَكَانَ اختِصَاصُهُ بِهِ أَكْثرَ ، وحَظُّ تعلُّقِهِ البَيَانيّ أَوفَرَ ، ثُمَّ إِذَا تعذَّرت الإِضَافَةُ لِمَعْنًى مُتعلِّق بِاللَّفْظِ أَو بِالمَعنَى صِيرَ إِلَى غيْرَها مِمَّا يَحصُلُ بِهِ البَيَانُ ، وَهُوَ المَنصُوبُ الَّذِي يُتَرجَمُ عَنْهُ بِالتَّمييْزِ ، أَو بِمَا قَامَ التَّمييزُ مَقَامَ المُضَافِ إِلَيْهِ ؛ لأَنَّ النَّصبَ والجَرَّ يَتآخَيانِ فِي كثيرٍ مِن المَواضِعِ عَلَى مَا قَدْ مَرَّ غيْرَ مَرَّةٍ ، وذَلِكَ التَّعذُّر يَأخُذُ الأَشْيَاء الأَرْبَعَة أَمَّا».

٦- عَلَّل الإِسْفَنْدَرِيّ لكونِ البَدلِ فِي مِثْلِ قَولِكَ: "ما ضربتُ أحداً إلاَّ زيداً" أَقصَر وأَخْصر من الاستثناء فيقول(٢):

« **قُلتُ:** ولأَنَّ البَدَلَ فِيْهِ نوع تَأكِيْدٍ وتَبْيين لا يكونُ فِي الإِفرادِ لاشتمالهِ مَعَ المُبدلِ عَلَى ذِكْرهِما إِجمالاً وتَفْصِيلاً ، وسَيَأتي هَذَا النَّحو.»

٧- عَلَّلَ الإِسْفَنْدَرِيّ لكونِ الاستثناء إخراج شيءٍ وإثبات ضد الحُكم له بقَولِه(٣):

« **قُلتُ:** ومِمَّا يَصِحُ أَنْ يُستدلَّ بِهِ لِصِحَّةِ قَوْلِهِ: فِي مَقَامِ التَّعلِيل قولُهُ تَعَالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ

---

(١) المقتبس (١٠٩) من التحقيق.

(٢) المقتبس (١٤٣) من التحقيق.

(٣) المقتبس (١٤٩) من التحقيق.

وَميكَـائِلَ ﴾. أمَا تَرَى أَنَّهُمَا مِن جُمْلَةِ المَلائكَةِ ، وقَدْ عُطِفَا عَلَيْهِم ، والعَطْفُ يَقْتَضِي خِلاَفَ المُجَانَسَةِ ، ومَا ذَاكَ إلاَّ لأنَّ زيادةَ فَضْلِهِمَا كأنَّها أَخْرجتَهُما من جِنْسِ الملائكَةِ ، كَذا هُنا.»

٨- عَلَّلَ الإِسْفَنْدَرِيّ لِوُقوعِ المَعْطُوفِ فِي قَوْلِهِ: "ولا خُلَّة" مُنْقَطِعاً عَنِ الكَلاَمِ الأَوَّل قَائِلاً(١):

« قُلتُ: المَعْطُوفُ فِي "وَلاَ خُلَّةٌ" مُنقَطِعٌ عَنِ الكَلاَمِ الأَوَّل انقِطَاعاً كُلِّيًا ، لأَنَّ الأَوَّلَ تَوَفَّرَ عَلَيْهِ حَظُّه ، ومُقْتَضَاه مِن الاسْمِ وَالخَبَرِ ، وَلاَ كَذَلِكَ فِي "وَلاَ قُوَّةَ" ؛ لأَنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ المَنْفِي الأَوَّل فِي الحُكْمِ ؛ لأَنَّ خَبَراً وَاحِداً مُقَدَّراً بَعْدَهُمَا يُنظِّمُهُمَا ، فَلاَ يَلزَمُ مِن امْتِزَاجِهِمَا وَأَخْذِ كُلٍّ مِنْهُمَا بِحُجْزَةِ صَاحِبِهِ ذَلِكَ الامْتِزَاجُ وَالاتِّصالُ هُنَا وَيَظْهَرُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ اتِّحادِ الصُّورَتَيْن».

٩- عَلَّلَ الإِسْفَنْدَرِي لِتَقديمِ المَنْصُوب عَلَى المَرْفُوعِ فِي بَابِ "إِنَّ" ، إِذْ يَقُولُ(٢):

«**قُلتُ: فإن سألت**: مَا بَالُهُم قَدَّمُوا المَنْصُوبَ عَلَى المَرْفُوعِ فِي بَابِ "إِنَّ" وَعَكَسُوا العَمَلَ فِي "مَا" وَ"لاَ" كَمَا تَرَى؟.

أجيبَ: لأَنَّ مَا شُبِّه بِهِ بَابُ "إِنَّ" أَقْوَى مِمَّا شُبِّه بِهِ الحَرْفَانِ ، لأَنَّ ذَلِكَ البَابَ مَحْمُولٌ عَلَى الفِعْلِ المُتَصَرِّفِ عَلَى مَا مَرَّ ، نَحْو "ضَرَبَ" وَأَمْثَالِهِ ، وَلاَ كَذَلِكَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ ، فَإِنَّ الحَرْفَ هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ المُتَصَرِّفِ ، وَهُوَ "لَيْسَ" ، وتَقدِيمُ المَنْصُوبِ عَلَى المَرْفُوعِ دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ التَّصَرُّفِ ، فَكَانَ بَابُ "إِنَّ" أَوْلَى بِهِ ، فَاعْرِفْهُ».

١٠- عِلَّلَ الإِسْفَنْدَرِيّ لِتَعذُّرِ الضمِّ بَعْدَ السُّكونِ فِي نَحْو: "مُرَامَيْنَ" فِي بَابِ المَجْرُورَاتِ ، إِذْ يَقُولُ في تعليل فتح الميم(٣):

« **قُلتُ**: وَالضَّمُّ تَعذَّرَ بَعْدَهُ السُّكونُ ، لأَنَّ اليَاءَ سَاكِنَة لاَ تَبْقَى بَعْدَ الضَّمِّ، كَمَا فِي نَحْوَ: "موُقِن" ، وَحِينَئذٍ يَلزمُ مَا لَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ المتَمَكِّنَةِ فِي لُغَتِهِمْ».

---

(١) المقتبس ص (٢١٣) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٢٥١) من التحقيق.

(٣) المقتبس ص (٤٠٣) من التحقيق.

١١- عَلَّلَ الإِسْفَنْدَرِيّ لامتناعِ أَنْ يُقَال: "أَبويّ" و"أَبايّ" و"أَبِييّ" فيقولُ(١):

« **قُلْتُ:** امْتَنَعَ أَنْ يُقَال: أَبوي وَأَباي وأَبِييَ. أَمَّا "أَبُوِي" فَلأَنَّ اليَاءَ إِمَّا أَنْ يُحرَّك وَحِينَئِذٍ يُنْقَلبُ الوَاوُ الإِعْرَابيُّ يَاءً ، عَلَى القَاعِدَةِ المعهُودةِ فِي اجْتِمَاع الوَاوِ واليَاء ، وسَبَقَ أَحدِهِمَا بالسُّكُونِ ، ويَلْزَمُ اشْتِبَاهُ المَرْفُوعِ بِالمَجْرُور. أَوْ يُسَكَّنُ وَحِينَئِذٍ يَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِمَا وَهُوَ مَرْفُوضٌ

وَأَمَّا "أَبِييّ" فِي حَالِ الجرِّ فلأَنَّ اليَاءَين إمَّا أَنْ يُدْغَمَا ، وَحِينَئِذٍ لاَ يَبْقَى حَرْفُ الإِعْرَابِ مَدَّةً ، وَهُوَ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ لاَ يَجِيءُ إِلاَّ إِيَّاها ، أَوْ لاَ يُدغمَا، وَحِينَئِذٍ يُسْتَثقل اجْتِمَاعَهُمَا ؛ لَتجَانسِهما ، وفَكِّ الإِدْغَامِ مَعَ كَسْرَةِ مَا قَبْلَهُمَا ، وَإِذَا اسْتَثْقَلُوا كَسْرَتَيْنِ فِي نَحو "إِبِل" ، أَوْ ثَلاَثَ كَسْرَاتٍ مُتَوالِيَاتٍ فِي كَلِمَةٍ فَهُمْ مَعَ اليَاءَات أَثْقَل.

وَأَمَّا "أَبَايَ" فَلِطَرْدِ البَابِ ؛ لأَنَّهُ من ذَلِكَ ، فَاعْرِفْهُ.»

١٢- عَلَّلَ الإِسْفَنْدَرِيّ مُعْتَرِضاً عَلَى قَوْلِ الإمام عَبد القَاهِرِ فِي بَدلِ الغلط بِأَنَّهُ بِمَعْزِلٍ عَن استعمالِ الفصَحاء ، فَيَقُولُ(٢):

« **قُلْتُ:** قَولُهُ: "هَذَا البَدَلُ غَيْرُ فَصِيحٍ" ، وَاسْتَدلَّ بِعَدمِ مجيئِهِ فِي كَلامِ الحَكِيم سبحانه ليس بحجةٍ ظاهِرة ؛ لأَنَّ لِلمُعْتَرِضِ أَنْ يَقُولَ: لاَ نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِكَلامٍ فَصِيحٍ ، فَإِنَّ الفَصَاحَةَ شيءٌ يَتعلَّق باللَّفْظِ ، وكونُهُ غلطاً شيءٌ رَاجِعٌ إِلَى المَعْنَى ، وَاللهُ يَتَعالى عَن الغلَطِ وَمَن نَابَ مَنَابَهُ فِي الأَدَاءِ ، فَعَدَمُ وروده فِي كلامهما لِهذا ، لاَ لِكَونِهِ غيرَ فصيحٍ.»

١٣- عَلَّلَ الإِسْفَنْدِرِيّ لإِطلاق النُّحاة أَلقَاب حركاتِ البِنَاء عَلَى الحَرَكاتِ الإِعْرَابيَّةِ، وَلَيْسَ العَكس ، فيقولُ(٣):

« **قُلْتُ:** واعلم أَنَّ مِن اصطلاحِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ أَنَّهم يُطْلِقُونَ أَلْقَاب حركات البِناء عَلَى الحركاتِ الإعرابيَّة ، فقد يَقُولونَ: من الرَّفعِ ضم ، ومِن الجرِّ كَسْر ، ومِن النَّصب فَتْح ، ولَمْ يَفْعَلُوا عَلَى العَكسِ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ

---

(١) المقتبس ص (٤١٣) من التحقيق.

(٢) المقتبس ص (٤٩٣) من التحقيق.

(٣) المقتبس ص (٥٣٨) من التحقيق.

ألقابَ البِناء كاسم الجِنْس ، وألقاب الإِعراب كالعلمِ ؛ لأنَّ الإِعرابَ أمْرٌ عَارِضٌ ، وَإطلاقَ الجِنْس عَلَى العلم سَائَغ ، أَمَّا عَكسه فَلاَ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ كل مسمى بـ"زَيْدٍ" من الرّجَال رَجُلٌ ، أَمَّا كُلُّ "رَجُلٍ" ليس بـ"زَيْدٍ".»

هَذِهِ النَّماذجُ تُمَثِّلُ عِنَايةَ الإِمَام الإِسْفَنْدَرِيِّ الكبيرة بالتَّعْلِيلِ(١) لِلأَحْكَام النَّحويَّةِ، حَتَّى تَكَادَ تكونُ سِمَةَ مِن أَهمِّ سِماتِ الكِتَابِ المُطَّردة فِيْهِ.

---

(١) ينظر ص (٩٠٩ ، ٩١٠).

المبحث العاشر

مصادر الكتاب

استمد الإِسْفَنْدَرِيّ مادّته العلميّة في كتابه "المقتبس" من منبعين:

الأَوَّل: ما نقله من المصادر والكتُب النَّحوية وغيرها لعلماء سبقوه أو كانوا في عصرة ، أو ما سمعه من بعض شيوخه أو ما نقله عن بعض الحواشي الصِّحاح.

الثَّاني: ما استنتجه من آرائه الخاصَّة ، واختباراته ، واستحساناته ، ومناقشاته، وقد تعرضت لذلك في المباحث السابقة.

أما المنبع الأول: فمصادره التي نقل عنها في كتابه "المقتبس" ، هي مصادر متعدِّدة متنوِّعة ، وقد أفاد من جهود العلماء الذين سبقوه ، بدءاً من سيبويه حتَّى علماء عصره ، خاصَّة أساتذته الذين سمع منهم الكثير ، وقيد سماعه عنهم في مواضع كثيرة من الكتاب.

والنَّاظر المتأني في مصادر الإِسْفَنْدَرِيّ في كتاب المقتبس يجدها تتميز بالآتي:

أولاً: تنوعها حيث شملت عدداً من العلوم المختلفة ، فمنها المصادر النحوية ، والأَدبيَّة ، والبلاغيَّة ، وعلوم القرآن وتفسيره ، ومصادر الفقه ، وغريب الحديث والأثر ، ومصادر السِّير والأنساب والمناقب ، وغير ذلك.

ثانياً: تعدد مصادر الكتاب وكثرتها ، فقد رجع إلى عدد كبير من المصادر التي أُلِّفت في القرن السابع الهجري وما قبله.

ثالثاً: أصالة مصادر المقتبس ، فقد رجع إلى كتب النُّحاة المتقدمين والذِّين سبقوه ، لا سيَّما المحقِّقين منهم في المسائل النَّحوية ، كما عاد في شرح مادة المفصل إلى شروحه وحواشيه على اختلافها ، وفي المسائل اللُّغوية إلى كتب اللُّغة ، وكذلك في المسائل البلاغيَّة إلى مصادر البلاغة ؛ لذا فهو يرجع في كل علم إلى مصادره الأَساسيَّة.

رابعاً: العناية بكتب الزَّمَخْشَري نفسه ، وكتب تلامذته ، يقيناً منه بأن ذلك خير ما يوضح مقاصد الزَّمَخْشَري في "المفصَّل".

خامساً: توثيقه لمصادر الكتاب ، واختياره النُسخ التَّي هي بخط مؤلِّفيها ، كنسخة رضيّ الدِّين الطَّباخي وغيره ، أو النُسخ التَّي بخط عالم من العلماء ، أو التَّي ينتهي به التَّحقيق إلى توثيقها وتصحيحها.

ويمكن أنْ نقسِّم هذه المصادر إلى **ستة أصناف:**

١- ما نقله الإِسْفَنْدَرِيّ من غيره ، وذكر اسمه واسم كتابه.

٢- ما نقله الإِسْفَنْدَرِيّ مكتفياً بذكر اسم صاحبه فقط.

٣- ما نقله الإِسْفَنْدَرِيّ مكتفياً بذكر اسم الكتاب دون اسم صاحبه.

٤- ما نقله الإِسْفَنْدَرِيّ ولم يذكر اسم صاحبه ولا كتابه.

٥- ما سمعه الإِسْفَنْدَرِيّ من بعض شيوخه وأثبته في الشَّرح.

٦- ما نقله الإِسْفَنْدَرِيّ عن بعض الحواشي الصحيحة ، وبعض الكتب المتقنة ، وبعض التَّواريخ الثِّقة ، وبعض التَّفاسير ، وكتب الفقه ، دون الإشارة إلى مسمى المصدر.

فالصنف الأول: وهو أسماء المصادر منسوبة لأصحابها ، وقد تكلَّم عن ذلك محقِّق الجزء الأوَّل الدُّكتور سعد الرَّشيد(١) ، إلاَّ أنَّهُ فاته بعض تلك المصادر وسأذكرها ، وهي كالآتي: **التَّوضيح لصدر الأفاضل**(٢) ، **وشرح السِّيرافي للكتاب**(٣)، **مباني التَّنزيل**(٤) **لفخر المشايخ** ، **شرح المقدمة**(٥) **لابن الحاجب** ، **التَّتمَّة**(٦) **لعبد القاهر**، **حاشية الإيضاح**(٧) **من إملاء عبد القاهر** ، **المسائل المشكلة**(٨) **لعبد القاهر** ، **شرح**

---

(١) ينظر المقتبس ص (٨٥ – ٩٢) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٢) ينظر المقتبس ص (٦٨) من التحقيق.

(٣) ينظر المقتبس ص (٢٩٥) من التحقيق.

(٤) ينظر المقتبس ص (٣٤٤) من التحقيق.

(٥) ينظر المقتبس ص (٤٢٤) من التحقيق.

(٦) ينظر المقتبس ص (٥٠٢، ٥٢٨) من التحقيق.

(٧) ينظر المقتبس ص (٥٧٥، ٦٣٧، ٨١٨) من التحقيق.

(٨) ينظر المقتبس ص (٩٦، ٥٨٩، ٨١١) من التحقيق.

التَّبريزي للحماسة(١) ، **زاد الأئمة لنجم الدّين الزّاهدي**(٢) ، **المفتاح لعبد القاهر**(٣).

أمّا الصّنف الثّاني: فهو ما نقله المؤلِّف عن العلماء دون الإشارة إلى مؤلفاتهم وهم(٤): **الزّمَخشَري ، أبو سعيد السّيرافي ، عبد القاهر الجرجاني ، نجم الدّين الأذكاني، صدر الأفاضل الخوارزمي ، المبرد ، الأخفش ، يعقوب الجَندي ، سيف الدّين الرّوزناني، فخر المشايخ ، الجرميّ ، سيبويه ، ابن جنّي ، ابن كيسان ، الزّجّاج ، الحريري ، أبو الحسن الواحدي ، نجم الدّين الزّاهدي ، أبو علي الفارسي ، ابن الأعرابي ، المرزوقي ، الميداني ، المازني ، أبو حفص الجنزي ، أبو الحسن المجاشعي ، أبو الحسن الرّمّاني ، السّكّاكي ، شمر الهروي ، أبو الهيثم الرّازي ، تاج الدّين الأسفراييني ، المطرزي ، حمّاد الرّاوية ، الزّوزني ، أبو الخطاب ، نجم الدّين النّسفي ، أبو يوسف ، محمد بن الحسن الشّيّاني ، الفرّاء ، الخليل ، يونس ، النّضر بن شميل ، الكسائي ، أبو حاتم السّجستاني ، أبو عبيد ، أبو عمرو بن العلاء ، ابن السّرّاج ، فريد العصر شيخ الزّمَخشَري ، ابن الحاجب ، ابن الشجري ، أبو حنيفة ، أبو الحسن البصري ، الأزهري ، ثعلب ، ابن برهان العكبري ، عيسى بن عمر ، أبو زيد الأنصاري ، أبو الأسود الدؤلي ، قطرب ، ابن درستويه ، التبريزي ، وابن الأنباري ، وشهاب الأخبار**(٥)، وغيرهم.

أمّا الصّنف الثّالث: فهو من نقل عنهم الإِسْفَنْدَرِيّ في كتبهم التي رجع إليها وأفاد منها دون أن يذكر أسماء مؤلِّفيها ، وقد تحدَّث عن ذلك محقّق الجزء الأَوَّل(٦)، إلاَّ أَنَّهُ فاته بعض تلك المصادر التي ربما لم ترد في الجزء الّذي قام بتحقيقه ، وأنا أذكرها حسب ورودها: **حاشية في نسخة المؤلِّف من حواشي الإيضاح**(٧) ، **المفرد**

---

(١) ينظر المقتبس ص (٦٢٨) من التحقيق.

(٢) ينظر المقتبس ص (٢١٩) من التحقيق.

(٣) ينظر مثلاً المقتبس ص (٤٣٩) من التحقيق.

(٤) الترتيب حسب ورودها في النص ، ولكثرة ورودهم لم أصل إلى ذلك إلا فيما لم يكن مشهوراً.

(٥) ينظر المقتبس ص (٢٢٢) من التحقيق.

(٦) ينظر المقتبس ص (٨٥) وما بعده ، تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٧) ينظر المقتبس ص (٥) من التحقيق.

والمؤلف(١) ، **شرح لسر الصّناعة**(٢) ، **وحاشية الكشّاف**(٣) ، **ولباب الإعصار**(٤) ، **وعلل التّصاريف**(٥) ، **وحل عقد القرآن**(٦).

الصّنف الرّابع: من نقل عنهم المؤلّف دون أنْ يشير إلى المصدر الّذي أفاد منه أو اسم صاحبه ، وقد أشرتُ إلى ذَلِكَ أَثناء حديثي عن منهجه في عرض المسائل النّحوية(٧) ، وإليك بعض النّماذج من ذلك:

١- نقل نصّاً عن التّخمير (٤٠٩/١) ولم يشر إلى ذلك أو إلى مؤلفه ، وهو قولُهُ:

« واعْلَمْ أَنَّ المنصوبَ بِمَعْنَى "مَعَ" يَدْخُلُ في الحكمِ السّابق على سبيلِ التّبَعِ ، واعتبرهُ بقولِهم: جاء البَرْدُ والطّيَالسَةَ. قال عبد القاهر: لو قُلتَ: جَاءنَي الطّيالِسَةُ والبردَ ، ولو تُركَ الفَصِيلُ والنَاقةَ لَمْ يَسْتَقِمْ.»

٢- نقل نصّاً عن ابن الحاجب في إيضاحه ولم يشر إلى ذلك المصدر أو مؤلفه ، إذ يقول:

« والكلام في "يداً بيد" مِثْلُهُ ، وكَذَلِكَ بعْتُ الشّاءَ شَاةً ودِرْهَماً ، أَصلُهُ: شاةٌ بُدرهمٍ ، أي: مع دِرهَمٍ ، ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ فَنصَبُوا "شاةً" نصبَ "يداً" ، ثُمَّ أَبْدلُوا من باءِ المصاحَبَةِ واواً ؛ لأَنَّ المُصاحبةَ والإِلْصاقَ من وادٍ واحدٍ ، فأُعرِبَ مَا بَعْدَهَا بإعْرابِ مَا قَبْلَهَا ، نَحْو كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ ، وامرءاً ونفسهُ.

قَوْلُهُ: "بَابَاً بَابَاً" أَيْ: مُفَصّلاً ، لأَنَّ العَرَبَ تُكرِّرِ الشّيءَ مرتين فيستوعب تفصيل جنسهِ باعتبارِ مَدْلُول اللّفظِ المُكرّرِ ، وَعَلَى هَذَا: جَاءَ القَوم ثلاثة ثلاثة ، أيْ: مُفَصّلينَ عَلَى هَذَا العَدَدِ ، وعَلَّمتُهُ القُرآنَ كلمةً كلمةً ، أيْ:

---

(١) ينظر المقتبس ص (٧٣) من التحقيق.

(٢) ينظر المقتبس ص (١١٧) من التحقيق.

(٣) ينظر المقتبس ص (٢٣١) من التحقيق.

(٤) ينظر المقتبس ص (٥٧٠، ٨٠٢، ١٠٩٧) من التحقيق.

(٥) ينظر المقتبس ص (٤٠٧ – ٦٣٣، ١٣٤٢) من التحقيق.

(٦) ينظر المقتبس ص (٢٧٤، ٦٥٥، ٧٠٥، ١١٠٧، ١٤١٧) من التحقيق.

(٧) ينظر ص (٢٢) من الدراسة.

مفصلاً باعتبارِ كَلِماتِهِ ، فَلمَّا أفادتْ هَذِهِ الهيئَةَ المخصُوصة صَحَّ وُقُوعُهُ حالاً».

الصِّنف الخامس: ما سمعه الإِسْفَنْدَرِيّ من بعض شيوخه وأثبته في شرحه ، وذكر اسم شيخه أو أشار إليه ، وربَّما أجاب على مسألة بحضرة شيخه ، وهذا قليل بالمقارنة بما سبق ، فقد نقل عن شيخه العلاَّمة نجم الدِّين الخُوَارَزْمِي(١) ما سمعه منه في عدة مواضع ، وشارك في إجابةٍ عن سؤال بعض أصحابه الأذكياء في مسألة من المسائل. ونقل عن شيخه سيف الدّين الرّوزناني(٢) في مواضع من الكتاب. كما نقل عن شيخه تاج الدّين الكِنْدي(٣) في مواضع أيضاً.

الصِّنف السَّادس: ما نقله الإِسْفَنْدَرِيّ من الحواشي الصِّحاح كما أشار إلى ذلك في المقدمة(٤) وهي كثيرة جداً ، فكثيراً ما يقول: في حاشية أخرى(٥) ، أو في بعض الحواشي الصَّحيحة(٦) ، أو في بعض الحواشي(٧) ، أو في حاشية شيخنا(٨) ، إلى غير ذلك.

وقد نقل أيضاً عن بعض التَّفاسير(٩) ، وكُتب الفِقْه(١٠) ، وبعض الكتب المتقنة(١١) ، وبعض التَّواريخ الثِّقة(١٢) ، وبعض الكتب الموثوق(١٣) بها ، كما نصَّ على ذلك في الشَّرح ، ولم يذكر أسماء تلك المصادر أو أسماء مؤلفيها ، بل اكتفى

---

(١) ينظر مثلاً المقتبس ص (٧٣) من التحقيق.

(٢) ينظر مثلاً المقتبس ص (٣١٩) من التحقيق.

(٣) ينظر مثلاً المقتبس ص (٤٨٤ ، ٥١٤) من التحقيق.

(٤) ينظر المقتبس ص (١٤٦) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٥) ينظر مثلاً المقتبس ص (٥) من التحقيق.

(٦) ينظر مثلاً المقتبس ص (٧٢) من التحقيق.

(٧) ينظر مثلاً المقتبس ص (٤١٨) من التحقيق.

(٨) ينظر مثلاً المقتبس ص (٥٧١) من التحقيق.

(٩) ينظر مثلاً المقتبس ص (٥٨٦) من التحقيق.

(١٠) ينظر مثلاً المقتبس ص (٦٠٦) من التحقيق.

(١١) ينظر مثلاً المقتبس ص (٣٦٩) من التحقيق.

(١٢) ينظر مثلاً المقتبس ص (٣٣٣) من التحقيق.

(١٣) ينظر مثلاً المقتبس ص (١٣٠) من التحقيق.

بالإشارة إلى كونها مصادر في التفسير أو الفقه أو التَّاريخ ، أو وصفها بالثِّقة والإتقان.

هذه أغلب مصادر الإِسْفَنْدَرِيّ في شرحه للمفصل والتَّي تُمثِّل المنبع الأَوَّل من مادَّة الكِتَاب العلميّة.

المبحث الحادي عشر

موازنة بين المقتبس والتَّخمير والإقليد

يدرك الباحث أنَّهُ من الصَّعوبة بمكان أن يقوم بعقد موازنة بين كتاب وآخر ، لما يحتاجه هذا العمل من دقة وإحاطة وإدراك بالكتب التي يوازن بينها ، لا سيّما إنْ كانت هذه الكتب شروحاً لكتاب "المفصَّل في صنعة الإعراب" الذي نال حظوة عظيمة ، إذ طار ذكره ، وذاع صيته في كل مكان وتناوله العلماء منذ تأليفه إلى عصور متأخرة شرحاً وبياناً.

وقد وقع الاختيار لعرض هذه الموازنة على شرح المفصَّل لصدر الأفاضل الموسوم بـ"التَّخمير" ، وشرح المفصَّل للأمَام أحمد بن محمد الجندي الموسوم بـ"الإقليد" ، وقد وقع اختياري لكتاب "التَّخمير" لأنَّهُ من أشهر شروح المفصَّل وأقدمها تأليفاً ، أمَا اختيار كتاب "الإقليد" لأن مؤلفه كان في عصر الإسفندري ، بل وأنَّهُما من بيئةٍ واحدة.

وهذه الشُّروح الثَّلاثة وإنْ كانت شرحاً لكتابٍ واحدٍ هو "المفصَّل" لكنَّها تتباين في بعض الأُمور التَّي سوف نبينّها من خلال عرض منهجِ كل كتاب ، ومادّته العلميّة ، وشواهده ، ومصادره ، بشيءٍ من الإِيجاز ، وذَلِكَ على النَّحو الآتي:

١-المنهج:

يتَّضح المنهج الَّذي سار عليه الإِسْفَنْدَرِيّ في كتابه "المقتبس في توضيح ما التبس" من خلال مقدمة الكتاب حيث ضمّنها طريقته ومنهجه الَّذي سار عليه ، فهو يورد متن المفصَّل ، ثم يسوق فصلاً تامًا من المتن مع التَّحقيق وتحري الدّقّة في ذلك المتن ، ثم يتناوله قطعة قطعة بالشَّرح والتَّحليل ، فيبدأ بشرحه من محفوظه ، ومفهومه ومن المصادر والمضامين لِتلك المعلومات ، ويورد أحياناً نقُولات وشواهد من مصادر لا يذكرها ، وقد يُعقِّب في بعض الحالات على ما أورده من نقول ، كما يوضح الكلمات الغريبة سواء أكانت من كلام الزَّمَخْشَرِي أم كانت من كلام غيره ، وينقد بعض النقول إذا كان فيها غموض ، رابطاً أجزاء الكلام بالإحالة على المصادر المطولة ابتعاداً عن التكرار ، كما أنَّهُ يعتني بأقوالِ العُلماء في شرح الآيات الكريمة، وبيان القراءات فيها ، وموضع الاستشهاد منها ، ويكمل الأبيات

الشّعرية النّاقصة شارحاً ألفاظها الغريبة مع نسبتها إلى قائلها إن لم تكن منسوبة ، وقد بينت ذلك في المبحث الرّابع من الدّراسة سابقاً(١).

أمّا الخُوَارزمي فقد تأثّر تأثُراً واضحاً بالإمَـام الزّمَخْشَري من النّاحية المنهجية، لا سيّما في تبويب المسائل النّحوية وترتيبها.

فكتاب "المفصّل" مقسّم إلى أربعةِ أقسام: قسم الأسماء ، قسم الأفعال ، وقسم الحروف ، وقسم مشترك ، وكل قسم من هذه الأقسام ينقسم إلى أبواب ، وكل باب موزع على فصول ، وقد سار صدر الأفاضل الخوارزمي في كتابه "التّخمير" على منهج الإمَام الزّمَخْشَري السّابق.

وقد بدأ كتابه بمقدّمة ضمّنها فضل كتاب المفصّل ، وبيّن صدر الأفَاضل أنّهُ استمر في شرحه والإطلاع عليه قرابة ثلاثين سنة(٢).

ولَعَلّ منهج الخُوَارَزْمي يتميَّز بالاهتمام بألفاظ المفصّل ، إذ يهتم بضبط العبارات والألفاظ(٣) التي تحتاج إلى ذلك حتّى يفهمها القارئ فهماً صحيحاً ، كما نجده يهتم بالجانب اللغوي إذ يشرح غالب ألفاظ المفصّل شرحاً لغوياً ، حتى الكلمات الواردة في الأبيات الشّعرية فيه ، كما أنّهُ يهتم بالرِّواية عن الزّمَخْشَري في كامل المفصّل(٤) ، ويتأكّد من سلامة النّص إذ يرجع إلى نسخ متعدّدة لكتاب المفصّل لا سيّما نسخة جار الله نفسه(٥).

كما أنّهُ أسند الأقوال الواردة في المفصّل ، كما اهتم بشرح وتحليل عبارات وألفاظ المفصّل.

وهو يشرح كتاب المفصّل يصحّح بعض الآراء أو المسائل النّحوية ، فيرفض بعضها ، فلم يكن صدر الأفاضل مجرد شارح لكتاب المفصّل ، وإنّما كان شارحاً

---

(١) ينظر ص (١٩ – ٢٥) من الدراسة.

(٢) ينظر مقدمة التّخمير ص (٧٣).

(٣) ينظر التّخمير (١/١٢ ، ٥٣ ، ٨٠).

(٤) ينظر التّخمير (١/٨٠ ، ٢٩٢) ، (٢/٨٧).

(٥) ينظر التّخمير (٢/١٢ ، ٦٠).

وناقداً ، وليس هذا فحسب ، وإنَّما كان استقلاله الفكري ممّا ميّزه من غيره من الشُّراح⁽¹⁾.

ومع ما ذكرتُ من سِمات لهذا الشّرح يُلاحظ عليه منهجياً: أَنَّهُ يتوسَّع كثيراً في شرح وبيان بعض العبارات ، ويودع فيها كلّ ما عنَّ لخاطره ، من حكم ، وأفكار جيّدة ، ويورد أحياناً نصّاً طويلاً ثم يُعلّق عليه تعليقاً متواضِعاً ، قد يكون في كلمةٍ واحدة⁽²⁾.

أمّا الجَنْدي: فإِنَّهُ يورد كل قطعة من المتن مع شرحها ولا يسرد المتن كاملاً، وربَّما تجاوز بعض عبارات المفصَّل دون إيراد وشرح ، وهكذا نجد الجَندي يشرح هذه الفقرة من المفصَّل سالكاً سبيل الحوار في شرحه على عادته في الكِتاب كله ، وهو أمر استعمله كثيراً ، وتميّز به.

كما التزم في شرحه منهجاً متوسطاً بَيْن التَّطويل والإيجاز ، وقد نبَّه على ذلك في مقدمته بقوله⁽³⁾: « فصرفتُ هَمّيّ إلى الإنجاز ، محترزاً عن وصمَتَي تطويل وإيجاز». وأَكّد منهجه هذا في الفصل الذّي عقده لخاتمة "الإقليد" إذ يقول⁽⁴⁾: « ولَمْ أَعْدُ خَيْرَ الأُمُورِ ، وَخَيْرُها الأَوْسَاط ، فَإِنَّ مَن أوجز وأسهب وَسَمُوهُ بِتَقْصِير أَوْ إِفراطٍ ، مع عِلمِي بِأَنَّ "رضا النَّاس غاية لا تدرك" وأَنَّ لكلٍّ فيما يهواه طريقةً تُسْلَكُ ... ».

ومِمّا هو بارز في منهج الجَندي ولعُهُ العجيب وشغفه الكبير بالتَّعليل ، فما ترك ظاهرة لغوية إلا والتمس لها عِلَّة ، سواء أكانت هذه العِلَّة مِمَّا يسوغ أم مِمَّا لا يسوغ ، أم كانت من المحسوس أم الخيال.

ومِمَّا هو بارز لديه الاهتمام بالحوار النَّحوي بين المتكلِّم والمخاطَب على غرار ما يُثار في حلقات التَّدريس بين التِّلميذ وشيخه.

---

(1) ينظر التَّخمير (١/٥٩ ، ١٠٢ ، ١٦٦).

(2) ينظر التَّخمير (١/٢٢١ ، ٢٢٢).

(3) ينظر الإقليد ص (١١٧).

(4) الإقليد ص (٢١٨٨ ـ ٢١٨٩).

ومن أهمّ ملامح منهجه نزعته البصرية ، وتعقيد أُسلوبه ، وغرابة ألفاظه ، وتحليله البلاغي واللّغوي ، وتحليله المنطقي وإقناعه العقلي ، وقد خالف بعض ما جاء به الزَّمَخْشَرِي في المفصّل ، معترضاً عليه ، ومستقلاً برأيه في ذلك.

٢- المادّة العلميّة:

المادَّة العلميَّة في كِتاب "المقتبس في توضيح ما التبس" مادّة متنوِّعة ، حيث اشتمل الكِتاب على مادّة نحويَّة وصرفيَّة ولُغويّة وبلاغيّة ، وهذه العلوم من صرف ولغة وأدب وبلاغة وأطراف من علوم أُخرى كلّها علوم مساعدة استعان بها الإِسْفَنْدَرِيّ على تجلية المادَّة النَّحوية وتوضيحها من خلال مناقشته للمسائل النَّحوية، ولقد اتسمت المادَّة العلميّة في المقتبس بالعُمق في مناقشاته للمسائل والتَّوسع فيها ، والاستعانة بالنُّقول عن عدد كبيرٍ من المصادرِ ، إضافة إلى تعليقات الإِسْفَنْدَرِيّ نفسه ، كما تمتاز مادة الكِتاب بالاستقصاء ، والاستطراد أحياناً ، واشتمال الكتاب على بعض العبارات التّي قلّ استعمالها عند غَيْره من النُّحاة ، كما أنَّهُ يمتاز بحسن الأُسلوب ووضوحه.

وفي كتاب التَّخمير للخَوارزمي نستطيع أَنْ نقولَ إِنَّهُ لا يوجد تنوُّعٌ للمادَّة العلميّة مثل الذّي في المقتبس ، وإِنْ وجد فهو نادر ، وقليل جداً.

وقد كان الشَّارح الخوارزمي لكِتَاب المفصَّل يهتم بشرح اللفظ ، أو العبارة ، شرحاً واضحاً وجلياً ، ويناقش ما فيها من المسائل النَّحوية بشكل غير موسع ، مع أن شواهده قليلة.

وقد جاءت المادَّة العلمَيّة في كِتَابِ الإِقليد مادَّة نحوية غير موسعة ، إذ نجده لا يتعمَّق في مناقشةِ المسائل النَّحوية ، بل يقتصر في شرحه لعبارة الزَّمَخْشَرِي في المفصَّل على بيان وتوضيح ما تنطوي عليه دون أن يتوسع في ذلك ، بل نجده يكثر من طرح الاعتراضات ثُمَّ يجيب عنها فيقُولُ: « فإن قلت كذا ... قلت كذا ... » وقد أشرتُ إلى ذلك عند حديثي عن منهجه.

٣- الشواهـــــد:

اسْتَشْهَدَ الإِسْفَنْدَرِيّ في كتابه المقتبس بكثيرٍ من الآيات القرآنية في بناء القواعد والأحكام النَّحوية حيث بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في الكتاب ما يربو على (٦٠٠) آية قرآنية في جميع الكتاب.

كَمَا اسْتَشْهَد بالأحاديث النَّبوية والآثار إذ بلغت أكثر من (١٠٠) حديث وأثر.

أمَا الشِّعر في كتاب المقتبس فقد كان عدداً كبيراً من الأبيات الشِّعرية التي تضمَّنت الشَّواهد اللُّغوية والنَّحوية وشعر المحدثين ، وقد بلغت تلك الأبيات في الكتاب ما يزيد على (٩٠٠) شاهد.

ولَمْ يَخْلُ كتاب المقتبس من أقوال العرب وأمثالهم ، حيث اسْتَشْهَد الإِسْفَنْدَرِيّ بكثير منها في عدد من المواضع ، ولذلك نجدها تزيد على (٢٠٠) قول في الكتاب كله.

أَمَا الخُوَارَزْمي فقد اسْتَشْهَد في كتابه "التَّخمير" بالقرآن الكريم كثيراً ، ولذلك بلغ عدد الآيات القرآنية التي استشهد بها في كتابه هذا (٥٥٦) آية(١).

كما اسْتَشْهَدَ صدرُ الأفاضل بالأحاديث النَّبوية والآثار في كتابه "التَّخمير" ، وقد بلغ عددها في كتابه هذا (٤٢) حديثاً وأثراً(٢).

كَمَا اسْتَشْهَدَ بالشِّعر والأمثال وكلام العرب ويظهر ذلك واضحاً ، حيث بلغ عدد الأبيات الشِّعرية أكثر من (٤٤٠) بيتاً ، وبلغ عدد الأمثال (٦٤) مثلاً ، وأقوال العرب بلغت (١٩٨) قولاً(٣).

وأَمَا الجَندي فشواهده القرآنية قليلة ، إذ لم يخرج عن الشَّواهدِ التَّي وردت في أَصل "المفصَّل" إلاّ في القليل النَّادر ، كأَنْ يتمم آية ، أو يُنظِّر لها ، ولم يتوسَّع في شرحه للأبيات الشِّعرية التّي بلغت (٧٣٢) بيتاً ، وإنَّما أدار كلامه حول موضع الشَّاهد في الغالب ، ويذكر أحياناً موضع الشَّاهد من البيت المشروح ولا يتمه ، وبلغت شواهد الحديث والأثر (٣١) حديثاً وأثراً ، وبلغت الأمثال والأقوال المأثورة عن العرب (٨١) مَثَلاً وقَوْلاً.

---

(١) ينظر التَّخمير (٤/٤٨٣ - ٥١٧).

(٢) ينظر التَّخمير (٤/٥١٨ - ٥١٩).

(٣) ينظر التَّخمير (٤/٥٢٠ - ٥٣٠).

٤- المصادر:

رجع الإسْفَنْدَرِيّ في كتابه المقتبس إلى كثير من المصادر المهمة التي استقى منها مادَّتَهُ العلميّة وقد صرَّح بها وبأسماء أصحابها ، كما نقل كثيراً عن أساتذته وشيوخه ومَنْ هم في طبقتهم ، ولذلك بلغ عدد المصادر التي رجع إليها وصرح بالنقل عنها في صلب كتاب المقتبس في الجزء الذّي حقَّقه الدُّكتور سعد الرَّشيد فقط (٩٠) مصدراً⁽¹⁾.

أَمّا الخَوارِزْمي فقد رجع في "التَّخمير" إلى عدد من المصادر التَّي بلغت (٦٧) مصدراً⁽²⁾.

أَمّا الجَندي فأَنَّ عَرْضَهُ لأقوال النُّحاة قليلٌ ، وذكره للخلافات قليل أيضاً ، وفي الغالب نجده يدور حول مادة "المفصَّل" ، فما ورد في كتاب "المفصَّل" من إشارة إلى قول لأحد العلماء أو إلى خلاف فأَنَّهُ يفصِّله ويبيِّنه ، ويوضَّحه ولا يكاد يصرِّح بمصدره أو بمصادره ، إِذْ لَمْ تتجاوز الكتب التي ذكرها في شرحه (٢٦) كتاباً تقريباً.

٥- أوسع هذه الشُّروح الثَّلاثة شرح الإسْفَنْدَرِيّ فهو يقع في مجلدين مخطوطَيْن الأوَّل يتكوَّن من (٢٣٧) ورقة ، والثاني من (٢٦٣) ورقة ، وفي الوجه الواحد من كلِّ ورقة (٢٩) سطراً ، وعدد الكلمات في كل سطر ما بين (١٣ - ١٧)⁽³⁾ كلمة.

أَمّا كتاب الخُوَارَزمي فإِنَّ النَّسخة الأُولى وهي نسخة مكتبة "جامع طرخان" تقع في (٢٠٨) ورقة من الحجم المتوسط ، ومسطرتها (٢٧) سطراً ، وفي السَّطر زهاء (٢٠) كلمة⁽⁴⁾.

أَمّا شرح الجَندي فتقع نسخة مكتبة أَمانة خزينة ببروسا بتركيا - وهي النُّسخة الأصل - في (٣١٢) ورقة ، في الصَّفحة (٢٧) سطراً ، في كل سطر (١٣) كلمة.

---

(1) ينظر المقتبس ص (١١١٢ - ١١٢٠) تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(2) ينظر التَّخمير (٤/٦٠٥ - ٦٠٧).

(3) ينظر المقتبس ص (١١٧) تحقيق الدكتور الرشيد.

(4) ينظر التَّخمير (١/١١٤).

ومن خِلال العرض السَّابق يتبيَّن لنا أنَّ "المقتبس" حوى متن المفصَّل تاما وكامِلاً ، وأَنَّ مادَّته العلميَّة قد جاءت متنوِّعة ، وأنَّ مصادره كثيرة جداً وقد صرَّح بها ، وشواهده كثيرة أيضاً ، غير أنَّهُ أكثر من التَّمثيل بشعر المحدثين.

أمَّا "التَّخمير" فقد حوى متن المفصّل تامًّا وحوى أقوال العلماء مسنداً تلك الأقوال إلى أصحابها ، غير أنَّ مادَّته العلمية لم تكن متنوعة ، وجاءت شواهدهُ كثيرة، إلاَّ أنَّها أقل من شواهد "المقتبس" ، كما أنَّهُ رجع إلى عدد من المصادر لكنَّها لَمْ تبلغ مصادر "المقتبس".

أمَّا "الإقليد" فإنَّهُ أقل الشُّروح الثَّلاثة مادَّة ، ولم يحو متن المفصّل تاماً ولم يتوسَّع مؤلِّفه في مناقشته للمسائل النَّحوية ، لكنَّه أكثر من طرح الاعتراضات المحتملة مع دفعها ، ولم يصرِّح بمصادره ، وشواهده كانت قليلة جداً بالنِّسبة للشرحين السَّابقين ، إذْ لَمْ يخرجْ عن الشَّواهد الواردة في أَصِل "المفصَّل" إلاَّ في بعض الحالات القليلة.

المبحث الثاني عشر

الشرح في الميزان

يمتاز كتاب "المقتبس في توضيح ما التبس" بسمات وميزات تعد لصاحبه ، ومناقب تحسب له ، كما أنَّهُ لا بدَّ من الإشارة إلى بعض الأُمور الَّتي وقع فيها الإِسْفَنْدَرِيّ ، والتَّنبيه إلى ذلك لأهمية الكتاب من النَّاحية العلميَّة ، وهذه المآخذ قل أَنْ يسلم منها كتاب ، لا سيما إذا كان شرحاً موسعاً مثل "المقتبس" ، ولعلنا نذكر باختصار ما له من ميزات ومناقب ، وما عليه من مآخذ.

أولاً: مناقب الكتاب وميزاته :

تميَّز كتاب "المقتبس" بميزات عديدة رفعت من مكانته بين نظائره من الكتب لا سيَّما شُروح المفصَّل ، ومن أبرز تلك السِّمات الآتي:

١- العناية باختيار النُسخ الجيِّدة والنَّقل عن النُّسخ الموثوقة ، ولذلك فقد اجتهد الإِسْفَنْدَرِيّ في تصحيح ما أورده من نصوص مضطربة في بعض المصادر بالرجوع إلى نسخ موثوقة(١).

٢- تحرِّي الدِّقة والرِّواية الصَّحيحة عن الزَّمَخْشَري ، والاهتمام بالتَّوثيق ، سواء فيما يتعلَّق بمتن المفصَّل ، أو فيما يتعلَّق بمناقشة المسائل النَّحوية(٢).

٣- نقله عن كتب مفقودة ككتاب "العقارب" للأذكاني و"حاشية المفصَّل" للإِسْفَنْدَرِي نفسه ، و"المحصَّل" لفخر المشايخ ، و"فصاح اللُّغة مختصر الصَّحاح" ، وحواشي بعض تلامذة الزَّمَخْشَري ، وكتب مجهولة مثل "علل التَّصاريف" ، و"لباب الإِعصار" ، و"حل عقد القرآن" ، وغيرها(٣).

٤- تنوُّع مادَّة الكتاب العلميَّة ، إذ يحوي إلى جانب المادَّة النَّحوية مادة صرفيَّة ، ولغويَّة ، وأدبيَّة ، وبلاغيَّة ، وعلومًا أخرى جاءت لخدمة المادَّة النَّحوية(٤).

---

(١) ينظر المقتبس ص (١٠) ، (١٣٥) ، (١٥٤) من التحقيق.

(٢) ينظر المقتبس ص (١٠) ، (٢٣٧) من التحقيق.

(٣) ينظر المقتبس ص (٧٧) من الدراسة.

(٤) ينظر المقتبس ص (٧٤) من الدراسة.

٥- الأَمانة العلميَّة في عزو النُّصوص المنقولة إلى أصحابها ، سواء الكتب الأَساسيَّة أو غير الأساسيَّة ، فقد عزا أَغلب تلك النَّصوص إلى أصحابها ، وصرَّح بمصادر تلك النَّصوص إلاَّ في القليل النَّادر.

٦- كثْرة مصادر الكتاب وتنوُّعُهَا ، واختيار هذه المصادر من الكتب العلميَّة الجامعة(١).

٧- ظهور شخصية المؤلِّف العلميَّة بشكلٍ واضحٍ من خِلال آرائه واختياراته ، وتعليلاته ، وردوده ، ومناقشاته ، واعتراضاته على اعتراضات بعض العلماء ، وضبطه لبعض الكلمات(٢).

٨- يشتمل الكِتاب على بعض الضَّوابط العامَّة الَّتي تعد بمثابة قواعد عامة منها: للظُّروف شأن من الاتساع ليس لغيرها(٣) ، و"المُبْدَلُ مِنْهُ فِي حُكْمِ السَّاقطِ"(٤)، وغيرها من الضَّوابط.

٩- ذكر الإِسْفَنْدَرِيّ بعض القيود الَّتي يحتاج إليها ، لا سيَّما أجوبة الأَسئلة الَّتي يفزع إليها فيما التبس ، وهي كثيرة جداً في أبواب الكتاب وفصوله(٥).

١٠- اهْتَمَّ في شواهد الكِتَاب الشَّعرية بذكر أَوَّل البيت وآخره ، وذكر قائله ، وبعض الرّوايات الَّتي وردت فيه(٦).

هذه أبرز مناقب الكِتاب وسمِاته ، والكِتَاب حافل بالميزات الَّتي ينبغي الإشادة بها ، ولعلَّ القارئ المتأمِّل في أبوابه وفصوله يدرك تلك الجوانب وغيرها.

---

(١) ينظر ص (٧٤ - ٧٩) من الدراسة.

(٢) ينظر ص (٢٦ - ٤٥) من الدراسة.

(٣) ينظر المقتبس ص (١٥) ، (١٦) ، (١٧) ، (١٩) من التحقيق.

(٤) ينظر المقتبس ص (١٣٤) من التحقيق.

(٥) ينظر المقتبس ص (١٧) ، (٣٩) ، (٤٠) ، (٤١) ، (١٠٤) من التحقيق.

(٦) ينظر المقتبس ص (٧٩) ، (١٠١) ، (١٣٦) ، (١٤٩) من التحقيق.

ثانياً: المآخذ على الكتاب:

على الرَّغم من الميزات الحسنة لكتاب المقتبس إلاّ أنَّهُ لَمْ يخل من بعض المآخذ التَّي لا تؤثِّر في قيمة الكتاب العلميَّة ، إِذْ إِنَّ التَّمام والكمال لا يكون إلاَّ لكتابِ الله عزَّ وجلَّ ، ولقد أحسن الإِسْفَنْدَرِيّ حين اعتذر بتواضع وأدب ، عمَّا وقع في الكتاب من تقصير وذلك في أبيات من الشِّعر ؛ إِذْ يقُولُ:

ولست أراه يخلو من هنات فإنْ واريتها تؤجر بشكري
ولا تعجل بلوم أخيك فيها فقد يكبو جوادٌ في المكَرِّ
ولا يرعى ذِمَامَ الفضل إلاَّ كريمٌ قد أشاد بحُسنِ ذِكْرِ

ومن هذه المآخذ الآتي:

١- أخطأ في بعض الآيات القرآنية وقد أجمعت النُّسختان على ذَلِكَ ، ممَّا يجعل كون احتمال الخطأ من المؤلِّف وارداً ، ومن ذلك خطؤه في قَوْلِهِ عَزَّ وجلّ(١): ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ حيث أورد الآية هكذا: ﴿ فَأَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ﴾(٢).

٢- ركاكة في بعض تعبيراته وضعف أسلوبه أحياناً ، ومن ذلك قوله: « قلت: وحقه أن يكون لكثرته على القياس عن أمن الإلباس ، وأما قوله إن كان رواية فعلى العين والرأس ... »(٣) ، وقوله في نقل نص عن حواشي الزَّمَخْشَري: «حاشية: ... »(٤) ، يريد أن يقول: وفي حاشية الزَّمَخْشَري.

٣- نقله من مصادر معروفة ، لا سيَّما مصادره الأَساسيَّة التَّي يرجع إليها كثيراً من غير أنْ يُصرِّح بتلك النّقول ، على خلاف منهجه الذّي سار عليه(٥).

---

(١) الآية (١٥) من سورة المزمل.

(٢) ينظر المقتبس ص (٥٥٤) من التحقيق.

(٣) ينظر المقتبس ص (٤٥٣) من التحقيق.

(٤) ينظر المقتبس ص (٤٦٦) من التحقيق.

(٥) ينظر مثلاً المقتبس ص (٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ١١٧ ، ١٤٦ ، ١٥١) من التحقيق.

٤- يتصرفُ - في بعض الأحيانِ - في النَّص المنقول تصرُّفاً يخل به ، ويعرضه بعبارة ضعيفة غير واضحة(١).

٥- ترضيه على الزَّمَخْشَري في كلِّ مقطع يورده من مقاطع المفصَّل مع أنَّ الزَّمَخْشَري وإنْ كانَ إماماً في اللُّغَةِ ، إلاَّ أنَّهُ معتزليّ المذهب مناوئ لأهل السُّنة والجماعة ، ولا ينبغي التَّرضي على مثله.

٦- أنه يقطع الذّي ينقله من المصدر بقوله: "قال" ، ثم نجده يتابع النَّقل مع أنَّ النَّص متتابع في ذلك المصدر ، ولا فاصل بينهما(٢).

٧- قد يمزج في نصٍ واحد بين مصدرين مختلفين في شرح مسألة من المسائل ، دون الإشارة لذلك وهذا ما يخالف منهجه(٣).

٨- ينقل من مصدر من المصادر دون الإشارة إليه ، ثُمَّ يتابع النَّقل فينسبه إلى المصدر مع أنَّ النَّصَّ متتابع ولا فاصل بينهما ، فلا يشير إلى المصدر في النَّقل الأوَّل ويشير إليه في النَّقل الثَّاني(٤).

٩- ينقل عن مصدر من المصادر لعالم من العلماء ، ثُمَّ ينقل عن مصدر آخر لنفس العالم ينص عليه ، ثُمَّ يقولُ بعد ذَلِكَ: "قال" ، دون إشارة إلى المصدر أو العالم ، وهو في حقيقة الأمر نقل عن العالم في المصدر الأوَّل ، فيلبس بذلك(٥).

١٠- فاته في الشَّواهد الشِّعرية زيادة تبيين معنى البيت الذّي يذكره ، وكذلك التَّدقيق في تعليل المعنى.

١١- تكرار بعض عبارات الكِتّاب للمعنى الواحد ، وإنْ كانت في بعض الأحيان مختلفة.

---

(١) ينظر مثلاً المقتبس ص (٣٨ ، ٧٦ ، ٧٩) من التحقيق.

(٢) ينظر مثلاً المقتبس ص (٩٤) من التحقيق.

(٣) ينظر مثلاً المقتبس ص (٩٨) من التحقيق.

(٤) ينظر مثلاً المقتبس ص (١٥١) من التحقيق.

(٥) ينظر مثلاً المقتبس ص (١٦٠ ، ١٦١ ، ٢٠٩) من التحقيق.

هذه أَبرز المآخذ على كِتَابِ "المقتبس في توضيح ما التبس" وهي لا تقلّ من قيمة الكِتَاب العلميَّة ولا من مكانة مؤلِّفه ، إذا ما قوبلت بما للكتاب من حسنات وسمات.

القسم الثاني:

قسم التحقيق

ويشتمل على مقدمة تحدثت فيها عن:

أ. وصف النسخ الخطية مع إرفاق نماذج لها.

ب. منهجي في التحقيق.

مقدمة التحقيق

أ. وصف النسخ:

لكتاب المقتبس في توضيح ما التبس نسختان خطِّيَّتان هُما:

النُّسخة الأُولى:

نسخة مكتبة جار الله الملحقة بالمكتبة السّليمانية باستنبول بتركيا. وقد سميتها بالنّسخة الأَصل ، إذ اتخذتها أَصلاً ، وتمتاز بالآتي:-

١- تقع هذه النّسخة في مجلدين ، الأوَّل برقم (١٩٤٨) ، وعدد أوراقه (٢٣٧) ورقة ، والثّاني برقم (١٩٤٩) ، وعدد أوراقه (٢٦٣) ورقة ، وفي كلِّ وجه من كلِّ ورقة فيهما (٢٩) سطراً وبكلِّ سطر (١٥) كلمة تقريباً.

٢- كتبت هذه النّسخة بخط نسخيٍّ معتاد معجم الحروف ، ضبطت بعض كلماته بالشَّكل.

٣- اشتملت صفحة العنوان على جزء من اسم الكتاب ، ففيها: "النِّصف الأول مِن المقتبس شرح المفصل لفخر الدّين الإِسْفَنْدَرِيّ" ، كَمَا تحمل بعض التملكات ، وأختام وقف لبعض المتملكين ويظهر عليها بعض التَّعليقات ، ومنها تعليق يتضمَّن تاريخ وفاة الإِسْفَنْدَرِيّ وعمره عند وفاته ، وأقدم تملك يظهر عليها يعود إلى سنة سبع عشرة وسبعمائة ، أي بعد وفاة المؤلّف بتسع عشرة سنة.

٤- ختم المجلّد الأوَّل بقَوْلِهِ: « وهذا آخر الدَّفتر الأوَّل والحمد لله الأبدي الموجود في الأَزل ، والدَّفتر الذَّي يليه مصدر بقَوْلِهِ: "ومن أصناف الاسم المنسوب"».

٥- سقط من آخر المجلّد الثَّاني الوجه الأيسر ، فذهب معه اسم النّاسخ وتاريخ النّسخ.

٦- اكتفى ناسخ هذه النّسخة بجزء من نصِّ المفصَّل ، ثُمَّ يقول: "إلى آخره".

٧- وجدتُ على هوامِشِ هذه النّسخة الكثير من التّصحيحات والاستدراكات ، والتَّعليقات مِمَّا يدلُّ على أَنَّها لقيت عناية ومراجعة واهتماماً من بعض العلماء، كما قوبلت بنسخ أخرى ، حيث أثبت أحد قرائها بإزاء بعض الكلمات كلمات مناسبة من بعض النسخ ، كما أنها امتازت بتمامها وقلَّة التَّصحيف والتَّحريف فيها.

٨- وقع خلط في المجلّد الثَّاني في ترتيب الصَّفحات فتقدمت صفحات من مكانها وأخرت أخرى.

النّسخة الثَّانية:

نسخة مكتبة عاطف أفندي الملحقة بالمكتبة السّليمانية باستنبول بتركيا ، وقد رمزت لها بالرّمز "ع" ، وتمتاز هذه النّسخة بما يلي:-

١- تقع هذه النّسخة في مجلدين ، الأوَّل برقم (٢٥٧٠) ، وعدد صفحاته (٢٤٥) ورقة ، والثّاني برقم (٢٥٧١) ، وعدد صفحاته (١٤٥) ورقة ، وفي كلٍّ وجه من كلِّ ورقة فيهما (٣١) سطراً ، بكلِّ سطر (١٧) كلمة تقريباً ، وهذه النّسخة مصوَّرة بمركز البحث العلمي بجامعة أُمّ القرى تحت الرقم (٥٦٩) و(٥٧٠).

٢- كتبت هذه النّسخة بخط نسخيّ واضح ، وهي خالية من الشَّكل إلاَّ في بعض الحالات القليلة ، وهي كثيرة السَّقط كثيرة التَّحريف والتَّصحيف.

٣- اشتملت صفحة العنوان على اسم الكتاب «**المقتبس في توضيح ما التبس**» مع ترجمة موجزة للمؤلِّف ، وعليها تعليقات ، كما تحمل تملكين وختم عمر حسام الدّين واقف هذه النّسخة.

٤- ختم المجلَّد الأوَّل بتاريخ الفراغ من تأليفه ففيه: « قسم الأسماء المفروغ منه ضحوة يوم الأربعاء لتسع بقين من المحرَّم الواقع في شهور سنة ثمان وسبعين وستمائة هجرية ، والله المستعان في الباقي ، والموفق والواقي» ، وختم الثَّاني بتاريخ الفراغ من تأليفه وفيه يقول: « واتفق الفراغ بعونه تعالى ضحوة يوم الأربعاء الكبرى لست ليال بقين من شوال الواقع في سنة ثمان وسبعين وستمائة هجرية ، ... » ، كما اشتمل على اسم النَّاسخ وتاريخ النَّسخ ، ففيه: « فرغ من تسويد المقتبس وتنميقه بعونِ الله تعالى وحسن توفيقه صاحب الذُّنوب والإِجرام ، غريق بحار الذُّنوب والآثام ، أحمد بن محمد الحسيني الأفندي ، المدعو بـ"سيد كمال" ضحوة يوم الثُّلاثاء الكبرى السَّادس عشر من ذي القعدة سنة ٩٨٣هـ».

٥- الصَّفحة اليُمنى من كلِّ وجه ذيلت بكلمة الرَّبط ، وهي أَوَّل كلمة في الصَّفحة اليُسرى.

٦- احتوت هذه النُّسخة على متن المفصَّل كامِلاً ، ولم يقتصر النَّاسخ على ذكر بعض العبارات دون بعض.

٧- احتوى المجلدان على فهرس لمحتويات كلٍّ منهما ، الأَوَّلَ في آخره والثَّاني في أَوَّلِهِ.

٨- النُّسخة كثر فيها التَّصحيف ، والتَّحريف ، والسَّقْط لنصوص بأكملها ، وربَّما كانت صفحات في بعض الأَحيان.

٩- احتوت هوامش هذه النّسخة لا سيَّما المجلَّد الثَّاني على نقولات من كتاب "المقاليد" لمحمد بن علي النَّسفيِّ الذّي كان حياً سنة ٧١٩هـ.

١٠- تخلو هذه النُّسخة من الحواشي والتَّعليقات إِلاَّ من تعليقات قليلة جدّاً مقتبسة من شُروح المفصّل.

١١- في ذيل هذه النّسخة ورقة تحمل تقريظاً لكتاب المقتبس وأبياتاً في مدح الاسْفَنْدَرِي.

وقد أشار أُستاذنا الدُّكتور عبد الرَّحمن العثيمين حفظه الله إلى وجود نسخة ثالثة(١) لكتاب المقتبس وأَنَّها بمكتبة الحكيم العامَّة بالعراق برقم (٢١٣) وقد استطاع الزَّميل الأُستاذ عبد الله اللّحياني الحصول عليها ، وبعد وصولها اتضح أَنَّها مخطوطة في الفقه ، جمع فيها صاحبها مسائل الصَّلاة من كتب المتقدمين ، وقد سقطت منها الورقة الأُولى فذهب معها اسم الكتاب واسم مؤلِّفه.

وقد اتّخذت النّسخة الأُولى أصلاً وذلك للأسباب الآتية:

أوَّلاً: قِدَم هذه النَّسخة ، فهي وإِنْ خلت من تاريخ النَّسخ نظراً لسقوط الورقة الأخيرة منها ، إِلاَّ أَنّها اشتملت على تملك بتاريخ (٧١٧هـ) أي بعد وفاة الإِسْفَنْدَرِي بتسع عشرة سنة ، فهي قطعاً نسخت في هذا التّاريخ وربَّما كانت قبله.

ثانياً: تميَّزت هذه النُّسخة بالضّبط ، والتَّصحيح ، وقلَّة التَّحريف والتَّصحيف.

---

(١) مقدمة التخمير (٥٣/١).

ثالثاً: اشتملت النُّسخة على زِيادات كثيرة جدًّاً سقطت من نسخة "ع" بلغت أحياناً بضع صفحات ، حتَّى لا تكاد تخلو ورقة من نسخة الأصل من نصٍّ أو أكثر سقط من "ع" ، ومما يُؤكِّد ذلك ويدلُّ على ما قلنا فارق اللَّوحات بين نُسخة الأَصل ونسخة "ع" حيث جاء الكتاب في نسخة الأَصل في نحو (٥٠٠) ورقة في حين جاء في نسخة "ع" في (٣٩٠) ورقة مع اشتمالها على متن المفصل كاملاً.

ولهذا وجدت أَنَّ النُّسخة الأُولى أكمل وأَصحّ ، فكان الإِطمئنان إليها ، فاتَّخذتها أَصْلاً دُونَ الأخرى ، لأَنَّهَا تحقِّق النَّص الصَّحيح وفق مراد مؤلِّفه.

ورقة العنوان من نسخة مكتبة جار الله ويظهر فيها عنوان الكتاب واسم مؤلفه مختصراً وأقدم تملك (٧١٧هـ).

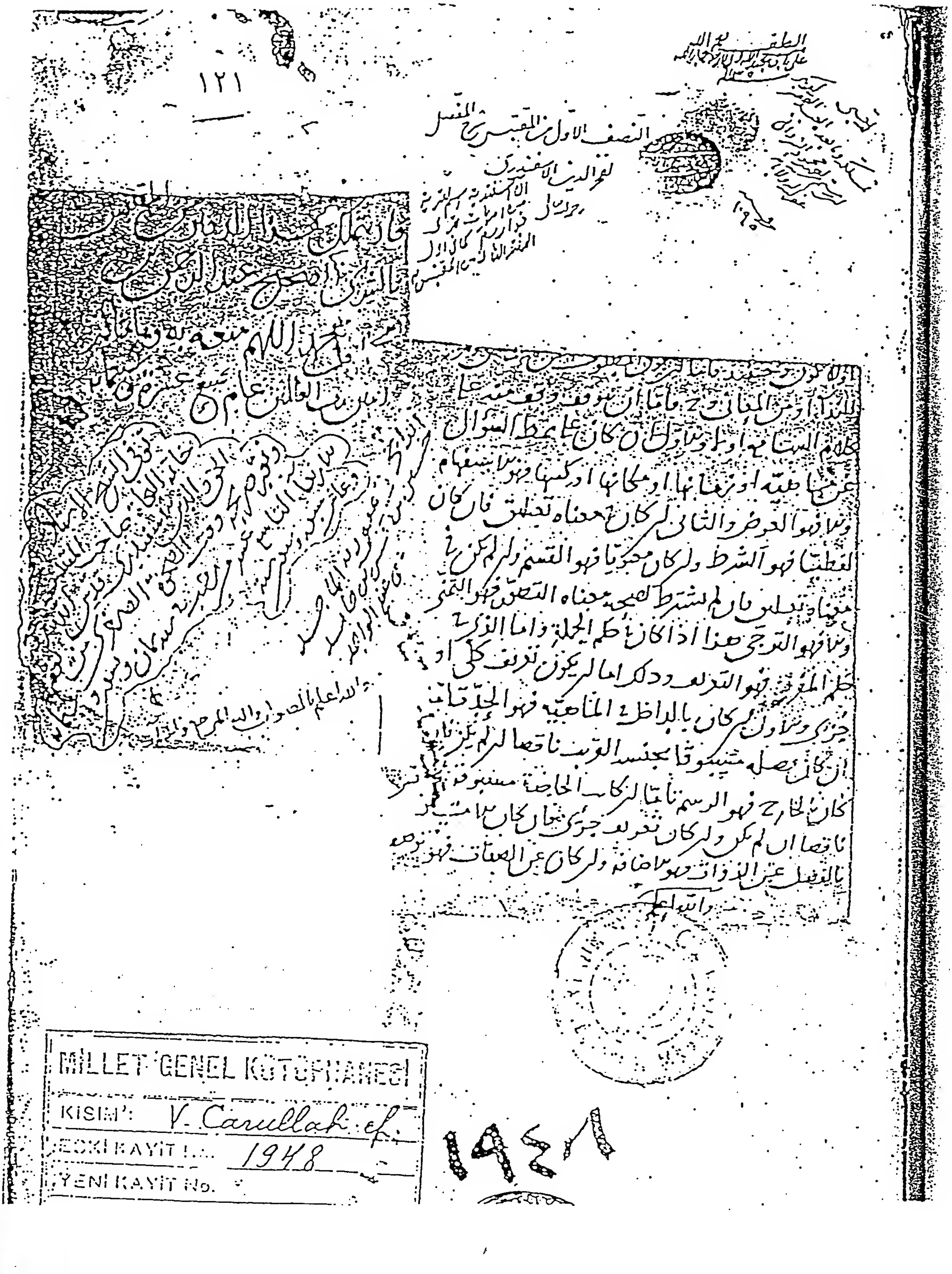

١٢١

النصف الأول من المقتبس شرح المفصل

لفخر الدين الاسفندري

MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM: V. Carullah ef.
ESKİ KAYIT No.: 1948
YENİ KAYIT No.

١٩٤٨

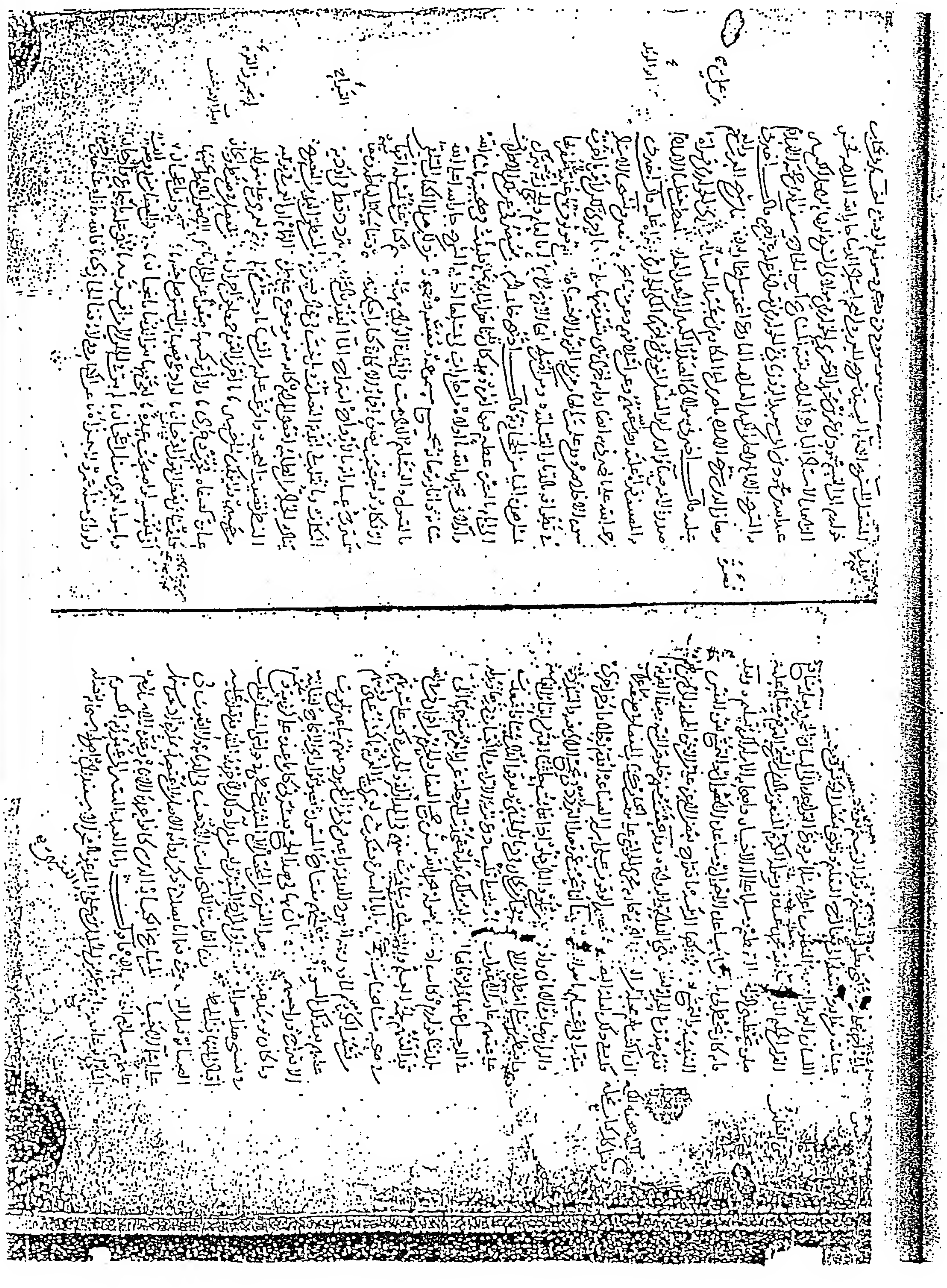

اللوحة الأولى من مكتبة جار الله ويظهر فيها خروم ذهبت ببعض الكلمات

اللوحة رقم (٩٤) من نسخة مكتبة جار الله ، ويبدأ الجزء المحقق قرب نهاية وجهها الأيمن

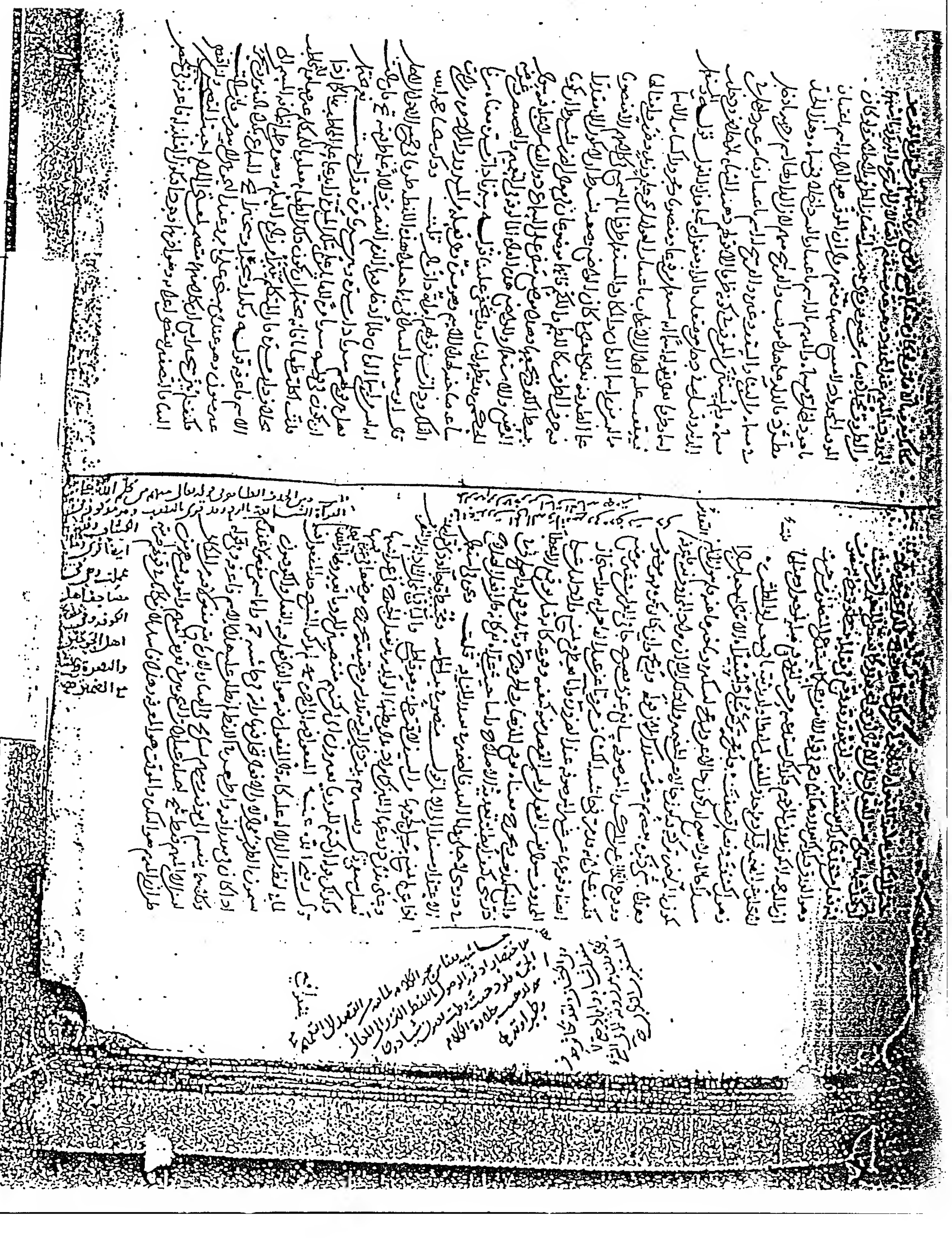

اللوحة رقم (٢٣٧) من نسخة مكتبة جار الله ، وبها ينتهي الدفتر الأول من هذه النسخة

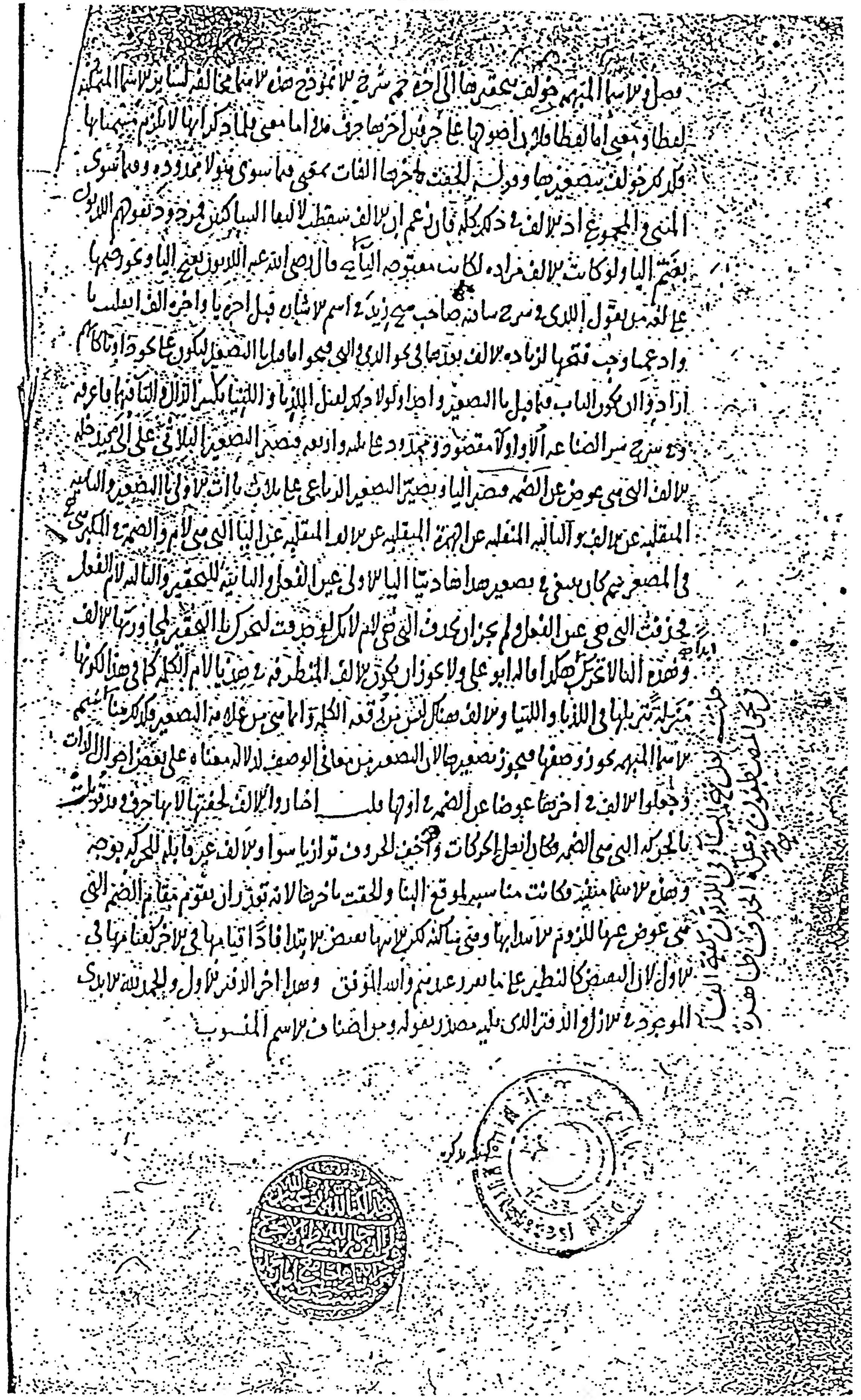

فصل والاسما المبهمة خولف بتحقيرها الى آخره ثم شرح الانموذج هذه لانها خالفت لساير الاسما المتمكنة
لفظا ومعنى اما لفظا فلان اصولها على حرفين آخرها حرف مد واما معنى فلما ذكرنا انها لا تلزم مسمياتها
فكذلك خولف بتصغيرها وزيدت في آخرها الفات يعني فيما سوى هذا لا ممدوده وفيما سوى
المثنى والمجموع اذ الالف في ذلك كله فاما زعم ان الالف سقطت لالتقا الساكنين فمردود تقول هم اللذون
بضم اليا ولو كانت الالف مراده لكانت مفتوحة اليا قال الاصمعي اللذون بفتح اليا وكسرها
على لغة من يقول اللذي في شرح سانه صاحب زيد في اسم الاشاره قبل آخره يا وآخره الف
وادعما وجب نقصها الزياده الالف بعدها اي نحو اللذيا واللتيا اما قبل يا التصغير لتكون على
اراد ذوات يكون الباب فيما قبل يا التصغير واحدا ولولا ذلك لقيل اللذيا واللتيا بكسر الذال والتا فيهما ما عرفه
وفي شرح سر الصناعة الاولى مقصوره وممدوده على ملد وارعه فصغر التصغير الثلاثي على الي كمد حكمه
الالف التي هي عوض عن الضمه فصغر اليا ويصير التصغير الرباعي على ثلاث ياات الاولى يا التصغير والثانية
المنقلبة عن الالف والثالثة المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الالف المنقلبة عن اليا التي هي لام والضمة في الكبرى
في المصغر ثم كان ينبغي في تصغير هذا هاذيا اليا الاولى عين الفعل والثانية للتحقير والثالثة لام الفعل
فحذفت التي هي عين الفعل ولم يجز ان تحذف التي هي لام لانها لو حذفت لتحركت يا التحقير لمجاورتها الالف
وهذه الثلاثة كلها هكذا قاله ابو علي ولا يجوز ان تكون الالف المتطرفة في هذا هي لام الكلمة كما في هذا لكونها
منزلة تنزيلها في اللذيا واللتيا والالف هناك ليس من نفس الكلمة واما هي من علامة التصغير فلذلك هنا اسم
الاسما المبهمة كون وصفها فيجوز تصغيرها لان التصغير من معاني الوصف لدلالة معناه على بعض اوصاف الذات
وجعلوا الالف في آخرها عوضا عن الضمة اولها بل اختاروا الالف لخفتها لانها حرف مد وتدل
بالحركة التي هي الضمة فكان ابعد الحركات واخف الحروف توازيا سوا والالف عبر ما يلي الحركة بوجه
وهذه الاسما مبنية وكانت مناسبة لموقع البنا والحقت بآخرها لانه تعذر ان تقوم مقام الضم التي
هي عوض عنها للزوم الاسكان وفي ذلك كثر لانها بعض الابتدا فاذا قيامها في الاخر كقيامها في
الاول لان المعوض كالنظير على ما تقرر عندهم والله الموفق وهذا آخر الدفتر الاول والحمد لله الابدي
الموجود في الازل والدفتر الذي يليه مصدر بقوله ومن اصناف الاسم المنسوب

اللوحة رقم (٦٣) من المجلد الثاني من نسخة مكتبة جار الله ، وبها ينتهي قسم الأسماء وهو نهاية القسم المحقق

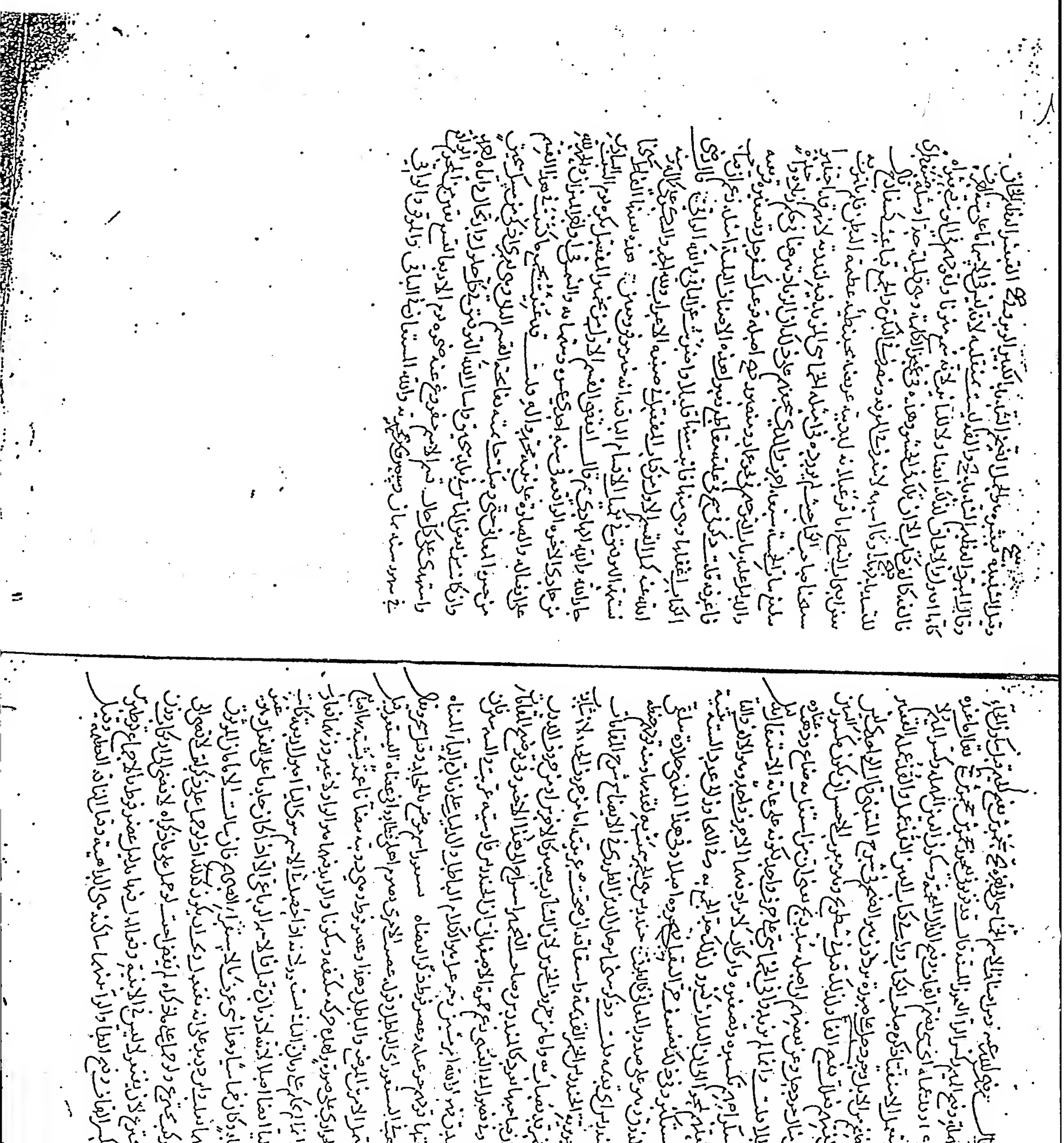

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة جار الله ، وقد سقط الوجه الأيسر منها فذهب معه اسم الناسخ وتاريخ النسخ

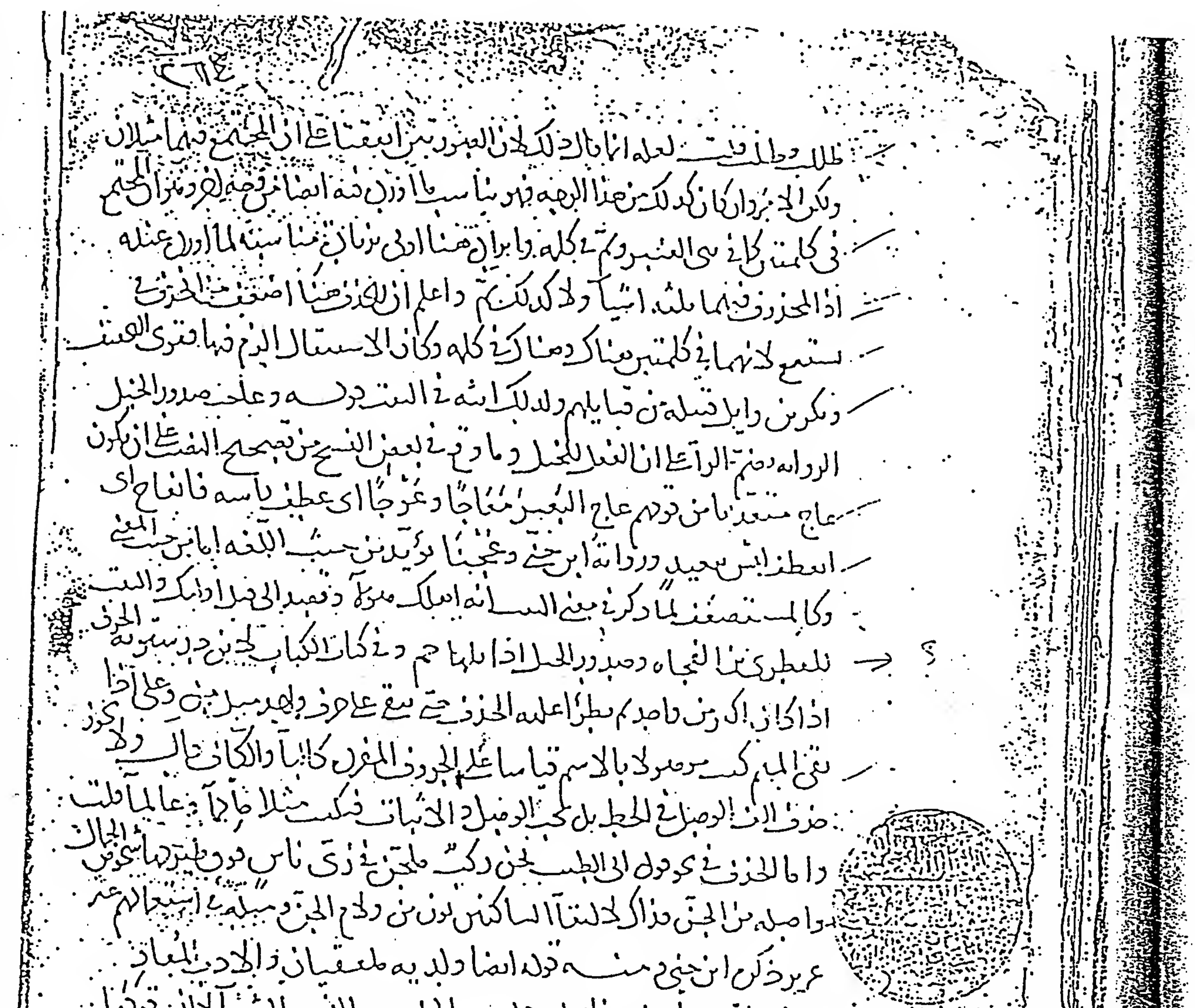

ورقة العنوان من نسخة مكتبة عاطف أفندي ، ويظهر عليها عنوان الكتاب واسم المؤلف وختم الواقف وبعض التملكات

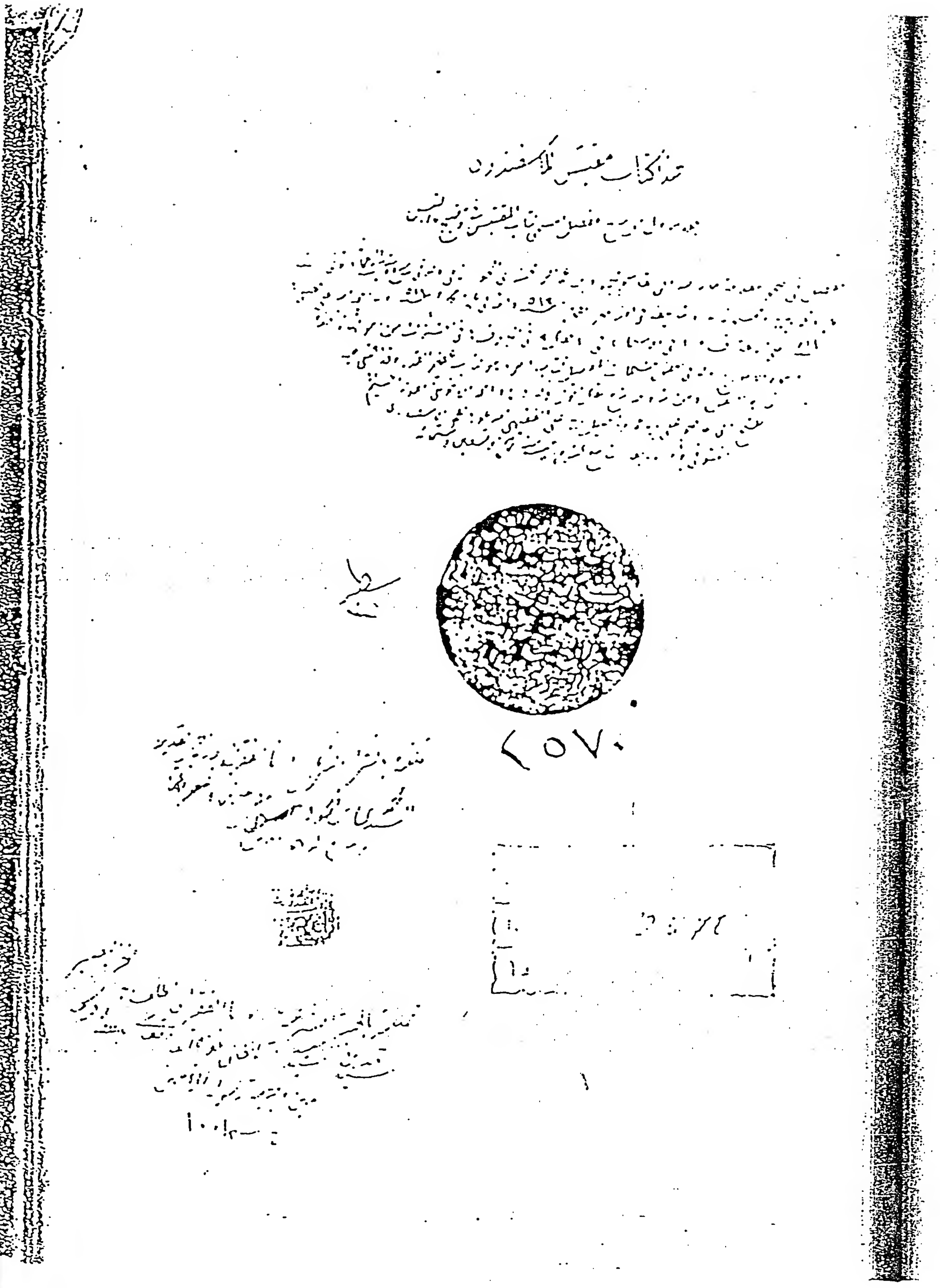

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة عاطف أفندي ، وقد سقط الوجه الأيمن منها

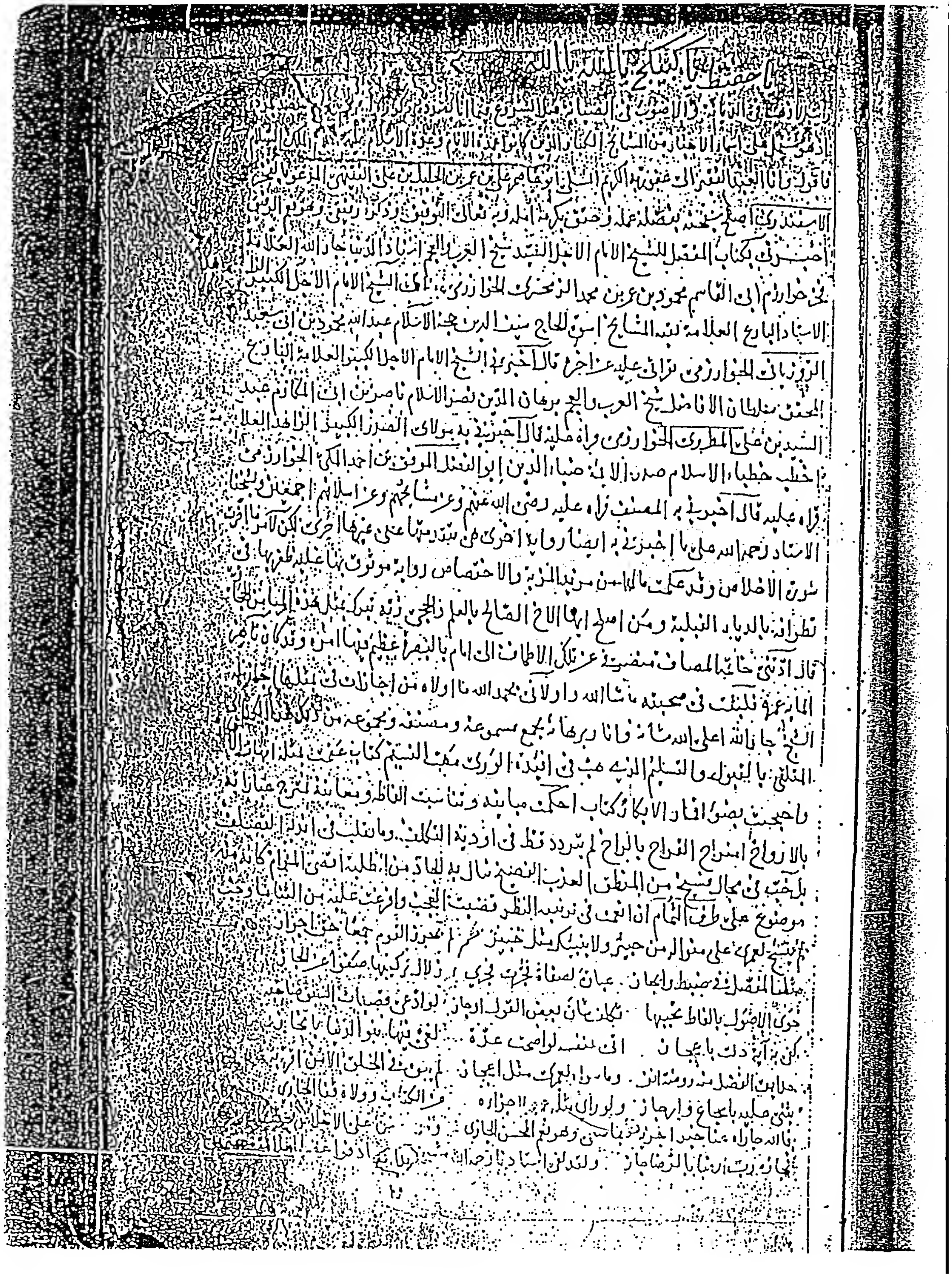

[illegible] بالله [illegible]

[illegible] في الدنيا والاصوب في القيامة [illegible] الشرع [illegible]

[illegible] على اسماء الاخيار من المشايخ الكبار الذين كانوا ائمة الانام وعيون الاعلام [illegible]

فاقول وانا العبد الفقير الى عفو ربه الكريم [illegible] ابو القاسم علي بن عمر بن الخليل بن علي [illegible]

الاسفندري اصلح الله بفضله عمله وحقق بكرمه امله [illegible] تعالى التوفيق [illegible]

اخبرني بكتاب المفصل للشيخ الامام الاجل السيد شيخ العرب والعجم استاذ الدنيا جار الله العلامة

فخر خوارزم ابي القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي [illegible] الشيخ الامام الاجل الكبير

الاستاذ البارع العلامة نبيه المشايخ امين الحاج سيف الدين حجة الاسلام عبد الله محمود بن ابي سعيد

الزوزباني الخوارزمي قراءتي عليه عن اخره قال اخبرني الشيخ الامام الاجل الكبير العلامة البارع

المحقق سلطان الافاضل شيخ العرب والعجم برهان الدين نصير الاسلام ناصر بن ابي المكارم عبد

السيد بن علي المطرزي الخوارزمي قراءة عليه قال اخبرني به مولاي الصدر الكبير الزاهد العلامة

خطيب خطباء الاسلام صدر الائمة ضياء الدين ابو الفضل الموفق بن احمد المكي الخوارزمي

قراءة عليه قال اخبرني به المصنف قراءة عليه رضي الله عنهم وعن مشايخهم وعن اسلافهم اجمعين [illegible]

الاسناد رحمه الله على ما اخبرني به ايضا رواية اخرى [illegible] لكن الامر [illegible]

[illegible] الاخلاص وقد علمت [illegible] مزية والاختصاص رواية موثوق بها [illegible]

[illegible] بالديار الحلبية ومن اصلح ابنها الاخ الصالح بالعلم والحجى [illegible]

[illegible] المصاف [illegible] عن تلك الاطراف الى امام [illegible]

[illegible] في صحبته ما شاء الله [illegible]

[illegible] جار الله اعلى الله شانه [illegible] مسموعه ومصنفه ومجموعه من ذلك [illegible]

[illegible] الذي [illegible] الورى [illegible] كتاب [illegible]

واعجبني [illegible] كتاب احكمت مبانيه وتناسبت الفاظه ومعانيه [illegible]

بالازواج [illegible] في اودية التكلف وما [illegible]

[illegible] من المنطق [illegible]

موضوع على [illegible] التمام [illegible] العجب [illegible]

[illegible] على [illegible] جمعا [illegible]

مثلما المفصل في ضبط واتقان [illegible]

حوى الاصول بالفاظ [illegible]

[illegible] ذلك باتقان [illegible]

[illegible] الفضل [illegible] مثل اتقان [illegible]

[illegible] الكتاب [illegible]

بالله [illegible] الحسن [illegible] على الاجل [illegible]

[illegible]

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة عاطف أفندي ، وتحمل تاريخ الفراغ من تأليف الكتاب ، واسم الناسخ

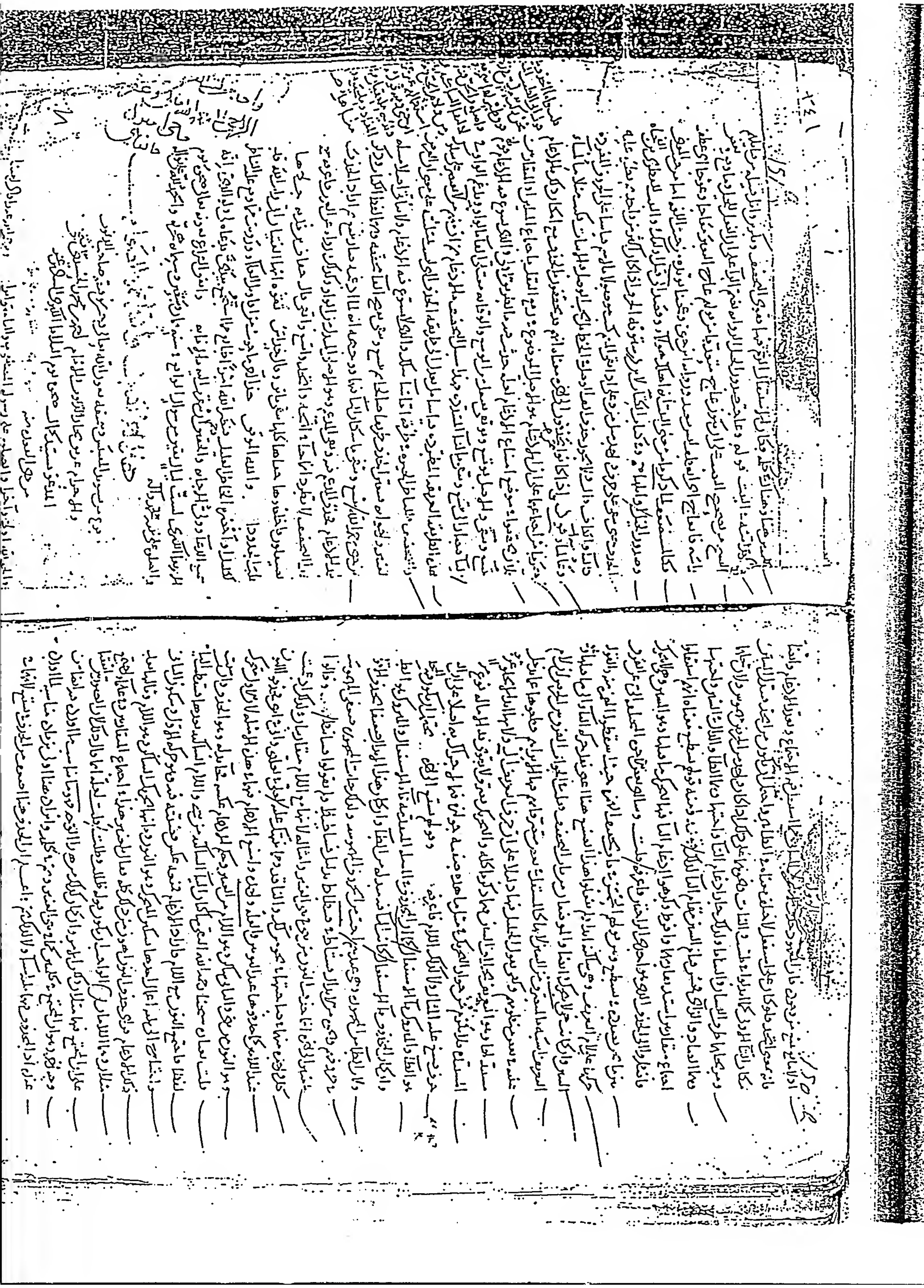

الورقة التي ذيلت بها نسخة مكتبة عاطف أفندي ، وتحمل ختم الواقف وتاريخ نسخ النسخة

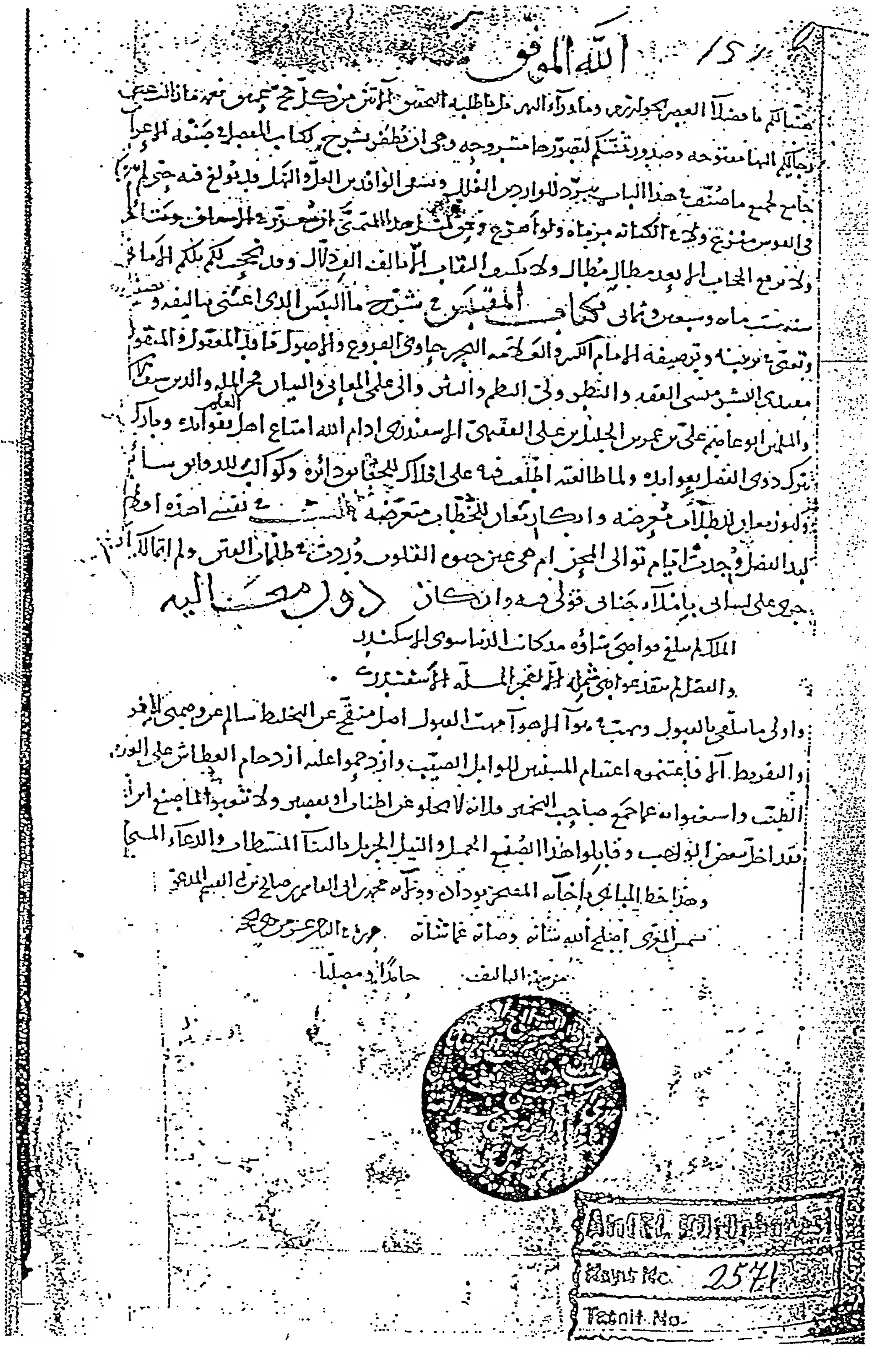

الله الموفق

هنالكم ما فضلا العمر بحول ربه وما وراء النهر من طلبة العلم الراتب من كل فج عميق نعم ما زالت عين رحالكم اليها مفتوحة وصدور مشتاقكم لتصورها مشروحة وحق ان نظفر بشرح كتاب المفصل في صنعة الاعراب جامع لجميع ما صنف في هذا الباب مبرد للواردين الغليل ونسق الوافدين العلة النهل وقد بولغ فيه حتى لم يبق في القوس منزع ولم يدع في الكنانة مرماة ولو اصرخ وحق لشارح هذا المسمى ان [illegible] في الاصقاع وعنت له ولا يرفع الحجاب الا بعد مطال مطال ولا يكشف النقاب الا بالف الف ادلال وقد نجحت لكم بلكم الاماني سنة ست مائة وسبعين وثماني بكتاب المقتبس في شرح ما التبس الذي اعتنى بها الفقه وتصنيف وتعنى في ترتيبه وترصيفه الامام الكبير والعلامة النحرير حاوي الفروع والاصول فائق المعقول والمنقول معلم البشر منتهى العقد والنظر وفي النظم والنثر والى علمي المعاني والبيان فخر الملة والدين [illegible] العلم والمسلمين ابو عامر علي بن عمر بن الجليل بن علي الفقيهي الاسفندري ادام الله امتاع اهل العلم بفوائده وبارك تبرك ذوي الفضل بعوائده ولما طالعته اطلعت فيه على افلاك للحقائق دائرة وكواكب للدقائق سائرة ولبور معاني للطلاب معرضة وابكار معان للخطاب متعرضة [illegible] في نفسي احدثه [illegible] لبد الفضل وجدت ايام توالي الهجر ام هي عين حسو القلوب وردت في ظلمات العش ولم اتمالك ان جرى على لساني باملاء جناني قولي فيه وان كان دون منصبه

الملك لم يبلغ مواضي شأوه مذ كانت الدنيا سوى الاسكندر

والفضل لم يقدع مواضي شأوه الا الفخر الملة الاسفندري

واولى ما تلقى بالقبول [illegible] الاهوا اهبت للقبول امل منقح عن التخليط سالم عن وصمي الافراط والتفريط الا فاغتنموه اغتنام المستنبتين للوابل الصيب وازدحموا عليه ازدحام العطاش على المورد العذب واستفيدوا منه ما جمع صاحب التحبير فلانه لا يخلو عن اطناب او تقصير ولا تشغبوا ما صنع ابن [illegible] ابو لهب وقابلوا هذا الصنيع الجميل والنيل الجزيل بالثناء المستطاب والدعاء المستجاب

وهذا خط المباهي باجازة المشتهر بوداد ودعاء محمد بن ابي العاصم صالح بن علي البيهقي [illegible]

[illegible] اصلح الله شانه وصانه عما شانه [illegible]

من سنة الالف حامدا مصليا

Atıf Ef. Kütüphanesi
Kayıt No. 2571
Tasnif No.

ب- منهج التحقيق

رغبة مني في إخراج الجزء الذّي أقوم بتحقيقه من كتاب " المقتبس في توضيح ما التبس" إخراجاً سليماً وبصورة هي أقرب ما تكون مِمَّا أراده المؤلِّف ، التزمتُ في تحقيقه بالأُسس العلميَّة السّليمة ، والمنهج المتبع في تحقيق النُّصوص وإخراجها ، وقد رأيتُ أنْ اتبع المنهج الآتي:

١- نسختُ نصَّ الكتاب من نسخةِ جار الله والتّي هي الأَصل وسميتها بذلك مراعياً في ذلك قواعد الإملاء ، وعلامات التّرقيم ، والضّبط غالباً ، متحريّاً في ذلك الدّقّة والأمانة ، إلاَّ إِذَا كان خطأً بيّناً فإنني أُصوبه مبيناً ذَلِكَ في الحاشية ، ثم قابلته بما في نسخة "ع".

٢- حصرتُ نصَّ المفصّل بين علامتي تنصيص كبيرة ، مشيراً إِلى موضعه من المفصّل بحاشية الكِتَاب ، كما أُثبتُ الفروقَ بين نصّ المفصّل في نسخة "ع" والكتاب المطبوع ، هكذا في المتن ، أَمَّا في الشَّرح فقد أَشرتُ في بعض الأَحيانِ إلى بعضِ الشُّروح المَطْبوعة.

٣- رمزتُ للوجهِ الأَيمن من كلِّ ورقةٍ من نسخةِ الأَصْل بالرَّمز (أ) ، وللوجْهِ الأَيسر بالرَّمز (ب) ، وقد وضعتُ خَطَّاً مَائلاً بداية كلّ وجْه (/) ، مثبتاً الصَّفحة ورمز الوجْه بين قوسين معقوفين.

٤- اعتمدتُ على نسخة "ع" في إثباتِ نصّ المفصّل مقابلاً له بالجزء المذكور في نسخة الأصل وبما جاء في المَطْبوع.

٥- أَضفْتُ عُنواناً لكلِّ بابٍ من أبوابِ الكِتَابِ ، ولكلِّ فَصْلٍ من الفُصول مِمَّا قُمتُ بتحقيقهِ ووضعته بين قوسين معقوفين ليسهل الرُّجوع إليه.

٦- حررتُ النَّصَّ من التَّحريفِ ، والتَّصحيفِ ، والزِّيادة ، والسَّقط ، مثبتاً الصَّواب ، وواضعاً ما سقط من النَّصِ في نسخةِ "ع" بين معقوفين بهما بروز في الوسط نحو: { } ، وكذلك ما سقط من المتن في المطبوع ، وبيَّنتُ ما سقط من النَّصّ مِمَّا يستقيم به السِّياق بين قوسين معقوفين نحو: [ ] ، وأشرت إلى ذلك.

٧- خرَّجْتُ الآيات القُرآنية الكريمة بعزوها إِلى سورها بعد أنْ أذكرَ رقم الآية.

٨- خَرَّجْتُ القراءات القُرآنية من كُتب القراءات وإعراب القرآن ، والتَّفسير ، مسنداً تلك القراءات إلى مَن نُسِبَتْ إليه قدر الإمكان.

٩- خَرَّجْتُ الأَحاديثَ النَّبويَّة والآثار من مظانِّها من كُتبِ الحديثِ والأثر ، وغريب الحديث ، وبعض المصادر الأُخرى.

١٠- خَرَّجْتُ أَقوالَ العربِ وأَمثالها من الكُتب المظان ، فالأَمثال من كُتب الأَمثال، وأَقوال العرب من المعاجم اللُّغوية ، وكتب النُّحاة.

١١- خَرَّجْتُ الشَّواهد الشِّعريَّة وغيرها من الأَبيات من دواوين أَصحابها ما أَمكن ذَلِكَ ، ثُمَّ من كُتب النَّحو واللُّغة ومن مجاميع الشِّعر ، مُشيراً إلى مَن نُسِبَ إليه وما فِيْهِ اختلاف في الرِّواية ، وأَتْمَمْتُ في الحَاشية ما لَمْ يتمَّه المؤلِّف ، ونسبتُ ما لَمْ يُنْسِبْه ، ثُمَّ أَوْضَحتُ ما يحتاجُ إلى بيانٍ مِن مفردات في البيتِ.

١٢- خَرَّجْتُ النَّصوص التَّي أوردها المؤلِّف من كُتب أَصحابها - إِنْ وُجِدتْ - لا سيَّما الآراء النَّحوية المَنْسُوبة من مصادرها الأَصْلِيَّة ، مع التَّنبيه إِلى ما نقل نصَّاً ، وما نقل بتصرُّف يسيرٍ ، وما نُقِلَ بالمَعْنَى ، مع تخريج بعضِ النُّقول والآراء التَّي لَمْ يشر المؤلِّف إِلى قَائليها ، ولَمْ ينسبها إِلى أَصحابِها أو إِلى كُتبهم.

١٣- عَلَّقْتُ على المسائلِ النَّحوية التَّي تحتاج إلى تعليق بما يكشف غموضها ويجلِّيها ، كما عرضتُ الخلاف في بعض المسائل.

١٤- تَرْجَمْتُ للأعلامِ الواردة في النَّصِ ، وعرفت بهم ، وأوجزتُ في ترجمةِ المَشْهُورينَ منهم.

١٥- شَرَحْتُ المصطلحات التَّي تحتاج إلى شرح في الحاشية كما شرحتُ الكلمات الغَريبة ، وعرفت بالأماكن والبلدان مع الإحالة على الكُتب المظان وكُتب اللُّغة وغيرها.

١٦- ضَبَطْتُ بعضَ الكلمات التَّي تفتقر إِلى ذَلِكَ.

١٧- أَحلتُ على بعض المسائل أو الفصول التَّي تقدَّمت في الكِتَاب أو التَّي سيأتي ذِكْرها.

١٨- وَضَّحْتُ ما جاءَ في الكِتَاب مُبْهَمَاً مِن إشارةٍ ونحو ذَلِكَ.

١٩- ذَيَّلْتُ الكِتَابَ بالفَهارسِ الفنيَّة الشَّاملة التَّي تيسِرّ للباحثِ سبيل الإفادة من مـادَّة هَذَا الكِتَابِ ، وَقَدْ أَتْبَعْتُ ذَلكَ بفهرس المصادر والمراجع المَخْطُوطَةِ والمَطْبُوعَةِ ، والله وليُّ التَّوفيق والسَّداد.

النص المحقق

[المفعول فيه]

قال رضي الله عنه(١):

«**المَفْعُولُ فِيهِ**: هُو ظَرْفَا الزَّمَانِ والمكَانِ ، وكِلاَهُمَا يَنْقَسِمُ(٢) إِلَى مُبْهَمٍ ومُؤَقَّتٍ ، ومُستَعمِلٍ اسماً وظَرْفاً ومُسْتَعْمَلٍ ظرفًا لا غَيْرُ.

فَالمُبْهَمُ نَحو: الحِينِ ، والوَقْتِ ، والجِهَاتِ السِّتِّ.

وَالمُوَقَّتُ نَحو: اليومِ ، والليلةِ ، والسوقِ ، والدَّارِ.

والمُسْتَعمَلُ اسمَاً وظَرفاً: ما جَازَ أَنْ تَعتَقِبَ عَلَيهِ العَوَامِلُ.

وَالمُستَعمَلُ ظَرفَاً لا غَيرُ: مَا لَزِمَ النَّصبَ ، نَحو(٣): سِرنَا ذَاتَ مَرَّةٍ ، وبُكْرَةَ ، وسَحَرَ(٤) ، وَسُحَيْراً ، وضُحىً ، وعِشاءً ، وعَشِيَّةً ، وعَتَمَةً ، ومَساءً ، إذا أردتَ سَحَراً بعَينِهِ ، وضُحَى يَومِكَ ، وعَشِيَّتَهُ ، وعِشَاءَهُ ، وعَتَمَةَ لَيلتِكَ، ومَساءَهَا. ومِثلُهُ: عِندَ ، وسِوَى وسَوَاء. ومما يُختارُ فيهِ أَنْ يَلزَمَ الظَّرفِيَّةَ صفةُ الأَحيانِ ، تقولُ: سِيرَ عَلَيهِ طَوِيلاً، وكَثيراً ، وقليلاً ، وقَدِيماً ، وحَدِيثاً.

{فَحُكمُ مُبهَمِ الزَّمَانِ ومُؤقَّتِهِ ومُبهَمِ المكَانِ وَاحِدٌ ، وهو إِطلاقُ النَّصبِ عَلَى الظَّرفِ ، وأَمَّا حُكمُ مؤقَّتِ المكَانِ فَكَحُكمِ مَا لَيسَ بِظَرفٍ رأساً، ونَحو:

⊛ كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(٥) ⊛

شَاذٌّ}(٦)»(٧)

---

(١) القول يتكرر بداية كل باب وفصل ، وهو لصاحب المتن الإمام الزمخشري محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي ، جار الله ، أبو القاسم ، ولد في زمخشر ، من قرى خوارزم وكانت ولادته سنة ٤٦٧هـ، ينظر الأنساب للسمعاني ، ومعجم الأدباء (١٩/١٢٦) ، وإنباه الرواة (٣/٢٦٥)، واللباب في الأنساب (٢/٥٠٦) ، وبغية الوعاة (٣٨٨).

(٢) في "ع" والمطبوع (منقسم) ، وما أثبته من شرح الأصل كما سيأتي.

(٣) في المطبوع (نحو قولك).

(٤) في المطبوع (وسَحَراً).

(٥) جزء من بيت ، وتمامه:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يعسلُ مَتْنُهُ   فيه ....

وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين (١/١٩٠) وروايته فيه "لذ" ، والكتاب (١/٣٦ – ٢١٤) ، والمقتصد في شرح الإيضاح (١/٦٤٣) ، وأمالي ابن الشجري (١/٦٣ ، ٢/٥٧٣) ، والعيني (٢/٥٤٤) ، وشرح التصريح (١/٣١٢).

(٦) ليس في المطبوع ، وهو في "ع".

(٧) المفصل ، ص (٧١ – ٧٢).

شح(١): « لَمْ يَذْكُرِ الشَّيْخُ حَدَّ المَفْعُولِ فِيْهِ لِمَا فِي لَفْظِهِ مِن الدَّلاَلَةِ عَلَيهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ: المَفْعُولُ فِيْهِ هو الَّذِي فُعِلَ فِيْهِ الفِعْلُ.» (٢)

وَالكُوفِيُّونَ يُسمُّونَ الظُّرُوفَ مَحَالَّ(٣) ، لأَنَّ الأَفْعَالَ تَحِلُّ فِيهَا(٤) ، رَأَيْتُهُ فِي حَاشِيَةٍ.

حم(٥): وإِنَّما يُسمَّى مَفعُولاً [فِيهِ](٦) عِندَهم إذا كانَ "فَي" مُقَدَّراً فيهِ ، وإنْ ظَهَرَ في اللَّفظِ لَمْ يُطلَقْ عَليهِ هذا الاسم(٧) فاعرفهُ.

وَفي قَولِهِ: "**وَكِلاَهُمَا يَنْقَسِمُ إِلَى مُؤقَّتٍ ومُبْهَمٍ**" تَسَامحٌ في العِبَارةِ ، لأَنَّ مَا يَقَعُ مَفعُولاً فيهِ من المكانِ ليسَ إِلاَّ المبهمَ فقط(٨).

شح(٩): « اختَلَفَتْ عِبَارَاتُ النَّحويِّينَ فِي تَعرِيفِ المُبْهَمِ والمؤقَّتِ ؛ فَمِنهُمْ مَن ظَنَّ أَنَّ المُبْهَمَ هو النَّكِرَةُ ، والمؤقَّتَ هُوَ المعْرِفَةُ. وهذا فَاسِدٌ ؛ لأنَّ "مَكَانَكَ" في قَولِهم: ضَرَبْتُهُ / مَكانَكَ ، مَعْرِفَةٌ بالاتِّفاقِ. ولَو كانَ مُؤقَّتاً لَمْ يصحَّ أَنْ يَقَعَ ظَرْفَاً. [٩٤/ب]

وَمِنهُمْ مَن ظَنَّ أَنَّ المؤقتَ: هو المَحْدُودُ ، والمبْهَمَ: غيرُ المَحْدُودِ. وهو غيرُ مُسْتَقِيمٍ أَيْضَاً ؛ لأَنَّ "الفَرْسَخَ" و"البَرِيدَ" وما أَشبَهَهُمَا مِن الظُّرُوفِ مَحْدُودَةٌ بِقِيَاسٍ مَخْصُوصٍ ، وَهِي تَنْتَصِبُ انتِصَابَ الظُّرُوفِ بِلاَ خِلاَفٍ ، ولَو كَانَ المؤقَّتُ المحدود لامْتَنَعَ نَصبُهَا.

وَمنهُمْ مَن قَالَ: إنَّ المؤقَّتَ: هو الَّذي لَه اسمٌ باعتبارِ مَا هو داخِلٌ في مُسمَّاه ، والمبْهَمُ: مَا لَهُ اسمٌ باعتبارِ ما ليسَ دَاخلاً في مُسمَّاه ، وَهَذا الحدُّ مُطَّردٌ ؛ "فالدَّارُ" عَلى هذا مؤقتٌ ، و"الفَرسَخُ" مبهمٌ ؛ لأَنَّ "الدَّارَ" لَهَا اسمٌ مِنْ جهَةِ مَا دَخَلَ في مُسمَّاه من البنَاءِ والسَّقفِ وَغَيرِهِ ، و"الفَرسَخُ" لَهُ اسْمٌ بِاعتِبَارِ قِيَاسٍ غَيْرِ دَاخِلٍ في مُسَمَّاهُ ،

---

(١) شح: رمز لكتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب.

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ، (١/٣١٦).

(٣) ينظر الموفي في النحو الكوفي ، ص (١٠٦).

(٤) ينظر النص في الموصّل في شرح المفصل ، ص (٤٧٦).

(٥) رمز لحواشي المفصل للاسفندري نفسه.

(٦) مضاف من "ع".

(٧) ينظر اللمع ص (١١٠) ، والموصّل في شرح المفصل ، ص (٤٧٦).

(٨) ينظر النص في الموصّل في شرح المفصل ، ص (٤٧٦).

(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣١٧ – ٣١٨).

ولَمْ يُستَثْن من المؤقَّتِ في كَونِهِ ظَرْفاً إلاّ قَولُهُمْ: "ذَهبتُ الشّامَ" بلا خِلافٍ ، و"دخلتُ الدارَ". وقِيلَ في "دَخَلَ": هو مُتعدٍّ ، فـ"الدار" مَفْعولٌ بهِ علَى هذا القَولِ».

قولُهُ: "**والمُستَعمَلُ اسماً وظَرْفاً**" يَعني بقولِهِ: "اسماً": أنْ يُستَعمَلَ مَرفُوعاً ومَنْصُوباً ومَجرُوراً كسائِرِ الأسماءِ ، فيَعتَقِبُ عليهِ أحوالُ الإعرابِ باعتقابِ العَوامِلِ، نحو: عِلْم ، وزَيد[1] ، وضرْب ، وأمثالِها ممَّا لَيْسَ مِن أسماءِ الزَّمانِ والمكانِ.

والمُستَعملُ ظَرفاً: مَا لَمْ يُسمَعْ في كَلامِهِمْ إلاَّ مَنصُوباً عَلى الظَّرفِيَّةِ ، يَعني بمعنَى "فِي" ، كَأنَّ الوَاضِعَ وضَعَهُ بِشَرطٍ[2] أَنْ لاَ يكونَ إلا مُقدَّراً فِيهِ حرفُ الظَّرفِ، كاللَّطمِ واللَّكمِ ، فإنَّهُمَا مَوضُوعَانِ فِي مَعْنَى الضَّربِ ، بشَرطِ أَنْ يَكونَا بِبَسطِ الكفِّ وبجَمْعِها ، وهَذا مَوضِعٌ مَبْنِيٌّ على السَّمَاعِ دَونَ القِيَاسِ ، لا علَّةَ فيهِ سِوَى الوضعِ والاستِعْمَالِ. ولِلوَاضِعِ هَذِهِ العَادَةُ المألوفَةُ في التَّعميمِ والتَّخصِيصِ، وغَرَضُهُ الحكميُّ قَدْ يَظْهَرُ لَنَا وقَد يَخْفَى عَلينَا.

قَوْلُه: "**سِرنَا ذَاتَ مرَّةٍ**" مَعناهُ: سِرنَا سَاعَةً صَاحِبَةً لِهَذا الاسمِ ، وهُو مَرَّةٌ ، وهي "فَعْلَةٌ" من المُرورِ ، والمُرادُ: مَرَّةٌ من مَرَّاتِ الفَلَكِ. و"ذَاتُ" من قولهم: امرأةٌ ذاتُ مالٍ[3].

قُلتُ: وذَكَرَ شَيْخُنَا – رَحِمَهُ اللهُ – قَالَ أَبو سَعيدٍ السِّيرافِي[4]: « إنَّما جَعَلوا هَذِهِ اللَّفظَةَ ظَرْفاً ، في جَمِيعِ الأَحوالِ ، لأَجلِ أَنَّهُ ليسَ من أَسماءِ الزَّمانِ ، فلمَّا أُدخِلَ[5] فيها أُلزِمَ النَّصبَ دلالةً على ظَرفيتِهِ.»[6]

---

(١) في "ع" نحو: (زيد وعلم).

(٢) في "ع" كلمة (بشرط) مكررة.

(٣) ينظر النص في الموصّل في شرح المفصل ، ص (٤٧٩).

(٤) هو الحسن بن عبد الله بن المزربان القاضي أبو سعيد السيرافي ، نحوي عالم بالأدب ، سكن بغداد وتوفى بها سنة ٣٦٨هـ ، ينظر في ترجمته وفيات الأعيان (١/١٣٠) ، الجواهر المضية (٢/٦٦) ، بغية الوعاة (١/٥٠٧ – ٥٠٩).

(٥) هكذا في الأصل وفي "ع" دخل".

(٦) ينظر الكتاب (١/٢٢٥) ، وشرحه للسيرافي (٢/٤٦) ، والموصّل في شرح المفصل ، ص (٤٨٠).

تخ(١): « **فإنْ سألتَ:** فهَلْ بينَ قَولِهم: "سِرنَا ذاتَ مرةٍ" ، وبينَ "سِرنَا مرةً" فَرقٌ؟.

أجبتُ(٢): نَعَمْ ، يَحتَمِلُ أَنْ يَكُونَ في قَولِهِ: "سِرنَا مَرَّةً" للقائلِ عِلْمٌ بتلكَ المرَّةِ(٣) زائدٌ عَلَى عِلْمِ المُخَاطَبِ بِها ، كَمَا إذا قُلتَ: أَكلتُ طَعاماً ، فإنَّهُ يُحتَملُ أَنْ يكونَ ذلكَ الطعامُ مَعْلوماً للمتكلم غيرَ معلومٍ للمخاطبِ ، بخِلافِ "ذاتَ مرةٍ" ، فإنَّ المُتَكلِّمَ يَتَبرأُ(٤) من زِيادَةِ العِلْمِ بِهِ».(٥) وهو من جُملَةِ إضافةِ المُسَمَّى إلى الاسمِ(٦) {فاعرفه.}(٧)

قولُهُ: "**وَبُكْرَةً**(٨) ، **وَسَحَرَ** ، **وسُحَيْراً**".

تخ(٩): « السَّمَاعُ: "**بُكْرَةً**" بالتنوينِ ، و"**سَحَرَ**" غيرَ مُنَوَّنٍ ، وهو عِندي مبنيٌ ، عَلَى مَا مرَّ ، وعندَ النَّحويين لا ينصَرِفُ.

فإنْ سألتَ: فكَيفَ لَمْ يُبنَ "**سُحيراً**" مَع أنَّ كُلاً مِنهُمَا مُتَضمِّنٌ لمعنَى اللاَّمِ؟

أجبتُ: التَّضمُّنُ وإنْ اقتَضَى البناءَ فالتَّصغيرُ يَقتَضِي إعرابَهُ ، وهو آخرهُمَا وُجُوداً ، فتكونُ الغلبةُ لَهُ» ، فاعرفهُ.

---

(١) رمز لكتاب التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي.

(٢) في "ع" (أجيب).

(٣) في "ع" (المرأة).

(٤) في "ع" (تبر).

(٥) التخمير (١/٤٠٠).

(٦) ينظر المقتصد (١/٦٣٥).

(٧) سقطت من "ع".

(٨) في الأصل (وبكراً) و(سحراً) ، والصواب ما أثبته.

(٩) ينظر التخمير (١/٤٠٠).

{في تَلْخِيصِ⁽١⁾ / عبدِ القاهر⁽٢⁾: "سَحَرَ" تَلزمُهُ الظَّرفيةُ ما دامَ مُتضمِّنًا للامِ، فإنْ دَخلَهُ اللام أو نُكِّر صارَ اسماً⁽٣⁾. [٩٥/أ]

والمكانُ المُبْهَمُ قَدْ يُستَعملُ بعضُه اسماً ، نَحو: هَذا أمامُه ، وذاكَ قُدامُهُ ، كأنَّك قُلتَ: هَذه جِهتُهُ ، وعَلى ذلكَ قولُ حسَّانَ:

نُصِرْنَا فَمَا تُلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ
يَدَ الدَّهرِ إلاَّ جِبْرَئِيلُ أَمَامُهَا⁽٤⁾

و"وَسْط" لا تُستعمَلُ إلاَّ ظَرفاً ، فلا يُقَال: جَلَسْتُ في وَسَطِ الدَّار إلاَّ في ضَرُورَةِ الشِّعرِ.

و"**عِند**" لا يَدخلُ عليهِ إلاَّ "مِنْ" ، وقولُهُم: "إلى عند فُلاَنٍ" غيرُ صَحيحٍ.}⁽٥⁾

قلتُ: واعلمْ أنَّ الرِّواياتِ اتَّفقَتْ عَلَى أَنَّ "سَحَرَ" غيرُ مُنصرفٍ ، وأنَّ "سُحيراً" منصرفٌ ، واختَلَفَتْ في سَائِرِ أَخواتِها المذكُورَةِ في الكتَابِ ، فَذكَرَ في حَاشيةٍ فِي نُسختِي من حَواشِي الإيضاحِ في هذا الموضعِ مَنقُولةٍ عن الشَّيخِ عبد القاهر – {رَحِمَهُ اللهُ}⁽٥⁾ – « أن "عَشِيَّةً" و"عَتَمَةً" لاَ ينْصرِفَانِ لِلَعلَميَّةِ والتأنيث.»⁽٦⁾

وفي حَاشيةٍ أُخرَى فِي هذا الموضعِ مُرْسَلَةٍ في بَيانِ حُكمِ مَسْأَلةٍ فِيْهَا: ولِذَلِكَ لَمْ يَجْعَلُوا "عَتَمَةً" و"عَشِيَّةً" غَيْرَ مُنصَرِفَينِ للتَّعريفِ والتَّأْنِيْثِ ، لأَنَّ التَّعريفَ فيهِما غَيرُ مُعتَدٍّ بِهِ⁽٧⁾.

⁽١⁾ لم أجده في الكتاب المطبوع الموسوم "التلخيص في شرح الجمل" ، أو "شرح الجمل في النحو"، والذي يظهر أنهما كتابان مختلفان ، أحدهما "التلخيص" ، والآخر "شرح الجمل" ، وقد أشار محقق "التلخيص" إلى ذلك ، لا سيما أن المؤلف قد نقل عنه نصاً ولم أجده في الكتاب المطبوع.

⁽٢⁾ هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، واضع أصول البلاغة وكان من أئمة اللغة ، ينظر في ترجمته: فوات الوفيات (١/٢٩٧) ، مفتاح السعادة (١/١٤٣) ، بغية الوعاة (٢/١٠٦)، طبقات الشافعية (٣/٢٤٢) ، أنباه الرواة (٢/١٨٨).

⁽٣⁾ ينظر المقتصد (١/٦٣٦).

⁽٤⁾ ليست في ديوانه ، وهو منسوب إليه في البحر (١/٣١٨) ، ونسب لكعب بن مالك الأنصاري في الخزانة (١/٤١٥) ، واللسان (جبر) ، وهو في ديوانه (٢٧١).

⁽٥⁾ ساقط من "ع".

⁽٦⁾ ينظر المقتصد (١/٦٣٦ – ٦٣٧).

⁽٧⁾ ينظر المقتصد (١/٦٣٧).

وذكَرَ صاحبُ "العَقَارِب"(١) عن أُستَاذه: أَنَّهُمَا مُنوَّنان ، وقَالَ: وأنا وَجَدتُ في بَعضِ الكتبِ: الفَرْقَ بينَ "عَشِيَّةٍ" بالتنوين و"غُدْوَة" بغيرِ تَنوينٍ ، أَنَّ وقتَ "العَشِيَّةِ" مُتَّسِعٌ ، فأُجرِي مُجرى المُنَكَّرِ ، ووقتُ "غُدْوَةَ" مَضيقٌ ، فأُجرِيَ مُجرَى المعرَّف.

قِيلَ: و "سُحيراً" إِنَّما انصرَفَ لِزوالِ الصِّيغَةِ التي استقرَ عَليهَا العَدْلُ فَبَقِي التَّعريفُ لاَ غَيرُ ، {كَعُمَر وَعُمَير(٢)}(٣).

قُلْتُ: وأَمَّا "ضُحًى" و"عِشاءً" و"مَسَاءً" فلَمْ تُوجَدْ فِيهَا رِوَايةٌ موثوقٌ بهَا غَيرَ أَنَّهَا تُقَاسُ عَلَى "سَحَر" فيَمتَنِعُ الصَّرفُ ، ولَيسَ بسَدِيدٍ ، ولعلَّ "سَحَرَ" هُوَ الَّذي حمَلَهُم عَلَى هذه الاختِلافات. والظَّاهرُ أَنَّهُ استَبَدَّ بِهَذا الحكمِ في الاستِعْمَالِ ، وإِلا فالقِيَاسُ يَأْبَاهُ ، ولأن(٤) السَّبَبَ هو العَلَمية ، وعلميتُهُ غيرُ ظاهرة ؛ لأَنَّ تعريفَهُ كَونه مَعْدُولاً عن المعرّفِ باللامِ ، وهذا التعريفُ ليسَ من الأسبابِ ؛ لأَنَّ مِنْ حَقِّ العَدلِ أَنْ يُراعى في الفَرعِ معنَى الأَصلِ ، والتَّعريفُ في الأَصل هنا لاميٌّ لا عَلَميٌّ ؛ ولِذلكَ ذَكَرَ الإِمامُ المحقِّقُ النحريرُ صاحبُ التخمير(٥): « أَنَّ بكراً(٦) ، مُنصَرِفٌ هو السَّماعُ»(٧) ، وسَمَاعُ مثلِهِ عَلى العَينِ والرأسِ ، ولا فرقَ بينَ "سَحَرَ" و"بُكْرَةً" في المعنَى المُوجِبِ لمنعِ الصَّرفِ أو الصَّرفِ فيهما {واللَّه الموفقُ.}(٣)

قولُهُ: **ومِثلُهُ عِندَ وَسِوَى وسَواء** ، "سِوَى" بالكَسرِ مقصورٌ ، وبالفتحِ ممدودٌ ومَعنَاهُمَا واحدٌ.

---

(١) هو نجم الدين عثمان بن الموفق الأذكاني ، ذكره الاسفندري في مقدمة الكتاب ، ولم أجد من ترجم له ، إلا أن نقل المؤلف عنه وترحمه عليه يشير إلى أنه توفى قبل سنة (٦٧٨هـ) ، زمن تأليف الكتاب، وقد ذكره صاحب كشف الظنون ١٧٧٧/٢ ، في معرض حديثه عن مصادر الاسفندري في كتابه المقتبس.

(٢) ينظر المقتصد (٦٣٦/١).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) في "ع": (لأن).

(٥) هو القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي ، الملقب بصدر الأفاضل ، من فقهاء الحنفية وعلماء العربية ، ينظر في ترجمته الفوائد البهية (١٥٣) ، وبغية الوعاة (٢٥٢/٢) ، وشروح سقط الزند: المقدمة ، والجواهر المضية (٤١٠/١).

(٦) في الأصل (يكون) وما أثبته من "ع".

(٧) ينظر التخمير (٤٠٠/١).

قلتُ: وَ (عَلى)(١) الممدودِ يُحملُ قَولُهُ(٢): (فَلْيَطْلُبْ رَبّاً سَواءِي) ليوافقَ سَائرَ الأسْجَاعِ في الحَديثِ ، وعَليهِ قولُهُ(٣):

إنَّ القَرِيْضَ شَجٍ بِعِطْفِيَ عَائذٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَوَاءَكَ المَمْدُوْحُ(٤)

وهي مِن(٥) الظُّروفِ المكانيَّةِ. إلا أنَّ "عِندَ" تَدخلُ عَليها "مِن" ، فلَمْ تَلزَمِ الظرفيةَ ، وأمَّا "سِوى" و "سَواء" فَلِلنَّاسِ فِيهمَا مَذْهَبانِ: أَحدُهُمَا أَنَّهُمَا بمعنَى "غير" فيُعربانِ(٦) كـ "غَير"(٧) ، ومذهبُ سيبويهِ(٨) أَنَّهُمَا مَنصُوبانِ عَلى الظَّرفيةِ أبداً {إلا في الشَّعْرِ}(٩). وأمَّا قولَهُ(١٠):

وَلَمْ يَبْقَ سِوى العُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ ....

و"ما جاءَني سِواكَ" و"ما ضربتُ سِواكَ" فَهي صفةٌ محذوفةُ الموصوفِ ، فاعتقابُ العاملِ على الموصوفِ لا عَليهَا ، والدليلُ الدَّالُّ على ما ذكَرَ(١١) أنَّ "سِوى"

---

(١) في الأصل (هي) وما أثبته من "ع".

(٢) ينظر الحديث في فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/٢٢٤) ، رقم الحديث (٩٠٢٧).

(٣) لم أتبين قائله ، والقريض: الشعر ، وشَجٍ: حزين ، وعطف: انصرف ، ينظر اللسان (قرض) (٧/٢١٨) ، و(شجا) (١٤/٤٢٢) ، و(عطف) (٩/٢٤٩).

(٤) أي: من أن يكون سواءك الممدوح ، والمقصود: مكانك.

(٥) في "ع" (في).

(٦) في "ع" (فيعرب).

(٧) مذهب الكوفيين أن "سوى" تكون اسماً وتكون ظرفاً ، ومذهب البصريين أنها لا تكون إلا ظرفاً. ينظر الإنصاف (١/٢٩٤) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٧١٦).

(٨) ينظر الكتاب ١/٤٠٧ ، والإيضاح في شرح المفصل (١/٣١٩).

(٩) ساقط من "ع".

(١٠) تمامه:

❁ .... **كما دانوا** ❁

وهو للفند الزماني في ديوان الحماسة ص (١٢) ، وحماسة البحتري ص (٥٦) ، وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ص (٣٥) ، وسمط اللآلئ ص (٩٤٠) ، وشرح شواهد المغني (٢/٩٤٥) ، والمقاصد النحوية (٣٠/١٢٢) ، وخزانة الأدب (٣/٤٣١) ، والدرر (٣/٩٢) ، وهو لشهل بن سنان في شرح التصريح (١/٣٦٢) وهو بلا نسبة في الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٢٠) ، والهمع (٢/١١٩).

(١١) أي ذكر سيبويه.

و"سَواء" بمعنًى ، والمَمْدُودُ لَمْ يُستعمل إلا ظَرفاً باتِّفاقٍ(١) ، فَكَذَا مَا هُو / بمعناه. [٩٥/ب]
وَمُجمَلُ النُّقُوضِ مَا ذكرنا.

حم: "سِوى" و"سُوى" بكسر السِّينِ وضمِّهَا مقصوراً ، فإذا قِيلَ: جَاءَ القَوم سِوى زيدٍ ، فمَعْنَاهُ: مكانَ زيدٍ ، أَيْ: بَدلا من "زيدٍ" ، وَهو ظَرفٌ ، فصارَ استثناءً؛ لأَنَّ البَدلَ والمُبَدلَ مِنهُ لا يَجتَمِعَانِ ، فكانَ إخراجاً "لزيدٍ" عَن المَجيءِ.

وفي حَاشية الإيضاحِ(٢): "الأَحسَنُ في "سِوى" أَنْ لا تَلِي العوامِلَ فيقالُ: مررتُ بسواكَ ، بَلْ يُقالُ: برجلٍ سِواكَ(٣) ؛ لأَنَّ المعنَى المقدَّرَ فيهَا عاملٌ ، ولا يَلِي مَعمُولٌ عَامِلَينِ".

قُلتُ: و"سِوى" و"سَواء" غيرُ مُنوَّنَينِ ، كـ "عندَ" على الحكاية ؛ لأَنَّهَا لا تَأتِي إلا مُضافةً ، والمضافُ لا يدخلُهُ التَّنوينُ ، وإِنْ نوَّنْتَها جَميعاً جازَ ؛ لأَنَّهَا مِن الأَسماءِ المُعْرَبَةِ، وهي هُنَا مفردةٌ غيرُ مضافةٍ.

حم: قَالَ عبد القاهر(٤): "إذا" قَدْ استُعمِلَ غيرَ منصوبٍ في قَولِهِ:

وبَعْدَ غَدٍ يا لَهْفَ نَفْسِيَ مِنْ(٥) غَدٍ   إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ(٦)

"إذا" بَدلُ من "غَدٍ" ، وهو مجرورٌ بـ "مِن" فكذا بَدَلُهُ ، فكأنَّهُ قَالَ: مِن وَقْتِ رَوَاحِ أَصحَابِي. قَالَ: وقد جوَّزَ أَبو الحسن(٧) الجَرَّ في "إذا"(٨) ،

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٢٠ – ٣٢١) ، والموصل في شرح المفصل ، ص (٤٨٢).

(٢) ذكر الاسفندري في المقتبس ، ص (٧٦٥) بتحقيق الدكتور سعد الرشيد ، و ص (١٢٠) بتحقيق الزميل عبد الله اللحياني – أنه من أمالي الشيخ عبد القاهر الجرجاني.

(٣) ينظر المقتصد (١/٦٥٢).

(٤) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه ، وينظر تذكرة النحاة ، ص (٦٥٤).

(٥) في النسختين: "على غد" وهي رواية ، والصواب ما أثبته كما سيأتي في الشرح.

(٦) هو لأبي الطمحان القيني في الأغاني (١٣/١١) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٢٦٦) ، وهو له أو لهدبة بن الخشرم في شرح شواهد المغني (١/٢٧٤) ، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري (١/٤٢١) ، (٢/٤٠). وتذكرة النحاة ص (٦٥٤) ، ومغني اللبيب ص (١٢٨).

(٧) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، المعروف بالأخفش الأوسط ، نحوي ، سكن البصرة وأخذ العربية عن سيبويه ، توفى سنة ٢١٥هـ ، ينظر في ترجمته وفيات الأعيان (١/٢٠٨) ، وفهرست ابن النديم (٧٧) ، ومعجم الأدباء (١١/٢٢٤) ، وبغية الوعاة (١/٥٩٠).

(٨) ينظر قول أبي الحسن في مغني اللبيب ، ص (١٢٨).

وأَجازَ أبو العباس[١] صريحَ الرَّفعِ[٢] ، نَحو: إذا يَقومُ زيدٌ {يَقعدُ عمروٌ}[٣] ، أيْ: وقت قيامِهِ.

وقال عبد القاهر: "إذا" استُعمِلَتْ مجرورةً استعملت مَرفوعةً ؛ لأَنَّ حُكمَ الظَرفِ هكذا في الأكثرِ[٤] – واللهُ أَعلمُ – {فاعرفهُ.}[٣]

قولُهُ: "**وممّا يُختارُ فيهِ أنْ يَلزمَ الظَّرفيَّة صِفَةُ الأحيانِ**".

شع[٥]: « إنَّما اختِيرَ النَّصبُ فيه ، لأنَّ في مُخالفةِ النَّصبِ خُروجاً عن القياسِ من وَجْهَين:

أَحدهُمَا: حذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصِّفَةِ مقامَهُ.

والأخرُ: وقوعهُ موقعَ الفَاعِلِ إذا قُلتَ: سِيرَ عَليهِ كَثِيرٌ» ، {وقليلٌ ، وطويلٌ ، وقديمٌ}[٣] ، فاعرفهُ.

تخ[٦]: « صِفةُ الأحيانِ لَيستْ في الحقيقةِ بظرفٍ في الأصلِ ، بَلْ هو {شيءٌ}[٢] أجنبيٌّ أُقيم مُقامَهُ ، والدَّالُّ على كَونِهَا ظَرفاً هذا النَّصبُ ، فإذا ذَهبَ ذَهبَت عَنها الظَّرفيةُ ، واندَرسَتْ[٧] ، ولَمْ يبقَ من أَطلالِهَا شيْء ، بخلافِ الظَّرفِ ، فإنَّهُ – وإنْ ودَّعه النصَّبُ – لَمْ يودّعه العِلمُ المحيطُ بكونهِ ظَرفاً ، ضَرورةَ أنَّهُ إمَّا زمانٌ أو مكانٌ ، فَلو قُلتَ: حُمِلَ بهِ طَويلٌ ، وكَثِيرٌ ، عَمِيَ المرادُ» على السَّامِعِ ، {والتَبس عَليه أنَّهُ ظرفٌ أم غيرُه ، لعدمِ اختصاصِ الرَّفعِ بهِ.}[٢]

وقيل[٨]: يجوزُ حَملُ هذه الصِّفَةِ على المصدرِ أَيضاً نَحو: سير عليهِ سَيراً طَويلاً وكثيراً ، فاعرفهُ.

---

[١] هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، أبو العباس ، المعروف بالمبرد ، إمام العربية ، ينظر في ترجمته وفيات الأعيان (٤٩٥/١) ، ولسان الميزان (٤٣٠/٥) ، وبغية الوعاة (٢٦٩/١) ، والأعلام (١٤٤/٧).

[٢] ينظر قول أبي العباس في تذكرة النحاة ص (٦٥٤).

[٣] ساقط من "ع".

[٤] ينظر الجنى الداني ، ص (٣٧١ ، ٣٧٢).

[٥] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٢١/١).

[٦] ينظر التخمير (٤٠١/١ – ٤٠٢).

[٧] في "ع" (واندرسته...).

[٨] ينظر النص في الموصّل شرح المفصل ، ص (٤٨٣).

{**قلت**: وأمَّا نَحو قول الحَمَاسيّ(١):

فَسَادَةُ عَبْسٍ في الحَديثِ نساؤُها وَقَادَةُ عَبْسٍ في القَديمِ عَبِيدُهَا

فليسَ بقَادِحٍ فيمَا نَحنُ بصددِهِ في الصفة ، وإنْ خَرَجَ عن المُصْطَلَحِ عليه ؛ لأنَّهُ جاءَ عَلى الأَصلِ ، وذَكَرَ صاحبُ الكتابِ(٢) في شَرحِ مَقامَاتهِ في قَولهِ تَعالَى: ﴿ قَرِيبًاۖ ذَاقُواْ وَبَالَ أَمۡرِهِمۡ ﴾ (٣) أي: زَمَانَاً قَرِيْبَاً.}(٤)

{**قولُهُ: فحُكمُ مُبهمِ الزَّمانِ ومُؤَقَّتِهِ ومبهمِ المكانِ واحدٌ.**}(٤)

تخ(٥): هَذا الفصلُ كانَ مُثْبَتَاً في نُسخَةِ فَضِلِ القُضاةِ يَعقوبَ الجَنْدِيّ(٦) بخطِّ الشيخِ صَاحبِ الكِتَابِ فأَثْبتُّهُ.

حم(٧): قَالَ يَعقُوبُ الجَنْدِيّ: لَيسَتْ هذه الأَلفَاظُ في كَثيرٍ من النُّسَخِ وَهي مِن المَتْنِ ؛ لأنِّي وجدتُها بخطِّ الشيخِ جار الله في النّسخَةِ التِي نقلتُها مِنْهَا وهي مَقروءةٌ عَليهِ ، وفيهَا إجازتُهُ. {وأَوّلُ البيتِ المُثْبَتِ فِي هذا الفَصلِ:

لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ يَعْسلُ متنُهُ فيهِ(٨) ....

قَالَ الإمامُ عبدُ القَاهِرِ في تَلخيصهِ(٩): « الأَصلُ: كَمَا عسَلَ فِي الطريقِ الثعلبُ، حُذِفَ الجارُّ وأُوصلَ الفعلَ إليهِ ، فنصبَهُ».

---

(١) هو لمدرك بن حصن الفقعسي في الحماسة ص (٣١١) ، وشرحها للمرزوقي (١٥٢٧).

(٢) ليس في شرح مقامات الزمخشري المطبوع ، وينظر الكشاف (٨٦/٤).

(٣) الآية (١٥) من سورة الحشر.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ما نسبه للتخمير لم أعثر عليه في الكتاب المطبوع.

(٦) هو يعقوب بن شيرين الجندي ، القاضي الأديب العالم الشاعر المنشيء النحوي قرأ على الزمخشري وأقام بخوارزم ، والجَنْدِيّ – بفتح الجيم وسكون النون وكسر الدال ثم ياء مشددة – نسبة إلى "جند".وهي مدينة عظيمة في بلاد تركستان. ينظر الأنساب (١٢٤/٢) ، ومعجم البلدان (١٦٨/٢).

(٧) في "ع" (وفي حم).

(٨) سبق ذكره ص (١) من التحقيق.

(٩) ليس في "شرح الجمل". وينظر المقتصد (٦٤٤/١ – ٦٤٦) ، وترشيح العلل ص (١٣٠).

قلتُ: وكأنَّ / فيهِ إِشارةً إِلى أَنَّ نَحوه كَنَحو: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾(١) [٩٦/أ] فاعرفهُ.}(٢)

شم(٣) ، **حم**: قَالَ الشَّيخُ عبدُ القاهر(٤): «لمَّا شَاكَلَت ظُروفُ الزَّمانِ المصادرَ في أَنَّ صيغةَ الفعلِ تدلُّ عَلَيْهِمَا دلالةً واحدةً ، إذ(٥) المصدرُ والزمانُ تَحتَ حَدِّهِ ، جَرَتْ مَجْرَى المصادرِ في تَعَدِّي الفِعْلِ إِلى جَميعِ أَنواعِهَا مَحدُودِهَا ومُبْهَمِهَا ، كَمَا تَتَعدَّى إِلى جَميعِ أَنواعِ المصادرِ فِي ذلك ، بخلافِ المكانِ ، فإِنَّهُ لا دلالةَ للفعلِ عَلى نَوعٍ من أَنواعهِ ، إلا أَنَّ المبهمَ مِنهُ جرَى مَجرى الزَّمانِ في تَعدِّيهِ إِليهِ بغيرِ حَرفٍ؛ لأنَّ الفعلَ أدلُّ عَليهِ منهُ عَلى المحدودِ ؛ لأَنَّكَ إِذا قُلتَ: "قُمتُ" فَقَدْ دَلَّ عَلى مَكانٍ مُبهَمٍ ؛ لأَنَّ قيامَكَ وَقَعَ في مكانٍ من الأَمكنةِ المُبْهَمةِ الَّتي تقعُ أَلفاظُهَا عَلى كُلِّ مكانٍ ، إِذْ لا شيءَ من الأَمكنةِ إلا وهو يَصلحُ أَنْ يكونَ خَلْفاً لشيءٍ أَو شَمَالاً أَو يَميناً أَو تَحتاً أَو فَوقاً ، فكانَ المحدودُ كسائرِ الأَسماءِ فلا يُتَعدَّى إِليهِ [إلابواسطةِ](٦) الحَرفِ ، ولأَنَّ المبهمةَ ليستْ لَهَا هَيئاتٌ وَخِلَقٌ وأَشْخاصٌ يَتَميَّزُ بِهَا بَعضُهَا عَنْ بَعضٍ ، فأَشبَهَتْ الأَزمنةَ ، والمحدودةُ تَتَميَّزُ فأَشْبَهت الأَعيانَ ، نَحو: زيدٍ ، وفرسٍ ، وكتابٍ».

وقيلَ(٧): الزَّمانُ يُضارِعُ الفعلَ من ثلاثةِ وُجوهٍ:

أَحدُهَا: أَنَّهُ مَقسومٌ بأَقسامهِ.

والثَّاني: أَنَّ الزَمَنَ {هو}(٢) مرورُ الملوينِ(٨) ، فهو عَرَضٌ كالفعلِ.

---

(١) الآية (١٥٥) من سورة الأعراف.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) رمز لكتاب المحصل لأبي الفتح منتجب الدين محمد بن سعد المروزي الديباجي المتوفى سنة (٦٠٩هـ).

(٤) ينظر المقتصد (٦٣٢/١ – ٦٤٢).

(٥) في الأصل "إذا" وما أثبته من "ع".

(٦) مضافة من "ع".

(٧) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٤٧٨ – ٤٧٩).

(٨) الملوان: هما الليل والنهار ، الصحاح (ملا) (٢٤٩٧/٦).

والثَّالثُ: أَنَّ الزَمَنَ حركةُ الفَلَكِ كَمَا أَنَّ الفعلَ حركةُ الفاعِل ، فتعلَّقَ بهِ لِذلكَ ، واللهُ أَعلمُ.

[مجيء المصدر ظرفاً]

قال رضي الله عنه:

« **فصـــل:**

وَقَدْ يُجعَلُ المَصْدَرُ حيناً لِسَعَةِ الكلامِ ، فيُقَالُ: كانَ ذَلِكَ مَقدَمَ الحَاجِّ ، وخفوقَ النَّجمِ، وخِلافَةَ فُلانٍ ، وصلاةَ العَصْرِ ، ومنهُ: سِيرَ عَليهِ ترويحتين ، وانتُظِرَ بهِ نَحرَ جَزورينِ. وقولُهُ تَعَالى: ﴿ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾(١).(٢) »

تخ ، شع(٣): « قولُهُ: "مَقْدَمَ فُلانٍ" مَنظُورٌ فيه ، لأَنَّ "مَفْعَلاً" كَمَا يحتمِلُ أَنْ يكونَ مَصدَراً يحتَملُ أَنْ يكونَ زَمَاناً بأَصلِ وَضعِهِ ، فالعُدولُ عَنهُ إِلى الظرفِ خروجٌ عَن القِيَاسِ ، وَهَذا عَلى حَذفِ المُضَافِ مع كونهِ تجوّزاً» ، وتقديرُهُ: وَقْتَ مَقْدَمِ الحَاجِّ ، وأُضِيفَ الزَّمانُ إِلى المَصْدَرِ للمناسَبَةِ بينَهُمَا ؛ لأَنَّ الفعلَ يَدلُّ عَليهِمَا كَمَا ذكرناه دلالةً واحدةً. والأَزمانُ حوادثُ كَمَا أَنَّ أَسماءَ المصادرِ حوادثُ، [وَهَذا هُو الوَجْهُ أَيضاً ، لِمَا اختارَ الشيخُ(٤): أَنَّ المَصْدَرَ قَامَ مَقامَ الزَّمانِ ، لا عَلى طَرِيقِ الإِضافةِ.](٥)

قَولُهُ: "سيرَ عَليهِ تَرويحتَينِ".

حم: يُقَالُ: رَوَّحَهُ: أَذْهَبَهُ رَوَاحاً(٦) ، وَهو ما بَعدَ الزَّوالِ إلى آخرِ النَّهَارِ(٧).

وفي صح(٨): « كذَلكَ أَرَاحَ الإِبلَ ورَوَّحَهَا بمعنًى»(٩) ، ويجوزُ أَنْ يُرادَ

---

(١) الآية (٤٩) سورة الطور.

(٢) المفصل ، ص (٧٢).

(٣) ينظر التخمير (٤٠٢/١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٢١/١).

(٤) ينظر المفصل ، ص (٧٢).

(٥) مضاف من "ع".

(٦) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٢/أ).

(٧) ينظر الموصّل في شرح المفصل ، ص (٤٨٣).

(٨) رمز لكتاب الصحاح للجوهري.

(٩) قال الجوهري: "وأراح إبله أي ردها إلى المراح ، وكذلك الترويح ، ولا يكون ذلك إلا بعد الزوال" ، الصحاح (٣٦٨/١) (روح).

بـــ"التَّروِيْحَتَينِ"(١) تَرْوِيحتَا الصلاةِ المعروفةِ(٢).

{مغرب(٣): « رَوَحْتُ بالنَّاسِ ، أَيْ: صَلَيتُ بِهِم ، التَّراويح: جَمْعُ تَرْوِيحَةٍ ، وسُمِّيَتْ بذلكَ لاستراحَةِ القومِ بَعدَ كُلِّ أربعٍ»}(٤)

﴿ وَإِدۡبَـٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾(٥) أيْ: وقْتُ غُرُوبِهَا ، وهو وقْتُ انفجَارِ الصُّبْحِ ، أيْ: سبِّح الله أوَّلَ الليلِ وآخرَهُ(٦) – والله أعلمُ –.

---

(١) في الأصل (ترويحتي) وما أثبته من "ع".

(٢) ينظر الموصّل في شرح المفصل ، ص (٤٨٣).

(٣) ينظر المغرب (٣٥٢/١).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) الآية (٤٩) سورة الطور.

(٦) ينظر الكشاف (٢٧/٤) ، وحواشي الزمخشري على المفصل لوحة (٢٢/أ) ، واللسان (دبر) (٢٦٨/٤).

[خروج الظرف عن الظرفية]

قال رضي الله عنه:

« فصل :

وَقَدْ يُذهَبُ بالظَّرفِ عَن أنْ يُقدَّرَ فيهِ معنَى "في" اتساعاً ، فيَجري لذلكَ مَجرى المفعولِ بهِ ، فيُقَالُ: الَّذي سِرتُه يومُ الجمعة ، وقَالَ[1]:

❀ ويوم شَهِدْنَاهُ سُلَيْمَاً وعَامِرَاً ❀

ويُضافُ إليهِ ، كقَولِكَ:

❀ يَا سارِقَ اللَّيْلَةِ أهْلَ الدَّارِ[2] ❀

وقَولُهُ تَعَالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [3] ، ولَوْلاَ الاتساعُ لقيلَ[4]: سرتُ فيهِ ، وشَهِدنا فِيه.» [5]

قَالَ صاحبُ الكتابِ: "للظُّروفِ شَأنٌ من الاتِّساعِ[6] لَيْسَ لغَيرِهَا من أحكامٍ كَثيرةٍ ، لشدَّةِ مُلابستِهَا بالوَاقعِ فيها ، كأنَّها نَازلةٌ مَنزلةَ نفسِهِ هُو".

---

[1] تمامه كما في المطبوع وسيأتي:

❀ قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوَافِلُهُ ❀

وهو لرجل من بني عامر لم يعرف اسمه. وينظر الشاهد وتوجيه إعرابه وشرحه في الكتاب (١٧٨/١) فهو بلا نسبة في: المقتضب (١٠٥/٣) ، وكتاب الشعر (٤٥/١) ، وأمالي ابن الشجري (٧/١ – ٢٨٧) والتخمير (٤٠٢/١) ، وشرح المفصل (٤٦/١) ، والمقرب (١٤٧/١)، وهمع الهوامع (١٢٣/٢) ، والدرر (٩٦/٣).

[2] لم أتبين قائله ، وسيأتي في الشرح ، وهو بلا نسبة في: الكتاب (١٧٥/١) ، ومعاني القرآن (٨٠/٢) ، والأصول (١٩٥/١) ، والمحتسب (٢٩٥/٢) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (٦٥٥) ، والضرورة للقزاز ص (٧٣) ، وأمالي ابن الشجري (٢٥٠/٢) ، والتخمير (٤٠٣/١) ، وشرح ابن يعيش (٤٥/٢) ، وخزانة الأدب (١٠٨/٣) ، (٢٣٣/٤ – ٢٣٤).

[3] الآية (٣٣) من سورة سبأ.

[4] في المطبوع (لقلت).

[5] المفصل ص (٧٢ – ٧٣).

[6] ينظر المفصل ص (٧٢) ، والكشاف (٥٧/١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٢٢/١).

{**قلتُ**: ولا تَظُنَّنَّ أنَّهُ خرَجَ من الظَّرفيَّةِ رأساً ؛ ألا تَراه تَعدَّى إليه ما لا يَتعدَّى من الأفعالِ ، نَحو قولِكَ: "سيرتُه" ثُمَّ وجدتُهُ هكذا في التَّوضيحِ(١) أيضاً ، في شَرحِ المقامَةِ العشرين.}(٢)

شح(٣) ، **عق**(٤): « ولأنَّهُ إنَّمَا تُنْتَصبُ عَلى الظَّرفيةِ الأسماءُ الظاهرةُ دون المُضْمَرة ، وسِرُّهُ أنَّهُمْ قَصَدُوا إلى أنْ يَكونَ في ألفاظِ الظُّروفِ شَيءٌ يُشعرُ بظَرفيَّتِهَا، وفي الكنايةِ إبهامٌ ، وهَذا الاتِّسَاعُ قَدْ يكونُ في التَّشبيهِ بالمتعدِّي إلى واحدٍ، نحو: اليومَ / خرجتُهُ ، كقولِكَ: زَيْداً ضَربتُهُ ، وبالمتعدِّي إلى اثنين ، نَحو: اليومَ [٩٦/ب] ضربتُهُ زَيداً ، كقولِكَ: زَيداً أعطيتُهُ درهمَا. ولَمْ يُتَّسَعْ في المتعدِّي إلى ثلاثةٍ ، فَلا يُقالُ: اليومَ أعلمتُهُ زَيداً عَمراً قائماً ، إذْ ليسَ في كَلامِهم مُتعدٍّ إلى أربعةٍ حتى يُشبَّهَ هَذا بِهِ في الاتِّساعِ ، والتَّشبيهُ بالمُتَعدِّي إلى اثنينِ مُختَلفٌ فِيهِ» ، وسيأتِي في قِسم الأفعال.

تخ(٥): « قَضيَّةُ القِياسِ أنْ يكونَ المفعولُ فيهِ من قَبيلِ المفعُولِ بهِ ؛ لأنَّ "في" مُطْرُوحٌ عَنهُ ، و(٦)تَعدَّى إليه الفعلُ من غيرِ واسطةِ الجَارِّ ، نَحو: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾(٧) ، لكنَّهم لا يُسمُّونَهُ مَفْعُولاً بهِ لوجهين:

أحدُهُمَا: أنَّ المفعولَ بهِ يُضافُ إليهِ ، في نَحو: ضَرْبُ زَيدٍ عَمروٌ شَديدٌ. وإكرامُ خالدٍ حَسَنٌ ، عَلى أنَّ "خَالداً"(٨) مَفعولٌ ، والظَّرفُ لا يُضَافُ إليهِ ، فَلا يُقالُ}(٢): صلاةُ طلوعِ الشمسِ لا تَجُوزُ ، وإفطارُ غروبِ الشَّمسِ حَرامٌ ، بَلْ لَو أجَزْتَ ذَلكَ لأجزتَهُ ، وقَدْ أخرجتَ "الطلوعَ" و"الغروبَ" عَن الظَّرفية ، وهَذا لأنَّهم

---

(١) ينظر التوضيح في شرح المقامات الحريرية ، مخطوط لوحة: (٨٩/أ).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٢/١).

(٤) هذا رمز لكتاب العقارب لنجم الدين عثمان بن موفق الأذكاني ، وهو من الكتب المفقودة.

(٥) ينظر التخمير (٤٠٣/١).

(٦) سقط الواو من "ع".

(٧) الآية (١٥٥) من سورة الأعراف.

(٨) في الأصل و "ع": "خالدٌ" ، والصواب ما أثبته ، وهو كذلك في التخمير.

أَجمَعوا علَى أَنَّ الإضافةَ في كَلامِهِم إمَّا {بمعنَى اللامِ ، أَوْ}(١) بمعنيَ "مِن" ، والإضافَةُ إلى الظَّرفِ بمعنَى "فِي" وبينَ الإضافتَين تَضادٌ.

والوجهُ الثَّانِي: أنَّ المفعولَ بهِ كمَا يَتعدَّى الفعلُ إلى مُظهرِه يَتَعدَّى أَيضاً إلى مُضمَرِه، وفي الظَّرفِ لا يَتعدَّى إلى ضَميرِه ، لا يُقالُ: يومَ الجُمعَةِ ضربتُه زيداً ، فإذا أُضيفَ إلى المفعولِ فيهِ أو تَعدَّى الفعلُ إلى مُضمَرٍ فقَدْ تَمَّ كونهُ مَفعُولاً بهِ ، وخرَجَ عن الظرّفيَة ، وهو معنَى الاتّسَاعِ.

فإنْ سألتَ: فهلْ بَينَ الظّرفِ مُتسعاً فيه ، وبينَهُ غيرَ مُتَّسَعٍ فيهِ ، من حيثُ المعنَى فَرقٌ؟.

أجبتُ: لا فرقَ فيهِ بين الحَالين ؛ نصَّ عَليهِ الشَيخُ أَبو عليٍّ فِي كتابهِ الموسوم "بحجة القِراءَةِ".(٢)

قُلتُ(٣): ويُوهِمُ عِندي تَركيبُ الاستعمالينِ فَرقَاً ، وهو أنَّ(٤) المُتَّسَعَ فيهِ يَستَدْعِي(٥) استغراقَ الفعِلِ الواقعِ عَليه جَميع أَجزائهِ(٦) ، فقَولُكَ: "**الَّذي سِرتُه يومَ الجُمعةِ**" ، يكونُ اليومُ كُلُّهُ {بِطرَفَيْهِ قَدْ}(١) سيرَ فِيهِ ، ولا كَذلِكَ: سِرتُ يومَ الجُمعَةِ ؛ فإنَّهُ يَحتَمِلُ الأمرينِ.

وتمامُ البيتِ(٧):

٭ قَليلٍ سِوَى الطَّعنِ النِّهالِ نَوافِلُهُ ٭

قولُهُ:

٭ يا سَارِقَ الليلةِ .... ٭

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) قال أبو علي في كتابه "الحجة للقراء السبعة" (٢٠/١): "ألا ترى أن الظرف إذا جعل مفعولاً على السعة فمعناه متسعاً فيه معنى الظرف؟".

(٣) ينظر النص في الموصّل في شرح المفصل ، ص (٤٨٦) ، منقولاً عن المقتبس.

(٤) في "ع" (كأن).

(٥) في "ع" (يستلزم).

(٦) في "ع" (استغراق الفعل أجزاء الظرف كلها).

(٧) سبق تخريجه ، ينظر ص (١٥).

يقال: سَرَقَهُ مَالاً وسَرَقَ مِنهُ(١) ، والأَوَّلُ أَفصَحُ.

[**خم:** فـ"اللَّيلةُ" في الصُّورةِ مَسرُوقَةٌ ، وهي في الحَقيقَةِ مَسروقٌ فِيهَا](٢) وتقديرُهُ: يا سَارقاً المتَاعَ في اللَّيلَةِ من أَهلِ الدَّارِ. وتقديرُ الآيَةِ: بَلْ مَكْرُكُم في الليلِ والنَّهارِ.

وقَالَ صاحبُ الكتابِ(٣): « قولُهُ: ﴿ مَلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾(٤) مِن هذا القَبيلِ ، {لأَنَّهُ فِي صُورةِ المفعولِ بهِ ، وفي المعنَى مفعولٌ فيهِ. والمعنَى: أَنَّهُ مَلَكَ الأَمرَ كُلَّهُ فِي هذا اليومِ ، قَالَ: أَلا تَرى إِلى قولِهِ في مَوضعٍ آخرَ: ﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾(٥) ».

قُلتُ: ومنهُ بيتُ الحَماسةِ:

فإنْ أنتَ لم تقدرْ على أنْ تُهينه   فدَعْهُ إلى اليوم الذي أنتَ قادِرُهْ(٦)

أيْ: أنتَ قادرٌ فِيهِ.

وقولُ المتنبي:

بِعَوْدَةِ الدَّوْلَةِ الغَرّاءِ ثانِيَةً   سَلَوْتُ عنكَ ونامَ اللّيلَ ساهِرُهُ(٧)

---

(١) في المصباح المنير (سرق) (٢٧٤): "سرقه مالاً يسرقه من باب ضرب ، وسرق منه مالاً ، يتعدى إلى الأول بنفسه والحرف على الزيادة".

(٢) ما بين المعقوفين سيرد في "ع" بعد قراءة (بل مكر الليل والنهار).

(٣) ينظر الكشاف (١/٥٧ – ٥٨).

(٤) الآية (٤) من سورة الفاتحة.

(٥) الآية (١٦) من سورة غافر.

(٦) هو لأوس بن حبناء في: حماسة أبي تمام ص (١١٨) ، وشرحها للمرزوقي (٦٥٥) ، وشرحها لأبي القاسم الفارسي (٢/٣٢١) ، وشرحها للتبريزي (٢/١٠١) ، وهو لابن حبناء في شرح الحماسة للأعلم (١/٢٤٨) ، وسمط اللآلئ (٢/٨٥٢) ، وهو للمغيرة بن حبناء في أمالي القالي (٢/٢٣٠) ، وهو للجعجاع بن زياد في الحماسة البصرية (٢/٧٠) ، وبلا نسبة في البيان والتبيين (٢/٣٥٧) ، وشرح المضنون به على غير أهله ، ص (٤٨) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٤٥) ، وهداية السبيل (٢/٣٨٦).

(٧) ديوانه بشرح العكبري (٢/١١٧).

وفِي أَمثاله كثرةٌ}(١). وقُرِئ(٢): ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴾(٣).

شع(٤): « الإِضَافَةُ بَيّنتِ الاتِّسَاعَ ومَحَّضَتَهْ ؛ لأَنَّ المُضَافَ إِليهِ إِمَّا فاعلٌ أو مفعولٌ به في عَامَّةِ كَلامِهم.»

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) هي قراءة يحيى بن يعمر في مختصر ابن خالويه ص (١٢٣) ، وقراءة قتادة ويحيى بن يعمر (بل مكرٌ) بالتنوين ، (الليلَ والنهارَ) نصب على الظرف ، ينظر البحر (٢٨٣/٧) ، وقراءة قتادة في المحتسب (١٩٣/٢) ، وتفسير القرطبي (٣٠٣/١٤) ، والدر المصون (١٩١/٩) ، وينظر الكشاف (٢٩١/٣).

(٣) الآية (٣٣) من سورة سبأ.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٣/١).

[حذف عامل الظرف]

قال رضي الله عنه:

« **فصـــــل:**

ويُنصَبُ بعَامِلٍ مُضمَرٍ ، كقولِكَ فِي جوابِ مَن يَقولُ لك: متَى سرتَ؟ يومَ الجُمعَةِ، وفِي المثلِ السَّائرِ(١): أَسَائرَ اليومِ وَقَدْ زَالَ الظُّهرُ؟

ومنهُ قولُهُم لِمَنْ ذكر أمراً قَدْ تَقادمَ زمانُهُ: "حينئذٍ الآن" ، أيْ: كانَ ذلكَ حينئذٍ، واسمَعِ الآنَ.

ويُضمَرُ عاملُهُ على شَرِيطَةِ التَفسِيرِ ، كَمَا صُنِعَ فِي المفعولِ بهِ ، تَقُولُ: اليومَ سرتُ فيهِ ، وأيومَ الجُمعَةِ يَنطلِقُ فِيْهِ عبدُ اللهِ؟ مُقَدِّراً: أسرت اليومَ؟ وأينطلقُ(٢) يومَ الجمعةِ؟.»(٣)

قولُهُ: "أَسَائرَ اليومِ"(١) أيْ: أَبَاقِي اليومَ ، من سَأرَ ، سُؤْرَ في الإناءِ. و"الظُّهُرُ" بضمِّ الهاءِ لا غيرُ ؛ لأنَّهُ نَظمٌ في الأصلِ ، فصارَ مثلاً ، والمثَلُ لا يقبلُ / التَّغييرَ كالنَّظمِ ، كالكَسْرَةِ في: "الصيفَ ضَيعتِ اللَّبنَ"(٤) وإنْ خَاطبَ الرَّجُلَ. [٩٧/أ]

يُضربُ(٥) للرَّجُلِ يَرجُو نَجاحَ طِلْبَتِهِ ، وقَدْ تَبيَّنَ لَهُ اليأسُ مِنهَا(٦). وفي المسْتَقصَى(٧): "أصلُه: الرَّجُلُ يُريدُ السَّيرَ فَلا يَسيرُ ، ويَتَثَاقَلُ حَتَّى إذا مَضَى وقتُ الظُّهرِ ومُعظمُ اليومِ".

عق: قَالَ يونسُ(٨): « أَصلُهُ: إنَّ قَوماً أُغيرَ عليهم ، فاستَصرَخُوا بَني عَمِّهم ، فأبطَأوا عنهم حتَّى أُسِرُوا وذُهِبَ بِهم ، ثُمَّ جَاءوا يَسأَلُونَ عَنهُمْ ، فَقَالَ لَهُم المسؤولُ هَذا القَولَ.»

---

(١) جمهرة الأمثال (٩٦/١) ، والمستقصى (١٥٣/١).

(٢) في المطبوع (وأينطلق عبد الله يوم الجمعة).

(٣) المفصل ، ص (٧٣).

(٤) جمهرة الأمثال (٥٧٥/١) ، وفصل المقال (٢٥٧) ، والمستقصي (٣٢٩/١) ، والخصائص (٣٤٣/١) ، والخزانة (١٠٥/٤).

(٥) أي: المثل.

(٦) ينظر جمهرة الأمثال (٩٦/١).

(٧) ينظر المستقصى (١٥٣/١).

(٨) ينظر قوله في المستقصى (١٥٣/١ - ١٥٤) ، والموصل في شرح المفصل ، ص (٤٨٩).

[إضمار عامله]

قولُهُ: "**ويُضْمَرُ عامِلُهُ**".

شع(١): « ضَابطةُ أَنْ يَتَقَدَّمَ ظرفٌ ، وبعدَهُ فعلٌ أَو مَا هُوَ فِي معنَى الفعِل ، نَحو: يومَ الجمعةِ أنتَ ضَاربٌ فيهِ ، مُسلّطٌ عَلى ضَميرِ ذلكَ الظَّرفِ بِإظهارِ "في" ، إذْ لَو لَمْ تَظهَر "فِي" لكانَ مُتَّسَعاً فيه ، كَمَا تقدم.»(٢)

قَولُهُ: "**حينئذٍ الآنَ**" ، أيْ مَضَى ذلكَ الأَمرُ وزمانُه ، واسمَعِ الآنَ ما أُحدِّثُكَ.

« وهنَا ظَرفَان: أَحدهُمَا: "حِينئذٍ" ، والثَّاني: "الآن" ، فلا بُدَّ لكِل واحدٍ منهُمَا مِن عَاملٍ، فيُضمَرُ عَاملانِ ، أَحدُهُمَا: "كَان" ، والثَّاني: "اسْمَع".»(٣)

قولُهُ: "**والتَّقديرُ**(٤): **أَينْطَلِقُ يومَ الجُمعَةِ**".

تخ(٥): « هَذا على حَسب مَذهبهِم ، وكَمَا(٦) يقولونَ في: عبدَ الله ضَرَبتُهُ: ضَربتُ عَبدَ الله ضَربتُهُ ، كَذَلكَ هُنَا. وعِندي أَنَّ "اليَومَ" مَنْصُوبٌ بهذا الفِعلِ الظَّاهرِ، والضميرُ المنصوبُ المحلّ في "فيه" عَلى البدلِ منصوبٌ من "اليومَ" ، وهاتَانِ المسألتانِ(٧) تدلانِ عَلى أَنَّ "فِي" مقدرةٌ(٨) في الظَّرفِ.»

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٢٣).

(٢) ينظر ص (١٤ – ١٥) من التحقيق.

(٣) ينظر التخمير (١/٤٠٦).

(٤) عبارة المتن (مقدراً) بدل (والتقدير).

(٥) النص في التخمير: (١/٤٠٦) « كذا يقولون في: اليوم سرت فيه: سرت اليوم سرت فيه. وعندي أن "اليوم" منصوب بهذا الفعل الظاهر ، وهو "سرت" ، والضمير المنصوب المحل في "فيه" منصوب على البدل من "يوم" ...»

(٦) في "ع" (فكما).

(٧) يعني بهما: "اليوم سرت فيه ، وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله".

(٨) في "ع": (مقدّرٌ).

[المفعول معه]

قال رضي الله عنه:

«**المَفْعُولُ مَعَهُ**: هو[1] المنْصُوب بعدَ الوَاو الكائنةِ بمعنَى "مَعَ" ، وإنَّمَا ينْتَصِبُ إِذَا تَضَمِنُ الكلامُ فِعلاً ، نَحو قَولِكَ[2]: مَا صَنَعت وَأَبَاكَ ، ومازِلتُ أَسيرُ والنِّيلَ ، ومن أَبياتِ الكتابِ:

كُونُوا[3] أَنْتُمْ وبَنِي أَبِيكُمْ مكانَ الكليتَينِ من الطِّحَالِ[4]

وَمِنهُ قولُهُ عزَّ وَجَل: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[5]. أَوْ مَا هو بمعناه ، نَحوُ قولِكَ: مَالَكَ وَزَيداً؟ ، وما شَأنُك وعَمْراً ، المعنَى[6]: ما تَصْنَعُ ، وما تُلابِسُ ، وكَذلِكَ: حَسبُك وَزَيْدَاً دِرهَمٌ ، وقَطْكَ ، وكَفَيَّكَ مثلُهُ ؛ لأَنَّهَا بمعنَى كَفاك ، قال[7]:

❁ فَمَا لَكَ والتَّلَدُّدَ نَحْوَ[8] نجدٍ ❁

---

[1] في المطبوع: (وهو).

[2] في المطبوع: (كقولك).

[3] في المطبوع (فكونوا).

[4] الشاهد بلا نسبة في الكتاب (٢٩٨/١) ، ومجالس ثعلب (١٠٣/١) ، وشرح أبيات سيبويه (٤٢٩/١) ، وشرح ابن يعيش (٤٨/٢) ، والتخمير (٤٠٧/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٦٠/٢) ، وشفاء العليل (٤٩٣/١) ، والمساعد (٥٤٤/١) ، والعيني (١٠٢/٣) ، وشرح التصريح (٣٤٥/١) ، وهمع الهوامع (٢٤٤/٣) ، والدرر (١٥٤/٣ ، ١٥٨) ، وهداية السبيل (٤١٠/٢) ، وقد ورد عجز هذا الشاهد في شعر لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ، ص (١٤١) ، وللأقرع القشيري في الأمالي (٢٧٤/٢) ، وصدره فيهما:

❁ **وإنا سوف نجعلك مولبينا** ❁

[5] الآية (٧١) من سورة يونس.

[6] في المطبوع: (لأن المعنى).

[7] عجزه كما سيأتي في الشرح وهو في المطبوع:

❁ **وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ** ❁

وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ، ص (٦٦) ، والكتاب (٣٠٨/١) ، والكامل (٤٣٢/١) ، وتحصيل عين الذهب (٢٠٥) ، وحماسة ابن الشجري (٤٥١/١) ، وشرح ابن يعيش (٥٠/٢)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١٣٦/٢) ، وخزانة الأدب (١٤٢/٣) ، ورواية صدر البيت في الديوان:

❁ **أتوعدني وأنت بذات عرق** ❁

[8] في المطبوع (حول).

وَقَالَ(١):

❁ فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ »(٢)

شح(٣): «قولُهُ: "**هُو المَنْصُوب**" تَعْرِيفٌ يُفضِي إِلى الدورِ ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا يُعطيهِ النصبَ بعدَ معرفةِ كَونهِ مَفْعُولاً مَعَهُ ؛ فإِذَا جُعِلَ النَّصبُ حَدًّا لَهُ فَقَدْ تَوقَّفَ كُلُّ واحدٍ منهُمَا عَلَى الآخرِ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَتَعَلَّقُهُ حتَّى يكونَ مَنصُوباً ، ولا يكونُ منصُوبَاً حتَّى يَتعلَّقَهُ ، وإِنَّمَا قَالَ: "**هو المنصوب**" إِذْ كُلُّ واوٍ بمعنَى "مَعَ" ، هذا حُكمُهُ ؛ لأَنَّ عندنا أَشياءَ كثيرةَ الوَاوُ بمعنَى "مَعَ" فِيْهَا ، ولا تَكُونُ مَفْعُولاً مَعَها ، نَحو(٤): "كُلُّ رَجُلٍ وَضَيعتُهُ" ، ومثلُهُ: مَا شَأنُ زَيْدٍ وعَمْرٍو ، وقولُكَ: أَنْتَ وزيدٌ أعلمُ ، لا يَجوزُ النَّصبُ فِيهِ ؛ لأَنَّ الكلامَ لا فعلَ فِيْهِ ، ولا معنَى فعلٍ ، فقَالَ: "هو المنصوبُ" ليَتَمَيَّزَ بِهِ عَن هَذه الأَشياءَ.»

{**قُلتُ**: اعتراضُ الإمامِ ابنِ الحاجبِ عَلَى تَعريفِ الشَّيخِ ليسَ بشيءٍ ؛ لأَنَّهُ زَعَمَ في أَثناءِ كلامهِ وهو عُمدةُ اعتِرَاضِهِ "أَنَّهُ جَعَلَ النَّصبَ حَدًّا له" ، وليسَ الأمرُ كما زَعَمَ ، بَلْ جَعَلَ تَعريفَهُ بـ"منصُوبٍ"مُكْتَفِيًا ، وَهَكذا جرَى التَّعريفُ في كُلِّ مَحدُودٍ وَحَدِّهُ ، وإِنْ شِئتَ فتَأَمَّلْ قُبحَ كُلِّ مَا أَثبتَهُ في هَذهِ الجُمْلَةِ مُحقَّقاً.}(٥)

---

(١) صدره – كما سيأتي في الشرح وهو في المطبوع:

❁ إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ❁

وهو لجرير في ذيل الأمالي (١٤٠) ، وأنكر الميمني هذه النسبة في تعليقاته على سمط اللآلي (٨٩٩) ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء (٤١٧/١) ، والأصول (٣٧/٢) ، وإعراب القرآن للنحاس (١٩٥/٢) ، والجمهرة (١٠٤٧/٢) ، والمقصور والممدود للقالي ص (٢٨٣) ، وأمالي القالي (٢٦٢/٢) ، وشرح الكتاب للسيرافي (٢٦٢/٢) ، والتكملة (٣٣٦) ، والتمام ص (٣٢) ، والمخصص (١٤/١٦) ، وسمط اللآلي (٨٩٩) ، والتخمير (٤١/١) ، وشرح ابن يعيش (٥١/٢) ، وشرح عمدة الحافظ ص (٤٠٧) ، والمقاصد النحوية (٨٤/٣) ، وخزانة الأدب (٥٨٤/٧).

(٢) المفصل ص (٧٣ – ٧٤).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٣/١ – ٣٢٤).

(٤) ينظر الكتاب (٢٩٩/١ ، ٣٠٥ ، ٣٩٣) ، وكتاب الشعر لأبي علي (٢٥٠/١) ، وشرح الكافيه للرضي (٥١٥/١ ، ٥١٩).

(٥) ساقط من "ع".

حم: في حَواشِي الإِيضاح(١) عَن عبد القَاهِر: قَالَ النَّحويون(٢): "مَعَ" اسمٌ ، وَقَالَ أَبو عَليّ(٣): حَرفٌ. قَالَ شيخُنَا سيفُ الدين(٤) {– رحمه الله –}(٥): قَولُ أَبي عَلي يُحقِّقُ بابَ المفعولِ مَعَهُ ؛ لأَنَّهُ يجَعلُهُ حَرْفَاً بمعنَى الواو ، ويوصلُ إِلى الاسمِ الفعلَ(٦) ، كحَرفِ الاستثناءِ.

حم: قَالَ صاحبُ(٧) الكتابِ: «الأَصلُ: مَا صَنَعتَ وأَبُوكَ ، لكنَّهُمْ أَرادُوا أَنْ يَدلُّوكَ عَلى اجتماعِ الفعلينِ في وقتٍ واحدٍ ، فقَالوا: الواوُ بمعنَى "مَع" ، ونَصَبُوا الثاني بتَسلْيطِ الفعلِ عَليهِ ، بتَوسُّطِ الواوِ ، ولَمْ يُعمِلُوا الواوَ ؛ لأَنَّهَا مِن الحروفِ الداخلةِ عَلى القَبيلينِ / ، [٩٧/ب] وهَكذا سائرُ حُروفِ العَطفِ ، فدَلّوا بتغييرِ اللَّفظِ عَلى تَغْيِيرِ المَعْنَى» ، فاعرفهُ.

وفي شَرحِ الأُنموذجِ(٨): الواوُ بمعنَى {مَع(٩)}(١٠) مقصورٌ على

---

(١) سبق ذكره ص (٧).

(٢) ينظر شرح ابن يعيش (١٢٨/٢) ، ورصف المباني (٣٩٤) ، والجنى الداني (٣٠٥ ، ٣٠٦) ، ومغني اللبيب (٤٣٩) ، وهمع الهوامع (١٦٨/٢).

(٣) ينظر الإيضاح العضدي ص (٢١٥).

(٤) لم أعثر له على ترجمة إلا من خلال حديث الاسفندري عنه ، وهو سيف الدين عبد الله بن محمود بن أبي سعيد الروزناني الخوارزمي ، أشهر أساتذة الاسفندري. قرأ عليه المفصل بروايتين متصلتين بالزمخشري ، كما قرأ عليه الكشاف. من مصنفاته: حاشية على المفصل وشرح لمصباح المطرزي. توفي سنة ٦٤١هـ ، ينظر المقتبس ص (٤٧ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ٦٥٢) بتحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر المقتصد (٦٦٠/١ ، ٦٦١).

(٧) حواشي الزمخشري على المفصل (٢٢/أ).

(٨) الأنموذج في النحو للزمخشري ، وشرحه لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، وقد ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٢٥٣/١٦).

(٩) ينظر شرح الأنموذج في النحو للأردبيلي ص (٤٩).

(١٠) مضافة من "ع".

السَّماعِ عند سيبويهِ(١). وعند الأخفش(٢) قياسٌ سائغٌ ، نحو: جلستُ والساريةَ.(٣)

شع(٤): «شَرطهُ أَنْ يكونَ مُشتَركاً بينَهُ وبينَ فَاعلٍ قبلهُ إمَّا لَفظاً وإمَّا معنىً ؛ فإنْ كانَ لَفظًا فَلا يَخلُو إمَّا أَنْ يَصحّ العطفُ أَوْ لا ؟ ، فإنْ صَحَّ جَازَ الوَجْهَانِ علَى السَّواءِ ، نَحو: خَرجتُ أنا وزَيدٌ ؛ فإنْ(٥) لَمْ يصحّ فالنَّصبُ هو الوَجهُ ، وإنْ كانَ معنىً فلا يَخلُو إمَّا أَنْ يَصحَّ العطفُ أو لا؟ فإنْ صحَّ فهو أَولَى ، نَحو: ما زيدٌ وعَمرٌو. وإنْ لَمْ يَصحّ فالنَّصبُ {هو}(٦) الوَجهُ ، نحو: مَالَكَ وزيداً؟ ، وإنْ صَحَّ العَطفُ على ضَعفٍ جَازَ النَّصبُ على ضَعفٍ.»

تخ(٧): « المَفَاعِيلُ في الحَقيقَةِ ثَلاثةٌ: المفعولُ بهِ ، والمَصدَرُ ، والظَّرفُ ، وأَمَّا المَنْصوبُ بِمَعنَى "مَعَ" وبِمعنَى "اللام" فَلا ؛ لأَنَّ المفعُولَ هو الَّذِي يَقُومُ مقَامَ الفَاعِلِ عندَ بناءِ الفعلِ لَهُ ، ولا يَجُوزُ فيهِمَا ذلكَ على ما سَيأتِي في مَكانهِ.

---

(١) ينظر الكتاب (١/٢٩٨).

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي (١/٥١٨ – ٥١٩) ، والجنى الداني ص (١٥٦) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٦٣) ، وارتشاف الضرب (٣/١٤٩٣) ، وخزانة الأدب (٨/٥١٨).

(٣) في الارتشاف (٣/١٤٩٤): «قال ابن هشام الخضراوي: اختلف القياسون ، فقيل: ينقاس في كل ما جاز فيه العطف حقيقة أو مجازاً. وقيل: قياس في المجاز ، سماع في العطف الحقيقي. ومذهب الفارسي عدم القياس إلا فيما صلح فيه العطف ، فلا يجيز: جلست والسارية ، ولا جلست وطلوع الشمس ، ولا ما قام زيد وعمراً ، وإن كان قد سمع فيها هو بمعناه إلا أنه لا يقيسه ، وعلى هذا أكثر النحاة وهو ظاهر الكتاب. ومذهب الجرمي والمبرد والسيرافي إلى أنه مطرد في كل مكان الثاني مؤثرا الأول ، وكان الأول سبباً له نحو: أستوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة ...» وينظر الكتاب (١/٢٩٨). وفي الإيضاح العضدي ص (٢١٧): «قال أبو الحسن: قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء ، وقوم يقصرونه على ما سمع منه ، وقوى هذا قول الثاني». ويلاحظ أن القول الذي عزاه الفارسي في الإيضاح للأخفش هو عكس ما عزاه الاسفندري إليه. وينظر المقتصد (١/٦٦٣).

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٢٤).

(٥) في "ع": (وإن).

(٦) سقط من "ع".

(٧) ينظر التخمير (١/٤٠٧ – ٤٠٩).

وَلَو كَانَا مفعُولَينِ لكانَ الحالُ أيضاً مفْعُولاً ، والمَصِيرُ إلى المنصوبِ بمعنى "مَعَ" واجبٌ ، متَى أُرِيدَ العَطْفُ ثُمَّ تعذرَ ، وَفِي: مَا صَنَعتَ وأباكَ؟ تَعذَّرَ العطفُ ؛ لأنَّ الضميرَ المتَّصِلَ المرفوعَ كالجُزءِ من الفعْلِ ، فلا يَجوزُ عطفُ الاسمِ عَليهِ ، ولأنَّهُ لَو قِيلَ: أسِيْرُ والنيلُ ، لأوْهَمَ أنّ "النِيلَ" يسيرُ ، وهو يَجرِي ، ولا يَسِيرُ.»

[صح](١): "النَيلُ: فَيْضُ(٢) مِصْرَ" ، {وَهُو الَّذي أُغرِقَ فِيهِ فرعونُ عَلى مَا ذُكِرَ في التَّفاسيرِ(٣) ، وسَمَاه الله سبحانَهُ بَحْرًا في كتَابِهِ.

وأمَّا مَا قَالَ: "إنّ النّيلَ يَجرِي ولا يَسيرُ" فضعيفٌ ؛ لأنّ الجَرْيَ والسَّيرَ مِن وَادٍ وَاحدٍ ، ويُستعمَلُ كُلٌّ منهُمَا مكانَ الآخرِ في النَّظمِ والنَّثْرِ في كَلامِهِم. وإنَّمَا الَّذي مَنَعَ من العطفِ(٤) لزومُ عَطفِهِ عَلى الضَّميرِ المُستَكِنّ ، فاعرِفْهُ(٥)}(٦)

«(٧) واعلَمْ أنّ المنصُوبَ بمعنَى "مَعَ" يَدخُلُ في الحكمُ السابقِ علَى سَبيلِ التَّبَعِ، واعتبِرهُ بقولِهم: جاءَ البَرْدُ والطَّيَالِسَةُ(٩). قال عبد القاهر(١٠): لَو قُلتَ: جَاءَني الطَّيَالِسَةُ والبردُ ، ولو تُركَ الفصِيلُ والناقةَ ، لَمْ يَستَقِمْ.»

وبهَذهِ الدَّقيقَةِ يَظهَرُ الفَرقُ بينَ واوِ العَطفِ وبيْنَها بمعنى "مَعَ" ، فإنّ فِي العَطفِ لا يَلزَمُ المبدوء به في الذِّكرِ عَلى الوُجوبِ ، {و}(٤) هُنَا يَلزَمُ ، والمُسَمَّى

---

(١) مضافة من "ع" وينظر الصحاح (١٨٣٨/٥).

(٢) في "ع" حاشية منقولة من الصحاح (فاض الماء يفيض فيضاً وفيضوضة ، أي: كثر حتى سال على ضفة الوادي ، وأرض ذاتُ فيوضٍ إذا كانت فيها مياه).

(٣) في تفسير روح المعاني (٢٥٥/١) ، "واختلف في هذا البحر ، فقيل: القلزم ، ... ، وقيل: النيل، والعرب تسمي الماء الملح والعذب بحراً – إذا كثر – وعنه (مرج البحرين يلتقيان) ..."

(٤) في الأصل: "الصرف" والصواب ما أثبته.

(٥) بعده نص مكرر في الأصل ورد سابقاً ، وهو قوله: (والنيل فيض مصر).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر التخمير (٤٠٩/١).

(٩) قال في التخمير بعده (٤٠٩/١): "... فـ"الطيالسة" – وإن كانت داخلة في حكم المجيء لكن على سبيل التبع للبرد".

(١٠) ينظر شرح الجمل للجرجاني ص (١٠٠) ، وبتحقيق المرصفي ص (١٢٠).

بالمفعولِ مَعَ⁽¹⁾ فَاعلُ في المعنَى أَيْضاً ، ولا يُستبعدُ ذلكَ كَمَا فِي بابِ المُفَاعَلَةِ ، في نَحو: ضاربتُهُ.⁽²⁾

وأمَّا البَيتُ:

❁ **كونُوا أنتُمُ** .... ❁

مَخْرُومُ⁽³⁾ ، ولَو قَالَ: "فكُونُوا" زَالَ الخَرمُ.

قولُهُ:

❁ **مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ** .... ❁

قَالَ صَاحِبُ⁽⁴⁾ الكتابِ: « "مَكَانُ" مَصدَرٌ بمعنَى⁽⁵⁾ الكَونِ ، أَيْ: كُونُوا أَنتُمْ كَوناً مِثْلَ كَوْنِ الكُلْيَتَينِ ، ويَجُوزُ أَنْ يكُونَ "مَكانَ" ظَرفاً ، والمعنَى: كُونُوا أَنتُم مَعَ بَنِي أَبيكُمْ فِي مِثْلِ مَكانِ الكُلْيَتَيْنِ.

قَالَ: وقَالوا: إنَّ ﴿ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾⁽⁶⁾ منصوبُ بفعلٍ مُضمَرٍ ، تَقديرُهُ: واجْمَعُوا شُركاءَكم ، والدالُّ عَلى هذا المُضمَرِ قَولُهُ: ﴿ فَأَجْمِعُوٓا ﴾ ، ومِثْلُهُ:

عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بَارِداً» **حَتى سَقَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا**⁽⁷⁾

وعَلَى هذه الطَّرِيقَةِ قولُهُ:

---

(١) هكذا في الأصل و"ع": (والمسمى بالمفعول مع ...) والمقصود: المفعول معه.

(٢) في "ع": (ضربته).

(٣) الخرم: مصطلح عروضي ، ومعناه حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت. ينظر في كتاب الكافي في العروض والقوافي للتبريزي ص (٢٧) ، والقسطاس ص (٦١) ، والعيون الغامزة على خبايا الرامزة ص (٧٧).

(٤) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٢/أ).

(٥) في الأصل: (من) ، وما أثبته من "ع" ومن حواشي الزمخشري.

(٦) الآية: (٧١) من سورة يونس.

(٧) البيتان لذي الرمة في ملحق ديوانه ص (٦٦٤) ، وينظر معاني القرآن للفراء (١٤/١) و (١٢٤/٣) والخصائص (٤٣١/٢).

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمَاً وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيونَا(١)

أَيْ: وكَحَّلْنَ العُيونَ ، وكَقَولِ الآخَرِ:

وَرَأَيْتُ زَوْجَكِ فِي الوَغَى مُتَقَلِّدَاً سَيْفَاً ورُمْحَاً(٢)

وإِنَّما جَعَلَ الوَاوَ بمَعْنَى {"مَعَ"}(٣) في الآيَةِ ؛ لأَنَّ الإجماعَ لا يكونُ / في [٩٨/أ] الأَعيانِ ، وإِنَّما هو في المعَانِي ، والمعنَى: فأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ واجْمَعُوا شركَاءكم ، الأَوَّلُ مِن الإجماعِ ، والثَّاني من الجَمْعِ(٤). وتَلخِيصُهُ: لِيَكُنْ الإِجمَاعُ مِنْكُمْ ومِنْ شركَائِكُمْ في أَمركُم مُتَصَاحِبِينَ.

قَوْلُهُ: "أَوْ مَا هُو بمعنَاهُ ، نحو: مَالكَ وزَيدَاً؟".

تغ(٥): «العَطفُ عَلى الضَّميرِ في "مَالَكَ" مُتَعذِّرٌ ، وكذلكَ في: "ما شَأْنُكَ" لأَنَّهُ ضَميرٌ مُتَّصلٌ مَجرورٌ ، وكَذا في: "حَسْبُكَ" وأَخواتِهِ.»

وعَطفُ الظَّاهرِ لا يجوزُ إِلاّ بإِعادةِ الجارِّ ، ولذلكَ كَانَتْ قراءةُ حمزةَ(٦)

---

(١) الشاهد للراعي النميري في ديوانه (٢٦٩) ورواية الصدر فيه:

❀ وهزة نسوة من حي صدق ❀

وينظر معاني القرآن للفراء (٣/١٢٣ – ١٩١) ، والخصائص (٢/٤٣٢) ، والصناعتين (١٨٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٦٢) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٦٩٨) ، والارتشاف (٣/١٩٤٠) ، والمغني (١/٣٩٤)، وهداية السبيل (٢/٣٩٩) ، والعيني (٣/٩١) ، وشرح التصريح (١/٣٤٦) ، والدرر (٣/١٥٨ – ٦/٨٠).

(٢) الشاهد لعبد الله بن الزبعري في شعره ص (٣٢) ، وينظر معاني القرآن للفراء (١/١٢١ – ٤٧٣) و (٣/١٢٣) ، ومجاز القرآن (٢/٦٨) ، والمقتضب (٢/٥١) ، والكامل (١/٤٣٢ – ٤٧٧) ، (٢/٨٣٦) ، والإيضاح العضدي (٢١٧) ، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/٢٤٥) ، والخصائص (٢/٤٣١)، وأمالي ابن الشجري (٢/٣٢١) ، وشرح ابن يعيش (٢/٥٠) ، والارتشاف (٣/١٤٩١) ، والبحر (٢/٤٦٤ – ٦/٤٨٥).

(٣) سقطت من "ع".

(٤) ينظر التخمير (١/٤٠٩).

(٥) ينظر التخمير (١/٤١٠).

(٦) هو حمزة بن حبيب بن عمارة ، التيمي ، الزيات ، أحد القراء السبعة ، توفى سنة ١٥٦هـ ، تنظر ترجمته في: السبعة (٧١ –٧٧) ، وتهذيب التهذيب (٣/٢٧) ، ووفيات الأعيان (١/١٦٧)، وميزان الاعتدال (١/٢٨٤).

﴿ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾ (١).

بالجرِّ شَاذةٌ .(٢)

تخ(٣): «قيلَ : {والكافُ في مَحلِّ النَّصبِ في:

❁ **فحَسْبُكَ** .... ❁

وهو رأي شَيْخِنَا(٤)} وجازَ النَّصبُ والرفعُ في: "فَحَسْبُكَ" ؛ لأَنَّهُ مِن حيثُ الظاهرِ مجرورٌ ، ومِن حيثُ المعنَى منصوبٌ ، والمعنَى: يَكفِيكَ ، ولِذَلكَ كَانَتْ هذه الإِضَافَةُ لفظيةً ، كَمَا فِي "كَافيكَ" و "مُحْسِبُكَ" ، فكانَ عَطفُ منصوبٍ عَلى منصوبٍ معنىً.

وتمامُ(٥) البيتِ:

❁ **وقَدْ غَصَّت تِهَامَةُ بالرِّجَالِ** ❁(٦)

و"**التَّلدد**": التَّردُّدُ ، مَأخُوذٌ من اللَّدِيْدَينِ(٧) ، وهُمَا جَانِبَا الوادي ، ويُروَى "التَّلَدُّدُ" بالرَّفعِ ، وهي جُملةُ ابتدائيَّةُ في محلِّ النَّصبِ على الحالِ ، ويُروَى(٨):

❁ .... **حَوْلَ نجدٍ** ❁

وصَدرُ البيت الثانِي:

❁ **إذا كَانتِ الهَيْجَاءُ وانشَقَّتِ العَصَا** ❁(٩)

واللَّهُ أَعلَمُ.

---

(١) الآية (١) من سورة النساء ، والقراءة سبعية ينظر السبعة (٢٢٦) ، والتبصرة ص (١٧٩) ، والكشف (٣٧٥/١) ، والنشر (٢٤٧/٢).

(٢) المسألة خلافية ، فمذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، ينظر: التبصرة والتذكرة (١٤١/١ - ١٤٢) ، الإنصاف (٤٦٣/٢ - ٤٧٤).

(٣) ينظر التخمير (٤١٠/١).

(٤) يعني شيخه سيف الدين عبد الله بن محمود الروزناني الذي سبقت ترجمته في ص (٢٣).

(٥) في "ع" (فتمام).

(٦) سبق تخريجه في ص (١٧).

(٧) في التخمير: (اللّدين) ، وفي الصحاح (٥٣٥/٢): (لدد): اللديدان: جانبا الوادي.

(٨) الكتاب (٣٠٨/١).

(٩) سبق تخريجه في ص (١٧).

[جواز النصب]

قَالَ رضي اللهُ عَنْهُ:

« **فصل:**

وَلَيسَ لَكَ أَنْ تجرَّه حَملاً عَلى المكْنِيِّ ، فَإذا جِئتَ بالظَّاهِرِ كَانَ الجرّ الاختيار، كَقَولِكَ: مَا شَأنُ عَبدِ اللهِ وأخِيهِ يشتُمُهُ ، ومَا شَأنُ قَيسٍ والبُرِّ تَسرِقُهُ ، والنَّصبُ جَائزٌ.»(١)

قَالَ صاحبُ(٢) الكتاب: « المضافُ إليهِ الجُزءِ من المُضَافِ ، فَإذا وَقَعَ ضَمِيرًا تَأكَّدَ الاتِّصالُ والبَعضيةُ ، فَلَمْ يُعطَفْ عَليهِ ، لأَنَّهُ كَالعَطْفِ عَلى شَطرِ الكَلِمَةِ.»

وقَالَ بعضُهم(٣): إنَّما لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّ المكْنِيَّ – وهو الكافُ – بمنزلَةِ التنوينِ من وَجهينِ أو ثلاثةٍ:

أَحدُهَا: أَنَّهُمَا لاَحقانِ آخرَ الكَلِمةِ.

والثَّاني: لا يُمكنُ التَّلفظُ بهمَا على الاستبدادِ مع الدَّلالةِ.

والثالثُ: أنَّ كُلاً مِنهُمَا يَقُومُ مقامَ صَاحبِهِ ، ويُستَفادُ منهُمَا تمامُ الكلمةِ ، بدليلِ جَوازِ وُقُوعِ التَّمييزِ بعدَهُمَا ، وهو يَستدعي التَّمامَ ، والعُمدَةُ عَلى {هَذا}(٤) الوَجْهِ الثَّالثِ في المُشَابهةِ ؛ لأَنَّ الأولَ يَنتقضُ بنَحو: ضَرَبتُهُ وزَيْدًا .(٥)

قوله: "والبُرِّ تَسرِقُهُ" بالتَّاء هو السماعُ ؛ لأَنَّ المُرادَ بـ"قَيسٍ" قبيلةٌ هُنَا ، {ولَعلَّهُمْ عُرِفُوا بهذِهِ الكَبوَةِ وإنْ كَانَتْ مَرةً ، فَقَالَتْ العربُ ذلكَ ، فجَرَى كالمَثَلِ(٤).}

وفي تخ(٦): « إنْ لَمْ يَتعذَّر العَطفُ لا يَخلُو مِن أنْ يصفوَ عن جَميعِ شَوائِبِ القُبحِ ، أو لا يَصفُو ، فلِئن لَمْ يَصفُ جَازَ كِلا الأمرينِ ، نَحو: ما شَأنُ قيسٍ والبُرَّ؟، وفي الجرِّ هُنَا قَليلُ قُبحٍ ، وذَلكَ أَنَّهُ يُوهمُ أَنَّ المُنكَرَ عَليه كِلا الشَّيئَينِ ، وَهُمَا: قيسٌ ،

---

(١) المفصل ص (٧٥).

(٢) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٢/أ ب).

(٣) ينظر ارتشاف الضرب (١٤٩١/٣ ، ١٤٩٢) ، والهمع (١٨٠/٢).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٤٩٦).

(٦) ينظر التخمير (٤١١/١ – ٤١٢).

والبُرُّ ، والمُنْكَرُ عَليهِ أَحدُهمَا ، وهو: قَيسٌ ، فمن ثم كَانَ الاختيارُ هو النَّصبَ ، وَلَئِنْ صَفَا عن جَميع شَوائبِ القُبحِ لَمْ يَجُز الوَاو بمعنَى {"مَعَ".}⁽١⁾

قَالَ عبدُ القَاهرِ⁽٢⁾: لا يَجوزُ [أَنْ تقولَ]⁽٣⁾: خَرَجَ زيدٌ وعَمْراً ، ومررتُ بزيدٍ وبَكْراً ، عَلى أَنَّهَا بمعنَى "مَعَ" ، بَلْ الوَاجبُ حَمْلُ إِعرابِ الثّاني عَلى الأَولِ ، كَمَا هو مُقتَضَى العَطفِ وموجبُهُ » والله أعلَمُ.

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر المقتصد (١/٦٦٠ – ٦٦١).

(٣) إضافة يقتضيها السياق وهي من التخمير.

[جواز الرفع]

قال رضي الله عنه:

« **فصـــــــل**:

وَأَمَّا فِي قَوْلِكَ: مَا أَنْتَ وعبدُ اللهِ؟ وكيفَ أَنْتَ وقصْعَةٌ مِن ثَرِيدٍ؟ ، فَالرَّفْعُ ؛ قَالَ المُنَخَّلُ(١):

٭مَا أَنْتَ وَيْبُ أَبِيْكَ والفَخْرُ ٭

وَقَالَ(٢):

٭فَمَا القَيسيُّ بَعْدَكَ والفَخَارُ ٭

إلا عندَ نَاسٍ من العَرَبِ يَنصِبونَهُ عَلى تَأوِيل: مَا كُنْتَ أَنْتَ وعبدَ اللهِ؟ وَكَيْفَ تَكونُ أَنْتَ وَقَصعةً مِنْ ثَرِيدٍ؟. قَالَ سِيبَوَيه(٣): لأَنَّ "كُنْتَ" وَ"تَكُونُ" تَقَعَانِ هُنَا كَثِيراً ، وهَو قَليلٌ.

ومِنهُ(٤):

٭فَمَا أَنَا والسَّيرَ فِي مَتْلَفٍ ٭(٥)

---

(١) هذا عجز بيت ورد صدره في المطبوع – وسيذكره المؤلف – ، وقد نسبه المؤلف إلى المنخل، ولم أجد من نسبه إليه غيره. وهو للمخبل السعدي في ديوانه (١٢٥) ، والكتاب (٢٩٩/١) ، والتخمير (٤١٣/١) ، وشرح ابن يعيش (٥١/٢) ، والخزانة (١٥٠/٤) و (٩١/٦) ، والدرر (١٦٧/٦) ، وينظر شرح الجمل للجرجاني (١٠٢).

(٢) سيذكر المؤلف صدره وقد ورد في المطبوع ، ولم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل غير ابن بنين ، أبو الربيع سليمان بن بنين بن خلف ، النحوي الشافعي المتوفى سنة ٦١٤هـ ، الذي نسبه إلى الأخطل في شرحه لأبيات سيبويه (١٤٠) ، وليس في شرح السكري لديوان الأخطل، غير أن فيه قصيدة على وزن البيت وقافيته فلا يبعد أن يكون هذا البيت منها كما قال أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين بحاشية التخمير (٤١٣/١) ، ينظر الكتاب (٣٠٠/١) ، وشرح أبيات سيبويه (٩٧) ، والتخمير (١٤١/١) ، وشرح ابن يعيش (٥١/٢ – ٥٢).

(٣) الكتاب (٣٠٣/١).

(٤) في المطبوع (وهو قليل ، وقال).

(٥) سيذكر المؤلف عجزه وقد ورد في المطبوع: وهو لأسامة بن الحارث الهذلي في ديوان الهذليين (١٩٥/٢) ، وينظر الكتاب (٣٠٣/١) ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١٢٨/١)، وشرحها لابن بنين (١٤١/١) ، والتخمير (٤١٤/١) ، وشرح ابن يعيش (٥٢/٢) ، والعيني (٩٣/٣) ، والدرر (١٥٧/٣).

وَهَذا البَابُ قِياسٌ عِندَ بَعضِهمْ ، وعِندَ آخرينَ مَقْصُورٌ على السَّماعِ.»(١)

تخ(٢): « إنمَا قَالَ: "فالرَّفعُ" ؛ لأنَّهُ لاَ فعلَ هاهُنا ، ولا يَحسُنُ إضمارهُ ؛ لأنَّ "أَنْتَ" تَدفعُ ذلكَ»

«ولا قوةَ لمعنَى الفعلِ هُنَا ، وإنْ كَانَ الاستفهامُ يَقتَضِي الفِعلَ ، لأنَّ المعنَى: أيَّ شيءٍ أَنتَ وعبدُ اللهِ؟ فالسُّؤَالُ عَن الذَّاتِ لاَ عَن الفِعْلِ ، وتَأويلُ الفِعْلِ أَنْ تَقُولَ في تَقديرِهِ: مَا تصنعُ أَنتَ وعبدَ اللَّهِ ؛ لأَنَّ المَعْنَى: مَا سببُ تَعَرُّضِكَ وملابستكَ عبدَ اللَّهِ ، فالسُّؤالُ عَنْ تَعرُّضِ المخَاطَبِ "عَبدَ اللَّه" ، لاَ عَنْ تَعَرُّضِ عَبدِ اللَّهِ ، وكَذلكَ القَصعَةُ ، فلَمْ يَتَحقَّق معنَى المقَارنَةِ / هُنَا ، فاعرفهُ. [٩٨/ب]

وكَذلكَ قَولُهُ:

۞ ما أَنْتَ وَيْبُ أَبِيكَ .... ۞

تُرْفَعُ "الفَخْرُ" لأَنَّ التَّحقيرَ هُنَا عَائدٌ إلى المُخَاطَبِ دونَ "الفَخرُ" ، وإذا لَزمَ التَّحقيرُ أَحدهُمَا دُونَ الآخرِ لا يَتحقَّقُ معنَى المُقَارنَةِ ، وقَبل هذا المصراع:

۞ يَا زِبْرِقَانُ أَخَابَنِيْ خَلَفٍ ۞

وبعدَ البَيتِ:

هَلْ أَنْتَ إلاَّ فِيْ بَنِيْ خَلَفٍ   كالأَسْكَتَيْنِ عَلاَهُمَا البَظْرُ(٣)

يَقُولُ: مَنْ سَادَ مثلَ قومِكَ فَلا فخرَ لَهُ ، وَهُمْ حَولَهُ مِثْلُ "الأَسْكَتَيْنِ" حَولَ "البَظْرِ".

وَصَدرُ البَيتِ الثَّاني:

۞ وكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ ۞

يَحُطُّ "القَيْسِيَّ" ويُعْلِي شَأْنَ "الفَخارِ" ، فلَيسَ بَينَهُمَا مُقَارنةُ ، وَهَذا البابُ مَبناهُ عَلى المُقَارنَةِ.»(٤)

---

(١) المفصل ص (٧٥ – ٧٦)

(٢) ينظر التخمير (٤١٢/١).

(٣) هو للمخبل السعدي في ديوانه ص (١٢٥) ، والتخمير (٤١٣/١) ، وشرح ابن يعيش (٥١/٢)، والخزانة (٩٣/٦).

(٤) ينظر النص في المحصل في شرح المفصل ص (٤٩٨ – ٤٩٩).

{**قلتُ**: ومَا قَالَ في تَعلِيلهِ[١]: "لأَنَّ "أَنتَ" تَدفَعُ ذَلِكَ" إِنْ كَانَ مُرَادُهُ وهو الظَّاهِرُ أَنَّ انفصالَ الضَّميرِ المرفوعِ يَأتِي إِضمارُ الفعلِ مَعَهُ ، فقَولُهُ:

❀ **فما القَيسيُّ** .... ❀

يَدفَعُ صِحتَهُ ، لِصحةِ وقوعِ الفِعْلِ مَعَه مِن غيرِ نَكيرٍ.

ومَحَزُّ[٢] الكَلامِ أَنَّ هذه الجملةَ ابتدائيةٌ ، فإِن "أَنتَ" مُبتدأ ، وخَبَرُهُ قُدِّمَ عَليه، لِتَضمُّنِهِ الاستفهام ، والفعليةُ هي الَّتِي اقتضت النَّصبَ ؛ لأَنَّ عملَ النصبِ فِي هذا البابِ مَدَارُه عَلى الفِعْلِ كَمَا تَرى ، فاعرفهُ}[٣]

قولُهُ: "**وَهو قَليلٌ**"

تخ[٤]: «مَعناهُ: النَّصبُ هُنَا قليلٌ. فإِنْ سأَلتَ: أَلَسْتَ قَدْ ذَكرتَ أَنَّ إِبْرَازَ هذا الضَّميرِ يَدفَعُ إِضمارَ الفعلِ؟

أَجبتُ: بَلَى ، لَكِنْ ليسَ هَذا عَلى إِضمارِ الفعلِ ، بَلْ عَلى تَوَهُّم: كَيفَ أَنْتَ؟ كَيفَ تَكونُ أَنتَ؟ إِذْ لا فرقَ بَينَهُمَا.

وقَولُ الشَّيخِ تَدريسٌ.»[٥]

قَالَ سِيبَوَيه[٦]: «لَمْ يَحمِلوا الكَلامَ عَلى "مَا" و "كَيفَ" ، ولكِنَّهُمْ حَمَلُوه عَلى الفِعلِ» ، وَهو "كَانَ" أَوْ مَا يُؤخَذُ منهُ ؛ لأَنَّ ذلكَ واقعٌ كثيراً ، فالعَمَلُ عَلى مِثْلِهِ سَائِغٌ.

قَولُهُ:

❀ **فَمَا أَنَا** .... ❀

تمامهُ:

---

[١] يقصد صاحب تخ ، وقد سبق قبل.

[٢] المحز: موضع القطع فيه ، ينظر اللسان (حزز) (٣٣٤/٥) ، والمقصود: غاية الكلام والكلمة الفصل.

[٣] ساقط من "ع".

[٤] ينظر التخمير (٤١٤/١).

[٥] أي: كلام ظاهري غير مُحقَّق ، يقصد به التقريب على المتعلم. ينظر المقتبس بتحقيق الدكتور سعد الرشيد ص (٧٠).

[٦] ينظر الكتاب (٣٠٣/١).

❁ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابِطِ ❁

{ويُرْوَى: "يُعَبِّرُ"(١) ، مِن عَبرَ بِهِ كَذا ، أيْ: بَرَّحَ بِهِ ، وَشَقَّ عَلَيهِ}(٣) وعنى بـ"الذَّكَرِ": البَعِيْرَ الذَّكَرَ.

قَالَ صاحبُ الكتابِ(٢): «نظيرُ هذا النَّحو:

❁ ولا نَاعِبٍ .... ❁

مَعنَاهُ: أَنَّهُ جَرَّهُ ؛ لأَنَّ الباءَ تَدخلُ عَلى المعطوفِ عَلَيهِ الَّذي هو خَبرُ "لَيْسَ" كَثِيْراً ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: لَيسُوا بمُصْلِحِينِ ولا نَاعِبٍ ، والبَيْتُ:

مَشَائِيمُ لَيسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً   وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِسُوءٍ غُرَابُها(٣)

ومِثْلُهُ:

بَدا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   ولا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِياً(٤)

كَأَنَّهُ قَالَ: "لَستُ بمدركٍ ولا سَابِقٍ".

سُمِّيَت(٥) المَفَازَةُ مَتْلَفاً كَمَا سُمِّيَتْ بَيْدَاءَ مِن التَّلَفِ والبَيْدُودَةِ ، وهُمَا الهَلاكُ(٦).

---

(١) وهي رواية الديوان ، ينظر ديوان الهذليين (٢/١٩٥).

(٢) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٢/ب).

(٣) نسبه سيبويه مرة للأحوص الرياحي في الكتاب (١/١٦٥ – ٣٠٦) ، وأخرى للفرزدق (٣/٢٩)، وهو للأحوص في الحيوان (٣/٤٣١) ، والمؤتلف والمختلف ص (٤٠) ، وفرحة الأديب (٣٢) ، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/٨٦٥) ، والخزانة (٤/١٥٨ – ١٦٠ – ١٦٤) و (٨/٢٩٥ – ٥٥٤) ، وينظر الخصائص (٢/٣٥٤) ، وضرائر الشعر (٢٨٠) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨٥، ٢/٣٠٥)، وشرح ابن يعيش (٢/٥٢) ، والبحر (٧/٤٧٥) ، والمغني (٢/٥٣٢ – ٦١١) ، والمساعد (١/٢٨٩) ، وشفاء العليل (١/٣٣٧) ، وهداية السبيل (٢/٥٠٦)، ورواية حواشي الزمخشري (٢٢/ب) "الإلبين".

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى ، في ديوانه ص (١٠٧) ، والكتاب (١/١٦٥) و (٣/٢٩ – ٥١ – ١٠٠) و (٤/١٦٠) ، وهو لصرمة الأنصاري في الكتاب (١/١٥٤) ، والإنصاف (١/١٩١) ، وينظر شرح ابن يعيش (٢/٥٢) ، وشرح الكافية الشافية (١/٤٢٧) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨١) و (٢/٥٢) ، وشفاء العليل (٢/٦٨٢) ، والمساعد (٢/٣٠٠) ، والبحر (٤/٢٩٣) والعيني (٢/٢٦٧) و (٣/٣٥١) ، والخزانة (١/١٢٠) و (٨/٤٩٢ – ٤٩٦) و (٩/١٠٢ – ١٠٣).

(٥) في "ع" (سمي).

(٦) ينظر اللسان (بيد) (٣/٩٧) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٠٠).

حم(١): و َمَعْنَاهُ: أيّ شَيءٍ أكونُ مَع السَّير ، فـ"مَا": خَبرٌ ، و "أَنَا": مُبتدأٌ ، سَواءٌ قَدَّرْتَ فيهِ "كَان" أو لَمْ تُقدِّر ، وقَدَّمَ الخبرَ لتضمُّنِهِ معنَى الاستفهامِ.

وفي(٢) **شَم** : تَقدِيرُهُ: أيَّ شيءٍ كُنتُ أنَا ، فانْتَصَبَ "أيَّ" ؛ لأَنَّهُ خَبرُ "كُنتُ" ، ومَا قَامَ مقامهُ.

قوله: "وَهَذا البابُ قِيَاسٌ عندَ بعضِهِم".

{ **قَالُوا**: هُو قِيَاسٌ عِنْدَ أَبي الحَسَنِ الأَخْفَش ، وَعِنَدَ سِيبَوَيهِ(٣) مَقصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ ، والأَوَّلُ أَظهَرُ ، أيْ: عِندَ بَعضِ عُلماءِ العَربيةِ(٤) ، فَلَيْسَ الضَّميرُ ضَمِيْرَاً للعَربِ.}(٥)

تخ(٦): «وَجْهُ كَثْرَةِ هَذا البابِ وَاطِّرادِهِ وجْهُ السَّمَاعِ ، وكَلامُ العَربِ استِقْرَاءٌ لا قِيَاسٌ، اللَّهُمَّ إلا إذا أُصيبَ [ذَلك](٧) الاطرادُ الكُلِّي.»

---

(١) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ، ص (٥٠٠).

(٢) ينظر النص في الموصلي شرح المفصل ص (٥٠٠).

(٣) ينظر الكتاب (٢٩٧/١).

(٤) ينظر التفصيل في المفعول معه والخلاف بين علماء العربية: الإنصاف (٢٤٨/١) ، المسألة (٣٠) ، والتبيين ص (٣٧٩) ، وينظر الكتاب (٢٩٧/١) ، والأصول (٢٥٣/١) ، والإيضاح العضدي ص (٢١٧) ، والجنى الداني ص (١٥٥) ، وشرح ابن عقيل (٥٤١/١) ، وارتشاف الضرب (١٤٩٣/٣) ، والهمع (١٨١/٢) ، وحاشية الصبان (١٣٤/٢).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر التخمير (٤١٥/١).

(٧) مضافة من "ع".

[المفعول له]

قال رضي الله عنه:

«**المَفْعُولُ لَه: هُوَ عِلَّةُ الإقدامِ علَى الفعلِ ، وَهو جوابٌ لِمَهْ ؟" ، وذلكَ قولُكَ: فعلتَ كَذا مخافةَ الشَّرِّ ، وادّخارَ فُلانٍ ، وضربتُه تَأديبًا لَهُ ، وَقَعدتُ عن الحَربِ جُبْنًا، وفَعَلتُ ذَلِكَ أَجْلَ كَذا ، وفي التنزيلِ: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾(١).»(٢)**

وَالهَاءَ فِي: "لِمَهْ" هاءُ السّكت ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكون مُنقَلِبةً عَن أَلِفِ(٣) "ما" ، وهي الاستفهامية.

{**تخ**(٤): «لمه: كَتَبَهُ الشَّيخُ مَعَ الهاءِ كَمَا تُكتَبُ "ثَمَّةَ" بالفَتْحِ مع الهاءِ ، فرقًا بينَهُ وبينَ "ثُمَّ" بالضمِّ ؛ لأَنَّ هَذا الخطَّ الإسْلاميّ كَانَ ولَمْ يَكُن نَقْطٌ ولا عَجْمٌ ، ثُمّ أُحدِثا بَعْدَ ذَلِكَ بزمانٍ ، فكَانُوا يَضعُونَ الحروفَ مَواضعَ النَّقْطِ ، كَمَا زَادُوا الوَاو في عَمْرو.»}(٥)

شح(٦): «قِيَاسُ قَولِهِ(٧) في المَفْعُولِ مَعَهُ(٨) أَنْ يَقُولَ هُنَا: هو المنصوبُ لعلَّةِ الإقدامِ علَى الفعلِ ؛ لأَنَّهُ إذا لَمْ يَقُلْ: "المَنْصُوب" دَخَلَ تَحتَهُ كُلُّ مَا يكونُ عِلةً ، ومِن جُمْلَتِهِ المخفوضُ ، فيُقَيِّدُ(٩) الحدَّ ، لأَنَّ كَلامَنَا في المَنْصُوبَاتِ ، وكُلُّ مَا يُذكَرُ مَفْعُولاً من أَجلِهِ فهُو علَّةُ الإقدامِ ، [فإذا قلت: ضربتُهُ تأديباً](١٠) فالتَّأديبُ / إذن سَبَبُ الضَّرْبِ. [٩٩/أ]

فإنْ قُلتَ: وكيفَ يكونُ الضَّربُ سَبَبًا لشيءٍ ، {و}(٥) ذلكَ الشَّيءُ سَبَبٌ لَهُ ، ونَحنُ نَقطعُ بأَنَّ الضَّربَ سَببُ التَّأديبِ؟.

---

(١) الآية: (١٩) من سورة البقرة.

(٢) المفصل ص (٧٧).

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي (٢/٤١٦) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٢).

(٤) ينظر التخمير (١/٤١٨).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٢٥ – ٣٢٦).

(٧) كلمة "قوله" مكررة في الأصل.

(٨) المفعول معه ص (٢٢).

(٩) هكذا في الأصل و"ع" ، وفي الإيضاح ، في شرح المفصل "ففسد الحدُّ".

(١٠) إضافة يقتضيها السياق وهي من الإيضاح في شرح المفصل.

فالجوابُ: أَنَّ التَّأديبَ لَهُ جِهتَانِ: هُوَ باعتبارِ إحدَيْهِمَا سَبَبٌ ، وبالأُخرَى مُسبِّبٌ، فَباعتِبَارِ عقليتِهِ ومعلوميَّتِهِ وفائدتِهِ سببٌ للضَّربِ ، وباعتِبَارِ وجُودِهِ مُسَبِّبٌ للضَّربِ، فالوَجْهُ الَّذي هو بِهِ سَبَبٌ غيرُ الوجهِ الذي هو بِهِ مُسَبِّبٌ ، وإنَّما يَلزمُ التَّنَاقضُ أَنْ لَو كانَ سَبَبَاً مُسبَّبَاً لِشيءٍ واحدٍ من وَجهٍ واحدٍ.

بيانُهُ في قولِكَ: أَسلِمْ تَدخل الجَنَّةَ ، فالإسلامُ سَبَبٌ لِدُخُولِ الجَنَّةِ ، ومَعقُوليَّةُ دخولِ الجنةِ وفائدتُهُ سَبَبٌ للإقدامِ عَلَى الإسلامِ » ، {فاعرِفْهُ.}[1]

تخ[2]: « قولُهُ: "**ادِّخَارَ فُلانٍ**" مَأخوذٌ مِن قَولِهِ[3]:

وأَغفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ » **وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَاً**

{في الأساسِ[4]: « ذَخَرَ الشيءَ وادَّخَرَهُ: خَبَّأَهُ لِوَقْتِ حَاجَتِهِ. والعَوْرَاءُ: الكَلِمَةُ القَبِيحَةُ.»

قَالَ[5]: أَيْ لأَجْلِ ادِّخَارِي إيَّاهُ لا يَعنِيْنِي.}[1]

حم: قَولُهُم: "**أَجْلَ كَذَا**" مَصْدَرٌ[6] أَجَلَ عَليهم كذا ، أَيْ: كَسَبَ[7] ، أَيْ: فعلتُهُ لِكَسبِ كَذا ، نَحو: كَتَبْتُ هَذا الكِتَابَ أَجْلَكَ ، أَيْ: لأَجْلِكَ ولِكَسْبِي إيَّاهُ لَكَ[8].

تخ[9]: « **فإنْ سَأَلتَ:** مَا بَالُهُمْ عَدَلُوا عَن الغَرضِ إِلى العِلَّةِ؟

أجبتُ: لأن العِلَّةَ أَعمُّ ، أَلا تَرى أَنَّ الجُبْنَ يَصلُحُ عِلَّةً ، ولا يَصلحُ غَرضَاً لعاقلٍ.

---

[1] ساقط من "ع".

[2] ينظر التخمير (٤١٧/١).

[3] هو حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي ، كان مضرب المثل في الكرم والجود ، وأحد شعراء الجاهلية. ينظر الشعر والشعراء (١٢٣) ، والخزانة (١٢٧/٣ – ١٢٨) ، والأعلام (١٥١/٢).

[4] الأساس (ذخر) و (عور) ، (٢٠٣ ، ٤٣٩) ، والخزانة (١٢٢/٣ – ١٢٣).

[5] ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٢/أ)

[6] في "ع" (مصدراً).

[7] ينظر اللسان (أجل) (١٢/١١ – ١٣).

[8] ينظر الموصل في شرح المفصل ، ص (٥٠٥) ، والمقاليد (١٤٣/أ).

[9] ينظر التخمير (٤١٨/١) بتصرف.

فإنْ سألتَ: أليسَ مِن شأنِ هَذا المنصُوبِ أنْ يُعَدَّ فِي بَابِ المَصْدَرِ ، فإنَّهُمْ جَعَلُوا "سَوْطَاً" وَاقِعَاً مَوقعَ المصدرِ(١) ، فهَذا أوْلَى؟

أجَبتُ: بَلَى ، هَذا هو القِيَاسُ ، والبَصريُّونَ هُمُ الَّذين يُتَرجِمونَ هَذا البَابَ بَهذا الاسمِ ، والكُوفيُّون(٢) لا يُتَرجِمُونَهُ بهِ ، ويَجْعَلُونَهُ نوعَاً مِن أنواعِ المصدرِ.»

ثم: قِيلَ(٣): هَذَا البَابُ في الأَصلِ مَوضُوعٌ عَلى طَلَبِ الخَبرِ أو الحَذَرِ ، فالفِعلُ المُعَلَّلُ هُوَ طَريقُ الطَّلَبِ والحَذَرِ ، والمصدَرُ الَّذي هو العِلَّةُ داعٍ إلى تَحصيلِ ذلكَ الفِعلِ ، والدَّاعِي هو الظَّنُ بِحُسْنِ الفعلِ وقُبْحِهِ ، وكَونهِ نَفْعَاً أو ضَرَرًا.

قُلتُ: وإنَّمَا لَمْ يُعَدّ مِن أنواعِ المصدَرِ لأَنَّهُ مُتضمِّنٌ للاَّمِ وفي مَعْنَاهَا ، وهَذا التَّضَمُّنُ عَن مواقعِ المَصدَرِ بِمعزلٍ ، ألاَ ترى [أنه](٤) لا يَصحُّ أنْ يُقَالَ: ضربتُهُ لِضَربٍ ، أو لِسَوطٍ ، ولَّما امتنعَ هَذا التَّقديرُ في المَصْدرِ خَرَجَ عَنْ حَدِّهِ ، ولَمْ يَنْدَرج تَحتَ جُملتهِ ، وكانَ بَاباً عَلى حَدِّه ، وإنْ كَانَ في معنَاهُ ضِمناً ، اللَّهُمَّ إلاَّ إذا جُعِلَ المَنْصُوبَ على المصدَريَّةِ نوعَينِ ، والله المُعينُ.

---

(١) أي في قولك: ضربته تأديباً له ، معناه: ضربته تأديباً واقعاً بسوط.

(٢) ينظر المقاليد (١٤٣/ب).

(٣) ينظر المقتصد (٦٦٧/١).

(٤) إضافة يقتضيها السياق.

[شروط إعماله]

قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ:

« **فصــــل** :

وفيهِ ثَلاثُ شرَائطَ: أَنْ يَكونَ مَصْدَراً ، وفِعْلاً لفاعِلِ الفِعلِ المُعَلَّلِ ، ومُقارِناً لَهُ في الوجُود ، فإنْ فُقِدَ شَيءٌ مِنْهَا فاللاَّمُ كقولكَ: جئتُكَ للسَّمنِ واللَّبَنِ ، ولإكرَامِـك الزائـرَ ، وخَرجْتُ اليومَ لمُخَاصَمَتِكَ زيداً أمسِ.»(١)

{ **قلتُ**: ذَكَرَ في الكشافِ(٢): « فــي قولــه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا ﴾(٣) نَصبهُمَا عَلى الحَالِ ، وأمَّا على أنَّهمَا مَفعُولاً لَهُمَا فلا يَصِحُّ ذلكَ إلاَّ على حَذفِ المُضَافِ ، أيْ: إرادةَ خَوفٍ وطَمَعٍ ، ليكونَ فِعلاً لِفَاعِلِ الفِعلِ المعلَّلِ ، وإلاَّ فَلا يكونُ فِعلاً لَهُ.»

وَقَالَ(٤): « في قَولِه: ﴿ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ ﴾(٥) إنَّمَا دَخَلَ اللاَّمُ في الأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي لأَنَّهُ فَاتَ عَنهُ الشَّرطُ الثَّالثُ ، واستَجمَعَ في الثَّانِي الشرائطَ الثَّلاثَ فانْتَصبَ.»

قُلتُ: وسأَلَني بعضُ طَلَبةِ العِلْمِ عن انتِصَابِ ﴿ فَضۡلٗا ﴾(٦) فِي قَولِه:

---

(١) المفصل ص (٧٧).

(٢) ينظر الكشاف (٣٥٢/٢).

(٣) الآية (١٢) من سورة الرعد.

(٤) ينظر الكشاف (٥٢٩/٢).

(٥) الآية (٢) – (٣) من سورة طه.

(٦) جاء في حاشية الأصل نص منقول عن الكشاف (٥٦٢/٣) ، ليس من الكتاب ، ولأهميته أثبته ، وقد تحدث فيه عن قوله "و ﴿ فَضۡلٗا ﴾ مفعولاً له أو مصدراً من غير فعله" ، فأورد النص الآتي: « فإن قلت: من أين جاز وقوعه مفعولاً له و"الرشد" فعل القوم ، و"الفضل" فعل الله تعالى ، والشرط أن يتحد الفاعل؟. **قلت**: لما وقع "الرشد" عبارة عن التحبيب والتزيين مسندة إلى اسمه تقدست أسماؤه صار "الرشد" كأنه فعله» انتهى كلامه ، ولو رأى الشارح ما في الكشاف لزاد حمده وشكره لله تعالى.

﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ (١) ، فقلتُ : إنَّما جازَ انتصابُهُ مَفْعُولاً لَهُ مَع أنَّ الفضلَ ليسَ من فِعْلِهِمْ ؛ لأَنَّ رُشْدَهُمْ لَّما حَصَلَ – بتوفيقِ اللهِ تَعالَى – صَارَ كَأَنَّ اللهَ / هو فاعلُهُ معنىً ، فلَمْ يَخْتَلِف فَاعِلُ الفِعلين ، ثُمَّ ظَفرتُ [٩٩/ب] بِهذَا الجوابِ بعَيْنِهِ في المُحصَّلِ للإمام فَخر المشايخ(٢) ، فَحَمِدتُ اللهَ تَعالى ، واللهُ الموفقُ.}(٣)

شح(٤): « إنَّما اشتَرطَ ذَلِكَ ليَقوَى مَعنَى التَّعلِيلِ ، فيَصِحَّ حَذفُ الحَرفِ الدَّالِّ عَليهِ ، فوزَانُهُ وزَانُ الظَّرفِ باعتِبَارِ حَذفِ "فِي" ، فشَرطُهُ أَنْ يَكُونَ اسماً ظَاهِراً ، ليَقوَى أمرُ الظَّرفِيَّةِ ، فيَصِحَّ حَذفُهُ. ووَجْهُ قُوةِ التَّعليلِ ، عندَ هذه الشرائط أَنَّها الغَالبُ في التَّعليلاتِ ، فكانَ فِيهَا تَنبِيهٌ عَلى التَّعليلِ ، فَصَحَّ حَذفُ اللاَّمِ لَما فِيهَا مِن القُوَّةِ ، فإذا فاتَ شيءٌ منها ضَعف دَلالَةُ التَّعليلِ ، واحتِيجَ إلى حرفِ التَّعليلِ ، كَمَا أنَّهُ إذا غُيِّرَ اسمُ الزَّمانِ الظَّاهِرِ بمضمرٍ أو إشارةٍ وَجَبَ الإتيانُ بِحَرفِ الظَّرفِ، كَقَولِكَ: "يَومَ الجُمعَةِ خَرَجْتُ فِيهِ" ، "وخَرجْتُ في هذا" إذا كانَت الإشارةُ إلى زمانٍ ولو قُلتَ "يومَ الجُمعةِ خرجتُهُ" لَمْ يَستقِمْ إلاَّ عَلى الاتِّساعِ لا عَلى الظَّرفِ.»

تخ(٥): « إنمَا شَرطَ المَصدَرَ لأنَّهُ متَى كانَ مَصدَراً كانَ الإدراجُ فيه أَقلَّ ، ألا تَرى أنَّ "إكراماً" لَوْ رَجعتَهُ إلى الأصلِ لَمْ يحتَجْ إلاَّ إلى اللاَّمِ ، ولَو قُلتَ: جِئتُكَ جَاهاً لكَ ، ثُمَّ رَجَعتَ إلى حقيقتِهِ ، فكَمَا يُحتاجُ فيهِ إلى اللاَّمِ يُحتاجُ {فيه}(٢) إلى شَيءٍ آخرَ، نَحو أنْ تَقولَ: "جئتُكَ ليحصُلَ لكَ جاهٌ ، وشرطُهُ أنْ يَكُونَ فِعلاً لَهُ ؛ لأنَّهُ يَكُونُ

---

(١) الآية (٧) – (٨) من سورة الحجرات.

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن أحمد العمراني الخوارزمي ، يلقب حجة الأفاضل وفخر المشايخ ، لا يشق غباره في الخط واللفظ وكثرة السماع والحفظ. أخذ عن الزمخشري وعمر الترجماني. من مصنفاته: التفسير ، اشتقاق الأسماء ، المواضع والبلدان. توفي سنة ٥٦٠هـ ، ينظر ترجمته: معجم الأدباء (٦١/١٥) ، وبغية الوعاة (١٩٥/٢) ، واللباب (٣٥٧/٢) ، والأعلام (٣٢٩/٤ – ٣٣٠).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٦/١).

(٥) ينظر التخمير (٤١٩/١ – ٤٢٠).

أَقلّ إدراجًا من قولِكَ: "ضَربتُهُ تأديباً" مثلاً ؛ لأَنَّكَ تَحتاجُ إلى أَنْ تَقُولَ: ضربتُهُ لأُؤَدِّبَهُ فيَتأَدَّبَ ، وكذلكَ شَرطُ المقَارنةِ في الوُجُودِ ، لأَنَّهُ إنَّمَا يَظْهرُ كَونَهُ عِلَّةً بالمُقَارنةِ.

فإن سألتَ: المقارنَةُ لَيستْ بشَرطٍ ؛ بدَليلِ قَولهِ تَعَالى:﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾(١) ﴿ وَزِينَةً ﴾ مَنصُوبٌ بِمَعنَى اللامِ ، ولَمْ تَكُنْ مَوجُودةً وقتَ الخَلقِ؟.

أجبتُ: المَعنَى بكَونهِ مُقارناً ألاَّ يَكونَ مُتَقَدِّماً ، ولا بأسَ بالتأخُّرِ ، نَحو: "شَربْتُ الدَّواءَ إصلاحاً للبَدنِ" فالإصلاحُ مُتَأَخرٌ غيرُ واقعٍ عندَ الشُربِ. »

شم ، **حم**: العِلَّةُ الَّتي أَوجَبَتْ اختصاصَ النَّصبِ أَنَّكَ إذا قُلتَ: "ضَربتُهُ تَأديباً" كَانَ التَّأديبُ دَاخلاً في ضِمنِ "ضَربتُ" ، ومَوجُوداً بوجُودهِ ، أَشبهَ المصدرَ الَّذي من نَفسِ "ضَربتُ" ، كأَنَّكَ قُلتَ: أَدبتُهُ تأديباً ، أَوْ أَحدثتُ فيه تَأديباً ، نَحو: أَحدثتُ ضَرْبًا. وإذا لَمْ يكن مِمَّا يَدخُلُ تحتَهُ ، بأَنْ يكونَ غيرَ مَصدرٍ ، أو فعلاً لغيرِ فاعِلِ الفِعلِ ، أو سَابقاً للفِعْلِ في الوجودِ فَلا معنَى لِنَصبهِ ؛ لأَنَّ الفعلَ لا يقتضيه كذلك ، فيكونُ جَارياً مَجرى المصدَرِ من لفظهِ ، وَهذا نقاوةُ كَلامِ عبد القاهر(٢) ، فاعرفهُ بالتَّأمل.

---

(١) الآية (٨) من سورة النحل.

(٢) ينظر المقتصد (٦٦٩/١).

[تعريفه وتنكيره]

قال رضي الله عنه:

« {**فصل**}(١):

ويَكونُ معرفةً ، ونَكِرةً ، وقَدْ جَمَعهُمَا العجاجُ(٢) في قولِهِ:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ
مَخَافَةً وزَعَلَ المَحْبُورْ
والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ(٣) »(٤)

قَدْ جَمَعَ فِي هَذا البيتِ النَّكِرةَ ، والمعرَّفَ باللامِ ، والمضافَ إليهِ ، والمصدرَ، كَمَا جَازَ أَنْ تُجرَى عَليهِ هَذهِ الأَحوال جازَ ذلكَ أيضاً في هذا المفعول، لانعقادِ الشَّبهِ بينَهُمَا على ما ذكر.

{ورأيتُ في بَعضِ كُتبِ الإعراب أنَّ(٥) الجَرمِيَّ(٦) أَبَى أَنْ يَكونَ المفعولُ لَه إلا نكرةً ، وزَعمَ أنَّ المضافَ في صُورةِ الإضافةِ في نيَّةِ الانفصالِ ، ولَكِن لا يَنقضِي بِهذا الجوابِ عِن المعرَّفِ باللام ، والبَيْتُ حُجَّةٌ عَليهِ.

ويقالُ(٧): قولُهُ: "والهولَ" مَنصوبٌ بـ"يركبُ" ، عَطفاً على "كُلَّ عَاقِرٍ".}(١)

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد السعدي التميمي ، راجز مجيد ، ولد في الجاهلية ثم أسلم ، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ، فأصيب بالفالج وأقعد ، ينظر في ترجمته الشعر والشعراء (٣٧٤ - ٣٧٦) ، والأعلام (٨٦/٤ - ٨٧).

(٣) هي في ديوانه ص (٢٣٠) والكتاب (٣٦٩/١) ، وينظر الأصول (٢٠٨/١) ، والنكت (٣٩٦/١)، والإيضاح (٢١٨) ، وشرح أبيات سيبويه (٤٧/١) ، وشرح ابن يعيش (٥٤/٢) ، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢٤٦/١) ، ويروى "القبور" بدل "الهبور" ، والبحر (٨٧/١) ، والتخمير (٤٢٠/١) ، وهداية السبيل (٢٤٧/١) ، والخزانة (١١٤٤/٣).

(٤) المفصل ص (٧٧).

(٥) ينظر الارتشاف (١٣٨٧/٣ - ١٣٨٨) ، وشرح ابن يعيش (٥٤/٢) ، والخزانة (١١٤/٣).

(٦) صالح بن اسحاق ، أبو عمر ، الجرمي بالولاء ، فقيه ، عالم بالنحو واللغة ، سكن البصرة وبغداد، وانتهى إليه علم النحو في زمانه ، توفى سنة ٢٢٥هـ ، ينظر في ترجمته: نزهة الألباء (٩٣ - ٩٤) ، ووفيات الأعيان (٢٢٨/١) ، وبغية الوعاة (٨/٢ - ٩) ، والأعلام (١٨٩/٣).

(٧) ينظر التخمير (٤٢١/١).

وقبله(١):

كأنَّ أَعْلاقي وجِلْبَ الكُوْر
علَى سَرَاةِ نَاشِطٍ مَمْطُورِ(٢)

شَبَّهَ نَاقَتَهُ بثَورٍ خَارِجٍ مِن أَرضٍ إِلى أَرضٍ ، وأصابَهُ المطرُ ، فيَخافُ أَنْ يَزلَّ ، فيَركَبُ لِذَلِكَ رَمْلاً(٣) عاقراً ، ويَترُكُ الهُبُوْرَ./ [١٠٠/أ]

قَالَ صاحب(٤) الكِتَابِ : « "العَاقِر": الرَّملةُ التِي لا تُنبتُ. و"الجُمْهُورُ": المتراكمُ. و"الزَّعَلُ": النَّشَاطُ. و"المحبُور": الَّذِي يَظهرُ فيهِ أَثَرُ المسرَّةِ. و"تَهوَّلَهُ" بمعنَى هَالُه. و"الهُبُور": جَمعُ هَبْرٍ ، وهو المُطْمَئِنُّ من الأَرضِ. يَصِفُ ثَوْراً أَفلتَ من الصَّائدِ » ، وكَانَ يَعلُو الرِّمَالَ مخافةَ أَنْ يَتَعرَّضَ لَهُ أَحدٌ في الأَغْوَارِ ، {فاعرفهُ

---

(١) هو في ديوان العجاج ص (٢٢٩) ، وروايته:

بل خلت أعلاقي وجلب الكور
على سراة رائح ممطور

ينظر الصحاح (جلب) (١/١٠٠) ، وهداية السبيل (١/٢٤٩).

(٢) في الأصل (محظور) ، وما أثبته من "ع" وكذلك هو في الديوان.

(٣) في "ع": (رحلاً).

(٤) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٢/ب).

[الحال]

قال رضي الله عنه:

«**الحال** ، شُبِّهَ الحَالُ بالمفعُولِ ، مِن حيثُ إنَّها فَضْلَةٌ مثلُهُ ، جاءَت بَعْدَ مُضِيّ الجُملةِ ، ولَهَا بالظَّرفِ شبَهٌ خَاصٌ مِن حيثُ إنَّهَا مَفعُولٌ فِيهَا.

ومَجيئُهَا لبيانِ هَيْئَةِ الفَاعِلِ أو المَفْعُولِ ، وذَلكَ قولُكَ: "ضَربتُ زَيْداً قَائماً" ، تَجعَلُهُ حَالاً من أيِّهما شِئْتَ. وقَدْ تكونُ منهُمَا ضَربةً عَلى الجَمعِ والتَّفريقِ ، كَقولِكَ: "لقيتُهُ رَاكِبين" ، قَالَ عَنْتَرةُ(١):

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا(٢)

ولَقيتُهُ مُصعِداً ومُنْحَدِراً.»(٣)

{**قُلتُ**: قَبْلَ أَنْ أسوقَ إليكَ أحكامَ الحَالِ فاعلَمْ مَسألَةً حَسنةً ذكرَهَا الشَّيْخُ فِي حَاشيةٍ مِنْ أمَالي الكشافِ في قولِهِ تعَالى(٤): ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ، قَالَ(٥): « ﴿ حَنِيفًا ﴾ حَالٌ من ﴿ إِبْرَٰهِيمَ ﴾.»

ومِن أصلِهم أنَّهُ لا يَجُوزُ النَّصبُ عَلى الحَالِ للمُضَافِ إليه إلا إذا كَانَ في معنَى المضافِ ، فَلا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: "جَاءَ غُلامُ زَيدٍ رَاكِبًا" ، فتكونُ "رَاكِبًا" حَالاً لــ"زيدٍ".

---

(١) هو عنترة بن شداد بن عمرو العبسي ، من أشهر فرسان العرب في الجاهلية ومن شعراء المعلقات ، يوصف بالحلم على شدة بطشه ، شهد حرب داحس والغبراء ، ينظر في ترجمته: الأغاني (٢٣٥/٨) ، وخزانة الأدب (١٢٥/١ – ١٢٩) ، والأعلام (٩١/٥ – ٩٢).

(٢) هو في ديوانه ص (٦١) ، وينظر الكشاف (٤٢٩/١) ، وأمالي ابن الشجري (٢٦/١) ، وشروح ابن يعيش (٥٥/٢) و (١١٦/٤) و (٨٧/٦) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٩٠/١) ، وشفاء العليل (٥٣٥/٥) ، والعيني (١٧٤/٣) ، وهداية السبيل (٦٣٣/٢) ، وشرح التصريح (٢٩٤/٢) ، والدرر (٩٤/٥).

(٣) المفصل ص (٧٨).

(٤) الآية (١٢٥) من سورة النساء.

(٥) ينظر الكشاف (٥٦٦/١).

ومثالُ الثَّاني قولهُ تعالى(١): ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ ، و ﴿ مَيْتًا ﴾ حَالٌ لِقَولِهِ ﴿ أَخِيهِ ﴾ ، وَجَازَ لأَنَّهُ فِي مَعَنى المضافِ ، فإِنَّ لَحمَ الأَخِ هو الأخُ ، والأَخُ هو اللّحمُ ، فكَذلكَ هُنَا ، جازَ أَنْ يكونَ ﴿ حَنِيفًا ﴾ حالاً لـ ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ، مَعَ أَنَّهُ مُضافٌ إليه ؛ لأنَّ ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ كأنَّها في مَعنى ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ، ألا تَرى أَنَّهُ لا فَرْقَ بينَ أَنْ تَقولَ: اتَّبِع إبراهيمَ ، وبينَ أَنْ تَقُولَ: اتبع ملةَ إبراهيمَ ، وَهَذا نَحو(٢) سيبويّ.(٣)

وفي الكَشَّاف(٤): « وَيَصحُّ وقُوعُهُ حَالاً عن "اللَّحم"» ، وهو الأَظهَرُ، فاعرفهُ.

قُلتُ: وَمِن هَذا النَّوعِ بَيتُ الأَبيْوَرْدي(٥):

إِذَا مَسَحْتَ جِباهَ الخَيلِ سَابِقَةً فَفِي يَدَيَّ عِنَانُ السَّابِحِ الأَرِنِ(٦)

وَقَالَ صَاحِبُ "الضِّرام"(٧): وَمِن حَقِّ هَذِهِ الحَالِ أَنْ يكونَ المُضَافُ جُزءاً من

---

(١) الآية (١٢) من سورة الحجرات.

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر ، العالم الشهير ، ينظر في ترجمته: المعارف ص (٥٤٤) ، ومراتب النحويين (١٠٦) ، واخبار النحويين البصريين (٦٣ – ٦٥).

(٣) ينظر الكتاب (٢٥٧/١).

(٤) في الكشاف (٥٦٨/٣): « وانتصب ﴿ مَيْتًا ﴾ على الحال من "اللحم" ، ويجوز أن ينتصب عن "الأخ".»

(٥) هو أبو المظفر محمد بن أحمد بن محمد الأبيوردي المعاوي ، شاعر ، لغوي ، نسابة ، أخذ عن عبد القاهر الجرجاني ، وإسماعيل بن مسعدة الإسماعيلي وغيرهما. وله تصانيف كثيرة ، منها: العراقيات والنجديات وهو ديوان شعره ، والمختلف والمؤتلف ، وتاريخ أبيورد ونسا وغيرها. توفي بأصبهان سنة ٥٠٧هـ. ينظر الأنساب للسمعاني (٣٣٥/٥) ، واللباب لابن الأثير (٥٨/٣) ، وأنباه الرواة (٤٩/٣) ، وبغية الوعاة (٤٠/١) ، وشذرات الذهب (١٨/٤ – ٢٠).

(٦) هو في ديوانه (٣٥٩/١) ، والأرن: الجموح ذو النشاط.

(٧) صاحب ضرام السقط هو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (صاحب التخمير).

المضَافِ إليهِ ، أَوْ فِعْلاً لَهُ(١). والوَجهُ: هو أَنْ يَقَعَ حَالاً عن المُضَافِ في الاستِعمَالِ المُستَفِيْضِ لا غير.

وَفِي المُغْرِب(٢): "الهَيئَةُ : هي الحَالةُ الظَّاهرةُ للمُتَهيئِ للشَيءِ"

قُلتُ: ومِنْ بَابِ نَحو قولِهِ:

❁ .... فردين ❁

قولُ الأَبيوردي:

فَبِتُّ وبَاتَ مُنْتَزَعَيْنِ مِمَّا   يُطِيلُ هَوَى سُعادَ بِهِ الحَنِينا(٣)

أيْ: بتنَا مُمْتَنعَيْنِ عَنْ كَذا وكَذا}(٤)

شع(٥): «{قَدَّمَ}(٤) شبَهَ الحَالِ عَلى حَدِّه وأَقْسامِهِ ، ولَمْ يَفعَلْ ذَلكَ في غيره ؛ لأنهُ أولُ المُشبَّهات ، فَنَبهَ عن ابتدَائهِ بهَا وحَدَّهَا(٦) بقولِهِ: "**ومَجيئُها لبيَانِ هَيْئَةِ الفاعِلِ أَوْ المَفْعُول**" ، لأَنَّ حدَّ الأَلفاظ إِنَّما هو باعتِبَارِ مَوضوعِها ، فيهِ يَتَميَّزُ بَعْضُها عَنْ بَعْضٍ، ولَمَّا كَانَ مَوضوعُ الحَالِ هَذا صَحَّ أَنْ يَجعلَهُ فَصلاً لَهَا ، وقَدْ اعْتُرِضَ بالصِّفَةِ ، فإِنْكَ إذا قُلْتَ: جاءَني رجلٌ عالمٌ ، فَهو لفظٌ دالٌّ على هَيْئَةِ فاعلٍ ، وكذا: أَكْرمتُ رَجُلاً عَالماً ، فهو هَيْئَةُ فاعلٍ أو مَفعول.(٧)

وأُجِيبَ عَنهُ: بِأَنَّ المُرادَ مِن حُدودِ الأَلْفَاظِ أَنْ يَكونَ اللَفظُ دَالاً عَلى مَا ذَكَرُوا، و[إذَا كانَ](٨) الحالُ هو الدَّالُ عَلى بَيَانِ هَيئةِ فَاعلٍ أو مَفعولٍ باعتبار الوضع [خَرَجَت الصِّفَةُ عَنْ ذلكَ(٥)] ، تقول: زَيْدٌ رجلٌ عالمٌ ، ولا تَقُولُ: زَيْدٌ قَائماً أَخُوكَ ؛ لانتِفَاءِ الفَاعِلِ والمفعُولِ ، فوَضْعُ الحَالِ للدَّلالةِ عَلى هَيئةِ فَاعلٍ أو مَفعُولٍ ، والصِّفَةُ دَالَّةٌ عَلى هَيئةِ ذَاتٍ مُطلَقاً من غيرِ تَقييدٍ.

---

(١) ينظر ترشيح العلل في شرح الجمل ص (١٣٤ – ١٣٥).

(٢) ينظر المغرب (٢/٣٩٢).

(٣) هو في ديوانه (٢/٢٦٨).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٢٦ – ٣٢٨).

(٦) أي: الحال.

(٧) في الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٢٧): "فهو لفظ دال على هيئة مفعول".

(٨) إضافة يستقيم بها النص وهي من الإيضاح في شرح المفصل.

وقيل في حَدِّها: هو اللَّفظُ الَّذِي يُبَيِّنُ كَيْفِيَّةَ وقُوعِ الفِعْلِ ، وهو – أيضاً – مُستَقيمٌ ، والأوَّلُ أَوْضَحُ.»

تخ[١]: «أَنَا لا أَتَعَجَّبُ لشيءٍ كَتَعَجُّبِي من هَؤلاءِ الفُضَلاءِ ، بإِضَافَتِهِم الأَحكَامَ التي بُنِيَتْ عَلى أُصولٍ أَصِيْلَةٍ ، وأَركانٍ وثِيقةٍ ، إِلى أَدنى مُشَابَهَةٍ بَينَ الشَّيئَينِ ، أَلَمْ يَعْرِفُوا أَنَّهُ مَا مِن شَيءٍ إِلا وَهو يُشبِهُ شَيئاً ، ثُمَّ لَمْ يَحْظَ المُشَبَّهُ بِحُكمِ المُشَبَّهِ [بِه][٢]؟!، بدليلِ أنَّ "الفَقِير" يُشبِهُ "الأَمير" في شَيءٍ ، ولا يُبَجَّلُ تَبْجيلَ الأَميرِ ، إِنَّما قِيَاسُ الشَّبَهِ عَلى ما ذُكِرَ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنْ يَكونَ الشَّيءُ الشيءَ[٣] لا يَفُوتُهُ إِلاَّ الصُّورَةَ ، والحَالُ فِي الحقيقةِ خَبَرُ "كَان"[٤] ، ألا تَرى أنَّ قَولَكَ: جَاءَني زيدُ رَاكِبَاً ، مَعْنَاهُ: فِي حَالِ كَونِهِ رَاكِبَاً ، ولَهذا وَجَبَ تَنكِيرُهَا ، وخَبرُ "كَان" مُشَبَّهٌ بالمفعُولِ غَيرِ الصحيحِ ، فإنَّ قولَكَ: كَانَ زَيدٌ مُنْطَلقاً ، مَعنَاهُ: كَانَ زَيدُ عَلَى صفَةِ الانطلاقِ ، ثُمَّ المفعُولُ غَيرُ الصَّحيحِ بِمَنْزِلَةِ المفعُولِ الصَّحِيْحِ.

والحَالُ يُشْبِهُ الظرفَ ، فإِنَّ حَقيقَتَها: جَاءَ زَيدُ حَالَ كَونِهِ رَاكِبَاً ، وقولُكَ: "حَالَ كونهِ رَاكباً" ظَرفٌ.

فإنْ سألتَ: فَلِمَ لَمْ يُسمَّ ظَرفاً كَمَا سُمِّيَ "فَاهَا لفيك" مَصدَرَاً؟

أَجَبْتُ: الحَالُ لَهَا شَرِيطةٌ ، وهي: بيانُ هَيئَةِ شَيءٍ[٥] ، وَلا كذلِكَ الظَّرفُ ، / [١٠٠/ب]
فسمَّوا هَذا النوعَ من الظَّرفِ حَالاً.

ثُمَّ الحَالُ لَيسَتْ بَيانَ هَيئَةِ الفَاعلِ أو المفعولِ عَلى الإطلاقِ ، بَلْ وَقْتَ وقُوعِ الفِعْلِ منهُ ، أو عَليهِ.»

---

[١] ينظر التخمير (١/٤٢٣ – ٤٢٤).

[٢] إضافة يستقيم بها النص وهي من التخمير.

[٣] أي يشْبِهُ الشيءَ.

[٤] هذا مذهب أهل الكوفة ، وهو باطل عند البصريين ، كما قال الأندلسي في شرحه: "الذي قاله من أن الحال خبر كان هو المذهب الكوفي ، وهو باطل ، فإن الحال لا يكون إلا نكرة في الغالب ، وخبر كان ليس من شرطه ذلك ، بل قد تجيء معه معرفة مضمراً ومظهراً ، نحو: كنته ، وكان زيد أخاك ، والحال لا تكون مضمرة البتة ، وأيضاً فخبر "كان" هو خبر المبتدأ بكماله ، ولا كذلك الحال فإنها ليست كل الخبر ، بل فضلة أو بعض منه ..." ، ينظر حاشية التخمير (١/٤٢٣) نقلاً عن الأندلسي.

[٥] أي: بيان هيئة الفاعل أو المفعول.

عق: الحَالُ: سُمِّيَتْ بِهِ لدَلالَتِهَا عَلىالانقلابِ ، من حَـالَ الشـيءُ(١) يَحُـولُ ؛ ولذلك يُقال للحَمْأَة: الحَالُ ؛ لأنَّهُ طِيْنٌ مُنْقَلِبُ لِرَخَاوتَهِ.(٢)

حم: الحَالُ يُشبِهُ التميز(٣) ؛ لأَنَّ كُلاًّ مِنهُمَا في التقديرِ مَرفوع"(٤) ، والمُمَـيِّزُ نَكرةٌ كالحَالِ ؛ ولا يَأتِيَانِ إلاَّ لِلبيَانِ ، هَذِا لِلجِنْسِ ، وهَذا للهيئَةِ.

وَقَالَ فخرُ المشايخِ – {رَحمَهُ اللَّهُ}(٥) – : الفَرقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الحَالَ عَيـنُ الأَولِ والتَّميزُ غَيْرُهُ.(٦)

قَالَ: وَحَذْفُ الحَالِ لاَ يَحسُنُ ؛ لأَنَّهُ خلافُ الغَرضِ ، وحَسُنَ فِي قَولهِ تَعـالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ ﴾ (٧) وتَقديرُهُ: صَحِيْحَاً بالَغاً عَاقِلاً ؛ لدلالةِ الإِجمـاع عَليها.

وَقَالَ صاحبُ(٨) الكِتَابِ(٩): « {الحَالُ كما تَجيءُ مُحققةً تَجيءُ مقدرةً ، كَقَولـهِ تَعالى: ﴿ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَـٰلِدِينَ ﴾ (١٠) ؛ لأَنَّ من المُحَالِ أَنْ يَكُونَ الدُّخـولُ

---

(١) ينظر أساس البلاغة ص (١٤٨) (حول).

(٢) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥١٠) ، والمقاليد (١٤٤/أ).

(٣) ينظر المقتصد (٦٧٥/١).

(٤) ينظر ص (١٠٤ ، ١٠٥) من التحقيق.

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥١١).

(٧) الآية (١٨٥) من سورة البقرة.

(٨) ينظر الكشاف (٣٥١/٣ ، ٤١١).

(٩) في "ع" بعد قوله: "وقال صاحب الكتاب" ما نصه: "لا يجوز النصب على الحال للمضاف إليـه إلا إذا كان في معنى المضاف كما في قوله تعالى ﴿ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ فـهو حال من "المتبع" أو من ﴿ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ ؛ لأنك لو قلت: واتبع إبراهيم صح ، بخـلاف قولـك: جاءني غلام زيد راكباً ، فإنك لو قلت: جاء زيد ، لم يصح ، ومثل مـا ذكـر ﴿ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ لأن اللحم هو الأخ". وقد تقدم هذا النص في ص (٤٥ – ٤٦) بتصرف يسـير ، ولـم يرد في "ع" في موضعه ، فأشرت إلى أنه ساقط.

(١٠) الآية (٧٣) من سورة الزمر.

في حَالِ الخُلودِ ، وتقديرُهُ: فادخلُوهَا مُقدِّرينَ الخلودَ ، وكذلكَ قولُهُ: ﴿ وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ نَبِيّٗا ﴾ (١) أيْ: مُقدَّرةً نبوَّتُهُ بعدَ وُجُودِهِ» ، ونحوُهُ: ﴿ وَتَنۡحِتُونَ مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتٗا ﴾ (٢) ، ومثلُهُ: خِطْ هَذا الثَّوبَ قَميصاً}(٣).

حم: الرَّوانِف(٣): {جَمعُ "الرَّانِفَةِ" ، وهي}(٣) -: المَقْعَدُ. وقِيلَ: أَسْفَلُ الأَلْيةِ ، وقيل: ما سَالَ مِنْهَا عَلى الفَخْذَينِ.

قَولُهُ "**وتُستَطارا**" أَرادَ: وتُستَطَارَنْ ، فَقُلِبَ النونُ أَلِفاً عندَ الوَقفِ ، مِن قَولِهم: أُستَطِيرُ مِن الفَزعِ ، إِذَا قَلِقَ وطَارَ قَلْبُهُ.(٤)

قَالَ فَخرُ المشَايخِ – {رحمه اللَّهُ – : و}(٣) يجوزُ أَنْ يَكونَ مَعْطُوفاً عَلى "**تَرجُفُ**" ، وَيكونُ مُثنّى مَجزُوماً ، ويرجعُ الضَّميرُ مِنهُ إِلى {الأَلْيتينِ ، أَو إِلى}(٣) الرَّوانفِ ، وإِنْ كَانَ جَمْعًا ؛ لأَنَّهُ أَرادَ المثنَّى(٥)، نَحو: ﴿ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا ﴾(٦)،

وكَقَولِ المتنبي:

وتَكَرَّمَتْ رُكَبَاتُها عَنْ مَبْرَكٍ تَقعَانِ فِيْهِ ولَيْسَ مِسْكاً أَذفَراً(٧)

ومثله كثير ، فاعرفه.

وقبلَهُ(٨):

ورُمْحِي مَازِنٌ قَبَضْتُ عَلَيْهِ أَشَاجِعُ ما تَرَى فِيْهَا انْتِشَارَا
وسَيْفِي كَالعَقِيْقَةِ وَهو كِمْعِي سِلاحِي لا أَفَلَّ ولا فُطَارَا

---

(١) الآية (١١٢) من سورة الصافات.

(٢) الآية (١٤٩) من سورة الشعراء.

(٣) ساقط من "ع".

(٣) ينظر أساس البلاغة (رنف) ص (٢٥٥) ، واللسان (رنف) (١٢٧/٩).

(٤) ينظر حواشي الزمشخري على المفصل: (٢٢/ب) ، وأساس البلاغة (طير) ص (٤٠٠).

(٥) أي: المراد بـ"الروانف" الرافعتان.

(٦) الآية (٤) من سورة التحريم.

(٧) ديوانه بشرح العكبري (١٦٩/٢) ، والتخمير (٤٢٥/١).

(٨) ينظر ديوان عنترة ص (٦١ – ٦٢) ، وسمط اللآلي (٤٨٣/١) ، والتخمير (٤٢٦/١) ، وأمالي ابن الشجري (٢٦/١) ، والعيني (١٧٥/٣) ، والصحاح (١٥٢٧/٤) (عقق).

الأَشَاجِعُ: أُصولُ الأَصَابِعِ. والكِمْعُ – بالكسر – : الضَّجِيعُ. والسَّيْفُ الأَفَلُّ يُمْدَحُ ويُذَمُّ باعتِبَارَينِ ، وَهو هُنَا ذَمٌّ ، وسَيفٌ فُطَارٌ: فيه تَشَقُّقٌ.

قولُهُ: "**رَاكبين**" حَالُ الجَمْعِ ، و"**مُصعِدَاً**" و"**مُنْحَدراً**" حَالُ التَّفرِيقِ» (١)، وَهو مَبنيٌّ عَلى أنَّ الأَلفَ في المتَّحدينِ كالوَاوِ في المُخْتَلِفَينَ.

{**قُلتُ**: مِن حَقِّ حَالِ المُفرِّقَةِ أَنْ تُرَتَّبَ عَلى حَدِّ تَرتِيبِ صَاحِبِهَا ، وإلا فيُؤدِّي الكلامُ إلى اللَّبسِ ، وعَليهِ قَولُهم: لَقِيتُ فُلانَاً فارعَاً مُفْرِعَاً ، أَيْ: صَاعِدَاً أَنَا ، مُنْحَدِراً هو ، من فَرَعَ الجبَلَ: عَلاهُ ، وأَفْرَعَ منْهُ: انحَدَرَ(٢) ، والهَمزَةُ للسَّلْبِ.

قُلتُ: وحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: "مصعِداً مُنْحَدِرَاً" ، بغير واو ، وَعلى هذا القيَاسُ ، فافهَمْ.}(٣)

---

(١) أي: حال من الفاعل والمفعول معاً على الجمع ، وحال منهما على التفريق.

(٢) في الصحاح (١٢٥٧/٣) (فرَع): "وفَرَعْتُ الجَبَلَ: صعدته. وأفرعت في الجبل: انحدرت. قال رجل من العرب: لقيت فلاناً فارعاً مفرعاً. يقول: أحدنا مصعدٌ والآخر منحدرٌ" ، وينظر أساس البلاغة (فرع) ص (٤٧١).

(٣) ساقط من "ع".

[عامل الحال]

قال رضي الله عنه:

«**فصـــــل**:

العَاملُ فِيهَا إمَّا فِعْلٌ وَشِبْهُهُ مِن الصِّفَاتِ ، أَوْ مَعنَى فِعلٍ كَقولك: فِيهَا زيدٌ مُقِيْماً ، وَهَذا عَمرٌو مُنْطَلِقَاً ، ومَا شَأنُكَ قَائماً ، ومَالَك واقِفاً ، وفي التَّنزيل: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ﴾ (١) و ﴿فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ﴾ (٢).

و "لَيتَ" و "لَعَلَّ" و "كَأَنَّ" يَنْصِبْنَهَا أيْضاً لِمَا فِيهِنَّ مِن مَعنَى الفِعْلِ ، فَالأوَّلُ يَعمَلُ فِيهَا مُتَقَدِّماً وَمُتَأَخِّرَاً ، ولا يَعمَلُ فِيهَا الثَّاني إلا مُتَقَدِّماً ، وَقَدْ مَنَعُوا في: "مَررتُ رَاكِبَاً بزيدٍ" أَنْ يُجْعَلَ الرَّاكِبُ حَالاً من المَجْرُورِ.»(٣)

قلتُ: هَذِه الحَالُ تُسمَّى المُنْتَقِلَة ، ومن لَطيفِ المعَانِي فِي هَذا النَّحو مَا أَشَارَ إِلَيهِ الإمامُ المحقِّقُ ابنُ جِنِّي(٤) {- رحمَهُ الله -}(٥) في بَيْتِ أبي الطيب(٦):

فَلَمَّا رَآنِي مُقْبِلاً هَزَّ نَفْسَه ... إِلَيَّ حُسَامٌ كُلُّ صَفْحٍ لَهُ حَدُّ

«جَعَلَهُ هو الحسامَ فرفعَهُ ، وهو أَمدَحُ مِن أَنْ يَنصِبَهُ عَلى الحَالِ ، فيَقُولُ: حُسَاماً ؛ لأنَّ الحَالَ تكونُ غيرَ لازمةٍ» ، نَحو قَولِكَ: جَاءَنِي(٧) زيدٌ رَاكِبَاً ، فَقَدْ يُمكنُ أَنْ يُترَكَ ذَلكَ الرّكوبُ ، فإذا قَالَ: "حُسَامٌ" بالرَّفعِ صَارَ كَأنَّهُ في الحَقِيقَةِ هو حُسَامٌ ، فَصَارَ أَمدَحَ ، لأَنَّ نَفسَ الشَّيءِ أَشَدُّ مُصَاحَبَةً مِن حَالِهِ(٨) ، {فاعرفهُ(٥).}

---

(١) الآية (٧٢) من سورة هود.

(٢) الآية (٤٩) من سورة المدثر.

(٣) المفصل ص (٧٩).

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، النحوي اللغوي المتوفى سنة ٣٩٢هـ ، ينظر في ترجمته: معجم الأدباء (٨١/١٢) ، وانباه الرواة (٣٣٥/٢) ، ووفيات الأعيان (٢٤٦/٣ - ٢٤٨) ، وبغية الوعاة (١٣٢/٢) ، والبلغة (١٣٧) ، والأعلام (٢٠٤/٤).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر ديوانه بشرح العكبري (٣٧٨/١).

(٧) في "ع" (جاء).

(٨) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٢١).

شع(١): «نبَّهَ في هَذا الفصلِ علَى أنَّ الفاعِلَ المقيَّدَ فعلهُ بحالٍ قَدْ يَكُونُ فَاعلاً لفَظَاً ومعنىً ، وقَدْ يَكُونُ فَاعِلاً مَعْنىً لا لَفْظَاً ، وكذلِكَ المفعولُ»

قوله: "وَشَبِيهُهُ مِن الصِّفَات".

شع(٢): «عنَى بِهِ اسمَ الفَاعِلِ ، واسمَ المَفْعُولِ ، والصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ ، والمصدَرَ، وَهذِهِ الأَشياءُ مُنَزَّلَةٌ مَنْزِلَةَ الفعْلِ ، فِي أنَّ الفاعِلَ والمفعُولَ بِهَا لَفظَاً ومَعني.

قولُهُ: ﴿ فَمَا / لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ (٣) مَعنَاهُ: مَا يَصنعُونَ؟ ، [١٠١/أ] فالحَالُ مِن الضَّمِيرِ هُنَا باعتِبَارِ كَونهِ فَاعلاً في المعنَى ، ومِثَالُ المفعُولِ في المعنَى: هذا زَيدٌ قَائماً ، لأَنَّهُ حَالٌ عن المُشَارِ إليهِ ، وكذلكَ أَخواتهُ.»

حم: قَالَ صَاحبُ الكتابِ(٤): «سُئلتُ بمكَّةَ – حَرَسَهَا الله – عَن نَاصبِ الحَالِ في ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾ (٥) فَقُلتُ: مَا فِي حَرفِ التَّنبِيهِ أو فِي اسمِ الإِشَارةِ من معنَى الفِعْلِ.

فَقِيلَ لِي: أَمَا استَقَرَّ مِن أُصُولِهم أَنَّ العَاملَ في الحَالِ وَذِيْهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاحِداً ، وقَدْ اختَلَفَ هُنَا ، فَفِي الحَالِ مَا ذَكرتَ ، وفِي ذِيْهَا مَعْنَى الابتِدَاءِ؟.

فَقُلتُ: تَحقِيقُ الكَلَامِ فِيْهِ أَنَّ التَّقدِيرَ: هَذا بَعلِي أُنَبِّهُ عَليهِ شَيْخَاً ، أَو أُشِيرُ إِليهِ»، وَعَلى هَذا يَتَّحد العَامِلُ ، فاستَحْسَنَ الجوابَ مَنْ كَانَ [قد](٦) حَضَرَ. [وَقَدْ اجتَمَعَ هُنَا عَامِلان: مَعْنَى التَّنبِيهِ ، ومَعنَى الإِشَارَةِ ، فالإِعمَالُ فِيهِ يُضَافُ عَلَى الخلافِ المعرُوفِ بينَ البَصرِيَّةِ(٧) والكوفيَّةِ] (٨)

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٨/١).

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٨/١ – ٣٢٩).

(٣) الآية (٤٩) من سورة المدثر.

(٤) ينظر الكشاف (٢٨١/٢) ، وحواشي الزمخشري على المفصل (٢٣/أ) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٢٢).

(٥) الآية (٧٢) من سورة هود.

(٦) إضافة يقتضيها السياق.

(٧) ينظر شرح ابن يعيش (٥٨/٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٢٩/١) ، وارتشاف الضرب (١٥٨٤/٣ – ١٥٨٥).

(٨) مضاف من "ع".

وفي شَرح الإِيجازِ[١]: «وشَبيهٌ بِهذِه الحِكَايةِ ، مَا سُئِلتُ فِي حَضْرَةِ بَعضِ الأَكَابرِ عَنْ قَولِهم: فِي الدَّارِ زيدٌ قائماً ، وأَنَّ العَامِلَ في الحَالِ هو الظَّرفُ ، وفِي ذيْهَا الابتداءُ؟.

فقلتُ لَهُمْ: عَن هَذا جَوابان:

أَحدهُمَا: طَرِيقَةُ الأَخفَشِ[٢] ، وهو أَنْ يُرْفَعَ[٣] "زَيدٌ" بالظَّرفِ لا عَلَى الابتِداءِ، وعَلَى هَذَا فَلا سُؤال.

والثَّانِي: قَولُ سِيبويهِ[٤]: وهو أَنَّ "زَيدٌ" مُبتَدأٌ ، والظَّرفُ خَبرُهُ ، وفِيهِ ضَميرٌ يَعُودُ إِلى "زيدٍ" ، وإِنْ كَانَ مُقَدَّماً ؛ لأَنَّ الضَّمِيرَ يَبْقَى مَعَ الإِسنادِ والخَبرِ ، وإِنْ كَانَ في اللَّفْظِ مُقَدَّماً فهو فِي النِّيَّةِ مُؤخَّرٌ ، فيَكُونُ التَّقدِيرُ: زَيدٌ استقرَّ فِي الدَّارِ قَائماً ، فذُو الحَالِ هو ضَميرُ "استقر" ، فكَانَ العاملُ فِيهِ وفِي الحالِ واحِداً ، فكُلُّ مَنْ حَضَرَ استَحسَنَ ذَلكَ.» [٥]

قُلتُ: وذَكَرَ الشَّيخُ في الكشافِ[٦]: «يجوزُ أن يعمل الظـرف في الظـرف متقدماً، نحو قولك: كلَّ يومٍ لَكَ درهمٌ ، فـ"لَكَ" عَامِلٌ في "كُلَّ يومٍ" مُقَدَّماً ، وامْتَنَعَ أَنْ يَعمَلَ في الحَالِ مُتَقَدِّمَةً ، نحو: قائماً في الدار زيدٌ» ، والفَرقُ أَنَّ الحَالَ لَيسَ بصَحيحٍ مِن المفَاعيلِ ، فإِنَّما يَظهَرُ كَونُهَا مُلحَقةً بِهَا إِذا وَقَعَتْ مَوقِعَ المَفَاعِيلِ ، ومَعنَى الفعلِ عَامِلٌ ضَعيفٌ ، فَلا يَتَعدَّى إِليهَا في غَيرِ مَوْقعِهَا .[٧]

---

[١] ينظر شرح الإيجاز لقصب الدين الكيدري لوحه (٢٣/ب) ، وهو كتاب قد انتهى من تحقيقه أستاذنا الدكتور محسن العميري.

[٢] ينظر الإنصاف (٥١/١ – ٥٥).

[٣] في "ع" (رفع).

[٤] ينظر الكتاب (٨٨/٢ – ٨٩).

[٥] ورد في الأصل بعد قوله (فكل من حضر استحسن ذلك) ما يلي: "وقد اجتمع هنا عاملان ما في حرف التنبيه أو في اسم الإشارة ، فالإعمال فيه يكون على الخلاف المعروف بين الأئمة البصرية والكوفية" في التنازع ، وهذا الكلام قد سبق قبل قليل بتصرف يسير في مكانه المناسب ، وقد أضفته من "ع".

[٦] ينظر الكشاف (٤٣١/٣) ، وينظر المقتصد (٦٧٢/١) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٤/٢ – ٢٥).

[٧] ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥١٣).

شح(١): « اختُلِفَ فِي مثلِ: "زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائماً" ، فبعضُهم عَلى جَوازِ التَّقدِيْمِ ، وَدَلِيلُهُم أَنَّ العَامِلَ هُو المقدَّرُ ، وَهو "استقرَّ" أو "مُستقِرٌّ" ، وأيّاً مَا كَانَ فهو فِعلٌ مُحقَّقٌ ، أو شِبهُ فِعْلٍ. والقائلُ بِعدَمِ الجَوازِ يَجعَلُ الظَّرفَ هُو العَامِلَ ، والمقدَّرُ مَنسيٌّ عِندَهُ ، وكِلا القَولَينِ مُستَقِيمٌ ، والثَّانِي(٢) أوضَحُ ؛ لأنَّ العَامِلَ المحقَّقَ لا يَظهَرُ قَطّ ، فَصَارَ العَمَلُ إلى المعنَويِّ النَّائبِ عَن ذَلِكَ ، ولِذَلِكَ قِيلَ عِندَ أهلِ التَّحقِيقِ: إنَّ المصدَرَ عَاملٌ فِي قَولِهم: سُقْيَاً زَيْداً ، لكونِ الفعلِ مَنسيّاً ، وفي: ضَرْبَاً زَيْداً ، العَامِلُ هو الفعلُ ؛ لِجَوازِ اللَّفظِ بهِ.»

قَولُهُ: "**ولَيتَ ، ولعلَّ ، وكَأنَّ**" فِي هَذِهِ الثَّلاثةِ معنَى الفِعْلِ ، وهي مِنَ النَّوعِ الثَّانِي ، وَهو التَّمنِّي والتَّرجِّي والتَّشبِيهُ.

قُلْتُ: فإنْ سألتَ: "إنَّ" و"لَكنَّ" يَتَضمَّنَانِ مَعنَى الفِعْلِ أيْضَاً ، وهو التَّحقِيقُ والاستدراكُ؟.

أجَبْتُ: هَو كَمَا ذَكَرْتَ ، لَكِنْ بَيْنَ النَّوعَيْنِ فَرْقٌ مِن وَجْهٍ آخرَ ، وَهو أنَّ الأوَلَ يُخرِجْنَ الجُملَةَ عَنْ حَالِهَا الأولى ومَعنَاهَا إلَى مَعنىً آخرَ ، و"إنَّ" و"لكنَّ" لا يُغيِّرَانِ معنَى الجُمْلَةِ ومَضمُونَهَا(٣) ، والمَفْتُوحةُ كالمكسُورَةِ في حُكمِ التَّحقِيقِ ، والأمرُ في التَّفرقَةِ كَذلكَ إذا تَأمَّلتَ فِيهِ ؛ فاعرفهُ.

تخ(٤): « فإنْ سَألتَ: بَيِّنْ لِي كَيفَ تَعمَلُ هذه الحُروفُ الثَّلاثةُ في الحَالِ؟

أجَبْتُ: هُو نَحو قَولِكَ: لَيتَ ابني فَقِيراً رَاجعٌ.

فإنْ سَألتَ: العَامِلُ هُنَا في الحَالِ معنَى الخَبرِ لا "لَيتَ"؟.

أجَبْتُ: بَينَ الحُكمَيْنِ فَرقٌ ، إذَا جَعَلتَ العَاملَ فِيهَا "لَيتَ" فَقدْ تَمنَّيتَ ابنَكَ وإنْ(٥) كَانَ فَقِيراً رَاجِعاً ، وإنْ / جَعَلتَ الخَبَرَ عَامِلاً فَقدْ تَمنَّيتَ ابنكَ رَاجعاً وهو فقِيرٌ ، [١٠١/ب]
وبَيْنَ المعنَيَيْنِ فَرقٌ.»

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٣٠).

(٢) هكذا في الأصل و"ع" ، وفي شح (١/٣٣٠) قال: "والقول الأول أرجح ..." وعلق في الحاشية بقوله: "في و ، ت ، ب: (الثاني) وهو خطأ".

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٢٣).

(٤) ينظر التخمير (١/٤٢٧).

(٥) في الأصل (ابنك فقيراً) ، فكلمة (فقيراً) زائدة ، وما أثبته من "ع" وكذلك في التخمير.

قَولُهُ: "**فَالأَوَّلُ يَعمَلُ فِيهَا**" إِلى آخِرِه ، الفَرْقُ أَنَّ لِلفِعلِ ومَا يُشبِهُهُ مِن القُوَّةِ مَا لَيسَ لِغَيرِهِ من المعَانِي ، لأَنَّ المعنَى مَوجُودٌ فِي ذَلِكَ مَعَ مُسَاعَدَةِ اللَّفظِ ، فَكَانَ أَقوَى، فَتَصَرَّفَ فِي العَمَلِ كَيْفَ شَاءَ(١).

عق: نَحو قَولِهِم: "هَذَا زيدٌ قَائماً" ، إِنْ كَانَ المخاطَبُ لَمْ يَعرِفْ "زَيْدَاً" لَمْ يَجُزْ النَّصبُ ؛ لأَنَّ مَعناهُ": أَنَّهُ زَيدٌ مَا دَامَ قَائماً ، فإِذَا قَالَ ذَلِك وهو قَاعِدٌ لَمْ يَكُنْ "زَيْدٌ"، وإِنْ كَانَ المُخَاطَبُ يَعرِفُ "زَيْدَاً" صَحّتِ المَسأَلَةُ ، وَهَذَا من غَوامِضِ النَّحو.

قَولُهُ: "**وَقَدْ مَنَعُوا فِي: مَرَرْتُ رَاكِبَاً بِزَيدٍ**".

شع(٢): «تَقدِيمُ الحَالِ عَلى المجْرُورِ إِذَا كَانَ هو صَاحِبَهَا مُختَلفٌ فِيْهِ ، فَأَكثَرُ البَصْرِيَّةِ عَلى مَنْعِهِ ، وكَثِيرٌ من العُلَمَاءِ عَلى تَجْوِيزِهِ(٣) ، وَجْهُ الجَوَازِ أَنَّهُ حَالٌ عَن مَعمُولِ فِعلٍ لَفظِي ، فَجَازَ التَّصرُّفُ فِيْهِ تَقدِيماً وَتَأخِيراً ، نَظرَاً إِلى عُمُومِ القَاعِدَةِ فِي استِقْرَاءِ كلامِهِم .

وَوَجهُ المنْعِ أَنَّهُ كثُرَ الحَالُ مِن المَجْرُورِ فِي كَلامِهِم ، ولَمْ يُسْمَعْ مِن الفُصَحَاءِ تَقدِيمُهَا ، فَلَو جَازَ لَوَقَعَ.»

والوَجْهُ الآخَرُ – وَهو لِصَاحِبِ الكِتَابِ(٤): «أَنَّ ذَا الحَالِ الَّذِي هُوَ "زَيدٌ" لَمَّا امتَنَعَ تَقدِيمُهُ عَلى الجَارِّ امتَنَعَ تَقدِيمُ مَا هُو فَرْعٌ عَلَيهِ وتَبَعٌ لَهُ وذَيلٌ بِالطَّرِيقِ الأَولَى.»

تخ(٥): « إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ(٦) لِفَصْلِهِ بَيْنَ الفِعلِ وبَيْنَ مَا هو بِمَنزِلَةِ الجُزءِ مِنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ، وَفِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ دَلِيلٌ عَلى أَنَّ حَرفَ الجَرِّ هُنَا بِمَنزِلَةِ الجُزءِ من الفِعْلِ ، لا بِمَنْزِلَةِ الجُزءِ من المفعُولِ.»

---

(١) ينظر المقاليد (١٢٦/ب).

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٣١/١).

(٣) المنع قول سيبويه وأكثر البصرية ، ونقل الجواز عن ابن كيسان وأبي علي ، وابن برهان ، ينظر الكتاب (١٢٢/٢) ، وشرح اللمع لابن برهان ص (١٣٧) ، وشرح الكافية للرضي (٣٠/٢) ، وشرح الأشموني (١٧٨/٢).

(٤) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٣/أ) ، والكشاف (٢٩٠/٣) ، وشرح ابن يعيش (٥٩/٢).

(٥) ينظر التخمير (٤٢٨/١).

(٦) أي: لم يجز: "مررت راكباً بزيدٍ".

قُلْتُ: وَهَذا كَلامٌ حَسَنٌ ، ولَكِن يُقَالُ: ثَبِّتِ العَرْشَ(١) ثم اكتُبْ ، أَعنِي: إنما يَكُونُ كَذَلِكَ أَنْ لَو تَعيَّنَ مَا ذَكَرَ من المعنَى دَلِيْلاً أو علةً للامتناع بالإِجْمَاعِ ، ولَعَلَّ العِلَّةَ غيْرُهَا ، وَهو ما ذَكرَ سَائِرُ العُلَمَاءِ ، فَيَكُونُ حَرْفُ الجَرِّ جُزءاً من المَفْعُولِ ، بدَلِيلِ قَولِهم: الجَارُّ والمجرُورُ فَضْلَةٌ فِي الكَلاَمِ. ولَنْ يَكونَ كَذَلِكَ ، إلا بِكَوْنِ الجَارِّ مِن المَجْرُورِ بِمَنزِلَةِ الجُزءِ مِنهُ ، ولأَنَّهُ يَتَّصِلُ بهِ لَفْظاً ؛ ولأَنَّهُ يَجُوزُ الفَصلُ بَيْنَ الجَارِّ والفِعْلِ ؛ ولاَ يَجُوزُ بَيْنَهُ وبَيْنَ المجرورِ إلاَّ نَادراً بحَرفٍ هو كَبعضٍ مِنْهُ.

{وعَنْ ابنِ كيسَان(٢): «أَنَّهُ أَجَازَ نَحو: مَرَرْتُ رَاكِبَاً بِزَيْدٍ ، واستَدَلَّ بِقَولِهِ تَعالَى ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾.»(٣)

وقَالَ الزَّجَّاجُ(٤): «﴿ كَآفَّةٗ ﴾ حَالٌ عن "الكاف" في ﴿ أَرۡسَلۡنَٰكَ ﴾ والتَّاءُ لِلْمُبَالَغَةِ ، كَمَا فِي نَحو "عَلاَّمَةٍ" و"رَاويةٍ" أَيْ: أَرسَلنَاكَ لِتَكُفَّ النَّاسَ عَن الكَبَائِرِ.»

وفي الكشَّافِ(٥): «أَنَّهُ مَنصُوبٌ عَلى المَصْدَرِ ، أَيْ: إِرسَالةً كَافَّةً ، أَيْ: عَامَّةً شَامِلةً لَهُمْ ، والله أَعلَمْ. }»(٦)

---

(١) ثبت العرش: من عَرَّشَ بالمكان: أقام ، وتَعرَّشَ بالبلد: ثبت ، ينظر القاموس المحيط (عرش) (٧٧١) ، والمعجم الوسيط (٦١٤/٢).

(٢) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي ، أخذ عن المبرد وثعلب ، وقيل: إنه أنحى منهما ، ينظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين (١١٣) ، وأنباه الرواة (٥٩/٣) ، وبغية الوعاة (١٨/١ – ١٩) ، وينظر رأي ابن كيسان في أمالي الشجري (١٥/٣ – ١٦) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣٧/٢) ، والمساعد (٢١/٢) ، وارتشاف الضرب (١٥٧٩/٣) ، والبحر (٥٤٩/٨).

(٣) الآية (٢٨) من سورة سبأ.

(٤) هو إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، المتوفى سنة ٣١١هـ لزم المبرد وكان من أعلم أهل زمانه ينظر في ترجمته: معجم الأدباء (٤٧/١) ، وأنباه الرواة (١٥٩/١) ، وبغية الوعاة (٤١١/١) ، والأعلام (٤٠/١) ، وينظر قوله في: الكشاف (٢٩٠/٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٥/٢) ، وشرح التصريح (٣٧٩/١) ، والتحرير والتنوير (١٩٨/٢٢).

(٥) ينظر الكشاف (٢٩٠/٣).

(٦) ساقط من "ع".

حم: عِندَ أَبي الحَسَنِ(١): يَجُوزُ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلى مَعنَى الفِعْلِ بَعدَ أَنْ يَتَقَدَّمَ ذُو الحَالِ ، نَحو: زَيدٌ قَائِماً فِي الدار ، وَاحتَجَّ بقولِهِ تَعالى﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾. (٢)

وَأَمَّا "قَائِماً فِي الدَّارِ زَيدٌ" فلا يجوزُ بالإِجمَاعِ(٣) {والله أعلم} (٤)

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي (٢/٢٤) ، والموصل في شرح المفصل ص (٥٢٦) ، وارتشاف الضرب (١٥٩١/٣).

(٢) الآية (٦٧) من سورة الزمر.

(٣) هذا الإجماع منقول عن البصريين ، وقد نقل عنهم أيضاً الإجماع على منع: "قائماً زيد في الدار" ينظر ارتشاف الضرب (١٥٩١/٣).

(٤) ساقط من "ع".

[وقوع المصدر حالاً]

قال رضي الله عنه:

«**فصل**:

وَقَدْ يَقَعُ المصدرُ حَالاً كَمَا تَقَعُ الصِّفَةُ مَصْدَراً في قَولِهِم: قُمْ قَائماً ، وَفِي قَولِ[1] الفَرَزدق[2]:

⊛ ولا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلامِ[3] ⊛

وذَلِكَ: قَتَلْتُهُ صَبْراً ، ولَقيْتُهُ فُجَاءَةً ، وعِيَاناً ، وكِفَاحاً ، وكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً ، وأَتَيْتُهُ رَكْضاً ، وعَدْواً ، ومَشْياً ، وأَخَذْتُ عَنْهُ سَمْعاً ، أي: مَصْبُوراً ، ومُفَاجِئاً ، ومُعَايِناً ، وكَذَلِكَ البَوَاقِي. ولَيْسَ عِندَ سيبويه[4] بِقِيَاسٍ ، وأَنكَرَ: أَتَانَا رُجْلَةً ، وسُرْعَةً ، وأَجَازَهُ المبَرِّدُ[5] في كُلِّ مَا دَلَّ عَليهِ الفِعلُ.»[6]

{قَولُهُ:

"كَمَا تَقَعُ الصِّفَةُ مَصْدَراً" كَانَ مِن نَسَقِ الكَلامِ أَنْ يُقَالَ: كَمَا تَقَعُ الحَالُ ، لأَنَّ سِيَاقَ الفَصلِ فِي هَذا ، إلاَّ أَنَّهُ عَمَّ ، فَدَخَلَتِ الحَالُ تَحْتَ الصِّفَةِ ؛ لأَنَّهَا صِفَةٌ أَيْضاً ، فاعرفهُ.}[7]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ[8]: «فِي إِقَامَةِ اسمِ الفَاعِلِ مُقَامَ المصدَرِ وَجْهَانِ:

---

[1] في المطبوع (وقوله) بدل (وفي قول الفرزدق).

[2] هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، أبو فراس ، الشهير بالفرزدق ، شاعر عظيم الأثر في اللغة ، توفي سنة ١١٠هـ ، ينظر في ترجمته: الأغاني (٢٩٩/٢١)، ومعجم الشعراء (٤٨٦) ، والحيوان (٢٢٦/٦) ، وخزانة الأدب (٢١٧/١ – ٢٢٢).

[3] سيأتي تمامه في الشرح ، وهو في ديوانه (٢١٢/٢) ، والكتاب (٣٤٦/١) ، والمقتضب (٢٦٩/٣) و (٣١٣/٤) ، والكامل (١٥٥/١ – ٤٦٤) ، والمحتسب (٥٧/١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٣٣/١) ، وشرح ابن يعيش (٥٩/٢) ، والتخمير (٤٢٩/١) ، والخزانة (٢٢٣/١) و (٤٦٣/٤).

[4] ينظر الكتاب (٣٧٠/١).

[5] ينظر المقتضب (٢٦٩/٣) ، (٣١٢/٤ – ٣١٣).

[6] المفصل ص (٧٩ – ٨٠).

[7] ساقط من "ع".

[8] ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٣/ب).

أَحَدُهُمَا: أَنَّ المصدرَ يَقُومُ مَقَامَ ذَلِكَ ، نحو: صَوْمٍ ، وزَوْرٍ ، ورِضًى ، في: صَائِمٍ ، وزَائِرٍ ، ورَاضٍ ، عَلَى التَّعْوِيضِ.

والثَّانِي: أَنْ يَكونَ "قُمْ قَائماً" عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ المُضَافِ ، ومَعنَاهُ: ذَا قَائِمٍ ، و"ذُو القَائمِ" هُو القِيَامُ ؛ لأَنَّهُ مَا مِنْ قَائمٍ إلاَّ ولَهُ قِيَامٌ ؛ وكَذَلِكَ(١) عَكْسُهُ ، والعَرَبُ تُقِيمُ الشَّيءَ مَقَامَ الآخَرِ بِأَدْنَى مُلاَبَسَةٍ.

وإِقَامَةُ اسمِ المَفْعُولِ مُقَامَ المَصْدَرِ فِيمَا عَدَا الثُّلاَثِي [قِيَاسْ](٢) ، كالمُخْرَجِ / [١٠٢/أ] والمُجَرَّبِ ، والكُوفِيُّونَ يُجيزونَ أَيْضاً فِي الثُّلاَثِيَّةِ قِيَاساً(٣) ، وسيبويه لَمْ يُجوِّزْهُ فِيهَا إِلاَّ عَلَى السَّمَاعِ(٤).»

قال ابن جني(٥): «كُلُّ وَاحِدٍ مِن المصَادِرِ والصِّفَاتِ مُتَّصِلَةٌ بالأَفْعَالِ ، فَبَيْنَهُمَا وَشَائِجُ القُرْبَى.»

قَولُهُ: "قُمْ قَائماً".

شع(٦): «أَيْ: قِيَاماً ، لِتَعذُّرِ تَقْدِيرِ الحَالِ ؛ لأَنَّهُ عَلى تَقْدِيرِهِ حَالاً لاَ يَكُونُ إلاَّ مِن المُضْمَرِ الفَاعِلِ فِي "قُمْ" ، وَحِينَئذٍ يَكُونُ القِيَامُ مُقَيَّدَاً بِمَا هُوَ مُطلقٌ ، لأَنَّهُ هُوَ هُو، والمَصْدَرُ يُؤتَى بِهِ تَأْكِيدَاً لِلْفِعْلِ ، فَيَصِحُّ تَقْديرُه بهِ.»

وأَمَّا البَيْتُ فَقَبْلَهُ(٧):

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي   لَبَيْنَ رِتَاجٍ وَاقِفاً وَمَقَامِ
عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً   وَلاَ خَارِجاً ....

{فِي المُغْرِبِ(٨): «قَدْ يُقَالُ لِلْبَابِ العَظِيمِ: رِتَاجٌ ، وَهو المرادُ فِي البَيْتِ ، يَعْنِي: بَابَ الكَعْبَةِ ، وَمَقَامَ إِبرَاهِيمَ.»

---

(١) في "ع" (وكذا) ، والمقصود أنه ما من قيام إلا وله قائم.

(٢) إضافة يقتضيها السياق ، وهو مذهب سيبويه كما ذكر الزمخشري في حواشيه على المفصل.

(٣) ينظر المقاليد (١٤٧/أ).

(٤) ينظر الكتاب (٣٧٠/١) ، وشرح ابن يعيش (٥٩/٢).

(٥) ينظر المحتسب (٥٧/١) ، بتصرف.

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٣٢/١ – ٣٣٣).

(٧) هما في ديوانه (٢١٢/٢).

(٨) ينظر المغرب (٣١٩/١).

قلت: والوَجْهُ أن يُقالَ: إنَّ "خارِجاً" نُصِبَ نَصْبَ المَصْدَرِ ، إذْ لاَ مَحَلَّ لَهُ سِوَى هَذا ، ولاَ يُقالُ: إنَّهُ حَالٌ ؛ لأنَّهُ لاَ نَاصبَ لَهُ إذَن ، فاعرفْهُ بالتَّأمُّلِ.}(١)

وبَعدَهُ(٢):

أطَعْتُكَ يَا إبْلِيسُ سَبْعِينَ حِجَّةً فَلَمَّا انْقَضَى عُمْرِي وتَمَّ تَمَامِي
رَجَعْتُ إلَى نَفْسِي وأَيْقَنْتُ أنَّنِي مُـلاقٍ لأيَّامِ المَنُونِ حِمَامِي

شع(٣): «تَقْدِيرُهُ: ولاَ يَخرجُ خُرُوْجاً ؛ لأنَّ قولَهُ: "ولاَ خارِجاً" معطوفٌ علَى قَولِهِ: "لاَ أَشتُمُ" ، وهو الَّذِي حَلَفَ عليْهِ ، فلاَ بُدَّ أنْ يَكون جُمْلَةً ، وحِينَئذٍ يَجِبُ أنْ يَكُونَ المعطُوفُ عليهِ جُمْلَةً ، ولاَ يَكُونُ جُمْلَةً إلاَّ بتَقدِيرِ: ولاَ يَخْرُجُ خُرُوْجاً ، فصَارَ المَعْنَى: حَلَفْتُ لاَ أَشْتُمُ شَتْماً ، ولا يَخرُجُ خرُوْجاً.»

عِبَارَةٌ أُخْرَى لِصَاحبِ(٤) الكِتَابِ: "لا يَجُوْزُ أنْ يَكُونَ اسمُ الفَاعِلِ مَعْطُوفاً عَلى الفِعْلِ ، فَلا بُدَّ مِن التَّأوِيلِ على وَجْهٍ مُصَحَّحٍ ، فَتَجعَلُ "خَارِجاً" مَصْدَراً بمَعْنَى "خُروجاً" ، وتَجعَلُ المَصْدَرَ بِمَعنَى: أَنْ تَخرُجَ ، فَيَصِحُّ عَطفُ "خُرُوجاً" بِمَعنَى: أنْ تَخْرُجَ" عَلَى الفِعْلِ ، ويُنَزَّلُ الأَوَّلُ مَنزِلَةَ الاسمِ ، فاعرِفهُ.

«وقَدْ زَعَمَ بَعضُ المتَقَدِّمِينَ أنَّ "خَارِجاً" حَالٌ عَلى بَابِهِ ، وجَعَلَ "لا أَشْتِمُ" حَالاً من قَولِهِ: "عَاهدتُ"(٥) ، والأَوَّلُ أظْهرُ(٦) ، وهو اختِيَارُ سِيبَوَيهِ ؛ لأنَّ تَقْدِيرَ المَعْنَى عَلى قَولِهِم: أنَا الآنَ عَلى هَذِه الحَالَةِ ، وَهِي مُتَوقَّعَةٌ ، فَلا تَصلُحُ لِلْحَالِ."(٧)

تخ(٨): « هَذِه المَسْأَلَةُ – أعنِي وَضعَ "خَارِجاً" هُنَا مَوضِعَ "خُرُوجاً" –

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) هما في ديوانه (٢١٣/٢).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٣٣/١).

(٤) ينظر حواشي الزمخشري على الكتاب (٢٣/ب) بتصرف.

(٥) هو قول عيسى بن عمر ، ينظر شرح ابن يعيش (٥٩/٢).

(٦) "الأول" هو وضع "خارجاً" موضع "خروج" ، فنصب لذلك.

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٣٣/١ – ٣٣٤).

(٨) ينظر التخمير (٤٢٩/١).

كالمختَلَفِ فِيْهَا ؛ لأَنَّ شَيْخَنَا قَدْ ذَكَرَ فِي قَوْلِ كُثَيِّرٍ(١):

هَنِيئاً مَرِيئاً غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ   لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ(٢)

انتَصَبَ "هَنِيْئاً" انتِصَابَ المصدَرِ ، وَهو صِفَةٌ فِي أَصلِهِ ، وتقد يره(٣): هَنِيْئاً لِعَزَّةَ مَا استَحَلَّتِ ، ولَو قَدَّرَ: "لِيَكن هَنِيئاً" فَكَانَ "مَا استَحَلَّت" اسمَ "كَانَ" ، و"هَنِيْئاً": خَبَرُه ، لكانَ وَجْهاً ، ولَكِنَّ سِيبَويه(٤) يَقولُ: إِنَّ "كَانَ" لا تُضمَرُ في كُلِّ مَوضِعٍ ، فضَايَقَ فيه(٥) ، هَذِه أَلفَاظُهُ فِي "شَرحِ النصائح الكبار"(٦)

حُجَّةُ سِيبَوَيه(٧): أَنَّ قَولَنَا: "وَ لا يَخرُجُ خُرُوْجاً"(٨) معنًى صَالِحٌ ، فَيُحمَلَ عَلَيه [لَفظُ الفرزدق .](٩)

فإنْ سَأَلتَ: كَمَا هُو [مَعنًى](١٠) صَالِحٌ ، فَكَذَلِكَ قَولُنَا: "وَلا يَكُونُ خَارِجاً [معنًى](٩) صَالِحٌ ، [فَوجَبَ أَنْ يُحمَلَ](٩) {عَلَيهِ.}(١١)

أَجَبْتُ(١٢): مَا ذَكرنَاهُ أَبْلَغ ، لأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ بالمصدَرِ.

---

(١) هو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة من خزاعة ، كان رافضياً ، ولما حضرته الوفاة تبرأ من دين الخوارج ، ترجمته في: الشعر والشعراء (٣٦٩) ، والأغاني (٩/٣) ، ومعجم الشعراء (٣٥٠)، وخزانة الأدب (٢٢١/٥).

(٢) هو لكثير عزة في ديوانه ص (٥٦) ، ونُسب لجرير وهو في ديوانه ص (١٠٩) ، وينظر الكشاف (٢٤/٤) ، وأمالي ابن الشجري (٢٥٣/١) ، وأمالي القالي (١٠٩/٢) ، والبحر (١٥٢/٣ – ١٦٨) و (١٤٨/٨) ، ودقائق التصريف (٤٢٩ – ٤٦٦) ، والتخمير (٤٢٩/١) ، والجامع لأحكام القرآن (٢٧/٥).

(٣) في "ع" (وتقدير).

(٤) ينظر الكتاب (٢٦٥/١).

(٥) وردت العبارة في التخمير: "نقصاً تُوفّيه" وهو تحريف مطبعي يخالف ما ورد في شرح المقامات.

(٦) ينظر شرح مقامات الزمخشري: (٦٢) مقامة: (المنذرة) ، وشرح المقامات هي: "النصائح الكبار".

(٧) ينظر الكتاب (٣٤٦/١).

(٨) النص في التخمير (٤٢٩/١): "ولا يخرج خروجاً من فِيَّ زورُ كلامِ"

(٩) إضافة يقتضيها السياق وهي من التخمير (٤٢٩/١).

(١٠) إضافة يقتضيها المعنى وهي من التخمير.

(١١) ساقط من "ع" .

(١٢) في "ع" (جبت).

فإنْ سَألْتَ: مَا ذكرنَاهُ أقلُّ تعْبيراً ، فكَانَ أولَى؟

أجَبْتُ : مَا ذكَرنَاه أوفقُ لأساليبِ كَلاَمِ العَرَبِ ، لأنَّهُ يُقَالُ: لا أشْتمُ ولا أضرِبُ، ولاَ يُقَالُ: لاَ[1] أشْتمُ ولاَ أكُونُ ضَارِباً.»

قَولُهُ: "وذَلِكَ قَتَلْتُهُ صَبْرَاً" إلى آخرِه.

صح[2]: « الصَّبْرُ: حَبْسُ النَّفْسِ عَنِ الجَزَعِ. وقُتِلَ صَبْرَاً ، وحلَفَ صَبْرَاً ، إذَا حُبِسَ عَلى القَتْلِ حَتَّى يُقتَلَ ، أَوْ عَلى يَمينٍ حتَّى يَحلِفَ ، وكُلُّ ذِي رُوحٍ يُصبَرُ حيَّاً ، ثُمَّ يُرْمَى حتَّى يُقْتَلَ ، فَقَدْ قُتِلَ صَبْرَاً.»

وفِي المُغْرِبِ[3]: «يُقَالُ للرَّجُلِ إذَا شُدَّتْ رِجْلاَهُ ويَدَاهُ ، أَوْ أَمْسَكَهُ رَجُلٌ آخَرُ حَتَّى يُضْرَبَ عُنقُهُ: قُتِلَ صَبْرَاً ، ومِنْهُ[4]: (نَهَى عَنِ المَصْبُورَةِ) ، وهِيَ البَهِيمَةُ المَحْبُوسَةُ عَلَى الموتِ.»

[وكِفَاحَاً ، أي: مُكَافِحَا.

صح[5]: «يُقَالُ: كَافَحُوا ، أَيْ: اسْتَقْبِلُوا فِي الحَرْبِ مُوَاجَهَةً بِلا تُرْسٍ ولا غيرِهِ.»

"ورُجْلَةً"[6]: مَصْدَرُ الرَّاجِلِ."][7]

شح[8]: اختَلَفَ العُلَمَاءُ في هَذه المصَادِرِ عَلَي / وَجْهَين: [١٠٢/ب]

الأَوَّلُ: أَنَّ أَنفُسَ هَذِه المَصَادِرِ في مَعنَى الحَالِ ، أو هِي عَلَى حَذفِ مُضَافٍ كَمَا ذُكِرَ.

والوَجهُ الثَّانِي: أَنَّ استِعْمَالَها أحوَالاً قِيَاسٌ أَمْ سَمَاعٌ؟

---

[1] قوله: "ولا يقال: لا أشتم" ليس في التخمير.

[2] في "ع" (شح) وينظر الصحاح (٧٠٦/٢) (صبر).

[3] ينظر المغرب (٤٦٥/١).

[4] جزء من الحديث (نهى عن المصبورة ، ونهى عن صبر ذي الروح) ، ذكره أبو عبيد في غريب الحديث (١٥٥/١) ، وهو في الغريبين (١٠٦١/٤) ، والفائق (٢٩٩/٢) والنهاية لابن الأثير (٨/٣).

[5] ينظر الصحاح (٣٩٩/١) (كفح).

[6] في الصحاح (١٧٠٦/٤) (رجل): "والرُجْلَةُ – بالضم – : مصدر الرَّجُلِ والرَّاجِلِ والأرْجَلِ".

[7] مضاف من "ع".

[8] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٣٤/١ – ٣٣٥).

ومَذْهَبُ صَاحبِ الكِتَابِ(١) أَنَّ أنفُسَهَا أَحْوَالٌ لاَ عَلَى حَذفِ المُضَافِ. والأكْثَرُ في الوَجهِ الثَّانِي عَلَى أَنَّها سَمَاعِيَّةٌ ، وَعِندَ المبرِّدِ(٢) وَمَنْ تَابَعَهُ قِيَاسِيَّةٌ.

ومَعنى قَولِهِ: "**في كُلِّ مَا دَلَّ عَلَيهِ الفِعْلُ**": أَنْ يكونَ فِي المعنى مِن تَقْسِيمَاتِ الفِعْلِ ، كـ"المَشْيِ" و"العَدْوِ" بالنِّسْبَةِ إلى المجيءِ ، فَيُجيزُ: جَاءَنِي زَيْدٌ عَدْواً ، وَمَشْياً، وركُوباً ، وجَرْياً ، وأَمْثَالَهَا ؛ لأَنَّهَا فِي المعْنَى أَقْسَامُ المجيءِ ، ويُمْنَعُ: جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكاً ، وبُكَاءً ، وأَكلاً وشُرْباً ؛ لأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي المَعْنَى من أقْسَامِ الفِعْلِ ، وهو المَجِيءُ. و"الرُّجْلَةُ" و"السُّرْعَةُ" مِن الإِتْيَانِ ، وَهُمَا نَوعَانِ مِنْهُ.»

{**شم**}(٣): وَعَنْ سِيبَوَيهِ(٤): أَنَّ "السُّرْعَةَ" و"الرُّجْلَةَ" لَيْسَا بِمَصْدرينِ ، وإِنَّمَا كَانَا اسمَينِ بِمَعْنَى المصدَرِ. والاسمُ يَدلُّ عَلَى الثَّبَاتِ ، والحَالُ يَدلُّ عَلى التَّحولِ والتَّنقُّلِ ، وَلِذلكَ لاَ يُقَالُ: جَاءَ زَيدُ طَوِيْلاً ، والمصدَرُ مِمَّا يَدلُّ عَلى التَّحوّلِ ، لأَنَّهُ لاَ يَخْلُو عَنِ الدَّلاَلَةِ عَلى الفِعْلِ ، والفِعْلُ هَذا شَأْنهُ وَصِفَتُهُ ، وَهو سُكونٌ بَعدَ حَرَكةٍ ، أَوْ عَكسهُ(٥)، فاعرِفهُ.

{**قلتُ**: قَوْلُهُ: "لا يُقَالُ: جَاءَ زَيْدُ طَوِيلاً" ، لِعِلَّةِ إِرَادَتِهِ المُتَنَقِّلَةَ لا المُؤَكِّدَةَ ، فَقَدْ نَصَّ فِي الكَشَّافِ(٦) عَلى جَوَازِ: جَاءَ زَيْدُ رَجُلاً صَالِحَاً ، عَلَى مَا سَيَأْتِيكَ بَعْدُ فِي هَذا البَابِ.}(٣)

(٧)**تخ**(٨): «إِنَّما جُعِلَتْ هَذِهِ المَصَادِرُ أَحوَالاً لأَنَّ المَنْصُوبَ بَعد الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ أَلْيَقُ بِالحَالِ مِن المَفْعُولِ المُطْلَقِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الحَالَ تَتعلَّقُ بِالفِعلِ مِن حيثُ هو مُرَكَّبٌ

---

(١) ينظر الكشاف (٢/٩٢) ، وذلك عند ذكر قوله تعالى ﴿لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً﴾: "﴿شَهْوَةً﴾ حال بمعنى: مشتهين".

(٢) ينظر المقتضب (٣/٢٣٤ ، ٢٦٩).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر الكتاب (١/٣٧٠) ، والمقتصد (١/٦٨٢).

(٥) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٣٢).

(٦) الكشاف (٣/٣٩٦).

(٧) في "ع": (شم تخ:).

(٨) ينظر التخمير (١/٤٣٠ – ٤٣١).

بِالفَاعِلِ أَوْ المَفْعُولِ ، أَوْ بِهِمَا ، بِخِلاَفِ المُطْلَقِ ، فَإِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالفِعْلِ مِن حَيثُ هُوَ مُفْرَدٌ ، لاَ(١) من حَيْثُ هُو مُرَكَّبٌ بِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، فَيَكُونُ أَلْيَقَ بِالحَالِ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: هَذا يَنْتَقِضُ بِنحو: ضَرَبْتُ عَمْراً ضَرْبَاً [فَإِنَّ المنصُوبَ بَعْدَ الجُملةِ الفعليةِ ، وانْتِصَابُهُ مَعَ ذَلِكَ عَلى المَفْعُولِ المطلقِ لا عَلى الحَالِ](٢) ، ولأَنَّ هَذِه المَصَادِرَ إِنْ لَمْ تَكُنْ أَحْوَالاً كَانَتْ عَلى أَصَالَتِهَا بِالمصدَرِيَّةِ ، وَهوَ أَولَى؟.

أَجَبْتُ عَنِ الأَوَّلِ: القَضِيَّةُ كَمَا ذَكَرْتَهَا ، لَكِنْ تَعَذَّرَ جَعْلُهُ حَالاً ، إِذْ هِي زِيَادةٌ فِي الفَائِدَةِ ، ولاَ كَذلِكَ المُطْلَقُ ؛ والدَّلِيْلُ القَطْعِيُّ لَو قُلْتَ: كَلَّمْتُهُ وأَنَا أُشَافِهُهُ ، جَازَ وَحَسُنَ ، وقَولُكَ: "ضَرَبْتُ عَمْراً وأَنَا أَضْرِبُهُ" لَيْسَ بِشَيءٍ.

والجَوَابُ عَنِ الثَّانِي: مَا ذَكَرْتَ وإِنْ كَانَ كَذلِكَ فَعِنْدَنَا مَا يَدلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّ إِقامَتَهُ مُقَامَ {المصدر(٣)}(٤) يَشْتَمِلُ عَلى ضَرْبِ تَأْكِيْدٍ ومُبَالَغَةٍ ، وذَلِكَ مَطْلُوبٌ ، فَوقَعَ التَّعَارُضُ ، فلا بُدَّ من التَّرجِيْحِ.»

قَولُهُ: "**وليس عند سيبويه(٥) بقياس**" .

تخ(٦): « الخِلاَفُ هُنَا نَظِيرُ الخِلاَفِ فِي قَولِهِمْ: كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ؟.»

وعَنْ صَاحِبِ الكِتَابِ(٧) قَالَ: يُعجِبُنِي مَذهَبُ المُبَرِّدِ(٨). وفي قَولِهِ تَعَالَى:

---

(١) عبارة التخمير: "ومن حيث هو مركب ..." وهو خطأ.

(٢) إضافة يقتضيها المعنى وهي من التخمير.

(٣) النص في التخمير (٤٣١/١): "وعن الثاني بأنّ ما ذكرت من الدليل إن دل على إقامة المصدر مقام الصفة خلاف الأصل ، هاهنا ما يدل على أنها ليست كذلك ، لأن إقامته مقام الصفة يشتمل ..."

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الكتاب (٣٧٠/١).

(٦) التخمير (٤٣١/١).

(٧) لم أجده منسوباً إليه بنصه فيما اطلعت عليه من كتبه ، وهو في المقاليد (١٤٩/ب).

(٨) ذهب المبرد ومن تابعه إلى أن هذه المصادر قياسية بشرط أن تكون في الفعل دلالة عليها وهو مذهب المصنف ، ولم يجزه سيبويه لأنه مخصوص عنده بالسماع ، ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٣٤/١ - ٣٣٥) ، وارتشاف الضرب (١٥٧٠/١ - ١٥٧١).

﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ (١) ، أَيْ: غَـائِراً(٢) ، وَ﴿ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾(٣)، أَيْ: سَاعِيَاتٍ(٤) ، وَلِذَلِكَ كَسَّرُوا المَصْدَرِ {الَّذِي} (٥) هو "فَعْلٌ" عَلى مَـا يُكَسَّـرُ بِـهِ "فَاعِلُ" في الوَصْفِ ، وَهو "فَوَاعِل" ، قَال(٦):

فَلَيْتَكَ حَالَ البحْرُ دُونَك كُلُّهُ   فَكُنْتَ لَقىً تَجْرِي عَلَيْكَ السَّوَائِلُ

أَيْ: السِّيول(٧) ، وقولُهُ ﴿ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ (٨) ، أي: كاذب(٩).

وفي "وَفْضَةٍ" وَ"وَغْرَةٍ"(١٠): وَفْضَاتٍ ، ووَغْرَاتٍ ، فَسَكَّنُوا العَيْـنَ كَمَـا فِـي الصِّفَةِ.

---

(١) الآية (٣٠) من سورة تبارك .

(٢) ينظر الكشاف (٤/١٤٠).

(٣) الآية (٢٦٠) من سورة البقرة.

(٤) ينظر الكشاف (١/٣٩٢).

(٥) ساقط من "ع" .

(٦) هو للأعشى في ديوانه ص (١٤٢) ، واللسان (١١/٣٥١) (سيل).

(٧) السيول: جمع السيل ، ينظر تهذيب اللغة (سال) (١٣/٧١).

(٨) الآية (١٨) من سورة يوسف.

(٩) ينظر الكشاف (٢/٣٠٨).

(١٠) في "ع" (وغرات). والوفضة: شيء كالجعبة من أدم ليس فيها خشـب ، والجمـع الوفـاض ، والوغرة: شدة توقد الحر ، ينظر الصحاح (وفض) (٣/١١١٣) ، (وغر) (٢/٨٤٦).

[الحال المركبة]

قال رضي الله عنه:

« **فصــــــل** :

وَالاسمُ غَيْرُ الصِّفَةِ وَالمصدَرِ بِمَنزِلتِهِمَا فِي هَذَا البَابِ ، تَقُولُ: هَذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا ، وَجَاءَ البُرُّ قَفِيزَيْنِ وَصَاعَيْنِ ، وَكَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلى فِيَّ ، وَبَايعتُهُ يَدًا بِيَدٍ، وبِعتُ الشَّاءَ شَاةً ودِرْهَمًا ، وبَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بَابًا بَابًا.»(١)

« **قَوْلُهُ**: "بِمَنزِلتِهِمَا" أيْ: بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ وَالمَصْدَرِ فِي صِحَّةِ وقُوعِهِ حَالاً ، وَذَلِكَ تَنبِيهٌ مِنْهُ عَلى أَنَّ العُمْدَةَ فِي الحَالِ كَونُها دَالَّةً عَلى هَيْئَةٍ ، فَلا يُنْظَرُ إِلى قَولِ كَثِيرٍ مِن النَّاسِ إِنَّها مُشْتَقَّةٌ ، وَلِذَلِكَ جَازَتْ نَظَائِرُ هَذَا الفَصلِ» (٢)

« **وَقَوْلُهُ**(٣): "هَذَا بُسْرًا" التَّقْدِيرُ: هَذا إِذا كَانَ بَسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ إِذا كَانَ رُطَبًا ، وَكَذَا ضَرْبِي / زَيْدًا قَائِمًا» ، ذَكَرَهُ عَبدُ القَاهِرِ(٤) ، وَ"كَانَ" هَذِهِ تَامَّةٌ. [١٠٣/أ]

وَقَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٥): «ذُو الحَالِ فِي: "هَذَا بُسْرًا" صِفَةُ المُبْهَمِ ، وَهُوَ التَّمرُ، وتَقْدِيرُهُ: هَذَا التَّمْرُ بُسْرًا ، وَالعَامِلُ فِيْهَا الإِشَارَةُ ، أَوْ التَّنْبِيْهُ»

« **وَقِيلَ**(٦): هُو "كَانَ" المقَدَّرَةُ المتَعَلِّقَةُ بِالظَّرفِ. وَقِيلَ فِي عَامِلِ "إِذَا": هَذا ، وقِيلَ: "أَطيبُ" ، **وَفِي شح**(٧): أَنَّهُ الصَّحِيحُ»

تخ(٨): «جَازَ أَنْ يَكُونَ غَيرُ الوَصفِ حَالاً ، لأَنَّ الحَالَ فِي الأَصْلِ خَبَرُ المبتَدَأِ(٩)، وَالخَبَرُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً ومَصْدَرًا ، وغيرهما ، فَكَذَا الحَالُ.»

---

(١) المفصل ص (٨٠).

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٣٥).

(٣) في "ع" (قوله) بدون واو.

(٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح (١/٦٨١).

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٤/أ).

(٦) هو قول المبرد الزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي ، ينظر المقتضب (٣/٢٥٠ – ٢٥١) ، والأصول (١/٢٢٠ – ٢٢١) ، والمسائل الحلبيات (٢٠٢)، والمسائل المنثورة (٢٣) ، والمساعد (٢/٣٠) ، والتصريح (١/٣٨٤).

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٣٦) ، وشرح ابن يعيش (٢/٦٠ – ٦١).

(٨) ينظر التخمير (١/٤٣١ – ٤٣٢).

(٩) في التخمير "خبر كان".

« "والبُسْرُ"(١) و"الرُّطَبُ" مُؤَولانِ بِالمُدْرَكِ وَغَيرِ المُدْرَكِ ، أَوْ بِالنُّضجِ وَغَيرِ النُّضجِ.

قوله: "قَفِيْزَينِ وَصَاعَينِ" أَيْ: مَكِيْلاً أَوْ مَحْسُوبَاً أَوْ مَوزُونَاً. وَ**"فَاهُ إِلَى فِيَّ"** أَيْ: شفَاهًا أَوْ ضَامًّا ، كَمْا قِيلَ فِي "جَنْدَلاً وتُرْبَاً: إِهْلاَكاً(٢). ويَنبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ قَولَهُ: **"يَدَاً بِيَدٍ"**.مَعْنَاهُ: نَقْدَاً ، وَالحَالُ لَيسَتْ "يَدًا"وَحْدَهَا بَلْ المَجْمُوعُ، وَهو "يَدًا بِيَدٍ" وَكَذَا **"شَاةً ودِرْهَمَاً"** ، الحَالُ هُو المَجْمُوْعُ ، ومَعنَاهُ عَلى التَّأويلِ: مُسعَّرَاً. وَكذلِكَ الحَالُ فِي **"بَابَاً بَابَاً"** هو المكرَّرُ ، وتَأويلُهُ بالوَصفِ: مُبَوَّباً.

{وَمِنْ هَذَا الفَصْلِ مَا جَاءَ في بَيتِ أَبِي الطّيبِ(٣):

بَدَتْ قَمَراً وَمَالَتْ خُوْطَ بَانٍ وَفَاحَتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزَالاً» (٤)

وَفِي قَولِ المعرِّي(٥):

فَجَاءَكَ كُلُّهَا بالرُّوحِ فَرْدَاً وَقَدْ سِرْنَا بِهَا جسداً وَرُوْحَاً(٦)

قلتُ: وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ تَخ فِي تَوضِيحِهِ(٧) أَنَّ قَوْلَ الحَرِيرِيِّ(٨):

« ❁ وآخُذُ اللَّفظَ فِضَّةً ....❁ (٩)

---

(١) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص(٥٣٢ــ٥٣٣).

(٢) ينظر الكتاب (٣١٤/١ – ٣١٥) ، والتبصرة والتذكرة (٣٠٠/١) ، والتخمير (٤٣٢/١) ، وشرح ابن يعيش (١٢٢/١).

(٣) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي ، أبو الطيب المتنبي ، ترجمته في وفيات الأعيان (٣٦/١) ، ولسان الميزان (١٥٩/١) ، والأعلام (١١٥/١).

(٤) ينظر ديوانه بشرح العكبري (٢٢٤/٣).

(٥) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوفي المصري ، ترجمته في معجم الأدباء (١٠٧/٣ – ٢١٨) ، وسير أعلام النبلاء (٧٧/٤) ، وأنباه الرواة (٨١/١ – ١١٨).

(٦) ينظر سقط الزند (٦١).

(٧) ينظر التوضيح في شرح المقامات الحريرية (٤٤/أ).

(٨) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ، أبو محمد الحريري البصري ، الأديب الكبير ، صاحب المقامات الحريرية المتوفى سنة ٥١٦هـ ، ترجمته في وفيات الأعيان (٤١٩/١) ، ومفتاح السعادة (١٧٩/١) ، وخزانة الأدب (٤٦٢/٦).

(٩) جزء من صدر بيت ذكره الحريري في مقاماته (٩١) ، ونصه:

وآخذ اللفظ فضة فإذا ما صغته قيل إنه ذهب

مِن بَابِ قَولِهِم: "هَذَا بُسْرًا" ونَحوِه»}(١)

شع(٢): «قَولُهُ: "**قَفِيزَيْنِ**" ذَكَرَهُ في بَابِ الحَالِ ، وَالأَوْلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الأَخْبَارِ ، لأَنَّ الحَالَ فَضْلَةٌ ، و"قَفِيزَيْنِ" هُنَا لَيسَ على مَعْنَى الفَضْلَةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى مَعْنَى الصَّيْرُورَةِ ، تَقُولُ: كِلْتُ البُرَّ فَجَاءَ قَفِيزَيْنِ.

قَوْلُهُ: "**كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ ، وَبَايَعْتُهُ يَداً بِيَدٍ**" مِنْ أَشْكَلِ مَسَائِلِ النَّحوِيِينَ ، لأَنَّ الأَصلَ: كَلَّمْتُهُ فُوْهُ إِلى فِيَّ ، وبَايَعتُهُ يَدٌ بِيَدٍ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الجُمَلَ تُسْتَعمَلُ استِعمَالَ المُفْرَدَاتِ وأَلاَّ تُعكَسَ ، وَأَيْضاً فإِنَّ الهَيئَاتِ غيرُ الجُمَلِ ، لاَ تَكُونُ إلاَّ مُفْرَدَةً ، نَحو: ضَارِبٌ ، سِوى مَا كُرِّرَ لِلتَّفصِيلِ ، نَحو: "**بَاباً بَاباً**" ، و"**فَاهُ إِلى فِيَّ**" لَم تُفْهَمِ الهَيْئَةُ إلا مِن جَمِيعِهِ، وَالوَجْهُ الَّذِي بِهِ انتَصَبَ "فَاهُ" هُو أَنَّهُ كَثُرَ استِعمَالُهُ حَتَّى صَارَ بِحَالٍ يُفهَمُ مِنهُ مَعنَى المُشَافَهَةِ مِن غَيرِ نَظَرٍ إِلى تَفْصِيلٍ ، بَلْ صَارَ "فُوهُ إِلَى فِيَّ" بِمَعْنَى مُشَافِهاً، حَتَّى يَفْهَمَ ذَلِكَ مَنْ لا يَخطُرُ بِبالِهِ ، فَلَمَّا صَارَ كَذَلِكَ جُعِلَ كَالمُفْرَدِ ، فَأُعرِبَ بِإِعرابِ الحَالِ المُفْرَدِ فَنَصَبُوهُ ، وَشَبَّهُوهُ بِقَولِهِمْ: "**بَاباً بَاباً**".»

{**قُلتُ:** وَنَحو ذَلِكَ قَولُ أَبِي الطَّيِّبِ(٣):

وَقَبَّلْتَنِي عَلَى خَوْفٍ فَماً لِفَمٍ

قَالَ الوَاحِدِيّ(٤) فِيْ شَرحِهِ: «مِمَّا وُضِعَ مَوْضِعَ الحَالِ ، كَـ"فَاهُ إِلَى فِيَّ"(٥).»

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٣٨/١ - ٣٤٠).

(٣) صدره:

قبلتها ودموعي مزج أدمعها

ينظر ديوانه بشرح العكبري (٣٧/٤).

(٤) هو أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ، ولد في نيسابور وتوفى بها سنة ٤٦٨هـ ، أخذا العلم عن أئمة عصره ، وكان إماماً في النحو واللغة والتفسير ، ترجمته في النجوم الزاهرة (١٠٤/٥) ، ووفيات الأعيان (٣٣٣/١).

(٥) ينظر ديوان أبي الطيب بشرح الواحدي (١١٤/١).

والواوُ(١)وَ اللاَّمُ هُنَا هِيَ المُخَصِّصَةُ فِي الأَصْلِ ، وَ نَظِيرُهَا اللاَّمُ فِي قَولِهِم(٢): "سَقَطَ لِجَنبِهِ ، وخَرَّ لِذَقَنِهِ" ، أيْ: سُقُوطاً وَاقِعاً لِلجَنْبِ ، وَخُرُوراً حَاصِلاً لِلذَّقَنِ، كَأَنَّ السُّقُوطَ والخُرُورَ لِلجَنْبِ والذَّقَنِ نَفْسِهِمَا ، ونَحوُهُ قَولُهُم(٣): "انقَلَبَ ظَهْرًا لِبَطْنٍ"}(٤)

«والكَلاَمُ فِي "يَدَاً بِيَدٍ" مِثْلُهُ ، وكَذَلِكَ بِعْتُ الشَّاءَ شَاةً وَدِرْهَمَاً ، أَصْلُهُ: شَاةٌ بِدِرهَمٍ ، أَيْ: مَعَ دِرهَمٍ ، ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ فَنَصَبُوا "شَاةً" نَصبَ "يَدًا" ، ثُمَّ أَبْدَلُوا مِن بَاءِ المُصَاحَبَةِ وَاواً ، {لأَنَّ المُصَاحَبَةَ و الإِلصَاقَ مِن وَادٍ وَاحِدٍ}(٤) ، فأُعرِبَ مَا بَعْدَهَا بِإِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا ، نَحو {كُلُّ}(٤) رَجُلٍ وَضَيعَتُهُ ، وَكُلُّ امْرِئٍ ونَفْسَهُ.

قَوْلُهُ: "بَابَاً بَابَاً" أَيْ: مُفَصَّلاً ، لأَنَّ العَرَبَ تُكَرِّرُ الشَّيءَ مَرَّتَينِ فَيَستَوعِبُ تَفْصِيلَ جِنسِهِ بِاعتِبَارِ مَدلُولِ اللَّفظِ المُكَرَّرِ ، وَعَلَى هَذَا: جَاءَ القَومُ ثَلاثَةً ثَلاثَةً ، أَيْ: مُفَصَّلِينَ(٥) عَلَى هَذَا العَدَدِ ، وَعَلَّمْتُهُ القُرانَ كَلِمَةً كَلِمَةً ، أَيْ: مُفَصَّلاً بِاعتِبَارِ كَلِمَاتِهِ، فَلَمَّا أَفَادَتْ هَذِهِ الهَيْئَةَ المخصُوصَةَ صَحَّ وُقُوعُهُ حَالاً»(٦)

شم: قَولُهُ: "شَاةً ودِرهَمَاً" التَّقْدِيرُ: بِعتُ الشَّاءَ دَافِعاً شَاةً وَقَابِضاً دِرهَماً ، والتَّحقِيقُ: بِعتُ الشَّاءَ مُسَعِّرَاً كُلَّ شَاةٍ بِدِرهَمٍ. وَعَلَى قَولِهِ: "بَابَاً بَابَاً" جَاءَ القَومُ رَجُلاً رَجُلاً ، أَيْ: مُرَتَّبَةً هَذَا التَّرتِيبَ.(٧)

{**قُلتُ**: وَقَولُهُم(٨): "مَاتَ حَتْفَ أَنفِهِ" يَحتَمِلُ هَذَا الفَصلَ ، أَيْ: مَاتَ غَيرَ [١٠٣/ب]
مَقتُولٍ/ وَأَصلُهُ أَنَّ الظَّبيَ يَعْدُو فَيَسقُطُ فَيَمُوتُ مِن غَيرِ ضَرْبَةِ ضَارِبٍ.

---

(١) هكذا في الأصل: "والواو واللام" ويبدو أن كلمة "والواو" زائدة ، بدليل أنه قال بعد ذلك: "هنا هي المخصصة" ، ولم يقل: هما المخصصان ، ثم إنه مثل للام ولم يمثل للواو ، والحديث قبل وبعد ليس فيه إشارة للواو.

(٢) اللسان (خرز) (٢٣٥/٤).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح مقامات الحريري (شرح المقامة الثالثة عشرة) (٤٢٢/٢).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) في "ع" (منفصلين).

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٠/١).

(٧) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٣٣ – ٥٣٤) ، والمقاليد (١٥٠/ب).

(٨) وهو أول من قال به رسول الله صلى الله عليه وسلم، ينظر الغريبين (٤٠٤/٢)، ومجمع الأمثال (٢٦٦/٢)، والمستقصي (٣٣٨/٢) ، والبيان والتبيين (٥١/٢) ، وسمط اللآلي (٥٩٧).

وَفِي الغريبين⁽¹⁾: «وَإِنَّمَا قِيلَ لَهْ ذَلِكَ ، لأَنَّ نَفْسَهُ تَخرُجُ بِتَنَفُّسِهِ مِن "فِيْهِ" و"أَنْفِهِ"، وَغَلَبَ أَحدُ الاسمَينِ عَلَى الآخَرِ لِتَجَاوُرِهما.»

وَأَمَّا تَعريفُهُ فَكَنَحو: "**فَاهُ إِلَى فِيَّ**" ، وَأَخَوَاتِهِ فِي الفَصْلِ الآخرِ ، والله أَعْلَمُ.}⁽²⁾

---

(1) الغريبين (٢/٤٠٥).

(2) ساقط من "ع".

[تنكير الحال وتعريفها]

قال رضي الله عنه:

«فصـــــــل:

وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً ، وَذُو الحَالِ مَعْرِفَةً ، وَأَمَّا "أَرْسَلَهَا العِرَاكَ " وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ ، وَجَاؤُوا قَضَّهُمْ بِقَضِيْضِهِمْ ، وفَعَلْتَهُ جَهدكَ ، وطَاقَتَكَ ، فَمَصَادِرُ قَدْ تُكُلِّمَ بِهَا عَلَى نِيَّةِ وَضْعِهَا مَوْضِعَ[(١)] مَالا تَعْرِيفَ فِيْهِ ، كَمَا وضعَ: "فَاهُ إِلَى فِيَّ" مَوْضِعِ "شِفَاهَاً" ، وَعَنَى: مُعْتَرِكَةً ، وَمُنْفَرِداً ، وَقَاطِبَةً ، وَجَاهِدَاً.

وَمِنَ الأَسمَاءِ المَحْذُوِّ بِهَا حَذْوَ هَذِه المصَادِرِ ، قَولُهُمْ: مَرَرْتُ بِهِمُ الجَمَّاءَ الغَفِيْرَ ، وَتَنْكِيْرُ ذِي الحَالِ قَبِيْحٌ إِلاَّ إِذَا قُدِّمَتْ عَلَيْهِ ، كَقَولِهِ[(٢)]:

لِعَزَّةَ مُوحِشَاً طَلَلٌ قَدِيْمُ» [(٣)]

{ذُكِرَ فِي بَعضِ الحَوَاشِي[(٤)] الصَّحِيْحَةِ: أَنَّ فِي نَاصِبِ الحَالِ فِي البَيتِ إِشْكَالاً، وَبَيَانُهُ: أَنَّ كَلاَمَهُمْ يَدلُّ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الحَالِ "طَلَلٌ" ، وَهو مُبْتَدأٌ[(٥)] ، وَأَصحَابُ الصَّنعَةِ يَقُولُونَ: إنَّ العَامِلَ فِي الحَالِ وَذِيْهَا وَاحِدٌ[(٦)] ، وَهَذَا يَسْتَلزِمُ أَنْ يَكُونَ الابتِدَاءُ هُوَ العَاملُ فِيْهَا ، والابتِدَاءُ لا يَنْصبُ ، وَتَصحِيحُهُ أَنْ يُقَالَ: أَمَّا عَلَى رَأيِ أَبِي الحَسَنِ[(٧)] فَرُفِعَ "طَلَلُ" بمَا تَضَمَّنَهُ الجَارُّ مِن الفِعْلِ ، فَيَكُونُ العَامِلُ فِيهِمَا لَفْظِيَّاً.

وَأَمَّا عَلَى رَأي سِيبَوَيه[(٨)] أَنَّ "طَلَلٌ" مَبْتَدأٌ ، فَالجَارُّ والمجرُورُ خَبَرُهُ ، وَفِيْهِ ضَمِيرُ يَعُودُ عَلَى "طَلَلُ" ، وَ"مُوحِشَاً" حَالُ مِن ذَلِكَ الضَّمِيْرِ.

[(١)] في المطبوع: (في موضع)

[(٢)] البيت لكثير عزة في ملحقاته ديوان ص (٥٣٦) ، وينظر الكشاف (٢/٥٧١) ، والتخمير (١/٤٣٤) ، وشرح ابن يعيش (٢/٦٤) ، وشرح الكافية للرضي (٢/٢٣) ، وسفر السعادة (٢/٧٢٤) ، وشرح التصريح (١/٣٧٥) ، والخزانة (٣/٢٠٩).

[(٣)] المفصل ص (٨٠ – ٨١).

[(٤)] ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٤١) بتصرف يسير.

[(٥)] ينظر شرح الرضي على الكافية (٢/٢٣ – ٢٤).

[(٦)] ينظر الكتاب (١/٣٩١) ، والمقتضب (٤/٦٦٦) وما بعدها ، والتبيين ص (٣٨٣) وما بعدها.

[(٧)] ينظر سفر السعادة (٢/٧٢٤ – ٧٢٥) ، وشرح الرضي على الكافية (٢/٢٣).

[(٨)] ينظر الكتاب (٢/١٢٢ – ١٢٣).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ حَالٌ عَنْ "طَلَلٌ" فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَظَرًا إِلَى المَعْنَى ، لأَنَّ ضَمِيرَ "طَلَلٌ" كَأَنَّهُ هُوَ.}⁽¹⁾

كُنْتُ ذَاتَ يَوْمٍ بِحَضْرَةِ شَيخِنَا الأستَاذِ الكَبِيرِ العَلاَّمَةِ النحرِيرِ نَجْمِ الدِّينِ الزَّاهِدِيِّ⁽٢⁾ الخَوَارِزمِيِّ – قَدَّسَ اللَّهُ رُوْحَهُ – وَقْتَ قِرَاءَتِي عَلَيهِ فِي سَنَةَ ثِنْتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ ، فِي الجَامِعِ الجُرجَانِيِّ فَسَأَلَنِي بَعْضُ أَصحَابِهِ الأَذْكِيَاءُ عَنْ هَذِهِ المسأَلَةِ وَشَيْخُنَا يَستَمِعُ ، فَقُلتُ: لأَنَّهُمَا إِنْ اتَّفَقَا تَعْرِيْفَاً أَوْ تَنْكِيرَاً اشْتَبَهَا بالصِّفَةِ والمَوْصُوفِ ، فَدَاخَلَ وَقَالَ: إِنْ كَانَا يَشْتَبِهَانِ حَالَةَ النَّصبِ فَإِنَّهُمَا لاَ يَشْتَبِهَانِ حَالَةَ الرَّفْعِ وَالجَرِّ بِاختِلاَفِ الإِعرَابِ ، إِذِ الصِّفَةُ وَالمَوْصُوفُ لاَ يَخْتَلِفَانِ إِعْرَابَاً.

فَقُلتُ فِي الجَوَابِ: العِلَّةُ إِذَا ثَبَتَتْ فِي مَوضِعٍ استَمَرَّ الحُكمُ فِي الكُلِّ فِي بَابِهِ طَرْدَاً لَهُ ، ولأَنَّ الإِعْرَابَ لَيْسَ يُفَارِقُ فِي جَمِيعِ المَوَاقِعِ ، فَمِنَ الأَسْمَاءِ مَا لاَ يَظْهَرُ الإِعْرَابُ فِيْهِ ، فَاستَجَادَ الشَّيْخُ قَوْلِي ، ثُمَّ قَالَ: وَفِيهِ جَوَابُ أَوْضَحُ ، وَهُوَ أَنَّهُمَا – أَعْنِي الحَالَ وَذَاهَا – إِذَا تَوَافَقَا تَعْرِيْفَاً أَوْ تَنْكِيْرَاً فَجَعْلُهُمَا صِفَةً وَمَوْصُوفَاً أَوْلَى مِن جَعْلِهِمَا حَالاً وَذا حَالٍ. وَبَيَانُ الأَوْلَوِيَّةِ إِظْهَارُ استِحكَامِ الاتِّحَادِ بِالموَافَقَةِ بَيْنَهُمَا فِي جَمِيعِ الأَحْوَالِ⁽٣⁾ ، وإِلى هَذِه العِلَّةِ أَشَارَ بَعْضُ السَّلَفِ أَيْضَاً ، فاعرفهُ.

{وَفِي كِتَابِ المُفْرَدِ وَالمؤلَّفِ⁽٤⁾: «أَنَّهُمَا إِذَا تَطَابَقَا تَعْرِيْفَاً أَبَيَا إِلاَّ أَنْ⁽٥⁾ يَتَطَابَقَا إِعْرَابَاً ، نزَاعَاً إِلَى عِرْقِهِمَا⁽٦⁾.»}

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) هو نجم الدين أبو الرجاء مختار بن محمود بن محمد الزاهدي الغزميني نسبة إلى "غزمين" من قصبات خوارزم ، من كبار الأئمة وأعيان الفقهاء أخذ العلوم عن كبار العلماء أمثال: سراج الدين السكاكي وناصر الدين المطرزي ، وتفقه على برهان الأئمة محمد بن عبد الكريم التركستاني وكانت وفاته سنة ٦٥٨هـ ، ترجمته في تاج التراجم (٧٣) ، وطبقات الفقهاء لطاش كبري زاده (١١٥) ، ومفتاح السعادة (٢/٢٧٩) ، والجواهر المضية (٣/٤٦٠) ، والفوائد البهية (٢١٢/٢١٣) ، وهدية العارفين (٢/٤٢٣).

(٣) ينظر المقاليد (١٥٠/ب).

(٤) المفرد والمؤلف ص (١١٣).

(٥) في الأصل: "أن لا يتطابقا" ، والصواب ما أثبته ، وهو المثبت في المفرد والمؤلف.

(٦) أي: عرقهما في الوصفية.

شع[١]: «إِنَّمَا وَجَبَ التَّنْكِيرُ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ لاَ يَشْتَبِهَ بِالصِّفَةِ عَلَى مَا ذَكَرُوا[٢].

والثَّانِي: أَنَّ الحَالَ كَالخَبَرِ[٣] ، والأَحْكَامُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ نَكِرَاتٍ ؛ لأَنَّ التَّعرِيْفَ بِالمَعْرُوْفِ هَذَرٌ[٤] ، وتَعْرِيفُ ذِي الحَالِ إِنَّمَا كَانَ لأَنَّهُ مَحْكُوم عَلَيْهِ.»

تخ[٥]: «لَوْ أَتَيْنَا بِحَالٍ عَن ذِي حَالٍ مُنَكَّرٍ لَكَانَ ذَلِكَ اشْتِغَالاً بِدَفْعِ شُبْهَةٍ مَا وَقَعَتْ عليه ، مَعَ الإِعْرَاضِ عَنْ شُبْهَةٍ وَقَعَتْ ، وَذَلِكَ قَبِيحٌ.

بَيَانُهُ أَنَّا إِذَا قُلْنَا: أَتَانَا رَجُلٌ ، وَقَعَتْ شُبْهَةٌ فِي أَنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ مَنْ هُوَ؟ ، ثُمَّ بَعْدَ ارْتِفَاعِهَا تَقَعُ شَبْهَةُ أُخْرَى ، أَنَّ الرَّجُلَ عَلَى أَيِّ حَالٍ جَاءَ؟ فَالوَاجِبُ طَبْعاً دَفْعُ الشُّبْهَةِ الأُولَى ، ثُمَّ الثَّانِيَةِ ، وَذَلِكَ بِتَعْرِيْفِ الأَوَّلِ وَتَنْكِيرِ الثَّانِي ، لأَنَّهُ فِي الأَصْلِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا[٦] خَبَرُ "كَان".»

{**قُلْتُ:** وَلِقَائِلٍ أَنَّ يَقُولَ: إِنَّ ذَا الحَالِ إِذَا تَأَخَّرَ – قَامَ مَقَامَ الحَالِ ، وَوَقَعَ مَوْقِعَهَا– اكتَسَى لِبَاسَ التَّنْكِيْرِ ؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَ المنكَّرِ ، واسْتَحَقَّ صِفَتَهَا ، وَمِثَالُ هَذِهِ النُّكْتَةِ مَسْأَلَةُ: "إِنَّ زَيْدَاً لَطَعَامَكَ آكِلٌ" سَوَاءٌ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ عَلَى تَمَامِ الكَشْفِ فِي التَّمْثِيلِ بَيِّنٌ وَاضِحٌ فِي بَابِهِ[٧] وَمَسَائِلِهِ ، فَتَأَمَّلْ فِيْهِ بِأَدْنَى نَظَرٍ ، واللهُ المُعِينُ.}[٨]

قوله: "**وَأَمَّا: أَرْسَلَهَا العِرَاكَ**".

صح[٩]: «يُقَالُ: أَوْرَدَ إِبِلَهُ العِرَاكَ ، إِذَا أَوْرَدَهَا جَمِيْعَاً المَاءَ ، قَالَ

---

[١] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٤١/١).

[٢] في "ع" (ذكره).

[٣] أي: حكم كالخبر.

[٤] في اللسان (٢٥٩/٥) (هذر): "الهذر: الكلام الذي لا يعبأ به ، هذر كلامه هذراً: كثر في الخطأ والباطل. والهذر: الكثير الرديء ، وقيل: هو سقط الكلام".

[٥] ينظر التخمير (٤٣٢/١).

[٦] ينظر التخمير (٤٢٣/١).

[٧] أي: في باب "إن" ، ينظر المفصل ص (٣٥١) ، والمقتبس بتحقيق الزميل عبد الله اللحياني ص (٣٥١).

[٨] ساقط من "ع".

[٩] الصحاح (١٥٩٩/٤) (عرك).

لَبِيدُ(١) يَصِفُ الحِمَارَ وَالأُتُن:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ(٢) الدِّخَالِ(٣)

تغ(٤): «أَيْ: يُعَارِكُ بَعْضُهَا بَعْضاً مِن شِدَّةِ الازْدِحَامِ. والإِرْسَالُ: إِمَّا البَعْثُ أو التَّخْلِيَةُ بَيْنَ المُرْسَلِ / ومَا يُرِيْدُ.» [١٠٤/أ]

قلتُ: فِي تَفْسِيْرِ الفَاتِحَةِ فِي الكَشَّافِ(٥): «اللاَّمُ فِي "أَرْسَلَهَا العِرَاكَ" لِلْجِنْسِ ، وَمَعْنَاهُ: الإِشَارَةُ إِلى مَا يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ مِنْ أَنَّ "العِرَاكَ" مَا هو بَيْنَ أَجْنَاسِ الأَفْعَالِ.»

شع(٦): «اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي مِثْلِ هَذِهِ المَصَادِرِ ، فَمَذْهَبُ أَبِي(٧) عَلِيّ: أَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَحْوَالٍ ، والأَحْوَالُ أَفْعَالُهَا(٨) ، نَحو: تَعْتَرِكُ العِرَاكَ(٩) ، وَكَذَلِكَ بَوَاقِيْهَا.

وَمَذْهَبُ سِيْبَوَيه(١٠) – وَهو اخْتِيَارُ الشَّيخِ – أَنَّهَا أَحْوَالٌ ، وَلا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مَعْرِفَةً ، وَمَعْنَاهُ التَّنْكِيرُ ، نَحو: مِثْلَكَ ، وَغَيْرَكَ ، وَيَجُوزُ(١١) أَنْ يُقَالَ: التَّعْرِيْفُ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ لَيْسَ لمعْهُوْدٍ في الوُجُوْدِ ، وَإِنَّمَا هُو لمعْهُودٍ فِي الذِّهْنِ ، وَالمعْهُودُ

---

(١) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري أبو عقيل ، الصحابي الجليل أحد الشعراء الفرسان في الجاهلية ، من أهل عالية نجد ، ترك الشعر ولم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً ، توفى سنة ٤١هـ ، ترجمته في خزانة الأدب للبغدادي (٢/٢٤٦ – ٢٤٧) ، وسمط اللآلي (١/١٣) ، والشعر والشعراء (١٨٢) ، والمؤتلف والمختلف (١٧٤).

(٢) ورد في حاشية "ع" النص الآتي: (حد "النغص" أن لا يتم الشرب. ودخال الشرب: إدخال بعير بين بعيرين عطشانين ليشرب مرة أخرى) ، وهو منقول من الكشاف (١/٤٩) بتصرف يسير.

(٣) هو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص (١٦٢) ، والكتاب (١/٣٧٢) ، وينظر المقتضب (٣/٢٣٧) ، والإنصاف (٢/٨٢٢) ، وشرح الرضي على الكافية (٢/٢٣) ، وشرح ابن يعيش (٢/٦٢) و (٤/٥٥) ، والعيني (٣/٢١٩) ، والخزانة (٣/١٩٢).

(٤) ينظر التخمير (١/٤٣٣).

(٥) ينظر الكشاف (١/٤٩ – ٥٠).

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٤١ – ٣٤٢).

(٧) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ، توفى سنة ٣٧٧هـ ، ترجمته في معجم الأدباء (٧/٢٣٢) ، وأنباه الرواة (١/٣٠٨) ، ووفيات الأعيان (١/٣٦١) ، وشذرات الذهب (٣/٨٨) ، وغاية النهاية (١/٢٠٦ – ٢٠٧) ، وبغية الوعاة (١/٤٩٦).

(٨) أي: الفعل هو الحال في الحقيقة ، وهذه الألفاظ دالة عليه.

(٩) ينظر الإيضاح العضدي (١/٢٢١).

(١٠) ينظر الكتاب (١/٣٧٢).

(١١) في "ع" (فيجوز).

فِي الذِّهْنِ يَكُوْنُ بِاعْتِبَارِ الوجُودِ فِي المَعْنَى ؛ كَالنَّكِرَات ، فَجَاءَتْ هَذِه أَحْوَالاً ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُهَا لَفْظَ المعْرِفَةِ بِاعْتِبَارِ الوُجُودِ ، وَهِي مَعَارِفُ بِاعْتِبَارِ الذِّهْنِ ، كَمَا أَنَّ "أُسَامَةَ" مَعْرِفَةٌ بِاعتِبَارِ الذِّهْنِ ، نَكِرَةٌ بِاعْتِبَارِ الوجُودِ.»

قَولُهُ: "**وَحْدَهُ**" ، مِنْ وحَدَ يَحِدَ وحْدَاً وحِدَةً ، نحو: وعَدَ يَعدُ وعْدَاً وعِدَةً.(١)

وَذَكَرَ المَرْزُوْقِي(٢): "أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلى المَصْدَرِ"(٣) ، وَقَولُكُ: الحَمْدُ لله وَحْدَهُ، {أَيْ}(٤): ثَبَتَ لله مُتَوَحِّدَا.(٥)

قَولُهُ: "**قَضَّهُمْ**".

تخ(٦): « عَنَى بِـ"القَضِّ": القَاضَّ ، وبِـ"القَضِيْضِ": المَقْضُوْضِ ، فَعِيْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ؛ لأَنَّ فِي الزَّحْمَةِ يَكُونُ كَاسِرٌ وَمَكْسُورٌ.»

وَعَنَ أَبْنِ الأَعْرَابِي(٧): « {القضُّ:}(٤) الحَصَى الكِبَارُ ، وَالقَضِيْضُ: الحَصَى الصِّغَارُ ، أَيْ: جَاءُوا كَبِيْرَاً مَعَ صَغِيرٍ.»(٨)

---

(١) ينظر الكشاف (٢/٤٥٢) ، والتخمير (١/٤٣٣).

(٢) هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، عالم جليل تتلمذ على أبي علي الفارسي ، توفى سنة ٤٢١هـ ، ترجمته في معجم الأدباء (٥/٣٤ – ٣٥) ، وأنباه الرواة (١/١٤١) ، وبغية الوعاة (١/٣٦٥) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي مقدمة المجلد الأول.

(٣) ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٤/١٦٩٨) وفيه قال: "لأنه موضع الإيحاد ، أي: أوحد الله إيحاداً.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر المقاليد (١٥١/ب).

(٦) ينظر التخمير (١/٤٣٣) ونصه: "عنى بالقض هاهنا: القَاصَّ ...".

(٧) هو محمد بن زياد ، أبو عبد الله ، عالم باللغة والأنساب ، توفى سنة ٢٣١هـ ترجمته في وفيات الأعيان (١/٤٩٢) ، وتاريخ بغداد (٥/٢٨٢) ، ونزهة الألباب (٢٠٧) ، وطبقات النحويين واللغويين (١٩٥).

(٨) ينظر اللسان (قضض) (٧/٢٢٢).

وَعَن الميْدَانِي(١): "جَاءوا وُحْدَاناً وزَرَافَاتٍ."(٢)

قَوْلُهُ: "**جَهْدَكَ**".

«يُقَالُ: جَهَدَ ، أَيْ: جَدَّ وبَالَغَ ، وَهو – بِالضَّمِّ والفَتْحِ – : الطَّاقَةُ ، وقِيْلَ – بِالفَتْحِ – : المشَقَّةُ.»(٣)

تغ(٤): «ولَفْظُ عَبدُ القَاهِرِ(٥): تَعْتَرِكُ العِرَاكَ ، وفَعَلْتَهُ تَجْهَدُ جَهْدَكَ ، وتُطِيْقُ طَاقَتَكَ». والفِعْلُ والمصْدَرُ يَتَنَاوبَانِ ، كَقَوْلِهِ(٦):

⊛ **وقَالُوا: مَا تَشَاءُ؟ فَقُلْتُ أَلْهُو** ⊛

أي: لَهْواً.(٧)

قَوْلُهُ: "**الجَمَّاءَ الغَفِيْرَ**"(٨) ، ويُرْوَى الجَمَّ الغَفِيْرَ ، وجَمًّا غَفِيْرًا ، والغَفِيْرَ.

شم(٩): الكَلِمَتَانِ مِن الجُمُومِ ، وهُو الاجْتِمَاعُ والكَثْرَةُ ، ومِن الغَفْرِ: وهو

---

(١) هو أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني ، أتقن اللغة ، وقرأ على الواحدي وغيره ، من مؤلفاته: مجمع الأمثال ، وقد وقف عليه الزمخشري ، والهادي للشادي ، وغيرها ، توفى سنة ٥١٨هـ، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء (٣٧٧) ، واللباب (٣/٢٨١) ، وأنباه الرواة (١/١٥٦) ، ووفيات الأعيان (١/٤٦) ، وبغية الوعاة (١/٣٥٦).

(٢) مجمع الأمثال (١/١٦١).

(٣) ينظر الصحاح (جهد) (٢/٤٦٠) ، ويقصد بـ"الضم والفتح": أي بضم الجيم وفتحها بـ"الجُهْدُ والجَهْدُ".

(٤) ينظر التخمير (١/٤٣٤).

(٥) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح (١/٦٧٧ – ٦٧٨).

(٦) عجزه:

⊛ **إلى الإصباح آثر ذي أثير** ⊛

وهو لعروة بن الورد في شعره (٣٤) ، وينظر الصحاح (أثر) (٢/٥٧٥) ، والخصائص (٢/٤٣٣) ، والمحتسب (٢/٣٢) ، وشرح ابن يعيش (٢/٩٥) ، والصفوة الصفية (١/٦٠٩) ، وتذكرة النحاة ص (٥٣٦) ، والهمع (١/٢٧) ، والدرر (١/٧٥).

(٧) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٥٣٩).

(٨) ينظر الكتاب (١/٣٧٥) ، (٢/٩١ ، ١٠٧) ، والأصول (٢/٣١٢) ، والمسائل المنثورة ص (٧١) ، وأمالي ابن الشجري (١/٢٣٥ ، ٣/٢٠) ، واللسان (جمم) (١٢/١٠٩).

(٩) ينظر اللسان (جمم) (١٢/١٠٩).

التَّغْطِيَة ، فَوضِعَتَا مَوضِعَ الشُّمُولِ والإحَاطَةِ ، وَعَنِ المَازِنِي(١): العَرَبُ لَمْ تَسْتَعمِل "الجَمَّاء" إلاَّ مَوْصُوفاً.(٢)

قُلتُ: ووَصْفُ الجَمَاعَةِ بـ"الغَفِيْر" كَوَصفِهَا بالسَّوَادِ ، لأنَّ مِن لَوَازِمِ الاجتِمَاعِ(٣) الكَثِيفِ مُزْدَحِماً حُصولَ التَّغطِي وَالتَّستُّرِ ، وَفِي ذلِكَ خِلافُ الظُّهُورِ والانكِشَاف.

{وَمِن قَولِهِمْ: جَاءُوا فِي عَدَدٍ رُهْمٍ كَغَمَامٍ دُهْمٍ ، مِن الدُّهْمَةِ ، وَهِي السَّوَادُ(٤)}(٥)

صح(٦) {**تخ**(٧)}(٥): «أيْ: جَاءُوا بِجَمَاعَتِهِم الشَّرِيفِ وَالوَضِيْعِ ، ولم يَتَخَلَّفْ مِنْهُمْ أحَدٌ، وَأَصْلُهُ جَاءُوا مُجْتَمِعِينَ اجْتِمَاعَ الجَمَّاءِ الغَفِيْرِ ، و"الجَمّاء" من الجُمَّة. مَثَّلَ كَثْرَةَ النَّاسِ بِالشَّعْرِ المُجْتَمِعِ ، و"الغَفِيْرُ": هُوَ الكَثِيْرُ ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، وَمِثْلُهُ كَفٌّ خَضِيبٌ ، ولِحْيَةٌ دَهِيْنٌ.»

قُلتُ: وإنَّمَا قَالَ: "**وَمِن الأَسْمَاءِ**" فَفَصَلَ عَنِ الأَوَّلِ ؛ لأَنَّ تِلْكَ مَصَادِر ، وَهَذَا لَيْسَ بِمَصْدَرٍ ، كَمَا تَرَى.

شع(٨): «قَوْلُهُ: "**وَتَنْكِيرُ ذِي الحَالِ قَبِيْحٌ**" ؛ لمَا ذَكَرْنَا ، وَإِنَّمَا وَجَبَ عِنْدَ التَّنْكِيرِ تَقْدِيمُهَا لِئَلاَّ تَلْتَبِسَ(٩) فِي قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ رَجُلاً قَائِماً.»

---

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني ، كان بصرياً متسعاً في الرواية ، توفى سنة ٢٣٠هـ ، ترجمته في أخبار النحويين البصريين (٨٥ – ٩٥) ، ومعجم الأدبا (١٠٧/٧) ، وأنباه الرواة (٢٨١/١) ، والأعلام (٦٩/٢).

(٢) ينظر قول المازني في الموصل في شرح المفصل ص (٥٤٠) ، واللسان (جمم) (١٠٩/١٢).

(٣) في "ع" (اجتماع).

(٤) ينظر الصحاح (دهم) (١٩٢٤/٥) ، وأساس البلاغة (دهم) ص (١٩٩).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر الصحاح (غفر) (٧٧١/٢).

(٧) ينظر التخمير (٤٣٤/١).

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٢/١).

(٩) أي: لئلا تلتبس بالصفة ، وإذا قُدِّمتَ ارتفع اللبس ؛ لأن الصفة لا تقدم على موصوفها. ينظر المصدر السابق (٣٤٢/١).

تخ(١): «لأنَّ تأخيرَهُ دليلٌ علَى أنَّهُ لا شُبْهَةَ فِيْهِ ، وإنْ كانَتْ فهي ضعَيْفَةٌ بالنِّسْبَةِ إلى الشُّبْهَةِ فِي الحَالِ ، إذْ {لَوْ}(٢) لَمْ يَكُنْ كذَلِكَ لوَقَعَ الابتِدَاءُ بذِي الحَالِ.»

وأمَّا البَيْتُ المُسْتَشْهَدُ بِهِ فتَمَامُهُ:

❁ **عفَاهُ كلُّ أسْحَمَ مُسْتَديمُ** ❁(٣)

حم(٤): قِيلَ: حَسُنَ الاستِشْهَادُ بهَذَا البَيْتِ وشَاعَ فِي الكُتُبِ ؛ لوقُوْعِ التَّفْرقَةِ فِيْهِ والحَالِ المْجتَمِعَيْنِ فِيْهِ ، حَيْثُ قَدَّمَ مَا جَعَلَهُ حَالاً ، وأتْبَعَ مَا جَعَلَهُ وَصْفَاً ، وهو "قَدِيْمٌ" ، ولأنَّ ذَا الحَالِ وَقَعَ مَوْصُوفاً ، وهو قَرِيْبُ مِن المَعْرِفَةِ.

وفِي شَرحِ الإيْجَازِ(٥): «قَالَ الجنزي(٦): الوَجْهُ فِيْهِ أنَّ "مُوْحِشَاً" إنَّما هُو حَالُ عَن الضَّميرِ فِي "لِعَزَّةَ" لِيَكُونَ العَامِلُ فِي الحَالِ وذِيْهَا وَاحِداً.»

{**قلتُ:** وَهذا مَعنَى حَسَنٌ ، ولَكِنْ ذُكِرَ فِي الكَشَّافِ(٧) مَا لا يُوَافِقُهُ ، / حَيْثُ [١٠٤/ب]
صرَّحَ فِي قَولِهِ: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾(٨): «أنَّ ﴿مَيْتًا﴾ حَالٌ عَن "اللَّحْمِ" ، ويَجُوزُ أنْ يَنتَصِبَ عَن "الأخِ"» ، ولَمْ يَعْمَلْ فِيهِ غَيرُ المُضَافِ ، ولَعَلَّ المسْألَةَ مَحمُولَةٌ عَلى اخْتِلافِ الشَّيخَينِ(٩): سِيْبَوَيه وأبي الحَسَن.}(٢)

---

(١) في "ع" (شح) وهو خطأ ، وينظر التخمير (٤٣٥/١).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) سبق تخريجه ص (٧٢).

(٤) ينظر النص في المقاليد (١٥٢/ب).

(٥) ينظر شرح الإيجاز لوحه (٢٢/ب ، ٢٣/أ).

(٦) هو عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزي ، أبو حفص ، إمام في النحو والأدب ، له باع طويل في الشعر ، قدم بغداد وقرأ الأدب على أبي المظفر الأبيوردي ، مات سنة ٥٥٠هـ ، تنظر ترجمته في اللباب (٢٩٧/١) ، ومعجم البلدان (جنزة) (١٧١/٢) ، وطبقات المفسرين للداودي (٤٠/٢) ، وبغية الوعاة (٢٢١/٢).

(٧) الكشاف (٥٦٨/٣).

(٨) الآية (١٢) من سورة الحجرات.

(٩) ينظر المقتبس ص (٤٦) من التحقيق.

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١): «وَعَنْ عَبدِ القَاهِرِ (٢): لا يَقْبُحُ وُقُوعُهَا نَكِرَةً مُتَقَدِّمَةً كَمَا يُرْوَى فِي لَفْظِ النَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلَامُ(٣): (فَجَاءَ فَرَسٌ لَهُ سَابِقًا).

قَالَ الشَّيْخُ(٤): وَعِنْدِي أَنَّ "جَاءَ" هُنَا بِمَعْنَى ["كان" ، كما](٥) فِي قَوْلِهِمْ: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، أَيْ: مَا كَانَتْ.»

قُلْتُ: وَفِيهِ وَجْهٌ آخرُ ، وَهو أَنَّ تَقْدِيرَ قَولِهِ: (فَرسٌ لَهُ): فَرَسُهُ ، وَأُقحِمَتْ اللَّامُ المُضِيْفَةُ تَوْكِيْدًا للإِضَافَة ، وَمثْلُهَا قَولُهُمْ: لاَ أَبَا لَكَ ، عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي مَسَائِلِ "لا".(٦)

أَوْ لأَنَّ (فَرَسٌ) وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً إِلاَّ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ(٧) بِالجَارِّ وَالمجْرُورِ ، وَكَمَا جَازَ وُقُوعُ مِثْلِهِ مُبْتَدَأً ، جَازَ وُقُوعُهُ صَاحِبَ حَالٍ مَعَ التَّقَدُّمِ ؛ لموَاخَاتِهِ المعْرِفَةَ بِالتَّخْصِيص.

[وَهَكَذَا المُذْكُورُ فِي كُتُبِهِمْ: أَنَّ وُقُوعَ الحَالِ عَنِ النَّكِرَةِ المَوْصُوْفَةِ مُؤَخَّرَةً جَائِزٌ سَائِغٌ](٨) وَهُو المذْكُورُ(٩) فِي الكَشَّافِ(١٠) فَي قَولِهِ [تَعَالَى](١١): « ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ

---

(١) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٤/أ).

(٢) ينظر شرح الجمل للجرجاري على ض (٨١).

(٣) لم أجده بهذا اللفظ في كتب الحديث التي اطلعت عليها ، وقد أخرج البيهقي في السنن الكبرى (٢١/١٠) قال: (وقد سئل أنس رضي الله عنه: هل كنتم تراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال: نعم ، لقد راهن على فرس له ، يقال له: سبحه ، جاءت سابقة ، فهش لذلك وأعجبه) ، وبنحو ذلك أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٦٠/٣) ، والطبراني في المعجم الأوسط (٣٥٣/٨) ، والحديث في المرتجل لابن الخشاب (١٦٥) ، وشرح الكافية للرضي (٢٢/٢) ، والصفوة الصفية (٤٩١/١).

(٤) أي الزمخشري.

(٥) في الأصل و"ع" (بمعنى ما) ، والصواب ما أثبته ؛ ومن حواشي الزمخشري.

(٦) ينظر المفصل ص (٩٨).

(٧) في الأصل و"ع": "إلا أنه موصوفة" والصواب ما أثبته.

(٨) مضاف من "ع" لأهميته.

(٩) في "ع": (وذكر في الكشاف).

(١٠) ينظر الكشاف (٤٣٠/١).

(١١) مضاف من "ع".

يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ﴾(١)، ثُم قَالَ: ﴿ وَجِيهًا ﴾(١) هُو حَالٌ عَن(٢) ﴿ بِكَلِمَةٍ ﴾ ، [وَصَحَّ انتِصَابُ الحَالِ مِن النَّكرة](٣) ؛ لكَونِهِ مَوْصُوفاً.»(٤)

{وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ بِالنَّصْبِ(٥) فِي قَولِهِ(٦): ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا ﴾.

وَقَد زَادَ بَعضُهُمْ: المْصَدَّرَةُ بِحَرفِ الاستِفْهَامِ ، نَحو: هَلْ ابنُكَ رَجُلٌ رَاكِبًا؟ ، وَبِحَرفِ النَّفي(٧) ، وَفِي مَوَاضِعِ الفَصْلِ}(٨) فاعرفهُ.

{ورَأَيتُ للشَّيخِ عَلِيّ(٩) بن فَضَّال(١٠): «وَقَدْ جَاءَتْ الحَالُ عَنِ النَّكَرَةِ فِي قَولِهِم: وَقَعَ أَمْرٌ فُجَاءَةً ، وَهو شاذ»}(٨) وَالله أَعلَمُ {بِالصَّوَابِ}.(٨)

---

(١) الآية (٤٥) من سورة آل عمران ، وقد وردت في "ع": ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ﴾.

(٢) في "ع": (من).

(٣) مضاف من "ع".

(٤) في "ع": (لكونها موصوفة) وهو كذلك في الكشاف.

(٥) هي قراءة أبي مسعود في مختصر ابن خالويه ص (٨) ، والتقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن (٢٤/ب) ، وقراءة ابن أبي عبلة في الدر المصون (٥٠٤/١) ، والبحر (٣٠٣/١) ، وفي تفسير القرطبي (٢٦/٢) ، والدر المصون ، هي في مصحف أبي ، وفي فتح القدير (١١٢/١) ، في مصحف أبي منصور ، وينظر إعراب القرآن (٢٤٦/١) ، والكشاف (٢٩٥/١) ، وتفسير الفخر الرازي (١٨٠/٣) وإعراب القراءات الشواذ (١٨٨/١).

(٦) الآية (٨٩) من سورة البقرة.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي (٢٣/٢).

(٨) ساقط من "ع".

(٩) هو أبو الحسن علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني ، إمام في النحو واللغة والتصريف والتفسير ، من تصانيفه: في النحو "اكسير الذهب في صناعة الأدب" و"العوامل والهوامل" و"الفصول في معرفة الأصول" ، و"الإشارة إلى تحسين العبارة" و"شرح عنوان الإعراب" وشرح معني الحروف وغيرها ، توفي ببغداد سنة ٤٧٩هـ ، ينظر في ترجمته: أنباه الرواة (٢٩٩/٢) ، وبغية الوعاة (١٨٣/٢) ، ولسان الميزان (٢٤٩/٤) ، ومعجم الأدباء (٩٠/١٤).

(١٠) المقدمة في النحو ص (٣٦).

[الحال المؤكّدة]

قال رضي الله عنه:

«**فصــــل**:

وَالحَالُ المُؤَكِّدَةُ هِي الَّتِي تَجِيءُ على إِثْرِ جُمْلَةٍ عِقْدُهَا من اسمَين ، لاَ عَمَلَ لَهُمَا، لتَوْكِيدِ خبَرِهَا ، وتَقْرِيرِ مُؤدَّاه ، ونَفْيِ الشَّكِّ عَنْهُ ، وذَلكَ قَولُكَ: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً ، وَهو زَيدٌ مَعرُوفاً ، وَهو الحَقُّ بَيِّنَاً. أَلاَ تَراكَ كَيفَ حَقَّقْتَ بـ"العَطُوف" الأُبُوَّةَ ، وبـ"المَعْرُوفِ" و"البَيِّنِ" أَنّ الرَّجُلَ زَيْدٌ ، وأَنّ الأَمْرَ حَقٌ ، وَفِي التَّنزيلِ ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾(١) وكَذَلِكَ: أَنَا عَبدُ الله آكِلاً كَمَا يَأكُلُ العَبيدُ ، فِيهِ تَقرِيرٌ للعُبُودِيَّةِ ، وتَحقِيقٌ لَهَا.

وتَقُولُ: أَنَا فُلاَنٌ بَطَلاً شُجَاعَاً ، وكَرِيماً جَوَاداً ، فتُحقِّقُ مَا أَنْتَ مُتَّسِمٌ بِهِ ، وَمَا هُو ثَابتٌ لَكَ فِي نَفْسِكَ ، ولَوْ قُلتَ: زَيْدٌ أَبُوكَ مُنْطَلِقاً [أو](٢) أَخُوكَ أَحْلَتَ ، إلاَّ إذَا أَرَدْتَ التَبَنِّي والصَّدَاقَةَ ، والعَامِلُ فيها أُثْبِتُهُ أو أُحُقُّهُ(٣) مُضمَرَاً.»(٤)

قِيلَ فِي قَولِهِ تَعَالَى(٥): ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾ إِنَّها حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ.(٦)

شع تخ(٧): « قَولُهُ: "أَنَا عَبدُ الله آكِلاً" ، إِنْ قَصَدَ العَلَمِيَّةَ لَم يَستَقِمْ أَنْ تَكُونَ حَالاً مُؤكِّدةً ، اللَّهُمَّ إلا إِذَا كَانَ مَعْرُوفاً بِأَكلِهِ أَكلَ العَبِيدِ ، وكَونِهِ جِنْساً هُو الظَّاهِرُ ، كَقَولِكَ: هُو اللِّصُّ خَائِناً ، (أُتِيَ النَّبِيُّ عَلَيهِ السَّلامُ بِطَعَامٍ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ {رَضِيَ الله

---

(١) الآية (٩١) من سورة البقرة ، وفي المطبوع: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ ، وهي الآية (٣١) من سورة فاطر.

(٢) في "ع": (وأخوك) وما أثبته من المطبوع.

(٣) في المطبوع (أحق أو أثبت).

(٤) المفصل ص (٨١).

(٥) الآية (٦٤) من سورة هود.

(٦) ينظر إعراب القرآن (٢/٢٩٠) ، ومشكل إعراب القرآن (١/٣٦٧) ، والكشاف (٢/٢٧٩).

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٤٤) ، والتخمير (١/٤٣٦).

عنها}(١): لَوْ أَكَلْتَ يَا نَبِيَّ الله ، وأَنْتَ مُتَّكِئٌ ، فَقَالَ: بَلْ آكَلُ كَمَا يَأكلُ العَبِيْدُ ، وأَجْلِسُ كَمَا يَجلِسُ العَبِيْدُ ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ)(٢).»

{قلت(٣): وَفِي الكَشَّافُ(٤) فِي قَوله(٥) ﴿ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ ﴾ : « هُو حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ عَن(٥): ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ ﴾ » ، وَهَذَا يُشْكِلُ عَلَى مَا قُرِّرَ هُنَا ؛ لأَنَّ الجُمْلَةَ فِعْلَيَّةٌ ، و﴿ شَهِدَ ﴾ عَامِلٌ فِيهَا ، وَمَا أَدْرِي مَا التَّفَصِّي(٦) عَنْهُ ، اللَّهُمَّ إلا إِذَا كَانَ الفِعلُ مِمَّا يُسَاعِدُ التَّقرِيْرَ والتَّأكِيْدَ كَمَا تَرَاهُ فِي الآيَةِ ، فَلَعَلَّهُ هُو الحُكمُ عَلَى الجَوَازِ ، وَالله أَعلَمُ.

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) لم أجده بنصه في كتب الحديث التي اطلعت عليها ، وقد أخرجه معمر بن المثنى في جامعه (٤١٥/١٠) ، والبيهقي في شعب الإيمان (١٠٧/٥) ، ولفظه: (آكل كما يأكل العبد ، وأجلس كما يجلس العبد ، فإنما أنا عبد) ، وإسناده صحيح عن يحيى بن كثير مرسلاً ، وقد ورد في مسند أبي يعلى (٣١٨/٨) ، وإسناده حسن ، وطبقات ابن سعد (٣١٨/١) عن عائشة بلفظ (يا عائشة لو شئت لسارت معي جبال الذهب ، أتاني ملك وإن حجزته لتساوي الكعبة فقال: إن ربك يقرئ عليك السلام ، ويقول لك: إن شئت نبياً ملكاً ، وإن شئت نبياً عبداً ، فأشار إلي جبريل ضع نفسك ، فقلت: نبياً عبداً ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك لا يأكل متكئاً ، ويقول: آكل كما يأكل العبد ، وأجلس كما يجلس العبد).

(٣) ما بين المعقوفين ورد جزء منه في "ع" بلفظ مختلف عن الأصل ونصه: « قلت: ذكر في الكشاف في قوله: ﴿ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ ﴾: أنه حال مؤكدة ، وذكر فيه: ما يدل على أنه حال عن فاعل ﴿ شَهِدَ ﴾ ، وهو جملة فعلية ، فلعل مجيئاً على إثر الجملة الاسمية الخالية عن الفعل أو معناه من خصائص هذه الحال ، بخلاف المتنقلة ، فإن الفعل أو معناه شرط فيها على ما مر ، والله أعلم.»

(٤) ينظر الكشاف (٤١٧/١).

(٥) الآية (١٨) من سورة آل عمران ، وهي قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾.

(٦) "التفصي" أي: الخروج ، ينظر الصحاح (فصا) (٢٤٥٥) ، واللسان (فصي) (١٥٦/١٥).

وذَكَرَ(١) فِي سُورَةِ الزّمر فِي قَولِهِ(٢) ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ : « أَنّهُ حَالٌ مُؤكِّدَةٌ، نَحو: جَاءَنِي زَيدٌ رَجُلاً صَالِحَاً ، وإِنْسَاناً عَاقِلاً» ، فَهَذَا – أَيْضاً – مُشْكِلٌ ، بَلْ أَشَدُّ وَأَشَدُّ.

وَمِنهُ مَا قَالَ(٣) – أَيْضاً – فِي سُورَةِ مَريم فِي قَولِهِ(٤) ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ ﴾: « الوَجْهُ أَنْ تَكُونَ ﴿ بَيِّنَٰتٍ ﴾ حَالاً مُؤكِّدَةً ، كَقَولِهِ ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (٥) ؛ لأَنَّ آيَاتِ الله لاَ تَكُونُ إلاَّ وَاضِحَةً وحُجَجاً.»}(٦)

أعلَمْ أَنَّ الحَدَّ المَذْكُورَ فِي أَوَّلِ بَابِ الحَالِ هُو حَدُّ المُنْتَقِلَةِ ، كَأَنَّهُ جَعَلَ الحَالَ ضَرْبَيْنِ:

مُنْتَقِلَةٌ: وَهِي مَا ذَكَرَ {مِنْ}(٦) حَدِّهَا وبَيَانِهَا.

ومُؤكِّدَةٌ: وَهِيَ المَحدُودَةُ فِي فَصلِهَا ، وَهِي بَيَانٌ لكَيْفِيَّةِ الخَبَرِ فِي أَزَلِيَّتِهِ ، فـ"زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا" ، أَيْ: مُذْ كَانَ كَانَ عَطُوفاً ، فَالعَطْفُ مِن مُقْتَضَيَاتِ الأُبُوة ولَوَازِمِهَا ، وكَذَلِكَ التَّعرِيفُ مِنْ لَوَازِمِ العَلَمِيَّةِ.(٧)

« وتَقْرِيرُ هَذَا النَّحوِ عَلَى وَجْهِهِ أَنْ يُقَالَ: الحَالُ: بَيَانُ هَيْئَةِ الشَّيءِ عِندَ وُقُوعِ الفِعْلِ مِنْهُ أَوْ عَلَيهِ ، وتِلْكَ الهَيئَةُ إِنَّمَا يُحتَاجُ إلى بَيَانِهَا إِذَا كَانَتْ تَثْبُتُ تَارَةً ، وتَزُولُ أُخْرَى ، فَيَلْتَبِسُ الأَمرُ عَلَى السَّامِعِ فِيهَا ، فَيُبَيِّنُهُ بـ"رَاكِبًا" ، أَوْ "رَاجِلاً" مَثَلاً ، لأَنَّ هَذِهِ الحَالاتِ تَخْتَلِفُ عَلَى الفَاعِلِ.

---

(١) ينظر الكشاف (٣/٣٩٦).

(٢) الآية (٢٨) من سورة الزمر.

(٣) الكشاف (٢/٥٢١).

(٤) الآية (٧٣) من سورة مريم.

(٥) الآية (٩١) من سورة البقرة ، وقد تقدم ذكرها في المتن ص (٨١) ، وينظر الكشاف (١/٢٩٦)، (٣/٣٠٨).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر التخمير (١/٤٣٥) ، وشرح ابن يعيش (٢/٦٤). وذلك نحو: أنا عبد الله معروفاً.

وَأَمَّا إِذَا كَانَت الهَيْئَةُ لازِمَةً كَالبَيَاضِ والسَّوَادِ وَالطُّولِ ونَحِوهَا ممَّا لاَ يُحتَاجُ
{فِيْهِ}(١) إِلى بَيَانِهَا ؛ لِحُصُولِ العِلْمِ بِهَا فَلاَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: جَاءَ الهِنْدِيُّ أَسْوَدَ ،
وَالتُّركِيُّ أَبْيَضَ ، إِذْ / لاَ بَيَانَ فِيهِ ، فَالأَصْلُ فِي ذِكْرِ الحَالِ هُو البَيَانُ ، لمَا يَتَحَوَّلُ [١٠٥/أ]
وَيَتَبَدَّلُ ، فإِنْ جَاءَ شَيءٌ مِن الأشيَاءِ الثَّابِتَةِ يَجِبُ أَنْ يُسَمَّى حَالاً مُؤكِّدَةً ، أَلا
تَرَى أَنَّ صِفَةَ التَّصدِيقِ لاَ تَزُولُ عَنِ الحَقِّ تَارَةً وتَثْبُتُ أَخرَى ، والعُذرُ فِيْهِ أَنَّ
الشَّيءَ الثَّابِتَ ، وَإِنْ كَانَ لاَ يُحتَاجُ إِلى بَيَانِهِ ، إِلا أَنَّهُ قَدْ يُحتَاجُ إِلى تَأكِيْدِهِ وتِقْرِيرِهِ ،
كَمَا هُوَ المتَعَارَفُ فِي بَعْضِ المواقِعِ ، فَالشَّيءُ اللأَّزِمُ لِلشَّيءِ وَإِنْ كَانَ(٢) دَلِيْلاً عَلى
مَلْزُومِهِ فَقَدْ تَتَكَلَّفُ فِيْهِ مُكَابَرَةً أو جُحُوداً ، كَظُهُورِ الحَقِّ وَانكِشَافِهِ ، وقَدْ يُكَابِرُ
الجَاحِدُ المعَانِدُ فَيَتَغَافَلُ ، بَلْ يَتَمَاوَتُ عِنْدَ سَمَاعِهِ ، فَفَائِدَةُ ذِكْرِ المُؤكِّدِ تَقْرِيرُ مَعْنَى
الجُمْلَةِ المشتَمِلَةِ عَلَيهِ قَطْعَاً؛ لِفَرقِ الشُّبْهَةِ ، وحَسْمَاً لمادَّتِهَا»(٣){والله الموفقُ. }(١)

قَوْلُهُ: "**فَتُحَقِّقُ مَا أَنْتَ مُتَّسِمٌ بِهِ**" لأَنَّهُ لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ إِلاَّ لِمَنْ اتَّسَمَ واتَّصَفَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ ، وَعُرِفَ بِهَا ، وَشُهِرَ بِأَمِرِهَا ، لِيُنَزَّلَ ذَلِكَ مَنزِلَةَ التَّضَمُّنِ ، نَحو: تَضَمُّنِ الأَبِ العَطُوفِ.

قَوْلُهُ: "**ولَوْ قُلتَ: زَيْدٌ أَبُوكَ مُنْطَلِقاً أَحلْتَ**"(٤) ؛ لأَنَّ الأَبُوَّةَ المحَقَّقَةَ لاَ تَقْبَلُ التَّقْيِيد بِحَالٍ(٥) ، إِلاَّ إِذَا ذَكَرَهَا مَجَازاً ، وعَنَي التَبَنِّي ، يُقَالُ: تَبَنَّاهُ ، أَيْ: اتَّخَذَهُ ابْنَاً ، والأَخُ يُسْتَعْمَلُ فِي الصَّدِيقِ ، يُقَالُ: آخَاهُ ، أَيْ: صَادَقَهُ ؛ لأَنَّ "التَّبَنِّي" و"الصَّدَاقَةَ" مِمَّا يُحتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُقَيَّدَاً بِحَالِ الانطِلاَقِ ، ولاَ كَذَلِكَ البُنُوَّةَ الحَقِيقِيَّةَ ، لأَنَّهَا ثَابِتَةٌ لاَزِمَةٌ، لا تَخْتَصُّ بِحَالَةٍ دُونَ أُخْرَى.(٦)

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) في "ع" (إذا كان وإن كان).

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٤٤ – ٥٤٥).

(٤) من الموصل في شرح المفصل ص (٥٤٩): "... أَحلْتَ ، من أحالَ الرجلُ ، أي: أتى بالمحال، وتكلم به".

(٥) أي: بحال دون حال.

(٦) ينظر شرح ابن يعيش (٢/٦٥) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٤٩).

قَوْلُهُ: "**وَالعَامِلُ فِيهِمَا**" ، أَيْ: فِي الحَالِ وَذِيْهَا ، وَفِي بَعضِ(١) النُّسَخِ "**فِيْهَا**" ، أَيْ: فِي الحَالِ ، وَهوَ الأَظْهَرُ ، لأَنَّ المذكُورَ هُو الحَالُ لاَ غَيْرُ ؛ [وَلأَنَّ العَامِلَ فِي ذِي الحَالِ هُنَا غَيرُ العَامِلِ فِي الحَالِ ، وَهو الابْتِدَاءُ.](٢)

وَفِي تخ(٣): « وَلَو كَانَ المُضْمَرُ "كَانَ" التَّامَة لَكَانَ أَوْجَهَ» ؛ لأَنَّ الكَونَ وُجِدَ {حَتْمَاً}(٤) فِيهِمَا عَلَى الأَزَلِية.

{**قُلتُ:** والآيُ المَتْلُوَّةُ فِي الكَشَّافِ عَلَى مَا مَرَّت آنِفاً تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الحُكْمَ فِي الحَالِ المؤَكِّدَةِ أَنْ يَجُوزَ وُقُوعُهَا بَعْدَ الجُمْلَتَينِ: الفِعْلِيَّةِ ، والاسمِيَّةِ(٥) المَوْصُوفَةِ ، وَلاَ كَذَلِكَ المُنْتَقِلَةُ ، فإنَّها لاَ تَقَعُ إلاَّ بَعدَ الفِعْلِيَّةِ ، أَو مَا يَجْرِي مَجرَاهَا ، وَلَو لا أَنَّهُ أَوْرَدَ فِي المؤَكِّدَة نَحو قَولِهِ: "جَاءَنِي زَيْدٌ رَجُلاً صَالِحَاً" لَقُبِلَ ، وَلَكِن يُشْتَرطُ فِي الفِعْلِيَّةِ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهَا مَعنىً لاَزِماً للحَالِ كَلُزُومِ نَفسِ مَعْنَاهَا ، أَلا تَرى أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِ الفِصلِ: "**وَالعَامِلُ فِيْهِ أَحُقُّهُ أَو أُثْبِتُهُ**" وَلاَ شَكَّ أَنَّ الإحقَاقَ وَالإِثْبَاتَ مَعنىً يُلازِمُ المُؤَكِّدَةَ لزَاماً ، وَإِنْ كَانَ فِعْلاً ، وَيُمْكِنُ تَحقِيْقُ هَذَا القَولِ فِي: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ ﴾(٦) إِذْ شَهَادَتُهُ مَعنىً يُؤَكِّدُهُ ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ ﴾(٦) تَأكِيدَاً ، وَنَحوُهُ مَا مَرَّ(٧).}(٤)

صح(٩): « يُقَالُ: حَقَّ الرَّجُلَ وَأَحَقَّهُ: أَثْبَتَهُ ، كَمَا قِيْلَ: حَقَّ الأَمْرَ وَأَحَقَّهُ إِذَا تَحَقَّقَهُ وَصَارَ مِنْهُ عَلَى يَقِيْنٍ.»

« وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيرُ العَامِلِ لأَنَّ النَّصْبَ يَقْتَضِيهِ ، وَالإِضْمَارُ هُنَا وَاجِبُ لاَ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ» ، نَصَّ عَلَيهِ فِي **شع**.(١٠)

---

(١) في "ع" (وفي أعم).

(٢) مضاف من "ع".

(٣) ينظر التخمير (٤٣٧/١).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر شرح الرضي على الكافية (٤٩/٢ – ٥٠).

(٦) الآية (١٨) من سورة آل عمران.

(٧) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٤٧).

(٩) ينظر الصحاح (١٤٦١/٤) (حقق).

(١٠) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٣/١ – ٣٤٤).

قُلْتُ: ولَعَلَّ الفِقهَ فِيْهِ أَنَّ الجُمْلَةَ لمَّا كَانَتْ مُتَضمِّنَةً لمَعْنَى هَذَا المُقَدَّرِ ضَرُورَةَ استُغْنِي بِذَلِكَ عَن إِظْهَارِهِ [وَالتَّصرِيحِ بِهِ](١) ؛ لِدَلاَلَةِ الكَلاَمِ عَلَيهِ.(٢)

« **فَإِنْ سَألتَ** أَيُّهَا الأَخ: أَلَيْسَ أَنَّهُ قَالَ فِي صَدرِ الفَصل: "**جُمْلَةٍ عِقْدُهَا مِن اسمَيْنِ لاَ عَمَلَ لَهُمَا**" ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ عَامِلَ الحَالِ إِمَّا فِعْلٌ أَوْ مَعْنَاهُ ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَدُلُّ عَلَى الحُدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ وَالتَّحوّلِ ، وَالمُؤَكِّدَةُ تُنَافِي هَذِهِ المَعَانِي ، ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَ فِيْهَا الفِعْلَ وقَعْتَ فِيْمَا فَرَرْتَ عَنْهُ ، وَعَادَ الأَمْرُ عَلَى مَوضُوعِهِ بِالنَّقْضِ؟.

فَالجَوَابُ: أَنَّ الأَفْعَالَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مِنْهَا مَا يَقْبَلُ التَّقْيِيدَ ، نَحْو: قَامَ ، وقَعَدَ ، وَجَاءَ ، وذَهَبَ ، ومِنْهَا مَا لا يَقْبَلُ التَّقْيِيدَ ، كَأَفْعَالِ العِلمِ ، كَقَولِكَ: تَحَقَّقْتُ الإِنسَانَ قَائماً ، فَلَمْ يَجِئ بِـ"قَائمٍ" لِتَقْيِيدِ التَّحقِيقِ حَتَّى يَنْتَفِي إِذَا قَعَدَ، وَإِنَّمَا ذَكَرتَه لِتَعْرِفَهُ أَنَّهُ كَذلِكَ كَان عِندَ التَّحقِيْق ، والتَّحقِيْقُ مُستَمِرٌ ، وَإِذَا ثَبَتَ مَا ذَكَرنَا فِي هَذِهِ الأَفعَالِ فَلاَ فَرْقَ فِيْهَا بَيْنَ الحَالِ التَّي يَصحُّ انتِقَالُهَا ، وَالتَّي لاَ يَصحُّ ، وَلِذَلِكَ جَاءَتْ الحَالُ فِي هَذَا البَابِ غَيْرَ مُنْتَقِلَةٍ» (٣)، [وَاللَه أَعلَمُ](١)

{وقَالَ الإِمَامُ فَخرُ المشَايِخِ(٥): / العَامِلُ فِيْهَا مَعْنَى الجُمْلَةِ ، وَهُوَ: أُثْبِتُهُ وأُحِقُّهُ، [١٠٥/ب]
وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُ ، وَلاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الجُمْلَةِ ، وَحَذفُ الحَالِ لا يَحْسُنُ ، لأَنَّ الغَرَضَ فِيْهَا إِنَّمَا هُو تَوكِيدُ الخَبَرِ بِهَا ، وَحَذْفُهَا ضِدٌّ لِلْغَرَضِ ، وَنَقْضٌ لَهُ ، نَقَلْتُهُ عَن "المحَصِّلِ".}(٦)

---

(١) مضاف من "ع".

(٢) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٤٨).

(٣) ينظر المقاليد (١٥٣/أ – ب).

(٥) كلمة (المشايخ) مكررة في الأصل.

(٦) ساقط من "ع".

[مجيء الحال جملة]

قال رضي الله عنه:

«**فصــــــــل**:

وَالجُمْلَةُ تَقَعُ حَالاً ، وَلاَ تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُوْنَ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً ، فَإِنْ كَانَتْ اسِمَّيةً فَالوَاوُ ، إِلاَّ مَا شَذَّ مِنْ قَولِهِمْ: "كَلَّمْتُهُ فُوْهُ إِلَى فِيَّ" ، وَمَا عَسَى يُعْثَرُ(١) عَلَيهِ فِي النُّدْرَةَ. وَأَمَّا: لَقِيتُهُ عَلَيهِ جُبَّةُ وشي ، فَمَعْنَاهُ: مُستَقِرَّةٌ عَلَيْهَ جُبَّةُ وَشْي ، وَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً لَمْ تَخلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهَا مُضَارِعَاً أَوْ مَاضِيَاً ، وَإِنْ(٢) كَانَ مُضَارِعَاً لَمْ يَخلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُثْبَتَاً أَوْ مَنفِيَّاً ، فَالمُثْبَتُ بِغْيَر وَاوٍ ، وَجَاءَ(٣) فِي المَنْفِي الأَمْرَانِ ، وَكَذَلِكَ فِي المَاضِي ، وَلاَ بُدَّ مَعَهُ مِنْ "قَدْ" ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً.»(٤)

شح(٥): « الجُمْلَةُ تَقَعُ حَالاً لأَنَّهَا نَكِرَةٌ ، وَالجُمَلُ تَقَعُ مَكَانَ النَّكِرَاتِ صِفَاتٍ وَأَخْبَاراً ، فَتَقَعُ أَحْوَالاً أَيْضَاً ، أَمَّا عِلَّةُ استِحْقَاقِ الجُمْلَةِ الاسمِيّةِ الوَاو ، فَلأَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ عَنِ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُسْتَبِدَّةٌ(٦) بِنَفْسِهَا ، مُسْتَغْنِيَةٌ عَنِ الأُخْرَى ، فَإِذَا تَوَاصَلَتَا فَلاَ بُدَّ مِنْ وَاصِلٍ رَابِطٍ بَيْنَهُمَا وَهُو الوَاو ، لأَنَّهَا لِلْجَمْعِ وَالرَّبْطِ .»

{وَفِي الكَشَّافِ(٧)}(٨): «وَالوَاوُ فِي ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (٩) هِيَ الَّتِي تَدخُلُ عَلَى الجُمْلَةِ وَاقِعَةً صِفَةً لِلنَّكِرَةِ ، كَمَا تَدخُلُ عَلَى الوَاقِعَةِ حَالاً عَنِ المَعْرِفَةِ ، فِي نَحو: مَرَرْتُ بِزَيدٍ وَفِي يَدِهِ سَيْفٌ ، ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا

---

(١) في المطبوع (أن يعثر).

(٢) في المطبوع (فإن).

(٣) في المطبوع (وقد جاء).

(٤) المفصل ص (٨٢).

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٤/١) بتصرف.

(٦) أي: مستقلة ومتفردة.

(٧) ينظر الكشاف (٤٧٩/٢).

(٨) ساقط من "ع".

(٩) الآية (٢٢) من سورة الكهف.

كِتَابٌ ﴾ (١) ، وَفَائِدَتهَا تَوكِيْدُ لُصُوقِ الصِّفَةِ بِالمَوْصُوفِ ، وَالدَّلاَلَةِ عَلَى أَنَّ اتِّصَافَهُ بِهَا أَمرٌ ثَابِتٌ مُسْتَقِرٌ ، وَهَذِه الوَاو هِي [الَّتِي](٢) آذَنَتْ بِأَنَّ الَّذِينَ قَالُوا﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (٣) قَالُوهُ عَنْ ثَبَاتِ عِلْمٍ وطُمَأْنِيْنَةٍ، ولم يَرْجُمُوا بِالظَّنِّ كَمَا رَجَمَ غَيْرُهُمْ.

قَال ابنُ عَبَّاس(٤): حِيْنَ وَقَعَتْ الوَاو انقَطَعَتِ العِدَّه ، أَيْ: لَمْ يَبْقَ بَعدَهَا عِدَّةٌ عَادٌ يُلْتَفتُ إِلَيْهَا ، وَثَبَتَ أَنَّهُمْ سَبْعَةٌ.»(٥)

« وَأَمَّا الفِعْلِيَّةُ إِذَا كَانَ فِعْلُهَا مُضَارِعاً مُثْبَتاً فَفِيهِ مَعنَى الوَاو ؛ لأَنَّ المُضَارِعَ كَاسمِ الفَاعِلِ لِتَنَاوبِهِمَا ، وقِيَامِ كُلٍّ وَاحِدٍ مُنْهُمَا مَقَامَ الآخَرِ دَلاَلَةٌ مُتَقَارِبَةٌ ، فَتَجَانَسَا مَعنىً وثُبُوتَاً ، أَعْنِي الجُمْلَتَينِ ، وهُمَا: "جَاءنِي" ، و"يُسْرِعُ" فِي: جَاءَ زَيدٌ يُسْرِعُ ، أَيْ مُسْرِعَاً ، فَأَغنَى التَّجَانسُ عَنِ الوَاصِلِ(٦). {قَالَ الإِمَامُ فَخرُ المَشَايِخِ: وَقَدْ جَاءَ مَعَ الوَاوِ أَيْضاً كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾(٧).}(٨)

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَنْفِيّاً فَهُو مُتَجَانِسٌ مِنْ وَجْهٍ ؛ لِكَونِ كُلٍّ مِنهُمَا جُمْلَةً فِعْلِيَّةً ، مُتَنَافِرٌ مِنْ وَجْهٍ ؛ وَذَلِكَ لأَنَّكَ أَثْبَتَّ لِذَاتٍ وَاحِدةٍ شَيْئاً وَنَفَيْتَ عَنهُ شَيْئاً ، وَبَينَ النَّفيِ وَالإِثْبَاتِ تَنَافُرٌ ، فَلِذَلِكَ جَازَ إِثْبَاتُ الوَاوِ وَحَذفُهَا.»(٩)

---

(١) الآية (٤) من سورة الحجر.

(٢) إضافة يقتضيها السياق ، وقد أثبتها من الكشاف.

(٣) الآية (٢٢) من سورة الكهف.

(٤) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي ، رضي الله عنهما ، ترجمته في صفة الصفوة (٣١٤/١) ، وحلية الأولياء (٣١٤/١) ، وذيل المذيل (٢١) ، وتاريخ الخميس (١٦٧/١) ، ونكت الهميان (١٨٠) ، ونسب قريش (٢٦).

(٥) ينظر تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ص (٣١٠) ، بتصرف ، والوسيط في تفسير الكتاب المجيد (١٤٢/٣ – ١٤٣) ، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٦٥٨/٢) ، وتفسير البغوي (١٥٧/٣) ، وتفسير الفخر الرازي (١٠٦/٢١) ، وتفسير القرطبي (٣٨٢/١٠).

(٦) في "ع" (الوصل).

(٧) الآية (٤٤) من سورة البقرة.

(٨) ساقط من "ع".

(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٤/١ – ٣٤٥) بتصرُّف.

«وأمَّا المَاضِي فلأنَّ صِيْغَتَهُ مُخَالَفَةٌ للحَالِ ، مُنَافِيةٌ لَهَا(١) ، و"قَدْ" المَلْفُوْظَةُ أَوْ المُقَدَّرَةُ عِنْدَهَا مُقرِّبَةٌ مِنْهَا ، فِمِن حَيْثُ المُخَالَفَةُ وَصَلْتَ بالوَاو رَبْطاً بَيْنَهُمَا ، وَمِن حَيْثُ إِنَّ "قَدْ" قَامَتْ مَقَامَ الرَّابِط أَغْنَاكَ عَنِ الوَاوِ ، فَجَازَ إِخْلاؤُهَا عَنْهَا»(٢) ، فَاعرِفْهُ.

{ومِنْ شَوَاهِدِ القُرْآنِ «قَوْلُهُ: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٣)، وقوله ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ (٤) ، وتَقْدِيرُهُمَا: وَقَدْ حَصِرَتْ ، وقَدْ قُلْتَ» كَذَا فِي الكَشَّافِ(٥) ، وَعَلَيهِ بَيْتُ الأَبِيْوَرْدِي(٦):

تَرَى سِيْمِيَاءَ العِزِّ فَوْقَ جَبِيْنِهِ كَمَا لاحَ حَدُّ السَّيْفِ أَخْلَصَهُ الهِنْدُ

أَي: وقَدْ أَخْلَصَهُ.

قلتُ: ومِن بَابِ الاسميَّةِ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ(٧):

قَادَ المَقَانِبَ أَقْصَى شُرْبِهَا نَهَلٌ عَلَى الشَّكِيْمِ وَأَدْنَى سَيْرِهَا سِرَعُ}(٨)

شع(٩): «الاسميَّةُ لاَ بُدَّ فِيْهَا مِن الوَاوِ ، ويَجُوزُ إِسقَاطُ الضَّمِيرِ ، ويَجُوزُ عَرَاؤُهَا عَن الوَاو عَلَى ضَعْفٍ ، ولاَ بُدَّ حِيْنَئِذٍ مِنْ الضَّمِيرِ ، ولَمْ يُجِزْ صَاحِبُ الكِتَابِ(١٠) إِلاَّ الوَجْهَ الأَوَّلَ ، ولِذَلِكَ تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ: "لَقِيْتُهُ عَلَيْهِ جُبَّةُ وَشْيٍ" وتَأْوِيلُهُ: مُسْتَقِرَّةٌ ، ولَمْ يَكُنْ عِندَهُ (عَلَيْهِ جُبَّةُ وَشْيٍ) مُبْتَدَأً تَقَدَّمَ عَلَيْهِ خَبَرُهُ.»

---

(١) أي: فلذلك يجيء مع الواو وبدون الواو.

(٢) ينظر التخمير (٤٤٠/١) بتصرف ، والمقاليد (١٥٣/أ) ، وأمالي ابن الحاجب (٤٠٢/١).

(٣) الآية (٩٠) من سورة النساء.

(٤) الآية (٩٢) من سورة التوبة.

(٥) ينظر الكشاف (٢٠٨/٢).

(٦) ينظر ديوانه (٤٢٣/١).

(٧) ينظر ديوانه بشرح العكبري (٢٢٤/٢) ، والمقانب: جمع مقنب ، وهو زهاء الثلاثمائة من الخيل ، والنهل: الشرب الأول ، والشكيم: جمع شكيمة ، وهي حديدة تعرض في اللجام.

(٨) ساقط من "ع".

(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٤/١) ، وشرح ابن يعيش (٦٦/٢).

(١٠) ينظر حواشي الزمخشري (٢٤/أ) ، والمفصل ص (٨٢).

«وَفِيْهِ خِلَافُ الأَخْفَشِ وَسِيْبَوَيه ، فَالأَخْفَشُ(١) يَقُولُ: هُو جُمْلَةٌ فِعْلَيَّةُ ، لأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِهِ: "اسْتَقَرَّ" ، وَسِيبَوَيه(٢) يَقُولُ: هِي جُمْلَةٌ اسميّةٌ ، لأَنَّ "عَلَيْهِ" خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، وَ"جُبَّةُ وَشْيٍ" مُبْتَدَأٌ ، فَأَمَّا إِذَا اسْتَبَدَّ فإِنَّهُمَا يَتَّفِقَانِ.(٣)»

{**قُلتُ**: أَيْ: ارتِفَاعُ "جُبَّةُ وَشْيٍ" ، بِالابتِدَاءِ مُشْكِلٌ عَلَى كِلاَ القَوْلَينِ ؛ لأَنَّ رَافِعَهُ إِمَّا الفِعْلُ ، أَو اسمُ الفَاعِلِ مُعتَمِدًا عَلَى ذِي الحَالِ(٤) ، فَاعرِفهُ بِتَأَمُّلٍ}(٥) وَلا بُدَّ حِينَئِذٍ مِنْ تَقْدِيرِ "قَدْ".

«والمُضَارِعُ فِي الفِعْلَيَّةِ مُثْبَتاً بِغَيرِ وَاوٍ ؛ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ "ضَارِبٍ" وَشِبهِهِ ، وَلا بُدَّ مِن الضَّمِيْرِ كَمَا فِي "ضَارِبٍ".

وَإِنْ كَانَتْ مَنْفِيَّةً فَلاَ بُدَّ مِن الضَّمِيْرِ ، وَأَنْتَ فِي الوَاوِ بِالخِيَارِ.

أَمَّا الضَّمِيْرُ فَلأَنَّهُ كَاسمِ الفَاعِلِ.

وَأَمَّا الوَاوُ / فَلأَنَّ الحَالَ فِي الحَقِيقَةِ هُو الانتِفَاءُ ، نَحو: جَاء زَيْدٌ لا يَتَكَلَّمُ ، [١٠٦/أ] مَعْنَاهُ: غَيْرَ مُتَكَلِمٍ ، فَالحَالُ هِي انتِفَاءُ الكَلَامِ لاَ الكَلَامُ ، فَلاَ يَلزَمُ مِنْ وَجُوبِ حَذْفِ الوَاوِ فِي مَوْضِعٍ فِيْهِ الفِعْلُ – كَاسْمِ الفَاعِلِ – وُجُوبُ حَذْفِهَا فِي مَوْضِعٍ صَارَ الحُكْمُ [فيه](٦) لِلنَّفْي لاَ لاسْمِ الفَاعِلِ ، وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ الوَاوِ مَعَ ذَلِكَ لأَنَّ المجُوزَ وَالمُصُحِّحَ لِلْحَالِيَّةِ هُو الفِعْلُ لاَ النَّفْي ، وَإِنَّمَا النَّفيُ جِيء بِهِ لِغَرَضِ كَوْنِ النِّسْبَةِ مَنْفِيَّةً، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَمَا ضَرَبَ زَيْدٌ ، سَوَاءٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى رَفْعِ {"زَيْدٍ"}(٥) بِإِسْنَادِ الفِعْلِ إِلَيهِ ، وَإِذَا كَانَ لاَ وَاو فِيْهِ فِي الإِثْبَاتِ صَحَّ أَنْ يَكُونَ بِغَيْرِ وَاوٍ فِي النَّفْيِ ، لِجَرِيهِ مَجرَاهُ فِيْمَا ذَكَرنَاهُ.(٧)»

---

(١) ينظر قول الأخفش في شرح الرضي على الكافية (٢٤٧/١) ، وشرح المرادي على الألفية (٣٨٠/١) ، والفوائد الضيائية (٢٨٤/١).

(٢) ينظر الكتاب (٨٨/٢) ، (١١٨) ، وينظر الموصل في شرح المفصل ص (٥٥١).

(٣) ينظر التخمير (٤٣٩/١).

(٤) ينظر شرح ابن يعيش (٦٦/٢).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) إضافة يقتضيها السياق ، وهي من إيضاح ابن الحاجب.

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٤/١ – ٣٤٥).

{ومِن شَوَاهِدِ المُضَارِعِ المَنْفِيِّ مَا ذَكَرَ فِي الكَشَّافِ(١): «فِي قَولِهِ تَعَالَى ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ ﴾(٢).» قَرَأَ نَافِعُ(٣) ﴿ وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦ ﴾ بِالرَّفْعِ عَلَى الاستِئنَافِ(٤) ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَأَنَا لاَ أُشْرِكُ ، قَالَ: ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوضِعِ الحَالِ عَلَى مَعْنَى: أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللهَ غَيْرَ مُشْرِكٍ بِهِ.»

وَفِي مُحَصَّلِ فَخرِ المَشَايِخ(٥): ومِنْهُ ﴿ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ﴾(٦) ، وبِغَيرِ واوٍ ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ ﴾(٧) أيْ غَيْرَ مُرِيدِيْنَ مِنْكُمْ جَزَاء ، وَفِي كِتَابِ اللهِ لِلمَوضِعَينِ أَمْثِلَةٌ.

وَفِي الكَشَّافِ(٨): «فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾(٩) فإِنْ قُلْتَ: لاَ يُقَالُ: جَاءَنِي زَيْدٌ هُو فَارِسٌ ، بِغَيرِ وَاوٍ فَمَا بَالُ قَولِهِ ﴿ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾(٩)؟. **قُلْتُ**: قَدَّرَ بَعْضُ النَّحوِيِّينَ الوَاوَ مَحْذُوْفَةً ، كَأَنَّهُ قِيلَ: {أَوْ وَهُمْ قَائِلُونَ ، ورَدَّه الزَّجَّاجُ، وقَالَ(١٠): "لَوْ قُلتَ: جَاءَنِي زَيْدٌ رَاجِلاً أَوْ هُو فَارِسٌ ، أَوْ جَاءَنِي زَيْدٌ هُو فَارِسٌ ، لَمْ

---

(١) الكشاف (٣٦٢/٢).

(٢) الآية (٣٦) من سورة الرعد.

(٣) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني ، أحد القراء السبعة المشهورين ، اشتهر في المدينة وانتهت إليه رياسة القراء فيها توفى بها سنة ١٦٩هـ ، ترجمته في السبعة (٥٢) ، وغاية النهاية (٣٣٠/٢) ، ووفيات الأعيان (١٥١/٢) ، والتيسير للداني (٤).

(٤) وهي قراءة أبي خليل عن نافع من مختصر ابن خالويه ص (٧١) ، وقراءة أبي جليد عن نافع في البحر (٣٩٧/٥) ، وينظر التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن (٤٩/أ).

(٥) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٥٥٣ – ٥٥٤).

(٦) الآية (٥٤) من سورة المائدة.

(٧) الآية (٩) من سورة الإنسان.

(٨) الكشاف (٦٧/٢) ، ونكت الأعراب في غريب الإعراب (١٧٢ – ١٧٣).

(٩) الآية (٤) من سورة الأعراف.

(١٠) ينظر معاني القرآن وإعرابه (٣١٧/٢).

يُحْتَجْ فِيْهِ إِلَى وَاوٍ ؛ لأَنَّ الذِّكرَ(١) قَدْ عَادَ عَلَى الأَوَّلَ" ، لَكِنَ الصَّحِيْحُ أَنَّهَا إِذَا عُطِفَتْ عَلَى حَالٍ قَبْلَهَا حَذَفْتَ الوَاوَ اسْتِثْقَالاً ؛ لاجْتِمَاعِ حَرْفَيّ عَطْفٍ ؛ لأَنَّ وَاوَ الحَالِ هِيَ وَاوُ العَطْفِ ، استُعِيْرَتْ لِلْوَصْلِ ، فَقَوْلُكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ رَاجِلاً أَوْ هُو فَارِسٌ ، كَلاَمٌ فَصِيحٌ وَارِدٌ عَلَى حَدَهِ. وَأَمَّا "جَاءَنِي زَيْدٌ هَو فَارِس" فَخَبِيثٌ.»

وَفِي الكَشَّافِ(٢) أَيْضَاً: «فِي قَوْلِهِ: ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(٣) أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الحَالِ ، بِدَلِيْلِ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ(٤) ﴿ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ ﴾ فَقَدْ جَعَلَهُ المُبرِّدُ(٥) صِفَةً لمَوصُوفٍ مَحْذُوف ، كَأَنَّهُ قِيْلَ: أَوْ جَاءُوكُمْ قَوْماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ.»

قلتُ: وَفِي بَعْضِ نُسَخِ النَّحوِ: وَذَكَر المُبَرِّدُ(٦) وَجْهَاً آخَرَ ، وَهُو: "أَنْ يَكُونَ دُعَاءً" ، فَاعِرفْهُ ، والله المُوفِّقُ. }(٧)

---

(١) أي: الضمير.

(٢) ينظر الكشاف (١/٥٥٢).

(٣) الآية (٩٠) من سورة النساء.

(٤) وهي قراءة أبي خليل عن نافع من مختصر ابن خالويه ص (٧١) ، وقراءة أبي جليد عن نافع في البحر (٥/٣٩٧) ، وينظر التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن (٤٩/أ).

(٥) ينظر الدر المصون (٤/٦٦ – ٦٧) ، والتبيان في إعراب القرآن (١/٣٧٩).

(٦) ينظر المقتضب (٤/١٢٤) وفيه قال: "ولكن مخرجها ... الدعاء ، كما تقول: لعنوا قطعت أيديهم ، وهو من الله إيجاب عليهم.

(٧) ساقط من "ع".

[الجملة الحالية والعائد]

قال رضي الله عنه:

«**فصــــــل**:

وَيَجُوزُ إِخْلاء هَذِهِ الجُمْلَةِ عَنِ الرَّاجِعِ إِلَى ذِي الحَالِ ؛ إِجْرَاءً لَهَا مُجْرَى الظَّرْفِ ، لانْعِقَادِ الشَّبَهِ بَيْنَ الحَالِ وبَيْنَهُ ، تَقُولُ: أَتَيْتُكَ وزَيْدٌ قَائِمٌ ، ولَقِيْتُكَ والجَيْشُ قَادِمٌ ، قَالَ(١):

❁وقَدْ أَغْتَدِي والطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا(٢)❁ »

يَعْنِي "بِالجُمْلَةِ": الجُمْلَةَ الاسمِيَّةَ لا الفِعْلِيَّةَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لاَ بُدَّ لَهُ مِن ضَمِيْرٍ ، وَشَبَّهَهَا بِالظَّرْفِ كَمَا تَقَدَّمَ(٣).

تخ(٤): «الأَصْلُ أَنْ يُعلَمَ أَنَّ مِنْ حُكْمِ الجُمْلَةِ إِذَا عَرِيَتْ مِنْ ذِكْرٍ يَرجِعُ مِنْهَا إِلَى ذِي الحَالِ أَنَّهَا لاَ تَصلُحُ حَالاً إِلاَّ بالوَاوِ ، فَفِي قَولِكَ "لَقِيْتُكَ وَالجَيْشُ قَادِمٌ" لاَ يَجُوزُ حَذفُ الوَاوِ مِنْهُ البَتَّةَ ؛ لِعَدَمِ الرَّابِطِ ، وكَذَلِكَ لَو قُلْتَ: خَرَجَ يَعْدُو الفَرَسُ ، كَانَ مُحَالاً ، هَذِهِ أَلْفَاظُ عَبْدِ القَاهِرِ(٥) ، وَعِنْدِي يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الوَاوُ وَاوَ الظَّرْفِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَولِكَ: جِئتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ: جِئتُ وَقْتَ طُلُوعِهَا.

قَالَ: وَأَنَا فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ غَيْرُ ثَابِتِ القَدَمِ ، أُقَدِّمُ رِجلاً وأُؤخِّرُ أُخْرَى ، وَيَشْهَدُ لِكَونِهِ ظَرْفاً وُجُوهٌ:

أَوَّلُهَا: أَنَّ كُلَّ حَالٍ لاَ بُدَّ لَهَا مِنْ ذِي حَالٍ ، وَهَذِهِ المُصَدَّرَةُ بالوَاوِ لَهَا مِنْهُ بُدٌّ، فَلاَ تَكُونُ حَالاً ، نَحو: لا صَلاَةَ وَالشَّمْسُ تَطلُعُ ، "وَصَلاَةَ" لاَ تَصلُحُ ذَا الحَالِ ؛ لأَنَّهَا نَكِرَةٌ.

---

(١) في المطبوع: (وقال).

(٢) تمامه – وهو في المطبوع –:

❁ بمنجرد قيد الأوابد هيكل ❁

والبيت من معلقة امرئ القيس – كما سيأتي – وهو في ديوانه (١١٨) ، وينظر إصلاح المنطق (٣٧٧) ، والخصائص (٢/٢٢٠) ، والمحتسب (٢/١٦٨) و (٢٣٤) ، وشرح ابن يعيش (٢/٦٩ و ٣/٥١) ، ورصف المباني (٤٥٦) ، والتخمير (١/٤٤٢) ، والخزانة (٣/١٥٦ و ٤/٢٥٠).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٤٥).

(٤) ينظر التخمير (١/٤٤٢ – ٤٤٤).

(٥) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه ، وهو نص التخمير (١/٤٤٢).

وَالثَّانِي: أَنَّ الحَالَ بَيَانُ هَيْئَةِ الفَاعِلِ أَوْ المَفْعُولِ وَهِيَ لَيْسَتْ بِهِ.

وَثَالِثُهَا: أَنَّ إِسْنَادَ شَيْءٍ مِن الفِعْلِ إِلَى الحَالِ بِاتِّفَاقِ النَّحوِيِّينَ لا يَجُوزُ ، وَهَذِهِ المُصَدَّرَةُ مِمَّا يُسْنَدُ إِليه المَبْنِي لِلْمَفْعُولِ ، كَقَوْلِكَ: "أَيُفْطِرُ وَالشَّمْسُ لَمْ تَغْرُبْ"، وَالظَّرْفُ وَالحَالُ مُشْتَبِهَانِ جِدًّا ، وَلِذَلِكَ اشْتَبَهَا فِي قَوْلِكَ: جَاءَا مَعَاً ، وَذَهَبَا[1] مَعَاً.

قَالَ عَلِيّ بن عِيسَى[2]: "[3]نُصِبَ "مَعَاً" عَلَى الحَالِ ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُمَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَالَّذِي غَرَّهُمْ أَنَّ المَعْنَى: جِئْتُكَ حَالَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَهُو ظَرْفٌ لا حَالٌ، وَإِذَا كَانَ لَنَا وَاوُ [الصَّرف][4] فَلاَ عَلَيْنَا أَنْ يَكُونَ مَعَنَا[5] واو الظرف.

وَالنَّحوِيُّونَ سَهَوا فِي وَاوَيْنِ ، أَحَدُهُمَا هَذِهِ ، وَالثَّانِي وَاوُ المَنْصُوبِ بِمَعْنَى "مَعَ" ؛ لأَنَّ هَذِهِ الوَاو فِي مَحِلِّ النَّصْبِ عَلَى الحَالِ ، لأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ: "جَاءَ البَرْدُ وَالطَّيَالِسَةَ": مُقْتَرِناً بِالطَّيَالِسَةِ ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ إِعْرَابٌ حَقِيقَةً لِلْوَاوِ ، نُقِلَ إِعرَابُهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا. وَمِثَالُهَا[6] "إِلاَّ" ، إِذَا وَقَعَتْ صِفَةً نُقِلَ إِعْرَابُهَا إِلَى المُسْتَثْنَى ، وَعَكْسُهَا "غَيْرُ".»

---

[1] في "ع" (ذهبنا).

[2] هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني ، إمام في اللغة والنحو ، أخذ عن ابن السراج وابن دريد ، صنف كتباً كثيرة ، منها: شرح كتاب سيبويه ، وكتاب الحدود ، وكتاب معاني الحروف ، وغيرها ، توفى سنة ٣٨٤هـ. ينظر إنباه الرواة (٢/٢٩٤) ، بغية الوعاة (٢/١٨٠) ، وكشف الفنون (١١١ ، ١٢٠) ، واللباب (٢/٣٧).

[3] لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه ، وهو في التخمير (١/٤٤٣) ، ونصه: «قال علي بن عيسى: ونصبا "معاً" على الحال ، كأنه قيل: ذهبا مجتمعين ، ويجوز أن يكون نصبه على الظرف ، كأنه قيل: ذهبا في وقت اجتماعهما. والذي غر النحويين منه أنهم وجدوا قولهم: جئتك والشمس طالعة، يرجع معناه إلى معنى قولك: جئتك حال طلوع الشمس ، فسموه واو الحال ، وقد غفلوا عن أن قولك: "حال طلوع الشمس" ظرف ، لا حال ، وإذا كان له واو الصرف فلا علينا أن تكون معها واو الظرف ...» ، وينظر الموصل في شرح المفصل ص (٥٥٦).

[4] في الأصل (الظرف) ، وما أثبته من "ع" والتخمير ، وكذلك في الموصل في شرح المفصل ص (٥٥٦).

[5] في الأصل (معناه) وما أثبته من "ع".

[6] أي: ونظيرها

حم: قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١): قولُكَ "أَتَيْتُكَ وَزَيْدٌ قَائِمٌ" لَيسَتْ الحَالُ هُنَا بَيَانَ هَيْئَةِ الفَاعِلِ وَلاَ المَفْعُولِ ، ولَكِنَّهَا بَيَانُ لاَزِمِ الفَاعِلِ أَو المَفْعُولِ ، وَقَدْ استَمَرَّ فِي كَلاَمِ العَرَبِ العِبَارَةُ عَنِ الملْزُومِ بِاللاَّزِمِ ، فَاللاَّزِمُ هُنَا زَمَانُ الإِتْيَانِ ، فَكَأَنَّهُ بَيَانُ ذَاتِهِمَا.

وَعَنَى بِـ"**الرَّاجِعِ**" فِي صَدْرِ المَسْأَلَةِ: الضَّمِيرَ العَائِدَ إِلَى ذِي الحَالِ مِن الجُمْلَةِ الوَاقِعَةِ حَالاً ، فَيُقَالُ: جِئْتُكَ يَومَ الجُمْعَةِ [رَاكِبًا(٢)] ، وَجِئْتُكَ فِي حَالِ الرُّكُوبِ ، وَهُمَا سَوَاءٌ.

{**قُلْتُ**: وَذَكَرَ الإِمَامُ عَبْدُ القَاهِرِ(٣) فِي مَسَائِلِهِ المُشْكِلَةِ(٤): الحَالُ زِيَادَةٌ فِي الخَبَرِ، وبَيَانٌ / لِلصِّفَةِ وَالهَيْئَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي وُقُوعِ الفِعْلِ ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لاَ تَكُونُ [١٠٦/ب] مُسْتَقِلَّةً خَبَرًا بِنَفْسِهَا ، فَإِذَا قُلْنَا: جِئْتُهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، يَجِبُ أَنْ لاَ يُؤْخَذَ فِيْهِ بِظَاهِرِ العِبَارَةِ ، أَعْنِي أَنَّهم وَإِنْ كَانُوا يَقُولُونَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الجُمَلِ: إِنَّهَا لِلْحَالِ ، فَلَيْسَ المَعْنَى أَنَّهَا حَالٌ عَلَى الحَقِيقَةِ ، بَلْ عَلَى أَنَّ لَهَا شَبَهًا بِالحَالِ ، مِن حَيْثُ كَانَ طُلُوعُ الشَّمْسِ مُقَارِنًا لِلْمَجِيءِ كَالرُّكُوبِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ حَالاً فِي الحَقِيقَةِ لأَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ لاَ يَكُونُ مِنْكَ فِي حَالِ شَيءٍ ، وَلاَ يَكُونُ خَبَرًا عَنْكَ.}(٥)

صح(٦): «الوُكْنَةُ وَالأُكْنَةُ – بالضم – : مَوَاقِعُ الطَّيْرِ حَيْثُمَا وَقَعَتْ ، وَمِنْهُ: وَكَنَ الطَّائِرُ بَيْضَهُ ، أَيْ: حَضَنَهُ». وَفِي "وُكُنَاتِ" ثَلاَثُ لُغَاتٍ(٧) كَـ"حُجُرَاتٍ".

وَتَمَامُ البَيْتِ ، وَهو لامْرِئِ القَيسِ:

۞ بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ ۞

---

(١) ينظر الكشاف (٢٣٦/٣) ، والموصل في شرح المفصل ص (٥٥٦).

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر شرح الجمل في النحو ص (٨٢).

(٤) أحد كتبه المفقودة ، وقد ذكره البغدادي في الخزانة (٢٧٧/١).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) الصحاح (٢٢١٥/٦) (وكن).

(٧) أي: "وُكُنَات ووُكَنَات ووُكْنَات" ينظر اللسان (٤٥٢/١٣) (وكن).

[حذف عامل الحال]

قال رضي الله عنه:

«**فصل**:

وَمِن انْتِصَابِ الحَالِ بِعَامِلٍ مضمَرٍ نحو قَوْلِهِمْ لِلْمُرْتَحِلِ: رَاشِدَاً مَهدِيَّاً ، وَمُصَاحَبَاً مُعَانَاً ، بِإِضْمَارِ: "اذْهَبْ" ، وَلِلْقَادِمِ: مَأجُوراً مَبْرُوراً ، أَيْ: رَجَعْتَ ، وَإِنْ أُنْشِدْتَ شِعْرَاً أَوْ حُدِّثْت⁽¹⁾ [حَدِيثاً] قُلْتَ: صَادِقَاً ، بِإِضْمَارِ "قَالَ" ، وَإِذَا رَأَيْتَ مَنْ يَتَعَرَّضُ لأَمْرٍ قُلْتَ⁽²⁾: "مُتَعَرِّضَاً لِعَنَنٍ لَمْ يَعْنِهِ" أَيْ: دَنَا مِنْهُ مُتَعَرِّضَاً ، وَمِنْهُ: أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدَاً ، أَوْ بِدِرْهَمٍ فَزَائِدَاً ، أَيْ: فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدَاً وَزَائِداً⁽³⁾ ، وَمِنْهُ: "أَتَمِيمِيَّاً مَرَّةً وَقَيْسِيَّاً أُخْرَى⁽⁴⁾ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَتَحَوَّلُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾⁽⁵⁾ أَيْ: نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ.»⁽⁶⁾

{قَوْلُهُ: "مُصَاحَبَاً مُعَانَاً" رَأَيْتُهُ فِي بَعضِ النُّسَخِ المَقْرُوءَةِ "مُعَافَى" ، مِن العَافِيَةِ ، وَهِيَ: دِفَاعُ اللهِ⁽⁷⁾. وَحُكِيَ كَذَلِكَ عَنِ الشَّيخِ سِرَاجِ الدِّينِ السَّكَّاكِي⁽⁸⁾. وَفِي الدِّيْوَانِ⁽⁹⁾: يُقَالُ لِلرَّجُلِ عِنْدَ التَّوْدِيعِ: مُصَاحَبَاً مُعَافَىً ، أَيْ كُنْتَ⁽¹⁰⁾ فِي حِفْظِ اللهِ سُبْحَانَهُ.}⁽¹¹⁾

---

(1) في "ع" (حدثت) ، وما أثبته من المطبوع وشروح المفصل.

(2) الكتاب (٢٧٢/١) ، ومجمع الأمثال (٣٢٠/٢) ، واللسان (عنن) (٢٩٠/١٣).

(3) في "ع" (وزائد).

(4) ينظر الكتاب (٣٤٣/١) ، والنكت على كتاب سيبويه (٣٨٢/١) ، والمقتضب (٢٦٤/٣) ، وشرح المفصل (٦٨/٢ – ٦٩) ، وشرح الكافية الشافية (٧٦٥/٢).

(5) الآية (٤) من سورة القيامة.

(6) المفصل ص (٨٣).

(7) "أي: عن العبد" ، ينظر الصحاح (٢٤٣٢/٦) (عفا).

(8) هو يوسف بن أبي بكر محمد بن علي ، أبو يعقوب السكاكي ، إمام في العربية ، متكلم فقيه ، اطلع على أعمال أسلافه ، ووضع كتاب "مفتاح العلوم" توفى سنة ٦٢٦هـ ، ترجمته في مفتاح السعادة (١٦٣/١) ، والجواهر المضية (٦٢٢/٣) ، وشذرات الذهب (١٢٢/٥) ، وبغية الوعاة (٣٦٤/٢).

(9) ينظر ديوان الأدب (٤٣/٤ ، ١٢٠) بتصرف.

(10) في الأصل (لنت) والصواب ما أثبته ، وهو كذلك في الموصل.

(11) ساقط من "ع".

لَمَّا كَانَتِ الحَالُ مُشَبَّهَةً بِالمَفَاعِيلِ شَبَهاً خَاصّاً وَعَامّاً – عَلَى مَا مَرَّ – جَوَّزُوا إِضْمَارَ عَامِلِهَا تَجْوِيزَهُمْ [إِيَّاهُ](١) فِي المَفَاعِيلِ(٢).

قوله: "**لِعَنَنٍ لَمْ يَعْنِهِ**".

تخ(٣): «عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ المُضَافِ ، أَيْ: لِذِي عَنَنٍ ، وَهُوَ مِنْ "عَنَّ" ، كَـ"العَرَضِ" مِنْ "عَرَضَ" ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً كَالحَسَنِ ، وَمِنْ عَنَاهُ الأَمْرُ ، أَيْ: هَمَّهُ.»

قُلْتُ: وَفِي الفَائِقِ(٤) لِلشَّيْخِ {رَحِمَهُ اللهُ}(٥): «"العَنَنُ": مَا يَنُوبُكَ مِنْ عَارِضٍ ، {مِنْ عَنَّ ، أَيْ: عَرَضَ.»

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "**صَادِقاً**" فَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ صِفَةَ مَصْدَرٍ ، أَيْ: قَوْلاً صَادِقاً،}(٥) فَاعْرِفْهُ.

«قَوْلُهُ: "**أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِداً**" ، هَذَا الكَلاَمُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ ذِي أَجْزَاءٍ ، اشْتَرَى بَعْضَهَا بِدِرْهَمٍ ، وَبَعْضَهَا بِأَكْثَرَ مِنْ دِرْهَمٍ ، كَأَنَّكَ أَشَرْتَ إِلَى عِدْلِ مَتَاعٍ ، وَقَعَ سِعْرُ أَوَّلِ ثَوْبٍ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ ، ثُمَّ غَلاَ السِّعْرُ فَزَادَ عَلَى الدِّرْهَمِ ، وَالتَّقْدِيرُ مَا ذَكَرَ فِي الكِتَابِ(٦).

وَانْتِصَابُ "**صَاعِداً**" لاَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لِلْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ ؛ لأَنَّ مَا قَبْلَهُ لَيْسَ إِلاَّ الفَاعِلَ والمفعُولَ وَالدِّرْهَمَ ، وَعَطْفُهُ عَلَى الجَمِيعِ(٧) فَاسِدٌ لَفْظاً وَمَعْنًى ، أَمَّا عَلَى المَفْعُولِ فَلاَ يَسْتَقِيمُ مَعْنًى ؛ إِذْ لَيْسَ الغَرَضُ أَنَّكَ أَخَذْتَ المُثَمَّنَ وَالصَّاعِدَ ؛ لأَنَّ "الصَّاعِدَ" هُوَ الثَّمَنُ ، وَلَيْسَ المرَادُ أَخْذَ المُثَمَّنِ وَالثَّمَنِ ، وَأَمَّا بَيَانُ الآخَرَيْنِ فَوَاضِحٌ.

وَتَفْسِيرُ قَوْلِهِ: "**فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِداً**": ذَهَبَ الثَّمَنُ فِي البَعْضِ إِلَى هَذِهِ الحَالَةِ ، وَهِيَ الزِّيَادَةُ.»(٨)

---

(١) في الأصل: (إياهم) وما أثبته من "ع".

(٢) ينظر المحصل في شرح المفصل ص (٥٥٧).

(٣) ينظر التخمير (١/٤٤٤ – ٤٤٥).

(٤) ينظر الفائق (٢/٤٠٦).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) "أي: أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً" ، الكتاب (١/٢٩٠) ، وينظر المقتضب (٣/٢٥٥).

(٧) في "ع" (الجمع).

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٤٦) ، والتخمير (١/٤٤٥).

تخ(١): « **فَإِنْ سَأَلْتَ** فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ [بَدَلَ](٢) الفَاءِ الوَاوَ كَمَا تَقُولُ: أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ وَزِيَادَةٍ؟.

أَجَبْتُ: لاَ يَجُوزُ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ: "أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ وَزِيَادَةٍ" إِنَّمَا هُو إِخْبَارٌ عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ وَقَعَ ، ثَمَنُهُ الدِّرْهَمُ مَعَ الزِّيَادَةِ ، وَإِنَّمَا الدِّرْهَمُ هُنَا وَحْدَهُ كَانَ ثَمَنًا لِبَعْضِ الجُمْلَةِ، ثُمَّ زَادَ السِّعْرُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ إِدْخَالُ الوَاوِ يُبْطِلُ هَذَا المَعْنَى ، وَلَو جِئْتَ بِـ"ثُمَّ" لَجَازَ ، إِلاَّ أَنَّ الفَاءَ أَحْسَنُ ، لأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ التَّرَاخِي ، وَلَيْسَ فِي الأَمْرِ تَرَاخٍ ، فَاعرِفْهُ تَفْسِيرًا لِلْمَسْأَلَةِ: مَنْقُولاً عَنِ السَّلَفِ.»

«قَوْلُهُ "أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً" مَثَلٌ(٣) لِلْمُتَلَوِّنِ {الَّذِي لاَ يَسْتَقِرُّ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَيْسَ هَذَا بِسُؤَالِ مُسْتَرْشِدٍ جَاهِلٍ بِالأَمْرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ التَّوْبِيخِ ، وَانْتِصَابُهُ عَلَى المَصْدَرِ عِنْدَ سِيبَوَيهِ(٤) ،» ذَكَرَهُ شَيْخُنَا المُطَرِّزِي فِي الإِيضَاحِ(٥).}(٦)

شع(٧): « جَعْلُهُ نَصْبًا عَلَى المَصْدَرِ أَقْوَى مِنْ جَعْلِهِ حَالاً ، إِذْ لَوْ كَانَ [حَالاً لَكَانَ](٨) المَعْنَى: أَتَحَوَّلُ فِي هَذِهِ الحَالَةِ ، وَلَمْ يُرِدْ تَحَوُّلَهُ فِي حَالِ كَوْنِهِ تَمِيمِيًّا ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ يَنْتَقِلُ تَنَقُّلاً مُتَعَدِّدًا ، وَهُو مَذْهَبُ سِيبَوَيهِ(٩) فِي الجَمِيعِ(١٠) ، وَهُو الصَّحِيحُ.» {وَاللهُ أَعْلَمُ}(٦).

---

(١) ينظر التخمير (٤٤٥/١).

(٢) إضافة يقتضيها المعنى ، وهي من التخمير.

(٣) في "ع" (مثلاً).

(٤) ينظر الكتاب (٣٤٣/١).

(٥) ينظر الإيضاح في شرح مقامات الحريري (٨٣٥/٣).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٤٧/١ – ٣٤٨).

(٨) إضافة يقتضيها السياق وهي من إيضاح ابن الحاجب.

(٩) ينظر الكتاب (٣٤٣/١).

(١٠) في "ع" (الجمع).

[التمييز]

قال رضي الله عنه:

«**التَّمْيِيزُ**

ويُقَالُ لَهُ: التَّبْيِيْنُ وَالتَّفْسِيرُ ، وَهُو رَفْعُ الإِبْهَامِ فِي مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ(١) بِالنَّصِّ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلاتِهِ ، فَمِثَالُهُ فِي الجُمْلَةِ: طَابَ زَيْدٌ نَفْساً ، وَتَصَبَّبَ الفَرَسُ عَرَقاً ، وَتَفَقَّأَ شَحْماً،

❁ .... وأَبْرَحْتِ جَاراً ❁

وَامْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً ، وَفِي التَّنزِيلِ: ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ (٢) ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾ (٣) وَمِثَالُهُ فِي المُفْرَدِ: عِنْدِي رَاقُودٌ خَلاً ، وَرَطْلٌ زَيْتَاً، وَمَنَوَانِ سَمْنَاً(٤) ، وَقَفِيْزَانِ بُرّاً ، وَعِشْرُوْنَ دِرْهَماً ، وَثَلاثُونَ ثَوْبَاً ، وَمِلءُ الإِنَاءِ عَسَلاً ، وَ"عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً" ، وَمَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ كَفٍّ سَحَاباً. وَشَبَهُ المُمَيِّزِ بِالمَفْعُولِ أَنَّ مَوْقِعَهُ فِي هَذِهِ الأَمْثِلَةِ كَمَوقِعِهِ فِي: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرَاً ، وَفِي ضَارِبٍ زَيْدَاً ، وَضَارِبَانِ زَيْدَاً ، وَضَارِبُونَ زَيْدَاً وَضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرَاً.» (٥)

{شم}(٦): «يُقَالُ: بَابٌ مُبْهَمٌ لاَ يُهْتَدَى لِفَتْحِهِ ، وَفَرَسٌ بَهِيمٌ لاَ شِيَةَ عَلَيْهِ ، وَبِهَا تَحْصُلُ العَلاَمَةُ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الرَّأْيَيْنِ ، وَرَجُلٌ بُهْمَةٌ: لاَ يُدْرَى مِنْ أَيْنَ يُؤْتَى ؛ لِفَرْطِ شَجَاعَتِهِ ، وَمِنْهُ البُهْمَةُ إِذْ لاَ بَيَانَ لَهَا ، أَو فِيْهَا ظَاهِرًا.» (٧)

---

(١) في المطبوع: (في جملة أو مفرد).

(٢) الآية (٤) من سورة مريم.

(٣) الآية (١٢) من سورة القمر ، وقد ورد بعدها في المطبوع: "﴿ وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا ﴾ ﴿ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا ﴾".

(٤) في المطبوع (عسلاً).

(٥) المفصل ص (٨٣).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر أساس البلاغة (٥٦) (بهم) ، والصحاح (١٨٧٥/٥) (بهم).

[شم](١) قولُهُ: / "**عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلاتِهِ**" ، "عَلَى" صِلَةُ "النَّصِّ" ، وَهو(٢): الرَّفْعُ فِي الأَصْلِ ، ويُقَالُ: نصَّ عَلَيْهِ إِذَا ذَكَرَهُ ؛ لأَنَّ فِي الذِّكْرِ مَعْنَى الرَّفْعِ. [وقوله(١)] "**مُحْتَمَلاتِهِ**" ، بِفَتْحِ المِيْمِ لاَ غَيْرُ. [١٠٧/أ]

صح(٣): « "تَفَقَّأَ": انْشَقَّ.»

تخ(٤): «قوله:

❁ .... **أَبْرَحْتَ جَاراً** ❁

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٥) أَيْ: جِئْتَ بِالبَرَحِ ، وَهُو العَجَبُ ، وَمَعْنَاهُ: أَعْجَبْتَ وبَالَغْتَ جَاراً(٦). وَهَذِهِ الكَلِمَةُ مِن بَيْتِ الأَعْشَى:

أَقُوْلُ لَهَا حِيْنَ جَدَّ الرَّحِيْـ ـــلُ أَبْرَحْتِ رَبّاً وَأَبْرَحْتِ جَاراً»(٧)

{**قُلْتُ**: «ذَكَرَ التَّبْرِيزِي(٨): أَنَّ "الرَبَّ": المَلِكُ هَاهُنَا ، وَأَنْشَدَهُ فِي قَوْلِ أَبِي العَلاَءِ(٩):

رَأَيْتُكَ وَاحِداً أَبْرَحْتَ عَزْمَا وَمِثْلُكَ مَنْ رَأَى الرَّأْيَ النَّجِيْحَا}»(١٠)

تخ(١١): "الرَّاقُودُ: دَنٌّ طَوِيْلُ الأَسْفَلِ ، يُطْلَى دَاخِلُهُ بِالقَارِ."

---

(١) مضافة من "ع".

(٢) أي: "النص" ، والمقصود رفع الإبهام بالتنبيه على المراد ، بالنص على أحد محتملاته ، ينظر شرح ابن يعيش (٧٠/٢) ، واللسان (٩٧/٧) (نصص).

(٣) الصحاح (٦٣/١) (فقأ).

(٤) التخمير (٤٤٧/١).

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٤/أ).

(٦) في "ع" (جاراه).

(٧) هو في ديوانه ص (٨٣) ، والكتاب (١٧٥/٢) ، والنكت (٥٣٥/١) ، وسمط اللآلي (٣٨٨/١)، والتخمير (٤٤٧/١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٥٠/١) ، وأوضح المسالك (٣٢١/٢) ، والخزانة (٣٠٢/٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦).

(٨) ينظر شروح سقط الزند (٢٤٨/١).

(٩) سقط الزند ص (٥٨).

(١٠) ساقط من "ع".

(١١) ينظر التخمير (٤٤٩/١).

{**قلت**: وقَالَ: فِي الأَسَاسِ(١): "هُو نَحو الإِرْدَبَّة". وفي الغَرِيبين(٢): «في الحَدِيثِ: (مَنَعَتْ مِصرُ إِرْدَبَّهَا)(٣) ، الإِرْدَبُّ: مِكْيَالٌ مَعْرُوفٌ لأَهلِ مِصْرَ ، يَأْخُذُ أَرْبَعَةً وَعِشْرِيْن صَاعَاً ، ومِنْهُ يُقَالُ لِلبَالُوعَةِ الوَاسِعَةِ: إِرْدَبَّةُ ، تَشْبِيْهَا بِالمكْيَالِ المَعْرُوْفِ».}(٤)

وَقِيلَ(٥): الرِّطْلُ بِكَسرِ الرَّاءِ أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا ، وَ"النَّفْسُ"(٦) تُذْكَرُ لِلْقَلْبِ وَلِلْجُمْلَةِ.

«وَ"المِلْءُ" : اسمٌ لمَبْلَغِ الشَّيءِ الَّذِي يُمْلأُ مِنْهُ الإِنَاءُ ، كَالشِّبْعِ: اسمٌ لمَا يَشْبَعُ مِنْهُ الإِنْسَانُ. {وَ"الدِّفْءُ" : اسمٌ لمَا يُدْفَأُ بِهِ» ، ذُكِرَ فِي الكشاف(٧)}(٤). وَالضَّمِيْرُ فِي "مِثْلُهَا زُبْدَاً" يَرْجِعُ إِلَى "التَّمْرَةِ".

شـ(٨): «التَّمْيِيْزُ مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ المسْتَقِرَّ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ(٩) ، فَقَوْلُهُ: "يَرْفَعُ الإِبْهَامَ" يَشْمَلُ التَّمييزَ وَغَيْرَهُ ، وقَوْلُهُ: "المُسْتَقِرَّ" يَخْرُجُ بِهِ نَحو قَوْلِكَ: "عَيْنٌ مُبْصِرَةٌ" ؛ لأَنَّهُ رَفَعَ الإِبْهَامَ عَنْ ذَاتٍ وَلَيْسَ بِتَمْيِيْزٍ ؛ لأَنَّ الإِبْهَامَ فِيْهِ غَيْرُ مُسْتَقِرٍ ، بِخِلَافِ نَحو: عِشْرُونَ ، فَـ"عِشْرُونَ" فِي أَصْلِ وَضْعِهِ مَوْضُوعٌ لِذَاتٍ مُبْهَمَةٍ فِي أَصْلِ الوَضْعِ ، وَ"عَيْنٌ" وَضِعَ دَالَّاً عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِن مَدْلُولاتِهِ ، فَإِنْ وَقَعَ إِبْهَامٌ عَمَّا هُوَ عَارِضٌ فَمِن جِهَةِ خَفَاءِ القَرَائِنِ عَلَى السَّامِعِ ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ إِطْلَاقُ "العَيْنِ" ، قَاصِدَاً بِهَا إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى العَيْنِ المُبْصِرَةِ ، وَغَيْرِهَا مِنْ مَدْلُولاتِهِ ، وَلَو

---

(١) ينظر الأساس ص (٢٤٥) (رقد).

(٢) ينظر الغريبين (٣/٧٣١).

(٣) رواه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة (٤/٢٢٢٠) رقم (٣٣/٢٨٩٦) ، ورواه أبو داود في كتاب الخراج والإمارة والفيء (٣/١٦٤) رقم (٣٠٣٥).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) في شرح ابن يعيش (٢/٧٠) قال: "ويقال فيه: رِطل ورَطل ، بكسر الراء وفتحها ، فالكسر أقيس ، والفتح أفصح."

(٦) أي: في قوله "طاب زيد نعسا" والمعنى أن الطِّيبة مسندة إليه ، والمراد شيء من أشيائه ، ويحتمل ذلك أشياء كثيرة ، كلسانه وقلبه وغير ذلك ، ينظر شرح ابن يعيش (٢/٧٠).

(٧) ينظر الكشاف (٢/٤٠١).

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٤٨ – ٣٤٩).

(٩) هو قول ابن الحاجب في الكافية ص (١٠٧) ، وقد ذكر في الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٤٨) أنه قول صاحب الكتاب ، وهو قوله في المفصل ص (٨٣) بتصرف.

أَطْلَقَ مُطْلَقٌ "عِشْرِينَ" وَأَرَادَ بِهِ الدَّلاَلَةَ عَلَى الدَّرَاهِمِ أَو الدَّنَانِيرِ كَانَ مُسْتَعْمِلاً لِلَّفْظِ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الإِبْهَامَ فِيهَا مُسْتَقِرٌّ ، وَفِي الْمُشْتَرَكِ غَيْرُ مُسْتَقِرٍّ.

وَقَوْلُهُ: "مَذْكُورَة أَوْ مُقَدَّرَة" تَقْسِيمٌ لِلتَّمْيِيزِ ، بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَنْ ذَاتٍ ذُكِرَتْ مُبْهَمَةً ، كَعِشْرِينَ ، أَو يَكُونُ عَنْ ذَاتٍ مُقَدَّرَةٍ ، وَهِي أَيْضاً مُبْهَمَةٌ نَحو: "حَسُنَ زَيْدٌ أَباً"؛ لأَنَّ "الحُسْنَ" وَإِنْ كَانَ مُضَافاً إِلَى "زَيْدٍ" فَهُو فِي الحَقِيقَةِ مُضَافٌ إِلَى مُقَدَّرٍ مُتَعَلِّقٍ بِـ"زَيْدٍ" ، وَذَلِكَ مُبْهَمٌ ؛ لاحْتِمَالِ مُتَعَلَّقَاتِهِ كُلِّهَا ، وَهُو الأَبُ مَثَلاً.»

{وَفِي المُحَصَّلِ لِلإِمَامِ فَخْرِ المَشَايِخِ(١): قَوْلُهُمْ: "مُلِئَ الإِنَاءُ مَاءً" ، نَحْوُهُ فِي التَّنزِيلِ: ﴿ مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ (٢) ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ﴾ (٣) ، بُيِّنَتْ بِـ﴿ ذَهَبًا ﴾ وَ﴿ صِيَامًا ﴾ "المِلءُ" و"العَدْلُ" ، لتناولِهِما: كُلَّ مَا يُمْلأُ بِهِ الشَّيءُ ، وَيُعْدَلُ بِهِ.

وَ نحو قولِهِ: "**عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا**" ، ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ (٤) ، لَمَّا كَانَ المِثْلُ شَائِعاً فِي الأَجْنَاسِ مُبْهَمَاً بُيِّنَ "بالزُّبْدِ" وَ"المَدَدِ".}(٥)

تخ(٦): « **[فإن سألت:]**(٧) مَا ذَكَرْتَ مِن حَدِّ التَّمْيِيزِ يَنْتَقِضُ بالحَالِ ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ: جَاءَ زَيْدٌ ، يَحْتَمِلُ مَجِيئُهُ أَحْوَالاً مُخْتَلِفَةً ، فَـ"رَاكِبًا" بَيَانٌ وَتَمْيِيزٌ لِلْمُحْتَمَلِ ، وَكَذَا المَفْعُولُ فِي نَحو: ضَرَبْتُ ؛ لأَنَّ المَضْرُوبَ يَخْتَلِفُ؟

وَالجَوَابُ عَنْهُ {أَنَّ}(٥) التَّمْيِيزَ: رَفْعُ الإِبْهَامِ عَلَى وَجْهٍ يَكُونُ المَنْصُوصُ(٨) عَلَيْهِ صَالِحَاً لِوُقُوعِهِ فِي جَوَابِ أَحَدِ المَطْلَبَيْنِ ، وَهُو مِنْ أَيِّ شَيءٍ أَوْ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ ، نَحو أَنْ يُقَال: عِنْدِي رَاقُودٌ ، فَتَقُولُ: مِنْ أَيِّ شَيءٍ؟ ، وَكَذَا إِذَا قِيلَ: طَابَ زَيْدٌ ، فَقُلْتَ: مِنْ

---

(١) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٦٤ – ٥٦٥).

(٢) الآية (٩١) من سورة آل عمران.

(٣) الآية (٩٥) من سورة المائدة.

(٤) الآية (١٠٩) من سورة الكهف.

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر التخمير (٤٤٨/١).

(٧) إضافة يقتضيها السياق ، وهي من التخمير.

(٨) في "ع" (المنقوص).

أيِّ جِهَةٍ؟ ، وَلاَ كَذَلِكَ فِي: جَاءَ زَيْدٌ ، فَإِنَّهُ لَو قِيلَ: مِنْ أيِّ شَيْءٍ ، أَوْ مِن أيِّ جِهَةٍ؟ ، فقلت: راكباً ، لم يصح ، وكذلك في "ضَرَبْتُ" لو قيل: من أيِّ شيءٍ أو من أيِّ جهةٍ؟ لَمْ يَصلُحْ قَولُكَ: زَيْدَاً ، جَوَابَ هَذَا السُّؤَال» ، {فاعرفهُ}(١).

حم(٢): «قَالَ فَخْرُ المَشَايِخِ: «التَّمْيِيزُ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدَاً ، لأَنَّ بِهِ تَقَعُ الكِفَايَةُ فِي بَيَانِ الجِنْسِ ، وَقَدْ يَجِيءُ مَجْمُوعَاً عَلَى تَأْوِيلِ التَّنَوُّعِ وَالاخْتِلاف كَمَا فِي: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾(٣) لأَنَّ التَّفْجِيرَ مُتَنَوِّعٌ إِلَى: عَذْبٍ ، وَفُرَاتٍ ، وَمِلْحٍ، وَأُجَاجٍ ، ونَمِيرٍ ، ومَعِينٍ ، أَوْ إِلَى: مَاءٍ ، وقَأْبٍ(٤) ، ومِلْحٍ ، ونَحْوِهَا ، وكَذَلِكَ فِي: ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾(٥) لأَنَّ العَمَلَ(٦) الخَاسِرَ مُتَنَوِّعٌ ؛ لِتَنَوُّعِ الكَبَائِرِ وَالمعَاصِي» {فَاعرفهُ والله الموفقُ. }(١)

قُلتُ: وتَحْتَمِلُ [الآية](٧) عِنْدِي – والله أَعْلَمُ – : اعْتِبَارَ تَقَابُلِ [الجَمْعِ بِالجَمْعِ](٧)، [أو](٧) الآحاد ، كَمَا يُقَالُ فِي(٨): رَكِبَ القَومُ دَوَابَّهُم.

قَالَ الإِمَامُ عَبْدُ القَاهِرِ(٩): «الحَالُ والتَّمْيِيزُ {والمَفْعُولُ لَهُ}(١٠) يَشْتَبِهُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، والفَاصِلُ بَيْنَهَا أَنَّ الحَالَ أَصْلُهَا الوَصْفُ ، وَالتَّمْيِيزُ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ اسْمَاً ، وحَقُّ المَفْعُولِ لَهُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرَاً ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَولَكَ: "عِشْرُونَ طَوِيْلاً ، أَو: جَاءَ زَيْدٌ رَجُلاً / أَوْ: أَكْرَمْتُهُ سِمَنَاً ، لَمْ يَصِحَّ. [١٠٧/ب]

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر شرح ابن يعيش (٢/٧٠ – ٧١) والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٦٣).

(٣) الآية (١٢) من سورة القمر.

(٤) قئب من الشراب قَأْباً وقَأَباً: أكثر من شرب الماء ، اللسان (قأب) (١/٦٥٧) ، وتاج العروس (قأب) (٣/٥٠٦).

(٥) الآية (١٠٣) من سورة الكهف.

(٦) في الأصل (العامل) وما أثبته من "ع".

(٧) إضافة يقتضيها السياق ، والمعنى إنه إذا وقع مفسراً لغير عدد جاز الإفراد والجمع ، والآية دلت بلفظ الجمع على معنيين: النوع ، وأنهم جماعة ، ففهم منها النوع ، وأنه من جهات شتى ، لا من جهة واحدة ، وإذا أفردت فهم منه النوع لا غير ، ينظر شرح ابن يعيش (٢/٧١).

(٨) في "ع" (كقولهم).

(٩) ينظر المقتصد (١/٦٧٢ – ٦٧٦ ، ٢/٦٩٢) بتصرف.

(١٠) مضاف من "ع".

وَضَابِطُ هَذِه المَسَائِلِ أَنَّ المُحْتَمَلَ: إِمَّا وَصْفٌ ، أَو جِنْسٌ ، أَو مَصْدَرٌ مُعَلِّلٌ ، فَيُسَمَّى المَنْصُوبُ بِاسْمِ مَا يَلِيْقُ بِهِ ويُنَاسِبُهُ مَعْنًى.

وَقِيْلَ: الفَرْقُ بَيْنَ الحَالِ والتَّمْيِيزِ أَنَّ الحَالَ وَصَاحِبَهَا هُو هُو ، والتَّمْيِيْزُ بَعْضٌ، والمَنْصُوبُ فِي بَابِ التَّمْيِيْزِ مَرْفُوعٌ فِي المَعْنَى(١) ، وكَأَنَّهُ هُو المَقْصُودُ فِي الإِسْنَادِ ، والحَالُ تَبَعٌ لا مَقْصُودٌ.»

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ المُحْتَمَلاتِ فِي الجُمْلَةِ نَحو: طَابَ زَيْدٌ ، فِيْهَا كَثْرَةٌ ، لاَ يُدْرَى أَنَّ نِسْبَةَ الطِّيْبِ إِلَيْهِ مِنْ أيِّ وَجْهٍ ، وذَلِكَ مُتَعَلِّقٌ بِذَاتِهِ: كَالكَلامِ ، والخُلُقِ الكَرِيْمِ ، والصَّوتِ الرَّخِيْمِ ، والقَلْبِ الرَّحِيْمِ ، أَوْ مُتَعَلِّق بِمَا هُو مِنْ سَبَبِهِ: كَثَوبِهِ ، ودَارِهِ ، وَطَعَامِهِ ، وجِوَارِه ، و"التَّصَبُّبُ" لِعَرَقِهِ ، أَو لِدَمِهِ ، أَو لِمَاءِ وَجْهِهِ ، و"التَّفَقُّؤ" لِلَحْمِهِ أَو بَدَنِهِ أَوْ عَظْمِهِ أَو شَحْمِهِ ، و"الإِبْرَاح" لِقَرِيْبِهِ أَو صَدِيْقِهِ أَو حَبِيْبِهِ أَو جَارِه أَو دَارِهِ ، وَاشْتِعَالُ الرَّأسِ ، وَهُو الاتِّقَادُ ، احْتَمَلَ عَلَى مُقْتَضَى اللُّغَةِ اشْتِعَالَ النَّارِ حَقِيْقَةً، وَمَجَازَاً بِأَنْ يَكُونَ المرَادُ مِنْهُ بَرِيقُ اللَّونِ لِسَوَادِهِ أَو لِبَيَاضِهِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

{**شم**}(٢) «شَبَّهَ "الشَّيْبَ" بِشُوَاظِ النَّارِ ، فِي بَيَاضِهِ ، وإِنَارَتِهِ ، وَانْتِشَارِهِ فِي الشَّعْرِ وَفُشُوِّهِ ، وَأَخَذَهُ مِنْهُ كُلَّ مَأْخَذٍ بِاشْتِعَالِ النَّارِ ، ثُمَّ أَسْنَدَ الاشْتِعَالَ إِلَى مَكَانِ الشَّعْرِ وَمَنْبَتِهِ ، وَهْو ﴿ ٱلرَّأْسُ ﴾ وَأَخْرَجَ "الشَّيْبَ" مُمَيِّزَاً ، وَلَمْ يُضِفِ ﴿ ٱلرَّأْسُ ﴾ اكْتِفَاءً بِعِلْمِ المخَاطَبِ ، فَمِنْ ثَمَّ وَضَحَتْ هَذِهِ الجُمْلَةُ ، وَشُهِدَ لَهَا بِالبَلاغَهِ». {نُقِلَ عَنِ الكَشَّاف(٣)}(٢).

[**شم**](٤) ، **حم**: قَالَ شَيْخُنَا سَيْفُ الدِّيْنِ {رَحِمَهُ الله}(٢) قَوْلُهُ: "**المُمَيَّزُ**" هُو المَنْصُوبُ ، يَجُوزُ بِفَتْحِ اليَاءِ وكَسْرِهَا ، نَظَرَاً إِلَى أَنَّ المُتَكَلِّمَ يُمَيِّزُهُ ، أَو هَذِهِ اللَّفْظَةُ مُمَيِّزَةٌ ، عَلَى أَنَّهَا تُزِيْلُ الإِبْهَامَ.

{**قُلتُ**: و مِثَالُ هَذَينِ الاعْتِبَارَينِ ، عَلَى اخْتِلاَفِ المَعْنَى مَا قِيْلَ فِي بَيْتِ امْرِئِ القَيْسِ:

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش (٧٤/٢).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر الكشاف (٥٠٢/٢).

(٤) مضافة من "ع".

فَقُلْتُ لَهَا سيْرِي وَأَرْخِي زِمَامَه   وَلاَ تُبْعِدِيْنِي عَنْ جَنَاكِ المُعَلَّلِ(١)

قَالُوا: رَوَاهُ أَبُو الهَيْثَمِ(٢) بِكَسْرِ اللاَّمِ المُشَدَّدَةِ ، وَرَوَاهُ الإِمَامُ شَمِر(٣) بِفَتْحِهَا.}(٤)

وَفِي شَرْحِ الأنمُوْذَجِ(٥): الجُمْلَةُ وَالمُفْرَدُ تُسَمَّى مُمَيَّزاً بِفَتْحِ اليَاء ، وَالمَنْصُوْبُ فِيْهِمَا مُمَيِّزاً بِكَسْرِهَا ، وَفِعْلُكَ تَمْيِيْزٌ ، وَلَو قُلْتَ: مِن المَكْسُورِ اليَاءِ "تَمْيِيزٌ" سَاغَ ، كـ"صَوْمٍ" وَ"عَدْلٍ" فِي "صَائِمٍ" وَ"عَادِلٍ".

قَوْلُهُ: "**وَشَبَهُ المُمَيِّزِ بِالمفْعُول**" إِلَى آخِرِه.

تخ(٦): « هَذَا مِنْ تَمَحُّلاَتِ النَّحْوِيِّينَ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِيْمَا مَضَى أَنَّ قِيَاسَ الشَّبَهِ كَيْفَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حَتَّى يُعْتَبَرَ ، وَالحَقِيْقَةُ أَنَّ هَذِهِ الأَشْيَاءَ مَنْصُوبَةٌ بِنَزْعِ الخَافِضِ.»

---

(١) ينظر ديوانه (١١٣) ، وشرح المعلقات السبع (١٩) ، واللسان (٤٧١/١١) (علل) ، وتهذيب اللغة (١٠٥/١) (عل).

(٢) هو أبو الهيثم الرازي ، كان إماماً لغوياً ، أدرك العلماء وأخذ عنهم ، قدم هراة قبل وفاة شمر بسنيات فنظر في كتبه ، وعلق يرد عليها ، فقال شمر: "تسلح الرازيُّ عليَّ بكتبي" ، وكان رحمه الله فطناً ذا بيان ، توفى سنة ٢٧٦هـ ، ينظر في ترجمته مقدمة تهذيب اللغة ص (٢٦)، وبغية الوعاة (٣٢٩/٢).

(٣) هو شمر أبو عمرو بن حمدويه الهروي اللغوي ، الأديب الفاضل ، رحل إلى العراق ، فكتب الحديث ، ولقي ابن الأعرابي وغيره من اللغويين ، وسمع دواوين الشعر من وجوه شتى ، لقي عدداً من العلماء ، وألف كتاباً كبيراً في اللغات أسسه على حروف المعجم ، إلا أنه طوله في الشواهد والشعر والروايات وأودعه من تفسير القرآن وغريب الحديث ، لما أكمله ضن به في حياته ، ولم ينسخه طلابه ففقده إلا اليسير منه ، توفى سنة ٢٥٥هـ ، تنظر ترجمته في مقدمة تهذيب اللغة ص (٢٥ – ٢٦) ، أنباه الرواة (٧٧/٢) ، وبغية الوعاة (٤/٢)، وكشف الفنون (١٤١٠) ، ومعجم الأدباء (٢٧٤/١١).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر شرح الأنموذج في النحو للأردبيلي ص (٥٢).

(٦) ينظر التخمير (٤٤٩/١).

حم(١): قَالَ فَخْرُ المَشَايخِ: حَقُّ التَّمْيِيْزِ أَنْ يَجِيءَ مُنَكراً(٢) ، لأَنَّهُ لِبَيَانِ الجِنْسَ ، وَبِهِ مَقْنَعٌ ، وَقَدْ يَجِيءُ مُعَرَّفاً إِمَّا بِالإِضَافَةِ أَو بِاللاَّمِ ، نَحو:﴿ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ﴾(٣) و﴿ سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ ﴾(٤) ، عَلَى أَحَدِ التَّأْوِيْلَيْنِ ، وَنَحو:

❁ **دَعائِمَ الزَّوْرِ** ....(٥) ❁

في بَيْتِ ذي الرِّمة(٦) ، وَبَيْتِ الكِتَابِ:

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ   وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا(٧)

قَالَ: وإِنَّمَا جَوَّزَ ذَلِكَ لأَنَّ المَوْضِعَ مَوضِعُ التَّنْكِيْرِ ، فَأُمِنَ وُقُوْعُ اللَّبْسِ.

---

(١) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٦٤).

(٢) « هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يكون معرفة ، بـ"أل" وبالإضافة، وتأوله البصريون على زيادة "أل" والحكم بانفصال الإضافة » ، ينظر ارتشاف الضرب (١٦٣٣/٤) ، وشرح الكافية للرضي (٧٢/٢).

(٣) الآية (١٢) من سورة الأنعام.

(٤) الآية (١٣٠) من سورة البقرة.

(٥) هو جزء من عجز بيت نصه:

أَو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفَرةٌ   دَعائمَ الزَّوْرِ ، نِعْمَتْ زورقُ البَلَدِ

ينظر شرح ديوان ذي الرمة (١٧٤/١) ، وشرح ابن يعيش (١٣٦/٧) ، والصحاح (١٤٩٠/٤) (رزق) ، واللسان (١٤٠/١٠) (رزق) ، والخزانة (٤٢٠/٩ – ٤٢١) ، وهو بلا نسبة في المرتجل (١٩). و"عيطل": طويل العنق ، و"ثبجاء مجغرة": ضخمة الوسط ، و"دعائم الزور": ضلوع الصدر.

(٦) هو غيلان بن عقبة العدوي المضري ، يكنى بأبي الحرث ، الشاعر المشهور ، المتوفى سنة ١١٧هـ ، ترجمته في وفيات الأعيان (٤٠٤/١) ، والموشح (٢٢٥ – ٢٤٢) ، والشعر والشعراء (٣٨٥) ، وخزانة الأدب (١٠٦/١ – ١١٠).

(٧) الشاهد للحارث بن ظالم في الكتاب (٢٠١/١) ، والمقتضب (١٦١/٤) ، وشرح أبيات سيبويه (٢٥٨/١) ، والإنصاف (١٣٣/١) ، وأمالي ابن الشجري (٣٩٨/٢) ، والعيني (٦٠٩/٣) ، وبلا نسبة في شرح ابن يعيش (٨٩/٦) ، وخزانة الأدب (٤٩٢/٧) ، و"الشعر الرقابا": الكثير القفا ومقدمة الرأس.

وَفِي المِفْتَاحِ(١): وَمِنْ شَأْنِهِ عِنْدَنَا لُزُومُ التَّنْكِيرِ ، وَمِنْ عَلَامَاتِهِ اقْتِرَانُ "مِنْ" بِهِ.

{**قلتُ**: «وأَمَّا قَولُهُمْ: "سَفِهَ نَفْسَهُ ، وغَبِنَ رَأْيَهُ ، وبَطِرَ عَيْشَهُ ، وَأَلِمَ بَطْنَهُ ، ووَفِقَ أَمْرَهُ ، ورَشِدَ أَمْرَهُ" ؛ قَالَ فِي **صح**(٢): كَانَ الأَصْلُ: سَفِهَتْ نَفْسُهُ(٣) ، وكذا البَاقِي ، ومسألة: "ضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا" وكذا "طِبْتُ بِهِ نفْسًا" ، أَيْ: ضَاقَ ذَرْعِي ، وَطَابَتْ نَفْسِي ، فَالمَنْصُوبُ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ تَمْيِيزٌ ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ.»

وقال بعضهم(٤): "هُوَ مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الخَافِضِ"(٥) ، كَأَنَّهُ: "فِي نَفْسِهِ" ، و"فِي أَمْرِهِ" ، وكذا أخواتهما.

وقوله: "وَفِقَ أَمْرَهُ" أَيْ: صَادَفَهُ مُوَافِقًا(٦).}(٧)

---

(١) هو شرح "المصباح في النحو" للأسفراييني ، وقد اختصره في كتابه الموسوم "ضوء المصباح"، وقد رجعت إليه فلم أجد النص فيه ، وقد أكثر فيه من عبارة: "والبحث مستقصى في المفتاح" ينظر ضوء المصباح (٦٨/ب) ، ولباب الإعراب ص (٣٣٨).

(٢) ينظر الصحاح (٢٢٣٤/٦ – ٢٢٣٥) (سفه).

(٣) أي: "سفهت نفس زيد".

(٤) ينظر التخمير (٤٤٩/١).

(٥) نقل الدكتور عبد الرحمن العثيمين في حاشية التخمير (٤٤٩/١) تعقيب الأندلسي على قول الخوارزمي فقال: «قلت: قوله: بـ"نزع الخافض" خطأ ؛ لأنه إما أن يريد: أن ما تعدى إليه فنصبه حين سقط الخافض ، وهذا من قول النحويين ، وإما أن يريد: سقوط الخافض هو الناصب وحده ، ولا يخفى أن هذا أَمْحَلُ مما قاله النحويون وأبعد ، فإن سقوط الخافض عدم ، والعدم لا يعمل شيئاً».

(٦) ينظر الصحاح (١٥٦٧/٤) (وفق).

(٧) ساقط من "ع".

[أحكام التمييز]

قال رضي الله عنه:

«فصل:

وَلاَ يَنْتَصِبُ المُمَيِّزُ عَنِ المُفْرَدِ(١) إِلاَّ عَنْ تَامٍّ ، وَالَّذِي يَتِمُّ بِهِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: التَّنوينُ، وَنُونُ التَّثْنِيَةِ ، وَنُونُ الجَمْعِ ، وَالإِضَافَةُ.

وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: زَائِلٌ وَلاَزِمٌ.

فَالزَّائِلُ: التَّمَامُ بِالتَّنوِينِ ، وَنُونِ التَّثْنِيَةِ ؛ لأَنَّكَ تَقُولُ: عِنْدِي رِطْلُ زَيْتٍ ، وَمَنَوا سَمْنٍ. وَاللاَّزِمُ: التَّمَامُ بِنُونِ الجَمْعِ وَالإِضَافَةِ ؛ لا تَقُولُ(٢): مِلءُ عَسَلٍ ، وَلاَ مِثْلُ زُبْدٍ ، وَلاَ عِشْرُو(٣) دِرْهَمٍ.»

قُلْتُ: إِنَّمَا تَعَيَّنَتْ هَذِهِ الأَرْبَعَةُ لأَنَّهُ لَوْلاَهَا لَكَانَ الاسْمُ مُسْتَهْدَفًا لِلإِضَافَةِ.

وَتَقْرِيرُ هَذَا عَلَى وَجْهِ الاسْتِقْصَاءِ: أَنَّ الأَصْلَ فِي البَيَانِ هُوَ الإِضَافَةُ ، وَلِذَلِكَ(٤) يَقَعُ بِهَا أَقْوَى أَنْوَاعِهِ ، وَهُوَ التَّعْرِيفُ المُتَمَحِّضُ ، إِذْ هُوَ لاَ يَأْتِي فِي / [١٠٨/أ] سَائِرِ ضُرُوبِهِ ، وَهَذَا آيَةُ قُوَّتِهِ فِيهِ ؛ وَلأَنَّ التَّرْكِيبَ فِي الإِضَافَةِ أَحَقُّ مِنْهُ فِي غَيْرِهَا ، ضَرُورَةَ حَذْفَ التَّنوِينِ أَو مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَلأَنَّ المَنْصُوبَ فَضْلَةٌ لاَ يَحْصُلُ مِنْهَا مَا يُتَوَخَّى مِن شَيءٍ هُو كَالجُزْءِ مِمَّا يَقَعُ فِيهِ الإِبْهَامُ ، وَهُوَ المُضَافُ إِلَيهِ ، فَكَانَ اخْتِصَاصُهُ بِهِ أَكْثَرَ ، وَحَظُّ تَعَلُّقِهِ البَيَانِيِّ أَوْفَرَ ، ثُمَّ إِذَا تَعذَّرَتِ الإِضَافَةُ لِمَعْنَى مُتَعَلِّقٍ بِاللَّفْظِ أَو بِالمَعْنَى صِيرَ إِلَى غَيْرِهَا مِمَّا يَحْصُلُ بِهِ البَيَانُ ، وَهُو المَنْصُوبُ الَّذِي يُتَرْجَمُ عَنْهُ بِالتَّمْيِيزِ ، أَوْ بِمَا قَامَ التَّمْيِيزُ مَقَامَ المُضَافِ إِلَيْهِ ؛ لأَنَّ النَّصْبَ وَالجَرَّ يَتَآخَيَانِ فِي كَثِيرٍ مِنَ المَوَاضِعِ عَلَى مَا قَدْ مَرَّ غَيرَ مَرَّةٍ ، وَذَلِكَ التَّعَذُّرُ يَأْخُذُ {الأَشْيَاءَ الأَرْبَعَةَ أَمَا.}(٥) التَّنْوِينُ فَظَاهِرٌ ، وَكَذَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَهُو النُّونُ(٦) ؛ بِدَلِيلِ عَدَمِ

---

(١) في المطبوع (مفرد).

(٢) في المطبوع (لأنك لا تقول).

(٣) في المطبوع (ولا عشرون).

(٤) في "ع" (ولكن لك).

(٥) في "ع" (أربعة للأشياء).

(٦) في "ع" (التنوين).

اجْتِمَاعِهِمَا مَعَ الإِضَافَةِ.

وَأَمَّا الإِضَافَةُ فَلأَنَّ الاسْمَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى شَيْءٍ امْتَنَعَ فِي تِلْكَ الحَالَةِ أَنْ يُضَافَ إِلَى أخر ؛ لأَنَّ إِضَافَةَ الاسمِ مَرَّتَيْنِ مُمْتَنِعَةٌ ، نَحو أَنْ يُقَالَ: غُلامُ زيدٍ عمروٍ ، وَامْتِنَاعُهُ لِسِرٍّ مَعْنَوِيّ فِيْهِ ، تَقِفُ عَلَيهِ إِنْ شِئْتَ مُتَأَمِّلاً.

شع(١): « قَوْلُهُ: **"إلاَّ عَنْ تَامٍّ"**.

لاَ يُرِيْدُ تَخْصِيْصَ المُفْرَدِ ، وإِلاَّ فَالتَّمْيِيْزُ عَنِ الجُمْلَةِ وَعَنِ المُفْرَدِ فِي كَوْنِهِ لا يَكُوْنُ إِلاَّ عَنْ تَامٍّ سَوَاءٌ. وَيَعنِي بِـ"الزَّائِل" : مَا يَجُوزُ زَوَالُهُ إِلَى الإِضَافَةِ ، وَيَعْنِي بِـ"اللاَّزِم" : مَا لاَ يَجُوزُ العُدُوْلُ عَنْهُ إِلَى الإِضَافَةِ.

قَوْلُهُ: **"فَالزَّائِلُ التَّمَامُ**(٢) **بِالتَّنْوِينِ وَالنُّونِ"**.

لاَ يُسْتَثْنَى مِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُهُمْ: "مِئَةُ دِرْهَمٍ ، {وَأَلْفُ دِرْهَمٍ(٣)}(٤) ، وَمِئَتَا دِرْهَمٍ ، وأَلْفَا ثَوْبٍ" ، فَإِنَّ الإِضَافَةَ فِي ذَلِكَ هِيَ الوَجْهُ. وَقَدْ جَاءَ اسْتِعْمَالُ التَّمَامِ وَالنَّصْبِ عَلَى مَا سَيَأْتِي.

وَإِنَّمَا اخْتِيْرَتْ الإِضَافَةُ إِمَّا لِكَثْرَةِ العَدَدِ فِي كَلاَمِهِمْ ، وَالإِضَافَةُ أَخَفُّ ؛ وَإِمَّا لأَنَّ الأَصْلَ فِي تَمْيِيْزِ العَدَدِ الإِضَافَةُ ، بِدَلِيلِ: "ثَلاَثَةُ أَثْوَابٍ" ، وَإِنَّمَا عُدِلَ إِلَى النَّصْبِ فِيْمَا تَعَذَّرَ فِيْهِ الإِضَافَةُ ، فَبَقِيَ مَا عَدَاهُ عَلَى الأَصْلِ.

وَأَمَّا اللاَّزِمُ فَلِتَعَذُّرِ الإِضَافَةِ فِيْهِ ، أَمَّا مَا فِيْهِ نُوْنُ الجَمْعِ فَلاَ يَكُوْنُ إِلاَّ فِي الأَعْدَادِ ، وَالإِضَافَةُ فِيْهِ مُتَعَذِّرَةٌ ؛ وَذَلِكَ لأَنَّهُ لاَ جَائِزَ أَنْ يُضَافَ مَعَ النُّوْنِ ؛ لأَنَّهُ يُشْبِهُ نُونَ الجَمْعِ المُحَقَّقِ ».

« أَو لأَنَّ "عِشْرُوْن" بِمَنْزِلَةِ "أَحَدَ عَشَرَ" وَزِيَادَة ، و"أَحَدَ عَشَرَ" لا يُضَافُ ؛ لأَنَّهُ فِي تَقْدِيْرِ التَّنْوِينِ ، لامْتِنَاعِهِ لِلبِنَاءِ ، كَمَا فِي غَيْرِ المُنْصَرِفِ فِي نَحو: "حَوَاجُّ بَيْتِ الله" ، وَكُلُّ تَنْوِينٍ مَحْذُوْفٍ لاَ لِلإِضَافَةِ وَلا لِلاَّمِ فَحُكْمُهُ مُرَادٌ ، إِذْ لَمْ يَدْخُل عَلَى الكَلِمَةِ مَا يُعَاقِبُهُ(٥) » [جَزْماً] ، وَلاَ جَائِزَ أَنْ تُضَافَ بِغَيْرِ النُّونِ ، « لأَنَّهُ لَو حُذِفَ

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٥٢ - ٣٥٣).

(٢) في "ع" (التام).

(٣) في الإيضاح في شرح المفصل: "وألف ثوب".

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر التخمير (١/٤٥٠).

لِحُذِفَ نونٌ لَيْسَ فِي الحَقِيْقَةِ نونَ جَمْعٍ ، فَكَرِهُوا](١) {الإِضَافَةَ ؛ لأَدَائِهَا إِلَى أَحَدِ هَذَيْنِ المَحْظُوْرَيْنِ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَذِهِ القَاعِدَةُ تَنْتَقِضُ بِنَحو: "حَسَنُونَ وُجُوْهَا" ، لِجَوَازِ الإِضَافَةِ فِيهِ؟

فَالجَوَابُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَمْيِزِ المُفْرَدِ فِي شَيْءٍ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ تَمْيِيْزِ مَا يُضَاهِي الجُمَلَ ؛ لأَنَّ الحُسْنَ(٢) مَنْسُوبٌ إِلَى الضَّمِيرِ العَائِدِ إِلَى المُبْتَدَأ ، فَهُوَ فِي الصُّورَةِ كَالمُفْرَدِ وَفِي المَعْنَى كَالجُمْلَةِ.»(٣)

قوله: **"لاَ تَقُولُ مِلْءُ عَسَلٍ".**

تخ(٤): « لأَنَّ "المِلْءَ" يَقْتَضِي "مَالِئَاً" لِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ أَنْ لَو كَانَ المُضَافُ إِلَيْهِ قَابِلاً لِلامْتِلاَءِ ، وَهُو عَلَى التَّقْدِيرِ: غَيْرُ مَالِئٍ ، ضَرُورَةَ أَنَّ العَسَلَ لاَ يَمْتَلِئ. وَأَمَّا مِثْلُ "زُبْدٍ" فَلِتَغَيُّرِ المَعْنَى ، فَلأَنَّ أَصْلَ الكَلاَمِ مَعْنَاه: عَلَى التَّمْرَةِ زُبْدٌ مُمَاثِلٌ لِلتَّمْرَةِ ، أَي: عَلَى مِقْدَارِ التَّمْرَةِ ، بِخِلاَفِ قَولِكَ: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُ زُبْدٍ ، فَإِنَّ المَعْنَى: عَلَى التَّمْرَةِ شَيءٌ غَيْرُ زُبْدٍ ، إِلاَ أَنَّهُ مُمَاثِلٌ لِلزُّبْدِ» ، وَهَذَا لَيْسَ بِمَقْصُود.

شع(٥): «بَيَانُ تَعَذُّرِ الإِضَافَةِ أَنَّهُ لَو أُضِيفَ لَمْ يَخْلُ إِمَا أَنْ يُضَافَ المُضَافُ ، أَوْ المُضَافُ إِلَيهِ ، أَوْ كِلاَهُمَا ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ.»

{**قُلْتُ:** ذَكَرَ الإِمَامُ صَاحِبُ (٦)الضَّوءِ(٧) نَظَرَاً فِي قَوْلِ الإِمَامِ الكَبِيْرِ صَاحِبِ

---

(١) مضافة من "ع".

(٢) في "ع" (الجنس).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٥٤).

(٤) ينظر التخمير (١/٤٥٠).

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٥٤ – ٣٥٥).

(٦) هو تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الأسفراييني: عالم بالنحو ، وله فيه مصنفات منها: ضوء المصباح ، ولباب الإعراب ، ولب اللباب ، وفاتحة الإعراب ، فإعراب الفاتحة ، ورسالة في الجملة الخبرية ، توفي سنة ٦٨٤هـ ، ترجمته في كشف الفنون (١٥٤٤ ، ١٧٠٨) ، وفهرس المكتبة الأزهرية (٥/١٥١ ، والأعلام (٧/٣١).

(٧) ينظر الضوء على المصباح (٥٣/ب).

المِصْبَاح(١): «أَنَّ "سَحَاباً" مَنْصُوبٌ عَلَى المُنَوَّنِ ، وزَعَمَ أَنَّهُ انْتَصَبَ بِالمُضَافِ ؛ لأَنَّهُ لاَ إِبْهَامَ فِي "الكَفِّ" ، وَإِنَّمَا هُوَ فِيمَا أُضِيْفَ إِلَى "الكَفِّ"» ، ومَا زَعَمَ مِن النَّظَرِ فِي كَلاَمِ الشَّيْخِ مَنْظُورٌ فِيْهِ ، وذَلِكَ لأَنَّ الإِبْهَامَ إِنَّمَا يَنْشَأُ مِنْ مَجْمُوعِ الكَلِمَتَيْنِ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ ، لأَنَّ كُلاًّ مِنْهُمَا بِانفِرَادِها مَعْلُومٌ مَعْنًى ووَضْعاً ، وإِنَّمَا تَمَسُّ الحَاجَةُ إِلَى البَيَانِ بِامْتِزَاجِهِمَا بِالإِضَافَةِ.

وأَمَّا تَشْبِيْهُهُ هَذَا المِثَالَ بِـ"لِي مِلْؤُهُ عَسَلاً" ، فَلَيْسَ بِسَدِيْدٍ ؛ لِوُضُوحِ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا ، أَلاَ تَرَاكَ تَقُولُ: "ما فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةِ سَحَابٍ" بِالإِضَافَةِ فَيَصِحُّ ، ولاَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: لِيْ مِلءُ [إناءٍ](٢) عَسَلٍ ؛ لِفَسَادِ مَعْنَاهُ.

[١٠٨/ب] وَأَمَّا مَا زَعَمَ(٣) فِي كلامِ الإِمَامِ عبد القاهر(٤): / «أَنَّ "سَحَاباً" قَدْ انْتَصَبَ مِنْ وَجْهَيْنِ فَضَعِيْفٌ» ، فَلَيْسَ بِذَاكَ عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ كَلاَمُ الشَّيْخِ عَلَى أَنَّكَ إِنْ شِئْتَ فَانصِبْهُ بِالمُضَافِ ، وَإِنْ شِئْتَ فَبِالمُنَوَّنِ وَهُوَ المُضَافُ إِلَيْهِ ، لاَ أَنَّهُمَا عَمِلا فِيْهِ مَعاً ، إِذْ لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِ ذَلِكَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيْبَوَيْهِ(٥) ، وَالمَسْأَلَةُ مَعْرُوفَةٌ}(٦)، وَاللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي المتوفى سنة ٦١٠هـ ، ترجمته في وفيات الأعيان (٥/٣٦٨) ، معجم الأدباء (١٩/٢١٢) ، بغية الوعاة (٢/٣١١) ، الجواهر المضية (٣/٥٢٨) ، وأنباه الرواة (٣/٣٣٩).

(٢) إضافه يقتضيها السياق.

(٣) أي: صاحب الضوء ، ينظر الضوء (ل ٥٤/أ).

(٤) ينظر شرح الجمل في النحو (٣٢٤) ، والضوء على المصباح (ل ٥٤/أ).

(٥) ينظر الكتاب (٢/١٧٢).

(٦) ساقط من "ع".

[تمييز المفرد]

قال رضي الله عنه:

«**فصل**:

وتَمْيِيزُ المُفْرَدِ أَكْثَرُهُ فِيمَا كَانَ مِقْدَاراً(١) : كَيْلاً كَـ"قَفِيزَانِ"(٢) ، أَوْ وَزْناً كَـ"مَنوان"(٣) ، أو مِساحَةً كَـ"مَوْضِعِ كَفٍّ" ، أَوْ عَدَداً كَـ"عِشْرُونَ" ، أَوْ مِقْيَاساً كَـ"مِلْؤُهُ" ، و"مِثْلُهَا" ، وَقَدْ يَقَعُ فِيمَا لَيْسَ إِيَّاهَا ، نَحو قَوْلِهِمْ: وَيْحَهُ رَجُلاً ، وَلله دره فَارِساً ، وَحَسْبُكَ بِهِ نَاصِراً.»(٤)

«"المَسَاحَةُ" مِنْ قَوْلِهِمْ: "مَسَحَ الأَرْضَ": ذَرَعَهَا ، "وَيْحَهُ"(٥) مَعْنَاهُ: التَّرَحُّم ، و"الدَّرُّ": اللَّبَنُ ، وَفِيْهِ خَيْرُ العَرَبِ كُلُّهِ وَمَعَاشُهِمْ ، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَهُمْ مَرْغُوباً مُعَظَّماً أَضَافُوهُ إِلَى اللهِ تَعَالَى ، كَبَيْتِ اللهِ(٦) وَعَبْدِ اللهِ لِلْخَلِيْفَةِ.»(٧)

شع(٨): «المَقَادِيرُ وُضِعَتْ {و}(٩) المَقْصُودُ فِيْهَا المَنْصُوصِيَّةُ عَلَى المِقْدَارِ وَحَقَائِقِ الذَّوَاتِ ، لاَ دَلاَلَةَ لَهَا عَلَيْهَا ، فَاحْتَاجَتْ إِلَى التَّمْيِيزِ بِاعْتِبَارِ الدَّلاَلَةِ عَلَى أَجْنَاسِهَا.»

وَقَوْلُهُ: "فِيْمَا لَيْسَ إِيَّاهَا" أَيْ: لَيْسَ هَذِهِ الأَشْيَاءَ الخَمْسَةَ: الكَيْلَ ، وَأَخَوَاتِهِ(١٠).

---

(١) في "ع" (مقدراً) ، وما أثبته من المطبوع ، وكذلك هو في الشروح.

(٢) القفيز من المكاييل ، وهو ثمانية مكاكيك ، والمكُّوك مكيال لأهل العراق ، وهو صاع ونصف، اللسان (قفز) (٥/٣٩٥) ، و(مكك) (١٠/٤٩١) ، والكناش (١/١٩٠).

(٣) منوان: تثنية "منا" ، وهو الكيل والميزان الذي يوزن به ، التكملة والذيل والصلة (منا) (٦/٥١٧) ، واللسان (منى) (١٥/٢٩٧).

(٤) المفصل ص (٨٤).

(٥) ينظر شرح ابن يعيش (٢/٧٣) ، واللسان (٢/٦٣٨) (ويح).

(٦) أي: للكعبة ، قال ابن سيده في المحاكم (بيت) (٩/٥٢٥): «بيت الله: الكعبة ، قال الفارسي: وذلك كما قيل للخليفة: عبد الله» ، وينظر تاج العروس (٤/٤٥٩).

(٧) ينظر النص في المقاليد (١٥٩/أ ، ب) ، والإقليد (٧٥/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٥٦٧ – ٥٦٨) ، ومعنى قوله "لله دره فارساً": لله در ما خرج منك من خير.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٥٥).

(٩) ساقط من "ع".

(١٠) ينظر التخمير (١/٤٥٠ – ٤٥١).

{قَالَ الإمَامُ فَخرُ المَشَايِخِ(١): «وقولُهُ(٢): ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٣) ومَعْنَاهُ: تَنَاهِي شَهَادَةِ اللهِ إلى حَدٍّ لا مَزِيْدَ عَلَيْهِ ، وَالأَصلُ: كَفَاكَ اللهُ شَهِيْدَاً» ، فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يُمْكِن أَنْ يُجْعَلَ ﴿ شَهِيدًا ﴾ فاعِلَ ﴿ كَفَىٰ ﴾ ؛ لاستِحَالَةِ أَنْ يُقَالَ: كَفَي شَهِيْدُ اللهِ ؛ لأَنَّ الغَرَضَ مَدْحُهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إن "الشهيد" هو "الله" فَاعِلُ ﴿ كَفَىٰ ﴾ وَلا يُقَالُ: إِنَّ "الشَّهِيْدَ" نَفْسَهُ فَاعِلُ ﴿ كَفَىٰ ﴾ ؛ لأَنَّه فَاعِلٌ مَعْنَى ، فَاعرِفهُ.}(٤)

شع(٥): «قَولُهُ(٦): **"للهِ دَرُّهُ فَارِساً"** وَأَخَوَاتُهُ لَيْسَ مِن المُفْرَدَات ، فَإِيْرَادُهَا فِي المُفْرَدِ غَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ ، مِنْ جِهَةِ أَنَّ مَعْنَى(٧) "لله دَرُّه فارساً": لله دَرُّ فُرُوسِيَّتِهِ ، فَهُو مِثْلُ: يُعْجِبُنِي حُسْنُ زَيْدٍ أَباً ، والمعْنَى: حُسْنُ أَبِيْهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُو مِن بَابِ تَمْيِيْزِ الجُمَلِ ، لأَنَّهُ مِنْ بَابِ تَمْيِيْزِ النِّسبَةِ الإِضَافِيَّةِ.

"وَحَسْبُكَ بِهِ نَاصِراً": حَسْبُكَ بِنُصْرَتِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ تَمْيِيْزِ المُفْرَدَات ، وَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ فِي مَوْضِعِهِ نَحو: عِنْدِي خَاتَمٌ حَدِيْدَاً ، وَبَابٌ سَاجَاً ، وَإِنْ كَانَ الأَكْثَرُ الإِضَافَةَ فِيْهِ. وَقَدْ جَاءَ التَّمْيِيْزُ مَنْصُوْبَاً فِيْهِ تَشْبِيْهَاً بِالمَقَادِيْرِ ، وَهُو تَمْيِيْزٌ عَنْ مُفْرَدٍ فِيْمَا لَيْسَ بِمِقْدَارٍ.»

تخ(٨): «وَيُقَالُ: للهِ دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ ، وَلاَ يُقَالُ: عِنْدِي عِشْرُوْنَ مِنْ دِرْهَمٍ.

---

(١) ينظر قوله في الموصل في شرح المفصل ص (٥٦٩).

(٢) في اللسان (٢٣٨/٣) (شهد): "الشهيد: الذي لا يغيب عن علمه شيء" ، وينظر التهذيب (٣٨٤/١٠) (كفى) ، واللسان (٢٢٦/١٥) (كفى) ، والدر المصون (٥٨٦/٣ – ٥٨٧) ، وشرح الجمل في النحو (٧٤).

(٣) الآية (٧٩) من سورة النساء.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٥٥/١).

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي (٥٩/٢ ، ٦٠ ، ٦٤) ، والكناشي (١٩٢/١) ، وتوضيح المقاصد والمسالك (٧٢٩/٢).

(٧) في الأصل (المعنى) ، وما أثبته من "ع".

(٨) ينظر التخمير (٤٥١/١).

وَالفَرْقُ أَنَّ الأَوَّلَ كَمَا يَحْتَمِلُ التَّمْيِيزَ يَحْتَمِلُ الحَالَ ، فَـ"مِنْ" تُخَلِّصُهُ لِلتَّمْيِيزِ بِخِلافِ الثاني.»[١]

وَعَنِ الشَّيْخِ سِرَاجِ الدِّيْنِ السَّكَّاكِي[٢]: لَولاَ قَولُهُمْ: "مِنْ فَارِسٍ" مَعَ "مِنْ" لَقُلْنَا إِنَّهُ وَأَمْثَالَهُ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الحَالِ ، نحو: طَابَ زَيْدٌ مِنْ نفسٍ .

والضَّمِيرُ فِي هَذِهِ الأَمْثِلَةِ نَكِرَةٌ مُبْهَمٌ ، رُمِي بِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، ثُمَّ فُسِّرَ بِالمَنْصُوبِ ، وَلا يُقَالُ: الضَّمَائِرُ مَعَارِفُ ؛ لأَنَّ تَعْرِيفَهَا مَشْرُوطٌ فِيْهِ أَنْ تَكُونَ رَاجِعَةً إِلَى شَيءٍ سَابِقٍ ذِكْرُهُ ، وَهَذَا المَعْنَى مَعْدُومٌ فِي هَذَا الضَّمِيرِ الَّذِي نَحْنُ فِيْهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْبَ فِي أَمْثَالِهَا مُتَعَيِّنٌ لِتَعَذُّرِ إِضَافَةِ الضَّمِيرِ ، فَهَذَا المَوْضِعُ إِذَن مِنْ بَابِ اللاَّزِمِ[٣] ، والله أَعْلَمُ.

---

[١] أي: فإنه لا يحتمل الحال.

[٢] لم أجده نصاً في كتابه "مفتاح العلوم" ، وينظر ص (١٥٧) منه ، وشرح ابن يعيش (٧٣/٢) ، وارتشاف الضرب (١٦٣٢/٤) ، والمساعد (٦١/٢) ، والنص في الموصل في شرح المفصل منسوباً إليه ص (٥٦٨).

[٣] في "ع" (اللوازم).

[تقدم التمييز على عامله]

قال رضي الله عنه:

«**فصـــل**:

ولَقَدْ أَبَى سِيْبَوَيه(١) تَقَدُّمَ المُمَيِّزِ عَلَى عَامِلِهِ ، وفَرَّقَ أَبُو العَبَّاسِ [بَيْنَ](٢) النَّوْعَين(٣) ، فَأَجَازَ: نَفْساً طَابَ زَيْدٌ ، ولَمْ يُجِزْ: لِيْ سَمْنَاً مَنَوَان ، وزَعَمَ(٤) أَنَّهُ رَأي المَازِنِيِّ ، وأَنْشَدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

❊ ومَا كادَ(٥) نفساً بالفِرَاقِ تَطِيبُ(٦) ❊ »(٧)

تغ(٨): « أَبُو عُثْمَان المَازِنِي أُسْتَاذُ المُبَرِّد ، وتِلْمِيْذُ الأَخْفَشِ ، احْتَجَّا بِأَنَّ الفِعْلَ أَقْبَلُ للتَّصَرُّفِ مِن الاسْمِ» ؛ لأَنَّه الأَصْلُ فِي العَوَامِلِ القِيَاسِيَّةِ ، فَيَعْمَلُ مُقَدَّمَاً ومُؤَخَّرَاً، ونَظِيرُه عَامِلُ الحَالِ يَعْمَلُ مُقَدَّمَاً ومُؤَخَّرَاً إِذَا كَانَ فِعْلاً(٩) ، ولا يَعْمَلُ عَلَى هَذَا التَّصَرُّفِ إِذَا كَانَ مَعْنَى فِعْلٍ ، وهُنَا(١٠) أَوْلَى ؛ لأَنَّ مَعْنَى الفِعْلِ أَقْوَى مِن الاسْمِ، لأَنَّ ذَلِكَ لاَ يَخْلُو عَنْ لَفْظِ اسْمٍ أَوْ غَيْرِه.

---

(١) ينظر الكتاب (٢٠٥/١).

(٢) ينظر المقتضب (٣٦/٣).

(٣) في "ع": (وفرق أبو العباس النوعين) ، و ما أثبته من المطبوع .

(٤) في "ع": (ويَزْعُمُ) و ما أثبته من المطبوع وشرح المفصل .

(٥) في المطبوع (وما كان).

(٦) صدره في المطبوع:

❊ أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ❊

وقد نسبه المؤلف للمخبّل السعدي – كما سيأتي – ص (٩٣) ، وهو في ديوانه ص (١٢٤) ، والخصائص (٣٨٤/٢) ، والعيني (٢٣٥/٣) ، واللسان (٢٩٠/١) (حبب) ، وهو له ، ولأعشى همدان ، ولقيس بن الملوح في: الدرر (٣٧/٤) ، وينظر المقتضب (٣٧/٣) ، والأصول (٢٢٤/١) ، والجمل (٢٤٣) ، والإيضاح العضدي (٢٢٤) ، والإنصاف (٨٢٨/٢) ، والتخمير (٤٥١/١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٥٧/١).

(٧) المفصل ص (٨٤).

(٨) ينظر التخمير (٤٥١/١).

(٩) ينظر شرح ابن يعيش (٧٤/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٥٧٠).

(١٠) في "ع" (وهنى).

(١)« وحُجَّةُ سِيبَوَيهِ: أَنَّ كَلاَمَ العَرَبِ اسْتِقْرَاءٌ لاَ قِيَاسٌ ، ولأَنَّ المُمَيِّزَ فِي هَذِهِ الأَفْعَالِ فاعلٌ فِي المَعْنَى ، فَكَمَا أَنَّ الفَاعِلَ لاَ يَجُوز تَقْدِيمُهُ عَلَى فِعْلِهِ عَلَى نِيَّةِ التَّأْخِيرِ كَذَا هَذَا.»(٢)

(٣)« وأَمَّا البَيْتُ فَالرِّوَايَةُ "نَفْسِي" عَلَى الإِضَافَةِ ، فـ"نَفْسِي" اسْمُ "كَانَ" ، و"تَطِيبُ" خَبَرُهَا.»

وَعَلَى رِوَايَةِ النَّصْبِ قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٤): « إِنَّ "كَادَ" فِيْهِ ضَمِيرُ القِصَّةِ ، وَفِي "تَطِيبُ" ضَمِيرُ سَلْمَى. قَالَ: وَلَوْ كَانَتْ الرِّوَايَةُ بِاليَاءِ عَلَى التَّذْكِيرِ فِي "تَطِيبُ" لَمْ يَكُنْ الدَّلِيلُ حِينَئِذٍ قَاطِعاً ، لاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فِي "كَادَ" ضَمِيرُ الحَبِيبِ المَذْكُورِ فِي المِصْرَاعِ الأَوَّلِ ، وَهُوَ:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيْبَهَا

فَكَأَنَّهُ قَالَ: / وَمَا كَادَ حَبِيْبُهَا نَفْساً يَطِيبُ بِالفِرَاقِ.» [١٠٩/أ]

{وَرَأَيْتُ فِي شَرْحٍ لِسِرِّ الصِّنَاعَةِ(٥) لابْنِ جِنِّي أَنَّ البَيْتَ لِلْمُخَبَّلِ(٦) ، وَهُو مِنْ مُجِيْدِي الشُّعَرَاءِ ، وَفِي بَعْضِ نُسَخِ الكِتَابِ بِـ"العِرَاقِ" مَكَان "الفِرَاقِ" الأَوَّلِ(٧)}(٨)، [واللهُ المُوفِّقُ](٩)

---

(١) ينظر التخمير (٤٥١/١).

(٢) ينظر شرح المقدمة الكافية (٥٢٩/٢ – ٥٣٠).

(٣) ينظر شرح الحماسة للمرزوقي (١٣٣٠) ، والمقتصد (٦٩٥/٢) ، والتخمير (٤٥١/١) ، والإنصاف (٨٢٨/٢) ، والإقليد (٧٦/أ).

(٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح (٦٩٥/٢ – ٦٩٦).

(٥) لم اهتد إلى هذا الشرح ، ولعله حاشية أبي العباس أحمد بن محمد الأشبيلي المعروف بابن الحاج المتوفى سنة ٦٤٧هـ ، كما ذكر صاحب كشف الفنون (٩٨٨/٢) ، والبيت ليس في سر الصناعة لابن جني ، وهو في الخصائص (٣٨٤/٢) ، منسوباً للمخبَّل.

(٦) هو ربيع بن ربيعة بن عوف بن قِتال بن أنف الناقة ، ويقال اسمه: ربيعة بن مالك ، يكنى أبا يزيد ، شاعر مخضرم فحل ، قيل أنه من النوابغ الثمانية ، عُمِّر في الجاهلية الإسلام عمراً طويلاً ، مات في خلافة "عمر" أو "عثمان" رضي الله عنهما ، تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (٣٠٢) ، وسمط اللآلي (٤١٨) ، وخزانة الأدب (٩٣/٦ – ٩٥) ، والأغاني (٣٨/١٢).

(٧) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٧١).

(٨) ساقط من "ع".

(٩) مضاف من "ع".

[أصل التمييز]

قال رضي الله عنه:

«فصل:

وَاعلَمْ أَنَّ هَذِهِ المُمَيِّزَاتِ(١) عَنْ آخِرِهَا أَشْيَاءُ مُزَالَةٌ عَنْ أَصْلِهَا ، أَلاَ تَرَاهَا إِذَا رَجَعْتَ إِلَى المَعْنَى مُتَّصِفَةً بِمَا هِيَ مُنْتَصِبَةٌ عَنْهُ ، وَمُنَادِيَةً ، عَلَى أَنَّ الأَصْلَ: عِنْدِي زَيْتٌ رِطْلٌ ، وَسَمْنٌ مَنَوَانِ ، وَدَرَاهِمُ عِشْرُونَ ، وَعَسَلٌ مِلْءُ الإِنَاءِ ، وَزُبْدٌ مِثْلُ التَّمْرَةِ ، وَسَحَابٌ مَوْضِعُ كَفٍّ ، وَكَذَلِكَ الأَصْلُ ، وَصْفُ النَّفْسِ بِالطِّيبِ ، وَالعَرَقِ بِالتَّصَبُّبِ ، والشَّيْبِ بِالاشْتِعَالِ ، وَأَنْ يُقَالَ: طَابَتْ نَفْسُهُ ، وَتَصَبَّبَ عَرَقُهُ ، وَاشْتَعَلَ شَيْبُ رَأْسِي ، لأَنَّ الفِعْلَ فِي الحَقِيْقَةِ وَصْفٌ فِي الفَاعِلِ ، وَالسَّبَبُ فِي هَذِهِ الإِزَالَةِ قَصْدُهُمْ إِلَى ضَرْبٍ مِن المُبَالَغَةِ وَالتَّأْكِيْدِ.»(٢)

قَولُهُ: "أَلاَ تَرَاهَا" ، أَيْ: أَنْتَ ، والضَّمِيْرُ المَنْصُوبُ عَائِدٌ إِلَى "المُمَيِّزَاتِ". و"مُتَّصِفَةٌ" مَنْصُوبَةٌ(٣) بِـ"تَرَى" ، أَيْ: تَرَاهَا مَوْصُوفَةً ، و"بِمَا" كِنَايَةٌ عَن المُمَيِّزِ ، وَهُو "الطِّيْبُ" ، وَنَحوهُ ، و"هِيَ" رَاجِعٌ إِلَى "المُمَيِّزَاتِ" ، وَالضَّمِيْرُ فِي "عَنْهُ" رَاجِعٌ إِلَى "مَا" و"مُنَادِيَةً" مَنصُوبٌ مَعْطُوفٌ عَلَى قَولِهِ: "مُتَّصِفَةً(٤)" ، {وَيَجُوزُ: "رَجَعْتَ" عَلَى الخِطَابِ. }(٥)

حم: اعْلَمْ أَنَّ قَولَهُ(٦): "امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً" لاَ بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ الامْتِلاَءُ وَصْفاً لِلمَاءِ، عَلَى مَا ذَكَرَ صَاحِبُ الكِتَابِ فِي هَذَا الفَصْلِ(٧) ، وَلَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ لاسْتِحَالَةِ المَعْنَى، وَذَكَرَ عَبْدُ القَاهِرِ(٨) هَذِهِ المَسْأَلَةَ ، وَقَالَ: هُوَ فِي الأَكْثَرِ كَذَلِكَ(٩) ؛ احْتِرَازاً عَنْ هَذَا المِثَالِ ، ثُمَّ ذَكَرَ وَقَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: "امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً" فَلَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ أَخَوَاتِهِ ، إِذْ

---

(١) ينظر ص (٧٩) من التحقيق.

(٢) المفصل ص (٨٥).

(٣) في الأصل (منصوب) ، وما أثبته من "ع".

(٤) ينظر التخمير (١/٤٥٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٥٧١).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر ص (٧٩) من التحقيق.

(٧) المفصل ص (٨٥).

(٨) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح (٢/٦٩١ – ٦٩٢).

(٩) في "ع" (لذلك).

الماءُ لاَ يَمْتَلِئ ، كَمَا أَنَّ العرَقَ يَتَصبَّبُ ، غيْرَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ المَاءُ يَمْلأُ الإِنَاءَ قَرُبَ مِنْ ذَلِكَ ، وكَأَنَّهُ صَارَ فَاعِلاً فِي الحَقِيقَةِ» ؛ مَذكُورٌ فِي شَرْحِ(١) الإِيْضَاحِ.

تخ(٢): «فإِنْ سَأَلتَ: هَلْ يَجُوزُ عَلَى سِيَاقِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ "امْتَلأَ مَاءُ الإِنَاءِ؟".

أَجَبْتُ: لَيْسَ ببَعِيْدٍ ، والَّذِي يُسْتَأْنَسُ بِهِ فِي هَذَا البَابِ بَيْتُ الأُسْتَاذِ أَبِي إِسْمَاعِيلِ الكَاتِبِ(٣):

تَنَاهَيْنَ غيْرَ الحُسْنِ مَلأَى وُسُوْقُهَا   وَقَدْ سَرِقَتْ مِنْهَا قِبَابٌ وأَسرُجُ(٤)

لاَ تَخْلُو مِنْ أَنْ يُرَادَ بِـ"الوُسُوْقِ": الأَوْعِيَةُ ، أَوْ مَا فِيْهَا ، فَلَئِنْ أُرِيدَ بِهَا مَا فِيْهَا فَذَاكَ ، ولَئِنْ أُرِيْدَ بِهَا "الأَوْعِيَةُ" ، فَنَحْنُ لاَ نَعْنِي بِجَوَازِ(٥) قَوْلِنَا: "امْتَلأَ مَاءُ الإِنَاءِ" سِوَى أَنْ يُسْنَدَ الامْتِلاءَ فِي الظَّاهِرِ إِلَى المَاءِ ، وَيُرَادُ الإِسْنَادُ(٦) إِلَى إِنَاءِ المَاءِ» {عَلَى أَنَّ المَاءَ هُو المَالِئُ حَقِيْقَةً. }(٧)

(٨)« رَجَعَ الكَلاَمُ إِلَى بَيَانِ اتِّصَافِ المُمَيِّزَاتِ بِنَوَاصِبِهَا ، فَتَقْدِيْرُهَا: النَّفْسُ طَيِّبَةٌ ، وَالعَرَقُ مُتَصَبِّبٌ ، وَالشَّيْبُ مُشْتَعِلٌ ، وَعِنْدِي زَيْتٌ مُقَدَّرٌ بِالرِّطْلِ ، وَمَكِيلٌ بِالقَفِيْزِ ، وَمَوْزُونٌ وَمَمْسُوحٌ ، وَمَعْدُوْدٌ ومَقِيْسٌ ، وَالمُقَدَّرُ شَامِلٌ لِهَذِهِ الأَمْثِلَةِ كُلِّهَا.»

---

(١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح (٢/٦٩٣).

(٢) ينظر التخمير (١/٤٥٢).

(٣) هو الحسين بن علي بن محمد بن عبد الصمد ، أبو إسماعيل ، مؤيد الدين الأصبهاني ، الصُغرائي ، شاعر ، من الوزراء الكتاب ، كان ينعت بالأستاذ ، تولى الوزارة في عهد السلطان مسعود السلجوقي (صاحب الموصل) ، وبعد أن اقتتل السلطان مسعود وأخ له اسمه محمود ، قبض على رجال مسعود ، وفي جملتهم أبو إسماعيل الكاتب ، فقتله سنة ٥١٣هـ بعد أن أشاع اتهامه بالإلحاد والزندقة ، له ديوان شعر ، تنظر ترجمته في الأنساب للسمعاني (٥/٢٨٦) ، وكشف الظنون (٦٨) ، والأعلام (٢/٢٤٦).

(٤) البيت لأبي إسماعيل الكاتب في التخمير (١/٤٥٢) ، ولم أتبينه في غيره من المصادر التي اطلعت عليها. وشرقت: امتلأت فضاقت ، والقباب: جمع قبة ، وهي بيت صغير مستدير ، ينظر تاج العروس (شرق) (٢٥/٥٠٤) ، و(قبب) (٣/٥١١).

(٥) في "ع" (لجواز).

(٦) في "ع" (إسناد).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٧١).

«وبَيَانُ "المُبَالَغَةِ وَالتَّأكِيْدِ" أنَّ الشَّيءَ إذَا ذُكِرَ مُبْهَماً توَفَّرَتْ الدَّوَاعِي إِلَى عِلْمِهِ ، ولأنَّهُ إذَا ذُكِرَ مُبْهَماً ثم فسِّرَ فقَدْ ذُكِرَ مَرَّتَيْنِ ، وَالمَذْكُورُ مَرَّتَيْنِ آكَدُ مِمَّا ذُكِرَ مَرَّةً وَاحِدَةً.»⁽¹⁾

عِبَارَةٌ أُخْرَى فِي **شم**⁽²⁾: «الفِعْلُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى غَيْرِ مَنْ لَهُ الفِعْلُ ، أوْ إلَى سَبَبِ مَنْ لَهُ الفِعْلُ عَرَضَ فِيْهِ مِن الإبْهَامِ مَا يَتَرَدَّدُ فِيْهِ فَهْمُ السَّامِعِ ، مِنْ كُلِّ وَادٍ مِن الأنْوَاعِ الَّتِي تُحَصِّلُ لَهُ هَذَا الفِعْلَ ، وَانبَعَثَ عَلَى طَلَبِ مَا يُسَكِّنَهُ وَيُزِيْلُ قَلَقَهُ ، فَإِذَا جِيءَ بِنَحوِ قَوْلِكَ: "نَفساً" سَكَنَ وَاسْتَقَرَّ ، فَيَكُونُ تَخْصِيصاً بَعْدَ التَّعْمِيْمِ ، وَهَذَا نَوْعٌ مِن المُبَالَغَةِ وَالبَلاغَةِ ، وضَرْبٌ⁽³⁾ مِنْ فَصِيْحِ الكَلامِ ، وَكَفَى بِهِ كَلامُ الله دَلِيْلاً.»

تخ⁽⁴⁾: «وَهَذِهِ الإِزَالَةُ كَمَا تُفِيْدُ المُبَالَغَةَ تُفِيْدُ الاتِّصَالَ أَيْضاً ، ألاَ تَرَى أنَّهُمْ لَوْ جَعَلُوا الفِعْلَ لِلْعَرَقِ لَفْظاً لَمْ يَكُنْ فِيْهِ دَلالَةٌ عَلَى أنَّ ذَاكَ مُتَّصِلٌ بِهِ.»

حم: وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ⁽⁵⁾ أنَّ فِي قَوْلِكَ: "اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأسِ" يَتَبَادَرُ فَهْمُ السَّامِعِ إِلَى أنَّ فِي بَعْضِ الرَّأسِ شَيْبَاً دُوْنَ بَعْضٍ ، وَعَلَّلَ بَعْضُهُمْ أنَّ قَوْلَكَ: "طَابَ نَفْسُ زَيْدٍ" يَحْتَمِلُ أنَّ المَعْنَى: طَابَ نَفْسُ غُلامِ زَيْدٍ ، أو غَيْرُهُ مِمَّنْ يُلابِسُهُ ، فَأُضِيْفَ إِلَيْهِ ؛ لأنَّ الإِضَافَةَ تَكُونُ بِأدْنَى مُلابَسَةٍ ، وَبِالنَّصبِ كَأنَّهُ قَالَ: لَمْ تَطبْ إلاَّ نَفسُ زَيْدٍ.

{**قُلْتُ**: وَذَكَرَ شَيْخُنَا بُرْهَانُ الدِّيْنِ المُطَرِّزِيُّ⁽⁶⁾: «فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: "انْقَلَبَ ظَهْرَاً لِبَطْنٍ" ، انْتِصَابُهُ عَلَى التَّمْيِيْزِ ، وَاللامُ هِيَ المُخَصِّصَةُ ، وَمِثْلُ هَذِهِ اللامِ فِي: "فَاهَاً لِفِيْكَ".»⁽⁷⁾

---

(1) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٥٨).

(2) ينظر شرح ابن يعيش (٢/٧٥) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٧١ – ٥٧٢).

(3) في "ع" (ضرب) بدون الواو.

(4) ينظر التخمير (١/٤٥٣).

(5) ينظر نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص (١٣١ – ١٣٢).

(6) هو أبو الفتح ناصر الدين بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي ، برهان الدين الخوارزمي الشهير بالمطرزي ، كانت له معرفة بالنحو واللغة والشعر ، توفى سنة ٦١٠هـ ، ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان (٥/٣٦٨) ، وأنباه الرواة (٣/٣٣٩) ، ومعجم الأدباء (١٩/٢١٢) ، وبغية الوعاة (٢/٣١١) ، والجواهر المضيئة (٣/٥٢٨).

(7) ينظر الإيضاح في شرح مقامات الحريري (شرح المقامة الثالثة عشرة) (٢/٤٢٢).

وَذَكَرَ صَاحِبُ التَّوضِيح(١): «وَمِثْلُهَا مَا فِي قَوْلِهِمْ: "سَقَطَ لِجَنْبِهِ وَخَرَّ لِذِقْنِهِ" ، وَمَعْنَاهُ(٢): أَنَّ الانْقِلابَ لِلْبَطْنِ خَاصَّةً}(٣) فاعْرِفه ، {والله أَعْلَمُ. }(٣)

---

(١) ينظر التوضيح في شرح المقامات الحريرية (المقامة الثالثة عشرة) (٦٠/أ).

(٢) أي: معنى "انقلب ظهراً لبطن".

(٣) ساقط من "ع".

[الاستثناء]

قال رضي الله عنه:

«المنصوب على الاستثناء:

المُسْتَثْنَى فِي إِعْرَابِهِ على خَمْسَةِ أَضْرُبٍ: أَحدُهَا: مَنْصُوبٌ أَبَدَاً ، وَهُو عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

– مَا استُثْنِي بِإِلاَّ مِنْ كَلامٍ مُوْجَبٍ ، وَذَلِكَ جَاءَنِي القَوْمُ إِلاَّ زَيْدَاً ، وَبِـ"خَلا" وَ"عَدَا"(١) بَعْدَ كُلِّ كَلامٍ ، وَبَعْضُهُمْ يَجُرُّ بِـ"خَلا" ، وَقِيْلَ: بِهِمَا ، ولَمْ يُورِد هَذَا القَولَ سِيْبَوَيه ولا المبرِّدُ.

فَأَمَّا "مَا عَدَا" وَ"مَا خَلَا" فَالنَّصبُ لَيْسَ إلاّ ، وَكَذَلِكَ "لَيْسَ" وَ"لا يَكُونُ" ، وَذَلِكَ: جَاءَنِي القَوْمُ ، أَوْ مَا جَاءُونِي(٢) عَدَا زَيْدَاً ، وَخَلاَ زَيْدَاً ، وَمَا عَدَا زَيْدَاً ، وَمَا خَلاَ زَيْدَاً ، قَالَ لَبِيْدُ(٣):

* أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ ما خَلاَ اللهَ بَاطِلُ *

وَلَيْسَ زَيْدَاً ، وَلاَ يَكُونُ زَيْدَاً ، وَهَذِهِ أَفْعَالٌ مُضْمَرٌ فَاعِلُوهَا.

– وَمَا قُدِّمَ مِنَ المُسْتَثْنَى كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي إِلاَّ أَخَاكَ أَحَدٌ ، قَالَ(٤):

وَمَالِيَ إِلاَّ [آلَ](٥) أحمدَ شِيْعَةٌ   وَمَالِي إِلاَّ مَشْعَبَ الحَقِّ(٦) مَشْعَبُ(٧)

---

(١) في المطبوع (وبعدا وخلا).

(٢) في المطبوع (جاءني) بدل (ما جاءوني).

(٣) تمامه – وقد ورد في المطبوع –:

* وكل نعيم لا محالة زائل *

وهو في ديوانه ص (١٤٥) ، وديوان المعاني (١١٨/١) ، وسمط اللآلي (٢٥٣) ، ونهاية الأرب (١٢٨/٧) ، والبحر (٤٤٧/٢) ، وشرح شذور الذهب (٢٦١) ، والعيني (١/٥ – ٧ – ٢٩١) ، وشرح الأشموني (٢٨/١) ، وهمع الهوامع (١٩٥/٢) ، وشرح التصريح (٢٩/١) ، والخزانة (٢٥٣/٢ – ٢٥٥ – ٢٥٦ – ٢٥٧) ، والدرر (٧١/١).

(٤) في المطبوع (قال: الكميت).

(٥) مضاف من المطبوع.

(٦) في المطبوع (مذهب الحق مذهب).

(٧) الشاهد للكميت بن زيد الأسدي ، وهو في ديوانه (١٨٤/٤) ، والجمل (٢٣٤) ، والإنصاف (٢٧٥/١) ، وشرح ابن يعيش (٧٩/٢) ، والعيني (١١١/٣) ، والخزانة (٣١٤/٤) ، والكامل (٦١٤/٢) ، وينظر المقتضب (٣٩٨/٤) ، والتخمير (٤٦١/١) ، وشرح ابن عقيل على الألفية (٥٤٧/١).

– وَمَا كَانَ اسْتِثْنَاؤُهُ مُنْقَطِعاً كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلاّ حِمَاراً ، وَهِيَ اللُّغَةُ الحِجَازِيَّةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وجَلَّ ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾(١)، وَقَوْلُهُمْ(٢): "مَا زَادَ إلاّ مَا نَقَصَ ، وما نَفَعَ إلاّ مَا ضَرَّ".

وَالثَّانِي جَائِزٌ فِيْهِ النَّصْبُ وَالبَدَلُ ، وَهُوَ المُسْتَثْنَى مِن كَلامٍ(٣) غَيْرِ مُوْجَبٍ ، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلاّ زَيْداً ، وَإلاّ زَيْدٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ مَنْصُوباً أو مَجْرُوراً ، وَالاخْتِيَارُ البَدَلُ ، قَالَ الله تَعَالَى ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ (٤) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ (٥) فِيمَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ ، فَمُسْتَثْنَىً مِنْ قَوْلِهِ(٦): ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ (٥).

وَالثَّالِثُ: مَجْرُورٌ أَبَداً ، وَهُوَ مَا اسْتُثْنِيَ بِـ"غَيْر" وَ"حَاشَا" وَ"سِوَى" وَ"سَوَاء" وَالمُبرد(٧) يُجِيْزُ النَّصْبَ بِـ"حَاشَا".

وَالرَّابِعُ جَائِزٌ فِيْهِ الرَّفْعُ وَالجَرُّ(٨) ، وَهُوَ: مَا اسْتُثْنِيَ بِـ"لا سِيَّمَا" ، وَقَوْلُ امْرِئ القَيْسِ(٩):

---

(١) الآية (٤٣) من سورة هود.

(٢) ينظر الكتاب (٣٢٦/٢) ، وشرح المفصل (٨١/٢) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٢٩٠).

(٣) في المطبوع (من كلام تام غير موجب).

(٤) الآية (٦٦) من سورة النساء.

(٥) الآية (٨١) من سورة هود. وتنظر القراءة فيها ص (١٤٤) من التحقيق.

(٦) في المطبوع (قوله تعالى).

(٧) ينظر المقتضب (٣٩١/٤).

(٨) في المطبوع (الجر والرفع).

(٩) هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث بن عمرو ، من بني آكل المرار ، أشهر شعراء العرب قاطبة ، توفى نحو سنة ٨٠ قبل الهجرة ، ترجمته في الأغاني (٧٧/٩) ، وتهذيب ابن عساكر (١٠٤/٣) ، وشرح شواهد المغني (٢١/١) ، وشرح المعلقات للمرزوقي (١٣) ، والشعر والشعراء (٥٥) ، وخزانة الأدب (٣٢٩/١).

❀ولا سيَّما يومٌ بدارةِ جُلجُلِ(١) ❀

يُرْوَى مَجْرُوراً وَمَرْفُوعاً ، وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ النَّصْبُ.

وَالخَامِسُ جَارٍ عَلَى إعْرَابِهِ قَبْلَ دُخُولِ كَلِمَةِ الاستِثْنَاءِ ، وَذَلِكَ: مَا جَاءَنِي إلاَّ زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إلاَّ زَيْداً ، وَمَا مَرَرتُ إلاَّ بِزَيْدٍ ، وَالمُشَبَّهُ بِالمَفْعُولِ مِنْهَا هُوَ الأَوَّلُ ، وَالثَّانِي فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ ، وَشَبَهُهُ بِهِ لمَجِيئِهِ فَضْلَةً ، وَلَهُ شَبَهٌ خَاصٌّ بِالمَفْعُولِ مَعَهُ ، لأَنَّ العَامِلَ فِيهِمَا(٢) بِتَوَسُّطِ حَرْفٍ.»(٣)

شح(٤): « التَّرْجَمَةُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ بِالمُسْتَثْنَى(٥) ؛ لأَنَّهُ تَفْصِيلٌ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَالَّذِي تَقَدَّمَ قَوْلُهُ: وَالمُسْتَثْنَى بِالمَنْصُوبُ.

وَالاستِثْنَاءُ مُشْكِلٌ: بِاعْتِبَارِ عَقْلِيَّتِهِ ، وَحَدِّهِ. / [١٠٩/ب]

أَمَّا بَيَانُ إِشْكَالِ عَقْلِيَّتِهِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: "جَاءَنِي القَوْمُ إِلاَّ زَيْدَاً" لَمْ يَخْلُ [إِمَّا](٦) أَنْ يَكُونَ "زَيْدٌ" دَاخِلاً فِي "القَوْمِ" أَوْ لا ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ دَاخِلٍ لَمْ يَسْتَقِمْ ؛ لأَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي الاستِثْنَاءِ المُتَّصِلِ أَنَّهُ إِخْرَاجُ مَا بَعْدَ "إِلاَّ" مِمَّا قَبْلَهَا ، وَإِجْمَاعُ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ مَقْطُوعٌ بِهِ فِي تَفَاصِيلِ العَرَبِيَّةِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّا قَاطِعُونَ إِذَا قَالَ العَرَبِيُّ: لَهُ عِنْدِي دِينَارٌ إِلاَّ ثُمُنَاً أَوْ نِصْفَ ثُمُنٍ ، أَنْ يَحْسِبَ المَذْكُورُ بَعْدَ "إِلاَّ" ، ثُمَّ يُخْرِجَهُ مِنَ الدِّينَارِ ، ثُمَّ يَقْطَعَ بِأَنَّ المُقَدَّرَ بَعْدَهُ هُوَ البَاقِي.

---

(١) هذا عجز بيت من معلقته الشهيرة ، وصدره:

❀ ألا ربّ يومٍ لك منهنّ صالحٍ ❀

ينظر ديوانه ص (١١٢) ، والصاحبي (٢٣١) ، وشواهد التوضيح (١٠٦) ، والمغني (١/١٤٩ – ٣٤٧) ، والتخمير (١/٤٦٨) ، والجنى الداني (٣٣٤ – ٤٤٣) ، ورصف المباني (٢٧٠) ، وشرح المفصل (٢/٨٦) ، وهمع الهوامع (٢/٢١٧) ، وشرح التصريح (١/١٤٤)، والخزانة (٣/٤٤٤–٤٥١) ، والدرر (٣/١٨٣) ، و"دارة جلجل": اسم موضع ، في معجم البلدان (٢/٤٢٦) ، ومعجم ما استعجم (١/٣٨٩).

(٢) في المطبوع: (فيه).

(٣) المفصل ص (٨٥ – ٨٨).

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٥٩ – ٣٦٠).

(٥) في المقاليد (١٦٠/ب): « قال: "المنصوب على الاستثناء" ، قلت: ينبغي أن يقول: والمستثنى منصوب؛ لأنه تفصيل لما تقدم ...».

(٦) في الأصل (إلاّ) وما أثبته من "ع" والإيضاح في شرح المفصل.

وَقَدْ قَالَ القَاضِي(١) السِّيرَافِي: لا إِخْرَاجَ ، وَقَوْلُ القَائِلِ: "عَشْرَةٌ إلا ثَلاَثَةً" مَوْضُوعَةٌ بِإِزَاءِ "سَبْعَة" ، حَتَّى كَأَنَّهُمَا عِبَارَتَانِ عَنْ مُعَبِّرٍ وَاحِدٍ(٢) ، وَقَدْ تَبَيَّنَ بُطْلاَنُهُ قَطْعَاً.

وَإِمَّا أَنْ تَقُولَ: الإِخْرَاجُ ثَابِتٌ ، وَهُوَ مُشْكِلٌ ، فَإِنَّ المُتَكَلِّمَ إِذَا قَالَ: جَاءَ القَوْمُ فَزَيْدٌ مِنْهُمْ ، فَقَدْ وَجَبَ نِسْبَةُ المجيءِ إِلَيْهِ ؛ لأَنَّهُ مِنْهُم ، فَإِذَ أَخْرج بَعْدَ ذَلكَ فَقَدْ نُفِيَ عَنْهُ المَجِيءُ ، فَيَصِيرُ مُثْبَتَاً مَنْفِيَّاً بِاعْتِبَارٍ وَاحِدٍ ، فَيُؤَدِي إِلَى أَنْ لاَ يَكُونَ الاسْتِثْنَاءُ فِي كَلاَمٍ إِلاَّ وَهُوَ كَذِبٌ مِن أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ، فَإِنَّ القُرْآن نطق بِهِ ، قَالَ الله تَعَالَى(٣): ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ فلَوَ جَعَلَ "الأَلْفَ" بِكَمَالِهَا وَقَدْ نُسِبَ "اللَّبْثُ" إِلَيْهَا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ "اللَّبْثُ" فِي جَمِيْعِهَا ، وَلَمْ يَصِحَّ بَعْدَ هَذِهِ النِّسْبَةِ إِخْرَاجُ شَيءٍ(٤) ، وَلِهَذِهِ الشُبْهَةِ فَرَّ القَاضِي إِلَى مَذْهَبِهِ المَذْكُورِ(٥).

وَالصَّوَابُ الَّذِي يَجْمَعُ رَفْعَ الإِشْكَالَيْنِ أَنْ تَقولَ: لا نَحْكُمُ بِالنِّسْبَةِ إِلاَّ بَعْدَ كَمَالِ ذِكْرِ المُفْرَدَاتِ فِي كَلاَمِ المُتَكلِّمِ ، فَإِذَا قَالَ المُتَكَلِّمُ: "قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْدَاً" فُهِمَ القِيَامُ أَوَّلاً بِمُفْرَدِه ، وَفُهِمَ "القَوْمُ" بِمُفْرَدِهِ ، وَإِنَّ مِنْهُم "زَيْدَاً" ، وَفُهِمَ إِخْرَاجُ "زَيْدِ" مِنْهُم بِقَوْلِهِ: "إِلاَّ زَيْدَاً" ، ثُمَّ حُكِمَ بِنِسْبَةِ القِيَامِ إِلَى هَذَا المُفْرَدِ الَّذِي أُخرِجَ مِنْهُ "زَيْدٌ" ، فَحَصَلَ الجَمْعُ بَيْنَ المَسَالِكَ المَقْطُوعِ بِهَا عَلَى وَجْهٍ مُسْتَقِيْمٍ. »

---

(١) هو قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسدابادي ، أبو الحسين ، قاص ، أصولي ، كان شيخ المعتزلة في عصره ، له مؤلفات منها: تنزيه القرآن ، ومتشابه القرآن ، توفى بالرّي سنة ٤١٥هـ ، تنظر ترجمته في لسان الميزان (٣٨٦/٣) ، وتاريخ بغداد (١١٣/١١) ، ومعجم المطبوعات (١٢٦٩) ، والأعلام (٢٧٣/٣) ، وقد وهم محقق الإيضاح في شرح المفصل حين قال: "هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد المعروف بالباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ".

(٢) ينظر قول القاضي في شرح الكافية للرضي (٧٧/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٥٣٣/٢) ، والمقاليد (١٦١/أ) ، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول ص (٣٨٨).

(٣) الآية (١٤) من سورة العنكبوت.

(٤) أي: منها.

(٥) ينظر ص (٩٥م).

(١)[وأما بيان إشكال حده فـ]{عِبَارَةٌ أُخْرَى}(٢) فِي المِفْتَاحِ(٣): أَنَّ أَصْحَابَنَا(٤) فِي عِلْمِ النَّحْوِ حَيْثُ يَصِفُونَ الاسْتِثْنَاءَ بِأَنَّهُ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ عَن حُكْمٍ دَخَلَ فِيْهِ غَيْرُهُ ، وَيَعْنُونَ أَنَّ ذَلِكَ الإِخْرَاجَ يَكُونُ بِكَلِمَاتٍ مَخْصُوصَةٍ ، وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ أَنَّ إِخْرَاجَ مَا لَيْسَ بِدَاخِلٍ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَيَظْهَرُ لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّ قَوْلَهُمْ: "لِفُلاَنَ عَلَيَّ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ إِلاَّ وَاحِداً" يَسْتَدْعِي دُخُولَ الوَاحِدِ فِي حُكْمِ العَشَرَةِ ، مَتَى قُدِّرَ مِنْ قِبَلِ المُتَكَلِّمِ نَاقَضَ آخِرُ الكَلاَمِ أَوَّلَهُ ، فَيَلْزَمُ تَقْدِيْرُه مِنْ قِبَلِ السَّامِعِ حَقِيْقَةً ، وَأَنْ يَكُونَ اسْتِعْمَالُ المُتَكَلِّمِ لِلْعَشَرَةِ مَجَازاً فِي التِّسْعَةِ، وَأَنْ يَكُونَ "إِلاَّ وَاحِداً" قَرِيْنَةَ المَجَازِ ، {فَاعْرِفْهُ.

وَقَالَ الإِمَامُ فَخْرُ المَشَايِخِ: «الاسْتِثْنَاءُ: إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِمَّا دَخَلَ فِيْهِ هُوَ وَغَيْرُهُ، بِلَفْظٍ شَامِلٍ لَهُمَا ، وَإِدْخَالُهُ فِيْمَا خَرَجَ مِنْهُ هُوَ وَغَيْرُهُ بِلَفْظٍ شَامِلٍ لَهُمَا»(٥).

[العامل في المستثنى]

وَكَانَ المُبَرِّدُ(٦) وَالزَّجَّاجُ(٧) عَلَى أَنَّ المَنْصُوبَ يَنْتَصِبُ بِتَقْدِيْرِ: أَسْتَثْنِي ، "إِلاَّ" نَائِبَةٌ عَنْهُ(٨) ، فَكَأَنَّهُ قِيْلَ: قَامَ القَوْمُ أَسْتَثْنِي زَيْداً ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: غَيْرَ زَيْدٍ ، فَيَنْتَصِبُ "غَيْرَ" ، وَلَيْسَ قَبْلَ "غَيْرَ" مَا يَقُومُ مَقَامَ أَسْتَثْنِي ، وَلاَ بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ.

---

(١) إضافة يقتضيها السياق.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر الضوء على المصباح (٦٦/ب ، ٦٧/أ) ، ولباب الإعراب ص (٣٤٦).

(٤) في "ع" (اصحبنا).

(٥) هو قول أبي سعيد السيرافي ، ينظر شرح كتاب سيبويه (٣/٩٩ب) ، وينظر شرح ملحة الإعراب ص (١٨٧).

(٦) الكامل (٢/٦١٣).

(٧) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/٣٢٧).

(٨) ينظر العامل في المستثنى في شرح الكتاب للسيرافي (٣/١٠٧) ، والإنصاف (١/٢٦٠) مسألة رقم (٣٤) ، والتبيين على مذاهب النحويين ص (٣٩٩) رقم المسألة (٦٦) ، واللباب في علل البناء والإعراب (١/٣٠٣) ، وينظر الكتاب (٢/٣٠٩ – ٣٣٠) ، والمقتضب (٤/٣٩٠) ، والكامل (٢/٦١٣) ، والمسائل المشكلة ص (٥٩٣) ، والخصائص (٢/٢٧٦) ، وشرح ابن يعيش (٢/٧٦ ، ٧/٩) ، وشرح الكافية للرضي (٢/٨٠) ، والجنى الداني (٥١٦ ، ٥١٧) وشرح التصريح (١/٤٢١) ، وحاشية الصبان (٢/١٢٥).

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ(١): إِنَّ مَعْنَى الحَرْفِ لاَ يَعْمَلُ ؛ إِذْ لَوْ عَمِلَ لَصَحَّ أَنْ يُقَالَ: مَا زَيْدًا ، عَلَى تَقْدِيرِ: أَنْفِي زَيْدًا ، فَاعرِفْهُ. }(٢)

شع(٣): « اخْتُلِفَ فِي عَامِلِ الاسْتِثْنَاءِ ، فَقَالَ قَومٌ(٤): إِنَّ العَامِلَ "إِلاَّ" نَفْسُهَا ؛ لأَنَّ مَعْنَى "إِلاَّ": أَسْتَثْنِي ، وَقَدْ زُيِّفَ(٥) بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الأَمْرُ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ لاَ تَنْفَكَّ عَنِ النَّصْبِ.

وَقَالَ قَوْمٌ(٦): "إِلاَّ" أَصْلُهُ "إِنَّ لاَ" ، فَخُفِّفَتْ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ ، وَيَقُولُونَ إِذَا نَصَبْتَ فَبِـ"إِنْ" المُخَفَّفَة ، وَإِذَا رَفَعْتَ فَبِـ"لاَ". وَذَكَرَ أَبُو العَبَّاسِ(٧) أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ البَغْدَادِيِّين ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَقَالَ قَوْمٌ(٨): العَامِلُ "أَنَّ" بَعْدَ "إِلاَّ" كَأَنَّكَ قُلْتَ: "إِلاَّ أَنَّ زَيْدًا" ، وَهَذَا – أَيْضًا – لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ النَّصْبُ أَبَدًا.

وَقَالَ قَوْمٌ(٩): العَامِلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ بِوَاسِطَةِ "إِلاَّ" إِذَا كَانَ فَضْلَةً ، كَمَا يَتَوَسَّطُ بِالوَاوِ وَحَرْفِ الجَرِّ ، وَهُوَ المَذْهَبُ المَنْصُورُ. »

تخ(١٠): « الأَصْلُ فِي كَلِمِ الاسْتِثْنَاءِ "إِلاَّ" ، / فَهِيَ أُمُّ البَابِ ؛ لأَنَّهَا لاَ تَخْرُجُ [١١٠/أ]
عَنْ مَعْنَاهُ ، وَلاَ تُفِيدُ غَيْرَهُ.

ثُمَّ فِي هَذَا البَابِ أَلْفَاظٌ مُصْطَلَحَةٌ لاَ بُدَّ مِنْ بَيَانِهَا:

---

(١) لم أجد هذا القول فيما اطلعت عليه من كتبه ، وهو في الخصائص (٢٧٦/٢) ، والمقاليد (١٦١/ب) ، والموصَّل في شرح المفصل ص (٥٧٨) ، وينظر علل النحو ص (٢٥٧).

(٢) من قوله (فاعرفه) إلى قوله (فاعرفه) ساقط من "ع".

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٦١/١ – ٣٦٢).

(٤) هو مذهب المبرد والزجاج – كما سبق – وينظر المقتضب (٣٩/٤) ، والكامل (٦١٣/٢) ، ومعاني القرآن وإعرابه (٣٢٧/١).

(٥) أي: رُدَّ ، ينظر اللسان (زيف) (١٤٢/٩).

(٦) هو مذهب الكوفيين ، ينظر الإنصاف (٢٦١/١) ، وشرح الكافية للرضي (٨٠/٢).

(٧) لم أتبينه فيما اطلعت عليه من كتبه ، وهو قول الكوفيين ، ينظر شرح الكافية للرضي (٨٠/٢).

(٨) هو مذهب الكسائي ، ينظر الإنصاف (٢٦١/١) ، وشرح الكافية للرضي (٨٠/٢).

(٩) هو مذهب البصريين ، ينظر المصدر نفسه (٢٦١/١).

(١٠) ينظر التخمير (٤٥٥/١ – ٤٥٦).

مِنْهَا قَوْلُهُمْ: مُوْجَبٌ وَغَيْرُ مُوْجَبٍ ، وَرُبَّمَا يُقَالُ: مُثْبَتٌ وَغَيْرُ مُثْبَتٍ. وَمَعْنَى المُوْجَبِ والمُثْبَتِ وَاحِدٌ ، وَهُو مَا لَيْسَ فِيْهِ شَيءٌ مِنْ الأَشْيَاءِ الثَّلاثَةِ: النَّفْي والنَّهي وَالاسْتِفْهَامِ. وَغَيْرُ المُوجَبِ مَا اشْتَمَلَ عَلَى أَحَدِ هَذِهِ الأَشْيَاءِ.

وَمِنْهَا[١] قَوْلُهُمْ: كَلاَمٌ تَامٌ ، وَكَلاَمٌ نَاقِصٌ ، وَلَيْسَ المُرَادُ بِتَمَامِ الكَلاَمِ هُنَا مَا هُو المَعْرُوفُ ، مِنْ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ قَدْ أَخَذَ فَاعِلَهُ ، وَالمُبْتَدَأَ خَبَرَهُ ، وَلَكِنَّ المُرَادَ بِمَجِيْئِهَا بَعْدَ تَمَامِ الكَلاَمِ أَنْ تَجِيءَ مِنْ بَعْدِ أَنْ ذُكِرَ فِي الكَلاَمِ "مُسْتَثْنَىً مِنْهُ" ، وَعُلِّقَ الحُكْمُ الَّذِي يُرَادُ اسْتِخْرَاجُ "المُسْتَثْنَى" مِنْهُ بِمَذْكُورٍ.»

وَعَنْ عَبْدِ القَاهِرِ[٢] عِبَارَةٌ أُخْرَى ، «وَهُو أَنْ يَكُونَ الحُكْمُ الَّذِي نُرِيْدُ الاسْتِثْنَاءَ مِنْهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِمَذْكُورٍ تَعَلُّقَ فَاعِلِيَّةٍ أَوْ مَفْعُولِيَّةٍ.»

وَالنَّاقِصُ خِلاَفُهُ[٣].

وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: "إِلاَّ" لَغْوٌ ، المَرَادُ بِاللَّغْو: أَنَّهُ يَلْغُو عَمَلاً لاَ مَعْنًى[٤] ، فَإِنَّهَا مُعْطِيَةٌ فِي المَعْنَى فَائِدَتَهَا ، وَإِلاَّ تَعَطَّلَتْ عَنِ الفَائِدَةِ لَفْظاً وَمَعْنىً ، وَهَذَا بَاطِلٌ.

وَمِنْهَا مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ ، وَهُو: "إِخْرَاجُ الشَّيءِ عَنْ حُكْمٍ دَخَلَ فِيْهِ غَيْرُهُ" ؛ مَذْكُورٌ فِي مِصْبَاحِ[٥] شَيْخِنَا[٦] المُطَرِّزِي {رَحِمَهُ الله}[٧] ، وَهُو فِي اللُّغَةِ اسْتِفْعَالٌ مِنَ الثَّنْي ، وَهُوَ الصَّرْفُ[٨] وَالرَّدُّ ، وَحَقِيْقَتُهُ طَلَبُ الشَّيءِ مِن نَفْسِهِ ، وَمَعْنَاهُ رَدُّ المُسْتَثْنَى، وَرَدُّه عَنْ حُكْمٍ دَخَلَ فِيْهِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ ، لاَ رَدُّه عَنِ الدُّخُولِ فِي عِدَادِ مَنِ اسْتُثْنِيَ مِنْهُمْ.

---

[١] في "ع" (ومنهم).

[٢] ينظر الجمل في النحو ص (٤٩) بتصرف.

[٣] أي: خلاف التامّ ، ينظر المصباح في النحو (٧٧).

[٤] ينظر التخمير (٤٥٦/١).

[٥] المصباح في النحو (٧٧).

[٦] في "ع" (الشيخ).

[٧] ساقط من "ع".

[٨] ينظر اللسان (١١٥/١٤) (ثني) ، والمقاليد (١٦٠/ب).

قَوْلُهُ: "**وقِيل بِهِمَا**" ، مَعْنَاهُ: أَنَّ "خَلاَ" وَ"عَدَا" يُجَرُّ بِهِمَا(١) أَيْضاً ، وَهَذَا القَولُ لَمْ يَذْكُرْهُ سِيْبَوَيه(٢) ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَنَّ "خَلاَ" وَحْدَهُ هُو الَّذِي يَجُرُّ.

«ومَعْنَى الاسْتِثْنَاء فِيْهِمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: خَلَوْتُ مِنْ كَذَا فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: انْتَفَيْتُ عَنْهُ، وَإِذْ قُلْتَ: عَدَانِي كَذَا فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: انتفَى عَنِّي كَذَا ، فَعَلَى هَذَا إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي القَومُ عَدَا زَيْدَاً ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: جَاءَنِي القَوْمُ قَدْ انْتَفَوا عَنْ زَيْدٍ ، فَيَكُونُ المُسْتَثْنَى فِيْهِمَا بِنَزْعِ الخَافِضِ.

وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ "جَاوَزَ" وَ"عَدَا" ، فَقَالَ: "جَاوَزَ" تَقَعُ فِيمَا قَرُبَ وَفِيمَا تَبَاعَدَ ، وَيُقَالُ: "عَدَانِي الشَّيءُ" فِيْمَا قَرُبَ مِنْكَ.

وَ["ما" فِي](٣) "مَا عَدَا" وَ"مَا خَلاَ" مَصْدَرِيَّةٌ ، قَالَ الشَّيْخُ: أَيْ وَقْتَ عَدْوِ بَعْضِهِمْ زَيْدَاً.»(٤)

وَهَذَان(٥) الفِعْلاَنِ يَقَعَانِ فِي المُوْجَبِ وَغَيْرِ المُوْجَبِ. وَلا يَدْخُلاَنِ الضَّمَائِرَ إِذَا كَانَا لِلاسْتِثْنَاءِ ، وَإِنَّمَا يَلْزَمَانِ النَّصْبَ عِنْدَ دُخُولِ "مَا" {عَلَيْهِمَا}(٦) لِتَعَيُّنِهِمَا لِلفِعْلِيَّةِ حينئذ، لأَنَّهَا هِيَ المَصْدَرِيَّة ، فَلاَ تَدْخُلُ إِلاَّ عَلَى مَا يَصْلُحُ لِتَقْدِيْرِ المَصْدَرِ وَهُو الفِعْلُ(٧).

وَرُوِيَ أَنَّ البِنَاءَ عَنِ الأَخْفَشِ(١) الجَرَّ(٨) فِيْهِمَا عَلَى زِيَادَةِ "مَا" ، وَالأَصَحُّ ظَاهِرُ المَذْهَبِ ؛ لأَنَّ وَضْعَ الحُرُوفِ لِلاخْتِصَارِ ، وَالزِّيَادَةَ تُنَافِيْهِ ، فَكَانَ الأَخْذُ بِكَوْنِهَا مَصْدَرِيَّةً أَوْلَى(٩).

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش (٧٨/٢) ، وقد ذكر صاحب الجنى الداني ص (٤٣٧) أن الجرمي رواه عن بعض العرب.

(٢) الكتاب (٣٤٩/٢ – ٣٥٠).

(٣) مضافة من "ع".

(٤) ينظر التخمير (٤٥٧/١ – ٤٥٨) ، وشرح ملحة الإعراب ص (١٩٢).

(٥) في "ع" (وهذا).

(٦) في الأصل (عليها) وما أثبته من "ع".

(٧) ينظر الجنى الداني (٤٣٦).

(٨) في الأصل (للجرّ) ، وما أثبته من "ع".

(٩) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٨٠).

«وَالمُسْتَثْنَى بِـ"لَيْسَ" مَنْصُوبٌ لاَ مَحَالَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ(١): (مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلاَّ وَقَدْ أَخْطَأَ أَوْ هَمَّ بِخَطِيئَةٍ ، لَيْسَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا) ، وَقَالَ(٢): (كُلُّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَأَفْرَى فَكُلْ ، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفْرَ ، فَإِنَّهُمَا(٣) مُدَى الحَبَشَةِ).»(٤)

قُلْتُ: وَرَأَيْتُ فِي كِتَابٍ مَوْثُوقٍ بِهِ أَنَّ سِيبَوَيْه كَانَ مُسْتَمْلِيَاً لِحَمَّادٍ(٥) الرَّاوِيَةِ(٦) ، فَرَوَى يَوْمَاً عَنِ النَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلاَمِ(٧): (مَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِي إِلاَّ وَقَدْ أَخَذْتُ عَلَيْهِ لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاء) ، فَقَالَ سِيبَوَيْه: لَيْسَ أَبُو الدَّرْدَاء ، فَقَالَ حَمَّادُ: أَخْطَأْتَ يَا سِيبَوَيْه ، فَقَالَ: لأَلْزَمَنَّ عِلْمَاً لاَ تُخَطِّئُنِي فِيْهِ أَبَدَاً ، فَلَزِمَ الخَلِيْلَ ، وَبَلَغَ مَا بَلَغَ مِنْ رُتْبَتِهِ(٨) فِي عِلْمِ الإِعْرَابِ.

«قَوْلُهُ: "**وَلاَ يَكُوْنُ**" يُسْتَعْمَلُ كَـ"لَيْسَ" فِي الاسْتِثْنَاءِ ، نَحْو: أَتَى القَوْمُ لاَ يَكُونُ زَيْدَاً ، أَيْ لاَ يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدَاً ، وَهَكَذَا سَائِرُ أَخَوَاتِهِ ، وَهَذَا تَفْسِيرُ سِيبَوَيْهِ(٩)

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٥٤/١ – ٢٩٢ – ٢٩٥ – ٣٠١ – ٣٢٠) برواية "ما من أحد من ولد أم" بدل "ما من نبي" ، وينظر الفائق (٢١٩/٣) ، والنهاية (٢٨٥/٤) ، والموصل في شرح المفصل ص (٥٨٠).

(٢) رواه البخاري في "الذبائح" (٢٨٠/٦ ، ٢٨٩) ، ومسلم في "الأضاحي" (١٥٥٨/٣) ، وأبو داود "الضحايا" (١٦/٣) ، والنسائي "ضحايا" ص (٤٦١) ، وابن ماجة "الذبائح" (٥٥٦/٣) ، وأحمد في مسنده (١٤٠/٤ ، ١٤٢) ، وينظر الغريبين (١٧١٦/٥) ، والفائق (٢٢٠/٣) ، والنهاية (٢٨٤/٤) ، والموصّل في شرح المفصل ص (٥٨٠ – ٥٨١).

(٣) في "ع" (فإنها).

(٤) ينظر التخمير (٤٥٩/١) ، وشرح ابن يعيش (٧٨/٢).

(٥) هو حماد بن سابور بن المبارك ، أبو القاسم ، كان من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها وأنسابها ولغاتها ، كانت وفاته سنة ١٥٥هـ ، تنظر ترجمته في نزهة الأدباء (٤٣) ، وابن عساكر (٤٢٧/٤) ، ولسان الميزان (٣٥٢/٢) ، وخزانة الأدب (٤٤٦/٩).

(٦) في "ع" (بحماد الراوية).

(٧) الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع (٦٧/٢) ، وآداب الإملاء والاستهلاء ص (١٠٥) ، وفيض القدير (٤٦٣/٦) ، والتخمير (٤٥٩/١) ، وذكر أنه على ما رواه أفضل القضاة يعقوب ابن شيرين الجندي ، والمقاليد (١٦٢/ب) ، ولفظه – في سير أعلام النبلاء (١٤/١) ، والاستيعاب (٧٩٣/٢) –: (إلا أبا عبيدة).

(٨) في "ع" (رتبة).

(٩) ينظر الكتاب (٣٤٧/٢ – ٣٤٨) ، ومجمع الزوائد (٣٤/٤ – ٣٥).

وَأَصْحَابِهِ. وَأَمَّا تَفْسِيرُ الكُوفِيَّةِ(١) فَتَقْدِيرُهُ: لَيْسَ فَعْلُهُمْ فِعْلَ زَيْدٍ ، (٢)وَتَقْدِيرُ البَصْرِيِّيْنَ أَجْوَدُ لأَنَّهُ أَقَلُّ إِضْمَاراً.»(٣)

{**قُلْتُ**: المَنْصُوبُ بَعْدَ "عَدَا" وَ"خَلاَ" بِهِمَا(٤) كَمَا المَنْصُوبُ بَعْدَ "لَيْسَ" وَ"لاَ يَكُونُ"، خَبَرٌ لَهُمَا ، لاَ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ كَمَا يُتَوَهَّمُ ، فَاعرِفهُ.

ثُمَّ إِنَّهَا(٥) مَعَ "مَا" فِي حَيِّزِهَا(٦) وَقَعَتْ مَوْقِعَ الاسْتِثْنَاءِ وَأَفَادَتْ فَائِدَتَهُ ، وَاللهُ المُعِينُ. }(٧)

(٨)«اعْلَمْ أَنَّ "لَيْسَ" وَ"لاَ يَكُونُ" وَإِنْ أُرِيْدَ بِهِمَا الاسْتِثْنَاءُ / فِيهِمَا ضَمِيْرٌ هُوَ [١١٠/ب] اسمُهُمَا ، وَلا يُثَنَّى ذَلِكَ الضَّمِيْرُ ، وَلاَ يُجْمَعُ ، وَلاَ يُؤَنَّثُ ، وَنَظِيْرُهُمَا "كَانَ" ، إِذَا أُلغِيَتْ فِي نَحو قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ كَانَ ، فَلاَ بُدَّ مِنْ أَنْ يقدرَ لَهَا فَاعِلٌ. »

وَبَيْتُ لَبِيْدٍ تَمَامُهُ:

❁ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ ❁

قِيْلَ: لَمَّا سَمِعَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ أَو عُمَرُ بن الخَطَّابِ {رَضِيَ اللهُ عَنْهُ}(٧) فَقَالَ(٩): {إلاَّ نَعِيْمَ الجَنَّةِ}.

قَوْلُهُ: "**وَهَذِهِ أَفْعَالٌ مُضْمَرٌ فَاعِلُوهَا**" ، يَعْنِي: "عَدَا" وَ"خَلاَ"(١٠) وَ"لَيْسَ" وَ"لاَ يَكُونُ"، وَالتَّقْدِيْرُ: عَدَا بَعْضُهُمْ زَيْداً ، وَكَذَلِكَ البَوَاقِي.

---

(١) ينظر الكافية للرضي (٢/٨٩ ، ٩٠) ، والموصل في شرح المفصل ص (٥٨١).

(٢) في "ع" (تقديراً ، وتقدير).

(٣) ينظر التخمير (١/٤٥٩) ، وشرح ابن يعيش (٢/٧٨).

(٤) الكلمة مطموس بعضها في الأصل ، وصوابها ما أثبته.

(٥) أي "عدا" والكلام على "خلا" كالكلام على "عدا" فيما ذكر.

(٦) أي: مع كونها خبراً.

(٧) ساقط من "ع".

(٨) ينظر التخمير (١/٤٥٩).

(٩) هو قول عثمان بن مظعون في السيرة النبوية لابن هشام (٢/٢١٥) ، والإصابة (٥/٦٦٧) ، وصفوة الصفوة (١/٤٥١) ، وكشف الخفاء (٢/١٩٣) ، وفتح الباري (١٠/١٧٥) ، وفي خزانة الأدب (٢/٢٥٥ – ٢٥٧): "قال: كذبت ، نعيم الجنة لا يزول" وقد نسبه البغدادي لعثمان بن مظعون رضي الله عنه ، أو لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، أو للرسول صلى الله عليه وسلم ، وينظر الدرر (١/٧١).

(١٠) يقصد إيجاباً ونفياً ، وعليه يضاف "ما خلا" و"ما عدا" ، وينظر التخمير (١/٤٦٠).

قُلتُ(١): وَبَيَانُ هَذَا النَّحو أَنَّ الضَّمِيْرَ إِذَا كَانَ ضَمِيْرَ مُفْرَدٍ صَحَّ إِضْمَارُهُ بَارِزَاً وَمُسْتَكِنَاً ، وَضَمِيْرُ المُثَنَّى وَالمَجْمُوعِ لاَ يَجِيءُ إِلاَّ بَارِزَاً ، وَ"القَوْمُ" فِيْمَا نَحْنُ فِيْهِ مِن المِثَالِ جَمْعٌ ، وَمَعَ ذَلِكَ جُعِلَ الضَّمِيرُ مُسْتَكِنَاً فِي: جَاءَ القَومُ عَدَا زَيْدَاً ، وَالقِيَاسُ عَدَوْا زَيْدَاً ، وَلاَ يَجُوزُ إِبْرَازُهُ فِي هَذَا الكَلاَمِ ، لأَنَّهُ جَرَى مَجْرَى المَثَلِ لإِطْبَاقِ العَرَبِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ هَكَذَا ، وَإِنَّمَا قِيْلَ: تَقْدِيْرُهُ: خَلاَ بَعْضُهُمْ ، بِإِضْمَارِ "البَعْضِ" ؛ لأَنَّ الفِعْلَ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ مَرْفُوعٍ ، و"البَعْضُ" لَفْظَةٌ صَالِحَةٌ لِذَلِكَ ، "مُسْتَكِنَاً"(٢) لِكَونِهِ كَالجَارِي ذِكْرُهُ سَابِقَاً ، إِذِ الكُلُّ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَبْعَاضِهِ ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ الكُلِّ فَجَرَى ذِكْرُ بَعْضِهِ أَيْضَاً ضِمْنَاً ، وَخُرُوجُ "زَيْدٍ" وَهُو المُسْتَثْنَى عَنْ حُكْمِ بَعْضِهِم لاَ عَلَى التَّعْيين ، كَخُرُوجِهِ عَن حُكْمِ الكُلِّ مَعْنَى ؛ لِتَنَاوُلِهِ كُلَّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ بِطَرِيْقِ الاحتِمَالِ ، وَ(٣)لأَنَّ البَعْضَ يُذْكَرُ وَيُرَادُ بِهِ الكُلُّ ، عَلَى مَا نَصَّ عَلَيهِ الزَّوزَنِي(٤) نَقْلاَ عَن بَعْضِ الأَئِمَةِ(٥) فِي شَرْحِ قَوْلِ لَبِيدٍ(٦):

﴿ أَو يَعْتَلِقْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا ﴾

أَنَّ مَعْنَاهُ: كُلَّ النُّفُوسِ ، فَهُو فِي هَذَا الإِضْمَارِ مَنْظُورٌ إِلَى طَرِيْقَي الحَقِيْقَةِ وَالمَجَازِ تَأوِيْلاً .

---

(١) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٨١ – ٥٨٢).

(٢) أي: "البعض"

(٣) في "ع" (أو لأن).

(٤) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني القاضي ، من أهل زوزن (بين هراة ونيسابور) ، عالم بالأدب ، من مصنفاته: شرح المعلقات السبع ، والمصادر ، وترجمان القرآن، توفى سنة ٤٨٦هـ ، ترجمته في: أنباه الرواة (٣٥٥/١) ، وبغية الوعاة (٥٣١/١) ، هدية العارفين (٣١٠/١) ، وكشف الظنون (١٧٤١).

(٥) ينظر شرح المعلقات السبع ص (١٠٠).

(٦) صدره:

﴿ تَرَّاك أمكنةٍ إذا لم أرضها ﴾

ينظر ديوانه (٢٢٧) ، ومجلس ثعلب (٥٠/١ ، ٣٦٨/٢ – ٣٦٩) ، والخصائص (٧٤/١) و(٣١٧/٢ – ٣٤١) ، والبحر (٤٦٨/٢) و(٥٠٤/٣) و(٤٦١/٧).

وَفِي الكَشَّافِ(١) – فِي قِصَّةِ مُؤمِنِ آلِ فِرْعَونَ فِي قَوْلِهِ(٢): ﴿ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ﴾ – : «عَن أَبِي عُبَيْدَةَ(٣) أَنَّهُ فَسَّرَ البَعْضَ بِالكُلِّ ، وَأَنْشَدَ بَيْتَ لَبِيْدٍ»

وَبَيْتُ الحَمَاسِي(٤):

وَنَحْنُ الَّذِيْنَ لا يُرَوَّعُ جَارُنَا وَبَعْضُهُمُ لِلْغَدْرِ صُمٌّ مَسَامِعُه

يَحْتَمِلُ هَذَا التَّأْوِيْلَ ، عَلَى أَنَّ يَكُونَ البَيْتُ عَنْ آخِرِهِ مَسُوقَاً فِي مَدْحِ قَوْمِهِ وَافتِخَارِهِ بِهِمْ ، وَلاَ يَتِمُّ ذَلِكَ إِلاَّ بِهَذِهِ العِنَايَةِ.

وَمِمَّا يَحْتَمِلُ الاستِدْلاَلَ بِهِ لِمَا ذَكَرْنَا قَوْلُهُ تَعَالَى(٥): ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾ عَلَى قِراءةِ مِنْ قَرَأَ(٦) بِالتَّاءِ ، لأَنَّ الفِعْلَ يُضَافُ إِلَى الجَمَاعَةِ ، وَإِنْ كَانَ مُبَاشِرُهُ وَاحِدَاً مِنْهُمْ، فَكَأَنَّ البَعْضَ مُنْطَلِقٌ عَلَى الكُلِّ ، وَلِقِيَامِ هَذَا مَقَامَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الأَحْكَامِ الشَّرعِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

قُلْتُ: فَإِنْ سَأَلْتَ عَنْ "خَلاَ زَيْدَاً" وَ"عَدَا زَيْدَاً" فِي قَوْلِهِم: جَاءَ القَوْمُ خَلاَ زَيْدَاً ، وَتَقْدِيْرُهُ: خَلاَ بَعْضُهُم زَيْدَاً ، هَلْ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ؟.

---

(١) الكشاف (٣/٤٢٥).

(٢) الآية (٢٨) من سورة غافر.

(٣) هو معمر بن المثنى التيمي بالولاء ، البصري ، النحوي ، من أئمة الأدب واللغة ، له مجاز القرآن وإعراب القرآن وغيرهما ، توفى سنة ٢٠٩هـ ، تنظر ترجمته في مراتب النحويين (٧٧ – ٧٩) ، وأخبار النحويين البصريين ص (٨٠) ، ونزهة الألباء ص (٩٥) ، وأنباه الرواة (٣/٢٧٦) ، والأعلام (٧/٢٧٢) ، ونوادر المخطوطات (٢/٣٥٧).

(٤) هو لحجر بن خالد ، ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢/٥١٤) ، وشرحها للتبريزي (٢/٣٨) ، وشرحها للأعلم الشمنتري (١/٤٠٧) ، وشرحها لأبي القاسم الفارسي (٢/٢٧١).

(٥) الآية (١٠) من سورة يوسف.

(٦) بالتاء قراءة الحسن ، ينظر معاني القرآن للفراء (٢/٣٦) ، وتفسير الفخر الرازي (١٨/٩٦) ، ونسبت إلى مجاهد وأبي رجاء والحسن وقتادة في إعراب القرآن للنحاس (٢/٣١٦) ، وتفسير القرطبي (٩/١٣٣) ، والبحر (٥/٢٨٤) ، وفتح القدير (٣/٨) ، وغير منسوبة في الكشاف (٢/٣٠٥) ، والتبيان (٢/٧٢٤).

أَجَبْتَ: نعَمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاقِعاً مَوقِعَ الحَالِ ، عَلَى تَقْدِيْرِ: قَدْ ، والوَاوَ مَحْذُوفَةٌ ، مَعْنَاهُ: وقَدْ خَلاَ بَعْضُهُمْ زَيْدَاً ، أَيْ فِي حَالِ خُلُوِّ بَعْضِهِم زَيْدَاً.

ومِثَالُ ذَلِكَ ﴿أَوْ[١] جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٢]. أيْ: قَدْ[٣] حَصِرَتْ ، وعَلَى هَذَا قَوْلُهُمْ: "لَيْسَ ولا يكون" ، غيْرَ أَنَّهُمَا يُسْتَغْنَى فِيْهِمَا عَنْ: "قَدْ" لِدَلالَتِهِمَا عَلَى مَعْنَى الحَالِ[٤]. {فاعرفه ، والله الموفق.}[٥]

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ[٦] {رَحِمَهُ اللهُ}[٥] : « لاَ يَجُوزُ إلاَّ النَّصبُ فِي الكَلاَمِ المُوْجَبِ ؛ لامْتِنَاعِ البَدَلِ فِيْهِ ؛ لأَنَّ البَدَلَ يُؤدِّي إِلَى فَسَادٍ مَعْنَوِيٍّ ، إِذِ المُبْدَلُ مِنْهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ ، وإِذَا أَسْقَطْتَ "القَومَ" بَقِيَ "جَاءَ إِلاَّ زَيْدٌ" ، وهَذَا مُحَالٌ ؛ لأَنَّ القَصْدَ أَنْ تَجْعَلَ "زَيْدَاً" خَارِجَاً مِنْ جُمْلَةِ القَوْمِ ، عَارِيَاً عَنِ المَجِيءِ ، فَإِذَا جَعَلْتَهُ فَاعِلَ المَجِيءِ كُنْتَ قَدْ أَسْقَطتَهُ عَنِ "القَومِ" وأَثْبَتَّهُ ، وهَذَا عَكْسُ الغَرَضِ. » ويَصِيرُ تَقْدِيرُ الكَلاَمِ: جَاءَنِي إِلاَّ جَاءَنِي زَيْدٌ ، لما تقَرَّرَ عِنْدَهُم أَنَّ البَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيْرِ العَامِلِ[٧] ، أَوْ لأَنَّهُ يَلْزَمُ مَجِيءُ جَمِيْعِ العَالَمِ سِوَى زَيْدٍ ، وإِنَّهُ مُحَالٌ.

{**قُلْتُ:** قَولُهُمْ فِي هَذَا التَّعْلِيلِ: "المُبْدَلُ مِنْهُ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ ، ويَنْشَأُ مِنْهُ الفَسَادُ"، « إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ لَو عَنَوا إِهْدَارَهُ واطِّرَاحَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ، ولَيْسَ بِهِ. وقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ[٨] فِي مَسَائِلِ البَدَلِ وتَمَثَّلَ بِقَوْلِكَ: زَيْدٌ رَأَيْتُ غُلاَمَهُ رَجُلاً صَالِحَاً ؟ / فَلَوْ ذَهَبْتَ [١١١/أ] تُهْدِرُ الأَوَّلَ لَمْ يَسُدَّ كَلاَمُكَ.»[٩]

---

[١] في "ع" (وجاءوكم).

[٢] الآية (٩٠) من سورة النساء.

[٣] في "ع" (وقد).

[٤] ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٨٢).

[٥] ساقط من "ع".

[٦] المقتصد في شرح الإيضاح (٧٠٢/٢).

[٧] ينظر المفصل (١٤٨).

[٨] ينظر المصدر السابق (١٤٨) بتصرف يسير ، وينظر ص (٣١٩) من التحقيق.

[٩] ينظر شرح الإيجاز للكيدري (٣٩/أ).

ثُمَّ النَّظَرُ فِيْهِ عَلَى أَنَّهُ سَاقِطٌ فِي التَّقْدِيْرِ مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ ، وَذَلِكَ لاَ يُؤَدِّي إِلَى الفَسَادِ. }(١)

حم: فَائِدَةٌ حَسَنَةٌ فِي قَوْلِكَ: جَاءَنِي القَوْمُ إِلاَّ زَيْدَاً ، يَجُوزُ الرَّفْعُ إِذَا لَمْ يَقْصِدِ الاسْتِثْنَاءَ ، وَلَكِن تَجْعَلُ "إِلاَّ" صِفَةً ، بِمَعْنَى "غَيْرٍ" ، وَذَلِكَ جَائِزٌ صَحِيْحٌ فِي كَلامِهِمْ عَلَى مَا سَيَجِيءُ فِي هَذَا البَابِ(٢).

شح(٣): «وَلِذَلِكَ لَمْ يَحْتَرِزْ الشَّيْخُ عَنِ الوَصْفِ ؛ لأَنَّ الكَلاَمَ يُسَاقُ فِي الاسْتِثْنَاءِ لاَ فِي الوَصْفِ ، إِذْ بِهِ يَخْرُجُ عَنِ الاسْتِثْنَاءِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾(٤) لَمْ يَقْصِدْ إِخْرَاجَ ﴿ ٱللَّهُ ﴾ مِن "الآلِهَةِ" ، وَإِنَّمَا قَصَدَ الوَصْفَ ، وَ"الآلهةُ" عَلَى حَالِهِمْ ، وَلَو قَصَدَ الإِخْرَاجَ بِـ"إِلاَّ" لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِيماً ، وَكَانَ بِمَثَابَةِ قَوْلِكَ: لَهُ عِنْدِي دَرَاهِمُ إِلاَّ دِرْهَمَاً ، وَلَيْسَ لَهُ حِيْنَئِذٍ فَائِدَةٌ.»

وَمِثْلُ هَذَا النَّحوِ مِنْ غَوَامِضِ العَرَبِيَّةِ ، فَتَعْسَاً ثم تَعْسَاً لِلطَّغَامِ مِن بَنِي اللِّئَامِ ، مِمَّن يَجْحَدُ فَضَائِلَهَا ، وَمَعْرِفَتُهَا مِنْ أَحْكَامِ(٥) الإِسْلامِ ، بَلْ هِيَ العُرْوَةُ الوُثْقَى فِي الإِحْكَامِ لِلأَحْكَامِ.

قَوْلُهُ: "**وَمَا قُدِّمَ مِنَ المُسْتَثْنَى**" هُو الوَجْهُ الثَّانِي مِنْ الأَوْجِهِ الثَّلاثَةِ الَّتِي هِي أَحَدَ الأَضْرُبِ الخَمْسَةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ فِيْهِ إِلاَّ النَّصبَ لِتَعَذُّرِ البَدَلِ(٦) ؛ لأَنَّهُ مِن التَّوَابِعِ ، وَالتَّبَعُ لا يَتَقَدَّمُ المَتْبُوعَ.

وَفِي **شح**(٧): « لأَنَّهُ كَالمَفْعُولِ مَعَهُ عِندَ المُحَقِّقِينَ ، فَكَمَا لاَ يَتَقَدَّمُ المَفْعُولُ مَعَهُ فَكَذَلِكَ.»(٨)

وَفِي نُسْخَةِ رَضِيِّ الأَئِمَّةِ الطَّبَّاخِي: وَغَيْرَ أَخِيْكَ أَحَدٌ.

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر ص (١٠١م م م) من التحقيق.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٣ – ٣٦٤).

(٤) الآية (٢٢) من سورة الأنبياء.

(٥) في "ع" (أركان).

(٦) ينظر التخمير (١/٤٦١).

(٧) الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٥).

(٨) أي: فكذلك هذا.

صح(١): «كل قَوْمٍ أَمْرُهُمْ وَاحِدٌ يَتَّبِعُ بَعْضُهُمْ رَأيَ بَعْضٍ ، فَهُمْ شِيْعَةٌ وَشِيَعٌ.» و"مَشْعَبَ الحَقِّ": طَرِيْقَهُ ، وَهُو مَفْتُوح(٢) ، بَعْدَهُ:

فَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرُونِي بِحُبِّهِمْ   وَطَائِفَةٌ قَالُوا مُسِيءٌ وَمُذْنِبُ(٣)

شح(٤): «قَولُهُ: "وَمَا كَانَ استِثْنَاؤُه مُنْقَطِعَاً هُو الوَجهُ الثَّالثُ مِنَ الأَوْجُهِ الثَّلاثَةِ المَذْكُورَةِ آنِفاً ، وَالمُرَادُ بِهِ كُلُّ لَفْظٍ مِنْ أَلفَاظِ الاسْتِثْنَاءِ لم يُرَدْ بِهِ إِخْرَاجٌ ، سَوَاء كَانَ مِنْ جِنْسِ الأَوَّلِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ ، فَلَو قُلْتَ: جَاءَ القَومُ إِلاَّ زَيْدَاً ، وَ"زَيْدٌ" لَيْسَ مِنْ "القَومِ" كَانَ مُنْقَطِعاً ، وكَذلِكَ إِذَا قلتَ: مَا جَاءَ القَومُ إِلاَّ زَيْدَاً ، لَمْ يَجُزْ إِلاَّ النَّصْبُ عَلَى مَذْهِبِ الحِجَازِيَّةِ.»

تخ(٥): «والمُسْتَثْنَى مَنْصُوبٌ أَبَدَاً فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ ، لِتَعَذُّرِ البَدَلِ» ؛ لأَنَّ قِيَامَ الشَّيءِ مَقَامَ غيْرِهِ لاَ بُدَّ فِيْهِ مِنْ طَلَبِ جِنسِيَّةٍ لِلْمُنَاسَبَةِ ، وَإِلاَّ فَمَعْنَى العِوَضِ يضِيعُ.

فَإِنْ قُلْتَ: عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ تَفْسِيرِ المُنْقَطِعِ فِي "شح" يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ البَدَلُ ، إِذَا اتَّحد الجِنْسُ ؟

فَالجَوَابُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ المُستَثْنَى مِنْ جُمْلَةِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ صَارَ كَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ ؛ لانْقِطَاعِهِ عَنْهُ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَدخلْ فِيْهِ أَصْلاً ، وَلاَ اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الإِرَادَةُ(٦).

تخ(٧): «فَإِنْ سَأَلْتَ مَا مَعْنَى "إِلاَّ" فِي الاسْتِثْنَاءِ المُنْقَطِعِ؟.

أَجَبْتُ: "إِلاَّ" فِي تَأوِيلِ "لَكِنْ" إِذَا كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعَاً عِنْدَ البَصرِيِّيْنَ(٨) ، وَبِمَعْنَى "سِوَى" عِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ ؛ قَالَهُ ابنُ السَّرَّاجِ(٩) ؛ ثُمَّ الاسْتِثْنَاءُ المُنْقَطِعُ عَائِدٌ فِي المَعْنَى إِلَى المُتَّصِلِ ، إِذَا قُلْتَ: مَا فِيْهَا أَحَدُ إِلاَّ حِمَاراً ، فَمَعْنَاهُ: مَا فِيْهَا أَحَدٌ وَلاَ مَا يَتْبَعُهُ إِلاَّ حِمَاراً.

---

(١) الصحاح (٣/١٢٤٠) (شيع).

(٢) ينظر التخمير (١/٤٦١).

(٣) ينظر شعر الكميت (٤/١٨٤) ، والخزانة (٤/٣١٤) ، ورواية الديوان: "... قد أكفرتني بحبكم".

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٥).

(٥) ينظر التخمير (١/٤٦١).

(٦) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٨٤).

(٧) ينظر التخمير (١/٤٦١ – ٤٦٢).

(٨) ينظر الكتاب (٢/٣٢٥) ، وترشيح العلل ص (١٦١).

(٩) الأصول في النحو (١/٢٩٠).

فَإِنَ سَأَلْتَ: فَإِذَا كَانَ المَعْنَى عَلَى مَا ذَكَرْتَ فَلِمَ تَعَيَّنَ فِيْهِ النَّصْبُ؟.

أَجَبْتُ: النَّصْبُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ أَدْنَى الأَمْرَيْنِ ؛ لأَنَّ الإِبْدَالَ كَمَا يَكُونُ فِيْهِ اسْتِثْنَاءٌ كَذَلِكَ(١) يَكُونُ فِيْهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الثَّانِي فِيهِ مِنْ جِنْسِ الأَوَّلِ ، وَفِي الظَّاهِرِ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي الاسْتِثْنَاءِ المُنْقَطِعِ ، والنَّصْبُ فِي هَذَا النَّوعِ هُو اللُّغَةُ الحِجَازِيَّةُ(٢) ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيْمٍ(٣) فَيُبْدِلُونَ بِأَنْ يَجعَلُوا المُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهُ عَلَى المَجَازِ ، عَلَى طَرِيقَةِ قَولِهِمْ "عَتَابُكَ السَّيْفُ" ، و(٤):

❀تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيْعُ ❀ »

و:

❀ أَنِيسُكَ أَصْدَاءُ القُبُورِ(٥) ... ❀

{**قُلْتُ:** ولَعَلَّ هَذَا هُو الَّذِي ذُكِرَ فِي الكِفَايَةِ(٦) الحُسَامِيَّةِ ، حَيْثُ قَالَ: "وَبَعضُهُمْ يُجِيْزُ فِي الاسْتِثْنَاءِ المُنْقَطِعِ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً فَيُرْفَعُ ، وَالوَجْهُ هُو النَّصْبُ".}(٧)

---

(١) في "ع" (فكذلك).

(٢) ينظر الكتاب (٣١٩/٢) ، والمقتضب (٤١٢/٤ – ٤١٣) ، والكناش (١٩٦/١).

(٣) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٤/ب).

(٤) صدره:

❀ وخيل قد دلفت لها بخيل ❀

وهو لعمرو بن معدي كرب الزبيدي ، ينظر ديوانه ص (١٣٠) ، وتحصيل عين الذهب (٣٦٠) ، وهو بلا نسبة في الكتاب (٣٢٣/٢) ، والمقتضب (٢٠/٢) ، (٤١٣/٤) ، والخصائص (٣٦٨/١) ، والتخمير (٤٦٢/١) ، والخزانة (٢٥٧/٩ – ٢٦٥).

(٥) البيت كاملاً:

فإن تمس في مس برهوة ثاوياً   أنيسك أصداء القبور تصيح

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين (١١٦/١) ، والكتاب (٣٢٠/٢) ، ومعجم البلدان (١٠٨/٣) ، واللسان (رها) (٣٤٤/١٤) ، وخزانة الأدب (٣١٥/٣).

(٦) هو كتاب "الكفاية" للشيخ حسام الدين الزاهدي ، وقد تكرر ذكره في الجزء الأول من هذا الكتاب ، والذي قام بتحقيقه الزميل الدكتور سعد الرشيد ، ينظر ص (٤٢١ ، ٨٣٨ ، ٨٩٥) ، ويبدو أن هذا الكتاب حاشية على المفصل أو شرح له.

(٧) ساقط من "ع".

فَخْرُ المَشَايِخِ قَالَ: "المَازِنِيُّ لمَّا خَلَطَ مَا يَعْقِلُ بِمَا لاَ يَعْقِلُ عَبَّرَ عَنْهَا كُلِّهَا بِلَفْظِ مَا يَعْقِلُ / وَهُو "أَحَدٌ" عَلَى التَّغْلِيبِ."(١) [١١١/ب]

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ(٢) تَعَالَى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ ... فَمِنْهُم ... وَمِنْهُم ... وَمِنْهُم ... ﴾(٣) ، وَجَعَلَ "الكُلَّ" مَاشِياً ، وَالسَّمَكَةَ وَالحَيَّةَ لاَ يَمْشِيَانِ ، قَالَ: وَإِنَّمَا قَدَّرَ البَصْرِيَّةُ "إِلاَّ" بِمَعْنَى "لَكِنْ" ؛ لأَنَّ مَا بَعْدَ "لَكِنْ" يُخَالِفُ [أَبَدَاً مَا قَبلَهَا](٤) فِي النَّفْيِ وَالإِيْجَابِ(٥).

تغ(٦): «وَالاستِثْنَاءُ فِي الآيَةِ(٧) مُنْقَطِعٌ ، لأَنَّ مَنْ رَحِمَهُ الله مَعْصُومٌ ، وَالمَعْصُومُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ العَاصِمِ.

وَفِي الكشافِ(٨): "كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَكِنْ مَنْ رَحِمَهُ الله فَهُو المَعْصُومُ.

وَعِنْدِي أَنَّ الاستِثْنَاءَ فِيْهِ مُتَّصِلٌ ؛ لأَنَّ المَعْنَى: لاَ عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ الله إِلاَّ رَحْمَةَ مَنْ رَحِمَهُ الله ، فَالرَّحْمَةُ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى المَفْعُولِ ، ثُمَّ حُذِفَ المُضَافُ وَأُقِيْمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.»

شع(٩): «الاستِشْهَادُ بِالآيَةِ يُحْمَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا وَهُو المَشْهُوْرُ: لاَ مَعْصُوْمَ إِلاَّ الرَّاحِمُ» ، فَاعِلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، نَحو رَاضِيَةٍ بِمَعْنَى مَرْضِيَّةٍ ، وَدَافِقٍ بِمَعْنَى مَدفُوقٍ {وَالأَوْجُهُ البَاقِيَةُ ثَمَّ مَذْكُورَةٌ.

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي (٢/٨٦) ، والمقاليد (١٦٣/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٥٨٣).

(٢) في "ع" (قولك).

(٣) الآية (٤٥) من سورة النور.

(٤) في الأصل (ما بعدها) وما أثبته من "ع".

(٥) ينظر الأصول (١/٢٩٠ – ٢٩١).

(٦) التخمير (١/٤٦٢ – ٤٦٣).

(٧) الآية (٤٣) من سورة هود وهي قوله تعالى ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ ، وقد وردت في المتن.

(٨) الكشاف (٢/٢٧١).

(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٥).

وقَالَ فخرُ المَشَايخِ(١): "﴿لَا عَاصِمَ﴾ (٢) بِمَعْنَى لاَ مَعْصُومَ ، ضَعِيْفٌ لاَ يُعْتَدُّ بِهِ ، وأَجْوَدُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ ﴿مَن رَّحِمَ﴾ هُو الله ؛ لأَنَّهُ هُو الرَّاحِمُ ، كَأَنَّهُ قِيْلَ: لاَ عَاصِمَ لَهُم اليَوْمَ إلاَّ الله تَعَالَى ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً".

شع(٣): «ولَو قِيْلَ: "لاَ عَاصِمَ إلاَّ المَرْحُومُ" لَمْ يَكُنْ بَعِيْدَاً ، ولَمْ يُقَلْ بِهِ.)»(٤)

قلت: رَأْيٌ فِي الكشافِ(٥): أَقْوَى(٦) الوَجْهَيْنِ الاستثناءُ المُتَّصِلُ ؛ فقَالَ: « ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ (٢) أيْ: الرَّاحِمُ وهُو الله ، أوْ(٧) لاَ عَاصِمَ اليومَ مِنْ الطُّوفَانِ إلاَّ مَكَانَ مَنْ رَحِمَ الله مِنْ المُؤمِنِيْنَ ، وذَلِكَ أَنَّهُ لمَّا جَعَلَ الجَبَلَ عَاصِماً مِنْ المَاءِ قَالَ لَهُ: لاَ يعصِمُكَ اليَومِ مُعْتَصِمٌ [قط](٨) مِنْ جَبَلٍ ونَحْوِهِ سِوَى مُعْتَصِمٍ وَاحِدٍ ، وهُو مَكَانُ مَنْ رَحِمَهُمْ الله ونَجَّاهُمْ: يَعْنِي السَّفِيْنَةَ ، وقِيْلَ: ﴿لَا عَاصِمَ﴾ بِمَعْنَى ذا عِصْمَةٍ.

وقِيْلَ: هُو اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ كَأَنَّهُ قِيْلَ: ولَكِنْ مَنْ رَحِمَهُ الله فَهُو المَعْصُومُ.»(٩)

قَولُهُ: "**مَا زَادَ إلاَّ مَا نَقَصَ**".

تخ(١٠): « "مَا" هُنَا هِيَ المَصْدَرِيَّةُ ، ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ "مَا" صِلَةً ، و"إلاَّ" بِمَعْنَى

---

(١) ينظر قوله في الموصل في شرح المفصل ص (٥٨٥).

(٢) الآية (٤٣) من سورة هود.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٥).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الكشاف (٢/٢٧٠ – ٢٧١).

(٦) في "ع" (أحوى الوجهين).

(٧) في "ع" (ولا عاصم).

(٨) في الأصل (فقط) وما أثبته من "ع" والكشاف.

(٩) في "ع" (معصوم).

(١٠) ينظر التخمير (١/٤٦٣).

"لَكِنْ" ، ومَعْنَاهُ: مَا زَادَ لَكِن نَقَصَ ، نَحو(١): ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا ﴾.»

حم: قَالَ فَخْرُ المَشَايِخِ: "قَولُهُمْ: مَا زَادَ إِلاَّ مَا نَقَصَ" ، قَالَ سِيبَوَيهِ(٢): «حكَاهُ أَبُو الخَطَّابِ(٣) ، وَفِي "زَادَ" وَ"نَفَعَ" ضَمِيرُ فَاعِلٍ جَرَى ذِكْرُهُ ، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا زَادَ النَّهْرُ إِلاَّ النُّقصَانُ ، وَمَا نَفَعَ الطَّيبُ إِلاَّ الضَّرَرُ ، عَلَى مَعْنَى: وَلَكِن نَقَصَ وَضَرَّ.»(٤)
وَقَوْلُهُ(٥):

وبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ
إِلاَّ اليَعَافِيْرُ وإِلاَّ العِيْسُ

فَالجَوَابُ عَنْهُ كَأَنَّهُ جَعَلَ "اليَعَافِيْرَ" أَنِيْسَ ذَلِكَ المَكَانِ ، فَدَخَلَتْ تَحْتَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ فَأَبْدَلَهَا(٦).
وَقَولُ النابغة(٧):

⊛ إِلاَّ أَوَارِيُّ .... ⊛

---

(١) الآية (٦٢) من سورة مريم.

(٢) ينظر الكتاب (٣٢٦/٢).

(٣) هو الأخفش الأكبر ، عبد الحميد بن عبد المجيد ، مولى قيس بن ثعلبة ، أبو الخطاب ، من كبار علماء العربية ، لقي الأعراب وأخذ عنهم ، أول من فسر الشعر تحت كل بيت ، توفى سنة ١٧٧هـ ، تنظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص (٤٠) ، وأنباه الرواة (١٥٧/٢) ، وبغية الوعاة (٧٤/٢) ، والأعلام (٢٨٨/٣).

(٤) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٨٦).

(٥) البيتان لجران العود في ديوانه (١١١) ، والمقاصد النحوية (١٠٧/٣) ، والخزانة (١٥/١٠) ، وشرح التصريح (٣٥٣/١) ، والدرر (١٩٢/١٠) ، وهو لنزال بن غلاب أو جران العود في شرح أبيات سيبويه (١٠٤/٢) ، وبلا نسبة تحصيل عين الذهب (١٨٤) ، واللسان (كنس ١٩٨/٦) ، والأشموني (١٤٧/٢) ، ومعاني القرآن (٢٨٨/١ ، ٤٧٩).

(٦) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٥٨٣ – ٥٨٤).

(٧) تمام صدره:

⊛ إلا أواري ، لأياً ما أبينها ⊛

وهو من قصيدته المشهورة ، ينظر ديوانه (٤٧) ، وشرح القصائد العشر (٤٤٧) ، والكتاب (٣٢١/٢) ، والإنصاف (٢٦٩/١) ، وخزانة الأدب (١٢٢/٤).

أَبْعَدُ مِنْ هَذَا.

حم: شَرحُ الأنموذَجِ(١): «فَائِدَةُ قَولِهِ: "مُنْقَطِعٌ" أَنَّ المُخَاطَبَ يَقْطَعُ طَمَعَهُ إِنْ لَمْ يَجِيءْ إِلَيْكَ أَحَدَ البَتَّةَ ،ولَو جَازَ أَنْ يكونَ الحِمَارُ أَحَدَاً ، فَإِنَّهُ جاءك ؛ وَهَذَا مُبَالَغَةٌ فِي النّفي بَلِيْغَةٌ.»

قُلْتُ: ومِثْلُهُ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ (٢) فَتَأَمَّلْ فِيْهِ.

قُلْتُ: واعتِبَارُ الانقِطَاعِ فِي هَذَا البَابِ وَصْفَاً كَاعْتِبَارِهِ جِنْسَاً ، ويَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ فِي الكَشَّافِ(٣).

فَإِنْ قُلْتَ: ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ ﴾ (٤) استثناءٌ مُتَّصِلٌ أَمْ مُنْقَطِعٌ؟.

قُلْتُ: لاَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ استِثْنَاء مِنْ ﴿ قَوْمٍ ﴾ (٥) فَيَكُونُ مُنْقَطِعَاً ؛ لأَنَّ "القَوْمَ" مَوصُوفُونَ بِالإِجْرَامِ ، فَكَانَ كَاختِلاَفِ الجِنْسَينِ ، وَأَنْ يَكُونُ استِثْنَاءً مِن الضَّمِيرِ في ﴿ مُّجْرِمِينَ ﴾ (٥) ، فَيَكُونُ مُتَّصِلاً كَأَنَّهُ قِيلَ: إِلَى قَومٍ قَدْ أَجْرَمُوا كُلُّهُمْ إلاَّ آلَ لُوطٍ وَحْدَهُمْ، كَمَا قَالَ ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ (٦) ، مَذْكُورٌ فِي سُورَةِ [الذاريات](٧) {وَاللهُ أَعْلَمُ.}(٨)

(٩)قَولُهُ: "**وَالثَّانِي جَائِزٌ فِيْهِ النَّصْبُ وَالبَدَلُ**".

---

(١) ليس في شرح الأنموذج للأردبيلي ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٨٦).

(٢) الآية (٥٦) من سورة الدخان.

(٣) ينظر الكشاف (٥٠٧/٣).

(٤) الآية (٥٩) من سورة الحجر.

(٥) الآية (٥٨) من سورة الحجر ، وهي قوله تعالى ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴾.

(٦) الآية (٣٦) من سورة الذاريات.

(٧) في الأصل "سورة الحجر" ، وفي "ع" سورة "الحج" ، والصواب ما أثبته.

(٨) ساقط من "ع".

(٩) ينظر التخمير (٤٦٣/١) ، وشرح ابن يعيش (٨٢/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٥٨٧).

هَذَا هُو الضَّرْبُ الثَّانِي مِن الخَمْسَةِ الأَضْرُبِ ، أَطلَقَ الشَّيخُ وَقَالَ: "وَهُو المُسْتَثْنَى مِنْ كَلامٍ غَيْرِ مُوجَبٍ" ، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِالتَّامِّ اعْتِمَاداً عَلَى المِثَالِ ، أَوْ لأَنَّ النَّاقِصَ هُو الضَّرْبُ الخَامِسُ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ لاَ مَحَالَةَ ، فَلَمْ يَشْتَغِلْ بِشَأْنِهِ(١).

وَإِنَّمَا كَانَ الاخْتِيَارُ هُو البَدَلُ لِوُجُوه:

مِنْهَا: "مَا فِي **تخ**(٢) وَشَرح الأَنموذَج بِعبارتين مختلفتين ، وَالمَعْنَى وَاحِدٌ ، لأَنَّهُ لاَ فَضْلَ لإِحْدَى الصُّورَتَيْنِ عَلَى الأُخْرَى مَعْنًى ، / وَفِي الإِبْدَالِ يَتَجَانَسُ [١١٢/أ] المُسْتَثْنَى وَالمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَتَرْكُ جِهَةِ التَّجَانُسِ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ عَبَثٌ ، فَكَانَ المَصِيرُ إِلَى مَا لَيْسَ بِعَبَثٍ أَوْلَى.

قَالَ أَبُو سَعِيْد السِّيْرَافِي(٣): «البَدَلُ وَالاسْتِثْنَاءُ مِن جِهَةِ اللَّفْظِ وَالمَعْنَى وَاحِدٌ ، وَفِي البَدَلِ فَضْلُ مُوَافَقَةِ مَا قَبْلَ "إِلاَّ" لِمَا بَعْدَهَا وَتَقْوِيَة» {وَحُصُولُ المُشَاكَلَةِ وَالوِفَاقِ مَعَ صِحَّةِ المَعْنَى مَطْلُوبٌ فِي لُغَتِهِمْ ، وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ القُرَّاءِ ، وَاتِّفَاقُ المَصَاحِفِ عَلَى ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾(٤) إِلاَّ أَهلَ الشَّامِ وَمُصْحَفَهُمْ ، فَإِنَّهُمْ قَرَأُوا ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾(٥)، وَكَذَلِكَ هُو فِي مُصْحَفِهِمْ» ، نَقَلْتُهُ مِن المُحَصَّلِ لِلإِمَامِ فَخرِ المَشَايِخ.}(٦)

وَمِنْهَا أَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ ، فَإِذَا أَسْقَطْتَهُ بَقِي: مَا جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ ، فَيَصِيرُ الفِعْلُ فِيْهِ مُفَرَّغاً لِزَيْدٍ ، فَكَأَنَّكَ قُلتَ: جَاءَنِي زَيْدٌ ، عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِيصِ.

وَمِنْهَا: «أَنَّ النَّصبَ عَلَى الاسْتِثْنَاء فِي عَقْلِيَّةِ العَامِلِ فِيْهِ إِشْكَالٌ ، فَإِذَا أَمْكَنَ غَيْرُهُ مِن الوَاضِحِ كَانَ أَوْلَى ، وَوِزَانُهُ وِزَانُ المَفْعُولِ مَعَهُ ، فَإِنَّهُ إِذَا أَمْكَنَ فِيْهِ

---

(١) في "ع" (لشانه).

(٢) ينظر التخمير (٤٦٣/١) ، وينظر شرح الأنموذج للأردبيلي ص (٥٥ – ٥٦) ، وترشيح العلل ص (١٦٠ – ١٦١).

(٣) ينظر شرح الكتاب (ج٣ ل١٠٢ أ) ، والتخمير (٤٦٣/١).

(٤) الآية (٦٦) من سورة النساء.

(٥) هي قراءة ابن عامر وحده ، والباقون بالرفع ، ينظر السبعة ص (٢٣٥) ، والكشف (٣٩٢/١)، والحجة في القراءات السبع ص (١٢٤) ، والنشر (٢٥٠/٢) ، والمقنع ص (١٠٣) ، وزاد المسير (١٢٥/٢).

(٦) ساقط من "ع".

العَطْفُ كَانَ أَوْلَى ، أَلاَ تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ: "وَعَمْراً" بِالنَّصْبِ ، وَفِي "مَالَكَ وَعَمْراً"(١) رجَعَ إِلَيْهِ ؛ لِتَعَذُّرِ العَطْفِ كَذَلِكَ هُنَا ، لا يُصَارُ إِلَى الاسْتِثْنَاءِ إِلا عِنْدَ تَعَذُّرِ البَدَلِيَّةِ.»(٢)

وَمِنْهَا وَهُو فِي **حم**(٣) أَنَّ العَامِلَ فِي كِلاَ الوَجْهَيْنِ هُو الفِعْلُ ، إِلاَّ أَنَّ [فِي](٤) النَّصْبِ بِوَاسِطَةِ "إِلاَّ" ، وَفِي البَدَلِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، فَإِذَا أَمْكَنَ إِعْمَالُهُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ كَانَ المَصِيْرُ إِلَى غَيْرِهِ ضَعِيْفاً ، وَكَأَنَّ هَذَا الوَجْهَ هُو الثَّالِثُ مَعْنَىً ، {فاعرفه}(٥).»

شم: وَلأَنَّ طَرِيقَ البَدَلِ أَقْصَرُ وَأَخْصَرُ.

{**قلتُ:** وَلأَنَّ البَدَلَ فِيْهِ نَوعُ تَأْكِيْدٍ وَتَبْيِيْنٍ لاَ يَكُونُ فِي الإِفْرَادِ لاشْتِمَالِهِ مَعَ المُبْدَلِ عَلَى ذِكْرِهِمَا إِجْمَالاً وَتَفْصِيلاً ، وَسَيَأْتِي هَذَا النَّحو.}(٥)

قُلتُ: فَإِنْ سَأَلتَ فَلِمَ(٦) لَمْ يَقُلْ: وَالاخْتِيَارُ هُو الرَّفْعُ ، كَمَا يَذْكُرُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ؟.

قُلتُ: لأَنَّ البَدَلَ لاَ يَخْتَصُّ الرَّفْعَ ، فَإِنَّهُ كَمَا يَأْتِي فِيْهِ يَأْتِي فِي المَنْصُوبِ وَالمَجْرُورِ ، نَحْو قَوْلِكَ: مَا ضَرَبْتُ أَحَدَاً إِلاَّ زَيْدَاً ، وَمَا مَرَرتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٍ ، وَالنَّصْبُ فِي المَنْصُوبِ مُخْتَلِفٌ بِاخْتِلاَفِ التَّقْدِيْرَيْنِ ، أَعْنِي تَقْدِيرَي الاسْتِثْنَاء ، وَالبَدَلُ ، فَإِنَّهُ فِي الاسْتِثْنَاء مَنْصُوبٌ بِوَاسِطَةِ "إِلاَّ" ، وَفِي البَدَلِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، كَأَنَّكَ تَقُولُ: مَا ضَرَبتُ إِلاَّ زَيْدَاً ، فَهُو فِي الأَوَّلِ كَلاَمٌ تَامٌ ، وَفِي الثَّانِي نَاقِصٌ مَعْنَى. وَإِنَّمَا اعْتَذَرَ عَنْ قِرَاءَةِ النَّصْبِ فِي الآيَةِ(٧) لمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ المُخْتَارَ هُو البَدَلُ فِي غَيْرِ

---

(١) في "ع" (وزيداً).

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٦/١).

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٨٧).

(٤) مضاف من "ع".

(٥) ساقط من "ع".

(٦) في "ع" (لم).

(٧) الآية (٨١) من سورة هود ، وهي قوله تعالى: ﴿ ... فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ... ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمر ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ ﴾ بالرفع ، ووافقهما ابن محيض واليزيدي والحسن ، والباقون بالنصب ، ينظر السبعة ص (٣٣٨) ، والتبصرة ص (٢٢٥) ، والعنوان في القراءات السبع ص (١٠٨) ، وسراج القارئ ص (٢٥٢) ، وإتحاف فضلاء البشر ص (٢٥٩) ، والتبيان (٧١٠/٢).

المُوجَبِ، فَإِذَا كَانَ المُستَثْنَى(١) عَنْ قَولِهِ(٢): ﴿ فَأَسْرِ ﴾ كَانَ عَنْ كَلَامٍ مُوجَبٍ ، فَكَانَ النَصَّبُ هُو الوَجْهُ.

شع(٣): « التَّفصِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ الكِتَابِ فِي الآيَةِ غَيْرُ مُستَقِيمٍ قَطْعاً(٤) ، فَإِنَّ القِرَاءتَينِ ثَابِتَتَانِ قَطْعَاً ، فَيَمْتَنِعُ حَمْلُهَا عَلَى وَجْهَينِ أَحَدُهُمَا بَاطِلٌ وَالقَضِيَّةُ وَاحِدَةٌ، فَهُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ سَرَى بِهَا ، أَوْ مَا سَرَى [بِهَا](٥) ، فَإِنْ كَانَ قَدْ سرى [بِها](٥) فَلَيسَ مُستَثْنَى مِن قَولِهِ: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾ (٦) ، وَإِنَّ كَانَ مَا سَرَى بِهَا فَهُو مُستَثْنَى مِن قَولِهِ ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ (٦) ، فَثَبَتَ أَنَّ أَحَدَ التَّأوِيلَين بَاطِلٌ قَطْعَاً فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ فِي إِحْدَى القِرَاءتَيْنِ الثَّابِتَتَينِ قَطعَاً ، فَالأَولَى مِنْ هَذَا أَنْ تَكُونَ ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ (٦) فِي الرَّفعِ وَالنَّصْبِ مِثْلُ [قَولِهِ](٧): ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ (٨) وَيُقرَأُ مَنْصُوبَاً.»

قَالَ فِي الكشاف(٩): « الدَّلِيْلُ عَلَى أَنَّ النَّصْبَ مَحْمُولٌ عَلَى ﴿ فَأَسْرِ

---

(١) في "ع" (مستثنى).

(٢) الآية (٨١) من سورة هود ، وهي قوله تعالى: ﴿ ... فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ... ﴾.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٦ – ٣٦٧).

(٤) هكذا في الأصل وفي "ع": "في الآية باطل قطعاً".

(٥) مضاف من "ع".

(٦) الآية (٨١) من سورة هود.

(٧) في "ع" (قولك) والصواب ما أثبته.

(٨) الآية (٦٦) من سورة النساء.

(٩) الكشاف (٢/٢٨٤).

بِأَهْلِكَ ﴾ (١) قِرَاءَةُ عَبْدُ اللهِ(٢): ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ ... إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ(٣) ﴾ (١) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَنْ ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ ﴾ (١) ، عَلَى أَصْلِ الاسْتِثْنَاءِ ، وَإِنْ كَانَ الفَصِيحُ هُو البَدَلُ ، أَعْنِي قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ فَأَبْدَلَهَا عَنْ ﴿ أَحَدٌ ﴾ ، قَالَ: وَفِي إِخْرَاجِهَا مَعَ أَهْلِهِ رِوَايَتَانِ ، رُوُيَ أَنَّهُ أَخْرَجَهَا مَعَهُمْ وَأُمِرَ أَنْ لاَ يَلْتَفِتْ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلاَّ هِيَ ، فَلَمَّا سَمِعَتْ هَدَّةَ العَذَابِ الْتَفَتَتْ ، وَقَالَتْ: يَا قَوْمَاهْ فَأَدْرَكَهَا حَجَرٌ فَقَتَلَهَا ، وَرُوُيَ أَنَّهُ أُمِرَ بِأَنْ يُخَلِّفَهَا مَعَ قَوْمِهَا ، فَإِنْ هَوَاهَا إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَسْرِ بِهَا ، وَاخْتِلَافُ القِرَاءَتَيْنِ لاَخْتِلَافِ الرِّوَايَتَينِ. » {والله أعلم.}(٤)

وَقُرِئَ: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (٥) بِالنَّصبِ عَلَى / الاسْتِثْنَاءِ. [١١٢/ب]

قُلْتُ: وَفِي تَفْسِيرِ النسفي(٦) رَحِمَهُ(٧) الله قِيلَ: فِي قَولِهِ: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ (٥) الرَّفْعُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ عَلَى لُغَةِ مِنْ قَالَ(٨): أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ.

---

(١) الآية (٨١) من سورة هود.

(٢) سبق ذكرها قريباً.

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمر بالرفع ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾ والباقون بالنصب ، ينظر السبعة (٣٣٨) ، والكشف (٥٣٦/١) ، والإقناع (٦٦٦/٢) ، والنشر (٢٩٠/٢) ، والتبيان (٧١٠/٢).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) الآية (٦٦) من سورة النساء ، وهي قراءة ابن عامر وحده وقد سبق تخريجها قريباً.

(٦) هو عمر بن محمد بن أحمد ، أبو حفص ، نجم الدين النسفي ، فقيه أديب مفسر ، عالم بالحديث، ولد بـ"نسف" سنة ٤٦٢هـ ، أخذ عن إسماعيل النسفي وأبي اليسر البزدوي ، له مئة مصنف ، منها "الأكمل والأطول" في التفسير ، و"التيسير" في التفسير ، وطلبة الطلبة ، وغيرها ، وهو غير النسفي المفسر أبو عبد الله ، توفى نجم الدين سنة ٥٣٧هـ ، تنظر ترجمته في الفوائد البهية ص (١٤٩) ، والجواهر المضية (٦٥٧/٢) ، وطبقات المفسرين للسيوطي ص (٥٧) ، وطبقات المفسرين للداوودي (٧/٢) ، ولسان الميزان (٣٢٧/٤) ، ومعجم الأدباء (٧٠/١٦ – ٧١).

(٧) ينظر قول النسفي في الموصل في شرح المفصل ص (٥٩٠).

(٨) هو قول مشهور من أقوال العرب ، وهي لغة تنسب إلى بني الحارث بن كعب ، وطيئ ، وأزد شنوءة ، ينظر الكتاب (١٩/١ – ٢٠ – ٧٨) ، (٤١/٢) ، (٢٠٩/٣) ، ومعاني القرآن=

قَالَ: وَمِن الوَارِدِ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ [قَولُهُ](١): ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ (٢) ، وقَولُهُ ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ (٣).

وَقَولُهُ(٤):

يَلُوْمُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِـ ـيْلِ قَوْمِيْ وَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

وَاللهُ أعلَمُ.

قَوْلُهُ: "وَالثَّالِثُ مَجْرُورٌ أَبداً" ، هُوَ الضَّرْبُ الثَّالِثُ مِن الأَضْرُبِ الخَمْسَةِ.

شم(٥): أَمَّا "غَيْر" فَالأَصْلُ فِيْهِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً بِمَعْنَى مُغَايِرٍ ، إِلاَّ أَنَّهُ لمَّا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ "إِلاَّ" مُنَاسَبَة مِن جِهَةِ مُخَالَفَةِ مَا بَعْدَهُ مَا قَبْلَهُ أُلْحِقَ بِهَا فِي بَابِ الاسْتِثْنَاءِ ، وَالمَجْرُورُ بَعدَهُ بِالإِضَافَةِ.

وَأَمَّا "سِوَى" وَ"سَوَاء" فَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُمَا فِي بَابِ الظُّرُوفِ(٦).

تخ(٧): وَاعْلَمْ أَنَّ "سِوَى" مَا دَامَ عَلَى أَصلِهِ لاَ يُضَافُ إِلَى النَّكِرَةِ ، فَلاَ يُقَالُ: عِنْدِي دِرْهَمٌ سِوَى جَيِّدٍ ، وَرَجُلٌ سِوَى عَاقِلٍ ، بَلْ سِوَى الجَيِّدِ وَسِوَى العَاقِلِ.

وَأَمَّا "حَاشَى" فَمَذْهَبُ الكوفيين فِيْهِ أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ ، وَمَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ أَنَّهُ

=للأخفش (١/٢٦٢) ، وشرح السيرافي (٢/١٩) ، والمسائل المنثورة ص (٧٢) ، والأصول (١/٧١) ، (٢/٨٢).

(١) مضاف من "ع".

(٢) الآية (٧١) من سورة المائدة وهي قوله تعالى﴿ ... فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ... ﴾.

(٣) الآية (٣) من سورة الأنبياء.

(٤) هو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (٤٨) ، وشرح التصريح (١/٢٧٦) ، والدرر (٢/٢٨٣ – ٢٨٤) ، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني لأحية بن الجلاح (٢/٧٨٣) ، وبلا نسبة في معاني القرآن (١/٣١٦) ، وسر صناعة الإعراب (٢/٦٢٩) ، وشرح ابن يعيش (٣/٨٧) ، وأوضح المسالك (٢/٩٠) ، والأشموني (٢/٤٧) ، وأمالي ابن الشجري (١/٢٠١) ، والمقاصد النحوية (٢/٤٦٠) ، وهمع الهوامع (١/٥١٣).

(٥) ينظر النص في المحصل في شرح المفصل ص (٦٠٠ – ٦٠١).

(٦) ينظر ص (٥ – ٦) من التحقيق.

(٧) ينظر التخمير (١/٤٦٥ – ٤٦٧).

مَصْدَرٌ ، وَمَذْهَبُ عَامَّةِ البَصرِيِّينَ إلاَّ المُبَرِّدَ أَنَّهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ(١).

حُجَّةُ كَونِهِ غيْرَ فِعْلٍ أَنَّهُ تَتَعَلَّقُ بِهِ اللاَّمَ كَمَا فِي: "تَنْزِيهاً لله" ، وَلَو كَانَ فِعْلاً لَمَا تَعَلَّقَ بِهِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: نَزِّهِ الله ، وَالحُجَّةُ لِكَونِهِ غَيْرَ حَرْف أَنَّهُ يَقْبَلُ التَّغْيِيْرَ وَالنَّقْصَ ، فَيُقَالُ: حَاشَى اللهَ وَحَاشَى لله ، [وَحَاشَ لله](٢) ، وَالنَّقْصُ لاَ يَقَعُ فِي الحُرُوفِ إِلاَّ شَاذاً.

احْتَجَّ المُبَرِّدُ وَالكُوفِيُّونَ أَنَّهُ يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأَفْعَالِ ، قَالَ(٣):

❁ وَمَا أُحَاشِي مِن الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ ❁

وَبِأَنَّهُ يَدْخُلُهُ الحَذْفُ ، وَلأَنَّ حَرْفَ الجَرِّ تَعَلَّقَ بِهِ(٤) ، وَحَرْفُ الجَرِّ لاَ يَدْخُلُ حَرْفَ الجَرِّ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: اللاَّمُ مَزِيْدَةٌ ، كَمَا فِي ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ (٥)؟.

أَجَبْتُ: اللاَّمُ لاَ تُزَادُ إِلاَّ لِتَأْكِيْدِ مَعْنَى الفِعْلِ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ "حَاشَى" فِعْلاً.

---

(١) المسألة خلافية ، ينظر الإنصاف (٢٧٨/١) ، والتبيين على مذاهب النحويين مسألة: (٦٩) ص (٤١٠) ، وائتلاف النضرة مسألة: (٥٦) ص (١٧٧) ، وينظر الكتاب (٣٠٩/٢ – ٣٤٩) ، والمقتضب (٣٩١/٤) ، والأصول (٢٨٨/١ – ٢٨٩) ، ومعاني الرماني ص (١١٨) ، والجنى الداني ص (٥٥٨).

(٢) مضاف من "ع".

(٣) صدره:

❁ ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ❁

وهو للنابغة في ديوانه ص (١١٣) ، وهو له في الأصول (٢٨٩/١) ، وعلل النحو ص (٣٧٩)، والإنصاف (٢٧٨/١) ، وشرح شواهد المغني (٣٦٨/١) ، وشرح ابن يعيش (٥/٢) ، (٤٨/٨)، وبلا نسبة في المرتجل ص (١٨٩) ، والأشموني (١٦٧/٢) ، واللسان (حا) (١٨١/١٤) ، وأسرار العربية ص (٢٠٨) ، وخزانة الأدب (٤٠٣/٣) ، ومعنى اللبيب ص (١٦٤).

(٤) أي: لام الجر في نحو: "حاشى لله".

(٥) الآية (٧٢) من سورة النمل.

حُجَّةُ البَصْرِيِّيْنَ مَا قَالَهُ سِيْبَوَيهِ(١): أَنها لَوْ كَانَتْ فِعْلاً لَجَازَ أَنْ تُوصَلَ بـ"مَـا" كَمَا فِي "خَلاَ" ، وَامْتَنَعَ أَنْ يُقَالَ: مَا حَاشَى زَيْداً ، دَلَّتْ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِفِعْلٍ ، ولأَنَّهُمْ قَالُوا: "حَاشَايَ" مِنْ غَيْرِ نُونِ الوِقَايَةِ ، قَالَ(٢):

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيْبَ إِلَهَهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُوْرُ

أَيْ: مَخْتُونٌ.

وَيَشْهَدُ لِكَونِهِ حَرْفاً انجِرَارُ الاسمِ بِعْدَهُ فِي نَحْوِ قَولِهِ(٣):

❁ حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ .... ❁

وَاشْتِقَاقُ "حَاشَى" مِنْ قَولِهِمْ: "كُنْتُ فِي حَشَا فُلاَنٍ" ، أَيْ: فِي نَاحِيَتِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ: حَاشَا لِزَيْدٍ ، فَمَعْنَاه قَدْ تَنَحَّى زَيْدٌ مِنْ هَذَا.»

قَوْلُهُ: "**وَالرَّابِعُ جَائِزٌ فِيْهِ الجَرُّ وَالرَّفْعُ**".

شع(٤): « "لاَ سِيَّمَا" كَانَ يَنْبَغِي أَلاَّ يَكُونَ فِي الاسْتِثْنَاءِ ؛ لأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ إِخْرَاجُ شَيءٍ وَإِثْبَاتُ ضِدِّ الحُكْمِ لَهُ ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هُوَ إِثْبَاتُ ذَلِكَ(٥) الحُكْمِ بِطَرِيْق

---

(١) الكتاب (٣٤٩/٢ – ٣٥٠) ، وينظر شرحه للسيرافي (١٢٩/٣ – ١٣٠) ، والنكت عليه للأعلم (٦٤٩ – ٦٥٠).

(٢) الشاهد للأقيشر الأسدي ، وهو في ديوانه ص (٦٠) ، وشرح التصريح (١١٢/١) ، والدر (١٧٧/٣) ، والمقاصد (٣٧٧/١) ، والهمع (٢١١/٢) ، واللسان (عذر) (٥٥١/٤).

(٣) تمام البيت كما في التخمير (٤٦٧/١):

حاشى أبي ثوبان إنَّ به ضِنَّنًا على المَلْحَاة والشتم

وهو للجميح الأسدي في الأصمعيات ص (٢١٨) ، وشرح المفضليات ص (٧١٨) ، والمقاصد النحوية (١٢٩/٣) ، وشرح شواهد المغني (٣٦٨/١) ، والدر (١٧٦/٣) ، وهو لسبرة بن عمرو الأسدي في اللسان (حشا) (١٨٢/١٤) ، وتاج العروس (حشا) ، وبلا نسبة في المحتسب (٣٤١/١) ، وشرح ابن يعيش (٨٤/٢) ، والإنصاف (٢٨٠/١) ، والأشموني (١٦٥/٢) ، والهمع (٢١١/٢) ، وخزانة الأدب (١٨٢/٤) ، ويروى البيت: "حاشى أبا ثوبان ..." وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت ، وهذا البيت يظهر أنه مركب من بيتين ، وروايته الصحيحة:

حاشى أبا ثوبان أن أبا ثوبان ليس ببكمة فدم
عمرو بن عبد الله ألنا به ضنا على الملحاة والشتم

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٨/١).

(٥) هكذا في الأصل وفي "ع" (هذا الحكم).

الزِّيَادَةِ فِي مَعْنَاهُ ، مِثَالُهُ قَوْلُكَ: أَحْسِنْ إِلَى القَوْمِ لاَ سِيَّمَا زَيْدٍ ، وَإِنَّمَا أَوْرَدَهُ لمَّا كَانَ بَيْنَهُمَا مِن المُخَالَفَةِ ؛ لأَنَّ الثَّانِيَ يَثْبُتُ لَهُ زِيَادَةٌ ، فَكَأَنَّهُ غَيْرُ الحُكْمِ الأَوَّلِ.»

{**قُلْتُ**(١): وَمِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ لِصِحَّةِ قَوْلِهِ: فِي مَقَامِ التَّعْلِيْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَـٰلَ ﴾(٢). أَمَا تَرَى أَنَّهُمَا مِنْ جُمْلَةِ المَلائِكَةِ ، وَقَدْ عُطِفَا عَلَيْهِمْ وَالعَطْفُ يَقْتَضِي خِلاَفَ المُجَانَسَةِ ، وَمَا ذَاكَ إِلاَّ لأَنَّ زِيَادَةَ فَضْلِهِمَا كَأَنَّهَا أَخْرَجَتْهُمَا(٣) مِنْ جِنْسِ المَلاَئِكَةِ ، كَذَا هُنَا.}(٤)

«وَالجَرُّ بَعْدَ "لاَ سِيَّمَا" هُوَ الأَكْثَرُ ، وَالرَّفْعُ وَهُوَ قَلِيْلٌ ، وَالنَّصْبُ وَهُوَ الأَقَلُّ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ.

فَأَمَّا الجَرُّ فَلَهُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ "مَا" زَائِدَةً ، وَالاسْمُ مَجْرُورٌ بِالإِضَافَةِ، وَالتَّقْدِيْرُ: لا سِيَّ زَيْدٍ ، أَيْ: لا(٥) مِثْلَهُ.

{وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بَدَلاً مِنْ "يَوْمٍ"(٦) فِي قوله(٧):

۞ أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ ۞

وهو أول البيت. }(٤)

---

(١) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٩٤).

(٢) الآية (٩٨) من سورة البقرة.

(٣) في الأصل (أخرجهما) ، والصواب ما أثبته ، وهو في الموصل.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر التهذيب الوسيط في النحو ص (٢٠٢).

(٦) أي: أن تكون نكرة غير موصوفة و"يوم" بدل منها.

(٧) عجزه:

۞ ولا سيما يومٌ بدارة جُلْجلِ ۞

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص (١١٢) ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ص (١٨) ، وهو من شواهد الخزانة (٤٤٤/٣) ، والجنى الداني (٣٣٤) ، والمقتصد (٨٢٩/٢) ، وشرح ابن يعيش (٨٦/٢) ، وشواهد التوضيح والتصحيح ص (١٠٦) ، والبديع في علم العربية (٢٢١/١).

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَبِجَعْلِ "مَا" مَوْصُولَةً ، وَ"زَيْدٌ" خَبَرَ الْمُبْتَدَأ الْمَحْذُوف(١) ، [أَوْ أَنْ تَكُونَ "ما" بِمَعنى شَيء ، و"زيدٌ" مرفوعٌ خبرُ مبتدأ محذوفٍ](٢) تَقْدِيرُه: لا مِثْلَ شَيءٍ هُوَ زَيْدُ ، أَيْ: لاَ مِثْلَ إِنْسَانٍ هُو زَيْدٌ.»(٣)

«وَإِذَا نَصَبْتَهُ فَـ"مَا" نَكِرَةٌ لاَ مَوْصُولَةٌ وَلاَ مَوْصُوفَةٌ ، تَقْدِيرُه: لاَ سِيَّ شَيءٌ، أَعْنِي يَوْماً.»(٤)

وَذَكَرَ {الإمَامُ}(٥) عَبْدُ القَاهِرِ(٦): "مَا" فِي النَّصبِ كَافَّةٌ ، وَنَصبُ "يَوْماً" عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَالعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى: لَهَوتُ ، وَالمَعْنَى: لاَ سِيَّمَا لَهَوتُ يَوْماً.

«وَفِي عِبَارَةِ الشَّيْخِ(٧) مَا يَدَلُّ عَلَى أَنَّ النَّصبَ قَلِيلٌ.

{قَالَ صَاحِبُ **تغ**: فِي ضِرَامِهِ(٨): "لا سِيَّمَا" مُشَدَّدَة ، وَقَدْ خَفَّفَهَا أَبُو العَلاَءِ فِي قَوْلِهِ(٩):

وَلِلْمَاءِ الْفَضِيلَةُ كُلَّ حِيْنٍ   وَلاَ سِيَمَا إِذَا اشْتَدَّ الأُوَارُ}(٥) » [١١٣/أ]

قَالَ ابنُ جِنِّي(١٠): "سِيٌّ" أَصْلُهُ "سِوْى" مِنْ سَوَّيْتُهُ فَتَسَوَّى رُكِّبَتْ مَعَ "لا" قَصْداً إِلَى نَفْيِ المُمَاثَلَةِ وَإِثْبَاتِ الخُصُوصِيَّةِ لمَّا بَعْدَه بِمَزِيْدٍ.

قَوْلُهُ: «وَالخَامِسُ جَارٍ عَلَى إِعرَابِهِ قَبْلَ دُخُولِ "إِلاَّ".»

---

(١) ينظر المقتصد (٧١٣/٢) ، وشرح الرضي على الكافية (١٣٥/٢).

(٢) إضافة يقتضيها السياق ، وهو من إيضاح ابن الحاجب ، وينظر شرح الرضي للكافية (١٣٥/٢).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٨/١).

(٤) ينظر التخمير (٤٦٨/١).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) لم أتبينه بنصه في كتبه التي اطلعت عليها ، وينظر شرح الجمل في النحو ص (١٠٩) ، والمقتصد (٧١٣/٢ – ٨٢٩).

(٧) هو الزمخشري وقد وردت عبارته في المتن سابقاً ، ينظر التخمير (٤٦٨/١).

(٨) ينظر شروح سقط الزند (٨١٤/٢).

(٩) البيت لأبي العلاء في سقط الزند ص (١٦٣) ، والأوار: حرُّ الشمس ، وقيل الدخان واللهب ، كما ذكر صاحب اللسان (أور) (٣٥/٤).

(١٠) لم أجده بنصه فيما اطلعت من كتبه ، وينظر سر صناعة الإعراب (٨٢٧/٢) ، وشرح الرضي على الكافية (١٣٦/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٥٩٤) ، واللسان (سوا) (٤١١/١٤) ، وخزانة الأدب (٤٤٥/٣).

سَمَّاه سِيبَوَيهِ(١) لَغوًا ، أَي: لاَ تَأثِيرَ لَهُ فِي اللَّفْظِ ، وَمِثْلُهُ: عَجِبْتُ مِنْ لاَ شَيءٍ، وَفَعَلَ كَلاَ فِعْلٍ» ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الكِتَابِ فِي حَوَاشِيهِ(٢).

شع(٣): «وَلَمْ يَذْكُر الشَّيْخُ لَهُ ضَابِطاً ، وَضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ "إلاَّ" غَيْرَ مُوجَب وَلا مَذْكُور مَعَهُ المُسْتَثْنَى مِنْهُ ، سَوَاءٌ كَانَ فَاعِلاً أَو مَفْعُولاً ، أَوْ ظَرْفاً أَو صِفَةً أَوْ حَالاً ، كُلُّ ذَلِكَ وَاقِعٌ ، وَفَائِدَةُ "إلاَّ" فِي المَعْنَى كَفَائِدَتِهَا لَو ذُكِرَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ، فِي أَنَّ الغَرَضَ حَصْرٌ لِذَلِكَ(٤) المَعْنَى لمَّا ذُكِرَ بَعْدَه لاَ غَيْرُ. »

وَذَكَرَ الشَّيْخُ ابنُ الحَاجِبِ فِي شَرْحِ المُقَدِّمَةِ(٥): «أَنَّ هَذَا الاسْتِثْنَاءَ يُسَمِّيهِ النَّحْوِيُّونَ المُفَرَّغَ ، لأَنَّهُ فُرِّغَ بِهِ العَامِلُ قَبْلَ "إلاَّ" فَحُذِفَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَجُعِلَ إِعْرَابُهُ لمَّا بَعْدَ "إلاَّ" ، وَسُمِّيَ بِاسْمِهِ وَإِنْ كَانَ فِي المَعْنَى مُخْرَجاً مِن مُسْتَثْنَى مِنْهُ مَحْذُوف ، مَعْنَاهُ: مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، وَإلاَّ لَمْ يَسْتَقِمْ الاسْتِثْنَاءُ ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ هَذَا التَّقْدِيرِ قَوْلُهُمْ: مَا قَامَ إلاَّ هِنْدٌ ، وَلاَ يُقَالُ: قَامَ هِنْدٌ ، {فَاعرِفهُ بِالتَّأَمُّلِ.}(٦)»

قَوْلُهُ: "وَالمُشَبَّهُ بِالمَفْعُولِ مِنْهَا هُو الأَوَّلُ".

«عَنَي بِالوَجْهِ الأَوَّلِ الضَّرْبَ الأَوَّلَ مِن الخَمْسَةِ الأَضْرُبِ ، وَهُو مَنْصُوبُ المُوْجَبِ وَالمُقَدَّمِ وَالمُنْقَطِعِ ، وَبِالثَّانِي غَيْرَ البَدَلِ فِي غَيْرِ المُوْجَبِ ، وَهُو المُسْتَثْنَى مِن الأَضْرُبِ الخَمْسَةِ ؛ لأَنَّ مَا لَمْ يَنْتَصِبْ بِالاسْتِثْنَاءِ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى الشَّبَهِ.(٧)»

تخ(٨): «مَا ذَكَرَ مِن الشَّبَهِ(٩) أَنَّهُ فَضْلَةٌ شَيءٌ إِقنَاعِيٌّ(١٠):

وَرُبَّ كَلاَمٍ مَرَّ فَوْقَ مَسَامِعِي   كَمَا طَنَّ فِي لَوْحِ الهَجِيرِ ذُبَابُ(١١)

---

(١) ينظر الكتاب (٢/٣١٥) ، وما بعده.

(٢) ينظر حواشي المفصل (ل ٢٤ ب).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٨).

(٤) في "ع" (ذلك).

(٥) ينظر شرح المقدمة الكافية (٢/٥٤٧).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر التخمير (١/٤٦٩).

(٨) المصدر نفسه (١/٤٦٩ – ٤٧٠).

(٩) في "ع" (من التشبيه).

(١٠) أي: من إقناعيات النحويين.

(١١) لم أتبين قائله ، وهو من شواهد التخمير (١/٤٧٠) ، والمقاليد (١٦٦/ب).

وَالوَجْهُ فِيْهِ أَنَّ "إِلاَّ" فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى الحَالِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءني القَوْمُ إِلاَّ زَيْدَاً ، فَمَعْنَاه: جاءني القَوْمُ مُسْتَثْنىً منْهُمْ زَيْدَاً(١) ، وهو(٢) مَنْصوبٌ عَلَى الحَالِ ، ولِذَلِكَ قَالُوا فِي قَوْلِهِ(٣):

⊛ .... إلا الفرقدان ⊛

بِأَنَّ "إِلاَّ" هُنَا صِفَةٌ ، وَالمَعْنَى: كُلُّ أَخٍ غَيْرُ الفَرْقَدَيْنِ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ، وَالحَالُ وَالصِّفَةُ يَتَآخَيَانِ ، ونَظِيْرُ هذِهِ المَسْأَلَةِ: الوَاوُ بِمَعْنَى {مَعَ.}(٤)

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا تَقُولُ فِي قَولِهِمْ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدَاً ، فَإِنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ "إِلاَّ" حَالاً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ ذُو الحَالِ نَكِرَةً؟.

أَجَبْتُ: ذُو الحَالِ قَدْ يَجِيءُ نَكِرَةً ، وَمِنْهُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ(٥) فِي كِتَابِ السَّرِقَةِ: "وَإِذَا خَرَجَ جَمَاعَةٌ مُمْتَنِعِيْنَ"(٦).

وَفِي الحَدِيْثِ(٧): (فَأَتَى فَرَسٌ لَهُ سَابِقَاً) فَإِنْ نَصَبْتَهُ فَعَلَى الحَالِ ، وَإِلاَّ فَعَلَى الصِّفَةِ.

---

(١) هكذا في الأصل وفي "ع" (زيد).

(٢) أي: وهو مستثنى منصوب.

(٣) سيأتي تخريجه بعد قليل في متن المفصل فلينظر تخريجه هناك.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) هو محمد بن الحسن الشيباني ، من موالي بني شيبان ، أبو عبد الله ، إمام بالفقه والأصول ، وهو تلميذ أبي حنيفة ، والذي نشر علمه ، توفى سنة ١٨٩هـ ، تنظر ترجمته في الفهرست ص (٢٨٧) ، والفوائد البهية ص (١٦٣) ، والبداية والنهاية (٢٠٢/١٠) ، والجواهر المضية (١٢٢/٣ - ١٢٧) ، والنجوم الزاهرة (١٣٠/٢) ، ومفتاح السعادة (١٠٧/٢).

(٦) ليس في الجامع الكبير ، وينظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين الكاساني (٣١٨/٤) ، وشرح فتح القدير لابن الهمام (٤٩٢/٣) ، والتخمير (٤٧٠/١) ، والمقاليد (١٦٦/ب) ، والمحصل في شرح المفصل ص (٥٩٩).

(٧) لم أجده بنصه في كتب الحديث ، بل ورد بألفاظ أخرى ، منها في سنن أبي داود ، عن ابن عمر: (أن النبي صلى الله عليه وسلم سبّق بين الخيل ، وفضل القرح في الغاية) حديث (٢٥٧٧) (٣٧٢/٢) كتاب الجهاد ، وفي سنن أحمد حديث (٥٦٥٦) (١٦٨/٥): (سَبَّق النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى السابق) ، وعلى ذلك فلا شاهد في هذه الرواية على هذه المسألة ، وقد ورد في كتب النحو بلفظ المقتبس ، ينظر المرتجل ص (١٦٥) ، والتخمير (٤٧٠/١) ، وشرح الكافية للرضي (٢٠٤/١) ، والصفوة الصفية (٤٩١/١) ، والمقاليد (١٦٦/ب).

فَإِنْ سَأَلْتَ: النَّحْوِيُّونَ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِعْرَابَ المُسْتَثْنَى عَلَى البَدَلِ إِذَا لَمْ تُعْمِلْ فِيْهِ "إِلاَّ" ، وَأَنْتَ قَدْ جَعَلْتَ إِعْرَابَهُ عَلَى الصِّفَةِ؟.

أَجَبْتُ: هُمَا عِبَارَتَانِ مَحْصُولُهُمَا وَاحِدُ ، وَالَّذِي يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَا بَدَلاً وَلا مُبْدَلاً أَنَّ مِنْ شَأْنِ البَدَلِ وَالمُبْدَلِ {منه}(١) أَنْ يَقَعَا مَعَاً فِي كَلاَمٍ إِمَّا مُوجَبٍ ، وَإِمَّا غَيْرِ مُوْجَبٍ ، أَمَّا أَنْ يَقَعَ أَحَدُهُمَا فِي مُوجَبٍ وَالآخَرُ فِي غَيْرِ مُوْجَبٍ ، أَوْ عَلَى العَكْسِ فَلاَ. »

حم: وَذَكَرَ سِرَاجُ الدِّينِ السَّكَّاكِي(٢): قِيْلَ: "إِلاَّ" نَائِبُ عَنْ فِعْلِ "أَسْتَثْنِي"(٣) ، كَمَا أَنَّ "يَا" نَائِبَةُ عَنْ "أُنَادِي"(٤) ، وَكَوْنُهُ كَالوَاوِ بِمَعْنَى مَعَ ، وَالبَاءُ فِي "بِزَيْدٍ" عِنْدِي أَوْجَهُ(٥) ، {والله أعلم}(١).

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) لم أجده في كتابه "مفتاح العلوم" ، وينظر ص (١٦٤) منه.

(٣) هو مذهب المبرد والزجاج ، وتبعهم السيرافي ، ينظر المقتضب (٣٩٠/٤) ، والأصول (٢٨١/١) ، والجنى الداني ص (٥١٦).

(٤) ينظر الجنى الداني ص (٣٥٧).

(٥) أي: أن "إلا" ينتصب ما بعدها بالفعل الذي قبلها بتوسطها ، وهي كالواو إذا تقدمها فعل نصبت، وكالباء حين أوصلت الفعل اللازم ، ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٥٧٧).

[حكم غير]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

«**فَصـــــــل**:

وَحُكْمُ "غَيْرٍ"(١) حُكْمُ الاسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ "إِلَّا" ، تَنْصِبُهُ فِي المُوْجَبِ وَالمُنْقَطِعِ ، وَعِنْدَ التَّقْدِيمِ ، وتُجِيزُ فِيْهِ الرَّفْعَ(٢) وَالنَّصبَ فِي غَيْرِ المُوْجَبِ ، وَقَالُوا: إِنَّمَا عَمِلَ فِيْهِ غَيْرُ المُتَعدِّي ؛ لِشَبَهِهِ بِالظَّرْفِ لإِبْهَامِهِ.»

قَوْلُهُ: "الرَّفْعَ وَالنَّصْبُ فِي غَيْرِ المُوْجَبِ".

وُجِدَ فِي نُسْخَةٍ مَقْرُوءَةٍ عَلَى الشَّيْخِ سِرَاجِ الدِّينِ السَّكَّاكِي(٣) لَفْظَةُ "البَدَلِ" مَكَانَ لَفْظَةِ "الرَّفْعِ" ، وَمَكْتُوبٌ تَحْتَهُ: {**صح**}(٤) هَذَا مِنْ خَطِّ المُصَنِّفِ ، نُقِلَ(٥) مِنْ حَاشِيَةٍ مَوْثُوقٍ بِهَا {وَلَفْظُ "البَدَلِ" كَمَا وُجِدَ أَوْلَى إِثْبَاتاً لأَنَّهُ أَعَمُّ. }(٤)

شح(٦): «لمَّا وَقَعَتْ "غَيْرُ" مَوْقِعَ "إِلَّا" وَ"إِلَّا" حَرْفٌ لَا حَظَّ لَهُ مِنْ الإِعْرَابِ ، وَ"غَيْرُ" اسْمٌ مُعْرَبٌ يَحِقُّ لَهُ إِعْرَابٌ فِي الكَلَامِ ، فَجُعِلَ إِعْرَابُهَا إِعْرَابَ الاسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ "إِلَّا" ، وَجُعِلَ مَا بَعْدَهَا هِيَ مَخْفُوضاً بِالإِضَافَةِ ؛ لأَنَّهَا مِنَ الأَسْمَاءِ(٧) اللاَّزِمَةِ للإِضَافَةِ فَوُفِّيَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَا تَقْتَضِيْهِ الحَالَتَانِ الثَابِتَتَانِ له ؛ وَإِذَا وَقَعَتْ "إِلَّا" مَوْقِعَ "غَيْرٍ" فِي الوَصْفِيَّةِ جُعِلَ إِعْرَابُ مَا بَعْدَ "إِلَّا" إِعْرَابَ "غَيْرٍ" نَفْسِهِ ، وَسَيَأْتِي.

وَمِثْلُ ذَلِكَ "لَا" إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ "غَيْرٍ" جُعِلَ إِعْرَابُ مَا بَعْدَهَا إِعْرَابَ "غَيْرٍ" ؛ لِتَعَذُّرِ الإِضَافَةِ ، فَيَقُولُونَ: جِئْتُ لَا رَاكِبًا وَلَا ضَارِبًا ، أَيْ: غَيْرَ رَاكِبٍ وَغَيْرَ ضَارِبٍ(٨)./ [١١٣/ب]

{قَالَ}(٤):

---

(١) في المطبوع (... "غير" في الإعراب حكم).

(٢) في المطبوع (البدل).

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٥٩٩).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) في "ع" (ونقل).

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٩).

(٧) في "ع" (أسماء).

(٨) كلمة "ضارب" مكررة في الأصل.

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلاَ ذَاكِرِ اللهَ إِلاَّ قَلِيْلاً(١)

وَأَمَّا "سِوَى" فَقَدْ مَضَى الكَلاَمُ فِيْهِ»(٢) ، وَمَعْنَاهُ فِي "سِوَى زَيْدٍ": مَكَانَ زَيْدٍ أَوْ بَدَلَهُ.

قَوْلُهُ: "إِنَّمَا عَمِلَ فِيْهِ غَيْرُ المُتَعَدِّي لِشَبَهِهِ بِالظَّرْفِ لإِبْهَامِهِ".

مَعْنَاهُ تَعَدَّى إِلَيْهِ غَيْرُ المُتَعَدِّي بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، كَمَا يَتَعَدَّى إِلَى الظَّرْفِ المُبْهَمِ ، وَالجَامِعُ بَيْنَهُمَا مَا فِيهِمَا مِنَ الإِبْهَامِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ" كُلُّ مَنْ جَاوَزَ المُخَاطَبَ مِنَ الرِّجَالِ فِي الدُّنْيَا فَقَدْ دَخَلَ تَحْتَ "غَيْرِ" ، وَاحْتَمَلَهُ بِالوَضْعِ ، وَلِذَلِكَ لاَ يَتَعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ إِلَى المَعْرِفَةِ ، وَالظُّرُوفُ المُبْهَمَةُ نَحو: خَلْفَكَ وَأَمَامَكَ(٣).

تخ(٤): « هَذَا أَيْضاً مِنَ الأَشْيَاءِ الإِقْنَاعِيَّةِ ، فَلاَ يُقْتَنَعُ بِهِ» ، {وَاللهُ أَعْلَمُ.}(٥)

---

(١) هو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص (٥٤) ، والكتاب (١٨٩/١) ، والمقتضب (٣١٢/٢) ، والأغاني (٣١٥/١٢) ، وشرح الكتاب للسيرافي (٣٢٣/١) ، والموشح ص (١٣٨) ، والمنصف (٢٣١/٢) ، وتحصيل عين الذهب ص (١٤٠) ، وشرح ابن يعيش (٥/٢) ، والدرر (٢٨٩/٦) ، وخزانة الأدب (٢٨٤/١) ، وبلا نسبة في مجاز القرآن (٣٠٧/١) ، ومعاني القرآن (٢٠٢/٢) ، والمقتضب (١٩/١) ، ومجالس ثعلب (١٢٣/١) ، والأصول (٤٥٥/٣) ، والضرورة للقزاز ص (١٢٤) ، وأمالي ابن الشجري (١٦٤/٢) ، والأحاجي النحوية ص (١٠٦) ، والإنصاف (٦٥٩/٢) ، والهمع (٣٧٣/٣).

(٢) ينظر ص (٦) من التحقيق.

(٣) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٦٠٠).

(٤) ينظر التخمير (٤٧١/١).

(٥) ساقط من "ع".

[شبه "غير بـ"إلا"]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

«**فصـــل:**

اعلَمْ⁽¹⁾ أنَّ "إلاَّ" و"غَيْرًا" يَتَقارَضَانِ مَا لكلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَالَّذِي لِــ"غَيْرٍ" فِي أَصْلِهِ أَنْ يَكُونَ وَصْفاً يَمَسُّهُ إِعْرَابُ مَا قَبْلَهُ ، وَمَعْنَاهُ: المُغَايَرَةُ وَخِلاَفُ المُمَاثَلَةِ ، وَدَلاَلَتُهُ عَلَيْهِمَا مِنْ جِهتَينِ: مِنْ جِهَةِ الذَّاتِ وَمِنْ جِهَةِ الصِّفَةِ ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ زَيْدٍ ، قَاصِداً إِلَى أَنَّ مُرُورَكَ كَانَ بِإنْسَانٍ آخرَ ، أَو بِمَنْ لَيْسَتْ صِفَتُهُ صِفَتَهُ.

وَفِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ⁽²⁾: ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ الرَّفْعُ صِفَةُ "لِلقاعِدُونَ" ، وَالجَرُّ صِفَةٌ "لِلمُؤمِنِينَ" ، وَالنَّصْبُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ.

ثُمَّ دَخَلَ عَلَى "إلاَّ" فِي الاستِثْنَاءِ ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ "إلاَّ" فِي الوَصْفِيَّةِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ⁽³⁾: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ أي: غَيْرُ الله ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ⁽⁴⁾:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ　　　لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الفَرْقَدَانِ

وَلا يَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ مُجْرَى "غَيْرٍ" إلاَّ تَابِعاً ، لَو قُلْتَ: لَو كَانَ فِيهِمَا إلاَّ الله ، كَمَا تَقُولُ: لَو كَانَ فِيهِمَا غَيْرُ الله ، لَمْ يَجُز ، وَشَبَّهَهُ سِيبَوَيه بِــ"أَجْمَعُونَ".»⁽⁵⁾

---

(1) في المطبوع (واعلم).

(2) الآية (٩٥) من سورة النساء ، وينظر ص (١٥٨) من التحقيق.

(3) الآية (٢٢) من سورة الأنبياء.

(4) هو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه (١٨١) ، والكتاب (٣٣٤/٢) ، والكامل (١٤٤٤/٣) ، ومجاز القرآن (١٣١/١) ، والبحر المحيط (٢٨٨/١) ، وهو الحضرمي بن عامر بن مجمع في شرح أبيات سيبويه (٤٨/٢) ، والحماسة البصرية (٤١٨/٢). ويروى لعمرو بن معد يكرب ولسواد بن المضرب في تحصيل عين الذهب (٣٦٨) ، وفصل المقال (٢١١) ، وهو لحضرمي أو عمرو في الدرر (١٧٠/٣) ، والخزانة (٤٢١/٣) ، وهو بلا نسبة في العقد الفريد (٤٤/٣) ، والأشموني (١٥٧/٢) ، والمقتضب (٤٠٩/٤) ، والهمع (٢٠٣/٢).

(5) المفصل ص (٨٨ – ٩٠).

{**قُلْتُ:** ذَكَرَ صَاحِبُ تخ فِي ضِرَامِهِ[١] فِي بَيْتِ السِّقْطِ فِي الدِّرْعِيَّاتِ:

«تَشَبَّثَ مِنْهَا كُلُّ عُضْوٍ بِحَظِّهِ   مِنَ المَاءِ إلاَّ رَأْسُهُ وَالمَسَائِحُ[٢]

أَنَّ "إلاَّ" جُعِلَ هُنَا وَصْفاً بِمَعْنَى "غَيْر" ، وَإلاَّ فَحَقُّهُ النَّصْبُ ، لِمَجِيئِهِ بَعْدَ كَلاَمٍ تَامٍّ مُوْجَبٍ ، ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِهِ بِبَيْتِ المُفَصَّلِ ، فَاعِرِفْهُ.»}[٣]

شع[٤]: «سَبَبُ حَمْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ – مَا مَرَّ – أَنَّ مَا بَعْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُغَايِرٌ لِمَا قَبْلَهُ ، إلاَّ أَنَّ وُقُوعَ "غَيْرِ" مَوْقِعَ "إلاَّ" كَثِيرٌ ، وَوُقُوعَ "إلاَّ" مَوْقِعَ "غَيْرِ" قَلِيلٌ ؛ وَسَبَبُهُ أَنَّ "غَيْراً" اسْمٌ ، وَتَصَرُّفُهُمْ فِي الأَسْمَاءِ أَكْثَرُ مِنْ تَصَرُّفِهِمْ فِي الحُرُوفِ.»

{**قُلْتُ:** وَقَدْ سَلَكَ هَذَا المَسْلَكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ – أَنْشَدَهُ صَاحِبُ ثِمَارِ القُلُوبِ[٥] فِي لَفْظِهِ ، وَمَعْنَاهُ كَمَا تَرَى –:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ ابْنَا شَمَامِ[٦]

وَهُمَا هَضْبَتَانِ فِي أَصْلِ جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ شَمَامٌ ، يُضْرَبُ بِهِمَا المَثَلُ فِي الاقْتِرَانِ وَالاصْطِحَابِ. }[١]

تخ[٧]: «الفَرْقُ بَيْنَ "غَيْرِ" إذَا وَقَعَ وَصْفاً وَبَيْنَ "إلاَّ" إذَا كَانَ اسْتِثْنَاءً أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ ، وَبِزَيْدٍ أَيْضاً ، جَازَ ، وَلَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِالقَوْمِ إلاَّ زَيْداً وَبِزَيْدٍ أَيْضاً ، لَمْ يَجُزْ ، وَكَذَلِكَ إذَا قُلْتَ: جَاءَنِي القَوْمُ غَيْرُ أَصْحَابِكَ عَلَى الوَصْفِ لَمْ يَكُنْ الأَصْحَابُ مِنْ جُمْلَةِ القَوْمِ ، وَكَانُوا جَمَاعَةً عَلَى حِدَةٍ ، وَإذَا نَصَبْتَ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ فَالأَصْحَابُ مِنْ جُمْلَةِ القَوْمِ ، وَلأَنَّ الصِّفَةَ كَمَا تَجُوزُ فِي الجَمْعِ تَجُوزُ فِي

---

[١] ينظر شروح سقط الزند (٥/١٩١٢ – ١٩١٣).

[٢] سقط الزند ص (٣٦٩) ، والمسائح: جمع مسيحة ، وهي ما بين الأذن والحاجب.

[٣] ساقط من "ع".

[٤] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٩ – ٣٧٠).

[٥] ينظر ثمار القلوب ص (٢٦٩).

[٦] سبق ذكره ، ونصه في ثمار القلوب:

فهل حُدِّثْت عن أخوين داما   على الأيام إلاَّ ابْنَي شَمَام

وهو للبيد في ديوانه ص (٢٥٩) ، وروايته "فهل نبئت".

[٧] ينظر التخمير (١/٤٧١ – ٤٧٢).

الوَاحِدِ أَيْضاً ، وَالاستِثْنَاء لاَ يَكُونُ إِلاَّ فِي بَعْضٍ مِنْ كُلٍ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَو قُلْتَ: "عِنْدِي دِرْهَمٌ غَيْرُ جَيِّدٍ" جَازَ ، وَلَو قُلْتَ: "عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلاَّ جَيِّدَاً" لَمْ يَجُز.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ زَيْدٍ" احْتَمَلَ مَعْنَيَيْنِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الكِتَابِ(١):

أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ المَمْرُوْرُ بِهِ غَيْرَ زَيْدٍ.

وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ المَمْرُوْرُ بِهِ غَيْرَ زَيْدٍ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَتْ لَهُ صِفَةُ زَيْدٍ ، لأَنَّ "زَيْدَاً" فَقِيْهٌ ، وَالمَمْرُوْرُ بِهِ أَدِيْبٌ ، أَو لأَنَّ "زَيْدَاً" عَالِمٌ وَالمَمْرُوْرُ بِهِ جَاهِلٌ.»

شم: المَمْرُورُ(٢) فِي الأَوَّلِ يَتَعَلَّقُ بِذَاتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ، وَفِي الثَّانِي يَتَعَلَّقُ بِذَاتٍ وَاحِدَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِصِفَةٍ(٣).

وَالاستِشْهَادُ بِالآيَةِ إِذَا جَعَلْتَ الرَّفْعَ صِفَةً "لِلقَاعِدُونَ" ، فَمَعْنَاهُ: لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ الأَصِحَّاءُ مِنَ المُؤمِنِينَ وَالمُجَاهِدُونَ ، وَإِذَا جَعَلْتَهُ صِفَةً "لِلمُؤمِنِينَ" فَالمَعْنَى: لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِن المُؤمِنِينَ {الأَصِحَّاءَ وَالمُجَاهِدُونَ ، وَإِذَا جَعَلْتَهُ اسْتِثْنَاءً فَمَعْنَاهُ: لاَ يَسْتَضوِي القَاعِدُونَ مِن المُؤمِنِيْنَ}(٤) وَالمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ الله إِلاَّ أُولِي الضَّرَرِ مِن القَاعِدِينَ ، فَإِنَّهُمْ يَسْتَوُونَ بِالمُجَاهِدِيْنَ(٥).

شع(٦): « **فَإِنْ قُلْتَ**: "غَيْرُ" وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى المَعْرِفَةِ فَهِيَ نَكِرَةٌ ، فَكَيْفَ جَرَتْ عَلَى المَعْرِفَةِ صِفَةً؟

فَالجَوَابُ: أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي تَقْسِيمٍ حَاصِرٍ كَانَ مَعْرِفَةً ، مِثْلُ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(٧) وَسَتَأْتِي هَذِهِ المَسْأَلَةُ.

---

(١) ينظر المفصل ص (٨٨) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦٠١).

(٢) في "ع": (المرور).

(٣) ينظر المقدمة الكافية (٥٥٧/٢) ، وشرح الرضي على الكافية (١٢٥/٢ – ١٢٦).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر شرح ابن يعيش (٨٩/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦٠٢).

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٠/١).

(٧) الآية (٧) من سورة الفاتحة.

{وَفِي(١) الكَشَّافِ(٢): «وَالقِرَاءَاتُ الثَّلاثُ وَرَدَتْ فِي قَوْلِهِ(٣): ﴿ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ ﴾ الرَّفْعُ عَلَى المَحَلِّ ، وِالجَرُّ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالنَّصبُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ ، بِمَعْنَى: مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهَ إِلاَّ إِيَاه.»}(٤)

قَوْلُهُ: "**ثُمَّ دَخَلَ {عَلَى إِلاَّ**"}(٤) فَاعِلُهُ ضَمِيرُ "غَيْرِ" ، وَكَذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي "**عَلَيْهِ**" لِـ"**غَيْر**" أَيْضاً(٥).

وَمِنْ صُوَرِ التَّقَارُضِ لَو قُلْتَ: "مَرَرْتُ بِالقَوْمِ إِلاَّ زيدٍ" بِالجَرِّ ، كَمَا تَقُولُ: "مَرَرتُ بِالقَوْمِ غَيْرِ زيدٍ" جَازَ ، وَلا تَحمِلُهُ عَلَى البَدَلِ فَإِنَّ الكَلاَمَ مُوْجَبُ.

قَوْلُه: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (٦).

تخ(٧): «"إلاَّ" فِيْهِ لَيْسَتْ للاستِثْنَاءِ ، إِنَّمَا هِيَ صِفَةُ ، لأَنَّ عَلَى مَعَنَى الاسْتِثْنَاء يَلْزَمُ فَسَادُ مَعنَى الآيَةِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَو قُلْتَ: لَو كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ مُسْتَثْنَى مِنْهَا الله لَفَسَدَتَا ، لَكَانَ فَاسِدَاً ؛ لأَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّهُ لَو كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ غَيْرُ مُستَثْنَى مِنْهَا الله لمَا فَسَدَتَا.»

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الحَسَنِ الدَّهانِ(٨): (٩)"لَو قُلْتَ: جَاءَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْدٌ" ، بِمَعْنَى: غَيْرُ

---

(١) النص بحاشية الأصل ، ولم يشر لموضعه ، فأثبته فيه.

(٢) ينظر الكشاف (٢/٨٥).

(٣) الآية (٥٩) من سورة الأعراف.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر التخمير (١/٤٧٣) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦٠٢).

(٦) الآية (٢٢) من سورة الأنبياء.

(٧) ينظر التخمير (١/٤٧٣).

(٨) هو علي بن محمد أحمد بن إسحاق بن البهلول بن حسان التنوخي ، أبو الحسن ، القاضي المصري، المقرئ ، الفقيه ، اللغوي ، النحوي ، ولد ببغداد سنة ٣٠١هـ وحفظ القرآن الكريم وتفقه على أبي حنيفة ، وحمل من النحو واللغة والأخبار والأشعار عن جده القاضي جعفر بن البهلول ، وعلى أبي بكر بن الأنباري ونفطويه وغيرهم توفي ببغداد سنه ٣٥٨هـ ، تنظر ترجمته في أنباه الرواة (٢/٣٠٨) ، والجواهر المضية (٢/٥٨٨) ، وتاريخ بغداد (١٢/٨٢).

(٩) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٦٠٣).

زَيْدٍ بِالرَّفْعِ جَازَ ، وَالآيَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعضُهُم(١) فِي "لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ" ،
وَحَمْلُهَا عَلَى الاسْتِثْنَاءِ أَجْوَدُ وَآكَدُ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ صِفَةً كَانَتْ الأُلُوهِيَّةُ
مَنْفِيَّةً(٢) مِن غَيْرِ إِثْبَاتِهَا للهِ عَزَّ وَجَلَّ ، بِدَلاَلَةٍ لَفْظِيَّةٍ ، إِذْ مَعْنَاهُ: غَيْرُ اللهِ لَيْسَ بِإِلَهٍ / [١١٤/أ]
وَإِذَا كَانَتْ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ كَانَتْ الألوهية مُثْبَتَةً للهِ عَزَّ وَجَلَّ ، مَنْفِيَّةً عَنْ غَيْرِ اللهِ
بِدَلاَلَةٍ لَفْظِيَّةٍ. مِثَالُ ذَلِكَ: "لاَ أَمِيرَ غَيْرُ زَيْدٍ" ، أَيْ غَيْرُ زَيْدٍ لَيْسَ بِأَمِيرٍ ، وَلا أَمِيرَ إِلاَّ
زَيْدٌ ، أَيْ: زَيْدٌ أَمِيرٌ عَلَى الحَقِيقَةِ وَحْدَهُ ؛ لأَنَّكَ نَفَيْتَ الإِمَارَةَ عَنْ جَمِيعِ النَّاسِ وَأَثْبَتَّهَا
لَهُ.»

شم: «فِي الآيَةِ دَلاَلَةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: وُجُوبُ أَنْ لاَ يَكُونَ مُدَبِّرُهُمَا {إلاَّ وَاحِداً}(٣)

وَالثَّانِي: أَنْ لاَ يَكُونَ ذَلِكَ الوَاحِدُ إِلاَّ إِيَّاهُ وَحْدَهُ ، لِقَوْلِهِ(٤): ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ ، {وَمَعْنَاهُ: لَوْ كَانَ يَتَوَلاَّهُمَا آلِهَةٌ شَتَّى غَيْرُ الوَاحِدِ الذِي هُوَ فَاطِرُهُمَا فَفَسَدَتَا ، ذَكَرَهُ فِي الكشاف(٥).}(٣)»

شع(٦): «قَالَ بعضُهُمْ: ليسَ علي الوصفيةِ ، وإِنَّما هُوَ عَلى البَدَلِ ، وصَحَّ ، لأَنَّهُ فِي مَعْنَى النَّفيِ ، فَالكَلاَمُ تَامٌّ غَيْرُ مُوجَبٍ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ مِنْ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: لَو كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يَقُولَ: لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلاَّ الله ، كَمَا يُقَالُ: مَا فِيهِمَا إِلاَّ الله ، ولَيسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لاَ يَجْرِي المَنفِي المَعْنَوِي مَجْرَى المَنفِى اللَّفظِي ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ: أَتَى القَومُ إِلاَّ زَيْدَاً ، فَكَانَ النَّصبُ المختارَ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى البَدَلِ لَكَانَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الاستِثْنَاءِ ، ولَجَازَ أَنْ يَقُولَ: إِلاَّ اللهَ ، بِالنَّصبِ ، وَلاَ يَسْتَقِيمُ المَعْنَى ؛ لأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ إِذَا سُكِتَ عَنهُ دَخَلَ مَا بَعْدَهُ

---

(١) ينظر الكتاب (٢/٣٣١) ، والايضاح في شرح المفصل (١/٣٧٣) ، والجنى الداني ص (٥١٨)، وارتشاف العذب (٣/١٥٢٧-١٥٢٨) ، وشرح ابن عقيل (١/٥٥٥).

(٢) أي: منفية من غير الله.

(٣) ساقط من "ع".

(٤) الآية (٢٢) من سورة الأنبياء.

(٥) ينظر الكشاف (٢/٥٦٨).

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٧٠ - ٣٧١)

فِيمَا قَبْلَهُ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لاَ تَقُولُ: جَاءَنِي رِجَالٌ إِلاَّ زَيْدًا ، لأَنَّ قَوْلَهُ: "رِجَالٌ" لَمْ يَعُمَّ جَمِيعَ الرِّجَالِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى "اسْتِثْنَاءِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ".»

{وَضَبْطُهُ مَا قَالَ فِي مُقَدِّمَةِ ابْنِ الحَاجِبِ(١): «تَعَذَّرُ الاسْتِثْنَاءُ وَأَنْ يَكُونَ المُسْتَثْنَى تَابِعًا لِجَمْعٍ مَنْكُورٍ(٢) غَيْرِ مَحْصُورٍ كَمَا فِي الآيَةِ»}(٣) ، فَكَذَلِكَ لاَ يَسْتَقِيمُ أَنْ تَقُولَ: لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلاَّ اللهُ.»

«قَالَ(٤): وَفِي البَيْتِ(٥) شُذُوذَانِ: أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ وَصَفَ المُضَافَ هُنَا وَهُوَ "كُلٌّ"، وَالقِيَاسُ أَنْ يُوصَفَ المُضَافُ إِلَيْهِ فِي"كُلٍّ" ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ جَائِزٌ ، وَحَمَلَهُ عَلَى(٦) ضَرُورَةِ الرِّدْفِ بِالأَلِفِ فَإِنَّهَا لاَزِمَةٌ ، وَهُوَ(٧) المَعْنَى الَّذِي حَمَلَهُ عَلَى الوَصْفِيَّةِ.

وَالثَّانِي:أَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالمَوْصُوفِ[بِـ](٨) الخَبَرِ وَهُوَ قَلِيلٌ.»

قُلْتُ: وَفِي البَيْتِ تَخْرِيجٌ يَتَرَاءَى لِي غَيْرُ بَعِيدٍ عَنِ الصَّوَابِ ، وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ: "مُفَارِقُهُ أَخُوهُ" صِفَةً لِـ"كُلٌّ" ، وَسَاغَ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ نكرةً ، إِذْ إِضَافَتُهُ لَفْظِيَّةٌ ، ثُمَّ تَجْعَلَ "إِلاَّ الفَرْقَدَانِ" خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأ المَوْصُوفِ ، وَلاَ تَخْرُجُ "إِلاَّ" بِجَعْلِهَا خَبَرًا عَنِ الوَصْفِيَّةِ ؛ لأَنَّ الخَبَرَ صِفَةٌ أَيْضًا حَقِيقَةً ، فَتَكُونُ "إِلاَّ" فِي الآيَةِ صِفَةً نَحْوِيَّةً ، وَفِي البَيْتِ صِفَةً مَعْنَوِيَّةً ، وَبِهَذَا التَّصْحِيحِ لاَ يُعَادُ المِثَالُ وَتَتَعَدَّدُ الفَائِدَةُ ، وَيَخْرُجُ الكَلاَمُ عَنْ تَخَلُّلِ الخَبَرِ فِيهِ بَيْنَ المَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ(٩).

وَإِنْ شِئْتَ فَتَأَنَّ بِالذَّوْقِ الصَّحِيحِ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا: "كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةِ المَوْتِ هَالِكَةٌ" بِالكَسْرِ ؛ فَإِنَّكَ لاَ تُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الضَّمِّ فِي وُقُوعِ "ذَائِقَةٍ" صِفَةً ، وَ"هَالِكَةٌ" خَبَرًا ،

---

(١) ينظر الكافية في النحو ص(١١٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٢/٥٥٧ – ٥٥٨).

(٢) في الأصل (منكرور) والصواب ما أثبته ، وهو من نص الكافية.

(٣) ساقط من "ع".

(٤) أي: ابن الحاجب ، ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/٣٧١).

(٥) سبق ذكرهُ وهو قوله:

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر ابيك إلا الفرقدان

(٦) أي: على ذلك ضرورة الرِّدف.

(٧) في الأصل و"ع" (وهي) ، وما أثبته من الايضاح في شرح المفصل.

(٨) في الأصل: "في الخبر" وما أثبته ، وهو من "ع" والإيضاح في شرح المفصل.

(٩) في"ع" (الصفة والموصوف).

وَالمَعْنَى مُتَلَئِبٌ(١) ، وتَقْدِيرُ البَيْتِ عَلَي مَا ذَكَرْتُ: وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقٌ أَخَاهُ مُغَايرٌ لِلْفَرْقَدَيْنِ ، أَيْ: لَيْسَ عَلَى صِفَتِهِمَا ، لأَنَّهُمَا لاَ يَفْتَرِقَانِ مُنْذُ كَانَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ اسْتِدْلاَلَهُمْ بِهَذَا البَيْتِ ظَاهِرٌ ، لأَنَّ "إِلاَّ" لَوْ كَانَ عَلَى أَصْلِ الاسْتِثْنَاءِ فِيْهِ لَقِيْلَ: "إِلاَّ الفَرْقَدَيْنِ" بِالنَّصْبِ ؛ لَمِجِيْئِهِ بعْدِ كَلاَمٍ تَامٍ مُوجَبٍ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ، فَاعرفهُ.

وَفِي حم وَشم وعق: أَنَّ الكَلاَمَ بَعدَ "لَو" مُوْجَبٌ بِمَنِزلَةِ "إِنَّ" ، فَالكَلاَمُ فِي الآيَةِ مُوْجَبٌ فَامْتَنَعَ البَدَلُ(٢) ، وَمِثَالُهُ: لَو كَانَ مَعْنَا رَجُلٌ إِلاَّ زَيْدٌ لَهَلَكْنَا.

تخ(٣): «كَلِمَةُ "إِلاَّ" إِذَا كَانَ بِمَعْنَى "غَيْرٍ" فَلَهُ شَرْطٌ وَعَلاَمَةٌ. أَمَّا **الشَّرْطُ** فَكُلُّ مَوضِعٍ لاَ يَصلُحُ فِيهِ الاسْتِثْنَاءِ لا يَصلُحُ فِيهِ إِنْ يكُونَ إِلاَّ صِفَةً ، لَوْ قُلْتَ: جَاءَنِي رَجُلٌ إِلاَّ زَيْدٌ ، لَمْ يَجُز ؛ لأَنَّهُ مَوضِعٌ لاَ يَصلُحُ فِيْهِ الاسْتِثْنَاءُ ، وَهَذَا لأَنَّ "إِلاَّ" فِي الأَصلِ للاستِثْنَاءِ ، فَإِذَا نُقِلَ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ المَعْنَى فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ فِيْهِ صُورَةُ الاستِثْنَاءِ مَحْفُوظَةً ، وكَذَلِكَ إِذَا قُلتُ: مَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٍ ، بِالجَرِّ لَمْ يَجُز ؛ لأَنَّ الوَصفَ يَجْرِي فِيمَا يَجْرِي فِيْهِ الاسْتِثْنَاءُ ، فَعَلى حَسَبِ ذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ ، أَنْتَ بِالخِيَارِ بَيْنَ أَنْ تَجْعَلَ "زَيْدَاً" بَدَلاً ، وَبَيْنَ أَنْ تَجْعَلَ "إِلاَّ زَيْدَاً" صِفَةً.

وَأَمَّا **العَلاَمَةُ** فَقَدْ قَالَ العُلَمَاءُ(٤): آيَةُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا تَابِعًا لمَا / قَبْلَهَا [١١٤/ب] فِي الإِعْرَابِ ، كَقَولِكَ: أَتَانِي القَومُ إِلاَّ زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ القَومَ إِلاَّ زَيْدَاً ، وَمَرَرْتُ بِالقَوْمِ إِلاَّ زَيْدٍ.

وَمِنَ المَسَائِلِ المُتَعَلِّقَةِ بِهَذَا الفَصْلِ مَا قَالَ ابنُ السَّرَّاجِ(٥): «لِفُلاَنٍ عَلَيَّ مِائَةُ دِرْهَمٍ إِلاَّ دِرْهَمَيْن ، إِقْرَارٌ بِثَمَانِيَةٍ وَتِسْعِيْنَ ، وَلَو قَالَ: لَهُ عَلَيَّ مِائَةُ دِرْهَمٍ إِلاَّ دِرْهَمَان، فَقَدْ أَقَرَّ بِمِائَةٍ ، لأَنَّ هَذَا وَصْفٌ لِلْمِائَةِ ، كأَنَّكَ قُلتَ: عِنْدِي مِائَةٌ غَيْرُ

---

(١) أي: مستقيم ، ينظر اللسان (تلب) (١/٢٣٢ – ٢٣٣).

(٢) ينظر الكشاف (٢/٥٦٧ – ٥٦٨) ، والموصل في شرح المفصل ص(٦٠٤).

(٣) ينظر التخمير (١/٤٧٣ – ٤٧٤).

(٤) ينظر الكتاب (٢/٣١١) ، ورصف المباني ص (١٧٣) ، والجنى الدانى ص (٥١٤) ، والمغني ص (٩٩).

(٥) ينظر الأصول في النحو (١/٣٠٤).

دِرْهَمَين ، كَمَا تَقُولُ: مِثْلُ دِرْهَمَينِ ، ثَبَتَتِ المُغَايَرَةُ بَيْنَ "مائَةٍ" وَ"دِرْهَمَين" كَمَا ثَبَتَتْ المُمَاثَلَةُ {بَيْنَهُمَا}(١) ، وَقِيلَ: هَذَا الفَرْقُ عِنْدَ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ. فَأَمَّا الفُقَهَاءُ(٢) فَلا فَرْقَ عِنْدَهُمْ بَيْنَ الكَلامَينِ ، وَيَجِبُ ثَمَانِيَة وَتسعُونَ فِيهِمَا عِنْدَهُمْ ، ذُكِرَ هَذَا الخِلافُ فِي شَمْ(٣).

{**قُلْتُ**: }(١) وَقَدْ مَرَرْتُ(٤) فِي هَذِهِ الحَاشِيَةِ فِي بَعْضِ نُسَخِ هَذَا الكِتَابِ بِهَذِهِ العِبَارَةِ(٥): ذَكَرَ صَدْرُ الأَفَاضِلِ فِي السَّبِيكَةِ(٦): أَنَّ "إِلاَّ" فِي البَيْتِ لَيْسَتْ لِلاستِثْنَاء ، وَإِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ بِمَعْنَى "غَيْر".

وَذَكَرَ فِي الفَرْقِ بَيْنَ المَعْنَيَيْنِ أَنَّ الاستِثْنَاءَ كَمَا عُرِفَ إِخْرَاجُ الشَّيءِ مِنَ القَضِيَّةِ السَّابِقَةِ(٧) ، وَلاَ كَذَلِكَ فِي(٨) الوَصْفِ ، فَإِنَّهَا لإِثْبَاتِ الحُكْمِ فِيمَا وَرَاء مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ "غَيْر".

بَيَانُهُ: أَنَّهُ(٩) إِذَا ادُّعِيَ إِخْرَاجُ الشَّيءِ عَلَى القَضِيَّةِ السَّابِقَةِ فَقَدْ ادُّعَى أَن تُثْبِت لِذَلِكَ(١٠) الشَّيءِ خِلافَ مَا يَثْبُتُ لِلمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، بِخِلافِ الإِثْبَاتِ فِيمَا وَرَاء الَّذي {إِلَيْهِ}(١) أُضِيفَ غَيْرُهُ ؛ "لأَنَّهُ إِذَا ادَّعَى ثُبُوتَ الحُكْمِ فِيمَا وَرَاء الشَّيءِ فَهُو مَا ادَّعَى انْتِفَاءهُ عَنْ ذَلِكَ الشَّيءِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْداً وَزَيْدٌ أَيْضاً ،

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر الجامع الكبير لمحمد بن الحسن ، وشرح الرضى على الكافية (٢/١١٨) ، والمقاليد (١٦٨/ب).

(٣) من قوله: «وفي حم وشم وعق» وقد ورد سابقاً إلى قوله: «ذكر هذا الخلاف في شم» ، ورد في "ع" بعد قوله: «وشتان ما بين المعنيين فاعرفه» ، وذلك في الصفحة التالية.

(٤) في الأصل (مرّت) ، والصواب ما أثبته.

(٥) في "ع": (ورأيت هذه الحاشية في بعض نسخ المفصل بهذه الألفاظ).

(٦) اسمه "السبيكة في شرح المفصل" ، وهو الشرح الأوسط ، وقد ذكره صدر الأفاضل في التخمير (٤/٤٧١) ، وياقوت في معجم الأدباء (١٦/٣٥٢) ، وابن الشعار في عقود الجمان (٥/٢٩٨).

(٧) ينظر المقاليد (١٦٨/أ).

(٨) في "ع": (في معنى الوصف).

(٩) العبارة في "ع" « فيما رواء الذي أضيف "غير" ، وبينهما فرق ، وذلك لأنه إذا ادعى ...».

(١٠) في "ع" (ذلك).

رَكبْتَ تَنَاقُضاً ، ولَو قُلتَ: جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ وزَيْدٌ أَيْضًا ، لَمْ [يَكُنْ فِي كَلاَمِكَ هُنَا](١) تَنَاقُضٌ(٢). إِذَا عرَفْنَا هَذَا جِئْنَا إِلَى مَا نحنُ بِصَدَدِه.

فَقَولُهُ(٣): "إلا الفَرْقَدَانِ" لَو جُعِلَ استِثْنَاءِ لَكَانَ مَعْنَاهُ: وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ إِلاَّ الفَرْقَدَيْنِ ، فَهُمَا لاَ يُفَارِقُهُمَا أَخُوهُمَا(٤) وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ "لِلفَرقَدَينِ" أَخٌ ثَالِثٌ(٥). ولَو جُعِلَ صِفَةً كَانَ مَعْنَاهُ: وَكُلُّ أَخٍ يُفَارِقُهُ أَخُوهُ ، وَلاَ(٦) أَدَّعِيَ هَذِهِ القَضِيَّةَ فِي "الفَرْقَدِينِ" – وَهِيَ(٧) افْتِرَاقُهُمَا ؛ لأَنَّ ذَلِكَ لاَ يَكُونُ ، وَشَتَّانَ مَا بَيْنَ المَعْنَيَيْنِ ، فَاعرِفْهُ [بِالتَّأَمُّلِ.

قُلتُ: وَمِن فَوَائِدِ المحَصَّلِ للإِمَامِ المُحَقِّقِ فَخْرِ المَشَايِخِ(٨) فِي بَابِ الاستِثْنَاءِ: «الآيَةُ لَو حُمِلَتْ عَلَى البَدَلِ لَكَانَ التَّقْدِيرُ: لَو كَانَ فِيْهِمَا الله لَفَسَدَتَا» ؛ «وَلأَنَّ "لَو" مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ تَجْرَي مَجْرَى المُوْجَبِ ، لأَنَّهُ شَرْطٌ كَانَ»(٩) ، وَهَكَذَا ذُكِرَ فِي الكَشَّافِ(١٠).

وَلا يَجُوز فِيْهِ البَدَلُ ؛ لأَنَّ الاستِثْنَاءَ لا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ شَيءٍ مَذْكُورٍ ، كَمَا لاَ يَجُوزُ مِنْ وَاحِدٍ.

ثُمَّ قَالَ(١١): وَقَدْ يَجِيءُ "إِلاَّ" بَعْدَ النَّكِرةِ وَيُجعَلُ مَا يَكُونُ صِفَةً لهَا حَالاً مِنْهَا ، تَقُولُ: مَا جَاءَنِي رَجُلٌ إِلاَّ رَاكِبًا ، وَلَولاَ "إِلاَّ" لارْتَفَعَ عَلَى الوَصْفِ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ

---

(١) مضاف من "ع".

(٢) ينظر المقاليد (١٦٨/أ).

(٣) في "ع": (وقلنا قوله).

(٤) في "ع": (أخوهما أو أخواهما).

(٥) في "ع" (سواهما).

(٦) في "ع" (إلا).

(٧) في "ع" (وهو).

(٨) ينظر قوله في الموصل في شرح المحصل ص (٦٠٤).

(٩) « أي: شرط فيما مضى ، فهي بمنزلة "إن" في المستقبل» ، ينظر شرح ابن يعيش (٨٩/٢).

(١٠) ينظر الكشاف (٥٦٧/٢ – ٥٦٨).

(١١) القول لفخر المشايخ في محصله.

لاَ يَجُوزُ الفَصْلُ [بِـ](١) "إلاّ" بَيْنَ الصِّفَةِ وَالمَوْصُوفِ ، وَهو جَائِزٌ فِي الحَالِ وَذيها ، تَقُولُ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ إلاَّ رَاكِباً ، ولاَ تَقُولُ: إلاَّ الرَّاكِبُ.

وَحُكْمُ الجُمْلَةِ فِي ذَلِكَ حُكْمُ المُفْرَدِ(٢) ، فَإِذَا قُلْتَ: مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ ، كَانَتْ الجُمْلَةُ مَنْصُوبَةً عَلَى الحَالِ عَنِ النَّكِرَةِ ، بِتَقْدِيرِ: "إلاَّ" مَفْصُولاً أَو قَاصِراً عَنْ "زَيْدٍ" ، وَلَولاَ "إلاَّ" لَكَانَتْ مَجْرُورَةً عَلَى الوَصْفِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾(٣) ، ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾(٤) ، فَالجُمْلَةُ فِي الاثْنَينِ وَقَعَتْ حَالاً.

قَالَ فِي الكَشَّافِ(٥): «وَالوَاوُ دَخَلَتْ لِتَأْكِيدِ لِصُوقِ الصِّفَةِ بِالمَوْصُوفِ».

ثُمَّ قَالَ(٦): والاستِثْنَاءُ عَقِيبَ جُمَلٍ مُخْتَلِفَةٍ مَعْطُوفٍ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ يَكُونُ رَاجِعاً إِلَى الجُمْلَةِ الَّتِي تَلِيهِ(٧) ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾(٨) لأَنَّهُ لَو رَجَعَ إِلَى الجُمَلِ كُلِّهَا لأَدَّى أَنْ يَكُونَ ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾(٩) مَعْمُولاً لِعَوَامِلَ مُخْتَلِفَةٍ ، وَهِي ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ﴾ ، ﴿ وَلَا تَقْبَلُواْ ﴾، و﴿ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴾(١٠) بِوَسَاطَةِ "إلاَّ" ، وَمُحَالٌ أَنْ يَعْمَلَ فِي شَيءٍ وَاحِدٍ دُفْعَةً عَامِلاَنِ مُخْتَلِفَانِ ، وَلِذَلِكَ مَنَعُوا: إِنَّ زَيْدَاً وَعَمروٌ مُنْطَلِقَانِ ، اتَّفَقَا عَمَلاً أَو اخْتَلَفَا(١١).

---

(١) في الأصل: (إلا) ، والصواب ما أثبته ، ينظر المساعد (٥٨٠/١).

(٢) ينظر شرح ابن يعيش (٩٣/٢).

(٣) الآية (٢٠٨) من سورة الشعراء.

(٤) الآية (٤) من سورة الحجر.

(٥) ينظر الكشاف (٣٨٧/٢ ، ١٣٠/٣).

(٦) القول لفخر المشايخ في محصله.

(٧) ينظر الشكاف (٥٠/٣).

(٨) الآية (٤ ، ٥) من سورة النور.

(٩) الآية (٥) من سورة النور.

(١٠) الآية (٤) من سورة النور.

(١١) هو مذهب البصريين ، ينظر الإنصاف (١٨٦/١ – ١٨٧) ، والتبيين (٣٤٢).

وَلِصَاحِبِ المُحَصَّلِ أَيضاً: "وَاعلَم أَنَّ الاستِثْنَاء / مِنْ أَعَمِّ العَامِّ ، وَهُو قَولُنَا: شَيءٌ يَقَعُ فِي جَمِيعِ مُقْتَضَيَاتِ الفِعْلِ ، أَعْنِي: الفَاعِلَ ، وَالمَفَاعِيلَ ، ومَا شُبِّهَ بِهَا ، وَلا يَكُونُ هَذَا الاستِثْنَاءُ إِلاَّ فِي النَّفي وَحْدَهُ ، فَإِنْ وَقَعَ فِي المُثْبَتِ فَلاَ بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ بِالنَّفْيِ ، وَهَذِهِ الجُمْلَةُ مِن فَوَائِدِ الكَشَّافِ(١) ، وَيُسْتَفَادُ فِي مَوَاقِعِهَا المُخْتَلِفَةِ عَلَى حَسَبِ الوُقُوعِ فِي الآيَاتِ. [١١٥/أ]

أَمَّا وُقُوعُهُ فِي الفَاعِلِ نَحو: مَا جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ ، فَهُو استِثْنَاءٌ مِنْ أَعَمِّ العَامِّ الفَاعِلِ ، تَقدِيرُهُ: مَا جَاءَنِي شَيءٌ مِنَ النَّاسِ إِلاَّ زَيْدٌ ، وَفِي التَّنزِيلِ: ﴿ لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى ۝١٥ ٱلَّذِى ﴾(٢) ، ﴿ وَمَا مَنَعَهُمۡ أَن تُقۡبَلَ مِنۡهُمۡ نَفَقَٰتُهُمۡ إِلَّآ أَنَّهُمۡ كَفَرُواْ ﴾(٣) ، أَيْ: مَا مَنَعَهُمْ مِنْ قَبُولِ نَفَقَاتِهِمْ شَيءٌ مِن الأَشْيَاءِ إِلاَّ كُفْرُهُم(٤).

وَأَمَّا فِي المَفْعُولِ بِهِ فَنَحو: مَا لَقِيتُ إِلاَّ زَيْداً ، وَفِي التَّنزِيلِ: (٥)﴿ وَإِن يَدۡعُونَ إِلَّا شَيۡطَٰنًا ﴾(٦) ، ﴿ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ ﴾(٧).

وَأَمَّا فِي الحَالِ ، نَحو: مَا أَتَانِي عَمرُو إِلاَّ رَاكِبَاً ، أَيْ: مَا أَتَانِي فِي شَيءٍ مِنْ أَحْوَالِهِ إِلاَّ عَلَى حَالِ الرُّكُوبِ ، فَهُو استِثْنَاءُ مِنْ أَعمِّ عَامِّ أَحْوَالِهِ ، وَفِي التَّنزِيلِ: « ﴿ إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ ﴾(٨) ، أَيْ: لا تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ فِي حَالَةِ الجَنَابَةِ إِلاَّ وَمَعَكُمْ

---

(١) ينظر الكشاف (١/٢٧٨) ، (٥٢٨) ، (٥٥٢) ، (٢/١٩٦) ، (٢٨٧) ، (٣٣٢) ، (٤٥٥) ، (٤٦٥) ، (٤/١١٩).

(٢) الآية (١٥ ، ١٦) من سورة الليل.

(٣) الآية (٥٤) من سورة التوبة.

(٤) ينظر الكشاف (٢/١٩٦).

(٥) الواو ساقطة في الأصل من قوله تعالى (وإن).

(٦) الآية (١١٧) من سورة النساء.

(٧) الآية (٨٨) من سورة هود وينظر الكشاف (٢/٢٨٧).

(٨) الآية (٤٣) من سورة النساء.

حَالُ أخرَى تُعذَرُونَ فِيهَا ، وَهِي فِي حَالِ السَّفَرِ».⁽¹⁾ ﴿ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ ﴾ ⁽²⁾.

وأَمَّا فِي المَفْعُولِ لَهُ نَحو: مَا ضَرَبْتُهُ إلاَّ تَأدِيبَاً ، أيْ: لَمْ يَكُنْ شَيءٌ مِنَ الأَغْرَاضِ إلاَّ التَّأدِيبَ ، وفِي التَّنزِيلِ: « ﴿ إِلَّا خَطَـَٔا ﴾ ⁽³⁾ ، أيْ: لاَ يَنْبَغِي أَنْ يُقبَلَ لِشَيءٍ مِنَ العِلَلِ إلاَّ لِلْخطأ.»⁽⁴⁾

وأَمَّا فِي الظَّرْفِ فَنَحو: مَا يَذْهَبُ زَيْدُ إلاَّ لَيلاً ، أيْ: لاَ يَذهَبُ وَقْتاً مِنَ الأَوقَاتِ إلاَّ لَيلاً. وَفِي التَّنزِيلِ ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ [وَلَا يَخْرُجْنَ]⁽⁵⁾ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَـٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ﴾ ⁽⁶⁾.

وأَمَّا المُثْبَتُ فِي مَعْنَى النَّفْي نَحو: أَقْسَمْتُ باللهِ إلاَّ فَعَلْتَ ، أيْ: مَا أَطْلُبُ مِنكَ بِقَسَمٍ إلاَّ هَذَا. وَفِي التَّنزِيلِ ﴿ لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ ﴾ ⁽⁷⁾ ، « أيْ: لاَ تَمْتَنِعُوْنَ مِنَ الإتيَانِ بِهِ إلاَّ لِلإحَاطَةِ بِكُم»⁽⁸⁾ ، و﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ ⁽⁹⁾ ، « استثناء مِن أعَمِّ عَامِّ الأحْوَالِ ، أيْ: لا يَعِزُّونَ فِي حَالٍ إلاَّ حَالَ اعْتِصَامِهِمْ بِحَبلِ الله.»⁽¹⁰⁾

---

(1) ينظر الكشاف (١/٥٢٨).

(2) الآية (٥٤) من سورة التوبة ، وينظر الكشاف (٢/١٩٦).

(3) الآية (٩٢) من سورة النساء.

(4) ينظر الكشاف (١/٥٥٢).

(5) قوله تعالى ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ ساقط من الأصل.

(6) الآية (١) من سورة الطلاق ، وينظر الكشاف (٤/١١٩).

(7) الآية (٦٦) من سورة يوسف.

(8) ينظر الكشاف (٢/٣٣٢).

(9) الآية (١١٢) من سورة آل عمران.

(10) ينظر الكشاف (٢/٤٥٥).

وقَوْلُهُ: ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ (١) ، كأَنَّهُ قِيلَ: ومَا يُرِيدُ اللهُ إلاَّ إتْمَامَ نُورِهِ(٢) ، وفِي الكَشَّافِ فِي : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾(٣) هُو مُثْبَتٌ مُؤَوَّلٌ بالنَّفْيِ ، أَيْ: لاَ تَخِفُّ عَلَى أَحَدٍ إلاَّ عَلَى هَؤلاءِ ، ونَحوُهُ قولُهُ: ﴿ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ (٤) ، «كأَنَّهُ قِيلَ: فَلَمْ يَرْضَوا إلا كُفوراً»، ذَكَرَهُ فِي الكَشَّافِ(٥) وقَالَ: «جَازَ هَذَا الاسْتِثْنَاءُ مَعَ امتِنَاعِ: "ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْداً" ؛ لِهَذَا التَّأوِيلِ}.(٦)»

قَوْلُهُ: "**وَلاَ يَجُوزُ إجْرَاؤُهُ مُجْرَى "غَيْرٍ" إلاَّ تَابِعاً**".

لأَنَّ "إلاَّ" دَخِيلٌ فِي الوَصْفِ غَيْرُ أَصِيلٍ فِيْهِ ، فَأَمْرُ وَصْفِيَّتِهِ مَعَ تَبَعِيَّتِهِ أَوْضَحُ، فَلاَ يَجُوزُ: جَاءَنِي إلاَّ زَيْدٌ ، كَمَا يَجُوزُ: جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ(٧).

تخ(٨): «**فَإِنْ سَأَلْتَ**: هَبْ أَنَّ "إلاَّ" لاَ تَجْرِي مَجْرَى "غَيْرٍ" إلاَّ تَابِعاً ، لَكِنْ لِمَ لاَ يَجُوزُ: "لَوْ كَانَ فِيْهِمَا إلاَّ الله" ، وَهَذَا لأَنَّ هَذَا الكَلاَمَ غَيْرُ مُوجَبٍ ؛ لِكَونِهِ مُصَدَّراً بِالشَّرْطِ ، دَلَّ عَلَيهِ مَسْأَلَةُ كِتَابِ الطَّلاَقِ(٩): إِنَ خَرَجْتِ إلاَّ بِمِلاَءَةٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَمَتَى خَرَجَتْ مِنْ غَيْرِ مِلاءَةٍ حَنَثَ ، أَلاَ تَرَى أَنَّه لَوْ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ مُوجَبٍ لِمَا جَازَ فِيْهِ الاسْتِثْنَاءُ مِنْهُ(١٠)؟

---

(١) الآية (٣٢) من سورة التوبة.

(٢) ينظر نكت الأعراب في غريب الإعراب (١٠٩١).

(٣) الآية (٤٥) من سورة البقرة.

(٤) الآية (٨٩) من سورة الإسراء.

(٥) ينظر الكشاف (٢/٤٦٥).

(٦) من قوله: (بالتأمل: قلت: ومن فوائد المحصل) ، ص (١٦٤) إلى قوله: ("ضرب إلا زيداً" ؛ لهذا التأويل) ساقط من "ع".

(٧) ينظر شرح ابن يعيش (٢/٩٠).

(٨) ينظر التخمير (١/٤٧٥ – ٤٧٦).

(٩) ينظر الروض المربع ص (٩٧).

(١٠) هكذا في الأصل و"ع" والمقصود: لما جاز الاستثناء بدون المستثنى منه ، ينظر المصدر السابق (١/٤٧٥).

أَجَبْتُ(١): لا يَخلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ للاسْتِثْنَاءَ أَو الوَصْفِ ، فَلَئِنْ كَانَ للاسْتِثْنَاءِ جَاءَ مَا ذَكَرتُهُ مِن الفَسَادِ المَعْنَوِيِّ ، وَهُو أَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّهُ لَو كَانَ فِيْهِما آلِهَةٌ غَيْرُ مُسْتَثْنَى مِنْهَا الله لمَا فَسَدَتَا.

وَإِنْ كَانَ لِلوَصْفِ جَاءَ مَا ذَكَرتُهُ مِن الفَسَادِ اللَّفْظِيِّ ، وَهُو أَنَّ "إِلاَّ" غَيْرُ أَصِيْلٍ فِي الوَصْفِ.

وَأَمَّا قَولُهُ: "بأَنَّ هَذَا الكَلاَمَ غَيْرُ مُوْجَبٍ" ، قُلْنَا: لَيسَ كَذَلِكَ ، وَلاَ دَلِيْلَ عَلَيْهِ ، وَيَشهدُ لَهُ قَولُ شَيْخِنَا فِي الكَشَّافِ(٢): « لأَنَّ "لَو" بِمَنْزِلَةِ "إِنْ" فِي أَنَّ الكَلاَمَ مَعَهُ مُوْجَبٌ» ، ذَكَرَهُ فِي سُورَةِ الأَنْبِيَاءِ.

قَولُهُ: "**وَشَبَّهَهُ سِيْبَوَيه بِـ"أَجمعُونَ"**".

مَعْنَاهُ(٣): أَنَّ "إِلاَّ" إِذَا كَانَ صِفَةً لاَ يَجُوزُ استِعْمَالُهُ إِلاَّ إِذَا كَانَ المَوْصُوفُ مَذْكُوراً لَفْظاً ؛ {لأَنَّهُ غَيْرُ ثَابِتِ القَدَمِ فِي مَعْنَى الوَصْفِ ، فَيَتَأَكَّدُ بِذِكْرِ المَوْصُوفُ}(٤)، كَمَا أَنَّ "أَجْمَعُونَ" لا تَجِيءُ فِي كَلاَمِهِمْ تَأكِيْدَاً إِلاَّ وَأَنْ يَكُونَ المؤكَّدُ مَلْفُوظاً قَبْلَهُ ، فَلاَ يُقَالُ: جَاءَنِي أَجْمَعُونَ ، كَمَا يُقَالُ: جَاءَنِي الكُلُّ مَثَلاً ، والله أَعْلَمُ.

---

(١) في التخمير (٤٧٥/١) العبارة: « أجبت: بأن "إلا" في هذا الكلام عند ترك المستثنى منه لا يخلوا ...».

(٢) الكشاف (٥٦٧/٢).

(٣) ينظر التخمير (٤٧٦/١) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦٠٦).

(٤) ساقط من "ع".

[حَمْلُ البَدَلِ عَلَى مَحلِّ المُبْدَلِ مِنْهُ]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

«فَصْــــــلٌ:

وَتَقُولُ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ عَبْدُ الله ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ⁽¹⁾ إِلاَّ زَيْدَاً ، وَلاَ أَحَدَ فِيْهَا إِلاَّ [عَمْرٌو]⁽²⁾ ، فَتَحْمِلُ البَدَلَ عَلَى مَحَلِّ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ لاَ عَلَى اللَّفْظِ ، وَتَقُولُ: لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيءٍ إِلاَّ شَيْئَاً لاَ يُعْبَأُ بِهِ ، قَالَ طَرَفَةُ⁽³⁾:

أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ   إِلاَّ يَدَاً لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ

وَمَا زَيْدٌ بِشَيءٍ إِلاَّ شَيءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ ، بِالرَّفْعِ لاَ غَيْرُ.»⁽⁴⁾

تخ⁽⁵⁾: «"مِنْ" الاستغراقيةُ لا تدخلُ إِلاَّ عَلَى النفي ، وَكَذَلِكَ لاَ تَدْخُلُ إِلاَّ عَلَى النَّكِرةِ ، قَالَ⁽⁶⁾ أَبُو سَعِيد⁽⁷⁾: "إِنَّمَا دَخَلَت "مِنْ" فِي النَّفْي عَلَى النَّكِرَةِ لِنَقْلِهِ مِنْ الوَاحِدِ إِلَى مَعْنَى الجِنْسِ" ، فَكَأَنَّ / مَعْنَاهُ: مِن وَاحِدٍ إِلَى أَقْصَى هَذَا الجِنْسِ. [١١٥/ب]

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَوَجْهُ انْسِكابكَ إِلَى الغَرَضِ أَنَّهُ لَو أُبْدِلَ "عَبْدُ الله" مِنْ "أَحَدٍ" فِي اللَّفظِ للزمَ أَنْ تكُونَ "مِنْ" الاستِغْرَاقِيَّةُ دَاخِلَةً فِي مَقَامِ الإِثْبَاتِ وَعَلَى المَعْرِفَةِ ، وَكِلا الأَمْرَيْنِ مُسْتَحِيْلٌ. أَمَّا أَنَّهَا تَكُونُ فِي مَقَامِ الاثْبَات فَلأَنَّ الاستِثْنَاءَ بَعْدَ النَّفْي إِثْبَاتٌ ، وَالبَدَلُ فِي حُكْمَ تَكْرِيْرِ العَامِلِ. وَأَمَّا أَنَّهَا حِيْنَئِذٍ تَكُونُ دَاخِلَةً عَلَى المَعْرِفَةِ فَظَاهِرٌ ، وَكِلا الأَمْرَينِ مُمْتَنِعٌ بِالإِجمَاعِ ، وَلَو كَانَت⁽⁸⁾ "مِنْ" هِي الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى المَنْفِيّ

---

(1) في المطبوع "من أحداً".

(2) في "ع": "إلا عمراً" ، والصواب ما أثبته وهو في المطبوع والتخمير وشرح ابن يعيش وغيرها.

(3) البيت مختلف في نسبته فهو لطرفة في ملحق ديوانه ص (١٥١) ، والمفصل (٩٠) ، والكشاف (١٧٦/٣) ، وشرح شواهد الكشاف (٣٨٣) ، وشرح ابن يعيش (٩٠/٢) ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص (٢١) ، والتخمير (٤٧٨/١) ، واللسان (١٩٨/١١) (خبل) ، وهو بلا نسبة في الكتاب (٣١٧/٢) ، ومعاني الفراء (١٠١/٢ ، ٤١٦) ، والمقتضب (٤٢١/٤)، وتحصيل عين الذهب (٣٥٧) ، وشرح التصريح (٣٥١/١).

(4) المفصل ص (٩٠).

(5) ينظر التخمير (٤٧٧/١).

(6) في "ع": (وقال) بالواو.

(7) ينظر شرح الكتاب (ج٣ ل١٠٥/أ).

(8) في الأصل و"ع" (ولو كان) والصواب ما أثبته وهو المثبت في التخمير.

وَالمُوْجَبِ لَجَازَ خَفْضُ مَا بَعْدَ "إلاَّ" بِهَا ، كَقَوْلِكَ: مَا أَخَذْتُ مِن أَحَدٍ إلاَّ زَيْدٍ ، لأَنَّ "مِنْ" صِلَةُ الأَخْذِ فِي هَذَا ، وَلَيْسَتْ الاسْتِغْرَاقِيَّةَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُم: "لاَ أَحَدَ فِيْهَا إلاَّ عَمْرٌو" ، فَالوَجْهُ أَنَّ "أَحَدَاً" وَحْدَهُ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ، لاَ أَنْ يَكُونَ المَنْفِيّ مَعَ "لاَ" جَمِيْعاً فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي:

❁ ولاَ كَرِيْمَ مِن الوِلْدَانِ مَصْبُوْحُ(١) ❁ »

وَالمَذْهَبُ الشَّائِعُ أَنَّهما مَعاً.

[شع(٢)](٣): «قَالَ بَعْضُهُم: إِنَّمَا لَمْ يَصِحّ الحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَقْدِيرِ دُخُولِ "لاَ" عَلَى المَعْرِفَةِ ، وَهِي لاَ تَدْخُلُ عَلَيْهَا ، وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ ، فَإِنَّهُ لَو قِيْلَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَحَدٌ ، لَمْ يَكُن "إلاَّ" كَذَلِكَ ، فَبَطَلَ تَعْلِيْلُهُ بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الوَجْهُ الصَّحِيْحُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا امْتَنَعَ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَقْدِيْرِ "لاَ" بَعْدَ "إلاَّ" ؛ لأَنَّ البَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ العَامِلِ ، وَالعَامِلِ فِي الأَوَّلِ "لا" فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ فِي المُبْدَلِ مِنْهُ ، وَلاَ يَسْتَقِيمُ {لاَ}(٤) لَفظاً وَلاَ مَعْنًى.

أَمَا اللَّفْظُ فَلأَنَّ "لاَ" لاَ يُلفَظُ بِهَا بَعْدَ "إلاَّ". وَأَمَا المَعْنَي فَإِنَّهُ(٥) يَتَنَاقَضُ ؛ لأَنَّ "إلاَّ" لِلإِثْبَاتِ ، وَ"لاَ" للنَّفْيِ ، فَيَتَنَاقَضَانِ. وَأَشْكَلُ مَا يَرِدُ عَلَيهِ: لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْئاً لاَ يُعْبَأُ بِهِ(٦) ، وَنَظَائِرُهُ ؛ لأَنَّهُ يُقَالَ: فَلْيَمْتَنِع البَدَلُ هُنَا ، [لأَن](٧) النَّصْبَ إِنَّما يَكُونُ

---

(١) صدره:

❁ إذا اللِّقاح غدَتْ مُلْقَى أصِرَّتُها ❁

وهو لحاتم الطائي في ديوانه (٢٩٤) ، والمفصل (٤٢) ، والتخمير (٢٨٩/١ ، ٤٧٧) ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح ابن يعيش (١٠٧/١) ، وهو لرجل من بني النبيت بن قاصد في تحصيل عين الذهب (٣٥٢) ، والمقاصد النحوية (٣٦٨/٢) ، وهو بلا نسبة في الكتاب (٢٩٩/٢) ، والمقتضب (٣٧٠/٤) ، والأصول (٣٨٥/١) ، والأشموني (١٧/٢) ، والإيضاح في علل النحو (٢٤٠) ، وفرائد القلائد (١٣٧)، وشرح ابن عقيل (٣٧٨/١).

(٢) ينظر الإيضاح (٣٧٢/١ – ٣٧٤).

(٣) مضاف من "ع".

(٤) ساقط من "ع".

(٥) في "ع" (فلأنه).

(٦) ينظر الكتاب (٣١٦/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦٠٧).

(٧) في الأصل "لا" والصواب ما أثبته وهو من "ع" ، وكذلك في الإيضاح في شرح المفصل.

بَعْدَ النَّفْي ، وَهُو لاَ يَتَقَدَّرُ بَعْدَ "إِلاَّ" ؛ لِفَسَادِ المَعْنَى(١) ، إِذِ الغَرَضُ إِثْبَاتُهُ شَيْئاً لاَ يُعْبَأُ بِهِ.

فَإِنَ أَجَبْتَ: بِأَنَّ قَوْلَهُم: "لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله" مُسْتَثْنَى مِنْ أَحَدِ الجُزْئَينِ لاَ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ الجُزْءُ الآخَرُ فِي قَوْلِكَ: لَيْس زَيْدٌ شَيْئاً ، فَلَيْسَ بِمُسْتَقِيْمٍ لأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا لأَنَّهُ(٢) لاَ أَثَرَ لِكَونِهِ مِنْ الأَول. وَالثَّانِي: لأَنَّ العَامِلَ واحِدٌ ، وَالآخَرُ بُطلاَنُهُ بِقَولِكَ: لَيْسَ القَومُ إِلاَّ عَمْرٌو مُنْطَلِقِيْنَ. فَهَذَا مُسْتَثْنَى مِنْ الجُزْءِ الأَوَّلِ ، وَهُو جَائِزٌ عَلَى البَدَلِ.

وَالجَوَابُ الصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا عَمِلَتْ "لاَ" لأَجلِ النَّفي ، فَلاَ تُقَدَّرُ عَامِلَةً إِلاَّ مَعَ النَّفْي ، فَبَطَلَ تقدِيرُهَا عَامِلةً بَعْدَ "إِلاَّ" ؛ لأَنَّ "إِلاَّ" للإِثْبَاتِ ، {وَلَمْ تعمل}(٣) "لَيْسَ" لأَجلِ النَّفْي ، وَإِنَّمَا عَمِلَت لِكَونِها فِعْلاَ ، فَهو بِمَثَابَةِ "مَا" وَ"كَان" جَمِيْعَا ، أَيْ: بِمَثَابَةِ هَذَا المَجْمُوعِ ، وَهُو قَولُنَا: "مَا كَانَ" ، وَلَو قُلْتَ: مَا كَانَ زَيْدٌ شيئا إِلاَّ شَيْئًا لاَ يُعبَأ بِهِ، كَانَ مُسْتَقِيْمَا؛ لأَنَّ العَمَلَ لِـ"كَانَ" ، وَ"كَانَ" يَصِحُّ تَقْدِيرُهَا بَعْدَ "إِلاَّ" ، وَ"لَيْسَ" لمَّا كَانَتْ فِعْلا مَعْنَاهُ النَّفي تُوهِّمَ أَنَّهُ بِمَثَابَةِ "لاَ"(٤) فِي العَمَلِ ، وَلَيْسَ الأَمرُ كَذَلِكَ ، بَلْ عَمَلُهُ لِلفِعْلِيَّةِ. وَإِذَا تَحقَّقتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ جَوَازَ: "لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيءٍ إِلاَّ شيئا" بِالنَّصبِ ، وَامتِنَاعِ: "مَا زيدٌ بِشَيءٍ إِلاَّ [شَيَئا](٥)" بالنصب» ،{فَاعرِفهُ.}(٣)

حم: لَو قُلتَ: "مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ إِلاَّ رَجُلٍ كَرِيْمٍ" بِالجَرِّ لَمْ يَصح ؛ لأَنَّ "إِلاَّ" أَبْطَلَ النَّفْي فِي المُسْتَثْنَى فَثَبَتَ لَهُ المَجِيءُ(٦) ، وَ"مِنْ" إِنَّمَا تُزَادُ فِي النَّفْي عِنْدَ سِيبَوَيه(٧)، وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ حُجَّةٌ {لَهُ}(٣) عَلَى الأَخفَشِ(٨) ، لأَنَّ {مِنْ}(٣) عِنْدَه تُزَادُ فِي المُثْبَتِ أَيْضَا ، وَهِي مَسْأَلَةٌ لَطِيفَةٌ ، {فَاعرِفهُ}(٣).

---

(١) ينظر المقتضب (٤/٤٢٠ – ٤٢١).

(٢) في "ع" (فلأنه).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) في "ع" (إلا).

(٥) مضافة من "ع" ، وهي في حاشية الأصل دون إشارة لموضعها.

(٦) ينظر شرح ابن يعيش (٢/٩١) ، وينظر حواشي الزمخشري (ل ٢٥/أ).

(٧) ينظر الكتاب (٢/٣١٦).

(٨) ينظر رأي الأخفش في المساعد (١/٥٦٢).

تخ(١): «فِي صُورَةِ "لَيْسَ" لَيْسَ إِلاَّ النَّصبَ ؛ لِتَعَيُّنِهِ ؛ لاَمْتِنَاعِ الجَرِّ وَالرَّفْعِ فِيْهِ، أَمَّا الجَرُّ فَلَو جَازَ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ بَاءُ خَبَرِ "لَيْسَ" دَاخِلَةً فِي الإِثْبَاتِ ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ. وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلأَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ وَهُو "بِشَيءٍ" لَيْسَ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ ، لأَنَّهُ خَبَرُ لَيْسَ. {وَيَسُوغُ لَكَ القَولُ بِالبَدَلِ مَنصُوبًا ، لأَنَّ البَاءَ مَعَ مَجْرُورِهَا فِي مَحَلِّ النَّصبِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ لَيْسَ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَيْسَ زَيْدٌ إِلاَّ شَيْئًا لا يُعبأُ بِهِ:}(٢)

"**بَنُو لُبَيْنَى**" قَومٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ، وَأُمُّهُمْ "لُبَيْنَى" ، مِن بَنِي وَالِبَةَ(٣) بن الحَرْثِ ، وَبَعْدَهُ يَقُولُ:

أَبَنِي لُبَيْنَى لاَ أُحِبُّكُمُ وَجَدَ الإِلَهُ لَكُم كَمَا أَجِدُ

{وَفِيهِ: قَبْلَهُ:

أَبَنِي لُبَيْنَى إِنَّ أُمَّكُمُ أَمَةٌ وَإِنَّ أَبَاكُمُ عَبدُ »

فِي الكَشَّافِ(٤): « أَيْ: غَالٍ فِي العُبُودَةِ(٥) / كَحَذِرٍ وفَطِنٍ.}(٢) [١١٦/أ]

الشِعرُ(٦) لأَوْسِ بن حَجَرٍ يقول: أَحَبَّكُمُ اللهُ كَمَا أُحِبُّكُم، وَأَوسٌ كَانَ لاَ يُحبُّهُمْ {وَ}(٢) إِنَّمَا هُو تَهَكُّمٌ».(٧)

{وَأَورَدَ الشَّيْخُ فِي شَرحِ مَقَامَةِ العَرُوضِ(٨) البَيْتَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ:

« أَبَنِي لُبَيْنَا لَستُمُ بِيَدٍ إِلاَّ يَدًا مَخْبُولَةَ العَضُدِ.» }(٢)

---

(١) ينظر التخمير (٤٧٨/١).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر معجم ما استعجم (٨٥/١) ، ومعجم البلدان (٦٢/١) ، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص (١٩٤).

(٤) ينظر الكشاف (٦٢٥/١).

(٥) كذا في الأصل ، ورواية الكشاف (العبودية).

(٦) في "ع" (البيت).

(٧) ينظر التخمير (٤٧٨/١).

(٨) ينظر مقامات الزمخشري (٢٢٩) ، وقد اختلفت حركة الدّوي على هذه الرواية.

وَفِي مَسْأَلَةِ "مَا"(١) لَيسَ إِلاَّ الرَّفعِ لِتَعَيُّنِهِ ؛ لامْتِنَاعِ الجَرِّ وَالنَّصبِ. أَمَّا الجَرُّ فَلأنَّ البَاءَ لاَ تَدخلُ إِلاَّ فِي النَّفي ، وَمَا بَعْدَ "إِلاَّ" إِثبَاتٌ كَمَا مَرَّ. وَأَمَّا النَّصبُ فَلانتقاض النفي ، وَالمُوجبُ لِعَامِلِيَّتِهِ(٢) هُوَ النَّفْي.

فَإِنْ سَأَلتَ: مَا ذَكَرتَ وَإِنْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ وَاجِبٌ فَهُنَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيرُ جَائِزٍ فَضْلاً عَنِ الوُجُوبِ ، لأَنَّ إِعرَابَهُ بِالرَّفعِ عَلَى البَدلِ مِنَ الأَوَّلِ ، وَلَيسَ فِي الأَوَّلِ رَفعٌ فَلاَ يَكُونُ فِي البَدَلِ.

أَمَّا المُقَدِّمَةُ الأُولَى فَظَاهِرَةٌ ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلأَنَّ قَولَكَ: "بِشَيءٍ" فِي "مَا زَيدٌ بِشَيءٍ" فِي مَحَلِّ النَّصبِ بِدَلِيلِ هَذِهِ البَاءِ؟.

أَجَبْتُ: قَولُهُ "الرَّفْعُ" لَيسَ فِي البَدَلِ مِنْهُ هُنَا؟.

قُلنَا: لاَ نُسَلِّمُ ، وَهَذَا لأَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ إِذَا وَقَعَ فِي مِثْلِ هَذَا المَوْقِعِ ، أَعنِي: مَا بَعْدَ الاستِثْنَاءِ الوَاقِعِ فِي بَابِ المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ"لَيْسَ" فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ فِيهِ إِلاَّ الرَّفْعُ فَكَذَا البَدَلُ.

وَمِمَّا أَلْغَزَ فِيهِ فَضلُ القُضَاةِ الجَنْدِيِّ هَذِهِ المَسْأَلَةُ(٣):

مَا تَابِعٌ لَمْ يَتَّبِعْ مَتبُوعَهُ فِي لَفظِهِ وَمَحَلِّهِ يَا ذَا الثَّبَتْ
مَاذَا بِعِلمٍ غَيرُ عِلْمٍ نَافِعٍ بَالَغْتُ فِي إِتْقَانِهِ حَتَّى ثَبَتْ

وَمِنَ العَجَبِ فِي شَأنِ هَذَا اللُّغزِ أَنَّ الكَلاَمَ فِيهِ كَمَا هُوَ لِتَعْرِيفِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ ، فَقَدْ جَرَى فِي أَثْنَاءِ النَّظْمِ مَا يَدُلُّ عَلَى لَفظ صُورَةِ المَسْأَلَةِ أَيْضًا ، وَهُو قَولُهُ:

❁ مَاذَا بِعِلمٍ غَيرُ عِلْمٍ نَافِعٍ ❁

---

(١) أي: "ما زيدٌ بشيء إلا شيءٌ لا يعبأ به" ، ينظر التخمير (١/٤٧٩ – ٤٨٠) ، والكتاب (١/٣١٦) ، والمقتضب (٤/٤٢٠) ، والأصول (١/٢٩٧) ، وشرح الرضي على الكافية (١/١١١) ، وشرح التسهيل (٢/٢٨٥) ، وشرح ابن يعيش (٢/٩١).

(٢) أي: لعاملية "ما".

(٣) هذا اللغز نقله السيوطي في الأشباه والنظائر (٢/٢٨٩) ونسبه للخوارزمي ، وقد ذكر أستاذنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين في حاشية التخمير (١/٤٧٩): أن الأندلسي قد نقله في شرحه (١/٢٨٨) ونقل تعليق الخوارزمي عليه ، كما نقله الزملكاني في شرحه (٢/١٢١) ولم يصرح بنقله ، وينظر الموصل في شرح المفصل ص (٦٠٩).

{فـ"غيرُ" مَرفُوعٌ مَعَ أَنَّ مَتبُوعَهُ وَهُو "العِلْمُ" الأَوَّلُ مَجْرُورٌ أَو مَنْصُوبٌ}(١) فَلَمَّا عَرَضَهُ عَلَى الشَّيخِ جَارِ الله قَالَ: لَقَدْ جِئتَ شَيْئًا إِدًّا.

وَالنَّصبُ عَلَى الاستِثْنَاءِ فِيهَا كُلِّهَا جَائِزٌ إِلاَّ فِي الفَصلِ الأَخِيرِ ، أَمَّا [فِي](٢) قَولِكَ: "مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ عَبدُ الله" فَظَاهِرٌ ، كَمَا لَو قُلْتَ: مَا جَاءَنِي [أَحدٌ](٢) إِلاَّ عَبْدُ الله.

وَأَمَّا فِي قَولِكَ: مَا رَأَيتُ مِن أَحَدٍ إِلاَّ زَيْدًا ، فَكَذَلِكَ ظَاهِرٌ ، لَكِنَّ النَّصبَ فِيهِ كَمَا يَحتَمِلُ البَدَلَ يَحتَمِلُ الاستِثْنَاءَ. وَأَمَّا قَولُكَ: لاَ أحدَ فِيهَا إِلاَّ عَمرًا ، فَقَدْ قَالَ السِّيرَافي(٤): «وَيَجُوزُ: لاَ أَحَدَ فِيهَا إِلاَّ عَمرَاً ، بِالنَّصبِ عَلِى الاستِثْنَاءِ ، وَتَقدِيرُ الكَلاَمِ قَبلَ "إِلاَّ" عَلَى التَّمَامِ ، وَلا يَصلُحُ ذَلِكَ فِي: لا إِلَهَ إِلاَّ الله ؛ لأَنَّ الكَلاَمِ قَبلَ "إِلاَّ" لاَ يَحسُنُ تَقدِيرُهُ عَلَى التَّمَامِ.»

وَقَدْ أَجَازَ فِيهِ الزَّجَّاجُ(٥) نَصبَهُ عَلَى الاستِثْنَاءِ ، وَتَقدِيرُهُ: لاَ إِلَهَ لِلخَلْقِ إِلاَّ الله، وهو ضعيفٌ(٦).

وَأَمَّا فِي قَولِكَ: "لَيسَ زَيْدٌ بِشيءٍ إِلاَّ شَيْئًا لاَ يُعْبَأُ بِهِ" فَظَاهِرٌ ، وَهُو بِمَنزِلَةِ أَنْ تَقُولَ: مَا مَرَّ زَيْدٌ بِأَحَدٍ إِلاَّ عَمْرَاً ، فَإِنَّ "عَمْرَاً" فِيهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبَاً عَلَى الاستِثْنَاءِ ، كَذَلِكَ هَذَا.»

{**قُلْتُ**: وَاعلَمْ أَنَّهُ لابُدَّ مِنْ نَعتٍ لِلمُستَثنَى ، فِي نَحوِ قَولِهِمْ: مَا فُلاَنٌ شَيْئًا إِلاَّ شَيْئًا ، لَيسَ فُلاَنٌ وَأَمثَالُهُ ، لِصِحَّةِ الاستِثْنَاءِ ، وَهَذَا كَمَا قَالَ ذُو الرُّمَّة(٧):

وَقَدْ بَهَرْتَ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ   إِلاَّ عَلَى أَحَدٍ لاَ يَعرِفُ القَمَرَا

وَلَو لَمْ يَصِفْ "أَحَداً " الثَّانِي لَكَانَ كَلاَمَاً بَاطِلاً ، والله أَعلَمُ.}(٨)

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) مضافة من "ع"

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه (جـ٣ /١٠٥ – ١٠٦).

(٥) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٦١٠).

(٦) ينظر شرح الرضي على الكافية (٢/١١٣).

(٧) البيت لذي الرمة في ديوانه (٢/١١٦٣) ، والسان (بهر) (٤/٨١) ونسب للأخطل في الانتصار لسيبويه (٥٣) ، وليس في ديوانه ، وهو بلا نسبة في الأصول (١/٨٥) ، والهمع (٣/٢٢٢) والدرر (٦/١٩٩).

(٨) ساقط من "ع" .

[تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

«فصل :

وَإِنْ قَدَّمتَ المُستَثْنَى عَلَى صِفَةِ المُستَثْنَى مِنهُ ، فَفِيهِ طَرِيقَان: أَحَدُهُمَا: وَهُو – اختيارُ سيبَويه – أَنْ لاَ تَكتَرِثَ لِلصِّفَةِ ، وتَحمِلَهُ عَلَى البَدَلِ. والثَّانِي: أَنْ تُنزِّلَ(١) تَقدِيمَهُ عَلَى الصِّفَةِ مَنْزِلَةَ تَقْدِيمِهِ عَلَى المَوصُوفِ فَتَنْصِبَهُ. وَذَلِكَ قَولُكَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلاَّ أَبُوكَ خَيْرٌ مِن زَيْدٍ ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ [عمرٍو](٢) خَيْرٍ مِن زَيْدٍ أَو تَقُولُ: إِلاَّ أَبَاكَ ، وَإِلاَّ عَمْرًا.»(٣)

قَولُهُ: "فَفِيهِ طَرِيقَانِ" أَيْ: فِي المُستَثْنَى ، وَهُمَا: الرَّفعُ وَالنَّصبُ ، أَحَدُهُمَا: البَدَلُ وَهو المُختَارُ عِندَ سِيبَويه(٤) ، مِن قِبَلِ أَنَّ الصِّفَةَ تَتبَعُ المَوصُوفَ(٥) ، وَالتَّبَعُ زَائِدٌ عَلَى المَتْبُوعِ فَلَمْ يَعتَبِرهُ ، وَاعتَبَرَ الأَصْلَ(٦).

«(٧)[و] لأَنَّ البَدَلَ مُختَارٌ فِي كُلِّ كَلاَمٍ غَيْرِ مُوجَبٍ ، وَهَذَا الكَلاَمُ مُستَثْنَى مِن غَيرِ مُوجَبٍ(٨) فَوَجَبَ اختِيَارُ البَدَلِ.

بَيَانُهُ أَنَّكَ لَو قُلتَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ ، وَسَكَتَّ كَانَ كَلاَمًا تَامًّا ، وَالصِّفَةُ لَيْسَتْ جُزءاً مِن الكَلاَمِ ، وَإِنَّمَا يُقصَدُ بِهَا بَيَانُ المُرَادِ بِالمَوصُوفِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُستَثْنَى مِن كَلامٍ غَيرِ مُوجَبٍ ، فَيَجِبُ اختِيَارُ الرَّفعِ ، كَمَا يَجِبُ فِيمَا لَمْ يُوصَف.

وَحُجَّةُ المُخَالِفِ أَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ الصِّفَةَ وَالمَوصُوفَ، امتَزَجَا فِي المَعْنَى ، وَدَلاَ عَلَى شَيءٍ وَاحِدٍ ، فَكَانَ تَقدِيمُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا كَتَقْدِيمِهِ عَلَيْهِمَا ، فَوَجَبَ النَّصبُ.»(٩)

---

(١) في "ع" (تُنزل) بدون (أن) وما أثبته من المطبوع وشروح المفصل الأخرى.

(٢) في "ع" (إلا زيد) والصواب ما أثبته ، وهو في المطبوع وغيره.

(٣) المفصل ص (٩٠ – ٩١).

(٤) ينظر الكتاب (٢/٣٣٦ – ٣٣٧).

(٥) في "ع" (تبع للموصوف).

(٦) ينظر التخمير (١/٤٨١) بتصرف ، والموصل في شرح الفصل ص (٦١١).

(٧) مضاف من "ع".

(٨) ينظر التخمير (١/٤٨١) بتصرف.

(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٧٤ – ٣٧٥).

وَالمُخْتَارُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ مَذْهَبُ سِيبَوَيه ؛ لأَنَّه يَعْتَبِرُ الأَصْلَ ، وَهُو المَوْصُوفَ أَصْلا وَالفَرْعَ [وهو الوصف](١) فَرْعًا ، وَهُو أَقْوَى اعْتِبَاراً مِن خِلاَفِهَا(٢).

{وَتَحرِيْرُ هذا المَوضِعِ عَلَى اخْتِلاَفِ القَولَيْنِ: أَنَّ عَلَى القَولِ الأَوَّلِ لاَ يُعْبَأُ بِالوَصْفِ ؛ لأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ ، وَعَلَى القَولِ الثَّانِي أَنَّ الوَصْفَ جُزْءٌ ، وَبِدُونِهِ لاَ يَبْقَى الكُلُّ كَالوَاحِدِ ، إِذْ انتزِعِ مِن العَشْرَةِ لَمْ تبْقَ حَقِيْقَةُ العَشْرَةِ ، فَكَانَ الجُزْءُ مَنْظُوراً فِيْهِ ، فَصَحَّ اعتِبَارُهُ كَاعتِبَارِ الكُلِّ. }(٣)

تخ(٤): « الصورَتَانِ المُتَقَدِّمَتَانِ: وَهُمَا اللَّتَانِ فِيْهِمَا المُسْتَثْنَى مَرفُوعٌ وَمَجْرُورٌ نَظِيْرَتَا الوَجهِ الأَوَّلِ ، وَالمُتَأَخِّرَتَانِ: وَهُمَا اللَّتَانِ فِيْهِمَا المُسْتَثْنَى مَنْصُوبٌ نَظِيْرَتَا / [١١٦/ب] الوَجهِ الثَّانِي» ، {وَاللهُ أَعلَمُ.}(٣)

---

(١) إضافة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر التخمير (١/٤٨١).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر التخمير (١/٤٨١).

[تثنية المستثنى]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

«فَصْـل:

وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ المُسْتَثْنَى: مَا أَتَانِي إِلاَّ زَيْدٌ إِلاّ عَمْرَاً ، أَو إِلاّ زَيْداً إِلاَّ عَمْرٌو ، تَرْفَعُ الَّذِي أَسنَدتَ إِلَيْهِ(١) ، وَتَنصِبُ الأخَرَ ، وَلَيسَ لَكَ أَنْ تَرْفَعَهُ ؛ لأَنَّكَ لاَ تَقُولُ: تَركُونِي إِلاَّ عَمْرُو.

وَتَقُولُ: مَا أَتَانِي إِلاَّ عَمْرَاً إِلاَّ بِشْرَاً أَحَدٌ ، مَنصُوبَين ، لأَنَّ التَّقدِيرَ: مَا أَتَانِي إِلاَّ عَمْرَاً أَحَدٌ إِلاَّ بِشْرٌ ، عَلَى إِبَدالِ "بِشْرٍ" مِن "أَحَدٍ" ، فَلَمَّا قَدَّمْتَهُ نَصَبْتَهُ.»(٢)

يَعْنِي بِـ"تَثْنِيَةِ المستثنى": تَكرِيْرَهُ لاَ عَلَى الاصْطِلاَحِ ؛ لأَنَّ حُكمَ المُسْتَثْنَى [المُثَنَّى](٣) وَغَيرِهُ سَوَاء"(٤).

حم: قَالَ صَاحِبُ الكتاب(٥): «مَعْنَى هَذَا الكَلاَم أَنَّكَ حِيْنَ قُلْتَ: مَا أَتَانِي إِلاَّ زَيْدٌ، فَقَدْ جَعَلْتَ جَمِيْعَ النَّاسِ الَّذِين(٦) عَدَوا زَيْدًا تَارِكِيْكَ ، فَقَوْلُكَ: إِلاَّ عَمْرَا ، اسْتِثْنَاء مِنْ هَؤلاءِ الّذِيْنَ تَركُوك ، فَكَانَ التَّقدِيْرُ لِذَلكَ: تَركُونِي إِلاَّ عَمْراً ، ولَمْ يَجُزْ الرَّفْعُ لِكَونِ الاسْتِثْنَاء عَن مُوجَبٍ ، وَالَّذِي حَدَاهُمْ عَلَي هَذَا التَّقدِيرِ وَحَجَزَهُمْ عَن الرَّفعِ أَنَّهُمْ رَأَوا المَرْفُوعَ بَعْدَ "إِلاَّ" لاَ يَخلُو إِمَّا أَنْ يَرْتَفِعَ بإِسْنَادِ الفِعْل إِلَيْهِ ، أَوْ عَلَى البَدَلِ ، وَأَيُّهُمَا كَانَ فَلاَ يَرْتَفِعُ إِلاَّ وَهُو مُدْخَلٌ فِيْمَا خَرَجَ مِنْهُ غَيْرُهُ ، وَلاَ يَتَأَتَّى ذَلكَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ لَو رَفَعْتَهُ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَنْ تَنْصِبَ حَتْمَاً ، فَيُطْلَبُ لِلنَّصْبِ سَبِيْلٌ ، فَكَانَ سَبِيلُهُ الَّذِي ذَكَرْنَا ، وَنَظِيْرُهُ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى قَومٍ جَالسِينَ فَقَامَ لَكَ وَاحَدٌ فَحَسْبُ ، ثُمَّ أَرَدْتَ أَنْ تَشْكُوهُمْ لاَ أَنْ تَحْمَدَ القَائِمَ ، تَقُولُ: مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ إِلاَّ عَمْرَاً ، أَيْ: لَمْ يَقم لِي. {مِنْ

---

(١) في المطبوع: (أسندت إليه الفعل).

(٢) المفصل ص (٩١).

(٣) في "ع": (في غيره سواء).

(٤) إضافة يقتضيها السياق وهي من الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٥/١).

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (ل ٢٥/أ).

(٦) في الأصل (الذي) والصواب ما أثبته ، وهو من حواشي الزمخشري ، وكذلك هو في الموصل في شرح المفصل ص (٦١١).

هَؤلاءِ}(١). إلاَّ عمرٌو ، فَهَذَا استِثْنَاءٌ مِنْ مَعْنَى مَجمُوعِ هَذَا الكَلاَمِ ، لاَ مِنْ قَضيَّةِ لَفْظِهِ.

ومِثْلُهُ قَولُ الكُمَيتُ(٢):

❁ وَمَالِيَ إِلاَّ اللهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ. ❁ (٣) »

{قُلتُ: وَمِن جِنسِ هَذَا التَّصحِيحِ المَنْظُورِ فِيْهِ إِلَى المَعْنَى مَا ذُكِرَ فِي الكَشّافِ(٤) فِي قِرَاءةِ (٥) أُبَيٍّ(٦) وَالأَعْمَش(٧) ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) في "ع": (اللميت) ، وهو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي ، أبو المستهل ، شاعر من أهل الكوفة اشتهر في العصر الأموي ، كان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها ، كان منحازاً إلى بني هاشم توفى سنة ١٢٦هـ ، ينظر ترجمته في الشعر والشعراء (٤٢٠ – ٤٢٢)، وجمهرة أشعار العرب (٩٧٩/٣) ، والأغاني (١٥١/١٦) ، (١٠١/٢١) ، والموشح (٢٢٧) ، (٢٤٩) ، (٢٠٦) ، ومعجم الشعراء (٣٤٧) ، وسمط اللآلي (١١) ، وخزانة الأدب (١٤٤/١).

(٣) صدره:

❁ فما لي إلاّ اللهُ لا ربَّ غَيْرَهُ ❁

وهو للكميت في ديوانه (١٤٣/١) ، والكتاب (٣٣٩/٢) ، وتحصيل عين الذهب (٣٧٠) ، وشرح ابن يعيش (٩٣/٢) ، وهو بلا نسبة في المقتضب (٤٢٤/٤).

(٤) ينظر الكشاف (٣٨١/١) ، ونكت الأعراب في غريب الإعراب (١٠٥ – ١٠٦).

(٥) تنظر القراءة في شواذ ابن خالويه ص (١٥) ، وتفسير الفخر الرازي (١٨٢/٦) ، والدر المصون (٥٨٩/٢) ، والبحر (٢٦٦/٢) ، وبدون نسبة في معاني القرآن (١٦٦/١) ، والتبيان (١٩٩/١) ، وإعراب القراءات الشواذ (٢٦٣/١) ، وفتح القدير (٢٦٥/١).

(٦) هو أبيّ بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمر بن مالك بن النجار ، أبو المنذر ، الصحابي الأنصاري ، كان من أقرئهم لكتاب الله تعالى ، عرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم ، توفى بالمدينة سنة ٢٢هـ ، تنظر ترجمته في معرفة القراء الكبار (٢٨/١ – ٢٩)، ومسند الإمام أحمد (٤٠٣/١٥) ، وطبقات ابن سعد (٥٩/٣) ، وأسد الغاية (٦١/١) ، وتهذيب الأسماء واللغات (١٠٨/١) ، والإصابة (١٩/١ – ٢٠).

(٧) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء ، أبو محمد ، تابعيٌّ مشهور ، أصله من بلاد الريِّ ، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض ، توفى في الكوفة سنة ١٤٨هـ تنظر ترجمته في معرفة القراء الكبار (٩٤/١) ، وطبقات ابن سعد (٣٤٢/٦) ، والعبر (٢٠٩/١) ، ومرآة الجنان (٣٠٥/١) ، وسير أعلام النبلاء (٢٢٦/٦) ، وتاريخ بغداد (٣/٩).

مِّنْهُمْ ﴾ (١) بِالرَّفْعِ. قَالَ: هَذَا مِنْ مَيْلِهِمْ مَعَ المَعْنَى وَالإِعرَاض عَن اللَّفْظِ جَانِبًا ، وَهُو بَابِ جَلِيلٌ مِنْ عِلْمِ العَرَبِيَّةِ ، فَلَمَّا كَانَ مَعْنَى ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ ﴾ (١) فِي مَعْنَى: فَلَمْ يُطِيعُوهُ ، حُمِلَ عَلَيهِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَلَمْ يُطِيعُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنهُمْ ، وَنَحو قَول الفَرَزدق(٢):

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إِلاَّ مُسْحَتٌ أَو مُجَلَّفُ

كَأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَبْقَ مِن المَالِ إِلاَّ مُسْحَتٌ}(٣).»

{**حم**: قَولُهُ}: (٤)**مَا أَتَانِي إِلاَّ زَيْدٌ** ، يَنْتَقِضُ بِـ"**إِلاَّ زَيْدٌ**" مَعْنَى النَّفْيِ فِي قَولِهِ: "**مَا أَتَانِي**"، كَأَنَّهُ يَقُولُ: أَتَانِي زَيْدٌ وَلَمْ يَأْتِنِي النَّاسُ إِلاَّ عَمْرًا ، فَكَأَنَّ النَّفْيَ لَمَّا انتَقَضَ بِـ"إِلاَّ" عَادَ الكَلاَمُ مُوجَبًا ، فبقِي المُسْتَثْنَى الآخَرُ مَنْصُوبًا لاَ غَيْرُ. {وَمِنْ أَمْثِلَتِهِ فِي كِتَابِ الزَّاهِدِيِّ: مَا أَكَلَ أَحَدٌ إِلاَّ الخُبْزَ إِلاَّ زَيْدًا ، وَمَعْنَاهُ: كُلُّ النَّاسِ أَكَلُوا الخُبْزَ إِلاَّ زَيْدًا(٥)}(٣).

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٦): « لا يَجُوزُ نَصْبُهُمَا ؛ لأَنَّ الفِعْلَ يَبْقَى بِـلاَ مَرْفُوعٍ ، وَلاَ يَجُوزُ رَفْعُهُمَا إِلاَّ بِالوَاوِ ، لأَنَّ فِعْلاً وَاحِدًا لاَ يَكُونُ لَهُ فَاعِلاَنِ وَلا مَرْفُوعَانِ ، إِلاَّ وَأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا بِطَرِيقِ التَبَعِ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ الثَّانِي تَبَعًا لِلأَوَّلِ بِطَرِيقِ البَدَلِ؛ لأَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ وَلَيْسَ غَرَضُهُ مَجِيئُ أَحَدِهِمَا ، بَلْ غَرَضُهُ مَجِيئُهُمَا دُونَ سَائِرِ النَّاسِ.

---

(١) الآية (٢٤٩) من سورة البقرة.

(٢) هو في ديوانه (٢/٢٦) ، والمحتسب (١/١٨٠) ، والموشح ص (١٤٠) ، والخصائص (١/٩٩)، وشرح ابن يعيش (١/٣١) ، واللسان (سحت) (٢/٤١) ، (جلف) (٩/٣١) ، وخزانة الأدب (١/٢٣٧) ، والدر المصون (٢/٥٢٩) ، والبحر (٢/٥٩٠). و"مُسْحَتٌ": مُذْهَبٌ ، و"مُجَلَّفٌ": الذي أُخذ من جوانبه.

(٣) ساقط من "ع".

(٤) مطموس في "ع".

(٥) ينظر المقتصد (٢/٧٠٥ – ٧٠٦) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٥٤ – ٢٥٥) ، وارتشاف الضرب (٣/١٥٠٦).

(٦) ينظر المقتصد (٢/٧٠٦ – ٧٠٧) بتصرف.

وَفِي امتِنَاعِ البَدَلِ عِبَارَةٌ أُخْرَى: رَفْعُهُ لاَ يَجُوزُ عَلَى البَدَلِيَّةِ ؛ لأَنَّ "عَمْراً" لَيْسَ "زَيْدَاً" ، وَلاَ بَعْضَهُ ، وَلاَ مُشْتَمِلاً عَلَيهِ ، وَلاَ بَدَلَ الغَلَطِ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً آخَرَ بِلاَ حَرْفِ عَطْفٍ.»⁽¹⁾

[تخ⁽٢⁾]⁽٣⁾: « **فَإِنْ سَأَلتَ** فِي كَلاَمِ الشَّيخِ هُنَا نَظَرٌ ؛ لأَنَّ قَولَهُ: "**تَرَكُونِي**" لَيْسَ بِمنزلَةِ "**مَا أَتَانِي إِلاَّ زَيْدٌ**" ، أَلاَّ تَرَى أَنَّ "زَيْدَاً" تَرَكَهُ فِي "**تَرَكُونِي**" ، وَلَمْ يَتْرُكْهُ فِي "**مَا أَتَانِي إِلاَّ زَيْدٌ**"⁽٤⁾؟.

أَجَبْتُ: الشَّيخُ هُنَا تَعَمَّدَ تَسْهِيلَ الجَوَابِ ، لاَ تَطْبِيقَ اللَّفْظِ بِالمَعْنَى ، وَإِنْ حَاوَلتَ ذَاكَ فَقُلْ: تَرَكَنِي النَّاسُ وَرَاءَ زَيْدٍ إِلاَّ عَمْرَاً ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِن العِنَايَةِ أَحْسَنُ وَأَكْثَرُ مُطَابَقَةً ، وَلَو قُلْتَ: مَا أَتَانِي إِلاَّ زَيْدَاً إِلاَّ أَبو عَبدِ الله ، كَانَ جَيداً ، إِذْ كَانَ {أَبُو}⁽٥⁾ عَبدِ الله زَيْدَاً.»

تخ⁽٦⁾: «وَأَمَّا المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ فَالنَّصبُ لاَ غَيْرُ ؛ لأَنَّ المُسْتَثْنَى المُقَدَّمَ عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ يُنصَبُ وَاحِداً كَانَ أَو مُتَعَدِّداً ، وَتَقْدِيرُ الشَّيْخِ هُنَا فِيهِ لُطْفٌ وَمُدَارَاةٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقُولُ: أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ تَقْدِيمَ أَيٍّ مُسْتَثْنَى كَانَ عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ جَائِزٌ ، وَتَعْلَمُ أَيْضاً أَنَّ إِبْدَالَ أَيْ مُسْتَثْنَى كَانَ مِن المُسْتَثْنَى مِنْهُ أَيْضَاً جَائِزٌ ، فَهَبْ أَنِّي قُلتُ هُنَا: مَا أَتَانِي إِلاَّ عَمْرَاً أَحَدٌ إِلاَّ بِشْرٌ ، فَقَدَّمْتُ مُسْتَثْنَى ، وَأَبْدَلْتُ مُسْتَثْنَى ، فَإِذَا قَدَّمْتَ هَذَا البَدَلَ الَّذِي هُو المُسْتَثْنَى⁽٧⁾ عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ فَقَدْ عَلِمتَ أَيْضَاً أَنَّهُ لاَ يَكُونَ فِي هَذَا المُسْتَثْنَى سِوَى النَّصْبِ ، فَيَنْتَصِبُ المُسْتَثْنَيَانِ ضَرُورَةً.»

مَسْأَلَةٌ: الاستِثْنَاء مِن الاستِثْنَاءِ / صَحِيحٌ ، وَعَمَلُهُ فِيمَا يَلِيْهِ ، فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ [١١٧/أ] لاَمرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلاَثَاً إِلاَّ ثَلاَثَاً إِلاَّ وَاحدةً ، وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ لِمَا ذَكَرتُكَ أَنَّكَ⁽٨⁾ تَسْتَثْنِي

---

(١) ينظر المقتصد (٧٠٦/٢ – ٧٠٧) بتصرف.

(٢) في الأصل "شح" والصواب ما أثبته وهي غير واضحة في "ع".

(٣) ينظر التخمير (٤٨٢/١).

(٤) في "ج" (زيداً) وما أثبته من "ع" وهو الصواب.

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر التخمير (٤٨٢/١ – ٤٨٣).

(٧) في "ع": (... هو مستثنى).

(٨) في "ع": (أنه).

"وَاحِدَةً" مِن "الثَّلاَث" فَتبْقَى ثِنْتَانِ ، فَتَسْتَثْنِيهُمَا مِن "الثَّلاث" فَتَبْقَى وَاحِدَةٌ⁽¹⁾.

وعَلَى هَذَا: أَنْتِ طَالِقٌ عَشْرَاً إِلاَّ تِسْعَاً إِلاَّ ثَمَانِي إِلَى الوَاحِدَةِ ، وَإِنْ أَرَدْتَ⁽²⁾ التَّقْرِيْبَ فَاعقِدْ العَدَدَ الأَوَّل يَمِيْنَكَ ، والثَّانِي يَسَارَكَ ، وَالثَّالث بِيَمِيْنِكَ ، والرَّابِعَ بِيَسَارِكَ ، حَتَّى يَفْنَى العَدَدُ ، ثُمَّ أَسْقِطَ مَا اجْتَمَعَ فِي يَسَارِكَ مِمَّا بَقِي فِي يَمِيْنِكَ ، فَمَا بَقي فَهُو الوَاقِعُ ، {والله أعلم. }⁽³⁾

وكَذَلِكَ: لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ إِلاَّ تِسْعَةً إِلاَّ ثَمَانِي إِلَى الدِّرْهَمِ⁽⁴⁾ ، فَالاستِثْنَاءَاتُ المُجْتَمِعَةُ⁽⁵⁾ كُلُّ وَاحَدٍ مِنْهَا أَقَلُّ مِنْ الَّذِي يَلِيهِ ، فَإِنَّكَ تَعْمَدُ إِلَى الاستِثْنَاءِ الأَخِيْرِ فَتُنْقُصُه مِنْ الَّذِي قَبْلَهُ ، فَتَنْظُرُ فِيْمَا بَقِيَ مِنْهُ ، فَتُنْقِصُهُ مِنْ الَّذِي قَبْلَهُ ، فَلاَ يَزَالُ هَكَذَا إِلَى أَنْ تَنْتَهِي إِلَى الاسْتِثْنَاءِ الأَوَّل⁽⁶⁾.

فَإِنْ كَانَ بَعْضُ الاستِثْنَاءِ أَكْثَرَ مِنْ الَّذِي قَبْلَهُ بَطَلَ اسْتِثْنَاؤُه مِنْهُ ، وَصَارَ فِيْهِ قَوْلاَنِ: أَحَدُهُمَا: أَن يُزَادَ عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ.

وَالآخَرُ: أَن يَنْتَقِصَ مِنْهُ ، كَقَولِكَ: لِفُلاَنِ عَلَيَّ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ إِلاَّ ثَلاَثَةً إِلاَّ أَرْبَعَةً، فِي أَحَدِ القَوْلَينِ تُزَدَادُ الأَرْبَعَةُ عَلَى العَشْرَةِ ، وتُنْقَصُ الثَّلاَثَةُ مِن العَشْرَةَ فَمَا يَحصُلُ عَلَيَةِ من الإِقْرَارِ: أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمَاً ، كَأَنَّكَ قُلتَ: لَهُ عَليَّ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ إِلاَّ ثَلاَثَةً ، وقَولُهُ: "إِلاَّ أَرْبَعَةً" ، أَيْ: سِوَى أَرْبَعَةٍ لَهُ عَلَيَّ ، فَالعَشْرَةُ إِلاَّ ثَلاثَةً سَبْعَةٌ ، وَيُزَادُ عَلَيْهِ الأَرْبَعَةُ ، فَتَصِيرُ أَحَدَ عَشَرَ ، هَذَا قَولُ الفَرَّاءِ⁽⁷⁾.

---

(1) هذا مذهب البصريين والكسائي ، ينظر ارتشاف الضرب (١٥٢٥/٣) ، والمساعد (٥٧٦/١ – ٥٧٧) ، ولباب الإعراب ص (٣٤٦) ، وشرح التصريح (٣٥٨/١) ، والهمع (١٩٨/٢).

(2) في "ع" (أراد).

(3) ساقط من "ع".

(4) ينظر شرح الرضي على الكافية (١١٨/٢).

(5) في "ع" (المتجمعة).

(6) ينظر المقاليد (١٧١/أ).

(7) ينظر قول الفراء في شرح الجمل لابن عصفور (٢٥٨/٢) ، والمساعد (٥٧٧/١) ، وارتشاف الضرب (١٥٢٥/٣) ، والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٦١٣ – ٦١٤).

{**قُلْتُ**: وينصرُ التَّخريجَ الأوَّلَ قَوْلُهُ: ﴿ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ ﴾(١) ، وَفِيمَا يُرْوَى أَنَّ الكِسَائِي(٢) سَأَلَ أَبَا يُوسفَ(٣) فَقَالَ لَهُ: مَا تَقُولُ فِيمَن قَالَ: عَلَيَّ مِائَةُ دِرْهَم إلاَّ عَشْرَةَ إلاَّ اثْنَين؟ ، فقَالَ: يَلْزَمُهُ ثَمَانِيَةٌ وثَمَانُونَ(٤) ، فَقَالَ الكِسَائِي: لا بَلْ يَلْزَمُهُ اثْنَانِ وتسعُونَ ، واستَدَلَّ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الآيَةِ ، ذَكَرَهُ الإمَامُ فَخْرُ المَشَايخ.}(٥)

وَالقَوْلُ الآخَرُ: أَنْ تُنْقِصَ الثَّلاثَةَ وَالأَربَعَةَ جَمِيْعاً مِن العَشْرَةِ ، فَيَكُونُ الَّذِي يَحْصُلُ عَلَيْكَ: ثَلاثَةُ دَرَاهِمَ(٦).

قُلْتُ: واستِثْنَاءُ الكلِّ مِن الكُلِّ مُمْتَنِعُ ، لاستِحَالَةِ أَنْ يَكُونَ الشَّيءُ غَيْرَ نَفْسِهِ ، وأَنْشَدَنَا شَيْخُنَا(٧) {رحمه الله}(٥) لأَبِي بَكْرٍ الخَوَارِزمِي(٨) يَهْجُو أَبَا قَابُوس:

---

(١) الآية (٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠) من سورة الحجر.

(٢) تنظر هذه المسألة: الكشاف (٥٨٢/٢) ، وارتشاف الضرب (١٥٢٥/٣) ، والبحر (٤٨٧/٦) ، والدر المصون (١٦٨/٧) ، وفتح القدير لابن الهمام (٤٣٣/٤) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٦١٤).

(٣) أبو يوسف هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي ، تلميذ أبي حنيفة وصاحبه ، وأول من نشر مذهبه ، كان فقيهاً ، تولى القضاء في بغداد وهو أول من دعي "قاضي القضاة" ، توفى سنة ١٨٢هـ ، ينظر في ترجمته: مفتاح السعادة (١٠٠/٢ - ١٠٧) ، وأخبار القضاة لوكيع (٢٥٤/٣) ، والنجوم الزاهرة (١٠٧/٢) ، والبداية والنهاية (١٨٠/١٠)، وتاريخ بغداد (٢٤/١٤) ، والجواهر المضيئة (١٨٢٥/٣) ، ومرآة الجنان (٣٨٢/١) ، والشذرات (٢٩٨/١ - ٣٠١).

(٤) ينظر قول أبي يوسف في شرح التصريح (٣٥٨/١).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر ارتشاف الضرب (١٥٢٤/٣) ، والهمع (١٩٨/٢) ، والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٦١٤).

(٧) هو سيف الدين الروزناني ، وقد ترجمته.

(٨) هو أبو بكر محمد بن العباس الخوارزمي ، أحد الشعراء العلماء ، وأمام في اللغة والأنساب ، له ديوان شعر ، وله ديوان رسائل ، توفى سنة ٣٨٣هـ بنيسابور ، تنظر ترجمته في: اللباب (٤٦٧/١) ، ويتيمة الدهر (١١٤/٤) ، والأعلام (١٨٣/٦) ، وبغية الوعاة (١٢٥/١).

يَا فَاتِحاً جُوْرجَانَا إِلاَّ كُلَّهُ   حَتَّى فُتُوحُكَ فِي الأَنَامِ غَرَائِبُ

[وَالله أَعلَمُ.](١)

---

(١) مضافة من "ع".

[حكم الجملة الواقعة بعد "إلا"]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«**فصـــل:**

(١)إِذَا قُلْتَ: "مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ" كَانَ مَا بَعْدَ "إِلاَّ" جُمْلَةً ابْتِدَائِيَّةً(٢) وَاقِعَةً صِفةً لِـ"أَحدٍ" ، و"إلاَّ" لَغْوٌ فِي اللَّفْظِ ، مُعْطِيَةٌ فِي المَعْنَى فَائِدَتَهَا ، جَاعِلَةٌ "زَيْداً" خَيْراً مِنْ جَمِيعِ مَنْ مَرَرْتَ بِهِمْ.»(٣)

"زَيْدٌ" مُبْتَدَأٌ ، و"خَيرٌ" خَبَرُه ، ومَحِلُّهُ(٤) مِن الإِعْرَابِ الجَرُّ ، لوُقُوعِهَا صِفَةً لمَجْرُورٍ ، وهُو "أَحَدٍ".

«وهَذَا الفَصْلُ رَاجِعٌ إِلى الاسْتِثْنَاءِ المُفَرَّغِ بِاعْتِبَارِ الصِّفَاتِ ؛ لأَنَّ التَّفرِيْغَ جَازَ فِي الصِّفَاتِ وغَيْرِهَا ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ (٥) ، والوَصْفُ قَدْ يَكُونُ بِالمُفْرَدِ وبِالجُمْلَةِ ، وحُكْمُهُمَا وَاحِدٌ فِي الصِّحَّةِ، فعَلَى هَذَا تَقُولُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلاَّ قَائِمٌ ، وإِلاَّ أَبُوْهُ قَائِمٌ ، وكُلُّ ذَلِكَ مُسْتَقِيمٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَالاسْتِثْنَاءُ المُفَرَّغ مَعْنَاه: نَفي الحُكْمِ عَن كُلِّ مَا عَدَا المُسْتَثْنَى ، كَقَولِكَ: مَا جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ ، ومَا ضَرَبْتُ إِلاَّ يومَ الجُمُعَةِ ، نَفَيْتَ المَجِيءَ عَنْ كُلِّ أَحدٍ ، وأَثْبَتَّهُ لِـ"زَيْدٍ" ، ونَفَيْتَ الضَّرْبَ فِي جَمِيْعِ الأَوْقَاتِ ، وأَثْبَتَّهُ فِي يومِ الجُمُعَةِ ، وهَذَا لاَ يَسْتَقِيْمُ فِي الصِّفَةِ ؛ لأَنَّكَ لَو قُلتَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلاَّ رَاكِبٌ ، لَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ تَنْتَفِي جَمِيعُ الصِّفَاتِ ؛ حَتَّى لاَ يَكُونَ عَالِماً وحَيّاً مِمَّا لاَ يَسْتَقِيْمُ أَنْ يَنفكَّ عَنْهُ.

وَالجَوَابُ: أَنَّهُ لا يَنْتَفِي إِلاَّ المُمْكِنُ انْتِفَاؤُه ، مِمَّا يُضَادُّ المُثْبَتَ ؛ لأَنَّ مِن المَعْلُومِ أَنَّ جَمِيْعَ الصِّفَاتِ لاَ يَصِحُّ انْتِفَاؤُهَا ، وإِنَّمَا الغَرَضُ انتِفَاءُ مَا يُضَادُّ المَذْكُورَ بَعْدَ

---

(١) في المطبوع (وإذا).

(٢) في "ع" (ابتداءً) وما أثبته من شروح المفصل.

(٣) المفصل ص (٩١).

(٤) في "ع" (محلها).

(٥) الآية (٢٠٨) من سورة الشعراء.

"إلاَّ"، ولمَّا كَانَ ذَلِكَ مَعْلُوماً اغْتُفِرَ استِعْمَالُهُ بِلَفظِ النَّفيِ وَالإِثْبَاتِ المُفِيْدِ لِلْحَصْرِ ؛ لأَنَّ الغَرَضَ إظهار إِثْبَاتِ تِلْكَ الصِّفَةِ دُوْنَ غَيْرِهَا.»⁽¹⁾

تخ⁽²⁾: « **فإن سألت**: لِمَ لاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الجُمْلَةُ إِمَّا مَجْرُورَةً عَلَى البَدَلِ مِن المُسْتَثْنَى ، وَإِمَّا مَنْصُوبَةً عَلَى الاستِثْنَاءِ⁽³⁾ / ، وَهَذَا لأن الاستِثْنَاء: أَنْ يكُونَ المُسْتَثْنَى مِن جِنْسِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ ، فَيَكُونُ تَقْدِيْرُ الكَلاَمِ: مَا مَرَرْتُ بِأَحدٍ إلاَّ أَحَداً زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ ، فيَكُونُ "أَحَدٌ" المُسْتَثنَى إِمَّا مَجْرُوراً عَلَى البَدَلِ مِن "أَحَدٍ" الأَوَّلِ ، أَوْ مَنصُوباً عَنْ مَحلِّهَا؟. [١١٧/ب]

أجبْتُ: لَو كَانَ الأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَجَازَ فِيْهِ الوَصْفُ بِـ"غير" ، كَمَا لَو كَانَ "أَحَدٌ" فِي جَانِبِ المُسْتَثْنَى مُظْهَراً ، وهَذَا لأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ جَازَ فِيْهِ الاسْتِثْنَاءُ بِـ"إِلاَّ" وَإِعمَالُهَا جَازَ فِيهِ بِغَيْرِ "إلاَّ".»

شع⁽⁴⁾: «قَوْلُهُ: "و"إلاَّ" لَغْوٌ فِي اللَّفْظِ مُعْطِيَةٌ فِي المَعْنَى فَائِدتَهَا" مُسْتَقِيْمٌ.

وَقَولُهُ: "**جَاعِلَةً زَيْدَاً خَيْرَاً**" غَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَأخُوذٌ مِنْ نَفْسِ خَيْرِيَّةِ "زَيْدٍ"، لاَ مِنْ "إلاَّ" ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَو قُلْتَ: زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْ جُمْلَتِهِمْ كَانَ هَذَا المَعْنَى مُسْتَفَاداً مِنْهُ ، ولَيْسَ فِيْهِ "إلاَّ" ، وإنما معنى "إلا" بَيَانُ هَذِهِ الصِّفَةِ لِـ"زَيْدٍ"⁽⁵⁾ دُوْنَ غَيْرِهَا.»

{**قلتُ**: قَولُهُ: "غَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ" لَيْسَ بِمُسْتَقِيْمٍ ، وَالقَولُ مَا قَالَتْ حَذَامِ.

بَيَانُهُ أَنَّ الجُمْلَةَ الوَاقِعَةَ بَعْدَ "إلاَّ" فِي مَجْمُوعِ هَذَا المِثَالِ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْهَا خَيْرِيَّةُ "زَيْدٍ" مِن "أَحَدٍ" المَذْكُورِ فِي الجُمْلَةِ الأُولى ، بِوَاسِطَةِ "إلاَّ" ، أَلا تَرَاكَ لَو طَرَحْتَ "إِلاَّ" مِنْ بَيْنِ الجُمْلَتَيْنِ ، وَوَصَلْتَ الثَّانِيَةَ بِالأُوْلَى بِغَيْرِ وَاسِطَةِ "إلاَّ" ، أَفَادَ الكَلاَمُ المُشْتَمِلُ عَلَى الجُمْلَتَيْنِ عَدَمَ إِثْبَاتِ خَيْرِيَّةِ "زَيْدٍ" مِن "أَحَدٍ" المَذْكُورِ ، بَلْ ثَبَتَتْ الخَيْرِيَّةُ لِـ"أَحدٍ" دُوْنَ "زَيْدٍ" ، عَلَى أَحَدِ التَّقْدِيْرَيْنِ اللّذينِ يَحْتَمِلُهُمَا المَعْقُولُ ، وَلَو

---

(1) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٧/١ – ٣٧٨) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦١٤) والمقاليد (١٧١/أ).

(2) ينظر التخمير (٤٨٣/١).

(3) المفصل ص (٩١).

(4) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٨/١).

(5) في شح (٣٧٨/١): (إثبات هذه الصفة للأحدين دون غيرها).

أَقْحَمْتَ "إِلاَّ" عَادَ الأَمْرُ عَلَى العَكْسِ ، أَعْنِي تَجْعَلُ حِينَئِذٍ "زَيْدٌ"(١) خَيْراً مِنْ كُلِّ أَحَدٍ مَرَّ بِهِ ، فَبَانَ أَنَّ "إِلاَّ" هُو الَّذِي أَفَادَ خَيْرِيَّةَ "زَيْدٍ" فِي المَعْنَى ، فَلَمْ يَكُنْ لَغْواً مَعْنًى ، وَاللهُ المُوفِّقُ.}(٢)

قُلْتُ: {ثُمَّ}(٢) لا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ "إِلاَّ" فِي هَذِهِ الصُّوْرَةِ إِلاَّ لَغْواً ، إِذْ لَو لَمْ يَكُنْ لَغْواً ، وَالكَلاَم تَام غَيْرُ مُوْجَبٍ لَجَازَ فِيْهِ البَدَلُ ، وَلَو جَازَ البَدَلُ لَجَازَ الاسْتِثْنَاءُ عَلَى النَّصْبِ ؛ لأَنَّ الاسْتِثْنَاءَ يُجَاءُ(٣) مَعَ البَدَلِ أَبَداً ، وَلا يَصِحُ فِيْهِ البَدَلُ ؛ لأَنَّ عَلَى تَقْدِيْرِهِ يَكُونُ المُبْدَلُ مِنْهُ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ ، وَإِنْ أَسْقَطْنَاهُ حُكْماً لَمْ يَبْقَ لِلضَّمِيرِ فِي "مِنْهُ" مَرْجُوعٌ إِلَيْهِ ، وَسَيَأْتِي مِثْلُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ فِي بَابِ البَدَلِ ، وَلَمَّا امْتَنَعَتْ هَذِهِ الجِهَةُ دَلَّنَا ذَلِكَ عَلَى امْتِنَاعِ جِهَةِ الاسْتِثْنَاءِ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ كَونُهُ لَغْواً ؛ لأَنَّهُ لاَ يَنْفَكُّ عَن أَحَدِ هَذَيْنِ الحُكْمَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَصْفاً ، فَاعرِفْهُ ، {وَاللهُ أَعْلَمُ.}(٢)

---

(١) هكذا في الأصل (زيدٌ) وهو على الحكاية.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) أي: "يُجاءُ به مع البدل".

[حلول الفعل محل الاسم]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

«فَصْــــل:

وَقَدْ أُوقِعَ الفِعْلَ مَوْقِعَ الاسمِ المُسْتَثْنَى مِن(١) قَولِهِمْ: نَشَدتُكَ بِاللهِ إلاَّ فَعَلْتَ، وَالمَعْنَى: مَا أَطْلُبُ مِنْكَ إلاَّ فِعْلَكَ. وَكَذَلِكَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إلاَّ فَعلتَ، وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ {رَضِيَ الله عَنْهُمَا}(٢): بالإِيْوَاءِ وَالنَّصرِ إلاَّ جَلَسْتُم. وَفِي حَدِيْثِ عُمَرَ {بن الخطاب(٣) رَضِي الله عَنْهُ}(٢): عَزَمْتُ عَلَيْكَ لمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطَاً، بِمَعْنَى: إلاَّ ضَرَبْتَ.»(٤)

«الأَلْفَاظُ فِي الحَلفِ عَلَى سَبِيْلِ الاستِعْطَافِ للاختِصَارِ، وَالقَسَمُ يُسْلُكُ فِيْهِ طَرَائِقُ لِكَثْرَةِ وُقُوعِهِ فِي كَلاَمِهِم، وَالفِعْلُ وَالمَصْدَرُ لمَّا كَانَا فِي اتِّصَالٍ قَوِيٍّ مِنْ جِهَةِ التَّوَالُدِ وَالبِنَاءِ سَوَاء، جَازَ أَنْ يَقَعَ كُلٌّ مِنْهُمَا {مَوْقِعَ}(٥) صَاحِبِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى(٦) مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الآخَرُ.»(٧)

وَرَأَيْتُ فِي "رَبِيْعِ الأبرار"(٨): «أَمَرَ الحَجَّاجُ(٩) بِقَتْلِ رَجُلٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَنْتَ غَدَاً بَيْنَ يَدَيْهِ أَذَلُّ مَوْقِفَاً مِنِّي بَيْنَ يَدَيْكَ اليَوم إلاَّ عَفَوتَ عَنِّي، فَعَفَا عَنْهُ.»

---

(١) في المطبوع (في).

(٢) ساقط من المطبوع.

(٣) هو عمر بن الخطّاب بن نفيل القرشي رضي الله عنه، أبو حفص، ثاني الخلفاء الراشدين، تنظر ترجمته في الإصابة (٥٧٣٨)، وصفة الصفوة (١٠١/١)، وحلية الأولياء (٣٨/١)، وتاريخ الخميس (٢٥٩/١).

(٤) المفصل ص (٩١).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) في "ع" (عليه).

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٨/١) بتصرف، والموصل في شرح المفصل ص (٦١٦).

(٨) ينظرربيع الأبرار (٧٣٠/١)، وينظر المقاليد (١٧١/ب)، والموصل في شرح المفصل ص (٦١٦).

(٩) هو الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، أبو محمد، ولد في الطائف ونشأ بها، وكان قائداً وخطيباً وسفاكاً، توفى سنة ٩٥هـ، تنظر ترجمته في: معجم البلدان (٣٤٨/٥)، ووفيات الأعيان (١٢٣/١)، وتهذيب التهذيب (٢١٠/٢)، وتهذيب ابن عساكر (٤٨/٤)، والعقد الفريد (٤٩/١).

{وَفِي التَّوضِيحِ(١): «قَالَ السِّيْرَافِي: إِذَا قَالَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَتَفْعَلَنَّ ، ولَمْ يَفْعَلْهُ المُقْسَمُ عَلَيْهِ ، فَالمُقْسِمُ كَاذِبٌ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ الخَبَرُ عَلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ ، بِخِلاَفِ مَا لَوْ قَالَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلاَّ فَعَلْتَ ، لأَنَّهُ طَالِبُ الفِعْلِ مِنْهُ.}(٢)»

حم: قَالَ صَاحِبُ اللُّبَابِ(٣): "**أَقْسَمْتُ**" إِثْبَاتٌ وَلَيْسَ بِإِثْبَاتٍ ، وقَسَمٌ وَلَيْسَ بِقَسَمٍ ، وَ"**لَمَّا**" فِيهِ اسْتِثْنَاءٌ وَلَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ ، لأَنَّ ظَاهِرَهُ الوَقْتُ. "**وَفَعَلْتَ**" فِعْلٌ وَلَيْسَ بِفِعْلٍ ؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى الاسمِ ، فَالكَلاَمُ كُلُّهُ إِذن مُأَوَّلٌ ، وَظَاهِرُهُ مَتْرُوكٌ.

«قَوْلُهُ: "**عَزَمْتُ عَلَيْكَ**" ، أَيْ: أَطْلُبُ مِنْكَ ، لأَنَّ العَزْمَ يَدُلُّ عَلَى طَلَبِ أَمْرٍ ، وَهُو مِنْ أَقْسَامِ المُلُوكِ(٤) وَالأَشْرَافِ ، وتَفْسِيْرُهُمْ: مَا أَطْلُبُ مِنْكَ إِلاَّ هَذَا»(٥) ، مِثْلُ تَفْسِيْرِهِمْ: "شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ"(٦).

«**فَإِنْ سَأَلْتَ**: الفِعْلُ الوَاقِعُ بَعْدَ الاسْتِثْنَاءِ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى المُسْتَقْبَلِ فَكَيْفَ لَمْ يَجِئْ مُسْتَقْبَلاً؟

أَجَبْتُ: الفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: "إِلاَّ جَلَسْتُمْ" ، وَبينَ: / ["إِلاَّ](٧) تَجْلِسُون" ، أَنَّ "جَلَسْتُم" [١١٨/أ]
طَلَبٌ لإِتْمَامِ الجُلُوسِ وَالفَرَاغِ ، بِخَلاَفِ "إِلاَّ تَجْلِسُون" ، فَإِنَّهُ يَحتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الاشتغال مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتِمَّ الجُلُوسُ.»(٨)

---

(١) ينظر التوضيح في شرح المقامات الحريرية (١١/أ).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) في "ع" (الكتاب) ، ولم أتبينه في كتب صاحب الكتاب التي اطلعت عليها ، وهو ليس في لباب الإعراب للأسفراييني.

(٤) ينظر شرح ابن يعيش (٢/٩٥) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦١٦).

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (ل ٢٥/ب).

(٦) ينظر مجمع الأمثال للميداني (١/٣٧٠) ، والمستقصى (٢/١٣٠) ، والكتاب (١/٣٢٩).

(٧) إضافة يقتضيها السياق ، وهي من التخمير.

(٨) ينظر التخمير (١/٤٨٤).

{تغ(١): «قَوْلُهُ}(٢): "بالإيواء والنصر(٣)"(٤) ، قِيلَ: دَخَلَ ابنُ عَبَّاسٍ {رَضِيَ الله عَنْهُمَا}(٢) عَلَى بَعْضِ الأَنْصَارِ فِي وَلِيْمَةٍ فَقَامُوا ، فَقَالَ ذَلِكَ ، نُقِلَ بِخَطِّ جَارِ(٥) الله: أَرَادَ قولَهُ تَعَالَى ﴿ وَٱلَّذِينَ(٦) ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ ﴾(٧) ، استَعْطَفَهُمْ بِمَا وَرَدَ فِيْهِم ، وَذَكَرَ لَهُمْ مَا هُمْ مُخْتَصُّونَ بِهِ ، وَكَانُوا أَنْصَاراً.»

وَأَمَّا قَولُ عُمَرَ(٨) {رَضِيَ الله عَنْهُ}(٢): فَقَالَ ذَلِكَ لِعَامِلٍ مِنْ عُمَّالِهِ ، قِيلَ: هُوَ أَبُو مُوسى ، وَلَعلَّ كَاتِبَهُ فَرَّطَ فِي مَا كَتَبَ لَهُ(٩).»

{وَقَدْ مَرَّ بِي فِي تَوْضِيْحِهِ(١٠) فِي آخِرِ شَرْحِ المَقَامَةِ الأُوْلَى: «بَعَثَ بِهِ(١١) إِلَى أَبِي مُوسى الأَشْعَرِي(١٢) حِيْنَ عَنْوَنَ الكِتَابَ كَاتِبُهُ: مِنْ [أَبُو](١٣) مُوسى» ، لِتَفْرِيْطِهِ هَذَا.}(٢)

---

(١) ينظر المصدر السابق (٤٨٥/١).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) مثل هذا الأثر لا يصح عن صحابي كابن عباس وغيره ، لأن الحلف بغير الله شرك كما جاء في الحديث: (من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك).

(٤) ينظر الأثر في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣٨٣/٤) ، وكتاب البصائر والذخائر (٣١٨/١).

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (ل ٢٥/ب).

(٦) قوله تعالى﴿وَٱلَّذِينَ﴾ ساقط من "ع".

(٧) الآية (٧٢) من سورة الأنفال.

(٨) قول عمر رضي الله عنه – وقد سبق –: (عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً) ، ينظر في صفوة الصفوة (١٨٤/١) ، وكتاب البصائر والذخائر (٣١٨/١).

(٩) أي: فيما كتب لعمر بن الخطاب.

(١٠) ينظر التوضيح في شرح المقامات الحريرية (١١/أ).

(١١) في الأصل: "بعث بي" ، والصواب ما أثبته ، وهو كذلك في التوضيح.

(١٢) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار ، أبو موسى ، من بني الأشعر من قحطان ، صحابي جليل ، من الولاة الفاتحين ، توفى سنة ٤٤هـ ، تنظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٧٩/٤) ، وغاية النهاية (٤٤٢/١) ، وصفة الصفوة (٢٢٥/١) ، وحلية الأولياء (٢٥٦/١).

(١٣) في الأصل: "من أبي موسى" والصواب ما أثبته ، وهو كذلك في التوضيح.

وَ"لمَّا" بِمَعْنَى "إِلاَّ" (١)فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(٢) ، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا﴾ (٣) عَلَى قِرَاءةِ التَّشْدِيْدِ(٤) ، {والله أعلم.}(٥)

---

(١) ينظر رصف المباني (٣٥٢) ، وحواشي الزمخشري على المفصل (ل ٢٥/ب) والموصل في شرح المفصل ص (٦١٦).

(٢) الآية (٤) من سورة الطارق.

(٣) الآية (٣٢) من سورة يس.

(٤) هي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة ، وقرأ الباقون بالتخفيف ، ينظر السبعة (٣٣٩ – ٣٤٠) ، والكشف (٥٣٦/١) ، والنشر (٢٩١/٢) ، والإقناع (٦٦٦/٢ – ٦٦٧).

(٥) ساقط من "ع".

[حذف المستثنى]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

«فصل:

وَالمُسْتَثْنَى يُحْذَفُ تَخفِيفاً ، وَذَلِكَ قَولُهُم: لَيْسَ إِلاَّ ، وَلَيْس غَيْرُ.» (١)

أَيْ: لَيْسَ إِلاَّ المَذْكُورُ.

تخ(٢): « الكُوفِيُّونَ: "لاَ غَيْرَ" بِفَتحِ الرَّاءِ ، بِمَنْزِلَةِ "لا رَيْبَ" ، والبَصْرِيُّونَ(٣): بالضمِّ عَلَى الغَايَةِ.

قَالَ السيرافيَ(٤): "الحَذفُ الَّذِي استَعمَلُوهُ بَعْدَ "إلاَّ" وَ"غَيْر" إِذَا كَانَ "إلاَّ" وَ"غَيْرُ" بَعْدَ "لَيسَ"» ، وأما مع غَيْرِ "لَيْسَ" مِنْ أَلفَاظِ النَّفْي لَمْ يَجزِ الحَذفُ(٥) ، وَصُورَتُهُ فِي الكَلاَمِ: أَكْرَمَنِي زَيْدٌ مِنَ القَوْمِ لَيسَ إِلاَّ ، أَيْ: لَيْسَ المُكْرِمُ إِلاَّ هُو.

قَالَ الأَخْفَشُ(٦): « إِذَا أَضَفْتَ فَقُلت: جَاءَنِي زَيْدٌ لَيسَ غَيْرَه ، فَإِنَّهُ يُضْمَرُ الاسمُ، أَيْ: لَيْسَ الجَائِي غَيْرَه ، وَمَنْ رَفَعَ جَعَلَ الخَبَرَ مَحْذُوفاً ، أَيْ: لَيْسَ غَيْرُه جَائِياً.

وَإِذَا استُعْمِلَ "غَيْرَ" مُضَافٍ جَازَ فِيهِ الفَتْحُ وَالضَّمُّ عَلَى نِيَّةِ الإِضَافَةِ ، نَحْو: مِنْ قَبْلُ.»

شع(٧): « إِنَّمَا يَجُوزُ الحَذفُ عِندَ قِيَامِ قَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَى خُصُوصِيَّةِ المُسْتَثْنَى المَحْذُوف ، فَلَو قِيلَ: جَاءَ القَومُ إِلاَّ ، لَمْ يَجُزْ ، وَإِذَا قُلتَ: ضَرَبْتُ زَيْداً لَيسَ إلاَّ ، جَازَ ، لأَنَّ المَعْنَى: لَيْسَ المَضْرُوبُ إِلاَّ هُوَ ، وَ"غَيْرُ" فِي مَوْضِعِ خَبَرِ "لَيْسَ" ؛ لأَنَّ

---

(١) المفصل ص (٩١).

(٢) ينظر التخمير (٨٤٥/١).

(٣) ينظر هذه المسألة في الكتاب (٣٤٤/٢) ، والمقتضب (٤/ ٤٢٩) ، (١٥٢/٢) ، وشرح التسهيل (٣١٧/٢) ، والموصل في شرح ص (٦١٨) ، وارتشاف الضرب (٣٢٧/٢).

(٤) ينظر رأي السيرافي في المساعد (٥٩٦/١) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦١٨).

(٥) في "ع": « وفيما سوى "ليس" من ألفاظ النفي لم يجئ الحذف».

(٦) ينظر شرح ابن يعيش (٩٦/١) ، والمساعد (٥٩٦/١).

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٨/١- ٣٧٩).

إِعْرابِهَا كَإِعرَابِ المُستَثْنَى بَعْدَ "إلاَّ" ، وَالوَاقِعُ بَعْدَ "إلاَّ" هاهنا نَصْبٌ ، فَكَذَلِكَ غـيْرُ» ، [والله أعلَمُ.][١]

---

[١] مضافة من "ع".

[الخبر والاسم في بابي كان وإن]

قال رضي الله عنه:

« الخبر والاسم في بابي "كان" و"إنّ":

لمَّا شبِّهَ العَامِلُ فِي البَابَيْنِ بِالفِعْلِ المُتَعَدِّي شُبِّهَ مَا عَمِلَ فِيْهِ بِالفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ.»[١]

« قَدْ مَرَّ وَجْهُ الشَبَهِ بَينَ الحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ وَبَينَ الفِعلِ فِي المَرْفُوعَاتِ ، وأَمَّا خَبَرُ "كَانَ" فَلأَنَّهُ يُشْبِهُ المَفْعُولَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اسمٌ يَعقُبُ الفَاعِلَ ، وَلِلفِعْلِ عَلَيهِ دَلَالَةٌ وَاقْتِضَاءٌ ، وقَدْ جَازَ أَنْ يُكَنَّى عَنْهُ بِالضَّمِيرِ المتَّصِلِ ، فَكَانَ كَالمَفَاعِيلِ مِن هَذِهِ الجِهَاتِ ، فَانْتَصَبَ انتِصَابَهَا.»[٢]

شع[٣]: « لَمْ يَذْكُرْ مَرْفُوعَ "كَانَ" فِي المُشَبَّهَاتِ بِالفَاعِلِ ، وظَاهِرُ كَلَامِهِ هُنَا فِي أَنَّ مَرفُوعَ "كَانَ" مُشَبَّهٌ بِالفَاعِلِ مَذهَبُ كَثِيرٍ مِن العُلَمَاءِ ، وَإِسقَاطُهُ اسمَ "كَانَ" مِن المُشَبَّهَاتِ بِالفَاعِلِ ،حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْهُ ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ عِندَهُ فَاعِلٌ.

قَالَ: وَفِي كَلَامِ الشَّيْخِ اشْتِبَاهٌ ، حَيْثُ جَعَلَ مَرْفُوعَ "كَانَ" دَاخِلاً تَحْتَ حَدِّ الفَاعِلِ ، إِذْ لَمْ يَستَأنِفْ لَهُ ذِكراً كَسَائِرِ المُلْحَقَاتِ ، ثُمَّ ذَكَرَ فِيمَا نَحْنُ فِيْهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَرْفُوعَهُ مُشَبَّهٌ بِالفَاعِلِ ، فَهُوَ إِمَّا تَسَامُحٌ ، أَو مَحمُولٌ عَلَى التَّأوِيلِ الصَّحِيحِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي هَذِهِ التَرجَمةِ حَدَّ اسمِ "إِنَّ" وَلَا حَدَّ خَبَرِ "كَانَ".

وَسِيبَوَيهِ[٤] قَالَ: اسمُ "إِنَّ" هُو المُبْتَدأُ فِي المَعْنَى ، وخَبَرُ "كَانَ" هُو خَبَرُ المُبْتَدَأ فِي المَعْنَى ، وَإِنَّمَا نُسِبَ إِلَى "إِنَّ" و"كَانَ" مِنْ حَيْثُ وُجُودُهُمَا مَعاً ، فاستَغنَى بِذَلِكَ عَنْ حَدِّهِمَا ، وَلَمَّا كَانَ خَبَرُ "كَانَ" قَدْ يَكُونُ مَحْذُوفاً مِنْهُ [عَامِلُهُ][٥] جَعَلَ لَهُ فَصْلاً فِيمَا بَعدُ» ، {وَاللهُ أَعلَمُ.}[٦]

---

[١] المفصل ص (٩١).

[٢] ينظر التخمير (٤٨٧/١).

[٣] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٩/١ – ٣٨٠).

[٤] ينظر الكتاب (٢٣/١).

[٥] إضافة يقتضيها السياق وهي من إيضاح ابن الحاجب.

[٦] ساقط من "ع".

[إضمار العامل في خبر "كان"]

قال رضي الله عنه:

« **فصل**:

وَيُضمَرُ العَامِلُ فِي خَبَرِ "كَانَ" فِي مِثْلِ قَولِهِم: النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأعْمَالِهِمْ إنْ خَيرًا فَخَيرٌ ، وَإنْ شَرًّا فَشَرٌّ. وَالمَرءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ ، إنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ ، وَإنْ سَيفًا فَسَيفٌ. أيْ: إنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ ، وَإنْ كَانَ عَمَلُهُ شَرًّا فَجَزَاؤُهُ شَرٌّ ، {وَمِنْهُمْ مَنْ يَنصِبُهُمَا ، أيْ: إنْ كَانَ خَيْرًا كَانَ خَيْرًا}(١). وَالرَّفْعُ أحسَنُ فِي الآخِرِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَرفَعُهُمَا وَيُضْمِرُ الرَّافِعَ ، أيْ: إنْ كَانَ مَعَهُ خِنْجَرٌ فَالَّذِي يُقتَلُ بِهِ خِنْجَرُ ، وَقَالَ النُّعمَانُ(٢):

❁ قَدْ قِيلَ ذَلكَ إنْ حَقًّا وإنْ كَذِبًا(٣) ❁

وَمِنْهُ: ألاَ طَعَامَ وَلَو تَمْرًا ، وائتِنِي بِدَابَّةٍ وَلَو حِمَارًا. وَإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ ، بِمَعْنَى: وَلَو يَكُونَ تَمْرٌ وَحِمَارٌ. وَادفَعِ الشَّرَّ وَلَو إصْبَعًا(٤). وَمِنْهُ: أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ ، وَالمَعْنَى: لأنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا ، وَ"مَا" مَزِيدَةٌ مُعَوِّضَةٌ مِنَ الفِعْلِ المُضْمَرِ.

---

(١) ساقط من المطبوع.

(٢) في المطبوع (النعمان بن المنذر). وهو النعمان بن عمرو بن المنذر الغساني ، من ملوك الغساسنة في الجاهلية ، كانت له حوران ، وعبر الأردن ، وقصر السويداء بحوران ، وقصر حرب ، توفى سنة ٣٢٣ قبل الهجرة ، تنظر ترجمته في تاريخ سني ملوك الأرض لحمزة (٧٩) ، والعرب قبل الإسلام (١٨٦) ، ودواني القطوف (٧٢) ، والعقود اللؤلؤية (٢٣/١) ، والأعلام (٣٨/٨).

(٣) عجزه كما سيأتي:

❁ فَمَا اعتذارُكَ مِن شيءٍ إذَا قِيلا ❁

وهو للنعمان بن المنذر في تحصيل عين الذهب (١٨٢) ، والكتاب (٢٦٠/١) ، وشرح أبياته لابن خلف (١١٩/١) ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٣٢٩/١٠) ، والأغاني (٥٧٢٥/١٦) ، والمفصل (٩٢) ، وأمالي المرتضى (١٩٣/١) ، وأمالي ابن الشجري (٩٥/٢ – ٩٦) ، وشرح ابن يعيش (٩٧/٢) ، وشواهد المغني للسيوطي (١٨٨/١) ، والخزانة (١٠/٤) ، وهو بلا نسبة في ابن عقيل (٢٧١/١) ، وللأشموني (٢٤٢/١).

(٤) ينظر اللسان (دفع) (٨٧/٨).

وَمِنْهُ قَوْلُ الهُذَلِيِّ(١):

❁ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ❁

ورُوِيَ قَوْلُهُ:

❁ إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً(٢) ❁

بكسرِ الأَوَّلِ وفتحِ الثاني.»(٣)

قُلْتُ: ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ {رَحِمَهُ اللهُ}(٤) يُؤذِنُ بِأَنَّ(٥) غَيْرَ "كَانَ" مِن العَوَامِلِ يُضْمَرُ عاملاً فِي خَبَرِ "كَانَ"، وقَوْلُهُ: "فِي خَبَرِ كَانَ" يُعْلِمُ بِأَنَّ غَيْرَهَا مِن العَوامِلِ لاَ يَكُونُ عَامِلاً فِيْهِ؛ لأَنَّ مَا هُو خَبَرٌ لِـ"كَانَ" لاَ يَكُونُ مَعْمُولاً لِغَيْرِهَا، وَإِلاَّ لاَ يَكُونُ خَبَرَاً لَهَا، اللَّهُمَّ إِلاَّ إِذَا كَانَ خَبَرُهَا شَيْئَاً مَجْمُوعَاً كَالجُمْلَةِ، فَيَكُونُ فِي أَثْنَائِهِ عَامِلُ غَيْرِهَا فِي جُزْءٍ مِن أَجْزَاءِ ذَلكَ المَجمُوعِ.

أَمَّا ذَلكَ فَمَسْأَلَةٌ خَارِجَةٌ عَمَّا ابْتَنَى /عَلَيْهِ أَوَّلُ هَذَا الفَصْلِ. [١١٨/ب

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ المَسْأَلَةِ أَوْرَدَهَا سِيْبَوَيهُ فِي كِتَابِهِ(٦)، وجَوَّزَ فِي إعرابِهَا أَرْبَعَةَ

---

(١) عجزه:

❁ فَإِنَّ قَومِيَ لَمْ تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ ❁

وهو ليس للهذلي، وإنما هو للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه (١٠٦)، والكتاب (٢٩٣/١)، وتحصيل عين الذهب (١٩٧)، وهو في شروح سقط الزند (١٣٤٧/٣)، وتهذيب اللغة (٤٨٥/١)، وجمهرة اللغة (٣٠٢/١)، والخصائص (٣٨١/٢)، والأذهبة (١٤٧)، وشرح شذور الذهب (١٨٦)، والأشموني (٢٤٤/١)، والأشباه والنظائر للخالدين (٨٩/١)، و"أبو خراشة": هو خفاف بن عمير السلمي، المشهور "خفاف ندبة" ترجمته في الشعر والشعراء (٢٣٦).

(٢) عجزه في المطبوع:

❁ والله يكلأُ ما تأتي ومَا تذرُ ❁

والبيت لم أعثر على قائله، وهو من شواهد المفصل (٩٣)، وشرح ابن يعيش (٩٨/٢ – ٩٩)، ومغني اللبيب (٥٤)، والخزانة (١٩/٤)، وتهذيب اللغة (٦٢٩/١٥).

(٣) المفصل ص (٩٢ – ٩٤).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) في "ع" (بأنه بأن).

(٦) ينظر الكتاب (٢٥٨/١ – ٢٥٩).

أَوْجُهٍ [أحدها][١]:

نَصبُ الأَوَّلِ ورَفْعُ الثَّانِي ، وَهُو أَجْوَدُهَا. أَمَّا نَصبُ الأَوَّلِ فَبِتَقْدِيرِ "كَانَ" ؛ لأَنَّهُ فِعْلٌ كَثِيرُ الدَّورِ فِي الكَلاَمِ ، يَدُلُّ عَلَيهِ سِيَاقُ الكَلاَمِ[٢] ، فَكَانَ إِضْمَارُهُ جَائِزاً.

« وَأَمَّا رَفْعُ الثَّانِي فَبِإِضمارِ المُبْتَدَأ ، لاَ بِإِضْمَارِ الفِعْلِ ؛ لأَنَّ الفاءَ الَّتِي تَقَعُ جُوَاباً لِلْجَزَاءِ إنما تَدخلُ لِيَلِيَهَا الابتِدَاءُ ، وَهَذَا لأَنَّ الجَزَاءَ مَتَى كَانَ فِعْلا لَمْ يَحتَج إِلَى الفَاءِ ، فَكَانَ الابتِدَاءُ أَلزَمَ وُقُوعًا بَعْدَ الفَاءِ.»[٣]

تخ[٣]: « **فَإِنْ سَأَلْتَ:** هَلاَّ أَضمَرتَ "كَانَ" التَّامَّةَ حَتَّى يَرتَفِعَ الاسمُ؟

أَجَبْتُ: لأَنَّ النَّاقِصَةَ الَّتِي هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الجُمَلِ أَدْوَرُ فِي الكَلاَمِ مِنَ التَّامَّةِ. فَكَانَ الحَمْلُ عَلَى الأَكْثَرِ أَوْلَى» ؛ « لأَنَّ مَا قَلَّ استِعْمَالُهُ قَلَّ حَذْفُهُ ، وَمَا كَثُرَ استِعْمَالُهُ كَثُرَ حَذْفُهُ وَقوِيَ ؛ وَلأَنَّ تَقْدِيرَ التَّامَّةِ مُخِلٌّ بِالمَعْنَى ؛ لأَنَّهُ كَالأَجْنَبِيِّ عَنِ الأَوَّلِ ، وَالمَعْنَى عَلَى تَعَلُّقِهِ بِهِ.»[٤]

وَالوَجهُ الثَّانِي: عَكسُ الأَوَّلِ ، وَهُوَ أَرْدَاهَا ، لأَنَّهُ خِلاَفُ الوَجهِ المُختَارِ ، وَمَا هُو حَسَنٌ فَعَكسُهُ قَبِيحٌ ضَرُورَةً.

وَالوَجهُ الثَّالِثُ: « نَصبُهُمَا مَعًا ، وَتَقْدِيرُهُ: إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيرًا فَهُو يُجْزَى خَيْراً ، وَإِنَّما كَانَ هَذَا دُونَ الأَوَّلِ ؛ لِكَثْرَةِ الإِضْمَارِ فِيْهِ ، وَهُو إِضْمَارُ المُبْتَدَأ وَالفِعْلِ المَبْنِي لِلمَفْعُولِ وَفَاعِلِهِ»[٣] ، وَلأَنَّ الفَاءَ مَذْكُورٌ ، فَهُو[٥] كَالمُستَغنَى عَنْ ذِكْرِهِ ، لمَّا أَنَّ الكَلاَمَ يُمْكِنُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى الصِّحَّةِ بِدُونِهِ ، فَاعرِفهُ.

وَالوَجهُ الرَّابِعُ: رَفعُهُمَا جَمِيْعًا ، وَتَقْدِيرُهُ: إِنْ كَانَ مِنْهُ خَيْرٌ فَجَزَاؤُهُ خَيرٌ ، وَ"كَانَ" هُنَا تَصلُحُ نَاقِصَةً وَتَامَّةً.

---

[١] إضافة يقتضيها السياق.

[٢] ينظر التخمير (٤٨٨/١) ، والإيضاح في شرح المفصل (٣٨٠/١ - ٣٨١) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦٢٠).

[٣] ينظر التخمير (٤٨٨/١).

[٤] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٨١/١).

[٥] في "ع" (وهو).

تخ(١): « وإنَّما كَانَ هَذا(٢) فِي الحُسْنِ دوْنَ الأوَّلِ لأنَّ آخِرَ الكَلامِ لَيْسَ عَلَى سَنَنِ أوَّلِهِ ، وأَشَارَ فِي **تخ**: أَنَّ هَذَا الوَجْهَ أقْوَى مِن الثَّالِثِ وهُو نَصْبُهُمَا جَمِيْعًا ؛ لأَنَّ الإِضْمَارَ هُنَاكَ أكْثَرُ.»(٣) وذَكَرَ هَذينِ الوَجْهَينِ فِي **شح**(٤) ، وقَالَ: "هُمْا مُتوَسِّطَانِ" ، ولَمْ يَتعرَّضْ لِتَرجِيْحِ أَحَدِهِمَا عَلَى الأخَرِ.

شح(٥): « لَمْ يَذْكُرِ المُصَنِّفُ رَفْعَ الأوَّلِ ونَصبَ الثَّانِي ، وذَكَرَ سَائِرَ الوُجُوهِ ؛ لأنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ نَصْبِهِمَا ورَفْعِهِما جَمِيْعًا جَوَازُ هَذَا الوَجْهِ ، وإِنْ كَانَ أَضْعَفَ ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَرك ذِكْرَهُ لِضَعْفِهِ ، أو لأَنَّ فِي كَلَامِهِ مَا يُرشِدُ إِلَيهِ كَمَا ذُكِرَ.»

وهَذِهِ مَبَاحِثُ يَشْهَدُ لَهَا(٦) الذَّوقُ بِالصِّحَةِ(٧) ، فَاعرِفهُ.

قولُهُ: "والرَّفعُ أَحْسَنُ فِي الآخِرِ" ؛ لأنَّ الآخِرَ هُو الجُزْءُ المَقْصُودُ بِهَذَا الكَلَامِ، فَيَكُونُ أَدَاؤُهُ بِأَقْوَى الجُمْلَتَينِ – وَهِي الاسميَّةِ – أَولَى(٨).

وأَمَّا بَيْتُ النُّعْمَانِ بن المُنْذِرِ ، فَهُو مَلِكُ العَرَبِ ، وابنُ مُلُوكِهَا ، وتَمَامُ بَيْتِهِ المذكور(٩):

⊛فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ(١٠) شَيءٍ إِذَا قِيْلَا⊛

وقَبْلَهُ:

---

(١) ينظر التخمير (٤٨٨/١).

(٢) أي: الوجه الرابع.

(٣) في "ع" (كثير).

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٠/١).

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٢/١).

(٦) في "ع" (له).

(٧) ينظر التخمير (٤٨٨/١).

(٨) ينظر الكتاب (٢٥٨/١).

(٩) سبق تخريجه ، ينظر ص (١٢٩).

(١٠) في "ع" (عن).

شَرِّدْ بِرَجْلِكَ عَنِّي حَيْثُ شِئْتَ ولا
تُكْثِرْ عَلَيَّ ودَعْ عَنْكَ الأَبَاطِيْلا[١]

تخ[٢]: « اعلَمْ أَنَّ إِيْرَادَ هَذَا البَيْتِ هُنَا مِنْ حَيَّاتِ هَذَا الكِتَابِ وعَقَارِبِهِ ، وذَلِكَ أَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّ البَيْتَ مِن قَبِيْلِ الكَلامِ المُتَقَدِّمِ ، وأَنَّهُ تَجُوزُ فِيْهِ الوُجُوهُ ، وقَدْ قَالُوا بِأَنَّهُ لاَ يَجُوزُ فِيْهِ إلاَّ النَّصبُ ، وهَذَا لأَنَّهُ إِنَّمَا يَرتَفِعُ مِثْلُ هَذَا عَلَى أَنْ تُقَدِّرَهُ اسمًا لِـ"كَانَ" ، وتَجْعَلَ الخَبَرَ فِي تَقْدِيرِ الظَّرفِ ، ومُحَالٌ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةُ الشَّيءِ ظَرفًا لِجَمِيْعِهِ ، فَلِهَذَا، استَحَالَ أَنْ تُقَدِّرَهُ بِقَولِكَ: أَنْ كَانَ فِيْهِ حَقٌّ أَوْ كَذِبٌ ، ومِثْلُهُ قَولُهُمْ: "قَدْ كَانَ ذَلِكَ إِنْ صَالِحًا وإِنْ فَاسِدًا".

قَالَ: ولِهَذَا البَيْتِ قِصَّةٌ عَجِيْبَةٌ ، عَلِقَتْ مُنذُ صِبَايَ بِحِفْظِي ، ومَا عُنِيتُ فِي حِفْظِهَا بِلَفْظِهَا ، قِيْلَ: كَانَ لِلَبِيدِ بنِ رَبِيعَةَ العَامِرِيِّ قَرَابَةٌ رَآهُمْ ذَاتَ لَيْلَةٍ وهُوَ صَبِيٌّ مُغْتَمِّيْنَ ، فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَأْنِهِم ، فَلَمْ يَلتَفِتُوا إِلَيهِ ، فَأَلَحَّ إِلَى أَنَّ قَالُوا: إِنَّ لَنَا بِبَابِ النُّعْمَانِ مُهِمًّا ، وهُنَاكَ رَبِيعُ[٣] بنُ زِيَادٍ العَبسِيِّ ، ولَهُ مَزِيدُ قُرْبَةٍ عِنْدَ المَلِكِ ، وبَيْنَنَا وبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ ، فَقَالَ: استَصحِبُونِي حَتَّى أَكفِيَ مُهِمَّكُمْ ، فَلَمَّا انْتَهَوا بِلَبِيْدٍ إِلَى بَابِ النُّعْمَانِ ، وأُعلِمَ بِهِ ، فَأُدخِلَ وأَدْخَلَ قَرَابَتَهُ عَلَى النُّعْمَانِ ، فَقَالَ – والرَّبِيْعُ هُنَاكَ مَعَهُ[٤] – /: [١١٩/أ]

نَحْنُ بَنُو أُمِّ البَنِيْنَ الأَرْبَعَهْ
ونَحْنُ خَيْرُ عَامِرِ بنِ صَعْصَعَهْ
إِلَيْكَ جَاوَزْنَا بِلادًا مُسْبِعَهْ
نُخْبِرُ عَنْ هَذَا خَبِيْرًا فَاسْمَعَهْ
مَهْلا أَبَيْتَ اللَّعْنَ لا تَأْكُلْ مَعَهْ

---

[١] هو للنعمان في الخزانة (١٠/٤).

[٢] ينظر التخمير (٤٨٩).

[٣] في "ع" (الربيع) ، وهو الربيع بن زياد بن عبد الله العبسي ، أحد دهاة العرب وشجعانهم ، في الجاهلية ، يروى له شعر جيد ، توفى نحو سنة ٣٠ قبل الهجرة ، تنظر ترجمته في: الأغاني (١٩/١٦)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢٤/٣) ، والمحبر (٢٩٩) ، والخزانة (١٢/٤) ، والأعلام (١٤/٣).

[٤] ينظر ديوان لبيد (١٠٩ – ١١٠).

إنَّ اسْتَهُ مِن بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ
وإنَّهُ يُدْخِلُ فِيْهَا أُصْبُعَهْ
يُدْخِلُهُ حَتَّى يُوَارِيْ أَشْجَعَهْ
كأنَّهُ يَطْلُبُ شَيْئَاً ضَيَّعَهْ

قَولُهُ: "فاسْمَعَهْ" كَأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ النُّونِ الخَفِيْفَةِ وإِرَادَتِهَا ، والعَرَبُ تَتَطَيَّرُ مِنَ الأَبرصِ[1] ، فَلَمَّا سَمِعَ النُّعمَانُ ذَلِكَ أَمسَكَ عَنْ مُواكَلَتِهِ ، فَقَالَ الرَّبِيْعُ: أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنَّ لَبِيْدَاً كَذَّابٌ ، فَمُرْ إِنْسَانَاً يُفَتِّشُ عَنِّي؟ ، فَقَالَ النُّعْمَانُ ذَلِكَ» ، {فَقَامَ الرَّبِيْعُ وَهُوَ يَقُولُ[2]:

لَئِنْ رَحَلْتُ رِكَابِي إِنَّ لِي سَعَةً   مَا مِثْلُهَا سَعَةٌ عَرْضَاً وَلاَ طُولاَ
وَلَو جَمَعْتَ بَنِي لَخْمٍ بِأَسْرِهِمُ   مَا وَازَنُوا رِيْشَةً مِنْ رِيشِ سَمْوِيلاَ
فَابرُقْ بِأَرْضِكَ يَا نُعْمَانُ مُتَّكِئاً   مَعَ النَّطَاسِيِّ طَوراً وَابنِ تَوْفِيْلاَ

السَمْوِيْلُ: اسْمُ القَائِلِ ، واسْمُ أَبِيْهِ ، و"النَّطَاسِيّ" و"ابنِ تَوْفِيْل" رَجُلاَنِ مِنَ الرُّومِ كَانَا يُنَادِمَانِ النُّعمَان.}[3]

وَنَحو هَذَا المَثَلُ[4]: "إِنَّ حَسْبَكَ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهُ".

وأَنَا سَمِعْتُ شَيْخَنَا سَيْفَ الدِّين {رَحِمَهُ الله}[3]: أَنَّ الوَزِيْرَ أَظْهَرَ بَرَاءَتَهُ ، وَكَشَفَ عَنْ سَوْءَتِهِ فِي ذَلِكَ المَقَامِ فَلَمْ يَنْفَعْهُ ، وَنَفَاهُ عَنْ ذَلِكَ الاخْتِصَاص.

قَولُهُ: "أَلاَّ طَعَامَ" ، "لاَ" هَذِهِ لِنَفْيِ الجِنْسِ ، وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ ، أَي: لَنَا.

---

[1] في "ع" (بالأبرص).

[2] هي للربيع بن زياد في الأغاني (١٢٢/١٧) ، واللسان (سمل) (٣٤٧/١١) ، وخزانة الأدب (١٢/٤) ، وينظر تهذيب اللغة (سمل) (٤٥٥/١٢) ، والمحكم (سمل) (٥١٩/٨). وسمويل: طائر ، وقيل: بلدة كثيرة الطير.

[3] ساقط من "ع".

[4] ينظر جمهرة الأمثال (٣٤٤/١) ، (٢٦٥/٢) ، والمستقصي (٦٢/٢) ، وفصل المقال (٨٩).

« هَذِهِ(١) التَّامَّةُ ، وَهُو مِنْ الكَلامِ المُسَمَّى بِالتَّجْرِيدِ ، وَعَلَيهِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ(٢) ﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةٌ كَٱلدِّهَانِ(٣) ﴾ (٤) ، أَيْ: فَحَصَلَتْ سَمَاءٌ وَرْدَةٌ.»(٥)

حم: « قَالَ المُصَنِّفُ(٦): قَالَ سِيبَوَيهِ(٧): وَلَو قُلتَ: "وَلَو حِمَارٍ" فَجَرَرْتَ ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَولِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ زَيْدٍ وَإِنْ عَمْرٍو ، تُرِيدُ: إِنْ كُنْتُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَإِنْ كُنْتُ مَرَرْتُ بِعَمْرٍو ، وَقَالَ بَعْضُهُم: حَسْبُكَ بِدِرْهَمٍ ، فَقَالَ المُجِيبُ: فَهَلاَّ دِينَارٍ.»

قَولُهُ: « "وَلَو إِصْبَعًا" ، أَيْ: وَلَو كَانَ الدَّفْعُ مِقْدَارَ إِصْبَعٍ ، {أَيْ: مَسَافَةَ طُولِهَا مَسَاحَةً}(٨) ، وَالمَعْنَى: وَلَو كَانَ الدَّفعُ قَلِيلاً.»(٩)

قَولُهُ: "لأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ".

تخ(١٠): « هَذِهِ المَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا بَيْنَ البَصْرِيَّةِ وَالكُوفِيَّةِ. أَمَّا الكُوفِيَّةُ فَيَقُولُونَ: {أَصْلُ}(٨) "أَنْ" فِي هَذَا "إِنْ" المَكْسُورَةِ الَّتِي لِلْجَزَاءِ وَإِنَّهَا إِنَّمَا تُفْتَحُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا "مَا" ، لِيَلِيَهَا الاسْمُ ، وَيُجِيزُونَ: أَمَّا زَيْدٌ قَائِماً أَقُمْ مَعَهُ ، مَعَ فَتْحِ الهَمْزَةِ، عَلَى أَنَّهَا قَدْ غُيِّرَ صُورَتُهَا لِيُؤذِنَ بِتَغْيِيرِ عَمَلِهَا فِي الشَّرطِ ، وَالمَترُوكِ فِيهَا.

---

(١) أي: "كان" التامة في قوله: "ولو يكون تمرٌ" ، ينظر التخمير (٤٩١/١) ، وشرح ابن يعيش (٢٨/٢).

(٢) قرأ بذلك عبيد بن عمير بالرفع ﴿ وَرْدَةٌ ﴾ ، ينظر البحر (١٩٥/٨).

(٣) قوله ﴿ كَٱلدِّهَانِ ﴾ ساقط من "ع".

(٤) الآية (٣٧) من سورة الرحمن.

(٥) ينظر التخمير (٤٩١/١).

(٦) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (ل ٢٦/أ).

(٧) ينظر الكتاب (٢٦٣/١ – ٢٦٤).

(٨) ساقط من "ع".

(٩) ينظر التخمير (٤٩١/١).

(١٠) المصدر السابق (٤٩٢/١).

وَعَنْ مُجَاهِدٍ(١) وَأَبِي العَجَّاجِ(٢) ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ أَمَّا شَاكِرًا وَأَمَّا كَفُورًا ﴾(٣) بفتحِ الهَمْزَةِ فِيْهَا(٤) ، وَهِيَ لُغَةٌ شَاذَّةٌ ، نَقَلَهُ الفَرَّاءُ(٥) عَنْ قَيْسٍ(٦).

وَالبَصرِيُّونَ يَقُولُونَ: هِيَ "أَنْ" المَصْدَرِيَّةُ ، وَاللاَّمُ مِنْهَا مَحْذُوفَةٌ ، لأَنَّ حُرُوفَ الجَرِّ تُحذَفُ عِنْدَ "أَنَّ" ، و"أَنْ" كَثِيْرًا مُسْتَمِرًّا ، و"مَا" مَزِيْدَةٌ مُعَوَّضَةٌ مِنَ الفِعْلِ المُضمَرِ ، رَاجِعَةٌ فِيْمَا ذَكَرَهُ عَلِيُ بنُ(٧) عِيْسَى إِلَى مَعْنَى المُسَلَّطَةِ ؛ لأَنَّهَا هِيَ الَّتِي سُلِّطَتْ عَلَى حَذْفِ "كُنتُ" ، بِأَنْ صَارَتْ عِوَضاً مِنْهُ ، وَنَظِيرُهُ: افْعَلْ هَذَا إِمَّا لاَ» ، أَيْ: إِنْ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ.

---

(١) هو مجاهد بن جبير أبو الحجاج المكي ، أحد الأعلام من التابعين ، والأئمة المفسرين ، قرأ على عبد الله بن السائب وعبد الله بن عباس ، توفى سنة ١٠٤هـ ، تنظر ترجمته في غاية النهاية (٤١/٢) ، وطبقات الفقهاء (٤٥) ، وميزان الاعتدال (٩/٣) ، وصفوة الصفوة (١١٧/٢).

(٢) هكذا في الأصل ، ورواية البحر (أبي العجاج) ، وهو كثير بن عبد الله السلمي ، شامي ولي البصرة لهشام بن عبد الملك ، ينظر البحر المحيط (٣٩٤/٨).

(٣) الآية (٣) من سورة الإنسان.

(٤) نسبت هذه القراءة لأبي العجاج وأبي السمال في البحر (٣٩٤/٨) ، والدر المصون (٥٩٥/١٠)، ولأبي السمال في مختصر ابن خالويه (١٦٦) ، والكشاف (١٩٥/٤) ، وتفسير الرازي (٢٣٩/٣٠).

(٥) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الباهلي ، نشأ بالكوفة ، وكان عالماً في النحو واللغة والفقه ، وعلوماً أخرى ، توفى سنة ٢٠٧هـ ، تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٢٨/٢) ، ومراتب النحويين (١٣٩ – ١٤١) ، وبغية الوعاة (٣٣٣/٢) ، والفهرست (٩٨ – ٩٩) ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (١٩٦/٢) ، وطبقات النحويين واللغويين (١٣١ – ١٣٣) ، وتاريخ بغداد (١٤٩/١٤ – ١٥٥) ، وتهذيب التهذيب (٢١٢/١١).

(٦) ينظر المقاليد (١٧٣/ب) ، وفي البحر (٣٩٤/٨) قال: "وهي لغة حكاها أبو زيد عن العرب" ، و"قيس" جد جاهلي ، وهو قيس عيلان بن مغبر بن نزار ، من عدنان ، بنوه قبائل كثيرة ، منها هوازن ، وسليم ، وغطفان ، ينظر تاريخ اليعقوبي (٢١٢/١) ، وجمهرة أنساب العرب (٤٦٨)، ومعجم قبائل العرب (٩٧٢) ، والأعلام (٢٠٨/٥).

(٧) هو أبو الحسن الرماني ، ينظر معاني الحروف (١٢٩ – ١٣٠).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١): « ومِثَالُ هَذَا العِوَضِ الأَلِفُ وَالـهَاءُ فِي "اليمانِي" و"الزَّنَادقَةِ".»

وَ"مَعْنَى": "لأَنْ كُنْتَ": مِنْ أَجْلِ أَنْ كُنتَ(٢) ، « ولَمَّا حُذِفَ "كَانَ" عَوَّضَهُ "أَنْتَ" بَدَلاً مِن الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ ، لِحَذفِ مَا كَانَ يَتَّصِلُ بِهِ وَهُو الفِعْلُ ، فَصَارَ "أَنْ أَنْتَ" ، وَ"مَا" عُوِّضَتْ لِيَدُلَّ عَلَى المَحْذُوفِ ، وَأُدغِمَتْ نُونُ "أَنْ" فِي مِيْمِ "مَا" ؛ لأَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عِنْدَ سُكُونِ النُّونِ.»(٣)

شح: « وَهَذَا التَّقدِيْرُ وَإِنْ كَانَ فِيْهِ اسْتِبْعَادٌ فَقَرِيبٌ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا يَلزَمُ لَو لَمْ يُقَدَّرْ ، وَلا يُسْتَبعَدُ التَّأوِيلُ إِذَا كَانَ تَرْكُهُ يُؤدِّي إِلَى مَا هُو أَشَدُّ مِنْهُ ، وَارتِكَابُ مُسْتَبعَدٍ أَجْدَرُ مِنْ ارتِكَابِ مَا يُخرِجُ عَن القَاعِدَةِ المَعْلُومَةِ.»

وَتَمَامُ بَيْتِ الهُذَلِيِّ(٤):

❁ فَإِنَّ قَومِي لَمْ تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ ❁

وَمَعْنَاهُ: إِنْ كُنْتَ ذَا نفرٍ فَأنَا {أَيْضَاً}(٥) لَمْ يَقِلَّ قَومِي ، أَيْ: نَحنُ كَثِيرٌ أَيْضَاً.

{وَفِي دِيْوَانِ(٦) الأَدب "الضَّبُعُ": السَّنَةُ المُجْدِبَةُ ، يُقَالُ: أَكَلَتْهُم الضَّبُعُ ، وَذَلِكَ إِذَا أَجْدَبُوا ، وَأَنْشَدَ بَيْتَ الهُذَلِيِّ لِهَذَا المَعْنَى.}(٥) / [١١٩/ب]

تخ(٧): « فِي أَمْثَالِهِم(٨): "أَفسَدُ مِنَ الضَّبُعِ" ؛ لأَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ عَاثَتْ ، وَلَمْ تَكْتَفِ بِمَا يَكتَفِي بِهِ الذِئبُ ، وَمِنْ إِسرَافِهَا فِي الإِفْسَادِ اسْتَعَارَتْ العَرَبُ اسمَهَا لِلسَّنَةِ المُجْدِبَةِ، فَقَالُوا(٩): "أَكَلَتْنَا الضَّبُعُ".»

---

(١) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (ل ٢٦/ب).

(٢) ينظر التخمير (١/٤٩٣).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٨٢).

(٤) سبق تخريجه ، ينظر ص (١٢٩).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر ديوان الأدب (فعل) (١/٢٤٥).

(٧) ينظر التخمير (١/٤٩٣).

(٨) جمهرة الأمثال (٢/١٠٤) ، والمستقصي (١/٢٧١).

(٩) ينظر اللسان (ضبع) (٨/٢١٨).

{وَعَلَيْهِ بَيْتُ السِّقْطِ(١):

إِذَا الضَّبُعُ الشَّهْبَاءُ حَلَّتْ بِسَاحَتِي
نَضَوْتُ عَلَيْهَا كُلَّ مَوَّارَةِ الضَّبْعِ}(٢)

« **وَقِيلَ**: إِذَا أَجْدَبُوا ضَعُفَتْ قُوَاهُمْ فَعَاثَتْ فِيهِم الضِّبَاعُ وَالذِّئَابُ فَأَكَلَتْهُمْ ، عَنِ ابنِ الأَعْرَابِي.»(٣) « قَوْلُهُ(٤):

❁ **إِمَا أَقَمْتَ** .... ❁

كُسِرَ الأَوَّلُ ، لأَنَّهُ شَرْطٌ ، وَ"مَا" عِنْدَهُ كَنَحو: إِمَّا تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ ، وَفَتْحُ الثَّانِي وَاجِبٌ ، وَقَوْلُهُ:

❁ **فالله يكلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ** ❁

جوابُ الشرطِ ، ومُعَلِّلٌ قَوْلَهُ: "أَما أَنْتَ" ، وَصَحَّ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا جَمِيعَاً مِنْ حَيْثُ إِنَّ الشَّرْطَ وَالعِلَّةَ فِي المَعْنَى وَاحِدٌ ، فَصَحَّ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ» (٥) ، « إِلاَّ أَنَّ الأَوَّلَ شَرْطٌ مَحْضٌ ، وَالثَّانِي إِخْبَارٌ عَنْ مَاضٍ ، وَمَعْنَاهُ: الله حَافِظُكَ مُقِيمَاً وَمُرْتَحِلاً فِي جَمِيعِ أُمُورِكَ» (٦)، والله أَعلَمُ.

---

(١) ينظر سقط الزند (٢٦٣) ، نضوت عليها: سللت ، من نضا السيف ، موّارة: سريعة ، الضَّبْع: العضد ، ويقصد الناقة السريعة.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر المحكم (ضع) (١/٤١٧) ، وتاج العروس (ضع) (٢١/٣٩٦) ، والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٦٢٥) ، والمقاليد (١٧٤/أ).

(٤) سبق ذكره ص (١٩٦).

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٨٣).

(٦) ينظر التخمير (١/٤٩٤).

[المنصوب بـ "لا" التي لنفي الجنس]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

«المنصوب بـ "لا" التي لنفي الجنس:

هِيَ كَمَا ذَكَرْتُ مَحْمُولَةٌ عَلَى "إِنَّ" ، فَلِذَلِكَ نُصِبَ بِهَا الاسْمُ وَرُفِعَ الخَبَرُ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ المَنْفِي مُضَافاً ، كَقَولِكَ: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ(١) ، وَلاَ صَاحِبَ صِدْقٍ مَوْجُودٌ ، أَوْ مُضَارِعاً لَهُ ، كَقَولِكَ: لاَ خَيْراً مِنْهُ قَائِمٌ هُنَا ، وَلاَ حَافِظاً لِلْقُرآنِ عِنْدَكَ ، وَلاَ ضَارِباً زَيْداً فِي الدَّارِ ، وَلاَ عِشْرِيْنَ دِرْهَماً لَكَ.

فَإِذَا كَانَ مُفْرَداً فَهُو مَفْتُوحٌ ، وَخَبَرُهُ مَرْفُوعٌ ، كَقَولِكَ: لاَ رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ ، وَلاَ أَحَدَ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَيَقُولُ المُسْتَفْتِحُ: "وَلاَ إِلَهَ غَيْرُكَ".

وَأَمَّا قَولُهُ(٢):

❁ لاَ نَسَبَ اليَومَ وَلاَ خُلَّةً ❁

فَعَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلاَ أَرَى خُلَّةً ، كَمَا قَالَ الخَلِيلُ(٣) فِي قَولِهِ(٤):

---

(١) في المطبوع (منه).

(٢) تمامه كما سيأتي:

❁ اتّسعَ الخَرْقُ على الرّاقِعِ ❁

وهو لأنس بن العباس السلمي في الكتاب (٢/٢٨٥) ، وتحصيل عين الذهب (٣٤٦) ، وشرح التصريح (١/٢٤١) ، والمقاصد النحوية (٢/٣٥١) ، والدرر (٦/١٧٥) ، وبلا نسبة في الأصول (٣/٤٤٦) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٧٥) ، وضرائر الشعر للقزاز (١١٨)، والكامل (٢/٩٧٧) ، وشرح شذور الذهب (٨٧) ، وشرح الأشموني (٢/٩) ، والهمع (٣/٤٠٣) ، وقيل هو لأنس بن العباس بن مرداس السلمي ، وقيل هو لأبي عامر جد العباس ابن مرداس.

(٣) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي ، أبو عبد الرحمن ، إمام اللغة والأدب ، وواضع علم العروض ، توفى سنة ١٧٠هـ ، وتنظر ترجمته في مراتب النحويين (٥٤) ، وطبقات النحويين (٤٧ – ٥١) ، وإنباه الرواة (١/٣٧٦) ، ونزهة الجليس (١/٨٠).

(٤) تمامه كما سيأتي:

❁ يدلُّ على محصّلةٍ تُبيتُ ❁

وهو لعمر بن قعاس المرادي في خزانة الأدب (٣/٥١) ، ولعمرو بن قعناس المرادي في شرح شواهد المغني للسيوطي (١/٢١٥) ، وهو بلا نسبة في الكتاب (٢/٣٠٨) ، والأزهية (١٦٤) ، والمقاصد النحوية (٢/٣٦٦) ، وشرح ابن يعيش (٢/١٠١) ، ونوادر أبي زيد (٥٦) ، ومعجم مقاييس اللغة (٢/٦٨) ، وشروح سقط الزند (٢/٨٢٥) ، واللسان (حصل) (١١/١٥٥) ، والرواية المشهورة "تبيت" بالتاء ، وقد أوردها المؤلف بالثاء ، وعلل لها ، ينظر ص (١٣٩).

❁ ألا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيراً ❁

كأنَّهُ قَالَ: "ألا تُرُونَنِي رَجُلاً ، وَزَعَمَ يُونُسُ(١) أَنَّهُ نَوَّنَ مُضْطَرّاً(٢).»(٣)

{ذَكَرَ الإِمَامِ فَخرُ المَشَايخِ أَنَّ الخِلاَفَ الوَاقِعَ فِي ارتِفَاعِ خَبَرِ "إِنَّ" وَأَخَوَاتِهَا هُو الخِلاَفُ بِعَيْنِهِ فِي ارْتِفَاعِ خَبَرِ "لاَ" لِنَفْي الجِنْسِ ، وَالحُجَجُ مِن الطَّرَفَينِ قَدْ مَرَّتْ هُنَاكَ(٤) فَلاَ تُعَادُ ، فَاعْرِفْهُ.}(٥)

شع(٦): « يُقَالُ: فِي تَمْيِيزِ هَذَا المَنْصُوبِ ، وَبَيَانِهِ: هُوَ المُسنَدُ إِلَيهِ بَعْدَ دُخُولِ "لاَ" نَكِرَةً يَلِيْهَا مُضَافاً أَوْ مُشَبَّهاً بِهِ.»

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٧): مِن شَرْطِ المُضَافِ فِي هَذَا البَابِ أَنْ يَكُونَ المُضَافُ إِلَيهِ نَكِرَةً ؛ لأَنَّ المُرَادَ {هُو}(٥) اسْتِغْرَاقُ الجِنْسَ ، وَذَلِكَ بِالنَّكِرَةِ ؛ لأَنَّ نَفي النَّكِرَةِ يَعُمُّ.

تخ(٨): « "لاَ" النَّافِيَةُ عَلَى ضَرْبَينِ: المُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ ، وَالنَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ وَالمَعْنَى ، أَمَّا الصُورَةُ فَفِي العَامِلِ(٩) ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ المَعْنَى فَلأَنَّ "لاَ" لِلجِنْسِ تَسْتَغْرِقُ الجِنسَ نَفْيَاً مِن حَيْثُ اللَّفظُ ، وَالمُشَبَّهَةُ وَإِنْ كَانَتْ تَسْتَغرِقُ الجِنْسَ(١٠) لَكن لاَ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ .

---

(١) هو يونس بن حبيب الضبي ، أبو عبد الرحمن ، إمام نحاة البصرة في عصره ، توفى سنة ١٨٢هـ ، ينظر ترجمته في معجم الأدباء (٢٠/٦٤) ، ومراتب النحويين (٤٤ – ٤٧) ، وبغية الوعاة (٢/٣٦٢) ، والفهرست (٦٣) ، ونزهة الألباء (٥٩) ، وطبقات النحويين (٥١ – ٥٣) ، والمزهر (٢/٣٩٩) ، والأعلام (٨/٢٦١).

(٢) ينظر قول الخليل ويونس في الكتاب (٢/٣٠٨ – ٣٠٩) ، ومفتاح العلوم ص (١٧٦).

(٣) المفصل ص (٩٤ – ٩٥).

(٤) ينظر ص (٧٥٤) وما بعده من تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٨٣) ونصه: "ينفي أن يذكر ما يتميَّز به المنصوب بـــ"إلا" ؛ لأنه بوَّب له ، والأولى أن يقال: هو المسند إليه ...".

(٧) ينظر شرح الجمل في النحو (٩١ ، ٩٣) ، والمقتصد (٢/٨٠٨ ، ٨١٣).

(٨) ينظر التخمير (١/٤٩٥ – ٤٩٦).

(٩) أي: الفرق من حيث الصورة أنَّ المشبهة بـــ"ليس" ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، والنافية للجنس عكس ذلك.

(١٠) أي: تستغرق الجنس نفياً.

بَيَانُهُ: أَنْ: "لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ" بِالفَتْحِ جَوَابُ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ؟ ، وَبِالرَّفْعِ جَوَابُ: "هَلْ رَجُلٌ" ، وَبَيْنَ المَعْنَيَيْنِ فَرْقٌ ، وَهُوَ: أَنَّ "هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ" مَعْنَاهُ: هَلْ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ فَصَاعِداً ، وَبِالفَتْحِ [مَعْنَاهُ](١): لاَ مِنْ وَاحِدٍ أَو(٢) اثْنَيْنِ فَصَاعِداً فِي الدَّارِ ، إِلاَّ أَنَّهُ حَذَفَ "مِن" الاسْتِغْرَاقِيَّةَ فِي الجَوَابِ اعْتِمَاداً عَلَى طَرَفِ السُّؤَالِ ، وَضَمَّنَ "لاَ" النَّافِيَةَ(٣) ، فَمِنْ ثَمَّ بُنِيَتْ عَلَى الفَتْحِ ، فَهَذِهِ الفَتْحَةُ فِيهَا بِمَنْزِلَةِ "مِن" الاسْتِغْرَاقِيَّةِ.»

{وَفِي الكَشَّافِ(٤) فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿مِنْ﴾ فِي قَولِهِ: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾(٥) بِمَنْزِلَةِ البِنَاءِ عَلَى الفَتْحِ فِي "لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله" ، فِي إِفَادَةِ مَعْنَى الاسْتِغْرَاقِ» ؛ لِما فِيهِ مِن تَأْكِيدِ النَّفْيِ}(٦) ، بِخِلاَفِ قَولِكَ: "لاَ رَجُلٌ" بِالرَّفعِ ، لأَنَّ مَعْنَاهُ الجِنسُ الثَّانِي ، وَهُو بَعْضُ هَذَا الجِنسِ وَاحِداً كَانَ أَو أَكْثَرَ ، فَقَولُكَ: هَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ؟ ، مَعْنَاهُ: هَلْ بَعْضُ هَذَا الجِنْسِ فِي الدَّارِ ، وَإِذَا(٧) قِيلَ: لاَ رَجُلٌ ، فَمَعْنَاهُ: لَيْسَ بَعْضُ هَذَا الجِنسِ ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ يَقْتَضِي اسْتِغْرَاقَ الجِنسِ نَفْياً ، لَكِن لاَ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ ، بَلْ مِنْ حَيْثُ ضَرُورَةُ نَفْيِ البَعْضِ ، لأَنَّا مَتَى نَفَيْنَا بَعْضَ هَذَا الجِنْسِ لَزِمَ أَنْ لاَ يَكُونَ فَرْدٌ مِن أَفْرَادِ هَذَا الجِنسِ فِي الدَّارِ ، إِذْ لَو كَانَ فَرْدٌ كَانَ بَعْضُ الجِنسِ(٨) ، وَقَدْ حَكَمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا ، فَيَكُونُ مُتَدَافِعاً.

وَأَمَّا قَولُ أَهلِ هَذِهِ الصَّنْعَةِ: بِأَنَّ عَلَى الرَّفْعِ نَفيَ رَجُلٍ(٩) وَاحِدٍ ، وَبِالفَتْحِ نَفيَ الجِنسِ فَشَيءٌ يُضْحِكُ مِنْهُ ، ثم تَبْكِي مِنْهُ عُقُولُهُمْ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ بِالرَّفْعِ يَكُونُ مَدْحاً وَأَيُّ مَدْحٍ ، فِي نَحو: لاَ رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَلَو كَانَ المُرَادُ بِهِ الوَاحِدَ لَكَانَ ذَمّاً ،

---

(١) مضافة من "ع".

(٢) في "ع" (واثنين).

(٣) أي: ضمنها معنى "من".

(٤) ينظر الكشاف (٤٣٥/١).

(٥) الآية (٦٢) من سورة آل عمران.

(٦) ساقط من "ع".

(٧) في "ع" (فإذا).

(٨) أي: كان بعض الجنس في الدار.

(٩) في "ع" (لرجل).

بَلَى يُمكِنُ أَنْ يُقَالَ عَلَى المَجَازِ: بَلْ رَجُلانِ ، لَكِنَّ ذَلكَ لِقَرِينَةِ "بَلْ رَجُلاَنِ" ، ولَكِنَّ قولنا: "لاَ رَجُلٌ" بِالرَّفعِ قَابِلٌ لِلتَّخصِيصِ ، لأنَّه عَامٌّ ، والعُمُومَاتُ قَابِلَةٌ لِذَلِكَ. بِخِلاَفِ: "لاَ رَجُلَ" بِالفتحِ ، فَإِنَّهُ مَا بَقِيَ قَابلاً لِلتَّخصِيصِ ؛ لأَنَّ هَذَا الكَلاَمَ فِي الأَصْلِ عَامٌّ قَبْلَ تَضَمُّنِهِ مَعْنَى "مِنْ" الاستِغرَاقِيَّةِ ، فَلَمْ يَبْقَ قَابلاً لِذَلكَ ضَرُورَةَ أَنَّهُ تَأَكَّدَ عُمُومُ النَّفيِ بِهَذَا التَّضَمُّنِ(١) فَلَمْ يَبْقَ قابلاً لِفَسْخِ مَعْنَى العُمُومِ.

وَوِزَانُ المَسْأَلَتَيْنِ: حَلَفَ(٢) لاَ يَأْكُلُ طَعَاماً وقَالَ: عَنَيتُ شَيئاً دُونَ شَيءٍ دُيِّنَ(٣). ولَو حَلَفَ لاَ يَأْكُلُ ، وقَالَ: عَنَيتُ شَيْئاً دُوْنَ شَيءٍ لَمْ يُدَيَّنْ.»(٤)

{**قُلْتُ**: وَأَرَى لِعَدَمِ بِنَاءِ المُضَافِ وَجْهاً ، وَهُو أَنَّ سَبَبَ بِنَاءِ المَنْفِيِّ عَلَى مَا قَالُوا: تَضَمُّنُهُ "مِنْ" الاستِغرَاقِيَّةِ ، / وَهِيَ تَأْكِيدٌ لِنَفْيِ العَامِّ ، وَالإِضَافَةُ تَقْتَضِي [١٢٠/أ]
الخُصُوصَ. فَلَمَّا أُضِيفَ المَنْفِيُّ تَخَصَّصَ بِالإِضَافَةِ ، وَالخُصُوصُ وَالعُمُومُ عَلَى طَرَفَيْ نَقِيْضٍ ، فَتَأْكِيدُ الاستِغْرَاقِ عَلَى التَضَمُّنِ وَإِنْ كَانَ مُقْتَضِياً لِلْبِنَاءِ فَالتخصيص ينافيهِ ، وَالأَصْلُ فِي المَنْفِيِّ هُو الإِعرَابُ ، فَتَرَجَّحَ جَانِبُهُ ، فَوَجَبَ القَولُ بِإِعرَابِهِ عَمَلاً بِالمُرَجِّحِ.

قُلْتُ: }(٥) وَجْهُ **المُضَارَعَةِ** مَضَى [فِي](٦) بَابِ النِّدَاءِ(٧). {وذَكَرَ فِي الكَشَّافِ(٨) فِي سُورَةِ الأَنْفَالِ: « فِي قَولِهِ: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾(٩) لَمْ يَقُلْ: لاَ غَالِباً لَكُمْ اليومَ ، كَمَا يُقَالُ: لاَ ضَارِباً زَيْداً عِنْدَنَا ؛ لأَنَّ "لَكُمْ" لَيسَ فِي مَقَامِ المَفْعُولِ ، وَإِنَّمَا هُو فِي مَقَامِ الخَبَرِ ، تَقْدِيرُهُ: لاَ غَالِبَ كَائنٌ لَكُمْ}(٥).»

وَ"المُسْتَفْتَحُ" سُمِّيَ بِهِ لأَنَّ بِهَذَا البِنَاءِ يَفْتَحُ المُصَلِّي صَلاَتَهُ.

---

(١) في "ع" (التضمين).

(٢) أي: لو حَلَفَ إنسان.

(٣) أي: دين فيما بينه وبين الله تعالى ، والمقصود: صدق ، ينظر اللسان (دين) (١٣/١٧١).

(٤) ينظر التخمير (١/٤٩٦ – ٤٩٧) ، واختصار الإسفندري مُخِلٌ.

(٥) ساقط من "ع".

(٦) مضافة من "ع".

(٧) ينظر المقتبس ص (٨٧٤) من تحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٨) ينظر الكشاف (٢/١٦٣).

(٩) الآية (٤٨) من سورة الأنفال.

وَعنى بـ"**المُفْرَدِ**" غيْرَ المُضَافِ ، وَإِنَّمَا بُنِي المُفْرَدُ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى "مِن" ، وَالمتَضَمِّنُ لِلمَبْنِيِ مَبْنِيٌّ ، كـ"أَيْنَ" وَ"كَيْفَ" وَ"مَتَى".

{**قُلْتُ**: وَلَو قَالَ قَائِلٌ: إِنَّمَا بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى لاَمِ الجِنْسِ ، كَانَ قَولاً يَستَصِحُّ}⁽¹⁾ ، وَبُنِيَ عَلَى الحَرَكَةِ وَإِنْ كَانَ أَصْلُ البِنَاءِ السُّكُونَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ البِنَاءَ فِيْهِ عَارِضٌ غيْرُ أَصْلِيٍّ ، وَاختِيْرَ الفَتْحُ لِخِفَّتِهِ ، إِذِ المَوضِعُ مَوْضِعُ التَّرْكِيْبِ ، لأَنَّ "لاَ" مَعَ المَنفِيِّ بِمَنْزِلَةِ شَيءٍ وَاحِدٍ ، بِدَلِيْلِ قَولِهِم⁽²⁾: إِنَّ مَحَلَّهُمَا الرَّفْعُ عَلَى الابتِدَاءِ ، وَالتَّرْكِيْبُ يَستَحِقُّ التَّخفِيفَ ، كَمَا فِي نَحو: أَحَدَ عَشَرَ⁽³⁾.

« وَعِلَةُ البِنَاءِ وَإِنْ كَانَتْ قَائِمَةً فِي المُضَافِ إِلاَّ أَنَّ المَانِعَ مَوجُودٌ فِيْهِ مِن وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ المُضَافَ إِلَيْهِ نَازِلٌ مَنْزِلَةَ التَّنوِينِ ، وَلِذَلِكَ يَتَعَاقَبَانِ ، وَالبِنَاءُ مَعَ التَّنوِينِ الَّذِي هُو لِلتَّمَكُّنِ مُستَحِيلٌ ، فَكَذَا مَعَ القَائِمِ مَقَامَهُ.»⁽⁴⁾

وَالثَّانِي: إِنَّهُ لَو بُنِيَ المُضَافُ وَهُو مَعَ المُضَافُ إِلَيْهِ كَشَيءٍ وَاحِدٍ يَلزَمُ⁽⁵⁾ بِنَاءُ ثَلاَثَةِ أَشْيَاءَ: حَرْفُ النَّفيِ مَعَ المُضَافِ ، وَالمُضَافُ إِلَيْهِ ، وَهُم لاَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي كَلاَمِهِمْ ، لِثِقَلِ الطُّولِ⁽⁶⁾.

وَالثَّالِثُ: إِنَّ البِنَاءَ المُستَحِقَ فِي آخِرِ الكَلِمَةِ يَقَعُ مِن المُضَافِ كَالوَاقِعِ فِي الوَسَطِ ، وَلَمْ يُوجَدْ مِثْلُهُ فِي لُغَتِهِمْ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ إِنَّ الإِعرَابَ كَذَلِكَ؟.

قُلْتُ: بَلَى ، وَلَكِن الإِعْرَابَ أَصْلٌ فِي البَابِ ، وَقَدْ تَأَيَّدَ بِالوَجْهَينِ⁽⁷⁾ اقْتِضَاؤُهُ ، فَلا يُتْرَكُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَتَمَامُ البَيْتِ:

---

(1) ساقط من "ع".

(2) ينظر الكتاب (٢/٢٢٨) ، وشرح الرضي على الكافية (٢/١٥٥ – ١٥٦).

(3) ينظر المقاليد (١٧٤/ب).

(4) ينظر التخمير (١/٤٩٧).

(5) في "ع" (يلزمه).

(6) ينظر شرح الرضي على الكافية (٢/١٥٥) ، وشرح ابن يعيش (٢/١٠٠).

(7) أي: الوجهين المانعين عن بنائه ، ينظر المقاليد (١٧٥/أ).

❁ اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ ❁

وَفِي المِفْتَاحِ(١): بُنِيَ المَنْفِيُّ نفي الجِنْسِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى [مَا](٢) الإِبْهَامِيَّةِ عِنْدِي، قَالَ: وَهَكَذَا المُتَضَمِّنَةُ لِمَعَانِي الحُرُوفِ ، فَإِنَّهُ لا يُبْنَى إِلاَّ عَلَى تَضَمُّنِهَا مَا لاَ عَمَلَ لَهُ، كَـ"أَمْسِ" فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى لاَمِ التَّعرِيفِ.

قَولُهُ: "فَعَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ".

شح(٣): « هَذَا الكَلاَمُ وَقَعَ سَهْوَاً مِنهُ ، وَإِلاَّ فَقَوْلُهُ: "**وَلا خُلَّةٌ**" مِثْلُ قَوْلِهِم: "لاَ حَولَ وَلا قُوَّةٌ" سَوَاء ، وَلاَ ضَرُورَةَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ: "**أَلا رَجُلاً**" كَذَلِكَ لأَنَّ هَذَا لاَ يُمكِنُ جَعلُهُ مِن بَابِ "لاَ حَولَ وَلا قُوَّةٌ" ، بَلْ هُوَ مِثْلُ: "لاَ رَجُلَ مُفْرَدَاً ، وَكَمَا أَنَّ قَولَكَ: "لاَ رَجُلاً"(٤) لاَ يَكُونُ إِلاَّ لِضَرُورَةٍ فَكَذَلِكَ: "أَلا رَجُلاً"(٥) فَلِذَلِكَ حَمَلَ النَّاسُ "أَلاَ رَجُلاً" عَلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا "فَلاَ خُلَّةٌ" فَقَدْ ذَكَرَهُ النَّاسُ مُسْتَشْهِدِينَ بِهِ عَلَى "لاَ حَولَ وَلا قُوَّةٌ".»

{قُلْتُ: وَذَكَرَ الوَاحِدِيُّ(٦) فِي شَرْحِ قَولِ أَبِي الطَّيِّبِ:

« وَهَبْكَ سَمَحْتَ حَتَّى لاَ جَوَادٌ   فَكَيْفَ عَلَوْتَ حَتَّى لاَ رَفِيْعَا

إِنَّ الأَلِفَ فِي "رَفِيْعَا" لَيْسَ بِبَدَلٍ عَنِ التَّنوِينِ ، لأَنَّ "لاَ" تَنصبُ النَّكِرَةَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ}(٧) ، وَتَمَامُ(٨) البَيْتِ الثَّانِي(٩):

❁ يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيْثُ ❁

{تَبِيثُ}(٧) أَيْ: تُثِيرُ تُرَابَ المَعْدَنِ ، وَالمُحَصِّلَةُ: النَّاخِلَةُ التُّرَابَ ، لِيَخْرُجَ

---

(١) لم أتبينه في ضوء المفتاح للاسفراييني ، ولا في لباب الإعراب.

(٢) مضافة من "ع".

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٨٤ – ٣٨٥).

(٤) في الإيضاح "ألا رجل" والصواب ما أثبته ، وهو من (ع) والإيضاح.

(٥) في الأصل (ألا رجل) والصواب ما أثبته ، وهو من "ع" والإيضاح.

(٦) ينظر ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح الواحدي (١/٢٢٩ ، ٢٣٤).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) في "ع" (فتمام).

(٩) سبق تخريجه ، ينظر ص (١٣٥).

الذَّهَبَ(١).

{وَفِي دِيْوَانِ الأَدَبِ(٢): أَبَاثَ البِئْرَ: اسْتَخْرَجَ تُرَابَهَا. وَفِي **صح**(٣): بَاثَ يَبُوثُ: بَحَثَ.}(٤)

وَفِي حَاشِيَةٍ: "تَبِيتُ" أَيْ: تُبِيْتُنِي(٥) ، أَيْ: تُنِيْمُنِي ، {وَفِي الغَرِيْبَيْن(٦): « أَيْ: تَبِيتُ عِنْدِي لِلفُجُورِ» }(٤) ، ولَعَلَّهُ تَصْحِيْفٌ ، فَبِالثَّاءِ أَلْيَقُ بِـ"المُحَصِّلَةِ".

تخ(٧): « {فِي}(٤) قَولِهِ: "وَلاَ خُلَّةٌ" وجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: وَهُو قَولُ يُونُس(٨): أَنْ يَكُونَ هَذَا مَحمُولاً عَلَى ضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، لأَنَّ الأَصْلَ فِي اسمِ "لا" أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبَاً مُنَوَّنَاً ، ولِلشَّاعِرِ أَنْ يَعْمَلَ بِالقِيَاسِ المَهْجُورِ ، فَنَوَّنَ كَمَا يُنَوَّنُ غَيْرُ المُنْصَرِفِ.

الثَّانِي: أَنَّ المُفْرَدَ فِي بَابِ "لاَ" النَّافِيَةِ لا يُبْنَى لِذَاتِهِ ، بَلْ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى "مِنْ" ، وَذَلِكَ لِلْحَاجَةِ إِلَى مَعْنَى التَّأْكِيدِ وَالمُبَالَغَةِ ، وَهُنَا قَدْ انْكَسَرَتِ الحَاجَةُ بِالعَطْفِ.

فَإِنْ سَأَلتَ: مَتَى يَكُونُ العَطفُ دَافِعَاً لِلحَاجَةِ ، إِذَا كَانَ المَعطُوفُ عَلَى صُورَةِ المَعْطُوفِ عَلَيهِ ، أَمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ؟

أَجَبْتُ: إِذَا / كَانَ الوَاوُ جَامِعَاً بَيْنَ المَعْطُوفِ وَالمَعطُوفِ عَلَيْهِ فِيْمَا يَثْبُتُ [١٢٠/ب] لِلمَعْطُوفِ عَلَيهِ مِن الحُكمِ.

فَإِنْ سَأَلتَ: لَو كَانَ العَطْفُ هُنَا جَامِعَاً لَبُنِيَ المَعْطُوفُ؟

أَجَبْتُ: العَطْفُ يَقْتَضِي المُشَارَكَةَ فِي الإِعْرَابِ لاَ فِي البِنَاءِ.»

---

(١) ينظر الصحاح (حصل) (١٦٦٩/٤) ، واللسان (حصل) (١٥٤/١١ – ١٥٥) ، والتخمير (٥٠٢/١).

(٢) ديوان الأدب (أفعل) (٤١٨/٣).

(٣) الصحاح (بوث) (٢٧٤/١).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر تهذيب اللغة (٢٤٢/٤) (حصل) ، واللسان (حصل) (١٥٥/١١).

(٦) ينظر الغريبين (٤٥٦/٢).

(٧) ينظر التخمير (٣٠٨/٢).

(٨) ينظر الكتاب (٣٠٨/٢).

{**قُلْتُ:** وَقَوْلُ يُونسَ(١): "أَنَّهُ نوَّنَ مُضْطرًّا" ، يُحْمَلُ عَلَى غَيْرِ مَا حَمَلَهُ فِي **تخ** ، وَهُو أَنَّهُ أَجرَى الحَرَكَةَ البِنَائيَّةَ مُجْرَى الإِعْرَابِيَّةِ لاطِّرَادِهَا ، وَحمَلَ الإِعْرَابِيَّةَ عَلَيْهَا.

وَمِثَالُهُ مَا ذَكَرَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٢) فِي قَولِهِ(٣):

سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا .... البيت

وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ النداءِ(٤) ، فاعرفه ، فَإِنَّهُ حَسَنٌ}(٥).

وَأَمَّا(٦):

⊛ أَلا رجلا .... ⊛

فلأَنَّهُ ضَمَّنَ كَلِمَةَ النَّفِي مَقْرُونَةً بهمزة الاستفهام مِعْنَى التَّمَنِّي ، قَالَ ابنُ السَّرَّاجِ(٧): الأَلِفُ إِذَا دَخلَتْ عَلَى "لاَ" جَازَ أَنْ يَكُونَ الكَلاَمُ اسْتِفْهَاماً ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ تَمَنِّياً.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى التَّمَنِّي قَوْلُهُمْ: "أَلاَ مَاءَ أَشْرَبْهُ" بِالجَزْمِ ، إِذَ لَو لَمْ يَكُنْ مَحْمُولاً عَلَيهِ لمَا جَازَ انْجِزَامُ "أَشْرَبْهُ" ؛ لأَنَّ المَعْنَى {حِيْنَئذٍ}(٥) إِنْ لَمْ يَكُنْ لِي مَاءٌ أَشْرَبْهُ ، بِالجَزْمِ ، وَهَذَا مُحَالٌ.

---

(١) سبق ذكره ص (١٣٩).

(٢) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (ل ١٧ ب) ، و(ل ٢٧ أ).

(٣) تمامه:

⊛ وَلَيسَ عليكَ يا مطرُ السَّلامُ ⊛

وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه (١٨٩) ، والكتاب (٢٠٢/٢) ، وتحصيل عين الذهب (٣١٤) ، والمقتضب (٢١٤/٤) ، وشرح التصريح (١٧٠١/٢) ، وجمل الزجاجي (١٥٤) ، وأمالي ابن الشجري (٩٦/٢) ، وبلا نسبة في المحتسب (٩٣/٢) ، وضرائر الشعر للقزاز (٨٤) ، ومجالس ثعلب (٧٤/١) ، والإنصاف (٣١١/١) ، والأشموني (١٤٤/٣).

(٤) ينظر ص (٨٨٧) من تحقيق الدكتور سعد الرشيد ، وقد ورد منه ما نصه: «الحركة البنائية لما اطردت في هذا الموضع واستمرت شابهت الحركة الإعرابية في اطرادها في مواضعها فجاز حمل حركة المعرب عليها ، ولذلك اجترؤوا على إدخال التنوين عليها ...».

(٥) ساقط من "ع".

(٦) سبق ذكره.

(٧) ينظر الأصول (٣٩٦/١).

وَأَمَّا إِضْمَارُهُمْ الفِعْلَ[1] نَحو: أَرَى ، وتُرَونَنِي ، فَشَيءٌ لاَ يَدُلُّ عَلَيْهِ [فَحْوَى][2] الكَلاَمِ ، ورَحِمَ الله امْرَءًا خَلَعَ رِبقَةَ[3] التَّقْلِيْدِ ، وَانْتَقَدَ المَعَانِي بِبَصَرٍ حَدِيْدٍ.» [4]

{حم}[5]: قَالَ صَاحِبُ الكتاب[6]: «لمَّا اطَّرَدَ بِنَاءُ المَنْفِي نَفْي الجنْسِ شَابَهَتْ حَرَكَتُهُ الحَرَكَةَ الإِعْرَابِيَّةَ ، فَعُومِلَ بِهِ مُعَامَلَةَ المُعْرَبِ» ، وقَدْ مَرَّ هَذَا المَعْنَى فِي النِّدَاءِ[7].

قُلتُ: المَعْطُوفُ فِي "وَلاَ خُلَّةَ" مُنْقَطِعٌ عَن الكَلاَمِ الأَوَّلِ انْقِطَاعَاً كُلِّيَاً ، لأَنَّ الأَوَّلَ تَوَفَّرَ عَلَيْهِ حَظُّهُ ، ومُقْتَضَاه مِنْ الاسْمِ والخَبَرِ ، وَلاَ كَذَلِكَ فِي "وَلاَ قُوَّةَ" ؛ لأَنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ المَنْفِي الأَوَّلِ فِي الحُكْمِ ؛ لأَنَّ خَبَرَاً وَاحِدَاً مُقَدَّرَاً بَعْدَهُمَا يُنَظِّمُهُمَا ، فَلاَ يَلْزَمُ مِنْ امْتِزَاجِهِمَا وَأَخْذِ كُلٍّ مِنْهُمَا بِحُجْزَةِ صَاحِبِهِ ذَلِكَ الامْتِزَاجُ وَالاتِّصَالُ هُنَا ، وَيَظْهَرُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ اتِّحَادِ الصُّورَتَيْنِ.

{**قُلتُ:** وقَدْ تُسْتَعملُ "لاَ" هَذِهِ مَعَ مَنْفِيِّهَا عَلَى الاتِّسَاعِ كَشَيءٍ وَاحِدٍ ، وَعَلَيْهِ قَولُهُم[8]: "أَقَلُّ مِنْ لاَ شَيءٍ" حَسْنَ بِالجَرِّ. وقَولُ الحَمَاسِي[9]:

بَعْدَ ابنِ عَاتِكَةَ الثَّاوِي عَلَى أَبَوَى أَمْسَى بِبَلْدَةِ لاَ عَمٍّ وَلاَ خَالِ

---

[1] هو قول الخليل ، أي:"ألا ترني رجلاً ......" ينظر الكتاب (٢/٣٠٨).

[2] في الأصل (مجرى) والصواب ما أثبته وهو من "ع".

[3] الرِّبْقَةُ: واحدة الرِّبْقُ: وهو "الخيط أو الحبل تشد بها الغنم الصغار لئلا ترضع" ، السان (ربق) (١٠/١١٢).

[4] ينظر التخمير (١/٤٩٩ – ٥٠٠) ، وينظر المقاليد (١٧٥/ب).

[5] ساقط من "ع".

[6] ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (ل ١٧ ب) ، و(ل ٢٧ أ).

[7] ينظر ص (٨٨٧) من تحقيق الدكتور سعد الرشيد ، وقد ورد منه ما نصه: «الحركة البنائية لما اطردت في هذا الموضع واستمرت شابهت الحركة الإعرابية في اطرادها في مواضعها فجاز حمل حركة المعرب عليها ، ولذلك اجترءوا على إدخال التنوين عليها ...».

[8] ينظر الدرة الفاخرة (٢/٣٥١) ، ومجمع الأمثال (٢/١٢٨).

[9] ينظر ديوان الحماسة ص (١٦١) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢/٩٠١) ، وهو للنابغة في ديوانه ص(١٤٩) ، والموصل في شرح المفصل (٦٣٤).

أَضَافَ "البَلْدَةَ" إِلَيْهِمَا مَعَ المَنْفِيّ كَإِضَافَةِ كَلِمَةٍ إِلَى أُخْرَى(١) ، كَأَنَّهُمَا تَرَكَّبَتَا تَرْكِيْبَ نَحو: أَبي فُلاَن ، ونَحو: بَعْلَبَك ، فَاعْرِفهُ. }(٢)

---

(١) ينظر المحصل في شرح المفصل ص(٦٤٣).

(٢) ساقط من "ع".

[تنكير اسم "لا"]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصـــل** :

وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً ، قَالَ سِيبَوَيهِ⁽¹⁾: وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ حسُنَ لَكَ أَنْ تُعْمِلَ فِيْهِ "رُبَّ" حَسُنَ لَكَ أَنْ تُعْمِلَ فِيْهِ "لاَ". وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽²⁾:

❁ لا هَيْثَمَ اللَّيلَةَ للمَطِيِّ ❁

وَقَوْلُ ابنِ الزَّبِيْرِ الأَسَدِي⁽³⁾:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلاَ أُمَيَّةَ بِالبِلاَدِ⁽⁴⁾

وَقَولُهُمْ: "لا بَصْرَةَ لَكُمْ" ، "وَقَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا" ، فَعَلَى تَقْدِيْرِ التَّنْكِيْرِ.

وَأَمَّا "لاَ سِيَّمَا زَيْدٍ" فَمِثْلُ "لا مِثْلَ زَيْدٍ".»⁽⁵⁾

شع⁽⁶⁾: « إِنَّمَا وَجَبَ تَنْكِيْرُهُ لأَنَّ الغَرَضَ بِهَا نَفي الجِنْسَ ، فَلاَ حَاجَةَ إِلَى التَّعْرِيْفِ ، إِذْ لَو عُرِّفَ لَمْ يُعَرَّفْ إِلاَّ تَعْرِيْفَ الجِنسِ ، وَكَمَا يَحصُلُ ذَلِكَ بِالمَعْرِفَةِ يَحصُلُ بِالنَّكِرَةِ ، فَيَقَعُ التَّعْرِيْفُ ضَائِعاً. وَأَيْضاً فَإِنَّ الغَرَضَ بِهَا نَفي الوَاحِدِ المُتَعَقِّلِ

---

(1) الكتاب (٢/٢٧٤) ، وشرحه للسيرافي (٣/٨١ – ٨٢) ، والنكت عليه للأعلم ص (٥٩٧).

(2) تمامه كما سيأتي:

❁ ولا فتى مثل ابن خيبري ❁

والبيت لم يعرف قائله وهو في الكتاب (٢/٢٩٦) ، وتحصيل عين الذهب (٣٥٠) ، والمقتضب (٤/٣٦٢) ، والأصول (١/٣٨٢) ، وشرح ابن يعيش (٢/١٠٢) ، وأمالي ابن الشجري (١/٣٦٥) ، والأشموني (٢/٤).

(3) هو عبد الله بن الزبير بن الأشيم الأسدي ، من أهل الكوفة ، ومن شعراء الدولة الأموية ، كان هجاءً يخافه الناس ، انقطع إلى مدح مصعب بن الزبير ، بعد أن جيء به أسيراً فأطلقه ، توفى سنة ٧٥هـ ، ينظر ترجمته في: الخزانة (٢/٢٦٤ – ٢٦٥) ، والأعلام (٤/٨٧).

(4) هو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه (١٤٧) ، وتحصيل عين الذهب (٣٥٠) ، والأمالي الشجرية (١/٣٦٥)، شرح ابن يعيش (٢/١٠٢) ، والخزانة (٤/٦١) ، والدرر (٢/٢١١) ، وهو لفضالة بن شريك في شرح أبيات الكتاب للسيرافي (٢/٥) ، ولعبد الله بن فضالة بن شريك في الأغاني (١/٢١) ، وهو بلا نسبة في المقتضب (٤/٣٦٢) ، والأشموني (٢/٤) ، وشرح شذور الذهب (٢١٠).

(5) المفصل ص (٩٦ – ٩٧).

(6) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٨٥ – ٣٨٦).

فِي الذِّهنِ فيَلزَمُ مِنْهُ نفي مَا عَدَاهُ ، وذَلِكَ لاَ يَحصُلُ إِلاَّ بِالتَّنكِيرِ ، وقَولُكَ: "لاَ رِجَالَ فِي الدَّارِ" نسبَةُ الجَمْعِ هُنَا إِلَى تَفاصِيلِ جَعْلِ الجِنْسِ رِجَالاً لا رَجُلاً(١) ، كَنِسْبَةِ المُفْرَدِ فِيْ قَوْلِكَ: لاَ رَجُلَ. »

تخ(٢): « لاَ النَّافِيَةُ لاَ تَدْخُلُ إِلاَّ عَلَى النَّكِرَةِ ؛ لأَنَّ النَّفيَ فِيْهِ شُمُولٌ ، ولاَ يَحصُلُ "بِلا" نَفْيٌ فِيْهِ شمُولٌ إِلاَّ إِذَا دَخلَتْ عَلَى نَكِرَةٍ ، بِخِلاَفِ "مَا" ، فَإِنَّهَا لِذَاتِ النَّفْي، فلِذَلِكَ عمَّت بِدُخولِهَا النَّكِرَةَ والمَعرِفَةَ.

وأمَّا [قوله](٣):

⊛ لا هيثَمَ .... ⊛

فَتَمَامُهُ:

⊛ ولاَ فتىً إلاَّ ابنُ خَيْبَرِيِّ ⊛

وَفِيْهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: وَعَلَيْهِ النَّحوِيُّوْن أَنَّ مَعْنَاهُ: لاَ مِثْلَ هَيْثَمٍ ، وَ"مِثْلَ" لاَ يَتعَرَّفُ فِي الإِضَافَةِ عَلَى مَا سَيَأتِي فِي مَوضِعِهِ ، وهَكَذَا تَأوِيلُهُمْ بَقِيَّةَ الأَمْثِلَةِ. »

{وَعَلَيْهِ تَأوِيلُ صَاحِبِ الكَشَّافِ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ فِي قَولِهِ: ﴿ وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾(٤) ، قَالَ(٥): « أَيْ: بِمِثْلِهِ ، وَ"المِثْلُ" يُحْذَفُ كَثِيْرًا فِي كَلاَمِهِم ، كَقَولِكَ: ضَرَبْتُ ضَرْبَ زَيْدٍ ، أَيْ: مِثْلَ ضَرْبِهِ ، وَأَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيْفَةَ ، أَيْ: مِثْلُهُ.

⊛ ولاَ هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلمَطِيِّ ⊛

أَيْ: ولاَ مِثْلَهُ ، كَمَا يُرَادُ فِي قَولِهِم: مِثْلُكَ لاَ يَفْعَلُ كَذَا ، يُرِيدُ: أَنْتَ ، وذَلِكَ أَنَّ المِثْلَيْنِ يَسُدُّ أَحَدُهُمَا مَسَدَّ الآخَرِ ، فَكَانَا فِي حُكْمِ شَيْءٍ وَاحِدٍ}(٦).»

---

(١) في الأصل و"ع" (رجالاً رجالاً) وما أثبته من الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٦/١).

(٢) ينظر التخمير (٥٠٣/١ – ٥٠٤).

(٣) في الأصل "قولهم" والصواب ما أثبته وهو من "ع" والتخمير.

(٤) الآية (٩١) من سورة آل عمران.

(٥) ينظر الكشاف (٤٤٤/١).

(٦) ساقط من "ع".

(١)« الثَّانِي: وَهُو الوَجْهُ أَنَّ العَلَمَ مَتَى اشتَهَرَ بِمَعْنَى مِن المَعَانِي نُزِّلَ تَنْزِيلَ الجِنْسِ الدَّالِ عَلَى ذَلِكَ المَعْنَى ، كَمَا فِي قَولِهِمْ: "لِكُلِّ فِرْعَونٍ مُوسَى" ، فَلِذَلِكَ(٢) اشْتَقُّوا مِن الأَعْلَامِ فَقَالُوا: "تَمَعْدَدَ" إِذَا شَبُّهَ فِي خُشُونَةِ العَيْشِ بِمَعَدٍّ(٣) ، فَمَعْنَى "لاَ هَيْثَمَ": لا رَاعِي جَيِّدَ الرَّعْي ، وكَان هَذَا الرَّجُلُ مَعْرُوفاً بِجَوْدَةِ الحِدَاءِ للإِبِلِ وَرَعْيِهَا وَالعَامِلُ فِي الظَّرفِ الظَّرْفُ. »

{قُلْتُ: قَدْ تَسَامَحَ فِي هَذِهِ العِبَارَةِ ؛ وَذَلِكَ لأَنَّ الظَّرْفَ لَيْسَ بِعَامِلٍ فِي نَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا العَامِلُ هُو الفِعْلُ المُقَدَّرُ فِيْهِ ، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَالخَبَرُ المَحْذُوفُ هُنَا هُو العَامِلُ فِي الظَّرْفَيْنِ ، فَاعرِفْهُ.}(٤)

تخ(٥): « "ابنُ الزَّبِيْر" بِفَتْحِ الزَّاءِ ، كَذَا الرِّوَايَةُ عَنِ الشَّيْخِ ، يَهْجُو عَبْدَ اللهِ بنَ الزُّبَيْرِ(٦). وَ"أَبُو خُبَيْبٍ" كُنْيَةُ "عَبْدُ الله" / هَذَا. [١٢١/أ]

و"الزَّبِيْرُ" فِي اللُّغَةِ: الدَّاهِيَةُ.(٧) » {وَفِي عينِ الخليلِ(٨) وَدِيْوَانِ الأَدَبِ(٩): "الزَّبِيْرُ" اسْمُ الجَبَلِ الَّذِي نُودِي بِهِ مُوْسَى عَلَيْهِ السَّلَامِ ، وَهُوَ الطُّورِ.}(٤)

---

(١) ينظر التخمير (٥٠٣/١).

(٢) في "ع" (ولذلك).

(٣) في اللسان (معد) (٤٠٧/٣): "التمعدد": الصبر على عيش معد ... ، ويقال: تمعددوا تشبهوا بعيش معد بن عدنان ، وكانوا أهل قشف وغلظ في المعاش".

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر التخمير (٥٠٤/١).

(٦) هو عبد الله بن الزبير بن العوّام القرشي الأسدي ، فارس قريش وأوّل مولود في المدينة بعد الهجرة ، توفى سنة ٧٣هـ ، ترجمته: الكامل لابن الأثير (١٣٥/٤) ، وفوات الوفيات (٢١٠/١) ، وتهذيب ابن عساكر (٣٩٦/٧) ، وصفوة الصفوة (٣٢٢/١) ، والأعلام (٨٧/٤).

(٧) ينظر اللسان (زبر) (٣١٧/٤).

(٨) لم أجده في العين ، وهو في اللسان (زبر) (٣١٨/٤) ، والتاج (زبر) (٤٠٢/١١).

(٩) ديوان الأدب (فعيل) (٤٠٥/١).

(١)« أَتَى عَبْدَ اللهِ بنَ الزُّبيْرِ عَبْدُ اللهِ بنُ فُضَالَةَ(٢) الوَالبيّ فَقَالَ: نَفِدَتْ نَفَقَتِي وتَعِيَتْ نَاقَتِي ، فَقَالَ: أَحْضِرْهَا ، فَأَحْضَرَهَا ، فَقَالَ: أَقْبِلْ بِهَا أَدْبِرْ بِهَا ، فَفَعَلَ ، فَقَالَ: ارْقَعْهَا بِسِبْتٍ(٣) وَاخصِفْهَا بِهُلْبٍ(٤) ، وأَنْجِدْ بِهَا يَبْرُدْ خُفُّهَا ، فَقَالَ: ابنُ فُضَالَةَ: إِنِّي أَتَيْتُكَ مُسْتَحْمِلا لا مُسْتَوْصِفًا ، فَلَعَنَ اللهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ ، فَقَالَ: ابنُ الزُّبَيْرِ: إِنَّ وَرَاكِبَهَا، فَانْصَرَفَ عَنْهُ قَائِلا:

أَقُولُ لِغِلْمَتِي شُدُّوا رِكَابِي   أُجَاوِزْ بَطْنَ مَكَّةَ فِي سَوَادِ
فَمَا لِي حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِرْقٍ   إِلَى ابنِ الكَاهِلِيَّةِ مِن مَعَادِ
سَيُبْعِدُ بَيْنَنَا نَصُّ المَطَايَا   وَتَعْلِيقُ الأَدَاوِي والمَزَادِ
وَكُلُّ مُعَبَّدٍ قَدْ أَعْلَمَتْهُ   مَنَاسِمُهُنَّ طُلاَّعَ النَّجَادِ
أَرَى الحَاجَات .... البيت(٥)

قَالَ: "نَجْدُ" مَوصُوفٌ بِالبَرْدِ. وخُبَيْبٌ ابنُ(٦) عَبْدِ اللهِ ، الأَكْبَرُ مِن بَيْنِ أَوْلادِهِ ، وَلَمْ(٧) يَكُنْ يُكَنِّيه بِهِ إِلاَّ مَنْ ذَمَّهُ ، يَجْعَلُهُ كَاللَّقَبِ لَهُ ، فَقَالَ: ابنُ الزُّبَيْرِ لمَّا بَلَغَهُ الشِّعْرَ: ظَنَّ أَنَّهَا شَرُّ أُمَّهَاتِي فَعَيَّرَنِي بِهَا ، وَهِيَ خَيْرُ عَمَّاتِهِ.

وَمِثْلُ هَذَا البَيْتِ(٨):

---

(١) ينظر التخمير (١/٥٠٤ – ٥٠٥).

(٢) هو عبد الله بن فضالة بن شريك الوالبيّ الأسدي ، من بني أسد بن خزيمة ، شاعر كوفيٌّ مخضرم ، شعره حجّة ، كان يهجو عبد الله بن الزبير ، تنظر ترجمته في الأغاني (١/٢٧) ، (١٢/٦٥ – ٧١) ، والتخمير (١/٥٠٤) ، والإصابة (٣/٢٠٨).

(٣) السِّبْتُ: جلد تحذى منه النعال ، ينظر الصحاح (سبت) (١/٢٥١) ، وتاج العروس (سبت) (٤/٥٣٧).

(٤) الخصف: خرز جلد بجلد ، والهلب: الشعر ، ينظر الصحاح (خصف) (٤/١٣٥١) ، (هلب) (١/٢٣٨) ، وتاج العروس (صخف) (٢٣/٢١٥) ، و(هلب) (٤/٣٩٨).

(٥) سبق ذكره ص (١٤٢) ، وتنظر الأبيات التي قبله في الأغاني (١/٢٧ – ٢٨) ، (١٢/٦٥ – ٦٦).

(٦) في الأصل (بن عبد الله) وما أثبته من "ع".

(٧) في "ع" (لم) بدون واو.

(٨) لم أعثر عليه فيما أطلعت.

فَسِيْرُوا فَلاَ مَرْوَانَ لِلْحَيِّ إِذْ شَتَوا
وَلِلرَّكْبِ إِذ(١) أَمْسَوا(٢) مُكِلِّيْنَ جُوَّعَا

"**وَالبَصْرَةُ**" هُنَا إِحْدَى العِرَاقَيْنِ ، أَيْ: لَيْسَ لَكَمْ مَدِيْنَةٌ مِثْلُ "بَصْرَةَ".

وَالمُرَادُ "**بِأَبَا حَسَنٍ**(٣)": عَلَي بنُ أَبِي(٤) طَالِبِ رَضِيِ الله عَنْهُ ، وكَانَ فَيْصَلاً فِي الخُصُومَاتِ ، أَيْ: هَذِهِ قَضِيَّةُ رَجُلٍ لاَ يُمَاثِلُ عَلِيَّاً ، أَو قَضِيَّةٌ وَلاَ(٥) قَاضِيَ لَهَا مِثْلَ "عَلِيٌّ" ، وَفِيْهِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ(٦): (أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ).

قُلْتُ: وَرَأَيْتُ فِي زَادِ الأَئِمَّةِ لِشَيْخِنَا الأُسْتَاذ نَجْمِ الدِّيْنِ الزَّاهِدِيِّ [رَحِمَهُ الله](٧) « عَنْ عَلِيٍّ {رَضِيَ الله عَنْهُ}(٨): بَعَثَنِي النَّبِيُّ عَلَيهِ(٩) السَّلاَمُ إِلَى اليَمَنِ ، فَقُلْتُ: تَبْعَثُنِي وَأَنَا شَابٌ أَقْضِي بَيْنَهُمْ ، وَلاَ أَدْرِي مَا القَضَاءُ ، فَضَرَبَ فِي صَدْرِي ، وَقَالَ: (اللَّهُمَّ اهْدِ قَلْبَهُ ، وثَبِّتْ لِسَانَهُ). قَالَ: فَوَ الَّذِي فَلَقَ الحَبَّ مَا شَكَكْتُ بَعْدُ فِي قَضَاءٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ.»

---

(١) في الأصل (إذا) وما أثبته من "ع" والتخمير.

(٢) في "ع" (مشوا).

(٣) "قضية ولا أبا حسن لها" من كلام الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حقِّ عليٍّ – كرم الله وجهه – ، وصار مثلاً ، يضرب عند الأمر العسير ، ينظر حاشية الصَّبان (٤/٢).

(٤) هو الخليفة الراشد علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي رضي الله عنه ، تنظر ترجمته في: البدء والتاريخ (٧٣/٥) ، وصفة الصفوة (١١٨/١) ، ومقاتل الطالبين (١٤) ، وشرح نهج البلاغة (٥٧٩/٢) ، ومناهج السنة (٢/٣) ، والإسلام والحضارة العربية (١٤١/٢)، والرياض النضرة (١٥٣/٢ – ٢٤٩).

(٥) في "ع" (لا) بدون واو.

(٦) ينظر سنن ابن ماجة باب فضائل خباب (١٠٢/١) ، ولفظه: (أقضاكم علي بن أبي طالب) ، وينظر المعجم الصغير (٣٣٥/١) ، ولفظه: (وأقضى أمتي علي بن أبي طالب) ، وكذلك في المستدرك على الصحيحين (٣٤٥/١) ، وينظر منصف أبي شيبة ، باب ممن يؤخذ القرآن (١٣٨/٦) ، ولفظه: (علي أقضانا) ، وكذلك في مسند الإمام أحمد (٤٠٣/١٥) (٢٠٩٥٨).

(٧) مضافة من "ع".

(٨) ساقط من "ع".

(٩) ينظر سنن ابن ماجة (كتاب الأحكام ، باب فضل القضاة) (٩٠/٣) ، ومسند البزار (٢٩٩/٢) بلفظ آخر ، ومسند عبد بن حميد (٦١/١).

{وَفِي الأَسَاسِ(١): « وَكَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ الله عَنْهُ دَيَّان هَذِهِ الأُمَّةَ بَعْدَ نَبِيِّهَا ، أَيْ: قَاضِيهَا. »}(٢)

وَكَانَ يَقُولُ شَيْخُنَا سَيْفُ الدِّينِ رَحِمَهُ الله: الأَصْلُ فِي هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الأَعْلاَمَ تَقْبَلُ التَّنْكِيْرَ.

وَقَوْلُهُ: "**فَعَلَى تَقْدِيْرِ التَّنْكِيْرِ**": مَحْمُولٌ عَلَيْهِ.

« "السِّيُّ" كَمَا مَضَى بِمَعْنَى: المِثْلِ ، وَهُو وَإِنْ أُضِيْفَ إِلَى المَعْرِفَةِ نَكِرَةٌ»(٣) "وَهَيْثَم" عَلَمٌ لِحَادٍ مَشْهُورٍ بَيْنَ العَرَبِ ، و الله أَعلَمُ.

---

(١) ينظر أساس البلاغة ص (٢٠٠).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر التخمير (٥٠٦/١).

[أحكام اسم "لا"]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

« **فصل** :

وَتَقُولُ لاَ أَبَ لَكَ ، قَالَ(١) .

أَبِي الإِسْلاَمُ لاَ أَبَ لِي سِوَاهُ   إِذَا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أَو تَمِيْمِ(٢)

وَلاَ غُلاَمَيْنِ لَكَ وَلاَ نَاصِرِيْنَ لَكَ. وَأَمَّا قَوْلُهُم: لاَ أَبَا لَكَ وَلاَ غُلاَمَيْ لَكَ ، وَلاَ نَاصِرِيْ لَكَ ، فَمُشَبَّهٌ فِي الشُّذُوذِ بِـ"المَلاَمِحِ" وَ"المَذَاكِيْرِ" وَ"لَدُنْ غُدْوَةً" ، وَقَصْدُهُمْ فِيْهِ إِلَى الإِضَافةِ وَإِثْبَاتِ الأَلفِ وَحَذْفِ النُّونِ لِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا أُقْحِمَتْ اللاَّمُ المُضِيْقَةُ تَوْكِيْداً للإِضَافَةِ. أَلاَ تَرَاهُمْ لاَ يَقُولُونَ: لاَ أَبَا فِيْهَا ، وَلاَ درقِيْتَيْ عَلَيْهَا ، وَلاَ مُجِيْرِي [مِنْهَا](٣) ، وَقَضَاءً مِنْ حَقِّ المَنْفِيِّ فِي التَّنْكِيْرِ بِمَا يَظْهَرُ بِهَا مِن صُورَةِ الانفِصَالِ.

وَقَد شُبِّهَتْ فِي أَنَّها مَزِيْدَةٌ(٤) وَمُؤَكَّدَةٌ بِـ"تَيْمَ" الثَّانِي فِي:

❁ يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ(٥) ❁

وَ الفَرقُ بَيْنَ المَنْفِي فِي هَذِهِ اللُّغَةِ وَبَيْنَهُ فِي الأُولَى أَنَّهُ فِي هَذِهِ مُعْرَبٌ ، وَفِي تِلْكَ مَبْنِيٌّ.

---

(١) في المطبوع (قال نهار بن توسعة الشكري).

(٢) البيت لنهار بن توسعة اليشكري في الكتاب (٢٨٢/٢) ، والمفصل ص (٩٧) ، وتحصيل عين الذهب (٣٤٥) ، والكامل (١٠٩٧/٣) ، وشرح ابن يعيش (١٠٤/٢) ، والدرر (٢١٨/٢) ، وهو لعيسى بن عاتك الخطي في شعر الخوارج (١٣) ، وهو بلا نسبه في الهمع (٤٦٥/١).

(٣) في الأصل (عنها) والصواب ما أثبته وهو من المصادر.

(٤) في المطبوع (مزيلة).

(٥) تتمته:

.... لا أبا لكُم   لا يُوقِعنَّكُمْ في سوءة عُمَرُ

وهو لجرير في ديوانه (٣٤٨) ، والكتاب (٥٣/١) ، (٢٠٥/٢) ، وتحصيل عين الذهب (٨٣ ، ٣١٥) ، والأغاني (٢٧٦٤/٨) ، وشرح شواهد المغني (٨٥٥/٢) ، والمقتضب (٢٢٩/٤) ، ونوادر أبي زيد (١٣٩) ، والأزهية (٢٣٨) ، والخصائص (٣٤٥/١) ، والخزانة (٢٩٨/٢) ، والمقاصد (٢٤٠/٤) ، وبلا نسبة في الأصول (٣٤٣/١) ، والأمالي الشجرية (٣٠٧/٢) ، وشرح الأشموني (١٥٣/٣) ، والهمع (١٣٥/٣).

وَإِذَا(١) فَصَلْتَ فَقُلْتَ: لاَ يَدَيْنِ بِهَا لَكَ ، ولا أَبَ فِيهَا لَكَ ، امْتَنَعَ الحَذْفُ وَالإِثْبَاتُ عِنْدَ سِيبَوَيهِ(٢) ، وَأَجَازَهُمَا يُونُس. وَإِذَا قُلْتَ: لاَ غُلاَمَيْنِ ظَرِيفَيْنِ لَكَ ، لَمْ يَكُن بُدٌّ مِن إِثْبَاتِ النُّونِ فِي الصِّفَةِ وَالمَوْصُوف.»(٣)

{وَمِن مِثَالِ قَوْلِكَ: "لاَ نَاصِرَيْنِ لَكَ" بَيْتُ أَبِي العلاء المَعَرِّي(٤) فِي وَصْفِ دِرْعٍ، وَيُخَاطِبُ نَفْسَهُ:

أَعِيدِي إِلَيْهَا نَظْرَةً لا مُرِيْدَةً   لَهَا البَيْعَ واعْصِي الخَادِعِيْ لَكِ بِالحَالِ(٥)

أي: الغِنَى.}(٦)

رَأَيْتُ فِي شَرْحٍ مَوْثُوقٍ بِهِ لِشِهَابِ(٧) الأَخْبَارِ فِي أَثْنَاءِ شَرْحِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: (عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّيْنِ تَرِبَتْ يَدَاكَ)(٨).

{**قلت:** أَصْلُ الحَدِيثِ: (تُنْكَحُ المَرْأَةُ لِمَيْسَمِهَا(٩) وَلِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّيْنِ تَرِبَتْ يَدَاكَ). فَالنَّبِي عَلَيْهِ السَّلاَمُ لَمْ يَتَعَمَّدْ الدُّعَاءَ عَلَيْهِ بِالفَقْرِ ، وَلَكِن هَذِهِ كَلِمَةٌ جَارِيَةٌ عَلَى لِسَانِ العَرَبِ ، يَقُولُونَ وَهُم لاَ يُرِيدُونَ بِهَا وُقُوعَ الأَمْرِ ،

---

(١) في المطبوع (فإذا).

(٢) ينظر الكتاب (٢/٢٨٠ – ٢٨١).

(٣) المفصل ص (٩٧ – ٩٨).

(٤) ينظر سقط الزند (٣٤٥).

(٥) في شروح سقط الزند (٤/١٨٣٢): ((...الحال كالعاقبة إذا أطلقت أريد بها الحال الحسنة...)).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر الحديث بلفظه في صحيح مسلم ، (كتاب الرضاع ، باب استحباب نكاح ذات الدين) (٢/١٠٨٧) ، وله رواية أخرى (فاظفر ...) في صحيح البخاري (كتاب النكاح ، باب الأكفاء في الدين) (٤/١٥٠) رقم الحديث (٥٠٩٠) ، ومسلم في (كتاب الرضاع) (١٤٦٦) (٢/١٠٨٦).

(٨) أي: أن "تربت يداك" دعاء له لا عليه كما سيأتي.

(٩) أي: لجمالها ، وهي من الوسامة ، ينظر اللسان (وسم) (١٢/٦٣٧) ، والفائق في غريب الحديث (٣/٣٥٩ – ٣٦٠).

وَهَذَا كَقَولِهِ لِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ(١) حِيْنَ قِيْلَ لَهُ يَوْمَ النَّفْرِ: إِنَّهَا حَائِضٌ ، فَقَالَ(٢): (عَقْرَى حَلْقَى مَا أَرَاهَا إِلاَّ حَابِسَتَنَا) ، وأصلُهُ: عُقِرَ جَسَدُها ، وَأَصَابَهَا الله بِوَجَعٍ فِي حَلْقِهَا ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ الدُّعَاءَ عَلَيْهَا}(٣).

قَولُهُمْ: "لاَ أَبَ لَكَ(٤)" مِثْلُ(٥) قَولِهِمْ: "لاَ أُمَّ لَكَ" ، وَيُرِيْدُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ: لله دَرُّكَ(٦).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "لا أُمَّ لَكَ" ذمٌّ" ، وَ"لا أبَ لَكَ" مَدْحٌ ، وكَذَا: لاَ أَبَا لَكَ ، والصَّحِيْحُ إِنَّ كِلَيْهِمَا مَدْحٌ ، وَهُو المَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي {بَيْتِ}(٣) الفِصَاحِ(٧).

{قلتُ: وَإِنَّمَا كَانَ: "لاَ أَبَ لَكَ" مَدْحَا لأَنَّ فِيْهِ انْتِقَالَ الوِلايَةِ وَتَحَوُّلَهَا إِلَى الابنِ بِمَوتِ الأَبِ ، لِقِيَامِهِ مَقَامَ الوَلِيّ ، بَعْدَ أَنْ كَانَ مُوَلَّيَا عَلَيْهِ ، وَحَكَمَا بَعْدَ أَنْ كَانَ

---

(١) هي صفية بنت حيي بن أخطب من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، كانت في الجاهلية من ذوات الشرف ، تدين باليهودية ، قُتل زوجها كنانة بن الربيع النضري يوم خيبر ، وأسلمت ، فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، توفيت بالمدينة سنة ٥٠هـ ، تنظر ترجمتها في الإصابة كتاب النساء ، وطبقات ابن سعد (٨/٨٥) ، وحلية الأولياء (٢/٥٤) ، والدر المنثور ص (٢٦٣).

(٢) ينظر الحديث بهذا اللفظ في سنن ابن ماجه (كتاب المناسك ، باب الحائض تنفر قبل أن تودع (٣٠٧٣) ، (٣/٤٩٥) ، وبلفظ آخر البخاري (كتاب الحج ، باب الإدلاج من المحصب) (١٧٧٢) ، (٢/٢٣٩) ، ومسلم (كتاب الحج ، باب وجوب طواف الوداع) (٢/٩٦٥) ، وينظر الفائق (٢/٣٨٤ – ٣٨٥).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) يوجد في حاشية "ع" التعليق الآتي: (قال شيخنا بهاء الملة والدين قوله: "لا أَبَ لَك" ، و"لا غلام لك" بطريق الذم ، لا أن يراد منه حقيقة النفي ، يعني ليس المراد منه نفي الأب والغلام عنه بطريق الحقيقة، بل المراد أنه لا يستحق أن يكون له أب ولا غلام ، أي: لا يستأجَرُ لأن يكون مولى لعبده).

(٥) في "ع" (بمنزلة).

(٦) في اللسان (درر) (٤/٢٧٩): قولهم: "لله درك" ، يكون مدحاً ويكون ذماً ، ... وقالوا: لله درك، أي: لله عملك! ، يقال هذا لمن يمدح ويتعجب من عمله ، فإذا ذمّ قيل: "لا درّ دَرُّهُ".

(٧) هو فصاح اللغة للغوري ، وقد نقل عنه المؤلف في عدة مواضع ، وينظر البيت ص (٢٢٥) من التحقيق.

مَحْكُومًا عَلَيْهِ.}⁽١⁾ ، وكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (تَرِبَتْ يَدَاكَ) {دُعَاءٌ لَهُ ، لا}⁽١⁾ دُعَاءٌ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ⁽٢⁾: "قَاتَلَهُ الله" لاَ يُرَادُ بِهِ الدُّعَاءُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ صِيغَتِهِ لِذَلِكَ.

شم: النَّضْرُ بنُ شُمَيل⁽٣⁾: سَأَلتُ الخَلِيلَ عَنْ قَولِهِمْ: "لاَ أَبَا لَكَ" فَقَالَ⁽٤⁾: « مَعْنَاهُ: لاَ كَافِيَ لَكَ». وقِيلَ مَعْنَاهُ: بَعْثٌ⁽٥⁾ {لِلمُخَاطَبِ}⁽١⁾ وتَحْضِيضٌ ، ولَيْسَ تَنْفِي {أَصْلاً}⁽١⁾ للأُبُوَّةِ⁽٦⁾ ، وَخَبَرُ "لاَ" مَحْذُوفٌ ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لاَ أَبَاكَ مَوجُودٌ فِي الدُّنْيَا⁽٧⁾.

{وَفِي شَرْحِ الزَّوزَنِي⁽٨⁾ لِبَيْتِ زُهَيرٍ⁽٩⁾:

« ۞ سَئِمْتُ تَكَالِيفَ الحَيَاةِ⁽١٠⁾...... ۞

"لاَ أَبَا لَكَ" كَلِمَةٌ جَافِيَةٌ لاَ يُرَادُ بِهَا الجَفَاءُ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا التَّنْبِيهُ وَالإِعلاَمُ.»

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر اللسان (قتل) (٥٤٩/١١).

(٣) هو النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني التميمي ، أبو الحسن ، أحد الأعلام برواية الحديث ومعرفة أيام العرب واللغة ، ولد بمرو سنة ١٢٢هـ وانتقل إلى البصرة ، ثم عاد إلى مرو فولي قضاءها ، توفى سنة ٢٠٣هـ ، ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان (١٦١/٢) ، ونزهة الألباء (١١٠) ، وطبقات النحويين (٥٥ – ٦١) ، وغاية النهاية (٣٤١/٢) ، والمزهر (٤٠٥/٢) ، وبغية الوعاة (٣١٦/٢).

(٤) ينظر اللسان (أبي) (١٣/١٤).

(٥) البعث: الإثارة ، وهي إثارة بارك أو قاعد ، وكلُّ شيء أثرته فقد بعثته ، ينظر اللسان (بعث) (١١٧/٢) ، وتاج العروس (بعث) (١٦٨/٥).

(٦) ينظر اللسان (أبي) (١١/١٤).

(٧) ينظر شرح الرضي على الكافية (١٨١/٢).

(٨) ينظر شرح الزوزني (٧٩).

(٩) هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني ، حكيم الشعراء في الجاهلية المتوفى سنة ١٣ قبل الهجرة ، ينظر في ترجمته: معاهد التنصيص (٣٢٧/١) ، وشرح شواهد المغني (١٣١/١ – ١٣٤) ، وجمهرة أنساب العرب (٢٠١) ، وصحيح الأخبار (٧/١ ، ١١٢) ، وتاريخ آداب اللغة (١٠٥/١) ، والشعر والشعراء (٧٧ – ٨٨).

(١٠) تمامه:

...... تكاليفَ الحياةِ ومَنْ يَعِشْ ثَمانينَ حَوْلاً لا أَبَا لَكَ يَسْأَمِ

وهو لزهير في ديوانه ص (٨٦).

قُلْتُ: وذَكَرَ الشَّيْخُ فِي مَقَامَةِ التَّصَدُّقِ(١): « الأَصْلُ فِي "لاَ أَبَا لَكَ ولاَ أُمَّ لَكَ": نَفْيُ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَبٌ حُرٌّ وَأُمٌّ حُرَّةٌ ، وَهُو المُقْرِفُ وَالهَجِينُ(٢) المَذْمُومَانِ عِنْدَهُمْ.»

وَرَابِعُهُ فِي شَرْحِ لنَهْجِ البَلاَغَةِ(٣) قَولُهُم: لاَ أَبَا لَكَ وَلاَ أُمَّ لَكَ ، يُذْكَرَانِ فِي المَدْحِ وَالذَّمِّ ، أَمَّا المَدْحُ فَيُرَادُ بِهِ أَنَّكَ مُنْفَرِدٌ لاَ يُولَدُ مِثْلُكَ ، وَأَمَّا الذَّمُّ فَمَعْنَاهُ لَيْسَ لَكَ مَنْ يُعِينُكَ فِي أَمْرٍ وَيَكْفِيكَهُ}(٤).

قَولُهُ: "وَلاَ نَاصِرِيْنَ لَكَ" عَلَى لَفْظِ الجَمْعِ لاَ المُثَنَّى.

شع(٥): « إِنَّمَا أَوْرَدَ قَولَهُ: "لاَ أَبَ لَكَ(٦)" / وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا عَلَى القِيَاسِ المُتَقَدِّمِ [١٢١/ب] لأَجْلِ إِيْرَادِ اللُّغَةِ الأُخْرَى المَذْكُورَةِ بَعْدَهُ ، لِكَونِهَا عَلَى خِلاَفِ القِيَاسِ وَهُو قَولُهُمْ: "لاَ أَبَا لَكَ".»

قَولُهُ: "فَمُشْبِهَةٌ فِي الشُّذُوذِ بِالمَلاَمِحِ" ، يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ اللُّغَةَ شَاذَّةٌ ، لأَنَّهُ أُعطِيَ أَحْكَامَ الإِضَافَةِ ، وَفِيْهِ مَا يَأْبَاهَا مِن اللَّفْظِ وَالمَعْنَى ، وَ"المَلاَمِحُ" جَمْعُ "لَمْحَةٍ" ، وَقِيَاسُهُ "لَمَحَاتٌ" أَو(٧) "لِمَاحٌ" ، وَ"مَذَاكِيْرُ" جَمْعُ "ذَكَرٍ" ، وَقِيَاسُهُ "ذُكُورٌ(٨)".

{وَفِي فِصَاحِ(٩) اللُّغَةِ(١٠): « الذَّكَرُ: العَوفُ ، وَجَمْعُهُ "مَذَاكِيْرُ" غَيْرُ قِيَاسٍ ، فَرْقًا بَيْنَ الذَّكَرَيْنِ الفَحْلِ وَالعُضْوِ.»

« وَحُكِيَ أَنَّ المَطَرَ امْتَنَعَ أَيَّامًا فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ مِن الجَفَافِ:

قَدْ كُنْتَ تُسْقِيْنَا فَمَا بَدَا لَكَا
رَبَّ العِبَادِ مَا لَنَا وَمَا لَكَا

---

(١) ينظر شرح مقامات الزمخشري له ص (١٦٢).

(٢) المقرف: الذي دانى الهُجنة من الفرَس ، وغيره الذي أمه عربية وأبوه ليس كذلك ، لأن الإقراف من قبل الفحل ، والهجنة من قبل الأم ، ينظر اللسان (قرف) (٢٨١/٩).

(٣) لم أجده في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٧/١).

(٦) كلمة (لك) مكررة في الأصل.

(٧) في "ع" (ولماح).

(٨) ينظر شرح ابن يعيش (١٠٦/٢) ، والصحاح (٤٠٢/١) (لمح) ، واللسان (ذكر) (٣٠٩/٤).

(٩) هو مختصر الصحاح ، ينظر ص (٩٠) من دراسة وتحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(١٠) ينظر الصحاح (٦٦٤/٢) (ذكر).

أَنْزِلْ عَلَيْنَا الغَيْثَ لاَ أَبَا لَكَا

أَوْ لاَ فَخُذْهُ وَاسْقِهِ عِيَالَكَا

فَسَمِعَ ذَلِكَ بَعْضُ الصَّالِحِينَ فَقَالَ: صَدَقَ الأَعرَابِيُّ: لاَ أَبَ لَهُ تَعَالَى وَلاَ أُمّ}(١).»(٢)

"وَلَدُنْ غُدْوَةً" قِيَاسُهُ الخَفْضُ ، غَيْرَ أَنَّهم شَبَّهُوا النُّون فِيْهِ بِالتَّنْوِين(٣) ، لمَّا رَأَوْهَا تَثْبُتُ فِيْهِ تَارَةً وتَزُولُ(٥) أُخْرَى ، فَنَصَبُوا الاسْمَ بَعْدَه نَصْبَ "خَلاً" فِي "رَاقُودُ خَلاًّ" ونَحوه ، وهَذَا التَّشْبِيْهُ لَمْ(٦) يطرِدْ فِي جَمِيْعِ مَوَاقِعِهِ ، وإِنَّمَا انفرَدَتْ هَذِهِ الكَلِمَةُ [بِه](٧) فَسَمَّوه شَاذًا لِذَلِكَ(٨) ؛ لأَنَّ الشَّبَهَ فِيْهِ ضَعْفٌ جِدًا ، فَأُلْحِقَ بِالوَهْمِ مِنْهُم فَلَمْ يَطَّرِدْ {حُكْمُهُ.

تَغ(٩):}(١) « **فَإِنْ سَأَلتَ:** مَا الدَّلِيْلُ عَلَى أَنَّهُ مُفْرَدٌ وَقَدْ تَعَلَّقَ بِهِ شَيءٌ هُو مِن تَمَامِ مَعْنَاهُ ، وَهُو اللاَّمُ؟.

أَجَبْتُ: اللاَّمُ مَا تُعَلَّقُ بِالأَبِ ، وَإِنَّمَا تُعلَّقُ بِمَحذُوفٍ ، وَهُو "كَائِنٌ" وَنَحوُهُ ، بِخِلافِ "لاَ خَيْرًا مِنْهُ" فَإِنَّ "مِن" تُعَلَّقُ بِـ"خَيْرٍ" نَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ: "غُلاَمَين" مُفْرَدٌ ، وَلَمْ يُبْنَ ؛ بِدَلِيلِ ثُبُوتِ النُونِ فِيْهِ ؛ لأَنَّ التَّنوِينَ حَيْثُ يَسْقُطُ يَسقُطُ تَبَعًا لِسُقُوطِ الحَرَكَةِ ، وَهُنَا لَمْ تَسقُطِ الحَرَكَةُ ؛ لأَنَّ اليَاءَ فِي المُثَنَّى فِي إِحْدَى الحَالَتَينِ بِمَنْزِلَةِ النَّصبِ.

وَنَظِيْرُهُ: إِذَا وقَفْتَ عَلَى "رَجُلٍ" [فِي جاءني رجلٌ](١٠) أَسقطتَ التنوينَ ، وفِي "رَجُلانِ" لَمْ تُسقِطِ النُّونَ(١١) ؛ لأَنَّ بَدَلَ الحَرَكَةِ قَائِمَةٌ وَهِي الأَلِفُ.

---

(١) من قوله (في فصاح) إلى قوله (ولا أم) ساقط من "ع".

(٢) ينظر اللسان (أبي) (١٤/١٢).

(٣) أي: بتنوين اسم الفاعل ، ينظر شرح ابن يعيش (٢/١٠٦).

(٥) في (ع): (وتحزف) مكان (وتزول).

(٦) في الأصل (لمَّا) ، ما أثبته من "ع".

(٧) إضافة يقتضيها السياق وهي في المقاليد (١٧٧/أ).

(٨) ينظر النص في المقاليد (١٧٧/أ).

(٩) ينظر التخمير (١/٥٠٦ – ٥٠٨).

(١٠) إضافة يقتضيها السياق ، وهي من التخمير.

(١١) أي: التي عوض عن التنوين ، والتنوين حيث يسقط تبعاً لحركته ، ينظر التخمير (١/٥٠٧).

وَقَولُهُمْ: "لاَ أَبَا لَكَ ، وَلاَ غُلاَمَي(١) لَكَ" مُضَافٌ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى غَيْرُ مُضَافٍ صُورَةً.

أَمَّا كَونُهُ مُضَافاً مَعْنًى فَسُقُوطُ(٢) النُّونِ وَإِثْبَاتُ الأَلِفِ. وَأَمَّا كَونُهُ غَيْرَ مُضَافٍ فَلِفَصْلِ اللاَّمِ. وَهُنَا شَيءٌ آخَرٌ ، وَهُو أَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ مَعْنًى ، فَجَعَلُوا المُعْرَبَ لِلدُّعَاءِ ، والمَبْنِيَّ لِمُجَرَّدِ الخَبَرِ.

وَبِخَطِّ الشَيْخِ(٣): «لاَ أَبَا لَكَ" كَلِمَةٌ فِيْهَا جَفَاءٌ تُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الحَثِّ عَلَى أَخْذِ الحَقِّ وَالإِغْرَاءِ ، وَرُبَّمَا استَعْمَلَتْهُ الجُفَاةُ مِنْ الأَعْرَابِ عِنْدَ المَسْأَلَةِ وَالطَّلَبِ ، فَيَقُولُ القَائِلُ لِلأَمِيْرِ أَوِ الخَلِيْفَةِ: انظُرْ فِي أَمْرِ(٤) رَعِيَّتِكَ لاَ أَبَا لَكَ. فَقَولُهُمْ: "لاَ أَبَا لَكَ": بِمَنْزِلَةِ "فَقَدْتَ أَبَاكَ" ، وَ"لاَ أَبَ لَكَ" مَعْنَاهُ: لَيسَ لَكَ أَبٌ.»

{وَمِنْ أَمْثِلَةِ(٥) "لاَ أَبَا لَكَ" قَولُه(٦):

❁ هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ}(٧) ❁

قَولُهُ: "**وَقَصْدُهُمْ فِيْهِ إِلَى الإِضَافَةِ**" ، كَلاَمٌ تَامٌّ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى قَصْدِهِمْ إِثْبَاتُ الأَلِفِ فِي "لاَ أَبَا لَكَ" ، وَحَذْفُ النُّونِ فِي "لاَ غُلاَمَي لَكَ".

قَولُهُ: "**وَإِثْبَاتُ الأَلِفِ**" مُبْتَدَأٌ ، وَقَوَلُهُ: "**لِذَلِكَ**" خَبَرُهُ ، وَمَعْنَاهُ: لِقَصْدِهِمْ الإِضَافَةَ فَعَلُوا هَذَيْنِ الأَمْرَيْنِ ؛ لأَنَّهُمَا مِنْ خَصَائِصِ الإِضَافَةِ.

---

(١) في الأصل و"ع" (لا غلامين) والصواب ما أثبته ، وهو من التخمير ، وشرح ابن يعيش وغيرها.

(٢) في التخمير (٥٠٧/١): (فلسقوط).

(٣) ينظر أساس البلاغة (أبي) ص (١٠).

(٤) في "ع" (أمور).

(٥) في الأصل (ومن أمثلته) والصواب ما أثبته.

(٦) عجزه:

❁ إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما ❁

وهو لدرنا بنت عبعبة في: الكتاب (١٨٠/١) ، وتحصيل عين الذهب (١٤٩) ، وهو لدُرْنَا بنت سيار بن صبرة في شرح أبيات سيبويه (٢٦٤/١) ، وهو لدرنا أو عمرة الجشميَّة في الإنصاف (٤٣٤/٢) ، والدرر (٤٥/٥) ، واللسان (أبي) (١٠/١٤) ، وهو لعمرة الخثعمية في شرح الحماسة للمرزوقي (١٠٨٣) ، وشرح الأبيات المشكلة ص (٦٦) ، وبلا نسبة في نوادر أبي زيد (١١٥) ، والصناعتين (١٧١).

(٧) ساقط من "ع".

قَولُهُ: "**وَإِنَّمَا أُقْحِمَتْ اللاَّمُ**" مَعْنَاهُ أَنَّهَا وَإِنْ فَصَلَتْ فَإِنَّمَا زِيدَتْ تَوكِيدًا لِلإِضَافَةِ(١)؛ لأَنَّ الإِضَافَةَ لاَ تُنَافِي اللامَ ، إِذْ هِيَ هُنَا بِمَعْنَى اللاَّمِ ، أَلاَ تَرَاهَا تَمْتَنِعُ فِي غَيْرِ اللاَّمِ، نَحْو: "فِي" و"عَلَى" و"مِنْ"(٢).

{**قُلتُ:** وَيُحْمَلُ عَلَى هَذَا النحو قَولُ الحَمَاسِي(٣):

يَابُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

كَأَنَّهُ قَالَ: يَابُؤْسَ الحَرْبِ ، وَلِذَلِكَ نَصَبَ المُنَادَى إِذْ هُو عَلَى قَصْدِ الإِضَافَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى المَصْدَرِ وَالمُنَادَى مَحْذُوفٌ ، كَأَنَّهُ قِيلَ: يَا قَوْمِ بُؤْسًا ، بِإِضْمَارِ نَاصِبِهِ ، وَسَيُتْلَى عَلَيْكَ شَاهِدٌ مِنْ شِعْرٍ عَرَبِيٍّ فَصِيحٍ يُمَكِّنُ فِي قَلْبِكَ صِحَّةَ هَذَا التَّأْوِيلِ عَنْ قَرِيبٍ فِي بَابِ الإِضَافَةِ إِنْ شَاءَ الله ، فَاعْرِفْهُ.}(٤)

قَولُهُ: "**وَقَضَاء**" عَطْفٌ عَلَى "**تَوكِيدًا**" ، وَهَذِهِ جِهَةٌ أُخْرَى فِي اسْتِحْسَانِ إِقْحَامِهَا، ومَعْنَاهُ أَنَّ "لاَ" لِنَفْيِ الجِنْسِ ، تَخْتَصُّ بِالنَّكِرَةِ ، وَلَو قُلتَ: "لاَ أَبَاكَ" ، بِدُونِ اللاَّمِ لَكَانَتْ "لاَ" دَاخِلَةً عَلَى المَعْرِفَةِ ، فَأُقْحِمَتَ اللاَّمَ لِتُبْطِلَ بِالنَّظْمِ وَالتَّرْكِيبِ صُورَةَ الاتِّصَالِ المُشْعِرِ بِكَونِ المَنْفِي مَعرِفَةً بِالإِضَافَةِ(٥).

قَولُهُ: "**وَقَدْ شُبِّهَتْ**" ، يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الإِضَافَةَ مَعَ اللاَّمِ شَيْئَانِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ تَرَادَفَا قَبْلَ المُضَافِ إِلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ التَّيْمَيْنِ شَيْئَانِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ ، قَدْ تَرَادَفَا قَبْلَ المُضَافِ إِلَيْهِ(٦) ، وكَمَا أَنَّ "**تَيْمًا**" الثَّانِي لاَ يَكُون مَانِعًا عَنْ إِضَافَةِ الأَوَّلِ إِلَى / "**عَدِى**" ، كَذَلِكَ [١٢٢/ اللاَّمُ هُنَا لاَ تَمْنَعُ مِنْ إِضَافَةِ المَنْفِي إِلَى الكَافِ فِي المَعْنَى ؛ لأَنَّ التَّأْكِيدَ لاَ يُنَافِي المُؤَكَّدَ ، بَلْ يَزِيدُهُ حَظًّا مِنْ مَدْلُولِهِ.

شع(٧): « كُلُّ ذَلِكَ يُؤذِنُ مِن كَلاَمِ الشَّيْخِ بِأَنَّهُ مُضَافٌ حَقِيقَةً ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُضَافًا لَكَانَ مَعْرِفَةً ، وَلَمَا صَحَّ دُخُولُ "لاَ" عَلَيْهِ.

---

(١) ينظر التخمير (٥٠٨/١) ، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٦٨/١٠ – ٦٩).

(٢) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٦٣٨ – ٦٣٩).

(٣) ينظر شرح ديوان الحماسة (باب الحماسة) ص (٩٠) ، وشرحها للمرزوقي (١٠٨٤) ، وهو لسعد بن مالك بن ضبيعة ، والأراهط: الجماعات ، والواحد: رهط.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) في الأصل (بالاضا) ، وما أثبته من "ع".

(٦) ينظر التخمير (٥٠٨/١) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦٤٠).

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٧/١ – ٣٨٨).

وَأَيْضاً فَإِنَّ "لاَ أَبَ لَكَ" وَ"لاَ أَبَا لَكَ" بِمَعْنًى ، وَ"لاَ أَبَ لَكَ" ، نَكِرَةٌ ضَرُورَةً ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ "لاَ أَبَا لَكَ" نَكِرَةً ، لأَنَّ التَّنْكِيْرَ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ ، وَإِذَا اتَّفَقَ(١) اللَّفْظَانِ فِي الأَمْرِ المَعْنَوِيِّ وَأَحَدُهُمَا نَكِرَةٌ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الآخَرُ كَذَلِكَ ، وَإِلاَّ لَمْ يَتَّفِقَا.

وَأَيْضاً لَوْ كَانَ مُضَافاً لَكَانَ مَرْفُوعاً ؛ لِكَوْنِهِ مَعْرِفَةً ، وَ"لاَ" إِذَا دَخَلَتْ عَلَى المَعْرِفَةِ وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيْرُ ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ غَيْرُ مُضَافٍ لَمْ يَصِحَّ جَمِيْعُ مَا ذَكَرْنَاهُ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ. وَالوَجْهُ السَّدِيْدُ أَنْ يُقَالَ: أُعْطِيَ أَحْكَامَ المُضَافِ عَلَى الوَجْهِ الشَّاذِّ ؛ لأَنَّهُ أَشْبَهَ المُضَافَ لِمُشَارَكَتِهِ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ ، لأَنَّ قَولَنَا: غُلاَمُكَ وَغُلاَمٌ لَكَ، مُشْتَرِكَانِ فِي أَصْلِ النِّسْبَةِ ، وَإِنْ كَانَا يَخْتَلِفَانِ فِي الأَخَصِّيَّةِ وَالأَعَمِّيَّةِ.»(٢)

قُلْتُ: مَا ذُكِرَ فِي شح مِن الطَّعْنِ غَيْرُ مُتَّجِهٍ عَلَى كَلاَمِ الشَّيْخِ. غَايَةُ مَا فِي البَابِ أَنَّهُ قَالَ: "**وَقَصْدُهُمْ فِيْهِ إِلَى الإِضَافَةِ**" ، وَلاَ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ أُرِيْدَتْ الإِضَافَةُ الحَقِيْقِيَّةُ المُفِيْدَةُ لِلتَّعْرِيْفِ ، أَلاَ تَرَاكَ تَقُولُ: غُلاَمٌ لَكَ ، فَتُثْبِتُ فِيْهِ نَوعاً مِن الإِضَافَةِ قَاصِداً ، وَلاَ يُقَالُ إِنَّهُ الإِضَافَةُ المُصْطَلَحُ عَلَيْهَا بِهذا القَدْرِ مِن القَصْدِ وَالإِرَادَةِ ، بَلِ المَفْهُومُ مِن فَحْوَى كَلاَمِهِ أَنَّهُ مُضَافٌ مِن وَجْهٍ غَيْرُ مُضَافٍ مِنْ وَجْهٍ ، عَلَى اعْتِبَارِ جِهَتَي الإِضَافَةِ وَعَدَمِ الإِضَافَةِ فِيْهِ ، وَبِذَلِكَ لاَ يَحْصُلُ التَّعْرِيفُ المَانِعُ مِن دُخُولِ "لاَ" عَلَيْهِ.

وَقَولُهُ(٣): "لاَ أَبَ لَكَ" وَ"لاَ أَبَا لَكَ" بِمَعْنًى وَاحِدٍ فَمَمْنُوعٌ ، وَالدَّلِيْلُ عَلَى التَّفَاوُتِ المَعْنَوِيِّ بَيْنَهُمَا مَا مَرَّ آنِفاً فِي فَوَائِدِ **تغ**(٤) ، فَاعرِفهُ.

قَوْلُهُ: "**وَالفَرْقُ بَيْنَ المَنْفِي فِي هَذِهِ اللُّغَةِ**" ، أَيْ فِي "لاَ أَبَا لَكَ" وَ"**بَيْنَهُ فِي الأُولَى**"، أَيْ فِي "لاَ أَبَ لَكَ" ، إِنَّهُ فِي "لاَ أَبَا لَكَ" مُعْرَبٌ ، وَفِي "لاَ أَبَ لَكَ" مَبْنِيٌّ.

قَوْلُهُ: "**لاَ يَدَيْنِ بِهَا لَكَ**" ، أَيْ: لاَ طَاقَةَ(٥) بِهَذِهِ الحَادِثَةِ لَكَ ، وَأَرَادَ بِـ"الحَذْفِ" حَذْفَ نُونِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ ، وَبِـ"**الإِثْبَاتِ**" إِثْبَاتَ الأَلِفِ فِي الأَبِ ، وَاحْتَجَّ

---

(١) في الأصل (اتّفقا) و ما أثبته من "ع".

(٢) أي: في الأخصيّة عند حذف اللام ، والأعميّة عند وجودها.

(٣) أي: قول صاحب شح ، ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٨/١).

(٤) ينظر ص (٢٢٦ - ٢٢٧) من التحقيق.

(٥) ينظر اللسان (يدي) (٤٢٤/١٥).

يونسُ(١) بِأَنَّ قولَهُمْ: "لاَ أَبَا لَكَ" بِمَنْزِلَةِ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَالفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالظَّرْفِ جَائِزٌ ، فَكَذَا هُنَا.

وَحُجَّةُ سِيبَوَيهِ(٢) أَنَّ هَذَا فَصلٌ بَيْنَهُمَا بِشَيْئَيْنِ ، وَهُمَا: الظَّرْفُ وَاللاَّمُ ، فَلاَ يَلْزَمُ مِنَ الجَوَازِ ثَمَّةَ الجَوَازُ هُنَا ؛ لِقِيَامِ الفَارِقِ بَيْنَهُمَا(٣).

{وَيُحْكَى عَن الشَّيْخِ سِرَاجِ الدِّينِ السَّكَّاكِي(٤) أَنَّهُ قَالَ: هَذِهِ الإِضَافَةُ كَحُمُرِ المَجُوسِ ، فِيمَا يُقَالُ فِي المَثَلِ أَنَّهَا لاَ تَحْمِلُ المَاءَ الكَثِيرَ}(٥).

وَيُمكِنُ أَنْ يُقَالَ لِتَأْكِيدِ حُجَّةِ يُونسَ: إِنَّ المَانِعَ عَنِ الفَصْلِ (٦)هُوَ الإِضَافَةُ التَّامَّةُ، وَهِيَ فِيمَا نَحْنُ فِيْهِ قَاصِرَةٌ ، فَيَتَّسِعُ هُنَا مَا لاَ يَتَّسِعُ ثَمَّةَ(٧).

وَإِنَّمَا انْعَقَدَ الإِجمَاعُ فِي عَدَمِ الجَوَازِ بِالصِّفَةِ ، لأَنَّ لِلظَّرْفِ شَأْناً(٨) فِي كَثِيْرٍ مِنْ الأَحْكَامِ لَيْسَ لِغَيْرِهِ عَلَى مَا قَدْ رَأَيْتَ ، وَسَتَرَى إِنْ شَاءَ الله.

يُقَالُ: فِي المَنْفِيِّ المُفْرَدِ: "لاَ رَجُلَ" بِالفَتْحِ عَلَى البِنَاءِ ، وَفِي المَنْفِي المُثَنَّى أَو المَجْمُوعِ: "لاَ غُلاَمَيْنَ" بِالبِنَاءِ عَلَى الإِعْرَابِ ؛ لأَنَّ المُفْرَدَ يَقْبَلُ البِنَاءَ فِي لَفْظِهِ ، واستَحَالَ ذَلِكَ فِي لَفْظِ(٩) المثنَّى وَالمَجْمُوعِ ؛ لأَنَّ البِنَاءَ يَقْتَضِي زَوَالَ الحَرَكَةِ الإِعْرَابِيَّةِ ، أَو مَا [هُوَ](١٠) قَائِمٌ مَقَامَهَا وَهُو الحَرْفُ ، وَبِزَوَالِ الحَرف يَزُولُ شَيءٌ آخَرُ، وَهُو الدَّلاَلَةُ عَلَى كَونِ الاسْمِ مُثَنَّى أَو مَجْمُوعاً ؛ لأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، وَهَكَذَا الحُكْمُ فِي المُنَادَى ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ "اثنا عَشَرَ" فِي الأَعْدَادِ ، ثُمَّ إِنَّهُ اخْتِيْرَ اليَاءُ

---

(١) ينظر الكتاب (٢/٢٧٩ – ٢٨١) ، والتخمير (١/٥١٠) ، وشرح الرضي على الكافية (٢/١٨٢).

(٢) ينظر الكتاب (٢/٢٧٩ – ٢٨١).

(٣) ينظر التخمير (١/٥١٠) ، والمحصل في شرح المفصل ص (٦٤١).

(٤) لم أتبينه في كتابه مفتاح العلوم ، ينظر قوله في الموصل في شرح المفصل ص (٦٤١).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) في الأصل (وهو) وما أثبته في "ع" ، وهو كذلك في المقاليد.

(٧) ينظر المقاليد (١٧٨/أ – ب).

(٨) في "ع" (بياناً).

(٩) في "ع": (في لفظي).

(١٠) مضافة من "ع".

فِي المَنْفِي ؛ لأَنَّهُ بَدَلُ النَّصْبِ ، وَالأَلِفُ وَالوَاوُ فِي المُنَادَى ؛ لأَنَّهُمَا بَدَلاَ(١) الرَّفْعِ ، وَهُمَا نَظِيْرَا الفَتْحِ والضَمِّ(٢).

{**قُلْتُ:** وَقَدْ مَرَّتْ بِي مُطَالَعَةٌ فِي نُسْخَةِ الكَشَّافِ(٣) فِي سُورَةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلام فِي قَولِهِ: ﴿ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ ﴾(٤) فِي لَفْظِ تَفسِيرِ الشَّيْخِ: "لا مُسَمَّيَاتِ / [١٢٢/ب] تَحْتَهَا"، مُصَحَّحاً بِخَطِّ الإِمَامِ فَخرِ المَشَايِخ الفَتْحِ ، وَهُو مَذْهَبٌ للأَخْفَشِ(٥) نادرٌ والمَشْهُورُ بِالكَسْرِ ، وَهَذَا كَلاَمٌ لاَ بُدَّ مِن مَعْرِفَتِهِ.

« وَاعْلَمْ}(٦) أَنَّ قَولَهُم: "لاَ غُلاَمَيْنِ لَكَ" مَبْنِيٌّ عِنْدَ سِيبَوَيه(٧) ، وَالمُبَرِّدُ(٨) يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ ، ويَجْعَلُ التَّثْنِيَةَ وَالجَمْعَ كَالمُضَافِ مَنْصُوبَيْنِ ، {وَهَكَذَا ذَكَرَهُ الإِمَامُ فَخْرُ المَشَايِخ بِعَيْنِهِ فِي مُحَصَّلِهِ(٩).}(٦)

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ لأَنَّ "لاَ" مَعَ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ جُعِلا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ ، وَلَمْ يُوجَدْ فِي كَلاَمِ العَرَبِ اسْمَانِ جُعِلا اسْماً وَاحِداً وَالثَّانِي مُثَنًّى أَو مَجْمُوعٌ. حُجَّةُ سِيبَوَيه قِيَاسُ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ عَلَى الوَاحِدِ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: لَو كَانَ المُثَنَّى وَالجَمْعُ مَبْنِيّاً لَسَقَطَ مِنْهُ النُّونُ حَسْبَ سُقُوطِ التَّنْوِينِ مِنَ الوَاحِدِ؟

---

(١) في "ع" (ابدلا).

(٢) ورد بعده في الأصل النص الآتي: (قوله: "قلت: على آخره" ، كان على الحاشية من الملحقات، وَدَاعِيَتُهُ قبل قولهم: لا غلامين لك ، من غير فصل ، وفيه فرع تشويش ، فافهم) ، ومن أوله وآخره إشارة إلى أنه ليس من المتن.

(٣) ينظر الكشاف (٢/٣٢١) ، (٤/٣١).

(٤) الآية (٤٠) من سورة يوسف.

(٥) لم أتبينه في المعاني ولا في غيره من المصادر التي اطلعت عليها.

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر الكتاب (٢/٢٨٢ – ٢٨٣).

(٨) ينظر المقتضب (٤/٣٥٧).

(٩) هو شرح المفصل للإمام فخر المشايخ ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٦٤٠).

أَجَبْتُ: النُّونُ فِيْهِمَا أَثْبَتُ مِن التَّنوِيْنِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّها تَثْبُتُ مَعَ اللاَّمِ وَلاَ يَثْبُتُ التَّنوِيْنُ مَعَهَ ، ويَشْهَدُ لَهُ: أَنَّا قَدْ نُثَنِّي "حَضْرَمَوتَ" وَنَجْمَعُهُ إِذَا كَانَ اسمَ رَجُلٍ ، فَيُقَالَ: "حَضْرَمَوتَان" و"حَضْرَمَوتُونَ" ، فَقَدْ لَحِقَتْ الاسْمَ الثَّانِي عَلاَمَةُ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جُعِلَ مَعَ مَا قَبْلَهُ اسمَاً وَاحِدَاً. [والله المُوَفِّقُ⁽¹⁾].»⁽²⁾

---

(١) مضاف من "ع".

(٢) ينظر التخمير (٥٠٩/١).

[بناء اسم "لا" وإعرابه]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنْهُ:

« **فصل** :

وَفِي صِفَةِ المُفْرَدِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تُبْنَى مَعَهُ عَلَى الفَتْحِ ، كَقَوْلِكَ: لاَ رَجُلَ ظَرِيْفَ فِيْهَا. وَالثَّانِي: أَنْ تُعْرَبَ مَحْمُولَةً عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحلِّهِ ، كَقَوْلِكَ: لاَ رَجُلَ ظَرِيْفاً فِيْهَا وظَرِيْفٌ(١). وَإِنْ فَصَلتَ بَيْنَهُمَا أَعْرَبْتَ ، وَلَيْسَ فِي الصِّفَةِ {الزائدة}(٢) عَلَيْهَا إِلاَّ الإِعْرَابُ ، وَإِنْ(٣) كَرَّرْتَ المَنْفِيَّ جَازَ فِي الثَّانِي الإِعْرَابُ وَالبِنَاءُ ، وَذَلِكَ قَولُكَ: لاَ مَاءَ مَاءَ بَارِداً ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُنَوِّنْ.»(٤)

شم(٥): أَمَّا البِنَاءُ فَلأَنَّ الصِّفَةَ وَالمَوصُوفَ كِلَيْهِمَا جَمِيْعاً فِي حُكَمِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن اللَّفْظَيْنِ عِبَارَةٌ عَنْ ذَاتٍ وَاحِدَةٍ ، فَيَحُلُّهُمَا(٦) البِنَاءُ مَعاً.

وَأَمَّا الإِعْرَابُ فَلأَنَّ عِلَّةَ البِنَاءِ لَمْ تُصَادِفْهَا ، وَهِيَ تَضَمُّنُ "مِنْ" الاسْتِغْرَاقِيَّةِ ، فَإِنَّهَا وَإِن لَحِقَتْ المَوْصُوفَ فَلَمْ تَلْحَقِ الصِّفَةَ ، بِدَلِيْلِ أَنَّهَا إِنْ أَخرَجْنَاهَا عَنْ التَّقْدِيرِ وَحَصَّلْنَاهَا فِي اللَّفْظِ لَمْ تَلْحَقْ إِلاَّ بِالأَوَّلِ ، فَهِي بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا مُنْفَصِلَةٌ عَنْ الأَوَّلِ تُعْرَبُ، وَبِاعْتِبَارِ أَنَّهَا غَيْرُ مُسْتَقِلَّةٍ بِنَفْسِهَا تُبْنَى بِنَاءَ الأَوَّلِ.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الإِعْرَابَ إِمَّا أَنْ يُحمَلَ عَلَى اللَّفْظِ فَيُنْصَبَ ، لأَنَّ الفَتْحَ وَالنَّصبَ مِن وَادٍ وَاحِدٍ ، وَجَازَ {أَنْ}(٧) يُحْمَلَ(٨) عَلَى اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَتْ الحَرَكَةُ بِنَائِيَّةً ؛ لمَا ذُكِرَ أَنَّهَا لمَّا اسْتَمَرَّتْ شَابَهَتْ الحَرَكَةَ الإِعْرَابِيَّةَ عَلَيْهَا، وَنَظِيْرُه بابُ تَوَابِعِ المُنَادَى.

وَإِمَّا إِنْ يُحْمَلَ عَلَي المَحَلِّ فَيُرفَعَ ؛ لأَنَّ "لاَ" مَعَ المَنْفِيِّ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ. قَال

---

(١) في المطبوع (أو ظريفٌ).

(٢) ساقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع (فإن).

(٤) المفصل ص (٩٨).

(٥) ينظر شرح ابن يعيش (٢/١٠٨ - ١٠٩) ، والنص في المقاليد (١٧٨/ب) ، (١٧٩/أ).

(٦) أي: يُنزلهما ، ينظر اللسان (حلل) (١١/١٧٠) ، والمقاليد (١٧٨/ب).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) في "ع" (الحمل).

الخَلِيْلُ(١): « "لاَ رَجُلَ" فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ مَرفُوْعٍ ، فَقَولُكَ: "لاَ رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ" بِمَنْزِلَةِ قَولِكَ:زَيْدٌ أَفضَلُ مِنْكَ ، وَمِثْلُهُ قَولُهُمْ: بِحَسْبِكَ قَولُ السَّوْءِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: حَسْبُكَ.»

وَنَحوُهُ أَيْضاً: مَا أَتَانِي مِن رَجُلٍ ظَرِيْفٍ ، وَمَا وَجَدتُ مِن مَالٍ قَلِيلٍ وَلاَ كَثِيْرٍ، يَجُوزُ الإِجْرَاءُ عَلَي اللَّفْظِ وَالمَحَلِّ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا.

قُلْتُ: واعلَمْ أَنَّ قَولَهُ: "**أَو مَحلِّهِ**" يَحْتَمِلُ حَمْلَيْنِ ؛ لأَنَّ المَحَلَّ يَحْتَمِلُ تَقْدِيرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: تَقْدِيرُ مَحَلِّ المَنْفِي بِانفِرَادِهِ ، فَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِحَرفِ النَّفْيِ ، فَقَولُكَ "ظَرِيفاً" فِي "لاَ رَجُلَ ظَرِيفًا" يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ حَمْلا عَلَي اللَّفْظِ أَو حَمْلا عَلَي المَحَلِّ وَهُو النَّصبُ ، وَالمَرْفُوعُ لَيسَ لَهُ إِلاَّ مَحْمَلٌ وَاحِدٌ.

قَولُهُ: "**وَإِنْ فَصَلْتَ ... أَعْرَبْتَ**" مِنْ جِهَةِ أَنَّ بناءَهُ إِنَّمَا كَانَ لِيُنْزِلَهُ مَعَهُ مَنْزِلَةَ الشَّيءِ الوَاحِدِ ، وَالفَصْلُ بَيْنَهُمَا يَأبَى ذَلِكَ ، فَتَعَيَّنَ الإِعْرَابُ(٢) ، وَإِذَا أَعْرَبْتَ فَالوَجْهَانِ(٣) عَلَى مَا ذُكِرَ بَيَانُهُمَا(٤).

قَولُهُ: "**وَلَيْسَ فِي الزَّائِدَةِ إِلاَّ الإِعْرَابُ**" ؛ كَرَاهَةَ كَثْرَةِ التَّرْكِيْبِ فِي الكَلِمِ وَالمَزْجِ بَيْنَ ثَلاَثَةِ أَشْيَاء ، إِذْ لَيسَ مِنْ جِنسِ لُغَتِهِمْ ، أَلاَ تَرَاهُمْ لَمْ يُجِيْزُوا: "صَحْرَةَ {بَحْرَةَ"}(٥) "نَحْرَةَ" ، عَلَي بِنَاءِ الثَّلاَثَةِ ، كَمَا جَوَّزُوهُ فِي الكَلِمَتَيْنِ ، بَلْ أَنْتَ فِي الوَصْفِ الأَوَّلِ فِي خَيْرِهِ بَيْنَ بِنَائِهِ وَإِعْرَابِهِ ، وَفِي الزَّائِدَةِ الإِعْرَابُ لاَ غَيْرُ لِمَا ذَكَرْنَا(٦).

قَولُهُ: "**وَإِنْ كَرَّرْتَ المَنْفِي**".

شع(٧):« أَمَّا "**الإِعْرَابُ**" فَلأَنَّهُ تَابِعٌ فَجَازَ أَنْ يُعْرَبَ كَالصِّفَةِ ، وَأَمَّا **البِنَاءُ** فَلأَنَّهُ إِمَّا تَأكِيدٌ لَفظِيٌّ ، وَالتَّأكِيدُ اللَّفْظِيُّ حُكمُهُ حُكمَ المُؤكَّدِ ، أَوْ بَدَلٌ وَالبَدَلُ حُكْمُهُ حُكْمَ

---

(١) ينظر الكتاب (٢/٢٩٣).

(٢) ينظر التخمير (١/٥١١).

(٣) أي: الرفع والنصب.

(٤) ينظر في المقاليد (١٧٩/أ).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٩٠) ، والتخمير (١/٥١١) ، وينظر النص في المقاليد (١٧٩/أ).

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٩٠ – ٣٩١).

المُبْدَلِ مِنْهُ ، بِدَلِيْلِ: يَا زَيْدُ زيدُ ، بِالضَمِّ لاَ غَيْرُ» مَعْنَاهُ أَنَّ المُكَرَّرَ لمَّا اتَّفَقَا لَفْظَا وَمَعْنًى نُزِّلاَ مَنْزِلَةَ شَيءٍ وَاحِدٍ ؛ لمكَانِ الاتِّحَادِ القَوِيِّ ، ولَيْسَ فِي صِفَتِهِ إِلاَّ الإِعرَابُ لِوُقُوعِ الاسْمِ المُكَرَّرِ فَاصِلاً ، وَبِنَاءُ الثَّلاَثَةِ / مُمْتَنِعٌ لمَا ذَكَرْنَا[١]. [١٢٣/أ]

---

[١] ينظر النص في المقاليد (١٧٩/أ).

[حكم المعطوف على اسمها]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــــــل:**

وَحُكمُ المَعطُوفِ حُكمُ الصِّفَةِ إلاَّ فِي البِنَاءِ ، قَالَ(١):

۞ فَلاَ أَبَ وابْنَاً مِثْلَ مَرْوَانَ وابْنِهِ(٢) ۞

وقال(٣):

۞ لا أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ ولاَ أبُ ۞

وَإنْ تَعَرَّفَ فَالحَمْلُ عَلَى المَحَلِّ لاَ غَيْرُ ، كَقَولِكَ: لاَ غُلاَمَ لَكَ وَلاَ العَبَّاسُ.» (٤)

قَولُهُ: "وَحُكمُ المَعْطُوفِ حُكْمُ الصِّفَةِ" ، يَعْنِي فِي الإعْرَابِ ، لأَنَّهُ قَالَ: "إلاَّ فِي البِنَاءِ" ، وَالحُكمُ دَائِرٌ بيْنَ الإعْرَابِ و البِنَاءِ ، فَإِذَا استَثْنَى أَحَدُهُمَا عَنِ الحُكْمِ بَقِيَ الآخَرُ فِيْهِ ضَرُورَةً. وَجَازَ الإعْرَابُ لَفْظَاً وَمَحَلاً كَمَا جَازَ فِي الصِّفَةِ ، وَفِي: يَا زَيْدُ الطَّوِيْلُ ، وَإنَّمَا لَمْ يَجُزْ البِنَاءُ لأَنَّ العَطْفَ يُوجِبُ التَّبَايُنَ والاخْتِلاَفَ ، فَلاَ يَجْرِي عَلَى المَعْطُوفِ حُكْمُ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، لأَنَّ عِلَّةَ البِنَاءِ لازِمَةٌ إيَّاهُ ، بِخِلاَفِ الإعْرَابِ؛ لأَنَّ العَاطِفَ يُشْرِكُ فِي الإعرَابِ لاَ فِي البِنَاءِ. وَأَمَّا نَحو: يَا زَيْدُ وَعَمْرُو ، حَيْثُ وَجَبَ الضَّمُّ فِيْهِ ؛ لأَنَّ الحَاجَةَ إلَى تَضْمِيْنِ الاسمِ مَعْنَى "مِن" الاسْتِغرَاقِيَّةِ قَدْ انْكَسَرَتْ

---

(١) في المطبوع (وقال).

(٢) البيت نسب للفرزدق في شرح شواهد الكشاف (٣٩٨/٤) ، وهو بلا نسبة في الكتاب (٢٨٥/٢)، وتحصيل عين الذهب (٣٤٥) ، والأغفال (٥٦٠/١) ، والمقتضب (٣٧٢/٤) ، والمقاصد النحوية (٣٥٥/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٠١/٢) ، ومعاني الفراء (١٢٠/١) ، وفرائد القلائد (١٣٣)، وشرح التصريح (٢٤٣/١) ، وأمالي ابن الحاجب (٤١٩/١) ، واللامات ص (١٠٦).

(٣) الشاهد مختلف في نسبته ، فهو لرجل من مذحج في الكتاب (٢٩١/٢) ، وتحصيل عين الذهب (٣٤٧) ، وشرح ابن يعيش (١١٠/٢) ، وهو لضمرة بن جابر في الخزانة (٣٨/٢) ، ولهُنَيٍّ بن أحمر في المقاصد النحوية (٣٣٩/٢) ، وله ولزرافة الباهلي في اللسان (حيس) (٦١/٦) ، وهو لهمام بن مرة في الحماسة الشجرية (٢٥٦/١) ، وهو لعدد من الشعراء في شرح شواهد المغني (٩٢١/٢) ، والدر (١٧٥/٦) ، وهو بلا نسبة في الموجز في النحو (٥٣) ، وشرح شذور الذهب (٨٦) ، والإيضاح في علل النحو (٢٤١) ، وسمط ا للآلي (٢٨٨/١) ، والأصول (٣٨٦/١).

(٤) المفصل ص (٩٩/١٠٠).

بِالعَطْفِ هُنَا. أَمَّا هُنَاكَ فَبِخِلَافِهِ ؛ لأَنَّ الحَاجَةَ إِلَى تَضْمِيْنِ الثانِي مَعْنَى النِّدَاءِ لَمْ تَنْكَسِر بِالعَطْفِ(١).

تغ(٢): « تَتِمَّةُ البَيْتِ الأَوَّلِ:

❋ إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرَا ❋

وَمَا قَبْلَ البَيْتِ الثَّانِي:

هَلْ فِي القَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَغْنَيْتُمُ   وَأَمِنْتُمُ فَأَنَا البَعِيْدُ الأَجْنَبُ
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيْهَةٌ أُدْعَى لَهَا   وَإِذَا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ
هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ   لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ
عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي   فِيْكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

"قَضِيَّةً" نَصْبٌ عَلَى الحَالِ ، وَ"أَنْ" فِي "إِذَا اسْتَغْنَيْتُم" هِيَ المُخَفَّفَةُ ، وَ"إِذَا" أَغْنَي عن السِّيْنِ الوَاقِعَةِ بَعْدَهَا.»

قَوْلُهُ: "وَإِنْ تَعَرَّفَ"

أَيْ: المَعْطُوفُ لَمْ يَكُنْ إِلاَّ الرَّفْعُ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ(٣) لأَنَّهُ إِنْ جُعِلَ مُسْتَقِلاً وَجَبَ رَفْعُهُ فِي: "لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو(٤) عِنْدَنَا" ، وَإِنْ جُعِلَ تَبَعاً وَجَبَ ذَلِكَ أَيْضاً ، لأَنَّ النَّصْبَ فِي قَوْلِكَ: لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةَ ، إِنَّمَا جَازَ تَنْزِيْلاً لِحَرَكَةِ البِنَاءِ مَنْزِلَةَ حَرَكَةِ الإِعْرَابِ ، فَجُعِلَ المَعْطُوفُ كَأَنَّ حَرْفَ النَّفْيِ بَاشَرَهُ ، فَأُعْطِيَ الحَرَكَةَ الَّتِي كَانَتْ تَكُونُ لَهُ فِيْهِ لَو بَاشَرَهُ ، وَالمَعْرِفَةُ لَو بَاشَرَهَا حَرْفُ النَّفْيِ لَمْ تَكُنْ إِلاَّ مَرْفُوعَةً ، فَهِيَ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً بِذَلِكَ أَجْدَرُ.»(٥)

تغ(٦): « "لَا" لَا عَمَلَ لَهَا فِي المَعْرِفَةِ. وَاعْلَمْ أَنَّ "لَا" لَا تَعْمَلُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: فِي اسْمٍ قَدْ عَمِلَ فِيْهِ فِعْلٌ ، وَفِي اسْمٍ مَنْفِيٍّ بِـ"لَا" بَعْدَهُ اسْمٌ مَنْفِيٌّ ، وَهُمَا جَوَابُ مُسْتَفْهِمٍ قَدْ ثَبَتَ عِنْدَهُ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ ، وَفِي اسْمٍ مَعْرِفَةٍ.

فَالأَوَّلُ: لَا مَرْحَباً وَلَا رَعْيَاً ، وَنَحْوُهُمَا.

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٩١) ، والتخمير (١/٥١٢) ، والمقاليد (١٧٩/ب).

(٢) ينظر التخمير (١/٥١٢ – ٥١٤) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٦٤٥).

(٣) أي: الرفع.

(٤) الواو مكررة في "عمرو".

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٩١ – ٣٩٢).

(٦) ينظر التخمير (١/٥١٤ – ٥١٥).

وَالثَّانِي: لاَ غَلاَمٌ عِنْدِي وَلاَ جَارِيَةٌ ،لأَنَّهُ جَوَابٌ لمَنْ قَالَ: هَلْ مِنْ غُلاَمٍ عِنْدَكَ أَمْ جَارِيَةٌ؟.

وَالثَّالِثُ: لاَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلاَ عَمْرٌو. فَفِي هَذِهِ المَوَاضِعِ لاَ تَعْمَلُ فِيها "لاَ" ؛ لِخُرُوجِهَا عَنْ مَعْنَى الاسْتِغْرَاقِ.» [والله أَعْلَمُ](١).

---

(١) مضاف من "ع".

[جواز الرفع على المعطوف]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصل:**

وَيَجُوزُ رَفْعُهُ إِذَا كُرِّرَ ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ ﴾ (١) ، وقَالَ: ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ﴾ (٢). فَإِنْ جَاءَ مَفْصُولاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ "لاَ" أَوْ مَعْرِفَةً وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ ، كَقَوْلِكَ: لاَ فِيهَا رَجُلٌ وَلاَ امْرَأَةٌ ، وَلاَ زَيْدٌ فِيهَا وَلاَ عَمْرٌو.

وَقَوْلُهُمْ: "لاَ نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا" كَلاَمٌ مَوضُوعٌ مَوْضِعَ: لاَ يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا.

وَقَوْلُهُ:

﴿ حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ(٣) .... ﴾

وَقَوْلُهُ:

﴿ .... (٣)أَنْ لاَ إِلَيْنَا رُجُوعُهَا ﴾

ضَعِيفٌ لاَ يَجِيءُ إِلاَّ فِي الشِّعْرِ. وَقَدْ أَجَازَ المُبَرِّدُ(٤) فِي السَّعَةِ أَنْ يُقَالَ: "لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وَلاَ زَيْدٌ عِنْدَنَا".»(٥)

تخ(٦): « إِنَّمَا جَازَ الرَّفْعُ فِي الأَوَّلِ لأَنَّهُ جَازَ فِي الثَّانِي ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الثَّانِي لأَنَّهُ بِالعَطفِ تَنْكَسِرُ الحَاجَةُ إِلَى تَضْمِينِ المَعْطُوفِ مَعْنَى "مِنْ" الاسْتِغْرَاقِيَّةِ فَيَرْتَفِعُ ، وَإِذَا ارْتَفَعَ الثَّانِي ارْتَفَعَ الأَوَّلُ ، تَسْوِيَةً بَيْنَ المَعْطُوفِ وَالمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

---

(١) الآية (١٩٧) من سورة البقرة.

(٢) الآية (٢٥٤) من سورة البقرة.

(٣) ورد البيت كاملاً في المطبوع وسيأتي تمامه في الشرح.

(٤) ينظر المقتضب (٣٦٠/٤) ، وشرح ابن يعيش (١١٢/٢).

(٥) المفصل ص (١٠٠ – ١٠٢).

(٦) ينظر التخمير (٥١٥/١).

قَالُوا فِي قَولِهِ تَعَالَى(١): ﴿ فَـلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ ﴾ (٢) بِالرَّفْعِ عَلَى جَـوَابِ المُعَادَلَةِ. وَأَمَّا قِرَاءَةُ الفَتْحِ فَعَلَى استِفْهَامَيْنِ.»

شع(٣): « إِنَّمَا جَازَ الرَّفْعُ لأَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِسُؤَالِ سَائِلٍ: أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَم امْـرَأَةٌ؟، فَحَسُنَ أَنْ يَكُونَ الجَوَابُ مُطَابِقاً ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مُخَالَفَةٌ قِيَاسِيَّةٌ ، وَإِذَا جَـازَ "دَعْنِي مِنْ تَمْرَتَانِ" لِذَلِكَ فَهُو هُنَا أَجْوَزُ ، وَإِنَّمَا قُدِّرَ جَوَاباً لِسُؤَالٍ كَذَلِكَ وَلَمْ يُقَدَّرْ: "لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ" كَذَلِكَ ؛ لأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَو كَانَ "لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ" جَوَاباً لِسُؤَالِ سَائِلٍ لَكَانَ (لاَ) تُغْنِي وَحْدَهَا ، أَلا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: أَفِي الدَّارِ رَجُلٌ؟ ، فَالجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: "لاَ" أَو "نَعَم" ، بِخِلاَفِ قَولِكَ: أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ؟ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدُهُمَا ، فَلاَ يَحصُلُ المَقصُودُ إِلاَّ بِقَولِكَ: لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلاَ امرَأَةٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّ مِثْلَ قَولِكَ: لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلاَ امْرَأَةٌ ، إِذَا قُدِّرَ جَوَاباً كَانَتْ فِيهِ المُطَابَقَةُ لِشَيْئَيْنِ ، وَفِي قَولِكَ: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ ، مُطَابَقَةٌ لِشَيءٍ وَاحِدٍ ، فَلاَ يَلزَمُ مِن مُرَاعَاةِ شَيْئَيْنِ مُرَاعَاةُ شَيءٍ وَاحِدٍ.»

قوله: **"فَإِن جَاءَ مَفْصُولاً"**.

شع(٤): « أَمَا وُجُوبُ الرَّفعِ فَلأَنَّ العَامِلَ مُشَبَّهٌ بِمَا هُو فَرْعٌ عَلَى الفِعْلِ ، وَهُـو "إِنَّ" ، وَإِذَا كَانَ الأَصْلُ لاَ يَستَقِيمُ الفَصلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ ؛ فَالفَرعُ أَجْدَرُ ، فَلِذَلِكَ بَطَلَ العَمَلُ عِنْدَ الفَصْلِ فَارْتَفَعَ الاسمُ عَلَى الابْتِدَاءِ.»

---

(١) الآية (١٩٧) من سورة البقرة.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ بالضم فيهما والتنوين ، وقرأ الباقون بالفتح ، ولم يختلف السبعة في نصب اللام في (جدال) ، وقرأها أبو جعفر المدني ويزيد بن القعقاع بالرفع والتنوين، ينظر السبعة (١٨٠) ، ومختصر ابن خالويه (١٢) وإعراب القرآن (٢٩٤/١)، والإقناع (٦٠٨/٢) ، والكشف (٢٨٦/١) ، وتحبير التيسير (٩١) ، والجامع لأحكام القرآن (٤٠٩/٢) ، والبحر (٨٨/٢) ، والتبيان (١٦١/١).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٢/١ - ٣٩٣).

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٣/١).

وفي شم ، حم(١): « إنَّمَا تَعيَّنَ الرَّفْعُ جَزْمَاً ؛ لأَنَّ مَعَ الفَصْلِ يَمْتَنِعُ البِنَاءُ ، لأَنَّ حَرْفَ النَّفي مَعَ مَنْفِيِّهِ يَتَنَزَّلاَنِ مَنْزِلَةَ شَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ إِذَا تَضَامَّا وتَرَكَّبَا ، والفاصِلُ يَفُكُّ تَرْكِيبَهُمَا.

والثَّانِي: أَنَّهُ لاَ يُمْكِنُ هُنَا تَضْمِينُ الحَرْفِ(٢) ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ: لاَ رَجُلٌ ، جَوَابٌ لِقَولِ مِنْ يَقُولُ: هَلْ فِيهَا رَجُلٌ؟ ، وَفِيهَا بَيَانٌ لَموضعِ استِقْرَارِ "رَجُلٍ" ، وبَيَانُ موضعِ الشَّيءِ بَيَانٌ لَهُ ، فانتَفَى مَعْنَى العُمُومِ ، فَلاَ يُمْكِنُ تَضْمِينُ حَرفِ "مِنْ" ، فَانْتَفَتْ عِلَّةُ البِنَاءِ ، فَتَعَيَّنَ الرَّفعُ – لانتِفَاءِ النَّصْبِ أَيْضَاً – تَعَيُّنَ تِلْكَ العِلَّةِ.»

شع(٣): « وَأَمَّا وُجُوبُ التَّكْرِيرِ فَلأَنَّهُ جَوَابٌ لِلمُتَكَرِّرِ فِيْهِ ذَلِكَ ، وَالَّذِي يُحَقِّقُ كَونَهُ جَوَابَاً جَوَازُ الفَصلِ بَيْنَهَا وبَيْنَ مَنْفِيِّهَا ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ: لاَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، فَلَمَّا كَانَ السُّؤَالُ كَذَلِكَ(٤) ، وَالفَصْلُ مَا جِيءَ بِهِ إِلاَّ لأَجْلِهِ ، لاَزَمَ التَّكْرِيْرَ المجوِّزَ لِلْفَصْلِ ، فَقِيلَ: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾(٥) وأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ المَنْفِيُّ مَعْرِفَةً فَكَذَلِكَ يَجِبُ التِّكْرَارُ ؛ إِمَّا لأَنَّهُ جَوَابٌ عَلَى مِثْلِ مَا ذَكَرْنَا فِي النَّكِرَةِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لَو قُلتَ: لاَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، لَمْ يَجُزْ ، مِنْ جِهَةِ كَونِهِ لاَ يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ جَوَابَاً ، إِذْ لَوْ كَانَ جَوَابَاً لَكَانَ "لاَ" كَافِيَاً ، وَإِنَّمَا يُقَدَّرُ جَوَابَاً عَنْ التِّكْرَارِ ، فَوَجَبَ التَّكْرِيرُ لِذَلِكَ.

وَإِمَّا لأَنَّهُ لَمَّا فَاتَ التَّنْكِيرُ المُؤَدِّي إِلَى مَعْنَى نَفْيِ الآحَادِ ، جُعِلَ التَّكْرِيرُ كَالعِوَضِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِفَادَةِ التَّعَدُّدِ [المُشَابِهِ](٦) لِلأَجْنَاسِ وَكَالقَاضِي مِنْ حَقِّهَا.»(٧)

---

(١) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٦٤٧).

(٢) ينظر التخمير (١/٥١٥ – ٥١٦).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٩٣).

(٤) في "ع" (لذلك).

(٥) الآية (٤٧) من سورة الصافات.

(٦) في الأصل "المشابهة" والصواب ما أثبته وهو من "ع" والإيضاح.

(٧) عبارة الإيضاح: « وإما لأن أصل "لا" أن تدخل على الأجناس ، ولما تعذرت الجنسية في المعرفة قصد إلى مجيء التكرار ليكون كالقاضي من حقها في أصل وضعها...».

وَعِبَارَةٌ أُخْرَى لِعَبْدِ القَاهِرِ(١): « وَجَبَ تَكْرِيْرُ المَعْرِفَةِ لأَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّكِرَةِ تَضَمَّنَتْ التَّكْرِيرَ ؛ لأَنَّ النَّكِرَةَ تُفِيْدُ الشُّيُوعَ ، والمَعْرِفَةَ لاَ تُفِيْدُهُ(٢) ، فَقَامَ التَّكْرِيرُ مَقَامَهُ ، و"لاَ" هَذِهِ لاَ تَعمَلُ فِي المَعَارِفِ فَوَجَبَ الرَّفْعُ بِالابْتِدَاءِ.»

وَفِي تخ: تَقْرِيرُ آخَرُ لِهَذَا المَوْضِعِ ، قَالَ(٣): « أَمَّا الرَّفْعُ فَلِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: تَفرِقَةُ الدَّالِّ عَلَى تَضْمِيْنَ المَنْفِي مَعْنَى "مِن" الاسْتِغْرَاقِيَّةِ ، لأَنَّ الدَّالَّ عَلَى التَّضْمِينِ مَجْمُوعُ أَمْرَينِ: أَحَدُهُمَا المَنفِيُّ ، وَالثَّانِي "لاَ" النَّافِيَةُ ، فَإِذَا وَقَعَ بَيْنَهُمَا التَّفرِقَةُ لا يُهْتَدَى إِلَى التَّضْمِيْنَ ، فَلاَ(٤) يُضمَّنُ ، وَإِنَّمَا لاَ يُهتَدَى إِلَى التَّضْمِينِ لأَنَّهُ يُشْغِلُ بِالمُفَرِّقِ عَنْ "لاَ" النَّافِيَةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ تَقْدِيمَ خَبَرِ "لاَ" عَلَى اسْمِهَا لاَ يُنَاسِبُ "لاَ" النَّافِيَة ، لِكَونِهَا حَرفَاً مَحْضَاً ، وكَونُ الحُرُوفِ جَوَامِدَ غَيْرُ مُتَصرِّفَةٍ ، فَيُرفَعُ اسمُهَا لِتَكُونَ "لاَ" هِيَ المُشَبَّهَةُ(٥) فَيَكُونَ فِيْهَا شَوْبٌ مِن الفِعْلِيَّةِ. وَأَمَّا التَّكْرِيرُ فَلأَنَّ تَقْدِيمَ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا لإِعْطَاءِ المَعْطُوفِ عَلَيهِ مَزِيَّةَ اسْتِعْدَادٍ بِالعَطْفِ ، وَإِعْطَاءُ هَذِهِ المَزِيَّةِ – بِالعَطْفِ وَلاَ عَطفٌ – مُحَالٌ.»

قَولُهُ: "**وَقَولُهُمْ: لاَ نَولُكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا**" ، مَعْرِفَةٌ بِالإِضَافَةِ ، وَلَمْ يُكَرَّر ؛ لأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الفِعْلِ ، وَلاَ تَجِبُ إِعَادَةُ "لاَ" مَعَ الفِعْلِ ، فَكَذَلِكَ هَذَا ، فَهُوَ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ مَا نَحْنُ فِيْهِ ؛ لأَنَّهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مُضمَرٍ ، تَقْدِيرُهُ: لاَ يَحِلُّ نَولُكَ أَنْ تَفعَلَ كَذَا ، وَهُوَ فِي الأَصْلِ مَصْدَرُ "نَالَهُ يَنُولُهُ" إِذَا أَعْطَاهُ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ المَصْدَرِ إِلَى المَفْعُولِ ، وَالمَعْنَى: لاَ أُعطِيتَ أَنْ تَفعَلَ كَذَا ، مَبْنِيًّا لِلمَفْعُولِ(٦).

وَعَن عَبْدِ القَاهِرِ(٧):« مَعْنَاهُ: لَيسَ مَا أُعْطِيتَ أَنْ تَفعَلَ كَذَا، أَيْ: لَيْسَ خَلِيقَكَ(٨)

---

(١) ينظر المقتصد (٢/٨٢٠) ، وشرح الجمل في النحو (٩٥) بتصرف.

(٢) في الأصل (تُفِيْدُ) ، و ما أثبته من "ع".

(٣) ينظر التخمير (١/٥١٥ – ٥١٦).

(٤) في "ع" (ولا).

(٥) أي: بـ"ليس".

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٩٣) ، والتخمير (١/٥١٦ – ٥١٧).

(٧) ينظر المقتصد (٢/٨١٩).

(٨) أي: خلقك ، وهي عبارة المقتصد (٢/٨١٩).

هَذَا ، وَلاَ يَلِيْقُ [بِكَ](١) ؛ لأَنَّكَ إِذَا أَخْبَرتَ بِأَنَّهُ لَمْ يُعْطِ ذَلِكَ وَلَمْ يُجَوِّزْ لَهُ فَقَدْ كَفَفْتَهُ عَنْهُ ، وَ"نَوْلُكَ" مُبْتَدَأٌ ، وَ"أَنْ تَفعَلَ" خَبَرُهُ.»

وَقِيلَ(٢): "لاَ" هَذِهِ بِمَعْنَى "لَيسَ" ، وَ"نَوْلُكَ" مَرفُوعٌ بِهِ ، وَ"أَنْ تَفْعَلَ" خَبَرُه.

صح(٣): « نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ ، مَعْنَاه: حَقُّكَ» ، {فَاعرِفهُ}(٤)

وَأَمَّا البَيْتَانِ فَتَمَامُ الأَوَّلِ(٥):

وَأَنْتَ امرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا   حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ
وَأَنْتَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ ابْنُ حُرَّةٍ   أَبِيٌّ لِمَا يَرْضَى بِهِ الخَصْمُ مَانِعُ

وَتَمَامُ الثَّانِي(٦):

قَضَتْ وَطَرَاً واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ   رَكَائِبُهَا أَنْ لاَ إِلَيْنَا رُجُوْعُهَا

وَوَجْهُ وُرُودِهِمَا: أَنَّ "لاَ" تَقَعُ نَكِرَةً مَرفُوعَةً ، وَ"رُجُوْعُهَا" مَعْرِفَةٌ مَعَ الفَصْلِ ،
وَلَيسَ فِيْهِمَا تَكْرِيْرٌ ، وَتَصْحِيْحُهُ كَون "لاَ" بِمَعْنَى "لَيْسَ" ، فَلَمْ يَجِبْ فِيْهِ / التِّكْرَارُ كَمَا [١٢٤/أ]
فِي "لَيْسَ" ، وَالمَعْنَى: لَيسَ نَفْعٌ حَاصِلاً فِي حَيَاتِكَ ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا رُجُوعُهَا(٧).

{**قُلْتُ**: هَذَا مِثَالُ قولِه:

---

(١) في الأصل "لك" وما أثبته الصواب وهو من "ع" والمقتصد.

(٢) هو قول ابن جني وابن الشجري ووافقهما ابن مالك ، ينظر الأمالي الشجرية (٤٣١/١) ، والمغني (٣١٦) ، والجنى الداني (٢٩٣).

(٣) ينظر الصحاح (١٨٣٦/٥) (نول).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) هو للضحاك بن هذّام الرقاشي في التخمير (٥١٨/١) ، والخزانة (٣٧/٤) ، وشرح أبيات سيبويه (٤٣٢/١) ، وهو لرجل من بني سلول في الكتاب (٣٠٥/٢) ، وتحصيل عين الذهب (٣٥٤) ، وهو لأبي زبيد الطائي في حماسة البحتري (١١٦) ، وهو بلا نسبة في المقتضب (٣٦٠/٤) ، وشرح ابن يعيش (١١٢/٢) ، وأمالي ابن الشجري (٥٤٠/٢) ، والأشموني (١٨/٢) ، والأزهية ص (١٦٢).

(٦) لم أتبين قائله ، وهو بلا نسبة في الكتاب (٢٩٨/٢) ، وتحصيل عين الذهب (٣٥١) ، والمقتضب (٣٦١/٤) ، وشرح ابن يعيش (١١٢/٢) ، والخزانة (٣٤/٤) ، والضرورة للقزاز (١٧٧) ، والمرتجل (٢٥١) ، وشرح الكتاب للسيرافي (٩٣/٣) ، والأصول (٣٩٣/١).

(٧) في "ع" (وليس رجوعها إلينا).

۞ **فأَنَا ابنُ قَيسٍ لاَ بَرَاحُ**(١) ۞

حَذْوَ القُذَّةِ بِالقُذَّةِ. وقَدْ نصَّ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ بِمَعْنَى "لَيْسَ" ، فَكَذَا هَذَا ، وَمَعْنَاهُ: لاَ نَفْعَ لَنَا فِي حَيَاتِكَ ، وَهُو قَلِيلٌ كَمَا مَرَّ.}(٢)

وَالأَئِمَّةُ لاَ يُجَوِّزُونَ هَذَا إِلاَّ عِنْدَ الضَّرُورَةِ(٣) ، والمُبَرِّدُ(٤) يُجِيْزُهُ فِي السَّعَةِ ، أَجَازَ: لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وَكَذَا أَجَازَ: لاَ زَيْدٌ عِنْدَنَا ، يَعْنِي فِي سَعَةِ الكَلاَمِ. وَهَذَا بَيَانُ قَولِهِ: "**لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلاَ زَيْدٌ عِنْدَنَا**" ، أَعْنِي انفِرَادَ كُلِّ مَسْأَلَةٍ عَلَى حِيَالِهَا ، وَإِلاَّ فَهُمَا عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا جَائِزَانِ فِي فَصِيْحِ الكَلاَمِ بِالإِجمَاعِ ، وَإِنَّمَا الكَلاَمُ فِيمَا إِذَا انفَرَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا(٥): فَـ"لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ" مَسْأَلَةٌ عَلَى حِدَةٍ ، وَ"لاَ زَيْدٌ عِنْدَنَا" كَذَلِكَ ، فَاعرِفْهُ ، فَإِنَّ تَرْكِيْبَ الكِتَابِ يُوْهِمُ(٦).

تخ(٧): « "لاَ" فِي:

۞ .... **لاَ إِلَيْنَا رُجُوعُهَا** ۞

لَيْسَتْ هِي النَّافِيَةُ لِلجِنْسِ ، وَإِنَّمَا هِي الَّتِي تَدخُلُ عَلَى المُضَارِعِ ، وَ"رُجُوعُهَا" فَاعِلُ فِعْلٍ مُضمَرٍ ، تَقْدِيرُهُ: أَنْ لاَ يَقَعَ إِلَيْنَا ، دَلِيلُهُ صَدْرُ البَيْتِ ، لأَنَّهُ لَو لَمْ يُضمِرْ فِيْهِ الوُقُوعَ(٨) لَلَزِمَ التَّنَاقُضُ ، وَهَذَا لأَنَّ الإِيْذَانَ يَقْتَضِي أَنْ لاَ يَكُونَ الرُّجُوعُ فِي

---

(١) صدره:

۞ **من فر عن نيرانها** ۞

وهو لسعد بن مالك القيسي في الكتاب (٥٨/١) ، وشرح أبيات سيبويه (٨/٢) ، والتمام ص (٥٤) ، وشرح ابن يعيش (١٠٩/١) ، والمقاصد النحوية (١٥٠/٢) ، وشرح شواهد المغني ص (٥٨٢) ، وشرح التصريح (١٩٩/١) ، وخزانة الأدب (٤٦٧/١) ، والدرر (١١٢/٢) ، وبلا نسبة في المقتضب (٣٦٠/٤) ، ورصف المباني ص (٣٣٧) ، والإنصاف (٣٦٧/١) ، وأوضح المسالك (٢٥٥/١) ، ومغني اللبيب ص (٤٣٣) ، وشرح الأشموني (٢٥٤/١).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر شرح ابن يعيش (١١٢/٢) ، وشرح الرضي على الكافية (١٦٢/٢).

(٤) ينظر المقتضب (٣٦٠/٤).

(٥) تنظر هذه المسألة في الكتاب (٣٠٥/٢) ، والمقتضب (٣٦٠/٤) ، وشرح ابن يعيش (١١٢/٢)، والموصل في شرح المفصل ص (٦٥٠).

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٤/١).

(٧) في "ع" (قال في تخ) ، وينظر التخمير (٥١٧/١ – ٥١٩).

(٨) في التخمير (٥١٧/١): (الرجوع) مكان (الوقوع).

الحَالِ مُتَحقِّقاً ، كمَا يُقَالُ: هَذِهِ العَارِضَةُ تُؤذِنُ بِالاستِسْقَاءِ ، إِذَا لَمْ يَكُن(١) وَاقِعاً ، وَلَو لَمْ يُضْمَرِ الفِعْلُ [لاقْتَضَتْ](٢) (لاَ) أَنْ يَكُونَ انْتِفَاءُ الرُّجُوعِ فِي الحَالِ مُتَحقِّقاً.

وَأَمَّا:

❁ حياتُك لا نَفعٌ .... ❁

فَالنَّفيُ فِيْهِ وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّر صُورَةً فَقَدْ تَكَرَّرَ مَعْنىً ، لأَنَّ موتَهُ إِذَا كَانَ فَاجِعَاً كَانَ ضَرَراً ، وَإِذَا كَانَ موتُهُ ضَرَراً كَانَتْ حَيَاتُهُ نَفعَاً ضَرُورَةً ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَلاَ غَيْرُ نَفْعٍ.

وَقَالَ: قَوْلُهُ: "**وَقَدْ أَجَازَ المُبَرِّدُ**" ، هَذِهِ المَسْأَلَةُ المُخْتَلَفُ(٣) فِيْهَا هِيَ المَسْأَلَةُ المَذْكُورَةُ فِيْمَا مَضَى ، أَنَّ استِعمَالَ "لاَ" بِمَعْنَى "لَيْسَ" قَلِيْلٌ ، فَهُو يُجَوِّزُ دُخُولَهَا عَلَى المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ ، كـ"لَيْسَ"» ، والله أَعْلَمُ.

---

(١) أي: الاستسقاء.

(٢) في الأصل "لا اقتضت" والصواب ما أثبته وهو في "ع" والتخمير.

(٣) في الأصل (مختلف) ، و ما أثبته من "ع".

[أحكام تكرار "لا"]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

« **فصـــــــل** :

وَفِي: "لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ": سِتَّةُ أَوْجُهٍ: أَنْ تَفْتَحَهُمَا ، وَأَن تَنْصِبَ الثَّانِي ، وَأَنْ تَرْفَعَهُ ، وَأَنْ تَرْفَعَهُمَا ، وَأَنْ تَرْفَعَ الأَوَّلَ عَلَى أَنَّ "لاَ" بِمَعْنَى "لَيْسَ" ، [أَوْ]⁽¹⁾ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي العَبَّاسِ ، وَتَفْتَحُ الثَّانِي ، وَأَنْ تَعْكِسَ هَذَا.»⁽²⁾

صُورَتُهَا: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ ، لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةً ، لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةٌ ، لاَ حَوْلٌ وَلاَ قُوَّةٌ ، لاَ حَوْلٌ وَلاَ قُوَّةَ ، لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةٌ.

صح⁽³⁾: « الحَوْلُ: الحِيلَةُ وَالقُوَّةُ أَيْضاً». وَبِالحِيلَةِ يُتَوَصَّلُ إِلَى المَقَاصِدِ كَمَا بِالقُوَّةِ. **تخ**⁽⁴⁾: وَالمُرَادُ هُنَا: القُوَّةُ.

وَرَأَيْتُ مَكْتُوباً عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ⁽⁵⁾ {رَضِيَ اللهُ عَنْهُ}⁽⁶⁾ كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ وَقُلْتُ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ ، فَقَالَ⁽⁷⁾: (هَلْ تَعْلَمُ مَعْنَاهُ يَا ابنَ أُمِّ عَبْدٍ؟ ، فَقُلْتُ رَسُولُ اللهِ أَعْلَمُ ، فَقَالَ: لاَ حَوْلَ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلاَّ بِعِصْمَةِ اللهِ ، وَلاَ قُوَّةَ عَلَى طَاعَتِهِ إِلاَّ بِعَوْنِهِ). {وَمَرَّ بِي فِي الفَائِقِ⁽⁸⁾: « جَاءَ فِي دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: (اللَّهُمَّ ذَا

---

(1) في الأصل "وعلى مذهب" ، والصواب ما أثبته وهو ثبت المفصل والمصادر.

(2) المفصل ص (١٠٢).

(3) ينظر الصحاح (حول) (١٦٧٩/٤).

(4) في "ع" (قال في تخ) ، وينظر التخمير (٥١٩/١).

(5) هو عبد الله بن مسعود غافل الهذلي ، أبو عبد الرحمن ، الصحابي الجليل ، كان من أكابر الصحابة فضلاً وعلماً ، وقرباً من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو خادمه وصاحب سره، توفى سنة ٣٢هـ ، تنظر ترجمته: غاية النهاية (٤٥٨/١) ، والبدء والتاريخ (٩٧/٥) ، وصفة الصفوة (١٥٤/١) ، وحلية الأولياء (١٢٤/١) ، والبيان والتبيين (٥٦/٢) ، والأعلام (١٣٧/٤).

(6) ساقط من "ع".

(7) ينظر الحديث في مجمع الزوائد (٩٩/١٠) ، ولفظه: (... ولا قوة على طاعة الله إلا بعون بالله) رواه البزار بإسنادين ؛ أحدهما منقطع فيه عبد الله بن خراش ، والغالب عليه الضعف ، والآخر متصل حسن. رواه الحاكم في المستدرك (٢٩٠/٤) ، وينظر المقاليد (١٨٢/أ) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦٥١).

(8) ينظر الفائق (٢٩٥/١).

الحَيْلِ الشَّدِيْدِ) ، هُو الحَوْلُ ، أَيْ: ذَا الكَيْدِ ، وَقِيْلَ: ذَا القُوَّةِ ؛ وَأَنَّ أَصْـــلَ "الحَـــوْلِ": الحَرَكَةُ وَالاستِطَاعَةُ}(١).»

مِثَالُ الوَجْهِ الثَّانِي(٢):

❁ لاَ نَسَبَ اليَومَ وَلاَ خُلَّةً ❁

وَمِثَالُ الثَّالِثِ(٣):

❁ لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ ❁

وَمِثَالُ الرَّابِعِ(٤):

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لاَ نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلاَ جَمَلُ

وَمِثَالُ الخَامِسِ(٥):

فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيْمَ فِيْهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدَاً مُقِيْمُ

تخ(٦): « فَإِنْ سَأَلتَ: فِي كَلاَمِ الشَّيْخِ نَظَرٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ(٧): "وَأَنْ تَعْكِسَ هَذَا" هُو بِعَيْنِهِ الوَجْهُ الثَّالِثُ؟.

أَجَبْتُ: الوَجْهُ السَّادِسُ وَإِنْ كَانَ هُو الوَجْهَ الثَّالِثَ صُوْرَةً فَلَيْسَ بِهِ مَذْهَبَاً.»

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) سبق ذكره.

(٣) سبق ذكره.

(٤) الشاهد للراعي النميري في ديوانه (١١٢) ، والكتاب (٢/٢٩٥) ، ومجـــالس ثعلـــب (١/٢٨) ، وتحصيل عين الذهب (٣٤٩) ، وشرح ابن يعيش (٢/١١١) ، واللســـان (لقـــا) (١٥/٢٥٤) ، والمقاصد النحوية (٢/٣٣٦) ، وشرح التصريح (١/٢٤١) ، وبلا نسبة في الموجز في النحـــو (٥٤) ، وشرح الأشموني (٢/١١).

(٥) الشاهد لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص (٤٥) ، وهو ملفق من بيتين هما:

وفيهما لحم ساحرة وبحر وما فاهوا به أبداً مقيم

فلا لغوٌ ولا تأثيم فيهـــا ولا غول ولا فيها وليم

وهو له في معاني القرآن (١/١٢١) ، واللسان (أثم) (١٢/٦) ، والمقاصد النحويـــة (٢/٣٤٦) ، وشرح التصريح (١/٢٤١) ، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب (٨٨) ، وشرح ابن عقيـــل (١/٣١٩) ، والأشموني (٢/١١).

(٦) ينظر التخمير (١/٥١٩).

(٧) المفصل ص (١٠٢).

شح⁽١⁾: « وَأَمَّا الوَجْهُ السَّادِسُ فَلاَ حَاصِلَ لَهُ ؛ لأَنَّهُ عَكْسُ الخَامِسِ ، وَإِنَّمَا هُوَ الثَّالِثُ بِعَيْنِهِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ ذِكْرُهُ وَهَماً مِنْهُ ، وَقَدْ تَوَهَّمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ وَجْهٌ سَادِسٌ بِاعْتِبَارِ وَجْهِ الرَّفْعِ ، فَيَكُونُ رَفْعُ الثَّانِي فِي الثَّالِثِ عَلَى غَيْرِ هَذَا الرَّفْعِ ، وَهَذَا الاعْتِبَارُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ إِلَى عَدَدِ الوُجُوهِ بِاعْتِبَارِ تَوْجِيهِهَا ، وَإِنَّمَا قُصِدَ إِلَى عَدِّهَا بِاعْتِبَارِ اخْتِلاَفِ لَفْظِهَا ، وَلاَ يَزِيدُ ذَلِكَ عَلَى خَمْسَةٍ ، وَعَلَى مَا ذَكَرَ هَذَا المُتَعَدِّدُ يَجِبُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى السِّتَّةِ ، لأَنَّ رَفْعَهَا جَمِيعاً يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى المُنَاسَبَةِ وَعَلَى كَرَاهَةِ وَهْمِ التَّرْكِيبِ ، وَعَلَى أَنَّ "لاَ" بِمَعْنَى "لَيْسَ" ، وَعَلَى مَذْهَبِ أَبِي العَبَّاسِ⁽٢⁾ ، وَعَلَى أَنَّ الأُولَى بِمَعْنَى "لَيْسَ" ، وَالثَّانِيَةَ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي العَبَّاسِ ، وَعَلَى العَكْسِ.»

شح⁽٣⁾: « بَيَانُ الوَجْهِ الأَوَّلِ: أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِلاً ، وَعَطَفَ إِحْدَى الجُمْلَتَيْنِ عَلَى الأُخْرَى ، وَذَلِكَ وَاضِحٌ ، وَإِنَّمَا الإِشْكَالُ فِي الاسْتِثْنَاءِ الوَاقِعِ بَعْدَهُ ، وَهُوَ فِي المَعْنَى رَاجِعٌ إِلَى الجُمْلَتَيْنِ ، وَالاسْتِثْنَاءُ إِذَا اسْتَعْقَبَ الجُمْلَتَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ لِلثَّانِيَةِ ، وَأَشْبَهُ مَا يُقَالُ لِرَفْعِ الإِشْكَالِ: إِنَّ "الحَوْلَ" وَ"القُوَّةَ" لَمَّا كَانَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَصَارَ⁽٤⁾ كَأَنَّهُ تِكْرَارٌ فَصَحَّ / رُجُوعُ الاسْتِثْنَاءِ إِلَيْهِمَا ؛ لِكَوْنِهِمَا كَشَيْءٍ وَاحِدٍ ، {فاعرفهُ.}⁽٥⁾ [١٢٤/ب

وَأَمَّا بَيَانُ الوَجْهِ الثَّانِي: فَعَلَى العَطْفِ عَلَى اللَّفْظِ ، وَ"لاَ" زَائِدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ كَقَوْلِهِ⁽٦⁾:

❁ لاَ أَبَ وابْنًا .... ❁

وَأَمَّا الوَجْهُ الثَّالِثُ: فَفَتْحُ الأَوَّلِ وَاضِحٌ ، وَرَفْعُ الثَّانِي عَلَى أَنْ {يَكُونَ}⁽٥⁾ مَعْطُوفاً عَلَى مَحَلِّ الأَوَّلِ ، كَقَوْلِهِ⁽٧⁾:

---

(١) في "ع" (في شح) ، وينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٦/١) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٦٥٢) بتصرف.

(٢) ينظر المقتضب (٣٦٠/٤).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٤/١ - ٣٩٥).

(٤) في "ع" (صار).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) سبق تخريجه ص (١٥٥).

(٧) سبق تخريجه ص (١٥٥).

۞ لاَ أُمَّ .... ولاَ أَبُ ۞

وَأَمَّا الوَجْهُ الرَّابِعُ: فعَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَصدِ مُناسَبَةِ السُّؤَالِ ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ "أَحَولٌ لَنَا أَمْ قُوَّة"؟ ، ويَكُونُ الكَلاَمُ جُمْلَتَيْنِ ، مِنْ مُبْتَدَأ وَخَبَرِ مَحْذُوف ، ولاَ تَكُونُ "لاَ" عَامِلَةً ، وذَلِكَ لأَنَّهُمْ إِذَا كَرَّرُوا جَوَّزُوا الابْتِدَاء ، نَحْو: لاَ رَجُلٌ ولاَ امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ ، وَلأَنَّهُ لمَّا كُرِّرَ صَارَ فِي الظَّاهِرِ كَأَنَّهُ مَعَ الأَوَّلِ بُنِيَ ، فَكُرِهَ أَنْ يُوهِمَ مَا لَيْسَ مِنْ لُغَتِهِمْ مِن تَرْكِيبِ المُتَعَدِّدَات ، فَعَدَلُوا إِلَى وَجْهِ الجَوَازِ عَلَى الأَصْلِ.»

وَأَمَّا الوَجْهُ الخَامِسُ: فَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ[١] فِي مَتْنِ الكِتَابِ وَجْهَ تَعْلِيْلِهِ.

وَأَمَّا الوَجْهُ السَّادِسُ: فَهُوَ شَيءٌ لاَ حَاصِلَ لَهُ كَمَا قُلنَا آنِفاً ، وَوَجْهُهُ أَنْ يَكُونَ "لاَ" فِي الأَوَّلِ لِنفْيِ الجِنْسِ ، وَفِي الثَّانِي بِمَعْنَى "لَيْسَ" ، ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ[١].

{**قُلْتُ**: وَأَمَّا الأَلِفُ فِي "وَلاَ عُشْبَاً" فِي قَولِ الأَبِيوردي[٢]:

أَثْرُهَا فَلاَ مَاءً أَصَابَتْ وَلاَ عُشْبًا ... وَقَدْ مُلِئَتْ أَحْشَاءُ رُكْبَانِهَا رُعْبًا

يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ بَدَلاً عَنِ التَّنوِينِ ، أَوْ يَكُونُ المَنْفِي مَفْتُوحَاً ، وَهِيَ أَلِفُ الإِطْلاَقِ}[٣] ، واللهُ المُوَفِّقُ.

---

[١] ينظر المفصل ص (١٠٢).

[٢] ديوان الأبيوردي (٤٢٦/١).

[٣] ساقط من "ع".

[حذف اسم "لا" وحذف خبرها]

قَالَ رَضِي اللّه عَنهُ:

« **فصل:**

وَقَدْ حُذِفَ المَنْفِيُّ فِي قَوْلِهِمْ: لاَ عَلَيْكَ ، أَيْ: لاَ بَأسَ عَلَيْكَ.»(١)

"بَأسَ" اسمُ "لاَ" النَّافِيَةِ لِلجِنْسِ ، و"عَلَيْكَ" خَبَرُهَا(٢) ، وَجَازَ الحَذْفُ لمَّا عُلِمَ ؛ لأَنَّهُمْ يُظْهِرُونَ فَيَقُولُونَ: لاَ بَأسَ عَلَيْكَ ، فَعُلِمَ أَنَّ المُضْمَرَ مِنْ جِنْسِ المُظْهَرِ(٣) ، وَلأَنَّهُ هُو المُبْتَدَأُ بِعَيْنِهِ ، طَرَأَ(٤) عَلَيْهِ كَلَمَةُ النَّفي فَجَازَ حَذْفُهُ ، قِيَاساً عَلَى حَذْفِ المُبْتَدَأ، أَلاَ تَرَاهُمْ جَوَّزُوا حَذْفَ خَبَرِهَا أَيْضاً ، فَيَقُولُونَ: لاَ بَأسَ ، قِيَاساً عَلَى جَوَازِ حَذْفِ خَبَرِ المُبْتَدَأ ، وَالكَلاَمُ فِي المُجَوِّزِ هُنَا كَالكَلاَمِ فِي المُجَوِّزِ ثَمَّةَ(٥) ، واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) المفصل ص (١٠٢).

(٢) ينظر التخمير (٥١٩/١).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٦/١).

(٤) أي: لكن طرأت.

(٥) ينظر النص في المفصل في شرح المفصل ص (٦٥٣).

[خبر "ما" و"لا" المشبهتين بـ"ليس"]

قال رضي الله عنه:

«**خبر "ما" و"لا" المشبّهتين بـ"ليس"**

هَذَا التَّشْبِيهُ لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ وَأَمَّا بَنو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ مَا بَعْدَهُمَا عَلَى الابْتِدَاءِ ، وَيَقْرَؤُونَ(١) ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرٌ ﴾ إِلاَّ مَنْ دَرَى كَيْفَ هِيَ فِي المُصْحَفِ.

فَإِذَا انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ"إِلاَّ" أَوْ تَقَدَّمَ الخَبَرُ بَطَلَ العَمَلُ ، فَقِيلَ: "مَا زَيْدٌ إِلاَّ مُنْطَلِقٌ ، وَلاَ رَجُلٌ إِلاَّ أَفْضَلُ مِنْكَ ، وَلاَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وَلاَ أَفْضَلُ مِنْكَ رَجُلٌ".»(٢)

{**قُلْتُ: فَإِنْ سَأَلْتَ:** مَا بَالَهُم قَدَّمُوا المَنْصُوبَ عَلَى المَرْفُوعِ فِي بَابِ "إِنَّ" وَعَكَسُوا العَمَلَ فِي "مَا" وَ"لاَ" كَمَا تَرَى؟.

أَجَبْتُ: لأَنَّ مَا شُبِّهَ بِهِ بَابُ "إِنَّ" أَقْوَى مِمَّا شُبِهَ بِهِ الحَرْفَانِ ، لأَنَّ ذَلِكَ البَابَ مَحْمُولٌ عَلَى الفِعْلِ المُتَصَرِّفِ عَلَى مَا مَرَّ ، نَحو "ضَرَبَ" وَأَمْثَالِهِ ، وَلاَ كَذَلِكَ فِيمَا نَحْنُ فِيْهِ ، فَإِنَّ الحَرْفَ هُنَا مَحمُولٌ عَلَى غَيْرِ المُتَصَرِّفِ ، وَهُو "لَيْسَ" ، وَتَقْدِيمُ المَنْصُوبِ عَلَى المَرْفُوعِ دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ التَّصَرُّفِ ، فَكَانَ بَابُ "إِنَّ" أَوْلَى بِهِ ، فَاعرِفهُ.}(٣)

شح(٤): « أَهْلُ هَذِهِ الصَّنْعَةِ يَزْعُمُونَ أَنَّ لُغَةَ بَنِي تَمِيْمٍ عَلَى القِيَاسِ(٥) فِي ذَلِكَ ، لأَنَّ الحَرْفَ إِذَا لَمْ يَكُن لَهُ اخْتِصَاصٌ بِأَحَدِ القَبِيْلَيْنِ – أَعْنِي الاسْمَ وَالفِعْلَ – لَمْ يَكُنْ لَهُ عَمَلٌ فِي أَحَدِهِمَا ؛ لأَنَّ للاخْتِصَاصِ أَثَرَاً ، وَ"مَا" وَ"لاَ" تَدْخُلاَنِ عَلَيْهِمَا ، فَالقِيَاسُ أَنْ لاَ يَكُونَ لَهُمَا عَمَلٌ فِي أَحَدِهِمَا. ثُمَّ قَالَ: لاَ خِلاَفَ فِي إِعْمَالِ "لاَ" لِنَفْيِ الجِنْسِ ، فَإِذَا صَحَّ إِعْمَالُ "لاَ" بِالاتِّفَاقِ فَلاَ يُعَدَّ فِي إِعْمَالِ "مَا" ، فَإِن زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّ "لاَ" النَّاصِبَةَ

---

(١) الآية (٣١) من سورة يوسف.

(٢) المفصل ص (١٠٢ – ١٠٣).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٧/١) بتصرف يسير.

(٥) ينظر هذه المسألة في الكتاب (٥٧/١) ، والإنصاف (١٦٥/١ – ١٧٢) ، وأسرار العربية ص (٥٩) ، وشرح التصريح (٢٣٦/٢) ، وينظر الرفع ولغة بني تميم في الكشاف (٧٠/٤) ، والإنصاف (١٦٥/١) ، والتبيان (١٢١٢/٢) ، والبحر (١٢١/١٠) ، وشرح ابن عقيل (٢٧٩/١) ، وشرح الألفية لابن الناظم ص (١٤٥).

غَيْرُ "لاَ" الدَّاخِلَةِ عَلَى الفِعْلِ ، قِيْلَ لَهُ: فَمَا المَانِعُ مِن أَنْ تَكُونَ "مَا"(١) الرَّافِعَةُ غَيْرَ "مَا" الدَّاخِلَةِ عَلَى الفِعْلِ.»

قُلْتُ: وَفِي اعْتِرَاضِهِ إِشْكَالٌ وَهُو أَنَّ "مَا" الدَّاخِلَةِ عَلَى القَبِيْلَيْنِ وَاحِدَةٌ ، بِدَلِيْلِ اتِّحَادِ مَعْنَاهَا(٢) فِيْهِمَا ، وَلاَ كَذَلِكَ "لاَ" ، فَإِنَّهَا مُخْتَلِفَةُ المَعْنَى فِي المَوْضِعَيْنِ ، وَفِيْهِ دَلِيْلٌ عَلَى أَنَّ الدَّاخِلَةَ فِي الاسْمِ لِنَفْيِ الجِنْسِ غَيْرُ الدَّاخِلَةِ عَلَى الفِعْلِ ، فَــ"لاَ" وَإِنْ كَانَتْ مُتَّحِدَةً فِي المَدْخَلَيْنِ صُورَةً فَهِي مُخْتَلِفَةٌ فِيْهِمَا مَعْنىً ، فَــ"مَا" تَعْمَلُ فِي الاسْمِ ، وَهِي النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ ، إِذَنْ مُخْتَصَّةٌ.

تخ(٣): « "مَا" لِنَفْيِ الحَالِ كَــ"لَيْسَ" ، وَكَذَلِكَ "لاَ" يُجْرَي مُجْرَى "مَا" فِي نَفْيِ الحَالِ ، كَقَوْلِكَ: لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، فَإِنَّهُ لاَ يُقْصَدُ بِهِ الاسْتِقْبَالُ.

وَأَمَّا "إِنْ" النَّافِيَةُ فَقَدْ أَجَازَ المُبَرِّدُ(٤) إِعْمَالَهَا ، وَسِيْبَوَيْه(٥) فَرَّقَ.

وَقَالَ(٦): الغَالِبُ: عَلَى "إِنْ" هُجُومُ الاسْتِثْنَاءِ عَلَى خَبَرِهَا ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾(٧) وَقَالَ: ﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ ﴾(٨) ، ﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّا

---

(١) بعده حرف الألف مكرر في الأصل.

(٢) في "ع" (معناه).

(٣) ينظر التخمير (١/٥٢١ – ٥٢٢).

(٤) ينظر المقتضب (٢/٣٦٢) ، وفيه قال: « وكان سيبويه لا يرى فيه إلا رفع الخبر ... ، وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بــ"ليس" ، كما فعل ذلك في "ما" وهذا هو القول ؛ لأنه لا فصل بينها وبين "ما" في المعنى...»

(٥) سيبويه لا يرى إعمال "إن" كــ"ما" وقد ذكر أنها تكون للمجازاة ، وتكون في معنى "ما" ، ينظر الكتاب (٣/١٥٢ – ١٥٣) ، والمقتضب (٢/٣٦٢) ، والتخمير (١/٥٢١) ، والمقاليد (١٨٢/أ).

(٦) أي: صاحب التخمير ، حيث يقول فيه (١/٥٢١ – ٥٢٢): « لكن الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن النافية الغالب عليها هجوم ....».

(٧) الآية (٦٧) من سورة يوسف.

(٨) الآية (١٥٥) من سورة الأعراف.

أَسْمَآءٌ ﴾ (١) / ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ (٢) ، وَفِي ذَلِكَ كَثْرَةٌ ، فَلاَ يَظْهَرُ غَنَاء التَّشْبِيهِ فِيْهَا.» [١٢٥/أ]

شم(٣): « إِنَّ "لاَ" نَفْيُهُ عَلَى الإِطْلاَقِ ، وَكَلِمَاتُ النَّفْيِ عَلَى أَرْبَعِ مَرَاتِبَ: "لَيْسَ" ثُمَّ "مَا" ثُمَّ "لاَ" ثم "لاَت(٤)" ، وَقَدْ مَرَّ مِثْلُ هَذَا الكَلاَمِ أَشْبَعَ.

قَوْلُهُ: « إِلاَّ مَنْ دَرَى كَيْفَ(٥) هِيَ فِي المُصْحَفِ.»

مَعْنَاهُ أَنَّ فِي المُصْحَفِ ﴿ هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ (٦) ، بِالنَّصْبِ ، فَمِنْ بَنِي تَمِيمٍ مَنْ اطَّلَعَ عَلَى المُصْحَفِ ، فَوَافَقَ فِيْهِ أَهْلَ الحِجَازِ اسْتِنَاناً بِسُنَّةِ(٧) المُصْحَفِ ، عَلَى أَنَّ اللُّغَةَ القُدْمَى الفُصْحَى هِيَ اللُّغَةُ الحِجَازِيَّةُ(٨) ، وَلُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ لُغَةٌ سَلِيقِيَّةٌ(٩) ، وَإِنْ كَانَ فِي هَذَا القَبِيلِ كَثْرَةٌ عَالِيَةٌ.

شح(١٠): « قَوْلُهُ: "**وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ**» إِلَى آخِرِ الكَلاَمِ ، غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَحِلُّ أَنْ يُقْرَأَ القُرْآنُ عَلَى حَسَبِ اخْتِلاَفِ اللُّغَاتِ مَا لَمْ يُنْقَلْ تَوَاتُراً.

قَوْلُهُ: « **وَيَقْرَؤُونَ** ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرٌ ﴾ (٦) ، يؤذِنُ بِأَنَّ أَهْلَ كُلِّ لُغَةٍ لَهُمْ أَنْ يَقْرَأُوا بِلُغَتِهِمْ ، أَوْ يُؤذِنُ بِأَنَّ هَذِهِ القَبِيلَةَ كَانَتْ تَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ.

---

(١) الآية (٢٣) من سورة النجم.

(٢) الآية (١١٦) من سورة الأنعام.

(٣) في "ع" (وفي شم).

(٤) ينظر حواشي الزمخشري (ل ٢٧ ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦٥٩).

(٥) كلمة (كيف) مكررة في "ع".

(٦) الآية (٣١) من سورة يوسف ، وبالرفع قرأ ابن مسعود ، ينظر الكشاف (٣١٧/٢) ، وتفسير الرازي (١٢٩/١٨) ، والبحر (٣٠٤/٥).

(٧) أي: اتباعاً لطريق المصحف ، ينظر اللسان (سنن) (٢٢٥/١٣).

(٨) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٦٥٥).

(٩) ينظر الكشاف (٣١٧/٢) ، والمقاليد (١٨٢/أ).

(١٠) في "ع" (وفي شح) ، وينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٧/١ – ٣٩٨) ، والنص في الموصّل في شرح المفصل ص (٦٥٥).

وَقَوْلُهُ: "إِلاَّ مَنْ دَرى كَيف"(١) يُؤذِنُ بِأَنَّ القِرَاءَةَ كَانَتْ سَائِغَةً ثَمَّ ، فَلَمَّا كُتِبَ المُصْحَفُ لَمْ يَسُغْ إِلاَّ عَلَى مَا يُوَافِقُهُ ، وكِلاَهُمَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ.»

{**قُلْتُ:** هَذِهِ المُؤاخَذَاتُ إِنَّمَا تَتَمَشَّى مُتَوَجِّهَةً أَنْ لَو كَانَ مَعْنَى قَولِهِ: و"**يَقْرَؤونَ**": أَنَّ هَذِهِ قِرَاءَةٌ مُوَسَّعَةٌ لَهُم تَوْسِعَةَ القِرَاءَةِ السُّنِّيَةِ ، غَايَةُ مَا فِي البَابِ أَنَّهُ قَالَ: "**ويَقْرَؤونَ**" ، ولَفْظَةُ القِرَاءَةِ تُطلَقُ عَلَى السُّنِّيَةِ وغَيْرِهَا ، فَتُحمَلُ عَلَى مَا هُو جَائِزٌ لِلإِرَادَةِ ، وَهُو مُنْبِئٌ عَنِ الصِّحَّةِ والسَّدَادِ ، صَوْناً لِكَلاَمِ مِثْلِ هَذَا الإِمَامِ ، الَّذِي هُو أُستَاذُ الأَنَامِ عَنْ شَائِبَةِ الفَسَادِ ، ثُمَّ لمَّا كَانُوا السَّوادَ العَظِيْمَ ، واللُّغَةُ لُغَتُهُمْ ، كَانُوا(٢) يَقْرَؤُونَ عَلَى سَلِيقَتِهِمْ مَا لَمْ تَبْلُغْهُمْ القِرَاءَةُ المُنَزَّلَةُ ، عَلَى أَنَّ طَائِفَةَ العَرَبِ فِيْهِم الجَفَاءُ وقِلَّةُ اللُّطْفِ ، ولُغَتُهُمْ لُغَتُهُمْ.}(٣)

قُلْتُ: قَالَ فَخْرُ المَشَايِخِ(٤) {رَحِمَهُ الله}(٣): "وَفِي مُصْحَفِ ابنِ مَسْعُودٍ(٥) {رَضِي الله عَنْهُ}(٣) بِالرَّفْعِ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ(٦).

وَقَولُهُ: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ﴾(٧) قُرِئَ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ(٨) عَلَى اللُّغَتَيْنِ ، وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ(٩) ﴿بِأُمَّهَـٰتِهِمْ﴾ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَنْصِبُ.

---

(١) كلمة "كيف" مكررة في "ع".

(٢) في الأصل (وكانوا) والصواب بدونها وهو ما أثبته.

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر قوله في المقاليد (١٨٢/أ – ب).

(٥) سبق تخريجه ص (٢٤٦).

(٦) ينظر الكشاف (٣١٧/٢) ، والبحر (٣٠٤/٥).

(٧) الآية (٢) من سورة المجادلة.

(٨) بالرفع قرأ عاصم في رواية المفضل ، وقرأ الباقون بالنصب ، ينظر السبعة (٦٢٨) ، ومختصر ابن خالويه (١٥٣) ، وتفسير الفخر الرازي (٢٥٤/٢٩) ، والبحر (٢٣٢/٨) ، وفي تفسير القرطبي (٢٧٩/١٧) ، وفتح القدير (١٨٢/٥) ، هي قراءة أبي عمرو والسلمي ، وفي تفسير النسفي (١٧٧٠/٣): المفضل.

(٩) قراءة ابن مسعود على زيادة الباء ، ينظر الكشاف (٧٠/٤).

وَسَمِعْتُ شَيْخَنَا {رَحِمَهُ الله}(١): وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَرَأَ(٢): ﴿ مَا هَذَا بِشِرًى ﴾ أَيْ: بِمُشْتَرًى ، عَلَى وَضْعِ المَصْدَرِ مَوْضِعَ المَفْعُولِ ،وَالبَاءُ فِيْهِ بَاءُ "لَيسَ"(٣) ، ولَيْسَتْ هِي بِتِلْكَ القَوِيَّةِ(٤) ، {وَهَذِهِ القِرَاءَةُ مَذْكُورَةٌ فِي الكَشَّافِ(٥) ، "وَالمَعْنَى: لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ لَئِيمٍ" ، فَاعرِفْهُ.}(١)

قوله: « **فَإِذَا انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ"إلاَّ" أَوْ تَقَدَّمَ الخَبَرُ**».

شع(٦): « أَمَّا الانْتِقَاضُ فَإِنَّهُ يُبْطِلُ العَمَلَ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ العَمَلَ كَانَ لِمَكَانِ النَّفْي ، وَقَدْ بَطَلَ بِالاسْتِثْنَاءِ ، فَلَو أُعمِلَ بَعْدَ الإِثْبَاتِ لَتَنَاقَضَ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِمٌ ، فَلَو نَصَبْتَ لَوَجَبَ أَنْ تُقدِّرَ "مَا" بَعْدَ "إِلاَّ" نَاصِباً لِـ"قَائماً" وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ "قَائِمًا" مُثْبَتاً ؛ لِوُقُوعِهِ بَعْدَ "إِلاَّ" ، فَيَجْتَمِعُ النَّفيُ وَالإِثْبَاتُ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ بَعْدَ "إِلاَّ" وَهو مُحَالٌ.

وَأَمَّا إِذَا تَقَدَّمَ الخَبَرُ فَلأَنَّ العَامِلَ ضَعِيفٌ ، فَلَمْ يَقْوَ قُوَّةَ الأَصْلِ ، فَلَمَّا رُوعِيَ التَّقْدِيمُ تُرِكَ العَمَلُ ، فَقِيلَ: مَا قَائِمٌ زَيْدٌ.»

{قَالَ الإِمَامُ فَخْرُ المَشَايِخِ(٧): « وَقَدْ جَاءَ نَصْبُ الخَبَرِ مَعَ تَقَدُّمِهِ فِي اسْتِعْمَالِهِم»}(١).

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) هي قراءة الحسن وأبي الحويرث الحنفي في المحتسب (٣٤٢/١) ، والبحر (٣٠٤/٥) ، وقراءة الحسن في تفسير القرطبي (١٨٣/٩) ، وهي بلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ (٧٠٢/١) ، والقراءة بكسر الباء والشين.

(٣) ينظر المقاليد (١٨٢/ب).

(٤) في "ع" (القوة).

(٥) ينظر الكشاف (٣١٧/٢).

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٨/١).

(٧) لم أجد من قال بهذا القول فيما اطلعت عليه من المصادر ، حتى أن الأسفندري ذكر في المرفوعات أنه ممتنع بالإجماع إلا إذا قصد "ليس" ، ينظر المقتبس في توضيح ما التبس تحقيق الدكتور سعد الرشيد (٧٧٥/٢).

وَأَمَّا إِعْمَالُ "لاَ" هَذَا العَمَلَ فَضَعِيفٌ مِن الأَصْلِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي المَرْفُوعَاتِ ، وَاسْتِعْمَالُ "لاَ" نَاصِبَةً لِلمُضَافِ وَمَبْنِيّاً مَعَهَا المُفْرَدُ ، وَهُو الوَجْهُ. وَأَمَّا الرَّفْعُ وَنَصْبُ الخَبَرِ فَضَعِيفٌ ، لاَ يَجُوزُ إِلاَّ فِي الشِّعْرِ ، إِلاَّ عَلَى قَوْلِ أَبِي العَبَّاسِ(١).»(٢)

تخ(٣): « بِالانتِقَاضِ خَرَجَ الخَبَرُ عَن حَيِّزِ النَّفيِ ، وَهَذَا كَالمُستَضعَفِ مِن الوُلاَةِ ، إِذَا خَرَجَ عَنْ وِلاَيَتِهِ أَمْرٌ فَقَدْ قَصُرَ عَنْ إِنْفَاذِ التَّصَرُّفِ فِيْهِ.

وَأَمَّا التَّقْدِيمُ فَلأَنَّ القِيَاسَ أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ – فِي هَذَا البَابِ – كَالاسمِ مَرْفُوعاً ؛ لأَنَّهُمَا فِي الأَصْلِ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَإِنَّمَا يَنْتَصِبُ الخَبَرُ تَشْبِيْهاً لَهُ بِخَبَرِ "لَيْسَ" ، وَلاَ تَشْبِيْهَ إِلاَّ بِظُهُورِ الشَّبَهِ ، وَلاَ يَظْهَرُ إِلاَّ عِنْدَ تَمَامِ الكَلاَمِ ، فَيَتَوَقَّفُ النَّصْبُ عَلَى تَمَامِ الكَلاَمِ ، وَإِعْرَابُ الخَبَرِ لاَ يَتَوَقَّفُ فَبَقِيَ عَلَى مَا كَانَ.»

قُلْتُ: وَفِي شَرْحِ الأُنْمُوذَجِ(٤): /« وَيَبْطُلُ عَمَلُهَا لِوُقُوعِ الفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ [١٢٥/ب] اسْمِهَا، وَالفَاصِلُ نَحو: "إِنْ"» ، وَأَمْثَالُهُ نَحو قَولِهِ(٥):

❁ وَمَا(٦) إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ ❁

{تَمَامُ البَيْتِ:

❁ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِيْنَا ❁

قَالَ فَخْرُ المَشَايِخِ: بَطَلَ عَمَلُهَا بِـ"إِنْ" التَّأْكِيْدِيَّةِ كَمَا يَبْطُلُ عَمَلُ "إِنَّ" إِذَا دَخَلَتْ

---

(١) ينظر المقتضب (٣٦٠/٤ – ٣٦١).

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٣٩٨/١).

(٣) ينظر التخمير (٥٢٢/١).

(٤) ينظر شرح الأنموذج للأردبيلي ص (٦٠) وفيه قال: « "وكذلك يبطل عمل ما بزيادة "إنْ" ..."».

(٥) هو للكميت في شرح ابن يعيش (١٢٩/٨) ، ولفروة بن مسيك في الكامل (٤٤١/١) ، والوحشيات ص (٢٨) ، وشرح أبيات سيبويه (٨٩/٢) ، والصفوة الصفية (٥٧/١) ، وخزانة الأدب ، (١١٢/٤) ، والدرر (١٠٠/٢) ، وبلا نسبة في الكتاب (١٥٣/٣) ، والإغفال (٧١٠/٢) ، والمقتضب (٥١/١) ، (٣٦٤/٢) ، والمنصف (١٢٨/٣) ، والخصائص (١٠٨/٣)، والمحتسب (٩٢/١) ، والصاحبي ص (١٧٦) ، والأصول (٢٣٦/١).

(٦) في الأصل (وأما) وما أثبته من "ع" ، وكذا هو في المصادر.

عَلَيْهَا "مَا" ، وَسَبَبُ ذَلِكَ قِيَامُ الفَاصِلِ ، وَالعَامِلُ حَرْفٌ ، وَهُوَ أَضْعَفُ القَبْلِ(١) الثَّلاثَةِ.}(٢)

وَفِي شرح الإِيْجَازِ لِلطَّبَرسي(٣): « وَيَبْطُلُ عَمَلُهَا إِذَا فُصِلَ بِأَجْنَبِيٍّ ، نحو: "مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ" بِالرَّفْعِ ، و"بَلْ" و"لَكِنْ" بِمَنْزِلَةِ "إِلاَّ" فِي نَقْضِ النفي ، نَحو: مَا زَيْدٌ قَائِمٌ بَلْ قَاعِدٌ(٤) ، بِالرَّفْعِ لأَنَّهُ إِذَا جِيءَ بِهِ بَعْدَ النَّفْي عُدِلَ بِالكَلاَمِ إِلَى الإِيْجَابِ ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ "إِلاَّ" فَاعرِفْهُ.

---

(١) العبارة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما أثبت ، والذي يظهر أنه يقصد العوامل الثلاثة: "ليس" و"لا" و"ما".

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر شرح الإيجاز للطبرسي للكيذري بتحقيق شيخنا الدكتور محسن العميري (١٠٧ – ١٠٨) بتصرف.

(٤) في شرح الإيجاز "ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ" ، وهو مذهب الجمهور ينظر شرح التصريح (١٩٧/١).

[توكيد خبرها]

قال رضي الله عنه:

« **فصل:**

وَدُخُولُ البَاءِ فِي الخَبَرِ فِي(١) نَحْوِ قَوْلِكَ: مَا زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ ، إِنَّمَا يَصِحُ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ ؛ لأَنَّكَ لاَ تَقُولُ: زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ.»(٢)

شح(٣): « هَذَا الاسْتِدْلاَلُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ؛ لِفُقْدَانِ النَّفْيِ المُصَحِّحِ دُخُولَ البَاءِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، فَدُخُولُ "مِنْ" لأَجْلِ النَّفْيِ خَاصَّةً ، وَلاَ يَلْزَمُ أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، فَكَذَا هُنَا.»

{**قلت:** قَولُهُ: "غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ" غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ؛ لأَنَّ النَّفْيَ عَلَى إِطْلاَقِهِ ، لَو كَانَ هُو الَّذِي يُصَحِّحُ دُخُولَ البَاءِ لَصَحَّ دُخُولَهُ فِي كُلِّ نَفْيٍ ، وَالوَاقِعُ خِلاَفُهُ ، فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ النَّافِيَ مَخْصُوصاً ، فَاعرِفْهُ.}(٤)

شم: دُخُولُ البَاءِ فِي الخَبَرِ هُنَا كَدُخُولِ اللاَّمِ فِي خَبَرِ "إِنَّ" ؛ لأَنَّ هَذَا النَّفْيَ يُؤتَى بِهِ فِي جَوَابِ هَذَا الإِثْبَات ، فَاسْتَوَيَا فِي التَّأْكِيدِ عَلَى اخْتِلاَفِ المَوْضِعَيْنِ نَفْياً أَوْ(٥) إِثْبَاتاً.

تخ(٦): « هَذِهِ البَاءُ فِي الخَبَرِ لَيْسَ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، لأَنَّ المُبْتَدَأَ وَالخَبَرَ عِنْدَهُمْ بَاقِيَانِ عَلَى مَا كَانَا عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الابْتِدَاءِ ، وَخَبَرُ المُبْتَدأ لاَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ هَذا البَاءُ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: هَبْ أَنَّهَا لاَ تَدخُلُ عَلَيْهِ ، وَالمُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ فِي مَقَامِ الإِثْبَاتِ ، فَلِمَ لاَ تَدخُلُ عَلَيْهِ وَهُمَا فِي مَقَامِ النَّفْيِ؟.

---

(١) في المطبوع (... في الخبر نحو قولك: ...).

(٢) المفصل ص (١٠٣).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٩٩).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) في "ع" (وإثباتاً).

(٦) ينظر التخمير (١/٥٢٣ – ٥٢٤).

أَجَبْتُ: لأَنَّ هَذِهِ البَاءَ لاَ تَكُونُ إلاَّ فِي مَقَامِ النَّصْبِ ، والمَقَامُ هُنَا مَقَامُ الرَّفْعِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ ابنُ السَّرَّاجِ(١): "لاَ تَقُولُ: مَا بِقَائِمٍ زَيْدٌ".»

{وذَكَرَ فِي سُورَةِ الأَحْقَافِ صَاحِبُ الكَشَّافِ(٢) فِي قَولِهِ تَعَالَى ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٣) ، قَولُهُ: « ﴿ بِقَٰدِرٍ ﴾ مَحَلُّهُ الرَّفعُ ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ ﴿ أَنَّ ﴾ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قِراءة عَبْدِ اللهِ(٤): ﴿ قَادِرٌ ﴾ ، وَإِنَّمَا دَخَلَ البَاءُ لاشْتِمَالِ النَّفْيِ فِي أَوَّلِ الآيَةِ عَلَى "أن" ومَا فِي حَيِّزِهَا. وقَالَ الزَّجَّاجُ(٥): « لَو قُلْتَ: مَا ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا بِقَائِمٍ جَازَ ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَلَيْسَ اللهُ بِقَادِرٍ» ، أَلاَ تَرَى إِلَى وقُوعِ ﴿ بَلَىٰٓ ﴾ مُقَدِّرَةً لِلقُدْرَةِ عَلَى كُلِّ شَيءٍ من البَعْثِ(٥) وَ غَيْرِهِ ، لاَ "رُؤيَتِهِمْ" ، فَاعْرِفْهُم.}(٦)»

---

(١) ينظر الأصول (١/٣٩٤ ، ٤١٣).

(٢) ينظر الكشاف (٣/٥٢٨).

(٣) الآية (٣٣) من سورة الأحقاف.

(٤) هي قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، ينظر الكشاف (٣/٥٢٨) ، وتفسير النسفي (٣/١٦٤٤) ، وتفسير القرطبي (١٦/٢١٩).

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه (٤/٤٤٧).

(٥) الكلمة غير واضحة في الأصل وما أثبته من الكشاف.

(٦) ساقط من "ع".

[حكم "لات"]

قال رضي الله عنه:

« **فصل**:

وَ"لاَ" الَّتِي يَكْسَعُونَهَا بِالتَّاءِ هِيَ المُشَبَّهَةُ بِـ"لَيْسَ" بِعَيْنِهَا ، وَلَكِنَّهُمْ أَبَوا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ المَنْصُوبُ بِهَا حِيْناً ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ⁽¹⁾ ، أَيْ: لَيْسَ الحِيْنُ حِيْنَ مَنَاصٍ. »⁽²⁾

تخ⁽³⁾: « "يَكْسَعُونَهَا" أَيْ: يَرْدِفُونَهَا بِالتَّاءِ ، مِنْ كَسَعَهُ إِذَا ضَرَبَهُ عَلَى عَجُزِهِ⁽⁴⁾ ، فَاسْتَعَارَهُ هُنَا لِوَضْعِ التَّاءِ فِي آخِرِ هَذِهِ الكَلِمَةِ⁽⁵⁾ ، وَإِنَّمَا أُرْدِفَتْ بِهَا لِيَصِيْرَ لَهَا بِـ"لَيْس" شَبَهٌ صُورَةً ، كَمَا لَهَا شَبَهٌ مَعْنًى بِهَا ، فَيَحسُنُ فِيْهَا إِضْمَارُ اسْمِهَا ؛ لأَنَّ إِضْمَارَ الاسْمِ لاَ يَكُونُ فِي الحُرُوفِ ، إِنَّمَا يَكُونُ فِي الأَفْعَالِ وَالصِّفَاتِ المُتَّصِلَةِ بِهَا ، وَيَلْزَمُ الإِضْمَارُ فِي "لاَتَ" ، كَمَا فِي "لَيْسَ" وَ"لاَ يَكُونُ" فِي الاسْتِثْنَاءِ، ذَكَرَهُ سِيْبَوَيهِ. »⁽⁶⁾

وَفِي حَوَاشِيْ صَاحِبِ⁽⁵⁾ الكِتَابِ « كَذَلِكَ قَالَ عَلِيُّ بن عِيْسَى النَّحوِيّ: "لاَتَ" لاَ تَعْمَلُ إِلاَّ فِي الحِيْنِ خَاصَّةً ، نَصَبْتَ أَوْ رَفَعْتَ ، ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ⁽¹⁾ رَفَعَهُ بَعضُهُمْ. »

{قَالَ الإِمَامُ فَخرُ المَشَايِخِ: "وَقَدْ قُرِئَ⁽⁷⁾ بِهِ وَهُو قَلِيلٌ⁽⁸⁾. وَقَدْ اسْتَعْمَلَهَا أَبُو

---

(١) الآية (٣) من سورة ص.

(٢) المفصل ص (١٠٣).

(٣) ينظر التخمير (١/٥٢٤ – ٥٢٥).

(٤) ينظر اللسان (كسع) (٨/٣٠٩).

(٥) ينظر حواشي المفصل (ل ٢٧ ب) ، (ل ٢٨ أ).

(٦) ينظر الكتاب (١/٥٧).

(٧) هي قراءة عيسى وأبي السمال في مختصر ابن خالويه (١٢٩) ، وقراءة أبي السمال في: البحر (٧/٣٨٣ – ٣٨٤) ، وقرأ بعضهم في الكتاب (١/٥٨) ، ومعاني الأخفش (٢/٦٧٠).

(٨) ينظر الكتاب (١/٥٨).

الطَّيِّبِ فِي غَيْرِ الحِيْنِ فِي قَوْلِهِ(١):

لَقَدْ تَصَبَّرْتُ حَتَّى لاتَ مُصْطَبَرٍ فَالآنَ أُقْحَمُ حَتَّى لاتَ مُقْتَحَمِ

قَالَ الوَاحِدِيّ(٢): « وَالجَرُّ بِهِ شَاذٌّ قَلِيلٌ. قَالَ ابنُ جِنِّي: مِن العَرَبِ مَنْ يَجُرُّ بِـ"لاتَ" ، وَأَنْشَدَ قَوْلَ(٣) أَبِي زبيد(٤).

وَ"المُصْطَبَرُ" وَ"المُقْتَحَمُ" يَحْتَمِلانِ الأَوْجُهَ الثَّلاثَةَ: المَصْدَرَ وَالوَقْتَ وَالمَكَانَ. »

قُلْتُ: فَعَلَى مَعْنَى الوَقْتِ غَيْرُ مُخَالِفٍ لِلاسْتِعْمَالِ وَالنَّقْلِ المُسْتَفِيْضِ.

قُلْتُ: وَفِي الكَشَّافِ فِي "ص" مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اخْتِيَارَ الشَّيْخِ أَنَّهَا تَدْخُلُ فِي الحِيْنِ ، أَو مَا هُو بِمَعْنَاهُ ، حَيْثُ قَالَ(٥): « ﴿ وَلَاتَ ﴾ هَذِهِ لاَ تَدخُلُ إلاَّ عَلَى الأَحْيَانِ».}(٦)

تخ(٧): « وَلاَ يَجُوز: "لاتَا" وَ"لاتُوا" ، كَمَا تَقُولُ: "لَيْسَا" وَ"لَيْسُوا" ، وَهُو مُخْتَصٌّ

---

(١) ينظر شرح ديوان أبي الطيب للعكبري (٤/٤٠) ، و"مُصطَبر": بمعنى الاصطبار ، وهو الدخول في الشيء.

(٢) ينظر شرح الواحدي (١/١١٦).

(٣) هو قول أبي زبيد الطائي وسيأتي ص (١٧٤) ونصه:

طَلَبُوا صُلْحَنا وَلاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وهو في ديوانه (٣٠) ، ونسب إليه في المخصص (١٦/١١٩) ، وفي الإنصاف (١/١٠٩) ، وشرح شواهد المغني (٢/٦٤٠) ، والمقاصد النحوية (٢/١٥٦) ، والخزانة (٤/١٩٠) ، وبلا نسبة في القرطين (٢/٩٨) ، وشرح ابن يعيش (٩/٣٢) ، وشرح شذور الذهب (٢٠١) ، وشرح الأشموني (١/٢٥٦).

(٤) هو المنذر بن حرملة الطائي القحطاني ، أبو زبيد ، شاعر معمَّر ، من نصارى طيئ ، عاش في الجاهلية زمناً ، وكان يزور الملوك ولا سيما العجم ؛ لمعرفته بسيرهم ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، كان يدخل مكة متنكراً ، استعمله (عمر) على صدقات قومه ولم يستعمل نصرانياً غيره، توفي بالكوفة سنة ٦٢هـ ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء (٢٠٣ - ٢٠٦) ، وطبقات فحول الشعراء (٥٩٣) ، وتهذيب ابن عساكر (٤/١٠٨) ، وخزانة الأدب (٤/١٩٢) ، والأعلام (٧/٢٩٣).

(٥) ينظر الكشاف (٣/٣٥٩).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر التخمير (١/٥٢٥).

بِالحِيْنِ وَمَا هُو فِي مَعْنَاهُ ، وأَنْشَدَ(١):

❁ .... وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ(٢) .... ❁

وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِالحِيْنِ أَوْ مَا بِمَعْنَاهُ ؛ لأَنَّ فِيْمَا وَرَاءَ ذَلِكَ(٣) يَقَعُ "لَيْسَ" ، وَفِيْهِ مَقْنَعٌ(٤).

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَكَيْفَ لَمْ يُقْنَعْ فِي الحِيْنِ بِـ"لَيْسَ" أَيْضاً؟

أَجَبْتُ: لأَنَّ "لَيْسَ" لِنَفْيِ الحَالِ صَرِيْحاً ، وَرُبَّمَا يَكُونُ لِغَيْرِ الحَالِ فَيَقَعُ التَّنَافُرُ ، بِخِلاَفِ "لاَ" ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لِنَفْيِ الحَالِ صَرِيحاً ، وَلِذَلِكَ يُسْتَعْمَلُ فِي الاسْتِقْبَالِ. »

شم(٥): « زِيْدَتِ التَّاءُ فِي "لاَ" كَمَا فِي "رُبَّ" وَ"ثَمَّ" لِلتَّأْكِيْدِ ، وَتَغَيَّرَ حُكْمُهَا بِذَلِكَ، فَلَمْ تَدخُلْ إِلاَّ عَلَى الأَحْيَانِ ، وَلَمْ يَبْرُزْ إِلاَّ أَحَدُ مُقْتَضَيَيْهَا ، إِمَّا الاسْمُ وَإِمَّا الخَبَرُ ، وَامْتَنَعَ بُرُوزُهُمَا جَمِيْعاً ، هَذَا مَذْهَبُ الخَلِيْلِ وَسِيْبَوَيْهِ(٦). وَعِنْدَ الأَخْفَشِ(٧) أَنَّهَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ ، وَ﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾(٨) مَنْصُوبٌ بِهَا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَلاَتَ / [١٢٦/أ] حِيْنَ مَنَاصٍ لَهُمْ ، وَعَنْهُ(٩): أَنَّ مَا يَنْتَصِبُ بَعْدَهُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، أَيْ: وَلاَ أَرَى حِيْنَ مَنَاصٍ.

---

(١) في التخمير (٥٢٥/١): "أنشد جار الله".

(٢) البيت:

حَنَّت نَوارُ وَلاتَ هَنَّا حَنَّتِ   وَبدا الذي كَانَتْ نَوارُ أَجَنَّتِ

وهو لحجل بن نضلة في الشعر والشعراء (٤٦) ، ولشبيب بن جعيل في المؤتلف والمختلف (٨٤) ، والمقاصد النحوية (٤١٨/١) ، وشواهد المغني (٩١٩/٢) ، والخزانة (١٩٥/٤) ، وبلا نسبة في الأشموني (١٤٥/١) ، والهمع (٢٥٥/١).

(٣) في التخمير (٥٢٥/١): (وراء الحين).

(٤) مقنع: أي رضاً يقنع به اللسان (قنع).

(٥) النص في الكشاف (٣٥٩/٣) ، كما أشار المؤلف إليه لاحقاً ، وهو في تفسير النسفي (١٤٧٧/٣).

(٦) ينظر الكتاب (٥٧/١ – ٥٨).

(٧) ذكر الأخفش في المعاني (٦٧٠/٢): أنها المشبهة بـ"ليس" ، ولم يشر إلى أنها النافية للجنس، العاملة عمل "إن" ، وذكر أبو حيان في البحر (٣٨٣/٧): أنها العاملة عمل إن على قول الأخفش ، وكذلك ذكر الزمخشري في الكشاف (٣٥٩/٣).

(٨) الآية (٣) من سورة ص.

(٩) أي: عن الأخفش ، ينظر البحر (٣٨٣/٧).

وقُرِئَ[١] ﴿حِينِ[٢] مَنَاصٍ﴾[٣] بالكسْرِ ، ومِثْلُهُ قولُ أَبِي زُبَيْدٍ[٤]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاتَ أوانٍ   فَأجَبْنَا أنْ لاتَ حِينَ بَقَاءِ[٥]

وكُسِرَ "أوانِ" تَشْبِيْهاً "إِذِ" فِي قَوْلِهِ[٦]:

⁕ ...... وأنتَ إذٍ صَحِيْحُ ⁕

فِي أنَّهُ زمَانٌ ، قُطِعَ مِنْهُ المُضَافُ إليه ، وعُوِّضَ التَّنوِيْنُ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ: ولاتَ أوانِ صُلْحٍ[٧].

{فإنْ قُلْتَ "مَا وَجْهُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ[١] ﴿وَّلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾[٨] بالكَسْرِ ، ومِثْلُ هَذِهِ القِرَاءَةِ قَوْلُهُ[٥]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاتَ أوانٍ   فَأجَبْنَا أنْ لاتَ حِيْنَ بَقَاءِ

قُلْتُ: وَجْهُهَا هُو التَّشْبِيْهُ بإِذْ فِي قَوْلِهِ: "وأَنْتَ إِذٍ صَحِيْحُ" فـ"إِذْ" زَمَانٌ قُطِعَ مِنْهُ المُضَافُ إِلَيْهِ وَعوِّضَ عَنْهُ التَّنْوِينُ ، فالتقَى سَاكِنَانِ الذَّالُ والتَّنْوِينُ ، فَحُرِّكَت الذَّالُ بالكَسْرِ ، فَكَذَا "لاتَ" ، الأَصْلُ: ولاتَ حِيْنَ مَنَاصِيهِمْ ، فلمَّا قُطِعَ المُضَافُ إِلَيْهِ مِنْ "مَنَاصٍ" نَزَّلَ مَنْزِلَةَ قَطْعِهِ مِن الحِيْنِ ، لاتِّحَادِ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ ، وعُوِّضَ عَنْ الضَّمِيرِ المَقْطُوعِ التَّنوِينُ ، ثُمَّ كُسِرَ الحِيْنُ ؛ لأَنَّ التَّنْوِيْنَ كَأنْ قَدْ وَقَعَ بَعْضَهُ ،

---

[١] هي قراءة عيسى بن عمر ، ينظر إعراب القرآن (٤٥٣/٣) ، والبحر (٣٨٤/٧).

[٢] في "ع": ﴿وَحِينَ مَنَاصٍ﴾.

[٣] الآية (٣) من سورة ص.

[٤] في "ع" (أبي زيد).

[٥] سبق تخريجه قريباً ص (٢٦١).

[٦] البيت:

نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو   بعاقبةٍ وأنتَ إذٍ صَحِيحُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين (١٧١/١) ، والمرتجل (١٠) ، والأصول (١٤٤/٢) ، وشواهد المغني (٢٦٠/١) ، والخزانة (٥٣٩/٦ – ٥٤٧) ، وبلا نسبة في الخصائص (٣٧٦/٢) ، وشرح المرزوقي (١٨٥٢/٤) ، وشرح ابن يعيش (٢٩/٣) ، وشرح الأشموني (٣٦/١) ، والمقاصد النحوية (١٦١/٢).

[٧] ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٦٥٨ – ٦٥٩).

[٨] الآية (٣) من سورة ص.

فَنُونُهُ بِمَنْزِلَةِ الذَّالِ مِن "إِذْ". أَمَّا البَيْتُ فَظَاهِرٌ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ: "وَلاَتَ أَوَانِ صُلْحٍ" ، حُذِفَ المُضَافُ إِلَيْهِ وَعُوِّضَ عَنْهُ التَّنْوِينُ ، فَصَارَ "الأَوَانُ" شَبِهاً بِـ"إِذٍ" ، فَكُسِرَ كَمَا كُسِرَ ذَلِكَ.}(١)

(٢)**فَإِنْ قُلْتَ:** فَمَا تَقُولُ: فِي ﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾ (٣) وَالمُضَافُ إِلَيْهِ قَائِمٌ؟.

قُلْتُ: أَصْلُهُ: وَلاَتَ حِيْنَ مَنَاصِهِم ، فَنُزِّلَ قَطْعُ المُضَافِ إِلَيْهِ مِنْ "مَنَاصِهِمْ" مَنْزِلَةَ قَطْعِهِ مِن ﴿حِينَ﴾ ، لاتِّصَالِ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَجُعِلَ تَنْوِيْنُهُ عِوَضاً مِن الضَّمِيْرِ المَحْذُوفِ ، ثُمَّ بُنِيَ الحِيْنُ لِكَوْنِهِ مُضَافاً إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ. وَقُرِئَ(٤) ﴿وَّلاَتِ﴾ بِكَسْرِ التَّاءِ عَلَى البِنَاءِ كَـ"جَيْرِ" ، وَالوَقُوفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ ، وَالكِسَائِي(٥) يَقِفُ بِالهَاءِ(٦) ، كَالأسماءِ المؤنثةِ. »

قُلْتُ: وَقَالَ فِي المِفْتَاحِ(٧): إِجْرَاءٌ لَهَا مُجْرَى "ثَمَّةَ" وَ"رُبَّةَ" ، وَقَالَ: وَفِيْهِم مَنْ يَقُولُ "إِنَّهُ فِعْلٌ" ، وَهُو تَعَسُّفٌ(٨).

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) في حاشية الأصل نص يظهر أنه من الإقليد ، حيث قال في آخره: (صح إقليد).

(٣) الآية (٣) من سورة ص.

(٤) هي قراءة عيسى بن عمر ﴿وَّلَاتِحِينَمَنَاصٍ﴾ وقد سبقت ص (٢٦٣).

(٥) هو علي بن حمزة الكسائي ، أحد القراء السبعة ، ورأس المدرسة الكوفية النحوية ، كانت العربية علمه وصناعته ،توفى سنة ١٨٩هـ بصحبة الرشيد ، تنظر ترجمته في غاية النهاية (٣٥٣/١) ، ووفيات الأعيان (٣٣٠/١) ، وتاريخ بغداد (٤٠٣/١١) ، وطبقات النحويين (١٢٧) ، وأنباه الرواة (٢٥٦/٢) ، والأعلام (٢٨٣).

(٦) ينظر إعراب القرآن (٤٥١/٣) ، ومشكل إعراب القرآن (٦٢٣/٢) ، والبيان (٣١٢/٢).

(٧) لم أتبينه في المصادر التي اطلعت عليها.

(٨) ينظر المقاليد (١٨٣/ب).

(١)« وَقَالَ أَبُو (٢)عُبَيْدَةَ(٣): التَّاءُ دَاخِلَةٌ عَلَى ﴿ حِينَ ﴾ ، وَيَجْعَلُ ﴿ حِينَ ﴾ و ﴿ تَحِينَ ﴾ لُغَتَيْنِ فِي كَلَامِهِم ، وَاسْتَشْهَدَ بِأَنَّ التَّاءَ مُتَلَزِقَةٌ بِـ"حِين" فِي الأَمَامِ ، وَ"لَا" مُتَشَبِّثٌ بِهِ {لَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ}(٤) ، فَكَمْ وَقَعَتْ فِي المُصْحَفِ أَشْيَاءُ خَارِجَةٌ عَنْ [قِيَاسِ](٥) الخَطِّ.(٦) » وَسَمِعْتُ شَيْخَنَا العَلَّامَةَ نَجْمَ الدِّينِ الصَّلَاحِي {رَحِمَهُ الله}(٤): هَذَا(٧) لُغَةُ هُذَيْلٍ(٨).

{**قُلْتُ:** وَهَذِهِ الفَوَائِدُ كُلُّهَا ، أَعْنِي مِن "شم" إِلَى هُنَا ، أَعْنِي مَنْقُولَةً عَنْ الكَشَّافِ بِتَفَاصِيلِهَا كُلِّهَا ، وَبِأَلْفَاظِهِ وَتَرْكِيبِهِ ، وَأَنَا أُفْضِي العَجَبَ كُلَّهُ مِنْ قَوْمٍ يَنْقُلُونَ مِثْلَ هَذِهِ الفَوَائِدِ عَن كتاب ثقةٍ وَلَا يذكرون صاحبَ الكِتاب ، بل يُغفِلون اسْمَهُ وَرَسْمَهُ ، وَلَا يَتَبَرَّكُونَ بِذِكْرِهِ وَوُثُوقِهِ ، كَأَنَّهُمْ يُظْهِرُونَ أَنْ يَكُونَ المُدَّعَى وَمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ مِن اللَّطَائِفِ مَنْسُوبًا إِلَيْهِمْ ، وَمَا هَذَا إِلَّا كِبْرٌ لَيْسُوا بِبَالِغِيهِ عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ ، جَعَلَنَا الله شَاكِرِينَ لِنِعْمَةِ السَّلَفِ ، وَمَنْ سَارَ بِسِيرَتِهِم مِن الخَلَفِ ، وَهُو المُوفِّقُ}(٤).

وَالمَنَاصُ: المَنْجَاةُ(٩) وَالغَوْثُ ، يُقَالُ: نَاصَهُ يَنُوصُهُ إِذَا فَاتَهُ(١٠) ، {وَاللهُ أَعْلَمُ.}(٤)

---

(١) ينظر الكشاف (٣/٣٥٩).

(٢) هو معمر بن المثنى التيمي بالولاء ، البصري ، النحوي ، من أئمة اللغة والأدب ، توفى سنة ٢٠٩هـ ، تنظر ترجمته في مراتب النحويين (٧٧ – ٧٩) ، وأخبار النحويين البصريين ص (٨٠) ، ونزهة الألباء ص (٩٥) ، وأنباه الرواة (٣/٢٧٦) ، والأعلام (٧/٢٧٢) ، ونوادر المخطوطات (٢/٣٥٧).

(٣) ينظر مجاز القرآن (٢/١٧٦) بتصرف ، وينظر الكشاف (٣/٣٥٩).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) مضافة من "ع".

(٦) ينظر الكشاف (٣/٣٥٩).

(٧) في "ع" (إنه).

(٨) ينظر المقاليد (١٨٣/ب).

(٩) في "ع" (المنجا).

(١٠) ينظر تهذيب اللغة (ناص) (١٢/٢٤٦) ، واللسان (نوص) (٧/١٠٢) ، ومجاز القرآن (٢/١٧٦).

[المجرورات]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« ذِكْرُ المجرورات :

[باب الإضافة]

لاَ يَكُونُ الاسمُ مَجْرُوراً إلاَّ بِالإِضَافَةِ ، وَهِيَ المُقْتَضِيَةُ للجرِّ ، كَمَا أَنَّ الفَاعِلِيَّةَ وَالمَفْعُولِيَّةَ هُمَا المُقْتَضِيَانِ لِلرَّفعِ وَالنَّصبِ ، وَالعَامِلُ هُنَا(١) غَيْرُ المُقْتَضِى كَمَا كَانَ ثَمَّ(٢) وَهُو حَرفُ الجَرِّ أَوْ مَعْنَاه ، فِي نَحو قَولِكَ: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَغُلاَمُ زَيْدٍ ، وَخَاتَمُ فِضَّةٍ".»(٣)

شم(٤): « الإضافةُ: أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ اسْمَينِ ، أَو بَيْنَ اسمٍ وَفِعْلٍ ، فَيُفضِي أَحَدُهُمَا إِلَى الآخَرِ ، إِمَّا بِأَدَاةٍ أَوْ بِغَيْرِ أَدَاة ، نَحو "مَرَرت بِزَيْدٍ ، وَغُلاَمُ زَيْدٍ" ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ الجَرُّ بِالإِضَافَةِ لأَنَّ للإِضافَةِ شَبَهاً بِأُخْتَيْهَا: الفَاعِلِيَّةِ وَالمَفْعُولِيَّةِ ، فَهِي مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَهُمَا، أَمَّا شَبَهُهَا بِالفَاعِلِيَّةِ فَلأَنَّ المُضَافَ إِلَيْهِ مُتَّحِدٌ كَالفَاعِلِ ، وَأَمَّا شَبَهُهَا بِالمَفْعُولِيَّةِ فَلأَنَّ كُلاًّ مِنْهُمَا يَقَعُ فَضْلَةً. وَالجَرُّ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ أُختَيْهَا ؛ لأَنَّ هَذِهِ الحَرَكَاتِ الثَّلاثَةِ أَخَوَاتُ حُرُوفِ اللِّيْنِ ، وَالوَاوُ الَّتِي هِيَ أُخْتُ الضَّمِّ ، وَالأَلِفُ الَّتِي هِيَ أُخْتُ الفَتْحِ ، عَلَى طَرَفَي مَخَارِجِ الحُرُوفِ ، وَاليَاءُ الَّتِي هِيَ أُخْتُ الكَسْرِ وَاقِعَةٌ فِي وَسَطِهَا ، فَلِذَلِكَ قُلنَا: هِيَ مُتَوَسِّطَةٌ ، فَأُعطِيَ المُتَوَسِّطَ.»

قُلْتُ: كَانَ يَقُولُ شَيْخُنَا {رَحِمَهُ الله}(٥) مِنْ مَذْهَبِ الشَّيْخِ عَبْدِ القَاهِرِ(٦): أَنَّ الإِضَافَةَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: إِضَافَةُ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ ، وَإِضَافَةُ حَرْفٍ إِلَى اسْمٍ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ صَرِيْحاً {فِي بَعْضِ شُرُوحِهِ المَبْسُوطَةِ. وَذَكَرُوا(٧) فِي تَقْدِيرِه: « أَنَّ قَولَكَ:

---

(١) في المطبوع (هاهنا).

(٢) في المطبوع (ثمة).

(٣) المفصل ص (١٠٣).

(٤) ليس في نسخة المحصل التي بين يدي ، وهو في المقاليد (ل ١٨٣ ب) بتصرف يسير ، والموصل في شرح المفصل ص (٦٦٠).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر المقتصد (٢/٨٢٢ ، ٨٢٤) ، وشرح الجمل في النحو (٢٢٣ – ٢٢٤) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦٦٠).

(٧) أي: البصريين ، ينظر الكتاب (١/٤٢١).

مَرَرتُ بِزَيدٍ ، مَعْنَاهُ: أَوْجَدتُ مُرُورَ زَيْدٍ ، فَبِوَاسِطَةِ البَاءِ حَصَلَتْ الإِضَافَةُ تَقْدِيرَاً ، فَكَأَنَّهَا هِيَ مُضَافَةٌ».

وَقَدْ ذَكَرَ فِي المُقْتَصِدِ(١) فِي بَابِ الإِضَافَةِ: « أَنَّ الأَسْمَاءَ المَحْضَةَ لاَ أَصْلَ لَهَا فِي العَمَلِ ، وَإِنَّمَا العَمَلُ لِلأَفْعَالِ وَالحُرُوفِ لاَ غَيْرُ» ، فاعرفهُ}(٢).

شع(٣): « اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي العَامِلِ فِي المُضَافِ إِلَيْهِ فِي "غُلاَمِ زَيْدٍ" ، مِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ {أَنَّ}(٢) العَامِلَ الحَرْفُ المُقَدَّرُ(٤) ، وَقِيلَ: هُو الاسمُ الأَوَّلُ(٥) ، وَقِيلَ: العَامِلُ مَعْنَوِيٌّ"(٦).

وَقَولُهُ: "**أَوْ مَعْنَاهُ**" ، يُحتَمَلُ أَنْ يُرِيْدَ نَفسَ المَعْنَى ، فَيَكُونُ المَذْهَبَ الثَّانِي ، وَيُحتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّ العَامِلَ الحَرْفُ المُقَدَّرُ ، وَذَكَرَ المَعْنَى لِيُنَبِّهَ بِهِ عَلَيْهِ ، وَهُو أَقْرَبُ إِلَي الصَّوَابِ.»

{وَعَلَى لَفْظِ الكِتَابِ(٧) أَيْضَاً ، قَالَ فِي ذَيْلِ المعرب(٨): الإِضَافَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: إِضَافَةُ فِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَي اسْمٍ ، نَحو: مَرَرتُ بِزَيْدٍ ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ ، أَو إِضَافَةُ اسمٍ إِلَي اسْمٍ ، نَحو: غُلامُ زَيْدٍ.}(٢)

تخ(٩): « كَأَنَّهُ يَعنِي بِالمُقتَضِيَةِ لِهَذِهِ الحَرَكَاتِ المُقْتَضِيَةَ لِنَفسِ الإِعْرَابِ فِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ(١٠) وَالنَّصْبِ ، وَالعَامِلُ لِلنَّصبِ وَالرَّفعِ الفِعْلُ ، وَلِلجَرِّ الحَرفُ ، كَذَا

---

(١) ينظر المقتصد (٢/٨٧١).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٠٠ – ٤٠١).

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية (٢/٢٠٣).

(٥) ينظر المقاليد (ل ١٨٤ أ) ، وفي شرح التصريح على التوضيح (٢/٢٤ – ٢٥) قوله: "ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقاً لسيبويه ، وهو الأصح ... لا بمعنى اللام خلافاً للزجاج ولا بالإضافة خلافاً للسهيلي وأبي حيان ... ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافاً لابن الباذش"، وينظر شرح الأشموني (٢/٢٣٨).

(٦) في الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٠١) قوله: (معنوي) مقدم على قوله: (الاسم الأول).

(٧) أي: المفصل في علم العربية.

(٨) هكذا العبارة في الأصل: "في ذيل المعرب" ولم أتبين هذا المصدر.

(٩) ينظر التخمير (٢/٥).

(١٠) في "ع" (الجر والرفع).

[١٢٦/ب] نَقَلَ عَنِ الشَّيخِ مَعْنَى هَذَا الكَلاَمِ فِي حَاشِيَةِ / [١]المُفَصَّلِ ، يَقُولُ: "هُنَا عُمُومُ أَثَرٍ وَعُمُومُ مُقْتَضٍ ، وَخُصُوص أَثَرٍ وَخُصُوص مقتضٍ فَيُضَافُ العُمُومُ إِلَي العمُومِ وَالخُصُوصِ إِلَي الخُصُوصِ. مِثَالُهُ: "لَسْعُ العَقَارِبِ النَّصِيبِيَّةِ أَوجَعُ مِنْ لَسْعِ سَائِرِ العَقَارِبِ" ، فَعُمُومُ الوَجَعِ وَهُوَ المُشْتَرَكُ فِيْهِ بَيْنَ الوَجَعَينِ يُضَافُ إِلَي عُمُومِ اللَّسعِ ، وَهُو المُشْتَرَكُ فِيْهِ بَيْنَ اللَّسعَينِ ، كَمَا أَنَّ خُصُوصَ كُلِّ وَاحِدٍ مِن الوَجَعَينِ يُضَافُ إِلَي خُصُوصِ كُلِّ وَاحِدٍ مِن اللَّسْعَينِ.»

قَولُهُ: "**وَالعَامِلُ هُنَا غَيْرُ المُقْتَضِي**".

شع[٢]: « لأَنَّ العَامِلَ هُو مَا تَتَقَوَّمُ بِهِ المَعَانِي المُقْتَضِيَةُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهَا ، – وَهُو هَاهُنَا حَرْفُ الجَرِّ أَوْ مَعْنَاهُ – بِمَعْنًى[٣] فِي المُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ اسْمَاً، نَحو: غُلاَمُ زَيْدٍ ، فَإِنَّ[٤] المَعْنَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ: غُلاَمٌ لِزَيْدٍ ، فَالظَّاهِرُ[٥] أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِقَولِهِ: "**أَوْ مَعْنَاهُ**" [إلاَّ][٦] مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ ، مِنْ أَنَّ المُرَادَ الحَرفُ المُقَدَّرُ ، لاَ أَنْ تَجْعَلَ العَامِلَ مَعْنَوِيَّاً ، فَإِنَّهُ مَذْهَبُ البَصرِيِّيْنَ[٧] فِي المُبْتَدَأ وَالمُضَارِعِ لاَ غَيْرُ.»

{**شم**}[٨] يَعنِي "**بِالمُقْتَضِي**": الإِضَافَةَ ؛ لأَنَّ الإِضَافَةَ مَعْنًى مَعْقُولٌ لاَ يَتَأَدَّى إِلاَّ بِطَرَفَيْنِ ، كَمَا أَنَّ الفَاعِلِيَّةَ لا تَتَأَدَّى إِلاَّ بِجُزْئَيْنِ[٧] ، فَهُو مَعْنًى تَعَذَّرَ الوُقُوفُ عَلَيْهِ إِلاَّ بِدَلِيْلٍ حِسِّيٍّ لَفْظِيٍّ ، وَهُو العَامِلُ ، فَنَصَبَ دَلِيْلاً عَلَيْهِ ، ثُمَّ إِنَّهُ وَجَبَ النَّظَرُ فِيمَا هُوَ الأَولَى بِكَونِهِ أَخَصَّ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، أَعْنِي الإِضَافَةَ ، فَنَقُولُ: لمَّا كَانَ المُضَافُ إِلَيهِ مِنْ تَمَامِ المُضَافِ وَذَيْلاً لَهُ كَمَا أَنَّ الفَاعِلَ مِن تَمَامِ الجُمْلَةِ فَاستَحَقَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَلَى حُصُولِ وَصفٍ فِيْهِ دَلِيلٌ يَتَأَدَّى عَلَيهِ ، وَذَلِكَ هُو الجَرُّ ، كَمَا أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ هُو الرَّفْعُ ، وَصَاحِبُ الدَّلِيلِ هُو الفِعْلُ كَمَا أَنَّ صَاحِبَ الدَّلِيلِ هُو المُضَافُ ، فَلَمَّا

---

[١] لم أجد هذا النص في حاشية المفصل التي بين يدي.

[٢] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٠١/١).

[٣] في "ع" (يعني في ...).

[٤] في "ع" (وإن).

[٥] في "ع" (والظاهر).

[٦] مضافة من "ع".

[٧] ينظر المقاليد (ل ١٨٤ أ).

[٨] ساقط من "ع".

نُسبَ الدَّلِيلُ هُنَاك إِلَي الفِعْلِ نُسِبَ هُنَا إِلَي المُضَافِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ ، فَقِيلَ: المُضَافُ يَعْمَلُ الجَرَّ فِي المُضَافِ إِلَيهِ كَمَا أَنَّ الفِعْلَ يَعملُ الرَّفعَ فِي الفَاعِلِ⁽١⁾.

تَقرِيْرٌ آخَرٌ للإِضَافَةِ: أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ اسمَينِ فَتُلْحِقَ الثَّانِي الأَوَّلَ إِلحَاقَ تَتْمِيْمٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّانِي كَالذَّيْلِ أَوْ كَالبَعضِ مِن الأَوَّلِ ، وَأَنْ تَكُون بِمَنْزِلَةِ شَيءٍ وَاحِدٍ ، لأَنَّ أَحَدَهُمَا مُبْتَدَأُ الاسمِ ، وَالآخَرُ مُنْتَهَاهُ ، فَصَارَ المَجْرُورُ دَاخِلاً فِيْمَا قَبْلَهُ ، كَأَحَدِ حُرُوفِهِ عَلَى أَنَّ الإِضَافَةَ تَقْتَضِي طَرَفَينِ كَالنِّسبَةِ أَو التَّشْبِيهِ ، إِذْ⁽٢⁾ الإِضَافَةُ مَعْنَاهَا: الإِمالَةُ والإِسْنَادُ⁽٣⁾ ، يُقَالُ: أَضَافَ ظَهْرَهُ إِلَي الحَائطِ.

وَمِن الإِضَافَةِ مَا تَكُونُ قَائِمَةً فِي مَعْنَى الاسمِ قَبْلَ الإِضَافَةِ لَفْظَاً ، نَحو: أَبٍ ، وَأَخٍ ، وَابنٍ ، وَجَارٍ ، وَصَاحِبٍ ، وَتُسَمَّى هَذِهِ إِضَافَةً دَائِرَةً ، وَذَلِكَ أَنَّ مَن كُنْتَ مِثْلَهُ فَهو مُثْلُكَ ،وَمَنْ كَانَ جَارَكَ فَأَنْتَ جَارُهُ ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ⁽٤⁾ المُضَافَ إِلَيْهِ كَالجُزْءِ مِن المُضَافِ ، وَأَلاَ تَرَى أَنَّ الإِضَافَةَ تُعَاقِبُ التَّنوينَ وَاللاَّمَ ، ولا شَكَّ فِي امْتِزَاجِهِمَا مَا يَدخُلاَنِهِ لأَنَّ التَّمَكُّنَ وَالتَّعرِيْفَ مِن خَوَاصِّ أَوْصَافِهِ كَمَعْنَى الإِضَافَةِ.

---

(١) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص(٦٦٢).

(٢) في الأصل (إذا) ، وما أثبته من "ع".

(٣) ينظر اللسان (ضيف) (٢١٠/٩).

(٤) في "ع" (من أن المضاف إليه).

[الإضافة المعنوية واللفظية]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصل**:

وَإِضَافَةُ الاسمِ إِلَي الاسمِ[١] عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَعْنَوِيَّةٌ وَلَفْظِيَّةٌ. فَالمَعْنَوِيَّةُ: مَا أَفَادَ تَعرِيْفَاً، كَقَولكَ: دَارُ عَمْرٍو ، أَوْ تَخْصِيْصَاً كَقَولكَ: غُلاَمُ رَجُلٍ.

وَلاَ تَخلُو فِي الأَمْرِ العَامِّ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى اللاَّمِ ، كَقَولكَ: مَالُ زَيْدٍ ، وَأَرْضُهُ، وَأَبُوهُ ، وَابنُهُ ، وَسَيِّدُه ، وَعَبدُهُ ، أَوْ بِمَعْنَى "مِنْ" كَقَولكَ: خَاتَمُ فِضَّةٍ ، وَسُوَارُ ذَهَبٍ وَبَابُ سَاجٍ.

وَاللَّفْظِيَّةُ أَنْ تُضَافَ الصِّفَةُ إِلَي مَفْعُولِهَا ، فِي نَحو[٢]: ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَرَاكِبُ فَرَسٍ، بِمَعْنَى: ضَارِبٌ زَيْداً ، وَرَاكِبٌ فَرَسَاً ، أَوْ إِلَي فَاعِلِهَا ، كَقَولكَ: زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهِ ، وَمَعْمُورُ الدَّارِ ، وَهِنْدٌ جَائِلَةُ الوِشَاحِ ، بِمَعْنَى: حَسَنٌ وَجْهُهُ ، وَمَعْمُورَةٌ دَارُه ، وَجَائِلٌ وِشَاحُهَا.

وَلاَ تُفِيْدُ إِلاَّ تَخْفِيْفَاً فِي اللَّفْظِ ، وَالمَعْنَى كَمَا هُوَ قَبلَ الإِضَافَةِ ، ولاستِوَاءِ الحَالينِ وَصَفَ النَّكِرَةَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ[٣] كَمَا وَصَفَ بِهَا مَفصُولَةً فِي قَولكَ: مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ، وَبِرَجُلٍ ضَارِبِ أَخِيْهِ.»[٤]

تخ[٥]: « الإِضَافَةُ فِي: "غُلاَمُ رَجُلٍ" لَيْسَتْ بِضَائِعَةٍ عَنِ التَّخْصِيْصِ ؛ لأَنَّهَا أَفَادَتْ أَنَّهُ غُلاَمُ رَجُلٍ لاَ امْرَأَة. وَلاَ يَرِدُ عَلَيهِ: رَجُلٌ ضَارِبُ امْرَأَة ، فَإِنَّ التَّخْصِيْصَ فِيْهَا كَانَ حَاصِلاً قَبْلَ الإِضَافَةِ. وَالإِضَافَةُ لاَ تُفِيْدُ المُلْكَ[٦] ، بِدَلِيْلِ قَولكَ: أَخُو فُلاَنٍ وَأَبُوهُ ، وَجِلُّ الفَرَسِ.»

قَولُهُ: "وَلاَ تَخلُو فِي الأَمْرِ العَامِّ".

---

[١] في المطبوع (للاسم).

[٢] في المطبوع (كقولك: هو ضارب).

[٣] في المطبوع (الصفة مضافة كما وصف).

[٤] المفصل ص (١٠٣ – ١٠٤).

[٥] ينظر التخمير (٦/٢).

[٦] أي: إذا كانت بمعنى اللام.

{**قلتُ:** وَمِن الاستِعْمَالِ البَدِيعِ الدَّالِّ عَلَى كَونِ الإِضَافَةِ مُتَضَمِّنَةً "للاَّمِ" أو "مِـن" مَا جَاءَ صَرِيحاً فِيْهِ استِعمَالُهُمَا فِي اللَّفظِ مَعَ مُرَاعَاةِ حَقِّ الإِضَافَةِ ، وَصُورَتُهَا فِـي قَولِ أَبِي الطَّيِّبِ المُتَنَبِّي(١):

أَطْعَنَاكَ طَوْعَ الدَّهرِ يَا ابنَ ابنِ يُوسُفٍ لِشَهْوَتِنَا وَالحَاسِدُو لَكَ بِالرَّغْمِ

وَقَول عَبِيدِ بن الأَبْرَصِ(٢):

وَلَقَدْ يَغْنَى بِهِ جِيرَانُكَ أَلْـ ـمُمْسِكُو مِنْكَ بِأَسبَابِ الوِصَـال(٣)

عَلَى أَنَّ الإِمَامَ ابنَ جِنِّي(٤) أَنْشَدَ هَذَا الشِّعْرَ ، وَأَوَّلَهُ عَلَى تَقْدِيرِ الفِعْلِ ، كَأَنَّـهُ قَالَ: وَالَّذِينَ يَحسدُونَكَ ، وَالَّذِيْنَ يُمسِكُونَ مِنْكَ ، وَأَوْرَدَهُ فِي المَسْأَلَةِ الَّتِي سَيَأْتِيكَ فِـي / الفَصْلِ الثَّالِثِ مِنْ هَذَا الكِتَابِ(٥) حُجَّةً لِتَعْلِيلٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ هُنَاكَ ، فَاعرِفهُ.}(٦) [١٢٧/أ]

حم: قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٧): « هو(٨) احتِرَازٌ عَن قَولِهِم: "فُلَانٌ" ثَبْتُ الغَـدَرِ ، لأَنَّ مَعْنَاهُ: ثَبْتٌ فِي الغَدَرِ.»(٩)

---

(١) ينظر ديوان أبي الطيب بشرح الواحدي (٢١٦/١) ، وديوانه بشرح العكبري (٥٦/٤).

(٢) هو عبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي ، أبو زياد ، من دهاة الجاهلية وشعرائها وحكمائـها ، وهو من أصحاب "المجمهرات" ، المعدودة طبقة ثانية عن المعلقات ، عمر طويلاً حتـى قتلـه النعمان بن المنذر نحو ٢٥ قبل الهجرة ، ينظر فـي ترجمتـه: الشـعر والشـعراء (١٧٦) ، والأغاني (٣٠٤/٢٣ – ٣٠٥) ، والمؤتلف والمختلف (٥٠) ، وشرح شواهد المغني (٢٦٠/١)، وهبة الأيام للبديعي (٢٨٥) ، وخزانة الأدب (٢١٥/٢) ، وصحيح الأخبار (١٤/١).

(٣) ديوان عبيد بن الأبرص ص (٩٩) ، وشرح ديوان أبـي الطيـب للواحـدي (٢١٦/١) وسـر صناعة الإعراب (٥٣٩/٢).

(٤) أنشد هذا الشعر في كتابه "سر صناعة الإعراب" (٥٣٩/٢) ، ولم يذكر أنه على تقديـر الفعـل كما ذكر الاسفندري ، بل أورده شاهداً على حذف النون للإضافة ، ولم أتبين هذا التأويل فـي كتبه التي اطلعت عليها.

(٥) ينظر ص (١٠٩) من التحقيق.

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (ل ٢٨ أ).

(٨) أي: "قوله: في الأمر العام".

(٩) ورد في حاشية "ع" لوحة (١١١/أ) النص التالي: « وهي المواضـع الخشـينة ذات الحفـر ، يضرب مثلاً لمن هو ثابت الرأي في الأمور ، ومعناه أن ثبوت القدم في الأماكن ذات الأخاديد، وهي الشقوق والحفر وغيرها في الأماكن التي تزل فيها القدم – يفهم منه أن ثبوتها في غـير=

صح(١): « "غدَر" بفتحِ الدَّالِ: أَرضٌ كثِيرَةُ الحِجَارَةِ ، يُقَالُ: هُو ثَبْتُ غَدَرٍ ، أَيْ: ثَابتٌ ، قِتَالٍ ، غدَرُ: حِجَرَةٌ ولَخَاقِيقُ من أرضٍ مُتعَادِيةٍ ، واللخقُوقُ: الشَقُّ فِي الأَرْضِ.»

قَالَ(٢): « قولُهم: "أَعرَابُ البَادِيَةِ" عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ، أَيْ: لَيْسَ بِمَعْنَى "اللاَّم" أو "مِنْ" وَهَذَا شَاذٌّ.»

{وذَكَرَ صَاحِبُ **تغ** فِي تَوضِيحِهِ(٣): « أَنَّ "ثَابتَ الغدَرِ" مِن بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى فَاعِلِهَا ، أَيْ: ثَابتٌ غَدَرُهُ ، وَهَذَا عَلَى سَبِيْلِ المُبَالَغَةِ ، وقَولُهُم: إِنَّ الإِضَافَةَ فِيْهِ بِمَعْنَى "فِي" تَدْرِيسٌ.»(٤) ، ذَكَرَ هَذِهِ الفَائِدَةَ فِي شَرْحِ دِيْبَاجَةِ المَقَامَاتِ فِي قَولِهِ: "سَبَّاقُ غَايَاتٍ."

قُلْتُ: وَفِي الكَشَّافِ(٥) فِي قَولِهِ تَعَالَى(٦): ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾: « أَنَّ إِضَافَةَ "الأَلَدِّ" بِمَعْنَى "فِي" ، كَمَا فِي: "ثَبْتُ الغَدَرِ"»}(٧).

شع(٨): « **قَولُهُ**: "**فِي الأَمْرِ العَامِّ**" ، الأَولَى أَنْ يُحمَلَ عَلَى الاحتِرَازِ مِنْ مِثْلِ قَولِكَ: ضَارِبُ اليَومِ ، وَسَارِقُ اللَّيلَةِ ، و﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾(٩) ، فَإِنَّ هَذِهِ

=تلك من الأرض السهلة أحرى وأجدر ، وذلك أنه من ثبت قدمه في أمر صعب فهو فيما سهل أثبت».

(١) ينظر الصحاح (غدر) (٧٦٦/٢) ، و(لخق) (١٥٤٩/٤).

(٢) أي: الزمخشري ، يقول في الحواشي على المفصل (ل ٢٨ أ): « ... ثَبْتُ الغَدَرِ ، أي: ثابتٌ في الغَدَرِ ، ... فهذه الإضافة حقيقية ولا تكون بمعنى "من" ولا بمعنى "اللام" إلا إنه شاذ ، قال: فيسمعون من غير الفصحاء فيتقبلونها ، ولذلك قال البصريون: نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلت اليرابيع ...».

(٣) ينظر التوضيح في شرح المقامات الحريرية (ل ٦ أ).

(٤) أي: كلام يقصد به التقريب على المتعلم ، فهو كلام ظاهري لا تحقيقي ، ينظر المقتبس بتحقيق الدكتور سعد الرشيد ص (٧٠) ، وتحقيق الأستاذ عبد الله اللحياني ص (٣٢) من الدراسة.

(٥) ينظر الكشاف (٣٥٢/١).

(٦) الآية (٢٠٤) من سورة البقرة.

(٧) ساقط من "ع".

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٢/١).

(٩) الآية (٣٣) من سورة سبأ.

بِمَعْنَى"فِي". وَقَولُهُم: عِندَ زَيْدٍ ، وَ﴿ لَّدُنْ حَكِيمٍ ﴾[١] بِمَعْنَى اللامِ ، وَإِنَّمَا امتَنَعَ تَقْدِيْرُهَا لأَنَّ بَعْضَ الأَلْفَاظِ لَمْ تُستعمَل إلاَّ مُضَافَةً ، فَلمَّا أُنِس فِيْهَا عَدَمُ القَطْعِ جَاءَ القَطعُ فِيْهَا مُتَنَافِراً ، فَتوهَمَ أَنَّها لاَ تُقَدَّرُ ، وَهِي فِي المَعْنَى اللاَّمِ مُقَدَّرَةٌ ، كَمَا فِي: "فَوقَ" وَ"تَحتَ"[٢] وَشِبْهِهَا ؛ لأَنَّهَا بِمَعْنَى: مَوضِعٍ ، وَنِسْبَةُ مَوضِعٍ إِلَى "زَيْدٍ" نِسْبَةٌ بِمَعْنَى اللاَّمِ.»

{**قُلْتُ**: وَيُحتَمَلُ عِنْدِي أَنْ تَكُونَ الإِضَافَةُ فِي نَحو: "أَعْرَابُ البَادِيَةِ" وَ"قَتْلَى الطَّفِّ"[٣] وَ"أُحُدٍ" بِمَعْنَى اللاَّمِ[٤] ، أَيْ: هَؤلاءِ مَخْصُوصُونَ بِهَذِهِ النِّسبَةِ وَالإِضَافَةِ إِلَى هَذِهِ المَوَاضِعِ. فَتَقْدِيرُ اللاَّمِ فِيْهَا يُفِيْدُ التَّخصِيصِ ، أَلاَ تَرَاكَ تَقُولُ: جُلُّ الفَرَسِ ، وَالجُلُّ لِلفَرَسِ[٥] ، وَهُمَا رَاجِعَانِ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ نَكِيْرٍ}[٦].

شم: وَإِنَّمَا خُصَّت "اللاَّمُ" [و][٧] "مِنْ" دُونَ سَائِرِ الحُرُوفِ لِغَلَبَةِ اللاَّمِ عَلَى كُلِّ شَيْئَينِ بَيْنَهُمَا عَلاَقَةٌ ، وَلِدَلاَلَةِ الجِنْسِ عَلَى النَّوعِ وَعَكسِهِ[٨] ، نَحو: ثَوبُ كِتَّانٍ ، وَلِذَلِكَ جَازَ اخْتِزَالُ[٩] هَذَينِ الحَرفَيْنِ ، وَالمَعْنَى عَلَيْهِما.

حم: فِي شَرْحِ الأَنمُوذَجِ[١٠]: الإِضَافَةُ المَعنَوِيَّةُ يَلزَمُهَا تَضَمُّنَ أَحَدِ هَذَينِ الحَرفَينِ، وَبِبُرُوزِهِمَا لاَ تَبقَى الإِضَافَةُ ، وَفَائِدَةُ حَذفِهِمَا مِنَ اللَّفظِ زِيَادَةُ التَّخْصِيْصِ[١١] لأَنَّ بِهِمَا – لَفظَاً – يَنفَصِلُ المَنْسُوبُ عَنِ المَنْسُوبِ إِلَيهِ ، وَبِالتَّنوِيْنِ

---

[١] الآية (١) من سورة هود.

[٢] في "ع" (تحت وفوق).

[٣] الطف: ما أشرف من أرض العرب على ريف العراق ، وهو اسم موضع بناحية الكوفة ؛ فيه مقتل الحسين بن علي رضي الله عنه ، ينظر شرح الجمل في النحو (٢٢٩) ، ومعجم ما استعجم (١٥٩/٣) ، ومعجم البلدان (٣٥/٤ – ٣٦) ، واللسان (طفف) (٢٢١/٩).

[٤] ينظر الضوء على المصباح (ل ٥٠ أ).

[٥] ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٦٦٤).

[٦] ساقط من "ع".

[٧] مضافة من "ع".

[٨] أي: أن ما كان بمعنى "من" يعرف بذلك ، ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٢/١).

[٩] أي: انفراد ، ينظر اللسان (خزل) (٢٠٤/١١).

[١٠] ينظر الأنموذج في النحو بشرح الأربيلي (٦١).

[١١] ينظر المفرد والمؤلف ص (١١٠).

أَيْضاً ، فَلاَ تَبْقَى مُلاَبَسَةُ الاتِّحَادِ اللَّفظِيِّ. ثُمَّ إِنَّ هَذَا الحَرْفَ حَذَفُوْهُ نَسْيَاً مَنْسِياً ، ولَمْ يُجَوِّزُوا إِظْهَارَهُ مَعَ بَقَاءِ المَعْنَى الإِضَافِيِّ ، كَالفِعْلِ المُقَدَّرِ فِي الظَّرفِ فِي: زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، فَإِنَّهُ امْتَنَعَ إِظْهَارُهُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُجعل تَضَمُّنُهُ عِلَّةً لِلبِنَاءِ.

وَذَكَرَ فِي حَلِّ عُقَدِ القرآن⁽¹⁾: أَنَّ عَدَمَ بِنَائِهِ مِنْ قِبَلِ أَنَّ تَضَمُّنَهُ هَذَا غَيْرُ لاَزِمٍ ، بِدَلِيْلِ جَوَازِ إِظْهَارِ الحَرْفِ فِيْهِ ، وَهُو الجَوَابُ عَنْ عَدَمِ البِنَاءِ فِي: ﴿خِزْىِ يَوْمِئِذٍ﴾⁽²⁾ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بِالجرِّ⁽³⁾ ، فَاعرفه.

{**قلتُ**: وَيَرِدُ عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ نُقُوضٌ كَالمُنَادَى وَالمَنْفِي بِـ"لا" لِلجِنْسِ ، وَنَحوِهِمَا ، وَأَوضحُ من ذَلكَ أَنْ يُقَالَ: المُتَضَمِّنُ لِلْحَرفِ هُنَا لَيْسَ المُضَافَ وَلاَ المُضَافَ إِلَيْهِ بِعَيْنِهِمَا ، وَإِنَّمَا المُتَضَمِّنُ هُو الإِضَافَةُ المُحصِّلَةُ لِلجَمعِ بَيْنَهُمَا ، فَلاَ يَلزَمُ مِن ذَلكَ بِنَاءُ أَحَدِهِمَا ، فَأَمعِن النَّظَرَ فِيْهِ تَجِدْهُ كَمَا ذَكَرْتُ}⁽⁴⁾.

وَاعلَمْ أَنَّ قَولَهُم: "غُلاَمُ زَيْدٍ" لاَ يُقَالُ إِلاَّ إِذَا كَانَ مَعْهُوداً أَوْ لاَ غُلاَمَ لَهُ إِلاَّ وَاحِدٌ ، فَإِنْ عَرَّيْتَ الإِضَافَةَ عَن أَحَدِ هَذَينِ المَعْنَيَيْنِ لَمْ تَصِحّ ، وَلاَ تَكُونُ مِثْلُ تِلكَ الإِضَافَةِ مُعَرِّفَةً قَاطِعَةً لِلشَّرِكَةِ⁽⁵⁾.

تخ⁽⁶⁾: « الإِضَافَةُ اللَّفظِيَّةُ يَجرِي وُجُودُهَا مَجْرَى عَدَمِهَا ، أَلاَ تَرَى أَنَّ "ضَارِبُ زيدٍ" بِالإِضَافَةِ ، وَ"ضَارِبٌ زَيْدَاً" بِالانفِصَالِ وَاحِدٌ ، وَفِي "غُلاَمُ زيدٍ" لَو فَكَكْتَ الإِضَافَةَ فَقُلتَ: "هَذَا غُلاَمٌ زَيْدٌ" لَمْ يَجُز ، وَلَمْ يُفِدْ أَصْلاً فَضْلاً مِن أَنْ يَتَقَرَّرَ فِيْهِ مَعْنَى الإِضَافَةِ.»

---

(1) لم أتبين كتاباً للزمخشري أو لصدر الأفاضل بهذا الاسم "حل عقد القرآن" ، ولا لغيرهما ، والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٦٦٥).

(2) الآية (٦٦) من سورة هود.

(3) قرأ بذلك ابن عامر وابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة ، ينظر السبعة (٣٣٦) ، وإعراب القراءات السبع وعللها (١/٢٨٤) ، والكشف (١/٥٣٢ – ٥٣٣) ، والتبصرة في القراءات (٢٢٤) ، والتيسير في القراءات السبع (١٢٥) والفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/٦٤٢) ، وسراج القارئ المبتدئ (٢٥١).

(4) ساقط من "ع".

(5) ينظر النص في المقاليد (ل ١٨٤ ب).

(6) ينظر التخمير (٢/٦ – ٧).

حم: عَبْدُ القَاهِرِ(١): « حَدُّ كَونِ الإِضَافَةِ فِي تَقْدِيرِ الانفِصَالِ أَنْ يَكُونَ المُضَافُ عَامِلاً ، وَالمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولاً لَهُ قَبلَ حُدُوثِ الإِضَافَةِ ، وَإِذَا زَالَتْ عَادَا إِلَى حَالِهِمَا فِي العَمَلِ.

وَقَالَ أَيْضاً: الإِضَافَةُ غَيْرُ المحْضَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ: الاثنَانِ / مِنْهَا مَا [١٢٧/ب] ذُكِرَ فِي الكِتَابِ(٢). وَالثَّالِثُ: إِضَافَةُ أَفعَلِ التَّفْضِيلِ. والرَّابِعُ: إِضَافَةُ الاسمِ إِلَى الصِّفَةِ، نحو: صَلاَةُ الأُولَى ، ومَسْجِدُ الجَامِعِ ؛ لأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الانفِصَالِ ؛ لأَنَّ مَعْنَاهُ: صَلاَةُ السَّاعَةِ الأُولَى ، فَيَجُوزُ وَصفُ النَّكِرَةِ بِالمُضَافِ فِي هَذِهِ الأَوْجُهِ الأَرْبَعَةِ.»

وَقَالَ أَيْضاً: « إِنَّمَا تَكُونُ هَذِهِ الإِضَافَةُ فِي تَقْدِيرِ الانفِصَالِ إِذَا أُرِيدَ بِهَا الحَالُ أَو الاستِقْبَالُ ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا المُضِيّ كَانَتْ حَقِيقِيَّةً، كَغُلاَمِ زَيْدٍ ، لأَنَّهُ لَيْسَ بِعَامِلٍ مَعْنًى فِي قَولِ الجُمهُورِ. وأَجَازَهُ بَعضُ الكُوفِيَّةِ»(٣) ، مَذْكُورٌ فِي شَرْحِ(٤) الجُمَلِ.

وَفِي تَلْخِيصِ عَبدِ(٥) القَاهِرِ: « "الفَصْلُ بَيْنَ الإِضَافتَينِ: بِمَعْنَى "اللاَّمِ" وَبِمَعْنَى "مِن" أَنَّ فِي الأَوَّلِ لاَ يَقَعُ اسمُ المُضَافِ عَلَى المُضَافِ إِلَيْهِ ، وَلاَ عَكسُهُ ، وَفِي الثَّانِي يَصِحُّ إِطلاَقُ المُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى المُضَافِ ، وَقَدْ يَجِيءُ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ ، نحو قَولِكَ: سَادَةُ القَومِ ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ: السَّادَةُ مِنْ القَومِ ، وَلاَ يَنطَلِقُ اسمُ "القَومِ" عَلَى "السَّادَةِ " ، فَإِنَّ فِيهِم من لَيْسَ مِن السَّادَةِ ، وَالمَفْهُومُ مِن هَذِهِ الجُمْلَةِ أَنَّ الإِطْلاَقَ إِنَّمَا يَجِيءُ فِي "مِنْ" البَيَانِيَّةِ دُونَ التَّبْعِيضِيَّةِ» ، فاعرفْهُ.

قَولُهُ: "مَعْمُورَةٌ دَارُهُ".

شح(٦): « ذِكرُهُ بِنَاءً عَلَى مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ مَفْعُولَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عِندَهُ فَاعِلٌ.»

قَولُهُ: "جَائِلَةُ الوِشَاحِ" ، كِنَايَةٌ عَنْ دَقِيقَةِ الخَصْرِ.

---

(١) ينظر المقتصد (٢/٨٧٠ ، ٨٨٣ – ٨٩٥) ، والمقاليد (١٨٥/أ).

(٢) أي: إضافة الصفة إلى فاعلها ، أو إلى مفعولها ، ينظر المفصل ص (١٠٣ – ١٠٤).

(٣) أجازه الكسائي ، ينظر شرح جمل الزجاجي لابن هشام (١٧٠) ، وشرح الأشموني (٢/٢٩٣)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/٦٦).

(٤) ينظر شرح الجمل في النحو (٣١٦) بتصرف.

(٥) النص في المقاليد (ل ١٨٤/ب ، ١٨٥/أ).

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٠٣).

صح(١): « الوِشَاحُ: يُنسَجُ مِن أَدِيْمٍ عَرِيضاً ، ويُرَصَّعُ بِجَوَاهِرَ ، وتَشُدُّهُ المَرْأَةُ بَيْنَ عَاتِقَيْهَا وكَشْحَيْهَا(٢)». يُقَالُ: زَيْدٌ مُؤَدِّبَةٌ خَادِمَتُهُ ، وَهِندٌ جَائِلٌ وِشَاحُهَا ، فَاخْتَلَفَ المَوصُوفُ وَالصِّفَةُ فِيْهِمَا تَذْكِيْرَاً وتَأْنِيْثَاً ، لأَنَّ الصِّفَةَ هُنَا فِعْلُ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِ المَوْصُوفِ ، وسَيَأْتِي حُكْمُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ فِي مَوْضِعِهَا.

قَوْلُهُ: "كمَا وَصَفَ بِهَا مَفْصُولَةً" ، أَرَادَ بِـ"المَفْصُولَةِ" غَيْرُ المُضَافَةِ ؛ لأَنَّهُ يُفْصَلُ بَيْنَ الاسمَيْنِ بِالتَّنوِيْنِ ، فَيَنْقَطِعُ اتِّصَالُ الإِضَافَةِ(٣).

---

(١) ينظر الصحاح (وشح) (٤١٥/١).

(٢) "الكشح: ما بين الخاصرة إلى الضِلَع الخَلْفِ" ، الصحاح (كشح) (٣٩٩/١).

(٣) ينظر المقاليد (ل ١٨٥/ب).

[حكم الإضافة المعنوية]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــــــــل** :

وقَضِيَّةُ الإضَافَةِ المَعْنَوِيَّةِ أَنْ يُجرِّدَ لَهَا المُضَافُ مِن التَعرِيفِ. ومَا تَقَبَّلَهُ الكُوفِيُّونَ مِن قَولِهِمْ: الثَّلاثَةُ الأَثْوَابِ ، والخَمسَةُ الدَّرَاهِمِ ، فَبِمَعْزِلٍ عِنْدَ أَصحَابِنَا عَنِ القِيَاسِ واستِعْمَالِ الفُصَحَاءِ ، قَالَ الفَرَزدَقُ:

❁ فَسمَا وأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ(١) ❁

وقَالَ ذُو الرُمَّةِ:

❁ ثَلاثُ الأَثَافِي والدِّيَارُ البَلاقِعُ(١) ❁

وتَقُولُ فِي اللَّفْظِيَّةِ: مَرَرتُ بِزَيدٍ الحَسَنِ الوَجهِ ، وبِهِنْدٍ الجَائِلَةِ الوِشَاحِ ، وهُمَا الضَّارِبَا زَيْدٍ ، وهُمُ الضَّارِبُو زَيْدٍ ، قَالَ الله تَعَالَى(٢): ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ .

ولاَ تَقُولُ: الضَّارِبُ زَيْدٍ ؛ لأَنَّكَ لا تُفِيدُ فِيْهِ خِفَّةً بالإضَافَةِ كَمَا أفَدتَهَا فِي المُثَنَّى وَالمَجْمُوعِ، وقَدْ أَجَازَهُ الفَرَّاءُ {رحمه الله}(٣) ، وأَمَّا "الضَّارِبُ الرَّجُلِ" فَمُشَبَّهٌ بِـ"الحَسَنِ الوَجْهِ".»(٤)

قَولُهُ: "وقَضِيَّةُ {الإضَافَةِ}(٥) المَعْنَوِيَّةِ": تجرِيدُهَا(٦).

شع(٧): « هَذِهِ الإِضَافَةُ فَائِدَتُهَا نِسبَةُ خُصُوصِيَّةٍ بَيْنَ الأَوَّلِ وَالثَّانِي ، رَاجِعَةٌ

---

(١) سيأتي ذكره في الشرح.

(٢) الآية (٣٥) من سورة الحج.

(٣) ساقط من المطبوع.

(٤) المفصل ص (١٠٤ – ١٠٥).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) هذا مذهب البصريين ينظر الكتاب (٢٠٦/١) ، والمقتضب (١٧٥/٢) ، والمسألة خلافية ، وينظر في ذلك: إصلاح المنطق (٣٠٢) ، ومجالس ثعلب (٥٩٠/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٢١/٢) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٠٩/٢) ، والأشباه والنظائر (٢٠٨/٢ – ٢١٠) ، وارتشاف الضرب (١٨٠٣/٤ – ١٨٠٤).

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٣/١).

إِلَى عَهدٍ بَيْنَكَ وبَيْنَ مُخَاطبكَ فِيْهِ ، وهَذَا المَعْنَى(١) {الَّذِي}(٢) يُفِيْدُهُ الأَلِفُ وَاللاَّمُ ، فَأَغْنَى عَن الجَمْعِ بَيْنَهُمَا.»

تغ(٣): « تَعرِيْفُ المُضَافِ فِي بَابِ الإِضَافَةِ يُطْلَبُ مِن المُضَافِ إِلَيْهِ ، لأَنَّ جَمْعَهُمَا لِهَذَا المَعْنَى ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ امتَنَعَ أَنْ يُطلَبَ مِنْ غَيرِهِ تَعْرِيْفُهُ ، كَمَنْ أَحْضَرَ طَبِيْبَاً لِعِلاجِ مَرِيْضٍ ، فَقَبِيْحٌ فِي حُضُورِهِ طَلَبُ العِلاَجِ مِنْ غَيْرِهِ.»

شم(٢): « الإِضَافَةُ أَحدُ سَبَبَيْ التَّعرِيفِ ، فَإِذَا حَصَلَ بِأَحَدِهِمَا كَانَ الاشْتِغَالُ بِتَحصِيلِ السَّبَبِ الأَخرِ مَوْضُوعَاً عَنْكَ. وقِيْلَ: الإِضَافَةُ إِنْ كَانَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ أَدَّى إِلَى الجَمْعِ بَيْنَ التَّعرِيْفَينِ ، وَإِنْ كَانَتْ إِلَى نَكِرَةٍ لَمْ يَسْتَقِمْ ؛ لأَنَّ تَعْرِيْفَهُ أَبلَغُ مِن تَخْصِيصِهِ.»(٣)

قُلتُ: بِعِبَارَةٍ أُخرَى: الإِضَافَةُ وَاللاَّمُ أَدَاتَانِ لِمَعْنَى ، هُو التَّخْصِيصُ ، فَكَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَهُمَا فِي كَلِمَةٍ واحِدَةٍ ، أَوْ لأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى المَعْرِفَةِ وَهُو مُمتَنِعٌ لِمَا ذُكِرَ ، أَوْ إِلَى النَّكِرَةِ وَهُو غَيْرُ جَائِزٍ أَيْضَاً ؛ لِمَا أَنَّ التَّعرِيفَ وَالتَّنكِيْرَ مَعنَيَانِ مُتَقَابِلاَنِ ، فَإِذَا سَرَى أَحَدُهُمَا – وَهُو التَّعرِيفُ – إِلَى المُضَافِ مِن المُضَافِ إِلَيْهِ وَجَبَ أَنْ يَسرِي إِلَيْهِ مِنْهُ أَيْضَاً مَا يُقَابِلُ التَّعرِيفَ ، وَهُو التَّنكِيرُ ، وَحِينَئذٍ يُؤدِّي التَّركِيبُ إِلَى التَّنَاقُضِ ؛ لاجتِمَاعِ مَعْنَيَينِ مُتَضَادَّينِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَيَلزَمُ أَنْ يَكُونَ مُعَرَّفَاً مُنَكَّرَاً فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا مُحَالٌ(٤).

{وَلاَ عَلَيكَ أَنْ تَقُولَ عَلَى وَجْهِ التَّحرِيرِ مِنْ جِهَةٍ أُخرَى مِن التَّقرِيرِ: إِنَّ التَّعرِيْفَ بِاللاَّمِ هُو الأَصلُ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لاَ يُستَفَادُ مِنْهُ إِلاَّ التَّعرِيفُ لا غَيرُ. وَأَمَّا الإِضَافَةُ فَهِي مُتَنوِّعَةٌ. ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا أَردتَ تَعرِيفَ شَيْءٍ فَعَلَيكَ بِاللاَّمِ لاَ الإِضَافَةِ ؛ لأَنَّهُ

---

(١) أي: وهذا هو المعنى.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر التخمير (٢/٧).

(٢) ينظر شرح ابن يعيش (٢/١٢١).

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية (٢/٢١٠) ، والمقاليد (ل ١٨٥ ب).

(٤) ينظر المقاليد (ل ١٨٥ ب).

أَيْسَرُ وأَقَدَمُ ، وَإِذَا أَقْدَمْتَ عَلَى اللاَّمِ أَغْنَاكَ ذَلِكَ عَن تَعرِيفِ مُعَرِّفٍ أَخَر ، فَبِهَذَا الحَرفِ تَمَتنِعُ سَائِرُ المُعَرِّفَاتِ والمُخَصِّصَاتِ ، فَيَلْغُو ذِكرُهَا}(١).

وَأَمَّا "الثَّلاَثَةُ الأَثْوَابِ" فَمَنْقُولٌ عَنْ بَعْضِ العربِ مِمَّا(٢) اعْتَزَلُوا عَنِ الفَصِيحِ(٣)، / حَتَّى قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٤): « تَقُولُ البَصريَّةُ: نَحنُ أَخَذْنَا اللُّغَةَ مِنْ حَرَشَةِ(٥) الضِّبَابِ ، وأَكَلَةِ اليَرَابِيْعِ(٦) ، والكُوفِيَّةُ أَخَذُوْهَا مِن أَكَلَةِ الشَّوَارِيزْ(٧) ، وبَاعَةِ الكَوَامِيْخِ(٨). أُرِيْدَ أَنَّهُم أَخَذُوهَا(٩) مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ ، وَهَمْ أَخَذَوها(٩) من أَهْلِ الحَضَرِ.» [١٢٨/أ]

قُلتُ: وَلَعَلَّ الَّذِي سَوَّغَ دُخُولَ اللاَّمِ فِي المُضَافِ فِي الأَعدَادِ خَاصَّةً أَنَّ العَدَدَ يُستَعمَلُ وَصْفاً كَمَا يُسْتَعمَلُ مُضَافاً ، نَحو: أَثْوَابٌ ثَلاَثَةٌ ، ودَرَاهِمُ خَمْسَةٌ ، فَكَانَ كَالصِّفَةِ الجَارِيَةِ عَلَى الفِعْلِ ، نَحو: "ضَاربٌ" وَ "حَسَنٌ" ، وَجَازَ تَعرِيفُ المُضَافِ بِاللاَّمِ فِيهَا ، فَكَذَا فِيْهِ(١٠).

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) في "ع" (ممن).

(٣) في التكملة ص (٨٣): "روى الكسائي: الخمسةُ الأثوابِ ، وروى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمرو أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ...".

(٤) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (ل ٢٨ أ).

(٥) في اللسان (حرش) (٦/٢٨٠): "حرش الضبِّ: صَيدُه ، وهو أن يُحلَّ الجُحْرَ الذي هو فيه يُتحرَّشُ به ، فإذا أحسَّهُ الضبُّ حَسِبَهُ ثعباناً ، فأخرج إليه ذنبه فيصاد حينئذ".

(٦) اليرابيع: جمع اليربوع ، واليربوع: دُوَيْبَّةٌ فوق الجُرَذِ ، ينظر تهذيب اللغة (ربع) (٢/٣٧٧) ، واللسان (ربع) (٨/١١١).

(٧) الشواريز: جميع شيراز ، معرب وهو: اللبن الرائب إذا استخرج منه ماؤه ، ينظر المُعرَّب (٤٥ ، ٨٦) ، والمغرب (شرز) (١/٤٣٨) ، والمصباح المنير (شرز) (٣٠٩) ، والقاموس المحيط (الشرز) (٦٦٠).

(٨) الكواميخ: جمع كامخ ، وهو تعريب كامه ، وهو نوع من المربى ، أو الرديء منه ، أو الذي يؤتدم به ، ينظر المُعرَّب (٦٦٢) ، والمغرب (كمخ) (٢/٢٣٢) ، والمصباح المنير (كمخ) (٥٤٠) ، والقاموس المحيط (كمخ) (٣٣١).

(٩) في "ع" (أخذوه).

(١٠) ينظر المقاليد (ل ١٨٥ ب).

شح(١): « رَأَوا أَنَّ "الخَمْسَةَ " وَ " الأَثْوَابَ" لِذَاتٍ وَاحِدَةٍ فِي المَعْنَى ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِالأَوَّلِ لِغَرَضِ العَدَدِ ، فَلَمَّا فُهِمَ اتِّحَادُ الذَّاتِ عَرَّفُوا الأَوَّلَ ؛ لأَنَّهُ مَحلُّ التَّعرِيفِ، ولَمْ يُخلُّوا الثَّانِي(٢) ؛ لأَنَّهُ(٣) المَقْصُودُ بِالذَّاتِ فِي الحَقِيقَةِ ، فَهَذَا وَجْهٌ(٤) وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً.»

وَأَمَّا صَدْرُ بَيْتِ الفَرَزدقِ(٥):

٭ مازالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إِزارَهُ ٭

وَبَعدُه يَقُولُ:

يُدْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَبَطِ الغُبَارِ مُثَارِ

تخ(٦): « عَنَي بِالخَوَافِقِ: الرَّايَاتِ ، وَبِمُعْتَبِطِ الغُبَارِ: مَكَاناً لَمْ يُقَاتَلْ فِيْهِ قَبْلَهُ ، وَلَمْ يُثَرْ غُبَارُهُ حَتَّى أَثَارَهُ». وَأَرَادَ "بِالخَمْسَةِ الأَشْبَارِ": القَبْرَ ، كَمَا فِي بَيْتِ التِّهامِيِّ(٧):

وَالشَّرْقُ نَحو الغَرْبِ أَقْرَبُ شُقَّةً مِنْ بَعْدِ تِلْكَ الخَمْسَةِ الأَشْبَارِ(٨)

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٣/١).

(٢) أي: عرفوا الثاني ولم يتركوه.

(٣) في "ع" (لأنه هو).

(٤) في "ع" (وجهه).

(٥) هو للفرزدق في ديوانه (٣٠٥/١) ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٩٢/٢) ، والتكملة (٨٣) ، وشرح أبيات التكملة (٩٠) ، وشرح ابن يعيش (٣٣/٦) ، وشرح التصريح (٢١/٢) ، وشرح شواهد المغني (٧٥٥/٢) ، وخزانة الأدب (٢١٢/١) ، والدرر (١٤٠/٣) ، وشرح شواهد الكشاف (٤١٣/٤) ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق (٣٠٣) ، والمقتضب (١٧٦/٢) ، وشرح الأشموني (١٨٧/١).

(٦) ينظر التخمير (٩/٢).

(٧) هو أبو الحسن علي بن محمد التهامي ، شاعر مشهور ، من أهل تهامة (ما بين الحجاز واليمن) زار العراق والشام ، ثم رحل إلى مصر متخفياً ، وبها اعتقل وحبس وقتل سراً سنة ٤١٦هـ ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان (٣٥٧/١) ، والنجوم الزاهرة (٢٦٣/٤) ، وتتمة اليتيمة (٣٧) ، وتاريخ ابن الوردي (٣٣٧/١) ، ومرآة الجنان (٣٠/٣) ، ومعجم البلدان (٤١٩/٢) ، والأعلام (٣٢٧/٤).

(٨) ينظر ديوان التهامي ص (٤٦٨) ، وشرح شواهد الكشاف (٤١٣/٤) ، والمقاليد (١٨٦/أ) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦٦٩).

« {و}(١) هو يَمدَحُ يَزِيْدَ بنَ(٢) المُهَلَّبِ ، فَيَقُولُ: لَمْ يَزَلْ مُذْ كَانَ صَغِيْرَاً إِلَى أَنْ مَاتَ يَقُودُ الجُيُوشَ إِلَى الجُيُوشِ ، وَيَحْضُرُ الحَرُوبَ ، وَالمَعْنَى: هُو أَمِيْرٌ مُذْ كَانَ»، فأعرِفْهُ.

قُلتُ: [ورَأَيْتُ فِي حَاشِيَةِ الكَشَّافِ(٣) أيامَ قِراءَتي عَلَى الأُسْتَاذِ](٤): « أَنَّ قَولَهُ: "وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ" إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ عَلِي بنُ أَبِي طَالِبٍ – كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ – فِيْمَا يُرْوَى أَنَّهُ كَانَ يَعْتَبِرُ البُلُوغ بِالقَامَةِ ، وَيُقَدِّرُ ذَلِكَ بِهَذَا القَدْرِ(٥) و{لَعَلَّمَا}(١) ذَكَرَهُ الفَرَزْدَقُ» ؛ لأَنَّهُ كَانَ مِن الشِّيْعَةِ(٦).

وَقَدْ مَرَّ بِي فِي المُنتقى من(٧) رَبِيعِ الأَبْرَارِ(٨): أُتِي عُبَيْدُ الله بن زِيَادٍ بِجَارِيَةٍ خُمَاسِيَّةٍ مِن الخَوَارِجِ ، وَفِي الحاشيةِ: أَيْ: خَمْسَةُ أَشْبَارٍ(٩) ، وَثَوبٌ خُمَاسِي ، أَيْ: خَمْسُ أَذْرُعٍ.

قُلتُ: وَكَأَنَّ فِيْهِ لَمحَةً إِلَى مَا نُسِبَ إِلَيْهِ ، والله أَعْلَمُ.

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) هو يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي ، أبو خالد ، أمير من القادة الشجعان الأجواد ، ولي خراسان بعد وفاة أبيه ، وبعد ست سنوات عزله عبد الملك بن مروان برأي الحجاج ، كان الحجاج يخشى بأسه ، فلما تمّ عزله حبسه ، فهرب إلى الشام ، ولما أفضت الخلافة إلى سليمان ولاّه العراق ثم خراسان ، توفى سنة ١٠٢هـ ، ترجمته في وفيات الأعيان (٢/٢٦٤) ، والتنبيه والإشراف ص (٢٧٧) ، ورغبة الأمل (٤/١٨٩) ، وتاريخ اليعقوبي (٣/٥٢) ، والعبر وديوان المبتدأ والخبر (٣/٦٤).

(٣) ينظر الكشاف (٣/٧٥).

(٤) عبارة الأصل قلقة وهي: «وقد مر بنا في الكشاف في – أنه الحجاب – يوم القراءة» وقد أثبت ما في "ع" ، والمقصود: أيام قراءته على أستاذه سيف الدين الروزناني.

(٥) في "ع" (بهذا القدر الموصوف).

(٦) ينظر المقاليد (ل ١٨٦ أ).

(٧) في "ع" (في).

(٨) لم أجد النص في ربيع الأبرار للزمخشري ولم أتبينه في المصادر التي اطلعت عليها.

(٩) ينظر التهذيب (خمس) (٧/١٩١) ، والمغرب (خمس) (١/٢٧١) ، واللسان (خمس) (٦/٦٩).

وَمَا قبلَ بَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ(١):

أَمَنْزِلَتَي مَيٍّ سَلاَمٌ عَلَيْكُمَا هَلِ الأَزْمُنُ اللاَّئِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

❁وَهَلْ يَرجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكشِفُ العَمَى❁

« يَقُولُ(٢): إنَّ الأَثَافِيَ وَرُسُومَ الدَّارِ بَعْدَ خَرَابِهَا لاَ تَرُدُّ جَوَابَ سَلاَمٍ ، ولا تُوضِحُ عَنْ خَبَرٍ إذا استُخْبِرَتْ ، هَذَا مَعْنَى قَولِهِ: "أَوْيَكْشِفُ العَمَى".»

تخ(٣): « **فَإِنْ سَأَلتَ**: فَأَيُّ احتِجَاجٍ فِيمَا أَنْشَدَ مِن البَيْتَين؟(٤) وَهَذَا لأَنَّ الكُوفِيَّةَ يُجِيزُونَ تَجْرِيدَ المُضَافِ عَنِ اللاَّمِ(٥) أَيْضاً فِي فَصلِ العَدَدِ كَمَا فِي غَيرِه.

أَجَبْتُ: لأَنَّ المَقَامَ تَعْرِيفٌ بِاللاَّمِ ، وأَنَّهُ لَم يُعرَّفْ(٦)بِهَا ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ المُضَافَ فِي فَصْلِ العَدَدِ بِدُونِ اللاَّمِ يَكُونُ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ المُضَافَ مَقَامُ تَعْرِيفٍ بِاللاَّمِ أَنَّ المَعْنَى: فَسَمَا وَأَدْرَكَ القَبْرَ الَّذِي هُو خَمْسَةُ الأَشْبَارِ ، وَكَذَلِكَ المَعْنَى: الثَّلاثُ مِن الأَثَافِي ، وَأَنَا لاَ أَسْتَبْعِدُ مَا عَلَيهِ الكُوفِيُّونَ ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا العَدَدَ يُنَزَّلُ تَنْزِيلَ المَعْدُودِ، [وَ](٧) هَذَا القَدْرُ مِن العَدَدِ وَالمَعْدُودِ إِذَا أُضِيفَ جَازَ دُخُولُ اللاَّمِ عَلَيهِ. فَالَّذِي ذَكَرَهُ البَصْرِيُّونَ قِيَاسٌ ، وَمَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ استِحْسَانٌ ، وَالطَّبْعُ يَنْزِعُ إِلَيْهِ فوجبَ أن يجوزَ.»

---

(١) البيتان لذي الرمة في ديوانه (١٢٧٣/٢ – ١٢٧٤) ، والمخصص (١٠٠/١٧) ، وشرح ابن يعيش (١٢٢/٢) ، واللسان (خمس) (٦٧/٦) ، وخزانة الأدب (٢١٣/١) ، والدرر (٢٠١/٦) ، وبلا نسبة في المقتضب (١٧٦/٢) ، (١٤٤/٤) ، والتكملة (٨٣) ، وشرح الأشموني (١٨٧/١)، والهمع (٢٢٢/٣).

(٢) ينظر التخمير (١٠/٢).

(٣) المصدر السابق (٨/٢).

(٤) أي: بيت الفرزدق وبيت ذي الرمة.

(٥) في "ع" (الألف).

(٦) أي: المضاف.

(٧) إضافة يقتضيها السياق وهي في التخمير.

{**قلت**: ولِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: البَيْتَانِ لَوْ طَاوعَ صَاحِبَيْهِمَا النَّظْمُ المُسْتَقِيمُ مَعَ السلاَّمِ فِيْهِمَا لَمَا بَعُدَ مِنْهُمَا القَوْلُ بِهِ⁽¹⁾ ، وَإِلاَّ فَالاستِدْلاَلُ بِهِمَا غَيْرُ ضَرْبَةِ لاَزِبٍ⁽²⁾ ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ المَذْهَبِ الكُوفِيِّ.

وَالحُجَّةُ لَهُم فِي الجَوَازِ هي أَنَّ العَدَدَ صِفَةٌ لِلْمَعْدُود حَقِيقَةً ، فَكَمَا جَازَ "ضَارِبُ الرَّجُلِ" جَازَ هَذَا أَيْضاً ، لَمْ يَتَعدَّ هَذَا الجَوازُ – فِي قَوْلِهِمْ – إِلَى غَيْرِ الأَعدَادِ بِالنَّقْلِ عَنْ أَصْحَابِهِم"}⁽³⁾.

قَوْلُهُ: "**وَتَقُولُ: فِي اللَّفْظِيَّةِ ... الحَسَنَ الوَجْهِ**".

الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ تُفِيدُ التَّخْفِيفَ ، لاَ التَّخْصِيصَ ، كَمَا سَبَقَ⁽⁴⁾ ، وَهَذَا هُوَ المُجَوِّزُ لِدُخُولِ اللاَّمِ عَلَى المُضَافِ فِيْهَا عَلَى مَا تَقِفُ عَلَيْهِ.

تخ⁽⁵⁾: « جَازَ إِدْخَالُ اللاَّمِ عَلَيهِ لأَنَّهُ وَقَعَ اليَأسُ عَنْ تَعرِيْفِهِ / بِالمُضَافِ إِلَيْهِ. [١٢٨/ب] وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ نَحو: الضَّارِبِ زَيْدٍ ، لأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ اليَأسُ عَنْ تَعرِيفِ المُضَافِ بِالمُضَافِ إِلَيهِ ، لاَحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ المُضَافُ إِلَيهِ نَكِرَهً ، وَهَذَا لأَنَّ الأَعْلاَمَ تَحْتَمِلُ التَّنكِيرَ ، بِخِلاَفِ المُضْمَرِ وَالمُعَرَّفِ بِاللاَّمِ.

فَإِنْ سَأَلتَ: "فَفِي: "الضَّارِبَا زَيْدٍ" لَمْ يَقَعْ اليَأسُ؟.

أَجَبْتُ: بَلَى قَدْ وَقَعَ ، لِوُقُوعِهِ فِي الإِفْرَادِ ، وَالتَّثْنِيَةُ فَرْعٌ عَلَيْهَا ، فَلَو امتُحِنَتِ الإِضَافَةُ فِي التَّثْنِيَةِ لَكَانَ حَالُهَا فِيْهَا كَحَالِهَا فِي الإِفْرَادِ.

فَإِنْ سَأَلتَ: فَكَيْفَ لَمْ يَجُز "الضَّارِبَا رَجُلٍ" كَمَا جَازَ "الضَّارِبَا زَيْدٍ"؟.

---

[1] في الموصل في شرح المفصل ص (٦٧٠): « الاستدلال بهذه الأبيات إنَّما يصحُ لو أنَّ الكوفيون لا يجوِّزون "ثلاث الأثواب" بدون حرف التعريف في المضاف وهم يجوِّزون كلا الاستعمالين تجريد المضاف من حرف التعريف ، وتحليته به ، حينئذ لم يتم الاستدلال للبصريين بمثل هذين البيتين.»

[2] في اللسان (لزب) (٧٣٨): "اللازب: الثابت واللازم ، وصار الشيء ضربة لازب ، أي لازماً" ، وينظر القاموس المحيط (لزب) (١٧٢).

[3] ساقط من "ع".

[4] ينظر ص (١٨٠) وما بعدها.

[5] ينظر التخمير (٢/١٠ – ١١).

أجَبْتُ: لأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ اليَأسُ عَن تَعريفِ المُضَافِ بِالمُضَافِ إِلَيهِ هُنَا فِي صُورتَي التَّثْنِيَةِ وَالإِفْرَادِ ، وَامْتِحَانُ تَعرِيفِ المُضَافِ بِإِدْخَالِ اللاَّمِ عَلَى المُضَافِ [إِلَيْهِ][1] لَيسَ عَلَى مُخَالَفَةِ الأَصْلِ فَيُمْتَحَن بِخِلاَفِ العَلَمِ.

عَنْدِ الفَرَّاءِ[2]: يَجُوزُ "الضَّارِبُ زَيْدٍ" قِيَاساً عَلَى قَولِهِم: "الضَّارِبُ الرَّجُلِ" ، وَالجَامِعُ بَيْنَهُمَا وُقُوعُ اليَأسِ عَن[3] تَعْرِيفِ المُضَافِ بِالمُضَافِ إِلَيهِ ظَاهِراً ، ضَرُورَةَ أَنَّ "زَيْدَاً "مَعرِفَةٌ ظَاهِراً ؛ لأَنَّهُ عَلَمٌ.

وَقَالُوا: كَانَ القِيَاسُ فِي نَحو: "الضَّارِبُ الرَّجُلِ" أَنْ لاَ يَجُوزَ فِيْهِ سِوَى النَّصبِ، لَكِنْ جَازَ الجَرُّ تَشبِيْهاً بِـ"الحَسَنِ الوَجْهِ" ، كَمَا شُبِّهَ "الحَسَنُ الوَجْهَ" بِالنَّصبِ بِـ"الضَّارِبُ الرَّجُلَ" بِالنَّصبِ ، وَهَذَا مِنْ مَكَارِهِ النَّحوِ ، فَلاَ يُلْتَفَتُ إِلَيهِ.»[4]

قُلْتَ: فَإِنْ سَأَلْتَ: سَلَّمْنَا المُشَابَهَةَ بَيْنَهُمَا ، وَلَكِنْ أَيَّةُ فَائِدَةٍ فِي العَمَلِ بِهَا وَلاَ تَخفِيفَ ، بَلْ فِيْهِ عُدُولٌ عَنِ الأَخَفِّ – وَهُو الفَتحُ – إِلَى الأَثْقَلِ وَهُو الكَسْرُ؟.

أَجَبْتُ: التَّخفِيفُ ثُبُوتُ الخِيْرَةِ بَيْنَ الضَرْبَيْنِ. {وَلِكُلٍ مِنْهُمَا مَنَافِعُ يَحصُلُ بِهَا غَرَضُ المُتَكَلِّمِ ، وَذَلِكَ فِي كُلِّ مَنْظُومٍ وَمَنْثُورٍ ، فَاعرِفْهُ}[5].

شع[6]: « "اللَّفظِيَّةُ" لَمْ يُقْصَد فِيْهَا تِلْكَ النِّسبَةُ المَذكُورَةُ فِي "المَعْنَوِيَّةِ" وَلَكِنَّ الأَمْرَ فِيْهَا عَلَى مَا كَانَ عَلَيهِ فِي الانفِصَالِ ، فَكَمَا[7] جَازَ تَعرِيفُهُ مُنْفَصِلاً جَازَ تَعرِيفُهُ مُتَّصِلاً لِزَوَالِ المَانِعِ[8].

وَأَمَّا "الضَّارِبُ زَيْدٍ" فَمَنْ نَظَرَ إِلَى أَنَّ اللاَّمَ سَابِقَةٌ وَالتَّنوِينَ زَالَ لأَجلِهَا حَكَمَ بِمَنعِ الإِضَافَةِ ؛ لِفَوَاتِ الشَّرْطِ وَهُو التَّخفِيفُ ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الإِضَافَةَ سَابِقَةٌ وَقَدْ

---

[1] مضافة من "ع" وهي في التخمير.

[2] ينظر معاني القرآن (٣٨٦/٢) ، وأمالي ابن الحاجب (٥٦٤/٢) ، وينظر شرح الرضي على الكافية (٢٢٧/٢).

[3] في "ع" (من).

[4] ينظر شرح الرضي على الكافية (٢٢٧/٢ – ٢٢٩).

[5] ساقط من "ع".

[6] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٣/١ – ٤٠٤).

[7] في "ع" (وكما).

[8] زاد في الإيضاح (٤٠٣/١ – ٤٠٤): "فتقول: هذان الضاربا زيد ، فتجمع بين الألف واللام والإضافة".

حَصلَت الخِفَّةُ بِهَا جَوَّزَ تَعريفَهُ ، وَالوَجْهُ هُو الأَوَّلُ ؛ لأَنَّ اللاَّمَ(١) فِي أَوَّلِ الاسمِ سَابِقَةٌ عَلَى مَا يُشعِرُ بِالإِضَافَةِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَذفُ التَّنوِينِ لَهَا لاَ للإِضَافَةِ ؛ لأَنَّهُ مُوجَبٌ لَهُ مُوجِبَانِ سَبَقَ أَحَدُهُمَا ، فَثَبَتَ الحُكْمُ لِلسَّابِق ، كَمَا لَوْ مَسَّ ثُمَّ بَالَ ، فَنَقَضَ الوُضوءِ لِلْمَسِّ إِذْ لاَ يَحصُلُ الحاصلُ.»(٢)

"وَأَمَّا: الضَّارِبُ الرَّجُلِ" فَعَلَى خِلاَفِ الأَصلِ وَالقِيَاسِ. **"وَأَمَّا الحَسَنُ الوَجهِ"** فَبَيَانُ الخِفَّةِ فِيْهِ أَنَّ الأَصلَ: الحَسَنُ وَجْهُهُ ، فَزَالَت الإِضَافَةُ ، وَكَانَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَى الضَّمِيْرِ المُرْدَفِ بِالوَاوِ الَّتِي هِي مَدَّةٌ ، وَعَلَى حَرَكَةِ الرَّفْعِ ، وَضَمَّةِ الضَّمِيْرِ ، وَهَذِهِ خِفَّةٌ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ ، ثُمَّ عُوِّضَتِ الإِضَافَةُ اللاَّمَ ، وَهِي حَرْفٌ سَاكِنٌ كَالعَدَمِ ، فَلَمْ يُعْبَأْ بِهِ(٣).

حم: قِيلَ(٤): الأَصلُ فِي "الحَسَنِ الوَجهِ" الجَرُّ ؛ لأَنَّ فِعْلَهُ غَيْرُ مُتَعَدٍ ، وَفِي: "الضَّارِبِ الرَّجُلِ" النَّصبُ ؛ لأَنَّ فِعْلَهُ مُتَعَدٍ.

حم: قُرِئَ(٥): ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (٦) بِالنَّصبِ.

---

(١) في "ع" (الأول).

(٢) أي: لا يؤثر الثاني شيئاً.

(٣) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٨/أ) ، والإيضاح في شرح المفصل (٦٤٦/١ ، ٦٤٨) ، وضوء المصباح (٥٢/ب) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٧٧/٢) ، والمقاليد (١٨٦/ب).

(٤) ينظر التوطئة (٢٦٥).

(٥) هي قراءة ابن أبي إسحاق في مختصر ابن خالويه (٩٥) ، وزاد في المحتسب (٨٠/٢) ، والبحر المحيط (٣٦٩/٦) الحسن وأبا عمرو في رواية ، وهي قراءة الحسن في تفسير الرازي (٣٤/٢٣) ، والتبيان (٩٤٢/٢) ، وقراءة أبي عمرو في تفسير القرطبي (٥٩/١٢) ، وفتح القدير (٩٨/٣).

(٦) الآية (٣٥) من سورة الحج.

قلتُ(١): {ومِنْ هَـذا القَبِيلِ قِرَاءةُ (٢)عُمَارةَ بنِ عَقِيلٍ(٣) ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ﴾ (٤) ، وقِرَاءةُ أَبِي السَّمَّاك(٥): ﴿إِنَّكُمۡ لَذَآئِقُواْ ٱلۡعَذَابَ﴾ (٦) بِنَصبِ ﴿ٱلنَّهَارَ﴾ (٢) و﴿ٱلۡعَذَابَ﴾ (٧) ، مَعَ حَذْفِ التَّنوينِ والنُّونِ.

قَالَ فَخرُ المَشَايخِ: وعَن أَبِي العَبَّاس(٨): «سَمِعتُ عُمارةَ يَقرَأُ ، فَقُلتُ لَهُ: مَا أَردتَ ، فَقَالَ: أَردتُ: "سَابِقٌ النَّهارَ" ، فَقُلتُ: هَلاَّ قُلْتَهُ ، فَقَالَ: لَو قُلْتُهُ لَكَانَ أَوزَنَ ، أيْ: أَقْوَى وأَقْيَسَ.}»(٩)

---

(١) ورد في "ع" (ل ١١٢/ب) النص الآتي: «قلت: وفي إيراده الجر في هذا الموضع نوع استدراك لمن يتأمل فيه أدنى تأمل صحيح».

(٢) قرأ عمارة بالنصب ، ينظر: إعراب القرآن (٣٩٥/٣) ، ومختصر ابن خالويه (١٢٦) ، وتفسير القرطبي (٣٣/١٥) ، والبحر (٣٣٨/٧) ، وبدون نسبة في الفريد في إعراب القرآن المجيد (١١٠/٤).

(٣) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الكلبي التميمي ، شاعر ، فصيح من أهل اليمامة ، سكن البصرة ، وكان يزور الخلفاء من بني العباس فيجزلون صلته ، وهو من أحفاد جرير الشاعر ، عمي قبل موته ، وكان النحويون في البصرة يأخذون اللغة عنه ، له أخبار ، وله ديوان شعر مطبوع ، توفى سنة ٢٣٩هـ ، ينظر في ترجمته: الموشح (١٦٣) ، ورغبة الأمل (١٢٩/١) ، وتاريخ بغداد (٢٨٢/١٢) ، والأعلام (٣٧/٥).

(٤) الآية (٤٠) من سورة يس.

(٥) هكذا في الأصل ، وفي "ع": "ابن السَّمَّال" وهو: قَعْنَب بن أبي قَعْنَب البصري ، له اختيار شاذ، رواه عنه أبو زيد ، لم تذكر وفاته ، ينظر ترجمته في غاية النهاية (٢٧/٢) ، والدر المصون (٤٠٨/١).

(٦) الآية (٣٨) من سورة الصافات.

(٧) هي قراءة أبي السماك وإبان بن ثعلب بن عاصم في فتح القدير (٣٩٢/٤) ، وقراءة أبي السمال في مختصر ابن خالويه (١٢٨) ، وهي قراءة أبي السمال وأبان بن ثلعب في البحو (٣٥٨/٧)، وقراءة أبي السمال في البيان (٣٠٤/٢).

(٨) ينظر الكامل (٣٢٨/١) ، وينظر إعراب القرآن (٣٩٥/٣) ، والمحتسب (٨١/٢) ، والخصائص (١٢٥/١).

(٩) ساقط من "ع".

وَفِي الشِّعرِ(١):

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيْرَةِ لا ... يَأتِيْهِمُ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطَفُ

وَهَذَا أَقْيَسُ مِن قِراءَةِ أبنِ السَّمَّاك: ﴿إِنَّكُمۡ لَذَآئِقُواْ ٱلۡعَذَابَ﴾ (٢) بِالنَّصبِ ؛ لأَنَّهُ مَعَ اللامِ بِمَعْنَى "الَّذِي" فَيَطُولُ ، فيُشبَّهُ بِـ"الذين". فَيَجُوزُ حَذفُ النُّونِ(٣).

[١٢٩/أ] وَأعلَم أَنَّ حُجَّةَ الفَرَّاءِ(٤) فِي جَوَاز: "الضَّارِبُ / زَيْدٍ" أَنَّهم كَرِهُوا أَنْ يُمَهِّدُوا قَاعِدَةً فِي كَلامِهِمْ ، ثُمَّ يُمسكُوا فِيْهِ عَنِ الإجراءِ عَلَى الاطِّرَادِ ، وَبَابُ "يَعدُ" وَ"يُكرم" عَلَمٌ فِي هَذِهِ القَاعِدَةِ(٥) ، والمَعْنَى: أَنَّ عِلَّةَ الجَوَازِ وُجِدَتْ فِي مَوضِعٍ ، ثُمَّ أَجرَوا عَلَيْهِ مَا لَمْ تُوجَد فِيهِ تِلكَ العِلَّةُ ، وَهُو "الضَّارِبُ زَيْدٍ" طَرْداً(٦) لِلبَابِ ، وَلِيَكُونَ مُجرى عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا بَيَانُ تَشْبِيه "الضَّارِبُ الرَّجُلِ" بِـ"الحَسَنِ الوَجهِ" فَلأَنَّ المُضَافَ إِلَيهِ فِي كِلَيْهِمَا مُعَرَّفٌ بِاللاَّمِ ، مَصرُوفٌ عَنْ سَمْتِهِ ، وَهُو الرَّفْعُ فِي أَحَدِهِمَا ، وَالنَّصبُ فِي

---

(١) الشاهد من الأبيات المختلف في نسبتها ، فهو لقيس بن الخطيم في ديوانه (١١٥) ، وزيادات ديوانه (٢٣٨) ، وهو لعمرو بن امرئ القيس في الخزانة (٤/٢٧٢ – ٢٧٥) ، والدرر (١/١٤٦)، وهو لأحدهما في اللسان (وكف) (٩/٣٦٣) ، وهو لرجل من الأنصار في الكتاب (١/١٨٥ – ١٨٦) ، وهو لرجل من الأنصار أو لقيس بن الخطيم في تحصيل عين الذهب (١٥٥) ، وهو لمالك بن العجلان الخزرجي أو لشريح بن أوفى في شرح أبيات سيبويه (١/٢٥٨) ، وبلا نسبة في المقتضب (٤/١٤٥) ، والانتصار (٨٥) ، والإيضاح العضدي (١٧٥) ، والمنصف (٢/٨٠) ، والضرورة (١٥٨) ، والأحاجي النحوية (٣٩).

(٢) الآية (٣٨) من سورة الصافات.

(٣) ينظر الكتاب (١/١٨٦) ، والمحتسب (٢/٨٠) ، والمقاليد (١٨٧/أ).

(٤) ينظر معاني القرآن (٢/٣٨٦) ، وأمالي ابن الحاجب (٢/٥٦٤) ، وشرح ابن يعيش (٢/١٢٣)، والتخمير (٢/١١).

(٥) في المقاليد (١٨٦/ب): « ... والعلم في هذه القاعدة باب "يعد" و"يكرم" ، فإنهم أجروا فيه "أعد" و"يعد" و"تعد" ، و"نكرم" و"يكرم" على سنن "يعد" و"أكرم" ، فحذفوا الواو والهمزة في "ضاربك"، وإن لم توجد علة الحذف ، وهي وقوع الواوين ياء وكسرة ، واجتماع الهمزتين حرصاً على إثبات المشاكلة بين الأخوات ، وسوقا لها على منهاج واحد ، فكذلك أجري: الضارب زيد ، على سنن ما حصل فيه التخفيف ، كـ"ضارب زيد" ، و"الضاربا زيد" ، و"الضاربو زيد" ...».

(٦) أي: اطراداً وتتابعاً ، ينظر أساس البلاغة (٣٨٧) (طرد) ، واللسان (طرد) (٣/٢٦٨).

الأخرِ(١) ، وَاللاَّم عِوَضٌ عَنْ ذَلِكَ ، ومُشَابَهَةُ أَحَدِهِمَا الآخَرَ إِنَّمَا تَقَوَى بِهَذَا الظَّرفِ، فَاعتُبِرَت مُنضَمَّةً إِلَى سَائِرِ وُجُوهِ الشَّبَهِ ، وَالمُخْتَلَفُ فِيهِ(٢) عَارٍ عَن هَذَا المَجْمُوعِ وَهُو العِلَّةُ ، فَلَمْ يثْبُت الحُكمُ فِيْهِ.

وَاللاَّمُ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ بِمَعْنَى "الَّذِي" ، فَهُمَا جَيمعاً عَلَى لَفْظٍ ، وَالمَعْنَى عَلَى غَيْرِ هَذَا اللَّفظِ ، إِذْ "الضَّارِبُ" بِمَنزِلَةِ "الَّذِي ضَرَبَ(٣)" ، فَاعرفهُ {وَالله أَعلَمُ.}(٤)

---

(١) أي: الرفع في "الوجه" ؛ لأنه فاعل ، والنصب في "الرجل" ؛ لأنه مفعول ، ينظر المقاليد (١٨٦/ب).

(٢) أي: "الضارب زيد" ، ينظر المصدر السابق (١٨٦/ب).

(٣) ينظر شرح السيرافي على الكتاب (١٧/٢ أ) ، والمقتصد (٥٢٧/٢) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٢٩/٢).

(٤) ساقط من "ع".

[الإضافة إلى الضمير]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

« **فصل** :

وَإِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيهِ ضَمِيْرَاً مُتَّصِلاً جَاءَ مَا فِيْهِ تَنْوِينٌ أَو نُونٌ ، وَمَا عَدِمَ وَاحِداً مِنهُمَا شَرْعَاً فِي صِحَّةِ الإِضَافَةِ ؛ لأَنَّهُمْ لمَّا رَفَضُوا فِيْمَا يُوجَدُ فِيْهِ التَّنوِينُ أَو النُّونُ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ ، جَعَلُوا مَا لاَ يُوجَدُ فِيْهِ لَهُ تَبَعَاً ، فَقَالُوا: الضَّارِبُكَ ، وَالضَّارِبَاتُكَ ، وَالضَّارِبِيَّ ، وَالضَّارِبَاتِيَّ ، كَمَا قَالُوا: ضَارِبُكَ ، وَالضَّارِبَاكَ ، وَالضَّارِبُوكَ ، {وَالضَّارِبَايَ[1]}[2] ، وَالضَّارِبِيَّ ، قَالَ عَبدُ الرَّحمَنِ[3]:

أَيُّهَا الشَّاتِمِي لِتُحْسَبَ مِثْلِي   إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلاَلِ تَهِيْمُ[4]

وَقَولُهُ[5]:

٭ هُمُ الآمِرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَهُ ٭

مِمَّا لاَ يُعمَلُ عَلَيْهِ.»[6]

تخ[7]: « وَمَا بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ[8] عَلَى مَا أَنْشَدَنِيهِ بَعْضُ الأَئِمَّةِ الْبَنَاكِتِيَّةِ[9]:

لاَ تَسُبَّنَّنِي فَلَسْتَ بِسِبِّي   إِنَّ سِبِّي مِن الرِّجَالِ الْكَرِيْمُ[10]

---

[1] في التخمير (١١/٢): "والضاربتي".

[2] ساقط من "ع".

[3] في المطبوع (كما قال: عبد الرحمن بن حسان).

[4] هو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص (٥١) ، والأخبار الموفيات (٢٨١) ، وشرح ابن يعيش (١٢٣/٢) ، وخزانة الأدب (١٥٨/١١) ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٤٤٥/١).

[5] سيأتي تخريجه في الشرح.

[6] المفصل (١٠٥ - ١٠٦).

[7] ينظر التخمير (١٥/٢).

[8] أي: البيت الأول ، وهو لفظ "تخ".

[9] منسوب إلى "بناكت" بالفتح ، وكسر الكاف ، مدينة كبيرة بما وراء النهر ، ينظر معجم البلدان (٤٩٦/١).

[10] هو في ديوان عبد الرحمن بن حسان ص (٥١) ، والأخبار الموفيات (٢٨١) ، واللسان (سبب) (٤٥٦/١) ، وبدون نسبة في التهذيب (سبب) (٣١٢/١٢).

{**وفي صح**[١]: « سِبُّكَ: الَّذِي يُسَابُّكَ ، والسِّبُّ: السَّبَّابُ». والسِّبِّي: المِثْلُ ، وهُو أَشْبَهُ رِوَايَةً لِمَكَانِ ذِكْرِ الكَرِيْمِ. وأَمَّا بِالبَاءِ الوَاحِدِ نَقْطِهَا فَكَالمُحتَمِلِ ، لَكِنَّ الكَرِيْمَ يَأْبَاهُ ، فَاعرِفْهُ عَن تامل.}[٢]

قَالَ شَيخُنَا {رَحِمَهُ الله}[٢]: الغَرَضُ بِإِيرَادِ هَذَا الفَصْلِ إِظْهَارُ الفَرقِ بَيْنَ مَا كَانَ المُضَافُ إِلَيْهِ اسْمَاً ظَاهِرَاً – مِثْلَ: "زَيْدٍ" و"رَجُلٍ" – وبَيْنَمَا كَانَ ضَمِيْرَاً مُتَّصلاً ، فإنَّ فِي الأَوَّلِ يَختَلِفُ الحَالُ ، وفِي هَذَا يَكُونُ الكُلُّ شَرَعاً[٣] فِي الجَوَازِ[٤].

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ[٥]: « قَولُهُ: "**وَمَا عَدِمَ وَاحِداً مِنْهُمَا**" ، أَرَادَ "الضَّارِبَ" مَثَلاً، أَعنِيْ الصِّفَةَ الَّتِي فِيْهَا اللاَّمُ ، وإِنَّمَا قِيْلَ "**عَدِمَ وَاحِداً**" ولَمْ يَقُلْ: عَدِمَهُمَا ؛ لأَنَّ التَّنوِينَ وَالنُّونَ لاَ يَجتَمِعَانِ فِي الاسمِ ، يَعْنِيْ: إِذا عَدِمَ مَا يَستَحِقُّهُ ، إِمَّا التَّنوِينَ أَو النُّونَ ، ولِذَلِكَ قَالَ: "**أو نونٌ**" ، فَعَطَفَهُ بِـ"أَوْ" لاَ بِالوَاوِ ، والَّتِي[٦] هِي لِلجَمْعِ». كَأَنَّهُ قَالَ: جَاءَ الَّذِي فِيْهِ أَحَدُهُمَا وَالَّذِي لَيْسَ فِيْهِ أَحَدُهُمَا سَواءٌ فِي جَوَازِ الإِضَافَةِ ، ومِثَالُهُمَا: "ضَارِبُكَ" أو "ضَارِبَاكَ" ، وَ "الضَّارِبُكَ" مَثَلاً[٧].

تخ[٨]: « يُقَالُ: النَّاس فِي هَذَا الأَمْرِ شَرَعٌ ، أَيْ: سَوَاءٌ ، يُحَرَّكُ ويُسَكَّنُ ، مَذكُورٌ فِي **صح**[٩] ، وَالسَّمَاعُ هُنَا[١٠] التَّحرِيكُ ، وأَصلُهُ: الَّذِينَ يَشرَعُونَ فِي شِرْعَةٍ وَاحِدَةٍ ، وهِي[١١]: جَمْعُ "شَارِعٍ" ، كَـ"خَدَمٍ" فِي جَمْعِ "خَادِمٍ".»

---

[١] ينظر الصحاح (سبب) (١٤٥/١)

[٢] ساقط من "ع".

[٣] أي: سواء ، ينظر اللسان (شرع) (١٧٨/٨).

[٤] في شرح ابن يعيش (١٢٣/٢): « قد فرق بين إضافة اسم الفاعل إلى الظاهر وبين إضافته إلى المضمر ، فإضافته إلى المضمر تقع كالضرورة ؛ وذلك أن ما فيه تنوين أو نون يلزم إضافته؛ لأنه لا سبيل إلى النصب ؛ لأن النصب يكون ثبوت التنوين أو النون ، نحو قولك: ضارب زيداً ، وضاربان زيداً ، ومع المضمر لا يثبت التنوين أو النون ؛ لأن بينهما معاقبة ...».

[٥] ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٨/أ).

[٦] في "ع" (التي).

[٧] ينظر المقاليد (١٨٧/ب).

[٨] ينظر التخمير (١١/٢).

[٩] ينظر الصحاح (شرع) (١٢٣٦/٣).

[١٠] في "ع" (هي).

[١١] في "ع" (فهو).

شع(١): « هَذَا الفَصْلُ يَرِدُ اعتِرَاضاً عَلَى مَسْأَلَةِ "الضَّارِبِ زَيْدٍ" ؛ وَذَلِكَ لأَنَّ عِلَّةَ امتِنَاعِهَا مَوجُودَةٌ هُنَا ، وفِيْهِ خِلَافٌ: مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الكَافُ فِي مَوضِعِ نَصْبٍ(٢) ، فَلاَ يَرِدُ عَلَى هَؤلاَءِ القَومِ الاعتِرَاضُ.

ومَذْهَبُ صَاحِبِ الكِتَابِ(٣) أَنَّهُ فِي مَوضِعِ خَفْضٍ ، فَاحْتَاجَ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَيهِ ، واسْتَدَلَّ بِقِيَاسِهِ عَلَى "الضَارِبَاك" ، مِن جِهَةِ أَنَّ "الضَارِبَاك" بِالإجمَاعِ مُضَافٌ إِلَى المُضْمَرِ ، ولَم يُفِدْ خِفَّةً ؛ لأَنَّكَ لاَ تَقُولُ: "الضَّارِبَانِك" ، فَإِذَا وَجَبَ أَنْ يُقَالَ: "الضَارِبَاك" مُضَافاً ولاَ خِفَّةَ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ "الضَارِبُك" مُضَافاً ، وَإِنْ لَمْ يَكُن فِيْهِ خِفَّةٌ ، وَإِنَّمَا وَجَبَتْ الإِضَافَةُ إِلَى الجَمْعِ لأَنَّهُ لَو اعتَبَرُوا تَحقِيقَ التَّخفِيفِ لأَدَّى إِلَى تَنَاقُضٍ ، إِذْ لَو جَوَّزُوا "ضَارِبَنْكَ" لِيَصِحَّ التَّخْفِيفُ فِي: "ضَارِبُكَ" ، وَ"الضَارِبَانُكَ" ، لِيصِحَّ التَّخفِيفَ فِي "الضارِباك" ، لأَدى إِلَى الجَمْعِ بَيْنَ مَا يُشْعِرُ بِالتَّمَامِ ، وَهُو التَّنوِينُ وَالنُّونُ ، وبَيْنَ مَا يُشْعِرُ بالاتِّصَال وَهُو الضَّمِيرُ المُتَّصِلُ ، فَلأَجْلِ ذَلكَ كَانَ لاَسْمِ الفَاعِلِ مَعَ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ شَأنٌ لَيْسَ لَهُ مَعَ المُظهَرِ ، فَلاَ يَلْزَمُ مِن جَوَازِ إِضَافَةِ اسْمِ الفَاعِلِ إِلَى المُضمَرِ مِن غَيْرِ تَخْفِيفٍ – لأَجْلِ هَذِهِ العِلَّةِ – جَوَازُ إِضافتهِ إِلَى الظَّاهِرِ مَعَ انتِفَائِهَا ، فَحَصَلَ الفَرْقُ بَيْنَ مَسأَلةِ "الضَّارِبِ زَيْدٍ" ، وَالضَّارِبُكَ" ، وَحَصَلَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الكَافَ فِي مَوضِعِ خَفضٍ بِالقِيَاسِ الَّذِي / تَقَدَّمَ(٤). [١٢٩/ب]

قَالَ: وَقَولُ صَاحِبِ الكِتَابِ(٣): "**جَاءَ مَا فِيْهِ تَنْوِينٌ**" ، يَعنِي: "ضَارِبٌ" ، "**أَو نُونٌ**" يَعنِي: "الضَّارِبَانِ وَالضَّارِبُونَ" ، وَهِي الأُصُولُ الَّتِي قَاسَ عَلَيْهَا.

وَعَنَى بِقَولِهِ: "**وَاحِداً**" فِي: "**وَمَا عَدِمَ وَاحِداً**": التَّنوِينَ خَاصَّةً ؛ لأَنَّ النُّونَ لاَ يُعْدَمُ لأَجْلِ شَيءٍ غَيْرِ الإِضَافَةِ ، وَكَلَامُهُ فِيْهِ قَبْلَ تَغْيِيرِ الإِضَافَةِ فَلاَ وَجْهَ لِقَولِهِ: "**وَاحِداً مِنْهُمَا**" إِلاَّ التَّنوِينَ ، لأَنَّهُ هُو الَّذِي يُعدَمُ لأَجْلِ الأَلِفِ وَاللاَّمِ» ، فَاعرِفْهُ {واللهُ المُوَفِّقُ}(٥).

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٠٤ – ٤٠٥).

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية (٢/٢٣٠).

(٣) ينظر المفصل ص (١٠٦).

(٤) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٦٧٣).

(٥) ساقط من "ع".

شم: قَالَ عَبدُ القَاهِرِ(١) رَحِمَهُ اللهُ: إِنَّمَا سَوَّوا بَيْنَ المَوضِعَيْنِ فِي الإِضَافَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيْهِ تَخْفِيفٌ لَفظِيٌّ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ فِيْهِ أَنْ يَأتُوا فِي أَحَدِ المَوضِعَيْنِ بِالضَّمِيرِ المُنْفَصِلِ ، فَقَالُوا فِي "ضَارِبُكَ": ضَارِبٌ إِيَّاكَ ، وَفِي "الضَّارِبَاكَ": الضَّارِبَانِ إِيَّاكَ ، وَفِي "[الضَّارِبُوك]"(٢): الضَّارِبُونَ إِيَّاكَ ، وَفِي "الضَّارِبِيَّ" الضاربون إِيَّايَ ، فَحَصَلُوا مِنْ ذَلِكَ عَلَى تَخفِيفٍ لَفظِيٍّ ، حَيْثُ اسْتَبْدَلُوا المُنْفَصِلَ بِالمُتَّصِلِ ، فَلَمَّا حَصَلُوا عَلَى هَذَا الضَّرْبِ مِن التَّخفِيفِ أَلحَقُوا بِهِ مَا لاَ نُونَ فِيْهِ وَلاَ تَنْوِينَ(٣) ، وَهُو قَولُكَ: "الضارِبُكَ" وَ"الضَّارِبَاتِكَ" وَ"الضَّارِبِيّ" ، وَ"الضَّارِبَاتِي" ، لِيَطَّرِدَ البَابُ.

وَإِنَّمَا أَلحَقُوا النُّونَ بِآخِرِ الفِعْلِ عِندَ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهِ ، فِي: "ضَرَبَنِي" وَ"يَضرِبُنِي" ، وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ هُو اليَاءُ وَحدَهُ ؛ صَوناً لَهُ عَنْ أَخِي الجَرِّ وَهُو الكَسرُ ؛ لاقْتِضَاءِ [اليَاءِ](٤) مَا قَبْلَهُ مَكسُوراً ، وَهُنَا لَمَّا وَجَدُوا مُشَابَهَةَ الأَسْمَاءِ بِالأَفعَالِ فِي بَعضِ الأَحوَالِ فِي قَولِهِمْ: "ضَارِبِيكَ" وَ"الضَّارِبَانِكَ" وَ"الضَّارِبُونَكَ" حَيْثُ تَقَعُ المُشَابَهَةُ بَيْنَ هَذِهِ الأَفْعَالِ وَبَيْنَ قَولِهِمْ: "يَضْرِبُنِي" وَ"يَضْرِبَانِكَ" وَ"يَضْرِبُونَكَ" ، تَمَحَّلُوا فِي العُدُولِ عَن هَذِهِ الطَّرِيقَةِ [بِأَنْ](٥) حَذَفُوا التَّنوِيْنَ وَالنُّونَ فِي قَولِهِم: "ضَارِبُكَ" وَ"الضَّارِبَاكَ" وَ"الضَّارِبُوكَ" وَ"الضَّارِبَايَ" وَ"الضَّارِبِيّ(٦)" ، أَلاَ تَرَاهُمْ كَيْفَ اسْتَجَازُوا قَولَ أَبنِ حَسَّانٍ ، فَلَمْ يَقُل:

⊛ .... **الشَّاتِمُنِي** .... ⊛

لِيَمْتَازَ عَنْ قَولَهُ: "يَشْتِمُنِي" ، وَاسْتَقْبَحُوا قَولَهُ:

⊛ .... **والفاعلونَهُ** ⊛

حَيْثُ قَرُبَ مِنْ "يَفعَلُونَهُ" ، فاعرِفْهُ.

---

(١) ينظر المقتصد (٥٢٦/١) ، والتخمير (١٣/٢ – ١٤).

(٢) في الأصل (الضاربون) ، والصواب ما أثبته وهو من "ع".

(٣) ينظر أمالي ابن الحاجب (٣٩٠/١ – ٣٩١).

(٤) مضافة من "ع".

(٥) في الأصل (فإن) وما أثبته من "ع".

(٦) ينظر شرح المقدمة الكافية (٦٠٠/٢).

وَقِيلَ(١): لَمْ يَجمَعُوا بَيْنَ الضَّمِيرِ وَالنُّونِ وَالتَّنْوِينِ فِي اسْمِ الفَاعِلِ ؛ لأَنَّهُمَا زِيَادَتَانِ ، وَهُم لاَ يَجمَعُونَ بَيْنَ زِيَادَتَينِ فِي آخِرِ الاسْمِ.

قَالَ صَاحِبُ الكتابِ(٢): « قَالَ سِيبَوَيهِ(٣): حَذفُ التَّنوِينِ وَالنُّونِ لاَزِمٌ مَعَ عَلاَمَةِ المُضمَرِ غَيْرِ المُنْفَصِلِ ؛ لأَنَّهُ لاَ يُتَكَلَّمُ بِهِ مُفْرَداً حَتَّى يَكُونَ مُتَّصِلاً بِفِعلٍ قَبْلَهُ أَو اسمٍ(٤) ، فَصَارَ كَأَنَّهُ التَّنوِينُ أَو النُونُ فِي الاسْمِ ؛ لأَنَّهُمَا لاَ يَكُونَانِ إلاَّ زَوَائِدَ ، وَلاَ يَكونَانِ إلاَّ أَوَاخِرَ الكَلِمِ . وَالمظْهَرُ وَإِنْ كَانَ يُعَاقِبُ التَّنوِينَ وَالنُّونَ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعَلاَمَةِ المُضمَرِ المُتَّصِلِ ؛ لأَنَّهُ اسْمٌ مُنفَصِلٌ ، وَيُبتَدَأُ بِهِ ، وَلَيْسَ كَعَلاَمَةِ الإِضْمَارِ ؛ لأَنَّهُ فِي اللَّفظِ كَالنُّونِ وَالتَّنوِينِ ، فَهِي(٥) أَقرَبُ إِلَيْهِمَا مِنَ المُظْهَرِ،اجْتَمَعَ فِيهَا هَذَا وَالمُعَاقَبَةُ،وَقَدْ أَثْبَتُوا النُّونَ مَعَ عَلاَمَةِ الإِضمَارِ فِي الشِّعرِ وَهو قَولُهُ(٦) :

* .... وَالفَاعِلُونَهُ *

وَتَمَامُهُ :

* إذا مَا خَشَوْا مِن حَادِثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا *

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّهُ مَصْنُوعٌ» ، تَمَّتْ حَاشِيَةُ صَاحِبِ الكِتَابِ .

تغ(٧): « قَولُهُم(٨) "وُجِدَتْ العِلَّةُ فِي مَوضِعٍ مِن البَابِ فَأُلْحِقَ بِهِ البَاقِي مِنْهُ ، وَإِنْ خَلا عَنْ تِلكَ العِلَّةِ ؛ طَرْداً لِلبَابِ" ، كَلاَمٌ مُخْتَلٌّ بِمَرَّةٍ ، لَيْسَ بَعْدَهُ فِي الفَسَادِ مُنْتَهَى.

---

(١) هو قول الأخفش وهشام الضرير ، ينظر معاني الأخفش (٢٥٥/١) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٣٠/٢ ، ٢٣٢ – ٢٣٣).

(٢) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٨/ب).

(٣) ينظر الكتاب (١٨٧/١ – ١٨٨).

(٤) أي: باسم فيه ضمير.

(٥) في حواشي الزمخشري (فهو).

(٦) البيت غير منسوب في الكتاب (١٨٨/١) ، ومعاني القرآن (٣٨٦/٢) ، والكامل (٤٦٨/١) ، ومجالس ثعلب (١٢٣/١) ، والضرورة للقزاز (١٢٩) ، وتحصيل عين الذهب (١٥٦) ، وأمالي ابن الحاجب (٣٩١/١) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٥٩/١) ، واللسان (طلع) (٢٣٦/٨) ، والهمع (٢٤٤/٣) ، وخزانة الأدب (٢٦٦/٤) ، وللبيت رواية أخرى "هم القائلون الخير والآمرونه" وهي رواية الكتاب.

(٧) ينظر التخمير (١٢/٢).

(٨) يقصد قول الفراء ، وقد سبق ذكره ، ينظر ص (٢٨٧).

وَالوَجهُ الصَّحِيحُ مَا ذَكَرتُهُ آنِفاً(١) ، أَنَّهُ وَقَعَ اليَأسُ عَنْ تَعرِيفِ المُضَافِ بِالمُضَافِ إِلَيْهِ فَيَدخلُ اللاَّمُ عَلَى المُضَافِ. وَبَيَانُ وُقُوعِ اليَأسِ أَنَّ المُضَافَ إِلَيْهِ هَاهُنَا هُوَ الضَّمِيرُ لاَ يَحتَمِلُ التَّنكِيرَ.

قَالَ(٢): وَهُنَا – أَيْ: فِي هَذِهِ المَسْأَلةِ – بَحْثٌ ، وَهُوَ: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: الضَّارِبُ أَبَاهُ زَيْدٌ ، فَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ نَصبِ "أَبَاهُ" ، أَمَّا الضَّمِيرُ فِي نَحو "الضَّارِبُكَ" هَلْ يَكُونُ مَنْصُوباً؟

قَالَ عَبدُ القَاهِرِ(٣): الهَاءُ فِي: "الضَّارِبَاه" و"الضَّارِبُوهُ" فِي مَوضِعِ جَرٍّ ، وَكَذا الكَافُ ، وَفِي: "الضَّارِبُكَ" وَ"الضَّارِبُهُ" وَ "الضاربيّ" الضَّمِيرُ فِي مَوضِعِ نَصبٍ.

وَفِي كَلاَمِ الشَّيخِ(٤) هَاهُنَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ جَرٌّ ، وَقَدْ مَرَّ مِثْلُهُ/؛ [١٣٠/أ] لِتَصرِيحِهِ بِوُجُودِ الإِضَافَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ.»

قَالَ: وَفِي قَولِهِ:

❁ .... وَالفاعِلُونَهُ ❁

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الهَاءُ فِيهِ هَاءَ الوَقفِ(٥) ؛ {مُحَافِظَةً عَلَى حَرَكَةِ النُّونِ ، لأَنَّهَا بِنَائِيَّةٌ ، وَاضطَرَّ الشَّاعِرُ فَأَجْرَاهَا مُجرى هَاءِ الضَّمِيرِ ، كَمَا فِي نَحو قَولِ المُتَنَبِّي(٦):

❁ وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ ❁}(٧)

---

(١) ينظر ص (١٨٨) من التحقيق.

(٢) أي: صاحب تخ.

(٣) ينظر المقتصد (٢/١١٥٠ – ١١٥١).

(٤) أي: الزمخشري ، وكلامه سبق في المتن ص (١٩٢) ونصه: "... جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحداً منهما شرعاً في صحة الإضافة".

(٥) هو قول المبرد في الكامل (١/٤٦٨) ، والجوهري في الصحاح (ها) (٦/٢٥٥٩) ، وقد نسبه المؤلف إلى أبي علي ونقله صاحب المقاليد (١٨٧/ب) ، ولم أجده في كتبه التي اطلعت عليها ، حتى إنه استشهد بالبيت في المسائل الحلبيات (٣٢١) ، ولم أجد هذا القول. وينظر خرائز الشعر لابن عصفور (٢٨) ، وشرح الرضي على الكافية (٢/٢٣٢).

(٦) ينظر ديوان المتنبي بشرح الواحدي (٢/٦٩٢ ، ٦٩٤) ، وبشرح العكبري (٣/٣٦٢).

(٧) ساقط من "ع".

« قَالَ(١): المُثْبَتُ فِي نُسَخِ المُفَصَّلِ: "وَالضَّارِبُوكَ" وَ"الضَّارِبِيَّ" ، قَالَ فَضْلُ القُضَاةِ الجَنْدِيُّ(٢): لَعَلَّ الصَّوَابَ: وَ"الضَّارِبُوكَ" وَ"الضَّارِبَايَ" وَ"الضَّارِبِيَّ".»

{**قُلْتُ**: وَهَذَا مَا قِيلَ فِي هَذَا الفَصْلِ. وَرَأَيْتُ فِي شَرْحِ [السِّيرَافِي](٣) لِلكِتَابِ(٤): « فِي قَوْلِهِ(٥):

⊛ **الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ** ⊛

إِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ النُّونَ اسْتِخْفَافاً ، وَنَصَبْتَ عَلَى تَقْدِيرِ [النُّونِ](٦). فَقُلْتَ: الطَّيِّبُوا أَخْبَاراً ، وَإِنَّمَا جَازَ هَذَا لأَنَّ الأَلِفَ وَاللاَّمَ بِمَنْزِلَةِ المَوْصُولِ ، وَقَدْ جَازَ حَذْفُ النُّونِ مِن "الَّذِينَ". وَحُذِفَتْ أَيْضاً مِن أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ الَّتِي بِمَعْنَى "الَّذِينَ". فَقَوْلُهُ(٧):

⊛ .... **الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ** .... ⊛

بِمَنْزِلَةِ: الحَانِي بِفَلْجٍ ، وَ(٥):

⊛ **الحَافِظُو عَوْرَةَ**....... ⊛

كَقَوْلِكَ: الَّذِينَ حَفِظُوا ، فَمَا حُذِفَ مِن "الَّذِينَ" حُذِفَ مِن "الحَافِظُو" ؛ لِمَا ذَكَرْنَا

---

(١) القول لصدر الأفاضل ، ينظر التخمير (١٥/٢).

(٢) تقدم التعريف به.

(٣) (الصيرافي) بالصاد ، والصواب ما أثبته.

(٤) ينظر شرح الكتاب للسيرافي (١٧/٢/أ ب).

(٥) سبق تخريجه ص (٢٨٧).

(٦) في الأصل (التنوين) ، والصواب ما أثبته ، وهو نص شرح السيرافي للكتاب.

(٧) تمام البيت:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

وهو لأشهب بن رميلة النهشلي في الكتاب (١٨٧/١) ، ومجاز القرآن (١٩٠/٢) ، والمقتضب (١٤٦/٤) ، والمؤتلف والمختلف (٣٣) ، والمحتسب (١٨٥/١) ، والمنصف (٦٧/١) ، ومعجم ما استعجم (١١٢٨) ، ومعجم البلدان (فلج) (٢٧٢/٤) ، والحماسة البصرية (٢٦٩/١) ، والتاج (فلج) (١٥٥/٦) ، وهو للأشهب أو لحريث بن مخفض في الدرر (١٤٨/١ - ١٤٩) ، وبلا نسبة في الضرورة للقزاز (١٥٨) ، والأزهية (٢٩٩) ، وأمالي ابن الشجري (٥٧/٣).

أنَّ اللاَّمَ فِيْهِ بِمَنْزِلَةِ "الَّذِينَ" ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ(١):

.... اللَّذَا   قَتَلاَ المُلُوكَ ....

كَأَنَّهُ قَالَ: القَائِلاَ المُلُوكَ}.(٢)» ، والله أَعلَمُ.

---

(١) تمام البيت:

أبني كليبٍ إن عَمَّيَّ اللَّذَا   قَتَلا الملوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلالاَ

وهو للأخطل في ديوانه (٣٨٧) ، والكتاب (١/١٨٦) ، والمقتضب (٤/١٤٦) ، والأزهية (٢٩٦) ، وتحصيل عين الذهب (١٥٥) ، وأمالي ابن الشجري (٣/٥٥) ، والخزانة (٣/١٨٥)، وهو للفرزدق في المحاجاة بالمسائل النحوية (١٠٥) ، وشرح ابن يعيش (٣/١٥٤) ، والضرائر للألوسي (٤٧) ، وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف (١١٢) ، والمحتسب (١/١٨٥) ، والمنصف (١٠/٦٧) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/٧٩ ، ٧٤٠).

(٢) ساقط من "ع".

[إضافة الأسماء المبهمة]

قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ:

« **فصل** :

وَكُلُّ اسْمٍ مَعْرِفَةٍ يَتَعَرَّفُ بِهِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً إلاَّ أَسْمَاءً تَوَغَّلَتْ فِي إِبْهَامِهَا ، فَهِيَ نَكِرَاتٌ وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى المَعَارِفِ ، وَهِيَ نَحوُ: مِثْلِ ، وَغَيْرِ⁽¹⁾ ، وَشِبْهِ ، وَلِذَلِكَ وُصِفَتْ بِهَا النَّكِرَاتُ ، فَقِيْلَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ وَمِثْلِكَ وَشِبْهِكَ ، وَدَخَلَ عَلَيْهَا "رُبَّ" ، قَالَ⁽²⁾:

❁ يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ ❁

اللَّهُمَّ إِلاَّ إِذَا شُهِرَ المُضَافُ بِمُغَايَرَةِ المُضَافِ إِلَيْهِ ، كَقَولِهِ عَزَّ وَجَلَّ⁽³⁾:﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ، أَوْ بِمُمَاثَلَتِهِ.»⁽⁴⁾

ش⁽⁵⁾: « قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ {تَعرِيفَ}⁽⁶⁾ الإِضَافَةِ المَعْنَوِيَّةِ لِسَبَبِ مَا يَحصُلُ مِنْ خُصُوصِيَّةٍ⁽⁷⁾ بِاعتِبَارِ المَعْنَى الَّذِي عُيِّنَ لَهُ لَفظُ المُضَافِ ، فَإِذَا كَانَتْ تِلْكَ النِّسْبَةُ لاَ تَتَخَصَّصُ انْتَفَى التَّعرِيفُ بِهَا ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَحصُلْ تَعرِيفٌ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ لِتَعَذُّرِ النِّسبَةِ، وَتَعَذُّرِ تَخَصُّصِهَا ، فَإِن فُرِضَتْ عَلَى النُّدرَةِ خُصُوصِيَّةٌ لِشُهْرَةٍ⁽⁸⁾ فِي مُمَاثَلَةٍ أَو مُضَادَّةٍ جَاءَ التَّعرِيفُ المَذْكُورُ ، فَاعرِفهُ.»

---

(1) في المطبوع (غير ومثل).

(2) سيأتي تخريجه عند تمام الشارح له.

(3) الآية (٧) من سورة الفاتحة.

(4) المفصل (١٠٧ – ١٠٨).

(5) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٦/١).

(6) ساقط من "ع".

(7) أي: خصوصية النسبة. كذا في إيضاح ابن الحاجب.

(8) أي: لشهرة المضاف ، كذا في المصدر السابق.

عَن عَبْدِ القَاهِرِ(١): هَلْ(٢) كَانَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ ، مِثْلَ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ أَخِيكَ ؛ فَالجَوَابُ: الأُخُوَّةُ مَحصُورَةٌ ، وَالمُغَايَرَةُ مُبْهَمَةٌ غَيْرُ مَحصُورَةٍ ، فَلاَ يَكُونُ هَذَا كَذَاكَ(٣).

تخ(٤): «قَدْ تَخَبَّطَ العُلَمَاءُ فِي هَذَا المَوْضِعِ فِي مَعَانٍ فَاسِدَةٍ ، مِنهَا: أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ لاَ تَتَعرَّفُ ؛ لِتَوَغُّلِهَا فِي إِبْهَامِهَا ، لَو كَانَ كَذَلِكَ(٥) لَمَا تَعَرَّفَ المُغَايِرُ وَالمُمَاثِلُ وَالمُشَابِهُ ؛ لِمُسَاوَاتِهَا تِلكَ حَذْوَ القُذَّةِ بِالقُذَّةِ(٦) ، وَالحَقُّ أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ فِي الأَصْلِ صِفَاتٌ ، وَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَ سِيبَوَيهِ(٧) أَنهُنَّ مُضَافَاتٌ بِمَعْنَى أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ لِلحَالِ، فَتَكُونُ(٨) الإِضَافَةُ فِيهَا لَفْظِيَّةً ، لَمْ يَكْتَسِ بِهَا المُضَافُ تَعَرُّفاً.

فَإِنْ سَأَلتَ: لَو كَانَتْ إِضَافَتُهَا لَفظِيَّةً لَجَازَ دُخُولُ اللاَّمِ عَلَيْهَا مُضَافَةً؟.

أَجَبْتُ: وَإِنْ كُنَّ فِي الأَصْلِ صِفَاتٍ إِلاَّ أَنَّهُنَّ اغتَصَبْنَ طَرَفاً مِن الاسمِيَّةِ وَمِنْ ثَمَّ لاَ يُعملنَ إِعْمَالَ الصِّفَاتِ ، فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُنَّ صِفَاتٌ فَإِضَافَتُهَا لَفظِيَّةٌ ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَسْمَاءٌ لَمْ يَجُز دُخُولُ اللاَّمِ عَلَيهَا مُضَافَةً ، تَوفِيرًا عَلَى الشَّبَهينِ حَظَّهُمَا.»

قَولُهُ: "**اللَّهُمَّ إلا إذا شُهِرَ المضافُ**" إِلَى آخِرِه.

تخ(٩): « هَذَا الكَلاَمُ مَنظُورٌ فِيْهِ ، بَيَانُهُ: أَنَّ "غَيْرَاً" لَهُ ثَلاَثَةُ مَوَاقِعَ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَقَعَ مَوقِعاً لاَ تَكُونُ فِيْهِ إِلاَّ نَكِرَةً ، وَذَلِكَ إِذَا أُرِيدَ بِهَا النَّفيُ السَّاذِجُ، نَحو: مَرَرتُ بِرَجُلٍ غَيرِ زَيْدٍ ، يُرِيدُ أَنَّ المَمْرُورَ بِهِ لَيْسَ بِهَذَا الثَّانِي.

---

(١) ينظر المقتصد (٢/٨٧٤ – ٨٧٥) ، وشرح ابن يعيش (٢/١٢٦) ، والمقاليد (١٨٨/أ).

(٢) في "ع" (هلا).

(٣) في "ع" (كذلك).

(٤) ينظر التخمير (٢/١٦).

(٥) في "ع" (لذلك).

(٦) أمثال أبي عبيد (١٤٩) ، وجمهرة الأمثال (١/٣٨١) ، ومجمع الأمثال (١/١٩٥) ، والمستقصي (٢/٦١) ، واللسان (قذذ) (٣/٥٠٣).

(٧) ينظر الكتاب (١/٤٢٣).

(٨) في "ع" (فلكون).

(٩) في "ع" (قال في تخ) ، وينظر التخمير (٢/١٧ - ١٨).

وَالثَّانِي: أَنْ تَقعَ مَوقِعَاً لاَ تَكُونُ {فِيْهِ}(١) إلاَّ مَعْرِفَةً ، وَذَلكَ إِذَا أُرِيدَ بِهِ شَيءٌ قَدْ عُرِفَ بِمُغَايَرةِ المُضَافِ إِلَيْهِ ، وَمُضَادَّتِهِ فِي مَعْنَى لاَ يُضَادُّهُ فِيْهِ إلاَّ هُو ، نَحو: مَرَرتُ بِغَيرِكَ ، أَيْ: المَعْرُوفُ بِمُضَادَّتِكَ ، إلاَّ أَنَّ فِي هَذَا الوَجهِ لاَ يَحْسُنُ أَنْ يُجْرَى صِفَةً ، لَو قُلتَ: مَرَرتُ بِزَيْدٍ غَيْرِكَ ، لَم يَكَد يَصِحُّ ، إِنَّمَا الوَاجِبُ: بِغَيْرِكَ. وَأَمَّا قَولُهُم(٢): "عَلَيْكَ بِالحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ" فَكَلامٌ فِيهِ اسْتِكْرَاهٌ. وَمِنَ المِثَالِ الطَّيِّبِ فِي هَذَا البَابِ قَولُ أَبو الطَّيِّبِ(٣):

بِغَيْرِكَ رَاعِيَاً عَبَثَ الذِّئَابُ وَغَيْرِكَ صَارِماً ثَلَمَ الضِّرَابُ

أَلا تَرى أَنَّهُ نَصَبَ "رَاعِيًا" عَلَى الحَالِ مِن "غَيْرِكَ".

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَقعَ مَوقِعَاً تَارَةً فِيهِ تَكُونُ نَكِرةً ، وَأُخرَى مَعرِفَةً ، نَحو: مَرَرتُ بِرَجُلٍ(٤) كَرِيمٍ غَيْرِ لَئِيمٍ ، وَعَالِمٍ غَيْرِ جَاهِلٍ ، فَالرَّجُلُ الكَرِيمُ غَيْرِ اللَّئِيمِ» ، وَاللاَّمُ فِيهِ كَهِيَ فِي قَولِهِ(٥):

﴿ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ﴾

وَسَيَأْتِي نَحو هَذِهِ اللاَّمِ فِي مَوَاقِعِهَا إِنْ شَاءَ اللهُ.

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر الدر المصون (١/٧١).

(٣) ينظر ديوان أبي الطيب بشرح العكبري (١/٧٥).

(٤) في "ع" (برجلك).

(٥) تمامه:

﴿ فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ﴾

وهو لشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات (١٢٦) ، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري (١٧١) ، وهو لرجل من بني سلول في الكتاب (٣/٢٤) ، وتحصيل عين الذهب (٣٩٠ – ٣٩١) ، والمقاصد النحوية (٤/٥٨) ، وشرح التصريح (٢/١١١) ، وخزانة الأدب (١/٣٥٧) ، والدرر (١/٧٨) ، وهو بلا نسبة في الأضداد للسجستاني (١٣٢) ، والأغفال (١/٣٢٣) ، والخصائص (٣/٣٣٠) ، والأحاجي (١٠٩) ، واللسان (ثم) (١٢/٨١) ، وشرح ابن عقيل (٢/١٨٢).

(١)« قَالَ عَبدُ القَاهِرِ(٢): ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) من قَبِيلِ القِسْمِ الثَّالِثِ، وقَدْ جعَلَهُ شَيخُنَا من قَبِيلِ القِسْمِ الثَّاني فكَانَ مُستدرَكاً عَلَيْهِ.

قَالَ العُلَمَاءُ(٤): قَولُكَ: مَرَرتُ بِالرَّجُلِ العَالِمِ غَيْرِ الجَاهِلِ ، مَعْنَاهُ: لاَ الجَاهِلِ ، وَمِن ثَمَّ وَرَدَ فِي المَعطُوفِ "لاَ" ، وَفِي المَعطُوفِ عَلَيهِ "غَيْرِ" فِي ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ » {فَاعرِفهُ.}(٥)

حم: قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٦): « إِذَا أُضِيفَ "غَيْرُ" إِلَى شَيءٍ مَشهُورٍ يَتَعَيَّنُ مِثْلاً؛ مُغَايَرَةً لِلمُخَاطَبِ ، كَقَولِكَ: غَيْرُ الكَرِيمِ يَفْعَلُ كَذَا ، أَيْ: اللَّئِيمُ ، فَهُو يَتَعَرَّفُ ، وَعَلَى هَذَا ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ (٣) لمَّا كَانَ المُنْعَمَ عَلَيهِ تَعَيَّنَ لِلمُخَاطِبِ ، كَاليَهُودِ وَالنَّصَارَى اشتُهِرَتْ مُغَايَرَتُهُمْ المُسْلِمِينَ.»(٧)

وَتَلخِيصُ هَذِهِ الجُملَةِ: أَنَّ الشَّيءَ إِذَا شُهِرَ مَا يُضَادُّهُ تعيَّنَ / بِذِكْرِهِ ؛ لأَنَّ [١٣٠/ب] المُقَارِنَ للمَشهُورِ مَشهُورٌ ، {وَذَلِكَ بِجَوَازِ فَرْضِنَا(٨) "زَيْدَاً" مَعرُوفاً بَيْنَ النَّاسِ ،

---

(١) ينظر التخمير (١٨/٢).

(٢) لم أجده بنصه في كتبه التي اطلعت عليها ، وتنظر المسألة في المقتصد (٨٧٣/٢ – ٨٧٥).

(٣) الآية (٧) من سورة الفاتحة.

(٤) المقاليد (١٨٩/أ).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٨/ب) ، وتنظر الأحاجي النحوية (١٠٨).

(٧) النص في حواشي الزمخشري (٢٨/ب): « ... قوله تعالى﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ لما كان المنعم عليه غير المغضوب عليه ، وتعين للمخاطب أن المنعم عليه لا يكون مغضوباً عليه تعرف ﴿غَيْرِ﴾ فصلح ﴿غَيْرِ﴾ صفة للمعرفة».

(٨) عبارة "بجواز فرضنا" غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما أثبت.

بِمُمَاثَلَةِ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ(١) فِي الشَّجَاعَةِ ، أَو مَعرُوفاً بِمُمَاثَلَةِ حَاتِمٍ(٢) فِي الجُودِ ، وَاشْتُهِرَ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ بِالمَثَلِ المَضْرُوبِ.

قُلتُ: رَأَيْتُ مِثْلَهُمَا ومَرَرتُ بِمِثْلِهِمَا ، وأَرَدْتَ "زَيْدَاً" ولَمْ تُفصِح بِاسْمِهِ ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِالشُّهْرَةِ ، تَبادَرَ فَهْمُ كُلِّ أَحَدٍ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِفْصَاحٍ وَنَصٍ بِاسْمٍ}.(٣)

وَالجَامِعُ بَيْنَهُمَا هُو المَعْنَى الخَاصُّ ، وَهُو المُنَافَاةُ أَو المُمَاثَلَةُ(٤).

{**قُلتُ:** وَاعلَم أَنَّ ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾(٥) فِي ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾(٥) فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ ، وَفِي ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾(٥) فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ(٦) ، وَهَذَا النَّحو وَإِن لَمْ يَكُن مِمَّا نَحنُ بِصَدَدِهِ فِي هَذَا الفَصلِ ، وَلَكِن حَمَلَنِي عَلَى ذِكْرِهِ بَعْضُ الطَّلَبَةِ ، فَاعرِفْهُ.}(٣)

وَأَمَّا بَيْتُ الفَرَزْدَقِ(٧) فَتَمَامُهُ:

---

(١) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي ، أمير المؤمنين رضي الله عنه المتوفى سنة ٤٠هـ ، ينظر في ترجمته البدء والتاريخ (٧٣/٥) ، وصفة الصفوة (١١٨/١) ، ومقاتل الطالبين (١٤) ، وحلية الأولياء (٦١/١) ، ومنهاج السنة (٢/٣) ، والأعلام (٢٩٥/٤ – ٢٩٦).

(٢) هو ابن عبد الله بن سعد الحشرج الطائي القحطاني ، أبو عدي ، الفارسي ، والشاعر الجاهلي والجواد الذي يضرب به المثل ، كان من أهل نجد ، وزار الشام ، وتزوج من ماوية بنت حجر الغسانية ، ومات في جبل في بلاد طيء ، له ديوان شعر مطبوع ، توفى سنة ٤٦ قبل الهجرة، ينظر في ترجمته تهذيب ابن عساكر (٤٢٠/٣) ، والشعر والشعراء (١٥٧) ، وخزانة الأدب (١٢٧/٣) ، ونزهة الجليس (٢٨٤/١) ، والأعلام (١٥١/٢).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر المقاليد (١٨٨/أ).

(٥) الآية (٧) من سورة الفاتحة.

(٦) ينظر الكشاف (٧٢/١) ، والفريد في إعراب القرآن المجيد (١٧٨/١).

(٧) لم أجد من نسب هذا البيت للفرزدق غير الاسفندري ، وهو ليس في ديوانه المطبوع ، وهو لأبي محجن الثقفي في ملحق ديوانه ص (٤٠) ، والكتاب (٤٢٧/١) ، وشرح أبيات سيبويه (٤٤٢/١) ، وتحصيل عين الذهب (٢٤٢) ، وشرح ابن يعيش (١٢٦/٢) ، وهو بلا نسبة في المقتضب (٢٨٩/٤) ، وشرح جمل الزجاجي (٥٠٤/١) ، وسر صناعة الإعراب (٤٥٧/٢) ، وجواهر الأدب (٢٣٧) ، والأشباه والنظائر للخالدين (٩٤/١) ، والغِرَّة: التي لم تلق بؤساً وشدَّة في العيش.

❁ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ ❁

يُقَالُ: امْرَأَةٌ غِرَّةٌ وَغَرِيْرَةٌ لِمَنْ بِهَا(١) بَلَهٌ ، وَهُو فِي النِّسَاءِ وَصْفٌ حَمِيْدٌ ، وَفِي خِلافِهِ: الفِطْنَةُ وَالدَّهَاءُ(٢).

حم: قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٣): « يُجَاءُ بـ"اللَّهُمَّ" قَبلَ "إلاَّ" إِذَا كَانَ المُسْتَثْنَى مِمَّا يَشِذُّ وَيَنْدُر. وَيَقْصِدُ بِذَلِكَ الاستِظْهَارَ بِمَشِيْئَةِ الله تَعَالَى فِي إِثْبَاتِ كَوْنِهِ ، وَوُجُودِهِ إِشْعَاراً بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ النُّدْرَةِ وَالبُلُوغِ حَدَّ الشُّذُوذِ» ، والله أَعْلَمُ.

---

(١) في الأصل (لها) وما أثبته من "ع".

(٢) ينظر تهذيب اللغة (غر) (٧١/١٦) ، واللسان (غرر) (١٦/٥).

(٣) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٨/ب) ، وينظر النص في المقاليد (١٨٩/أ) ، والمحصل في شرح المفصل ص (٦٧٨ - ٦٧٩).

[الإضافة المعنوية]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

وَالأَسْمَاءُ المُضَافَةُ إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً عَلَى ضَرْبَيْنِ: لاَزِمَةٌ للإِضَافَةِ ، وَغَيْرُ لاَزِمَةٍ لَهَا.

فَاللاَّزِمَةُ عَلَى ضَرْبَيْنَ: ظُرُوف ، وَغَيْرِ ظُرُوف. فَالظُّرُوفُ نحو: فَوْقَ ، وَتَحْتَ ، وَأَمَامَ ، وَقُدَّامَ ، وَخَلْفَ ، وَوَرَاءَ ، وَتِلْقَاءَ ، وَتُجَاهَ ، وَحِذَاءَ ، وَحِذَةَ ، وَعِنْدَ ، وَلَدُنْ ، [وَلَدَى ، وَبَيْنَ](١) ، وَوَسْط ، وَسِوَى ، وَمَعَ ، وَدُونَ. وَغَيْرُ الظُّروف نحو: مِثْل ، وَشِبْه، وَغَيْر ، وَبَيْدٍ ، وَقَيْدٍ ، وَقِدًا ، {وَقَاب}(٢) ، وَقِيس ، وَأَيٌّ ، وَبَعْضٌ ، وَكُلٌّ ، وَكِلاَ ، وَذُو ، وَمُؤَنَّثُهُ وَمُثَنَّاهُ وَمَجمُوعُهُ ، وَأُولُو ، وَأُولاَتُ ، وَقَدْ ، وَقَطْ ، وَحَسْبُ.

وَغَيْرُ اللاَّزِمَةِ نَحو: ثَوْبٍ ، وَدَارٍ ، وَفَرَسٍ(٣) ، وَغَيْرِهَا مِمَّا يُضَافُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ.»(٤)

{**قُلْتُ**: قَولُهُمْ: "بَيْنَ" يُسْتَعْمَلُ ظَرفاً وَاسماً مَفْعُولاً بِهِ. قَالَ فِي الكَشَّافِ(٥) فِي قَولِهِ تَعَالَى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ ﴾(٦): انتَصَبَ عَلَى أَنَّهُ مَفعُولاً بِهِ مَبْلُوغ، كَمَا انْجَرَّ عَلَى الإِضَافَةِ فِي قَولِهِ ﴿ هَٰذَا فِرَاقُ بَيۡنِي وَبَيۡنِكَۚ ﴾(٧) ، وَكَمَا ارتَفَعَ فِي قَولِهِ ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ ﴾(٨).»

وَفِي المَقَامَاتِ الحَرِيرِيَّةِ(٩): « وَ"عِنْدَ" من الأَسْمَاءِ المَنْصُوبَةِ أَبَداً عَلَى

---

(١) مضاف من المطبوع.

(٢) ساقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع (فرس ودار).

(٤) المفصل (١٠٨).

(٥) ينظر الكشاف (٢/٤٩٨).

(٦) الآية (٩٣) من سورة الكهف.

(٧) الآية (٧٨) من سورة الكهف.

(٨) الآية (٩٤) من سورة الأنعام، و﴿ بَيۡنُكُمۡ ﴾ بالرفع قراءة السبعة ما عدا نافع والكسائي، ينظر السبعة ص (٢٦٣).

(٩) ينظر المقامات الحريرية (المقامة القطيعية) (٢٤٦) ، و"قولهم" أي: قول العامة.

الظَّرفِ، لا تَجرُّهُ إلاَّ "مِنْ" ، وقَولُهُمْ: "ذَهَبتُ إلَى عِنْدِ فُلاَنٍ" لحنٌ» ، فَاعرِفْهُ.}(١)

شح(٢): « اللاَّزِم: كُلُّ اسمٍ لاَ يُعقلُ مَدلُولُهُ إلاَّ بالنِّسبَةِ إلَى غَيْرِهِ ، فَيُذكَرُ مَعَهُ ذَلكَ الغَيْرُ عَلَى سَبِيلِ الإضَافَةِ ؛ لِيُتوَفَّرَ مَدلُولُهُ عَلَى سَبِيلِ الوُضُوحِ ، وقَدْ يُتوَهَّمُ أنَّ هَذَا المَعْنَى يَلزمُ بِسَبَبِ الإضَافَةِ مُطْلَقاً فِي كُلِّ اسمٍ بِهَذِهِ المَثَابَةِ ، ولَيْسَ الأَمْرُ كَذَلكَ، فَإنَّ الأَبَ وَالابنَ ومَا أَشْبَهَهُمَا لاَ يُعقَلُ إلاَّ بالنِّسبَةِ إلَى غَيْرِهِ ، ومَعَ ذَلكَ فَإنَّهُ يُستعملُ نَكِرَةً غَيْرَ مُضَافٍ ، نعمْ الأَكْثَرُ فِي الأسماءِ أنْ تُستعمَلَ مُضَافَةً ، وقَدْ التزمَ فِيْهَا ذكرِ لِزيَادَةِ بَيَانٍ فِيْهِ ، وهَذِهِ الأَسْمَاءُ وَإنْ التزَمَتْ(٣) ذكرَ مُتَعَلَّقَاتِهَا كَمَا يُلزَمُ(٤) فِي الحُرُوفِ ، فِي نَحْوِ: مِنْ زَيْدٍ ، وَإِلَى عَمْرٍو ، فَإنَّهَا تفَارِقهَا مِنْ حَيْثُ إنَّ وَضْعَهَا عَلَى أنْ تُفْهَمَ تِلْكَ المَعَانِي ، وذِكرُ تِلكَ التَّعلُّقَات لزِيَادَةِ بَيَانٍ ، بِخِلاَفِ الحَرْفِ ، فَإنَّهُ لَمْ يُوضَعْ دَالاًّ عَلَى ذَلكَ المَعْنَى إلاَّ باعتِبَارِ مُتعَلَّقِهِ مَعَهُ ، وأَيْضاً فَأنا عَلِمنَا أنَّ للأسماءِ خَصَائِصَ مِن دُخُولِ حَرفِ الجَرِّ – عَلَيْهَا – وَغَيْرِهِ ، وقَدْ وَجَدناهَا بِعَيْنِهَا دَاخِلَةً عَلَى هَذَا القَبِيلِ ، فدَلَّ عَلَى أنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الأَسْمَاءِ ، وأنَّ مَعَانِيْهَا مَفهُومَةٌ مِنْهَا.

وَغَيْرُ اللاَّزمَةِ: الأَسْمَاءُ التِي تُعقلُ فِي نَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى مُتَعَلِّقٍ بِهَا ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا استَعمَلَتْهُ العَرَبُ مُفرَداً بِاعتِبَارِ مَعْنَاهُ خَاصَّةً ، كَمَا ذَكرنَا فِي الأَبِ وَالابْنِ.»

شم: الإضَافَةُ حَاصِلَةٌ فِي هَذِهِ الأسْمَاءِ مِن جِهَةِ المَعْنَى ، أُضِيفَتْ أو لَمْ تُضَفْ، فَتَكُونُ لاَزِمَةً مِن جِهَةِ اللَّفظِ ، لأنَّهَا قَبْلَ الإضَافَةِ كَأنَّهَا أُضِيفَتْ ، وَمِنْ حَقِّ اللَّفظِ أَنْ يُطَابِقَ المَعْنَى ، فَيُلزَمُ بِلزُومِهِ ، وَالجِهَاتُ وَإِنْ كَان قَدْ يَنْقَطِعُ(٥) عَنهُنَّ المُضَافُ إلَيْهِ فَهِيَ فِي نِيَّةِ الإضَافَةِ ، أَو فِيْهَا مَا تَقُومُ مَقَامَهُ ، وَهُو التَّنوينُ(٦).

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٠٦ – ٤٠٧).

(٣) في "ع" (التَزِم).

(٤) في "ع" (يلتزم).

(٥) في "ع" (يقتطع).

(٦) ينظر المقاليد (١٨٩/أ).

تـخ(١): «وَاختَلَفُوا فِي هَذِهِ الظُّرُوفِ إِذَا أُفرِدَتْ فَعِندَ البَصرِيَّةِ(٢): هِيَ كَمَا كَانَتْ ظُرُوفٌ، وَمَنَعَ الكُوفِيَّةُ(٣)، فَأَجَازَ [البَصرِيُّونَ](٤): زَيْدٌ قُدَّاماً وَخَلْفاً، عَلَى الظَّرفِ، وَعِندَ الكُوفِيَّةِ: "قُدَّامٌ" وَ"خَلفٌ" بِالرَّفعِ، بِمَعْنَى: مُتَقَدِّمٌ وَمُتَأَخِّرٌ، وَفِي: ذَهَبَ زَيْدٌ خَلْفَاً، نَصبٌ عَلَى الظَّرفِ عِندَ البَصرِيِّينَ، وَعَلَى الحَالِ عِندَ الكُوفِيِّينَ، وَيَلزَمُ عِندَهُمْ أَنْ تَكُونَ الإِضَافَةُ لَفظِيَّةً فِيهَا، كَمَا فِي: "مِثْل" وَ"شِبْه"، فَاعرِفْهُ.»

حم: قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٥): «قَوْلُهُ: "**نَحو: فَوقَ وَتَحتَ**"، يَجُوزُ فِيهَا النَّصبُ عَلَى حِكَايَةِ الظَّرفِ المُضَافِ، وَالجَرُّ عَلَى الإِضَافَةِ، وَالسُّكُونُ عَلَى الوَقْفِ(٦)، وَهُوَ الأَحْسَنُ.»

{**قُلتُ**: لَو حُمِلَ "الوَقْفُ" عَلَى التَّعدَادِ كَمَا فِي عَدِّ الأَعْدَادِ لَكَانَ تَعدَادُهَا بِغَيْرِ وَاوٍ أَوقَعَ، كَمَا تَرَاهُ فِي بَعْضِ الكَلِمَاتِ الَّتِي يُقصَدُ عَدَدُهَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى المَعدُودِ، وَعَلَيْهِ أَسمَاءُ الأَفرَادِ فِي اللُّغَاتِ، كَنَحو: وَقْتَ، حِيْنَ، أَجَلَ، وَأَمْثَالِهَا.

وَلَكِن قَولُهُ: "هُوَ الأَحْسَنُ"، / مَنْقُولٌ عَنِ الشَّيْخِ وَأَصْحَابِهِ، فَالعَمَلُ بِهِ أَولَى [١٣١/أ] وَأَجدَرُ}(٧)، فَاعرِفهُ.

وَهَذِهِ الأَسْمَاءُ {فِي}(٧) أَكْثَرِهَا مَا يَدُلُّ عَلَى مُنَاسَبَةِ الاشتِقَاقِ، كَـ"وَرَاء" مِنَ المُوَارَاةِ(٨)، وَهِيَ: المُسَاتَرَةُ. "وَدُون": أَدْنَى مَكَانٍ مِنَ الشَّيءِ، وَمِنْهُ الدُّونُ لِلحَقِيرِ(٩)، وَفِي تَدوِينِ الأَشْيَاءِ: إِدْنَاءُ بَعْضِهَا مِن بَعْضٍ، وَ"دُونَكَ" أَيْ: خُذْ مِنْ أَدنَى مَكَانٍ مِنْكَ، وَعَلَى هَذَا البَاقِيَةُ.

---

(١) ينظر التخمير (٢/١٩ – ٢٠).

(٢) ينظر الكتاب (٣/٢٩١)، والمقتضب (٤/٣٤١).

(٣) ينظر الإنصاف (١/٢٩٤ – ٢٩٨)، والتبيين (٤١٩ – ٤٢٠).

(٤) في الأصل و"ع" (فأجاز الكوفيون) والصواب ما أثبته وهو نص التخمير.

(٥) ينظر حواشي الكتاب (٢٩/أ).

(٦) لم أجد من قال بهذا القول غير الزمخشري، وقد اكتفى الكِندي بقوله: "هكذا مروية عن المصنف"، ينظر المقاليد (١٩٠/أ).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) ينظر الصحاح (وري) (٦/٢٥٢٣)، واللسان (وري) (١٥/٣٨٩).

(٩) ينظر التهذيب (دون) (١٤/١٨٠)، والصحاح (دون) (٥/٢١١٥).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١): « "وَسْطَ" بِسُكُونِ السِّيْنِ ظَرفٌ ، وَبِحَرَكَتِهَا اسمٌ(٢) ، تَقُولُ: ضَرَبْتُ وَسْطَ رَأسِهِ ، بِالسُّكُونِ ، أَيْ: أَوْجَدتُ الاعتِمَادَ وَسْطِهِ ، وَلَو قُلْتَ بِالتَّحرِيْكِ(٣) فَمَعْنَاهُ: جِرمُ(٤) رَأسِهِ ؛ لأَنَّ الوَسَطَ: الجِرْمُ ، وَالوَسْطَ: كَونُهُ فِي ذَلِكَ الجِرْمِ.»

تخ(٥): « بِالسُّكُونِ(٦) مِثْلُ دَاخِلِ الدَّائِرَةِ ، وَبِالتَّحرِيْكِ مِثْلُ مَرْكَزِهَا.»(٧) {وَعَلَيْهِ قَولُ بَعضِهِم(٨): الوَسَطُ: المَرْكَزُ ، وَالوَسْطُ: – اعلَمُوا – لِدَاخِلِ الدَّائِرَةِ اسمٌ مُبْهَمٌ.

وَمِثْلُهُ فِي المُغْرِبْ(٩) مَعَ "شَيئٍ" ، حَيْثُ قَالَ: « بِالتَّحرِيْكِ اسْمٌ لِعَيْنِ مَا بَيْنَ طَرَفَي الشَّيئِ ، كَمَرْكَزِ الدَّائِرَةِ ، وَبِالسُّكُونِ اسمٌ مُبْهَمٌ لِدَاخِلِ الدَّائِرَةِ مَثَلاً ، وَلِذَلِكَ كَانَ ظَرفاً ، وَهُو كَأَسْمَاءِ الأَعْيَانِ عِنْدَ التَّحرِيْكِ ، تَقُولُ: وَسَطُهُ خَيْرٌ مِنْ طَرَفِهِ ، وَضَرَبتُ وَسَطَهُ ، وَجَلَسْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ ، وَجَلَستُ وَسْطَهَا ، بِالسُّكُونِ لاَ غَيْر.

وَيُوصَفُ بِالمُتَحرِّكِ مستوياً فِيْهِ المُذَكَّرُ وَالمُؤنَّثُ ، وَالاثْنَانِ وَالجَمعِ ، قَالَ تَعَالَى(١٠): ﴿ أُمَّةً وَسَطًا ﴾.

وَفِي مَسْأَلَةِ الجَامِعِ(١١): للهِ عَلَيَّ أَنْ أُهْدِيَ بِشَاتَيْنِ وَسَطاً إِلَى بَيْتِ اللهِ ، أو أُعتِقَ عَبدَينِ وَسَطاً.

وَيُبْنَى مِنْهُ أَفعَلُ التَّفضِيلِ "الأَوْسَطُ" وَ"الوُسْطَى".» وَلِقَائِل:

---

(١) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٨/ب) ، (٢٩/أ).

(٢) ينظر الصحاح (وسط) (١١٦٨/٣).

(٣) أي: وَسَطَ.

(٤) الجِرْمُ: الجسد ، اللسان (جرم) (٩٢/١٢).

(٥) ينظر التخمير (١٩/٢).

(٦) أي: "وَسْط".

(٧) بعده في "ع": « وهو يوصف به ، ويستوي فيه جميع أحوال الموصوف ، نحو ﴿جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ ».

(٨) هو قول الليث ، ينظر التهذيب (وسط) (٢٦/١٣).

(٩) ينظر المغرب(وسط) (٣٥٣/٢ – ٣٥٤).

(١٠) الآية (١٤٣) من سورة البقرة.

(١١) ينظر الجامع الكبير ص (٢١).

إنَّ المُتَحَرِّكَ لمَّا كَانَ عَلَى وَزْنِ حَسَبَ (١).... ونحوهما أُجْرِيَ صِفَةً.}(٢)

حم: الزَّوْزَنِي(٣): « بِالتَّحرِيكِ اسمٌ لمَا بَيْنَ طَرَفَي الشَّيءِ».

وَفِي أَدَوَاتِ المَيْدَانِي(٤): « "مَعَ" بِتَحرِيكِ العَيْنِ اسمٌ ، يُقَالُ: جِئتُ مِنْ مَعِهِمِ ، أَيْ مِنْ عِندِهِمْ ، وبِسُكُونِهَا حَرْفٌ ، ومَعْنَاهُ المُصَاحَبَةُ.»(٥)

قوله: "بَيْدَ" بِمَعْنَى: غَيْرَ ، ويُقَالُ فِيْهِ: "مَيْدَ" بِالمِيْمِ إِبْدَالاً(٦) ، كَمَا فِي: "طَمَار" و"طَبَار".

« قَالَ النَّبِيُّ عَلَيهِ السَّلامِ(٧): (أَنَا أَفْصَحُ العَرَبِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ ، واسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بن بَكرٍ) ، وهَذَا كَقَولِهِ(٨):

وَلاَ عَيْبَ فِيهِم غَير أنَّ سُيوفَهُمْ .... البيت »

ذكرَهُ صاحبُ الكتابِ(٩) {فاعرفهُ.}(٢)

صح(١٠): « تَقُولُ: بَيْنَهُمَا قَابُ قَوسٍ وقِيبُ قَوسٍ ، وقَادُ قَوسٍ وقِيدُ قَوسٍ ، وقِدَا قَوسٍ ، وقَاسُ رُمحٍ وقِيسُ رُمحٍ ، كُلُّهَا بِمَعْنَى القَدْرِ ، والقَابُ: مَا بَيْنَ المَقْبِض

---

(١) كلمة غير واضحة في الأصل.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر شرح المعلقات السبع (١٣١).

(٤) ينظر الهادي للشادي (٢١١/ب).

(٥) ينظر وصف المباني (٣٩٤) ، والجنى الداني (٣٠٥ – ٣٠٦).

(٦) ينظر الإبدال ص (٧٤) ، والإبدال والمعاقبة والنظائر ص (٤٠).

(٧) ينظر الحديث في النهاية في غريب الحديث (١٧١/١) ، والمصنوع (٦٠/١) ، وكشف الخفاء (٢٣٢/١) ، وتلخيص الخبير (٦/٤) ، وخلاصة البدر المنير (٢٥١/٢) ، وشرح السنّة للبغوي (٢٠٢/٤) ، وشرح الرضي على الكافية (١٢٧/٢) ، وارتشاف الضرب (١٥٤٥/٣).

(٨) تمامه ورد في "ع":-

❁ بهنَّ فلول من قِراع الكَتائب ❁

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (٣٣) ، والكتاب (٣٢٦/٢) ، والانتصار (١٥٤) ، وتحصيل عين الذهب (٣٦٢) ، وشرح شواهد المغني (٣٤٩/١) ، وخزانة الأدب (٣٢٧/٣) ، والدرر (١٧٣/٣).

(٩) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٩/أ).

(١٠) ينظر الصحاح (قوب) (٢٠٧/١) ، (قيس) (٩٦٨/٣) ، (قدا) (٢٤٥٩/٦).

وَالسيِّةِ(١) ، ولِكُلِّ قوسٍ قَابَان ، وقَوْلُهُ تَعَالَى(٢): ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾ يُقَالُ: أُرِيْدَ قَابَيْ قَوْسٍ ، فَقُلِبَ.»

{وَفِي صح(٣): « وَأَمَّا "عِنْدَ" فَحُضُوْرُ الشَّيءِ وَدُنُوُّه ، وَفِيْهَا ثَلاَثُ لُغَاتٍ: كَسْرُ العَيْنِ وَفَتْحُهَا وَضَمُّهَا ، وَهِي ظَرْفُ مَكَانٍ وَزَمَانٍ ، نحو: عِنْدَ اللَّيلِ ، وَعِنْدَ الحَائِطِ ، إلاَّ أَنَّهَا [ظَرفٌ](٤) غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ ، لاَ يُقَالُ: "عِنْدُكَ وَاسِعٌ" بِالرَّفْعِ ، وَلاَ يَدخُلُهَا مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ إلاَّ "مِنْ" خَاصَّةً ، وَنَحوُهُ(٥) فِي امتِنَاعِ حُرُوفِ الجَرِّ "لَدُنْ" إلا "مِنْ" ، يُقَالُ: مِنْ عِنْدِهِ ، كَمَا يُقَالُ: مِنْ لَدُنْهُ ، لاَ غَيْرُ فِيْهَا.}(٦)

---

(١) سية القوس: ما عطف من طرفيها ، ينظر تهذيب اللغة (سية) (١٣/١٤٠).

(٢) الآية (٩) من سورة النجم.

(٣) ينظر الصحاح (عند) (٢/٥١٣).

(٤) إضافة يقتضيها السياق ، وهي من الصحاح.

(٥) أي: نحو "عند".

(٦) ساقط من "ع".

["أيٌّ" المضافة]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

وَ"أيٌّ" إضَافَتُهُ إِلَى اثْنَينِ فَصَاعِداً إِذَا أُضِيفَ إِلَى المَعرِفَةِ ، كَقَولِكَ: أيُّ الرَّجُلَينِ ، وَأيُّ الرِّجَالِ عِنْدَكَ ، وَأَيُّهُمَا وَأَيُّهُم ، وَأيُّ مَن رَأيتَ أَفضَلُ ، وَأيُّ الَّذِينَ لَقِيتَ أَكرَمُ.

وَأمَّا قَولُهُم: "أيِّي وَأيُّكَ كَانَ شَرّاً فَأَخزَاهُ اللهُ" ، فَكَقَولِكَ: أَخْزَى [اللهُ][1] الكَاذِبَ مِنِّي وَمِنْكَ ، وَهُو بَيْنِي وَبَينَكَ ، المَعْنَى[2]: أيُّنَا ، وَمِنَّا ، وَبَيْنَنَا ، قَالَ[3]:

فَأيِّي مَا وَأيُّكَ كَانَ شَرّاً   فَقِيْدَ إِلَى المُقَامَةِ لاَ يَرَاهَا[4]

وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى النَّكِرَةِ أُضِيفَ إِلَى الوَاحِدِ وَالاثْنَينِ وَالجَمَاعَةِ ، كَقَولِكَ: أيُّ رَجُلٍ وَأيُّ رَجُلَينِ ، وَأيُّ رِجَالٍ.

وَلاَ تَقُولُ: أيّاً ضَرَبتَ ، وَبِأيٍّ مَرَرتَ ، إِلاَّ حَيْثُ جَرَى ذِكرُ مَا هُو بَعضٌ مِنْهُ ، كَقَولِهِ عَزَّ وَجَلَّ[5]: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾. وَلاستِجَابَةِ الإِضَافَةِ عَوَّضُوا عَنْهَا[6] تَوسِيطَ المُقْحَمِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِفَتِهِ فِي النِّدَاءِ.»[7]

{قَالَ الإِمَامُ فَخرُ المَشَايِخِ[8]: "أيٌّ" مَوضُوعَةٌ لِلبَعضِ مِن الكُلِّ فِي أَحوَالِهَا}[9].

عَنَى الشَّيخُ بِإِيرَادِ أَمْثِلَةِ أَوَّلِ الفَصلِ: أَنَّ "أيّاً" تُضَافُ إِلَى المُظهَرِ وَالمُضمَرِ وَالمَوصُولِ ، وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَكُونَ مَدلُولُهُ بَعضاً مِن كُلٍّ ، وَكَانَ لِذَلِكَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مُضَافاً أَبَداً ، فَإِضَافَتُهُ إِلَى المَعرِفَةِ – إِلَى اثْنَينِ فَصَاعِداً – لِيَتَحَقَّقَ بَعضِيَّتُهُ ، لأَنَّ

---

[1] ليست في "ع" ، وقد أضفته من المطبوع.

[2] في المطبوع (والمعنى).

[3] في المطبوع (قال العباس بن مرداس).

[4] هو للعباس بن مرداس في ديوانه (٩٣) ، والكتاب (٤٠٢/٢) ، ومجاز القرآن ، والمعاني الكبير (٨٣٥/٢) ، وشرح ديوان زهير (١١٣) ، وذيل الأمالي (٦٠) ، والإغفال (٢٢٧/١) ، وتحصيل عين الذهب (٣٨٤) ، واللسان (قوم) (٥٠٦/١٢) ، والبحر (٢٢٦/٤).

[5] الآية (١١٠) من سورة الإسراء.

[6] في المطبوع (منها).

[7] المفصل (١٠٨ – ١٠٩).

[8] ينظر قوله في المقاليد (١٩٠/أ).

[9] ساقط من "ع".

المُفرَدَ مِن المَعَارِفِ لاَ يقبَلُ التَّبعِيضَ ولا يَحتَمِلُهُ لَفظُهُ ، ولاَ كَذَلِكَ النَّكِرَةُ ، لأنَّهُ جِنسٌ يَحتَمِلُ التَّبعِيضَ لَفْظاً ومَعنىً ، ولِذَلِكَ يَعمّ فِي مَوضِعِ النَّفي ، والمَعرِفَةُ لاَ[١] ، عَلَى مَا عُرِفَ فِي مَوضِعِهِ.

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ[٢]: « تَجوزُ إِضَافَةُ "أَيّ" إِلَى الوَاحِدِ المَعْرِفَةِ إِذَا كَانَ فِي مَعنَى الجَمْعِ ، كَقَولِكَ: أَيُّ التَمْرَةِ أَكَلتَ أَفْضَلُ ، وكَذَلِكَ {إِلَى}[٣] النَّكِرَةِ المُفرَدَةِ إِذَا أُرِيْدَ بِهِ الجَمعُ ، نَحو: أَيُّ رَجُلٍ ، بِمَعْنَى: أَيُّ الرِّجَالِ» ، {فَاعرِفْهُ.}[٣]

تخ[٤]: « الفَرقُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى النَّكِرَةِ فَالاستِفهَامُ عَنِ المُضَافِ إِلَيْهِ كُلِّهِ ، وَالمُستَفهَمُ عَنهُ كَمَا يَكُونُ غَيرَ مُفرَدٍ يَكُونُ أَيضاً مُفرَداً ، ولاَ كَذَلِكَ المَعرِفَةُ ، فَإِنَّ الاستِفْهَامَ لاَ يَقَعُ عَنِ المُضَافِ إِلَيْهِ كُلِّهِ ، بَلْ عَنْ وَاحِدٍ مِن الجُمْلَةِ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ الاستِفهَامُ عَنْ وَاحِدٍ مِن الجُمْلَةِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ جُمْلَةٌ لَهَا وَاحِدٌ ، وَهُوَ[٥] المُثَنَّى وَالمَجمُوع ، ولِذَلِكَ تَقُولُ فِي النَّكِرَةِ: أَيُّ رَجُلٍ قَامَ ، وَأَيُّ رَجُلَينِ قَامَا ، وَأَيُّ رِجَالٍ قَامُوا ، وفِي المَعرِفَةِ: أَيُّ الرَّجُلَينِ قَامَ ، وَأَيُّ الرِّجَالِ قَامَ.

فَإِنْ سَأَلتَ: فَلَو بَيَّنْتَ لَنَا عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّعِ كَيْفَ يَقَعُ الاستِفهَامُ عَنِ البَعضِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى / المَعرِفَةِ ، وَعَنِ الكُلِّ عِندَ إِضَافَتِهِ إِلَى النَّكِرَةِ؟ [١٣١/ب]

أَجَبْتُ: لأَنَّ "أَيّاً" إِذَا أُضِيفَ {إِلَى المَعرِفَةِ}[٣] فَالاستِفهَامُ لا يَتَعَدَّى المُضَافَ وَالمُضَافَ إِلَيهِ ، فَبَعدَ ذَلِكَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى المَعرِفَةِ ، فَالاستِفهَامُ لاَ يَقَعُ عَنِ المُضَافِ إِلَيه؛ لأَنَّ المَانِعَ مِن انصِرَافِهِ إِلَى المُضَافِ إِلَيْهِ مَوجُودٌ ، إِذْ المُتَكَلِّمُ قد أَقَرَّ بِكَونِ المُضَافِ إِلَيهِ مَعلُوماً لَهُ ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا أُضِيفَ إِلَى النَّكِرَةِ ، فَإِنَّهُ لاَ مَانِعَ هُنَا عَن انصِرَافِهِ إِلَى الكُلِّ ، فَيُصرَفُ إِلَيهِ ؛ لِكَونِهِ جَوابَ الاستِفهَامِ.

فَإِنْ سَأَلتَ: الكُلُّ كَمَا صَلُحَ جَوَاباً لِلاستِفهَامِ فَكَذَلِكَ البَعضُ؟.

أَجَبْتُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ ، وَهَذَا لأَنَّ "أَيّاً" هُنَا تَقَعُ – فِي الحَقِيْقَةِ – صِفَةً لِلمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَيَنصَرِفُ الاستفهامُ إِلَى كُلِّهِ ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا كَانَ المُضَافُ إِلَيْهِ

---

[١] ينظر المصدر السابق (١٩٠/أ) ، ومغني اللبيب (١٠٦ – ١١٠).

[٢] ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٩/أ).

[٣] ساقط من "ع".

[٤] ينظر التخمير (٢/٢٢ – ٢٣).

[٥] في "ع" (وهي).

مَعرِفَةٌ ، فَإِنَّ "أَيّاً" لاَ تَكونُ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ لَهُ ؛ ضَرُورَةَ أَنَّ "أَيّاً" نَكِرَةٌ ، وَالمُضَافُ إِلَيْهِ مَعرِفَةٌ» ، {فاعرِفْهُ.}(١)

شع(٢): « النَّكِرَةُ إِذَا كَانَتْ مُفرَدَةً كَانَتْ فِي مَعْنَى الجِنْسِ.»

تَحقِيقُهُ: أَنَّ هَذَا سُؤَالٌ لِمَن ثَبَتَ عِندَهُ حُضُورُ وَاحِدٍ مِنْ الرِّجَالِ الَّذِينَ حَضَرُوا عِندَ المُخَاطَبِ ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ الحَاضِرُ "زَيْدًا" أو"خَالِدًا" ، أَو غَيْرَهُ مِمَّن لاَ يُحصَى عَدِيدُهُمْ ، وَهُو لاَ يَعلَمُ الحَاضِرَ بِعَيْنِهِ ، فَإِذَا قَالَ المسئول مَثَلاً: زَيْدٌ ، فَقَدْ عَيَّنَ مَن يَطلُبُهُ السَّائِلُ. و"أَيّ" كَلِمَةٌ مُختَصَرَةٌ عَن كَلاَمٍ فِيهِ طُولٌ ، مُشْتَمِلٌ عَلَى سُؤَالاَتٍ جُمِعَتْ فِي سُؤَالٍ وَاحِدٍ(٣) {فَاعرِفْهُ.

وَرَأَيْتُ فِي عِبَارَةِ الإِمَامِ فَخْرِ المَشَايِخِ: إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى النَّكِرَةِ كَانَتْ مُستَوعِبَةً لِلجَمِيعِ ؛ لأَنَّهَا حِينَئِذٍ سُؤَالٌ عَن النَّعتِ ، فَإِذَا قُلتَ: أَيُّ رَجُلٍ زَيْدٍ ، كَأَنَّكَ قُلتَ: "أَظَرِيفٌ؟ أَعَاقِلٌ"؟ ، فَجَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ: ظَرِيفٌ أَو عَاقِلٌ ، وَإِذَا قُلتَ: أَيُّ الثَّلاَثَةِ أَخُوكَ، فَجَوَابُهُ: زَيْدٌ أَو عَمرٌو ، فَهَذَا هُو الفَرقُ بَيْنَ الكَلاَمَينِ(٤).

وَتَقُولُ: أَيُّ رَجُلَينِ أَخَوَاكَ؟ فَيَأتِي بِالعَدَّةِ كَمَلاً(٥) ؛ لأَنَّكَ سَائِلٌ عَن نَعتِهِمَا ، وَلَو قُلْتَ: "أَخُوكَ" مَكَانَ "أَخَوَاكَ" لَمْ يَجُز. وَتَقُولُ فِي الجَمْعِ: أَيُّ رِجَالٍ أُخوَتُكَ ، لاَ غَيْرُ فَاعرِفْهُ.}(١)

شع(٦): « الحُكمُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي "أَيٍّ" صَحِيحٌ ، إِلاَّ أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنِ المَعْنَى فِي إِضَافَتِهِ إِلَى النَّكِرَةِ ، فَأَمَّا مَعْنَاهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى المَعْرِفَةِ فَسُؤَالٌ عَن وَاحِدٍ مِن المَذْكُورِ بَعْدَهُ ، مُثَنًّى مَعرُوفاً ، أَو جَمعاً مَعرُوفاً بِإِضمَارٍ ، أَو لاَمَ جِنسٍ أَو عَهدٍ أَو إِشَارَةٍ ، فَإِذَا قِيلَ: جَاءَنِي أَحَدُ الرَّجُلَينِ ، قُلتُ: أَيُّ الرَّجُلَينِ؟ وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ.

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٨/٢) ، والنص في المقاليد (١٩٠/أ).

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٦٨٣).

(٤) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٦٨٤).

(٥) كملاً: أي كاملاً ، اللسان (كمل) (٥٩٨/١١).

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٧/١ - ٤٠٨).

وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى النَّكِرَةِ فَمَعْنَاهُ السُّؤالُ عَن عَدَدِ أُضِيفَ إِلَيْهِ ، واحِداً كَانَ أَو اثْنَينِ أَو جَمَاعَةً ، كَقَوْلِكَ فِي: جَاءَنِي(١) رَجُلٌ ، ، أَيُّ رَجُلٍ ، وَفِي: جَاءَنِي رَجُلانِ ، أَيُّ رَجُلَينِ ، وَفِي: جَاءَنِي رِجَالٌ ، أَيُّ: رِجَالٍ ، وَالمَعْنَى فِي هَذَا: تَقْدِيرُ الجِنْسِ رَجُلَينِ رَجُلَينِ وَجَمَاعَةٍ جَمَاعَةٍ ، ثُمَّ سَأَلَهُ عَنِ الوَاحِدِ المُلْتَبِسِ عِنْدَهُ ، فَهُوَ فِي التَّحقِيْقِ فِي هَذَا مُضَافٌ إِلَى المَسئُولِ عَنْهُ عَلَى طَبعِهِ وَوَفقِهِ ، وَفِي الأَوَّلِ مُضَافٌ إِلَى شَيءٍ المَسئُولُ عَنْهُ وَاحِدٌ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا أَضَافُوهُ إِلَى عَينِ المَسئُولِ عَنهُ وَإِنْ كَانَ سُؤالاً عَن وَاحِدٍ مِن أَعدَادٍ ؛ لأَنَّهُم لَمَّا اضطَرُّوا إِلَى السُّؤَالِ عَن مِثْلِ ذَلِكَ فَهُمْ إِمَّا أَنْ يُضِيفُوهُ إِلَى جِنْسِ ذَلِكَ ، أَو إِلَيهِ ، أَو إِلَيْهِمَا ، وَلاَ تَستَقِيمُ الإِضَافَةُ إِلَيْهِمَا ؛ إِذْ لاَ يُضَافُ إِلَى اسمينِ وَلاَ إِلَى الجِنسِ ؛ لِئَلاَّ يُوهِمَ الوجهُ الأَوَّلُ ، فَأَضَافُوهُ إِلَى نَكِرَةٍ مُطَابِقَةٍ لِلمَسئُولِ عَنهُ ، لِيَحصُلَ الغَرَضُ ، وَكَانَ فِي تَنْكِيرِهِ مُنَاسَبَةٌ لِلجِنسِيَّةِ فِي عَدَمِ الاخْتِصَاصِ لِثُبُوتِ الصَّلاحِيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ – فِي المَعْنَى – الجِنْسُ مُرَادًا يَجُوزُ التَّصرِيحُ بِهِ ، كَمَا لَو قُلتَ: أَيُّ رِجَالٍ(٢) مِنَ الرِّجَالاتِ؟ ؛ لأَنَّكَ قَدَّرتَ لِلجِنسِ "رِجَالاً".

قَالَ: وَأَورَدَ: "أَيِّي" وَ"أَيُّكَ" اعتِرَاضاً ؛ بِإِضَافَتِهِ إِلَى المَعرِفَةِ مُفرَداً ، فَأَجَابَ(٣) بِأَنَّهُ لَم يُضَفْ فِي التحقيقِ إِلاَّ إِلَى المُتَعَدِّدِ ، وَإِنَّمَا كُرِّرَتْ "أَيٌّ" لأَمرٍ لَفظِيٍّ ، وَهُوَ التِزَامُهُم أَنْ لاَ يَعطِفُوا عَلَى المُضمَرِ المَخفُوضِ إِلاَّ بِإِعَادَةِ العَامِلِ ، كَمَا قَالُوا: المَالُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ، فَلَمْ تُذكَرْ "بَيْنَ" لأَمرٍ مَعنَوِيٍّ اقتَضَاهُ ، وَإِنَّمَا ذُكِرَ / لِمَا ذَكَرنَا مِنَ [١٣٢/أ] اللَّفظِ»، وَنَزَّلَ الواوَ الَّذِي هُوَ لِلجَمعِ المُطلَقِ مَنزِلَةَ الكِنَايَةِ المَوضُوعَةِ لِلجَمعِ فِي هَذِهِ الأَمثِلَةِ.

تخ(٤): « وَالقِيَاسُ أَنْ لاَ يَكُونَ هَذَا لِلمُتَوَسِّطِ(٥) بَيْنَ الضَّمِيرَينِ ، إِلاَّ أَنَّهُ كَرَّرَ

---

(١) في "ع": (ما جاءني رجل).

(٢) في "ع" (أي الرجال).

(٣) في "ع" (وأجاب).

(٤) ينظر التخمير (٢/٢١ – ٢٢).

(٥) في "ع" (المتوسط).

لمعنًى، إذْ لو لَمْ يُكرَّر لَمْ يُعرَف أَنَّ المُكنّي عَنْهُ بِقولِهِ(١): "تَا" فِي "أَيُنَا" وَ "مِنَّا" وَ"بَيْنَنَا"، أَهُوَ "أَنَا" وَ"أَنْتَ" ، أَمْ هُو "نَحنُ" وَ"أَنتم".

وعَنَي "بِالمَقَامةِ" فِي البَيْتِ: المَجلِسُ ، أيْ: أَهلُهُ، أيْ: صَارَ بِحَيْثُ يُقَادُ إِلَي مَجْلِسِهِ ، يَدعُو عَلَيهِ بِالعَمَى ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الإِنْصَافِ ، وبَعْدَهُ(٢):

ولاَ وَلَدَتْ لَهُمْ أَبَداً حَصَانٌ   وَخَالَفَ مَا يُرِيْدُ إِذَا بَغَاهَا

أيْ: إِذَا قَصَدَ الجِمَاعَ فِي المَوضِعِ الَّذِي هُو مَحَلُّهُ فَأَخْطَأَهُ(٣) وَهَذَا دُعَاءٌ عَلَيهِم بِانْقِطَاعِ النَّسْلِ.»

قَالَ الشيخُ شَرفُ الأَفاضِلِ(٤): جَاءَ بِالفَاءِ فِي "فَقِيْدٌ" عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ ؛ لأَنَّهُ دعاءٌ، فهو [كالأَمرِ](٥).

قَولُهُ: "**وَلاَ تَقُولُ أَيّاً ضَرَبْتَ**" إِلَى آخِرِهِ ، يَعنِي ؛ أَنَّكَ لاَ تَسْتَعمِلُ "أَيّا(٦)" إلاَّ مُضَافَةً ، فَإِذَا حُذِفَ المُضَافُ إِلَيْهِ فَلاَ بُدَّ مِن قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيهِ ، وَهَذَا كَمَا لَو قُلتَ: مَرَرْتُ بِبَعضِ شَاتِمِي الأَمِيْرِ ، فَقِيلَ لَكَ: بِأَيٍّ مَرَرْتَ(٧).

وَأَمَّا الآيةُ(٨) فَالمَعْنَى: أَيُّ الاسْمَيْنِ منهما(٩) يُسَمُّونَهُ(١٠) ، وَالتَّنوينُ بَدَلٌ مِن الإِضَافَةِ(١١).

---

(١) أي: بقوله في المفصل وقد سبق ، ونصه: "وأما قولهم: أيي وأيك ... ، المعنى: أينا ، ومنا ، وبيننا ...".

(٢) لم يرد هذا البيت في ديوان العباس بن مرداس ، وهو له في شرح أبيات سيبويه (٢/٨٠) ، وشرح ابن يعيش (٢/١٣٣) ، وخزانة الأدب (٤/٣٦٧).

(٣) في "ع" (وأخطأه).

(٤) لم أتمكن من معرفته ، وينظر النص غير منسوب إليه في الموصل في شرح المفصل ص (٦٨٥).

(٥) في الأصل (كالأ) وما أثبته من "ع".

(٦) في "ع" (أيضاً).

(٧) ينظر النص في المقاليد (١٩٠/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦٨٥ - ٦٨٦).

(٨) أي: وقوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، وقد وردت في المتن ص (٢٠٥).

(٩) في الأصل (منها) ، والصواب ما أثبته وهو في "ع".

(١٠) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٩/أ).

(١١) ينظر المقاليد (١٩٠/ب).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١): « المُرَادُ بِالدُّعَاءِ: التَّسمِيَةُ لاَ النِّدَاء ، أَيْ: اذْكُرُوا هَذَا الاسْمَ أَو هَذَا ، ولاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ: الدَّعوَةَ ؛ لأَنَّ "أَيًّا" لأَحَدِ الشَّيئَينِ أَو الأَشْيَاءِ فَيُؤدِّي إِلَى التَّثْنِيَةِ مِنْ هَذَا الوَجهِ.»

قَالَ(٢) عَبْدُ القَاهِرِ(٣): « التَّقدِيرُ فِيهِ: أَيًّا تَدْعُو ، وَ﴿ مَّا ﴾ مَزِيْدَةٌ ، وَ﴿ تَدْعُواْ ﴾ خِطَابٌ لِلجَمَاعَةِ دُونَ الوَاحِدِ ، فَالأَصلُ: تَدعُونَ ، فَسَقَطَ النُّونُ بِالجَازِمِ، وَهُوَ(٤) "أَيُّ"؛ لأَنَّهُ مِن الأَسْمَاءِ المُتَضَمِّنَةِ لِمَعْنَى "إِن" الشَّرطِيَّةِ.»

وَفِي شَرْحِ(٥) المائة: يُقَالُ: دَعَوتُهُ زَيْدَاً ، فَهُو مُتَعَدٍ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَـ"أَيًّا" أَحَدُهُمَا ، وقُدِّمَ لمَكانِ الاستِفهَامِ. وَالثَّانِي مَحذُوفٌ ، أَيْ: أَيَّ الاسمَينِ تَدْعُونَهُ.

قَولُهُ: "**وَلاستِجَابَةِ الإِضَافَةِ**".

تخ(٦): « "أَيُّ" لَمَّا كَانَ مِن الإِضَافِيَّاتِ ، وَقَصَدُوا استِعمَالَهُ فِي النِّدَاءِ غَيْرَ مُضَافٍ ، عَوَّضُوهُ عَن المُضَافِ إِلَيهِ شَيْئَاً شَبِيهَاً بِهِ ، وَهُوَ "هَا" فِي نَحوِ قَولِكَ: غُلاَمُهَا.»

قُلْتُ: مَا ذَكَرَ مِن التَّشبِيهِ مُستَضعَفٌ جِدًّا ، وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ مَا ذَكَرَ فِي "بَابِ النِّدَاءِ" ، فِي فَصلِ: المُنَادَى المُبْهَمِ(٧) ، وَهُوَ: أَنَّ "هَا" حَرْفُ تَنْبِيهٍ ، فَنَاسَبَ الإِضَافَةَ فِي البَيَانِ ، وَأَرَادَ بِهِ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، مَثَلاً.

---

(١) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٩/أ).

(٢) في "ع" (وقال).

(٣) ينظر المقتصد (١١١٠/٢ ، ١١١٦) بتصرف ، ودلائل الإعجاز (٣٧٥).

(٤) في "ع" (وهي).

(٥) ينظر شرح العوامل المائة (٢٥٩) بتصرف.

(٦) ينظر التخمير (٢٣/٢).

(٧) ينظر التخمير (٣٤٢/١).

[أحكام "كِلا"]

قَالَ رَضِيَ اللّه عَنهُ:

« **فصل** :

وَحَقُّ مَا يُضَافُ إِلَيهِ "كِلاَ" أَنْ يَكُونَ مَعرِفَةً وَمُثَنّىً ، أَو مَا هُو فِي مَعْنَى المُثَنَّى ، كَقَولِه(١):

فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبَاً   وَيَعْلَمُ أَنْ سَيَلْقَاهُ كِلاَنَا

وَقَولُه(٢):

إِنَّ لِلخَيْرِ وَلِلشَّرِ مَدَىً   وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

وَنَظِيرُهُ: ﴿ عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ ﴾ (٣). وَيَجُوزُ التَفرِيقُ فِي الشِّعْرِ ، كَقَولِكَ: كِلا زَيْدٍ وَعَمْرٍو.

وَحُكمُهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الظَّاهِرِ أَنْ يُجرَي مُجرَى "عَصَاً" وَ"رَحَىً" ، تَقُولُ: جَاءَنِي كِلاَ الرَّجُلَينِ ، وَرَأَيتُ كِلاَ الرَّجُلَينِ ، وَمَرَرتُ بِكِلاَ الرَّجُلَينِ ، فَإِذَا(٤) أُضِيفَ إِلَى المُضمَرِ أَنْ يُجرَي مُجرَى المُثَنَّى عَلَى مَا ذُكِرَ. وَفِي(٥) العَرَبِ مَنْ يُقِرُّ آخِرَهُ عَلَى الأَلِفِ فِي الوَجْهَينِ.»(٦)

شع(٧): « "كِلاَ" مِمَّا تَجِبُ إِضَافَتُهُ ؛ لأَنَّ الغَرَضَ بِوَضعِهِ المُضَافِ إِلَيْهِ ؛ لأَنَّهُ كَالتَّأكِيدِ لَهُ ، وَالتَّفصِيلِ لأَجزَائِهِ ، "كَكُلّ" فِي الجَمْعِ ، قَالُوا: "كِلاَ" مُفرَدُ اللَّفظِ مُثَنَّى المَعنَى ، كَمَا أَنَّ "كُلاًّ" مُفرَدُ اللَّفظِ مَجْمُوعُ المَعنَى.»

تخ(٨): « أَمَّا حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مَعرِفَةً ، فَلأَنَّ المُضَافَ إِلَيْهِ بِمنزلَةِ المؤكَّدُ لاَ

---

(١) الشاهد للنمر بن تولب في ديوانه (١٢٢) ، والاقتضاب (٣/٤٤) ، وبلا نسبة في شرح ابن يعيش (٣/٢) ، (٧٧).

(٢) سيأتي تخريجه إن شاء الله في الشرح.

(٣) الآية (٦٨) من سورة البقرة.

(٤) في المطبوع: (وإذا).

(٥) في المطبوع: (ومن).

(٦) المفصل (١٠٩ - ١١٠).

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٩/١).

(٨) ينظر التخمير (٢٤/٢).

يَكُونُ إلاَّ مَعْرِفَةً ، عَلَى مَا سَيَجِيءُ بَيَانُهُ(١).

وَأَمَّا كَونُهُ مُثَنَّى فظاهرٌ ، لأَنَّ وَضعَهُ لِذَلِكَ ، وَالتَّأكِيدُ وفقَ المُؤكَّدِ فِي الإفرَادِ وَالتَّثنِيَةِ.»

« وَإنَّمَا جَازَ إضَافَةُ "كُلٍّ" فِي الصُّورَةِ إلَى النَّكِرَةِ مَعَ أنَّهُ تَأكِيدٌ كَقَولِكَ: "كُلُّ رَجُلٍ" لإفَادَتِهِ الجِنْسَ ، فَكَانَ فِي مَعْنَى المَعْرِفَةِ ، وَلَمْ يُضَفْ "كِلا" كَذَلِكَ لأَنَّهُ للتَّثنِيَةِ، فَيُنَافِي ذَلِكَ مَعْنَى الجِنْسِ ، فَلِذَلِكَ امْتَنَعَ إضَافَتُهُ إلَى نَكِرَةٍ ، بِخِلافِ "كُلٍّ".»(٢)

وَأَمَّا البَيْتُ فَقَولُهُ: "أنَّ سيلقاه" صَحَّ باليَّاءِ ، وَيَكُونُ "كِلانَا" فِي مَقَامِ الفَاعِلِ. وبِالنُّونِ(٣) ، وَيَكُونُ "كِلانَا" تَأكِيدًا ، وَجَازَ قَبْلَ التَّأكِيدُ بالمُنْفَصِلِ ؛ لِقِيَامِ الفَاصِلِ ، وَهُو ضَمِيرُ المَفعُولِ(٤).

تخ(٥): « فِي البَيتِ شُذُوذٌ مِنْ وَجْهَينِ:

أَحَدُهُمَا: إفْرَادُ مَا أُضِيفَ إلَيْهِ "كِلا".

وَالثَّانِي: إبْدَالُ ضَمِيرِ الحِكَايَةِ مِن المُظهَرِ.

وَأَمَّا البَيتُ الثَّانِي فَلابنِ الزِّبَعْرَى(٦) فِي يوم أُحُدٍ ، وقَبْلَهُ:

يَاغُرابَ البَيْنِ أَنْعَمْتَ فقُلْ إنَّمَا تَنطِقُ شَيْئًا قَدْ فُعِلْ
إنَّ لِلخَيْرِ(٧) ....

وَبَعْدَهُ:

---

(١) ينظر فصل [التأكيد بـ"كل"] ص (٢٨٨) من التحقيق.

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٠٩/١).

(٣) أي: وصحَّ بالنون.

(٤) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٩/أ).

(٥) ينظر التخمير (٢٤/٢ – ٢٥).

(٦) هو عبد الله بن الزبعرى بن قيس القرشي ، شاعر مفلق ، كان يهجو المسلمين ويحرض عليهم، ولما فتحت مكة هرب إلى نجران ، أسلم يوم الفتح ، وتوفى سنة ١٥هـ ، تنظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء (٢٣٣/١ – ٢٣٦) ، والأغاني (١٣٧/١٥ – ١٣٨) ، والمؤتلف والمختلف (١٣٣) ، وسمط اللآلي (٣٨٧ ، ٨٣٣) ، وامتاع الاستماع (٣٩١/١) ، وشرح شواهد المغني (٥٥١/٢).

(٧) هو لابن الزبعرى في السيرة لابن هشام (٢٠٠/٣) ، والأغاني (١٣٧/١٥) ، وشرح ابن يعيش (٣/٣) ، والمقاصد النحوية (٤١٨/٣) ، والدر (٢٥/٥) ، وهو للبيد في البحر (٢٥١/١) ، وبلا نسبة في الإغفال (٢٣٢/١) ، وشرح الأشموني (٢٦٠/٢) ، وشرح التصريح (٤٣/٢).

وَالعَطِيَّاتُ خِسَاسٌ بَيْنَهُمْ   وَسَوَاءٌ قَبرُ مُثْرٍ وَمُقِلّ
كُلُّ عَيْشٍ ونَعِيمٍ زَائِلٌ   وبَنَاتُ الدَّهْرِ يَلْعَبْنَ بِكُلّ

قَوْلُهُ: "بَيْنَهُم" أَيْ: بَيْنَ النَّاسِ.»

صح(١): « "قبَل" جَمْعُ قِبْلَةٍ ، وهِي: الجِهَةُ ، يُقَالُ: مَا لَهُ قِبْلَةٌ ولاَ دِبْرَةٌ ، إِذَا لَمْ يَهْتَدِ لِجِهَةٍ / أَمْرِهِ ، ومَا لِكَلامِهِ قِبْلَةٌ ، أَيْ: جِهَةٌ ، ومِن أَيْنَ قِبْلَتُكَ ، أَيْ: جِهَتُكَ.» [١٣٢/ب]

ومَعْنَاه: كُلُّ واحِدٍ مِنْ الخَيْرِ وَالشَّرِّ وِجْهَةٌ يَتَّجِهُ إِلَيْهِ.

شع(٢): « التَّفْرِيقُ فِي المُضَافِ إِلَيْهِ ضَعِيفٌ ؛ لأَنَّ "كِلا" مَوضُوعٌ لِتَأْكِيدِ المُثَنَّى. فَنَفسُ المُضَافِ إِلَيْهِ فِيْهِ(٣) مَقصُودٌ ، كَمَا أَنَّ نَفسَ الجَمْعِ فِي المُضَافِ إِلَيْهِ لِـ"كُلّ" مَقْصُودٌ ، فَكَمَا لَزِمَ الجَمعُ ثَمَّةَ(٤) لزِمَ التَّثنِيَةُ هُنَا ، وَالجَوَابُ فِي "كُلِّ رَجُلٍ" كَالجَوَابِ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وفَارَقَ ذَلِكَ قَولُهُم(٥): "اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةُ" وتَضَارَبَ زَيْدٌ وعَمرٌو ؛ لأَنَّهُ لَيسَ الغَرَضُ هُنَا إلا أَنْ يُنسَبَ إِلَى مُتَعَدِّدٍ ، فَلاَ فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ ، وبَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَذْكُوراً بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، بِخِلاَفِ "كِلا" و"كُلّ" ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِن قَصْدِ المُثَنَّى وَالمَجْمُوعِ فِيهِمَا.»

وَالمَعْنَى بِالتَّفرِيقِ: أَنْ تُفَرِّقَ لَفظَينِ مُخْتَلِفِينَ ، فَتَجمَعَهُمَا بِوَاوِ الجَمعِ ، وَهُوَ فِيْهِمَا كَالأَلِفِ فِي المُتَّفِقِينَ ، فَحَاصِلُهُمَا فِي المَوْضِعَينِ يَؤُولُ إِلَى مَعْنًى وَاحِدٍ ، وَهُوَ الجَمْعُ ، فَتَقُولُ: زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَامَا ، كَمَا تَقُولُ: الزَّيدَانِ قَامَا ، « فَكَانَ العَطْفُ هُنَا مِنْ بَابِ التَّثْنِيَةِ مَعْنًى ، كَمَا فِي {بَيْتِ}(٦) الإِصْلاَحِ(٧):

---

(١) ينظر الصحاح (قبل) (؟؟/١٧٩٥).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٠٩ - ٤١٠).

(٣) أي: في المثنى.

(٤) في "ع" (ثَمَّ).

(٥) تهذيب اللغة (سوى) (١٣/١٢٥).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) إصلاح المنطق لابن السكيت ص (٧) ، وبعده:

⊛ فارة مسك ذبحت في سك ⊛

والبيتان لمنظور بن مرثد الأسدي في خزانة الأدب (٧/٤٦٨) ، وبلا نسبة في المخصص (١١/٢٠٠) ، (١٣/٣٩) ، والأمالي الشجرية (١/١٤) ، وأسرار العربية (٤٧) ، وشرح ابن يعيش (٤/١٣٨) (٨/٩١).

❁كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالفَكِّ ❁

أيْ: بَيْنَ الفَكَّينِ ، وَهُنَا شَيءٌ آخَرُ ، وَهُوَ: أَنَّ العَطفَ هُنَا نَابَ عَنِ التَّثْنِيَةِ فَكَذَلِكَ العَلَمُ نَابَ عَنِ الجِنْسِ ، كَمَا فِي(١):

❁لاهَيْثَمَ اللَّيْلَةَ .... ❁

وَأَصْلُهُ: كِلاَ الرَّجُلَينِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو.» (٢)

قَوْلُهُ: ونَظِيرُهُ ﴿عَوَانٌۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ﴾ (٣).

مَعْنَاهُ: أَنَّ ﴿بَيۡنَ﴾ تَقْتَضِي شَيْئَيْنِ كـ"كِلا" ، وَالَّذِي أَسْتَحسَنُهُ أَنَّ اسْمَ الإِشَارَةِ {مُبْهَمٌ}(٤) ، يَحتَمِلُ الوَاحِدَ وَالكَثِيرَ ، وَ﴿ذَٰلِكَۖ﴾ فِي الآيَةِ إِشَارَةٌ إِلَى المَذْكُورِ ، وَهُو "البِكرُ" وَ"الفَارِضُ".

{وَنَحوُهُ مَا ذُكِرَ فِي الكَشَّافِ(٥) فِي أَوَّلِ سُورَةِ النِّسَاءِ: «وَمِنَ الحُجَجِ المَسمُوعَةِ مِنْ أَفواهِ العَرَبِ مَا رُوِيَ عَنْ رُؤبَةَ: أَنَّهُ قِيلَ لَهُ فِي قَولِهِ(٦):

❁كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ ❁

فَقَالَ: أَرَدْتُ كَأَنَّ ذَاكَ.» وَقَبْلَهُ:

❁فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ ❁

وَفِي هَذَا النَّحوِ كَثْرَةٌ.

---

(١) سبق تخريجه في فصل تنكير اسم "لا" النافية للجنس ص (١٤٢).

(٢) ينظر التخمير (٢/٢٥).

(٣) الآية (٦٨) من سورة البقرة.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الكشاف (١/٤٩٨) ، عند قوله تعالى﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ﴾.

(٦) البيتان لرؤبة في ديوانه ص (١٠٤) ، ومجاز القرآن (١/٤٣) ، (٢/١٢٣) ، والمحتسب (٢/١٥٤) ، وأساس البلاغة (ولع) (٦٨٩) ، والكشاف (١/٢٨٧) ، واللسان (ولع) (٨/٤١١) ، و(بهق) (١٠/٢٩) ، والبحر (١/٢٥١) ، وشرح شواهد المغني (٢/٩٥٥) ، والخزانة (١/٨٨).

وَفِي مَوضِعِ آخرَ فِي سُورَةِ البَقَرَة(١) فِي هَذِهِ الآيَةِ: « قَالَ أَبُو عُبيدَةَ(٢): قُلتُ: لرؤبَة(٣) هَذَا السُّؤال: إِنْ أَردتَ الخُطُوطَ فقُل: كأنَّهَا ، وإِنْ أَردتَ اللَّونين فَقُل: كأنَّهُمَا، فقَالَ: أَردتُ كأَنَّ ذَاكَ ويَلكَ ، والَّذِي حَسَّنَ صِفةً(٤) أنَّ أَسماءَ الإشَارَةِ تَثْنِيَتَهَا وَجَمْعَهَا وتَأْنِيثَهَا لَيْسَت عَلَى الحَقِيقَةِ ، وكَذَا المَوصُولاتِ ؛ ولِذَلكَ جَاءَ "الَّذِي" بِمَعْنَى الجَمْعِ.» }(٥)

قَولُهُ: **"وَحُكمُهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الظَّاهِرِ".**

« وَجْهُ الفَرقِ أنَّ فِي الإِضَافَةِ إِلَى المُظْهَرِ لاَ يَجرِي عَلَى المُؤكَّدِ البَتَّةَ ، وَهُو اسمٌ مُفرَدُ اللَّفظِ مَقصُورٌ ، فَكَانَ ؛ "الرَّحَى" فِي كَونَ الإعرَابُ فِيْهِ تَقدِيراً ، بِخِلاَفِ مَا إِذَا أُضيفَ إِلَى المُضمَرِ فَإِنَّهُ حِينئذٍ يَجرِي عَلَى المُؤكَّدِ ، وَالمُؤكدُ مُثَنًّى ، فَيَكُونُ التَّأكِيدُ أَيْضاً {كَذَلِكَ عَلَى شَاكِلَتِهِ تَبَعاً(٦).»}(٥)

قُلتُ: وَإِلَى هَذِهِ الجِهَةِ مِن الفَرقِ كَانَ يُشِيْرُ شَيْخُنَا {رَحِمَهُ الله}(٥) ، وَمَا ذَكَرَهُ غَيرُهُمَا مِن العُلَمَاءِ مَضَى ذِكْرُهُ فِي بَابِ الإِعْرَابِ(٧).

قَولُهُ: **"وَفِي(٨) العَرَبِ مَن يُقِرُّ آخِرَهُ."**

---

(١) ينظر الكشاف (٢٨٧/١) ، عند قوله تعالى﴿عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾.

(٢) ينظر مجاز القرآن (٤٣/١ - ٤٤).

(٣) هو رؤبة بن عبد الله العجّاج بن رؤبة التميمي السعدي ، أبو محمد ، أو أبو الجَّحاف ، راجز ، من الفصحاء المشهورين ، أخذ عنه أعيان اللغة ، فاحتجّوا بشعره ، وقالوا بإمامته في اللغة ، مات في البادية سنة ١٤٥هـ ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ص (١٠٨) ، والمؤتلف والمختلف ص (١٢١) ، ووفيات الأعيان (١٨٧/١) ، والبداية والنهاية (٩٦/١٠) ، ولسان الميزان (٤٦٤/٢) ، وخزانة الأدب (٨٩/١) ، والأعلام (٣٤/٣).

(٤) في الكشاف (حسن منه).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) النص في التخمير (٢٦/٢) بتصرف يسير.

(٧) ينظر المقتبس ص (٤٨٢) بتحقيق الدكتور سعد الرشيد.

(٨) في "ع" (ومن).

تخ(١): « لَعَلَّهَا لُغَةُ مَنْ لاَ يُفَرِّقُ فِي التَّثنِيَةِ بَيْنَ الحَالَينِ ، قَالَ المُتَلَمِّسُ(٢):

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَو رَأَى مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجاع لَصَمَّمَا »(٣)

حم: قَالَ الإِمَامُ رَضِيّ الدِّين الطباخِي(٤): أَنشَدَنِي المُصَنِّفُ عَن أُستَاذِهِ فَرِيدِ العَصْرِ أَبِي مُضَرِ الضَّبِّي(٥) شِعرَاً مِن العَرَبِ فِي استِعمَالِ "كِلا" فِي الوَجْهَينِ عَلَى الأَلفِ:

أَيَا رَبَّ حَيِّ الزَّائِرَيْنِ كِلاَهُمَا وَحيِّ دَلِيْلاً بِالفَلاَةِ هَدَاهُمَا(٦)
وَلَيْتَهُمَا ضَيْفَانِ لِي كُلَّ لَيْلَةٍ مَدَى الدَّهْرِ مَكْتُوْبٌ عَلَيَّ قِرَاهُمَا
وَلَيْتهمَا لاَ يَقْطَعَانِ مَفَازَةً وَلاَ عَلَمَاً إِلاَّ وَعَيْنِي تَرَاهُمَا

شع(٧): « اللُّغَةُ الفَصِيْحَةُ خِلاَفُ القِيَاسِ ، ووَجهُهُ: أَنَّهُ لمَّا كَانَ مَعْنَاهُ مُثَنَّى ، وتَأَكَّدَ أَمْرُ التَّثنِيَةِ فِيْهِ يَكُونُ المُضَافُ إِلَيْهِ ضَمِيرَاً مُتَّصِلاً ؛ لأَنَّ المُضمَرَ المَجرُورَ لاَ يَكُونُ إِلاَّ مُتَّصِلاً ، صَارَ كَأَنَّهُ بِمُضْمَرِهِ - لاتّصَالِهِ بِهِ - كَلِمَةً وَاحِدَةً ، فَأَشْتَدَّ أَمرُ

---

[١] ينظر التخمير

[٢] المتلمس: هو جرير بن عبد المسيح بن ضبيعة ، خال طرفة بن العبد ، شاعر جاهلي ، نادم عمرو بن هند ، ثم غضب عليه عمرو وأراد قتله ، فعرف المتلمس ذلك فهرب ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء (١١٠) ، وسمط اللآلي (٢٥٠) ، وثمار القلوب (٢١٦ – ٢١٨) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١٠٢/٢) ، ومعاهد التنصيص (٣١٢/٢) ، وخزانة الأدب (٣٤٥/٦).

[٣] الشاهد للمتلمّس في ديوانه ص (٣٤) ، والوحشيات الحماسة الصغرى (١١٢) ، والحيوان (٢٦٣/٤) ، والمؤتلف والمختلف (٦/١) ، ومختارات ابن الشجري (٢٩/١) ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء (١٨٤/٢) ، وشرح الأشموني (٧٩/١).

[٤] هو رضي الدين علي بن محمد الطباخي ، لم أعثر على ترجمته ، وهو من تلاميذ الزمخشري، ويذكر أحياناً أنه من أصحاب الزمخشري كذا ذكره الاسفندري في المقتبس (٣٦٩) ، ويقصد أنه من الملازمين له ، له حاشية على المفصل أورد الاسفندري نقولاً منها ، ينظر ص (٢٣٩- ٢٥٠ – ٢٦١).

[٥] هو محمود بن جرير الضبي الأصبهاني ، أبو مضر ، كان وحيد عصره في علم اللغة والنحو والطب ، ويضرب به المثل في الفضائل ، أقام بخوارزم وانتفع الناس بعلمه ، وهو أشهر شيوخ الزمخشري ، توفى سنة ٥٠٧هـ ، تنظر ترجمته في تاريخ حكماء الإسلام (١٣٩) ، وإرشاد الأريب (١٤٥/٧) ، وبغية الوعاة (٢٧٦/٢) ، والأعلام (١٦٧/٧).

[٦] ينظر التخمير (٢٧/٢) ، والمقاليد (١٩١/ب).

[٧] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤١٠/١ – ٤١١).

التَّثنيةِ فِيْهِ لَفظاً ومَعْنَى ، فَنَاسَبَ ذَلكَ أَنْ يُجرَي مُجرَى المُثَنَّى إِعرَاباً ، وكَذَلكَ تَقُولُ: كِلاَنَا فعَلَ ، ورَأَيتُ كِلَيْنَا ، ومَرَرتُ بِكِلَينا ؛ لأَنَّهُ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ ، فَحُكمُهُ حُكمُ غيْرِه مِن مُضمَرَاتِ المُثَنَّى ، وإِنْ كَانَ لَفظُهُ مُوَافِقاً لمُضْمَرَاتِ الجَمعِ ؛ لأَنَّ المُتَكَلِّمَ فِي المُثَنَّى والمَجْمُوعِ فِي جَمِيْعِ أَبوَابِ المُضمَرِ سَوَاء.»

[أحكام أفعل التفضيل]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصل**:

وَأفعَلُ التَّفضِيلِ يُضَافُ إلَى نَحو مَا يُضَافُ إلَيهِ "أيّ" ، تَقُولُ: هُوَ أَفضَلُ الرَّجُلَين ، وَأَفْضَلُ القَومِ ، وتَقُولُ: هُوَ أَفضَلُ رَجُلٍ ، وَهُمَا أَفضَلُ رَجُلَين ، وَهُمْ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، وَالمَعنَى فِي هَذَا: إِثْبَاتُ الفَضلِ عَلَى الرِّجَالِ إذَا فُضِّلُوا رَجُلاً رَجُلاً ، وَاثْنَينِ اثْنَينِ ، وَجَمَاعَةً جَمَاعَةً.

وَلَهُ مَعنَيَان: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى المُضَافِ إلَيهِمْ فِي الخَصلَةِ الَّتِي هُوَ وَهُمْ فِيهَا شُرَكَاء ، وَالثَّانِي: أَنْ يُؤخَذَ مُطلَقاً لَهُ الزِّيَادَة فِيهَا إطلاَقَاً ، ثُمَّ يُضَافُ لاَ لِلتَّفضِيلِ عَلَى المُضَافِ إلَيْهِم ، لَكِنْ لِمُجَرَّدِ التَّخصِيصِ ، كَمَا يُضَافُ مَالاَ تَفضِيلَ فِيْهِ ، وَذَلِكَ قَولُكَ⁽¹⁾: النَّاقِصُ وَالأَشَجُّ أَعدلاَ بَنِي مَروَان ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَادِلاَ بَنِي مَروَان.

فَأَنْتَ عَلَى الأَوَّلِ يَجُوزُ لَكَ تَوحِيدُهُ فِي التَّثنِيَةِ وَالجَمْعِ ، وَأَنْ لاَ تُؤنِّثَهُ ، قَالَ اللهُ تَعالى⁽²⁾: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ وَعَلَى الثَّانِي: لَيْسَ لَكَ إلاّ أَنْ تُثَنِّيَهُ وَتَجْمَعَهُ وَتُؤنِّثَهُ. وَقَدْ اجْتَمَعَ الوَجْهَان فِي قَولِهِ عَلَيهِ السَّلاَمُ⁽³⁾: (أَلاَ أُخبِرُكم بِأَحبِّكم إلَيَّ ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَومَ القِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقَاً ، المُوَطَّؤُونَ أَكنَافَاً⁽⁴⁾ الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ ، أَلاَ أُخبِرُكم بِأَبغَضِكم إلَيَّ وَأَبعَدِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَومَ القِيَامَةِ أَسَاوِئُكُم أَخلاَقَاً الثَّرثَارُونَ وَالمُتَفَيْهِقُونَ).

وَعَلَى الوَجهِ الأَوَّلِ لاَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ ؛ لأَنَّكَ لَمَّا أَضَفْتَ الإِخْوَةَ إِلَى ضَمِيرِهِ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ مِنْ جُمْلَتِهِم ، لأَنَّ المُضَافَ⁽⁵⁾ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ المُضَافِ إِلَيهِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: هَؤلاءِ إِخْوَةُ زَيْدٍ ، لَمْ يَكُن "زَيْدٌ" فِي عِدَادِ المُضَافِينَ إِلَيهِ ، وَإِذَا خَرَجَ مِنْ جُملَتِهِمْ لَمْ يَجُزْ إِضَافَةُ أَفْعَلَ الَّذِي هُوَ هُوَ إِلَيْهِم ؛ لأَنَّ مِنْ شرطه إضافته إلى جملة هُوَ بَعضُهَا.

---

(1) في المطبوع (وذلك نحو قولك).

(2) الآية (٩٦) من سورة البقرة.

(3) رواه أحمد في مسنده (٢/١٨٥) ، وابن حيان في صحيحه (٤٨٥) ، وعبد الرزاق في مصنفه (٢٠١٥٤) ، والهيثمي في مجمع الزوائد (٨/٢١).

(4) في حاشية "ع" كلام مأخوذ من أساس البلاغة ، ونصه: (ويقال للمضياف موطأ الأكناف).

(5) في المطبوع (من قبل أن المضاف).

وعَلَى الوَجْهِ الثَّانِي: لاَ يَمْتَنِعُ ، ومِنْهُ قَولُ مِنْ قَالَ لِنُصَيبٍ: "أَنْتَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلدَتِكَ" ، كَأنَّهُ قَالَ: أَنْتَ شَاعِرُهُمْ.»(١)

{قَالَ الإمَامُ فَخرُ المَشَايخ: / إضَافَةُ "أَفْعَلَ" غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ(٢) وَهُوَ كَـ"أيّ" ، فِي كَونِهِ مُضَافاً إِلَى إِذْ(٣) هُوَ بَعْضٌ مِنْها ، فَاعْرِفْهُ. [١٣٣/أ]

وقِيلَ(٤):}(٥) لَمَّا كَانَ التَّفضِيلُ يَستَدعِي طَرَفَينِ ، مُفَضَّلاً وَمُفَضَّلاً عَلَيْهِ ، لاَزَمَ اسْمُهُ الإِضَافَةَ ، والمُفَضَّلُ عَلَيهِ لَمَّا لَمْ يَخلُ مِنْ كَونِهِ مُتَعَدِّدًا أَو غَيْرَ مُتَعَدِّدٍ كَانَ حُكمُهُ حُكْمَ "أيّ" لاشْتِرَاكِهِمَا فِي هَذَا المَعْنَى.

{**قُلتُ:** إنَّ التَفضِيلَ أَحْسَنَ مَا يَكُونَ وأَبلَغَ مَا يُتَصوَّرَ أَنْ يَكُونَ المُفضَّلُ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ المُفضَّلِ ، فَلِذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ التَّفضِيلُ عَلَيهِ مُتَعَدِّداً(٦).}(٥)

قَولُهُ: « **يُضَافُ إِلَى نَحو مَا يُضَافُ إِلَيهِ "أيّ"**»

يَعْنِي فِي المُظْهَرِ والمُضْمَرِ ، إِذَا قَصَدتَ التَّفضِيلَ عَلَى مَعرُوفٍ أَضَفْتَهُ إِلَى مَعْرِفَةٍ ، ووَجَبَ أَنْ يَكُونَ وَاحِداً مِنَ المَذْكُورِينَ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ المَعْنَى ، فَإِنْ قَصَدتَ تَفْضِيلَ عَدَدٍ عَلَى عَدَدٍ مِثْلِهِ مِنْ ذَلِكَ الجِنسِ أَضَفتَهُ إِلَى العَدَدِ الَّذِي قَصَدتَ بِهِ، مُنكَّراً كَمَا فَعَلتَ فِي "أيّ" ، حِيْنَ قُلتَ: أَيُّ الرَّجُلَينِ ، فَتَقُولُ: الزَّيدَانِ أَفضَلُ رَجُلَينِ ، وَالزَّيدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، وَعِلَّتُهُ كَعِلَّتِهِ فِي "أيّ" ، وَلِذَلِكَ قَالَ: "**وَالمَعْنَى فِي هَذَا**" يَعْنِي: عِنْدَ إِضَافَتِكَ إِلَى النكرةِ "**إِثْبَاتَ الفَضْلِ عَلَى الرِّجَالِ ، إِذَا فُضِّلُوا رَجُلاً رَجُلاً**".»(٧)

---

(١) المفصل (١١١).

(٢) هذه المسألة مختلف فيها ، فمذهب سيبويه أن إضافة أفعل التفضيل حقيقية مطلقاً ، وذلك أن يكون بعض المضاف إليه ، كـ"أي" فيدخل فيه دخول "أي" فيما أضيف إليه ، أو كان مفضلاً على جميع أفراد نوعه ، وعند ابن السراج وأبي علي وعبد القاهر والجزولي هي غير محضة، ينظر أسرار العربية (٢٨١) ، وشرح الرضي على الكافية (٢/٢٤٧).

(٣) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٤) ينظر المقاليد (١٩٢/أ).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) من قوله: (قلت) وحتى قوله: (متعدّداً) غير واضح في الأصل ، ولعله ما أثبته.

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤١١).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١): « أُقِيمَ "رَجُل" فِي قَولِهِمْ: "**هُوَ أَفْضَلُ رَجُلٍ**" مَقَامَ "الرِّجَالِ" إِذَا فُضِّلُوا رَجُلاً رَجُلاً ، وَإِذَا كَانَ "اثْنَينِ" فُضِّلُوا اثْنَينِ اثْنَينِ ، وَإِذَا كَانَ "جَمَاعَةً" فُضِّلُوا جَمَاعَةً جَمَاعَةً ، فإِذَا قِيلَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، فَهُوَ مُفَضَّلٌ عَلَى جَمِيعِ الرِّجَالِ، ولَكِنْ عَلَى سَبِيلِ التَّفْضِيلِ ، بِأَنْ يُفَضَّلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهم تَسمِيَةً وتَعيِيْنَاً ، بِأَنْ يُقَالَ: زَيْدٌ أَفضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَأَفضَلُ مِنْ بَكرٍ وَأَفضَلُ مِنْ خَالِدٍ إِلَى أَنْ يَأتِي {عَلَى}(٢) الكُلِّ فِي العَالَمِ.

وَإِذَا قُلتَ: أَفْضَلُ رَجُلَينِ ، فَهُوَ مُفَضَّلٌ عَلَى الرِّجَالِ أَيْضَاً وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ التَّفضِيلِ بِاثْنَينِ(٣) مِنْهُمْ تَسمِيَةً ، وَالجَمَاعَةُ عَلَى هَذَا(٤).

وَتَحقِيقُهُ: أَنَّ مَعْنَى التَّفضِيلِ يَقتَضِي الاشْتِرَاكَ ، لِتَمَكُّنِ إِثْبَاتِ الزِّيَادَةِ عَلَى المَعْنَى المُشْتَرَكِ فِيْهِ ؛ لِيَتَحَقَّقَ التَّرجِيحُ ، فإِذَا قُلتَ: زَيْدٌ أَفضَلُ رَجُلٍ ، فَقَدْ أَوقَعْتَ الشَّرِكَةَ بَيْنَ "زَيْدٍ" وَبَينَ هَذَا الجِنْسَ كُلِّهِ ، ثُمَّ أَثْبَتَّ الزِّيَادَةَ لَهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ البَدَلِ ، إِذْ لاَ يَتَنَاوَلُ هَذَا اللَّفظُ إِلاَّ وَاحِدَاً بِعَينِهِ ، وعَلَى هَذَا قِيَاسُ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ فِي التَّفْضِيلِ.»

تخ(٥): « قَولُهُ: "**إِذَا فُصِّلُوا رَجُلاً رَجُلاً**" بِالصَّادِ المُهْمَلَةِ ، وتَقْدِيرُهُ فِيْهِ أَوضَحُ إِذَا قُلتَ: هُوَ أَفضَلُ رَجُلٍ ، فَالمَعْنَى: إِذَا فَصَّلْتَ الجِنْسَ رَجُلاً رَجُلاً فَهُوَ أَفضَلُ رَجُلٍ، وَإِذَا قُلتَ: هُمَا أَفضَلُ رَجُلَينِ ، فَالمَعْنَى: إِذَا فَصَّلْتَ الجِنْسَ رَجُلَينِ رَجُلَينِ ، فَهُمَا أَفضَلُ رَجُلَينِ ، وَإِذَا قُلتَ: هُمْ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، فَالمَعْنَى: إِذَا فَصَّلْتَ الجِنْسَ رِجَالاً رِجَالاً ، أَيْ: ثَلاثَةً مَثَلاً مِنَ المُفَضَّلِينَ وَثَلاثَةً مِنَ المُفَضَّلِ عَلَيهِم ، وعَلَى هَذَا القِيَاسُ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ.»

{**قُلتُ**: وَعِندِي إِلَى الغَيْرَ المُهْمَلَةَ أَيْضَاً مَحْمِلاً صَحِيحَاً ، يَدُلُّكَ عَلَيْهِ الثَّانِي القَلِيلَ ، فَاعرِفْهُ.}(٢)

قَولُهُ: "**وَلَهُ مَعْنَيَانِ**" ، الأَوَّلُ ظَاهِرٌ وهُوَ الكَثِيْرُ المُسْتَعمَلُ.

---

(١) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٩/أ/ب) بتصرف.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) في "ع" (كل اثنين).

(٤) في "ع" (هذا)

(٥) ينظر التخمير (٢/٢٧).

تغ(١): « الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: "**وَلَهُ**" لا يَنصَرِفُ إِلَى قَوْلِهِ: "**هُوَ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَهُمَا أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ**" وَإِنَّمَا يَنصَرِفُ إِلَى قَوْلِكَ: هُوَ أَفْضَلُ الرَّجُلَيْنِ ، كَالضَّمِيرِ فِي قوله(٢): "**وهُوَ قليل**" فِي بَابِ الأَعْلاَمِ(٣) ، لاَ يَنصَرِفُ إِلَى قَولِهِ(٢): **وَهَذَا الزَّيْدُ أَشْرَفُ مِنْ ذَلِكَ الزَّيْدِ** ، بَلْ إِلَى إِدْخَالِ اللاَّمِ عَلَيهِ.

قَولُهُ: "**وَالثَّانِي: أَنْ يُؤخَذَ مُطْلَقاً لَهُ الزِّيَادَةَ**".

« فِي "**يُؤخَذَ**" ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى "**أَفضَلَ**" ، وَ"**مُطلَقاً**" حَالٌ عَنْهُ ، وَ"**الزِّيادَةُ**" مَرفُوعٌ بِـ"مُطلَق" ، و"**فِيهَا**" ضَمِيرُ "الخَصلَةِ"»(٤) ، {وَلاَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ "الزِّيَادَةُ" مَرفُوعَاً بِـ"يُؤخَذَ" ، لأَنَّه حِينَئِذٍ يكُونَ "مُطْلَقاً" حَالاً عَنْ "الزِّيَادَةِ" مُقَدَّمَةً ، فَيَجِبُ تَأنِيثُهَا لِتَأنِيثِ ذِي الحَالِ}(٥).

« فَالمَعْنَى الأَوَّلِ: أَنَّ كُلَّهُمْ فَاضِلٌ إِلاَّ أَنَّ هَذَا أَفضَلُ مِنهم. وَفِي المَعْنَى الثَّانِي: لَيْسَ لِلمُضَافِ إِلَيهِ شَرِكَةٌ مَعَ المُضَافِ فِي الفَضْلِ ، ويكُونُ المُضَافُ هُوَ الأَفْضَلُ عَلَى الإِطلاَقِ ، وَإِنَّمَا يُضَافُ إِلَى المُضَافِ إِلَيهِ لِمُجَرَّدِ التَّخْصِيصِ ، كَأَنَّكَ قُلتَ: هُوَ الأَفضَلُ عَلَى الإِطلاَقِ ، وَلَهُ اختِصَاصٌ بِهَذَا مِنْ جِهَةٍ أُخرَى.»(٦)

قَولُهُ: "**أَعْدَلاَ بَنِي مَروَانَ**"

« يُرِيدُ: الأَعْدَلاَنِ عَلَى الإِطْلاَقِ ، وَلَهُمَا بِبَنِي مَروَان اختِصَاصٌ ، وَلاَ يُرِيدُ: أَنَّ "بَنِي مَروَان" عَادِلُونَ وَهُمَا أَعدَلُ مِنهم ؛ / إِذْ لَمْ يَكُنْ فِيهِم عَادِلٌ سِوَاهُمَا.»(٦) [١٣٣/ب]

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٧): « "كَمَا لَو قُلتَ: هُوَ فَاضِلُهُمْ ، فَلاَ يَكُونُ فِيهِ تَعرِيضٌ لِفَضْلِهِمْ، وَإِنَّمَا هُوَ تَخصِيصٌ ، أَيْ: هُوَ فَاضِلٌ وهُوَ مِنهم ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِم ذُو فَضْلٍ وأَنْ لا يَكُونَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِم أَفْضَلُ مِنْه ؛ لأَنَّه بِمَعْنَى الفَاضِلِ ، وَلاَ يَعرِض لِلتَّرجِيْحِ.

---

(١) ينظر التخمير (٢٨/٢).

(٢) أي: قول الزمخشري ، ينظر المفصل ص (٢٥).

(٣) ينظر التخمير (١٩٥/١).

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤١١/١).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر التخمير (٢٨/٢).

(٧) ينظر المقتصد (٨٨٥/٢ ، ٨٩١).

قَالَ: "{وَ}(١) فُعلَى" لاَ يَستَمِرُّ فِي كُلِّ شَيءٍ ، فَلاَ يُقَالُ: المَرأَةُ الضُّرْبَى كَمَا يُقَالُ(٢): المَرأَةُ الفُضلَى ، {واللهُ المُوفِّقُ}(١).»

قِيلَ(٣): لَمْ يُجَوِّزُوا فِي "اللهُ أَكْبَرُ" إِثْبَاتَ الشَّرِكَةِ وَالتَّفْضِيلِ ، لأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ المَخْصُوصُ بِالكِبْرِيَاءِ وَالعَظَمَةِ ، وَبَعضُهُمْ فَسَّرَهُ بِالكَبِيْرِ ، وَعَلَى هَذَا قَولُهُ:﴿ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾(٤) فُسِّرَ بِالهَيِّنِ(٥) ، وَقَولُهُ(٦):

هَذَا سَبِيلٌ لَسْتَ فِيْهِ بِأَوْحَدِ

أَيْ: بِالوَاحِدِ.

حم: تخ(٧): « "النَاقِصُ": هُوَ يَزِيدُ(٨) بنُ الوَلِيدِ بن عَبْدِ المَلِكِ ، وَأُمُّهُ شَاه أفرِيذ بنت فَيْرُوز بن يَزْدَجُرد المَلِك ، وَاسْمُهُ مُحَمَّدٌ ، نَقَصَ أُعْطِيَاتِ بَنِي مَرْوَانَ حِيْنَ استُخلِفَ ، وَرَدَّهُمْ إِلَى القَدْرِ المُستَحَقِّ ، مَلَكَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ وَأَيَّاماً.»

وَبِخَطِّ شَيْخِنَا {رَحِمَهُ اللهُ}(١) ذُكِرَ فِي التَّوَارِيْخِ: أَنَّهُ كَانَ مَكْتُوباً فِي الكُتُبِ(٩)

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) في "ع" (يقول).

(٣) ينظر المقاليد (١٩٢/أ).

(٤) الآية (٩) من سورة مريم.

(٥) ينظر الكشاف (٣/٢٢٠).

(٦) لم أتبين قائله ، وهو من شواهد المقاليد (١٩٢/ب).

(٧) ينظر التخمير (٢/٢٨) ، والمقاليد (١٩٢/ب ، ١٩٣/أ).

(٨) هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك ، كان من أهل الورع والصلاح مثل عمر بن عبد العزيز ، توفى سنة ١٢٦هـ ، ترجمته في تاريخ اليعقوبي (٣/٧٤) ، والبداية والنهاية (١٠/١١) ، والكامل لابن الأثير (٥/١١٥) ، وتاريخ الخميس (٢/٣٢١) ، والنجوم الزاهرة (١/١٢٦) ، وبلغة الظرفاء (٢٧ – ٢٨) ، وتاريخ الإسلام (٥/١٨٨).

(٩) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٩/ب).

المتقدِّمةِ: "يا سَجَّاداً بالأسْحارِ" ، ويُروى أنَّ مَرْوانَ(١) نَبَشَهُ وأَحرقَهُ مَيِّتاً(٢).

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي [القَاسِمِ](٣) الكَعْبي(٤) أَنَّ عَمْرَو(٥) بن عُبَيْدٍ لَمَّا بَلَغَهُ خُطبَتَهُ الَّتِي قَالَهَا عَلَى مِنْبَرِ دمَشق قَالَ لأَصْحَابِهِ: اسْتَعِدُّوا نَرْحَلْ إِلَيهِ ، فَنَكُونُ لَهُ عدَّةٌ عَلَى أَعدائهِ ، وكَانَتْ خِلافَتُهُ شَهْراً ثُمَّ مَاتَ رَحِمَهُ الله.

«(٦) وَالأَشَجُّ: هُوَ عُمَرُ(٧) بنُ عَبدِ العَزيزِ بن مَرْوَان ، لُقِّبَ بِذَلِكَ لِشَجَّةٍ كَانَتْ عَلَيهِ.»

---

(١) هو مروان بن محمد بن مروان بن الحكم الأموي ، أبو عبد الملك ، القائم بحق الله ، ويعرف بالجعدي ، نسبة إلى مؤدبه "الجعد بن درهم" ، آخر ملوك بني أمية في الشام ، كان حازماً شجاعاً ، إلا أن ذلك لم ينفعه عند إدبار الملك ، قتل ببوصير بعد أن فر إلى دمشق ففلسطين ، وكان ذلك سنة ١٣٢هـ ، تنظر ترجمته في الكامل لابن الأثير (٥/١١٩) ، وتاريخ اليعقوبي (٣/٧٦) ، وتاريخ الطبري (٩/٥٤) ، وتاريخ الخميس (٢/٣٣٢) ، والأخبار الطوال (٣٥٠).

(٢) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٩/ب).

(٣) في الأصل و"ع" (أبي القسم) والصواب ما أثبته.

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي ، أبو القاسم ، أحد أئمة المعتزلة ، كان رأس طائفة منهم تسمى الكعبية ، له مصنفات ، منها "التفسير" ، توفى ببلخ سنة ٣١٩هـ ، ينظر في ترجمته تاريخ بغداد (٩/٣٨٤) ، ووفيات الأعيان (١/٢٥٢) ، ولسان الميزان (٣/٢٥٥) ، وهدية العارفين (٥/٤٤٤) ، وطبقات المعتزلة (٨٨).

(٥) هو عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء ، أبو عثمان البصري ، شيخ المعتزلة ومفتيها في عصره ، اشتهر بعلمه وزهده ، توفى بمران قرب مكة سنة ١٤٤هـ ، ورثاه المنصور ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/٣٨٤) ، وأخبار أصبهان (٢/٣٣) ، والبداية والنهاية (١٠/٧٨)، والحور العين (١١٠) ، ومروج الذهب (٢/١٩٢) ، والأعلام (٥/٨١).

(٦) ينظر التخير (٢/٢٨).

(٧) هو الخليفة الصالح والملك العادل ، وربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين ، توفى بعد أن دس له السم وهو بدير سمعان من أرض المعمرة سنة ١٠١هـ ، ترجمته في فوات الوفيات (٢/١٠٥) ، وتهذيب التهذيب (٧/٤٧٥) ، وحلية الأولياء (٥/٢٥٣) ، والكامل لابن الأثير (٥/٢٢) ، والعبر ديوان المبتدأ والخبر (٣/٧٦) ، ومروج الذهب (٢/١٣١).

{ورَأيتُ فِي ثِمَارِ(١) القُلوبِ}(٢) « وَأُمُّهُ أُمُّ عَاصِمِ بِنْتَ عَاصِم(٣) بن عُمَرَ بن الخَطَّابِ ، وكَانَ [عُمَرُ](٤) يَقولُ: إنَّ مِنْ ولَدِي رَجُلاً بوَجهِهِ أَثَرٌ يَملأُ الأَرْضَ عَدْلاً كَمَا مُلِئَتْ جَوْرَاً ، ولمَّا نفَحَه حِمَارٌ بِرجلِهِ وأَصَابَ جَبهَتَهُ فَأَثَّرَ فِيْهَا قِيْلَ: هَذَا أَشَجُّ بَنِي أُمَيَّةَ ، يَملِكُ ويَملأُ الأَرضَ عَدْلاً.»

ورَأَيْتُ فِي نُسْخَةٍ مَوثوقٍ بِهَا ، قَالَ عَمرو بنُ عُبَيدٍ: مَاتَ عُمَرَ بنُ عَبد العَزيزِ عَن أَحَدَ عَشَرَ ابْنَاً ، وتَركَتْهُ سَبْعَةَ عَشَرَ دِيْنَاراً ، كُفِّنَ مِنْهَا بِخَمْسَةٍ ، واشْتُرِىَ مَوضِعُ قَبْرِهِ بِدِيْنَارَينِ ، وأَخَذَ كُلُّ ابنِ مِنْهم ثَمَانِيَةَ عَشَرَ قِيْرَاطاً ، والله أَعلَمُ.

(٥)« مَلَكَ بَعْدَ سُلَيمَانَ بن عَبدِ المَلِكِ ، فَأَمَاتَ كُلَّ بِدْعَةٍ وَأَحْيَا كُلَّ سُنَّةٍ ، حَتَّى قَامَ بعدَهُ يَزِيدُ بنُ عَبد الملكِ ، فَأَحيَا مَا أَمَاتَهُ وأَمَاتَ مَا أَحْيَاهُ.»

وسَمِعتُ شَيْخَنَا(٦) رَحِمَهُ الله: أَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَفَى سُوءَ ذِكْرَ المَرْوَانِيَّةِ عَلَي بن أَبِي طَالِبٍ {رَضِي الله عَنْهُ}(٢) ، وأَحيَا ذِكْرَ "رِضْوَانِهِ" فِي الخُطَبِ(٧) ، ورَسَمَ فِيْهَا ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴾(٨) الآيَةِ ، جَزَاهُ الله عنَّا وعَنْ كَافَّةِ أَهْلِ الإِسْلَامِ خَيْرَ الجَزَاءِ.

{وَهَكَذَا مَرَّ بِي فِي الكَشَّافِ(٩) أَيْضاً قَالَ: « وَحِيْنَ أُسقِطَتْ مِنْ الخُطَبِ لَعْنَةُ المَلَاعِيْنِ عَلَى أَمِيْرِ المُؤمِنِيْنَ رِضْوَانُ الله عَلَيهِ ، أُقِيْمَتْ هَذِهِ الآيَةُ مُقَامَهَا.»}(٢)

قَولُهُ: « **فَأَنْتَ عَلَى الأَوَّلِ يَجُوزُ لَكَ تَوحِيدُهُ.**»

---

(١) ينظر ثمار القلوب (١١٣).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) في "ع" (بنت عاصم عمر).

(٤) مضافة من "ع".

(٥) ينظر التخمير (٢/٢٨).

(٦) ينظر المقاليد (١٩٣/أ).

(٧) في "ع" (للخطب).

(٨) الآية (٩٠) من سورة النحل.

(٩) ينظر الكشاف (٢/٤٢٥).

شح: تخ(١): « يَعنِي: لَيسَ بِوَاجِبٍ ، وَجَازَ تَصرِيفُهُ وتَركُ تَصرِيفِهِ إِذَا قَصَدتَ بِهِ المَعنَى الأَوَّلِ ، وعَلَى المَعنَى الثَّانِي يَجِبُ عَلَيكَ تَصرِيفُهُ ؛ لأَنَّهُ بِمَنزِلَةِ اسمِ فَاعِلٍ، كـ"فَاضِلٍ" أَو "مُفَضَّلٍ".

ثُمَّ قَالَ: "**وَقَدْ اجْتَمَعَ الوَجْهَانِ**" إِلَى آخِرِه.

شح(٢): « الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالوَجْهَينِ: المَعنَى الأَوَّلِ وَالمَعنَى الثَّانِي ، وهُوَ غَيْرُ مُستَقِيمٍ ، لأَنَّ الجَمْعَ لاَ يُنَافِي أَنْ يَكُونَ فِي الوَجْهِ الأَوَّلِ ؛ فَلِذَلِكَ وقَعَ فِي بَعضِ النُّسَخِ مَوضِعُ "يَجُوزُ" "يَجِبُ" ، وبَيَانُ أَنَّهُ لاَ يَمتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الوَجْهِ الأَوَّلِ: أَنَّ قَولَهُ: (أحاسنكُمْ)(٣) لِلمُخَاطَبِين ، وهُمْ المَقصُودُونَ ، وقَدْ اشْتَرَكُوا فِي حُسْنِ الخُلُقِ ، وعَلَى تَقدِيرِ أَنْ يَكُونَ مِنْ الوَجْهِ الثَّانِي: لاَ يَكُونَ "الأَحَاسِنُ" لِلمُخَاطَبِينَ ، ولَكِنْ مِنْ غَيْرِهِم ، ولاَ تَكُونُ الشَّرِكَةُ(٤) فِي الحُسْنِ لازِماً ، وهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ ، فَثَبَتَ أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى الثَّانِي غَيْرُ مُستَقِيمٍ.»

تخ(٥): « (يَومُ القِيَامَةِ) فِي كِلاَ المَوضِعَينِ مَنصُوبٌ ، وَعَامِلُهُ مَا كُنِّي عَنهُ مِنْ عُلُو الدَّرجَهِ / (بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ ، وأَقرَبِكُم مِنِّي)(٣) لاَ أَحَبُّكُمْ وأَقرَبُكُم. [١٣٤/أ]

رَجُلٌ ثَرثَارٌ: كَثِيرُ الكَلاَمِ مِنْ قَولِهِم(٦): "عَينٌ ثَرَّةٌ" ، أَيْ كَثِيرَةُ المَاءِ ، كُرِّرَتْ الثَّاء فِيهِ لِلمُبَالَغَةِ. و"المُتَفَيهِقُ" مِثْلُهُ ، مِنْ: فَهِقَ الإِنَاءُ إِذَا مَلأَهُ ، كَأَنَّهُ الَّذِي يَنصَبُّ مِنْ شِدَّةِ الامتِلاَءِ» ، وهُوَ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِملءِ شِدقَيهِ وَسَعتِهَا.

{وَأَمَّا "المُوطَّأُ الأَكْنَافِ" فَقَدْ ذَكَرَ فِي الغَرِيبَينِ(٧): « قَالَ المبرِّدُ(٨): هَذَا مَثَلٌ ، وَحَقِيقَتُهُ: أَنَّ التَّوطِئَةَ هِيَ التَّذلِيلُ وَالتَّمهِيدُ ، يُقَالُ: فِرَاشٌ وَطِيءٌ لاَ يُؤذِي جَنبَ النَّائِمِ،

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٩).

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤١٢).

(٣) سبق ذكره ص (٢١٤).

(٤) في الإيضاح (الاشتراك).

(٥) ينظر التخمير (٢/٢٩).

(٦) تهذيب اللغة (ثر) (١٥/٥٦) ، ومجمل اللغة (ثر) (١/١٥٥).

(٧) ينظر الغريبين (٦/٢٠١٣) (وطأ).

(٨) ينظر الكامل (١/٦).

وَأَرَادَ أَنَّ كَنَفَهُ – أَيْ نَاحِيَتَهُ – يَتَمَكَّنُ فِيهَا صَاحِبُهَا غَيْرَ نَابٍ لَهُ مَوضِعُهُ وَمَقَامُهُ»}(١).

ثُمَّ أَدِلَّةُ الجَوَازِ وَعَدَمُ الجَوَازِ فِي التَّصْرِيفِ عَلَى اخْتِلاَفِ الأَحوَالِ يَأْتِي بَيَانُهَا فِي ذِكْرِ الأَسْمَاءِ المُتَّصِلَةِ إِنْ شاء الله تَعَالَى.

وَعَنِ الشَّيخِ السَّكَاكِي(٢): امْتِنَاعُ التَّصرِيفِ لمُشَابِهَتِهِ المَوصُولِ بِـ"مِنْ" ؛ لِكَونَ إِضَافَتِهِ بِمَعْنَى "مِنْ". وَأَمَّا التَّصرِيفُ فَلأَنَّهُ هُوَ القِيَاسُ.

قَولُهُ: **"وَعَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ"** إِلَى آخِرِه.

« لأَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ المَعْنَى يَجِبُ أَنْ يَكُونَ المُضَافُ وَاحِداً مِنَ المُضَافِ إِلَيْهِمْ ، أَلاَ تَرَاكَ لَو قُلْتَ: "زَيْدٌ أَفضَلُ الحِجَارَةِ ، لَمْ يَجُزْ ، وَاليَّاقُوتُ أَفْضَلُ الحِجَارَةِ ، جَائِزٌ، وَيَجِبُ أَنْ لاَ يَكُونَ وَاحِداً مِنْهُم ، بِدَلِيلِ أَنَّ "الإِخْوَةَ" أُضِيفَتْ إِلَى ضَمِيرِ "يُوسُفَ" ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الشَّخصُ الوَاحِدُ وَاحِداً مِنْ القَومِ فِي حَالَةٍ ، وَأَنْ لاَ يَكُونَ وَاحِداً مِنْهُم فِي عَيْنِ(٣) تِلكَ الحَالَةِ.»(٤)

وَهَذَا هُوَ المَعْنَى الَّذِي أَشَارَ إِلَيهِ عَبدُ القَاهِرِ(٥) ، حَيْثُ قَالَ: « هَذِهِ المَسْأَلَةُ يَتَعَلَّقُ صِحَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ [طَرَفَيْهَا](٦) بِفَسَادِ الآخرِ.»

{**قُلتُ:** وَتَتِمَّةُ تَحرِيرُ هَذَا المَوضِعِ: أَنَّ فِي قَولِكَ: يُوسُفُ أَحسَنُ الإِخوَةِ ، يَشْتَمِلُ "الإِخوةُ" عَلَى الاثْنَا عَشَرَ ، وَفِي قَولِكَ: أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ ، يَحتَوِي لَفْظُ "الإِخوَةَ" عَلَى أَحَدَ عَشَرَ ؛ لأَنَّ "يُوسُفَ خَرَجَ مِنْهُم.}(٧)

قوله:**"هُوَ هُوَ"**.

الأَوَّلُ ضَمِيرُ "أَفْعَل" ، وَالثَّانِي ضَمِيْرُ "يُوسُف" ، الأَوَّل مُبْتَدَأٌ ، وَالثَّانِي خَبَرُهُ ، « مَعْنَاه: لَمْ يَجُزْ إِضَافَةُ "أَفْعَل" الَّذِي هُوَ المُضَافُ إِلَيهِ ، أَيْ: دَاخِلاً فِي المُضَافِ إِلَيهِ،

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر مفتاح العلوم ص (٢١١).

(٣) في التخمير (في غير تلك الحالة) وهو تصحيف.

(٤) ينظر التخمير (٢/٣٠).

(٥) ينظر المقتصد (٢/٨٩٢).

(٦) في الأصل (طرفها) وما أثبته من "ع" وهو نص المقتصد.

(٧) ساقط من "ع".

كَمَا أَنَّ مَعْنَى غَيْرَ المُضَافِ إِلَيهِ فِيْمَا قَبْلَهُ مِنْ قبل أَنَّ المُضَافَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ المُضَافِ إِلَيهِ ، أَي: غَيْرَ دَاخِلٍ فِي المُضَافِ إِلَيهِ.»(١)

قَولُهُ: "**وَعَلَى الوَجْهِ {الثَّانِي}(٢) لاَ يَمْتَنِعُ**".

لأَنَّ المَعْنَى: يُوسُفُ هُوَ الأَحسَنُ عَلَى الإِطْلاَقِ ، وَلَهُ اخْتِصَاصٌ بِالإِخْوَةِ المُخْتَصَّةِ بِهِ.

تخ(٣): « **فَإِنْ سَأَلتَ** "يُوسُفُ" إِذَا كَانَ مُخْتَصَّاً بِـ"الإِخْوَةَ" كَانَتْ "الإِخْوَةَ" أَيْضَاً مُخْتَصَّةً بِهِ ، فَمَا الفَائِدَةُ فِي إِثْبَاتِ الاخْتِصَاصِ لَهُم بِهِ بِالإِضَافَةِ الثَّابِتَةِ إِلَيهِ؟.

أَجبتُ: إِضَافَةُ "يُوسُفَ" إِلَى "الإِخْوَةَ" كَمَا تُوجِبُ اخْتِصَاصَهُ بِهِم لَفْظَاً وَاخْتِصَاصَهم بِهِ ضَرُورَةً ، فَكَذَلِكَ تُوجِبُ مَزِيَّةً لِلمُضَافِ إِلَيهِ {بِالإِضَافَةِ إِلَيهِ}(٢) مِنْ حَيْثُ التَّعَرُّفِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ عُرِّفَ بِهِ المُضَافُ ، فَالإِضَافَةُ الأُولَى – أَعنِي: إِضَافَةَ "يُوسُفَ" إِلَى "الإِخْوَةَ" – وَإِنْ أَوجَبَتْ اخْتِصَاصَهُ بِهِمْ لَكِنْ لاَ تُوجِبُ المَزِيَّةَ لَهُ فِي التَّعَرُّفِ ، وَالإِضَافَةُ الثَّانِيَةُ تُوجِبُ.»

{**قُلْتُ:** وَمِثَالُ قَولِكَ: "يُوسُفُ أَحسَنُ الإِخوةِ" قَولُهُ عَلَيهِ السَّلاَمُ(٤): (وَلَدُ الزِّنَا شَرُّ الثَّلاَثَةِ) ، أَيْ: الوَلَدُ وَأَبَوَاهُ ، وَمَعْنَاهُ إِذَا عَمِلَ عَمَلَ أَبَوَيْهِ ، إِذَا زَنَى ؛ لأَنَّهُ نَتِيجَةُ الخَبِيْثَيْنِ فَهُوَ ثَالِثُهُمَا ، لأَنَّهُ ضَمَّ خُبْثَاً إِلَى خُبْثَيْنِ ، وَإِلَى هَذَا المَعْنَى أَشَارَ صَاحِبُ المُغْرِبِ(٥). وهَذَا كَمَا قِيْلَ(٦):

---

(١) ينظر التخمير (٢/٣٠).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر المصدر السابق (٢/٣٠ – ٣١).

(٤) ينظر سنن أبي داود (كتاب العتق) (٣/٤١٦) ، د. معنف عبد الرزاق (٧/٤٥٥) ، والمعجم الكبير للطبراني (١٠/٢٨٥) ، والمستدرك (٢/٣٣) ، وسنن البيهقي (٣/٩١) ، وفي مسند الإمام أحمد (٢٤٦٦٥) مسند عائشة بلفظ (هو أشر الثلاثة إذا عمل بعمل والديه).

(٥) ينظر المغرب (١/٢٤١) (خبث).

(٦) صدره:

❀ **تلقى السري من الرجال بنفسه** ❀

لم أتبين قائله ، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق (٢١٤) ، وديوان الأدب للفارابي (٤/٧٤) ، وتهذيب اللغة (سرى) (١٣/٥٣) ، والمخصص (١٥/٦٠) ، والموصل في شرح المفصل ص (٥) ، واللسان (سرا) (١٤/٣٧٨).

❁ وَابنُ السَّرِيِّ إِذَا سَرَا أَسْرَاهُمَا ❁}(١)

تغ(٢): « نُصَيْبُ(٣) الشَّاعرُ بِضَمِّ النُّونِ وفَتحِ الصَّادِ المُهملَةِ ، كَانَ مَولَى عَبدِ العَزِيزِ بِن مَروَان ، وكَانَ حَبَشِيًّاً ، كَانَ لِبَعْضِ العَرَبِ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ السَّاكِنِينَ بِوَدَّان(٤)، وكَانَ ابنَ نُوبِيَّيْنِ ، وعَن أَبِي بَكرٍ يَزِيد(٥): لَقِيْتُ النُصَيْبَ يَوماً بِبَابِ هِشَلم، فَقُلتُ: يَا أَبَا مِحْجَن ، لِم سُمِّيْتَ نُصَيباً؟ ، أَلِقَولِكَ فِي شِعْرٍ(٦):

❁ غَايَتُهُ النُّصَيبَ؟ ❁

فَقَالَ(٧): لاَ ، ولَكِنِّي وُلِدْتُ عِندَ أَهلِ بَيْتٍ مِنْ وَدَّان ، فَقَالَ سَيِّدِي: "إِيْتُونِي بِمَولِودِنَا هَذَا لِنَنظُرَ إِلَيهِ ، فلَمَّا أُتِي بِي فقَالَ(٧): إِنَّهُ لَمُنْصَّبُ(٨) الخَلْق ، فَسُمِّيْتُ النُصَيْبَ(٩). وقَالَ نُصَيْبَ لِعَبدِ الرَّحَمنِ بنِ أَزْهَر: أَنْشَدتُ الوَلِيدَ بن عَبدِ المَلِكِ فَقَالَ: أَنْتَ أَشْعَرُ أَهلِ جِلْدَتِكَ.»(١٠)

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر التخمير (٢/٣٠ – ٣١).

(٣) هو نصيب بن رباح ، أبو محجن ، الشاعر الفحل المتوفى سنة ١٠٨هـ ، ترجمته في طبقات فحول الشعراء (٢/٦٧٥) ، والشعر والشعراء (٢٩٣) ، والأغاني (١/٣٠٥ – ٣٥٥) ، وثمار القلوب (٢٢٢) ، وسمط اللآلي (٢٩١) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/٣٠١ – ٣٠٢) ، والأعلام (٨/٣١ – ٣٢).

(٤) ودّان: اسم موضع بين مكة والمدينة ، ينظر معجم البلدان (٥/٣٦٥).

(٥) هكذا في الأصل وفي "ع" نقلاً عن التخمير ، وهو في الأغاني (١/٣٢١): "عن أبي بكر بن يزيد".

(٦) في التخمير (٢/٣١): "في شعرك".

(٧) في "ع" (قال).

(٧) في "ع" (قال).

(٨) مُنَصّب الخلق: مستقيمه ، كأنه نصب فسُوّي ، ينظر تهذيب اللغة (نصب) (١٢/٢١١) ، والتكملة والذيل والصلة (نصب) (١/٢٧٨).

(٩) الخبر في الأغاني (١/٣٢١).

(١٠) ينظر الكامل (١/٢٣٧ – ٢٣٩) ، وفي الأغاني (١/٢١٦ – ٢١٧): « أن نصيباً لما أنشد سليمان بن عبد الملك الأبيات التي منها:

هو البدر والناس الكواكب حوله ... ولا تشبه البدر المضيء الكواكب

فقال له سليمان: أحسنت والله يا نصيب! وأمر له بجائزة ولم يصنع ذلك بالفرزدق ، فقال الفرزدق وقد خرج من عنده: =

قُلْتُ: وَعَن عَبدِ القَاهِرِ(١): "أَنَّ القَائِلَ هُوَ الفَرَزدَقُ".

قُلْتُ: وَقَدْ مَرَّ بِي(٢) فِي بَعْضِ التَّوارِيخِ الثِّقَةِ(٣) أَنَّ نُصَيْبَاً كَانَ أَسودَ ، حَبَشِي الأَبَوَينِ ، وَيُروَى أَنَّ عَبدَ الله بن جَعفرِ بن أَبِي طَالِبٍ قَدِمَ المَدِينَةَ ، وَكَانَ مُدَّةً بِالشَّامِ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ ، فَأَتَاهُ النَّاسُ وَجَلَسَ لَهُمْ ، وَأَتَاهُ الشُّعَرَاءُ فَأَعْطَاهُمْ ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ المَجْلِسِ قَامَ إِلَيهِ نُصَيبٌ(٤) {وَقَالَ:}(٥) يَا ابنَ الطَّيَّارِ فِي الجَنَّةِ / إِنِّي قَدْ مَدَحْتُكَ بِبَيْتَيْنِ، [١٣٤/ب] فَقَالَ هَاتِهِمَا ، فَقَالَ:

لَزِمْتَ نَعَمْ حَتَّى كَأَنَّكَ لَمْ تَكُنْ
سَمِعْتَ مِنَ الأَشْيَاءِ سِوَى نَعَمْ
وَجَانَبْتَ "لاَ" حَتَّى كَأَنَّكَ لَمْ تَكُنْ
سَمِعْتَ بِـ"لاَ" مَا عِشْتَ فِي سَالِفِ الأُمَمْ(٦)

قَالَ: فَأَعْطَاهُ عَشْرَةَ آلافِ دِيْنَارٍ ، وَأَوقَرَ لَهُ عَشْرَةً مِنْ الإِبِلِ [وَ](٧) زَاداً مِنْ بُرٍّ وَتَمْرٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، {فَقِيْلَ لَهُ أَوَكُلُّ هَذَا بِمَا قَالَ؟ ، فَقَالَ عَبدُ الله: المَالُ يَفْنَى وَالمَدْحُ يَبْقَى ، وَالبَاقِي خَيرٌ مِنْ الفَانِي(٨).}(٥)

=وخير الشعر أكرمه رجالاً   وشر الشعر ما قال العبيد»

(١) ينظر المقتصد (٢/٨٩٣).

(٢) في "ع" (ورأيت).

(٣) في "ع" (الموثوق بها).

(٤) في "ع" (نصيب الشاعر).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) هما في الموصل في شرح المفصل ص (٦٩٩) ، ولم اهتد إلى موطنهما في غيره في المصادر التي اطلعت عليها

(٧) إضافة يقتضيها السياق.

(٨) ينظر الكامل (٢/٦٩٧) ، والفاصل (٣٣ – ٣٤) ، والموصل في شرح المفصل ص (٦٩٩ – ٧٠٠).

[إضافة الاسم إلى غيره]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــل** :

وَيُضَافُ الشَّيءُ إِلَى غَيْرِهِ بِأدنَى مُلَابَسَةٍ بَيْنَهُمَا ، كَقَولِ(١) أَحَدِ حَامِلِي الخَشَبَةِ لِصَاحِبِهِ: خُذْ طَرَفَكَ. وَقَالَ(٢):

⊛ إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ ⊛

أَضَافَ "الكَوكَبَ" إِلَيْهَا ؛ لِجِدِّهَا فِي عَمَلِهَا إِذَا طَلَعَ ، وَقَالَ(٣):

إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ حَلْفَةً   لَتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

لِمُلَابَسَتِهِ لَهُ فِي شُرْبِهِ ، وَهُو لِسَاقِي اللَّبَنِ.»

{**شع**(٤)}(٥): يَعْنِي أَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ فِي الإِضَافَةِ مِلْكٌ وَلاَ خُصُوصِيَّةٌ(٤) قَوِيَّةٌ ، بَلْ الشَّيْئَانِ إِذَا تَنَاسَبَا وَتَلابَسَا بِوَجْهٍ مَا جَازَ أَنْ تَظْهَرَ النِّسْبَةُ الكَامِنَةُ بَيْنَهُمَا بِدَلِيلٍ ، وَذَلِكَ هُو الإِضَافَةُ ؛ لأَنَّ الإِضَافَةَ لَيْسَتْ إِلاَّ إِمَالَةَ شَيءٍ إِلَى شَيءٍ يُخَصِّصُهُ لِمَعْنًى(٦) مِن مَعَانِيهِ، وَ"المُلاَبَسَةُ" فِي اللُّغَةِ هِي: المُخَالَطَةُ(٧).

---

(١) في "ع" (كقولك) ، والصواب ما أثبته.

(٢) عجزه:

⊛ سُهَيلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي القَرَائِبِ ⊛

ذكره المؤلف في الشرح ، ولم أجد من نسبة إلى قائله ، وهو من شواهد الأغفال (٢/٧٩٤) ، والمحتسب (٢/٢٢٨) ، والمخصص (٦/٤) ، والبديع في علم العربية (١/٢٢٩) ، وشرح ابن يعيش (٣/٨) ، والمقرب (١/٢١٣) ، واللسان (غرب) (١/٦٣٩) ، والخزانة (٣/١١٢).

(٣) الشاهد لحريث بن عنّاب الطائي في مجالس ثعلب (٢/٥٣٨) ، وشواهد المغني (٢/٥٥٩ ، ٨٣٠) ، والمقاصد النحوية (١/٣٥٤) ، والخزانة (١١/٤٣٤) ، والدرر (٤/٢١٧) ، وبلا نسبة في الشعر لأبي علي (١/١٨٦) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (٥٥٩) ، وشرح ابن يعيش (٣/٨) ، والمقرب (٢/٧٧) ، والهمع (٢/٣٩٧).

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤١٣).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) في "ع" (بمعنى).

(٧) ينظر الصحاح (لبس) (٣/٩٧٤) ، واللسان (لبس) (٦/٢٠٣).

تخ(١): « الخَرْقَاءُ: المَرْأَةُ الَّتِي فِي خُلُقِهَا هَوَجٌ وَقِلَّةُ رِفْقٍ(٢) ، وَعَنَي بِـ"كَوْكَبِ الخَرْقَاءِ": سُهَيلاً – وَهُو كَوكَبٌ يَمَانٍ(٣) – بِدَلِيلِ تَتِمَّةِ البَيْتِ:

❁ سُهَيلٌ أَذَاعت غزلَهَا فِي القَرَائِبِ ❁

{أَحمَرُ(٤) ، وَهُو لِقُرْبِهِ مِن الأُفُقِ ، يُرَى كَالمُضْطَرِبِ ، وَمِنْ ثَمَّ تُرَى الشَّمْسُ عِندَ طُلُوعِهَا مُضْطَرِبَةً ، ذَكَرَهُ فِي ضِرَامِهِ(٥).}(٦)

وَإِنَّمَا أَضَافَ "الكَوكَبَ" إِلَيْهَا ، لأَنَّ "الخَرْقَاءَ" تُضَيِّعُ صَيفَهَا وَلاَ تَسْتَعِدُّ لِلشِّتَاءِ ، فَإِذَا طَلَعَ سُهَيْلٌ سُحْرَةً وَمَسَّهَا البَرْدُ فَحِينَئِذٍ تَأخُذُ فِي الاستِعْدَادِ تُفَرِّقُ فِي قَرَابَاتِهَا القُطْنَ ، تَسْتَعِينُ بِهِنَّ فِي الغَزْلِ ، فَخَصَّهَا "بِسُهَيلٍ" لِذَلِكَ.»

{**قُلْتُ**: وَمِنْهُ قَولُ الوَلِيدِ(٧)بن عُقْبَة فِي لَبِيدِ الشَّاعِرِ:

أَرَى الجَزَّارَ يَشْحَذُ مُدْيَتَيْهِ إِذَا هَبَّتْ رِيَاحُ أَبِي عَقِيلِ(٨)

ذَكَرُوا أَنَّ لَبِيداً جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ كُلَّمَا هَبَّتْ الصَّبَا أَنْ يَنْحَرَ جَزُوراً ، فَلَمَّا وَلِيَ الوَلِيدُ الكُوفَةَ قَالَ(٩): أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ عَرَفْتُمْ حَالَ لَبِيْدٍ وَمُرُوءَتِهِ ، وَمَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ ، كُلَّمَا هَبَّتْ الصَّبَا أَنْ يَنْحَرَ جَزُوراً ، فَأَعِينُوا أَبَا عَقِيلٍ عَلَى مُرُوءَتِهِ ، ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْهِ بِعِشْرِيْنَ جَزُوراً وَأَبيَاتٍ قَالَهَا ، أَوَّلُهَا هَذَا البَيْتُ ، فَالمُتَمَثَّلُ فِي البَيْتِ "رِيَاحُ أَبِي عَقِيلٍ".}(٦)

---

(١) ينظر التخمير (٣٢/٢ – ٣٣).

(٢) ينظر اللسان (حزق) (٧٥/١٠).

(٣) ينظر تهذيب اللغة (سهل) (١٢٦/٦).

(٤) أي: كوكب سهيل.

(٥) ينظر شروح سقط الزند (٣٠/١ ، ٤٠٥).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، أبو بهب ، الأموي القرشي ، من فتيان قريش وشعرائهم وأجوادهم ، وهو أخو عثمان رضي الله عنه لأمه ، وفيه مجون ولهو ، ولاه عثمان الكوفة بعد سعد بن أبي وقاص ، وشهد عليه جماعة بشرب الخمر فعزله ، ودعاه إلى المدينة فحده وحبسه، توفي سنة ٦١هـ ترجمته في الأغاني (١١٢/٥ – ١٤١) ، ومعرفة علوم الحديث للنيسابوري (١٩٣) ، وسيرا الشماخي (٣٠ – ٣١) ، ومروج الذهب (٢٥٧/٤ – ٢٦١) ، والأخبار الطوال (١٨٧) ، والأعلام (١٢٢/٨).

(٨) ينظر الأغاني (٢٩٨/١٥) ، والخزانة (٢٤٨/٢).

(٩) ينظر قول الوليد بن عقبة في الأغاني (٢٩٨/١٥ – ٢٩٩) ، والخزانة (٢٤٨/٢ – ٢٤٩).

وَمَا بَعْدَ البَيْتِ الثَّانِي(١):

فَنَاوَلْتُهُ مِنْ رِسْلِ كَوْمَاءَ جِلْدَةٍ(٢)   وأَغْضَيْتُ عَنْهُ الطَّرْفَ حَتَّى تَضَلَّعَا

تخ(٣): « "حَلْفَةً" مَنصُوبٌ عَلَى المَصْدَرِ ، وَالعَامِلُ مَا فِي "بِالله" مِنْ مَعْنَى القَسَمِ، {وَفِيْهِ مَعْنَى الطَّلَبِ}(٤) ، وَ"لَتَغْنَيَ" بِفَتحِ اللاَّمِ و اليَاءِ الَّتِي هِي لاَمُ الفِعْلِ ، وَعَلَيْهِ قراءةُ مِن قَرَأَ(٥) ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى ﴾(٦) ، بفتحِ اللاَّمِ وَاليَاءِ ، وَهَذَا عَلَى تَقَدِيْرِ النُّونِ الخَفِيْفَةِ وحَذْفِهَا. وَمِثْلُهُ(٧):

❁ اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ❁

وَهُو مِنْ قَوْلِ العَرَبِ(٨) ، "أَغْنِ عَنِّي وَجْهَكَ" ، أَيْ: بَعِّدْهُ عَنِّي ، وَمَعْنَاهُ: اجْعَلْهُ غَنِيَّاً عَنْ رُؤيتي(٩). وَذُو الإِنَاءِ: الطَّعَامُ أَو اللَّبَنُ ، يُقَالُ: ذُو البَطْنِ وَذُو القِدْرِ ، أَيْ: مَا فِي البَطْنِ وَالقِدْرِ ، يَصِفُ رَجُلاً مِضْيَافاً.»

---

(١) ينظر البيت في مجالس ثعلب (٥٣٨/٢) ، واللسان (ضلع) (٢٢٥/٨) ، وشرح شواهد المغني (٥٦٠/٢) ، والمحصل في شرح المفصل ص (٧٠٢).

(٢) الرسْل: اللبن ، والكوماء: العظيمة السنام ، والجلدة: المدرار ، ينظر اللسان (رسل (٢٨٢/١١) ، (كوم) (٥٢٩/١٢) ، (جلد) (١٢٦/٣).

(٣) ينظر التخمير (٣٣/٢).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) هي قراءة ذكرها الزمخشري في الكشاف (٣٧١/٣) ، والمنتجب الهمذاني في الفريد في إعراب القرآن (١٦٠/٤) ، وأبو حيان في البحر (٣٩٣/٧).

(٦) الآية (٢٤) من سورة ص.

(٧) عجزه:

❁ ضربك بالسوط قونس الفرس ❁

وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص (١٥٥) ، ونوادر أبي زيد (١٣) ، وقال: ويقال إنه مصنوع ، واللسان (قنس) (١٨٣/٦) ، والمقاصد النحوية (٣٣٧/٤) ، وشرح شواهد المغني (٩٣٣/٢)، وبلا نسبة في الخصائص (١٢٦/١) ، والإنصاف (٥٦٨/٢) ، وأمالي السهيلي (١١٩) ،وشرح الأشموني (٢٢٦/٣).

(٨) ينظر المغرب (١١٦/٢) (غني) ، واللسان (غنا) (١٣٩/١٥).

(٩) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٩/ب).

قَالَ فِي الكَشَّافِ(١): « قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ (٢) ، "ذَاتُ" تَأْنِيثُ "ذُو" الَّذِي فِي نَحوِ قَوْلِهِ(٣):

❀ .... ذا إنائك.........❀

أَيْ: عَلِيْمٌ بِمَا فِي الصُّدُورِ مِن المُضمَرَاتِ.»

قُلْتُ: {كُنتُ}(٤) أُصَحِّحُ هَذِهِ اللاَّمَ مَفْتُوحَةً ، وَكَانَ غَالِبُ ظَنِّي عَلَى صِحَّتِهَا هَكَذَا حَتَّى أَعلَمتُهَا بِالفَتحِ فِي حَاشِيَةِ نُسْخَتِي ، مَقرُونَةً بِالمَعْنَى المُقْتَضِي لِذَلِكَ ، وَفِي كَثِيْرٍ مِن النُّسَخِ بِالكَسْرِ ، فَكَانَ يُخَالِجُ قَلْبِي مِنْ ذَلِكَ شَيءٌ ، إِلَى أَنْ ظَفِرتَ {بِـهِ(٥)}(٤) – بِحَمْدِ الله تَعَالَى – مُصَحَّحَةً بِالفَتْحِ ، وتَقدِيرُهَا كَتَقْدِيْرِي فِي التَّخْمِيْرِ ، فَاعْتَمَدْتُ(٦) عَلَيْهِ ، وَهُو الوَجْهُ لاَ غَيْرُ.

وَرَأَيْتَ فِي تَفْسِيرِ النَّسَفِيِّ رَحِمَهُ الله: قَالَ أَبُو حَاتِم(٧): اللاَّمُ فِي ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ (٨) لامُ القَسَمِ(٩) ، وكَانَتْ مَفْتُوحَةً ، ولَكِنْ لمَّا حُذِفَتْ النُّونُ مِن فِعْلِهِ كُسِرَتْ اللاَّمُ ، ونَصِبَ فِعلُهَا ، تَشْبِيْهاً لَهَا بِلاَمِ "كَي" ، وتَقدِيرُهُ عَلَى مَا قَالَ: "لَيَغفِرَنَّ"، وكَذَا مَا بَعْدَهُ، واللهُ أَعلَمُ.

---

(١) ينظر الكشاف (٣/٣١١).

(٢) الآية (٣٨) من سورة فاطر.

(٣) سبق تخريجه ص (٢٢٢) من التحقيق.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) هكذا في الأصل ، والأولى أن يكون بضمير المؤنثة المفردة.

(٦) في "ع" (واعتمدت).

(٧) هو أبو حاتم السجستاني ، سهل بن محمد بن عثمان الجشمي ، من كبار علماء اللغة والشعر ، من أهل البصرة ، قرأ عليه المبرد ، وتوفي سنة ٢٤٨هـ ، تنظر ترجمته في الفهرست لابن النديم (٨٦) ، ونزهة الألبا (١٦٨) ، ومراتب النحويين (١٣٠ – ١٣٢) ، وأخبار النحويين البصريين (١٠٢ – ١٠٤) ، وطبقات النحويين (٩٤ – ٩٦) ، والفهرست (٨٦) ، وبغية الوعاة (١/٦٠٦) ، والأعلام (٣/١٤٣).

(٨) الآية (٢) من سورة الفتح.

(٩) ينظر قول أبي حاتم في الجامع لأحكام القرآن (١٦/٢٦٢) ، وروح المعاني (٢٦/٩٠).

قُلْتُ: فَعَلَى هَذَا التَّصحِيْحِ يَصِحُّ أَنْ تُحملَ رِوَايَةُ الكَسْرِ فِي البَيْتِ عَلَيْهِ ، وَاللهُ المُوَفِّقُ.

{ثُمَّ وَجَدْتُ فِي شَرْحِ الحَمَاسَةِ(١) لِلمَرْزُوقِي: « **فِي بَيْتِ زَيْدِ الفَوَارِسِ**(٢):

⊛ **تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِي**(٣) ⊛

بِكَسْرِ اللاَّمِ ، وَيُرْوَى بِفَتْحِهَا وَضَمِّ الدَّالِ ، عَلَى أَنَّهُ لاَمُ القَسَمِ ، لَكِنْ ذَكَرَ
سِيْبَوَيهِ(٤): أَنَّ لاَمَ القَسَمِ يَلْزَمُهَا / إِحْدَى النُونَينِ: الثَّقِيْلَةِ وَالخَفِيْفَةِ ، وَقَدْ تُحْذَفُ النُّونُ [١٣٥/أ]
كَثِيراً فِي الشِّعْرِ ، فَعَلَى هَذَا أَيْضاً سَاغَ.» وَاللهُ المُوَفِّقُ}(٥).

شع(٦): « البَيْتُ يَحتَمِلُ مَعنَيَين:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُرِيْدَ إِضَافَةَ "الإِنَاءِ" إِلَى المُخَاطَبِ ، وَ "الإِنَاءُ" لَيْسَ لَهُ ، فَالضَّمِيرُ فِي "**لِمُلاَبَسَتِهِ**" لِلمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَفِي "**لَهُ**" لـ"الإِنَاءِ" ، وَيَجُوزُ العَكْسُ ، وَ "**فِي شُرْبِهِ**" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّارِبِ وَالإِنَاءِ وَاللَّبَنِ.

وَالمَعْنَى الأَخَرُ: أَنْ يَكُونَ مَوضِعُ الاستِشْهَادِ إِضَافَةَ "ذَا" إِلَى "الإِنَاءِ" ، عَلَى أَنَّهُ صَاحِبُهُ ؛ لِمُلاَبَسَةِ اللَّبَنِ لِلإِنَاءِ.

وَقَوْلُهُ: "**وَهُو لِسَاقِي اللَّبَنِ**" أَيْ: فِي الحَقِيْقَةِ(٧) ، {وَلَقَدْ اجتَمَعَ فِي "**ذَا إِنَائِكَ**" إِضَافَتَانِ تُسَبِّبُ المُلاَبَسَة ، فَافْهَمْ.»

---

(١) ينظر شرح الحماسة (٥٥٧/٢ – ٥٥٨).

(٢) هو زيد بن حصين بن ضرار الضبي ، فارس شاعر جاهلي ، ذكره الأمدي في المؤتلف ولم يرفع نسبه ، شهد يوم القرنتين ، ومعه ثمانية عشر من ولده يقاتلون معه ، وهو فارسهم ، ولهذا قيل له "زيد الفوارس" ، تنظر ترجمته في المؤتلف والمختلف (١٣١) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (٥٧٧) ، (١٦٧٨) ، وخزانة الأدب (١٧٧/٣) ، والأعلام (٥٨/٣).

(٣) عجزه:

⊛ **على نسوة كأنهن مفائد** ⊛

والبيت في شرح الحماسة للمرزوقي (٥٥٧) ، وخزانة الأدب (٦٥/١٠ – ٦٦).

(٤) ينظر الكتاب (١٠٤/٣).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤١٤/١).

(٧) بعده في "ع" (والله أعلم).

قُلْتُ: أَيْ: يَقُولُ المُضِيفُ لِلضَّيْفِ عِنْدَ قَوْلِهِ: حَسْبِي مَا شَرِبتُ: بَعِّدْهُ عَنِّي ، أَيْ: اشْرَبْ مَا فِي إِنَائِكَ يَا ضَيْفُ مِن اللَّبَنِ كُلِّهِ(١) ولاَ تُبْقِي مِنْهُ شَيْئَاً ، كَمَا هُو عَادَةُ بَعْضِ الكِرَامِ.

قَالَ فِي المَغْرِبْ(٢): « هُو مِن بَابِ القَلْبِ ، نَحو قَولِهِمْ: عَرَضَ الدَّابةَ عَلَى المَاءِ.»

وَقَالَ فَخْرُ المَشَائِخِ(٣): « قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴾ (٤) أُضِيفَا إِلَى "السَّمَاءِ" ؛ لِمكَانِ المُلاَبَسَةِ بَيْنَهُمَا ، لأَنَّ "اللَّيلَ" مِنْ ظِلِّهَا ، وَ "الضُّحَى" – وَهُو الضَّوءُ – مِنْ شَمْسِهَا.»

وَمِنْهُ ﴿ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴾ (٥) ، لما بَيْنَ "العَشِيَّةِ" وَ "الضُّحَى" مِنْ المُلاَبَسَةِ ، لأَنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ فِي نَهَارٍ وَاحِدٍ ، فَاعرِفْهُ(٦).}(٧)

---

(١) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٢٩/ب).

(٢) ينظر المغرب (غني) (١١٦/٢).

(٣) ينظر النص في الكشاف (٢١٤/٤).

(٤) الآية (٢٩) من سورة النازعات.

(٥) الآية (٤٦) من سورة النازعات.

(٦) بعده كلام أشار المؤلف إلى أنه مكرر في الأصل ، وهو كذلك.

(٧) ساقط من "ع".

[موانع الإضافة]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنْـهُ:

« **فصـــل** :

وَالَّذِي أَبَوهُ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيءِ إِلَى نَفْسِهِ أَنْ تَأْخُذَ الاسْمَينِ المُعلَّقَينِ عَلَى عَيْـنٍ أَو مَعْنًى وَاحِدٍ ، كَاللَّيْثِ وَالأَسَدِ ، وزَيْدٍ وَأَبِي عَبدِ الله ، وَالحَبسِ وَالمَنْـع ، وَنَظَـائرِهِنَّ ، فَتُضِيفُ أَحَدَهُمَا إِلَى الآخَرِ ، فَذَاكَ(١) بِمكَانٍ مِنَ الإِحَالَةِ ، وَأَمَّا(٢) نَحو قَولِكَ: جَمِيعُ القَومِ، وَكُلُّ الدَّرَاهِمِ ، وَعَيْنُ الشَّيءِ وَنَفسُهُ ، فَلَيْسَ مِنْ ذَاكَ(٣)» .(٤)

{**قلتُ**: لَعَلَّ الشَّيْخَ لَمْ يُرِدْ الامْتِنَاعَ عَلَى الإِطْلَاقِ ، وَإِلاَّ يَنتَقِضْ هَذَا بِمَا قَالَ فِي بَابِ العَلَم(٥): "**وَإِذَا اجْتَمَعَ لِلرَّجُلِ اسْمٌ غَيْرُ مُضَاف وَلَقَبٌ أُضِيفَ اسْمُهُ إِلَى لَقَبِهِ**" ، وَإِنَّمَا أَرَادَ ذَلِكَ فِي المُتَسَاوِيَيْنِ ، كَلَيْثٍ وَأَسَدِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَخَصَّ مِنْ الآخَرِ جَـازَتْ فِيْهِ الإِضَافَةُ ، كَمَا مَرَّ هُنَاكَ(٥) فِي: "قَيسِ قُفَّةَ" ، فَعَلَى هَذَا يَصِحُّ إِضَافَةُ "زَيْـدٍ" إِلَـى "عَبْدِ الله" إِذَا كَانَتْ الكُنْيَةُ أَخصَّ ؛ لِحُصُولِ الفَائِدَةِ فِي الإِضَافَةِ ، وَحِينَئذٍ يَكُونُ مِثْـلَ "جَمِيعُ القَومِ" ، وَنَحوه}(٦).

« الإِضَافَةُ المَعْنَوِيَّةُ ، إِمَّا لِلتَّعْرِيْفِ أَو(٧) لِلتَّخصِيصِ ، وَأَحَدُهُمَا لاَ يُوجَدُ فِيْـهَا إِذَا أُضِيفَ الشَّيءُ إِلَى مَا هُو هوَ فَبَطَلَ(٨) ، وَهَذَا المَعْنَى مَعدُومٌ فِي "جَمِيـعِ القَـومِ" وَأَمْثَالِهِ ؛ لأَنَّ مُسَمَّى أَحدِهِمَا قَبلَ الإِضَافَةِ غَيْرُ ، {وَ}(٦) مُسَمَّى الآخرِ {غَيْرُ}(٦) ، فَلَمْ يَكُونَا مِنْ ذَلِكَ ، وَفِي الأَوَّلِ إِبْهَامٌ يَزُولُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الآخَـرِ ، فَيَحصُـلُ الغَـرَضُ المَوضُوعُ لَهُ الإِضَافَةُ ، كَمَا فِي "خَاتَمِ حَدِيْدٍ".»(٩)

---

(١) في المطبوع (فذلك).

(٢) في المطبوع (فأما).

(٣) في المطبوع (ذلك).

(٤) المفصل (١١٣).

(٥) المفصل ص (١٩) ، وينظر المقتبس بتحقيق الدكتور سعد الرشيد (٣٥٤ – ٣٥٥).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) في الأصل (وللتخصيص) وما أثبته من "ع".

(٨) أي: لا يوجد تعريف ولا تخصيص فبطلت الإضافة.

(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤١٤/١) ، والتخمير (٣٣/٢ – ٣٤).

شع(١): « ويَجُوزُ أَنْ يُقالَ ـ فِي مِثْلِ هَذَا ـ المُرَادُ بِالأَوَّلِ الذَّاتُ ، وبِالثَّانِي اللَّفظُ ، كَمَا فِي قَولِكَ: ذَاتُ زَيْدٍ ، وَسَيَأتِي ذِكْرُهُ.»

تخ(٢): « فِي كَلاَمِهِمْ ثَلاَثَةُ أَشيَاء(٣) مُتَجَانِسَةٍ ، قَدْ أَودَعَ الشَّيخُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهَا فَصْلاً:

أَحَدُهَا: "جَمِيْعُ القَومِ" ، وَهُو المَذْكُورُ هُنَا.

وَالثَّانِي: "جَائِبَةُ خَبَرٍ" ، وَهُو المَذْكُورُ فِي الفَصْلِ الثَّانِي.

وَالثَّالِثُ: "حَيّ زَيْدٍ" ، وَهُو فِي الفَصلِ الثَّالِثِ.

وَهَذَا لأَنَّ المُضَافَ فِيْهَا شَيءٌ عَامٌّ يَتَنَاولُ أَشْيَاء ، فَأُضِيفَ لِلتَّخصِيْصِ ، إلاَّ أَنَّهُ قَسَّمَهَا فِي ثَلاَثَةِ فُصُولٍ ؛ لأَنَّ وَهْمَ النَّاسِ فِي الأَوَّلِ: أَنَّهُ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الشَّيءِ إِلَى نَفسِهِ ، وَالثَّانِي(٤): أَنَّهُ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى المَوصُوفِ ، وَفِي الثَّالِثِ: أَنَّهُ زَائِدٌ.»

قُلْتُ: المُضَافَاتُ المَذْكُورَةُ فِي الفَصلِ كُلُّها مِن أَلفَاظِ التَّأكِيْدِ ، وَمَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ مُؤَكَّدُهَا ، وَلاَ شَكَّ أَنَّ لَفظَ التَّأكِيدِ ومَعْنَاهُ غَيْرُ لَفظِ المُؤكَّدِ ومَعْنَاه ، بِخِلاَفِ نَحو: "اللَّيْثِ" وَ "الأَسَدِ" ، فَإِنَّهُمَا عِبَارَتَانِ عَنْ مُعبَّرٍ وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ ، بِغَيْرِ شَيءٍ مِنَ التَّفَاوُتِ، فَافْتَرَقَا.

{**قُلْتُ:** وَقَدْ مَرَّ بِيْ فِي بَعْضِ حَوَاشِي الحَمَاسَةِ المُصَحَّحَةِ بِخَطٍ قَدِيمٍ: فِي قَولِ المُتَوكِّلِ اللَّيْثِي(٥):

احْذَرْ وِصَالَ اللَّئِيمِ أَنَّ لَهُ عَضْهًا إِذَا حَبْلُ وَصْلِهِ انْقَطَعَا(٦)

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤١٤/١).

(٢) ينظر التخمير (٣٤/٢).

(٣) هكذا في الأصل و"ع" وفي التخمير (ثلاثة أسماء).

(٤) في "ع" (وفي الثاني).

(٥) هو المتوكل بن عبد الله بن نَهْشَل بن وهب الليثي ، من شعراء الحماسة ، ويكنى أبا جهمة ، وكان كوفياً ، وكان في عصر معاوية ، له ديوان شعر مطبوع ، تنظر ترجمته في طبقات الشعراء (٦٨٢) ، والمؤتلف والمختلف (١٧٩) ، ومعجم الشعراء للمرزباني (٤٠٩) ، وشرح الحماسة للتبريزي (١٤٣/٤ – ١٤٤) ، والأعلام (٢٧٥/٥).

(٦) ينظر الحماسة لأبي تمام (٢٢٢) ، وشرحها للمرزوقي (١١٨٦) ، وشرحها للتبريزي (١٠٣/٣) ، و"عضهاً" أي: كذباً.

قَالَ: الحَبْلُ: الوَصلُ ، وَأَضَافَهُ إِلَى نَفسِهِ لاَخَتِلاَفِ اللَّفظَينِ. وَهَذَا التَّعْلِيلُ لاَ يَكادُ يَتمَشَّى ؛ لاَنْتِقَاضِهِ "بِلَيْثِ الأَسَدِ" ، ونَحو ذَلِكَ ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ: أُرِيدَ بِـ"الحَبْلِ" مَعْنَى لاَ يُبَاين(١) الحَقِيْقَةَ ، ثُمَّ أُضِيْفَ إِلَى / مَا هُوَ قَدْ يُعَبِّرُ عَنْهُ مَجَازاً ، [١٣٥/ فَاعرِفهُ ، وَاللهُ أَعْلَمُ.}(٢)

---

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلّها كما أثبت.

(٢) ساقط من "ع".

[عدم جواز الإضافة]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

« **فَصْـــل** :

وَلاَ يَجُوزُ إِضَافَةُ المَوصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ ، وَلاَ الصِّفَةِ إِلَى مَوصُوفِهَا. وَقَالُوا: دَارُ الآخِرَةِ ، وَصَلاَةُ الأُولَى ، وَمَسجِدُ الجَامِعِ ، وَجَانِبُ الغَربِي ، وَبَقْلَةُ الحَمقَاءِ ، عَلَى تَأوِيلِ: دَارُ الحَيَاةِ الآخِرَةِ ، وَصَلاَةُ السَّاعَةِ الأُولَى ، وَمَسْجِدُ الوَقْتِ الجَامِعِ ، وَجَانِبُ المَكَانِ الغَربِيِّ ، وَبَقْلَةُ الحَبَّةِ الحَمْقَاءِ.

وَقَالُوا: عَلَيْهِ سَحْقُ عِمَامَةٍ ، وَجَرْدُ قَطِيفَةٍ ، وَأَخلاَقُ ثِيَابٍ ، وَهَل عِنْدَكَ جَائِبَةُ خَبَرٍ؟ وَمُغرِبَةُ خَبَرٍ ، عَلَى الذَّهَابِ بِهَذِهِ الأَوْصَافِ مَذْهَبَ "خَاتَمٍ" وَ"سُوَارٍ" وَ"بَابٍ" وَ"مِائَةٍ" ، لِكَونِهَا مُحْتَمِلَةً مِثْلَهَا ، لِيُلَخَّصَ أَمْرُهَا بِالإِضَافَةِ ، كَفِعْلِ النَّابِغَةِ فِي إِجْرَاءِ "الطَّيْرِ" عَلَى "العَائِذَاتِ" ، بَيَانَاً وَتَلْخِيصَاً ، لا تَقْدِيمَاً لِلصِّفَةِ عَلَى المَوصُوفِ ، حَيْثُ قَالَ:

❁ وَالمُؤْمِنِ العَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا(١) ❁ »(٢)

حم: عَبدُ القَاهِرِ(٣): "وَمِمَّا يُجَشِّمُ(٤) الشُّبْهَةَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا لَمْ تَكُنْ اسمَ جِنْسٍ فَلا بُدَّ(٥) أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ لِلمَوصُوفِ. وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ المَذْكُورَةُ فِي الفَصْلِ مُتَضَمِّنَةً ضَمِيرَ مَا قَبْلَهَا كَانَتْ "الآخِرَةُ" مُتَضَمِّنَةً ضَمِيرَ "الدَّارِ"، فَبَعْدَ ذَلِكَ إِضَافَةُ "الدَّارِ" إِلَيْهَا بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُضَافَ إِلَى ضَمِيرِهَا ، نَحوَ أَنْ يُقَالَ: دَارُهَا ، وَالهَاءُ "لِلدَّارِ" ، وَهَذَا ظَاهِرُ الاستِحَالَةِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيءٌ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ مُتَضَمِّنَةً لِلضَّمِيرِ فَهُوَ إِذَن لَيْسَ بِصِفَةٍ لِلمُضَافِ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الصِّفَةَ لا تَتَضَمَّنُ ضَمِيرَ غَيْرِ المَوصُوفِ ، {فَاعرِفهُ.}(٦)

---

(١) عجزه – وقد ورد ذكره في المطبوع وسيأتي في الشرح:

❁ ركبان مكة بين الغيل والسند ❁

وهو في ديوانه (٥٦) ، وشرح ابن يعيش (١١/٣) ، وخزانة الأدب (٧١/٥) ، ورواية الديوان "بين الغيل والسعد" ، و"الغيل" و"السعد": أجمتان كانتا بين مكة ومنى ، وهو المقصود.

(٢) المفصل (١١٣ – ١١٤).

(٣) ينظر المقتصد (٨٩٤/٢ ، ٨٩٥ ، ٩٠٠ ، ٩٠٢).

(٤) يجشم جشماً وتجشمه: تكلفه ، اللسان (جشم) (١٠٠/١٢) ، والمقصود: ومما يمنع الشبهة.

(٥) في "ع" (فلا بد من أن يكون).

(٦) ساقط من "ع".

تخ(١): « قَبلَ أَنْ أَتَكلَّمَ فِي هَذَا الفَصلِ أَذْكُرُ شَيْئاً ، وَهُوَ أَنَّ مِن شَأنِ الصِّفَةِ وَإنْ(٢) جُرِّدَتْ عَن المَوصُوفِ أَنْ يَكُونَ المَوصُوفُ فِيهَا مَنوِيَّاً ، يُقَالُ(٣): جَاءَنِي أَحْمَرُ، فَمَعنَاهُ: جَاءَنِي رَجُلٌ أحمرُ ، وَ"مَرَرتُ بِأحمرَ" كَذَلِكَ ، وَعِندَ ذَلِكَ يَستَحِيلُ إِضَافَةُ أَحَدِهِمَا إِلَى الآخرِ ، أَلاَ تَرَى أنَّكَ لَو قُلتَ: "جَاءَنِي رَجُلُ أَحمرَ" بِالإِضَافَةِ كَانَ المَعْنَى: جَاءَنِي رَجُلُ رَجُلٍ أَحمرَ ، وَهُوَ غَيرُ مُرَادٍ ، لأَنَّهُ يَقتَضِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الرَّجُلَينِ مُغَايَرَةٌ ، وَلا مُغَايَرَةَ بَيْنَهُمَا.»

قُلتُ: وَفِي مَبَانِي التَّنزِيلِ(٤) لِفَخرِ المَشَايِخِ: أَنَّ الشُّهُورَ كُلَّهَا مُذَكَّرَةٌ إِلاَّ "جُمَادى" وَلاَ يُضَافُ الشَّهرُ إِلَى شَيءٍ مِنهَا إِلاَّ إِلَى ثَلاثَةٍ ، وَهِيَ الرَّمَضَانُ وَالرَّبِيْعَانِ، فَمَا كَانَ مِن أَسمَائِهِمَا [اسمَاً](٥) لِلشَّهرِ ، أَوْ صِفَةً قَامَتْ مَقَامَ الاسمِ لَمْ يَجزْ إِضَافَةُ الشَّهرِ إِليه ، وَلاَ يُذْكَرُ مَعَهُ ، كَـ"المُحرَّم" فَإنَّمَا مَعنَاهُ: الشَّهْرُ المُحَرَّمُ(٦)، وَ(٧)كَـ"صَفَر" ، وَهُوَ عَلَمٌ كَـ"زَيْدٍ" مِنْ: صِفرَ الإِنَاءِ(٨) إِذَا خَلاَ ، وَ"جُمَادى" عَلَمٌ مِنْ: جَمَدَ المَاءِ(٩) ، وَ"رَجَب" وَهُوَ عَلَمٌ مِنْ: رَجَبتُ الشَّيءَ ، أَيْ: عَظَّمتُهُ(١٠) ، وَ"شَعْبَان" وَ"شَوَّال" وَهُمَا صِفَتَانِ جَرَتَا مَجْرَى الاسْمِ العَلَمِ ، مِنَ التَشَعُّبِ(١١) وَمِنْ شَولانِ الإِبلِ(١٢).

قَولُهُ: **"دارُ الاخِرَة"**

تَقدِيرُهُ عِندَ أَبِي عَلِّي(١٣): دَارُ السَّاعَةِ الآخِرَةِ.

---

(١) ينظر التخمير (٢/٣٤ – ٣٥).

(٢) في "ع" (فإن).

(٣) في "ع" (تقول).

(٤) لم أهتد إلى هذا الكتاب فيما رجعت إليه من المصادر ، ولعله كتابه "التفسير" والنص في المقاليد (١٩٥/ب) بتصرف.

(٥) في الأصل "أسماء" والصواب ما أثبته ، وهو من "ع" ، وكذلك في المقاليد.

(٦) ينظر اللسان (حرم) (١٢/١٢١).

(٧) في "ع" (أو كـ"صفر").

(٨) ينظر اللسان (صفر) (٤/٤٦٢ – ٤٦٣).

(٩) ينظر اللسان (جمد) (٣/١٣٠).

(١٠) ينظر اللسان (رجب) (١/٤١١).

(١١) ينظر اللسان (شعب) (١/٥٠٢) ، وفي "ع" (من الشعب).

(١٢) ينظر اللسان (شول) (١١/٣٧٧).

(١٣) الإيضاح العضدي (٢٨٣).

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(١): الأَشْبَهُ أَنْ يُقَالَ: فِي التَّقْدِيرِ: "دَارُ الحَيَاةِ الآخِرَةِ" كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الكِتَابِ(٢) ، يُوضِحُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾(٣)، وقَالَ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِ ﴾(٤) {وَاللهُ الموفق.

وفِي الكَشَّافِ(٥) فِي آخِرِ سُورَةِ يُوسُفَ(٦): « ﴿ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ ، ﴿ وَلَدَارُ ﴾ السَّاعَةُ أَوِ الحَالُ الآخِرَةُ.»

وفِي الأَسَاسِ(٧): « البَقْلَةُ الحَمْقَاءُ: سَيِّدَةُ البُقُولِ ، والرِّجْلَةُ: مَسِيلُ المَاءِ ، فَسُمِّيَت بِاسْمِ مَنْبَتِهَا}(٨).»

تخ(٩): « وُصِفَتِ "الحَبَّةُ" بِـ"الحَمْقَاءِ" لأَنَّهَا تَنْبُتُ فِي مَجَارِي السَّيْلِ فَيَجْتَرِفُهَا السَّيْلُ ، ومِنْهُ: "أَحْمَقُ مِنْ رِجْلَةٍ(١٠)" ، وعَلَى اعْتِبَارِ مَا ذَكَرَهُ فِي المَتْنِ هُنَا تَسْمِيَةُ

---

(١) ينظر المقتصد (٨٩٥/٢).

(٢) المفصل (١١٣).

(٣) الآية (٣٨) من سورة التوبة.

(٤) الآية (٨٦) من سورة البقرة.

(٥) ينظر الكشاف (٣٤٧/٢).

(٦) الآية (١٠٩) من سورة يوسف.

(٧) ينظر الأساس (حمق) (١٤٢) ، (رجل) (٢٢٣).

(٨) ساقط من "ع".

(٩) التخمير (٣٥/٢ – ٣٦).

(١٠) ينظر الدرة الفاخرة (١٥٥/١) ، ومجمع الأمثال (٢٢٦/١) ، وجمهرة الأمثال (٣٩٥/١) ، وأمثال أبي عبيد (٣٦٦) ، والمستقصي (٨١/١).

مُحمَّدٍ(١)– رَحِمَهُ الله – كِتَابَيْهِ: "جَامِعُ(٢) الصَّغِيرِ" وَ "جَامِعُ الكَبِيرِ" ، وَمَعْنَاهُ: بِـ"جَامِعُ العِلْمِ الكَبِيرِ" ، وَ"جَامعُ العِلْمِ الصَّغِيْرِ".

وَ "السَّحْقُ": هُوَ الثَّوبُ البَالِي ، مِنْ سَحَقْتُ الشَّيءَ فَانسَحَقَ ، قَالَ مُزَرِّدٍ(٣):

❀ **وَمَا زَوَّدُونِي غَيْرَ سَحْقِ عِمَامَةٍ**(٤) ❀

وَالجَرْدُ: هُوَ الثَّوبُ إِذَا انْسَحَقَ وَلانَ ، وَهُوَ فِي الأَصْلِ مَصْدَرُ "جَرَدْتُ الشَّيءَ" إِذَا قَشَرْتَهُ.»

{**صح**(٥): « وَالقَطِيفَةُ: دِثَارٌ مُخْمَلٌ ، وَالدِّثَارُ: الثَّوبُ عَلَى الشِّعَارِ ، وَالشِّعَارُ: مَا يَلِي الجَسَدَ»}(٦).

"**وَجَائِبَةُ خَبَرٍ**" أَيْ: خَبَرٍ يَجُوبُ الأَرْضَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، وَالتَّاءُ فِيْهِ إِمَّا لِلمُبَالَغَةِ كَمَا فِي "رَاوِيَةٍ" وَ "نَسَّابَةٍ" ، وَإِمَّا لِتَحْقِيقِ مَعْنَى الاسْمِيَّةِ ، كَمَا فِي "الذَّبِيْحَةِ" وَ"اللَّقِيطَةِ".

---

(١) هو محمد بن الحسن الشيباني ، أبو عبد الله ، إمام في الفقه والأصول ، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة ، وولاه الرشيد القضاء ثم عزله ، ولما خرج الرشيد إلى خراسان صحبه ، فمات بالري سنة ١٨٩هـ ، تنظر ترجمته في الفهرست (٢٨٧) ، والفوائد البهية (١٦٣) ، والبداية والنهاية (١٠/٢٠٢)، والجواهر المضيئة (٣/١٢٢) ، ولسان الميزان (٥/١٢١) ، والنجوم الزاهرة (٢/١٣٠) ، وتاريخ بغداد (٢/١٧٢) ، والانتقاء (١٧٤).

(٢) في الأصل (الجامع) ، وما أثبته من "ع".

(٣) هو مزرد بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الزبياني الغطفاني ، شاعر وفارس جاهلي ، أدرك الإسلام في كبره فأسلم ، قيل اسمه "يزيد" وغلب عليه لقب "مزرد" ، وهو الأخ الأكبر للشماخ ، كان هجاء ، توفى سنة ١٠هـ ، تنظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء (١/١٣٢)، والشعر والشعراء (٢١٥) ، والمؤتلف والمختلف (١٩٠) ، ومعجم الشعراء (٤٩٦) ، وأسد الغابة (٤/٣٥١) ، والأعلام (٧/٢١١ – ٢١٢).

(٤) عجزه:

❀ **وخمس ميء منها قسي وزائف** ❀

وهو لمزرد في ديوانه (٥٣) ، وإصلاح المنطق (٣٠٠) ، واللسان (زيف) (٩/١٤٣) ، وبلا نسبة في الجمهرة (٢/٨٢٢) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (٣٦٤) ، والمرتجل (٢٠٦٧).

(٥) ينظر الصحاح (قطف) (٤/١٤١٧) ، (دثر) (٢/٦٥٥) ، (شعر) (٢/٦٩٩).

(٦) ساقط من "ع".

وَ "**مُغَرِّبَةُ خَبَرٍ**" بِكَسْرِ الرَّاءِ ، وَهُوَ الخَبَرُ الَّذِي يَطرأُ عَلَيْهِم مِنْ بَلَدٍ سِوَى بَلَدِهِمْ، وَ "غرَّبَ" مُبالغةٌ فِي "غَرَبَ" إِذَا بَعُدَ ، يُقَالُ: اغرُبْ عَنيِّ»[١] ويُقَالُ: غَرَّبَهُ إِذَا أَبْعَدَهُ ، وَمِنْهُ قَولُهُمْ[٢]: "وَتَغْرِيْبُ عَامٍ".

{وَفِي كِتَابِ الغَرِيبَيْنِ[٣]: « قَالَ أَبُو عُبَيد[٤] فِي "مُغَرِّبَةِ خَبَرٍ":يُقَالُ ذَلِكَ بِكَسْرِ الرَّاءِ وفَتْحِهَا ، ومَعناهُ: هَل مِنْ خَبَرٍ جَدِيْدٍ جَاءَ مِنْ بَلَدٍ بَعِيْدٍ}[٥]. وَالتَّاءُ فِيهِ كَالتَّاءِ فِي "جَائِبَةِ".

قُلتُ: وذَكَرَ الوَاحِدِيُّ[٦]: « فِي قَولِ أَبِي الطَّيِّبِ[٧]:

أَحِنُّ إِلَى أَهْلِي وَأَهْوَى لِقَاءهُمْ وَأَيْنَ مِنَ المُشْتَاقِ عَنْقَاءُ مُغْرِب

يُقَالُ[٨] ذَلِكَ عَلَى الوَصفِ وَالإِضَافَةِ ، وإِنَّمَا قِيلَ: "مُغْرِبُ" عَلَى التَّذكِيرِ ؛ لأَنَّ "العَنْقَاءَ" كَـ"الدَّابَّةِ" وَ"الحَيَّةِ" ونَحوِهِمَا فِي كَونِهِ اسْمَاً لِلذَّكَرِ وَالأُنْثَى.»

{**قُلتُ:** ومِنْ بَابِ "**سَحْقِ عِمَامَةٍ**" قَولُهُ[٩]:

⊛ **يَا شَاهِرَ البَرْقِ أَيْقِظْ وَاقِدَ السَّمُرِ**}[٥] ⊛

وتَمامُ بَيْتِ النَّابغَةِ /: [١٣٦/أ]

⊛ **رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغَيْلِ وَالسَّنَدِ** ⊛

---

[١] ينظر التخمير (٣٦/٢).

[٢] ينظر المغرب (٩٩/٢) (غرب) ، وهو من قوله صلى الله عليه وسلم: (جلد مائة وتغريب عام) وقد رواه البخاري في الحدود (٦٧٢٧ – ٦٨٢٨) ، ومسلم في الحدود (١٦٩٧ – ١٦٩٨) ، والترمذي في الحدود (١٤٣٣) ، والنسائي في القضاء (٢٤١/٨) ، وابن ماجة في الحدود (٢٥٤٩).

[٣] ينظر الغريبين (١٣٦٤/٤).

[٤] هو القاسم بن سلاَّم الهروي الأزدي ؛ الخزاعي بالولاء ، الخرساني البغدادي ، أبو عبيدة ، من كبار العلماء بالحديث والفقه والأدب ، توفى سنة ٢٢٤هـ ، تنظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٥/٢) ، وتهذيب التهذيب (٣١٥/٧) ، ووفيات الأعيان (٤١٨/١) ، وغاية النهاية (١٧/٢) ، وطبقات الحنابلة (٢٥٩/١) ، وطبقات السبكي (٢٧٠/١).

[٥] ساقط من "ع".

[٦] ينظر ديوان أبي الطيب بشرح الواحدي (٩٤١/٢).

[٧] ينظر التبيان شرح الديوان (١٨٣/١).

[٨] أي: يقال: "عنقاء مُغرِبُ" و"عنقاء مُغربِ"

[٩] لم أتبين قائله فيما اطلعت عليه من مصادر.

وَهُوَ مِنْ قَصِيدَتِهِ المَعرُوفَةِ الَّتِي مَطلَعُهَا:

❁ يَا دَارَ مَيَّةَ .... ❁

تخ[١]: « "العَائِذَاتُ": جَمعُ عَائِذٍ ، وَهِي الحَدِيْثَةُ النِّتَاجِ مِنَ الطَّيْرِ وَالبَهَائِمِ ، وَهُوَ مِنْ عُذْتُ بِالشَّيءِ ، أَيْ: لَجَأْتُ إِلَيْهِ وَلَزِمْتُهُ ، لأَنَّ الحَامِلَ إِذَا ضَرَبَهَا المَخَاضُ عَاذَتْ، وَهُوَ فِي الأَصلِ مِنْ بَابِ الكِنَايَةِ. وَعَنَي بِـ"المُؤمِن":اللهَ تَعَالَى ؛ لأَنَّهُ الَّذِي يُؤمِّنُ الطُّيُورَ.»

قُلتُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا هِي الَّتِي تَعوذُ بِالبَيْتِ وَأَمَانِ الحَرَمِ ، وَ"المُؤمِنُ" يَدُلُّ عَلَيْهِ، لأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَعْطَى الأَمَانَ كُلَّ مَا عَاذَ بِالحَرَمِ.

شم: "الطَّيْرَ" نَصْبٌ عَلَى أَنَّهُ بَدلُ البَعْضِ مِنْ الكُلِّ ، لأَنَّ "العَائِذَاتِ" عَامٌّ يَقَعُ عَلَى الطَّيرِ وَالوَحْشِ وَغَيْرِهَا[٢] ، وَ"الغِيلُ"[٣] وَ"السَّنَدُ"[٤] مَوضِعَانِ.

تخ[٥]: « "الطَّيْرَ" نَصْبٌ عَلَى أَنَّهُ عَطفُ بَيَانٍ لِـ"العَائِذَاتِ" ، الضَمِيرُ فِي قَولِهِ: "**لِكَونِهَا**" يَرجِعُ إِلَى الأَسمَاءِ المُتَقَدِّمَةِ ، وَهِي "**سَحْقٌ**" وَأَخَوَاتِهِ ، وَفِي قَولِهِ: "**مِثْلَهَا**" يَرجِعُ إِلَى "**خَاتَمٍ**" وَأَخَوَاتِهِ ، وَانتِصَابُهُ عَلَى المَصْدَرِ ، وَالمَعْنَى: مُحْتَمَلَةٌ مِثْلَ احتِمَالِهَا، تَقُولُ: تِلكَ الأَسْمَاءُ المُتَقَدِّمَةُ تَحتَمِلُ وُجُوهًا[٦] مِنَ المُرَادِ كَمَا تَحتَمِلُ هَذِهِ ، ثُمَّ كَمَا يَجُوزُ تَلخِيصُ أَمرِ هَذِهِ الإِضَافَةِ ، وَرَدِّهِ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ {مِثْلِ}[٧] هَذِهِ الوُجُوهِ المُحْتَمِلَةِ ، فَكَذَلِكَ تَلخِيصُ تِلكَ وَرَدُّهَا.»

---

[١] ينظر التخمير (٢/٣٧).

[٢] ينظر الموصل في شرح المفصل (٧٠٨).

[٣] الغيل: مكان بزبيد يقال له الغيل ، وهو موضع قرب اليمامة ، ينظر معجم ما استعجم (٢/٢٨١)، ومعجم البلدان (٤/٢٢٢).

[٤] السند: بلد معروف في البادية ، أو هو ماء معروف لبني سعد ، أو قرية من قرى هراة. ينظر معجم ما استعجم (٣/٤٦) ، ومعجم البلدان (٣/٢٦٧ – ٢٦٨).

[٥] ينظر التخمير (٢/٣٧ – ٣٨).

[٦] في الأصل (وجودها) ، وما أثبته من "ع" ، وهو كذلك في التخمير.

[٧] ساقط من "ع".

{**قلْتُ**: وذَكَرَ فِي الكَشَّافِ(١) تَخْرِيجاً آخرَ فِي قَولِهِ(٢): ﴿غَرَابِيبُ سُودٌ﴾ : « الغَربِيْبُ: تَأكِيدٌ لِلأَسْوَدِ ، وقُدِّمَ وحَقُّ التَّأكِيدِ أَنْ يُؤَخَّرَ عَلَى المُؤكَّدِ ، ووَجهُهُ أَنْ يُضْمَرَ المُؤكَّدُ قَبْلَهُ ، ويَكُونَ مَا بَعدَهُ تَفْسِيْرَاً لِمَا أُضمِرَ كَقَولِ النَّابِغَةِ(٣) ، وإنَّمَا يَفعَلُ ذَلِكَ لِزِيَادَةِ التَّأكِيدِ بِطَرِيقَي الإظْهَارِ والإضمَارِ ، فَصَارَ عَلَى هَذَا التَّأويلِ تَقْدِيرُ البَيْتِ: والمُؤمِنُ الطَّيرِ العَائِذَاتِ الطَّيرَ ، كَمَا أَنَّ تَقْدِيرَ الآيَةِ: وسُودٌ غَرَابِيبُ سُودٌ}(٤).»

شح(٥): « امتِنَاعُ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى المَوصُوفِ لِخُرُوجِهَا(٦) عَن كَونِهَا وَصْفَاً بِالتَّقدِيمِ ، وانقِلابِ حُكمِ التَّابِعِ والمَتْبُوعِ ، أو لأنَّ فِي الصُّورَتَينِ إِضَافَةَ الشَّيءِ إِلَى نَفْسِهِ» ؛ لأنَّ كُلاً مِنْ الصِّفَةِ والمَوصُوفِ عِبَارَةٌ عَن ذَاتٍ وَاحِدَةٍ ، بِدَلِيلِ جَوازِ إِطلاَقِهِمَا عَلَيهِمَا(٧) ، وقِيَامِ كُلٍّ مِنْهُمَا مَقَامَ الآخرِ ، والإِضَافَةُ تُؤذِنُ بِتَغَايُرِهِمَا.

---

(١) ينظر الكشاف (٣/٣٠٧).

(٢) الآية (٢٧) من سورة فاطر.

(٣) قول النابغة – وقد مضى – : "والمؤمن العائذات الطير".

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤١٥).

(٦) في "ع" (بخروجها).

(٧) في "ع" (عليها).

[إضافة المسمى إلى اسمه]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــــل** :

وَقَدْ أُضِيفَ المُسَمَّى إِلَى اسْمِهِ فِي نَحوِ قَولِهِم: لَقِيتُهُ ذَاتَ مَرَّةٍ ، وذَاتَ لَيْلَةٍ ، وَمَرَرتُ بِهِ ذَاتَ يَومٍ ، وَدَارُهُ ذَاتَ اليَمِينِ وذَاتَ الشِّمالِ ، وَسِرنَا ذَا(١) صَبَاحٍ ، قَالَ أَنَسُ ابنُ مُدرِكَةَ الخَثْعَمِيّ(٢):

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ   لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُوْدُ(٣)

وَقَالَ الكُمَيْتُ(٤):

إِلَيكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ   نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبُبُ(٥).» (٦)

قَولُهُ: "أُضِيفَ المُسَمَّى إِلَى اسْمِهِ".

---

(١) في المطبوع (ذات).

(٢) لم أقف على ترجمته ، وقد ذكر صاحب الخزانة (٩١/٣): أنه لأنس بن مدرك الخثعمي ، الشاعر الجاهلي ، ولعله هو ، وأنس بن مدرك الخثعمي ، أبو سفيان ، شاعر فارس من المعمرين ، كان سيد خثعم في الجاهلية وفارسها ، أسلم وأقام بالكوفة وتوفى سنة ٣٥هـ ، تنظر ترجمته في طبقات ابن سعد (١٠/٧) ، وتهذيب ابن عساكر (١٣٩/٣) ، وصفة الصفوة (٢٩٨/١) ، والأعلام (٢٥/٢).

(٣) الشاهد لأنس بن مدركة في الحيوان (٨١/٣) ، والتخمير (٣٨/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٢/٣)، وهو لأنس بن مدرك في الخزانة (٩١/٣) ، والدرر (٨٥/٣) ، وهو بلا نسبة في الكتاب (٢٢٧/١) ، ومجاز القرآن (٢٠١/٢) ، والمقتضب (٣٤٥/٤) ، والخصائص (٣٢/٣) ، والمخصص (٢٢١/١٣) ، والمقرب (١٥٠/١).

(٤) هو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي ، أبو المستهل ، شاعر ، من أهل الكوفة ، اشتهر في العصر الأموي ، كان عالماً بآداب العرب ولغاتها ، وأخبارها وأنسابها ، كان منحازاً إلى بني هاشم ، توفى سنة ١٢٦هـ ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء (٤٢٠ - ٤٢٢) ، وجمهرة أشعار العرب (٩٧٩/٣) ، والأغاني (١٥١/١٦ ، ١٠١/٢١) ، والموشح (٢٢٧ - ٢٤٩) ، ومعجم الشعراء (٣٤٧) ، وسمط اللآلي (١١) ، وخزانة الأدب (١٤٤/١).

(٥) البيت للكميت في ديوانه (١٨٥/٤) ، والخصائص (٢٧/٣) ، والمحتسب (٣٤٧/١) ، والمقاصد النحوية (١١٢/٣) ، وخزانة الأدب (٣٠٧/٤) ، وهو بلا نسبة في المخصص (٤٥/١٦).

(٦) المفصل (١١٥).

شح(١): « يَعني أَنَّكَ تَأخُذُ اللَّفظِ المُرَادَ بِهِ الذَّاتِ ، فَتُضِيفُهُ إِلَى اللَّفظِ الَّذِي لَمْ يُرَدْ بِهِ إِلاَّ مُجَرَّدَ اللَّفظِ ، كَقَولِكَ: ذَاتُ اللهِ ، وذَاتُ زَيْدٍ ، وَسُمِّي الأَوَّلُ "مُسَمَّى" لمَّا قُصِدَ بِهِ الذَّاتُ ، وَهُو كَذَلِكَ بِلاَ خِلاَفٍ ، وَسُمِّي الثَّانِي "اسْمَاً" لمَّا قُصِدَ بِهِ اللَّفظِ ، وَفِي ذَلِكَ خِلاَفٌ ، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الاسْمُ هُو التَّسْمِيةُ ، وَهُو مَذْهَبُ العَدْلِيَّةِ(٢) وَالنَّحويِّينِ وكَثِيرٍ مِنْ الفقهاء. ومِنْهم مَنْ يَقُولُ: هُو المُسَمَّى ، وَهُو مَذْهَبُ الأَشْعَرِي(٣)، ولاَ خِلاَفَ فِي أَنَّهُ يُطلَقُ "الاسمُ" عَلَى المُسَمَّى وعَلَى التَّسْمِيَةِ ، وَإِنَّمَا الخِلاَفُ فِي أَنَّهُ ، هَلْ هُو فِي التَّسمِيةِ مَجَازٌ ، وَفِي المُسَمَّى حَقِيقَةٌ ، أَو بِالعَكْسِ ، فَالأَوَّلُ مَذهَبُ الأَشْعَرِيِّ ، وَالثَّانِي مَذْهَبُ الطَّائفَةِ العَدْلِيَّةِ ، وَهُو اخْتِلاَفٌ لَفظِي لاَ يَتَعَلَّقُ بِاعتِقَادٍ ولاَ بِحَقِيقَةٍ ، وَفِي القُرآنِ ظَوَاهِرُهُ فِي المَذهَبَين.

قَالَ(٤): وفِي "ذَاتِ اليَومِ" وَشِبهِهِ تَقدِيرٌ آخَرٌ ، وَهُو أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ قَولِكَ: عَيْنُ الشَّيءِ وَنَفسُهُ ، عَلَى مَا ذَكَرنَا فِي التَّشبِيهِ بِـ"خَاتَمِ حَدِيدٍ" ، فَاعرِفْهُ.»

تخ(٥): « هَذِهِ الإِضَافَةُ لِزِيَادَةِ التَّخصِيصِ وَالتَّلخِيصِ ، وَالمَعْنَى: صَاحِبَةُ هَذِهِ اللَّفظَةِ الَّتِي هِي "مَرَّةٌ" ، فَـ"اللَّفظَةُ"(٦) هِي الاسمُ ، وَ"الصَّاحِبَةُ" هِي المَعنِيَّةُ فِي المُسَمَّى.»(٧)

قَالَ شَيخُنَا {رَحِمَهُ اللهِ}(٨): "المَرَّةُ فَعْلَةٌ مِنْ مَرَّاتِ الفَلَكِ ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي بَابِ

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤١٦/١ – ٤١٨).

(٢) أي: المعتزلة ؛ لأنهم لقبوا أنفسهم بأصحاب العدل ، ينظر كشاف اصطلاحات الفنون (٣٠٢/٣).

(٣) الأشعري نسبة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري مؤسس مذهب الأشاعرة ، أخذ علم الكلام عن أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة ، ثم فارقه ورجع عن اعتزاله ، وأعلن ذلك في صلاة الجمعة ، ثم رد على المعتزلة في قضية خلق القرآن ، توفى ببغداد سنة ٣٢٤هـ ، ترجمته في طبقات الشافعية (٢٤٥/٢) ، ووفيات الأعيان (٣٢٦/١) ، والبداية والنهاية (١٨٧/١١) ، واللباب (٦٤/١) ، والجواهر المضيئة (٥٤٤/٢) ، والأعلام (٢٦٣/٤).

(٤) أي صاحب الإيضاح في شرح المفصل.

(٥) ينظر التخمير (٣٨/٢).

(٦) في "ع" (واللفظة).

(٧) في "ع" (بالمسمى).

(٨) ساقط من "ع".

الظَّرف(١).

وَفِي تَلخيصِ(٢) الاسمِ بِالمُسَمَّى نَوعٌ مِنَ التَّفضِيلِ وَالمُبَالَغَةِ فِيمَا يَؤُمُّهُ(٣) المُتَكَلِّمُ فِي أَدَاءِ الغَرَضِ ، ومَعنَى قَولِهِم: "لَقِيتُهُ ذَاتَ مَرَّةٍ": لَقِيتُهُ سَاعَةً قَلِيلَةً ، / كَأَنَّهُ [١٣٦/ قِيلَ: لَحْظَةً ؛ لأَنَّ "المَرَّةَ" حَرَكَةٌ مِنْ حَرَكَاتِ الفَلَكِ(٤) ، وَلاَ شَيءَ أَسْرَعُ مُضِيًّا مِنْ حَرَكَاتِهِ.

قَولُهُ: "**ذَاتَ اليَمِينِ**" أَيْ: نَاحِيَةً أَو جِهَةً ، وَ"ذَاتُ" هَذِهِ تَأنِيثُ "ذُو" ، فِي نَحْوِ: ذُو مَالٍ.

قَولُهُ: "**ذَا صَبَاحٍ**" أَيْ: وَقْتاً ، وَفِيهِ زِيَادَةُ إِبهَامٍ عَلَى قَولِكَ: صَبَاحاً ؛ لأَنَّ فِي قَولِكَ: لَقِيتُهُ صَبَاحاً ، يَتَعَرَّضُ لِلصَّبَاحِ الَّذِي هُو خِلاَفُ المَسَاءِ ، وَغَيْرِهِ مِنَ الأَوقَاتِ، وَفِي "ذَا صَبَاحٍ"(٥) لاَ يَتَعَرَّضُ لِصَبَاحٍ مُجَرَّدٍ ، وَإِنَّمَا أُبْهِمَتْ إِبهَاماً(٦).

وَرَأَيْتُ فِي حَاشِيَةٍ قَدِيمَةٍ بِخَطٍّ مَوثُوقٍ بِهِ مِنَ الأَفَاضِلِ ، قَالَ جَارُ اللهِ(٧) العَلاَّمَةُ: سُئِلتُ عَنْ قَولِهِم: "ذَاتَ البَارِي" ، وَعَنْ وَجهِ صِحَّةِ هَذِهِ الكَلِمَةِ عَلَى استِعمَالِ المُتَكَلِّمِين ، فَقُلتُ – وَاللهُ المُوفقُ – : هِيَ تَأنِيثُ "ذُو" ، ثُمَّ اقتُطِعَ عَنهَا مُقتَضَاهَا مِنَ المَوصُوفِ وَالمُضَافِ إِلَيهِ ، وَأُجرِيَت مُجرَى الأَسْمَاءِ غَيرِ المُقتَضِيَةِ لِذَلِكَ ، وَ"عَنِيتُ بِهَا نَفسُ البَارِي" ،وحَقِيقَتُهُ وَأَصلُ ذَلِكَ: نَفسٌ ذَاتُ عِلْمٍ وَقُدرَةٍ ، ثُمَّ حُذِفَت "النَّفسُ" حَذْفَ المَوصُوفِ فِي نَحوِ: "الفَارِس" وَ"الصَّاحِب" ، وَصَارَت مَنْسِيَّةً لاَ تَخطُرُ بِبَالٍ ، وَحُذِفَ المُضَافُ إِلَيْهِ إِرَادَةَ التَّعمِيمِ ، كَمَا يُحذَفُ مَفعُولُ الفِعلِ لِذَلِكَ ، فَاعرِفهُ.

تخ(٨): « "**أَنَسُ**" بِفَتحِ الهَمزَةِ وَالنُّونِ ، وَ"**مُدرِكَةُ**" بِكَسرِ الرَّاءِ ، وَ"مَا" ، فِي

---

(١) ينظر المقتبس ص (٣) من التحقيق.

(٢) أي: تخصيص الاسم.

(٣) الأَمُّ: القصد ، من أَمَّه يَؤُمُّه أَماً إذا قصده ، اللسان (أمم) (٢٢/١٢).

(٤) ينظر الموصل في شرح المفصل (٧٠٩).

(٥) في الأصل (ذا وصباح) وما أثبته من "ع".

(٦) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٧١٠).

(٧) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه.

(٨) ينظر التخمير (٣٨/٢ – ٣٩).

"لأَمْرٍ مَا" إِبهَامِيَّةٌ ، كَمَا فِي: "لأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ"(١) ، وَفِيْهِ نَوعُ تفخِيمٍ ، وَمَعْنَى البَيْتِ: عَزَمتُ أَنْ أُقِيمَ فِي هَذِهِ المُدَّةِ ، أَيْ: عَزَمتُ عَلَى خِلَافِ مَا يَتَوَقَّعُهُ النَّاسُ أَنْ أُقِيمَ صِبَاحَاً ، وأَنَّ للكُبَرَاءِ فِي تَصَارِيفِ أُمُورِهِمْ آراءً صِحَاحَاً ، وَكُنْتُ أَسمعُ: أَنَّ مِنْ سَادَ عَشْرَةً مِنْ النَّاسِ فَلَهُ عُقُولُهُمْ.»

قَوْلُهُ:

❁**ذوي {آل}(٢) النَّبِيِّ** .... ❁

فِي هَذَا الأُسلُوبِ مِنْ التَّفخِيمِ والمَدْحِ والتَّعظِيمِ مَا يُدرِكُهُ الذَّوقُ السَّلِيمُ ، كَأَنَّهُ جَعَلَهُمْ أَصْحَابَ هَذَا الاسمِ(٣) ، وَمِنْ كَانَ صَاحبَ هَذَا الاسمِ فَهُو مَمدُوحٌ مُعَظَّمٌ.

{قَالَ الإمَامُ فخرُ المَشَايخِ: أَيْ: إِلَيْكُمْ يَا آلَ النَّبِيِّ ، أَيْ: يَا أَصْحَابَ هَذَا الاسْمِ الَّذِي هُو النَّبِيِّ(٤) ، وَعَلَيْهِ أَيْضَاً فِي قِرَاءَةِ مِنْ قَرأ(٥) ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾(٦) ، أَو فَوقَ كُلِّ شَخصٍ يُسَمَّى عَالِماً. ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "ذُو" مُقحَمَةً للتَّوكِيْدِ، عَلَى مَذْهَبِ مِنْ جوَّزَ زِيَادَتَهَا ، فَاعرِفْهُ.}(٢)

يُقَالُ: تَطَلَّعَتْ إِلَى وُرُودِ كِتَابِكَ ، مِنْ الطَّلعَةِ أَوَ هِي الرُّؤيَةُ ، و"تَوَازِعُ" ، أَيْ: أَشْوَاقٌ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي(٧).

صح(٨): «يُقَالُ: نَزَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، أَيْ: اشْتَاقَ.»

{ومَطْلَعُ هَذَا النَّظمِ(٩):

---

(١) ينظر الدرر الفاخرة (١٠٦/١) ، والوسيط (٢٠٣) ، ومجمع الأمثال (١٩٦/٢) ، والمستقصي (٢٤٠/٢).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر الموصل في شرح المفصل (٧١١).

(٤) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٠/أ).

(٥) هي قراءة أبي مسعود في مختصر ابن خالويه (٦٥) ، والمحتسب (٣٤٦/١) ، والبحر (٣٣٣/٥) ، وبدون عزو في التبيان (٧٤٠/٢) ، وإعراب القراءات الشواذ (٧١٤/١).

(٦) الآية (٧٦) من سورة يوسف.

(٧) ينظر التخمير (٣٩/٢).

(٨) ينظر الصحاح (نزع) (١٢٨٩/٣).

(٩) ديوان الكميت (١٨٣/٤).

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقَاً إِلَى البِيْضِ أَطْرَبُ   وَلاَ لَعِبَاً [منيّ][1] وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ}[2]

[3]« وَهَذَا كَقَوْلِهِم: "جُنَّ جُنُونُهُ" ، وَاللُّبُّ: العَقْلُ ، وَجَمْعُهُ "أَلْبَابٌ" ، وَقَدْ يُكَسَّرُ عَلَى "أَلُبٍّ" ، كَمَا "بُؤسٍ" عَلَى "أَبؤسٍ" وَ"نَعَمٍ" عَلَى "أَنْعُمٍ" ، قَالَ أَبُو طَالِبٍ[4]:

❁ قَلْبِي إِلَيْهِ مُشْرِفُ الأَلُبِّ ❁[5]

وَرُبَّمَا أَظْهَرُوا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ التَّضْعِيفَ ، وَقِيلَ لأَعْرَابِيَّةٍ تُعَاتِبُ ابْنَهَا: مَا لَكِ لاَ تَدْعِينَ عَلَيْهِ؟ قَالَتْ[6]: "تَأْبَى لَهُ ذَلِكَ بَنَاتُ أَلْبُبِي".»

---

[1] إضافة يقتضيها السياق ، وهي من الديوان.

[2] ساقط من "ع".

[3] ينظر التخمير (٣٩/٢) ، والصحاح (لبب) (٢١٦/١).

[4] هو عم النبي صلى الله عليه وسلم ، واسمه عبد مناف ، وقيل: عمران ، ولد قبل النبي عليه الصلاة والسلام بخمس وثلاثين سنة ، ولما مات عبد المطلب كفله وأحسن تربيته ، كان من أبطال بني هاشم وخطابهم وعقلائهم ، تنظر ترجمته في طبقات ابن سعد (٤٢/١) ، والكامل لابن الأثير (٣٤/٢) ، وتاريخ الأمم والملوك (١٨١/٢) ، وتاريخ الخميس (٢٩٩/١) ، وتاريخ اليعقوبي (١٩٩/١)، وخزانة الأدب (٧٥/٢) ، والأعلام (١٦٦/٤).

[5] الصحاح (لبب) (٢١٦/١) ، والتخمير (٣٩/٢).

[6] ينظر مجمع الأمثال (١٣٣/١) ، والمستقصي (١٨/٢) ، وبنات الألبب: عروق في القلب تكون منها الرقة.

[الإقحام بين المضاف والمضاف إليه]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« فصــــــل :

وَقَالُوا فِي نَحو قَولِ لَبيدٍ⁽¹⁾:

⊛ إِلَى الحَولِ ثُمَّ اسْمُ السَّلاَمِ عَلَيْكُمَا ⊛

وَقَوْلَيِ⁽²⁾ ذِي الرُّمَّةِ:

دَاعٍ يُنَادِيْهِ بِاسْمِ المَاءِ مَبْغُومُ⁽³⁾
تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشِّيْبِ فِي مُتَثَلِّمِ⁽⁴⁾

إِنَّ المُضَافَ يَعْنِونَ: "الاسْمَ" مُقْحَمٌ ، خُرُوجُهُ وَدُخُولُهُ سَواءٌ ، وَحَكَوا: هَذَا حَيُّ زَيْدٍ، وَأَتَيْتُكَ وَحَيُّ فُلاَنٍ قَائِمٌ ، وَحَيُّ فُلاَنَةٍ شَاهِدٌ ، وَأَنْشَدَوا⁽⁵⁾:

---

(1) عجزه – كما في المطبوع وسيأتي في الشرح –:

⊛ ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر ⊛

وهو للبيد في ديوانه (٧٤) ، ومعاني القرآن (٤٤٨/١) ، ومجاز القرآن (١٦/١) ، والحماسة الصغرى (١٥٤) ، والخصائص (٢٩/٣) ، والمنصف (١٣٥/٣) ، وثمار القلوب (٢١٥) ، والمقرب (٢١٣/١) ، والمقاصد النحوية (٣٧٥/٣) ، والخزانة (٣٣٧/٤) ، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب (١٨٠٩/٤) ، والأشموني (٢٤٣/٢).

(2) في المطبوع: (وفي قول ذي الرمة: ... ، وقوله: ...).

(3) صدره كما سيأتي:

⊛ لاَ ينعَشُ الطَّرفَ إلاّ ما تخوَّنَهُ ⊛

وهو لذي الرمة في ديوانه (٣٩٠/١) ، والتخمير (٤٣/٢) ، والخصائص (٢٩/٣) ، ومراتب النحويين ص (٣٨) ، وخزانة الأدب (٣٤٤/٤).

(4) عجزه:

⊛ جوَانبهُ من بصرةٍ وسِلاَمِ ⊛

هو لذي الرمة في ديوانه (١٠٧٠/٢) ، وإصلاح المنطق (٢٩) ، وشرح شواهد الإيضاح (٣٠٧) ، وشرح ابن يعيش (١٤/٣) ، (٨٢/٤) ، وخزانة الأدب (١٠٤/١) ، (٣٤٣/٤) ، وبلا نسبة في الاشتقاق ص (٣٥) ، واللسان (سلم) (٢٩٧/١٢) ، وخزانة الأدب (٣٨٨/٦ ، ٤٤٢).

(5) هو لجبار بن سلمى بن مالك في نوادر أبي زيد ص (١٦١) ، وذيل سمط اللآلي ص (٥٤) ، وخزانة الأدب (٣٣٤/٤) ، وبلا نسبة في كتاب الشعر ص (٣١) ، والخصائص (٢٨/٣) ، وشرح ابن يعيش (١٣/٣) ، وأمالي ابن الحاجب (٤٤٣/١) ، والمقرب (٢١٣/١) ، وشرح الكافية للرضي (٢٤٢/٢).

يَا قُرَّ إنَّ أَبَاكَ حَيُّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خَائِفَةً عَلَى الإحْمَاقِ

وَعَنْ الأَخْفَشِ أَنَّهُ سَمِعَ أعرَابِيَاً يَقُولُ فِي أَبْيَات: "قَالَهُنَّ حَيُّ رَبَاحٍ[١]" ، بِإقْحَامِ "حَيُّ" ، وَالمَعْنَى: هَذَا زَيْدٌ ، وَإنَّ أَبَاكَ خُوَيْلِدٌ[٢] ، "وَقَالَهُنَّ رَباحٌ".

وَمِنْهُ قَولُ الشَّمَّاخِ[٣]:

.... وَنَفَيْتَ عَنْهُ مقام الذئب[٤] ....

أيْ: الذِّئبَ.»[٥]

{قُلتُ: وَمِنْ الأَلْفَاظِ المُقْحَمَةِ مَا جَاءَ فِي حَدِيْثِهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ[٦]: (لاَ صَدَقَةَ إلاَّ عَنْ ظَهْرِ غِنيً) ، ذَكَرَ فِي المُغْرِبِ[٧]: « أَنَّ مَعْنَاهُ: إلاَّ عَنْ غِنيً ، وَ"الظَّهْرُ" فِيْهِ مُقْحَمٌ، كَمَا فِي: ظَهْرِ القَلْبِ ، وَظَهرِ الغَيْبِ.»

وَفِي الأَسَاسِ[٨]: « يُقَالُ: تَكَلَّمْتُ بِهِ عَنْ ظَهرِ الغَيْبِ ، وَحَفِظْتَهُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِي» ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ فِيْهِ لإِقحَامِهِ.}[٩]

---

[١] ينظر كتاب الشعر (٣٢/١) ، وشرح ابن يعيش (١٣/٣) ، وخزانة الأدب (٣٢٢/٤).

[٢] في "ع" (خويلداً) والصواب ما أثبته.

[٣] هو الشماخ بن ضرار بن حرملة المازني الغطفاني ، شاعر مخضرم ، قال البغدادي: اسمه معقل بن ضرار والشماخ لقبه ، كان أرجز الناس على البديهة ، شهد القادسية وتوفى في غزوة موقان سنة ٢٢هـ ، تنظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء (١٣٢ – ١٣٥) ، والأغاني (١٥٤/٩ – ١٦٧)، والمؤتلف والمختلف (١٣٨) ، وخزانة الأدب (١٩٦/٣) ، والأعلام (١٧٥/٣).

[٤] تمامه كما سيأتي:

ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجيل اللعين

وهو في ديوان الشماخ (٣٢١) ، ومجاز القرآن (٤٦/١) ، ومجالس ثعلب (٤٧٥) ، والمعاني الكبير (١٩٤/١) ، والمنصف (١٠٩/١) ، وشرح ابن يعيش (١٣/٣) ، وخزانة الأدب (٣٤٧/٤) ، ومقاييس اللغة ٢٣٥/٠٥ ، ومجمل اللغة (٢٦٧/٤) ، وأساس البلاغة (لجن) ص (٥٥٩).

[٥] المفصل ص (١١٦ – ١١٩).

[٦] ينظر صحيح البخاري كتاب الزكاة باب الوصايا (٣٥/٩) ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٢/٢ ، ٤٣٥).

[٧] ينظر المغرب (٣٦/٢) (ظهر).

[٨] الأساس (ظهر) ص (٤٠٥).

[٩] ساقط من "ع".

شع(١): « أَوْرَدَ هَذَا الفَصْلَ اعتِرَاضاً فِي إِضَافَةِ اللَّفْظِ إِلَى المَدلُولِ وَلاَ يَستَقِيمُ لَهُ استِعمَالُ الاسمِ بِمَعْنَى المُسَمَّى ، وَهُو خِلاَفُ مَذهَبِهِ ، فَاختَارَ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ(٢) زَائِداً ، وَهُو عَلَى إِسقَاطِهِ ، لِيَستَقِيمَ مَذهَبُهُ ، ثُمَّ قَرَّرَ ذَلِكَ بِالشَّواهِدِ ، وَالنِّداءُ فِي البَيْتِ(٣) إِنَّمَا هُو بِاللَّفْظِ ، فَلَو حُمِلَ الاسمُ عَلَى اللَّفْظِ لاَختَلَّ المَعْنَى.»

تغ(٤): « المُضَافُ فِي هَذِهِ الأَمْثِلَةِ وَإِنْ كَانَ مُقْحَماً مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ فَهُو غَيْرُ مُقْحَمٍ مِنْ حَيْثُ البَاطِنُ ، أَمَّا فِي قَولِ ذِي الرُّمَةِ فَظَاهِرٌ فِيهِ غِناء(٥) الاسم ، لأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ الظَّبيَةَ تُخَاطِبُ خِفشَهَا بِمَآمَآ ، وَهَذَا المَعْنَى كَمَا تَرَى حَاصِلٌ إِذَا أُضِيفَ إِلَى "المَاءِ" الاسمُ ، غَيْرُ حَاصِلٍ إِذَا لَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ ؛ لاَحتِمَالِ أَنْ يُتَوَهَّمَ حِينَئِذٍ أَنَّهُ / يُرِيدُ [١٣٧/أ] بِدُعَائِهَا إِيَّاهُ بِـ"المَاءِ" أَنَّهَا تُربَةُ المَاءِ ، حَتَّى يُقْبِلَ عَلَيْهَا ، فَكَأَنَّهَا تَدْعُوهُ بِهِ ، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ: دَعَوتُ الكَلْبَ بِالخُبْزِ ، أَي: أَرَيْتُهُ إِيَّاهُ حَتَّى أَتَانِي.

وَأَمَّا فِي قَولِهِ الثَّانِي فَكَذَلِكَ ؛ لأَنَّهُ يُرِيدُ: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الإِبلِ يَدعُو إِلَى الشُّرْبِ أَخَاهُ بِلَفظَةِ "الشِّيبِ" ، وَأَنَّهُ إِذَا سَمِعَ مَنْ فِي الآخرِ صَوتَ تَجَرُّعِهِ المَاءَ ازدَادَتْ فِيهِ رَغْبَةٌ(٦) ، وَهَذَا المَعْنَى وَإِنْ كَانَ يُستَفَادُ مِنهُ وَ"الاسمُ" مُضَافٌ إِلَى "الشِّيبِ"، لِكَنَّهُ لاَ يُستَفَادُ مِنهُ إِذَا لَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ ؛ لاحتِمَالِ أَنْ يَنصَرِفَ الوَهْمُ إِلَى أَنَّهُ جَمْعُ "أَشْيَبِ" مُرَاداً بِهِ البَعِيرَ.

وَأَمَّا قَولُ لَبِيدٍ فَإِنَّ المُرَادَ بِهِ: المُتَارَكَةُ(٧) ، وَهِي مَجَازٌ ، وَقَدْ جَعَلَ مَعْنَى المَجَازِ بِالإِضَافَةِ إِلَى الحَقِيقَةِ كَلاَ مَعْنىً ؛ لأَنَّهُ جَعَلَهُ اسماً سَاذِجاً ، وَلَفْظاً مَحْضاً.»

{وَرَأَيْتُ فِي ثِمَارِ القُلُوبِ(٨): « "حُكْمُ لَبِيدٍ" يُضْرَبُ مَثَلاً فِي المَيِّتِ يُبْكَى ،

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤١٨/١).

(٢) أي: يكون الاسم.

(٣) أي: في بيت ذي الرمة: "داع يناديه ..."

(٤) ينظر التخمير (٤٠/٢٠ – ٤١).

(٥) في التخمير (عَنى الاسمَ).

(٦) في "ع" (رغبَتَهُ).

(٧) أي: الكناية عن الأمر بترك ما كان أمرهما به ، وهو سلام توديع ، ينظر خزانة الأدب (٣٣٩/٤).

(٨) ينظر ثمار القلوب (٢١٥ – ٢١٦).

وَالغَائِبُ يُخْتَرَمُ(١) لَهُ سَنَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لأَنَّ لَبِيدًا يَقُولُ:

إِلَى الحول .... البيت(٢)

وَإِلَى هَذَا المَثَلِ يُشِيرُ أَبُو تَمَّامٍ(٣) فِي قَوْلِهِ(٤):

ظَعَنُوا فَكَانَ بُكَايَ حَوْلاً بَعدَهُمْ **ثُمَّ ارعَوَيتُ وَذَاكَ حُكمُ لَبِيدِ»}(٥)**

(٦)« وَأَمَّا فِي قَوْلِهِمْ: "**هَذَا حَيُّ زَيْدٍ**" ، فَهُو وَإِنْ كَانَ مِن حَيْثُ الظَّاهِرِ زَائِدًا فَهُو غَيْرُ مَزِيْدٍ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى ؛ لأَنَّ زِيَادَتَهُ تُفِيدُ نوعًا مِنْ التَّحقِيرِ ، وَحطَّ مَنْزِلَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ "الحَيُّ" ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: هَذَا جِسْمٌ لَيْسَ سِوَى أَنَّهُ حَيٌّ ، وَشَيْخٌ مَا فِيْهِ سِوَى أَنَّهُ حَسَّاسٌ مُتَحَرِّكٌ.

وَمِنْ الأَمْثِلَةِ الجَيِّدَةِ فِي هَذَا البَابِ مَا أَنْشَدَهُ الشَّيْخُ فِي الأَسَاسِ(٧):

أَلاَ قَبَحَ الإِلَهُ بَنِي زِيَادٍ **وَحَيَّ أَبِيْهِمُ قَبْحَ الحِمَارِ**(٨)

وَقَوْلُهُ:

.... **حَيَّ خُوَيْلِدٍ** .... [البيت](٩)

سَأَلَ الأَخفَشُ أَعْرَابِيًّا عَنْ قَائِلِ أَبْيَاتٍ أَنْشَدَهَا إِيَّاه ، فَقَال: قَالَهُنَّ حَيُّ رِبَاحٍ ، قَالَ أَبُو عَلِيّ الفَارِسِيّ(١٠): أَيْ: رِبَاحٌ.

---

(١) يخترم: يموت ويذهب ، ينظر اللسان (خرم) (١٢/١٧٢).

(٢) سبق تخريجه ص (٢٣٥).

(٣) هو حبيب بن أوس الطائي ، أبو تمام ، الشاعر والأديب ، أحد أمراء البيان ، رحل إلى مصر ، واستقدمه المعتصم إلى بغداد ، ثم ولي بريد الموصل وتوفى بها سنة ٢٣١هـ ، تنظر ترجمته في نزهة الألباء (١٣٩) ، ومعاهد التنصص (١/٣٨) ، وخزانة الأدب (١/٣٥٦) ، وأخبار أبي تمام للصولي (١٤٤).

(٤) هو في ديوانه (١/٣٩٢).

(٥) ساقط من "ع" ، وبعده نص مكرر ورد قبل المعقوفين في الأصل ، ولم يشر المؤلف لتكراره.

(٦) ينظر التخمير (٢/٤١ – ٤٢).

(٧) ينظر أساس البلاغة (١٣٥) (حقق).

(٨) الشاهد ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه (٢٧) ، وخزانة الأدب (٤/٣٢٠) ، وبلا نسبة في الخصائص (٣/٢٨) ، والمحتسب (١/٣٤٧) ، وشرح ابن يعيش (٣/١٥) ، واللسان (حيا) (١٤/٢١٣).

(٩) مضاف من "ع".

(١٠) ينظر كتاب الشعر (١/٣٢).

(١)« وَعَنْ شَمْسِ المَشْرِقِ مَحمُودِ بنِ العَزيزِ الكَاتِبِي(٢): وَإِذَا مَاتَ أَحَدٌ وَذُكِرَ بَعْدُ ، قِيلَ: كَانَ ذَاكَ وَحَيُّ فُلاَنٍ حَاضِرٌ ، يُرِيدُونَ شَخْصَهُ الحَيُّ ، وَيُقَالُ: أَتَانَا حَيُّ زَيْدٍ ، أَيْ: أَتَانَا زَيْدٌ فِي حَالِ حَيَاتِهِ.

قَالَ(٣): وَمَعْنَى قَولِ لَبِيدٍ: ابكِيَانِي إِلَى الحَولِ ثُمَّ قَطْكُمَا.»

{وَقَبْلَهُ مَذْكُورٌ فِي لُبَابِ الأَدَبِ(٤):

فَقُومَا وَقُولا بِالَّذِي قَدْ عَلِمْتُمَا وَلاَ تَخْمِشَا وَجْهاً وَلاَ تَحْلِقَا الشَّعَرْ(٥)}(٦)

(٧)« وَتَمَامُهُ:

*** وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدْ اعْتَذَرْ ***

وَعَنَي بِـ"دَاعٍ" وَلَدَ ظَبْيَةٍ ، {وَبِـ"المَبْغُومِ" أُمُّهُ ، أَو عَلَى العَكْسِ ؛ لأَنَّ كُلاً مِنْهُمَا بَاغِمٌ ، وَمَبْغُومٌ ، لأَنَّهُمَا يَتَجَاوبَانِ بِصَوتٍ مَآمَاً.

وَذَكَرَ صَاحِبُ **تغ** فِي شَرحِ المُفْرَدِ وَالمُؤلَّفِ وَعَنْ صَاحِبِ(٨) "الحَصَائِل" أَنَّهُ قَالَ: سَأَلتُ جَمِيعَ مَنْ بِخُرَاسَانَ وَالعِرَاقِ مَنَ الأُدَبَاءِ عَنْ قَولِ ذِي الرُّمَةِ هَذَا ، لِمَ قَالَ:

---

(١) ينظر التخمير (٤٢/٢).

(٢) هو محمود بن عزيز العارضي أبو القاسم الخوارزمي ، شمس المشرق ، قال عنه ياقوت: كان أفضل الناس في عصره في علم اللغة والأدب ، لكنه تخطى إلى علم الفلاسفة ، فصار مفتوناً بها بين المسلمين ، وكان الزمخشري يدعوه الجاحظ الثاني ؛ لكثرة حفظه وفصاحة لفظه ، قتل نفسه بيده سنة ٥٢١هـ ، تنظر ترجمته في معجم الأدباء (١٢٦/١٩) ، وبغية الوعاة (٢٧٩/٢).

(٣) أي: صدر الأفاضل.

(٤) "لباب الأدب" لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، ذكره صاحب كشف الظنون.

(٥) هو للبيد في ديوانه ص (٧٣).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر التخمير (٤٢/٢ – ٤٤).

(٨) هو أبو الأزهر البخاري ، ذكره الهروي في مقدمة التهذيب ص (٣٣) مقال: « وممن ألف من الخراسانيين في عصرنا فصحَّف وغيَّر وأزال العربية عن وجهها رجلان ... ، والآخر يكنى أبا الأزهر البخاري» ، قال القطفي في أنباه الرواة (٩٩/٤): « وقد وقع الأزهري في هذا الرجل بغير حجة ... ، وهو رجل طويل النفس ، صنَّف كتاباً سماه "الحصائل" ، معناه: أنه قصد تحصيل ما أغفله الخليل ، وهو كتاب جليل القدر جامع اللغة ...».

"مَبْغُوم" ، ولَمْ يَقُلْ: "بَاغِم"؟ فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهُ ، فَدُلِلْتُ عَلَى امْرَأَةٍ عُمَانِيَّةٍ عِنْدَهَا بِاللُّغَاتِ وَالمَعَانِي عِلْمٌ ، اسْمُهَا أُمُّ الحُسَيْنِ ، فَرَاقَبْتُهَا وَسَأَلْتُهَا عَنْ مَعْنَى البَيْتِ؟ فَقَالَتْ: إِنَّ "مَبْغُوماً" لَيْسَ مِن صِفَةِ "دَاعٍ" وَإِنَّما المُرَادُ: دَاعٍ دُعَاؤُهُ مَبْغُومٌ ، فَحُذِفَ لِدَلاَلَةِ "دَاعٍ" عَلَيهِ.»}(١)

صح(٢): « بَغَمْتُ الرَّجُلَ ، إِذَا لَمْ تُفْصِحْ لَهُ عَنْ مَعْنَى مَا تُحَدِّثُ بِهِ.»

(٣)« ومَعْنَى قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ: دَاعٍ بَاغِمٍ مَبْغُومٍ ، أَمَّا أَنَّهُ "بَاغِمٌ" فَلأَنَّهُ يُنَادِي خَشْفَهُ بِمَامَا ، وَأَمَّا أَنَّهُ "مَبْغُوم" فلأَنَّهُ يُجِيبُهُ الخَشْفُ بِمَامَا أَيْضاً. وَمَحْصُولُ المَعْنَى: دَعَا ذَلِكَ الدَّاعِي مُعَمَّىً غَيْرَ مَفْهُوْمٍ.

« عَنْ أَبِي عَمْرٍو(٤): التَّخَوُّنُ: التَّعَهُّدُ وَالتَّنَقُّصُ" ، وَمِنْهُ تَخَوَّنَتْهُ الحُمَّى وَتَعَهَّدَتْهُ، إِذَا نَقَصَ بِهَا لَحْمُهُ وَشَحْمُهُ» ، وَكَذَا فِي **صح**(٥).

وَ"مَا" مَصدَرِيَّةٌ ، أَيْ: مُدَّةَ تَخَوُّنِهِ ، وَصَدْرُ البَيْتِ:

❁ لاَ يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلاَّ مَا تَخَوَّنَهُ ❁

قِيلَ: التَّقدِيرُ: دَاعٍ مَبْغُومٍ بِاسْمِ المَاءِ يُنَادِي الغَزَالَ ، {وَ"المَاءُ" حَكِيَ بِإِشْمَامِ المِيْمِ إِلَى الكَسرِ ، عَلَى مَا عَلَيهِ صَوتُ الظَّبْيَةِ.}(١)

(٦)« يَقُولُ(٧): بِأَنَّ الغَزَالَ نَاعِسٌ ، لاَ يَرْفَعُ طَرفَهُ إِلاَّ أَنْ تَجِيئَهُ أُمُّهُ ، وَهِيَ المُتَعَهِّدَةُ لَهُ ، وَيُقَالُ: إِلاَّ مَا تَنَقَّصَ نَوْمَهُ دُعَاءُ أُمِّهِ لَه. وقَبْلَهُ(٨):

كَأَنَّهُ بِالضُّحَى تَرمِي الصَّعِيدَ بِهِ   دَبَّابَةٌ فِي عِظَامِ الرَّأْسِ خُرْطُومُ / [١٣٧/

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) في "ع" (في الصحاح) ، وينظر الصحاح (بغم) (٥/١٨٧٣).

(٣) ينظر التخمير (٢/٤٣ – ٤٤).

(٤) هو أبو عمرو بن العلاء ، زبّان بن عمّار التميمي المازي البصري ، من أئمة اللغة والأدب ، وأحد القراء السبعة ، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ، ومات بالكوفة سنة ١٥٤هـ ، تنظر ترجمته في السبعة (٧٩) ، وغاية النهاية (١/٢٨٨) ، وفوات الوفيات (١/١٦٤) ، ووفيات الأعيان (١/٣٨٦) ، والذريعة (١/٣١٨) ، ونزهة الألباء (٣٢).

(٥) ينظر الصحاح (خون) (٥/٢١٠٩ – ٢١١٠).

(٦) ينظر التخمير (٢/٤٤ – ٤٥) ، والصحاح (خون) (٥/٢١١٠).

(٧) كلمة "يقول" مكررة في الأصل.

(٨) البيت في ديوان ذي الرمة (١/٣٨٩).

عَنَى بِـ"الذُّبَابَةِ" الخَمْرَ ، وَالمَعْنَى: كَأَنَّ هَذَا الوَلَدَ مِنْ شِدَّةِ النُّعَاسِ فِي الهَاجِرَةِ سَكْرَانٌ ، وَهَذَا لأَنَّ المَنَامَ مِمَّا يَغلِبُ عَلَى الطِّفلِ ؛ لِرُطُوبَةِ مِزَاجِهِ .»

وَتَمَامُ المِصْرَاعِ الثَّانِي:

❁ **جَوَانِبُهُ مِن بَصْرَةٍ وَسَلامِ** ❁

يَصِفُ حَوضاً مُتَثَلِّماً مُنهَدِماً ، وَالضَّمِيرُ فِي **تَدَاعَيْنَ** [لِلإِبِلِ](١) ، أَيْ: دَعَا بَعْضُهَا بَعْضاً إِلَى المَاءِ بِهَذَا الصَّوتِ ، وَهُوَ صَوتُ مَشَافِرِ الإِبلِ عِندَ الشُّرْبِ(٢).

(٣)« و"قُرّ": تَرْخِيمُ قُرَّة ، وَأَحْمَقَتِ المَرأَةُ: إِذَا جَاءَت بِولَدٍ أَحْمَقَ. {**صح**(٤): وَهِي مُحْمِقٌ وَمُحْمِقَةٌ ، قَالَت امْرَأَةٌ مِن العَرَبِ(٥):

لَسْتُ أُبَالِي أَنْ أَكُونَ مُحْمِقَهْ   إِذَا رَأَيْتُ خُصْيَةً مُعَلَّقَهْ}(٦)

تُرِيدُ(٧) أَنَّ ذَلِكَ المَخُوفَ قَدْ وَقَعَ ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ كَونِ قُرَّة أَحْمَق .

وَ "مَقَامَ" فِي "مَقَامَ الذِّئبِ" غَيْرُ مَزِيْدٍ مِن حَيْثُ المَعْنَى ، لأَنَّ لَهُ هَوْلاً وَرُعْباً لا يُفِيدُهُ(٨) بِانفِرادِهِ ، وَعَلَيهِ(٩) ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾ » ، وَهَذَا كَمَا يُقَالُ: حَضَرَ(١٠) فُلاَنٌ ، وَمَجْلِسُهُ ، وَالمُرَادُ: نَفْسُهُ .

---

(١) الأصل (للإناء) والصواب ما أثبته ، وهو من "ع".

(٢) ينظر الموصل في شرح المفصل (٧١٣).

(٣) ينظر التخمير (٢/٤٥).

(٤) ينظر الصحاح (حمق) (٤/١٤٦٥).

(٥) البيت لامرأة من العرب ، وهو في إصلاح المنطق (١٦٨) ، والمنصف (٢/١٣٢) ، والمخصص (١٦/١٢٩) ، وشرح ابن يعيش (٤/١٤٣).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) أي: قوله: "يا قر إن ...".

(٨) أي: الذئب.

(٩) الآية (٤٦) من سورة الرحمن.

(١٠) في "ع" (حضره).

{وفِي الكَشَّافِ(١): ﴿ مَقَامَ رَبِّهِۦ ﴾(٢) أيْ: موقِفَهُ الَّذِي يَقِفُ فِيْهِ العِبَادُ لِلحِسَابِ يومَ القِيَامَةِ(٣) ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾. وقِيْلَ: هُو مُقْحَمٌ، كَمَا يُقَالُ: أَخَافُ جَانِبَ فُلاَنٍ، وهُوَ الوَجْهُ المَذْكُورُ أَوَّلاً، فَاعرِفْهُ» }(٤).

(٥)« والمَعْنَى بِكَوْنِهِ مُقْحَماً فِي هَذِهِ المَوَاقِعِ تَمَامُ أَصْلِ المَعْنَى بِدُونِهِ. ومَا قَبْلَ البَيْتِ(٦):

ومَاءٍ قَدْ وَرَدْتُ لِوَصْلِ أَرْوَى عَلَيهِ الطَّيْرُ كَالوَرَقِ اللُّجَيْنِ
ذَعَرْتُ بِهِ القَطَا ونَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذِّئْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِيْنِ

أيْ: وُرُوْدِي ذَلِكَ المَاءِ مِنْ أَجْلِهَا – وَهِي اسمُ امْرَأَةٍ – لأَنْ أَرَاهَا. واللُّجِيْنُ: الخَبِطُ وهُوَ مَا سَقَطَ مِنَ الوَرَقِ عِنْدَ الخَبْطِ(٧)، يقُولُ: نَفَّرْتُ الطُّيُوْرَ فِي ذَلِكَ تَنْفِيراً وَشَرَّدْتُ الوَحْشَ(٨) عَنْهُ تَشْرِيْدَاً.»

ورَأَيْتُ فِي بَعْضِ الحَوَاشِي: أَنَّ "الرَّجُلَ اللَّعِيْنَ" هُو الفَزَّاعَةُ يُنْصَبُ فِي الزَّرْعِ مِثْلُ شَخْصِ الرَّجُلِ.}(٤)

قَوْلُهُ: "**إِنَّ المُضَافَ**" بِكَسْرِ الهَمْزَةِ، لأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِقَولِهِ فِي أَوَّلِ الفَصْلِ: "وَقَالُوا". وقَوْلُهُ "**مُقْحَمٌ**" خَبَرُ "**إِنَّ**". وقَوْلُهُ: "**يَعْنُونَ الاسمَ**" حَشْوٌ، وَقَعَ تَفْسِيْرَاً لِلمُضَافِ. والوَاو فِي "**وتَدَاعَيْنَ**" لَيْسَ مِنَ البَيْتِ، وإِنَّمَا هُوَ لِلعَطْفِ، جُمِعَ بِهِ المِصْرَاعَانِ مِنَ البَيْتَيْنِ المُخْتَلِفَيْنِ. وَ "مَا" حِكَايَةُ صَوتِ الظَّبْيَةِ.

---

(١) ينظر الكشاف (٤/٤٨ – ٤٩).

(٢) الآية (٤٦) من سورة الرحمن.

(٣) الآية (٦) من سورة المطففين.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر التخمير (٢/٤٥ – ٤٦).

(٦) هما في ديوان الشماخ (٣٢٠ – ٣٢١)، والتخمير (٢/٤٥ – ٤٦).

(٧) ينظر إصلاح المنطق (٦٩)، (٤١٧)، والصحاح (لجن) (٦/٢١٩٣).

(٨) في "ع" (الوحوش).

{وَمِن فَوائِدِ الكَشَّافِ(١): « فِي قَولِهِ(٢) ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُ الاسمُ مُقحَمَاً ، ويُرَادُ: "بِاللهِ" إجْرَاؤُهَا وَإِرْسَاؤُهَا ، فَأعرِفْهُ.»

قُلتُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَولُهُ - أَيْضَاً [وَ](٣) اللهُ أعلَمُ -: ﴿ لِمَنۡ خَافَ مَقَامِى ﴾ (٤) مِن هَذَا البَابِ ، أيْ: خَافَنِي.}(٥)

---

(١) ينظر الكشاف (٢/٢٦٩).

(٢) الآية (٤١) من سورة هود.

(٣) إضافة يقتضيها السياق.

(٤) الآية (١٤) من سورة إبراهيم.

(٥) ساقط من "ع".

[إضافة أسماء الزمان]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــــل** :

وتُضَافُ أسْمَاءُ الزَّمَانِ إلَـى الفِعْـلِ ، قَـالَ اللهُ تعَـالَى: ﴿ هَـٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ(١)﴾ (٢) ، وتَقُولُ: جِئتُكَ إذَا جَاءَ زَيْدٌ ، وآتِيْكَ إذَا احْمَرَّ البُسْرُ ، ومَا رَأَيْتُكَ مُذْ(٣) دَخَلَ الشِّتَاءُ ، ومُذْ قَدِمَ الأمِيرُ. وقَالَ(٤):

❋ حَنَّت نَوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ ❋

وتُضَافُ إلَى الجُمْلَةِ الابتِدَائِيَّةِ أيْضاً ، كَقَولِكَ: أتَيتُكَ زَمَنَ الحَجَّاجُ أمِيرٌ ، وإذْ الخَلِيفَةُ عَبْدُ المَلِكِ ، وقَدْ أُضِيفَ المَكَانُ إليهِمَا فِي قَولِهِم: اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ ، وحَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، ومِمَّا يُضَافُ إلَى الفِعْلِ "آية" لِقُرْبِ مَعْنَاهَا مِنْ مَعْنَى الوَقْتِ ، قَالَ(٥):

بِآيَةِ يَقْدُمُونَ الخَيْلَ شُعْثاً كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَاما

وقَالَ(٦):

ألاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيماً بِآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا(٧)

و"ذُو" فِي قَولِهِم: اذْهَبْ بِذِي تَسْلَم ، واذْهَبَا بِذِي تَسْلَمَانِ ، واذهَبُوا بِذِي تَسْلَمُون، أيْ: بِذِي سَلامَتِك ، والمَعْنَى: بِالأمْرِ الَّذِي يُسَلِّمُكَ.» (٨)

---

(١) في المطبوع ﴿ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾.

(٢) الآية (١١٩) من سورة المائدة.

(٣) في المطبوع (منذ).

(٤) سبق ذكره ص (١٧٤).

(٥) الشاهد للأعشى في الكتاب (٣/١١٨) ، واللسان (سلم) (١٢/٢٩٢) ، والخزانة (٦/٥١٢) ، وليس في ديوان الأعشى ، وهو بلا نسبة في الكامل (٣/١٣٥٤) ، وتحصيل عين الذهب (٤٣٠) ، والأحاجي النحوية (١٥١) ، والبديع في علم العربية (١/٣٠٠) ، والتنبيهات (٣٠٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٨١١) ، والهمع (٢/٤٢٧) ، والدرر (٥/٣٣).

(٦) في المطبوع (وقال آخر).

(٧) الشاهد ليزيد بن عمرو بن الصعق في الكتاب (٣/١١٨) ، والكامل (١/٢٢٣) ، والمسائل الشيرازيات (١٥١) ، وإيضاح علل النحو (١١٢) ، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٣٤) ، وخزانة الأدب (٦/٥١٢) ، وهو بلا نسبة في التنبيهات (٣٠٩) ، والهمع (٢/٤٢٧) ، والدرر (٥/٣٥).

(٨) المفصل (١١٩ – ١٢٢).

قُلتُ: مِنْ حَقِّ الفِعْلِ أَنْ لا يَصلُحَ مُضَافاً إِلَيهِ ؛ لأَنَّ مِنْ صِفَتِهِ أَنْ يَكُونَ مَجْرُوراً ، وَالجَرُّ لاَ يَدخلُ أَنوَاعَ الفِعْلِ ، ولَكِن لَمَّا صَلُحَ أَنْ يَقَعَ مَوقِعَ المَصْدَرِ ، وَيُقَدَّرَ تَقْدِيْرَهُ سَاغَ وُقُوعُهُ موقِعَ المُضَافِ إِلَيهِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى صُورَةِ الفِعْلِ ، {كَمَا صَحَّ أَنْ يَقَعَ مَفْعُولاً فِي نَحو قَولِهِ⁽¹⁾:

❁ وَقَالُوا: مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ أَلْهُو ❁

أَيْ: لَهْوَاً.

وَفِي الكَشَّافِ⁽²⁾: « قُرِئَ⁽³⁾: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ﴾ ⁽⁴⁾ بِالرَّفْعِ وَالإِضَافَةِ ، وَقُرِئَ بِالنَّصبِ ، إِمَّا عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ لِـ﴿ قَالَ ﴾ ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّ ﴿ هَٰذَا ﴾ مُبْتَدأٌ، وَالظَّرفُ خَبَرٌ ، وَمَعْنَاهُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ كَلَامِ عِيْسَى وَاقِعٌ يَوم يَنفَعُ ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيّاً عَلَى الفَتْحِ ، كقَولِهِ: ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ ﴾ ⁽⁵⁾ ؛ لأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مُتَمَكِّنٍ »}⁽⁶⁾ ، فاعرِفْهُ.

شم: الفِعْل لا يُضَافُ إِلَيهِ ، لِمَا فِيهِ مِنْ فَرطِ العُمُومِ وَالإِبهَامِ ، فَإِذَا كَانَ لاَ يَتَخَصَّصُ بِنَفْسِهِ فَكَيْفَ يُخَصِّصُ غَيْرَهُ ، إِلاَّ أَنَّهُم عَدَلُوا عَنَ القِيَاسِ ، وَاسْتَحْسَنُوا

---

(١) عجزه:

❁ إلى الإصباح آثر ذي أثير ❁

وهو لعروة بن الورد في ديوانه (٣٤) ، واللسان (آثر) (٩/٤) ، والدرر (٧٥/١) ، وبلا نسبة في الخصائص (٤٣٣/٢) ، والمحتسب (٣٢/٢) ، وشرح ابن يعيش (٩٥/٢) ، وتذكرة النحاة (٥٣٦).

(٢) ينظر الكشاف (٦٥٨/١).

(٣) قرأ نافع وحده بنصب (يوم) ، وقرأ الباقون بالرفع ، ينظر السبعة (٢٥٠) ، والكشف (٤٢٣/١)، والتبصرة (١٨٩) ، والغاية في القراءات العشر (١٤٢) ، والتيسير (١٠١) ، والعنوان في القراءات السبع (٨٩) ، والإقناع (٦٣٧/٢).

(٤) الآية (١١٩) من سورة المائدة.

(٥) الآية (١٩) من سورة الانفطار.

(٦) ساقط من "ع".

إِضَافَةَ الزَّمَانِ إِلَى الفِعْلِ ، لأَنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ والمَصْدَرِ ، فَصَارَ الزَّمَانُ بَعْضَ الفِعْلِ ، وإضافة بَعْضِ الشَّيءِ إِلَى الشَّيءِ جَائِزَةٌ(١).

شع(٢): « اتَّسَعُوا فِي ظُرُوفِ الزَّمَانِ مَا لَمْ يَتَّسِعُوا فِي غَيْرِهَا حَتَّى أَضَافُوهَا إِلَى الجُمَلِ بِتَأْوِيلِ مَضْمُونِهَا ، فَـ"يَوم يَقُومُ زَيْدٌ" وَ"زَمَنَ الحَجَّاجُ أَمِيْرٌ" ، بِمَعْنَى: قِيَامِ زَيْدٍ وَإِمَارَةِ الحَجَّاجِ ، فَنُزِّلَتْ مَنزِلَةَ المَصَادِرِ مِنْ قِبَلِ الاشْتِقَاقِ القَائِمِ بَيْنَهُمَا.»

(٣)« وَاعلَمْ أَنَّ العَامِلَ فِي الظَّرفِ فِي: "جِئْتُكَ إِذْ(٤) جَاءَ زَيْدٌ" ، "جِئْتُكَ" لا "جَاءَ"؛ لأَنَّ "إِذْ" مُضَافٌ إِلَى "جَاءَ" والمُضَافُ إِلَيهِ لاَ يَعمَلُ فِي المُضَافِ ، لأَنَّ المَعمُولَ لاَ يَقَعُ / إلاَّ حَيْثُ يَقَعُ العَامِلُ. [١٣٨/

كُنْتُ أَنَا وَعِدَّةٌ مِنْ الشُّرَكَاءِ فِي صُحْبَةِ شَيْخِنَا الإِمَامِ الأَجَلِّ ، الكَبِيرُ العَلاَّمَةُ الأُستَاذُ نَجمُ الدِّينِ الزَّاهِدِيّ الخَوارزمِيّ – قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ – عَلَى الطَّرِيقِ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ ، فَسَأَلنَا عَنْ نَاصِبِ الظَّرفِ فِي ﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴾ (٥) ، فقُلتُ: نَاصِبُهُ {قَولِهِ}(٦) ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ (٧) فقَالَ الشَّيخُ: لِمَ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ جَآءَ ﴾ نَاصِبَهُ ؟ ، فَذَكَرتُ هُنَا ، فَاستَحْسَنَ جَوَابِي ، وَبَخْبَخَ(٨) بِصُحبَتِي ، فَجزَاهُ اللهُ عَنَّا وَعَنْ كَافَّةِ أَهْلِ الإِسْلاَمِ خَيْرَ الجَزَاءِ ، فكَانَ مِنْ عَادَتِهِ(٩) الإِفَادَةُ أَبَداً حَضَراً وَسَفَراً.»

---

(١) ينظر الموصل في شرح المفصل (٧١٧ – ٧١٨).

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤١٩/١).

(٣) النص في الموصل في شرح المفصل (٧١٨).

(٤) في "ع" (إذا).

(٥) الآية (١) من سورة النصر.

(٦) ساقط من "ع".

(٧) الآية (٣) من سورة النصر.

(٨) البخبخة: تعظيم الأمر وتفخيمه ، اللسان (بخخ) (٦/٣).

(٩) في الأصل (عادة) ، وما أثبته من "ع" والمصادر.

{وَمِثْلُهُ مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ عَفِيفُ الدِّينِ أَبُو حَفْص عمر بن عُثْمَان الجِنْزِيّ فِي مَسَائِلِهِ العَشْر ، وَهِي المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ فِي قَولِهِ تَعالَى: ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ (١) فِي نَاصِبِ ﴿ إِذَا ﴾ ، وَقَدْ كَتَبْتُ فِي مَسَائِلِ "إِذَا" فِي المَبْنِيَّاتِ مَبَاحِثَهُ ، عَلَى مَا سَيَأْتِيكَ فِي هَذَا الكِتَاب.

وعَلَى هَذَا قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا بَطَشۡتُم بَطَشۡتُمۡ جَبَّارِينَ ﴾ (٢) ، وقَولُهُ: ﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ نَعِيمًا ﴾ (٣) ، وَالعَامِلُ فِي ﴿ وَإِذَا ﴾ فِي المَوضِعَين هُوَ الفِعْل الثَّانِي لاَ الأَوَّلُ الَّذِي يَلِيْهِ(٤) ، فَاعرِفْهُ}(٥)

تخ(٦): « اعلَمْ أَنَّهُ يُضَافُ إِلَى الفِعْل أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ مِنْ الأَسْمَاءِ:

النَّوعُ الأَوَّلُ: ظُرُوفُ الزَّمَانِ مُبْهَمَةً أَو غَيْرَ مُبْهَمَةٍ ، وَهَذَا النَّوعُ يُضَافُ إِلَى الجُمْلَتَين.

الثَّانِي: ظُرُوفُ المَكَانِ المُبْهَمَةِ ، نَحو: حَيْثُ جَلَسَ ، وَهَذَا النَّوعُ أَيْضاً يُضَافُ إِلَى الجُمْلَتَيْن(٧).

وَالثَّالِثُ: "آيَةُ" ، نَحو:

* بآيَةِ يَقْدُمُونَ .... *

مَعْنَاهُ: إِذَا رَأَيْتَ قَوماً يَقْدُمُونَ فَهُمْ الَّذِين أُرِيدُ تَبْلِيْغَ الرِّسَالَةِ إِلَيهِم ، فَبَلِّغْهُمْ كَذَا ، وَهُوَ مِمَّا لاَ يُضَافُ إِلاَّ إِلَى الفِعْلِ.

وَالرَّابِعُ(٨): "ذُو" ، وَهُوَ عَلَى وَجْهَين:

أَحَدُهُمَا: بِمَعْنَى الَّذِي ، وَهِي الطَّائِيَّةَ ، عَلَى مَا سَيَأْتِي ذِكْرُهَا.

---

(١) الآية (١) من سورة النجم.

(٢) الآية (١٣٠) من سورة الشعراء.

(٣) الآية (٢٠) من سورة الإنسان.

(٤) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل (٧١٨).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر التخمير (٤٧/٢ – ٤٩).

(٧) في "ع" (يضاف إلى جملتين أيضاً).

(٨) في "ع" (والنوع الرابع).

وَالثَّانِي: بِمَعْنَى الصَّاحِبِ ، ثُمَّ إِنَّ الطَّائِيَّةَ مَنْقُولَةٌ عَن "ذُو" بِمَعْنَى الصَّاحِبِ ، وفِي هَذَا النَّقْلِ مُرَاعَاةٌ عَلَى مُنَاسَبَةٍ حَسَنَةٍ ، وَهِيَ: أَنَّ مَا هُوَ بِمَعْنَى "الَّذِي" وصْلَةٌ إِلَى الوَصْفِ لِلْمَعَارِفِ بِالجُمَلِ ، كَمَا أَنَّ مَا هُوَ بِمَعْنَى صَاحِبٍ وَصْلَةٌ إِلَى الوَصْفِ بِأَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ ، فَتَجَانَسَ المَنْقُولُ وَالمَنْقُولُ عَنْهُ ، فَإِذَا قُلْتَ: "**اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمْ**" احْتَمَلَ الوَجْهَيْنِ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: لَو كَانَ "ذُو" هُنَا بِمَعْنَى "الَّذِي" لَكَانَ فِي مَوْضِعِ الجَرِّ عَلَى صُورَةِ الرَّفْعِ ، لأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَرَرتُ بِذُو قَالَ ذَاكَ ، وَرَأَيْتُ ذُو قَالَ ، أَي: الَّذِي قَالَ، وكَذَلِكَ يَقُولُونَ: هَذَانِ ذُو قَالاَ ، سَوَّى فِيهِ بَيْنَ الأَحْوَالِ ، كَأَنَّهُ لِلتَّفْرِقَةِ بَيْنَهُ وبَيْنَ "ذُو" بِمَعْنَى الصَّاحِبِ؟

أجبت: مِنْهُمْ مَنْ يُثَنِّي وَيَجْمَعُ ، وَيُجْرِيْهِ فِي الإِعْرَابِ مُجْرَى "ذُو" بِمَعْنَى صَاحِب ، قِيَاساً عَلَى تَأْنِيْثِهِ ، فَإِنَّهُمْ بِأَجْمَعِهِم يَقُولُونَ: مَرَرْتُ بِذَاتِ قَالَتْ ذَاكَ ، فَبِمَعْنَى الصَّاحِبِ مَعْنَاهُ: بِصَاحِبَةِ هَذِهِ الكَلِمَةِ ، وَهِيَ "تَسْلَم" ، وَمَحْصُولُهُ: بِذِي سَلاَمَتِكَ. وبِمَعْنَى "الَّذِي" مَعْنَاهُ: بِالسَّلاَمِ الَّذِي تُسَلِّمَه ، لأَنَّ السَّلاَمَ وَالسَّلاَمَةَ بِمَعْنَى[1] أو بِالأَمرِ الَّذِي تَسْلَمُ بِهِ. وَالشَّيْخُ ــ رَحِمَهُ الله ــ قَدْ جَمَعَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الكَلِمَةِ بَيْنَ القَوْلَيْنِ تَنْبِيْهَاً عَلَى أَنَّ مَحْصُولَهُمَا وَاحِدٌ ، وفِي قَوْلِهِ: "**اذْهَبْ بِذِي سَلامَتِكَ**" مَعْنَى الدُّعَاءِ.»

{**قُلْتُ:** وَقَدْ مَرَّ بِي فِي بَعْضِ نُسَخِ الحَمَاسَةِ[2]: « فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ فِي بَابِ الأَدَبِ:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتُهُم فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[3]

وَيُروَى: مِن ذُو عِنْدِهِمْ ، وَ"ذُو" بِمَعْنَى "الَّذِي"» ، لاَ يُسْتَعمَلُ إِلاَّ بِالوَاوِ فِي الأَحوَالِ الثَّلاَثِ ، وَلاَ يُسْتَعمَلُ بِاليَاءِ إِلاَّ فِي قَولِهِمْ: بِذِي تَسْلَم ، وَهُوَ شَاذٌّ. وَيَجُوزُ أَنْ

---

[1] أي: بمعنى واحد.

[2] ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٥٩/٣).

[3] هو لمنظور بن سحيم في الحماسة ص (٢١٣) ، وشرح الحماسة للأعلم الشنتمري (٧٢٩/٢) ، وشرح الحماسة للتبريزي (٩١/٣) ، والمقرب (٥٩/١) ، والمقاصد النحوية (١٢٧/١) ، وشرح التصريح (٦٣/١) ، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١٥٧/١).

يكُونَ "ذي" لَغواً فِي هَذَا البَيْتِ ، أَيْ: مِنْ عِنْدِهِم.}(١)

(٢)« قِيْلَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ تَميمٍ إِلَى عَمْرِو بن هِنْدٍ(٣) المَلِكِ ، فقَالَ لَهُ: مَا جَاءَ بِكَ؟، قَالَ: حُبُّ الطَّعَامِ ، وقَدْ أَقْوَيتُ ثَلاثاً ولَمْ أَذُقْ طعَاماً ، وكَانَ له غَرَضٌ ، ورُمِيَ فِي النَّارِ فَاحْتَرَقَ ، فَهَجَتِ العَرَبُ بذَلِكَ تَمِيْماً ، وفَشَا فِيهِمْ هَذَا البَاطِلُ بِسَبَبِ وَاحِدٍ مِنْهُم ، حَتَّى قِيْلَ لَهُمْ: أَسْرَى الدُخَان ، كَأَنَّ / قَائلاً قَالَ: بِأَيِّ عَلامَةٍ يُعْرَفُونَ ؟ ، [١٣٨/ب] فَقَالَ: عَلاَمَتُهُمْ حُبُّهُم الطَّعَامَ ، وفِيهِم يَقُولُ القَائِلُ(٤):

إِذَا مَا مَاتَ مَيْتٌ مِنْ تَمِيْمٍ فَسَرَّكَ أَنْ يَعِيْشَ فَجِيءْ بِزَادِ
بِخُبْزٍ أَو بِتَمْرٍ أَو بِسَمْنٍ أَو الشَّيءِ المُلَفَّفِ فِي البِجَادِ
تَرَاهُ يَطُوفُ فِي الآفَاقِ حِرْصَاً لِيَأْكُلَ رَأْسَ لُقْمَانَ بْنِ عَادِ»

{ومِنْ البَابِ مَا أَنْشَدَ صَاحِبُ "**تغ**" فِي ضِرَامِهِ(٥):

أَلِكْنِي إِلَيهَا عَمْرَكَ اللهَ يَا فَتَي بِآيَةِ مَا جَاءَتْ إِلَيْنَا تَهَادِيَا(٦)

وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ الأَسَاسِ(٧) ، أَيْ: بِعَلاَمَةِ مَجِيئهَا تَهَادِياً.

ورَأَيتُ فِي بَعْضِ الكُتُبِ المُتْقَنَةِ أَنَّ لُقْمَانَ(٨) هَذَا كَانَ يَتَغدَّى بِبَعِيْرٍ ، ويَتَعَشَّى بِبَعِيْرٍ ، ويَتَعلَّلُ(٩) فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ بِفَصِيلٍ.}(١)

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر التخمير (٢/٤٩) ، والموصل في شرح المفصل (٧٢٢).

(٣) هو عمرو بن المنذر اللخمي ، ملك الحيرة في الجاهلية ، عرف بنسبته إلى أمه هند عمة امرئ القيس ، توفى مقتولاً نحو ٤٥ قبل الهجرة ، تنظر ترجمته في معجم الشعراء (٢٠٥) ، والعبر وديوان المبتدأ والخبر (٢/٢٦٥) ، والعرب ما قبل الإسلام (٢٠٨) ، والأعلام (٥/٨٧).

(٤) هذه الأبيات ليزيد بن عمرو بن الصعق في اللسان (لقم) (١٢/٥٤٧) ، ولأبي المهوس أو ليزيد بن عمرو بن الصعق في تاج العروس (لقف) (لقم) (٢٤/٣٧٤) ، وبدون نسبة في مفتاح العلوم ص (٧٠٥).

(٥) ينظر شروح سقط الزند (٤/١٦٧٢).

(٦) الشاهد لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه (١٩) ، والأزهية (٨٥) ، وأمالي ابن الشجري (٢/٥٥٧) ، وحماسة ابن الشجري (١/٥٤٦) ، وخزانة الأدب (٢/١٠٤).

(٧) ينظر أساس البلاغة ص (٢٠) (ألك).

(٨) أي: لقمان المذكور في أبيات يزيد بن عمرو السابقة.

(٩) يتعلّل: أي يتلهى به ويتجزأ ، اللسان (علل) (١١/٤٦٩).

قَولُهُ:

❁ حَنَّتْ نَوَارُ .... ❁

هِي اسْمُ بِنْتِ عَبْدِ شَمْسٍ ، وكَانَتْ قَدْ عَشِقَتْ مَلِكاً(١) ، فَهَمَّ المَلِكُ بِأَنْ يُوقِعَ عَلَى عَبْدِ شَمْسٍ ، فَشَعَرَتْ "نوارُ"بِذَلِكَ ، وآذَنَتْ أَبَاهَا ، فقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَقْرِبَائِهَا: "حَنَّتْ نَوارُ" ، أَيْ: اشْتَاقَتْ إِلَى مِنْ تُحِبُّه ، ولَيْسَ الوَقْتُ وَقْتَ الحَنِيْنِ ، تَمَامُهُ:

❁ وبَذَا الَّذِي كَانَت نَوَارُ أَحَنَّتِ ❁

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٢): « هَنَّا أَصْلُهُ فِي المَكَانِ ، فَاستُعْمِلَ فِي مَعْنَى الحِيْنِ هُنَا؛ لأَنَّ "لاَتَ" لا تَدخُلُ إِلاَّ عَلَى الحِيْنِ ، وكَذَلِكَ "حَيْثُ" أَصْلُهُ فِي المَكَانِ ، ويُستَعملُ فِي الزَّمَانِ ، فِي قَولِهِم: قُلتَ هَذَا حَيْثُ قُلتَ كَذَا ، بمَعْنَى: حِيْنَ قُلتَ كَذَا.»

و"إِذَا" أَصْلُهُ فِي الزَّمَانِ ، ويُستَعملُ بالمَكَانِ(٣) فِي قَولِهِم(٤): "خَرَجَتُ فَإِذَا زَيْدٌ بِالبَابِ" ، أَيْ: فَبالحَضرَةِ ، أَو: بِذَلِكَ المَكَانِ زَيْدٌ ، فَاعرِفْهُ(٥).

{وفِي الكَشَّافِ(٦): « فِي آل عِمْرَان ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥۖ ﴾ (٧) أَيْ: فِي ذَلِكَ المَكَانِ الَّذِي هُوَ قَاعِدٌ فِيْهِ ، أَيْ: فِي ذَلِكَ الوَقت ، فقَدْ يُستَعَارُ "هُنَا" و "ثَمَّ" و "حَيْثُ" لِلزَّمَانِ.»}(٨)

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٩): « وَإِنَّمَا جَازَ إِضَافَةُ "آيَةِ" إِلَى الفِعْلِ مِنْ قِبَلِ أَنَّهَا بِمَعْنَى العَلاَمَةِ ، فَشَابَهَ الزَّمَانَ ، وبَيَانُ ذَلِكَ: وَهُوَ أَنَّ الوَقْتَ حَادِثٌ ، صَارَ عَلاَمَةً

---

(١) تنظر القصة في الموصل (٧١٩) ، والخزانة (٤/٢٠١ – ٢٠٢).

(٢) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٠/أ).

(٣) في "ع" (بمعنى المكان).

(٤) ينظر المسائل المنثورة ص (١٣) ، وسر صناعة الإعراب (١/٢٦٠).

(٥) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٢٠).

(٦) ينظر الكشاف (١/٤٢٧).

(٧) الآية (٣٨) من سورة آل عمران.

(٨) ساقط من "ع".

(٩) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٠/أ) بتصرف يسير.

لِحَادِثٍ آخَرَ ، وَ"الآيَةُ" عَلاَمَةٌ ، فَمِنْ هَذِهِ الجِهَةِ جَازَ إِضَافَتُهَا(١) إِلَى الأَفعَالِ ، وَلاَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي"العَلاَمَةِ".»

---

(١) في "ع" (إضافتهما).

[الفصل بين المضاف والمضاف إليه]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

وَيَجُوزُ الفَصْلُ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرفِ فِي الشِّعرِ ، مِنْ ذَلِكَ قَولُ عَمرِو بنِ قَمِيئَةَ(١):

❁ للهِ دَرُّ اليَومَ مَنْ لاَمَهَا(٢) ❁

وَقَولُ دُرْنَا(٣):

❁ هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ ، مَنْ لاَ أَخَا لَهُ(٤) ❁

وَأَمَّا قَولُ الفَرَزدَقِ(٥):

❁ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ ❁

---

(١) هو عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك الثعلبي ، شاعر جاهلي ، دخل بلاد الروم مع امرئ القيس فهلك ، فسمي عمرو الضائع ، عُمِّر طويلاً ، تنظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء (١٥٩/١ – ١٦٠) ، والشعر والشعراء (٢٦٤ – ٢٦٥) ، والأغاني (٧٦/١٨ – ٨١)، والمؤتلف والمختلف (١٦٨) ، ومعجم الشعراء ص (٢٠٠) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (٨٠/٣) ، ومعجم المطبوعات (٢١٩).

(٢) صدره سيأتي في الشرح ، وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ص (١٨٢) ، والكتاب (١٧٨/١) ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٧٧/٢) ، وشرح ابن يعيش (٢٠/٣) ، ومعجم البلدان (ساتيدما) (١٦٨/٣) ، والخزانة (٤٠٥/٤) ، وبلا نسبة في المقتضب (٣٧٧/٤) ، ومجالس ثعلب (١٢٥/١) ، والانتصار (٨٣) ، والأصول (٢٢٧/٢) ، واللامات (١٠٨) ، والإنصاف (٤٣٢/٢).

(٣) ستأتي ترجمتها ص (٣٧٤) نقلاً عن التخمير.

(٤) سبق تخريجه ص (٢٢٧).

(٥) سيأتي صدره في الشرح ، وهو للفرزدق في الكتاب (١٨٠/١) ، والمقتضب (٢٢٩/٤) ، والانتصار (٨٤) ، وشرح ابن يعيش (٢١/٣) ، وارتشاف الضرب (٢٢٠٦/٤) ، والمقاصد النحوية (٤٥١/٣) ، وخزانة الأدب (٣١٩/٢) ، وبلا نسبة في معاني القرآن (٣٢٢/٢) ، والخصائص (٤٠٧/٢).

وَقَوْلُ الأَعْشَى(١):

إِلاَّ عُلاَلَةَ أَوْ بُدَا   هَةَ سَابِحٍ ....

فَعَلَى حَذْفِ المُضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الأَوَّلِ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِالثَّانِي ، وَمَا يَقَعُ فِي بَعْضِ نُسَخِ الكِتَابِ [مِن قَوْلِهِ](٢):

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ   زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةْ(٣)

فَسِيبَوَيه بَرِيءٌ عَن(٤) عُهدَتِهِ.»(٥)

حم: "قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ: وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الفَصْلُ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ لأَنَّهُمَا بِمَنزِلَهِ شَيْءٍ وَاحِدٍ(٦)؛ لأَنَّ الغَرَضَ مِن إِيرَادِهِمَا وَاحِدٌ ، فَكَأَنَّكَ(٧) إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي غُلاَمُ زَيْدٍ ، فَإِنَّ المَقْصُودَ مِنَ الإِخْبَارِ لَيْسَ مَقْصُورًا عَلَى ذِكْرِ الغُلاَمِ ، وَإِنَّمَا الغَرَضُ "الغُلاَمُ" المَنْسُوبُ إِلَى "زَيْدٍ" ، فَكَانَا فِي القَصْدِ سَواءٍ(٨).

وَإِنَّمَا جَازَ الفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالظَّرْفِ ، لأَنَّ الظُّرُوفَ مِنَ المَعَانِي بِمَنْزِلَةِ أَنْفُسِهَا ؛ لاشْتِمَالِهَا عَلَيْهَا ، فَجُعِلَ الفَصْلُ بِهَا كَلاَ فَصْلٍ.

---

(١) ستأتي تتمة البيت في الشرح ، وهو في ديوان الأعشى (٨٠) ، والكتاب (١/١٧٩) ، والانتصار (٨٣) ، والخصائص (٢/٤٠٧) ، والمذكر والمؤنث للأنباري (٣١٩) ، وشروح سقط الزند (٨١٠) ، وشرح ابن يعيش (٣/٢٢) ، واللسان (جزر) (٤/١٣٥) ، والمقاصد النحوية (٣/١٣١) ، وخزانة الأدب (١/١٧٢) ، وبلا نسبة في المقتضب (٤/٢٢٨) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (١/١١٨).

(٢) إضافة يستقيم بها النص وهي في نسخ المفصل.

(٣) لم أهتد إلى قائله ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن (١/٣٥٨) ، (٢/٨١) ، ومجالس ثعلب (١/١٢٥) ، والخصائص (٢/٤٠٦) ، والإنصاف (٢/٤٢٧) ، وضرائر ابن عصفور (١٩٦) ، والمقاصد النحوية (٣/٤٦٨) ، وشرح الأشموني (٢/٢٧٦) ، وخزانة الأدب (٤/٤١٥) ، قال الفراء في المعاني (٢/٨٢): "الصواب: زج القلوص أبو مزادة".

(٤) في المطبوع (من عهدته).

(٥) المفصل (١٢٢ – ١٢٥).

(٦) ينظر الكتاب (١/١٨٠) ، وشرح ابن يعيش (٣/١٩) ، والموصل (٧٢٤).

(٧) في "ع" (فإنك).

(٨) النص في الموصل ص (٧٢٤).

وَمِن المَعَانِي الدَّالَّةِ عَلَى اتِّصَالِ الظَّرف بِالمَظْرُوف أَنَّهُم يَقُولُون: احْمِلْ هَذَا الوِعَاءَ ، والمُرَادُ: حَمْلُ مَا فِي الوِعَاءِ ، إِذْ المَقْصُودُ ذَلِكَ ، فَأَطْلَقُوا اسْمَ الوِعَاءِ عَلَيْهِ بِمَا فِيْهِ.

وَلاَ يَجُوزُ الفَصْلُ فِي سَعَةِ الكَلاَمِ بِالظَّرْفِ وبِغَيْرِهِ. وَأَمَّا قِرَاءَةُ⁽¹⁾ ابنِ عَامِر⁽²⁾ ﴿ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ ⁽³⁾ ، عَلَى إِضَافَةِ ﴿ قَتْلَ ﴾ إِلَى ﴿ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ ، وَالفَاصِلُ غَيْرُ ظَرْفٍ فَمَرْدُودَةٌ.»

وَفِي الكَشَّافِ⁽⁴⁾: « وَالَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ رَأَي فِي بَعْضِ المَصَاحِفِ ﴿ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ بِاليَاءِ.»

شع⁽⁵⁾: « إِذَا أُورِدَ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيهِ⁽⁶⁾ أَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ الظَّرفِ ، فَجَوَابُهُ: أَنَّ مِثْلَ هَذَا الفَصْلِ سَائِغٌ ؛ لاشْتِرَاكِ الفَاصِلِ مَعَ مَا قَبْلَهُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى المُضَافِ إِلَيْهِ ، فَهَذَا هُو الوَجْهُ الَّذِي حَسُنَ مِنْهُ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الفَصْلُ مُمْتَنِعٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ.»

تخ⁽⁷⁾: « هِي دُرْنَا بِنْتُ عَبْعَبَةَ بنِ قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَةَ ، بِضَمِّ الدَّالِ المُهْمَلَةِ ، وَسُكُونِ الرَّاءِ وَبَعْدَهُ نُونٌ. وَقَالَ بَعْضُهُم⁽⁸⁾: هِي دُرْنَا بِنْتُ سَيَّارٍ» ، تَرْثِي رَجُلَيْنِ ، أَيْ: هُمَا صَاحِبَا مَنْ لاَ صَاحِبَ لَهُ.

---

(1) تنظر القراءة في السبعة (٢٧٠) ، والكشف (٤٥٣/١) ، والحجة لأبي زرعة ص (٢٧٣) ، والمحتسب (٢٢٩/١) ، والبحر (٦٥٧/٤).

(2) هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي ، أبو عمران ، أحد القراء السبعة ، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك وتوفى فيها سنة ١١٨هـ ، تنظر ترجمة السبعة (٨٥) ، وتهذيب التهذيب (٢٧٤/٥) ، وغاية النهاية (٤٢٣/١) ، وميزان الاعتدال (٥١/٢).

(3) الآية (١٣٧) من سورة الأنعام.

(4) ينظر الكشاف (٥٤/٢).

(5) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٢١/١).

(6) ينظر الكتاب (١٧٩/١ - ١٨٠).

(7) ينظر التخمير (٥٢/٢ - ٥٣).

(8) هو ابن السيرافي ، ينظر شرح أبيات سيبويه (٢٦٤/١).

و"ذِرَاعَا الأَسَدِ": كَوْكَبَانِ نَيِّرَانِ يَنْزِلُهُمَا القَمَرُ ، و "**جَبْهَةِ الأَسَدِ**": أَرْبَعَةُ أَنْجُم مِنْ مَنَازِلِهِ.

و"البَدَاهَةُ": أَوَّلُ جَرْيِ الفَرَسِ ، و"العُلاَلَةُ":جَرْيٌ بَعْدَ جَرْيِهِ الأَوَّلِ(١).

{**قُلْتُ**: وذَكَرَ المَرْزُوقِي(٢) فِي شَرْحِ قَوْلِ الحَمَاسِيِّ:

« وخَيْلٍ تَلاَفَيْتُ رَيْعَانَهَا بِعِجْلِزَةٍ جَمْزَى المُدَّخَرْ(٣)

مِن عَادَةِ عِتَاقِ الخَيْلِ أَنْ تُبْقِيَ مِن عَدْوِهَا بَقِيَّةً لِوَقْتِ الحَاجَةِ إِلَيْهَا ، فَمَتَى مَا حُثَّتْ بَعْدَ الكَدِّ والعَمَلِ أَعْطَتْهَا ، فَلِذَلِكَ قَالَ الآخَرُ(٤):

فَأَدْرَكَ إِبْقَاءَ العَرَادَةِ ظَلْعُهَا وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا

فَقَوْلُهُ: "إِبْقَاءَ العَرَادَةِ" كَقَوْلِهِ: هُنَا "المُدَّخَرْ".» و"العُلاَلَةُ" و"البَدَاهَةُ" فِيمَا نَحْنُ فِيْهِ مِن هَذَا البَابِ إِشَارَةٌ إِلَى هَذَا المَعْنَى}(٥).

والسَّابِحُ: الحَادِي فِي عَدْوِهِ. / تَقْدِيرُ {هَذِينِ}(٥) البَيْتَيْنِ: إِلاَّ عُلاَلَةَ سَابِحٍ ، أَو بَدَاهَةَ سَابِحٍ. والآخَرُ: بَيْنَ ذِرَاعَي الأَسَدِ وجَبْهَةِ الأَسَدِ ، وحَذْفُ الشَّيْءِ بِدَلاَلَةِ قَرِينَةٍ حَالِيَّةٍ أَو مَقَالِيَّةٍ سَائِغٌ ، كَمَا قَدْ مَرَّ فِي كَثِيْرٍ مِن المَسَائِلِ ، فَاعرِفْهُ. [١٣٩/أ]

صَدْرُ البَيْتِ الأَوَّلِ:

۞لَمَّا رَأَتْ "سَاتِيْدَمَا" اسْتَعْبَرَتْ ۞

سَاتِيدما(٦) جبلٌ معروفٌ.

---

[١] التخمير (٢/٥٤).

[٢] ينظر شرح الحماسة للمرزوقي (٢/٥٥٣ - ٥٥٤).

[٣] البيت لأبي بن سلمى بن ربيعة الضبي في الحماسة ص (٩٩) (باب الحماسة) ، وشرحها للتبريزي (٢/٥٨) ، وهو لأبي بن ربيعة في شرح الحماسة للمرزوقي (٢/٥٥٣).

[٤] الشاهد لكَلْحَبة العريني في المفضليات ص (٣٢) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (٢/٥٥٣) ، وشرح المفضليات لابن الأنباري (٢٣) ، واللسان (بقي) (١٤/٨١) ، وخزانة الأدب (١/٣٨٨)، وهو للأسود بن يعفر في المفصل (١٣٢) ، وشرح ابن يعيش (٣/٣١) ، والمقاصد النحوية (٣/٤٤٢).

[٥] من قوله (قلت) إلى قوله (المعنى) ساقط من "ع".

[٦] ساتيدما: بكسر التاء بعدها ياء ودال مهملة ، هو جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند ، ينظر معجم ما استعجم (٣/٤) ، ومعجم البلدان (٣/١٦٨).

[١]« وتَمَامُ الثَّانِي:

.... إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

وَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزِعْتُ عَلَيْهِما وَهَلْ جَزَعٌ أَنْ قُلْتُ: وَا أَبَتَاهُمَا[٢]

وَصَدْرُ الثَّالِثِ:

⊛ يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ ⊛

وتَمَامُ الرَّابِعِ:

⊛ ...... سَابِحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ ⊛

أَيْ: عَظِيمِهَا ، وَالجُزَارَةُ من الفَرَسِ: رَأْسُهُ وَقَوَائِمُهُ ، ولَمْ يُرِدْ أَنَّ عَلَى قَوَائِمِهِ لَحْمًا عَظِيمًا ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنَّ عِظَامَهُ غَلِيظَةٌ. وقَبْلَهُ:

وَهُنَاكَ يَكْذِبُ ظَنُّكُمْ أَنْ لاَ اجْتِمَاعَ وَلاَ زِيَارَهْ

إِذْ لاَ بَرَاءَةَ لِلْبَرِي وَلاَ عَطَاءَ وَلاَ خَفَارَهْ

إِلاَّ ....بَدَا هَةَ..........البيت

يَقُولُ: إِذَا غَزَوْنَاكُم عَلِمْتُمْ أَنَّ ظَنَّكُمْ بِأَنَّا لاَ نَغْزُوكُمْ كَذِبٌ ، وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ بَرِيئاً لَمْ تَنْفَعْهُ بَرَاءَتُهُ ، لأَنَّ الحَرْبَ إِذَا تَفَاقَمَتْ[٣] لَحِقَ شَرُّهَا البَرِيءَ وَغَيْرَهُ ، وَلاَ يُقْبَلُ مِنْكُمْ مَالٌ وَلاَ صُلْحٌ ، تَفْتَدُونَ بِهِمَا مِنَّا ، وَلَكِنْ نَزُورُكُمْ بِالخَيْلِ. و"**إِلاَّ بَدَاهَةً**" اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ.

قَوْلُهُ: "**فَزَجَجْتُهَا**"

الزَّجُّ: الطَّعْنُ[٤]، وَالمِزَجُّ وَالمِزَجَّةُ – بِكَسْرِ المِيمِ رُمْحٌ قَصِيرٌ كَالمِزْرَاقِ. و"أَبُو مَزَادَةَ" كُنْيَةُ رَجُلٍ.»

---

[١] ينظر التخمير (٢/٥٣ – ٥٤).

[٢] سبق تخريجه مع ما قبله ص (٢٢٧) من التحقيق.

[٣] في "ع" (فاقت).

[٤] الصحاح (زجج) (١/٣١٩).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١) {رَحِمَهُ اللهُ}(٢): « [وَجهُه](٣) أَنْ تَجُرَّ "القَلُوصَ" عَلَى الإِضَافَةِ ، ويُقَدَّرُ مُضَافٌ مَحذُوفٌ بَعْدَهُ بَدَلا عَنْهُ ، تَقدِيرُهُ: زَجَّ القَلُوصِ قَلوصِ أَبِي مَزَادَه.»

وَسَمِعْتُ شَيْخَنَا الإِمَامَ الكَبِيرَ العَلاَّمَةَ نَجْمَ الدِّينِ(٤) الصَّلاحِيّ قَالَ: ذَكَرَ الإِمَامُ الكَبِيرُ سِرَاجُ الدِّينِ(٥) السَّكَّاكِيّ: عَن ابنِ جِنِّي(٦) فِي تَصحِيحِ هَذَا البَيْتِ أَنْ يُقَالَ: حَذَفَ مُضَافَاً إِليهِ قَبلَ "القَلوصِ" ، وَمُضَافَاً بَعْدَهُ ، وكُلُّ وَاحِدٍ مِن الحَذْفَينِ سَائِغٌ فِي كَلامِهِم ، لأَنَّهُ إِذَا جَازَ حَذفُهُمَا مَعَاً فِي مَوضِعٍ وَاحِدٍ جَازَ حَذْفُهُمَا فِي مَوْضِعَيْنِ ، وتَقْدِيرُ الكَلامِ: زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ القَلُوصِ قَلُوصَ أَبِي مَزَادَهَ.

قُلْتُ: وَمِثْلُهُ لِهَذَا الاحتِمَالِ مَا قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ(٧):

حَمَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيقَةً   سَقَاهَا الحِجَى سَقْيَ الرِّيَاضِ السَّحَائِبِ

[شـ](٨): (٩)« وَقِرَاءَةُ ابنِ عَامِرٍ {عَلَى مَا مَرَّ ، وَقِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ(١٠) ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلِهِۦٓ ﴾ (١١) ، بنصب ﴿ وَعْدِهِۦ ﴾ وَجر "الرُّسلِ" ،

---

(١) ينظر الكشاف (٢/٥٤ ، ٤/٣٧٢) ، والنص في الموصل ص (٧٢٩).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) مضافة من "ع".

(٤) النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٢٩).

(٥) ينظر مفتاح العلوم ص (٢٠٤ – ٢٠٥) وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٢٩).

(٦) ينظر الخصائص (٢/٤٠٦) ، وخزانة الأدب (٤/٥٤١٧).

(٧) هو في ديوانه بشرح أبي العلاء المعري (٢/٤٤٣) ، وبشرح العكبري (١/١٥٨).

(٨) مضافة من "ع".

(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٢٢ – ٤٢٣).

(١٠) تنظر القراءة في معاني القرآن (٢/٨١) ، والكشاف (٢/٣٨٤) ، وتفسير الـوازي (١٩/١٤٥) ، والبحر المحيط (٥/٤٣٩) ، والدر المصون (٧/١٢٩) ، وفتح القدير (٣/١١٨).

(١١) الآية (٤٧) من سورة إبراهيم.

ذَكَرَهُ فِي الكَشَّافِ(١) عَلَى نَحو(٢)}(٣) البَيتِ ، وَإِنَّمَا وَرَّكَ(٤) الشَّيخُ عَلَى الشِّعرِ قَصْداً لِنَفي الشَّنَاعَةِ عَنْهُ فِي التَّصريحِ برَدِّ القِرَاءةِ(٥). وَطَرِيقٌ آخَرُ وَهُو أَنَّ الفَصْلَ يَجُوزُ فِي الشِّعرِ بِشَرطِ الضَّرُورَةِ ، وَهَذَا لاَ ضَرُورَةَ فِيْهِ ، إِذَ كَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ: زَجَّ القَلُوصِ أَبُو مَزَادَه ، بِإِضَافَةِ المَصْدَرِ إِلَى المَفعُولِ ، وَرَفْعِ الفَاعِلِ بَعْدَهُ» ، {نَحو: عَجِبْتُ مِن دَقِّ الثَّوبِ القَصَّارُ}(٣) ، عَلَى أَنَّ البَيْتَ مَردُودٌ ، وَزَعَمُوا أَنَّ أَبَا الحَسَنِ أَنْشَدَهُ(٦) [والله أعلم](٧).

---

(١) ينظر الكشاف (٣٨٤/٢).

(٢) في "ع" (بمثابة البيت).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ورك وتَوَرَّك: اعتمد على وَرِكه ، اللسان (ورك) (٥١٠/١٠).

(٥) هذا هو قول البصريين ، ينظر الإنصاف (٤٢٧/٢).

(٦) ينظر خزانة الأدب (٤١٧/٤).

(٧) في "ع" (تعالى).

[حذف المضاف]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــل:**

وَإِذَا أَمِنُوا الإِلبَاسَ حَذَفُوا المضافَ ، وَأَقَامُوا المضافَ إِليهِ مقامَه ، وأعربوهُ بإعرابِهِ. والعلمُ فِيْهِ قولُه عزَّ وجلّ[1]: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾ [2] لأنَّهُ لا يُلْبِسُ أنَّ المسؤولَ أهلُها لا هِيَ ، ولا يُقالُ[3]: رأيتُ هِنداً ، يَعنون: رأيتُ غلامَ هندٍ ، وقَدْ جَاءَ المُلبِسُ فِي الشِّعرِ ، قَالَ ذو الرمَّةِ[4]:

عَشيَّةَ فَرَّ الحَارِثِيُّون بعدَ ما قضَى نَحْبَهُ فِي مُلتَقَى القومِ هَوْبَرُ

وقَالَ[5]:

❋ ..... [6]كما أعْيَا النَّطَاسِيّ حِذْيَمَا ❋

أيْ: ابنُ هَوْبَرٍ ، وابْنُ حِذْيَم.

وكَمَا أعطَوا هَذَا الثَّابتَ حقَّ المَحْذُوفِ فِي الإِعْرَابِ فَقَدْ أعْطَوهُ حقَّهُ فِي غَيْرِه ، قَالَ حسَّانُ[7]:

يَسْقُونَ مِنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمُ بردَى يُصفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

---

[1] في المطبوع (تعالى).

[2] الآية (٨٢) من سورة يوسف.

[3] في المطبوع (ولا يقولون).

[4] الشاهد لذي الرمة في ديوانه (٦٤٧/٢) ، ومجاز القرآن (١٣٦/٢) ، والجمهرة (١٣٢٧/٣)، وتأويل شكل القرآن (٢٠١) ، والأغفال (٨١٣/٢ – ٨١٤) ، واللسان (هبر) (٢٤٨/٥) ، وخزانة الأدب (٣٧١/٤) ، والدرر (٣٧/٥) ، وبلا نسبة في الضرورة للقزاز (٢١١) ، والتخمير (٥٥/٢) ، والهمع (٤٢٨/٢).

[5] سيأتي في الشرح ص (٣٨٤).

[6] في المطبوع (بما أعْيَ).

[7] هو لحسان بن ثابت في ديوانه (٣٦٥) ، وجمهرة اللغة (٣١٢/١) ، ومعجم ما استعجم (٢٢١/١) ، وشرح ابن يعيش (٢٥/٣) ، واللسان (برد) (٨٨/٣) ، وخزانة الأدب (٣٨١/٤) ، والدرر (٣٨/٥) ، وبلا نسبة مفتاح العلوم (٢٠٦) ، وأمالي ابن الحاجب (٤٥١/١) ، في شرح الأشموني (٢٧٢/٢) ، والهمع (٢٤٩/٢).

فَذَكَّرَ الضَّمِيرَ فِي "يُصَفِّقُ" ، حَيْثُ أَرَادَ مَاءَ بَرَدَى ، وَقَدْ جَاءَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ (١) **عَلَى مَا لِلثَّابِتِ وَالمَحْذُوفِ جَمِيعًا.»** (٢)

{ذَكَرَ الشَّيْخُ(٣): « فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ ﴾ (٤) أَيْ: جَعَلَ أَوْلَادُهُمَا شُرَكَاءَ ، عَلَى حَذْفِ المُضَافِ وَإِقَامَةِ المُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ.» }(٥)

شع(٦): « ذَهَبَ القَاضِي إِلَى أَنَّهُ لاَ مَجَازَ فِي القُرْآنِ(٧) ، وَأَنَّ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (٨) مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ﴿ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ مَوضُوعٌ لِلجُدرَانِ دُونَ الأَهْلِ ، فَإِذَا أُطلِقَت عَلَى الأَهلِ لَمْ تُطلَق إِلاَّ بِقِيَامِ قَرِينَةٍ تَدلُّنَا عَلَى المَحذُوفِ ، وَلَو كَانَتْ مُشْتَرَكَةً لَمْ تَكُن كَذلِكَ.»

وَمِنْ ذَلِكَ قَولُ جَرِيرٍ(٩):

---

(١) الآية (٤) من سورة الأعراف.

(٢) المفصل (١٢٨ – ١٣٠).

(٣) ينظر الكشاف (١٣٧/٢).

(٤) الآية (١٩٠) من سورة الأعراف.

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٢٤/١).

(٧) تنظر المسألة في المقاليد (٢٠٠/ب) ، والكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية ص (٤٣٢) ، والإبهاج في شرح المنهاج (٣٠٧/١ – ٣٠٨).

(٨) الآية (٨٢) من سورة يوسف.

(٩) في النسختين: "جرير" ، والقول لذي الرمة في ديوانه وفي المصادر. و"جرير" هو: جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي اليربوعي ، من تميم ، أشعر أهل زمانه ، كان هجاءً ، لم يثبت أمامه إلا الفرزدق والأخطل ، مات في اليمامة سنة ١١٠هـ ، تنظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء (٣٧٤/١ – ٤٤٤) ، والشعر والشعراء (٣٣٩) ، والأغاني (٣/٨) ، وشرح المقامات الحريرية للتبريزي (٣٨٩/٤) ، ووفيات الأعيان (١٠٢/١) ، وخزانة الأدب (٧٥/١) ، والأعلام (١١٩/٢).

۞ لَهُمْ مَجْلِسٌ صُهْبُ السِّبَالِ أَذِلَّةٌ(١) ۞

وقول زهير(٢):

۞ وَفِيْهِمْ مَقَامَاتٌ حِسَانٌ وجُوهُهُم ۞

أيْ: أهلُ مَجلسٍ ، وأهلُ مَقَاماتٍ ، لأنَّ صُهُوْبَةَ السِّبَالِ وَحُسْنَ الوَجْهِ مِن صِفَةِ "الأَهْلِ".

وقَالَ فِي الكَشَّافِ(٣): « ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ ﴾ (٤) أيْ: وَقْتُ الحَجِّ.»

{**قُلْتُ:** ولاَ يُقَالُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعِيْدَ الضَّمِيرَ فِي ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا ﴾ (٥) و﴿ فَجَآءَهَا ﴾(٥) إِلَى "الأَهْلِ" المُقَدَّرِ أَيْضاً ، وَمِثْلُهُ سَائِغٌ لُغَةً ، فِي نَحْو: القَوْمُ رَأَيْتُهَا ورَأَيْتُهُم. لأنَّ حُسْنَ التَّرْكِيْبِ ونَضَارَةَ النَّظمِ يَأْبَى تَفْرِيقَ اللَّفظَيْنِ صُورَةً مَعَ اتِّحادِ المَعْنَى فِي جُمْلَةٍ مُشْتَبِكٍ بَعْضُها بِبَعْضٍ ، وتَأَمَّلْ بِعَيْنِ الإنصَافِ يُسَاعِدُكَ النَّظَرُ السَّلِيْمُ وَالذَّوقُ / الصَّحِيْحُ. [١٣٩/ب]

---

(١) عجزه:

۞ سواسيةٌ أحرارُها وعبيدُها ۞

وقد نسبه الاسفندري لجرير وليس ديوانه ، وهو لذي الرمة ، في ديوانه (١٢٣٥/٢) ، وأساس البلاغة (جلس) (٩٧) ، والموصل ص (٧٣٠) ، واللسان (سوا) (٤٠٩/١٤) ، وبلا نسبة في اللسان (جلس) (٤٠/٦) ، وتاج العروس (جلس) (٥١١/١٥).

(٢) عجزه:

۞ وأندية ينتابها القول والفعل ۞

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (٦٢) ، وكتاب الجيم (١١٥/٣) ، والموصل في شرح المفصل (٧٣٠) ، واللسان (قوم) (٥٠٦/١٢) ، وتاج العروس (قوم).

(٣) ينظر الكشاف (٣٤٦/١).

(٤) الآية (١٩٧) من سورة البقرة.

(٥) الآية (٤) من سورة الأعراف. وهو قوله تعالى﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾.

وَقَالَ فِي الكَشَّافِ(١): «لَوْلاَ قَولُهُ: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ (٢) لمَا احتِيجَ إِلَى تَقْدِيرِ المُضَافِ المَحْذُوفِ قَبْلَ ﴿قَرْيَةٍ﴾ ، وَهُو "الأَهْل" ، وَقَبْلَ الضَّمِيْرِ فِي ﴿أَهْلَكْنَـٰهَا﴾ ؛ لأَنَّ مَعْنَى الهَلاَكِ كَمَا يَأتِي عَلَى "الأَهْلِ" يَأتِي عَلَى "القَريَةِ" أَيْضاً، بِاستِئْصَالِ عِمَارتِهَا ، واللهُ المُوفِّقُ.»}(٣)

حم(٤): «قِيْلَ لِطُفَيْلِيٍّ مَا نَظِيْرُ قَولِهِ تَعَالَى ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (٥) ؟ ، قَالَ: هُو كَقَولِهِم: أَكَلْتُ السُّفْرَةَ ، أَيْ: طَعَامَهَا.»

وَمِن المِثَالِ البَيِّنِ أَيضاً بَيْتُ الحَمَاسَةِ(٦):

وَإِنِّي لَعَبْدُ الضَّيْفِ مَا دَامَ نَازِلاً	**وَمَا شِيْمَةٌ لِي غَيْرَهَا تُشْبِهُ العَبْدَا**

أَيْ: شِيْمَةُ العَبْدِ. {وَقَولُ الآخَرِ:

أَخْمَدَتْ كِسْرَى وَأَمْسَى قَيْصَرٌ	**مُغْلَقاً مِنْ دُونِهِ بَابُ حَدِيْدٍ**(٧)

وَقَولُ الأخرِ(٨):

⊛ حَالَت السَّمَاءُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ المَسْجِدِ ⊛

وَيَصِحُّ حَمْلُ الأَخِيْرِ عَلَى عَدَمِ الحَذْفِ.

---

(١) ينظر الكشاف (٢/٦٧).

(٢) الآية (٤) من سورة الأعراف.

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر التخمير (٢/٥٥).

(٥) الآية (٨٢) من سورة يوسف.

(٦) هو للمقنَّع الكندي في: ديوان الحماسة (٢٢٠) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (٣/١١٨٠) ، وشرحها لأبي القاسم الفارسي (٣/٣٩) ، وشرحها للتبريزي (٣/١٠١) ، والحماسة البصرية (٢/٣١).

(٧) لم أهتد إلى قائله ، وهو بلا نسبة في مفتاح العلوم (٦٦٠).

(٨) لم أهتدِ إلى قائله.

وَمِنَ البَابِ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ (١) ، والله أَعْلَـمُ ، أَيْ: بِرُّ مَن اتَّقَى(٢) ، ومِنْهُ قَوْلُ القَائِلِ:

أَقْلِلْ حَيَاتَكَ مَا استَطَعْتَ فَإِنَّهُ ... مَاءُ الحَيَاةِ يُرَاقُ فِي الأَرْحَامِ(٣)

أَيْ: أَقْلِلْ مَاءَ حَيَاتِكَ. ومِنْهُ قَوْلُه عَلَيْهِ السَّلام(٤): (أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا ونُحِبُّهُ). أَيْ: أَهْلُ المَدِيْنَةِ.}(٥)

تخ(٦): « **فَإِنْ سَأَلْتَ** لِمَ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المَسْؤُولُ هُنَا نَفْسَ ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾(٧) ، كَمَا لَو قِيلَ: سَلِ القَرْيَةَ أَينَ أَهْلُهَا؟ عَلَى الوَعْظِ ، عَلَى حَدِّ قَولِهِمْ: سَلِ الأَرْضَ ، مَنْ شَقَّ أَنْهَارَكِ ، وغَرَسَ أَشْجَارَكِ؟.

أَجَبْتُ: لأَنَّ مَا قَبْلَ الآيَةِ ومَا بَعْدَهَا لاَ يُسَاعِدُ عَلَيْهِ ، لأَنَّ الحَوَائِطَ لا تُسْتَخْبَرُ فِي مِثْلِ تِلْكَ الوَاقِعَةِ.»

قَالَ ابنُ جِنِّي(٨): « فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ (٩) ، حُذِفَتْ عِدَّةٌ مِن المُضَافَاتِ ، التَّقدِيرُ: مِن تُرَابِ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ.»

---

(١) الآية (١٨٩) من سورة البقرة.

(٢) ينظر الكشاف (٣٤١/١).

(٣) لم أتبين هذا البيت فيما اطلعت عليه من المصادر.

(٤) ينظر الحديث في صحيح البخاري (كتاب الزكاة) (١٤/١٢) ، (١٦١/٢) ، وصحيح مسلم (كتاب الجهاد باب فضل المدينة) (١٣٦٥) ، (٩٩٣/٢).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر التخمير (٥٥/٢ – ٥٦).

(٧) الآية (٨٢) من سورة يوسف.

(٨) ينظر المحتسب (٢٩٦/٢).

(٩) الآية (٩٦) من سورة طه.

تغ(١): « ﴿ قَضَىٰ نَحْبَهُۥ ﴾(٢): مَاتَ ، والنَّحبُ: النَّذْرُ ، كَأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ نَذَرَ أَنْ يَمُوْتَ ، فَإِذَا مَاتَ قَضَى نَحْبَهُ.»

تغ(١): « الوَاقِعُ فِي نُسَخِ المُفَصَّلِ "كَمَا" أَعْنِي بِالكَافِ ، والصَّوَابُ "بِمَا" بِدَلِيلِ أَوَّلِ البَيْتِ(٣):

فَهَلْ لَكُمْ فِيْهَا إِلَيَّ فَإِنَّنِي طَبِيْبٌ بِمَا أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمَا

وَفِي أَمْثَالِهِم(٤) "أَطَبُّ مِن ابنِ حِذْيَم".»

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٥): الَّذِي جَرَّأَهُمَا عَلَى هَذَا الحَذْفِ شُهرَةُ قِصَّةِ ابنِ هَوبَر(٦) عِندَ العَرَبِ ، وَطِبُّ ابنِ حِذْيَم(٧) ، والنِّطَاسِيُّ: الطَّبِيْبُ الحَاذِقُ الدَّقِيْقُ النَّظَرِ.

{وبِخَطِّ شَيخِنَا رَحِمَهُ الله: البَرِيْصُ مَوضِعٌ ، قَالَ(٨):

نَهَارَ العَامِ مَا غَيْرَ تُمُونَا شِوَاءُ المُسْمِنَاتِ مَعَ الخَبِيْصِ(٩)

---

(١) ينظر التخمير (٢/٥٦).

(٢) الآية (٢٣) من سورة الأحزاب.

(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه (١١١) ، وجمهرة اللغة (٨٣٨) ، والأغفال (٢/٨١٣) ، واللسان (نفس) (٦/٢٣٢) ، وشرح شواهد الشافية (٤/١١٦) ، وخزانة الأدب (٤/٣٧٠) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (٢/٨٣٨) ، والفاخر (٩٣) ، والخصائص (٢/٤٥٣).

(٤) ينظر المثل في الدرة الفاخرة (١/٢٨٤) ، وجمهرة الأمثال (٢/١٤) ، ومجمع الأمثال (١/٤٤١) ، والمستقصي (١/٢٢٠).

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٠/ب).

(٦) هو يزيد بن هوبر بن الحارث بن كعب التغلبي ، رأس بني تغلب في عصره ، كان شجاعاً ، وهو صاحب الوقائع المشهورة مع عمير بن الحباب ، وأصيب ابن هوبر يوم مقتل عمير في يوم الكلاب بجراحات مات على إثرها سنة ٧٠هـ ، تنظر ترجمته في سيرة ابن هشام (٢/٢٠١) ، والكامل لابن الأثير (٤/١٢١ - ١٢٣) ، والنقائض ص (١٥٠) ، والأعلام (٨/١٩٠).

(٧) حذيم: طبيب جاهلي ، لا يعرف نسبه ، عرف بالحذق في الطب ، وهو من بني تيم الرباب ، وقيل "جذيم" بالجيم ، يضرب به المثل فيقال كما سبق (أطب من حذيم) ، تنظر ترجمته في التخمير (٢/٥٦) ، وخزانة الأدب (٤/٣٧٠ - ٣٧٤) ، والأعلام (٢/١٧١).

(٨) البيت الثاني لوعلة الجرمي في اللسان (برص) (٧/٦).

(٩) الخبيص: الحلواء المخبوصة ، اللسان (خبص) (٧/٢٠).

فَمَا لَحمُ الغُرَابِ لَنَا بِزَادٍ ... وَلاَ سَرَطَانُ أَنْهَارِ البَرِيْصِ}(١)

قَالَ: « وَمِن بَابَ الحَذْفِ لاَ مِنْ الإِلبَاسِ قَولُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ(٢): (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَاناً وَاحتِسَاباً) ، أَيْ: شَهْرَ رَمَضَانَ» ، ذَكَرَهُ فِي الكَشَّافِ(٣) وَاستَشْهَدَ بِهَذَا البَيْتِ.

{**قُلتُ**: وَمِنْهُ قَولُهُ(٤):

إِذَا مَا الكَأسُ أَرْعَشَتِ اليَدَينِ ... صَحَوتُ فَلَمْ تَحُلْ بَيْنِي وَبَيْنِي

أَيْ: بَيْنِي وَبَيْنَ عَقْلِي ، قَالَهُ ابنُ(٥) جِنِّي.}(١)

تغ(٦): « لَيْسَ هَذَا مِن بَابِ الحَذْفِ وَإِنَّمَا هُو مِنْ بَابِ تَعدِّي اللَّقَبِ مِنَ الأَبِ إِلَى الابنِ ، كَمَا فِي قَولِهِ(٧):

⊛ كَرَاجِي النَّدَى وَالعُرْفِ عِنْدَ المُذَلَّقِ ⊛

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر الحديث في صحيح البخاري (كتاب الإيمان – باب تطوع قيام رمضان) حديث (٣٧) (١٧/١) ، وصحيح مسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها – باب الترغيب في قيام رمضان) حديث (١٧٥) (٥٣٤/١) ، وسنن النسائي (كتاب الصيام) حديث (٢٢٠٤).

(٣) ينظر الكشاف (٣٣٦/١).

(٤) هو للمتنبي في ديوانه بشرع أبي العلاء (٢٩٥/١) ، وبشرح أبي البقاء العكبري (١٩٣/٤).

(٥) ينظر شرح ديوان المتنبي بشرح الواحدي (٢١٨/١) ، وديوانه بشرح أبي البقاء العكبري (١٩٣/٤).

(٦) ينظر التخمير (٥٦/٢).

(٧) صدره:

⊛ فإنك إذ ترجو تميماً ونصرها ⊛

لم أتبين قائله ، وهو في التخمير (٥٦/٢) ، وشرح ابن يعيش (٩٢/٦).

أيْ: ابنُ المُذلَّق ، ألا تَرَى أنَّهُ يُقَالُ(١): "أفْلسُ من ابنِ المُذلَّق". ومِنْهُ(٢):

⊛ **قَدنِي مِن نَصرِ الخُبيْبَيْنِ قَدِي** ⊛

قَولُهُ: "**وكَمَا أعطَوا هذا**" إلَى آخرِهِ ، لأنَّ حَقَّ المَحْذُوفِ قَبْلَ الحَذْفِ كَانَ هُوَ النَّصبُ وحَقَّ الثَّابتِ الجرُّ ، فَأُعطِيَ النَّصبَ المَجرُورُ ، كَذَلكَ فِي غَيْرِهِ مِن الأَحكَامِ، وَهِيَ التَّذكِيرُ وَالتَّأنِيثُ وَالإفرَادُ وَالجَمعُ .

وَ"بَرَدَى"بالفَتَحَاتِ المُتَوَاليَةِ ، وَ"البَرِيصُ" من أنْهَارِ دمَشق ، وتَصْفِيقُ الشَّرَابِ: تَحويلُهُ مِن إناءٍ إلَى إناءٍ ، مِن الصَّفْقِ ، وَهُو النَّاحِيَةُ .»

صح(٣): « مَاءٌ سَلْسَلٌ وَسَلْسَالٌ: سَهْلُ المَجْرَى فِي الحَلْقِ لعُذُوبَتِهِ .»

وَ"بَرَدَى"فَعَلَى ، وَهِيَ مِنْ صِيَغِ المُؤنَّثِ ، ولَو قَالَ "تُصَفِّقُ" بالتَّاءِ بِنُقْطَتَين مِنْ فَوْقٍ لكَانَ لِـ"بَرَدَى" .

هَذَا البَيْتُ مِن القَصِيدةِ الَّتي أوَّلُهَا:

⊛ **أسَأَلْتَ رَسْمَ الدَّارِ أمْ لَمْ تَسْأَلِ**(٤) ⊛

---

(١) ينظر المثل في الدرة الفاخرة (٣٣٢/١) ، وجمهرة الأمثال (١٠٧/٢) ، ومجمع الأمثال (٨٣/٢) ، والمستقصي (٣٧٥/١).

(٢) هو لحميد بن الأرقط في اللسان (خبب) (٣٤٤/١) ، والمقاصد النحوية (٣٥٧/١) ، وشرح شواهد المغني (٤٨٧/١) ، وخزانة الأدب (٣٨٢/٥) ، والدرر (٢٠٧/١) ، وهو لحميد بن ثور في اللسان (لحد) (٣٨٩/٣) ، وفيه قال ابن بري: هو لحميد بن الأرقط ، وهو لأبي بحدلة في شرح ابن يعيش (١٢٤/٣) ، وهو لأبي نخيلة في تحصيل عين الذهب (٣٧٨) ، وهو بلا نسبة في الكتاب (٣٧١/٢) ، ومجاز القرآن (١٧٣/٢) ، ونوادر أبي زيد (٢٠٥) ، والأصول (١٢٢/٢)، والأغفال (٩٦٨/٢) ، والمحتسب (٢٢٣/٢) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (٨٩٦) ، وأمالي ابن الشجري (٢٠/١)، والإنصاف (١٣١/١) ، وشرح ابن عقيل (١١١/١) ، وشرح الأشموني (١٢٥/١).

(٣) ينظر الصحاح (سلل) (١٧٣٢/٥).

(٤) عجزه:

⊛ **بين الجوابي فالبُضَيْعِ فَحوملِ** ⊛

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص (٣٦٣).

وَهِيَ قَصِيْدَةٌ مَعرُوفَةٌ ، أَنْشَدَهَا عَلَى جَبَلَةَ بنِ الأَيْهَمِ[1] ، وَهُوَ آخِرُ مُلُوكِ غَسَّانَ، وَمِنها[2]:

أَوْلَادُ جَفْنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيْهِمُ قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الجَوَادِ المَفضِلِ
بِيْضُ الوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ شُمُّ الأُنُوفِ من الطِّرَازِ الأَوَّلِ/ [١٤٠/أ]
{يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ لاَ يَسأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ}[3]

وَأَمَّا الآيَةُ فَـ﴿ أَهْلَكْنَـٰهَا ﴾[4] وَ ﴿ فَجَآءَهَا ﴾[4] لِلقَريةِ ، و﴿ هُمْ ﴾[4] لأَهلِهَا ، وَلَو كَانَ لِلقريةِ لَقِيلَ: أَو هِيَ قَائِلَةٌ[5].

{فِي الكَشَّافِ[6]: « ذَكَّرَ ﴿ ٱلظَّالِمِ ﴾[7] وَمَوصُوفُهُ مُؤنَّثٌ ؛ لإِسنَادِهِ إِلَى "الأَهلِ" ، كَأَنَّهُ: من هَذِهِ القَرِيَةِ الَّتِي ظَلَمَ أَهلُهَا ، وَلَو أَنَّثَ لَجَازَ ؛ لاَ لِتَأنيثِ المَوصُوفِ ، وَلَكِن لأَنَّ "الأَهْلَ" يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ ، وَلَو قِيْلَ: من هَذِهِ القَرِيَةِ الظَّالِمِيْنَ أَهلُهَا ، جَازَ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَقُولُ: أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ» }[3]

قَالَ شَيْخُنَا {رَحِمَهُ الله}[3]: وَلَو قِيْلَ: وَاسأَلِ القَرْيَةَ الَّذِيْنَ كُنَّا فِيْهِم ، لَحَسُنَ لُغَةً، مِثْل قَولِهِ: ﴿ أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾[4] ، إِلاَّ أَنَّ القَيْلُولَةَ لاَ تَحسُنُ فِي الصُّورَةِ

---

[1] هو جبلة بن الأيهم بن جبلة الغساني ، من آل جفنة ، عاش في الجاهلية زمناً ، قاتل المسلمين في دومة الجندل ، وحضر اليرموك ، ثم أسلم وهاجر إلى المدينة بعد هزيمة جيش الروم ، ثم ارتد فيها وخرج إلى بلاد الروم ،وكانت وفاته سنة ٢٠هـ ، تنظر ترجمته في العبر ديوان المبتدأ والخبر (٢٨١/٢) ، وفتوح البلدان للبلاذري ص (١٤١) ، وخزانة الأدب (٣٨٥/٤) ، وتاريخ سني ملوك الأرض (٨١) ، ونهاية الأدب (٣١١/١٥) ، والأعلام (١١١/٢ – ١١٢).

[2] هذه الأبيات الثلاثة لحسان بن ثابت رضي الله عنه ، وهي في ديوانه ص (٣٦٥ ، ٣٦٦).

[3] ساقط من "ع".

[4] الآية (٤) من سورة الأعراف.

[5] ينظر النص في الموصل في شرح المفصل (٧٣٣).

[6] ينظر الكشاف (٥٤٣/١).

[7] الآية (٧٥) من سورة النساء ، وهي قوله تعالى:﴿ مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾.

إِضَافَتُهَا إِلَى "القَرية" ، ومَجِيءُ البَأْسِ نفسَ "القَرية" لاَ يَبعدُ صُورَةً(١)، وَهَذَا المَعْنَى مِن بَلاَغَةِ دَقَائِق التنزيل(٢) ، والله أَعلَمُ.

حم: قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٣): « يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُنَا مُضَافٌ مَحذُوفٌ ، وَالمَعْنَى: أَهلَكنَا أَهلَها ، و﴿ بَيَٰتًا ﴾(٤) حَالٌ عنهُم ، وَ﴿ أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾(٤) جُمْلَةٌ مَعطُوفةٌ عَلَيْهَا ، وَمَحَلُّهَا مَنصُوبٌ ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ بَيَٰتًا ﴾(٤) حَالاً(٥) عَن الضَّمِيرِ فِي ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا ﴾(٤) ، وَأَنْ لاَ تُقدِّرَ مُضَافًا ، وَهُو الَّذِي أَشَارَ إِلَيهِ فِي الأَصلِ ، ويَجُوزُ عَطفُ الجُملَةِ عَلَى المُفْرَدِ إِذَا كَانَتْ فِي حُكمِ المُفرَدِ ، وَهُو أَنْ يُحكَمَ عَلَى مَوضِعِهَا أَنَّهُ يَستَحِقُّ من الإِعرَابِ كَذَا، فَاعرِفْهُ.»(٦)

---

(١) في الدر المصون (٥/٢٤٩): « ومنها ما قاله الفراء: وهو أن الإهلاك هو مجيء البأس ، ومجيء البأس هو الإهلاك ، فلما كانا متلازمين لم تبال بأيهما قدمت ... ، و"أو" للتنويع ، لا لشيء آخر، كأنه قيل أتاهم بأسنا تارة ليلاً كقوم لوط ، وتارة وقت القيلولة كقوم شعيب».

(٢) في "ع" (دقائق بلاغة).

(٣) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٠/ب).

(٤) الآية (٤) من سورة الأعراف.

(٥) في الأصل (حال) بالرفع ، والصواب ما أثبته وهو المثبت في حواشي الزمخشري.

(٦) بعده في "ع" (والله أعلم بالحقيقة).

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

كتابُ
المُقْتَبَس فِي تَوضِيحِ مَا الْتَبَس
(شرح المفصّل)

تأليف:
أَبِي عاصِمِ فَخرِ الدِّين عَليِّ بن عُمَرَ الفَقِيهِيِّ الإِسْفَنْدَرِيِّ
(٦٢١ - ٦٩٨هـ)

من أول باب "المفعول فيه" حتى نهاية باب "ومن أصناف الاسم الخماسي"
دراسة وتحقيق
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص نحو وصرف
إعداد:
مطيع الله بن عواض السلمي
إشراف:
فضيلة الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري
١٤٢٤هـ

الجزء الثاني

[حذف المضاف وترك المضاف على إعرابه]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

وَقَدْ حُذِفَ المُضَافُ وَتُرِكَ المُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى إِعرَابِهِ ، فِي قَولِهِم(١): "مَا كُلُّ سَوداءَ تَمرَةً وَلاَ بَيْضَاءَ شَحْمَةً" ، قَالَ سِيبَوَيهِ(٢): كَأَنَّكَ أَظهَرتَ "كُلَّ" ، فَقُلتَ: وَلاَ كُلُّ بَيْضَاءَ ، وَقَالَ(٣) أَبُو دُؤَادٍ(٤):

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَءاً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا(٥)

وَيَقُولُونَ: مَا مِثْلُ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ ذَاكَ(٦) وَلاَ أَخِيهِ ؛ وَمِثْلُهُ: مَا مِثْلُ أَخِيكَ وَلاَ أَبِيكَ يَقُولاَنِ ذَاكَ ، وَهُوَ فِي الشُّذُوذِ نَظِيرُ إِضْمَارِ الجَارِّ.» (٧)

---

(١) الفاخر (١٩٥) ، وجمهرة الأمثال (٢/٢٨٧) ، الوسيط (١٦١) ، ومجمع الأمثال (٢/٢٨١) ، والمستقصي (٢/٣٢٨).

(٢) الكتاب (١/٦٥ - ٦٦).

(٣) في المطبوع (قال) بدون الواو.

(٤) أبو دؤاد هو جارية بن الحجاج ، أو هو حنظلة بن الشرقي ، شاعر جاهلي كان من وُصَّاف الخيل المجيدين ، تنظر ترجمته في الأصمعيات (١٨٥ - ١٩١) ، والشعر والشعراء (١٥٤) ، والأغاني (١٦/٢٩٤) ، وسمط اللآلي (٢/٨٧٩) ، والمقاصد النحوية (٢/٣٩١) ، وشرح شواهد المغني (١/٣٥٩) ، وخزانة الأدب (٩/٥٩٠) ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمن (١/١١٨) ، والأعلام (٢/١٠٦).

(٥) الشاهد لأبي داود في ديوانه ص (٣٥٣) ، والكتاب (١/٦٦) ، والأصمعيات (١٩١) ، والكامل (١/٣٧٦) ، ومفتاح العلوم (٢٠٥) ، وشرح ابن يعيش (٣/٢٦) ، والمقاصد النحوية (٣/٤٤٥)، وشرح التصريح (٢/٥٦) ، وخزانة الأدب (٩/٥٩٢) ، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص (١٩٩) ، والكامل (٢/١٠٠٢) ، وهو بلا نسبة في الأصول (٢/٧٠) ، والتكملة (٢٥٤) ، والمحتسب (١/٢٨١) ، والإنصاف (٢/٤٧٣) ، والبيان في غريب إعراب القرآن (١/٢٤١) ، وشرح الأشموني (٢/٢٧٣).

(٦) في المطبوع (ذلك).

(٧) المفصل (١٣٠ - ١٣١).

{**قلتُ**: فِي إِيْضَاحِ شَيْخِنَا المُطرِّزِي"(١): قَولُهُم: "مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً " ، يُضْرَبُ مَثَلاً فِي خَطَأَ الظَّنِّ ، وَفِي اختِلَافِ الأَخلَاقِ وَالطِّبَائِعِ ، وَفِي مَوضِعِ التُّهْمَةِ أَيْضاً ، وَهُو مِن قَولِ قَيْسِ بنِ ثَعلَبَةَ ، قَالَهُ [لِعَامِرِ](٢) بنِ ذُهْلٍ حَيْنَ خَنقَهُ ، وَقَدْ أَتْوَى(٣) مَالاً لَهُمَا ، وَفِي القِصَّةِ طُولٌ ، يَعنِي: أَنَّهُ وَإِنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ خَلْقًا لَنْ يُشبِهَهُ خُلُقًا(٤)}(٥).

قَالَ شَيخُنَا{رَحِمَهُ الله}(٥): لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَولُهُ "**وَنَارٍ**" مَجْرُورًا ، عَلَى أَنَّهُ مَعطُوفٌ عَلَى "**امرِئٍ**" فِي "**أَكُلَّ امْرِئٍ**" ، لأَنَّهُ يَلزَمُ العَطْفُ عَلَى العَامِلينِ بِواوٍ وَاحِدَةٍ بَلْ يَجِبُ أَنْ يكونَ التَّقدِيرُ: وَكُلَّ نَارٍ ، بِحَذفِ المُضَافِ ، وَتَركِ "النَّارِ" عَلَى إِعرابِهِ(٦).

شع(٧): « اختُلِفَ فِي مِثلِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ ، فَقَالَ سِيبَويهِ(٨) وَأَصحَابُهُ: لَيْسَ عَطفًا عَلَى عَامِلَيْنِ مُطلَقًا ، وَجوَّزُوْهُ عَلَى حَذْفِ المُضَافِ ، وَتَركِ المُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى إِعْرَابِهِ ، وَإِذَا اعترضَ عَلَيهِمْ بِجوَازِ ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةِ ﴾(٩) بِالخَفْضِ لَمْ يُجِيزُوهُ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا ؛ بِأَنْ يَكُونَ المُضَافُ مُتَقدِمًا مُضَافًا إِلَى شَيءٍ ، ثُمَّ يُذْكَرُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيءٌ آخَرُ هُو فِي المَعْنَى مُضَافٌ إِلَيْهِ مِثْلُ الأَوَّلِ ، وَهَذَا شَرْطُ جَوَازِ تَركِ المُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى إِعرَابِهِ. وَغَيرُهُمْ جَعَلَهُ مِنْ بَابِ العَطفِ عَلَى عَامِلَيْنِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرزي (٨١٣/٣) ، ومما قال فيه: « ... أول من قاله: عامر بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة ، وذلك أن أباه ذهلاً هلك ، وترك عند أخيه قيس بن ثعلبة مالاً ، فلما أدرك عامر وأخوه شيبان أتيا عمهما ، فوجداه قد أتوى المال ، فوثب عامر عليه يخنقه ... ».

(٢) في الأصل (قاله لابن عاد) والصواب ما أثبته ، « وقيل: أول من قاله هو عامر بن ذهل بن ثعلبة» ، ينظر المستقصي (٣٢٨/٢).

(٣) أتوى: أذهب وأهلك ، اللسان (توا) (١٠٦/١٤).

(٤) ينظر مجمع الأمثال (٢٨١/٢ – ٢٨٢).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل (٧٣٦).

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٢٦/١).

(٨) الكتاب (٦٥/١ – ٦٦).

(٩) الآية (٨٢) من سورة يوسف.

الأَخفشُ(١) ، ويَجُوزُ العَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ مُطْلَقاً. ومِثَالُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ مَذْكُورٌ"(٢) فِي الكتاب(٣): لَيْسَ زَيْدٌ بذَاهِبٍ وعَمْرٌو قَائِمٍ ، ومِثْلُهُ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ والحُجْرَةِ عَمْرٌو.»

{**قلتُ:** ذَكَرَ الوَاحِدِيّ"(٤) فِي شَرْحِ قَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ(٥):

« مُتَعَوِّدًا لُبْسَ الدُّرُوعِ يَخَالُهَا
فِي البَرْدِ خَزًّا والهَوَاجِرِ لاذَا

إنَّ هَذا البَيْتَ مِمَّا عُطِفَ فِيْهِ عَلَى عَاملين مُخْتَلفين ؛ لأَنَّهُ عَطَفَ "الهَوَاجِرَ" عَلَى "البَرْدِ" ، و "اللاذ" عَلَى "الخزّ" ، وذَلِكَ لاَ يَجُوزُ إلاَّ عَلَى قَولِ الأَخفَشِ ، عَلَى أَنَّهُ حُكِيَ عَنْهُ الرجوعُ عَنْهُ. قَالَ[ابن](٦) السرَّاج(٧): لا يجوزُ: مرَّ زَيْدٌ بِعَمْرٍو وبكرٌ [و](٦) خالدٍ، بالإجماعِ.» وقَولُ الحَمَاسي(٨):

وَفِي اللِّيْنِ ضَعْفٌ والشَّرَاسَةِ هَيْبَةٌ
وَمَنْ لاَ يُهَبْ يُرْكَبْ عَلَى مَرْكَبٍ وَعِرٍ}(٩)

قَوْلُهُ: "**وَهُوَ فِي الشُّذُوذِ نَظِيرُ إِضْمَارِ الجَارِّ**" بِمَعْنَى: إِضْمَارُ المُضَافِ شَاذٌّ

---

(١) ينظر قول الأخفش في المقتضب (١٩٥/٤) ، وشرح الرضي على الكافية (٣٤٧/٢).

(٢) في "ع" (المذكور).

(٣) ينظر الكتاب (٦٥/١ – ٦٦).

(٤) ينظر ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح الواحدي (١٩٢/١).

(٥) ينظر ديوانه بشرح أبي البقاء العكبري (٨٥/٢) ، واللاذ: ثياب حرير تنسج بالصين ، واحدتها لاذة ، اللسان (لوذ).

(٦) إضافة يقتضيها السياق.

(٧) ينظر قوله في الأصول (٦٩/٢) ، وهو أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج ، النحوي البغدادي ، أحد أئمة الأدب واللغة ،مات شاباً سنة ٣١٦هـ ، تنظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين (١١٢ – ١١٤) ، ونزهة الألباء (٢٢٠) ، وبغية الوعاة (١٠٩/١ – ١١٠)، والوافي بالوفيات (٨٦/٣) ، والأعلام (١٣٦/٦).

(٨) هو لسعد بن ناشب المازني في ديوان الحماسة (١٢٠) ، وأمالي القالي (١٧٤/٢) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (٦٦٥) ، وشرحها لزيد الفارسي (٣٢٦/٢) ، وشرحها للأعلم الشمنتري (٢٥٠/١).

(٩) ساقط من "ع".

كَإِضمَارِ الجَارِّ مِن الحُروفِ ، فِي نَحو قولِ رُؤبةَ بن العجاجِ(١): "خَيرٍ" ، إذا قيلَ لَهُ: كَيْفَ أَصبَحْتَ؟ ، ومَعْنَاهُ: بخيرٍ(٢).

تخ(٢): « وَإِنَّمَا كَانَ شَاذًا / لأَنَّ الجَارَّ مَعَ المَجْرورِ كَشَيءٍ وَاحِدٍ ، وَإِضمارُ [١٤٠/ب] بَعضِ الشَّيءِ مَعَ إِظهارِ بَعْضِهِ مُمْتَنِعٌ ، والمُضَافُ من المُضَافِ إِلَيهِ كالجُزءِ مِن الكَلمةِ.

فَإِن سَأَلتَ: أَلَيْسَ فِي هَذِهِ الأَمثِلَةِ عَطفٌ عَلَى عَامِلَينِ مُختَلِفَيْنِ ، وَأَنتُمْ(٣) عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ؟

أَجَبْتُ: ذِكْرُ هَذا المُضمرِ قَدْ تَقدَّم ، فَيكُونُ إِذَا أَضمَرتَهُ لِتَقَدُّمِ الذِّكرِ بِمَنزِلَةِ المُظْهَرِ ، وَمِنْ ثَمَّ لاَ يَجُوزُ: عَبدَ الله المَقتُولَ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ: كُنْ ، وَجَازَ إِضْمَارُ "كَانَ" فِي قَولِهِ(٤): ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ ﴾ ؛ لأَنَّ مَعْنَاهُ: فَليكُنْ رَجُلٌ ، لِتَقدُّمِ ذِكرِهَا ، وَبِهِ تَبَيَّنَ أَنَّ سِيبَوَيهِ قَدْ خَرَّجَ المَسأَلَةَ بِقولِهِ(٥): كَأَنَّكَ أَظهَرتَ "كُلٌّ" ، فَلا يُنْظر إِلَى قِلَّةِ اللَّفظِ وَلَكِن إِلَى كَثْرَةِ(٦) المَعْنَى.»

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٧): قَولُهُ: "**وَقَدْ حُذِفَ المُضَافُ**" ، أُرِيدَ بِـ"الحَذفِ"

---

(١) هو رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي ، أبو محمد أو أبو الحجاف ، راجز من الفصحاء المشهورين ، أقام في البصرة ، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة ، فاحتجوا بشعره ، وقالوا بإمامته في اللغة ، مات في البادية سنة ١٤٥هـ ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء (١٠٨) ، والمؤتلف والمختلف (١٢١) ، ووفيات الأعيان (١٨٧/١) ، والبداية والنهاية (٩٦/١٠) ، ولسان الميزان (٤٦٤/٢) ، وخزانة الأدب (٨٩/١) ، والأعلام (٣٤/٣).

(٢) ينظر التخمير (٥٩/٢).

(٣) في "ع" (فإنهم).

(٤) الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.

(٥) الكتاب (٦٦/١).

(٦) في الأصل و"ع": (ولكن إلى قلة المعنى) ، وما أثبته من التخمير.

(٧) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٠/ب) ، والمقاليد (٢٠١/ب).

الإِضْمَار. قَالَ(١): وقُـرِئَ(٢): ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةِ ﴾ (٣) بالجرِّ ، {يَعنِي}(٤): يُرِيدُ عَرَضَ الآخِرَةِ ، حُذِفَ المُضَافُ ، وأُعرِبَ المُضَافُ إِلَيْهِ بِإعرَابِهِ فِي القِرَاءةِ العَامَّةِ ، وَإِبقَاؤُه عَلَى إعرَابِهِ فِي قِراءةِ الكَسْرِ ، كَقَولِه:

❁ ونَارٍ …………… ❁

سَوَاء.

{قَالَ فِي الكَشَّافِ(٥) فِي أَوَّلِ سُورَةِ الجَاثِيَةِ: «وَأَمَّا قَولُهُ: ﴿ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ ﴾ (٦) [فمن](٧) العَطفِ عَلَى عَامِلَيْنِ ، سَواءً نَصبْتَ أَو رَفعتَ ، فَالعَامِلانِ إذَا نَصبْتَ هُمَا:

﴿ إِنَّ ﴾ و﴿ فِي ﴾ (٨) ، أُقِيمَتِ الوَاوُ مُقَامَهُمَا ، فعَمِلَتْ الجَرَّ فِي ﴿ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ (٩) وَالنَّصبَ فِي(١٠) ﴿ ءَايَٰتٌ ﴾ ، وَإِذَا رَفعتَ فَالعَامِلانِ: الابتِدَاءُ، وَ﴿ فِي ﴾ عَمِلَتْ الرَّفعَ فِي ﴿ ءَايَٰتٌ ﴾ ، وَالجرَّ فِي

---

(١) ينظر الكشاف (١٦٨/٢).

(٢) هي قراءة سليمان بن جماز المدني في المحتسب (٢٨١/١) ، والبحر (٥١٨/٤) ، وغير منسوبة في الكشاف (١٦٨/٢) ، والتبيان (٦٣٢/٢) ، وإعراب القراءات الشواذ (٦٠٥/١) ، وفتح القدير (٣٢٥/٢).

(٣) الآية (٦٧) من سورة الأنفال.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الكشاف (٥٠٨/٣ – ٥٠٩).

(٦) الآية (٥) من سورة الجاثية ، وهي قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ... لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾.

(٧) في الأصل (عن) ، والصواب ما أثبته وهو نص الكشاف.

(٨) الآية (٣) من سورة الجاثية ، وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٩) الآية (٥) من سورة الجاثية.

(١٠) النصب في ﴿ ءَايَٰتٌ ﴾ قراءة حمزة والكسائي ، ينظر السبعة (٥٩٤).

﴿ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ ﴾(١) ، وقرأ ابنُ مسعود(٢) ﴿ وفِي ٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾(١).

فَإِنْ قُلتَ: العَطْفُ عَلَى العَامِلَيْنَ عَلَى مَذْهَبِ الأَخفشِ سَدِيدٌ لاَ مَقَالَ فِيْهِ وقَدْ أَبَاهُ سِيْبَوِيهُ ، فمَا وجْهُ تَخرِيجِ الآيةِ عِنْدَهُ؟

قُلتُ: فِيْهِ وَجْهَان

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى إِضْمَارِ "فِي" ، وَالَّذِي حَسَّنَهُ تَقَدُّمُ ذِكرِهِ فِي الآيَتَيْنِ قَبْلَهَا ، ويُعَضِّدُهُ قِرَاءَةُ ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَنْتَصِبَ ﴿ ءَايَٰتٌ ﴾ عَلَى الاختِصَاصِ بَعْدَ انقِضَاءِ المَجرُورِ مَعْطُوفاً عَلَى مَا قَبْلَهُ ، أَوْ عَلَى التَّكرِيرِ ، ورَفْعًا بِإِضْمَارِ "هِيَ".»}(٣)

---

(١) الآية (٥) من سورة الجاثية.

(٢) هي قراءة ابن مسعود في معاني القرآن للفراء (٣/٤٥) ، والكشاف (٣/٥٠٨) ، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/٢٨٠) ، وتفسير النسفي(٣/١٦٢٣).

(٣) ساقط من "ع".

[حذف المضاف إليه وحذف المضاف والمضاف إليه معاً]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــــل** :

وَقَدْ حُذِفَ المُضَافُ إِلَيْهِ فِي قَولِهِمْ: كَانَ ذَلِكَ إِذٍ وَحِيْنَئذٍ ، وَمَرَرتُ بِكُلٍّ قَائماً. وَقَالَ اللهُ تَعَالَى⁽¹⁾: ﴿ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ ، وقَالَ⁽²⁾: ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ⁽³⁾ ﴾ ⁽⁴⁾.

وقَالَ: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ ⁽⁵⁾ ، وفَعَلْتُهُ أَوَّلُ ، يُرِيدُونَ: إِذْ⁽⁶⁾ كَانَ كَذَا، {وبكلهم وأُريدَ}⁽⁷⁾: وكُلُّهُم، وبَعْضُهُمْ، وقَبْلَ كُلِّ شَيءٍ، وبَعدِه ، وأَوَّلَ كُلِّ شيءٍ.

وَقَدْ جاءَا محذوفين⁽⁸⁾ مَعَاً فِي نَحو قَولِ أَبِي دُؤاد⁽⁹⁾:

❁ أَسَالَ البِحَارَ فَانتَحَى للعَقِيْقِ⁽¹⁰⁾ ❁

وَقَولِ الأَسْوَدِ⁽¹¹⁾:

❁ وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِن حَذِيْمَةَ إِصْبَعَا⁽¹²⁾ ❁

---

(1) الآية (٧٩) من سورة الأنبياء.

(2) في المطبوع (وقال تعالى).

(3) في المطبوع ﴿ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ ﴾.

(4) الآية (٣٢) من سورة الزخرف.

(5) الآية (٤) من سورة الروم.

(6) في المطبوع (إذا).

(7) ساقط من المطبوع.

(8) أي: المضاف والمضاف إليه.

(9) في المطبوع (أبي دؤاد يصف البرق).

(10) صدره يأتي في الشرح ، وهو لأبي دؤاد في ديوانه (٣٢٧) ، وكتاب الشعر لأبي علي ص (٤٥٥) ، والتخمير (٦٣/٢) ، وشرح ابن يعيش (٣١/٣).

(11) هو الأسود بن يعفر النهشلي التميمي ، أبو الجراح ، وأبو نهشل ، شاعر جاهلي ، من سادات تميم ، سكن العراق ، ونادم النعمان بن المنذر ، وكان فصيحاً ، لما تقدم به السن كف بصره فقيل: "أعشى بني نهشل" ، تنظر ترجمته في المفضليات (٢١٥ ، ٢١٤) ، وطبقات فحول الشعراء (١٤٣ ، ١٤٧) ، والشعر والشعراء (١٦٧) ، والاشتقاق لابن دريد (٢٤٣) ، والأغاني (١٤/١٣) ، والموشح (١٠٦ ، ١٠٨) ، وسمط اللآلي (٢٤٨) ، وخزانة الأدب (٤٠٥/١).

(12) سبق تخريجه ينظر ص (٣٧٥).

قَالَ الفَسَوِيّ(١): « أيْ: أَسَالَ سُقْيا سَحَابِهِ. وذَا مَسَافَةِ إصْبَعٍ.»(٢)

شع(٣): « كُلُّهَا أَسْمَاءٌ لَمْ تَستعمَلْ إلاَّ مُضَافَةً لإبهامِهَا ، فَإذَا استُعْمِلَتْ غَيْرَ مُضَافَةٍ فَلابُدَّ مِن قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى خُصُوصِيَّةِ ذَلكَ المُضَافِ إِلَيْهِ ، فَلِذَلِكَ يُحكَمُ بِحَذفِهِ وَإرادتِهِ ، بِخِلافِ قَولِكَ: رَأيتُ ثَوباً وَكِتَاباً ، فَإنَّهُ لاَ يُحكَمُ بِحذفِ شَيءٍ هُنَا. ثُمَّ مِنهَا مَا هِيَ ظُرُوفٌ ، وَهِيَ تُبْنَى عِنْدَ الحَذفِ ، وَغَيْرُ الظُّرُوفِ لا تُبْنَى.»

وَرَأَيْتُ لابنِ جِنِّي(٤) {رَحِمَهُ الله}(٥) فِي تَأوِيلِ بَيْتِ الحَمَاسَةِ(٦):

❁ **هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ** ❁

« عَلَى رِوَايَةِ الجَرِّ أَنّ "خُطَّتَا" مُضَافٌ إِلَى "إِسَارٍ وَمِنَّةٍ" ، وَ "إمَّا" زَائِدَةٌ أُقحِمَتْ بَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ: حُذِفَت النُّونُ مِن المُثنى بِغَيرِ إضَافَةٍ ، لاَ إِلَى عوض ، عَلَى لُغَةِ قَومٍ تَقُولُ ذَاك ، وَمِنْهُ قَولُهُم فِي العَجمَاوَاتِ ، قال(٧) الدَجَاجَةُ لِلقَطَاةِ: بَيْضُك ثِنْتَا ، وَبَيْضِي مِائتَا ، أَيْ: ثِنْتَانِ وَمِائتَانِ.»

---

(١) الفسوي: هو أبو علي الفارسي ، وسيأتي في الشرح ، وقوله في كتابه الشعر (٢/٤٥٥ ، ٤٥٦)، (٣/٢٨ – ٣١) ، والإيضاح في شرح المفصل (١/٤٣٠).

(٢) المفصل (١٣١ – ١٣٣).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٢٩ – ٤٣٠).

(٤) ينظر قوله في الخصائص (٢/٤٠٥ ، ٤٣٠ ، ٤٣١).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) عجزه:

❁ **وإمّا دمٍ والقتل بالحرِّ أجدرُ** ❁

وهو لتأبَّط شرّاً في ديوانه (٣٤) ، وديوان الحماسة (١٧) (باب الحماسة) ، وضرورة الشعر للسيرافي (٢٠٠) ، وشرح الكتاب للسيرافي (ط٢/٢٣٦) ، والأغاني (٢١/١٤٤) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (١/٧٩) ، وشرح ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبري (٤/٩٣) ، والنهاية لابن الخباز (٣٤٦)، والمقاصد النحوية (٣/٤٨٦) ، وشرح التصريح (٢/٥٨) ، وخزانة الأدب (٧/٤٩٩) ، وبلا نسبة في الخصائص (٢/٤٠٥) ، والإفصاح (٣٣٨) ، والممتع (٢/٥٢٦) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/١٨٥) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/١٥٧) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٩٩٤) ، وشرح الكافية للرضي (٣/٣٥٨) ، ومغني اللبيب (٨٤٣) ، والمطالع السعيدة (٤٣٤).

(٧) في "ع" (قالت).

وَاعلَمْ أَنَّ التَّنوينَ يَقومُ مَقامَ المُضافِ إِلَيْهِ ؛ لأَنَّهُمَا يَدُلاَّنِ عَلَى الاسميّةِ ، وَتَمَامِ الكَلِمَةِ ، بِدَلِيلِ انتِصَابِ التَّمييزِ بَعدَهُمَا ، وَلأَنَّهُمَا يَتَنَاوَبَانِ تَعَاقُبًا كَالمُتَضَادِّينَ ، وَالأَضْدَادُ كَالنَّظَائِرِ عَلَى مَا عُرِفَ غَيْرَ مَرَّةٍ.

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١): « فِي قَولِهِ: "**بكل قائماً**" ، وَالدَّلِيلُ عَلَى نِيَّةِ الإِضَافَةِ انتِصَابُ الحَالِ مِنْهُ مَعَ التَّأْخِيرِ ، وَإِلاَّ لَكَانَ "كُلٌّ" نَكِرَةً ، ولاَ يَجُوزُ وُقُوعُ الحَالِ عَنِ النَّكِرَةِ إِلاَّ بَعْدَ تَقدِيمِهَا ، عَلَى مَا عُرِفَ.» قَالُوا: وَهَذَا التَّعوِيضُ(٢) فِي التَّفخِيمِ أَدْخَلُ، وَفِي بَابِ الاختِصَارِ أَعْرَقُ.

تخ(٣): « وَيُحتَمَلُ أَنْ يَكُون من هَذَا البَابِ بَيْتُ السِّقْطِ(٤):

لَكَ الخَيْرُ قَدْ أَنْفَذْتُ مَا هُوَ مُلْبِسِي   حَيَاءً وَعِنْدَ اللهِ من قَائِلٍ عِلْمُ

يُرِيدُ: مِنْ قَائِلِ هَذِهِ الكَلِمَةِ.»

قُلتُ: وَهَذِهِ الفَائِدَةُ عَلَى خِلاَفِ مَا ذُكِرَ فِي "شح" ، آنِفًا ، فِي امتِنَاعِ: "رَأَيْتُ ثَوْبًا " ، {والله المُوَفِّقُ.

وَقَدْ مَرَّ بِي فِي كِتَابِ الكِتَابِ(٥): أَنَّ هَمْزَةَ "إِذَ " فِي نَحو: يَومَئذٍ ، إِنَّمَا كُتِبَتْ يَاءً ، لأَنَّ الاسمينِ لمَّا رُكِّبَا كخَمسَةَ عَشَرَ – وَلِذَلكَ بُنِيَ الأَوَّلُ – شُبِّهَتْ همزتها بِالمُتَوَسِّطَةِ / ، فِي نَحو "سئِمَ" ، حُمِلَ خَطُّهَا عَلَيهِ. [١٤١/

وَذُكِرَ فِي الكَشَّافِ(٦): فِي سُورَةِ سَبَأ: «أَنَّ "إِذ" مِنَ الظُّرُوفِ اللاَّزِمَةِ لِلظَّرفِيَّةِ، وَقَدْ وَقَعَتْ "إِذْ" مُضَافاً إِلَيْهَا فِي قَولِهِ تَعَالَى:﴿ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَكُم ﴾(٧)؛ لأَنَّ الزَّمَانَ اتُّسِعَ فِيهِ مَا لَمْ يُتَّسَعْ فِي غَيرِهِ ، فَأُضِيفَ إِليهَا الزَّمَانُ كَمَا أُضِيفَ إِلَى الجُمَلِ، وَكَمَا فِي نَحو: يَومَئِذٍ وَحِينَئِذٍ » ، وَسَيَأْتِي كَلاَمُهُ فِي بَابِ المَبْنِيِّ فِي "إِذْ" وَ "إِذَا"}(٨).

---

(١) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٠/ب).

(٢) أي: الذي يؤكد أن التنوين هنا للتعويض دخوله في "إذ" ، وهو مبني لا حق له في التنوين ، ينظر المقاليد (٢٠٣/أ).

(٣) ينظر التخمير (٦٠/٢).

(٤) سقط الزند (٢٣٦) ، وشروح السقط (١١٥٧/٣).

(٥) لم أتبينه بنصه ، وينظر الكتاب (٥٤٢/٣).

(٦) ينظر الكشاف (٢٩١/٣).

(٧) الآية (٣٢) من سورة سبأ.

(٨) ساقط من "ع".

تخ(١): « وفِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ لَطِيْفَةٌ ، وَهِي: أَنَّهُمَ لَمَّا حَذَفوا المُضَافَ إِلَيْهِ ، وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُوراً مُنوَّناً طَرَحُوا جَرَّهُ وتَنوينَهُ عَلَى المُضَاف ، لِيَكُونَ ذَلِكَ بِمَنزِلَةِ اسْتِبْقَاءِ المُضَافِ إِلَيْهِ ، ومَثَالُهُ: تَخفِيفُ الهَمْزَةِ بِالحَذْفِ ، وَإِلقَاءُ حَرَكَتِهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، لِيَكُونَ ذَلِكَ جَمْعاً بَيْنَ الحَذْفِ وَالاسْتِبْقَاء.

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا هَذَا التَّكرارُ المَعْنَوِيّ فِي "حِيْنَئذٍ" وَ "عَامَئذٍ" ونَحوِهِمَا؟.

أَجَبْتُ: هَذَا كَمَا فِي(٢):

❁ **يا تيمُ تَيْمَ عَدِىٍّ** .... ❁

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَلِمَ يَجِبُ التِّكْرَارُ عِنْدَ حَذف المُضَاف إِلَيْهِ؟

أَجَبْتُ: لِسرٍّ فِيْهِ شَرِيفٍ ، وذَلِكَ أَنَّ إِيرَادَ الجَرِّ وَالتَّنوين عَلَى الاسْمِ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ مَحسُوسٍ مِمَّا يَتَنَفَّرُ مِنْهُ الطَّبعُ ، فَأَدخَلَ الاسمَ الأَوَّلَ عَلَى الثَّانِي لِيوهِم الإِضَافَةَ ، فَتَرتَفِعُ بِهَا النُّفْرَةَ.»

{ذَكَرَ فِي تَوضِيْحِهِ(٣): لاَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: الاسمُ الأَوَّلُ مُضَافٌ إِلَى "إِذْ" ، مُضَافاً إِلَى الجُملَةِ ، لِقَولِهِم "حِينئذٍ" ، لأَنَّهُ يَستَلزِمُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: حِيْنَ حِيْنَ كَذَا ، وَفَسَادُ هَذَا ظَاهِرٌ ، فاعرِفهُ}(٤).

قَولُهُ: "**فَعَلتُهُ أَوَّلَ**" كَانَ من حَقِّهِ أَنْ يَقولَ: "أَولاً " بِالتَّنوين ، كَمَا فِي "بِكُلٍّ " ، إِلاَّ أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ، لاَ يَقبَلُ التَّنوينَ ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِّ كَالغَايَاتِ(٥).

"**أَبُو دُواد**" يَصِفُ البَرقَ ، وَالضَّمِيرُ فِي "**أَسَالَ**" لِلبَرقِ ، وَالحَقِيقَةُ: أَسَالُوا سُقْيًا

---

(١) ينظر التخمير (٢/٦٠ – ٦٢).

(٢) تقدم ذكره.

(٣) لم أتبينه بنصه في التوضيح في شرح المقامات الحريرية والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٣٩).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) سيأتي بيانه في المبينات ، والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٤٠).

سَحَابِ البَرقِ ، و"**البِحَارُ**(١)" مَوضِعٌ بِنَجْدٍ ، وَعَنْ الغُورِيِّ(٢) بِفَتْحِ البَاءِ.

{**قُلْتُ**}(٣): وَفِي نُسْخَةِ الطَّبَاخِيِّ بِخَطِّهِ: "البَحَارُ" هُوَ جَمْعُ بَحْرَةٍ ، يُقَالُ: هَذِهِ بَحْرَتُنَا ، أَيْ: أَرْضُنَا(٤) ، وَسَمَاعِي عَنْ شَيْخِنَا {رَحِمَهُ اللهُ}(٣) بِالكَسْرِ أَيْضاً ، وَهَكَذَا صَحَّحْتُهُ عِنْدَهُ فِي نُسْخَتِي.

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٥): « الضَّمِيرُ المَجرُورُ لاَ يَأْتِي إِلا بَارِزاً ، وَكَذَلِكَ المَنصُوبُ ، وَالمرفُوعُ يَصِحُّ مُستَكِنًّا ، فَقَولُهُ: "**أَسَالَ البِحَارَ**" ، أَيْ: أَسَالَ سُقْيَا سَحَابَةٍ، فَـ"سُقْيَا" هُوَ فَاعِلُ "أَسَالَ" لاَ "البَرقِ" ؛ لأَنَّهُ لاَ يَسِيلُ.

{**قُلْتُ**: وَيَجُوزُ إِسنَادُهُ إِلَيْهِ(٦) أَيْضاً ، لِمَكَانِ المُلاَبَسَةِ ، وَعَلَيْهِ التَّأْوِيلُ الأَوَّلُ ، فَاعرِفْهُ}(٣).

(٥)« فَلَمَّا حُذِفَ المُضَافُ وَالمُضَافُ إِلَيْهِ مَعاً صَارَ الضَّمِيرُ المَجرُورُ مَرفُوعاً، فَاستَكَنَّ فِي الفِعْلِ ، وَأُسنِدَ إِلَيْهِ.»

تخ(٧): « الأَعِقَّةُ العَادِيَّةُ أَربَعَةٌ(٨): مِنْهَا عَقِيقٌ بِأَرضِ اليَمَامَةِ ، وَمِنْهَا عَقِيقٌ بِنَاحِيةِ المَدِينَةِ ، وَمِنْهَا عَقِيقٌ بِغَورَيْ تِهامة يَتَدفَّقُ مَاؤُهُ ، وَمِنْهَا عَقِيقٌ بِالقَنَانِ ، تَجرِي إِلَيْهِ مِيَاهُ نَجدٍ ، وَلَعَلَّ المُرَادَ هُنَا هَذَا العَقِيقُ.

وَالبَيْتُ مِن الطَّوِيلِ ، مَحذُوفُ العَرُوضِ وَالضَّربِ ، وَصَدرُهُ:

---

(١) ينظر معجم البلدان (١/٣٤٠ – ٣٤١) ، ولم يرد فيه أنه موضع بنجد.

(٢) لم أعثر على ترجمة له ، غير أن القفطي ذكره في إنباه الرواة (٣٨٩/٢) ، وتحدث أستاذنا الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين عنه في حاشية التخمير (١/١٨٨ – ١٨٩) ، حديثاً مطولاً ، ونقل ما دونه القفطي ، وما ذكره ياقوت الحموي في معجم الأدباء (١٨/١٠٤) ، من ترجمة للغوري سماه "محمد بن جعفر" ، مبيناً المصادر التي نقلت عنه ، وأفادت منه.

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣١/أ) ، واللسان (بحر) (٤/٤٤ – ٤٥).

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣١/أ).

(٦) أي: إلى البرق.

(٧) ينظر التخمير (٢/٦٣ – ٦٤).

(٨) تهذيب اللغة (١/٥٩).

⊛ ألاّ مَن تَرَآى رَأْيَ بَرقٍ شَرِيْقٍ ⊛

الرَأْيُ: وَاحِدُ الآرَاءِ ، وَالشَّرِيقُ: المَشْرُوقُ ، مِن شَرَّقتَ الشَّاةَ: شَقَقْتَ أذنَهَا ، جَعَلَ البَرقَ شَرِيقاً ، كَمَا تَجْعَلُ عَقِيقاً ، أَو بِمَعْنَى فَاعِلٍ ، من شَرِقَ بِرِيْقِهِ إِذَا غَصَّ بِهِ ، كمَرِيضٍ من مَرِضَ ، جَعَلَ البَرقَ لكَثرةِ مَائِهِ شَرِقاً بِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ: "أَسَالَ البِحَارَ".

وبَعْدَهُ(١):

إِذَا مَا أَقُولُ أَوْسَعَ الأَرضَ كُلَّهَا تَلأْلأَ فِي مَخِيْلَةٍ وَخُفُوقِ
سَقَى دَارَ سَلْمَى حَيْثُ حَلَّتْ بِهَا النَّوَى جَزَاءَ حَبِيْبٍ مِن حَبِيبٍ ومِيقِ»

ورَأَيتُ فِي حَاشِيَةٍ بخَطِّ الإمامِ البارعِ تاجِ الأئمةِ الطَّالبِي الخَوارزمِيِّ المعروف بالنَّحويِّ(٢) {- رَحِمَهُ الله -: فِي نُسخَةٍ لَهُ - وكَانَ رحِمَهُ الله مِنَ المُتْقِنِيْنَ}(٣) وَهِي مَنقُولةٌ عِندَهُ مِن كِتَابٍ لَمْ يُسَمِّهِ - عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

صَدْرُ بَيْتِ الكِتَابِ:

⊛ ألا من رآى .... ⊛

بِغَيْرِ تَاءٍ ، وَجَعَلَ الجُزْءَ(٤) الثَّالثَ مِن الحَشْوِ قَدْ خُرِمَ(٥) ، وَهُوَ أَنْ حُذِفَ فاؤهُ، فَصَارَ "عَولُنْ" أو نُقِلَ إِلَى "فَعْلُنْ" ، وتَقطِيعُهُ: فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعْلُنْ فَعُولُنْ.

تخ(٦): « "حَزِيمَةَ" بالحَاءِ المُهْمَلَةِ المَفْتُوحَةِ والزَّاي المَكْسُورَةِ ، وَصَدرُ البَيْتِ عَلَى مَا أَنْشَدَهُ المَرزُوقِيُّ(٧):

⊛ فأَدرَكَ إبقاءَ العَرَادَةِ ظَلْعُهَا ⊛

العَرَادَةُ: - بِالفَتحِ - اسمُ فرسٍ ، وَالظَّلْعُ: غَمزٌ فِي المِشْيَةِ ، مِن عَادَةِ العِتَاقِ أَنَّهَا تُبْقِي لِوَقتِ الظَّلْعِ / كَمَا قِيلَ: [١٤١/ب]

---

(١) هما في ديوانه (٣٢٧) ، وكتاب الشعر لأبي علي (٤٥٥/٢).

(٢) لم أتبين ترجمة هذا العلم فيما اطلعت عليه من المصادر.

(٣) ساقط من "ع".

(٤) أي: التفعيلة الثالثة من حشو الصدر.

(٥) الخَرْمُ: هو إسقاط المتحرك الأول من الوتد المجموع في الجزء الصدري ، مفتاح العلوم ص (٦٢٧).

(٦) ينظر التخمير (٦٤/٢ - ٦٥ ، ٥٤).

(٧) شرح الحماسة (٥٥٣ - ٥٥٤) ، ينظر ص (٣٧٥).

⊛ .... جَمَزَى(١) المُدَّخر ⊛ (٢)

وَمِنْهُ "العُلاَلَةُ".»

{قُلْتُ: وَبَعْدَهُ(٣):

أَمَرْتُكُمْ أَمْرِي بِمُنْعَرَجِ اللِّوَى   وَلاَ أَمْرَ لِلْمَعْصِيِّ إِلاَّ مُضَيَّعَا
إِذَا المَرْءُ لَمْ يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ   حِبَالُ الهُوَيْنَى بِالفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

وَفِي كَلامِهِم: لاَ أَمرَ لِمَعْصِيٍّ ، وَلاَ نِكَاحَ لِعِنِّينٍ.}(٤)

وَ"**الفَسَوِي**": هُوَ الشَّيْخُ الكَبِيْرُ أَبو عَلِيّ الفَارِسِيّ.

قُلْتُ: وَ"فَسَا"(٥): مَوضِعٌ مِن فَارِسٍ ، وَيُقَالُ لَهُ بِلُغَةِ العَجَمِ: "**بَسَا**" ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ "شِيْرَاز" ثَلاَثَةُ مَرَاحِل ، عَلَى مَا سَمِعْتُهُ عَنْ بَعْضِ الطَّوَّافِيْنَ.

وَلِشَيْخِنَا {الإِمَامِ العَلاَّمَةِ}(٤) نَجمِ الدِّينِ الصَّلاحِي {رَحِمَهُ اللهُ}(٤) فِي قَصِيْدَةٍ قَالَهَا(٦) فِي غَرَضٍ لَهُ(٧):

تَبًّا لِدَهْرٍ يَضِيعُ الأَذْكِيَاءُ بِهِ   وَصَرْفُهُ نَقَضَ الأَمَالَ أَوْ عَكَسَا
ذُو الجَهْلِ نَتَّنَ أَمْصَاراً مُقَدَّسَةً   وَقَدْ تَعَطَّرَ مِنْ ذِي الفَضْلِ أَرْضُ فَسَا

{وَفِي هَذَا البَيْتِ صَنْعَةٌ حَسَنَةٌ يَطَّلِعُ عَلَيْهَا المُتَأَمِّلُ(١)}

وَ"**حَزِيمَةَ**"(٨): قَومٌ مِنْ بَاهِلَةِ ، وَرَجُلٌ(٩). وَالفَرَسُ مُؤنَّثٌ ، فَقَالَ: "**جَعَلَتْنِي**".

---

(١) جمزي: عدو دون الحُضر الشديد ، تهذيب اللغة (جمز) (١٠/٦٢٩).

(٢) سبق ذكره.

(٣) الأبيات في المفضليات ص (٣٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٧٤٣).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر معجم البلدان (٤/٢٦٠ – ٢٦١) (فسا).

(٦) في "ع" (قصيدة ها).

(٧) لم أهتد إلى تخريج البيتين فيما اطلعت عليه من المصادر ، وهي في الموصل في شرح المفصل ص (٧٤٤) ، ولعلها مما نقله عن المقتبس.

(٨) ينظر الصحاح (حزم) (٥/١٨٩٩).

(٩) أي: اسم فارس من فرسان العرب. اللسان (حزم) (١٢/١٣٣).

[ما أضيف إلى ياء المتكلم]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــــــل** :

وَمَا أُضيفَ إِلَى ياءِ المُتَكلمِ فَحُكمُهُ الكَسرُ ، نَحو قَولكَ فِي الصَّحِيحِ وَالجَارِي مَجرَاهُ: غُلامِي ، ودَلوِي ، إلاَّ إِذَا كَانَ آخرُهُ أَلفاً أو يَاءً مُتَحرِّكاً مَا قَبْلَهَا ، أَوْ واواً ، أَمَّا الألفُ فَلاَ يَتغيَّرُ إلاَّ فِي لُغَةِ هُذَيلٍ ، فِي نَحو قَولِه(١):

❁ سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعنَقُوا لِهَوَاهُمُ ❁

وَفِي حَدِيْثِ طَلْحَةَ(٢): "فَوَضَعُوا اللُّجَّ عَلَى قَفَيَّ" ، يَجعَلُونَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ للتثنيةِ يَاءً، ويُدْغِمُونَهَا.

وَقَالُوا جَمِيعاً: لَدَيَّ ، {ولَدَيْكَ}(٣) ، ولَدَيْهِ ، كَمَا قَالُوا: عَلَيَّ ، وَعَلَيْكَ ، وَعلَيْهِ(٤).

وَيَاءُ الإِضَافَةِ مَفْتُوحَةٌ ، إِلاَّ مَا جَاءَ عَن نَافِعٍ(٥): ﴿ وَمَحْيَاىْ وَمَمَاتِى ﴾ (٦) وَهُو غَرِيبٌ.

---

(١) عجزه كما سيأتي في الشرح:

❁ فَتُخُرِّمُوا ولكلِّ جَنبٍ مَصْرَعُ ❁

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٧/١) ، واللامات (٩٦) ، والمحتسب (٧٦/١) ، وأمالي ابن الشجري (٤٢٩/١) ، واللسان (هوا) (٣٧٢/١٥) ، والمقاصد النحوية (٤٩٣/٣)، والهمع (٤٣٥/٢) ، وبلا نسبة في التكملة (٢٥٠) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (٥٢/١) ، وشرح ابن عقيل (٨٥/٢) ، وشرح الأشموني (٢٨٢/٢).

(٢) في المطبوع (طلحة رضي الله عنه) ، وسيأتي حديثه في الشرح ، وهو طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي القرشي المدني ، أبو محمد ، صحابي شجاع جواد ، وهو أحد العشرة المبشرين، وأحد السابقين إلى الإسلام ، قتل يوم الجمل وهو بجانب عائشة ، ودفن بالبصرة سنة ٣٦هـ ، تنظر ترجمته في طبقات ابن سعد (١٥٢/٣) ، وتهذيب التهذيب (٢٠/٥) ، والبدء والتاريخ (٨٢/٥) ، والجمع بين رجال الصحيحين (٢٣٠) ، والرياض النضرة (٢٤٩/٢) ، وحلية الأولياء (٨٧/١) ، وذيل المذيل (١١)، والمحبر (٣٥٥) ، ورغبة الأمل (١٦/٣).

(٣) ساقط من المطبوع.

(٤) في المطبوع (وَعلَيْهِ وَعلَيْكَ).

(٥) قرأ نافع بإسكان الياء ، ينظر السبعة (٢٧٥) ، والتبصرة في القراءات ص (٢٠١) ، والكشف (٤٥٩/١) ، والإقناع (٦٤٥/٢).

(٦) الآية (١٦٢) من سورة الأنعام.

وَأمَّا اليَاءُ فَلاَ تَخلُو مِن أَنْ يَنْفَتِحَ مَا قَبلها ، كَيَاءِ التَّثنِيَةِ وَيَاءِ الأشْقَيْنَ ، وَالمُصْطَفَيْنَ ، وَالمُرَامِينَ وَالمُعلَّينَ ، أَو يَنْكَسِرُ كَيَاءِ الجَمعِ ، وَالوَاو لا تَخلُو مِن أَنْ يَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا ، كَـ"الأَشْقَونَ" وَأَخَواتِهِ ، أَو يَنْضَمَّ كَـ"المُسلِمُونَ" و"المُصطفَونَ" ، فَمَا انفَتحَ مَا قَبلَهُ مِنْ ذَلكَ فَمُدغَمٌ فِي يَاءِ المُتَكلّم يَاءٌ سَاكِنَةٌ بَيْنَ مَفْتُوحَيْنِ ، وَمَا انكسَرَ مَا قَبْلَهُ(١) أَوْ انضَمَّ فَمُدغَمٌ فِيهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ بَيْنَ مَكسُورٍ وَمَفتُوحٍ.»(٢)

قَولُهُ: "**فَحُكمُهُ الكَسْرُ**" لاَ يَدلُ عَلَى البِنَاءِ دَلالَةً صَرِيحَةً ، وَلِذَلِكَ حُكِيَ عَنِ الشيخ(٣) أَنَّهُ مُعرَبٌ عِندَهُ إِلاَّ أَنَّهُ قَامَ فِيهِ مَانِعٌ مِن إِظْهَارِ الحَرَكَةِ الإِعْرَابِيَّةِ ، وَمِثَالُهُ الضمَّةُ فِي نَحو: ضَرَبُوا ، وَالكَسْرُ(٤): فِي نَحو: مِنَ الرَّجُلِ ، فَاعرِفهُ.

شع(٥): « إِنَّمَا كُسِرَ إِمَّا لأَنَّهُمْ أَرادُوا أَنْ يَكونَ مَا قَبلَ اليَاءِ من جِنسِهَا ؛ لأَنَّهَا تَصِيرُ مَدَّةً فَتَخِفُّ ، وَالمَوضِعُ مَوضِعُ التَّخفِيفِ ، إِذِ الاسمانِ تَنَزَّلا مَنزِلَةَ اسمٍ وَاحِدٍ لَفظاً ، وَصَارَ اليَاءُ مِنْهُ كَرَاءِ "جَعفَر" ، أَوْ الاسمُ الثَّانِي مِنَ المُركَّبِ نَحوُ "خَمْسَةَ عَشَرَ".

وَإِمَّا كَرَاهَةَ أَنْ تَنقَلِبَ اليَاءُ أَلفاً ، لِتَحَرُّكِهَا وَانفِتَاحِ مَا قَبلَهَا إِنْ قُلنَا إِنَّ أَصلَهَا الفَتْحُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.»

قُلتُ: والضمُّ تعذَّرَ بَعْدَ السُكونِ ، لأَنَّ اليَاءَ السَاكِنَةَ(٦) لا تَبقَى بَعْدَ الضَمِّ ، كَمَا فِي [نَحو](٧): "مُوقِن" ، وَحِينَئذٍ يَلزمُ مَا لَيسَ فِي الأَسمَاءِ المتَمكِّنَةِ فِي لُغَتِهِم(٨).

شع(٩): « وَهَذَا الاسمُ عِندَ المُحَقِّقِينَ مُعرَبٌ ؛ لأَنَّ الإِضَافَةَ إِلَى المَبْنِي لا تُوجِبُ بِنَاءَ المُضَافِ ، وَلاَ تُجوِّزُهُ إِلاَّ فِي الظُّرُوفِ ، وَفِيمَا أُجرِى مُجرَاهُ "كغَير" ،

---

(١) في المطبوع (ما قبله من ذلك).

(٢) المفصل (١٣٣).

(٣) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٠/ب) ، (٣١/أ).

(٤) في "ع" (والكسرة).

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٣١/١) بتصرف.

(٦) في الأصل (ساكنة) وما أثبته من "ع".

(٧) مضاف من "ع".

(٨) ينظر النص في المقاليد (٢١٤/أ).

(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٣١/١).

فوَجبَ أنْ يَكُونَ مُعرَبَاً عَلَى أصلِهِ ، إلاَّ أنَّ إعرابَهُ تقديري ؛ لتَعذُّرِ اللَّفظِ وَالاستِثقَالِ.»

قُلتُ: قَولُهُ: "الإِضَافَةُ إِلَى المَبنِي لاَ تُوجبُ البِنَاءَ " بِخِلاَفِ مَا قَالَهُ صَاحِبُ الكِتَابِ(١) فِي أوَّلِ بَابِ المَبنِي فِي قَولِهِ: « **أو إِضَافَتُهُ إِليهِ ، كقولِهِ تعَالَى:** ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ (٢) **فِيمَن قَرَأَ بِالفَتحِ**(٣)» فِي إطلاقِهِ ، لكنَّ النَّظَرَ إِلَى الأَمثِلَةِ يَردُّهُ إِلَى الوفاقِ ، فاعرفهُ مُتأملاً.

{وَلبِنَائِهِ عَلَى الكَسرِ وَجهٌ ثَالثٌ ، وَهُو أَنْ يُحمَلَ عَلَى يَاءَي النَّسبَةِ ، لأَنَّهُمَا وَالإِضَافَةَ مِن وَادٍ وَاحِدٍ مَعْنًى ، وَهَذِهِ الجِهَةُ حَقِيقَةٌ بِالاعتِبَارِ. وَمَا قِيلَ: إِنَّهُ مَبنِيٌّ لَكونِهِ مُضَافَاً إِلَى المَبْنِي فَضَعِيفٌ يَنتقض بِإِضَافتِهِ إِلَى الكَافِ وَالهَاءِ ، وَلَئِن قِيلَ فِي الجوَابِ: اتِّصَالُهُ بِاليَاءِ أَشدُّ مِن اتِّصَالِهِ بِهِمَا ، بِدَلِيلِ جَوَازِ اقتِصَارِهِ عَلَى الكَسرِ ، وَبدَلِيلِ جَوَازِ سُكُونِ اليَاءِ ، وَضَرُورَتِهَا عِنْدَهُ ، كَأَنَّهَا جُزءٌ مِنْهُ ؟ ، كَانَ قَولاً صَحِيْحاً}(٤).

شح(٥): « وَمِمَّا يَدلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الكَسرَةَ كَسْرَةٌ لأَجلِ اليَاءِ لاَ لحُكْمٍ ثَابِتٍ إعرَابِيٍّ أو بِنَائِيٍّ أنها ثابتةٌ قبْلَ التَّركِيبِ ، فِي نَحو: غُلاَمِي ثَوبِي كِتَابِي ، وَإِذَا وَجَبَ ثُبوتُهَا قَبْلَ ذَلِكَ كُلِّهِ فَهِي هِي بعدَ ذَلِكَ» ، فاعرفهُ.

تخ(٦): « إِنَّمَا كَانَ حُكمُهَا الكَسرَ فِيمَا قَبلَهَا لأَنَّهُ(٧) لمَّا لَمْ يُمْكِن(٨) إظهَارُ الكَسرِ فيهَا وَهُو مُضَافٌ إِلَيْهِ تَحوَّلَ إِلَى المُضَافِ وَنحوهُ:

✽ .... **وأَنْتَ إِذٍ صحيحُ** ✽ (٩)

---

(١) المفصل (١٥٣).

(٢) الآية (١١) من سورة المعارج.

(٣) هي قراءة أبي حيوة ، ينظر مختصر شواذ القرآن (١٦٢) ، والبحر (٣٣٤/٨).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٣١/١).

(٦) ينظر التخمير (٦٥/٢ – ٦٦).

(٧) في "ع" (لأنها).

(٨) في الأصل (يكن) وما أثبته من "ع".

(٩) سبق ذكره ص (٢٦٣).

فَإِنْ سَأَلتَ: فِي غُلاَمِهِ وغُلاَمِكِ ؟

أَجَبْتُ: الكَسْرَةُ هُنَا قَدْ اعتَضِدَتْ بِجنسِها وَهِي اليَاءُ ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ لَهَا مِن القُوَّةِ مَا لا يَكُون لَهَا فِي غَيْرِهِ مِن المَوَاضِعِ ، وَلِذَلكَ قَصرَ بَنُو هُذيلٍ قَلْبَ الأَلِف عَلَى يَاء المُتَكَلِّم ، كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا كَسْرَ الأَلِفِ قَبل يَاءِ المُتَكَلِّمِ ، فَلَمْ يَقدِرُوا عَلَيْهِ ، فَقَلَبُوا الأَلِفَ إِلَى أُختِ الكَسْرَةِ ، وَهَذَا لأَنَّ هَذِهِ اليَاءَ لاَ يَكُونُ قَبلَهَا حَرفٌ مُتَحرِّكٌ إلاَّ مَكسُوراً ، وَلِذَلكَ كُسِرَت اللاَّمُ فِي "لِي" ، وَالقِيَاسُ الفَتحُ ، كَمَا فِي "لَهُ" وَ "لَك".»

شع[١]: « لاَ يُمكِنُ تَحرِيكُ / الأَلِفِ ، وَلَو قُدِّرَ جَوَازُ تَحرِيكِهَا لَوَجَبَ أَنْ تَنقَلِبَ أَلفاً. فَوجَبَ أَنْ تَبقَى أَلفاً. [١٤٢/

وبَنُو هُذَيلٍ لا يَقلِبُونَ فِي أَلِفِ التَّثنِيَةِ لِوَجهَيْنِ:

أَحدُهُمَا: أَنَّ أَلفَ التثنيةِ لم يَكنْ تَحرِيكُهَا مُقدَّرًا حَتَّى يُعوِّضَ عَن كَسرِهَا القَلبُ، فَلَمْ يقلبوها ، بِخِلاَفِ "مُوسَى" وَ "عِيسَى" ونَحوِهِمَا ، فَإِنَّ حُكمَهُ حُكمُ الكَسرِ تَقدِيراً ، فلمَّا تَعذَّرَ الكَسرُ لَفظاً عُوِّضَ القَلبَ. وَأَمَّا التَّثنِيةُ فَلَيسَت كَذَلكَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَقلِبُوهَا يَاءً لِئَلا يُغيِّرُوا حَرفاً جِيءَ بِهِ لِمَعْنًى ، بِخِلاَفِ أَلفِ "مُوسَى" وَشِبهِهِ » ، وَهَذِهِ فَوَائِدُ حَسَنَةٌ مَتِيْنَةٌ.

البَيْتُ لأَبِي ذُؤَيبِ الهُذَلِي يَرْثِي أَولاَدَهُ ، وَكَانُوا عَشْرَةَ بَنِينَ ، فَهَلَكُوا بِوَاحِدَةٍ فِي سَنَةِ طَاعُونٍ.

وتَمَامُهُ:

فَتَخَرَّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصرَعُ

وَمَطْلَعُ هَذِهِ القَصِيدَةِ[٢]:

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ   وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَن يَجْزَعُ

يَقولُ: كُنْتُ أَهوَى حَيَاتَهم فَانقَرَضُوا وَأَسرَعُوا لِهَوَاهُمُ ، وَكَأَنَّ هَوَاهُمُ كَانَ المَوتَ ؛ لِيَصِلُوا إِلَى جِوَارِ اللهِ فَأَسْرَعُوا إِلَيْهِ ، كَذَا فِي نُسخَةِ الطَّبَاخِيِّ بِخَطِّهِ.

{وَرَأَيتُ الرِّوَايَةَ فِي الأَسَاسِ[٣]: « "وَتَخَرَّمُوا " مِنَ اختِرَامِهُمُ الدَّهرُ وَتَخرَّمَهُم»، كَذَا أَورَدَهُ فِي بَابِ الخَاءِ، وَالقَولُ مَا قَالَت حَذَامِ.

---

[١] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٣١ - ٤٣٢).

[٢] هو في شرح أشعار الهذليين (١/٤).

[٣] أساس البلاغة (خرم) (١٦٠).

وكَانَ يُحْفَظُ فِي "فتَجُرِّمُوا " بالجِيْمِ مَبنِيًّا لِلفَاعِلِ ، ولَهُ وَجْــهٌ ، يُقَــالُ: تَجــرَّمَ العامُ، أَيْ: تَصَرَّمَ(١) وَانقَضَى}(٢).

عَاتَبَ طَلحَةَ عَليٌّ بنَ أَبي طَالبٍ كَرَّمَ الله وَجهَهُ وَقَالَ(٣): عَرَفتَنِي بِالحِجَاز وَأَنكَرتَنِي بِالعِرَاقِ ، فَمَا عَدَا ممَّا بَدَا ، فَقَالَ: "بَايَعْتُ وَاللُّجُّ(٤) عَلَى قَفَيَّ(٥)" ، كَانَتْ هَذِهِ المُقَاوَلَةُ يَوم الجَملِ(٦) ، وَالسَّيفُ يُشبَّهُ لِبَصِيْصِهِ وكَثْرَةَ مَائِهِ بِـ"اللُّجِّ".

{**حم:** وَفِي قِراءةِ(٧) النَّبي عَلَيْهِ السَّلاَمِ ﴿ فَمَنِ(٨) ٱتَّبَعَ هُدَاىَ ﴾ (٩). وَفِي الكَشافِ(١٠): «وقُرِئ ﴿ يَٰبُشْرَىَّ ﴾ (١١) عنِ الحَسَنِ(١٢) ، وَهِي لُغَةُ بَعْضِ العَرَبِ.

---

(١) ينظر اللسان (جرم) (٩٠/١٢).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) في "ع" (فقال).

(٤) "واللج" معناه: والسيف ، ينظر تهذيب اللغة (لجج) (٤٩٣/١٠) ، والقاموس المحيط (لجج) (٢٦١).

(٥) صواب العبارة كما في المفصل ص (١٣٣) ، وقد سبق ذكرها: «فوضعوا اللج على قفي» ، وهي كذلك في تهذيب اللغة (لجج) (٤٩٣/١٠) ، وشرح ابن يعيش (٣١/٣).

(٦) ينظر عن موقعة الجمل في المعارف (٢٠١ ، ٣٤٥ ، ٥٣٥) ، والكامل لابن الأثير (٥٦٨/٢)، ومرآة الجنان (٩٥/١ – ١٠٠) ، ونهاية الأرب (٢٦/٢٠).

(٧) قرأ بتشديد الياء ، كما في قوله ﴿يا بشريّ﴾ ، لأن ياء الإضافة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، فقلبت الألف ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، ينظر البيان (٣٦/٢).

(٨) في الأصل ﴿ثم اتبع﴾ والصواب ما أثبته.

(٩) الآية (١٢٣) من سورة طه.

(١٠) ينظر الكشاف (٣٠٨/٢ – ٣٠٩).

(١١) الآية (١٩) من سورة يوسف.

(١٢) هي قراءة الحسن في الكشاف (٣٠٨/٢) ، وقراءة ابن أبي إسحاق في مختصر ابن خالويه (٦٢) ، وإعراب القرآن (٣١٩/٢) ، وتفسير القرطبي (١٥٣/٩) ، ومشكل إعراب القرآن (٣٨٢/١) ، وهي قراءة الطفيل والجحدري وابن أبي إسحاق في المحتسب (٣٣٦/١) ، والبحر (٢٩٠/٥) ، وهي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في البيان (٣٦/٢) ، وبلا نسبة في معاني القرآن (٣٩/٢) ، والتبيان (٧٢٧/٢) ، وإعراب القراءات الشواذ (٦٩١/١).

قَالَ: وَسَمِعْتُ أَهْلَ السَّرَوَاتِ(١) يَقُولُونَ فِي دُعَائِهِمْ: يَا سَيِّدِي وَمَوْلَيّ ، يُرِيدُونَ: مَوْلاَيَ}(٢).»

قُلْتُ: وَفِي عِلَلِ التَّصَارِيْفِ "عَلاَه وَلَدَاه " فِي "عَلَيهِ " و "لَدَيهِ" ، فِي لُغَةِ بِلْحَارِثِ(٣) بن كَعْب.

شع(٤): « مَن قَلَبَ أَرَادَ الفَرْقَ بَيْنَ الفِعْلِ وَالحَرْفِ ، ثُمَّ أَجرَوا مَا كَانَ آخِرُهُ أَلِفاً مِن الحُرُوفِ وَالأَسماءِ المَبنِيَّةِ المُضَافَةِ غَيْرِ المُتَمَكِّنَةِ هَذَا المَجرَى ، لِشَبَهِهِ بِهِ. وَأَمَّا "عَلَيَّ" فَإِجرَاءٌ لَهُ مَجرَى أُختيه: "عَلَيْهِ" وَ "عَلَيْكَ".»

قَوْلُهُ: "**وَيَاءُ الإِضَافَةِ مَفتُوحَةٌ**".

شع(٤) **حم**: « يَعنِي بَعدَ الأَلِفِ ، لأَنَّهُ فِي أَحكَامِ الأَلِفِ ، وَأَورَدَ قِرَاءَةَ نَافِعٍ ، وَقَصدُهُ تَضعِيفُهَا ، لأَنَّهُ يَجمَعُ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِمَا ، وَمِثْلُهُ فِي الغَرَابَةِ قِرَاءةُ مَنْ قَرأَ ﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ ﴾(٥) بِإِسكَانِ الهَاءِ(٦) ، فَاعرِفهُ.»

قُلْتُ: يَاءُ الإِضَافَةِ حَقُّهَا الفَتحُ ، لِئَلاَّ يُبتَدأَ بِهَا سَاكِنَةً حُكْماً ، لأَنَّهَا كَلِمَةٌ عَلَى حَدِّهَا ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ مَجرُورَةً تَقدِيراً بِحُكمِ الإِضَافَةِ ، فَهِي بِمَنزِلَةِ الكَافِ فِي "غُلامِكَ"، وَكَونُهَا مَفتُوحَةً لأَنَّ الفَتحَ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ ، وَالمَحَلُّ ضَعِيفٌ ، وَإِنَّمَا تُسكَنُ

---

(١) في الأصل (الصلوات) ، وما أثبته من الكشاف ، وسيأتي ص (٤٠٩).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر نوادر أبي (٥٨).

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٣٢/١).

(٥) الآية (٣٥) من سورة يونس.

(٦) هذه القراءة ذكر مثلها في سورة البقرة في قوله (يخطف) ، وهي الآية (٣٥) من السورة ، وهي قراءة بعض من قرأ أهل المدينة في معاني القرآن (١٨/١) ، ومختصر ابن خالويه ص (١١) ، وإعراب القرآن للنحاس (١٩٥/١) ، والمحتسب (٥٩/١) ، وتفسير القرطبي (٢٢٢/١)، والبحر (٩٠/١) ، وغير منسوبة في التبيان (٣٧/١) ، وإعراب القراءات الشواذ (١٣٢/١) ، والقراءة بإسكان الهاء وتشديد الدال ، وهو جمع بين ساكنين.

طَلَباً لِزِيَادَةِ التَّخفِيفِ(١) فِيْهَا ، عَلَى أَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ بِمَا قَبْلَهَا اتِّصَالاً قَوِيَّاً ، فَلاَ يَلْزَمُ الابْتِدَاءُ بِالسَّاكِنِ مِن كُلِّ وَجْهٍ.

تخ(٢): « مَا قَبْلَ يَاءِ الإِضَافَةِ إِذَا كَانَ مَكسُوراً فَلِلعَرَبِ فِيْهَا ثَلاَثَةُ مَذَاهِبَ: الفَتْحُ، وَالإِسْكَانُ ، وَالحَذْفُ.

فَالفَتْحُ أَصْلُ كُلِّ إِضَافَةٍ لِيَكُونَ عَلَى حَدِّ نَظِيرِهَا مِن كَافِ الخِطَابِ(٣) ، مَعَ أَنَّهُ اسمٌ قَدْ بَلَغَ المَجهُودَ فِي القِلَّةِ ، فَتَقَوَّى بِالحَرَكَةِ ، وَالفَتْحُ أَخَفُّ.

وَالإِسْكَانُ دَاخِلٌ عَلَى الحَرَكَةِ ، لأَنَّهُ أَخَفُّ(٤) مِن غَيْرِ لَبْسٍ ، وَالموضِعُ مَوضِعُ ثِقَلٍ وَكَثْرَةِ دَوْرٍ.

وَالحَذفُ دَاخِلٌ عَلَى الإِسْكَانِ اكتِفَاءً بِالكَسْرَةِ.

وَقِيلَ(٥): فِي ﴿ وَمَحْيَاىْ ﴾(٦): إِنَّمَا سُكِّنَ لِمُجَاوِرَةِ ﴿ صَلَاتِى وَنُسُكِى ﴾(٦). وَعَن ابنِ مُجَاهِدٍ(٧) عَن أَصحَابِهِ أَنَّ العَرَبَ تَجمَعُ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ إِذَا كَانَ الأَوَّلُ مِنْهُمَا أَلفاً ، أَو يَاءً أَو وَاواً(٨) مَدَّتَيْنِ ، لأَنَّ هَذِهِ الأَحْرُفَ الثَّلاَثَةَ إِنَّمَا الإِعرَابُ بِهِنَّ أَو بِحَرَكَاتِهِنَّ ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا حَرَكَتُهَا فَكَأَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ ، فَاعرِفهُ.»

---

(١) في الموصل في شرح المفصل ص (٧٥٠): ((ويجوز أن يسكن أيضاً لكسرة ما قبلها ؛ لأن في الكسرة ثقلاً وبالخروج منها إلى تحرك الياء يلزم تضاعف الفعل ، فساغ أن يبنى على السكون لأنه هو الغاية في الخفة ...))

(٢) ينظر التخمير (٢/٦٧ – ٦٨).

(٣) في "ع" (كاف الكاف).

(٤) أي: من الحركة ، فبني عليه.

(٥) عزاه صاحب "تخ" لابن مهران في "شرح الغاية" ينظر التخمير (٢/٦٧).

(٦) الآية (١٦٢) من سورة الأنعام ، وهي قراءة نافع في السبعة ص (٢٧٥) وردت ص (٤٠٢).

(٧) هو الإمام أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي ، أحد مشاهير القراء ، قال عنه ثعلب: ما بقي في عصرنا هذا أعلم بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد ، ألف كتاب السبعة في القراءات" ، وتوفى سنة ٣٢٤هـ ، تنظر ترجمته في الفهرست لابن النديم (٥٣) ، وتاريخ بغداد (٥/٥٦) ، ومعجم الأدباء (٥/٦٥) ، وغاية النهاية (١/١٣٩) ، والأعلام (١/٢٦١).

(٨) في التخمير (٢/٦٨): "أو ياء ساكنة قبلها كسرة ، أو واواً ساكنة قبلها ضمة".

{ومِنْ هَذَا الفَصلِ مَا ذُكِرَ فِي الكَشَّافِ(١): « سَمِعتُ أَهلَ السَّروَاتِ(٢) فِي دُعَائِهِم: يَا سَيِّدِي ومَولَىْ. وعَنْ نَافِعٍ(٣) ﴿ يَبُشْرَىْ ﴾ (٤) بِالسُّكُونِ ، ولَيْسَ بِالوَجْهِ، إلاَّ أَنْ يَقصدَ الوَقْفَ. / وفِي قِرَاءَةِ الحَسنِ(٥) وغَيرِهِ ﴿ يَبُشْرَيَّ ﴾ باليَّاءِ مكانَ الأَلفِ ، جُعِلَتْ اليَاءُ بِمَنزِلَةِ الكَسْرَةِ قَبْل يَاءِ الإضَافَةِ ، وهِي لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ لَهُمْ.» [١٤٢/ب

وعَنْ عَبْدَ القَاهِرِ(٦): قِرَاءَةُ ﴿ مَحْيَاىْ ﴾ (٦) بالسُّكُونِ لاَ تَقْبُحُ عِنْدِي ؛ لأَنَّ فَرْطَ مَدَّةِ الأَلِفِ صَارَ كَالفَصْلِ بَيْنَ سُكُونِ الحَرْفَيْنِ ، فَاعرِفْ.}(٧)

(٨)**تخ**(٩): « قَولُهُ: "**الأَشْقَيْنَ**" وأَخوَاتُهُ لَيسَ بِتَثْنِيَةٍ ، وإِنَّمَا هُوَ جَمعٌ ، والنُّونُ فِي هَذِهِ الأَمثِلَةِ مَفتُوحَةٌ ، ونَحو ذَلكَ قَولُهُ(١٠):

مُمْقِرٌ مُرٌّ عَلَى أَعْدَائِهِ   وَعَلَى الأَدْنَيْنَ [حُلْوٌ](١١) كَالعَسَلْ

وأَمَّا تَثْنِيةُ ذَلكَ كُلِّهِ فعَلَى اليَاءَينِ وكَسرِ النُّونِ ، نَحو: أَشقَيَيْنِ ومُرَامِيَيْنِ.»

{**قُلْتُ**: إنَّمَا لَمْ يَذكُرْ في تَقسِيمِ اليَاءِ الضَمّ قَبلَهَا ؛ لأَنهَا لاَ تَبقَى مَعَ الضَمَّةِ وَهِي سَاكِنَةٌ يَاءً ، بَلْ حَقُّهَا أَنْ تُقلَبَ إِلَى الوَاوِ ، وهَكَذَا القَولُ فِي الوَاوِ بَعْدَ الكَسْرِ ، لِتَعَذُّرِ بَقَائِهَا وَاواً بَعْدَهُ ، فَتَعَيَّنَتْ قِسمَةُ كُلٍّ مِنْهُمَا عَلَى الوَجْهَينِ(١٢) المَذكُورَينِ فِي

---

(١) ينظر الكشاف (٣٠٨/٢ – ٣٠٩).

(٢) ورد النص ص (٤٠٧) ولفظه في الكشاف "أهل السروات" ، ولعل المقصود أهل السَّرْ ، وهو السخاء في المروءة ، من السراة والسروات ، ينظر أساس البلاغة ص (٢٩٤) (سرو).

(٣) ينظر السبعة ص (٣٤٧) ، والكشف (٧/٢ – ٨).

(٤) الآية (١٩) من سورة يوسف.

(٥) سبق ذكر هذه القراءة ص (٤٠٦).

(٦) الآية (١٦٢) من سورة الأنعام ، وهي قراءة نافع ينظر ص (٤٠٢ ، ٤٠٨) ، وينظر المقتصد (١١٣٤/٢).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) في "ع" (شح).

(٩) ينظر التخمير (٦٨/٢ – ٦٩).

(١٠) هو للبيد في ديوانه ص (١٣٣) ، والتخمير (٦٩/٢) ، وبدون نسبة في الخصائص (١٦٧/٢).

(١١) مضافة من "ع".

(١٢) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٧٥٢).

الكِتَابِ(١)، وَأَمَّا العِلَةُ فِي ذَلِكَ فَستَأتِي فِي قِسْمِ المُشْتَرَكِ ، فِي فَصْلِ **نَحو: "مُوقِن(٢) وَمِيْقَات"**(٣).

وَاعِلَمْ أَنَّ الإِعرَابَ فِي "مُسْلمِيّ" حَالَ الرَّفعِ تَقْدِيرِيٌّ ؛ لأَنَّ الوَاوَ وَهِيَ عَلامَةُ الرَّفعِ قَدْ انقَلَبَتْ يَاءً ، وَحَالَ الجَرِّ وَ النَّصْبِ لَفظِيٌّ ، فَاعرِفهُ}(٤).

(٥)« وَعن(٦)عَلِي بن عِيْسَى النَّحوي: إِذَا كَانَ قَبلَ يَاءِ الإِضَافَةِ وَاوٌ قَبلَهَا ضَمَّةٌ قُلِبَت الوَاوُ يَاءً ، لاجْتِمَاعِ اليَاءِ مَعَهَا وَهي سَاكِنَةٌ سَابِقَةٌ ، وَكُسِرَ لَهَا مَا قبلَهَا ، فَتَقُولُ فِي "مُسلِمُون": هَؤلاءِ مُسْلِمِيَّ ، وَفِي "عِشرُون": عِشْرِيَّ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلكَ لأَنَّ يَاءَ الإِضَافَةِ تُغَيَّرُ مَا قَبلَهَا إِلَى الكَسْرِ فِي الحَرْفِ الصَّحِيحِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُن(٧) الكَسرُ فِي حَرفِ العلَّةِ لِثِقَلِهِ ، غَيَّرْتَهُ إِلَى حَرفٍ يَقعُ فِي الإِدغَامِ ، فَمِنْ أَجْلِ الثِّقَلِ وَقوَّةِ يَاءِ الإِضَافَةِ عَلَى تَغْيِيرِ مَا قَبلَهَا لَزِمَ الحُكْمُ فِي الوَاو المَضمومِ مَا قَبلها ، ولَمْ يَلزمَ ذَلكَ فِي الأَلِفِ ، فِي نَحو: هُدايَ ومُسلِمَاي ، فَتَفْتَحَ اليَاءَ ، تَرُدَّهَا إِلَى أَصْلِهَا ، وتَتْرُكُ الأَلِفَ عَلَى كُلِّ حالٍ لِخِفَّتِهَا ، وَلاَ تَفِرُّ مِنْهَا إِلَى حَرفٍ أَثقَلَ لخفَّتِهَا ، وَإِذَا كَانَ قَبْلَ هَذِهِ اليَاءِ يَاءٌ سَاكِنَةٌ مُدغَمٌ فِيْهَا فَفِيْهَا(٨) لُغَتَان: أَجْوَدُهُمَا الفَتْحُ ، وَالثَّانِيةُ: كَسرُ اليَاءِ ، قَالَ(٩):

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ قَالَتْ لَهُ: مَا أَنتَ بِالمَرضِيِّ »

أَيْ: [يَا](١٠) هَذِهِ فِي نَفْسِيْ ، [والله أَعْلَمُ](١٠).

---

(١) المفصل ص (١٣٣).

(٢) ينظر المفصل ص (٤٣٤).

(٣) ينظر المصدر السابق ص (٤٣٢).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر التخمير (٢/٦٩).

(٦) في "ع" (عن).

(٧) في "ع" (يمكن).

(٨) في الأصل (وفيها) ، والصواب ما أثبته وهو في "ع".

(٩) هي من أرجوزة للأغلب العجلي في الخزانة (٤/٤٣٠) ، وحاشية الشيخ يس (٢/٦٠) ، وبلا نسبة في معاني القرآن (٢/٧٦) ، وإعراب القرآن للنحاس (٢/٣٦٩) ، والحجة لابن خالويه (٢٠٣) ، والمحتسب (٢/٤٩) ، والكشاف (٢/٣٧٥) ، والبحر (٥/٤١٩).

(١٠) مضافة من "ع".

[إضافة الأسماء الستة]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصـــــل** :

وَالأَسمَاءُ السِّتَّةُ مَتَى أُضِيفَتْ إِلَى ظَاهِرٍ أَو مُضمَرٍ مَا خَلا اليَاءَ فَحُكمُهَا مَا ذُكِرَ(١)، وَأَمَّا(٢) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى اليَاءِ فَحُكمُهَا حُكمُهَا غَيْرَ مُضَافَةٍ ، أَيْ: تُحْذَفُ الأَوَاخِرُ ، إِلاَّ "ذُو"، فإِنَّهُ لاَ يُضَافُ إِلاَّ إِلَى أَسمَاءِ الأَجنَاسِ الظَّاهِرَةِ ، وَفِي شِعْرِ كَعْبٍ(٣):

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ ... أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا(٤)

وَهُو شَاذٌّ.

وَلِلفَمِ مَجرَيَانِ: أَحَدُهُمَا مَجْرَى أَخَوَاتِهِ ، وَ(٥)أَنْ يُقَالَ: فَمِي ، وَالفَصِيحُ "فِيَّ" فِي الأَحوالِ الثَّلاثِ ، وَقَدْ أَجَازَ المُبَرِّدُ "أَبِيّ" وَ "أَخِيّ" ، وَأَنشَدَ:

❁ وَأَبِيَّ مَالَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ ❁ (٦)

---

(١) في المطبوع (ما ذكرنا).

(٢) في المطبوع (فأما).

(٣) في "ع" قال: (وفي شعر كعب الغنوي) وليس له ، وهو لكعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، الشاعر المخضرم ، صاحب اللامية المشهورة التي قالها بعد أن أهدر الرسول صلى الله عليه وسلم دمه ، فأسلم وقالها ، كان من أعرف الناس في الشعر ، توفى سنة ٢٦هـ ، تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء (٩٧/١) ، والشعر والشعراء (٨٩) ، وجمهرة أشعار العرب (٧٨٩/٢) ، وسمط اللآلي (٤٢١) ، وخزانة الأدب (١٥٣/٩) ، وعيون الأثر (٢٠٨/٢) ، والأعلام (٢٢٦/٥).

(٤) هو لكعب بن زهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (٢١٢) ، وأمالي ابن الحاجب (٣٤٤/١) ، وشرح ابن يعيش (٢١١/١) ، (٣٦/٣) ، واللسان (ذو) (٤٥٨/١٥) ، وبلا نسبة في المقرب (٢١١/١) ، والهمع (٤٢٤/٢) ، والدر (٢٨/٥).

(٥) في المطبوع (وهو أن يقال).

(٦) صدره كما سيأتي:

❁ قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وَقَدْ أَرَى ❁

وهو لمؤرج السلمي في معجم ما استعجم (٢٣٤/٢) ، وخزانة الأدب (٤٦٧/٤) ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب (٤٧٦/٢) ، والأمالي الشجرية (٢٣٦/٢) ، وشرح ابن يعيش (٣٦/٣) ، ومعجم الأدباء (٢٠٠/١٣) ، وإنباه الرواة (٢٦٩/٢) ، واللسان (نخل) (٦٥٣/١١) ، وشرح شواهد المغني (٨٦٣/٢).

وَصِحَّةُ مَحْمَلِهِ عَلَى الجَمْعِ فِي قَوْلِهِ(١):

۞ .... **وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِيْنَا** ۞

يَرْفَعُ ذَلِكَ.»(٢)

قَولُهُ: "**وَالأَسْمَاءُ السِّتَّةُ**" اللاَّمُ فِيْهِ لِلعَهدِ(٣). « "**فَحُكْمُهَا مَا ذُكِرَ**" فِي صَدرِ بَابِ المُعْرَبِ(٤) ، مِن إِعرَابِهَا بِالحُرُوفِ ، وَبَيَانُ سِرِّ ذَلِكَ قَدْ تَقَدَّمَ فِيْهِ ، وَهُو عَلَى خِلاَفِ القِيَاسِ ؛ لمَا حَصَلَ فِيْهَا مِن تَشْبِيْهِهَا بِالمُثَنَّى وَالمَجْمُوعِ، لِتَعدُّدِهَا فِي المَعْنَى بِمُضَافِهَا، وَلُزُومِ(٥) حَرفِ العِلَّةِ أَواخِرَهَا ، وَ "ذُو" لا تُضَافُ إِلاَّ إِلَى الأَجناسِ، لأَنَّهَا وُضِعَتْ لِيُتَوصَّلَ بِهَا إِلَى الوَصْفِ بِالأَجناسِ ، فَلاَ يَدخُلُ "إِلاَّ" عَلَيْهَا(٦)». فَاعرِفْهُ.

تخ(٧): « قَدْ ذَكَرنَا أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ خَمسَةٌ عِنْدِي لاَ سِتَّةٌ ؛ لأَنَّ "هَنَا" لَيْسَ مِنْهَا، ثُمَّ هَذِهِ الأَسْمَاءُ فِيْمَا وَرَاءَ "ذُو" إِذَا أُضِيْفَتْ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ لَمْ يَعُد حَرفُ الإِعرَابِ ، تَقُولُ: جَاءَنِي أَبِي ، وَرَأَيْتُ أَبِي ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي ، فَهِي بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ الأَسمَاءِ.»

قَولُهُ: "**فَحُكمُهَا حُكْمُهَا غَيْرَ مُضَافَةٍ**" ، يَعنِي: فَحُكمُ هَذِهِ الأَسْمَاءِ الخَمسَةِ وَهِيَ: "أَبٌ" وَ"أَخٌ" وَ"هنٌ" وَ"حمٌ" وَ"فَمٌ" ، عَلَى أَحَدِ وَجهَيْهِ عِنْدَ الإِضَافَةِ إِلَى اليَاءِ كَحُكمِهَا بِعَيْنِهِ إِذا لَمْ تَكُنْ مُضَافَةً أَصلاً ، أَي: لاَ يَلحَقُهَا حَرفُ الإِعرَابِ ، كَمَا لاَ يَلحقُهَا حَالَ كَونِهَا مُفْرَدَةً غَيْرَ مُضَافَةٍ ، فَتَقُولُ: أَبِي ، كَمَا تَقُولُ: هَذَا أَبٌ ، وَلاَ تَقُولُ: أَبُوي ، كَمَا(٨) تَقُولُ: أَبوكَ ، أَو: أَبُو زَيْدٍ ، مُضَافاً إِلَى المُضْمَرِ وَالظَّاهِرِ.

---

(١) تمامه كما سيأتي:

فلمَّا تبيَّنَّ أصْواتَنَا **بكينَ** ....

وهو لزياد بن واصل السلمي في شرح أبيات سيبويه (١٩١/٢) ، وخزانة الأدب (٤٧٤/٤) ، وبلا نسبة في الكتاب (٤٠٦/٣) ، والمقتضب (١٤٧/٢) ، والأصول (٤٢٢/٢) ، والمحتسب (١١٢/١)، والخصائص (٣٤٦/١) ، والمخصص (١٧١/١٣) ، والأمالي الشجرية (٢٣٦/٢) ، وأمالي السهيلي ص (٦١) ، وشرح ابن يعيش (٣٧/٣) ، واللسان (أبي) (٦/١٤)

(٢) المفصل ص (١٣٤ – ١٣٦).

(٣) المقصود "أل" ، وهي التي عهد مصحوبها بتقديم ذكره ، ينظر الجنى الداني (١٩٤).

(٤) ينظر المفصل ص (٢٧).

(٥) في "ع" (ولزم).

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٣٣/١).

(٧) ينظر التخمير (٧٠/٢).

(٨) في "ع" (كما كنت تقول).

قُلْتُ: قَولُهُ: "**مَتَى أُضِيفَتْ إِلَى ظَاهِرٍ**" مُطلقاً مُستقِيمٌ فِي جَمِيْعِهَا ، إلاَّ(١) {فِـي}(٢) قَولِهِ: "**أَوْ مُضْمَرٍ**" ، فَلَعَلَّ فِي العِبَارةِ تَسَامُحَاً ، وَإلاَّ فَمِن هَذِهِ السِّتَّةِ "ذُو" ، وَهُو مُمْتَنِعُ الإِضَافَةِ إِلَى المُضمَرِ ، كَمَا استُثنِي فِيمَا بَعْدُ مِن جُملَتِهَا ، {اللَّهُمَّ إلاَّ إذا كَانَ الاستِثْنَاءُ مُعَلَّقاً بِالمُضمَرِ. / }(٢) [٤٣

وَفِي قَولِهِ: "**تُحذَفُ الأَوَاخِرُ**" دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عِندَهُ(٣) الحُرُوفَ المُلْحَقَةَ بِهَا فِي عَجُزِهَا هِيَ المَحذُوفَةُ ، لأَنَّهَا(٤) زَوائِدُ لأَجلِ الإِعرَابِ ، كَمَا يُزَادُ فِي المُثَنَّى وَالمَجمُوعِ ، وَقَدْ اختَارَ مَذْهَبَهُ كَثِيرٌ مِن المُتَأَخِّرِينَ(٥).

قُلْتُ(٦): امتَنَعَ أَنْ يُقَالَ: أَبُوِيَ وَأَبَايَ وَأَبَيِي. أَمَّا "أَبُوِيَ" فَلأَنَّ اليَاءَ إِمَّا أَنْ تُحرَّك وَحِينَئذٍ يَنْقَلِبُ الوَاوُ الإِعرَابِيُّ يَاءً ، عَلَى القَاعِدَةِ المَعهُودَةِ فِي اجْتِمَاعِ الوَاوِ وَاليَّاءِ ، وَسَبْقِ أَحدِهِمَا بِالسُّكُونِ ، وَيَلْزَمُ اشتِبَاهُ المَرفُوعِ بِالمَجْرُورِ. أَو يُسكَّنُ وَحِينَئذٍ يَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِمَا ، وَهُو مَرفُوضٌ.

وَأَمَّا "أَبَيِي" فِي حَالِ الجرِّ فَلأَنَّ اليَاءَينِ إِمَّا أَنْ يُدْغَمَا ، و حِيْنَئذٍ لاَ يَبْقَى حَرفُ الإِعرَابِ مَدَّةً ، وَهُو فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ لاَ يَجِيءُ إِلاَّ إِيَّاهَا ، أَو لاَ يُدغَمَا ، وَحِيْنَئذٍ يُستَثقَلُ اجتِمَاعُهُمَا ؛ لِتَجَانُسِهِمَا وفَكِّ الإِدْغَامِ مَعَ كَسرَةِ مَا قَبلَهُمَا ، وَإِذَا استَثْقَلُوا كَسرَتَيْنِ فِي نَحو "إِبِل" ، أَو ثَلاَث كَسرَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ(٧) فِي كَلِمَةٍ فَهُمْ مَعَ اليَاءَاتِ أَثْقَلُ.

وَأَمَّا "أَبَايَ" فَلِطَرْدِ البَابِ ؛ لأَنَّهُ مِن ذَلِكَ(٨) ، فَاعرِفْهُ.

قَولُهُ:

---

(١) في "ع" (إما).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) أي الزمخشري.

(٤) في "ع" (لا أنها).

(٥) ينظر الإنصاف (٣٢/١) ، وشرح ابن يعيش (٥٢/١) ، وشرح التسهيل (٤٣/١).

(٦) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٥٤ – ٧٥٥).

(٧) في "ع" (متوالية).

(٨) في الموصل ص (٧٥٥): "لأنه لما لم يجز إعرابه بالحرف في الحالين لم يجز في الحالة الثالثة أيضاً ، ولأنه يلزم الاشتباه بالأسماء المقصورة التي لا يتغير آخرها كـ"العصا" إذا أضيفت إلى ياء المتكلم.

❁صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَات ❁

أَيْ: سَقَيْنَا هَؤلاءِ القَوم سُيوفاً مُحَدَّدَةً صَبَاحاً ، لأَنَّ إِيقَاعَهُمْ كَانَ يَكُونُ فِي هَذَا الوَقْتِ ؛ لأَنَّهُ وَقْتُ نومٍ وَغَفْلَةٍ ، وَالضَّمِيْرُ فِي "**أرومتها**" للخَزْرَجِيَّةَ ، وَفِي "**ذووها**" للسُّيُوف ، أَيْ: أَصحَابِهَا ، وَأَرادَ بـ"ذَوي الأَرُومَةِ": الأُصَلاء من الأَشْرَاف. وَهُو مِن الأَبيَاتِ الثَّابتَةِ فِي بَعْضِ نُسَخِ الحَمَاسَةِ⁽¹⁾، وقَبْلَهُ:

وَلَو بَلَغَ القَتِيْلَ فَعَالُ قَوْمٍ لَسَرَّكَ مِنْ سُيُوفِكَ مُنْتَضُوْهَا

وَبَعدَهُ أَيْضاً:

فَمَا عُتِرَ الظِبَاءُ بِحَيِّ كَعْبٍ وَلاَ الخَمْسُوْنَ قَصَّرَ طَالِبُوهَا

"عُتِرَ" أَيْ: ذُبِحَ ، وَمِنْهُ العَتِيْرَةُ.

{وَفِي بَعضِ النُّسَخِ "أَبَانَ" مَكَانَ "**أَبَارَ**" ، وَالمَعْنَى: أَظْهَرَ ، أَيْ: دَلَّ أَصحَابُهَا بِحُسنِ بَلائِهِمْ عَلَى أَصلِهِمْ}⁽²⁾.

وَعَنْ صَاحِبِ الكِتَابِ⁽³⁾: « وَجَدْتُ هَذَا البَيْتَ فِي شِعْرِ كَعْبٍ ، فَعَرَضْتُهُ عَلَى أُسْتَاذِي فَرِيْدِ العَصْرِ⁽⁴⁾ ، فَقَالَ: حَقُّ هَذَا البَيْتِ أَنْ يُحْمَلَ إِلَى شِيْرَاز⁽⁵⁾ ، يُكْتَبُ عَلَى قَبْرِ سِيْبَوَيه.»

⁽⁶⁾قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ⁽⁷⁾ الجُرجَانِي: وَأَمَّا قَولُهُ⁽⁸⁾:

---

(١) ينظر ديوان الحماسة ص (١٧٦ – ١٧٧).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣١/أ).

(٤) فريد العصر: هو محمود بن جرير الضبي الأصبهاني ، أبو مضر ، أول من أدخل مذهب المعتزلة إلى خوارزم ، ونشره فيها ، كان عالم عصره باللغة والنحو والطب ، تخرج عليه جماعة منهم الإمام الزمخشري ، وتوفى بمرو سنة ٥٠٨هـ ، تنظر ترجمته في تاريخ حكماء الإسلام ص (١٣٩) ، وإرشاد الأريب (١٤٥/٧) ، ومعجم الأدباء (١٢٤/١٩) ، وبغية الوعاة (٢٧٦/٢) ، والأعلام (١٦٧/٧).

(٥) شيراز: بلد عظيم مشهور ، وهو قصبة بلاد فارس في الإقليم الثالث ، ينظر معجم البلدان (٣٨٠/٣) ، ومراصد الاطلاع (٨٢٤/٢).

(٦) ينظر التخمير (٧٠/٢ – ٧١).

(٧) ينظر المقتصد (٩٠٨/٢) ، بتصرف.

(٨) سبق ذكره.

« إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا[(١)] الفَضْــ ـــلِ مِن النَّاسِ ذَوُوْهُ

فَهُو أَحْسَنُ مِن أَنْ يَكُون مُضَافاً إِلَى الضَّمِيْرِ العَائِدِ إِلَى نَحو: "زَيْدٍ" و"عَمْرو" مِن الأَعلاَمِ ؛ لأَنَّ الفَضلَ فِي "ذَا الفَضلِ" اسمُ جِنسٍ ، فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا يَعرِفُ ذَا الفَضلِ مِن النَّاسِ ذَوُو[(٢)] الفَضلِ.

وبَعْدَهُ:

أَحْسَنُ المَعْرُوفِ مَا لَمْ تُبْتَذَلْ فِيْهِ الوُجُوهُ » [(٣)]

شم[(٤)]: امْتَنَعَ إِضَافَةُ "ذُو" إِلَى الضَّمَائِرِ ؛ لأَنَّهُ فِي بَعْضَ المَوَاضِعِ يَلْتَبِسُ بِاسْمِ الإِشَارَةِ ، فِي نَحو: رَأَيتُ ذَاكَ ، بِمَعْنَى: صَاحِبَكَ ، وفِي "ذَيْكِ" بِالمؤنَّثِ ونَحوِهِ ، فَرَفَضُوا الإِضَافَةَ إِلَى جَمِيْعِ الضَّمَائِرِ ؛ لاستِمْرَارِ الحُكْمِ فِي الكُلِّ.

قَولُهُ: "**ولِلفَمِ مَجْرَيَان**".

قُلتُ[(٥)]: « فِيْهِ مَن الإِبهَامِ المُستَمْلَحِ مَا يُدرِكُهُ ذَوُو[(١)] السَّلامَةِ. وكَذَلِكَ يَجِيءُ فِي كِتَابِهِ هَذَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ: "فَمٌ" ، أَصْلُهُ: "فَوْهٌ" ، حُذِفَ الهَاءُ لِخَفَائِهَا ، ثُمَّ الوَاوُ لاعْتِلاَلِهَا ، فَلَمْ يَبْقَ مِنهُ إِلاَّ حَرْفٌ واحِدٌ ، ولَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ مِثْلُهُ فِي كَلاَمِهِم ، وأَرَادُوا أَنْ يُجْرُوه مُجرَى أَخَوَاتِهِ ، مُعْرَباً بِالحَرَكَاتِ عَنْدَ الإِفْرَادِ ، وذَلِكَ فِي حَرْفٍ واحِدٍ كَالمُتَعذِّرِ ؛ لإِعوَازِ نَظِيرِهِ فِي الكَلاَمِ ، فَأَبدَلوا الوَاوَ المَحذُوفَةَ مِيمَاً لِتَجَانُسِهِمَا ؛ لأَنَّهُمَا مِن حُرُوفِ الشَّفَةِ ، فَصَارَ عَلَى حَرْفَيْنِ. نَحو: أَخٍ وأَبٍ وهَنٍ ، ثُمَّ حَصَلَ لَهُم بَعْدَ ذَلكَ طَرِيقَانِ فِي إِجرَائِهِ[(٦)] عَنْدَ الإِضَافَةِ».

قَولُهُ: "**وأَنْ يُقَالَ**" بَيَانٌ وتَفسِيرٌ لِقَولِهِ: "**أَحدُهُمَا مَجرَاهَا**" ، ويُوهِمُ أَنَّهُ المَجْرَى الثَّانِي ، ولَيْسَ بِهِ ؛ بِدَلِيلِ مَا وقَعَ فِي بَعضِ النُّسَخِ[(٧)]: « وهُو أَنْ يُقَالَ: و"فَمِي" أَضْعَفُ اللُّغتَينِ ، و"فِيَّ" أَقوَاهُمَا».

[(١)] في الأصل (ذو الفصل) والصواب ما أثبته وهو من "ع" والمصادر.

[(٢)] في الأصل "ذووا" والصواب ما أثبته وهو المثبت في "ع".

[(٣)] ينظر البيت في المقتصد (٩٠٨/٢) ، وشرح ابن يعيش (٥٣/١) ، (٣٨/٣).

[(٤)] ينظر النص في المقاليد ص (٢٠٦/أ – ٢٠٧/ب).

[(٥)] ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٥٧ – ٧٥٨).

[(٦)] هكذا في الأصل و"ع" والمقصود: في إعرابه.

[(٧)] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٣٣/١).

« **قَوْلُهُ: "وَالفَصِيحُ" فِيَّ [فِي]**(١) **الأَحوَالِ / الثَّلاثِ».** يَعْنِي: فِي حَالِ الرَّفْعِ [١٤٣/ب] وَالنَّصبِ وَالجَرِّ ، وَهُو المَجرَى الثَّانِي ، أَيْ: بِالتَّشدِيدِ وَكَسرِ الفَاءِ.

فَإِنْ سَأَلتَ: أَلَيْسَ أَنَّهُ أَبْدَلَ الأَلِفَ فِي حَالِ النَّصْبِ وَالوَاوَ فِي حَالِ الرَّفْعِ يَاءً فِي قَولِكَ: رَأَيتُ فِيَّ ، وَهَذَا فِيَّ؟.

أَجَبْتُ: الإِبْدَالُ وَرَدَ بَعْدَ الإِضَافَةِ ، تَقُولُ: "هَذَا فُويَ" [بِالوَاوِ](١) ؛ وَ"رَأَيتُ فَايَ" بِالأَلِفِ ، وَ"أَخَذْتُهُ بِفِيِي" بِاليَاءِ ، وَإِنَّمَا قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً بَعْدَ الإِضَافَةِ لأَنَّ حَقَّ مَا قَبْلَ يَاءِ الإِضَافَةِ الكَسْرُ ، فَلَمَّا لَمْ يُمكن أُقِيمَ أُختُهُ مُقَامَهُ ، وَهِيَ اليَاءُ ، وَنَظِيرُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ مَذْهَبُ بَنِي هُذَيْلٍ فِي "هَوَيَّ".»

حم: قَالَ رَضِيّ اللهُ عَنْهُ(٢): « إِنَّمَا استَوَتِ الأَحوَالُ الثَّلاثُ لأَنَّ حُكمَ المُضَافِ إِلَى المُتَكَلِّمِ الكَسْرُ ، وَالكَسْرُ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ هُو اليَاءُ ، فَمَجِيئُهُ عَلَى اليَاءِ فِي الأَحوالِ الثَّلاثِ كَمَجِيءِ الصَّحِيحِ عَلَى الكَسرِ فِيهِنَّ.»

شع(٣): « المُبَرِّدُ(٤): يُجَوِّزُ أَن يُقَالَ: "أَبِيَّ" وَ"أَخِيَّ" ، فِي الأَحوَالِ الثَّلاثِ ، إِجرَاءً لَهَا مُجرَاهَا مُضَافَةً إِلَى الظَّاهِرِ ، أَوْ إِلَى مُضمَرٍ غَيرِ اليَاءِ(٥).

صَدرُ البَيْتِ:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وَقَدْ أَرَى

"ذُو المَجَازِ": مَوضِعٌ بِمِنَى(٦) ، كَانَ بِهِ سُوقٌ فِي الجَاهِلِيَّةِ "كَسُوقِ عُكَاظ" ، {وَهُو اسمٌ لِسُوقٍ لِلْعَرَبِ بِنَاحِيَةِ مَكَّةَ(٧) ، يَحضُرُونَ بِهَا كُلَّ سَنَةٍ ، يُقِيمُونَ شَهْرًا لِلتَّبَايُعِ وَالتَّفَاخُرِ ، وَتَنَاشُدِ الشِّعْرِ ، ذَكَرَهُ فِي **صح**(٨).}(٩)

---

(١) مضاف من "ع".

(٢) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣١/أ).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٣٣/١).

(٤) ينظر قول المبرد في شرح ابن يعيش (٣٦/٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٦١٥) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٧٠/٢).

(٥) ينظر التخمير (٧٢/٢ – ٧٣).

(٦) ينظر معجم ما استعجم (٦٢/٤) ، ومعجم البلدان (٥٥/٥).

(٧) ينظر معجم ما استعجم (٢١٨/٣) ، وأسواق العرب في الجاهلية والإسلام (٣٤٧ – ٣٥٥).

(٨) ينظر الصحاح (جوز) (٨٧٠/٣) ، و(عكظ) (١١٧٤/٣).

(٩) ساقط من "ع".

تخ(١): « ومِمَّا أعْثَرَنِي عَلَيْهِ بَعْضُ التَّوارِيخِ: دَخَلَ دَاخِلٌ عَلَى الكِسَائِي فِي عِلَّتِهِ بالرَّيِّ ، وَهُو مَعَ الرَّشِيدِ(٢) ، فقَالَ لَهُ: كَيْفَ تَجِدُكَ ؟ فَأَنْشَأَ يَقولُ(٣):

قَدَرٌ أَحلَّكَ ذَا النُّخَيْلِ وَقَدْ أَرَى   وَأَبِيكَ مَالَكَ ذُو النُّخَيْلِ بِدَارِ
إِلاَّ كَدَارِكُم بِذِى بَقَرِ الحِمَى   هَيْهَاتَ ذُو بَقَرٍ مِن المِزْدَارِ

صَدْرُ البَيْتِ الثَّانِي(٤):

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا   بَكَيْنَ ....

"تَبَيَّنَّ" صَحَّ بِتَشْدِيْدِ النُّونِ. وَالأَلِفُ فِي: "بِالأَبِيْنَا(٥)" أَلِفُ إِشْبَاعٍ.

وَفِي شِعْرِ أَبِي طَالِب:

أَلَم تَرَانِّي بَعْدَ هَمٍّ هَمَمْتُهُ   لِفُرْقَةِ حُرٍّ مِنْ أَبِيْنَ كِرَامِ(٦)

وَأَنْشَدَ ابنُ جِنِّي(٧):

❁ فَهِيَ تُفَدَّى بِالأَبِيْنَ وَالخَالْ ❁

---

(١) ينظر التخمير (٢/٧٢ – ٧٣).

(٢) هو الخليفة العباسي هارون (الرشيد) ابن محمد (المهدي) ابن أبي جعفر المنصور ، خامس خلفاء بني العباس وأشهرهم ، توفى سنة ١٩٣هـ ، تنظر ترجمته في البداية والنهاية (١٠/٢١٣) ، وتاريخ اليعقوبي (٣/١٩٣) ، وتاريخ الرسل والملوك (١٠/٤٧) ، ومروج الذهب (٢/٢٠٧) ، وتاريخ بغداد (١٤/٥).

(٣) تنظر قصة الكسائي مع الرشيد وإنشاده هذين البيتين في معجم الأدباء (١٣/١٩٩ – ٢٠٠) ، وإنباه الرواة (٢/٢٦٩) ، وخزانة (٤/٤٦٩) ، و"ذو النخيل": عين قرب المدينة ، وأخرى قوب مكة.

(٤) سبق ذكره.

(٥) في "ع" (آبينا).

(٦) هو لأبي طالب وليس في ديوانه ، وهو في المحتسب (١/١١٢) ، والتخمير (٢/٧٢) ، والموصل في شرح المفصل (٧٦١) ، وخزانة الأدب (٤/٤٧٥).

(٧) قبله:

❁ أَقْبَلَ يَهْوِي مِنْ دُوَيْنَ الطِّرْبَالْ ❁

وهو بلا نسبة في المحتسب (١/١١٢) ، والتخمير (٢/٧٢) ، واللسان (أبي) (١٤/٧).

قَالَ فَخْرُ المَشَايِخِ(١): "وَعَلَى هَذَا قِرَاءَةُ مَنْ قَرأَ ﴿ وَإِلَٰهَ أَبِيكَ ﴾(٢) عَلَى الجَمْعِ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابنِ عَبَّاسٍ(٣)، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ عَطْفُ البَيَانِ بَعْدَهُ(٤) ، يَعْنِي : ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ ﴾ (٢)».

قُلْتُ: وَقَدْ أَطْلَعَنِي بَعْضُ الحَوَاشِي(٥) عَلَى هَذَا البَيْتِ ، وَقَائِلُهُ غَيْرُ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ ، وَهُو مِنْ جُمْلَةِ الشَّوَاهِدِ لِهَذَا المَوضِعِ ، قَالَ(٦):

وَمَا شَرَفُ الإنسانِ إلاَّ بِنَفْسِهِ   أَكَانَ أَبوهُ سَادَةً أَمْ مَوَالِيَا

أَلاَ تَرَاهُ قَالَ فِي الخَبَرِ: "سَادَةً " عَلَى لَفْظِ الجَمْعِ ، فَاعرِفْهُ.

وَكَذَلِكَ "الأَخُ" يُجمَعُ عَلَى "أَخُون" ، وَأَنْشَدَ:

فَقُلْنَا أَسْلِمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ   فَقَدْ بَرِئَتْ مِن الإِحَنِ الصُّدُورُ(٧)

قَوْلُهُ: "**وَصِحَّةُ مَحْمَلِهِ عَلَى الجَمْعِ**" إِلَى آخرِهِ ، مَعْنَاهُ: أَنَّ "أَبًا" فِي كَلامِهِمْ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلاَمَةِ ، فَيُقَالُ: أَبُونَ ، وَأَبِينَ. فَمِن المُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: "وَأَبِيَّ(٨)"

---

(١) ينظر النص في المقاليد (٢٠٨/أ) ، والموصل في شرح المفصل ص (٧٦١).

(٢) الآية (١٣٣) من سورة البقرة.

(٣) هي قراءة ابن عباس والحسن وعاصم الجحدري ويحيى بن يعمر وأبي رجاء بخلاف في المحتسب (١١٢/١) ، والبحر (٤٠٢/١) ، وفي تفسير القرطبي (١٣٨/٢) ، كذلك ما عدا ابن عباس ، وهي قراءة يحيى بن يعمر في مختصر ابن خالويه ص (٩) ، وهي قراءة مجاهد ويحيى بن يعمر وعاصم الجحدري وغيرهم في مشكل إعراب القرآن (١١١/١ – ١١٢) ، ونسبت إلى الحسن في الاتحاف (٤١٩/١) ، وبدون نسبة في معاني القرآن (٨٢/١) ، وإعراب القرآن (٢٦٠/١) ، والكشاف (٣١٤/١) ، والتبيان (١١٩/١) ، وإعراب القراءات الشواذ (٢٠٨/١).

(٤) ينظر المحتسب (١١٣/١).

(٥) في "ع" (المطالعات).

(٦) لم أهتد إلى قائله ، وهو في الموصل في شرح المفصل ص (٧٦١) غير منسوب.

(٧) هو للعباس بن مرداس في ديوانه (٧١) ، ومجاز القرآن (٧٩/١) ، والمقتضب (١٧٤/٢) ، واللسان (أخا) (٢١/١٤) ، وبلا نسبة في تأويل مشكل القرآن ص (٢٨٥) ، وجمهرة اللغة ص (١٣٠٧) ، والخصائص (٤٢٢/٢) ، والمخصص (٢١٩/١٣) ، وتحصيل عين الذهب ص (٨٢٦) ، وأمالي السهيلي (٦١) ، وتذكرة النحاة ص (١٤٤) ، والأشباه والنظائر (٢٨٥/٤) ، وخزانة الأدب (٤٧٨/٤).

(٨) جزء من شاهد سبق تخريجه.

جَمْعَاً ، وَالوَاوُ لِلقَسَمِ ، فَصَارَ "وَأَبِيْنَ" مَجْرُوراً ، ثُمَّ أُضِيفَ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ ، فَسَقَطَ نونُ الجَمْعِ ، وأُدغِمَتْ يَاءُ الجَمعِ فِي الإِضَافَةِ ، فَعَادَتْ الكَلِمَةُ "وَأَبِيَّ" ، وَمِثْلُ هَذَا الاحتِمَالِ يَدْفَعُ كونَهُ حُجَّةً لِلمُبَرِّدِ⁽¹⁾ ، وَهَذِهِ القَاعِدَةُ أَثْبَتُ وَأَكثَرُ ، فَحَمْلُهُ عَلَيْهَا أَوْلَى مُحَافَظَةً عَلَى مَا هُو أَصْلٌ.

---

(١) ينظر المقتضب (١٧٤/٢) ، وخزانة الأدب (٤٦٧/٤ – ٤٦٨) ، وفيه قال: "على أنَّ "أبيَّ" عند المبرد مفردٌ ردَّ لأمه عند الإضافة إلى الياء ، كما رُدَّت في الإضافة إلى غيرها".

[ذكر التوابع]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

«ذكر التوابع:

هِيَ الأَسماءُ التِي لاَ يَمسُّها الإِعرابُ إِلاَّ عَلَى سَبيلِ التَّبَعِ لِغَيرِهَا ، وَهِيَ خَمسَةُ أَضرُبٍ: تَأكيدٌ ، وَصِفَةٌ ، وبَدَلٌ ، وَعَطفُ بَيَانٍ ، وَعَطفٌ بِحرفٍ.»(١)

---

(١) المفصل (١٣٦).

[التأكيد]

[باب التأكيد]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصل** :

التَّأْكِيدُ: هُوَ عَلَى وَجْهَين: تَكْرِيرٍ صَرِيحٍ ، وَغَيْرِ صَرِيحٍ ، فَالصَّرِيحُ نَحو قَولِكَ: رَأَيتُ زَيْدَاً زَيْدَاً ، وَقَالَ أَعْشَى هَمْدَان[١]:

مُرَّ إِنِّي قَدْ امْتَدَحْتُكَ مُرَّا   وَاثِقَاً أَنْ تُثِيْبَنِي وَتَسُرَّا[٢]
مُرَّ يَا مُرَّ مُرَّةَ بنَ تُلَيْدٍ   مَا وَجَدْنَاكَ فِي الحَوَادِثِ غِرَّا

وَغَيْرُ الصَّرِيحِ نحو[٣]: فَعَلَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ، وَالقَومُ أَنْفُسُهُم وَأَعيَانُهُم ، وَالرَّجُلَانِ كِلاهُمَا ، وَلَقِيْتُ قَومَكَ كُلَّهُمْ ، وَالرِّجَالَ أَجْمَعِينَ ، وَالنِّسَاءَ جُمَعَ.» [٤]

عِبَارَةٌ أُخرَى: عَنْ صَاحِبِ الكِتَابِ[٥] بِخَطِّ شَيْخِنَا {رَحِمَهُ اللهُ}[٦]: الإِعْرَابُ يَسرِي إِلَيْهَا سِرَايَةً عَلَى سَبِيلِ التَّبعِ لاَ عَلَى سَبِيلِ الأَصْلِ ، وَالتَّبَعِيَّةُ فِي الإِعْرَابِ لَيْسَتْ بِمَقصُورَةٍ عَلَى الأَسْمَاءِ ؛ لأَنَّ الإِعرَابَ يَسْرِي فِي الفِعْلِ فِي بَابِ العَطْفِ عَلَى سَبِيلِ التَّبعِ أَيْضَاً.

شع[٧]: « قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ المَذَاهِبَ ثَلاثَةٌ: أَحَدُهَا الإِنسِحَابُ. وَالثَّانِي التقديرُ. وَالثَّالثُ الفَرْقُ بَيْنَ البَدَلِ وَالمَعْطُوفِ وَغَيْرِهِمَا ، وَقَدْ أُخِذَ مِنْ هَذَا الخِلاَفِ صِحَّةُ الوَقْفِ عَلَى المَتْبُوعِ عَلَى قَولِ / مَنْ قَالَ بِتَقْدِيرِ عَامِلٍ مِثْلِ الأَوَّلِ. [١٤٤/أ]

فَإِذَا قُلتَ: جَاءَنِي زَيْدٌ العَاقِلُ ، وَكَانَ تَقْدِيرُهُ: جَاءَنِي العَاقِلُ ، كَانَ جُمْلَةً مُسْتَقِلَّةً ، فَيَستَقِيمُ الوَقفُ دُونَهَا ، وَهَذَا غَيْرُ مُستَقِيمٍ ، فَإِنَّهُ[٨] يُؤدِي إِلَى مَا لاَ يَتَنَاهَى ؛

---

[١] هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث ، يكنى أبا مصبح ، كوفي فصيح ، من شعراء العصر الأموي ، أسره الحجاج وضرب عنقه سنة ٨٣هـ ، تنظر ترجمته في الأغاني (٣٤/٦) ، والمؤتلف والمختلف (١٤) ، والموشح (٢٤٩) ، والأعلام (٣١٢/٣).

[٢] البيتان له في التخمير (٧٧/٢) ، وشرح ابن يعيش (٣٩/٣).

[٣] في المطبوع (نحو قولك).

[٤] المفصل ص (١٣٧).

[٥] ينظر المفصل ص (١٣٦) ، وينظر النص في المقاليد (٢٠٨/أ).

[٦] ساقط من "ع".

[٧] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٣٥/١).

[٨] في الأصل (وإنه) بالواو ، والصواب ما أثبته من "ع".

لأَنَّهُ إِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ: جَاءَنِي ، كَانَ تَقْدِيرُ "العَاقِلِ" فِي "جَاءَنِي العَاقِلُ": جَاءَنِي زَيْدٌ العَاقِلُ ، ثُمَّ تَقْدِيرُ "العَاقِلِ" كَذَلِكَ ، إِلَى مَا لاَ يَتَنَاهَى ، وهُوَ ظَاهِرُ الفَسَادِ ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ[1] ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَقَدْ مَضَى كَلاَمٌ فِي ذِكْرِ وُجُوهِ الإِعرَابِ مِنْ هَذَا النَّوعِ.»

حم[2]: « المُرَادُ بِـ"**الصَّرِيح**" أَنْ يَكُونَ عَلَى لَفْظِ المُؤَكَّدِ ، مَعَ اتِّفَاقِ المَعْنَى وَاتِّحَادِهِ ، قَولُكَ[3]: "رَأَيتُ زَيْدَاً زَيْدَاً" ، فِي المَعْنَى: رَأَيتُ زَيْدَاً نَفْسَهُ ؛ لأَنَّ نَفْسَ زَيْدٍ هُوَ زَيْدٌ ، لاَ فَرْقَ بَيْنَهُمَا سِوَى التَّصرِيحِ فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ.

قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ: "هَمْدَان[4]" بسكون الميم ، وَالدَّالِ المُهْمَلَةِ ، قَبِيلَةٌ مِنَ اليَمَنِ ، وَقَومٌ مِنْهُمْ كَانُوا أَنْصَارَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ، فَذَكَرَهُمْ فِي قَولِهِ[5]:

فَلَو كُنْتُ بَوَّابَاً عَلَى بَابِ جَنَّةٍ   لَقُلْتُ لِهَمْدَانَ: ادْخُلُوا بِسَلاَمِ

وَ"هَمَذَان[6]" – بِفَتْحِ المِيمِ ، وَالذَّالِ المُعجَمَة – مِنْ دِيَارِ العِرَاقِ.»

تغ[7]: « حَذَفَ المَفعُولَ فِي الفِعْلِ الثَّانِي وَهُوَ قَولُهُ: "تَسُرَّا" ، أَيْ: وَتَسُرَّنِي ، وَفِي التَّنزِيلِ ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴾[8] ، وَجَمِيعِ مَا فِي البَيْتِ تَكرِيرٌ ، لَكِنَّ هَذَا التكريرَ بَدَلٌ لاَ تَأْكِيدٌ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ: فِي بَابِ النِّدَاءِ "يَا زَيْدُ زَيْدُ" بَدَلٌ ، وَمَعْنَاهُ: يَا زَيْدُ يَا زَيْدُ ؛ لأَنَّ البَدَلَ فِي حُكْمِ تَكرِيرِ العَامِلِ ، فَيَكُونُ قَولُهُ: "يَا مُرَّةُ يَا مُرَّةُ" بَدَلاً أَيضَاً.»

---

[1] أي: لا يجوز الوقف على المتبوع دون تابعه.

[2] ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٦٤).

[3] في "ع" (فقولك).

[4] همدان: بلد آخذ ما بين الغائط وتهامة من (نجد) ، والسراة في شمال (صنعاء) ما بينها وبين (صعدة). وهي قبيلة من اليمن نزلت الكوفة ،وهي همدان بن أوسلة ، ينظر الأنساب (٥/٥٦٠)، وصفة جزيرة العرب ص (٢٣٩) ، واللهجات في كتاب سيبويه ص (٤٤).

[5] هو لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه في ديوانه ص (١٧٤) ، والموصل في شرح المفصل ص (٧٦٤) ، والدرر اللوامع (٦/٤٣).

[6] ينظر معجم البلدان (٥/٤١٠) ، ومراصد الاطلاع (٣/١٤٦٤).

[7] ينظر التخمير (٢/٧٧ – ٧٨).

[8] الآية (٧) من سورة الضحى.

شع(١): « وقَدْ يُجْعَلُ الصَّرِيحُ إِذَا كَانَ اسْمَاً بَدَلاً فِي كَلاَمِ الشَّيْخِ وكَلامِ غَيْرِهِ مِنْ العُلَمَاءِ ، وهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ ، نَظَراً إِلَى أَنَّ المَقصُودَ بالمَدْلُولِ هَلْ هُوَ الأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي؟ فَإِنْ كَانَ المَقصُودُ هُوَ الأَوَّلُ فهُوَ تَأْكِيدٌ وَإِلاَّ فهُوَ بَدَلٌ.

وَالتَّأكِيدُ المَعْنَوِيُّ: بِأَلفَاظٍ مَحفُوظَةٍ ، وَهِي ثَمَانِيَةٌ ، وعَلَى مَا ذَكَرَ ابنُ جِنِّي(٢): كِلا ، وكُلٌّ ، وَالنَّفْسُ ، وَالعَينُ ، وَأَجمَعُ ، وَأَكتَعُ ، وَأَبتَعُ ، وَأَبصَعُ ، وَهِي مُنقَسِمَةٌ بِاعتِبَارِ لَفْظِهَا قِسْمَينِ: قِسمٌ مُختَلِفٌ لِمَنْ هُوَ لَهُ بِاعتِبَارِ المُضَافِ إِلَيهِ ، وَهُوَ: كُلٌّ ، وَكِلا ، وَالنَّفْسُ ، وَالعَينُ ، وَقِسمٌ مُختَلِفٌ لِصِيغَتِهِ غَيرُ مُضَافٍ ، وَهُوَ: أَجمَعُ وَأَتبَاعِهِ، مِمَّا يَتَشَعَّبُ مِنهَا ، مُذَكَّرَاً أَو مُؤَنَّثَاً ، وَهِي تَنقَسِمُ ثَلاثَةَ أَقسامٍ: مَا يُؤَكَّدُ بِهِ المُثَنَّى خَاصَّةً ، {وَهُوَ: كِلا. وَمَا يُؤَكَّدُ بِهِ غَيرُ المُثَنَّى}(٣) ، وَهُوَ: كُلٌّ ، وَأَجمَعُ وَأَتبَاعِهِ. وَمَا يُؤَكَّدُ بِهِ الجَمِيعُ ، وَهُوَ: النَّفْسُ ، وَالعَينُ ، فَلِذَلِكَ لاَ تَقُولُ: كُلُّهُمَا ، وَلاَ أَجمَعَانِ ، إِلَى آخرِهِ ، وَتَقُولُ: أَنْفُسُهُمَا وَأَعْيُنُهُمَا.»

حم: عَنْ ابنِ جِنِّي(٤) {رَحِمَهُ اللهُ}(٣): « مَتَى خُولِفَ فِي التَّأْكِيدِ لَفْظاً كَانَ أَيْسَرَ مِنْ الصَّرِيحِ ، نَحو جَاءَنِي القَومُ أَجمَعُونَ أَكتَعُونَ ، وَقَولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ ﴾(٥) أَقْيَسُ مِنْ قِرَاءَةِ ابنِ عَبَّاسٍ(٦) ﴿ مَهِّلْهُمْ ﴾.»

حم: "جُمَعُ" مُنِعَ مِنْ الصَّرْفِ لِلتَّعرِيفِ وَالتَّأنِيثِ(٧) ، وَفِيهِ بَحْثٌ نَظَرِيٌّ(٨).

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٣٧).

(٢) ينظر اللمع في العربية ص (١٤١ – ١٤٢).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر قول ابن جني في المحتسب (٢/٣٥٤ – ٣٥٥).

(٥) الآية (١٧) من سورة الطارق.

(٦) هي قراءة ابن عباس في المحتسب (٢/٣٥٤) ، والبحر (٨/٤٥٦) ، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ (٢/٦٩٩).

(٧) في "ع" (للتأنيث والتعريف).

(٨) "جُمَع" يمنع من الصرف للتعريف والعدل ، ينظر الكتاب (٣/٢٢٤) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (٥٣) ، والأمالي الشجرية (٢/٣٤٩) ، وشرح المقدمة الكافية (١/٢٧٢) ، وشرح الرضي على الكافية (١/١١٩).

قُلْتُ: وَفِي شَرْحِ المُقَدِّمَةِ(١) {لِلشَّيْخِ}(٢) ابنِ الحَاجِبِ(٣) فِي بَابِ المَعْرِفَةِ: « أَمَّا(٤) نَحو: "أَجمَعَ" وبَابِهِ فَإِنَّمَا كَانَ مَعرِفَةً لِتَقْدِيرِ الإِضَافَةِ فِيهِ ، ولَكِنَّهُمْ الْتَزَمُوا تَرْكَ التَّلَفُّظِ بِهَا لمَّا كَانَ ذَلِكَ مَعرُوفاً ، فَهَذَا الَّذِي أَغنَى عَنْ ذِكْرِهِ.»

ولِصَاحِبِ الكِتَابِ كَلامٌ فِيهِ(٥) يَأْتِي فِي فَصْلِهِ مِنْ هَذَا البَابِ.

{قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ(٦): « "أَجمَعُونَ" مَعرِفَةٌ ، لأَنَّهُ مَعدُولٌ عَنِ اللاَّمِ ، كَمَا أَنَّ "أَمْسِ" مَعدُولٌ عَنِ الأَمسِ. وَفِي "جُمَعَ" سَبَبَا مَنعِ الصَّرْفِ ، وَهُمَا تَكَرُّرُ العَدلِ ؛ لأَنَّهُ عَدلٌ عَنِ اللاَّمِ ، وَعَدلٌ عَن "جَمَاعِي" ، كَـ"صَحَارِي" فِي جَمْعِ "صَحْرَاء". وَلَمْ يَسْتَصِحُّوا قَولَ أَبِي عُثْمَانَ المازنِي(٧): إِنَّهُ صِفَةٌ ومَعدُولٌ عَن "جُمْع" كَـ"حُمْر" ، نَقَلتُهُ عَن نُسْخَةِ الطَّبَاخِي(٨) بِخَطِّهِ}(٢).»

---

(١) ينظر شرح المقدمة الكافية (٧٨٨/٣).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) في "ع" (لابن الحاجب) ، وهو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدوني ، المعروف بابن الحاجب ، كان أبوه كردياً حاجباً ، وكان ابن الحاجب أبرز فقهاء مصر والشام ، كما أنه عالم بالقراءات واللغة والشعر ، توفي سنة ٦٤٦هـ ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان (٣١٤/١) ، والطالع السعيد (١٨٨) ، وغاية النهاية (٥٠٨/١) ، ومفتاح السعادة (١١٧/١) ، وآداب اللغة (٥٣/٣).

(٤) في "ع" (وأما).

(٥) في "ع" (فيه كلام).

(٦) لم أجده بنصه فيما اطلعت عليه من كتبه ، وينظر شرح الأنموذج للأردبيلي ص (٦٧) ، والقول في الموصّل في شرح المفصل ص (٧٦٥ - ٧٦٦).

(٧) ينظر شرح ابن يعيش (٤٦/٣) ، وشرح المقدمة الكافية (٢٧٢/١) ، وشرح الرضي على الكافية (١٢٠/١).

(٨) سبق ذكره.

[جدوى التأكيد]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصل** :

وَجَدوَى التَّأكِيدِ: أَنَّكَ إِذَا كَرَّرتَ فَقَدْ قَرَّرْتَ المُؤَكَّدَ ، وَمَا عَلِقَ بِهِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ، وَمَكَّنتَهُ فِي قَلبِهِ ، وَأَمَطْتَ شُبْهَةً رُبَّمَا خَالَجَتْهُ ، أَو تَوَهَّمْتَ غَفلَةً وَ⁽¹⁾ذَهَابَاً عَمَّا أَنْتَ بِصَدَدِه فَأَزَلتَهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا جِئتَ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ ، فَإِنَّ لِظَانٍّ أَنْ يَظُنَّ حِيْنَ قُلْتَ:فَعَلَ زَيْدٌ ، أَنَّ إِسنَادَ الفِعْلِ إِلَيْهِ تَجَوُّزٌ ، أَوْ سَهوٌ ، أَوْ نِسيَانٌ.

وَ"كُلُّ" وَ"أَجمعونَ" ، يُجدِيَان الشُّمُولَ وَالإِحَاطَةَ.»(٢)

تخ(٣): « التَّأكيدُ: لِدَفْعِ التُّهْمَةِ وَرَفعِهَا ، أَلاَ تَرَاكَ لَو قُلتَ: جَاءَنِي / الخَلِيفَةُ ، خِفْتَ أَنْ يَتَّهِمكَ السَّامِعُ بِأَنَّكَ بَالَغْتَ ، أَو سَهَوتَ ، أَو كَذَبْتَ ، فَأَتْبَعتَهُ بِقَولِكَ: نَفْسُهُ ، دَفْعَاً لِهَذِهِ التُّهْمَةِ ، وَالضَّمِيرُ فِي "بِهِ" مِنْ قَولِكَ: "وَمَا عَلِقَ بِهِ" للمُؤَكَّدِ. "أَوْ تَوَهَّمت" مَعطوفٌ عَلَى قَولِهِ: "فَقد قرّرت" وَالفاءُ فِي "فأزلتَهُ" للتَعقِيب.» [١٤٤/ب]

وَالتَّجَوُّزُ: ضِدُّ الاحتِيَاطِ ، يُقَالُ: فُلَانٌ يَتَجَوَّزُ وَلاَ يَتَجَوَّدُ ، أَيْ: يَطْلُبُ الجَائِزَ وَلاَ يَطْلُبُ الجَيِّدَ(٤).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٥): « يُحكَى عَنِ المُبرِّدِ أَنَّهُ قَالَ: فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾(٦)، [﴿ كُلُّهُمْ ﴾](٧) أَفَادَ الإِحَاطَةَ بِالجِنْسِ ، وَإِنَّهُ لَمْ يَبقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلاَّ سَجَدَ ، إِلاَّ أَنَّهُ لَو تُرِكَ غَيْرَ مَضمُومٍ إِلَيْهِ ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾ لَكَانَ لاَ يُدْرَيَ أَسَجَدُوا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَمْ فِي أوقَاتٍ(٨) مُختَلِفَةٍ،

---

(١) في المطبوع (أو).

(٢) المفصل ص (١٣٧).

(٣) ينظر التخمير (٢/٧٨).

(٤) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٦٦).

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣١/ب).

(٦) الآية (٣٠) من سورة الحجر.

(٧) مضافة من "ع".

(٨) في الأصل (الأوقات) ، والصواب ما أثبته وهو من "ع".

فَقُرِنَ بِهِ ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾ لِيُفِيْدَ الاجتِمَاعَ ، ولِتَستَقِلَّ الدَّلالَتَانِ مَعاً ، كَأَنَّهم سَجَدُوا لَهُ عَن أخرِهِمْ فِي وَهْلَةٍ.»

{وذَكَرَ فِي الكَشَّافِ(١) مِثْلَهُ: « فِي قَولِهِ: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ ﴾ (٢) ، ﴿ كُلٌّ ﴾ أَفَادَ مَعْنَى الإحاطةِ ، وأَنْ لَمْ يَنفلِت مِنْهُمْ واحِدٌ ، و"الجَمِيْعُ" مَعْنَاهُ: الاجتِمَاعُ ، وأَنَّ المَحْشَرَ يَجمَعُهُمْ ، وَهُو فَعِيْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُول ، }(٣) فاعرِفْهُ.»

« فَإِنْ قِيْلَ(٤): مَا تَقُولُ فِي قَولِكَ: جَاءَنِي القَومُ إلاَّ زَيْداً أَجْمَعُونَ ، فَإِنَّهُ لاَ يُفِيدُ الإِحَاطَةَ هُنَا ، فَإِنَّ "زَيْدَاً" خَارِجٌ عَنْ جُملَةِ مَجِيءِ القَومِ؟.

فَالجَوابُ: لَيْسَ الأَمرُ كَذَلِكَ ، بَلْ أَفادَ "أَجْمَعُونَ" مَعْنَاهُ ، وَهُو الإحاطَةُ ؛ لأَنَّ هَذَا تَأكِيْدٌ لِلمُسْتَثنَى مِنهُ ، وهُو "القَومُ" دُونَ "زَيْدٍ" فَأَفَادُوا الإحَاطَةَ.»

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٥): « لاَ يَجُوزُ: "اختَصَمَ الرَّجُلاَنِ كِلاً" بِالتَّنوِيْنِ ، عَلَى أَنْ يُحذفَ عَنْهُ المُضَافُ إِلَيْهِ ، ويُنَوَّنُ كَمَا فِي "كُلٍ" ، ووجهه: أنّ "كِلا" يَسقُطُ عَنْهُ الأَلفُ عِنْدَ الإِضَافَةِ ، فَلَو حُذِفَ عَنْهُ شَيءٌ هُو كَالسَّادِّ مَسَدَّهُ مِن(٤) عَجْزِهِ – وَهُو المُضَافُ إِلَيْهِ – أَدى إِلَى إِجْحَافٍ. وَنَظِيرُهُ "ذُو" فَاعرِفْهُ.

---

(١) ينظر الكشاف (٣/٣٢١).

(٢) الآية (٣٢) من سورة يس.

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٦٦).

(٥) لم أتبينه في كتبه التي اطلعت عليها وينظر في المقاليد (٢٠٩/أ).

[التأكيد بصريح التكرير]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــــل** :

وَالتَّأكِيدُ بِصَرِيْحِ التَّكْرِيرِ جَارٍ فِي كُلِّ شَيءٍ ، فِي الاَسْمِ وَالفِعْلِ ، وَالحَرْفِ وَالجُمْلَةِ، والمُظْهَرِ وَالمُضْمَرِ ، تَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْدَاً زَيْدَاً ، وَضَرَبْتُ ضَرَبْتُ زَيْدَاً ، وَإِنَّ إِنَّ زَيْدَاً مُنْطَلِقٌ ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ جَاءَنِي زَيْدٌ ، وَمَا أَكرَمَنِي إِلاَّ أَنْتَ أَنْتَ.»[١]

شم: إِنَّمَا كَانَ الصَّرِيْحُ جَارِيَاً فِي كُلِّ شَيءٍ لأَنَّهُ أَعمُّ مِنْ غَيْرِ الصَّرِيْحِ ؛ إِذْ أَفرَادُ أَنْوَاعِ الكَلِمَةِ لاَ نِهَايَةَ لَهَا.

تخ[٢]: « "ضَرَبْتُ زَيْدَاً زَيْدَاً" تَكرِيْرٌ فِي الاَسْمِ ، وَ"ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ زَيْدَاً" تَكْرِيْرٌ فِي الفِعْلِ ، وَ"إِنَّ إِنَّ زَيْدَاً مُنْطَلِقٌ" تِكْرَيْرٌ فِي الحَرْفِ ، وَ"جَاءَنِي زَيْدٌ جَاءَنِي زَيْدٌ" تَكرِيرٌ فِي الجُمْلَةِ.

فَإِنْ سَأَلتَ: كَمَا أَنَّ "جَاءَنِي زَيْدٌ" {فِي}[٣]: "جَاءَنِي زَيْدٌ [جَاءَنِي زَيْدٌ][٤] جُمْلَةٌ ، فَكَذَلِكَ "ضَرَبْتُ" فِي قَولِكَ: "ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ زَيْدَاً" جُمْلَةٌ.

أَجَبْتُ: المَقْصُودُ فِي قَولِكَ: "ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ زَيْدَاً" تَكرِيرُ نَفسِ الفِعْلِ ، إِلاَّ أَنَّ الفِعْلَ لاَ يَكُونُ بِدُونِ الفَاعِلِ ضَرُورَةً ، بِخِلاَفِ: "جَاءَنِي زَيْدٌ جَاءَنِي زَيْدٌ" ، فَإِنَّ المَقْصُودَ لَو كَانَ فِيْهِ تَكرِيرَ نَفسِ الفِعْلِ لمَا تَكَرَّرَ المَفْعُولُ ، كَمَا لَمْ يَتَكَرَّرْ فِي: ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ زَيْدَاً. وَقَولُهُ: "**وَمَا أَكْرَمَنِي إِلاَّ أَنْتَ أَنْتَ**" تِكرِيْرٌ فِي المُضْمَرِ.»

{**قُلتُ**: وَمِنْ بَابِ تَكرِيرِ الجُملَةِ الفِعلِيَةِ لِمَعْنَى التَّأكِيدِ عَلَى وَجْهٍ أَحسَنَ وَأَمْتَنَ وَأَبلَغَ فِي تَأدِيَةِ الغَرَضِ قَولُهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾[٥] ، قَالَ فِي الكَشَّافِ[٦]: « فَانظُرْ كَيْفَ كَرَّرَ وَخَالَفَ بَيْنَ اللَّفظَيْنِ مَعَ

---

[١] المفصل (١٣٨).

[٢] ينظر التخمير (٧٩/٢).

[٣] ساقط من "ع".

[٤] إضافة يقتضيها السياق.

[٥] الآية (١٧) من سورة الطارق.

[٦] ينظر الكشاف (٢٤٢/٤).

تلاَقِيْهِمَا فِي الاشْتِقَاقِ ؛ لمكَانِ(١) تَسْكِينِ النَّبي عَلَيْهِ السَّلاَمُ وتَصبِيْرِهِ عَلَى أَذَاهُم ، فَاعرِفْهُ}(٢).»

{(٣)حم}(٢) **فَإِنْ قُلتَ:** فَأَينَ مِثَالُ المُفْرَدِ وَمِثَالُ المُظْهَرِ ، حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْهُمَا ؟ .

قُلتُ: أَمَّا مِثَالُ المُفْرَدِ فَلأَنَّهُ لَمْ يَذكرْ المُفرَدَ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُ عَلَى أَنَّهُ قَالَ: "**هَذَا التَّأكِيدُ جَارٍ فِي كلِّ شَيءٍ**" ، وَالمُفرَدُ مِن جُمْلَهِ الأَشيَاءِ ، لأَنَّهُ مَذكُورٌ فِي أَثنَاءِ ذِكْرِ الأَمْثِلَةِ ، لأَنَّ الاسمَ مُفرَدٌ ، وكَذَا الحَرفُ ، ولمَّا ذُكِرَ ضِمنًا كَانَ مِثَالُهُ مَذْكُورا كَذَلكَ ، وهُو الجَوَابُ فِي تَرك مِثَالِ المُظْهَرِ ؛ لأَنَّ مَا وراءَ قَولِهِ: "**أَنْتَ أَنْتَ**" كُلُّهَا ظَاهِرَةٌ ، فَكَانَ مَذكُوراً فِي خِلاَلِ الأَمثِلَةِ ، وَإِنَّمَا أُتِي بِحَرْفِ الاسْتِثْنَاءِ فِي "**إِلاَّ أَنْتَ أَنْتَ**" لأَنَّهُ لَولاَهَا لَلَزِمَ الضَّمِيرُ المُتَّصلُ ؛ لإِمْكَانِهِ حِيْنَئِذٍ ولمَّا فَصلَ تَعذَّرَ ، وَلاَ يُصَارُ إِلَى المُنْفَصِلِ إِلاَّ عِندَ تَعذُّرِ المُتَّصِلِ ، عَلَى مَا سَيَأْتِي ذِكْرُ / هَذِهِ المَسْأَلَةِ. [١٤٥/أ]

---

(١) أي: لزيادة تسكين النبي صلى الله عليه وسلم لهم.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر النص في المقاليد (٢٠٩/ب).

[تأكيد الظاهر بالمضمر ، وتأكيد الضمير بألفاظ التوكيد]

قَالَ رَضِي اللّه عَنهُ:

« **فصل :**

وَيُؤَكَّدُ المُظْهَرُ بِمِثْلِهِ لاَ بِالمُضمرِ ، والمُضمرُ بِمِثْلِهِ وَبِالمُظْهَرِ جَمِيْعَاً. ولاَ يَخلُو المُضمَرانِ مِن أَنْ يَكُونَا مُنْفَصِلَينِ ، كَقَولكَ: مَا ضَرَبَنِي إلاَّ هُوَ هُوَ ، أَو مُتَّصِلاً أَحَدُهُمَا وَالآخَرُ مُنْفَصِلاً ، كَقَولكَ: زَيْدٌ قَامَ هُوَ ، وانْطَلَقتَ أَنْتَ ، وكَذَلكَ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، وبِهِ هُوَ، وبِنَا نَحْنُ ، ورَأَيْتَنِي أَنَا ، ورَأَيْتَنا نَحْنُ.

ولاَ يَخلُو المُضمَرُ إِذَا أُكِّدَ بِالمُظْهَرِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَرفُوعَاً أَو مَنصُوبَاً أَو مَجرُوراً ، فَالمَرفُوعُ لاَ يُؤَكَّدُ بِالمُظْهَرِ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ يُؤَكَّدَ بِالمُضمَرِ ، وذَلكَ قَولُكَ: زَيْدٌ ذَهَبَ هُوَ نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ، وَالقَومُ حَضَرُوا هُمْ أَنْفُسُهُمْ وَأَعيَانُهُمْ ، وَالنِّسَاءُ حَضَرنَ هُنَّ أَنْفُسُهُنَّ وَأَعْيَانُهُنَّ، سَوَاءٌ فِي ذَلكَ المُسْتَكِنُّ وَالبَارِزُ. وَأَمَّا المَنصُوبُ وَالمَجرُورُ فَيُؤَكَّدَانِ بِغَيْرِ شَرِيْطَةٍ ، تَقُولُ: رَأَيْتُهُ نَفْسَهُ ، وَمَرَرْتُ بِهِ نَفْسِهِ.»⁽¹⁾

شع⁽²⁾: « لا يُؤَكَّد المُظْهَرُ بالمُضمَرِ ؛ لأَنَّ التَّأكِيْدَ تَكمِلَةٌ ، وَالأَوَّلُ هُوَ المَقْصُودُ ولاَ يَلِيْقُ أَنْ تَكُونَ التَّكمِلَةُ أَقْوَى مِن المَقْصُود.»

شم⁽³⁾: « "**يُؤَكَّدُ المُظْهَرُ بِمِثْلِهِ**" لِتَمَاثُلِهِمَا عَلَى السَّوِيَّةِ فِي ظُهُورِ شَأْنِهِمَا ، وَفُشُوِّ أَمرِهِمَا لاَ بِالمُضمَرِ ، لأَنَّ الغَرَضَ مِن التَّأكِيدِ التَّبْيِيْنُ وَالتَّقرِيرُ ، وَالمُضمَرُ لمَا فِيهِ مِن الخَفَاءِ وَالإِبهَامِ لاَ يَصلُحُ أَنْ يَكُونَ مُقَرِّرَاً لِمَعْنَى المُظْهَرِ ، فَهُوَ دُونَ ذَلكَ ، [فَيَكُونُ]⁽⁴⁾ فِي المَعنَى كَبَيَانِ الشَّيءِ بِمَا هُوَ أَخفَى.»

تخ⁽⁵⁾: « مَتَى عُرِفَ شَيءٌ بِشَيءٍ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الابتِدَاءُ بِالإِشَارَةِ وَالانتِهَاءُ بِهَا أَيْضَاً ، أَوْ يَكُونَ الابْتِدَاءُ بِالنُّطقِ وَالانتِهَاءُ بِهِ أَيْضَاً ، أَو يَكُونَ الابْتِدَاءُ بِالإِشَارَةِ والانتِهَاءُ بِالنُّطقِ ، أَو عَلَى العَكْسِ ، فَالأَقْسَامُ الثَّلاثَةُ جَائِزَةٌ ، بِخِلافِ القِسْمِ الرَّابِعِ ، فَإِنَّهُ انحِطَاطٌ مِن الأَعْلَى إِلَى الأَسْفَلِ ، وَذَلكَ لاَ يَجُوزُ.

---

(1) المفصل (١٣٨).

(2) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٣٩/١).

(3) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٦٨).

(4) مضاف من "ع".

(5) ينظر التخمير (٧٩/٢).

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَكَيْفَ جَازَ فِي بَابِ البَدَلِ: رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ ، عَلَى أَنَّ الابْتِدَاءَ بِالنُّطقِ فِيهِ والانتِهَاء بالإشَارَةِ؟.

أَجَبْتُ: لاَ أُسَلِّمُ أَنَّ الابْتِدَاءَ بِالنُّطقِ هُنَا ، وهَذَا لأَنَّ البَدَلَ فِي حُكْمِ تَنْحِيَةِ الأَوَّلِ.»(١)

قَوْلُهُ: "**وَلاَ يَخْلُو المُضمَرَان**" إِلَى آخرِه.

شح(٢): « لاَ يَكُونُ الأَمرُ [إلاّ(٣)] كَذَلِكَ مِن جِهَةِ أَنَّ القِسْمَةَ فِي الشَّيْئَينِ تَكُونُ عَلَى أَربَعَة: مُتَّصِلَين أَو مُنْفَصِلَين ، أَو الأَوَّلُ مِنْهُمَا مُتَّصِلٌ وَالثَّانِي مُنْفَصِلٌ ، أَو عَلَى العَكْسِ. فأَمَّا المُتَّصِلان فَلاَ يُمْكِنُ ؛ لأَنَّ بِاتِّصَالِ الأَوَّلِ يَتَعَذَّرُ اتِّصالُ الثَّانِي ، وَالأَوَّلُ مُنْفَصِلٌ ، وَالثَّانِي مُتَّصِلٌ ، لاَ يُمْكِنُ [مِن](٤) طَرِيقِ الأَوَّلِ ، لأَنَّهُ لَمَّا فَصَلْتَ بَيْنَهُ وبَيْنَ المُتَّصِلِ بالمُنْفَصِلِ ، وكَانَ الانفِصَالُ مِن أَجْلِهِ تَعَذَّرَ الاتِّصَالِ ، فَبَقِي القِسْمَانِ الآخرَانِ.»

تخ(٥): « هَذَا الفَصلُ يَشتَمِلُ عَلَى أَنَّ المُتَّصِلَين المَجرُورَ وَالمَنْصُوبَ يَجُوزُ تَأكِيدُهُمَا بِالمَرفُوعِ المُنْفَصِلِ ، أَلا تَرى أَنَّ المُؤكَّدَ فِي "**بِكَ**" ، وهُوَ الكَافُ مُتَّصِلٌ مَجرُورٌ ، والتَّأكِيْدُ وهُوَ "**أَنْتَ**" مُنفَصِلٌ مَرفُوعٌ ، وكَذَلكَ المُؤكَّدُ فِي"**بِهِ**" وهُوَ الهَاءُ مُتَّصِلٌ مَجرُورٌ ، والتَّأكِيْدُ وهُوَ "**هُوَ**" مُنْفَصِلٌ مَرفُوعٌ ، وهَلُمَّ جَرًّا ، إِلَى [آخِرِ](٣) الفَصلِ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا بَالُهُمْ لَمْ يُؤكِّدُوا المَجرُورَ بِالمَجرُورِ ، وَالمَنْصُوبَ بِالمَنْصُوبِ؟.

أَجَبْتُ: أَمَّا تَأْكِيدُ المَجرُورِ بالمَجرُورِ فَغَيْرُ مُمكِنٍ ، وذَلِكَ أَنَّ المَجرُورَ لا ضَمِيرَ لَهُ سِوَى المُتَّصِلِ ، ووَصلُ المَجرُورِ المُتَّصِلِ بالمَجرُورِ المُتَّصِلِ لا يَكُونُ. وَأَمَّا تَأْكِيدُ المَنْصُوبِ بِالمَنْصُوبِ فَغَيْرُ جَائِزٍ أَيْضاً ؛ لأَنَّهُ مُنْصَرِفٌ إِلَى البَدَلِ ، وإِذَا كَانَ بَدَلاً استَحال أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدا ، لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ المُغَايَرَةِ ، وَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتَنِي

---

(١) أي: المبدل.

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٣٩).

(٣) مضافة من "ع".

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر التخمير (٢/٨٠ – ٨١).

إِيَّايَ ، ورَأَيْتَنَا إِيَّانَا ، وَهَذَا لأَنَّ المُطَابَقَةَ بَيْنَ البَدَلِ وَالمُبْدَلِ {مِنهُ}(١) أَكْثَرُ مِنْهَا بَيْنَ التَّأْكِيْدِ وَالمؤَكَّدِ ، أَلا تَرَى أَنَّ البَدَلَ كَأَنَّهُ المُبْدَلُ ، بِدَلِيلِ أَنَّ البَدَلَ فِي حُكْمِ تَنْحِيَةِ المُبْدَلِ ، ولأَنَّ ذَلِكَ العَامِلَ الَّذِي دَخَلَ عَلَى المُبْدَلِ كأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ عَلَى البَدَلِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَم يَجُزْ فِي قَولِكَ: "يَا زَيْدُ زَيْدُ" سِوَى الضَمِّ ، بِخِلافِ "يَاتَمِيمُ(٢) أَجمَعُونَ ، وَأَجمَعِينَ".

وَالفُرُوقُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ بِعِبَارَاتٍ أُخَرَ لِصَاحِبِ الكِتَابِ(٣): « إِنَّمَا قِيلَ: فِي البَدَلِ "إِيَّاكَ" ، وَفِي التَّأْكِيْدِ "أَنْتَ" فَرْقاً(٤) بَيْنَهُمَا. وَوَجْهُ اخْتِصَاصِ "إِيَّاكَ" بِالبَدَلِ أَنَّ البَدَلَ فِي حُكْمِ تَكرِيرِ العَامِلِ إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ(٥) رَأَيْتُ ، وَالضَّمِيرُ المَرْفُوعِ لاَ يَتَأَتَّي وَضْعُهُ هَذَا المَوضِعِ ؛ لأَنَّ العَامِلَ المُقَدَّرَ تَكرِيرُهُ يَستَدعِي مَنْصُوباً. قَالَ: قَالُوا فِي "رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ" بَدَلٌ ، وفِي "رَأَيْتُك أَنْتَ" تَأْكِيدٌ.

وَقَالَ: إِنَّمَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ المَجرُورُ بِالضَّمِيرِ المَرفُوعِ لأَنَّهُ لاَ ضَمِيرَ مُنْفَصِلٌ لَهُ، فَيُؤَكَّدُ بِهِ ، فَيُصَارُ إِلَى المَرفُوعِ ضَرُورَةً ، وَلَم يُؤَكَّد بِالمَنْصُوبِ لأَنَّ الجَرَّ لا يُحْمَلُ عَلَى النَّصبِ(٦) ، وَاللهُ المُوَفِّقُ.»

قَولُهُ: "**وَلا يَخلُو المُضمَرُ إِذَا أُكِّدَ بِالمُظْهَرِ**" إِلَى آخرِهِ.

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٧) / إِنَّمَا قَالَ: هُوَ ، وَهُمْ ، وَهُنَّ فِي حَالِ الرَّفْعِ لأَنَّ [١٤٥/ب]
"النَّفس" وَ"العَين" يَصلُحَانِ لِلفَاعِلِيَّةِ بِاستِبْدَادِهِمَا ، فَلَو قِيلَ: زَيْدٌ ذَهَبَ نَفْسُهُ ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ "نَفْسُهُ" مَرفُوعاً بِـ"ذَهَبَ" ، لا تَبَعاً لِشَيءٍ ، فَمَسَّتِ الحَاجَةُ إِلَى الضَّمِيرِ البَارِزِ، وَهَذَا كَلاَمٌ ظَاهِرٌ فِي المُستَكِنِّ.

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) في "ع" (تيم).

(٣) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣١/ب).

(٤) أي: للفصل بين البدل والتأكيد.

(٥) في حواشي الزمخشري (٣١/ب): « إذا قلت: رأيتك أياك ، المعنى: رأيتك رأيتك ، فلما لم تذكر "رأيت" بعد التلفظ بالمتصل فوُضعَ موضعه المنفصل ...».

(٦) أي: لأنهما من واد واحد.

(٧) ينظر مقامات الزمخشري ص (٢٢٠) بتصرف ، والنص في المقاليد (٢١٠/ب).

وَأَمَّا فِي البَارِزِ المُتَّصِلِ فلأَنَّهُ مُشبَّهٌ بالمُستَكِنِّ ، فِي أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنهُمَا كَالجُزءِ مِن الفِعْلِ ، بِخِلافِ المَنصُوبِ والمَجرُورِ ، فإِنَّ الالتِبَاسَ مُرتَفِعٌ عَنهُمَا ، {فَاعرِفْه}(١).

وَعَن الشَّيْخِ عَبْدِ القَاهِرِ(٢) - {رَحِمَهُ اللهُ}(١): المُقتَضِي لإِيرَادِ الضَّمِيرِ المَرفُوعِ المُنْفَصِلِ - إِنَّمَا كَانَ فِي المُستَكِنِّ - وَهُوَ الالتِبَاسِ ، وأُجرِيَ الحُكْمُ فِي غَيْرِ المُلتَبِسِ ؛ لِيَكُونَ البَابُ عَلَى سَنَنٍ واحدٍ ، كَمَا فِي "أَعد" و"يَكرم(٣)".

تخ(٤): « إِنَّمَا يَكُونُ تَأكِيدُ المُضمَرِ مِن الفَاعِلِ بِمُضمَرٍ مِثْلِهِ ، ثُمَّ بِمُظْهَرٍ ، لأَنَّ ذَلِكَ أَخفَى لِلقَبِيْحِ ، فيَكُونُ أَولَى:

أَمَّا بَيَانُ المُقَدِّمَةِ الأُولَى: فَلأَنَّ الفَاعِلَ لاَ سِيَّمَا المُضمَرَ لِشدَّةِ اعتِنَاقِ الفِعلِ إِيَّاه، نَازِلٌ مَنزِلَةَ الجُزءِ مِن الفِعلِ ، وتَأكِيدُ الجُزءِ مِن الفِعلِ قَبِيْحٌ ، وَعَلَى الخُصُوصِ بِالاسمِ ، إِلاَّ أَنَّهُ جَازَ تَأكِيدُهُ بِالمُضمَرِ لِخَفَائِهِ وَعَدَمِ تَصرِيحِهِ.

وَأَمَّا بَيَانُ المُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ: فَظَاهِرٌ.

فَإِنْ سَأَلتَ: مَا ذَكَرتَ وَإِنْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ(٥) فَهاهُنَا مَا يَدُلُّ عَلَى العَكْسِ ، وذَلِكَ لأَنَّهُ إِذَا تَأَكَّدَ بِالمُضمَرِ فقَدْ يُؤَكَّدُ مَرَّةً ثَانِيَةً بِالمُظهَرِ ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ إِظْهَارُ القَبِيحِ أَكثَرَ ، بِخِلافِ مَا إِذَا تَأَكَّدَ بِالمُظْهَرِ ابْتِدَاءً ؟.

أَجبتُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ؟ بَلْ الَّذِي يُؤَكِّدُ بِالمُظْهَرِ هُوَ التَّأكِيدُ دُونَ المُؤَكَّدِ ، ولاَ نَعنِى بِتَأكِيدِهِ بِالمُظْهَرِ سِوَى التَّأكِيدِ لِلتَّأكِيدِ ، وَالحَرفُ فِيهِ أَنَّ التَّأكِيدَ هُنَا بِمَنزِلَةِ إِعَادَةِ آخِرِ الفِعْلِ ، وإِعَادَةُ آخِرِ الكَلِمَةِ جَائِزَةٌ ، أَلا تَرَى أَنَّهُ يُعادُ فِي الوَقْفِ حَتَّى يَجرِي فِيهِ التَّشدِيدُ ، بِخِلافِ تَعْلِيقِ حُكْمِ الكَلِمَةِ عَلَى جُزءِ الكَلِمَةِ ، فإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ.

قَولُهُ: "**وَأَمَّا المَنْصُوبُ وَالمَجرُورُ**".

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر المقتصد (٨٩٨/٢).

(٣) في الأصل (ويلزم) ، والصواب ما أثبت ، وهو من "ع" ، والمقصود حذف الواو من أخوات "يعد" ، وحذف الهمزة من أخوات "يكرم" ، وإن لم توجد فيها العلة الموجبة لحذف الواو ، طرداً للباب.

(٤) ينظر التخمير (٨١/٢).

(٥) أي: دلَّ على أنَّ تأكيد المضمر أخفى.

بِتَمَامِهِ أَمَّا المَنْصُوبُ فَلأَنَّهُ لَمْ يُعَانِقِ الفِعلَ تِلْكَ المُعانَقَةَ. وكَذَلِكَ المَجْرُورُ ؛ لأَنَّهُ مَفعُولٌ ، إِلاَّ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فيَكُونَ حُكْمُهُ حُكْمَ الصَّحِيحِ ، فَاعرِفْهُ.»

وَلأَنَّ ذَلِكَ اللَّبسَ الحَاصِلَ فِي المَرفُوعِ مَعدُومٌ هُنَا فِي جَمِيعِ الأَحوَالِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

[التأكيد بالنفس والعين]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصـــــل** :

وَالنَّفسُ وَالعَيْنُ مُختَصَّانِ بِهَذِهِ التَّفْصِلَةِ بَيْنَ الضَّمِيْرِ المَرفُوعِ وَصَاحِبَيْهِ ، وَفِيْمَا سِوَاهُمَا ، لاَ فَصْلَ فِي الجَوَازِ بَيْنَ ثَلاثَتِهَا ، تَقُولُ: الكِتَابُ قُرِئَ كُلُّهُ. وَجَاؤُونِي(١) كُلُّهُمْ ، وَخَرَجُوا أَجمَعُونَ.»(٢)

شح(٣): « يَعنِي بِـ"**التَّفْصِلَةِ** ":التَّفرِقَةَ بَيْنَ المَرْفُوعِ وَالمَنْصُوبِ وَالمَجْرُورِ ، فِي لُزُومِ المَرفُوعِ المُضْمَرِ **المُنْفَصِلِ** بَيْنَ التَّأكِيدِ وَالمُؤكَّدِ ، وبَيْنَ المَنْصُوبِ وَالمَجْرُورِ ، فِي جَوَازِ التَّأكِيدِ مِن غَيْرِ شَرِيْطَةٍ.

قَولُهُ:"**وَفِيْمَا سِوَاهُمَا**" ، يَعنِي: سِوَى "**النَّفس**" وَ"**العَين**". "**لاَ فَصلَ فِي الجَوَازِ بَيْنَ ثَلاثَتِهَا**" أَيْ: بَيْنَ المَرْفُوعِ وَصَاحِبَيْهِ ، ثُمَّ مَثَّلَ بِـ"كُل" فِي حَالِ الرَّفعِ ، وَاستَغْنَى عَن تَمثِيْلِ الجَرِّ وَالنَّصبِ ؛ لأَنَّ هُنَا بِالطَّرِيقِ الأَوْلَى ، لأَنَّ "النَّفسَ" وَ"العَيْنَ" إِذَا استَغْنَيَا فِي النَّصبِ وَالجَرِّ فَلأَنْ يَستَغْنِي "كُلٌّ" فِيْهِمَا(٤) مَعَ غِنَاهُ فِي الرَّفعِ أَوْلَى.

وَأَمَّا "**أَجمْعُونَ**" وَأَخَوَاتُهَا فَأَكثَرُ النَّاسِ لاَ يُجيْزُهَا إِذَا ذُكِرَتْ إِلاَّ مُرَتَّبَةً ، وَتَقدِيمُ "أَجْمَعُونَ" وَاجِبٌ عِنْدَهُمْ. وَقَدْ أَجَازَ بَعضُهُمْ حَذْفَ "أَجمَعِين" فِي(٥) تَرتِيْبِ مَا بَعدَهَا. وَأَجَازَ بَعضُهُمْ حَذْفَ "أَجمَعِينَ" مَعَ ذِكْرِ أَيُّهَا شِئتَ ، وَلَمْ يُجز أَحدٌ مَعَ وُجُودِ "أَجمَعِينَ" تَأخيرَهَا ، وَسِرُّ وُجُوبِ تَقدِيمِ "أَجمَعِينَ" عِنْدَ الجَمِيعِ أَنَّهُ أَدَلُّ عَلَى المَعْنَى المقصُودِ مِن هَذِهِ التَّوكِيْدَاتِ ، فَتَقدِيمُهَا(٦) أَوْلَى. و مَنْ نَظَرَ إِلَى وُجُوبِ تَرتِيْبِ غيْرِهَا لَمحَ قَرِيبَاً مِن هَذَا المَعْنَى ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى الجَوَازِ استَضْعَفَهُ فِي غَيْرِ "أَجمَعِينَ" ، وَمَنْ جَوَّزَ حَذْفَ "أَجمَعِينَ" نَظَرَ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجِبُ تقديمُهَا مَعَ كَونِهَا أَدَلَّ إِلاَّ عِنْدَ وُجُودِهَا ، {فَاعرِفْهُ}(٧).»

---

(١) في المطبوع (وجاءني).

(٢) المفصل (١٣٨).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٤٠).

(٤) أي: في النصب والجر ، وفي "ع" (عنهما).

(٥) في "ع" (مع).

(٦) كذا في الأصل و"ع" ، ولعل الأولى أن يقول: "فتقديمه".

(٧) ساقط من "ع".

تخ(١): « التَّنبَّهُ لِلمُؤكَّدِ مَعَ "النَّفسِ" و"العَيْنِ" دُونَ التَّنبُّهِ لَهُ مَعَ "كُلٍّ" و"أَجمَعِينَ"، أَلا تَرَى أَنَّهمَا لاَ اختِصَاص لَهُمَا بالتَّأكِيدِ ، يُقَالُ: طَابَتْ / [١٤٦/أ] نَفسُهُ ، ورَمِدَتْ عَيْنُهُ ، فَيكُونَانِ مِن التَّأكِيدِ بِمَعزِلٍ ، فَعَسَى لاَ يُطلَبُ مَعَهُمَا المُؤكَّدُ ، بِخِلاَفِ "كُلٍّ" و"أَجمَعِينَ"، فَإنَّهمَا بِهِ مُختَصَّانِ ، والتَّنبُّهُ لِلشَّيءِ الَّذِي لا يُؤبَهُ لَهُ مَعَ الطَّلَبِ أَكْثَرُ مِنْهُ لاَ مَعَ الطَّلَبِ.»

حم(٢): قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٣): "إنَّمَا لَمْ يَجُزْ فِي "أَجمَعُونَ" أَن يَلِيَ العَوَامِلَ لأَنَّ مَعْنَاهُ يُنَافِي ذَلِكَ لأَنَّهُ مَوضوعٌ لإِفَادَةِ الشُّمُولِ فِي حُكمٍ قَدْ أُسنِدَ إِلَى جَمَاعَةٍ ، ولأَنْ يَمْتَنِعَ(٤) أَنْ يَخرُجَ شَيءٌ مِنْهَا عنه(٥) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مُحَالاً ، أَنْ تَوْلِيَةَ العَوَامِلَ مِن حَيْثُ إِنَّ الشَّيءَ إِنَّمَا يَلِي العَامِلَ لِيُعلَّقَ حُكْمَاً ، لاَ لِيُفِيدَ الشُّمُولَ فِي حُكمٍ قَدْ عُلِّقَ بِغَيْرِهِ ، فَاعرِفْهُ.

صح(٦): « "كُلٌّ" و"بَعْضٌ" مَعرِفَتَانِ ، وَلَمْ يَجِئْ عَنِ العَرَبِ بِالأَلفِ وَاللاّمِ وَهُوَ جَائِزٌ ، لأَنَّ فِيهِمَا مَعْنَى الإِضَافَةِ أَضَفتَ أَوْ لَمْ تُضِفْ ، واشتِقَاقُ "كُلٍّ" يَدلُّ عَلَى الإِحَاطَةِ. وَمِنْهُ "الكِلَّةُ": لِلسِتْرِ الرَّقِيقِ ، يُخَاطُ كَالبَيْتِ يُتَوقَّى بِهِ مِن البَقِّ(٧) ، وَمِنْهُ "الإِكْلِيلُ". ويُقَالُ: تَكَلَّلَهُ النَّسَبُ ، أَيْ: تَطرَّفَهُ ، كَأَنَّهُ أَخَذَ طَرَفَيْهِ مِن جِهَةِ الوَلَدِ وَالوَالِدِ. و"رَوْضَةٌ" مُكَلَّلَةٌ ، أَيْ: حُفَّتْ بِالنَّوْرِ. وَمِنهُ "الكَلاَلُ" ؛ لأَنَّ الإِعْيَاءَ يُحِيطُ بِهِ ، وَيَأخُذُ بِمَجَامِعِهِ وَكُلِّيَّتِهِ ، {فَاعرِفْهُ}(٨).»

---

(١) ينظر التخمير (٢/٨٣).

(٢) ينظر النص في المقاليد (٢١١/أ).

(٣) ينظر المقتصد (٢/٨٩٩).

(٤) في الأصل (يمنع) وما أثبته من "ع".

(٥) في الأصل (منهما) وما أثبته من "ع".

(٦) ينظر الصحاح (كلل) (١٨١١ – ١٨١٢).

(٧) البقُّ: البعوض ، واحدته بَقَّةٌ ، اللسان (١٠/٢٣) (بقق).

(٨) ساقط من "ع".

[التأكيد بـ"كل" و"أجمع"]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصـــــــل** :

وَمَتَى أكدْتَ "بِكُلٍّ" وَ"أجمعَ" غَيْرَ جَمْعٍ فَلا مَذْهَبَ لِصِحَّتِهِ حَتَّى تَقصِدَ أجزَاءَهُ ، كَقَولِكَ: قَرَأتُ الكِتَابَ كُلَّهُ ، وَسِرتُ النَّهارَ كُلَّهُ وَأجمعَ ، وَتَبَحَّرْتُ الأرْضَ ، وَسِرتُ اللَّيلَةَ كُلَّهَا وجَمْعَاءَ.»(١)

شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ: لَمَّا كَانَ "أَجمعُ" وَ"كُلُّ" لاَ يَجُوزُ أَنْ يُسنَدَ إِلَيْهِمَا وَمَعْنَاهُمَا الشُّمُولُ وَالإِحَاطَةُ ، لاَ يَجُوزُ استِعمَالُهُمَا إلاَّ فِي مَوضِعٍ يُتَصَوَّرُ لَهُ أَجزَاءٌ وَأَبعَاضٌ ، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: عَبَدتُ اللهَ كُلَّهُ ، وَلاَ أَجمعَ ، وَيَجُوزُ: عَبَدتُ اللهَ نَفْسَهُ ؛ لأَنَّ مَعْنَاهُ: عَبَدتُ اللهَ لاَ غَيْرَهُ ، لاَ سَهوٌ وَلاَ غَلطٌ فِي ذَلِكَ(٢).

تخ(٣): « مَحصُولُ هَذَا الفَصلِ أَنَّهُمَا مَوضُوعَانِ لِتَأكِيدِ الجُمُوعِ ، فَمَتَى أَكَّدتَ بِهِمَا غَيْرَهُمَا لَمْ يَجُزْ حَتَّى تَقصِدَ أَجزَاءَهُ ، فَيَحصُلُ تَأكِيدُ الجَمْعِ. وَمَعْنَى "**تَبَحَّرتُ الأَرضَ**": تَوسَّعْتُ فِيهَا وَتَعمَّقْتُ ، وَ"الأَرضُ" هُنَا ظَرفٌ مُتَّسَعٌ فِيهِ ، أُذهِبَ عَنْهُ تَقدِيرُ "فِي" ، وَنَحوُهُ: يَدِبُّ الضَّرَّاءَ(٤) ، وَيَمشِي الخَمَرَ.»(٥)

وَيُقَالُ: تَبَحَّرَ فِي العِلْمِ: تَعَمَّقَ فِيهِ. وَقَالَ المَازِنِي(٦): كُلُّ "فَعْلاء" كَـ"جَمْعَاء"، إِذَا جُمِعَ فَوَزنُهُ فُعْل ، بِالضمِّ وَالسكونِ كَـ"حُمر" ، أَي: بِضَمِّ الفَاءِ.

---

(١) المفصل (١٣٨).

(٢) ينظر شرح المقدمة الكافية ص (٦٥٥) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٧٢ – ٧٧٣).

(٣) ينظر التخمير (٢/٨٣).

(٤) يَدِبُّ الضَّرَّاءَ: أي يختله ، والضراء: ما يواري من الشجر ، المستقصي (٢/٤٠٠) ، والصحاح (ضرا) (٦/٢٤٠٩).

(٥) الخمر: ما واراك من الشجر والجبال ، اللسان (خمر) (٤/٢٥٦).

(٦) ينظر شرح ابن يعيش (٣/٤٦) ، وشرح المقدمة الكافية (١/٢٧٢ – ٢٧٤) ، وشرح الرضي على الكافية (١/١١٩).

[الخلاف بين البصريين والكوفيين]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــــل** :

وَلاَ يَقَعُ "كُلٌّ" وَ"أَجمَعُونَ" تَأكِيدَينِ لِلنَّكِرَاتِ ، لاَ تَقُولُ: رَأَيْتُ قَوْمَاً كُلَّهمْ وَلاَ أَجمَعِينَ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ الكُوفِيُّونَ فِيمَا كَانَ مَحْدُوداً ، كَقَولِهِ(١):

۞ قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا. ۞ »(٢)

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٣): « "أَجمَعُونَ" مَعْرِفَةٌ ؛ لأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ "الأَجْمَعُونَ" ، كَمَا قِيلَ ذَلِكَ فِي "أَمسِ" وَفِي جُمَعَ ، سَبَبَا مَنْعِ الصَّرفِ ، وَهُمَا: تِكرَارُ العَدْلِ ، أَحَدُهُمَا: عَنَ الأَلِفِ وَاللاَّمِ ، وَالثَّانِي: عَن "جَمَاعِيّ" ، "كَصَحَارِيّ" فِي جَمعِ "صَحْرَاء"، قَالَ: وَلَمْ يَستَصحُوا قَولَ أَبِي عُثْمَانَ(٤) المَازِنِيِّ: أَنَّهُ صِفَةٌ وَمَعدُولَةٌ عَن "جُمْعٍ" كَـ"حُمْرٍ".»

{قَالَ الإِمَامُ فَخرُ المَشَايِخِ فِي كِتَابِ المُحَصَّلِ: وَأَمَّا "أَجْمَعُونَ" فَلاَ يَلِيهِ العَامِلُ، فَلاَ يَجُوزُ: جَاءَنِي أَجمَعُونَ ، وَلاَ جَاءَنِي القَومُ أَجمَعِينَ ، حَالاً ؛ لِكَونِهِ تَبَعاً ، وَالتَّبَعُ لاَ يُتَصَوَّرُ حُصُولُهُ إِلاَّ بَعْدَ حُصُولِ المَتبُوعِ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ حَالاً ، لأَنَّهُ لاَ يَلِيهِ العَامِلُ كَمَا ذُكِرَ ، وَالحَالُ يَجُوزُ أَن يَلِيهِ ، نَحو: جَاءَ رَاكِباً زَيْدٌ ، وَلاَ يَجُوزُ: جَاءَنِي أَجمَعِينَ القَومُ. وَأَمَّا "كُلٌّ" فَيَجُوزُ إِجرَاؤُهُ عَلَى حَرَكَاتِ الإِعرَابِ الثَّلاَثِ بِدُونِ ذِكرِ المُؤَكَّدِ ، وَلَكِن مَعَ قُبحٍ}(٥) ، فَاعرِفْهُ.

---

(١) بعده:

۞ **إنا إذا خطافنا تقعقعا** ۞

لم أقف على نسبته ، وهو في عيون الإضراب في فنون الإعراب ص (٤٠١) ، وأسرار العربية (٢٩١) ، والإنصاف (٢/٤٥٥) ، وشرح ابن يعيش (٣/٤٥) ، والمقرب (١/٢٤٠) ، وشرح الكافية للرضي (١/١٢٠) ، وشرح ابن عقيل (٢/١٩٥) ، والمقاصد النحوية (٤/٩٥) ، وشرح الأشموني (٣/٧٨) ، وخزانة الأدب (١/١٨١).

(٢) المفصل (١٣٩).

(٣) سبق ذكره ص (٤٢٤) من التحقيق ، وينظر المقاليد (٢١٢/ب) ، والمحصل في شرح المفصل ص (٧٦٥).

(٤) ينظر شرح ابن يعيش (٣/٤٦).

(٥) ساقط من "ع".

شم: قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ⁽¹⁾ الغَرَضُ مِن التَّأكِيدِ بِـ"كُلٍّ" وَ"أَجمعَ" أَنْ يَشملَ العَدَدَ فَإِذَا لَمْ يُعلَم المَعدُودُ لَمْ يُمكن شَمَلُهُ.

تخ⁽²⁾: « تَأكِيدُ النَّكرات لاَ يَجُوزُ ؛ لأَنَّ تَأكِيدَهَا يَشتَمِلُ عَلَى ضَرْبٍ مِن التَّنَاقُضِ فَلاَ يَجُوزُ. بَيَانُهُ: أَنَّ الغَرَضَ مِن التَّأكِيْدِ بَيَان أَنَّ إسنَادَ الفِعْلِ إِلَى تَلِكَ البَقِيَّةِ الَّتِي استَبعَدَ المُخَاطَبُ استَناده إِليهَا وَاقِعٌ ، وَفِي ذَلِكَ تَصرِيحٌ مِن المُتَكَلِّمِ بِأَنَّ ذَلِكَ المُؤَكَّدَ مَعْهُودٌ لِلمُخَاطَبِ ، وتَنكِيرُه تَصرِيحٌ مِنْهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَعهُودٍ لَهُ ، وَذَلِكَ ضَرْبٌ مِن التَّنَاقُضِ.»

حم: المُؤَكَّدُ وَالتَّأكِيدُ بِمَنزِلَةِ الصِّفَةِ وَالمَوصُوفِ ، فَكَمَا لاَ يَجُوزُ أَنْ تَصِفَ المَعرِفَةَ بِالنَّكِرَةِ ؛ لأَنَّهُ يُؤدِّي إِلَى كَونِ الشَّيءِ الوَاحِدِ مُعرَّفًا مُنَكَّرًا ، كَذَلِكَ لاَ يَجُوزَ أَنْ تُؤكِّدَ النَّكِرَةَ بِـ"كُلٍّ" وَ"أَجمَعِينَ" ، لِهَذِهِ العِلَّةِ فَاعرِفْهُ.

الكُوفِيُّونَ جَوَّزُوا تَأكِيدَ المَحدُود⁽³⁾ ؛ لأَنَّهُ قَرِيبٌ مِن المُعرَّف.

حم: "أَكَلتُ رَغِيْفًا كُلَّهُ" يَجُوزُ عِنْدَ البَصرِيَّةِ بِطَرِيقِ البَدَلِ ، وَعِنْدَ الكُوفِيَّةِ بِالتَّأكِيْدِ ، وَلاَ يَجُوزُ: أَكَلتُ رَغِيْفًا أَجمعَ ؛ لِتَعَذُّرِ البَدَلِ فِيْهِ ، وَعِندَ الكُوفيَّةِ يَجُوزُ بِالتَّأكِيْدِ⁽⁴⁾. وَالبَيْتُ عَلَى هَذَا الخِلاَفِ.

{**قلتُ**: وَمِنْ أَخَوَاتِ "كُلٍّ" وَ"أَجمَعِين" فِي امتِنَاعِ تَأكِيْدِ النَّكِرَةِ بِهِمَا "كِلا" ، فَلا يَجُوزُ جَاءَنِي رَجُلاَن كِلاَهُمَا عَلَى تَنكِيْرِ / المُؤكَّدِ ، وَ"كُلٌّ" وَ"كِلا" يَجُوزُ حَمْلُهَا عَلَى [١٤٦/ب] اللَّفظِ وَالمَعْنَى فِيْمَا يُكنَى عَنْهُمَا ، وَالأَكْثَرُ فِي "كلاَ" أَنْ يُحمل عَلَى اللَّفظِ⁽⁵⁾ ، فَيُقَالُ:

---

(١) ينظر المقتصد (٢/٨٩٩).

(٢) ينظر التخمير (٢/٨٤).

(٣) أي: تأكيد النكرات إذا كانت محدودة ، ينظر التخمير (٢/٨٤) ، وينظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف (٢/٤٥١).

(٤) ينظر شرح ابن يعيش (٣/٤٤ – ٤٥) ، وشرح الرضي على الكافية (٢/٣٧٣) ، وشرح التصريح (٢/١٢٤).

(٥) ينظر أسرار العربية ص (٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧) ، وشرح عمدة الحافظ ص (٥٦٠).

كِلاَهُمَا رَأَيتُهُ ، ويَجُوزُ: رَأَيتُهمَا ، قَلِيلاً ، كَقَولِهِ(١):

كِلاَهُمَا حِيْنَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا   قَدْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

ذَكَرَ هَذِهِ الفَوَائِدَ الإِمَامُ عَبدُ القَاهِرِ فِي كِتَابٍ لَهُ يُسمَّى بِـ"المفتاح(٢)" ، وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِنَا هَذَا شَيءٌ مِن ذَلِكَ ، فِي أَوَائِلِ هَذَا القِسمِ(٣) فَاعرِفهُ.}(٤)

تخ(٥): « وَلَعَلَّهُ عَلَى {هَذا}(٤) المذهَبِ البَصرِي محمُولٌ عَلَى الصِّفَةِ ، وبَيْنَ "كُلٍّ" و"أَجمَعُونَ" فَرْقٌ ، فَإِنَّهُ يَسوغُ لَكَ أَنْ تَجيءَ بِـ"كُلٍّ" غَيْرَ تَأكِيدٍ ، نَحو: جَاءَنِي كُلُّهُمْ ، ورَأَيْتُ كُلَّهُمْ ، ولاَ يَسُوغُ {ذَلِكَ فِي}(٤) "أَجْمَعُونَ".»

تخ(٦): « أَلفَاظُ التَّأكِيدِ كلُّها [معارف](٧) إلاَّ "أَجمعين" ومَا يَتْبَعُهُ ، وذَلِكَ أَنَّ جَمْعَهُ أُقِيمَ مُقَامَ إِضَافَتِهِ ، وكَانَ الأَصلُ أَنْ يُقَالَ: مَرَرتُ بِالقَوْمِ أَجمَعِهِمْ ، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ وأُقِيمَ الجَمْعُ بِالوَاوِ والنُّونِ مُقَامَهُ ، وذَلِكَ أَنَّ "أَجْمَعَ" لَهُ صِيغَةُ أَفْعَلِ التَّفضِيلِ، وَمِن شَرطِ أَفْعَلِ التَّفضِيلِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مُعرَّفٍ أَنْ يَكُونَ بَعْضَ ذَلِكَ المعرَّفِ ، فَمِنْ ثَمَّ عَدَلُوا عَنِ الإِضَافَةِ إِلَى الجَمْعِ ؛ لِيُفِيدَ الشُّمُولَ وَالإِحَاطَةَ.»

قُلتُ: قَدْ استُثْنِي عَنَ النَّكِرَاتِ "أَجمَعِين" لاَ غيرُ ، وقَدْ ذَكَرْتُ قُبَيلَ نَقْلاً عَنِ الصِّحَاحِ(٨) فِي "كُلٍّ" أَنَّهُ مُعرَّفٌ ، {بِدَلِيلِ وُقُوعِ الحَالِ عَنْهُ مُؤخَّرةً فِي قَولِهِمْ: مَرَرتُ بِكُلٍّ قَائِماً. وَقَدْ مَرَّ فِي الإِضَافَةِ.}(٤)

---

(١) هو للفرزدق في نوادر أبي زيد (١٦٢) ، والخصائص (٣/٣١٤) ، وشرح التصريح (٢/٤٣) ، وشرح شواهد المغني (٢/٥٥٢) ، وخزانة الأدب (٣/٩٦) ، والدرر (١/١٢٢) ، وهو لجرير أو الفرزدق في اللسان (سكف) (٩/١٥٦) ، وبلا نسبة في المرتجل (٧٠) ، والإنصاف (٢/٤٤٧) ، وشرح ابن يعيش (١/٥٤) ، وشرح الأشموني (١/٧٨) ، وخزانة الأدب (١/١٣١).

(٢) نقل صاحب "تخ" في التخمير (٤/١٢٢) عن كتاب لعبد القاهر يسمى "مفتاح الإعراب" ، كما نقل الاسفندري في المقتبس عن كتاب له يسمى (المفتاح في النحو) وهو غير "المفتاح في الصرف" المنسوب إليه.

(٣) ينظر المقتبس بتحقيق الدكتور سعد الرشيد ص (٧٦٥).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر التخمير (٢/٨٤).

(٦) المصدر السابق (٢/٨٥).

(٧) في الأصل (نكرات) ، وما أثبته من "ع" وهو الصواب.

(٨) ينظر الصحاح (كلل) (٥/١٨١٢) ، وقد سبق ذكره ص (٤٣٥) من التحقيق.

[تخ](١): « (٢)الأَصلُ فِي التَّأكِيدِ بِالجَمعِ أَنْ يُقَدَّمَ "كُلٌّ" عَلَى "أَجمَعِينَ" ، وَ"أَجمَعُونَ" عَلَى أَخَوَاتِهِ ، وَهَذَا لأَنَّ "كُلاًّ" أَوسَعُ بَاعاً من "أَجمَعِينَ" ؛ بِدَلِيلِ وقُوعِهِ مُبتَدأً دُونَ "أَجمَعِينَ" فَإِنَّهُ تَابِعٌ لاَ غَيرُ ، وتَقدِيمُ الأَقوَى أَولَى.

وأَمَّا "أَجمَعُونَ" فَاشتِقَاقُهُ بَيِّنَ وَاضِحٌ ، ولاَ كَذَلكَ أَخَواتُهُ ، فَإِنَّ اشتِقَاقَهَا غَيرُ بَيِّنٍ ، وتَقدِيمُ المَعرُوفِ البَيِّنِ أَولَى ، قَالَ: وَهُو كَقَولِهِم(٣): "حَسَنٌ بَسَنٌ" ، فَاعرِفْهُ.»

قَالَ رَضِي الأَئِمَّةِ الطَّبَاخِي(٤): « لاَ تُؤكَّدُ النَّكِرَةُ ؛ لأَنَّ التَّأكِيدِ جَارٍ مَجرَى الوَصفِ فِي الإِيضَاحِ ، وقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الصِّفَةَ والمَوصُوفَ يَتَوَافَقَانِ تَعرِيفاً وتَنكِيراً ، وَأَلفَاظُ التَّأكِيدِ مَعَارِفُ للإِضَافَةِ ، وكَذَا "أَجمَعُ" مَعرِفَةٌ ، ولِذَلِكَ يُمنَعُ الصَّرفُ لِلتَّعرِيفِ وَالوَزنِ ، ولَمَّا كَانَتْ مَعَارِفَ فَلاَ يُؤكَّدَ بِهَا إِلاَّ المَعَارِفُ ، فَلاَ يَجُوزُ: أَكَلتُ رَغِيفاً كُلَّهُ.»

قُلتُ: قَولُ الشَّيخِ(٥): **"وَلاَ يَقَعُ "كُلٌّ" وَ"أَجمعون" تَأكِيدَيْنِ للنَّكِرَات"** ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ غَيرَهُمَا يَقَعُ تَأكِيدَاً لَهَا ، وَإِلاَّ فَلا فَائِدَةَ فِي التَّخصِيصِ ، إِذ هُو فِي مَقَامِ بَيَانِ الأَحكَامِ، وَلَو ذَكَرَ لَفظَاً شَامِلاً لَكَانَ أَوضَحَ وَأَفهَمَ. أَو الحُكمُ مَقصُورٌ عَلَيهِمَا ، {وَاللهُ أَعلَمُ بِالحَقَائِقِ}(٦) ، عَلَى أَنَّ المَنصُوصَ عَلَيهِ فِي الكُتُبِ صَرِيحاً خِلاَفُ ذَلِكَ. قَالَ فِي الأُنمُوذَجِ(٧): "وَلاَ تُؤكَّدُ النَّكِرَاتُ".

وَقَالَ فِي المصباحِ(٨): "أَمَّا التَّأكِيدُ [فَمُختَصٌّ](٩) بِالمَعرِفَةِ" ، وَهَذَا هُو الحَقُّ.

---

(١) مضافة من "ع".

(٢) ينظر التخمير (٨٥/٢).

(٣) ينظر الجمهرة (١٣٥٣/٣) ، والصحاح (تبع) (١١٩٠/٣) ، وأمالي القالي (٢١٦/٢) ، والمخصص (٣٦/١٣).

(٤) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٧٥).

(٥) سبق ذكره ، وينظر المفصل (١٣٩).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر شرح الأنموذج في النحو ص (٦٦).

(٨) المصباح ص (٩٧).

(٩) في الأصل (فما اختصّ) ، وما أثبته هو الأصوب وهو في "ع" ، وكذلك هو في "المصباح".

وَأَمَّا تخصِيصُ الكِتَابِ(١) فَلاَ دلِيلَ فِيْهِ عَلَى مُنَافَاةِ النَّصِّ الصَّرِيحِ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ لاَ يَدُلُ عَلَى نَفي مَا عَدَاهُ ، عَلَى مَا هُو المَتَصوَّرُ مِن الأَقْوال.

{ثُمَّ المُرَادُ بِعَدَمِ الجَوَازِ فِي الأَلفَاظِ: التَّأكِيْدُ ، وَأَمَّا التَّأكِيْدُ بِصَرِيحِ التَّكرِيْرِ فَهُو جَائِزٌ فِي المَعَارِفِ وَ النَّكِرَاتِ ، نَحو: جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ، وَرَجُلٌ رَجُلٌ.}(٢)

وَمَعْنَى البَيْتِ: أَنَّ "البَكْرَةَ" كَانتْ عَلَى الاسْتِعَمالِ فِي الاسْتِقَاءِ فِي جَمِيْعِ اليَوم. وَالصَّرِيْرَ: التَّصويتُ ، كَصَرِيْرِ القَلَمِ وَالبَاب.

---

(١) أي: المفصل.

(٢) ساقط من "ع".

[غريب التأكيد]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

وَأَكْتَعُونَ ، وَأَبْتَعُونَ ، وَأَبْصَعُونَ ، إتبَاعَاتٌ لـ"أَجْمَعُونَ" ، لاَ يَجِئْنَ إلاَّ عَلَى إثْرِه. وعَن ابنِ كَيْسَانَ: تَبدأُ بِأَيَّتِهِنَّ شِئْتَ بَعْدَهَا. وَسُمِعَ: أَجْمَعَ أَبصَعَ ، وَجُمَعَ كُتَعَ ، وجُمَع بُتَع ، وعَنْ بَعضِهِمْ: جَاءَنِي القَومُ أَكْتَعُونَ.» (١)

قَدْ أَمْضَيْتُ فَوَائِدَ مُعْلِمَةً – نُسِخَ قَبْلَ هَذَا – تَتَعلقُ بِهَذَا الفَصْلِ ، فِي فَصْلِ "النَّفْسِ" وَ"العَيْنِ" فَتَأَمَّلْهَا إنْ شِئْتَ(٢).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٣): « الَّذِي قَرَأْنَاهُ "أَبْصَعُونَ" بِالصَّادِ غيرِ المُعجَمَةِ ، وَعَنْ ابنِ الأَعْرَابِي: {"أَبضَعُونَ"}(٤) بِالضَّادِ مُعجَمَةً ، قَالَ: وَكَانَ مِنَ الثِّقَاتِ ، وَعَنْ المِيْدَانِي: غَيْرُ المُعجَمَةِ أَعْرَفُ.»

وَفِي صح(٥): « رِوَايَةُ الضَّادِ المُعجَمَةِ لَيْسَتْ بِالعَالِيَةِ.»

صح(٦): « "أَكْتَعُونَ" مَأْخُوذٌ مِن قَولِهِمْ: "أَتَى عَلَيهِ حَولٌ كَتِيْعٌ" ، أَيْ: تَامٌّ. قَالَ: وَهَذَا الحَرفُ سَمِعتُهُ عَن بَعْضِ النَّحويِّينَ ، ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ كِتَابِ الجَرْمِيِّ.»

تخ(٧): « وَ"أَبْتَعُونَ" مِن البَتَعِ ، هُوَ طُولُ / العُنُقِ مَعَ شِدَّةِ مَغْرِزِهِ(٨) ، وَالجَامِعُ [١٤٧/أ]
بَيْنَهُمَا البَيَانُ وَالوَكَادَةُ.

وَ"أَبضَعُونَ" مِن قَولِهِم فِي المَثَلِ: "حَتَّى مَتَى تَكْرَعُ وَلاَ تَبْضَعُ(٩)" ، أَيْ: لاَ تَروَى. فَإِذَا قُلتَ: جَاءَنِي القَومُ أَجْمَعُونَ أَبضَعُونَ ، فَمَعْنَاهُ: جَاءُونِي بِصِفَةِ الارتِوَاءِ ، لَيْسَ فِيْهِم نُقصَانٌ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: فُلاَنٌ رَيَّانٌ مِن العِلْمِ ، أَيْ: كَامِلٌ.»

---

(١) المفصل ص (١٤٠).

(٢) ينظر المقتبس ص (٢٨٦) من التحقيق.

(٣) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣١/ب).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الصحاح (بصع) (١١٨٦/٣).

(٦) ينظر الصحاح (كتع) (١٢٧٥/٣).

(٧) ينظر التخمير (٨٦/٢).

(٨) الصحاح (بتع) (١١٨٣/٣).

(٩) ينظر الصحاح (بضع) (١١٨٦).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ[١]: «"أَجْمَعُونَ" أَقْوَى» ؛ لأَنَّهُ مِن جَمْعٍ[٢] ، وَهُوَ شَامِلٌ لِكُلِّ شَيءٍ[٣]. وَ"أَكْتَعُونَ" دُونَهُ ؛ لأَنَّهُ مِن "كَتَعَ وَجْهُهُ": تَقَبَّضَ ، فَهُوَ فِي الوَجْهِ. وَ"أَبضَعُوْنَ" مِن "بَضَعَ المَاءُ فِي نُقْرَةِ الجَبَلِ": اجْتَمَعَ ، فَهُوَ كَمَا تَرَى. «وَ"البَضْعُ" غَيْرُ مُعجَمَةٍ: الجَمْعُ» ، ذَكَرَهُ فِي **صح**[٤].

قَالَ ابنُ الأَنبَارِي[٥]: «[٦]إِذَا اجْتَمَعَت هَذِهِ التَّأكِيدَاتُ كُلُّهَا فِي كَلامٍ وَاحِدٍ قُدِّمَ "نَفسُهُم" وَ"عَيْنُهم" ، ثُمَّ "كُلُّهُم" وَ"أَجْمَعُونَ" ، لأَنَّ "النَّفسَ" وَ"العَيْنَ" يَدُلاَّنِ عَلَى حَقِيقَةِ الشَّيءِ وَذَاتِهِ ، وَ"كلُّهم" وَ"أَجْمَعُونَ" يَدُلاَّنِ عَلَى الإِحَاطَةِ ، وَهِيَ تَقتَضِي مُحاطَاً بِهِ ، فَكَانَ فِيْهِمَا مَعْنَى التَّبَعِ ، فَاعرِفهُ.»

قَولُهُ: "**بَعدَهَا**" ، الضَّمِيرُ فِيْهِ رَاجِعٌ إِلَى "**أَجْمَعُونَ**" ، أَنَّثَهُ لأَنَّهُ مِن جُملَةِ الأَدَوَاتِ ، عَلَى تَأوِيلِ: الكَلِمَةِ أَو اللَّفظَةِ ، وَهَكَذَا استَعمَلَهُ فِي: "**شح**[٧]" مُؤَنَّثَاً. وَمَنْ رَجَعَ الضَّمِيرَ إِلَى غَيْرِهِ فَقَدْ أَبْعَدَ وَلَمْ يُصِبْ.

{**قُلتُ**: وَقَدْ مَرَّ بِي فِي شَرْحِ سِرِّ الصِّنَاعَةِ: أَنَّ أَلفَاظَ التَّأكِيدِ يَتبَعُ بَعْضُهَا بَعْضَاً عَلَى الوُجُوبِ[٨] ، تَقُولُ: مَرَرتُ بِهِم كُلِّهِم أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ أَبضَعِينَ ، وَلاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ

---

[١] ينظر المفصل ص (١٤٠) ، وقد ورد في المتن.

[٢] أي: هو واحد في معنى جمع وليس له مفرد من لفظه ، ينظر الصحاح (جمع) (١٢٠٠/٣).

[٣] في "شح" (٤٤٠/١): «سر وجوب تقديم "أجمعين" عند الجميع أنه دل على المعنى المقصود من هذه التواكيد ، فتقديمه أولى».

[٤] ينظر الصحاح (بصع) (١١٨٦/٣).

[٥] هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال ، كان عفيفاً زاهداً خشن العيش ، سكن بغداد وتوفى فيها سنة ٥٧٧هـ ، تنظر ترجمته في فوات الوفيات (٢٦٢/١) ، ومرآة الجنان (٣٦٨/٨) ، وكتاب الروضتين (٢٧/٢) ، وآداب اللغة (٤١/٣) ، وبغية الوعاة (٨٦/٢ – ٨٨) ، وهدية العارفين (٥١٩/٥) ، والأعلام (٣٢٧/٣).

[٦] ينظر أسرار العربية ص (٢٨٤).

[٧] الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٠/١).

[٨] هذا مذهب أكثر النحاة ، وبعضهم يجيز حذف "أجمعين" مع ترتيب ما بعدها ، وبعضهم أجاز حذفها مع انتفاء الترتيب ، ولم يجز أحد عند وجود "أجمعين" تأخيرها ، ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٠/١) ، وشرح عمدة الحافظ (٥٦٢/١) ، وارتشاف الضرب (١٩٥٢/٤).

هَذِهِ الألفَاظِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا[1] لَمَّا قَوِيَ فِي نَفْسِهِ رُتِّبَ عَلَى صَاحِبِهِ ، فَـ"كُلُّهُمْ" أَقْوَى مِن "أَجْمَعِينَ" لِعُمُومِهِ ، وَإِنَّهُ يَلِي العَامِلَ ، وَ"أَجْمَعُونَ" أَعمُّ مِن "أَكْتَعِينَ" ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ اجْتِمَاعٍ بِـ"كَتعَاء" ، وَهُوَ الاجتِمَاعُ مِن غَضَبٍ ، وَ"أَكْتَعُونَ" أَعمُّ مِن "أَبْضَعِيْنَ" ، يُقَالُ: بَضَعَ المَاءُ فِي قلبٍ ، وَهُوَ أَقَلُّ مِن الكَتْعِ فِي الوَجْهِ ، فَاعرِفهُ وَاللهُ أَعلَمُ.}[2]

---

[1] هكذا في الأصل والأولى أن يقول (منها).

[2] ساقط من "ع".

[الصفة]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

« الصِّفَةُ:

هِيَ الاسمُ الدَّالُ عَلَى بَعْضِ أَحوَالِ الذَّاتِ ، وَذَلِكَ نَحْوَ: قَصِيرٍ(١) وطَوِيلٍ ، وَعَاقِلٍ وَأَحمقَ ، وقَائِمٍ وقَاعِدٍ ، وسَقِيمٍ وصَحِيحٍ ، وفَقِيرٍ وَغَنِيٍ ، وَشَرِيفٍ ووَضِيعٍ ، ومُكْرَمٍ ومُهَانٍ.

وَالَّذِي تُساقُ لَهُ الصِّفَةُ هُو التَّفرِقَةُ بَيْنَ المُشْتَرِكِينَ فِي الاسمِ ، وَيُقَالُ: إِنَّهَا لِلتَّخصِيصِ فِي النَّكِرَاتِ ، وَلِلتَّوضِيحِ فِي المَعَارِفِ.»(٢)

شع(٣): « الصِّفَةُ تُطلَقُ بِاعتِبَارَينِ: عَامٍّ ، وخَاصٍّ ، فَالعَامُّ: مَا دَلَّ عَلَى ذَاتٍ بِاعتِبَارِ مَعْنًى هُو المَقصُودُ ، وَالخَاصُّ: بِاعتِبَارِ التَّابِعِ ، وَهُو أَنْ يُقَالَ(٤): تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ مِن غَيْرِ تَقيِيدٍ ، فَقَولُنَا "تَابِعٌ" يَخرُجُ مِنْهُ [الخَبَرُ](٥) ، إِذِ الخَبَرُ لَيْسَ بِتَابِعٍ ، وَإِنَّمَا هُو مُستَقِلٌّ ، بِخِلَافِ الصِّفَةِ ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِمُسْتَقِلَّةٍ ، وقَولُنَا "مِن غَيرِ تَقيِيدٍ" يَخرجُ مِنْهُ الحَالُ ، فَإِنَّ الحَالَ تَدُلُّ عَلَى هَيئَةِ فَاعِلٍ أَو مَفعُولٍ.

وَقَالَ(٦): {حَدُّ}(٧) صَاحِبِ الكِتَابِ غَيْرُ مُستَقِيمٍ ، فَإِنَّهُ يَنْتَقِضُ بِالحَالِ ، فَإِنَّهُ يَدلُّ عَلَى بَعْضِ أَحْوَالِ الذَّاتِ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ، بَلْ الحَدُّ الصَّحِيحُ مَا تَقَدَّمَ ، فَاعرِفْهُ.»

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٨): "الذَّاتُ" بِمَعْنَى النَّفْسِ فِي اللُّغَةِ.

شم(٩): مَا ذُكِرَ فِي الكِتَابِ(١٠) حَدُّ أَصحَابِ العَرَبِيَّةِ ، وَمِنَ العُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: هُو مَعْنًى يَصِيرُ بِهِ الشَّيءُ مَوصُوفاً(١١) ، كَالعِلْمِ والجَهْلِ ، وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ الصِّفَةِ

---

(١) في المطبوع (نحو: طويل وقصير).

(٢) المفصل ص (١٤٠).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٤١/١).

(٤) أي: يقال في حد الصفة.

(٥) في الأصل (الحال) ، والصواب ما أثبته ، وهو ثبت "ع" و"شح".

(٦) القول لصاحب "شح".

(٧) ساقط من "ع".

(٨) ينظر أساس البلاغة (ذوي) (٢١٠).

(٩) ينظر النص في الموصل في شرح المحصل ص (٧٧٨).

(١٠) أي: في المفصل ص (١٤٠) ، وقد سبق.

(١١) ينظر شرح اللمع (٢٠٤/١) ، وشرح اللمع في النحو ص (١٠٤) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٨٦/٢ – ٢٨٧) ، وحاشية "يس" (١٠٨/٢).

وَالوَصْفِ ، فَيَقُولُونَ: الصِّفَةُ لَهَا تَعَلُّقٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ: قِيَامُهُ بِالمَوصُوفِ فَقَطْ ، كَالكَرَمِ وَاللُّؤْمِ. وَأَمَّا الوَصْفَ فَلَهُ تَعَلُّقَانِ: أَحَدُهُمَا: قِيَامُهُ بِالوَاصِفِ ، مِن حَيْثُ إِنَّ كَلاَمَهُ وَخَبَرُه عَن المَوصُوفِ ، وَالثَّانِي: تَعَلُّقُهُ بِالمَوصُوفِ ، مِن حَيْثُ إِنَّهُ مَعْنَى قَائِمٌ فِيْهِ.

وَالأَئِمَّةُ العَدْلِيَّةُ(١) لاَ يُفَرِّقُوْنَ ، وَيَقُولُونَ: الصِّفَةُ وَالوَصْفُ كَالزِّنَةِ وَالوَزْنِ وَالعِدَةِ وَالوَعْدِ ، لاَ فَرْقَ بَيْنَهُمَا ؛ لأَنَّهَا مَصَادرُ ، إِلاَّ أَنَّهُمَا جُعِلا اسمَيْنِ مَجَازاً كَالخلْقِ.

وَيَذكُرُ بَعضُهُمْ(٢) بَيْنَ "الوَصْفِ" وَ"النَّعتِ" فَرْقاً مُستَضْعَفاً لاَ يَتَحقَّقُ.

قَالَ: وَهِي تَنْقَسِمُ إِلَى خَمْسَةِ(٣) أَنْوَاعٍ:

حِلْيِيٌّ كَـ"الطَّوِيلِ". وَغَرِيْزِيّ كَـ"العَاقِلِ" وَ"الأَحْمَقِ".

قَالَ فِي المُغْرِبِ(٤): « هُو النَّاقِصُ العَقْلِ(٥) ، وَقِيْلَ(٦): كَاسِدُه. وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ [لِعُبَادَةَ بنِ](٧) الصَّامِتِ(٨): "يَا أُحَيْمِقُ(٩)" ، فَإِنَّمَا(١٠) خَاطَبَهُ بِهَذَا اللَّفظِ الخَشِنِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ اعتَرَضَ فِي حَادِثَةٍ(١١) مُجْتَهَدٍ فِيْهَا ، عَلَى إِمَامٍ مِثْلِهِ.»

---

(١) هم المعتزلة ، إذ يسمّون أصحاب الحل والتوحيد ، ينظر الملل والنحل (١/٤٥ – ٥٣ ، ٥٦ – ٥٧).

(٢) ينظر شرح ابن يعيش (٣/٤٧) ، وشرح الرضي على الكافية (٢/٢٨٣ ، ٢٨٦) ، وارتشاف الضرب (٤/١٩٠٧).

(٣) في "ع" (خمسة أقسام).

(٤) ينظر المغرب في ترتيب المعرب (حمق) (١/٢٢٤).

(٥) هو قول ابن فارس في مقاييس اللغة (٢/١٠٦) (حمق).

(٦) القول للأزهري ، ينظر التهذيب (حمق) (٤/٨٥).

(٧) في الأصل "لقتادة بن بني" والصواب ما أثبته ، وهو في "ع" ، وكذلك في المغرب.

(٨) هو عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه ، صحابي جليل ، وصف بالورع ، كان من سادات الصحابة ، شهد العقبة وبدراً وسائر المشاهد ، حضر فتح مصر ، وولي القضاء بفلسطين ، ومات ببيت المقدس أو الرملة سنة ٣٤هـ ، تنظر ترجمته في حسن المحاضرة (١/٨٩) ، والمحبر (٢٧٠) ، والإصابة (٤٤٨٨) ، وتهذيب ابن عساكر (٧/٢٠٦)، وخلاصة تهذيب الكمال (١٥٩).

(٩) في "ع" (يا أحمق) وهو كذلك في المغرب.

(١٠) في "ع" (فإنما).

(١١) في "ع" (في حادثة على إمام مثله مجتهد فيها).

وَفِعْلِيّ: كَـ"القَائمِ". وَ نَسَبِيّ: كَـ"هَاشِمِ". وَجِنْسِيّ كَـ"مَالٍ" ، وَهَـذَا بِوسِيلَةِ "ذو"، {فَاعرفهُ}(١).

تخ(٢): « الصِّفَةُ: هِيَ الاسْمُ الجَارِي عَلَى مَا قَبْلَهُ نَحْوَ(٣): التَّفرِقَةِ ، ثُمَّ الوَصْفُ، إِمَّا لاَزِمٌ ، أَوْ غَيْرُ لاَزِمٍ /. [١٤٧/ب]

فَاللاَّزِمُ إِمَّا مَحسُوسٌ كَـ"الطَّوِيلِ" ، وَإِمَّا غَيْرُ مَحْسُوسٍ ، وَهُو إِمَّا مِن قِبَلِ نَفْسِهِ كَـ"لعَاقِل" ، وَإِمَّا مِن قِبَلِ أَصْلِهِ كَـ"الشَّرِيفِ".

وَغَيْرُ اللاَّزِمِ أَيْضاً ، إِمَّا مَحسُوسٌ كَـ"القَائِمِ" ، وَإِمَّا غَيْرُ مَحْسُوسٍ ، وَهُو إِمَّا مِن أَمْثَالِهِ كَـ"المكرم" ، وَإِمَّا لاَ مِن أَمْثَالِهِ ، وَهُو إِمَّا كَسْبِيٌّ كَـ"الفَقِيرِ" ، وَإِمَّا غَيْرُ كَسبِيٍّ كَـ"الصَّحِيح" ، وَاللهُ اعلَمُ.»

قَولُهُ: "**هُوَ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ المُشْتَرِكِيْنَ**".

تخ(٤): « تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: مَرَرتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ ، كُنْتَ نَقَصتَ مِن عُمُومِ الاسْمِ ، فَجَعَلْتَهُ يَقَعُ عَلَى بَعْضِ الجِنْسِ دُونَ كُلِّهِ ، مِنْ حَيْثُ لاَ يَدْخُلُ مَنْ لاَ يَكُونُ طَوِيلاً مِن الرِّجَالِ فِيْهِ ، فَهَذَا هُو المُرَادُ بِالتَّخْصِيصِ.

وَإِمَّا التَّوضِيحُ: فَالصِّفَةُ هُنَاكَ لاَ تَخْتَصُّ مِن الجِنْسِ بِبَعْضِهِ ، وَإِنَّمَا هِي إِزَالَةٌ لِلَّبْسِ.»

قَالَ شَيخُنَا(٥) – رَحِمَهُ اللهُ – : "التَّخْصِيصُ" يُجَانِسُ "التَّعرِيفَ" فِي تَقلِيْلِهِ الشِّيَاعَ الَّذِي هُو مُنْتَفٍ فِي التَّعْرِيفِ ، وَ"التَّوضِيحُ" يُجَانِسُ "التَّخْصِيصَ" ، فَهُو دُونَ الدُّونِ ، فَاعرِفْهُ.

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر التخمير (٨٧/٢).

(٣) في "ع" (لنحو).

(٤) ينظر التخمير (٨٨/٢).

(٥) ينظر النص في المقاليد (٢١٣/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٧٨٠).

[الصفة الثابتة]

قال رضي الله عنه:

« **فصل:**

وَقَدْ تَجِيءُ مَسوقَةً لمُجرَّدِ الثَّنَاءِ وَالتَّعظِيمِ ، كَالأَوْصَافِ الجَارِيَةِ عَلَى القَدِيمِ سُبْحَانَهُ ، أَوْ لمَا يُضَادُّ ذَلِكَ مِن الذَّمِ وَالتَّحْقِيرِ ، كَقَولِكَ: فَعَلَ فُلَانٌ الفَاعِلُ الصَّانِعُ كَذَا ، وَللتَّأكِيدِ كَقَولِهِم: "أَمْسِ الدَّابِرُ" وَقَولِه(١) تعالى(٢): ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾.»(٣)

(٥)«قَولُهُ:"**وَقَدْ تَجِيءُ مَسُوقَةً لمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ**" ، مَعْنَاهُ: أَنَّ الصِّفَةَ إمَّا لِلتَّفرِقَةِ أَو لِلتَّخْصِيْصِ ، وَقَدْ تَخلُو عَنْهُمَا.

وَنَظِيرُهُ كَلِمَةُ "أَمْ" الاسْتِفْهَامِيَّةِ ، فَإِنَّهَا فِي الأَصْلِ لِمَعْنَى التَّسْوِيَةِ وَالاسْتِفْهَامِ مَعًا ، ثُمَّ إِنَّهَا تُجرَّدُ لِمَعْنَى التَّسَاوِي ، وَيُخلَعُ عَنْهُ مَعْنَى الاستِفْهَامِ ، كَقَولِكَ: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدتَ ، فَإِنَّ الغَرَضَ التَّسوِيَةُ دُونَ الاسْتِفْهَامِ ؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ مَحْضٌ ، فَكَذَلِكَ الصِّفَةُ لاَ تَخلُو مِن مَعْنَى الثَّنَاءِ أَو الذَّمِ مَعَ التَّفْرِقَةِ أَو التَّخْصِيْصِ ، ثُمَّ تَتَمَحَّضُ لأَحدِهِمَا وَلاَ تَفْرِقَةَ وَلاَ تَخْصِيْصَ.»

وَلَعَلَّ هَذَا المَعْنَى هُوَ المَذْكُورُ فِي **تخ**(٦) ، حَيْثُ قَالَ: « هَذِهِ الأَوْصَافُ وَإِنْ كَانَتْ مَسُوقَةً لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ أَوْ الذَمِ إِلاَّ أَنهَا لاَ تَخلُو عَن مُلاَحَظَتِهَا مَا هِي عَلَيْهِ فِي الأَصْلِ ، وَهُوَ التَّفرِقَةُ ، كَأَنَّكَ تَتَوَهَّمُ أَنَّ هُنَا مَا يُشَارِكُ اللهَ تَعَالَى فِي الاسْمِ ، فَتَصِفُ اللهَ بِهَا لِلتّفرِقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، ثُمَّ تَتَوَهَّمُ فَتزِيْدُهُ وَصفًا آخَرَ ، ثُمَّ وَثُمَّ ...»

قَولُهُ: "**أَمسِ الدَّابِرُ**" ، يُقَالُ لِلقَومِ إِذَا هَلَكُوا – وَصَارُوا كَأَنْ لَمْ يَغْنَوا – : صَارُوا كَأَمْسِ الدَّابِرِ ، أَيْ: المُدْبِرُ(٧)، {وَمِنْهُ بَيْتُ الأَسَاسِ(٨):

---

(١) في المطبوع (كقوله تعالى).

(٢) الآية (١٣) من سورة الحاقة.

(٣) المفصل ص (١٤٠).

(٥) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٨٠ – ٧٨١).

(٦) ينظر التخمير (٢/٨٨).

(٧) ينظر الصحاح (دبر) (٢/٦٥٤) ، والمغرب (دبر) (١/٢٨٠) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٨٢).

(٨) ينظر الأساس (دبر) (١٨٢).

وَأَبِيَ الَّذِي تَرَكَ المُلُوكَ وَجَمْعَهَا   بِصُهَابَ هَامِدَةً كَأَمْسِ الدَّابِرِ(١)

أَيْ: جَعَلْتَهُم كَالقُرُوْنِ الخَالِيَةِ ، وَ"صُهَاب" هُنَا اسمٌ مَوضِعٍ ، "هَامِدَةً"بَالِيَةً}(٢).

(٣)« مِنْ(٤) "دَبَرَ" وَ"أَدْبَرَ" بِمَعْنًى. وَمِنْهُ القِرَاءَتَانِ(٥) فِي: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ ﴾(٦) ، وَكَذَلِكَ"قَبَلَ" وَ"أَقْبَلَ" بِمَعْنًى ، يُقَالُ: عَامٌ قَابِلٌ ، أَيْ: مُقْبِلٌ ، وَ"فَتَحَ اللهُ مَا دَبَرَ وَمَا قَبَلَ، وَبَعْضُهُمْ لاَ يَقُولُ فِيْهِ: فَعَلَ.

يُقَالُ: فَلاَنٌ الفَاعِلُ ، يُرَادُ بِهِ: الفَاجِرُ ، وَنَحوُهُ وَهُوَ كَمَا قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ فِي قَوْلِهِ(٧):

كَذَبَ ابْنُ فَاعِلَةٍ يَقُولُ بِجَهْلِهِ   {مَاتَ الكِرَامُ وَأَنْتَ حَيٌّ تُرْزَقُ}(٢)

وَذَكَرَ ابنُ جِنِّي فِي شَرْحِهِ: وَسَمِعْتُ الشَّجَرِيَّ(٨): وَأَرَادَ أَنْ يَقُولَ: المُلَيْعِيْنَةُ ، فَقَالَ: المُفَيْعِيْلَةُ.»

تغ(٩): « الوَصْفُ فِي "أَمْسِ الدَّابِرُ" لِلتَّفرِقَةِ بَيْنَ المُشْتَرِكِينَ فِي الاسْمِ أَيْضاً ، وَذَلِكَ أَنَّ الأُمُوْسَ كَثِيْرَةٌ ، إِذْ مَا مِنْ يَوْمٍ إِلاَّ وَقَبْلَهُ أَمْس ، فَإِنْ كَانَ اليَوم مُتَوقعاً لَمْ

---

(١) لم أتبين قائله وهو غير منسوب في الأساس (بر) (١٨٢) ، ومعجم البلدان (٤٣٥/٣) ، واللسان (دبر) (٢٧٠/٤) ، وتاج العروس (دبر) (٢٦٩/١١). وصهاب: اسم موضع.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٨٢) ، والمقاليد (٢١٣/ب).

(٤) أي: "الدابر".

(٥) قرأ نافع وحمزة وحفص عن عاصم (إذ أدْبَرَ) بتسكين الدال ، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (إِذَا دَبَرَ) بفتح الدال ، ينظر السبعة ص (٦٥٩) ، والنشر (٣٩٣/٢) ، والتيسير ص (٢١٦) ، وتفسير القرطبي (٨٤/١٩) ، والبحر (٣٧٨/٨).

(٦) الآية (٣٣) من سورة المدثر.

(٧) ينظر شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء (١٠٩/١) ، وشرحه للواحدي (٩٨/١) ، وشرح ديوان المتنبي للبرقوقي (٧٣/٣).

(٨) هو أحمد بن كامل بن خلف البغدادي الشجري ، قاض ، من أهل بغداد ، كان عالماً بالأحكام والقرآن ، والنحو والأدب والتاريخ ، ولي قضاء الكوفة وتوفى سنة ٣٥٠هـ ، تنظر ترجمته في الجواهر المضيئة (٣٢٨/١) ، وتاريخ بغداد (٣٥٧/٤) ، ومعجم الأدباء (١٠٢/٤ – ١٠٨)، وبغية الوعاة (٣٥٤/١) ، والأعلام (١٩٩/١).

(٩) ينظر التخمير (٨٨/٢ – ٨٩).

يَكُن أَمْسُهُ دَابِراً ، وَإِنَّمَا وُصِفَتِ "النَّفْخَةُ" بِـ"الوَاحِدَةِ" لِتُؤْذِنَ أَنَّ المُرَادَ تَعرِيْفُ الوَاحدَةِ فِي النَّفْخِ ، لاَ تَعْرِيفُ أَصْلِ "النَّفْخَةِ".(١)

{وَذَكَرَ ابنُ الحَاجِبِ فِي شَرْحِ مُقَدِّمَتِهِ(٢): « أَنَّ بَعْضَهُمْ تَوَهَّمَ أَنَّ "وَاحِدَةً" هُنَا(٣) مِن بَابِ التَّأْكِيْدِ ، لاَ مِنْ بَابِ الصِّفَةِ ، وَزَعَمَ فِي وَجْهِهِ أَنَّهُ دَلَّ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ ﴿ نَفْخَةٌ ﴾ (٤) ، وَهُوَ الوَحْدَةُ ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ زَيْدٌ.»

وَلَيْسَ كَمَا وَهِمَ ؛ لأَنَّ "وَاحِدَةً" خَارِجَةٌ عَنِ التَّأْكِيْدِ ؛ لأَنَّهُ تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ المَتْبُوعِ نِسْبَةً أَو شُمُولاً ، وَهِيَ لَيْسَتْ بِهَذِهِ المَثَابَةِ ؛ لأَنَّ مَعْنَى المَتْبُوعِ "النَّفْخُ"، وَلَيْسَ فِي ﴿ وَٰحِدَةٌ ﴾ دَلاَلَةٌ عَلَى "النَّفْخِ".

وَأَمَّا الدَّلاَلَة عَلَى الوَحدةِ فِي "النَّفخة" فَذَاكَ شَيءٌ ضِمنِيٌّ لاَ يُعْبَأُ بِهِ عِنْدَ القَصْدِيِّ(٥) ، فَاعرِفْهُ.}(٦)

---

(١) بعد في "ع": (والله أعلم).

(٢) ينظر شرح المقدمة الكافية (٢/٦٢٥) ، وشرح الكافية للرضي (٢/٢٨٨).

(٣) أي: في قولك: "ضربت ضربة واحدة" ، ومنه قوله تعالى:﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾.

(٤) الآية (١٣) من سورة الحاقة.

(٥) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٨٢ – ٧٨٣).

(٦) ساقط من "ع".

[مجيء الصفة اسماً مشتقاً]

قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ:

« **فصل** :

وَهِيَ فِي الأَمْرِ العَامِّ إِمَّا أَنْ تَكُونَ اسْمَ فَاعِلٍ أَو اسْمَ مَفْعُولٍ أَو صِفَةً مُشَبَّهَةً ، وَقَوْلُهُمْ: تَمِيْمِيٌّ ، وَبَصْرِيٌّ ، عَلَى تَأْوِيلِ مَنْسُوبٍ وَمَعْزُوٍّ ، وَذُو مَالٍ ، وَذَاتُ سِوَارٍ ، مُتَأَوَّلٌ بِمُتَمَوِّلٍ وَمُتَسَوِّرَةٍ ، أَوْ بِصَاحِبِ مَالٍ ، وَصَاحِبَةِ سِوَارٍ.

وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، أَيِّ رَجُلٍ ، وَأَيِّمَا رَجُلٍ ، عَلَى مَعْنَى: كَامِلٍ فِي الرُّجُولِيَّةِ. وَكَذَلِكَ: أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ ، وَهَذَا العَالِمُ جِدُّ العَالِمِ ، وَحَقُّ العَالِمِ ، يُرَادُ بِهِ البَلِيغُ الكَامِلُ فِي شَأْنِهِ.

وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلِ صِدْقٍ ، وَرَجُلٍ(١) رَجُلِ سُوءٍ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: صَالِحٍ وَفَاسِدٍ ، وَ"الصِّدْقُ" هَاهُنَا بِمَعْنَى: الصَّلَاحِ وَالجَوْدَةِ ، وَ"السُّوءُ" بِمَعْنَى: الفَسَادِ وَالرَّدَاءَةِ.

وَقَدْ اسْتَضْعَفَ سِيبَوَيهِ(٢) أَنْ يُقَالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ ، عَلَى تَأْوِيلِ: جَرِيءٍ.»(٣)

قَولُهُ: "فِي الأَمْرِ العَامِّ" احْتِرَازٌ عَمَّا لَيْسَ مِن الصِّفَاتِ الجَارِيَةِ عَلَى الأَفْعَالِ ، كَـ"تَمِيْمِيّ" ، وَ"ذِي مَالٍ" ، وَ"أَيِّ رَجُلٍ" صِفَةً.

[١٤٨/أ] / شع(٤): «ووَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الصِّفَةَ تَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ بِاعْتِبَارِ مَعْنًى. وَالمَعَانِي هِيَ المَصَادِرُ ، وَالأَلْفَاظُ المُشْتَقَّةُ مِن المَصَادِرِ ، وَمَا سِوَاهَا تُوصَفُ بِهَا عَلَى التَّأْوِيلِ ، وَذَلِكَ قِسْمَانِ: قِيَاسِيٌّ وَهُو المَنْسُوبُ ، وَسَمَاعِيٌّ نَحو: "ذُو" وَ"أَيٌّ" وَ"حَقٌّ" وَ"صِدْقٌ".»

(٥)«وَاعلَمْ أَنَّ الاسْمَ المَحضَ إِذَا نُسِبَ إِلَيْهِ صَارَ وَصْفًا عَلَى التَّأْوِيلِ ، وَيُعَامَلُ بِهِ مُعَامَلَةَ الصِّفَاتِ العَرِيقَةِ فِي جَمِيعِ تَصَرُّفَاتِهَا ؛ تَقُولُ: مَرَرْتُ بِقُرَشِيٍّ هِنْدِيٍّ أَو تُرْكِيٍّ غُلَامُهُ ، وَبِامْرَأَةٍ كُوفِيٍّ أَبُوهَا ، كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ غُلَامُهُ ، وَبِامرَأَةٍ قَبِيْحَةٍ حَسَنٍ زَوجُهَا ، فَتَرفَعُ بِالمَنْسُوبِ إِعْمَالًا لَهُ كَإِعمَالِ الصِّفَاتِ فِي فَاعِلِيْهَا.» ، "الانتِسَابُ" وَ"الاعتِزَاءُ" مُتَرَادِفَانِ.

---

(١) في المطبوع (وبرجل).

(٢) ينظر الكتاب (٤٣٤/١).

(٣) المفصل ص (١٤٠ – ١٤١).

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٢/١ – ٤٤٣).

(٥) ينظر النص في المقاليد (٢١٤/أ).

[تخ](١): قَالَ الشيخُ(٢): « إذَا قُلْتَ {أيُّ}(٣) رَجُلٍ أَنْتَ؟! فِي مَعْنَى التَّعجُّب ، فَالمَعْنَى: أَنَّ كَمَالَكَ فِي الرُّجُولِيَّةِ قَدْ انْتَهَى إِلَى حَدٍ مِن البَرَاعَةِ بِحَيْثُ يَجِبُ أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنْهُ لِخفَاءِ سَبَبِهِ.»

وَإِذَا قُلتَ: كُلُّ الرَّجُلِ ، فَمَعْنَاهُ: مَنْ سِوَاكَ مِنَ الرِّجَالِ لَيْسَ بِرَجُلٍ ، فَكَأَنَّكَ أَنْتَ هَذَا الجِنْسُ كُلُّهُ.

كَمَا أَوْمَى إِلَيهِ أَبُو الطِّيب فِي قَولِهِ(٤):

لَوْ لَمْ تَكنْ مِن ذَا الوَرَى اللّذْ مِنْكَ هُوْ   عَقِمَتْ بِمَوْلِدِ نَسْلِهَا حَوَّاءُ}(٣)

(٥)« وَفِي "جِدُّ العَالِمِ" وَ"حَقُّ العَالِمِ": كَأَنَّ مَن سِوَاهُ مِن العَالمينَ هَزْلٌ وَبَاطلٌ ، وَكَذَلِكَ لَو قُلتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ ، وَبِعَالِمٍ حَقِّ عَالِمٍ. وَلَم يَجُز: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ كُلِّ الرَّجُلِ ، قَالَ ابنُ السَّرَاجِ(٦): « لأَنَّ "زَيْدًا" عَلَمٌ لَيسَ فِيهِ مَعْنَى تَقرِيظٍ وَتَحسِينٍ. وَلَو قُلتَ: زَيْدٌ كُلُّ الرَّجُلِ ، فَجَعَلْتَهُ خَبَراً صَلَحَ ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ حَقُّ العَالِمِ.»

وَقَولُهُ: "**رَجُلُ صِدْقٍ**" يَحتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً ، وَهُوَ الظَّاهِرُ.»

قَالُوا(٧): الإِضَافَةُ فِي "حَقُّ العَالِمِ" وَنَحوِهِ بِمَعْنَى "مِنْ" ، وَفِي "رَجُلِ صِدْقٍ" بِمَعْنَى "اللاَّمِ" ، فَالأَوَّلُ نَحو: خَاتَمِ فِضَّةٍ ، وَالثَّانِي نَحو: غُلامِ زَيْدٍ.

عِبَارَةٌ أُخرَى عَنْ صَاحِبِ الكِتَابِ حَكَاهُ الطَّبَاخِي فِي ، نُسْخَتِهِ بِخَطِّهِ عَنْهُ: قَولُهُ: "**جِدُّ العَالِمِ**" وَ"**حَقُّ العَالِمِ**" أَيْ: الجَادُّ وَالحَاقُّ مِن هَذَا الجِنْسِ ، فَهَذِهِ إِضَافَةٌ بِمَعْنَى {"مِنْ" ، وَ"رَجُل صِدْقٍ" بِمَعْنَى}(٣) "اللاَّمِ" ، كَقَولِهِ(٨):

أَنْعِي فَتَى الجُودِ إِلَى الجُودِ   مَا مِثْلُ مَنْ أَنْعِي بِمَوجُودِ

{فَاعرِفهُ}(٣)

---

(١) مضاف من "ع".

(٢) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣١/ب).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح الواحدي (١/٢٩٤) ، وبشرح أبي البلقاء (١/٣١).

(٥) ينظر التخمير (٢/٩٠).

(٦) ينظر الأصول (٢/٢٢).

(٧) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٧٨٥).

(٨) لم أهتد إلى قائله وهو بلا نسبة في المقاليد (٢١٤/ب).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١): "أَيٌّ" اسمٌ مُبهمٌ غَايةَ الإبهام ، ولإبهامه يُحتاجُ إِلَى الإِضَافَةِ ، ولَيْسَتْ للاستِفهَامِ ولا للشَّرطِ ، ولَكِنَّهَا لمَّا استُعمِلَتْ فِي شَيءٍ مِنْهُمَا قَالُوا: هِي مُتَضَمِّنَةٌ أحدهمَا ، أَلاَ تَرَاهَا فِي "يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ" وفِي الوَصْفِ نَحوَ: "أَيِّ رَجُلٍ" و"أَيِّمَا رَجُلٍ" تَجَرَّدَتْ عَن ذَلِكَ ، ودخلها مَعْنَى التَّعجُّبِ ؛ لاستعمالها فِي موضعه.

قوله: "**وقَدْ استضعف سيبويه.**"

تخ(٢): « إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ ؛ لأَنَّ مِن القَبِيحِ أَن تُجْرِيَ غيرَ الصِّفَةِ صِفَةً ، كَمَا أَنَّ مِن القَبِيحِ أَن تُجْرِيَ الصِّفَةَ غيرَ صِفَةٍ ، ومِن ثَمَّ لَمْ يَجُزْ جَمْعُ (فَاعِلٍ) فِي الصِّفَاتِ عَلَى "فواعل".»

ولأَنَّ نحوَ: "أَسَدٍ" عَيْنٌ ، والوَصفُ مَعْنًى ، فَإِذَا وَضَعتَ أَحَدَهُمَا مَكَانَ الآخَرِ ، فَكَأَنَّكَ جَعَلْتَ العَيْنَ مَعْنًى ، والمَعْنَى عَيْناً ، والحَقَائِقُ لاَ تَتَغَيَّرُ(٣) ولاَ تَتَحَوَّلُ.

شج(٤): « "أَسَدٌ" لَيسَ مَوضُوعاً لِذَاتٍ بِاعتِبَارِ مَعْنًى ، وإِنَّمَا هُو مَوضُوعٌ لِحَيَوَانٍ مَخْصُوصٍ ، فَكَانَ استِعْمَالُهُ صِفَةً عَلَى خِلاَفِ وَضْعِهِ ، ووَجْهُ تجويزه أَنْ يَكُونَ ثَمَّ مُضَافٌ مَحْذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ: مِثْلُ أَسَدٍ ، وحَذْفُ المُضَافِ وإِقَامَةُ المُضَافِ إِلَيهِ مُقَامَهُ لَيسَ بِقِيَاسٍ.»

{**قلتُ**: وحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ لِكَثرَتِهِ عَلَى القِيَاسِ عِنْدَ أَمنِ الإِلبَاسِ. وأَمَّا قَولُهُ(٥) إِنْ كَانَ رِوَايَةً فعَلَى العَيْنِ والرَّأسِ ، وقَدْ أَلَمَّ بالاسمِ صِفَةً صَاحِبُ السِّقْطِ فِي قَولِهِ(٦):

وصَفْرَاءَ لَوْنَ التِّبْرِ مِثْلِي جَلِيْدَة
عَلَى نُوَبِ الأَيَّامِ والعِيْشَةِ الضَّنْكِ

عَلَى رِوَايَةِ مَن رَوَى "لَوْنِ" مَجرُوراً ، وصَاحِبُ الضِّرَامِ(٧) صَحَّحَهُ مَنصُوباً

---

(١) ينظر القول في شرح الكافية للرضي (٢/٢٥٣) ، والموصل في شرح المفصل ص (٧٨٣).

(٢) ينظر التخمير (٢/٩٠).

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٨٥).

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٤٣).

(٥) أي: قول سيبويه.

(٦) ينظر سقط الزند ص (٣١٠).

(٧) ينظر شروح سقط الزند (٤/١٦٨٣).

عَلَى المَصْدَرِ ، كَأَنَّهُ قَالَ: تَلونَتْ لونَ التِّبرِ ، وَأَنشدَ بَيْتاً للعربِ[١]:

وأَنْتَ لَو باكرت مَشمولةً صَهباءَ لونَ الفرسِ الأَشقرِ/}[٢] [١٤٨/ب]

---

[١] هو للأقيشر الأسدي في ديوانه (٦٦) ، وشرح شروح سقط الزند (١٦٨٣/٤) ، والحماسة البصرية (٣٦٨/٢) ، والمقاصد النحوية (٥١٦/٤) ، وشرح التصريح (٢٩٣/٢) ، والدرر (٢٢١/٦) ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب (٨٨/١) ، وشرح الأشموني (١٠٩/٤) ، والهمع (٢٤٠/٣).

[٢] ساقط من "ع".

[مجيء الصفة مصدراً]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصل** :

وَيُوصفُ بِالمَصادرِ كَقَولِهِم: رَجُلٌ عَدلٌ ، وَصَومٌ وَفطرٌ ، وزَوْرٌ ورِضىً ، وَضَربٌ هَبْرٌ ، وَطَعنٌ نتُرٌ ، ورَميٌ سَعرٌ.

وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ ، وشَرْعِكَ ، وَهَدِّكَ ، وَهَمِّكَ ، وَكَفْيِكَ ، وَنحُوك ، بِمَعْنَى: مُحْسِبُكَ ، وكَافِيْكَ ومُهِمُّكَ ، ومِثْلُكَ.» (١)

شح(٢): « فَعَلُوا ذَلِكَ عَلَى تَأوِيلَينِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ المَصْدرُ نَفْسُهُ بِمَعْنَى اسمِ الفَاعِلِ أَو اسْمِ المَفْعُولِ ، وَهُو الصَّحِيْحُ ، وَالأخَرُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيَاً عَلَى بِابِهِ ومَعْنَاهُ ، ويَكُونَ ثَمَّ مُضَافٌ مَحذُوفٌ ، تَقدِيرُهُ: ذُو عَدلٍ وَهُو ضَعِيفٌ مِن وَجهَينِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَلزَمُ أَنْ يُوصفَ بِجَمِيعِ المَصادِرِ عَلَى هَذَا النَّحو ، وَالأَخرُ: أَنَّهُ يَلزَمُ مِنهُ حَذفُ مُضَافٍ عَلَى مَا ذَكَرنَاهُ.»

تخ(٣): « "رَجلٌ عَدلٌ" عَلَى المُبَالَغَةِ ، كَأَنَّهُ تَجَسَّمَ مِن العَدلِ كَمَا لَو قُلتَ: أَبو حَنيفَةَ(٤) فِقهٌ كُلُّهُ ، وأَبو(٥) الحسنِ(٦) زُهْدٌ

---

(١) المفصل ص (١٤١).

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٣/١).

(٣) ينظر التخمير (٩١/٢).

(٤) هو النعمان بن ثابت ، التيمي بالولاء ، الكوفي ، أبو حنيفة إمام الحنفية ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، ولد ونشأ بالكوفة ، وتوفى ببغداد سنة ١٥٠هـ ، تنظر ترجمته في تاريخ بغداد (٣٢٣/١٣) ، والنجوم الزاهرة (١٢/٢) ، والبداية والنهاية (١٠٧/١٠) ، ونزهة الجليس (١٧٦/٢) ، وذيل المذيل (١٠٢) ، والذريعة (٣١٦/١) ، والانتقاء (١٢٢) ، ومفتاح السعادة (٦٣/٢) ، ومطالع البدور (١٥/١) ، ودائرة المعارف الإسلامية (٣٣٠/١) ، ومفتاح الكنوز (٣٦٢/٢).

(٥) في "ع" (والحسن).

(٦) هو العلاء بن عبد الجبار ، المكي العطار ، أبو الحسن البصري ، كان صاحب حديث ، روى عن جرير بن حازم ، ونافع بن عمر ، وجماعة ، وعنه روى البخاري ، وخلف ، توفى سنة ٢١٢هـ ، تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٤٠٢/١١) ، وتهذيب سير أعلام النبلاء (٤٢٩/١).

{كُلُّهُ}(١) ، كَأَنَّ لَحمَهُ ودمَهُ من ذَلِكَ(٢).

(٣)« ومَنْ قَالَ: بأَنَّهُ عَلى حَذفِ المُضَافِ فقَدْ أَذهبَ ماءَهُ ورونَقَهُ ، وكَانَتْ حَالُهُ شبيهةً بحالِ مَن يقولُ في قَولِ الشَّاعرِ(٤):

بَدَتْ قَمَراً ومَالَتْ خُوطَ بانٍ وفاحَتْ عنبراً ورنَتْ غزَالاً

إِنَّ هذه الأَسماءَ مَنْصُوبَةٌ على المصدَرِ مَعنَاهُ: بَدَتْ بُدُوَّ قَمَرٍ ، وهَيْهَاتَ ، أَينَ الغرَبُ(٥) من النَّبعِ؟. والحَصَى من المَرْجَانِ؟.» يُقَالُ(٦): هُوَ وهِيَ وهُمْ وهُنَّ عَدْلٌ ، و"زَوْرٌ" مِن الزيارةِ.

(٧){**تخ:** « الأزهري(٨): "ضَرْبٌ هَبْرٌ" يُلقي قِطعَةً من اللَّحْمِ إِذَا ضَرَبَه.» ، مِن الهَبْرِ ، وهو القَطْع ، ومنه "الهَبْرَةُ " وهي: القِطعَةُ من اللحمِ(٩).}(١٠)

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٧٨٥ – ٧٨٦).

(٣) ينظر التخمير (٢/٩١).

(٤) البيت لأبي الطيب المتنبي في ديوانه بشرح أبي البقاء (٣/٢٢٤) ، ودلائل الإعجاز (٣٠٢ ، ٤٥٠) ، وأسرار البلاغة (١٧٨) ، والأمالي الشجرية (٣/٦) ، والعمدة (١/٢٠٥) ، ومعاهد التنصيص (٢/٨٣) ، ونهاية الأرب (٧/٤٣) ، وخزانة الأدب (٣/٢٢٢).

(٥) الغَرَبُ: الماء الذي يقطر من الدّلو بين البئر والحوض ، ينظر اللسان (غرب) (١/٦٤٣) ، وتاج العروس (غرب) (٣/٣٦٦).

(٦) ينظر المقاليد (٢١٤/ب).

(٧) ينظر التخمير (٢/٩١).

(٨) هو أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة بن نوح بن الأزهر الأزهري الهروي الشافعي ، أحد الأئمة في اللغة والأدب ، نسبته إلى جده "الأزهر" ، عنى بالفقه أولاً ، ثم غلب عليه التبحر في العربية، فرحل في طلبها ، وقصد القبائل ، وتوسع في أخبارهم ، ولد في هراة وتوفى بها سنة ٣٧٠هـ ، تنظر ترجمته في معجم الأدباء (٦/٢٩٧) ، وآداب اللغة (٢/٣٠٨) ، ومفتاح السعادة (١/٩٧) ، والأعلام (٥/٣١١) ، ومجلة المجمع العربي (١/٢٧٠) ، ومقدمة تهذيب اللغة (١/٥ – ١٥).

(٩) ينظر تهذيب اللغة (٦/٢٨٣ – ٢٨٤) ، وحواشي الزمخشري على المفصل (٣٢/أ).

(١٠) ساقط من "ع".

صح(١): « "طَعْنٌ نَتْرٌ": فيهِ اختلاسٌ ، من النَّتْرِ ، وهو جَذْبٌ في جَفْوَة. و"**رَمْيٌ سَعْرٌ**" من سَعَرَ الحَرْبَ والنَّارَ. هَيَّجَهَا وأَلْهَبَهَا ، وسَعَرنَاهم بالنَّبلِ: أحرقناهُمْ وأَمْضَضْنَاهُمْ.»

حم: السَّعْرُ: الرَّمْيُ الذي يَفُتُّ اللَّحمَ ، كالسِّعْرَارَةِ الَّتِي تَقَعُ فِي الكَوَّةِ مِن شُعَاعِ الشَّمسِ(٢).

وفي نُسخةِ الطباخي بخطهِ ، السَّعْرُ: الشديدُ(٣)، مِن سَعَرِ النَّارِ ؛ لأَنَّهُمْ يُشَبِّهُونَ الضَّرْبَ بالنَّارِ في استِعَارِهِ ، وَمِنهُ قولُهُ(٤):

❁ **وطَعْنٍ كَأَنَّ النَّارَ من حَرِّهِ بَرْدُ** ❁

قَالَ رَضِيَ {اللهُ(٥) عَنهُ}(٦): "الحَسْبُ" في مَعنَى: الإِحْسَابِ(٧) ، كـ"العَطَاءِ" في مَعْنَى الإِعطاءِ.

صح(٨): « يُقالُ: شَرْعُكَ هَذا ، أيْ: حَسْبُكَ. وفِي المثل(٩): "شَرْعُكَ مَا بَلَّغَكَ المَحَلَّ" ، يُضرَبُ فِي التبَلُّغِ باليَسيرِ. ومَررتُ برجلٍ شَرْعِكَ ، أيْ: حَسْبِكَ ، والمَعْنَى: أَنَّهُ مِن النحو الذي تَشْرَعُ فيه وتطلُبُه ، يستوي فيه الواحدُ والتَّثنيةُ والجَمْعُ.» ؛ لأَنَّهُ مَصدَرٌ"(١٠).

قُلتُ: وسَمَاعِي هُنَا بسكون الرَّاءِ ، وَهُو الصَّحيحُ ، ولَيْسَ هَذَا مِن "الشِّرْعِ" ، بمَعْنَى: المِثْلِ(١١).

---

(١) ينظر الصحاح (نتر) (٢/٨٢٢) ، و(سعر) (٢/٦٨٤).

(٢) ينظر اللسان (سعر) (٤/٣٦٦).

(٣) في "ع" (التشديد).

(٤) لم أهتد إلى قائله فيما اطلعت عليه من المصادر.

(٥) ينظر المفصل ص (١٤١) ، وينظر التخمير (٢/٩١) ، والمقاليد (٢١٤/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٧٨٦).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) في "ع" (الاحتساب).

(٨) ينظر الصحاح (شرع) (٣/١٢٣٦).

(٩) ينظر أمثال أبي عبيد (١٦٨)، وفصل المقال (٢٥٠)، ومجمع الأمثال (١/٣٦٢) ، والمستقصي (٢/١٣٢) ، واللسان (شرع) (٨/١٧٩) ، والدرر في شرح الإيجاز للكيذري ص (٥).

(١٠) ينظر المقاليد (٢١٤/ب).

(١١) ينظر الصحاح (شرع) (٣/١٢٣٦).

وَفِي نُسخة الطباخي بخطِّهِ مُسكَّنٌ أَيْضاً. {ونصَّ عَلَى تَسكِينِهِ فِي مَجْمَلِ اللغةِ(١) ، وكَذَا فِي ديْوَانِ(٢) الأَدَبِ: "شَرْعُكَ هَذَا " بِالتَّسْكِين ، أَيْ: حَسْبُكَ ، يُقالُ فِي المثَلِ(٣): "شَرْعُكَ مَا بَلَّغَكَ المَحَلَّ" ، مَعْنَاهُ: يَكفيْكَ مِن الزَّادِ مَا بَلَّغَكَ المَحَلَّ ، يُضربُ للرَّجُلِ يَكْتَفِي بِشيءٍ خَفِيفٍ مِن دُنياهُ(٤).}(٥)

صح(٦): « تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرجُلٍ هَدِّكَ ، مَعْنَاهُ: أَثقَلَكَ وَصفُ مَحَاسِنِه ، وَفِيه لغتانِ: منهم مَنْ يفردهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَالمصدرِ ، ومنهم مَن يجعلُهُ فعلاً فيثنِّي ويَجمعُ.»

وقيل(٧): « على ما ذكرَهُ الأزهري(٨): « أَنَّ "الهَدَّ" بفتحِ الهَاءِ: الرَّجُلُ القَوِيُّ، وبالكَسْرِ الضَّعيفُ. ومَعْنَى "الهَدِّ" فِي الأصل: الكَسرُ.»

و"مَرَرتُ بِرَجُلٍ هَمِّكَ" بمعنى: حَسْبِك ، أَيْ: مِمَّنْ يُهِمُّكَ طَلَبُهُ. "وَنحوكَ" أَيْ: ممن تَنحوه وتَقْصِدُه.»

---

(١) ينظر مجمل اللغة (شرع) (٥٢٦/٢).

(٢) ديوان الأدب (١١٧/١) (فَعْل).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) بعده في "ع": (وفي صح: قد جاء فيه السكون والحركة).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر الصحاح (هدد) (٥٥٥/٢) ، وينظر التخمير (٩١/٢ – ٩٢).

(٧) ينظر التخمير (٩٢/٢).

(٨) ينظر تهذيب اللغة (هدد) (٣٥٤/٥).

[مجيء الجملة نعتاً]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصــــــل** :

وَيَوصَفُ بِالجُمَلِ التي يَدْخُلُها الصِّدقُ وَالكَذِبُ وَأَمَّا قولُهُ(١):

❀ جاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأيتَ الذِّئبَ قَطّ ❀

فَبِمَعْنَى: مقولٌ عندَهُ هذا القَولُ لِوُرْقَتِهِ ؛ لأَنَّهُ سَمَارٌ. ونظيرُهُ قولُ أَبي الدرداء(٢): (٣)**"وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبُرْ تَقْلِهْ" ، أَيْ:وَجَدْتُهُم مَقُولاً فيهم هَذا المَقَالُ.**

ولا يُوصَفُ بِالجُمَلِ إِلاَّ النَّكِرات.»(٤)

قولُهُ: **"ويُوصَفُ بِالجُمَلِ".**

شح(٥): « الصِّفَاتُ كُلُّها قبل العِلْمِ بِهَا أَخبارٌ فِي الحَقِيقَةِ ، فَإِذَا عُلِمَــتْ سُــمِّيَتْ صفات ، فكَمَا أَنَّ الخَبَرَ لا يكونَ إِلاَّ محتملاً للصدقِ وَالكذب ، فَكَذَلِكَ الصِّفَةُ.»

وَلأَنَّ الغرضَ المسوقَ إِلَيهِ وضعَ الصِّفَاتِ جاريةً عَلَى مَوصُوفاتِهَا لا يَتَحقَّــقُ فِي الجُمَلِ غير المحتملةِ ، وذا كالضَّروري إِذا تأملتَهُ.

---

(١) البيت للعجاج في ملحقات ديوانه (٤٠٤) ، وخزانة الأدب (١٠٩/٢) ، وينظر البيت في الكــامل (١٠٥٤/٢) ، وأمالي الزجاجي (٢٣٧) ، والمحتســـب (١٦٥/٢) ، وأمـــالي ابـــن الشـــجري (٤٠٧/٢) ، والإنصاف (١١٥/١) ، وشرح ابن يعيش (٥٣/٣) ، والمقرب (٢٢٠/١) ، وشرح الكافية للرضي (٣٠١/٢) ، ولباب الإعراب (٣٨٩) ، والمغني (٣٣٥) ، والمطـــالع الســـعيدة (٢١٤/٢) ، والبهجة المرضية ص (٣٣٠).

(٢) في المطبوع (أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه:) ، وهو عويمر بن مالك بن قيس الأنصـــاري الخزرجي ، صحابي جليل ، من الحكماء الفرسان القضاة ، كان قبل البعثة تاجراً تولى قضـــاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب ، توفي رضي الله عنه سنة ٣٢هـــ ، تنظر ترجمته في الإصابـــة (٦١١٩) ، وحلية الأولياء (٢٠٨/١) ، وغاية النهاية (٦٠٦/١) ، وصفة الصفـــوة (٢٥٧/١) ، وحسن الصحابة (٢١٨) ، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٠٧/٢) ، والكواكب الدرية (٤٥/١).

(٣) حديث روي بطرق مختلفة عن أبي الدرداء – رضي الله عنه – مرفوعاً ، ذكره أبو يعلي فـــي مسنده ، والطبراني في الكبير ، وينظر أمثال أبي عبيد (٢٧٦) ، وجمهرة الأمثـــال (١٠٥/١) ، وفصل المقال (٣٩١) ، ومجمع الأمثال (٣٦٣/٢) ، والمستقصي (٩٣/١) ، واللســـان (خـــبر) (٢٢٧/٤).

(٤) المفصل ص (١٤١ – ١٤٢).

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٣/١).

وما قَبلَ البيتِ(١):

مازلتُ أَسعَى مَعَهُم وأَختبِطْ
حَتَّى إِذا جَنَّ الظلامُ واختَلَطْ

حم: "**هَلْ رَأَيْتَ الذئبَ**" ؛ جُملَةٌ تَامةٌ ، ومحلُّها من الإعرابِ الجرُّ ، لوقوعِهَا موقعَ الصِّفَةِ المجرورةِ(٢). ووجهُ كَونها صِفَةً "للمَذق" أَنَّهُ لَبَنٌ يَختَلِطُ بماءٍ ، فيَقِلُّ بياضُهُ ، ويَضربُ إِلَى الكُهْبَةِ(٣) ، فيُشْبِهُ(٤) ، لَونُهُ لَوْنَ الذئبِ(٥) ؛ وهُو الأكْهَبُ(٦)./ [١٤٩/أ]

وقولُهُ: "**لأَنَّهُ سَمَار**" من كلمات المتقدِّمين.

(٧)**صح**(٨): « "**سَمَارٌ**": لَبَنٌ رقيقٌ ، وتَسْمِيرُ اللبنِ: تَرْقيقُهُ بالماء.»

تخ(٩): « مَعْناهُ: جاءوا بمَذقٍ مُستَفْهَمٍ ، لتَشبيهِهِ عَن رُؤيَتِكَ الذِّئبَ ، و"وَجَدتُ النَّاسَ": مأموراً بتجربَتِهِم وبُغضِهِم. والذي ذَكَرَهُ {عَن}(١٠) الشيخ غَيْرُ بعيدٍ ، وهُو تدريس"(١١) ؛ لأنَّ القولَ غَيْرُ مذكورٍ فيهِ لا صريحاً ولا ضِمنًا.»

قوله: "**تَقْلِهْ**" ، جَوابُ الأمرِ ، والهاءُ فيهِ للسَّكتِ ، وهو واقعٌ موقعَ المفعولِ الثاني(١٢) لـ"وجدت".

---

(١) ينظر ملحقات ديوان العجاج ص (٤٠٤) ، والتخمير (٩٢/٢).

(٢) ينظر شرح ابن يعيش (٥٣/٣).

(٣) الكُهْبَة: غُبْرَةٌ مُشْرِبة سواداً. أساس البلاغة (كهب) (٥٥٣) ، واللسان (كهب) (٧٢٨/١).

(٤) في "ع" (ويشبه).

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٢/أ).

(٦) بعده كلمات في النسختين لم أتبينها ، والذي يظهر أنها بالفارسية ، وهي قوله: (بـالح حـوس غوباوكـ).

(٧) في "ع" (وفي صح).

(٨) ينظر الصحاح (سمر) (٦٨٨/٢).

(٩) ينظر التخمير (٩٣/٢).

(١٠) ساقط من "ع".

(١١) تدريس: أي تقريب على السامع ، فهو كلام ظاهري غير محقق ، ينظر مقدمة المقتبس تحقيق الدكتور/ سعد الرشيد ص (٧٠).

(١٢) ينظر شرح ابن يعيش (٥٣/٣ – ٥٤).

قالَ شيخُنَا {رحمه الله}(١): وفي نَهجِ البَلاغة(٢): « "أَخْبُرْ تَقْلِهْ" ، فهو من كَلامهِ كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ ، وقِيلَ من كَلامِ النبيِّ عليهِ السَّلام ، وروَى ثعلبُ(٣) عن ابن الأعرابي: قال المأمُون(٤): لَوْلا أَنْ علِيًّا قالَ ذَلِكَ لقُلْتُ أَنَا: أَقْلِ تَخْبُرْ.»

{وأثبَتَ بعضُهم عن الميدَانِي(٥): « ويُروى "الناسُ" بالرفعِ على الحكايةِ ، كَمَا لَوْ قُلتَ: قرأتُ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾(٦) ، وقولهُ(٧):

⊛ سَمِعْتَ الناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً ⊛

قُلْتُ: وذكَرَ الإمَامُ ابنُ جني(٨): « فِي قَولِ المُتنبِي:

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر نهج البلاغة ص (٤٧٣).

(٣) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار ، الشيباني بالولاء ، المعروف بثعلب ، من أئمة الكوفيين في النحو واللغة والحديث ، توفى سنة ٢٩١هـ ، تنظر ترجمته في نزهة الألباء (٢٠٢) ، والفهرست (١١٠) ، وتاريخ بغداد (٢٠٤/٥) ، ومعجم الأدباء (١٠٢/٥) ، وأنباه الرواة (١٧٣/١) ، وبغية الوعاة (٣٩٦/١) ، وطبقات المفسرين للسيوطي (٤١) ، والأعلام (٢٦٧/١).

(٤) هو عبد الله هارون (الرشيد) بن محمد (المهدي) بن أبي جعفر المنصور ، سابع خلفاء بني العباس ، وأحد أعاظم الملوك في سيرته وعلمه وسعة ملكه ، فكان من إفريقية إلى أقصى خراسان ، وما وراء النهر والسند ، وعرِّف بالإمام العالم المحدث النحوي اللغوي ، توفى في "بذندون" سنة ٢١٨هـ ، تنظر ترجمته في تاريخ بغداد (١٨٣/١٠) ، ومروج الذهب (٢٤٧/٢) ، والنبراس لابن دحية (٤٦) ، والكامل لابن الأثير (١٤٤/٦) ، وتاريخ الأمم والملوك (٢٩٣/١٠).

(٥) ينظر معجم الأمثال (٣٦٣/٢).

(٦) الآية (٢) من سورة الفاتحة.

(٧) عجزه:

⊛ فَقُلتُ لِصَيدَحَ انْتَجِعي بِلالاً ⊛

وهو لذي الرمة في ديوانه (١٥٣٥/٣) ، ونوادر أبي زيد ص (٣٢) ، والمقتضب (١٠/٤) ، وشروح سقط الزند (١٢٠٥ – ١٢٠٦) ، وشرح التصريح (٢٨٢/٢) ، وخزانة الأدب (١٦٧/٩).

(٨) ينظر ديوان أبي الطيب بشرح ابن جني الموسوم بالفسر (٦٣/١) ، والتبيان في شرح الديوان (١٠/١).

تُطيعُ الحَاسِدِينَ وَأَنتَ مَرْءٌ جُعِلْتُ فِدَاءَهُ وَهُمُ فدائي

قولُهُ: "جُعلتُ فداءَهُ" في مَوضعِ الدُّعاءِ ، وَقَدْ جَعلَهُ وَصْفاً ، وَهو لا يَكـونُ إلاَّ خَبْراً ، ولكنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى المعنى ، كأَنَّهُ قَالَ: وأَنتَ مَرْءٌ مُستحقٌ لأَنْ أَقُولَ لَهُ هَذَا.»

قُلْتُ: ولا عَليكَ أَنْ يَكونَ "جُعِلتُ"[١] خبراً لا دعاءً ، والمعنى يحتمله ، فتأمَّل فِيه}[٢].

قولُهُ: "**ولا يُوصَفُ بالجُمَلِ إلاَّ النَّكرات**".

[حم:][٣] لأَنَّهَا أخبَارٌ ، وَالخَبَرُ حقّهُ أَنْ يَكُونَ نَكرةً[٤] ، أَوْ لأَنَّهَا لاَ تَخلُو عن فعلٍ أَو مَعْنَاهُ ، والفعلُ نكرةٌ ، لأَنَّهُ مَوضعُ الفائدةِ ، ولِذَلِكَ لا يقَعُ محدَّثاً عنه.

وبَعضُ العلماءِ عَلى أَنَّ "القَائِمَ" في: "زيدٌ القائمُ" خبرٌ ، تَقَدَّمَ أو تَأخَّرَ لِهذا المعنى ، فاعرِفهُ.

شع[٥]: « لأَنَّ الجُمَلَ نَكراتٌ ؛ لأَنَّهَا تُذكَرُ باعتبارِ الحُكمِ ، والحكمُ في المعنَى نكرةٌ ، فكَانَ الاسمُ الذي يُسبكُ فِيهَا نكرةً ، وتقديرُهُ أَنْ[٦] تقولَ: مررتُ برجلٍ قَامَ أَبوهُ، فتقدّرهُ: بقائمٍ أَبوهُ ، فتأخذُ الاسمَ من الحُكمِ لا من المَحْكُومِ عَليهِ ، ولَوْ كانت اسميَّةً ، كقولِكَ: مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ ، لكانَ تقديرُهُ: مررتُ برجلٍ قائمٍ أَبوهُ ، فَتُسْبكَهُ من الحُكمُ الَّذِي هو الثَّانِي.

فإنْ قِيلَ: فَقَدْ تكونُ بعضُ الأَحكامِ معارفَ ، في قولِكَ: زيدٌ القائمُ؟

فالجوابُ: ليسَ "القائمُ" في "زيدٌ القائمُ" مُخْبَرٌ عَنهُ بالقيامِ ، بَلْ لاَ بُدَّ أَنْ يَكونَ القيامُ مَعْلُوماً نسبتُهُ إِلى صَاحِبهِ عندَ مخاطَبِهِ ، ولَو كَانَ الحكمُ بالقِيَامِ لوَجَبَ أَنْ يكونَ مَجهُولاً ، وإِنَّمَا الخَبَرُ في المعنَى: الحكمُ[٧] بأَنَّ هذهِ الذاتَ هي هذه الذاتُ ، فإذا كانَ كذلِكَ صارَ "زيدٌ" محكُوماً[٨] عَليهِ ، والذي يدلُّ عَلى ذلكَ: مررتُ برجلٍ أَخوهُ القائمُ.

---

[١] في الأصل "عليك" والصواب ما أثبت.

[٢] ساقط من "ع".

[٣] مضافة من "ع".

[٤] ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٧٨٩).

[٥] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٤/١).

[٦] في "ع" (أنك تقول).

[٧] في "ع" (لحكم).

[٨] في "ع" (محلوماً).

فإنْ قُلْتَ: اسبْكْ مِنها. قُلتَ: مررتُ برجلٍ مَحْكُومٍ عَليه بأَنَّ أَخاهُ القَائمُ.»

تخ⁽¹⁾: « الجُملُ نكراتٌ لخلوِّهَا عَن التَّعريفِ ، بدليلِ أَنَّ التَعَرُّفَ ليسَ إلاَّ الإشارةَ ، والإشارةُ لَيسَتْ في الجُمَلِ. أَلاَ ترى أَنَّ قولَكَ: يَضْرِبُ غُلاَمُهُ ، بمنزلَةِ "ضَارِبٌ غُلاَمُهُ" ، إذا جَعلتَهُ صِفةً لِرَجلٍ مَنْكُورٍ مَثَلاً.»

{**قُلتُ**: وذَكَرَ في الكَشَّاف⁽²⁾ مِن جُمْلَةِ مَا يَقَعُ حَالاً وهو أَمْرٌ في⁽³⁾ ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ﴾: قولُهُ: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾ ⁽⁴⁾ في مَوضعِ الحَالِ من ضَمير ﴿ٱلۡمُتَّقِينَ﴾⁽⁵⁾ في الظَّرفِ الذي هو ﴿فِي ظِلَٰلٖ﴾⁽⁴⁾ أَيْ: هُمْ مُستقرُّونَ في ظِلالٍ مقولاً لَهُمْ ذلك ، و﴿كُلُواْ وَتَمَتَّعُواْ﴾ ⁽⁶⁾ على هذا التخريج ، -واللهُ أَعلَمُ-.}⁽⁷⁾

---

(1) ينظر التخمير (٩٣/٢).

(2) ينظر الكشاف (٢٠٥/٤).

(3) الآية (١) من سورة المرسلات ، والمقصود في سورة المرسلات.

(4) الآية (٤٣) من سورة المرسلات.

(5) الآية (٤١) من سورة المرسلات.

(6) الآية (٤٦) من سورة المرسلات.

(7) ساقط من "ع".

[النعت السببي]

قَالَ رَضِي اللَّه عَنهُ:

« **فصل** :

وَقَدْ نزَّلُوا نَعْتَ الشَّيءِ(١) بحَالِ مَا هُوَ مِن سَبَبِهِ مَنْزِلَةَ نَعْتِهِ بحالِهِ هو ، نحو قولِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَثِيرٍ عَدُوُّه ، وقَلِيلٍ مَنْ لاَ سَبَبَ بيْنَهُ وبَيْنَهُ.»(٢)

قُلْتُ(٣): « هذا الفصلُ ممَّا يُمتَحَنُ بأمثالِهِ ؛ لإعوازِ تَركيبِهِ ومثالِهِ ، وأنَا أُترجِمُ منهُ مَا استعجَمَ ، ثُمَّ أعودُ إلى تفْسِيرِ المُترجَمِ ، أُرِيْدُ بـ"النَعْت" في المَوضِعَين: الوصفُ ، عَلى أَنَّهُ مَصدَرٌ لا اسمٌ ، وبـ"الحال" المَذْكُورة عندَهُمَا: الصفة ، والباءُ فيهِمَا صلةُ النَعْتِ ، وهو الَّذي اقتضَى كَونَهُ مصدراً ، و"ما" بمعنى "الذي" ، وهوَ كنايةٌ عَنهُ ، والكناياتُ الثَّلاثُ في سَبَبِهِ ، ونَعْتِهِ ، / و"بحالهِ" عائدةٌ إلى "الشَّيءِ" ، [١٤٩/ب] و"هو" الثَّاني تأكيدٌ للضَّمير المَجْرورِ في "بحاله" ، أَيْ: بِحَالِ نفسِهِ ، والضَّميرُ في "عَدُوُّه" عائدٌ إلى "رجلٍ" ، وقَد رُفِعَ "عَدوّه" بـ"كَثِيرٍ" عَلى الفَاعلية ، و"قَلِيلٍ" معطوفٌ عَلى "كثيرٍ" ، و"مَنْ" مَوصُولٌ محلُّهُ الرَّفعُ على الفَاعليةِ بـ"قَليلٍ" ، كَمَا رُفِعَ "عَدوّه" بـ"كَثِيرٍ".

و"**لا سَبَبَ بينَهُ وبينَهُ**" صلةٌ لَهُ ، وأَحدُ الضَّميرينِ في "بينَهُ وبينَهُ" عائد إلى "رَجُلٍ" ، والآخرُ إلى "مَنْ" ، على خَيْرَةٍ مِنكَ في تَعيينهِمَا ، لأيٍّ المرجوعِ إليهما "سبب". وقيلَ: الأَولَى أَنْ يعودَ الأَوّلُ إلى "مَن" ، والثَّاني إلى "رَجُلٍ" ، وأُريدَ بالسَّببِ المذكورِ أولاً: المتعلّقُ ، وبالثاني: التَّعلق.»

و"السَّبَبُ" في اللغَة: قِطعَةُ حَبلٍ تُوصَلُ بأُخرَى ليتوصلَ بهَا إلى المَاءِ في الاستقاءِ(٤) ، فَجُعِلَ هُنَا مَجَازاً للوصول بين الشَّيئَينِ ، وذَلِكَ بواسطةِ ضَميرٍ رَاجعٍ في ثَانِي الشَّيئين إلى أَوَّلهِمَا.

---

(١) في "ع" (لشيء) ، والصواب ما أثبته ، وهو من المطبوع.

(٢) المفصل ص (١٤٢).

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٩٠).

(٤) ينظر الصحاح (سبب) (١/١٤٥) ، واللسان (سبب) (١/٤٥٩) ، والتخمير (٢/٩٤).

{"**الشيء**" هو "رجل" ، و"**الحال**" هو "كثير" ، و"**ما**" هو "العدو"}(١) ، فاعرفهُ(٢).

(٣)« وحَسُنَ التَّمثِيلُ بهاتينِ الحَالتَيْنِ المتضادتَّينِ في المِثَالَينِ ، وهُمَا: "كثير" و"قليل" ؛ لأَنَّهُ يَستدلُّ بجمعهمَا على أَنَّهُمَا لو كانتَا من فعلِ الموصُوف حقيقةً لَمَا جَازَ اجتماعهما عَليهِ ؛ لأَنَّ الكثرَةَ والقِلَّةَ لا يَجتَمعانِ في شيءٍ واحدٍ ، نَسْبَةً واحدةً ، والله الموفق.

وأمَّا فَسرُ النَّحو المسوقِ لأَجلِهِ هذا الكلام فهو: أَنَّهُ كَمَا يَجُوزُ نَعتُ الشيءِ بحالهِ وصفتِهِ حقيقةً ، نَحو قولِكَ: مررتُ برجلٍ قَائمٍ وضَاربٍ ، فتَصفُهُ بمعنىً هو حَالٌّ بِهِ وقائمٌ بذاتِهِ ، وهو "القِيَام" و"الضَّرب" الصَّادرَانِ منهُ حَقيقةً ، على مَعنَى: أنَّهُ مُوجِدْهُمَا وفاعِلُهُمَا ، فكذلكَ تَصِفُهُ بصِفَةٍ هي من المعاني الحالَّةِ بمتعلقهِ(٤) حقيقةً لا بهِ؛ لأَنَّ السَّببيةَ والتَّعلُّقَ بينَ الشَّيئينِ قَدْ تُوجِبُ معنَى الاتحاد بينَهُمَا ، كالعداوةِ في مِثَالِ ما نحنُ فيهِ ، فإِنَّها إِذَا قَامَتْ في أَحدِ الطَّرفينِ قَامَتْ في الطَّرفِ الآخرِ ضَرُورةً، فـ"الكثيرُ" وإِنْ كَانَ فِعْلَ "العدو" فقَدْ جَازَ نَعْتُ صاحبه بِهِ ، باعتبارِ التَّعلقِ الواقعِ بينَهُمَا ، من جهةِ المعاداةِ التي هي مُفاعلةٌ ، وهذا البابُ مَوضوعٌ لمعنى الاشتِرَاكِ.

والعَلَمُ في هذا النَّحو ، مثلُ قولهِ تعالَى(٥): ﴿أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ ، قوله: ﴿ٱلظَّالِمِ﴾ نعتٌ "للقريةِ" في الظَّاهِرِ ، من حيثُ اللفظُ، ومسندٌ إلى ﴿أَهْلُهَا﴾ ، وهو الفاعلُ حقيقةً للظُلمِ ، وموجدُهُ». {ولو أُنِّث لجازَ ، لا لتأنيثِ المَوصُوفِ ، ولَكنِ لأنَّ "الأهل" يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ ، ولو قِيلَ: من هَذِهِ

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) في حاشية الأصل نص منقول من "تخ" وسيرد بعد ، لم يشر إلى موضعه ، وهو ليس بخط النسخة.

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٩٠ – ٧٩١).

(٤) ينظر التخمير (٢/٩٤).

(٥) الآية (٧٥) من سورة النساء.

القَريَةِ الظَّالمينَ أَهلُهَا ، جَازَ عَلَى لُغَةِ مَنْ يقولُ: أَكلُوني البَراغيثُ.» ذكَرَهُ في الكشافِ(١).

حاشية(٢)}(٣): « وإنَّمَا صارَ نَعْتاً "للقريةِ" وهو فعلُ ﴿أَهْلُهَا﴾ حقيقةً ؛ لأَنَّ "الأَهلَ" مضافٌ إلى الكنايةِ الرَّاجعةِ إلى ﴿ٱلْقَرْيَةِ﴾ ، إذْ كانُوا سَاكنين بِهَا ، ومترددين بين أَطلالهَا ، فَبِهَذا القَدْرِ من التَّعلقِ والاتّصالِ صَارَ فعْلُهم نعْتاً لَهَا» ، ولذلكَ كَانَتْ تَهْلَكُ البقعةُ بهلاكِ أُمَّتِهَا ، وتحيَى بحياةِ أَهلِهَا ، كما يُسْمَعُ ويُشَاهَدُ ، {وبهذا المعنَى أَلَمَّ المتنبيّ في قولِهِ(٤):

لا تَحْسَبُوا رَبعكُمْ ولا طَلَلَهْ   أَوَّلَ حَيٍّ فِراقُكُمْ قَتَلَهْ

قالَ(٥): ولَذلكَ يُسمَّى البائرُ المُهملَ: مَوَاتاً ، وفي ضِدِّهِ أحيا أَرْضاً: عمَّرَهَا}(٣)
ثُمَّ إنَّ هَذا الوصفَ يتبعُ الموصوفَ في بعضِ الأَحوالِ دُونَ بَعضٍ ، إيذاناً بأَنَّهُ وَقَعَ وَصفاً لَهُ مخصِّصاً ، لكنَّهُ فِعلُ غيرِهِ حقيقةً ، ولَمْ يُعامل(٦) معاملةَ النَعْتِ الجارِي عَلى الشيءِ مُسنَدًا إليهِ حقيقةً تَفْصِلَةً بينَ الوَصفِ الحقيقيِّ والمجازيّ
تقريرٌ آخرٌ في **شع**(٧): « وإنَّمَا كَانَ كَذَلكَ من جهَةِ أنَّ هذا النَعْتَ لَهُ في الحَقيقةِ باعتبارِ نِسبَتِهِ(٨) لا باعتبارِ اتِّحَادِه ، فإذا قُلتَ: مررتُ برجلٍ قَائمٍ أخُوهُ ، فـ"القائمُ أَخُوهُ" هو الرَّجلُ ، وما وَصفتَهُ إلاَّ بذلكَ ، ولَمْ تَصفهُ بالقياسِ المجرَّدِ ، فمِن أَجلِ ذَلكَ صَحَّ جَرْيُهُ صِفةً عَليهِ ، فاعرِفْهُ.»

قَالَ شيخُنَا سيفُ الدينِ(٩) – {رحمه الله}(٣) – : « إنَّمَا جَازَ وصفُ الشَّيءِ بما هُو من سَببِهِ ، لأَنَّ المرادَ من الصِّفةِ التفرقةُ كَمَا ذُكِرَ. وهَذا المعنَى حَاصلٌ بِهِ ؛

---

(١) ينظر الكشاف (١/٥٤٣).

(٢) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٢/أ).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر ديوان أبي الطيب بشرح أبي البقاء (٣/٢٦٤).

(٥) ينظر القول في ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح الواحدي (١/٥٢٤).

(٦) في "ع" (ولم يعامل به).

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٤٤ – ٤٤٥).

(٨) في "ع" (نسبته).

(٩) ينظر القول في المقاليد (٢١٦/أ).

لأنَّكَ إذا قلتَ: مررتَ برجلٍ قصيرٍ غلامُهُ ، فقد خصَّصتَ "الرجلَ" بكونِ "غلامه" قَصيراً ، دون الرجالِ الذينَ ليسَ لَهم غلاَمٌ ، والذينَ / غلمانهُم طِوَالٌ ، {فاعرفه}(١). [١٥٠/أ]

تخ(٢): « للعرَبِ في مثلِ هَذا الوَصفِ طَرِيقان:

أحدُهما: أَنْ يَكونَ هناك(٣) موصوفٌ ، وبعدَهُ صفةٌ مسندةٌ إلى اسمٍ مُضافٍ إلى ضَميرِ ذَلكَ الموصوفِ ، كما في: "كَثِيرٍ عَدُوُّه".

والثَّاني: أَنْ يَكونَ هُناكَ موصوفٌ ، وبعدَهُ صِفَةٌ(٤) مُسْنَدةٌ إِلى اسمٍ موصولٍ في صِلَتِهِ ضميرٌ راجعٌ إلى الموصولِ.

قال: "الوَصْلَةُ" و"السَّبَبُ" بمعنًى واحدٍ» ، وكذَلكَ "التَّعلُّقُ" و"الملابَسَةُ" ، هذه ألفاظٌ مترادفةٌ ، مُتَدَاولةٌ بينَهُمْ في مِثلِ هذا المعنَى ، {فاعرفه}(١).

ومعنَى قولِهِ: "**كَثِيرٍ**" و"**قَليلٍ**": إنَّ المتعلقين بـ"الرَّجُلِ" كَثيرٌ ، وَغيرُ المُتَعلقِينَ بِهِ قليلٌ ، فاعرِفْ هَذا الموضعَ بِمَا أَوضحتُهُ لكَ حقَّ الإيضاحِ ، وللهِ المنَّةُ.

{**قلتُ**: ومثالُ هذا النظيرِ بَيتُ الحماسةِ(٥):

فَقَدْ تُرِكَتْ قَتْلَى حُمَيْدِ بنِ بَجْدَلٍ كثيراً ضَوَاحيها قَليلاً دَفينُهَا(٦)

وقولُ الأبيوردي(٧):

صَبَابَةُ نَفْسٍ ليسَ يُشْفَي غَلِيلُهَا وَلَوْعَةُ أَشْوَاقٍ كَثيرٍ قَليلُهَا

وعَنْ بعضِهِم: ويُحكَى ذلكَ عن ابن جني أَنَّ قولَهُم: "جُحْرُ ضَبٍ خَربٍ" ، من بابِ النَّعْتَ السَّببي ، أيْ: خَرِبٍ جُحرُهُ(٨) ، ثُمَّ استَكَنَّ مُسنداً إِليهِ الصِّفَةُ.}(١)

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر التخمير (٩٤/٢ – ٩٥).

(٣) في "ع" (يكون ثم موصوف).

(٤) في "ع" (صفته).

(٥) ينظر الحماسة ص (٩٣).

(٦) هو لسنان بن جابر الجهني في الأغاني (١٤٥/١٩) ، وهو لبعض بني جهينة في الحماسة ص (٩٣) ، وشرح الحماسة لأبي القاسم الفارسي (٢٧٣/٢) ، وشرحها للأعلم (٣٨٦/١) ، وشرحها للمرزوقي (٥٢٣/٢).

(٧) هو في ديوانه (٦٣٠/١).

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي (٣٢٨/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١١٦٧/٣).

[مطابقة النعت للمنعوت]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــــل** :

وكَما كانت الصِّفَةُ وَفقَ المَوْصُوفِ في إعرابِهِ ؛ فهي وَفقُـه فـي الإفـراد ، والتَّثْنِيـةِ والجَمعِ ، وَالتَّعريفِ وَالتنكيرِ ، {وَالتَّذكيرِ}⁽¹⁾ وَالتَّأنيثِ ، إلاَّ إذا كَانَتْ فِعلَ مَا هُو من سَبَبِهِ فإنَّهَا تُوافِقُهُ في الإعرابِ ، وَالتَّعريفِ ، وَالتَّنكيرِ ، دونَ مَا سِواها.

أو كانَت صِفةً يَسْتَوِي فيها المُذَكَّرُ وَالمُؤنَّثُ ، نَحو "فَعـول" و"فَعيـل" ، بمعنـى: مَفعول ، أو مُؤنَّثةً تَجري على المُذكرِ ، نحو: عَلاَّمَةٍ وهِلباجةٍ ورَبْعَةٍ ويَفْعَةٍ.»⁽²⁾

{**قُلتُ**: ويَتصلُ بهذا النَّوعِ من المَسَائِلِ قَولُكَ: قامَ الرَّجلُ القَـاعِدُون غِلْمَانُـهُ ، والقُعودُ غِلمَانُهُ ، حيثُ ضَعُفَ الأوَّلُ استعمالاً حَتَّى لَحِقَ بالشَّاذِّ. وَأمَّا الثَّاني: فَـدُونَ ذَلِكَ فِي الضَّعفِ وفوقَهُ في القُوَّةِ⁽³⁾. والفَرقُ أَنَّ الأوَّلَ كالفِعْلِ ، فَـ"قاعدون" بمنزلـةِ "يقعدون" فكانَ من بَابِ: أكلوني البراغيثُ ، وهي لُغةٌ مهجورةٌ مُستَهجَنَةٌ.

وَأمَّا "قُعُودٌ" فَصِيْغَةٌ غَيْرُ مَبنيةٍ عَلَى الفِعْلِ ، ولا جارِيةٌ مَجراهُ حسْبَ جـري اسمِ الفاعلِ ، إذْ هُوَ على صِيَغِ المَصَادرِ ، فهُو الذي حَسُـنَ مِنْـهُ ، لأنَّ المصـدرَ صيغتُهُ يَستوي فيها الواحدُ والجَمعُ ، ويُبْتَنَى عِلَيـهِ مسـائلُ فـي الفقـهِ والأدبِ ، فاعرفه.}⁽⁴⁾

شح⁽⁵⁾: « الصِّفَةُ تَتبَعُ الموصوفَ في ثمانيةِ أَشياء ، اللَّهمَّ إلاَّ إذا كَانَتْ فعلَ مـا هو من سَبَبِهِ فإنَّهَا تُوافقُهُ في ثلاثةٍ مِنهَا ، وسرُّ ذَلِكَ أَنَّ التَّذكيرَ والتَّأنيثَ إنَّمَا يكـونُ في الاسمِ المشتقِّ باعتبارِ فاعلِهِ ، وفاعِلُـهُ فـي الحَقيقـةِ هـو المتـأخرُ عنـهُ لاَ الموصوفُ، فيذكَّرُ ويؤنَّثُ باعتبارِ المتأخرِ لا باعتبارِ المتقدمِ⁽⁶⁾ ، وكَذَلـكَ الإفـرادُ والتَّثنيةُ والجَمْعُ في الأسماءِ المُشتقَّةِ إنَّمَا هي باعتبارِ فاعلِهَا ، فإنْ كَانَ الفاعلُ ظاهراً

---

(1) ساقط من المطبوع.

(2) المفصل ص (١٤٢).

(3) ينظر شرح المقدمة الكافية (٦٣٢/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٣٠٨/٢ – ٣٠٩).

(4) ساقط من "ع".

(5) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٥/١).

(6) أي: الموصوف.

كانَت هذه مفردةً ، وإنْ كَانَ مضمراً مُثنًّى كانَتْ مُثَناةً ، وإنْ كَانَ مُضمراً مَجموعاً كانَتْ مجموعةً ، وفاعلُها هُنَا – أَيْ: فيمَا هُو مِن سَبَبِهِ – لا يكونُ إلاَّ ظاهراً فوجبَ أَنْ تكونَ مفردةً ، وأَنْ لا تُثَنَّى ولا تُجمَع ، باعتبارِ الأَوَّلِ ، أَيْ: باعتبارِ الموصوفِ. وحاصلُ الأَمْرِ أَنَّ هذه المَعَاني راجعةٌ إِلى الثَّاني ، أَيْ: المتعلِّق ، فينظرُ فيها بالنَّظرِ فيهِ ، وتُعتَبَرُ باعتِبَارِه.

وأَمَّا الثَّلاثةُ الأَخيرةُ وهي: الإِعرابُ ، والتَّعريفُ ، والتّنكيرُ ، فأحكامٌ ليسَتْ من أَحكامِ الأَفعَالِ ، وإِنَّمَا هِي من أَحكامِ الأَسماءِ ، فوَجبَ أَنْ تُجرى في الاسمِ الواقعِ صفةً باعتبارِ الأَوَّلِ ؛ لأَنَّهُ لَهُ باعتبارِ الاسميةِ ، فاعرفهُ.»

قوله: "**أَوْ كَانَتْ صِفَةً**" إِلى آخره.

قَالَ صاحبُ الكتابِ(١): إِنَّمَا كَانَ ذلِكَ فيهِمَا لأَنَّهُمَا على زنةِ المصَادرِ ، نَحو: القَبَول(٢) ، والوُلُوع ، والوَجِيفِ(٣) ، والنَّخيرِ ، وأَمثالِهَا. والمصدرُ لا يُثَنَّى ولا يُجمعُ ولا يُؤَنَّثُ ، ولِذَلكَ تَقولُ: رجلٌ وامرأةٌ ورجالٌ ونساءٌ عَدلٌ وثقَةٌ ، ورجلُ إِمامٌ، وامرأةٌ إِمامٌ ، و"إمامَةٌ" خطأٌ ، ومَا ذَلكَ إِلاَّ لِعمومِ المصدرِ وشياعهِ في كُلِّ شَيءٍ.

وقولُهُ: "**بمعنَى: مَفعولٍ**" مُتَعلقٌ بـ"فَعيل" لا غير ؛ لأَنَّ "فعولاً" لا يَأتِي في الكَلامِ إِلاَّ بمعنَى "فاعل".

قَالَ صاحبُ الكتابُ(٤): « وأَمَّا قَولُهمْ: "نَاقَةٌ ضَبُوثٌ وضغوثٌ" وهي التَّي يُشَكُّ في سَمْنِهَا / فتُضبَثُ ، أَيْ: تُجَسُّ باليَدِ ، وَ"الضِغْثُ" بمعنى "الضَّبَثِ" أَنَّهُ بمعنى مفعولٍ فَخطأٌ ، لأَنَّها لمَا كَانت تحملُ الناسَ عَلى أَنْ تُضبَثَ صَارتْ كأَنَّها تفعَلُ ذَلكَ بنفسِهَا ، فهي في المعنَى فاعلةٌ. [١٥٠/ب]

قوله: "**أو مُؤنَّثَةً تَجري عَلى المذكَّرِ**".

---

(١) ينظر النص في المقاليد (٢١٧/ب).

(٢) « تقبلت الشيء وقبلته قبولاً ، بفتح القاف وهو مصدر شاذ» ، الصحاح (قبل) (١٧٩٥/٥).

(٣) الوجيف: ضرب من سير الإبل والخيل ، الصحاح (وجف) (١٤٣٧/٤).

(٤) ينظر أساس البلاغة (ضبث) (٣٧٠).

قَالَ صاحبُ الكتابِ(١): « نَزّلَ "عَلاَّمَة" مَنزلةَ جماعةِ علماءَ ، كأنَّه لكثرَةِ عِلْمِهِ عَالمٌ» ، كَمَا يُقالُ في قوله تعالى(٢): ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا ﴾ ، وكَانَ يُقالُ لأَبي عبيدةَ العلاَّمةُ ، والخليلُ علاّمةُ البَصرةِ ، وشيخُنا جارُ اللهِ العلاّمةُ.

صح(٣): « "والهِلْبَاجَةُ": الأَحمَقُ ، قَالَ خَلَفُ الأَحمرُ(٤): سَألتُ أَعرابياً عَنِ الهِلْبَاجةِ فقَالَ: هو الأَحمَقُ الضخْمُ الفَدْمُ الأَكُولُ ، الذي والذي. ثم جَعَلَ يَلقاني بعدَ ذَلِكَ يَزيدُ في التَّفسيرِ كُلَّ مرّةٍ شيئاً ، ثُمَّ قَالَ لِي بَعدَ حِينٍ ، وَأَرادَ الخُرُوجَ: هو الذي جَمَعَ كُلَّ شَرٍّ.»

قُلتُ: فلِذَلِكَ تَنزّلَ منزلةَ جَمَاعةٍ من الأَشرارِ الخِساسِ ، فَهو في الذمِّ كـ"علاَّمةٍ" في المدحِ.

« ويُقَالُ: رَجُلٌ رَبْعَةٌ بالتَّسكين ، أَيْ: مَرْبُوْعُ الخَلْقِ ، لاَ طَوِيلٌ ولاَ قَصِيرٌ ، و"امرأةٌ رَبْعَةٌ" ، وجَمْعُهَا "رَبَعَات" بالتحريكِ ، وهو شَاذٌ ؛ لأَنَّ "فَعْلَةً" إِذَا كَانَتْ صِفَةً لاَ تُحرّكُ فِي الجَمعِ ، وعذرُهُ أَنَّ الوصفيّةَ فِيْهِ من حَيْثُ الصِّيغَةُ قَاصرةٌ ، فكَانَتْ كالأَسماءِ.

ويُقَالُ: غُلاَمٌ يَفَعٌ وَيفَعَةٌ ، بالتَّحرِيكِ ، وأَيْفَعَ الغُلامُ: ارتَفَعَ ، من اليَفَاعِ ، فَهوَ يَافِعٌ ، ولاَ يُقَالُ: مُوفِعٌ ، وهو من النَّوادِرِ ، ويُقالُ: غِلْمَانُ أَيْفَاعٌ ويَفَعَةٌ» ، أَيْضاً كُلُّ ذَلِكَ فِي **صح**(٥).

---

(١) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٢/أ) ، والكشاف (٤٣٣/٢).

(٢) الآية (١٢٠) من سورة النحل.

(٣) الصحاح (هلبج) (٣٥١/١).

(٤) هو خلف بن حيان ، المعروف بالأحمر ، أبو محرز ، شاعر ، راوية ، عالم بالأدب ، من أهل البصرة ، أبواه موليان أعتقهما أبو موسى الأشعري ، قيل عنه معلم الأصمعي ومعلم أهل البصرة ، توفى سنة ١٨٠هـ ، تنظر ترجمته في معجم الأدباء (٦٦/١١) ، ومراتب النحويين (٨٠) ، وسمط اللآلي (٤١٢) ، ونزهة الألباء (٥٩) ، والفهرست (٧٤) ، وبغية الوعاة (٥٥٤/١) ، والأعلام (٣١٠/٢).

(٥) ينظر الصحاح (ربع) (١٢١٤/٣) ، (يفع) (١٣١٠/٣) ، والتخمير (٩٧/٢).

حم: قَالَ سيبويه(١): غُلامٌ رَبْعَةٌ وَيَفعَةٌ ، عَلَى تَأويلِ "نَفَسٍ" وَ"سِلْعَةٍ" ، وَكَذلِكَ نَفسٌ عَلاَّمةٌ ، ويُقَالُ: "مِعًى جِيَاع"(٢) ، إِقامةً للوَاحدِ مُقَام الجَمعِ ، لِشدَّةِ جُوعِهِ.

قُلتُ: فَنَحوُهُ قَولُ الحريري(٣):

❁ لِكَيْمَا تَشْبَعَ الكَرِشُ(٤) الجِيَاعُ ❁

{في إِرَادَةِ المبَالغَةِ.

والبيتُ للقطامي(٥):

كأَنَّ نُسُوعَ رَحْلي حِين ضَمَّت   حَوالِبَ غُرَّزاً ومِعًى جِيَاعَا.}(٦)

---

(١) ينظر قوله في حواشي الزمخشري على المفصل (٣٢/أ).

(٢) هذا بعض بيت ليأتي.

(٣) صدره:

❁ لَحاكَ اللهُ هَلْ مِثلي يُبَاعُ ❁

وهو في مقامات الحريري (المقامة الزبيدية) ص (٣٦٤).

(٤) الكرش عيال الرجل من صغار ولده. اللسان (كرش) (٣٤٠/٦).

(٥) هو للقطامي في ديوانه ص (٤١) ، والتكملة ص (٢٩٥) ، وإيضاح شواهد الإيضاح (٤٧٨/١)، والأحاجي النحوية (٩٢) ، والمخصص (١٧٦/١٥) ، واللسان (معي) (٢٨٧/١٥)، والمِعي: واحدةُ الأمعاء.

(٦) ساقط من "ع".

[أحكام المنعوت: أولاً]

قال رضي الله عنه:

« **فصل** :

والمُضْمَرُ لا يَقَعُ مَوصُوفاً ولا صِفَةً والعَلَمُ مثلُهُ فِي أَنَّهُ لا يُوصَفُ بِهِ. ويُوصَفُ بثلاثةٍ: بالمعرَّف بِاللَّامِ ، وبالمضاف إِلى المعرفةِ ، وبالمُبْهَمِ ، كقولك: مررتُ بزيدٍ الكريمِ، وبزيدٍ صاحبِ عمرو ، وصَديقِك ، وراكبِ الأَدهم ، وبزيدٍ هَذا.

والمضافُ إلى المَعْرِفَةِ مِثْلُ العَلَمِ ، يُوصَفُ بِمَا وُصِفَ به. والمعَـرَّفُ⁽¹⁾ باللَّامِ يُوصَفُ بمثلِهِ ، وبالمضاف إِلى مِثْلِهِ ، كقولِكَ: مررتُ بالرَّجُلِ الكَريمِ ، وَصاحِبِ القَوْمِ. والمبهم يُوصَفُ بِالمعرَّفِ باللَّامِ ، اسماً أو صفةً ، واتّصافُه باسمِ الجنسِ مَا هو مُستَبِدٌّ بِهِ عَن سَائرِ الأسماءِ ، وذلكَ⁽²⁾ قولُكَ: أَبصرْ ذاكَ الرَّجُلَ ، وأولئكَ القَومَ ، ويا أيُّها الرَّجُلُ، ويا هذا الرَّجُلُ.»⁽³⁾

حم⁽⁴⁾: « حَقُّ الصِّفَةِ أَنْ تكونَ أَعمَّ ، ولاَ شيءَ أَخصُّ من المضمرِ ومن العَلَمِ، فلا يجَوزُ وقوعهُمَا صفةً ، ولأَنَّ مَعْنَى الوصفيةِ مَفْقُودَةٌ فيهما ، وهو الدلالةُ علَى معنًى في الذَاتِ ؛ لأَنَّ وضعهما للذواتِ أَنفسِهَا ، لا لمعنًى فيها ، ولذلكَ امتنعَ فيهما أَنْ يَقَعَا حَالاً.

وبخطِّ شَيخِنَا – رحمه الله – : أَحْسَنُ ما قِيلَ في المُضمَرِ: أَنهُ قُصِدَ فيهِ الاختصارُ ، أَلا تراكَ تقولُ: الرَّجُلان قاما ، ومَعْنَاهُ: الرَّجُلانِ قَامَ الرَّجُلانِ ، فلمَّا استطِيلَ أُقيمَ حرفٌ مُقَامَ ذَلِكَ المطوَّلِ ، فحصَلَ الغَرَضُ ، وهَذا ظَاهِرٌ ؛ وإذا كَانَ الغَرَضُ من وضعِهَا الاختصارُ ، فَلَئن وصِفَتْ رجعَ الأَمرُ عَلَى موضوعه بالنقضِ»، وهذا كلام⁽⁵⁾ عبد القاهر⁽⁶⁾.

---

(1) في المطبوع (والمعروف).

(2) في المطبوع (وذلك مثل قولك).

(3) المفصل ص (١٤٢).

(4) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٩٥).

(5) في "ع" (من كلام).

(6) ينظر المقتصد (٢/٩٢٠ – ٩٢١).

{وذكَرَ الإمامُ ابنُ جني في اللُّمَعِ(١): « إِنَّمَا امتَنَعَ وصفُ المُضمَرِ لأَنَّهُ إذا أُضمِرَ فَقَدْ عُرِّفَ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إلى الوَصْفِ لِذلِكَ» ، فاعرِفْهُ}(٢)

وَأَمَّا العَلَمُ فَيَصحُّ وصفُهُ ؛ لقبولِهِ الإيضاحَ ، ويوصفُ ببقيةِ المَعَارفِ ؛ لأَنَّهَا خَمسةٌ ، فلَمَّا خَرَجَ الاثنانِ ، وهُمَا: المُضمَرُ ، والعَلَمُ ، بَقِي ثلاثةٌ ، وهي: المُعرَّفُ باللاَّمِ ، والمضافُ إلى المعرِفَةِ ، والمُبهَمُ(٣).

فَإِنْ سألتَ: فمَا تَقُولُ فِي: مررتُ بالرَّجُلِ زيدٍ ، وَقَدْ ذَكَرتَ أَنَّ العَلَمَ لاَ يوصفُ؟

أجبتُ: ذَلِكَ(٤) لَيْسَ بصفةٍ ، وَإِنَّمَا هُو عَطفُ بيانٍ(٥).

تخ(٦): « وصفُ العَلَمِ بالمعرَّفِ باللاَّمِ هو الكثيرُ الشائعُ ، الَّذي حَلا طَعْمُهُ ، وسَاغَ مَذَاقُهُ. و"**صاحِبِ عَمرٍو**" صفةٌ لا عطفُ بَيَانٍ ؛ لأَنَّ من حَقِّ عَطفِ البيانِ أَنْ يكونَ اسماً غيرَ صِفَةٍ ، ووصفُ العَلَمِ بِالمُبْهَمِ عَلى التَّأويلِ ، كأَنَّكَ تقولُ: زيدٍ الحاضرِ أو المُشارِ إِلَيهِ.

ولا يَصحُّ أَنْ يكونَ اسمُ الإشارةِ عطفَ بيانٍ ، في نَحو: بزيدٍ هَذا ؛ لأَنَّه مؤولٌ بالمُعَرَّفِ باللاَّمِ ، عَلى مَا مَرَّ ، ولَو قَامَ مقامه ذلكَ(٧) لكانَ صِفَةً فَكَذا "هذا".

وإِضَافَةُ "الرَّاكِبِ" إِلى "الأَدهَمِ" إِضافةٌ حقيقيةٌ ؛ لأَنَّه لا يُرادُ بِهِ / أَحدُ [١٥١/أ] الزَّمَانَينِ.»

ومَبْنَى هذا الفَصلِ عَلى مَا ذُكرَ أَنَّ من حَقِّ الصِّفَةِ أَنْ تَكونَ أَعَمَّ. وصَحَّ وصَفُ العَلَمِ بِبقيةِ أَجناسِ المعارفِ ؛ لأَنَّها أَقلُّ تَخْصِيصاً ، إِذْ لاَ أَخَصَّ مِنْهُ إِلاَّ المضمر.

---

(١) ينظر اللمع ص (١٣٩).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٩٥).

(٤) في "ع" (ذاك).

(٥) ينظر التخمير (٢/٩٨).

(٦) المصدر السابق (٢/٩٨ – ٩٩).

(٧) في "ع" (ذاك).

قَولُهُ: "**وَالمُضَافُ إِلَى المَعْرِفَةِ مِثلُ العَلَمِ**" رأيتُ في نُسخَةِ شَيخِنَا- {رحمه الله}(١)- مكتُوباً بِخطِّهِ تحتَ "مثلُ العَلَمِ" بكسرِ اللاَّمِ ؛ {يُريدُ: مثلِ العلَمِ مَا لَمْ يَكُنْ مَعرفاً بِاللاَّمِ. هَذِهِ أَلفاظٌ بِخَطِّهِ}(١) وَالنُّسَخُ العَامَّةُ مُصَحَّحَةٌ بضَمِّهَا ، والألسِنَةُ عَلَيْهِ أَجرى.

وقد ذكر في **تخ**(٢) أَمثلَةَ العَلَمِ الثَّلاثَةِ ، فَقَالَ نَحو:« جَاءَني ابنُك الكَريمُ ، وابنُك وزيرُ الأَميرِ ، وَابنُك هَذا». وَهَذا دَليلٌ مِنْهُ عَلَى أَنْ تُصَحَّحَ مَضمُومَةً.

وَفِي شح(٣) مَا يُؤذِنُ أَنَّ الرِّوايَةَ عِندَهُ بِالضَّمِّ أَيْضاً ، حيثُ اعترضَ عليهِ ، وَقَالَ:"**وَالمُضَافُ إِلَى المَعرِفَةِ مِثلُ العَلَمِ**" فِيْهِ نَظَرٌ ، مِن جِهَةِ أَنَّ قَولَكَ: غُلامُ الرَّجُلِ، مُضافٌ إِلَى المَعرفَةِ ، فيَلزَمُ أَنْ تَصحَّ صفتُهُ بقولِكَ: ضاربُكَ ، وهو أخصُّ منهُ ، وقد صرَّح [الشَّيخُ](٤) بأَنَّكَ لَو قُلتَ: "مَررتُ بالرَّجُلِ ضَاربكَ" لم يَجزْ في قَولِهِ(٥):"**وَالمُعرَّفُ بِاللاَّمِ**" لا يُوصفُ إِلاَّ بمثلِهِ ، "**وَبالمَضافِ إِلى مِثلِهِ**" ، وَإِذَا مُنعَ أَنْ تَقُولَ: "مَررتُ بِالرَّجُلِ ضاربِكَ" فامتناعُ: "مررتُ بغلامِ الرَّجُلِ ضَاربكَ" بالطريقِ الأَوْلَى.»

قُلتُ: ولعلَّ المرادَ بتَصحِيحِ شَيخِنَا(٦) - {رحمه الله}(١) - بـ"**مِثلِ العَلَمِ**" بالكَسْرِ: أَنْ يَكونَ تَعريفُ العَلَمِ فِيْهِ حَاصِلاً ، وذَلِكَ بأَحدِ أَمرَينِ: إِمَّا بإِضافَتِهِ إِلَى العَلَمِ ؛ لأَنَّه يكونُ مِثلَ العَلَمِ حينئذٍ ، وإِمَّا بإِضافَتِهِ إِلى المُضمرِ ــ لأَنَّه مِثلُ العَلَمِ وَزِيادَةٌ.

وَلا يُقَالُ: إِنَّ الزَّائدةَ على المُسَمَّى(٧) لا تُسمَّى مِثلاً لَهُ ؛ لأَنَّا نَقُولُ: الغَرضُ بالمِثْلِيَّةِ هُنَا أَنْ لا يكونَ تعريفُهُ قاصِراً عَن تَعريفِ العَلَمِ ؛ لأَنَّ مَبْنَى البَابِ علَى أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ أَعمَّ من المَوْصُوفِ ، وَالأَمرُ بهذِهِ المَثابَةِ في المضافِ إِلَى المُضْمَرِ ،

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر التخمير (٢/٩٩).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٤٦).

(٤) مضافة من "ع".

(٥) ينظر المفصل ص (١٤٢).

(٦) المقصود: شيخه سيف الدين الروزناني ، وقد ورد قريباً.

(٧) في "ع" (على الشيء).

بَلْ أَوْلَى ؛ لأَنَّ الزيادة تؤكدُ أَخصيَّةَ الموصوفِ ، فيزيدُ بِهِ أَعميَّةُ الصِّفَةِ ، وهو المطلوبُ.

وأَمثلَةُ هذه المسألَةِ أَنْ تَقُولَ: مررتُ بغلامِ زيدٍ ، أو بغلامِكَ الكريمِ ، وبغلامِ زيدٍ ، أو بغلامِكَ صَاحبِ عمرٍو ، وصديقِكَ ، وراكبِ الأدهمِ ، وبغلامِ زيدٍ ، أو بغلامِكَ هذا. وبهذا التخريجِ الصَّحيحِ يضمحلُّ النظرُ المذكورُ الممثَّلُ بـ"الرجلِ" أو "بغُلامِ الرَّجُلِ ضَارِبِكَ" في **شح**[1]، واللهُ الموفقُ.

قولُهُ: "**وَالمعرَّفُ باللاَّمِ يُوصَفُ بمِثْلِهِ ، وبالمضَافِ إلى مِثْلِهِ**".

تخ[2]: « قولُهُ:"**وَبالمضَافِ إلى مِثْلِهِ**" يُومى إلى أَنَّ المضافَ إلى العَلَمِ ، واسمِ الإشارةِ ، والمُضْمَرِ ، لاَ يَجُوزُ أَنْ يكونَ صِفةً للمعرَّفِ باللاَّمِ ؛ لأَنَّ هؤلاءِ المضافَ إليهَا لا تصلحُ صفاتٍ للمعرَّفِ باللاَّمِ ؛ لكونِهَا أَخصَّ ، فكَذَا المضافُ إليها ؛ لأَنَّ المضافَ يُعتَبَرُ أَمرُهُ من التَّعريفِ بِمَا يُضافُ إليهِ» ، على ما سَيَأتي.

فَلَئِنْ قُلتَ: بالقِيَاسِ على هذا الأَصلِ الممهّد كانَ يَنبغي أَنْ لا يَجُوزُ: مَررتُ بزيدٍ صاحبِكَ ، أو صديقِكَ ، وقد حكَمَ عَلَى جَوَازِهِ.

قُلتُ: لعل المرادَ ـ وهو الظاهرُ ـ أَنَّ الاعتبارَ بين المضافاتِ أنفسِها في حُكمِ التَّعريفِ مثلُ الاعتبارِ بينَ المضافِ إليها أنفسِها ، وبهذا يندفعُ السؤالُ ، والله أعلمُ.

قوله:"**والمُبْهَمُ يُوصَفُ بالمعرَّفِ باللاَّمِ**.

شح[3]: « أمَّا وَصفه باسمِ الجِنسِ فقَدْ تَقَدَّمتْ عِلَّةُ ذاك ، وهو أَنَّ الغَرضَ تَبْيِينُ جنسِهِ وإِنَّمَا يَتَبيَّنُ جنسُهُ باسمِ جنسٍ ، فأسماءُ[4] الأَجناسِ كلُّها غيرُ مضافةٍ ، فوَجَبَ أَنْ يكونَ اسمَ جنسٍ عُرِّفَ باللامِ ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ ـ أعنى الموصوفَ ـ مَعرفَةٌ.

وأَمَّا امتناعُ وَصفهِ بغيرِهِ فواضحٌ ؛ لأَنَّ غيرَهُ أَخصُّ ، وإِنَّمَا الإِشكالُ في وصفهِ بِمَا أُضيفَ إِلى المعرَّفِ باللاَّمِ.»

---

[1] سبق ذكره ص (٤٧٤) ، وينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٦/١).

[2] ينظر التخمير (١٠٠/٢) ، بتصرف ، والمحصل في شرح المفصل للأندلسي بتحقيق الشوقاوي (٥/٢).

[3] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٦/١ – ٤٤٧).

[4] في "ع" (وأسماء).

حم: إنَّمَا أُخْتصَّ المُبْهَمُ بالوَصفِ بالمعرَّفِ باللاَّمِ ؛ لأَنَّ المعَارفَ خمسةٌ ، والمُضْمَرُ ، والعَلَمُ ، لا يوصفُ بهمَا. وأَمَّا المُبْهَمُ فهو: الموصُوفُ بعينِهِ ، ولأَنَّ
الوَصفَ للبيانِ ورفع الإبهامِ ، وضمُّ المُبهَمِ إلى المُبهَمِ / ظلامٌ فِي ظَلامٍ ، والمضافُ [١٥١/ب]
إِلَى هذه الثَّلاثَةِ حكمُهُ حكمُهَا ، فَلَمْ يبقَ إِلاَّ المعرف باللاَّم ضَرورةً[1].

حم: « وصفُ المُبْهَمِ باسمِ الجنسِ إِنَّمَا يصحُّ إِذَا كَانَ بحضرَتِكَ أَكثرُ من واحدٍ مِمَّا يُشارُ إِليهِ لاحتياجِكَ حينئذٍ إِلى البيانِ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكنْ فالإشارةُ كافيةٌ ، فَلَمْ يَأتِ بالصِّفَةِ لأَنَّها مدار الفائدة ولا فائدة في ذكرها حينئذٍ » ، من كلام عبد القاهر[2].

ومن المسائل في هذا النَّحو[3]: « ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: مررتُ بهذا يومَ الجمعةِ الرجلِ ، ويجوزُ: مررتُ بزيدٍ يومَ الجمعةِ العاقلِ. والفرقُ أَنَّ اتِّصال الصِّفَةِ بالمُبْهَمِ أشدُّ من اتِّصالها بسائرِ الموصوفاتِ ؛ لأَنَّ اسمَ الإشارةِ واسمَ الجنسِ كالشيءِ الواحدِ من جهة أَنَّ المقصودَ بهمَا جَميعاً ما يقصدُ من الأسماء ، ومنه امتنعَ: مررتُ بهذين العاقِلِ والطويلِ ، وجَازَ: مررت بالزيدين العاقلِ والطويلِ ؛ لأَنَّ صِفَةَ غيرِ الاسمِ المبهمِ ليسَتْ في الامتزاجِ كالمبهَمِ ، ومنهُ: يا أَيُّها الرجلُ بالرفعِ لا غيرُ ، فاعرفهُ.

قالوا: ولذلكَ لَمْ يَجُزْ أَيْضَاً نَحو قولِكَ: مررتُ بهذا ذي المالِ ؛ لأَنَّ ذلكَ يؤدي إلى جَعْلِ ثلاثةِ أشياء شَيئاً وَاحداً ، وأَنَّهُ مرفوضٌ ، وممَّا مثَّلوا أيضَاً لا تقول: لقيتُ هذا والخطوبُ كثيرةُ الرجلَ.»

تخ[4]: « **فإن سألتَ:** لِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ "الرَّجُلُ" في "**أَبصِرْ ذاكَ الرَّجُلَ**" عطفَ بيانٍ لا صِفَةً.

أجبتُ: لأَنَّ مِن شَرطِ عطفِ البَيَانِ ذكرَ الشيءِ بأَشْهَرِ اسمَيْهِ وأَعرفِهما ، والمُبْهَمُ أَعرفُ من المُعرَّفِ باللاَّمِ. وهوَ القَولُ في: "يا أَيُّها الرَّجلُ" ؛ لأَنَّ "أيًّا" كاسمِ الإشَارةِ في إجرائِهم إيَّاهُمَا مُجْرَى واحداً.»

---

[1] ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٧٩٩).

[2] ينظر المقتصد (٩٢٣/٢).

[3] ينظر المصدر السابق (٩٢٤/٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٤٤٧/١).

[4] ينظر التخمير (١٠١/٢).

قُلتُ: واعلَمْ أَنَّ المقرَّرَ مِن جنسِ هذه المسائلِ امتناعُ جوازِ أَنْ يُقَالَ: مررتُ بِالرَّجُلِ هَذا(١) ، ومثلُهُ مَرفوعاً ومنصوباً ، وما يَقَعُ في بَعضِ نُسخِ الصكوكِ والسِّجلاتِ مِنْ كتَبَتِهَا: ذَكَرَ المُدَّعِي هذا ، أو المُدَّعَى عَليهِ هَذا ، أو مِن المَنْزِل هَذا ، أو الدارِ هذه ، خَطَأٌ ظاهرٌ ، وإنَّمَا الصَّوَابُ: ذَكَرَ هَذا المُدَّعِي ، أَوْ: مِنْ هذا المنزلِ، فاعرفهُ واعمَلْ بِهِ ، {اللهمّ إذا حُمِلَ على عطف البيان ، فإنَّهُ يصلح لذلك ، لأَنَّ حقه أَنَّ يكونَ أشهرَ ، والإشارةُ كذلك ، لأَنَّها تقطع الشرِكة.}(٢)

---

(١) ينظر الكتاب (٢/٧ ، ٨) ، والمقتصد (٢/٩٢٥).

(٢) ساقط من "ع".

[أحكام المنعوت : ثانياً]

قَالَ رَضِي اللَّه عَنهُ:

« **فصـــل :**

ومِنْ حَقِّ الموصُوفِ أَنْ يكونَ أخصَّ من الصِّفَةِ أو مُسَاوياً لَهَا ، ولذلكَ امتَنَعَ وَصفُ المُعرّفِ باللاَّمِ بالمبهمِ ، وبالمُضَافِ إِلى ما لَيس مُعَرَّفاً باللاَّمِ لكونِهما(١) أخصَّ منهُ(٢).» (٣)

رَأيتُ في بَعضِ الحَواشيِ الصَّحيحةِ أَنَّ صَاحبَ الكتابِ قَالَ(٤): قَولِي: **"أو مساوياً لها"** فيهِ نَظرٌ.

قُلتُ: وكَانَ هَذَا هو الحقَّ ؛ إذ لا طائلَ تحتَ ذكرِ المُسَاوي ؛ لأَنَّ المعنى منهُ: أَنَّهُ يُفيدُ ما يفيدُه الآخرُ ، فيكونُ ذكرُهُ عَبَثاً ، ومَبْنَي الوَصفِ عَلى الفائدة كما مَرَّ في الفَصل الأَوَّلِ ، اللهمَّ إلا إذا أُريدَ بِهِ التأكيدُ ، وذاكَ نَوعٌ آخرُ.

قَالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ في مقتصِدِه(٥): « من حَقِّ الصِّفَةِ أَنْ تكونَ أَعمَّ مِن الموصُوفِ ، فإذَا قُلتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ الطَّويلِ ، كَانَ "الطويلُ" أعمَّ من "زيدٍ" ، وهَذا حُكمُ الصِّفَةِ ؛ لأَنَّها مُشتَرَكٌ فِيهَا ، أَلاَ تَرى أَنَّ الطُّولَ كَما يكونُ لـ"زيدٍ" يكونُ لـ"عمرٍو" وغيرِهما وَضعاً إِذا كَانَ فيهم ، و"زيدٌ" لاَ يَكونُ لكلِّ أَحدٍ ، ثُمَّ أَنَّ الصِّفَةَ مع الموصوفِ أَخَصُّ من كُلِّ واحدٍ منهمَا على انفرادِه ضَرُورَةً ، ومثالُ ذَلكَ الشّرحِ مع المشروحِ إِذَا اجتَمَعَا كَانَ لكلٍّ منهمَا فائدةٌ لا تكونُ لكلِّ واحدٍ منهُمَا عَلى انفرادِه.

وعَن شيخنَا(٦) – {رحمه الله}(٧) – : إِنَّمَا كَانَ من حَقِّ الصِّفَةِ أَنْ تكونَ أَعمَّ ؛ لأَنَّها إِذا اختَصَّتْ بـ"زيدٍ" مَثلاً عَلى وجهٍ لا يكونُ لغيرِه فإِنَّهَا يُكتَفَى بِهَا ، ولا يَحتاجُ إِلى ذكرِ "زيدٍ" ولا يَقعُ تَفرِقَةٌ نحو أَنْ تَقولَ: الجِسمُ المُتَحيِّزُ(٨) ، بَلْ هَذا يُوهِمُ

---

(١) في المطبوع (لكونها).

(٢) في المطبوع (أخص منه ، نحو: جاءني الرجل صاحبُ عمروٍ).

(٣) المفصل ص (١٤٣).

(٤) ينظر النص في المقاليد (٢٢٠/ب).

(٥) ينظر المقتصد (٩٢١/٢).

(٦) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٠٣ ، ٨٠٤).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) في الأصل (للمتحيز) والصواب ما أثبت ، وسيأتي وهو في "ع".

أنَّ في الأَجسامِ ما لَيْسَ بِمُتَحيِّزٍ ، وهَذا دليلٌ على أَنَّ وصفَ الشيءِ بِمَا هو مثلُهُ في الخصوصِ إخراجٌ للوَصفِ عَمَّا هو المَرُومُ بِهِ من التَّوضيحِ والبيانِ ، إلى عَكسِهِ وهو الإلباسُ ، كَمَا فِي تَمثِيلِ "الجسمِ المتحيِّزِ".»

تخ⁽١⁾: « المُبْهَمُ أَخصُّ من المعرَّفِ باللاَّمِ فيَجِبُ أَنْ لا يجوزَ: "مررتُ بغلامِ الرَّجُلِ هَذا" ، وأَنَّهُ / جَائزٌ. وإنَّمَا قلنا: يجبُ أَنْ لا يَجوزَ ؛ لأَنَّ المضافَ إلى المَعَرَّفِ باللاَّمِ {مثلُ المعرفِ باللاَّمِ}⁽٢⁾ في الخصوصِ ، ولا يَجُوزُ: مَررتُ بالغُلامِ هَذا ، كما نصَّ عليه الشيخ في هذا الفصلِ⁽٣⁾. [١٥٢/أ]

فإنْ سَأَلتَ: فَمَا بالُهُمْ في عَطفِ البَيانِ حيثُ أَخَّروا الأَخصَّ والأَشهرَ؟

أجبتُ: لأَنَّ المتكلِّمَ هُناك عَلى⁽٤⁾ أَنْ يَذكُرَ كلا الاسمين، أَمَّا هُنَا فليسَ عَلى ذلك.»

قُلتُ: {قولُهُ: و"أَنَّهُ جَائزٌ" قَولٌ مُشْكِلٌ، وما أَدرِي هذا روايةٌ جائزةُ الاستعمَالِ في كَلامِهِم عن السَّلَفِ، أَو قَالَهُ مِن عِندِهِ ، والإِشكالُ قائمٌ على كِلا التقديرينِ بالنَّصِ.

بيانُ ذَلِكَ: أَنَّ المُعرَّفَ باللاَّمِ لما امتنَعَ وصفُهُ بالمبهَمِ ؛ لِمَا ذُكِرَ ، وَجْهُ امتناعِهِ بالمضافِ إلى المعرَّفِ باللاَّمِ بالطريقِ الأَوْلَى ، لأَنَّ تعريفَ المضافِ مَبْنِي على تعريفِ المُضافِ إِليهِ ، ولعلَّهَ أغولَهُ⁽٥⁾ في مُدَّعاه قولُ الشيخِ - رحمه الله - : «وَبالمُضَافِ إلى مَا ليسَ مُعرفاً باللام» ، وإِنَّمَا أَهملَهُ - رحمه الله - بِنَاءً على ما بني في أَصلِ البابِ ، فاعرفه.}⁽٢⁾

وقوله⁽٦⁾: "على أَنْ يذكرَ الاسمين" فِيهِ نَظَرٌ ؛ لأَنَّهُ إِنْ أَرادَ بـ"ذكرِ كِلا الاسمين" أَنَّ كُلاً منهُمَا فِي قَصدِ الذِّكرِ سَواءٌ فلَيسَ كَذلكَ ، بدليلِ أَنَّ صاحبَ الكتابِ نَصَّ في عطفِ البيانِ⁽٧⁾ على: "**أَنَّ الأَوَّلَ هو ما يعتمدُهُ الحديثُ ، وورودُ الثاني من**

---

(١) ينظر التخمير (٢/١٠٣ ، ١٠٤).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر المفصل ص (١٤٣).

(٤) أي: عنى أن يذكر. وهو كذلك في بعض النسخ.

(٥) أغوله: وهَّمَهُ. اللسان (غول) (١١/٥٠٧).

(٦) في "ع" (قوله) بدون الواو.

(٧) ينظر المفصل ص (١٥١).

أجلِ التَّوضيحِ" ، وإذا(١) كَانَ الأَوَّلُ مَقصوداً كَانَ في مرتبة الموصوفِ ، فيتعطَّلُ الفَرْقُ.

{ومِمَّا يُبْنَى على فَحْوَى هَذا الفصلِ مَا مَرَّ في بَعضِ حَواشِي نسخةٍ من نُسَخِ الكشَّافِ(٢) في قوله عز وجل(٣): ﴿ وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾: أَنَّ من حقِّ الخَبرِ أَنْ يكونَ أَعمَّ من المخبَرِ عَنهُ ، والأَمرُ بهذِهِ المثَابةِ في الآيةِ ؛ لأَنَّ "الظلمَ" أَعمُّ من "الكفر" ، لأَنَّ كلَّ ظُلمٍ قَبيحٌ ؛ لأَنَّ مَعْنَاهُ: وضعُ الشيءِ في غيرِ موضِعه ، وهذا قَبيحٌ عَقليٌّ على الإطلاق ، وأَمَّا الكفرُ فأمرُه باعتبارِ المكفورِ بِهِ ، وذاكَ يختلفُ ، فيَقْبُحُ فِي حَقِّ المُنْعِمِ الحقِّ ، وقَدْ يَحسُنُ كمَا في قولِهِ تَعَالَى(٤): ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّـٰغُوتِ ﴾ ، فَقُبْحُ الكُفرِ أو حُسْنُهُ مُقَيَّدٌ بالاعتبارين كما تَرى ، فاعرفهُ ، والله أعلمُ}(٥).

---

(١) في "ع" (فإذا).

(٢) لم أحصل على هذه الحاشية.

(٣) الآية (٢٥٤) من سورة البقرة.

(٤) الآية (٢٥٦) من سورة البقرة.

(٥) ساقط من "ع".

[حذف الموصوف]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

وَحَقُّ الصِّفَةِ أَنْ تَصحبَ الموصوفَ إِلاَّ إِذا ظَهَرَ أَمرُهُ ظُهوراً يُستغني مَعَهُ عَن ذكرِهِ ، فحينئذٍ يَجوزُ تركهُ وإقامةُ الصِّفَةِ مقامَهُ كقوله(١):

رِيَّاءُ شمَّاءُ لا يأوي لِقُلَّتِهَا   إِلاَّ السَّحابُ وَإِلاَّ الأَوْبُ والسَّبَلُ(٢)

وَقَولُهُ(٣):

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا   دَاودُ أَو صَنْعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ(٢)

وقوله تعالى(٤): ﴿ وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ عِينٞ ﴾ ، وَهذا بابٌ واسعٌ ،

ومنه قولُ النَّابغةِ(٥):

كَأَنَّكَ من جَمالِ بَنِي أُقَيشٍ   يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجليه بِشَنِّ

---

(١) الشاهد للمتنخل الهذلي في أشعار الهذليين (١٢٨٥/٣) ، وإيضاح شواهد الإيضاح (٤٥٣/١) ، وشرح شواهد الإيضاح ص (٣١٥) ، وخزانة الأدب (٣/٥ ، ٧) ، وبلا نسبة في التكملة (٢٨٣) ، والمخصص (١٧٨/٨) ، وأمالي ابن الشجري (٢٢٤/٢) ، وشرح ابن يعيش (٥٨/٣) واللسان (أوب) (٢٢٠/١).

(٢) في المطبوع (أورد البيت الأول مكان الثاني والعكس ، وكذلك في المصادر).

(٣) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٣٩/١) ، والمفضليات (٤٢٨) ، ومجاز القرآن (٥٢/١) ، والمعاني الكبير (١٠٣٩) ، والمقصور والممدود للقالي (٣٧٤) ، وسر صناعة الإعراب (٧٦٠/٢) ، ونظام الغريب (٥٠٨) ، والزينة (١٣٨/٢) ، والقرطين (٢٥٤/١) ، وتهذيب الألفاظ (٥٠٨) ، وبلا نسبة في البديع في علم العربية (٣٢٦/١) ، وشرح ابن يعيش (٥٨/٣) ، والمحصل في شرح المفصل للأندلسي بشرح الشرقاوي (٢٠/٢).

(٤) الآية (٤٨) من سورة الصافات.

(٥) البيت للنابغة في ديوانه ص (١٩٤) ، والكتاب (٣٤٥/٢) ، ومجاز القرآن (٤٧/١) ، والكامل (٥٠٠/٢) ، وشرح أبيات سيبويه (٥٧/٢) ، وشرح ابن يعيش (٥٨/٣) ، واللسان (قعع) (٢٨٦/٨ – ٢٨٧) ، (شنن) (٢٤١/١٣) ، والمقاصد النحوية (٦٨/٤) ، وخزانة الأدب (٦٧/٥، ٦٩) ، وبلا نسبة في المقتضب (١٣٨/٢) ، وسر صناعة الإعراب (٢٨٤/١) ، وشرح الأشموني (٤٠١/٢).

أيْ: جَمَلٌ من جِمَالِهم ، وقَالَ(١):

لَو قُلتُ ما في قَومِها لَم تِيْثَمِ   [يَفْضُلُهَا](٢) في حَسَبٍ ومِيْسَمِ

أيْ: مَا في قومِهَا أَحَدٌ ، ومنهُ(٣):

⊛ أَنا ابنُ جَلا ..... ⊛

أيْ: رَجُلٍ جَلا ، وقولهُ(٤):

⊛ .... بِكَفّيْ كانَ مِنْ أَرْمَي البَشَرْ ⊛

يَعني: بِكَفّيْ رَجُلٍ. وسَمِعَ سيبويه(٥) بعضَ العربِ الموثوقِ بهم يَقولُ: ما منهُمَا مَاتَ حتّى رأيتهُ في حالِ كَذا وكَذا ، يُرِيدُ: مَا منهما واحدٌ مَاتَ.

وقد يَبْلُغُ من الظُّهورِ أَنَّهم يَطرحونَه رَأساً ، كقولِهم: الأَجرعُ ،

---

(١) البيتان منسوبان لعدد من الرجاز ، فهو لأبي الأسود الحماني في شرح ابن يعيش (٦١/٣) ، والمقاصد النحوية (٧١/٤) ، وشرح التصريح (١١٨/٢) ، وهو لحكيم بن معية أو حميد بن الأرقط في خزانة الأدب (٦٢/٥ – ٦٣) ، والدرر (١٩/٦) ، وبلا نسبة في الكتاب (٢٤٥/٢)، ومعاني القرآن (٢٧١/١) ، والخصائص (٣٧٠/٢) ، وأمالي السهيلي ص (٥٤) ، والروض الأنف (٤٣/١) ، وشرح عمدة الحافظ ص (٥٤٧) ، وأوضح المسالك (٢٨٥/٣) ، وتاج العروس (أثم) (١٧٩/٨).

(٢) في "ع" (يذكرها) ، والصواب ما أثبته ، وهو ثبت المصادر.

(٣) تتمته ستأتي في الشرح ، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي في الكتاب (٢٠٧/٣) ، والأصمعيات ص (١٧) ، والشعر والشعراء (٤٦٤) ، وشرح ابن يعيش (٦٢/٣) ، والمقاصد النحوية (٣٥٦/٤) ، وشرح شواهد المغني (٤٥٩/١) ، وخزانة الأدب (٢٥٥/١ ، ٢٥٧) ، والدرر (٩٩/١) ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب (١٧٦/١) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (٢٧) ، والاشتقاق ص (٣١٤) ، والانتصار (٢٢٥) ، والمقرب (٣١٠) ، واللسان (ثنى) (١٢٤/١٤).

(٤) سيأتي ما قبله ، وتتمته في الشرح ، وهو بلا نسبة في المقتضب (١٣٩/٢) ، ومجالس ثعلب (٤٤٥/٢) ، والأصول (١٧٨/٢) ، والمحتسب (٢٢٧/٢) ، والتمام (٢٠٨) ، والخصائص (٣٦٧/٢) ، والأمالي الشجرية (٤٠٦/٢) ، والإنصاف (١١٤/١ ، ١١٥) ، وشرح ابن يعيش (٦٢/٣) ، والمقرب (٢٢٧/١) ، وشرح عمدة الحافظ ص (٥٥٠) ، ومغني اللبيب (٢١٢) ، وخزانة الأدب (٦٥/٥) ، والدرر (٢٦/٦).

(٥) ينظر الكتاب (٣٤٥/٢).

والأَبْطَحُ ، وَالفارِسُ ، والصَّاحِبُ ، والرَّاكِبُ(١) ، والأَوْرَقُ ، وَالأَطْلَسُ.»(٢)

{قَالَ الإِمامُ فخرُ المشايخ(٣): « ومن بابِ حذفِ الموصوفِ قولُهُ(٤): ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ ، أيْ: إرسالةً كافةً ، أيْ: جَامعةً للناسِ ، وهذا قولُ سيبويه(٥). وجوّز ابن كيسان وأبو علي(٦) أن يكون حالاً من المجرور وهو ﴿ لِّلنَّاسِ ﴾.»

وقال ابن برهان(٧): « إِنَّ العربَ مَا استعملت ﴿ كَآفَّةً ﴾ إِلاَّ حَالاً}(٨).

شم: إِنَّمَا كَانَ مِن حَقِّ الصِّفَةِ ذلكَ لأَنَّهَا بَيَانٌ للموصُوفِ وتتمةٌ لَهُ ، وَالبيانُ والتَّتمةُ يقتضيانِ مَا يُتمَّانِهِ ويُبَيِّنَانِه ، كيف وهي تَابعةٌ ، والتَّبَعُ بدونِ المتبوعِ مُستحيلٌ(٩).

تخ(١٠): « والموصُوفُ في نَظَائِرِ هذا الوصفِ مطروحٌ ، والجَمعُ بينَهما قَبيحٌ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لو قُلتَ: "وعليهما درعانِ مَسرودتانِ {أَوْ صَنَعُ الدُّروعِ السوابغِ}(٨) البيت ، كَانَ مُسْتَقْبَحاً ، غيرَ مُسْتَملَحٍ ، بَلْ يَمُجُّهُ الذوقُ ، وَعَلَى هذا:

---

(١) في المطبوع (والأكب).

(٢) المفصل ص (١٤٣ – ١٤٨).

(٣) ينظر قوله في الموصل في شرح المفصل ص (٨٠٤).

(٤) الآية (٢٨) من سورة سبأ.

(٥) ينظر الكتاب (٣٤٥/٢ – ٣٤٦).

(٦) ينظر شرح اللمع لابن برهان (١٣٧/١ – ١٣٨) ، والبحر (٢٨١/٧).

(٧) ينظر قوله في شرح اللمع (١٣٨/١) ، وهو أبو لاقاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان الأسدي ، نشأ في عكبر وفيها تلقى علومه وكان من علماء النحو واللغة والأنساب وأخبار المتقدمين تنظر ترجمته في بغية الوعاة (١٢٠/٢) ، والبداية والنهاية (١٢/) ، والجواهر المضيئة (٣٣١/١) ، وشذرات الذهب (٧/٣) ، وكشف الظنون (١٥٦٣) ، والأعلام (٣٢٦/٤).

(٨) ساقط من "ع".

(٩) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٠٤).

(١٠) ينظر التخمير (١٠٧/٢ – ١٠٨).

«"نساءٌ قاصراتُ الطرفِ" ؛ لأنَّ موصوفَهَا(١) معلومٌ ضَرورةً ، وكَذَلكَ لو قُلتَ: نَاقةٌ رَبَّاءُ ، هَضبَةٌ شَمَّاءُ ، عُدَّ قَبِيْحَاً ؛ لأن "الرَّبَّاءَ" هي العَالية ، واشتقاقُهَا من الربِّ؛ لِعُلُوِّه على المربُوبِ ، وكذلكَ "الشَّمَّاءُ" مِن الشَّمَمِ ، وهو الارتفاعُ. ومن المعلُوم أنَّ العَاليَةَ المرتفعةَ التي لها قُلَّةٌ يقصِدُها السَّحَابُ لِيُلِمَّ بها لا تكونُ إلاَّ هَضَبَةٌ.»

قُلتُ: وفي بَعضِ النُّسَخِ من الصحاحِ(٢) الموثوق بِهَا: "رَبَّـاء: فَعّال من رَبأْتُ الجَبَلَ: عَلوتُهُ" ، أيْ: طُلاَّعُ هَضبَةٍ شَمَّاء ، وهو(٣) روايتي. والمصححُ في نسخة شَيخنا {رَحمَهُ الله – وفي الكِفايةِ الزاهديةِ: جَعْلُ المحذوف أَيْضَاً "هَضبَةٌ" كمَا هُنَا}(٤). و"القَضَا" بمعنَى: التقديرُ والإتْمَامُ ، والرِّوَايَـةُ: / "صَنْـعُ" برَفـعِ العَيـنِ [١٥٢/ب] و"السَّوَابغِ" مَجروراً على الإِضَافَةِ(٥).

قُلتُ: وفي شَرحِ المَقَامَاتِ(٦) لِشيخنا المطرزيّ – {رحمه الله}(٤) –: "تُبَّـعُ" مِن مُلوكِ اليَمنِ ، والتَّبَابعَةُ ثَلاثةُ مُلوك: أَوَّلُهُم شِمِرْ كَرْبِ(٧) ، الَّذِي غَزا الصِّيْنَ ، وأَخْرَبَ سَمَرقَنْدَ ، وبذلِكَ سُمِّيَتْ شِمِرْكَنْدَ ، وَالثاني تُبَّعُ أَسْعَدَ ، الـذي ذَبَـحَ للبَيْتِ الحَرَامِ سِتَّ آلافِ نَاقَةٍ ، وعلَّقَ عَلَيْهِ بَابَ الذَّهَبِ ، والثَّالثُ تُبَّعُ مَلْكِيْكَرْبَ أَبو حَسَّـان ابنِ تُبَّعٍ ، وكَانَ سَائِرُ مُلُوكِ اليَمَنِ يُسَمَّوْنَ بِأَسْمَائِهِمْ. وأَمَّا التَّبَابِعَةُ فهؤلاءِ الثلاثةُ.

قُلتُ: ولعلهم سُمُّوا بذلك لأَنَّ كُلاً منهم مَلِكَاً يَتْبَعُ مَلِكَاً ، كَالخَلائفِ البَغداديـة ، إمامٌ يخلفُ إماماً ، ذكرَهُ شيخُنا رَحِمَهُ الله عن الشيخِ تاجِ الدين الكنديّ.

وهَذا البيتُ من قصيدةِ أَبي ذُؤيبٍ [التي](٨) مطلعُهَا:

---

(١) في "ع" (موصوفهما) ، أي: البيت والآية.

(٢) ينظر الصحاح (ربأ) (٥٢/١) ، وهو ليس بنصه.

(٣) في "ع" (وهي).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر التخمير (١٠٨/٢).

(٦) ينظر الإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرزي (١٢٢٨/٣ – ١٢٢٩).

(٧) في "ع" (أبو كرب).

(٨) في الأصل (الذي) ، والصواب ما أثبت ، وهو من "ع".

﴾أَمِنَ المَنُوْنِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ﴿(١)

{وفي الكشاف(٢): « سُمّوا بذلكَ لأَنَّهم يَتْبَعُون ، كما قيل: أَقيال ؛ لأَنَّهم يَتَقَيَّلون.»

وهكذا في الغريبين(٣): « يقالُ: مُلوكٌ سُمُّوا بذلكَ ؛ لأَنَّهُ إِذا مَاتَ واحدٌ منهم تبعهُ الآخرُ ، وكانَ بدلاً منهُ.»}(٤)

تغ(٥): « الأوبُ هو: المطَرُ ؛ لأَنَّهُ بُخَارٌ ارتفعَ من الأَرضِ ، ثُمَّ آبَ إليها ، أي: رَجَعَ ، ولذلكَ يُسَمَّى رَجْعاً ، وَ"السَّبَلُ" هو: المطَرُ بَين السحابِ والأَرضِ ، وقد أَسبَلَتِ السَّماءُ ، وأَصلهُ من إِسْبَالِ السِّتْرِ.»

شم: قيلَ: إِنَّ العربَ كَانوا يَزعمونَ أَنَّ السَّحَابَ يحملُ الماءَ من بحَارِ الأَرضِ ، ثُمَّ يرجعهُ إِلى الأَرضِ فسمَّوهُ أَوْبَاً ورَجْعَاً(٦) تفاؤلاً ليرجعَ ويؤُوب. وقيلَ: لأَنَّ الله {تعالى}(٤) يرجعهُ وَقْتَاً فوقتاً.

وَأَمَّا بَيتُ النَّابغَةِ والبيتُ الأَخَرُ بعدَهُ وما بعدَهُمَا فَقَالَ في **تغ**(٧): « الموصوفُ فيها مَطروحٌ ، لكنَّهُ لا يَقْبحُ أَنْ يُذكرَ مع الصِّفَةِ ، بِلْ يَحسُنُ ذكرُهُ ، وفي بعضها أَحسنُ. وما قبلَ بيتِ النَّابغةِ(٨):

أَتخذُلُ نَاصِرِي وتُعِزُّ عَبْساً أَيَرْبُوعَ بنَ غَيطٍ لِلمِعَنِّ

"المِعَنّ": هو الذي يَتَكلَّمُ في الأُمورِ التي فيها كُفِيَ الكَلامُ. و"يربوعُ بن غَيطٍ": قومُ النابغةِ ، واللامُ في "للمِعَنِّ" صِفَةُ فِعْلٍ مَحذوفٍ ، كأَنَّهُ قَالَ: يا يربوعَ اعْجَبُوا

---

(١) هو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين (٤/١) ، وشرح شواهد الإيضاح ص (٥٠٥) ، وسمط اللآلي ص (٤٤٩) ، وأنباه الرواة (٢٨٧/١) ، والمقاصد النحوية (٤٩٣/٣) ، وخزانة الأدب (٤٢٠/١).

(٢) ينظر الكشاف (٥٠٥/٣).

(٣) ينظر الغريبين (٢٤٦/١).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر التخمير (١٠٨/٢).

(٦) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٨٠٧).

(٧) ينظر التخمير (١١١/٢ – ١١٢).

(٨) هو له في ديوانه ص (١٩٣) ، وجمهرة اللغة (١٣١٦/٣) ، وشرح ابن يعيش (٦١/٣).

للمعَنِّ ، وعنَى بـ"المعَنّ": عُيَيْنَةَ(١) بن حصنٍ(٢) ، و"بَنُو أُقيشٍ": بَطنٌ من عُكْلٍ(٣) ، وقيل: من أَشْجَع ، وقيلَ: من اليَمَنِ. و"جِمَالُ بَنِي أُقيشٍ" وَحْشِيَّةٌ لا يكادُ يُنتَفَعُ بِهَا لِشدَّةِ نِفَارِها.

وقولُهُ: "**كأنَّكَ من جِمَالِ**" أيْ: أَنْتَ سَرِيعُ الغَضَبِ والنُّفُورِ ، تَنْفُرُ مِمَّا لا يَنْبَغِي لعاقلٍ أَنْ ينفرَ منه.

وقولُهُ: "لم تِيْثَم" أيْ: لَمْ تَأْثَمْ.

قَالَ صاحب الكتابِ(٤): « كَسْرُ حرفِ المُضَارعةِ إِلاَّ الياء في باب "ليس" قِيَاسٌ عِندَ بعضِ العَرَبِ(٥) مُتْلَئِبٌّ». ومَعْنَاهُ: لو قُلتَ: هَذا الكلامُ ، - وهو تَفْضِيلُهَا عَلَى قَومِهَا - لَمْ يَكُنْ إثماً ، وكُنتَ صَادِقاً(٦).

{**صح**(٧): « "الحَسَبُ" فَخراً ودِيناً ومَالاً ، وهو فَعَلٌ بمعنى مفعول.و"المِيْسَمُ": الجَمَالُ ، يُقَالُ: امرأةٌ ذاتُ مِيْسَمٍ ، أيْ: بها أَثَرُ الجَمَالِ»}(٨)

قَالَ الإمامُ فخر المشايخ: ومن هذا الحذف(٩) ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ ، أيْ: وَمَا مِنَّا أَحَدٌ(١٠).

قَولُهُ(١١):

---

(١) هو عيينة بن حصن الفزاري ، كان من المؤلفة قلوبهم ، فأعطي يوم حنين مائة ناقة لذلك ، تنظر ترجمته في الكامل في التاريخ (١٣٩/٢) ، والتخمير (١١٠/٢).

(٢) في "ع" (حصين).

(٣) ينظر المعارف لابن قتيبة ، والاشتقاق ص (٢٨٤) ، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (٤٨٠/٢).

(٤) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٢/ب) ، وذكر فيها: "أنها عند ناس من العرب وهم طي".

(٥) أي: مطرد.

(٦) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٨٠٨ - ٨٠٩).

(٧) ينظر الصحاح (حسب) (١١٠/١) ، (وسم) (٢٠٥١/٥).

(٨) ساقط من "ع".

(٩) الآية (١٦٤) من سورة الصافات.

(١٠) ينظر التخمير (١١١/٢).

(١١) في "ع" (وقوله).

❀ أنا ابن جلا...... ❀

أيْ: أنا ابنُ رَجُلٍ جَلا ، أيْ: وَضحَ أَمرُهُ وانْتَشر ، أَوْ كَشفَ الشَّدَائدَ(١).

في المغرب(٢): « يُقَالُ ذلكَ للرَّجُلِ المشهورِ ، أيْ: الَّذِي يُقَالُ فِيْهِ جَلا الأُمُورَ وَأوضَحَهَا ، أَوْ جَلا أمرُهُ ، أيْ: وَضحَ وانكشفَ ، فالفِعلُ(٣) إذن يتعدى ولا يتعدى».

ومِن كَلامِ الحجَّاجِ مُتَمثِّلاً حينَ قَدِمَ العراقَ وَالِياً وَصَعَدَ المِنبرَ عَلَى مَلأَ مِن النَّاسِ – أَخزَاهُ اللهُ –:

أَنَا ابنُ جَلا وطلاَّعُ الثَّنَايَا   متَى أَضعِ العِمَامَةَ تعرِفُونِي(٤)

« ومَا قبل البيتِ الثَّالثِ(٥):

مَالَكَ عِندي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَر
وَغَيرُ كَبداءَ شَدِيدَةِ الوَتَر
جَادَتْ بِكَفَّي كَان.... البيت.

يقالُ: قَوسٌ كبداءُ: إِذَا مَلأَ الكفَّ مقبضُهَا ، "وجادت" من الجَودَةِ»(٦).

شع(٧): « قَولُهُ "**جلا**": عندَ عيسَى بن عُمَر(٨) أَنَّهُ غيرُ مُنصرِفٍ ، لمَّا سُمِّيَ عَلَى صيغَةِ الفعلِ كانَ سبباً ، واجتمَعَ مع العلميةِ. وقَولُ سيبويه(٩) –وهو الصحيحُ–: أَنَّهُ حِكَايَةُ فعلٍ مَعَ / مَرفوعِهِ مُضمَراً كمَا في "بني يَزِيْدُ" في: [١٥٣/أ]

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش (٦٢/٣).

(٢) ينظر المغرب (٥٥/١) (جلو).

(٣) أي: جلا وأجلا.

(٤) سبق ذكره.

(٥) ينظر البيتان في المحصل في شرح المفصل بتحقيق الخزرجي ص (٢٨) ، وشرح ابن يعيش (٦٢/٣).

(٦) ينظر التخمير (١١١/٢ – ١١٢).

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٤٧/١).

(٨) هو عيسى بن عمر الثقفي بالولاء ، أبو سليمان ، من أئمة اللغة ، وهو شيخ ابن العلاء والخليل وسيبويه ، وهو أول من هذب النحو ورتبه ، له أكثر من سبعين مصنفاً احترق أكثرها ، توفى سنة ١٤٩هـ ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان (٢٩٣/١) ، ومعجم الأدباء (١٤٦/١٦) ، ونزهة الألباء (٢٩) ، وطبقات النحويين (٤٠ – ٤٥) ، وصبح الأعشى (٢٠٩/١) ، (٢٥٦/٢ – ٢٥٧) ، وخزانة الأدب (١١٦/١).

(٩) ينظر الكتاب (٢٠٧/٣).

۞ نُبِّئْتُ أَخْوَالي بَنِي يزِيْدُ ۞ (١)

فهو من جُمَلِهِ المحكيَّةِ ، لَمْ تُغيَّرْ عمَّا كانتْ عَليهِ من اللفظِ.»

قوله: **"مَا منهُمَا مَاتَ"**.

حم: يَصِفُ شِرِّيْرَيْنِ ، يقُولُ: لَمْ يَمُتْ واحدٌ مِنهُمَا حتّى فَضَحَهُ الله تَعَالَى فِي حياتِهِ.

{وَقَالَ الإِمامُ فخرُ المشايخِ(٢): « يقولُ: مَا منهُم إلاّ قَدْ قَالَ كَذا ، وفي التنزيل(٣): ﴿ وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦ ﴾ ، (٤)﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ ، (٥) ﴿ وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ وَإِنَّمَا حُذِفَ "أَحَدٌ" تَخفيفاً واكتفاءَ بعلمِ المخاطبِ عنايةَ المتكلمِ، وأكثَرُ مَا يأتي هذا الحذفُ مَعَ "مِنْ" لأَنَّهَا تَدلُّ على التبعضِ ، وأَوَّلُ أَجزاءِ العَددِ الوَاحِدُ}(٦).»

قولُهُ: « **وَقَدْ يبلغُ مِن الظهُورِ** {مَبْلَغاً}(٦) المعنى: بظهُورِ هذهِ الأَمثلةِ أَنَّهَا مَع إطلاقِها لا تَتصرفُ [إلاّ](٧) إِلَى مَوصُوفَاتِها المعهُودَة ، وذلكَ لغلبةِ استعمالِهَا فيها ، أَلاَ ترى أَنَّ "الفَارِس" يُجمَعُ عَلى فَوَارس كمَا تُجْمَعُ هذه الصيغةُ من الأَسماءِ غيرِ

---

(١) قبله:

۞ ظلماً علينا لهم مديد ۞

وهو لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص (١٧٢) ، والمقاصد النحوية (١/٣٨٨) ، (٤/٣٧٠)، وشرح التصريح (١/١١٧) ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب (١/١٧٦) ، ومجمل اللغة (٣/٧٠١) ، ومقاييس اللغة (٤/٤٣٨) ، وتهذيب اللغة (١٤/٧٤) ، وشرح ابن يعيش (١/٢٨) ، واللسان (زيد) (٣/٢٠٠) ، وأوضح المسالك (١/١١٤) ، ومغني اللبيب (٨١٧) ، وخزانة الأدب (١/٢٧٠).

(٢) ينظر قوله في الموصل في شرح المفصل ص (٨١١).

(٣) الآية (١٥٩) من سورة النساء.

(٤) الآية (١٦٤) من سورة الصافات.

(٥) الآية (٧١) من سورة مريم.

(٦) ساقط من "ع".

(٧) مضافة من "ع".

الجَارِيةِ {عَليه}(١) نَحو: "غَوارب" و "كَواهل"(٢) ، {وكَذا مَا نَحنُ فِيهِ ، بصددهِ يُجْمَعُ على أَفَاعِل ، وهو من خواصِّ الاسمِ ، نحو: أجَادل.

وأَمَّا "أفعلُ" صفةً فلا يُجمَعُ مِنْهُ إلاَّ ما كانَ مُؤنثهُ فُعْلى(٣) ، وسيأتيكَ بيانُ هذا كُلِّهِ في صنف المجموعِ من هذا الكتاب ، فاعرفهُ}(١).

و"**الأَجرَعُ**": الرَّملُ المُنْقَادُ الطَّويلُ فِي الأَرضِ لاَ فِي السَّمَاءِ.

و"**الأَبطحُ**": مسيلٌ واسعٌ فيه دقاقُ الحَصَى ، سُمِّيَ بذلك لانبطَاحِ السَّيْلِ ، أَيْ اتِّسَاعهِ فِيْهِ.

و"**الأَوْرَقُ**": مِنَ الإبلِ الذي في لَونه بَيَاضٌ إلى سَوادٍ ، ومِنْهُ قِيلَ للرماد: أَوْرَقُ. وقَالَ أبو(٤) زيد(٥): هو الَّذي يَضْربُ لَوْنُه إِلى الخُضْرَةِ ، وهو أَطيبُ الإبلِ لَحْماً ، ولَيْسَ عِندهم بمحمودٍ في عَمَلهِ وسَيْرِه.

وفي حَاشيةِ شَيخِنَا {رحمه الله}(١): إذا استُعملَ في الذئب قيل: أورق فإذا أُريدَ الجَمَلُ ، قيل: جَملٌ أَورق ، {وهكذا في حديثِ قِس(٦) بن

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) بعده في "ع": "والأجارع ، والأباطح ، والأوارق".

(٣) ينظر التخمير (١١٣/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨١٢).

(٤) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، أبو زيد ، أحد أئمة اللغة والأدب ، من أهل البصرة ، ومن ثقات اللغويين ، كان سيبويه إذا قال: "سمعت الثقة" قصد أبا زيد ، توفى بالبصرة سنة ٢١٥هـ ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان (٢٠٧/١) ، وجمهرة أنساب العرب (٣٧٣) ، وتاريخ بغداد (٧٧/٩) ، ونزهة الألباء ص (١١٣) ، وإنباه الرواة (٣٠/٢ - ٣٥) ، وطبقات النحويين ص (١٦٥) ، والأعلام (٩٢/٣).

(٥) لم أقف على هذا النص في كتابه "النوادر في اللغة" ، وهو في الصحاح (ورق) (١٥٦٥/٤) ، والتخمير (١١٢/٢).

(٦) هو قس بن ساعدة بن عمرو بن عدي بن مالك الإيادي ، أحد حكماء العرب وخطبائهم في الجاهلية ، يقال أنه أول من خطب متوكئاً على سيف أو عصا ، وهو أول من قال في كلامه "أما بعد" ، كان يفد على قيصر الروم فيكرمه ، وهو ممن عمر ، أدركه النبي صلى الله عليه وسلم قبل النبوة ، وتوفى نحو ٢٣ قبل الهجرة ، تنظر ترجمته في البيان والتبيين (٤٣/١) ، والأغاني (١٩٢/١٥) ، ومعجم الشعراء (٣٣٨) ، وشرح المقامات للشريشي (٣٩٤/٤) ، وعيون الأثر (٦٨/١) ، وخزانة الأدب (٨٩/٢) ، ونوادر المخطوطات (٢٠٥/١).

ساعدة(١): (وهو علَى جَمَلٍ أَوْرَق)}(٢) ؛ لأَنَّهُم قَالوا(٣): في الذئب سَمار(٤). ومنه في حديث المعراج(٥): (ويصدُرُهم جَمَلٌ أورق).

وذئبٌ أَطلسٌ(٦): في لَونه غبرهٌ إِلى سوادٍ ، وكُلُّ مَا كَانَ علَى لونِهِ فهو أَطلسٌ.

تخ(٧): « الثلاثةُ الأُول من هذه الأَسماء لا يستعملُ مَعَها الموصوفُ ، والأربعةُ الأُخَر قَدْ يُستَعمَلُ مَعَها» ، {والله أعلم}(٢)

شم(٨): فلا يجوزُ أَنْ يُقَالَ: الذئبُ الأَطلس يعني جَمْعَهُمَا ، وهو(٩) خلاف رواية **تخ**.

{**قلت**: الحاصلُ أَنَّ الوصفَ إِذا شُهِرَ بشيءٍ أَغنَى ذلكَ عَن ذِكر موصوفِهِ ، وإِليهِ أَشَارَ قائلُهم(١٠):

إِذا ما وضعناهُ ولم يذكر اسمه فشَهِّرَ بِهِ بالوصف يَظهَرُ مَا نَعني
ومَنْ شَهِدَتْ أوصافه كانَ وصفهُ لَهُ علَماً عَن ذكرِ موصوفهِ يُغني}(٢)

---

(١) ينظر الأغاني (١٥/١٩٢ - ١٩٣) ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم لوفد "إياد" لما قدم عليه فقال عليه الصلاة والسلام: « ما فعل قس بن ساعدة؟ ، قالوا: مات يا رسول الله ، قال: كأني أنظر إليه بسوق عكاظ على جمل له أورق».

(٢) ساقط من "ع".

(٣) في حاشية الأصل نص مكرر ، لم يشر إلى موضعه ، وهو قوله: « لأنهم قالوا في بيت الذئب سمار ، ومنه حديث المعراج: (ويقدمها جمل أورق) » ، والذي يظهر أنه قد ورد في نسخة من نسخ الكتاب.

(٤) الأورق: الأسمر ، ينظر الغريبين (٦/١٩٩٠) (ورق).

(٥) ينظر حديث الإسراء والمعراج بطوله في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩/٤١).

(٦) في "ع" (الذي في لونه غبرة ...).

(٧) ينظر التخمير (٢/١١٣).

(٨) في "ع" (وفي شم ، لا يجوز).

(٩) في "ع" (وهي).

(١٠) لم أتبين قائل هذين البيتين فيما اطلعت عليه من المصادر.

[البدل]

[باب البدل]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

البَدلُ هو علَى أربَعةِ أضربٍ: بدلُ الكلِّ من الكلِّ ، كقولهِ تَعالَي(١) ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ(٢) أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾. وبدلُ البَعضِ من الكلِّ ، كقولك: رأيتُ قَومَكَ أكثرَهُمْ ، وثُلُثَيهِمْ ، وناساً منهم ، وصرفتُ وجوهَهَا أوَّلَها. وبَدلُ الاشتمالِ ، كقولك: سُلِبَ زيدٌ ثَوبُه ، وأعجَبَني عمرو حسنُهُ وأدَبُهُ وعِلْمُهُ ، ونَحو ذلك ممَّا هو منه ، أو بمنزلتِهِ في(٣) التَّلَبُّسِ بهِ. وبدلُ الغَلَطِ ، كقولكَ: مررتُ برجلٍ حمارٍ، أَردتَ أنْ تَقولَ: بحمارٍ، فَسبَقَكَ لسانُكَ إلى"رجلٍ" ، ثُمَّ تداركتَهُ ، وهذا لا يكونُ إلاَّ في بدايةِ الكلامِ ، وما لا يصدرُ عَنْ رَويَّةٍ وفَطَانَةٍ.» (٤)

{**قلتُ**: في الكشاف(٥): « في قولهِ(٦): ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ ﴾ أنَّ"إذ" بدل زماني ، والتقديرُ: واذكرهُمَا يا محمدُ زمانَ حُكمهما. وخلافه قولهِ(٧) ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ ﴾ وهما من بدل الاشتمال» ، فاعرفه}(٨)

الإمامُ الكبيرُ السكاكي(٩) قال: في بيان حَصرِ وجوه البدلِ على الأربعةِ: «البدلُ إمَّا أن يكونَ عينَ المبدلِ ، أو لا ، فإنْ كانَ فهو بدلُ الكُلِّ من الكُلِّ وإنْ لَمْ يَكُنْ ، فإمَّا أَنْ يكونَ أجنبياً عنه ، أو لا ، فإن كَانَ فَهُوَ بَدلُ الغلطِ ، وإنْ لَمْ يَكُنْ ،

---

(١) الآية (٦) و (٧) من سورة الفاتحة.

(٢) في "ع" ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ ولم يكمل الآية.

(٣) في المطبوع (من التلبس).

(٤) المفصل ص (١٤٨).

(٥) ينظر الكشاف (٣٥٧/١) ، (٥٧٩/٢).

(٦) الآية (٧٨) من سورة الأنبياء.

(٧) الآية (٢١٧) من سورة البقرة.

(٨) ساقط من "ع".

(٩) ينظر مفتاح العلوم (١٣٩).

فإمَّا أَنْ يَكُون بَعضه ، أو لا ، فَإِنْ كَانَ فَهُوَ بَدلُ البَعْضِ مِن الكلِّ ، وإِن لَم يَكُنْ فَهُو بَدلُ الاشتمالِ ، ويَسقطُ بهذا قولُ من زَعَمَ أَنَّ هُنَا قِسماً خَامساً أهملَهُ النَّحْوِيُون ، وهو بدلُ الكُلِّ من البَعضِ ، نحو: نظرتُ إلى القمرِ فَلكِهِ». وفي **شح**[١] هكذا ، ذَكَرَ الحصرَ على الأَربعةِ أيضاً.

تخ[٢]: « البدلُ: هو مَا يُذكَرُ [بعد][٣] الشيءِ من غيرِ وساطَةِ حَرفِ عطفٍ ، عَلى نِيَّةِ أَنْ يُعلَّقَ بِهِ عين مَا عُلِّقَ بالأَوَّل.

قال: وهو على ثلاثةِ أَضربٍ: بدلُ المِثْلِ من المِثلِ ، وبدلُ الاشتمالِ وهو على صنفين: بَدَلُ البَعضِ ، والثاني: أَنْ لاَ يكونَ بَعضاً ، لكنَّهُ شيءٌ يَلْتَبِسُ بِهِ ، كالحَسَبِ ، وهذا النَّوعُ من بَدلِ الاشتمالِ قَريبٌ من / التمييزِ عن الجملةِ ، تَقولُ: [١٥٣/ب] طابَ زيدٌ قلبُهُ ، كما تَقولُ: قَلباً ، وأَعجَبَني كَرَمُهُ ، كما لو قلت: كَرَماً.

فإنْ سألتَ: النَّحويونَ على أَنَّ البدلَ أربعةُ أقسامٍ ، كُلُّ واحدٍ منها قِسمٌ ، وَأنتَ على أَنَّهُ ثلاثةٌ ، أحدُها قسمان ، فما وجهُ التَّفاضُلِ بين القِسمين؟.

أجَبتُ: هم جَعَلوا صِنفَي النَّوعِ نَوْعَينِ ، وهذا سهوٌ ، كَمَا لو قُلتَ: الحيوانُ ثورٌ وفَرَسٌ ، وعَرَبِيٌّ وعَجَمِيٌّ.

والضميرُ في "**وجوهَهَا**" ينصرفُ إلى الإبلِ»: وهو من كلامِهِم ، والرواية في "**أولِهَا**" على الجر ، على أَنَّهُ بدلٌ من المضافِ إليهِ في "**وجوهَهَا**" ، ولو نصبتَهُ على البَدَلِ من المضافِ ، وهو منصوبٌ لكان جَائزاً.

شح[٤]: « اختُلِفَ في تسميةِ بدلِ الاشتمالِ ، فقيل[٥]: إِنَّ الأَوَّلَ مُشتَمِلٌ عَلَى الثَّاني. وقيل: على العكس[٦] ، وليس بمستقيمٍ ، وقيل[٧]: لاشتمالِ المعنَى عَلَيهِ ، أَلاَ

---

[١] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٥٠).

[٢] ينظر التخمير (٢/١١٥ – ١١٦).

[٣] في الأصل (ما يذكر على الشيء) ، والصواب ما أثبته وهو من "ع" وتخ.

[٤] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٥٠).

[٥] هو قول محمد بن جعفر الأنصاري المرسي ، ينظر شرح الكافية للرضي (٢/٣٨٤).

[٦] ينظر شرح المقدمة الكافية (٢/٦٦١).

[٧] هو قول المبرد ، ينظر المقتضب (١/١٦٥ – ١٦٧) ، (٤/٢٩٧).

تَرى أَنَّ مَعنَى الكلامِ مُشتَملٌ عَلى نِسبةِ الإعجابِ إلى الجنسِ⁽¹⁾ ، فالمشتمل⁽²⁾ عليه في المعنَى هو البدلُ ، وهو الصحيحُ ، والقولان الأوَّلان غير مستقيمين.»

وفي شرح الأنموذج⁽³⁾: معنَى الاشتمالِ أَنْ يكونَ لَهُ اتّصالٌ به ، ونعني بالاتصال: معنى نحويّاً ، وهو إمَّا بالضميرِ الراجع إليه ، أو بما هو قائمٌ مقامَه ، وهو لام الاختصاص ، نحو⁽⁴⁾: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ﴾ ، واللامُ تغني غناء الإضافةِ ، نحو⁽⁵⁾: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ أي رأسي.

قال عبد القاهر⁽⁶⁾: حق⁽⁷⁾ بدل الغلط أن يستعمل بـ"بل" ، وهذا البدلُ بمعزلٍ عن استعمالِ الفُصحَاءِ ، ولذلكَ لَم يرد في القرآنِ ، ولا يجوزُ الأخذُ بِهِ في شيءٍ منهُ، ولا الحملُ عليه ولا في الأحاديث.

{**قلتُ**: قولُهُ: "هذا البدلُ غيرُ فصيحٍ" ، واستدلَّ بعدمِ مَجيئِهِ في كَلامِ الحكيمِ سبحانه ليسَ بحجةٍ ظَاهرةٍ ؛ لأَنَّ لِلمُعْتَرِضِ أَنْ يَقولَ: لا نُسلِّمُ أَنَّهُ ليسَ بكلامٍ فَصِيحٍ ، فإِنَّ الفصاحةَ شيءٌ يتعلقُ باللفظِ ، وكونُهُ غلطاً شيءٌ راجعٌ إِلى المعنَى ، واللهُ يَتَعالى عن الغَلَطِ ومن نَابَ منابَهُ في الأَداءِ فعُدِمَ ورودُهُ في كلامهما لهذا ، لا لكونِهِ غَيرَ فصيحٍ.

ورأيتُ في بعضِ الحَواشي: قَالَ الإمامُ عبد القاهر⁽⁸⁾: « إِنَّ بَدلَ الغَلطِ إِنَّما يحسُنُ إذا أَردْتَ إلى أَنْ تَذمَّ إِنسانٍ بالجَهلِ والبلادة فتَقُولُ: مررتُ برَجُلٍ ، ثُمَّ تقولُ: بَلْ حمارٍ ، لا تُريدُ أَنَّهُ في الحقيقةِ حمارٌ ، ولكنَّكَ تُريدُ أَنَّهُ من الجَهلِ بحيثُ يجبُ أَنْ يكونَ إِطلاقُ لفظِ الرَّجُلِ عَليهِ في حُكمِ الغَلطِ ، فتَستَدركُ بـ"بل". ثُمَّ إِنَّ هَذا التَفسيرَ

---

(1) هكذا في الأصل وفي "ع" (إلى الحسن).

(2) في "ع" (والمشتمل).

(3) ينظر شرح الأنموذج ص (٧٤ – ٧٥).

(4) الآية (٤ ، ٥) من سورة البروج.

(5) الآية (٤) من سورة مريم.

(6) ينظر الجمل في النحو ص (٦٤) ، وشرح الجمل في النحو ص (٢٧٠ ، ٢٧٣) ، والمقتصد (٩٣٥/٢) ، والأصول (٤٨/٢) ، وشرح المفصل (٦٦/٣).

(7) في الأصل (من بدل) ، والصواب ما أثبت وهو من "ع" وشرح الجمل في النحو.

(8) ينظر شرح الجمل في النحو ص (٢٧٣).

لبيانِ الغَلَطِ حَسَنٌ ، لكنَّهُ يُخَالِفُ تفسيرَ صاحبِ الكتابِ ، فكَأنَّ الغَلَطَ يقع على وجهين، فَفَسْرُ الإمام يقع على المجازِ ، وفَسْرُ الشيخِ يَقَعُ على الحقيقَةِ ، وكلاهُمَا لا يخرجُ عن حد الغَلَطِ}(١).

قال صاحب الكتاب(٢): ما أردنا ببيانِ الغَلَطِ وتقديرِهِ تعليمه ، ولكنا أردنَا أنَّهُم إذا غَلِطُوا كيفَ يتداركونَهُ.

قال: ولَو أردتَ بـ"حمارٍ" رَجُلاً بَليداً لَم يَكُن بدلَ الغَلَطِ لكنَّكَ كَرِهتَ أَنْ تَصفهُ بالرجوليةِ لبلادتهِ ، فَقُلتَ "بِحِمَارٍ" وتركتَ "برجلٍ"(٣) {والله أعلمُ.

قُلتُ: ومن فوائدِ الكشافِ(٤): « في قولِهِ تَعالى(٥): ﴿ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا ﴾ أنَّ ﴿ أَحَدُهُمَآ ﴾ بدلٌ من ألفِ الضَّميرِ الراجعِ إلى ﴿ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ ﴾ في قراءةِ مَن قرأ(٦) ﴿ يَبۡلُغَانِّ ﴾ ، و﴿ كِلَاهُمَا ﴾ عطفٌ علَى ﴿ أَحَدُهُمَآ ﴾ فاعلاً وبدلاً في القراءَتين ، ولا يصحُّ أَنْ يكونَ ﴿ كِلَاهُمَا ﴾ تأكيداً لألفِ ﴿ يَبۡلُغَانِّ ﴾ ؛ لأنَّهُ عَطفٌ على مَا لاَ يَصحُّ أَنْ يكونَ تأكيداً ، فانتَظَمَ في حُكمِهِ ، فاعرفهُ»}(١).

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر المفصل ص (١٤٨).

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨١٥).

(٤) ينظر الكشاف (٢/٤٤٤).

(٥) الآية (٢٣) من سورة الإسراء.

(٦) هي قراءة حمزة والكسائي ، ينظر السبعة (٣٧٩) ، والتيسير (١٣٩) ، والنشر (٢/٣٠٦) ، والدر المصون (٧/٣٣٥) ، والبحر (٦/٢٦).

[تعريف البدل]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصــــل** :

وهو الذي يُعْتَمَدُ بالحَدِيْثِ ، وإنَّما يُذكرُ {الأوَّلُ}[١] لنحوٍ من التَّوطِئَةِ ، وليفادَ بمجموعِهِمَا فَضلُ تأكيدٍ وتَبيينٍ يكونُ في الإفراد. قَالَ سيبويه[٢] عَقيبَ ذكرِه أمثلةَ البدلِ: أَرادَ: رأيتُ أكثرَ قومِك ، وثلثي قومِكَ ، وصرَفْتَ وُجُوهَ أولِها ، ولكنَّهُ ثنَّى الاسمَ توكيداً. وقولهم: إنَّهُ في حُكمِ تَنحيةِ الأوَّلِ إيذانٌ مِنهم باستقلالِهِ بنَفْسِهِ ، ومفارقَتِهِ التأكيدَ والصِّفَةَ ، في كونِهِمَا تتمَّتَينِ لما يَتْبَعَانِهِ ، لا أنَّ يعنوا إهدارَ الأوَّلِ وإطِّرَاحِهِ ، ألاَ تَرَاكَ تَقولُ: [زيدٌ][٣] رأيتُ غلامَهُ رَجُلاً صَالحَاً؟ فلو ذَهبتَ تُهْدِرُ الأوَّلَ لم يَسُدَّ كَلامُكَ.»[٤]

تخ[٥]: « المقصودُ في بَابِ البَدَلِ هو الثَّاني ، أمَّا في بَدلِ المِثلِ من المِثْلِ فلأنَّ الأوَّلَ قد اشتَمَلَ عَلى ما اشتملَ عَليه الثَّاني ، لكنْ لاَ بُدَّ في الثَّاني من أنْ يكونَ فيهِ فَضلُ تبيينٍ لا يَكُونُ في الأوَّلِ فيكونُ أدخَلَ في القَصدِ ؛ لأَنَّهُ أكثرُ إفضاءً إلى الغَرضِ. وأمَّا في صِنْفَي الاشتِمَالِ فظَاهرٌ كَونُ الثَّاني مَقصُوداً. وأمَّا في بَدلِ الغَلَطِ فأظهرُ مِنهُ. والبَدَلُ للتَّشييدِ / بعد التَّمهيدِ. [١٥٤/أ]

قَالَ[٦]: واعلَم أنَّ شَيْخَنَا – {رحمه الله}[٧] – مِمَّنْ لا يُجْرِي قولَهم: "البَدَلُ في [حكم][٨] تنحيةِ المُبدَلِ" عَلى حَقِيقَتِهِ ، بلْ يُؤوِّلُهُ فيقُولُ: المرادُ بهذِهِ الكَلِمَةِ أنَّ البَدَلَ ليسَ كالصِّفَةِ والتَّأكيدِ.

وقولُهُ: "**لم يَسُدَّ كَلامُكَ**" ، أَيْ: لَمْ يَرتَبط أخرُ كلامِكَ بأوَّلِهِ ، وذلكَ لأنَّ [قولَهُ][٩]: "**رجلاً صالحاً**" بدلٌ من قولِهِ "**غلامَهُ**" ، فلو ذَهبتَ تَحذفُ "غُلامَهُ" من

---

[١] ساقط من المطبوع.

[٢] ينظر الكتاب (١/١٥٠).

[٣] مضاف من المطبوع ، وهو كذلك في تخ وشرح ابن يعيش.

[٤] المفصل (١٤٨).

[٥] ينظر التخمير (٢/١١٧ – ١١٨).

[٦] القول لصاحب تخ.

[٧] ساقط من "ع".

[٨] إضافة يقتضيها السياق ، وهي من "ع".

[٩] في الأصل (قولك) والصواب ما أثبت ، وهو من "ع".

الكَلامِ؛ لأَنَّهُ لا بُدَّ من ذكرِ عَائدٍ إلى "زيدٍ" حتَّى تَرتَبط بهِ الجُملةُ – وذلكَ الضميرُ هو المضافُ إِليهِ في"غلامه" – لَمْ يَجِئ كلامك سديداً.»

والسَّدَادُ: هو الصَّوَابُ والقصدُ من القَولِ والعَمَلِ ، ومنهُ التَّسْديْدُ: التَّوفيقُ للصوابِ والعَمَلِ الصَّالِحِ ، يقال(١): سَدَّ قَولُهُ يَسِدُّ بالكسر ، أي: صارَ سديداً ، هَكذا(٢) في مقدمة(٣) الأدب ؛ {وكذا في ديوان الأدب(٤).

وفي الأساس(٥) ، والإقناع(٦): "يَسَدّ" بالفتح ، ومصدر "سدَّدَ" ، كذلك **صح**(٧). قلت: ولكنه أظنه في العمل لا القول}(٨). وَسَدَّ قولُهُ يَسِدُّ بالكسر ، وسَدَّ الأمرَ كأسَدّ بالفَتحِ. ويُقَالُ فيهما سَديدٌ.

تخ(٩): « ما ذكَرَ الشيخُ(١٠) كلامٌ قَد بَاضَ فيه الفسادُ وعشَّشَ ، وذلكَ أَنَّ "**رَجُلاً صَالحاً**" هُنا منصوبٌ عَلى أَنهُ مفعولٌ ثانٍ ، لـ"**رأيت**" ، و"**غلامَه**" بالنَّصبِ المفعولُ الأوَّلُ.

فإنْ سَألتَ: فَمَا تقولُ في: زيدٌ أدركتُ غلامَهُ رَجُلاً صَالحاً؟

أجبتُ: هو منصوبٌ عَلى الحَالِ.

فإن سَألتَ: لَو كانَ ذلك الكلامُ مُجْرىً على حَقيقَتِهِ لجاز: مررتُ برَجُلٍ قائمٍ رَجُلٌ أخوه ، ولَما جَازَ: رأيتُ زَيداً إِيَّاهُ ، كمَا لا يَجوزُ: رأيتُ إِيَّاه ، ولَما جازَ: زيدٌ ضَربتُهُ أخاكَ ، كمَا لا يجوزُ: زيدٌ ضَربتُ أَخاكَ؟

---

(١) هكذا في الأصل ، وفي "ع": "صح: سد" ، وينظر الصحاح (٢/٤٨٥) (سدد).

(٢) في "ع" (وفي مقدمة الأدب).

(٣) مقدمة الأدب معجم عربي فارسي ، من مؤلفات الزمخشري ، طبع في طهران سنة ١٩٦٣م ، ينظر مقدمة نكت الأعراب في غريب الإعراب ص (١٧ – ١٨) ، وأربع شعراء عباسيين ص (١٤٥)، ولم أستطع الوقوف عليه.

(٤) ينظر ديوان الأدب (٣/١٣٩) ، (فَعَل يَفْعِلُ).

(٥) ينظر أساس البلاغة (سدد) (٢٩٠).

(٦) هو كتاب الإقناع لما حوى تحت القناع للمطرزي ، ينظر هدية العارفين (٦/٤٨٨) ، وتوجد منه نسخة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٢٥٣) لغة.

(٧) ينظر الصحاح (سدد) (٢/٤٨٥).

(٨) ساقط من "ع".

(٩) ينظر التخمير (٢/١١٨ – ١١٩).

(١٠) المفصل ص (١٤٨).

أجبتُ: أمَّا الأوَّلُ فإنَّما لا يجوزُ ؛ لأنَّهُ لَمْ يتمّ فيه الأوَّلُ ، وكذلكَ لو قُلتَ: زَيدٌ ضَربتُ أخاكَ إيَّاه. وأمَّا الثَّاني وإنْ كانَ بَدلاً من حَيثُ الصُّورة فهو تأكيدٌ من حَيثُ المعنى ، ألا تَرى أنَّ مَعناه: رَأيتُ زيداً نَفْسَهُ.

فإنْ سألتَ: "إيَّاهُ" باتفاق النَّحويين لَيس من ألفاظِ التَّأكيد؟

أجبتُ: نَعم لمَّا سَدَّ مَسَدَّ التَّأكيدِ أُجرى مُجراه ، ومن ثَّم قَالَ ابنُ السراج(١): وقولك: ضَربتُ قَومَك صَغيرَهُم وكَبيرَهُم ، إنَّهُ على التَّأكيدِ وإنْ لَمْ يَكُنْ "صَغيرَهم" من ألفاظِ التَّأكيدِ.

وأمَّا الثَّالثُ فالمعنيّ بقَولنا: "إنَّهُ في حُكمِ تَنحيةِ الأوَّلِ" أنَّهُ يَجوزُ تَنحيتُهُ إمَّا حَقيقةً ، وإمَّا تَقديراً ، أمَّا "حقيقةً" فَفِي نَحو: لَمْ يقْعُدُوا إلاَّ زَيْدٌ وأمَّا "تقديراً" فَفِي نَحو ما ذكرتُه ، وذلك أنَّ كَونَ(٢) الكلامِ الذي وقعَ فيه المُبْدَلُ جُزءاً من كلامٍ آخرَ أمرٌ(٣) عَارضٌ ، والعارضُ بمنزلةِ العَدَمِ ، إذ لا يُعتَدُّ بِهِ ، فكانَ البَدَلُ في حُكمِ تَنحيةِ المُبْدَلِ حُكْماً ، ثُمَّ الَّذِي يَشهَدُ لكونهِ في حُكمِ تَنحيةِ المُبْدَلِ حقيقةً لَفظُ ابنِ السَّراج: المَبْدَلُ مِنهُ بمنزلَةِ مَا ليسَ في الكَلامِ.»(٤)

{**قُلتُ:** مَا ذَكرَ الإمَامُ المحققُ(٥) فِي الاعتِرَاضِ عَلَى صَاحِبِ الكتابِ فِي مِثَالِهِ كَلاَمٌ حَسَنٌ ، لكنَّهُ غيرُ واردٍ عَلَيْهِ ؛ لأَنَّهُ رَكَّبَ هَذا المِثَالَ وعَنَى بِهِ الأَنْضَار(٦) ، فَهُو وَإِنْ احتَمَلَ غيرَهُ لا يعارِضُهُ لأَنَّ المثالَ عَلَى عِنَايتِهِ مُستَقِيمٌ ، فهَبْ أَنَّ الكَلامَ كالمُتَشَابهِ فماذا يَضرُّهُ ، وهو مثالُهُ وَعنايتُهُ؟.}(٧)

---

(١) ينظر الأصول (٢/٥٤).

(٢) في الأصل (أن يكون) ، وما أثبته من "ع".

(٣) في الأصل (من كلام آخر من عارض) ، وما أثبته من "ع".

(٤) بعده في "ع": (والله أعلم).

(٥) الإمام المحقق صاحب تخ ، وقد ورد اعتراضه قريباً ص (٣١٩) من التحقيق.

(٦) الكلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما أثبت ، أي: وعنى به الحسن والصلاح.

(٧) ساقط من "ع".

[استقلالية البدل]

قَالَ رَضِيَ اللّٰه عَنهُ:

« **فصل:**

والذي يَدُلُّ على كَونِهِ مُستقِلاً بنفسِهِ أَنَّهُ في حُكمِ تَكريرِ العَامِلِ ، بدليلِ مَجيءِ ذلكَ صَرِيحاً في قوله عَزَّ وجَلَّ(١): ﴿ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾ ، وقولُهُ(٢): ﴿ لَّجَعَلۡنَا لِمَن يَكۡفُرُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ لِبُيُوتِهِمۡ سُقُفًا(٣) مِّن فِضَّةٍ ﴾ وهَذا من بَدَلِ الاشتمالِ.»(٤)

قُلتُ: وَفِي(٥) شَرحِ(٦) الأُنموذجِ لِصَاحِبِ التَّخمِيرِ: « وَالمِثَالُ المُستَملَحُ فِي هَذا(٧) البابِ قول الأبيوردي(٨):

وَهَبَّ الغُلامُ العَبْشَمِيُّ بِسَيْفِهِ   إلى جُنَّحِ الأَضْلاعِ مِيلِ الغَوارِبِ
بِأَبيَضَ مَصْقولِ الغِرارَيْنِ حَدُّهُ   نَجِيُّ عَراقيبِ المَطِيِّ النَّجائِبِ

جُنَّحُ: جَمعُ جَانِحٍ ، وهو المَائِلُ ، وأَنَا(٩) أقول: والعَلَم الظاهر في هذا النحو قوله تعالى: ﴿ إِنۡ هُوَ(١٠) إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٧﴾ لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴾(١١) ، وإِنَّمَا أُبدِلُوا لأَنَّهُم هُم الذين انتفعوا بالذكر ، فكأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ لَهُمْ خَاصةً {فاعرفهُ:

---

(١) الآية (٧٥) من سورة الأعراف.

(٢) الآية (٣٣) من سورة الزخرف.

(٣) في "ع" ﴿سُقُفًا﴾ ولم يكمل قوله تعالى ﴿مِّن فِضَّةٍ﴾ ، وهو في المطبوع.

(٤) المفصل ص (١٤٨ – ١٤٩).

(٥) في الأصل (وفي الأنموذج) وما أثبته من "ع".

(٦) ينظر النص في المقاليد (٢٢٤/ب).

(٧) في الأصل (في هذا) ، وما أثبته من "ع".

(٨) هو في ديوانه (٢٧٣/١).

(٩) في "ع" (فأنا).

(١٠) في الأصل (هذا) والصواب ما أثبت ، وهو ما عليه المصحف ، وهو كذلك في "ع".

(١١) الآية (٢٧ ، ٢٨) من سورة التكوير.

ومما يلوح لي أنَّ تكريرَ هَذا العامل في هذا الباب لَمْ يَـأتِ إلاَّ في بَعض حروفِ الجَرِّ ، والشواهدُ نَثراً ونظماً تُطلعكَ عَليه إذا استقريتَ ذلكَ في استعمالهم}(١)

قولُهُ(٢): ﴿ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ بدلُ البعضِ من الكُلِّ {ذَهَبَ قومٌ إلى أنَّ العَامِلَ في البَدَلِ هو العاملُ في المبدَلِ ، والمنصُورُ هو المذهبُ المشهورُ}(١).

وقالَ شَيخُنا(٣) – رحمهُ الله – : سألت سراج الدين / السكاكي عن قوله(٤) ﴿ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ أَمَجرُورٌ باللاَّمِ الثانيةِ أمْ بالأُولى؟. فقال: بالأُولى حتى يكون تَبَعاً وبدَلاً ، وإنَّ هَذا لشيء عُجابٌ. [١٥٤/ب]

تخ(٥): « تكريرُ العاملِ يَدلّ على أَنَّهُ في حُكمِ تَنحيةِ الأَوَّلِ ؛ لأَنَّهُ استِئنافٌ للتعليق الثَّاني ، كمَا عُلِّقَ بالأوَّلِ ، فيكُونُ البدلُ مُتعَلِّقاً بالشَّيءِ السَّابقِ ، حَسبَ مَا تعلَّقَ بهِ المُبْدَلُ ، ولا نَعني أَنَّهُ في حُكمِ تَنحيةِ المُبدلِ سوى هَذا القَدرِ ، مثالُه: رَجُلٌ توَسَّلَ إلى الأمير برَجُلٍ ، فإِنَّهُ لا يكون المُتوَسِّلُ(٦) في حُكمِ تَنحيةِ المُتوَسَّلِ بهِ ، أَمَّا إذا ثَبتَ للمُتوَسِّلِ عَيْنُ القُربَةِ الَّتي هي ثابِتَةٌ للمتوسَّلِ بهِ فقَدْ صَارَ المتوَسِّلُ في حُكمِ تَنحيةِ المُتوسَّلِ بهِ.»

قَالَ عبد القاهرِ(٧): « التَّكريرُ بحرفِ الجَرِّ يكثر في المجرورِ ؛ لأَنَّ الحَرفَ لا يستكره تكريرُه لاختصارِه ، وإنَّمَا تَقِلُّ الإعادةُ والتَّكريرُ في الفعلِ لزيادة اختصاصه بالثِّقَلِ ، في قولكَ(٨): جَعَلتُ مَتاعَكَ بعضَهُ في بَعْضٍ ، وإِنَّمَا كَانَ البدلُ في حُكمِ تَكريرِ العامِلِ لأَجْلِ أَنَّ البدلَ يُترَكُ إليهِ المبْدَلُ مِنْهُ ، ولا كذلكَ الصِّفَةُ؛ لأَنَّ الموصوفَ ليسَ في حُكمِ المترُوكِ ، بَلْ كَانَا جَارِيَيْنَ مَجْرَى اسمٍ واحدٍ ؛ لأَنَّهمَا عَينٌ واحدةٌ ، فيَعملُ فيهمَا عَاملٌ واحدٌ ؛ لأَنَّ الشَّيءَ المتَّحدَ لا يتعددُ عاملُهُ.»

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) الآية (٧٥) من سورة الأعراف.

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨١٩).

(٤) الآية (٣٣) من سورة الزخرف.

(٥) ينظر التخمير (١١٩/٢).

(٦) في الأصل و"ع" (للتوسّل) وما أثبته من التخمير.

(٧) ينظر المقتصد (٩٢٩/٢ – ٩٣٠).

(٨) في "ع" (في نحو: ...).

قلتُ: وَقَدْ صرح الشيخ(١) عبد القاهر: « أنَّ "ثُلُثَيْهِمْ" في قَولِكَ: "مررتُ بالقومِ ثُلُثَيْهِمْ" مجرورٌ بحرفِ جرٍ آخرَ ، كأنَّكَ قُلتَ: بقومِكَ بثُلُثَيْهِمْ» ، وهذا نصٌ مِنْهُ مخالفٌ لما ذَكَرَهُ الشيخ السكاكي(٢). ثُمَّ إنَّ في كَلامِ عبد القَاهرِ عُقدَةً مُشكلةَ الحَلِّ من جهةٍ أُخرَى ، وهي أَنَّ الجارَّ إمَّا هُو مُضمرٌ في البَدلِ أَوْ لا ، وكلاهُمَا فِيْهِ كالمُسْتَبْهِمِ، أَمَّا الأَوَّلُ فلأَنَّ إضمارَهُ هُنَا إنْ كَانَ كانَ قيَاساً مُتْلئباً في جَميعِ بابِ البدل، وإِضمارُ الجارِّ قليلٌ قليلٌ في شيءٍ من المواضعِ. وأَمَّا الثَّاني فلأَنَّ إعمالَهُ وهو غيرُ مُضمرٍ ولا مَلفوظٍ ليسَ من أُصولهم في شيءٍ ؛ لأَنَّ العاملَ – وهو عاملٌ – مَهمَا وُجدَ في كَلامِهم لم يَحلْ عَنْ أَحدِ هذينِ الوصفينِ.

{**قلتُ:** وفي الكشافِ(٣) – في سورة الزخرف – : « ويجُوزُ أَنْ يكونَ اللامانِ في(٤) ﴿ لِمَن يَكْفُرُ ﴾ و﴿ لِبُيُوتِهِمْ ﴾(٤) كمَا في قولِكَ: وهبتُ لَهُ ثوبَاً لقميصهِ. وقرَأَ عبدُ الله(٥) ﴿ عَن قِتَالٍ فِيهِ ﴾(٦) بإعادةِ حرفِ الجَرِّ في سُورةِ البَقرةِ.»}(٧)

---

(١) ينظر المقتصد (٢/٩٢٩).

(٢) ينظر مفتاح العلوم ص (١٣٩).

(٣) ينظر الكشاف (١/٣٥٧) ، (٣/٤٨٧).

(٤) الآية (٣٣) من سورة الزخرف.

(٥) هي قراءة عبد الله بن مسعود في معاني القرآن للفراء (١/١٤١) ، والوسيط (١/٣٢١) ، والمحرر الوجيز (١/٢٩٠) ، والدر المصون (٢/٣٩٠) ، وهي قراءة عبد الله بن عباس والأعمش في البحر (٢/١٤٥) ، والدر المصون (٢/٣٩٠) ، وزاد في البحر أنها قراءة الربيع.

(٦) الآية (٢١٧) من سورة البقرة.

(٧) ساقط من "ع".

[عدم المطابقة بين البدل والمبدل منه]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصــــــل** :

وليسَ بمشروطٍ أنْ يَتطابَقَ البَدَلُ والمُبْدَلُ منه تَعريفاً وتَنكيراً بَلْ لَكَ أن تُبْدِلَ أيَّ النَّوعينِ شئتَ من الآخرِ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى[1]: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ ، وقَالَ[2] ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾ خلا أنَّهُ لا يحسُنُ إبدالُ النَّكرةِ من المعرفَةِ إلاَّ مَوصُوفةً كـ﴿ نَاصِيَةٍ ﴾.»[3]

قُلتُ: وفي تَفْسيرِ النَّسَفي[4] ـ رحمه الله – : هذا النَّحو يُسمَّى عندَ الخليلِ[5] البَدلَ ، وعند الأخفشِ عَطفَ بيانٍ ، وعند الكسائي الإتباعَ ، وعند الفراءِ المترجَمَ ، فاعرفهُ[6].

شع[7]: « هذا بخلافِ الصِّفةِ والتَّأكيدِ ، وذلكَ لأنَّ البدلَ إمَّا أنْ يُقَالَ هو في حُكمِ تَكريرِ العَاملِ ، فإنْ ظَهرَ المضمرُ صارَ كالجملتين ، فلا يلزمُ التَّطابقُ ، وإمَّا أنْ يُقَالَ عاملُهُ عاملُ الأوَّلِ ، ولكن لمَّا كانَ مَقصُوداً والأولُ كالتتمَّةِ لَمْ يَلزمْ مطابقتهُ كما لزمَ في التَّتمةِ ؛ لقوَّةِ مَا هو أصلٌ ، وضَعْفِ ما هو فرعٌ ، فالبَدلُ أصلٌ لأنَّهُ مقصودٌ، والصِّفَةُ فرعٌ لأنَّهَا تتمةٌ. وإنَّمَا لَمْ يحْسُن إبدالُ النكرةِ من المعرفةِ لأنَّهَا إنْ كَانَتْ من بَدلِ الكُلِّ من الكلِّ وهي هي في المعنَى فلا يحسنُ أنْ يُؤتَى بالمقصودِ من غَيرِ زيادةٍ على ما هو [غير][8] المقصود ، وإنْ كانَ غير بَدلِ الكُلِّ من الكلِّ لزمَ أنْ

---

[1] الآية (٥٢ ، ٥٣) من سورة الشورى.

[2] الآية (١٥ ، ١٦) من سورة العلق.

[3] المفصل ص (١٤٩).

[4] هو نجم الدين النسفي ، وقد سبق ذكره.

[5] ينظر الجمل في النحو للخليل ص (١٨٦).

[6] تنظر المسألة في الجمل للزجاجي ص (٢٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٣١) ، والبسيط في شرح الجمل (١/٣٩٤) ، والدر المصون (١١/٦٠).

[7] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٥١).

[8] زيادة يقتضيها السياق وهي من "ع" وشح.

يكونَ ثَمَّ ضَميرٌ يرجعُ إلى المُبْدَلِ. فإنْ كَانَ مُتَّصلاً بهِ رجعَ معرفةً ، وإنْ كَانَ مُنفصلاً عنهُ رجعَ موصُوفاً وما اتَّصلَ بهِ صفتهُ كقولك: [أعجبني زيد رأسهُ ، وما انفصلَ عنه كقولك:](١) أَعجَبَني زيدٌ رأسٌ لَهُ ، فلأجلِ ذلكَ وجبَ ما ذُكِرَ. وهَذا في غَيرِ بدلِ الغَلَطِ، فأمَّا في(٢) بَدلِ الغَلَطِ فلا يَجري فيه ذلك ؛ لفَواتِ المعنَى المذكور ، إذْ قَدْ تَغْلَطُ بذكرِ "زيدٍ" وأنتَ تَعنِي "حماراً" ، وهذا مِمَّا يَدُلُّكَ على أنَّ بدلَ الغَلَطِ عِندَهُم مُطَّرحٌ.»

قلتُ: وفي تَتمَّةِ عبد القاهر(٣): إنَّمَا وَجَبَ أنْ يكونَ في البَدلِ بيانٌ ؛ لأنَّ في تَعرِّيهِ من البَيَانِ مَا يدخلُه في حَدِّ الغلطِ ، كأنَّهُ أرادَ أن يقولَ: مَررتُ بناصيةٍ ، فأَدخَلَ الألفَ واللاَّمَ غَلطاً ، فاستدركَهُ بإسقَاطِهِمَا / فقال: "ناصيةٍ" ، فاعرفهُ. [١٥٥/أ]

قالَ صاحبُ الكتابِ(٤): « الغرضُ من البَدلِ فَضلُ التَّبيينِ وزيادةُ التَّأكيدِ» ، وليسَ في التَّنكيرِ من ذَلكَ شَيءٌ يُعتَدُّ بهِ.

قُلتُ: جَوازُ وُقُوعِهِ نَكرَةً والمُبْدَلِ مَعرِفَةً دَليلٌ عَلَى استِقلالِهِ ، واستِحسَانُ كَونِهِ مَوصُوفاً(٥) لِتَنَاسُبِ المَعْرِفَةِ مِن وَجْهٍ دَلِيْلٌ عَلَى أَنَّهُ لا يَستغني عن الأوَّلِ كُلَّ الاستغناء، فَرُوعِيَت فِي مِثْلِ هَذَا الصَّنِيعِ كِلْتَا الجِهَتَينِ. إِذْ حَقِيقَةُ الإبدالِ مُشتملَةٌ على ذلكَ.

تخ(٦): « عَدَمُ اشْتِرَاطِ التَّوافُقِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ البَدَلَ فِيْهِ فَضْلُ تَبْيِيْنٍ لاَ يَكُونُ فِي الأَوَّلِ» ، وإِنَّ هَذَا مُنْقَطِعٌ عَنْ ذَاك.

---

(١) إضافة يقتضيها النص وهي من شح.

(٢) في "ع" (فأما بدل الغلط).

(٣) ليس في كتاب التتمة المطبوع المنسوب لعبد القاهر ، والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٢٠).

(٤) ينظر المفصل ص (١٤٨).

(٥) في الأصل (موصوفة) الصواب ما أثبت وهو من "ع".

(٦) ينظر التخمير (١٢٠/٢).

{قُلتُ: قَالَ(١) هُنَا: « لا يَحسنُ الإبدالُ من المعرفَةِ إلا بوصفِ التَّخصيصِ» (٢) للتَّطَابقِ من وجهٍ ، وذَكَرَ في سورةِ الإخلاصِ(٣): « أنَّ(٤) ﴿ أَحَدٌ ﴾ يَجُوزُ أَنْ يكونَ بَدلاً من(٤) ﴿ ٱللَّهِ ﴾ وليسَ بموصوفٍ مع التنكيرِ كما ترى ففيهِ شيءٌ من التدافعِ. وذكَرَ(٥): في قولِهِ تَعالَى(٦): ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ ﴾ : « أنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً ، ويَجُوزُ أَنْ يكونَ مُبتدأً مُضمَّناً مَعْنَى الشَّرطِ». والوَقفُ عَلَى هَذا يَجوزُ في(٧) ﴿(٨) مُرِيبٍ ﴾ }(٩) فاعرفهُ.

---

(١) ينظر المفصل ص (١٤٩).

(٢) ينظر المقتضب (١/١٦٤) ، وشرح الوافية لابن الحاجب (٢٦٩) ، والصفوة الصفية (١/٧٧٤)، وشرح الكافية للرضي (٢/٣٨٧).

(٣) ينظر الكشاف (٤/٢٩٨).

(٤) الآية (١) من سورة الإخلاص.

(٥) ينظر الكشاف (٤/٨).

(٦) الآية (٢٦) من سورة ق.

(٧) الآية (٢٥) من سورة ق.

(٨) في الأصل (قريب) الصواب ما أثبت.

(٩) ساقط من "ع".

[إبدال الظاهر من الضمير]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« فصــــــل :

ويُبدَلُ المُظْهَرُ من المُضمَرِ الغائبِ دونَ المُتَكَلِّمَ والمخَاطب ، تَقُولُ: رأيتهُ زَيداً ، ومررتُ بهِ زَيدٍ ، وصَرَفْتُ وُجُوهَهَا أَوَّلِها. ولا تَقولُ: بِيَ المِسكينِ كانَ الأمرُ ، ولا عَليكَ الكريمِ المُعَوَّلُ.

والمُضْمَرُ من المُظهَرِ نحو قولِكَ: رأيتَ زَيداً إِيَّاهُ ، ومررتُ بزيدٍ بِهِ. وَالمضمَرُ من المُضْمَرِ كقولِكَ: رأيتُكَ إِيَّاك ومررتُ بِكَ بِكَ.»

{**قلتُ**: ذكَرَ أَنَّ قَولَ الفَرزدق(١):

عَلَى حَالِهِ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بالمالِ حاتمِ

جاءَ بكسرِ الميمِ ، عَلَى إِبدالِ "حاتمِ" من الهاءِ في "جُودِهِ" ، وهكذا ذكرَهُ ابن جنِّي(٢) في كتابِ اللُّمَع.}(٣)

شع(٤): « قولُهُ: "**دونَ المتكلِّمِ والمخاطَب**" ليسَ على إطلاقهِ ؛ لأَنَّهُ يَجوزُ إبدالُهُ عنهُمَا إِذا كانَ بدلَ اشتمالٍ ، تَقُولُ: أَعجَبَني علمُكَ ، وأَعجبتُكَ علمي ، ومَن جَوَّزَهُ في بَدلِ الاشتمالِ يلزمهُ تجويزهُ في بَدلِ البَعضِ ؛ لأَنَّهُ في معنى بدلِ الاشتمالِ ؛ لأَنَّهُ يَصحُّ الإعجابُ في الوَجهِ ، بأَنْ يُقالَ: أَعجبتُكَ وَجْهِي ، فالجِهَةُ التي اقتضَتْ جَواز بدلِ الاشتمالِ موجودةٌ(٥) في البَعضِ ، وإِنَّمَا امتنعَ إبدالُ الظاهرِ مِن المُضْمَرِ ؛ لأَنَّ الأَولَ أَخصُّ من الثَّاني ، والمقصودُ من البَدلِ البيانُ كما ذُكِرَ. والمُضمَرُ(٦) أعرَفُ لا سيما إذا كانَ أعرفَ المعارفِ ، كضَميرِ المُتَكلِّمِ والمُخَاطَب. وتخصُّصُ ضَميري المُتَكلِّمِ والمخاطَبِ فوقَ الغائبِ ، فيَجرِي في الغائِبِ ما لا يَجرِي فيهِمَا.

---

(١) هو له في ديوانه (٢/٢٩٧) ، والكامل (١/٣٠٤ ، ٣٠٦) ، واللسان (حتم) (١٢/١١٥) ، والمقاصد النحوية (٤/١٨٦) ، وبلا نسبة في اللمع ص (١٤٥ ، ٢٥١) ، وشرح ابن يعيش (٣/٦٩) ، وشرح شرح شذور الذهب ص (٢٤٥).

(٢) ينظر اللمع ص (١٤٥ ، ٢٥١).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٥١ – ٤٥٢).

(٥) في الأصل (موجود) بالتذكير ، وما أثبته من "ع".

(٦) في "ع" (والضمير).

فإنْ قيلَ: إذا جَازَ إبدالُ النَّكِرَةِ من المعرفةِ فلِمَ لا يجوزُ إبدالِ المعرفَةِ مِن المعرفَةِ الَّتي هي أعرفُ ، وإلاَّ فالمَنعُ في النَّكِرةِ أَولَى؟

الجَوابُ: إنَّمَا جُوِّزَ ثَمَّةَ لإشعارِ صفةِ النَّكرةِ بمعنًى لَم يُشْعَرْ بِهِ الأَوَّلُ ، ولا يلزمُ مثلهُ في بدلِ الظاهرِ من ضميرِ المتكلمِ ، ولا يُقالُ: جَوَّزْهُ بشرطِ الصِّفَةِ ؛ لأَنَّهُ لَو جُوِّزَ لأدَّى إلى أن يُوصفَ المُضمَرُ ؛ لأَنَّ البَدَلَ هو المبدلُ إذا كان بدلَ الكُلِّ من الكُلِّ ، وإذا كانَ كذلكَ فإذا وَصفنا الثَّاني فكأَنَّنَا وَصَفنَا الأولَ ، وهو مضمرٌ ، فافترقا. وشاهدُ بَدلِ الاشتمالِ من ضميرِ المتكلمِ قولُهُ(١):

ذَريني إنَّ أمْرَكِ [لَنْ](٢) يُطاعَا   وما الْفَيْتِني حِلْمي مُضَاعَا»

{**قلتُ:** أبدَلَ معنًى من عينٍ ، وعلَى عكسِهِ قَالَ الأبيوردي(٣):

وأَذْعَرَ بالعِزِّ الإمامِيِّ صَرْفُهُ   مَخَافَةَ أَنْ يَقتادَ جاري عانِيا

بأروعَ من آلِ النَّبيِّ إذا انْتَمَى   أَفاضَ على الدُّنيا عُلاً ومَساعِياً

حيثُ أَبدلَ "أروعَ" من "العِزِّ" ، وإنْ قَدَّرْتَ مُضَافاً حُذِفَ علَى أنْ يَكونَ المعنَى: بعزِّ أَروعَ كانَ نَحويًّا سيبويًّا}(٤).

« وأَمَّا بَدلُ المُضمرِ من المظهرِ فجائزٌ على كُلِّ حالٍ ؛ لأَنَّ الثَّانِي هُو المقصودُ ، وهو أعرفُ من الأَوَّلِ. قَالَ: والأحسَنُ في: "رأيتكَ إيَّاكَ" ونَحوه أنْ يُجعَلَ تأكيداً لا بَدَلاً.»(٥)

حم: والذي يُوضحُ امتناعَ إبدالِ المُظْهَرِ من المُضْمَرَيْنِ أَنَّهُ قَالوا: ربَّهُ رَجُلاً ، ولم يَقُولُوا: ربُّكَ رَجُلاً ، ولا ربِّي رَجُلاً ، لِمَا في الأَوَّلِ من جَهالَةٍ لا تَتَصوَّرُ فيهما، ولأَنَّ الاستفهامَ لا يستقبحُ فيه دونَهُمَا.

---

(١) هو لعدي بن زيد في ديوانه (٣٥) ، ومعاني القرآن (٤٢٤/٢) ، وشرح أبيات سيبويه (٢١٣/١) ، وخزانة الأدب (١٩١/٥) ، وهو لرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب (١٥٦/١) ، والأصول (٥١/٢) ، وتحصيل عين الذهب ص (١٢٩) ، والمقاصد النحوية (١٩٢/٤) ، وبلا نسبة في معاني القرآن (٧٣/٢) ، والتمام ص (٢١) ، وشرح ابن يعيش (٦٥/٣) ، وشواهد التوضيح ص (٢٠٧) ، وشرح شذور الذهب (٤٤٣) ، وشرح ابن عقيل (٢٢٩/٢).

(٢) في الأصل و"ع" (أن يطاعا) والصواب ما أثبته وهو المثبت في المصادر.

(٣) هما في ديوانه (١١٢/١ – ١١٣) ، وأذعر: أفزع.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٣/١).

تقريرٌ آخرُ: إذا قُلتَ: مررتُ بي زيدٍ(١) ، كُنتَ كأنَّكَ وَضعتَ العَامَّ موضعَ الخاصِّ ، وقصدتَ تبيينَ الشيءِ وإيضاحِهِ بمَا هُو دونَهُ في الوُضوحِ. وضميرُ المخاطَبِ بهذِه المنزلةِ ؛ لقلة الاحتمالِ فيهِ ، أو لِعدَمِهِ أصلاً ؛ لأَنَّ المُخاطبَ قد يَتَّحِدَ، أَمَّا الغَائبُ فلا.

[١٥٥/ب] {**قلتُ**: وذكَرَ / فَخرُ المشايخِ في مُحصَّلِهِ: سَمعتُ جارَ الله يقولُ: في قوله عزَّ وَجلَّ(٢): ﴿ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ﴾ أنَّ ﴿ بِٱلدِّينِ ﴾ بدلٌ من كاف ﴿ يُكَذِّبُكَ ﴾ ، كأنَّهُ قَالَ: يُكذِّبُ بالدِّين ؛ لأنَّ تكذيبَ الرسولِ تكذيبُ الدينِ ، وهو مِن بَدَلِ الاشتمالِ ؛ لأَنَّ الدِّينَ مُشتَمِلٌ بِهِ}(٣).

قولُهُ: "**مَرَرتُ بزيدٍ بِهِ**" ، إِنَّمَا أُعيدَ العاملُ فيهِ وهو حرفُ الجرِّ ، لأَجلِ أَنْ يَتَّصِلَ بهِ الضميرُ المتَّصلِ المجرورِ ، إذْ لا ضَميرَ مُنفصلٌ لَهُ.

تخ(٤): « المُبدَلُ {مِنْهُ}(٣) للتدرج مِنْهُ إلى البَدَلِ ، وإنَّمَا يُتدرَّجُ منه إليهِ إن لو لَمْ يَكُن بَينهما تَنافرٌ ، والشَّيئان متى اختلَفا غَيْبَةً وخِطاباً أو غَيبَةً وحِكايةً فَقَدْ تَنافرا.

فإن سألت: فَمَا تَقولُ في قَولِهِ(٥):

۞ **ويعلمُ أَنْ سَنَلقاهُ كَلانا** ۞

بالنُّونِ ، فإنَّهُ أَبدلَ فِيْهِ المظهَرَ – أعني: "كلانا" – من ضَميرِ الحكايةِ. وقولُهُ تَعالَى(٦) ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ فقَدْ أَبدلَ فِيْهِ الغائبَ من المخاطَبِ؟

أجبتُ: أَمَّا الأَوَّلُ فلأَنَّ المضافَ لمَّا كانَ في الحقيقةِ تأكيداً للمُضافِ إِليهِ ، وهو ضَميرُ حِكايةِ المبدَلِ مِنْهُ جازَ إِبدالُهُ مِنْهُ. وأَمَّا الثَّاني فذاكَ من أَجلِ أَنَّ الخِطَابَ

---

(١) في الأصل (مررت بزيد) وما أثبته من "ع".

(٢) الآية (٧) من سورة التين.

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر التخمير (١٢٠/٢).

(٥) تقدم ذكره.

(٦) الآية (٢١) من سورة الأحزاب.

ليسَ لقوم بأَعيانِهم ، فنُزِّلوا مَنزلَةِ الغُيَّبِ ؛ لأَنَّ المعنَى: لَو كَانَ للنَّاسِ فيهم أُسوةٌ ، أَو لأَنَّ المعنَى: لَقَدْ كَانَ لَكُم فيهم أُسوةٌ حَسَنَةٌ لراجيكم الله ، والله أَعلَمُ.

فإِنْ سَأَلتَ: لِمَ لاَ يَجوزُ أَنْ يَكونَ الضَّميرُ الثَّاني في: "رأيتكَ إِيَّاكَ" تَأكيداً؟ كَما أَشَارَ إِليهِ في **شح** (١)قبلُ.

أَجبتُ: لأَنَّ الضَّميرَ متَى تَأكَّدَ بضَميرٍ فلا يَخلو إِمَّا أَنْ يَتَوافقَا إِعرابَاً وهو(٢) البَدل ، أَو لا وذلكَ هو التَّأكيدُ ، علَى ما مَضَى في فَصلِ التَّأكيدِ.»

---

(١) ينظر ص (٥٠٤) من التحقيق.

(٢) في "ع" (وذلك هو البدل).

[عطف البيان]

[عطف البيان]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

عطفُ البَيَانِ: هو اسمٌ غيرُ صِفَةٍ ، يَكشِفُ عن المرَادِ كَشفُهَا ويُنزَّلُ من المتبوعِ مَنزلةَ الكَلِمَةِ المستَعْمَلَةِ من الغريبة إذا تُرجِمَتْ بها ، وذلكَ نحو قولِهِ(١):

﴿ أقسَمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمَرْ ﴾

أرادَ عُمَرَ بن الخطابِ – رضى الله عنهُ – فهو كما ترى جَارٍ مَجْرى التَّرجَمةِ ، حَيْثُ كَشفَ عن الكُنْيَةِ ، لقيامِهِ بالشُّهرَةِ دُونَها.»(٢)

{ذَكَرَ الشيخُ في الكشاف(٣): « في قولِهِ(٤): ﴿ وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَـٰرُونَ أَخِي ﴾ علَى أحدِ الوجهين أنَّ ﴿ هَـٰرُونَ ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿ وَزِيرًا ﴾ و﴿ أَخِي ﴾ إمَّا بدلٌ من ﴿ هَـٰرُونَ ﴾ ، أو عطفُ بيانٍ آخر لـ ﴿ وَزِيرًا ﴾.»

قُلتُ: وهذا يدلُّ على أنَّهُ لا يَجِبُ أنْ يكونَ عَطفُ البيانِ عَلَماً كَمَا وَقَعَ في بعضِ الحَوَاشِي ، وهو غَلَطٌ من النُّسَّاخِ. ومن ذلك بيتُ السقطِ(٥):

وَرَدْنَا ماءَ دِجْلَةَ خَيْرَ مَاءٍ وَزُرْنَا أشْرَفَ الشَّجَرِ النَّخِيلا

---

(١) ما بعده – وقد ورد في المطبوع وسيأتي في الشرح – :

﴿ ما مسها من نقب ولا دبر ﴾

وهو لكيسبة النهدي كما سيأتي في الشرح ، وهو لرؤبة في شرح ابن يعيش (٧١/٣) ، والمقاصد النحوية (٣٩٢/١) ، وهو بعيد جداً حيث توجه الشاعر إلى عمر رضي الله عنه ، وليس في طبقته ، وهو لعبد الله بن كيسبة النهدي في الخزانة (١٥٤/٥) ، وهو بلا نسبة في المخصص (١١٣/١)، والصفوة الصفية (٧٤٠/١) ، واللسان (نقب) (٧٦٦/١) ، وأوضح المسالك (١١٨/١) ، وشرح شذور الذهب (٤٣٥) ، وشرح الأشموني (١٢٩/١) ، وشرح التصريح (١٢١/١) ، ومعاهد التنصيص (٩٤/١).

(٢) المفصل ص (١٤٩ – ١٥٠).

(٣) ينظر الكشاف (٥٣٥/٢).

(٤) الآية (٢٩ ، ٣٠) من سورة طه.

(٥) هو في سقط الزند ص (٢٧٢).

قال المشرِّحون(١): "النَّخيْلاَ" عطفُ بيانٍ لــ "أَشْرَفَ الشَّجَرِ"}(٢).

قَالَ شَيْخُنَا {رحمه الله}(٢): من فوائدِ الجَمعِ بين الاسمينِ في هذا البابِ أَنْ يذكرَ أَحدُهما للتَّعظيمِ أو للتحقيرِ ، والآخَرُ للبيانِ والتفسيرِ ، فيَحصلُ من مجموعِهِمَا عندَك ما لا يكونُ في الإفرادِ. وسُمِّيَ عَطفاً لإمالةِ الثَّاني إلى إعرَابِ الأَولِ ، أو تَثنيةِ الأَوَّلِ بالثانِي ، مأخُوذٌ من عَطَفَ العُوْدَ: أماله فانعَطَفَ ، أو عَطَفَ الوِسادة ثَنَاها ، ويجمعهُمَا المعنَى الأَوَّلُ(٣).

وفي شَرحِ المقدِّمَةِ لابنِ الحَاجبِ(٤): « اشتراطُ بعضِهِم(٥) "أَنْ يكونَ الثَّاني أَشهرَ وأَوضحَ من متبوعهِ" غيرُ لازمٍ فإِنَّهُ لَيْسَ هو المقصودُ بالنسبةِ ليعتبر فيه ذلك، إِنَّمَا جاءَ موضحاً ، وقَدْ يُوضحُ الشيىءُ الشيءَ عند اجتماعِهمَا ، وإِنْ كَانَ الأَوَّلُ أَوضَح ُمن الثَّاني لَو افترَقا.»}(٢)

حم: سُئِلَ صاحبُ الكتابِ عن الفَرقِ بينَ البَدَلِ وعطفِ البيانِ ، فقال: الأَوَّلُ من الاسمينِ في البَدلِ في حكمِ المنّحى ، وفي العَطفِ كُلٌّ منهما قَارٌّ في موضعه ، غيرَ متنحٍّ شيءٌ منهما نحو: أَخوكَ زيدٌ حاضر"(٣).

تغ(٦): « عَطَفِ البيانِ: هو الكَشفُ بغيرِ الوَصفِ».

عق: قال ابن جني(٧): « معنى عَطْفِ البيانِ: أَنْ تُقيمَ الأسماءَ الصريحةَ غيرَ المأخوذةِ مِنَ الفعلِ مُقامَ الأَوصافِ المأخوذة مِنهُ».

والفرقُ بينَ عَطفِ البَيَان والصِّفَةِ أَنَّ الصِّفَةَ تَدلُّ على معنى يَجبُ لكلِّ من كَانَ لَهُ ذَلِكَ المعنَى ، أَنْ يُسمَّى بِهِ ، أو يُوْصفَ بهِ ، وليس كذلك العطفُ ، فإِنَّهُ لَو شَارَكهُ غيرُه في كُلِّ شَيءٍ لَمْ يَجبْ لَهُ مثلُ اسمهِ العَلَم.

---

(١) ينظر شروح سقط الزند (٣/١٤٠٠) ، وهو للخوارزمي.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٢٤).

(٤) ينظر شرح المقدمة الكافية (٢/٦٦٨).

(٥) هو قول عبد القاهر الجرجاني والزمخشري ، ينظر الجمل ص (٦٤) ، والمفصل ص (١٤٩).

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٥٢).

(٧) ينظر اللمع ص (١٤٨).

قال الإمام فَخرُ المشايخِ(١): في قولِه تعالى(٢): ﴿ ذَٰلِكَ(٣) جَزَآؤُهُمۡ جَهَنَّمُ ﴾ سَأَلَنِي الشَّيخُ جارُ اللهِ عنَ هذه الآيةِ سنةَ عشرينَ وخمسمائةٍ ، فَقُلتُ: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمۡ ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ ، و﴿ جَهَنَّمُ ﴾ عطفُ بيانٍ ، فاستحسَنَ جوابي ، وتَعَجَّبَ منهُ. وقَالَ: لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِ أَحدٍ أنَّ ﴿ جَهَنَّمُ ﴾ عطفُ بيانٍ ؛ لكونِهِ نادراً مُفرطاً في غَرابتِهِ ، ثُمَّ قَالَ: أَحسَنْتَ يا شَيْخُ ، وفَّقَكَ اللهُ مرَّاتٍ.

{وذَكَرَ في الكشَّافِ(٤) في سُورةِ إبراهيم: «قولُهُ ﴿ صَدِيدٍ ﴾ في(٥) ﴿ وَيُسۡقَىٰ/ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ عطفُ بَيَانٍ ، لـ﴿ مَّآءٍ ﴾ ، قال(٥): ﴿ وَيُسۡقَىٰ مِن مَّآءٍ ﴾ ، فأَبْهَمَهُ إبهاماً ، ثُمَّ بَيَّنَهُ بـ﴿ صَدِيدٍ ﴾.}(٦) [١٥٦/أ]

قولُهُ في مَتنِ الكتابِ: "**كَشْفُهَا**" ، أَيْ: كَشفِ الصِّفَةِ. وقولُهُ: "**إِذَا تُرجِمَتْ بِهَا**" أَيْ: إذا تُرجِمَتْ الغَرِيبَةُ بالمستعملةِ المعروفَةِ ، والتَّرْجَمَةُ: تَفسيرُ الكلامِ بلسانٍ آخَرَ ومنهُ التَرجمانُ ، والمرادُ هنا تفسير لغةٍ بلغةٍ وإنْ كَانَتَا من لسانٍ واحدٍ(٧).

(٨)« وما بَعدَ البيتِ بروايةِ شَيخِنَا {رحمه الله:}(٦)

مَا مسَّهَا من نَقَبٍ ولا دَبَرْ
اغفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

الضَّميرُ في "مسَّهَا" للنَّاقَةِ. ويُروَى(٩):

---

(١) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٢٥).

(٢) الآية (١٠٦) من سورة الكهف.

(٣) قوله (ذلك) ليس في الأصل ، وهو في "ع".

(٤) ينظر الكشاف (٢/٣٧١).

(٥) الآية (١٦) من سورة إبراهيم.

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٢٥).

(٨) ينظر المصدر السابق ص (٨٢٦).

(٩) ينظر التخمير (٢/١٢٤).

❁ ما إنْ بِهَا .... ❁

وَ "فَجَرَ": كَذَب ، يُقَالُ: يَمينٌ فَاجِرَةٌ.

{ورَأيتُ في حَاشيةٍ من حواشِي هَذا الكتاب: قَائلُ هذا البيتِ أَعْرَابيٌ اسمُهُ كَيْسَةُ النَّهدِيْ(١) ، جَاءَ إِلى عُمَرَ رضْيَ الله عَنْهُ ، فَقَالَ إنَّ أَهْلي بَعيدٌ ، وإنِّي عَلَى نَاقةٍ دبْرَاءَ(٢) ، عَجْفَاءَ(٣) ، نَقْباءَ(٤) ، واستحملهُ ، فظنَّهُ عُمَرُ كَاذباً ، فَلَمْ يَحملْهُ ، فانطلقَ الأعرابيُّ ، فحملَ بعيرهُ ، ثم استقبلَ وجعلَ يَقُولُ:

❁ أقسم بالله .... ❁

وعُمَرُ مقبلٌ من أَعلَى الوادي ، فَجَعَلَ إذا قَالَ:

❁ اغفرْ لَهُ اللهمَّ إنْ كَانَ فَجَرْ ❁

فقال: اللَّهمَّ صَدِّقْ ، حتَّى التقيا فأَخَذَ بيدِهِ ، وقَالَ: ضَعْ عَن راحلتكَ ، فإذا هِي نقْباءُ دبْراء فحملَهُ عَلى بعيره ، وزوده وكساهُ.»}(٥)

---

(١) هو عبد الله بن كيسبة النهدي ، وقيل اسمه عمرو ، كان حياً في خلافة عمر بن الخطاب ، ينظر الإصابة (٣/٩٣) ، رقم الترجمة (٦٣٤٥) ، وخزانة الأدب (٥/١٥٦).

(٢) دبراء: هي الناقة التي جرح ظهرها من الرحل ، ينظر اللسان (دبر) (٤/٢٧٤) ، والقاموس المحيط (دبر) (٤٩٩).

(٣) عجفاء: هي الناقة الهزيلة التي ذهب عنها السمن ، ينظر اللسان (عجف) (٩/٢٣٣) ، والقاموس (عجف) (١٠٧٩).

(٤) نقباء: هي الناقة التي رق خفها ، ينظر اللسان (نقب) (١/٧٦٦) ، والقاموس (نقب) (١٧٨).

(٥) ساقط من "ع".

[الفرق بينه وبين البدل]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« فصــــل :

والَّذِي يَفْصِلُه لَكَ من البَدَلِ شَيئان ، أَحَدُهُمَا: قَولُ المَرَّار[١]:

أنا ابنُ التَّارك البكريِّ بِشرٍ عليهِ الطيرُ ترقُبُه وُقُوعا[٢]

لأَنَّ"بشراً" لَوْ جُعِلَ بَدَلاً من "البَكرِيّ" ، والبَدَلُ في حُكمِ تَكرِيرِ العامِلِ ، لكَانَ "التَّارِكُ" في التَّقدِيرِ دَاخِلاً على "بِشرٍ".

والثَّاني: أَنَّ الأَوَّلَ هُنا هو ما يعتمدهُ[٣] الحَدِيثُ ، ووُرُودُ الثَّاني من أَجلِ أَنْ يُوضِّحَ أمرهُ ، والبَدَلُ على خِلافِ ذَلِكَ ، إِذْ هُوَ - كَمَا ذَكرتُ - المُعْتَمَدُ بالحَدِيثِ ، والأَوَّلُ كالبِساطِ لِذِكرِه.»[٤]

قَولُهُ: "**وقُوعَاً**" جَمعُ واقعٍ ، "كشُهود" جَمعُ شَاهدٍ ، و"قُعود" جَمعُ قَاعدٍ[٥] ، وهو حالٌ من "الطَّيرِ" ، أَيْ: واقعةٌ حَولَهُ مُتَرَقِبةٌ لانزهاقِ رُوحِهِ ؛ لأَنَّ الحَيَوانَ مَادامَ

---

[١] هو سعيد بن حبيب بن خالد الفقعسي الأسدي ، من شعراء الدولة الأموية ، وأدرك دولة بني العباس ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء (٥٠٤ - ٥٠٥) ، والأغاني (٣٢٤/١٠) ، ومعجم الشعراء ص (٤٠٨) ، وسمط اللآلي (٢٣١/١) ، وخزانة الأدب (٢٨٨/٤).

[٢] هو له في ديوانه ص (١٥٩) ، والكتاب (١٨٢/١) ، وشرح أبيات سيبويه (١٠٦/١ ، ١٠٧) ، والنكت في تفسيره (٢٩٢/١) ، وشرح ابن يعيش (٧٢/٣) ، والمقاصد النحوية (١٢١/٤) ، وشرح التصريح (١٣٣/٢) ، وخزانة الأدب (٢٨٤/٤) ، والدرر (٢٧/٦) ، وبلا نسبة في الأصول (١٣٥/١)، والتبصرة والتذكرة للصيعري (١٨٤/١) ، والإفصاح (١٦١) ، وإصلاح الخلل (٧١) ، والمقرب (٢٤٨/١) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٩٦/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٢٧/٣) ، وشرح الكافية الشافية (١١٩٦/٣) ، والمساعد (٢٤٥/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٢٣٤/٢ ، ٣٨٢) ، والمستوفي في النحو لابن فرَّخان (١٤١/١) وتذكرة النحاة (١١٣) ، وارتشاف الضرب (١٩٤٤/٤) ، وشرح شذور الذهب (٤٣٦) ، وأوضح المسالك (٣١٣/٣) ، وقطر الندى (٣٢٦) ، وشرح ابن عقيل (٢٠٤/٢) ، وشفاء العليل (٧٦٤/٢) ، وشرح الأشموني (٨٧/٣).

[٣] في المطبوع (هاهنا هو ما يعتمد بالحديث).

[٤] المفصل ص (١٥٠ - ١٥١).

[٥] في "ع" (كشهود وقعود جمعي شاهد وقاعد).

بِهِ رَمَقٌ فإِنَّ الطير لا تقربُهُ ، وخُصُوصاً في الإنسانِ(١).

شع(٢): « الاستشهادُ بالبَيتِ غيرُ مُسلَّمٍ عندَ من يُجوِّزُ "الضَّاربِ زيدٍ" ، وهم الفراءُ(٣) وأَصحابهُ ، ومَنْ لَمْ يُجوِّزْهُ فلِمَ(٤) لا يُسلِّمُ أَنْ يَقولَ معترضاً: ليسَ حُكمُ التابعِ حكمَ(٥) الأَصلِ ، ورُبَّ تابعٍ يَجوزُ فيهِ ما لا يَجوزُ في الأَصلِ ، أَلا ترى أَنَّا مُتَّفقونَ على جَوازِ: كُلُّ شَاةٍ وَسِخْلَتِهَا بدِرْهَمٍ ، فلو(٦) قلت: "كُلُّ سِخْلَتِهَا" لَمْ يَجُزْ.

وتَقُولُ: ربَّ رجلٍ وغلامهِ ، ولا يجوزُ أَنْ تقول: رَبَّ غُلامهِ ، فعَلى هَذا لا يلزمُ مِنْ امتناعِ "التَّاركِ بشرٍ" تَصريحاً امتناعُ "التَّاركِ بشرٍ"(٧) تقديراً.

وجوابُهُ أَنْ تقولَ: ليسَ البدلُ في حُكمِ المعطُوفَاتِ ولا بقيةِ التَّوابعِ ؛ لأَنَّ البدلَ في حُكمِ التَّكريرِ في جميعِ أَمثِلَتِهِ ، والمعطوفُ إِنْ كَانَ فِي بَعْضِ المواضعِ في حُكمِ التَّكريرِ فليسَ في كُلِّ المواضعِ ، وإِذا كانَ كذلكَ فلا يلزمُ من جوازِ تابعٍ ليسَ في حُكمِ تَكريرِ العَاملِ جوازُ تابعٍ آخرَ في حكمِ تَكررِ العاملِ ، فاعرفهُ.»

قلتُ: والعُمدَةُ من الدَّليلينِ على الثَّاني ، وأَمَّا الأَوَّلُ فضعيفٌ(٨) جدًّا ، ويَدُلُّكَ(٩) عَليه ما أَثبتُ في آخرِ الفَصلِ الأَوَّلِ من البَدلِ في هذا الكتابِ(١٠) ، فاعرفهُ عن استبصارٍ.

وتقديرُ البيتِ عَلى تَقديرِ الشَّيخِ(١١): أَنا ابنُ التَّاركِ البَكريِّ التَّاركِ بشرٍ ، إذ البدلُ في حُكمِ تَكريرِ العَاملِ ، و"الضاربُ زيدٍ" مثلُهُ ، وهو ممتنعٌ(١٢).

---

(١) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٢٧) ، والمقاليد (٢٢٦/أ) ، وحواشي الزمخشري على المفصل (٣٢/ب).

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٣/١ – ٤٥٤).

(٣) ينظر المحصل في شرح المفصل للأندلسي بتحقيق الشرقاوي (١٥٦/٢).

(٤) في النسختين (فلمن) والصواب ما أثبته.

(٥) في "ع" (كحكم الأصل).

(٦) في "ع" (ولو قلت).

(٧) في "ع" (التارك بشر).

(٨) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٨٢٨).

(٩) في "ع" (وكذلك عليه).

(١٠) ينظر ص (٣١٨) من التحقيق.

(١١) ينظر المفصل ص (١٥١).

(١٢) ينظر التخمير (١٢٤/٢).

حم: "شرحُ الأنموذج(١)": « عطفُ البَيَانِ أَنْ يكونَ للشيءِ اسمانِ فيُجعَلُ أشهرُهُمَا تَبَعاً سواء كانَ الأشهرُ عَلَماً أو غيرَهُ ، فيجوزُ أَنْ يُعطَفَ "الأخُ" في "زيد أخوك". وأكثرُ النحويين على أَنَّ من شَرطِ العَطفِ أَنْ يَكُونَ الثَّاني علَماً.» والزجاجُ خالفَهُم ، وما قالَهُ أَحسنُ ، وهو المختارُ ، ولذلكَ قالَ الزجاج(٢) في قوله {تعالى}(٣) ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾(٤): إنَّ « ﴿ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ »وعلى هَذا قولُكَ: ذاك الرجلُ وتلكَ المرأةُ ، والذي عَدَلهم عمَّا ذكرَهُ الزجاجُ أَنَّهُمْ رأَوا عطفَ البيانِ في أكثرِ أحوالهِ عَلَماً. فالحاصلُ أَنَّ "زيداً" إذا كانَ مَعرُوفاً بكونهِ "أخا"لرجُلٍ ، وكانَ بذلكَ أَشهَرُ مِنْهُ بـ"زيد" ، فيجبُ أَنْ يُقالَ: جاءَ زيدٌ أخو فلانٍ(٥) – واللهُ الموفقُ –

« **قُلتُ:** حكَى لنَا شيخُنا سيفُ الدين – {رحمه الله}(٣) – سنةَ سبعٍ وثَلاثين وستمائة قَالَ: كُنتُ بدِمَشق(٦) في محفَلٍ غاصٍّ من الأفاضلِ الكبارِ ، وشيخُنا الأمامُ الكبيرُ: تاجُ الدينِ الكندي – رحمه الله – حَاضِر ، وهو المشارُ / إليه يومئذٍ بينَ يَدي [١٥٦/ب] ابن الملكِ العَادلِ ، يقالُ لَهُ: الملكُ الأمجدُ(٧) ، وكانَ من المُبرِّزين في أنواعٍ مِن العلومِ ، فدَارتْ بينَهُم مباحثةٌ في استدلالِ الشَّيخ جارِ الله بقولِ"المرَّار" في وقوعِ "بشرٍ" عطفِ بيانٍ ، وامتناعِ كَونِهِ بَدلاً على ما ذُكرَ ، فداخَلَهُم الملكُ الأَمجدُ بأَنْ قَالَ:

---

(١) ينظر شرح الأنموذج ص (٧٦).

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه (١/٦٨).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) الآية (١ ، ٢) من سورة البقرة.

(٥) ينظر شرح الأنموذج في النحو ص (٧٦).

(٦) دمشق: – بكسر أوله وفتح ثانيه – معروفة ، وهي جنة الأرض بلا خلاف ، لحسن عمارة ونضارة بقعة ، وكثرة مياه وفاكهة ، ونزاهة رقعة ، سميت بذلك ؛ لأنهم دمشقوا في بنائها ، أي: أسرعوا ، ينظر معجم ما استعجم (٢/١٧٥) ، ومعجم البلدان (٢/٤٦٣ – ٤٧٠).

(٧) الملك الأمجد: هو حسن بن الملك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى بن الملك العادل أيوب، كان من الفضلاء ، وله معرفة بالأدب ومشاركة في كثير من العلوم ، زهد وصحب المشائخ فلم يدخر عنهم شيئاً ، وكان ذا مروءة ، توفى بدمشق سنة ٦٧٠هـ ، ينظر شذرات الذهب لابن العماد (٥/٣٣١).

لِمَ لا يَجوزُ أَنْ يكونَ "التَّارِكُ" في البيتِ جَمْعاً مُضَافاً إِلى "البكريّ"؟ والنونُ محذوفٌ بالإِضافةِ ، والياءُ لفظاً ؛ لاجتماعِ الساكنينِ ، فيَكونُ كقولِهِ(١): ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ وعلى هذا الدَخلِ لا يبقى المحتجُّ بهِ ثبتاً ، فاستحسنَ أهلُ المجلسِ مُداخلتَهُ ، ولا يَذكُرُنِي عَنْ شَيْخِنَا – {رحمه الله}(٢) – أَنَّهُمْ أَتوا بمَقْنِعٍ(٣). ومِمَّا يَصحُّ أَنْ يُقالُ جَواباً: أَنَّ قَاتِلَ "بشر" كانَ وَاحِداً من آبائِهِ ، واشتهرَ بذلكَ بينَ العربِ ، فلَمْ يلتبس البيتُ عَلى أَحدٍ من النَّاسِ ، فاعرفهُ.»(٤)

{وذَكَرَ في الكشاف في غَيرِ مَوضعٍ: أَنَّ الواحدَ مِن العَربِ كانَ إِذا جَنَى أو جُنِيَ عَليهِ أُضِيفَ ذلكَ الفِعلُ إِلى جَميعِ قومِهِ ، وعلى هَذا لا يُتَمَحَّلُ ما نَحنُ عليهِ من العُذرِ جَواباً ، والرَّجُلُ عَلى حَالِهِ.

قلت: واعتراضٌ آخرُ ، وهو أَنَّ هذا النَّحو مختلفٌ فِيهِ ، والفرّاءُ جوَّزهُ(٥)، فيُمْنَعُ عَلى قولِهِ ، واللهُ الموفقُ}(٢).

وعن الأمامِ فخرِ(٦) المشايخ – {رحمه الله}(٢) –: لمَّا كانَ البَدلُ في حُكمِ تَكريرِ العَاملِ كانَ الكلامُ فيهِ على تَقديرِ جُملَتينِ ، وفي عَطفِ البيانِ لمَّا لَمْ يَكُنْ في حُكمِ تكريرِ العاملِ كانَ الكلامُ جملةً واحدةً.

---

(١) الآية (٣٥) من سورة الحج.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) أي: بجواب مَقنع بفتح الميم.

(٤) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٢٨ – ٨٢٩).

(٥) ينظر المحصل في شرح المفصل للأندلسي بتحقيق الشرقاوي (١٥٦/٢).

(٦) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٨٢٩).

[العطف بالحرف]

[العطف بالحرف]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــــــل :**

العَطفُ بالحَرفِ⁽١⁾: هو نَحو قولِكَ: جاءَني زَيدٌ وَعمرٌو ، وكذلكَ {إذا}⁽٢⁾ نَصَبْتَ أو جَرَرْتَ يَتوسَّطُ الحَرْفُ بينَ الاسمين فيشركُهُمَا في إعرابٍ واحدٍ. والحُروفُ العاطِفَةُ تُذكرُ في مكانِها ، إنْ شَاءَ الله تَعَالَى.»⁽٣⁾

شح⁽٤⁾: « حَدُّهُ: تابعٌ يَتَوسَّطُ بينَهُ وبينَ مَتبوعِهِ أَحَدُ الحروفِ العَشرَةِ. ثُمَّ العطفُ يُطلقُ باعتبارينِ: أَحدُهُمَا على عَمَلِ المُتَكلمِ هذا العملَ المخصوصَ. والآخرُ عَلى نفسِ المعطُوفِ.

وقولُهُ: "**العطفُ بالحَرْفِ**" الظاهرُ أَنهُ للمعطُوفِ ؛ لأَنَّهُ تفصيلٌ لما تقدَّمَ من قولِهِ⁽٥⁾: "**تأكيدٌ ، وصفةٌ ، وبدلٌ ، وعطفُ بيانٍ ، وعطفٌ بحرفٍ**" ، فهو تَفصيلُ التَّوابِعِ، فيَجبُ أَنْ يَكُونَ للمعطُوفِ ، {فاعرفهُ}⁽٦⁾»

تخ⁽٧⁾: « العَطفُ بعُمُومِهِ يُفيدُ الاشتراكَ⁽٨⁾ في الإعرابِ ، أَمَّا الاشتراكُ في المعنَى فذاكَ للعطفِ بخُصوصِهِ {فاعرفهُ}⁽٦⁾.»

عق: إنَّمَا اُحتيجَ إلى توسطِ الحرفِ بينَ الاسمينِ لمغايرةِ بينهُما ، بخلافِ سائرِ التوابعِ⁽٩⁾. والأَصلُ فيه الواو ؛ لأَنَّهُ لا يُوجِبُ الاشتراكَ⁽٨⁾ المطلقَ بين الاسمينِ في حُكمٍ واحدٍ ، {والله أَعلَمُ.}⁽٦⁾

---

(١) في "ع" (بحرف).

(٢) ساقطة من "ع" ، وقد أثبتها من المطبوع.

(٣) المفصل ص (١٥١).

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٤/١).

(٥) المفصل ص (١٣٦).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر التخمير (١٢٧/٢).

(٨) في "ع" (الاشراك).

(٩) ينظر الموصل ف يشرح المفصل ص (٨٣٠).

[العطف على الضمير]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصـــــــل** :

والمُضْمَرُ مُنْفَصِلُهُ بمنزلةِ المُظْهَرِ ، يُعطَفُ ويُعْطَفُ عليهِ ، تَقُولُ: جـاءَني زَيـدٌ وأَنتَ ، ودَعوتُ عَمراً وإيَّاكَ ، ومَا جاءَني إلاَّ أَنْتَ وزَيدٌ ، وما رأَيتُ إلاَّ أيَّاكَ وعَمـراً ، وأَمَّا متَّصلُهُ فلا يَتَأَتَّى أَنْ يُعطَفَ ويُعطفَ عليهِ ، خَلا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ في مَرفُوعِهِ أَنْ يُؤكَّـدَ بالمُنْفَصِلِ ، تَقُولُ: ذَهبتَ أَنتَ وزيدٌ ، وذَهبوا هُم وقَومُكَ ، وخَرجنَا نَحنُ وبَنـو تميـمٍ ، وقَالَ اللهُ تعالى(١): ﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ (٢).

وقولُ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ(٣):

❋ قُلتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهرٌ تَهادَى(٤) ❋

من ضَروراتِ الشِّعرِ.

وتَقُولُ في المنصُوبِ: ضَرَبْتُكَ وزيداً ، ولا يُقَالُ: مَرَرتُ بِهِ وزَيـدٍ، ولكـنْ يُعـادُ

---

(١) في المطبوع (قال تعالى).

(٢) الآية (٢٤) من سورة المائدة.

(٣) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، أبو الخطاب ، أرق شعراء عصـره ، ولم يكن في قريش أشعر منه ، وهو من طبقة جرير والفرزدق ، ولد في الليلة التي توفى فيـها عمر بن الخطاب فسمي باسمه ، وكان يفد على عبد الملك بن مروان فيقربه ، ويكرمه ، نفـي إلى دملك فغزا في البحر فاحترقت السفينة به وبمن معه سنة ٩٣هـ ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ص (٤٠١) ، والأغـاني (٢٠٦/١٥ ، ٩٧/١٧) ، ووفيـات الأعيـان (٣٥٣/١) ، وخزانة الأدب (٣٢/٢) ، والأعلام (٥٢/٥).

(٤) عجزه سيأتي في الشرح ، وهو له في ديوانه ص (٣٤٠) ، والكامل (٤١٨/١) ، وشرح أبيـات سيبويه لابن السيرافي (٨٥/٢) ، وشرح ابن يعيش (٧٦/٣) ، والمقاصد النحويـة (١٦١/٤) ، وبلا نسبة في الكتاب (٣٧٩/٢) ، والخصائص (٣٨٦/٢) ، والإنصاف (٤٧٥/٢) ، وشرح ابن عقيل (٢١٨/٢) ، وشرح الأشموني (١١٤/٣).

الجارُّ ، وقراءةُ(١) **حمزةَ**(٢) ﴿ وَٱلۡأَرۡحَامِۚ ﴾ **ليستْ بتلكَ القويَّة.»**(٣)

الضَّميرُ المنفصلُ نحو: أنْتَ وإيَّاك ، ﴿ وَهُوَ ﴾ ، وما يتفرعُ منْها بمنزلةِ الأَسماءِ الظَّاهِرةِ ، لجريانِ حُكمِهَا عَليهَا ، وذلكَ أنَّهُ يُمكنُ الابتداءُ بها كالاسمِ الظَّاهِرِ، في نَحو(٤): ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾ كما قَالَ(٥): ﴿ ٱللَّهَ(٦) فَٱعۡبُدۡ ﴾ أو قَالَ(٧): ﴿ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا ﴾ وقال: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ﴾ (٨) ، وأنَّهُ إنْ شئتَ فصلْتَها عن متعلقها فَصل الظَّاهرةِ ، كمَا يُقالُ(٩):

إليْكَ حتَّى بلَغتْ إيَّاكا ....

لَئِنْ كانَ إيَّاهُ ونحوهما ، فلذلكَ قَالَ: "**المضمرُ بمنزلةِ المُظْهَر**" لقيامِ الإمكانِ فيهِمَا ، عَطفاً لَهُمَا وعليهِمَا.

---

(١) قرأ حمزة ﴿وَٱلۡأَرۡحَامِۚ﴾ بكسر الميم ، ينظر السبعة (٢٢٦) ، والكشف (٣٧٥/١) ، والتبصرة (١٧٩) ، والحجة للقراء السبعة (١٢١/٣) ، والتيسير (٩٣) ، والنشر (٢٣٩/٢) ، والحجة في القراءات السبع (١١٨) ، وتفسير النسفي (٢٠٤/١) ، وتفسير البيضاوي (١٩٩/١) ، وتفسير الثعالبي (الجواهر الحسان) (٣٢٥/١) ، وتفسير أبي السعود (٩٣/٢) ، وتفسير الجلالين ص (٧٧).

(٢) الآية (١) من سورة النساء.

(٣) المفصل ص (١٥١ – ١٥٢).

(٤) الآية (٥) من سورة الفاتحة.

(٥) الآية (٦٦) من سورة الزمر.

(٦) في النسختين (والله) ، والصواب ما أثبت.

(٧) الآية (٦٢) من سورة الأنبياء.

(٨) الآية (٢٣) من سورة الحشر.

(٩) قبله:

﴿ أتاك عنس تقطع الأراك ﴾

وهو لحميد الأرقط في شرح ابن يعيش (١٠٢/٣) ، وخزانة الأدب (٢٨١/٥) ، وبلا نسبة في الكتاب (٣٦٢/٢) ، والأصول (١٢٠/٢) ، والخصائص (٣٠٧/١) ، والضرورة للقزاز (٢٧٤)، وأمالي ابن الشجري (٥٨/١) ، وعيون الإضراب في فنون الإعراب (٢٥٩) ، وأسرار العربية (١٦٩)، والإنصاف (٦٩٩/٢) والمرتجل (٢٨١).

قولُهُ: "**وأمَّا مُتصِلهُ فَلاَ يَتَأَتَّى أَنْ يُعطَفَ**". ثُم قَالَ: "**ويُعْطَفَ عليهِ**" بالرَّفعِ ، لأَنَّهُ كلامٌ مُستَأنفٌ⁽¹⁾. وإنَّمَا لا يَتَأَتَّى عَطفُهُ على غيرِهِ لأَنَّ العطفَ يَقتَضِي الاستبدادَ⁽²⁾ إذَا وقعَ بعدَ حرفِ العَطفِ ، وهو مُتعَذِّرٌ في المتَّصِلِ ؛ لأَنَّ معنَى كونِهِ مُتَّصِلاً: أنَّهُ لا يَنْفَكُّ عمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ أيّاً كَانَ ، اسماً ، أو فِعْلاً ، أو حَرْفاً. وبَعدَ حرفِ العطفِ يَنقَطِعُ عن المُتَعلِّقِ بِهِ ، فلَمْ يتأتَّ لِذَلكَ. وإنَّمَا شُرِطَ فِي مَرفوعِهِ التأكيدُ بالمنفصل من الضَّمَائِرِ ؛ لأَنَّ هَذا المرفوعَ يَنزلُ من الفعلِ المتَّصلِ بِهِ منزلةَ الجزءِ مِنْهُ لَفظاً ومعنىً ، أمَّا "لفظاً" فظاهرٌ ، وأمَّا مَعْنًى فلأَنَّ الفاعِلَ كالجُزءِ من الفعلِ عَلى ما تقرّرَ في أوَّلِ الكتابِ. ولمَّا اشتدَّ تعانقهُمَا تنزّلا منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ ، وهي الفعلُ ، كما قَالَ⁽³⁾:

ضَمَمْتُها ضَمَّةً عُدْنَا بِهَا جَسَداً فَلَو رَأَتْنَا عُيونٌ مَا خَشِيْنَاهَا

فَلَو عَطفتَ عَليهِ كَانَتْ عَطفاً عَلى الفِعلِ ، أو عَلَى جُزءٍ مِنْهُ ، وَهُو ممتنعٌ⁽⁴⁾.

{**فإنْ قُلتَ:** أيُّ الأَمرينِ يُعْتَبَرُ هُنَا فِي الامتناعِ ، / كَونُ الاسمِ مَعطوفَاً علَى الفعلِ ، أم كونَهُ مَعطوفاً على جُزءٍ مِنْهُ؟ ؛ وذلكَ لأَنَّ عَطفَ الكَلمةِ على جُزءٍ من كَلمَةٍ مِمَّا لا يسوغُ أيضاً. [١٥٧/أ]

قُلتُ: بَلْ الاعتبارُ الأَصلي فِي هَذا الموضعِ هو الأوَّلُ ، والثَّاني كالتَّبعِ لَهُ ، وإنْ كَانَ يَصلحُ مقصوداً ، لأَنَّ العبرةَ في بابِ العَطفِ لطلبِ الملاءمةِ ، والمجانَسةِ، ولا مُنَاسبَةَ بين القَبيلينِ معنًى ، ولا يُقَالُ عطفُ الجُملةِ الاسميةِ عَلَى الفعليةِ ، أو عَلى العَكسِ ، وإنْ كَانَ قَبيحاً لكنَّهُ غَيرُ ممتنعٍ أصلاً ؛ لأَنَّ ذلكَ لمكانِ استبدادِ الجُملةِ⁽⁵⁾.}⁽⁶⁾

فإنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ يَكُنْ العطفُ علَى المنفصلِ دون المُتَّصِلِ؟

---

(1) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٨٣٢).

(2) أي: الاسمية.

(3) البيت لأبي إسحاق الفارسي في أسرار البلاغة ص (١٨٦) ، وبلا نسبة في التخمير (١٢٨/٢)، والمقاليد (٢٢٧/أ).

(4) ينظر التخمير (١٢٨/٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٤٥٥/١ ، ٤٥٦).

(5) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٣٢ – ٨٣٣).

(6) ساقط من "ع".

فالجوابُ: أَنَّ المتَّصلَ هو الَّذِي تَعلَّقَ بهِ الحكمُ ، والمنفصلُ ليسَ إِلاَّ ليُؤكِّدَ ، فلم يَجُزْ أَنْ يكونَ هو المعطوفُ عَليهِ.

عبارةٌ أُخرَى: اتصالُ(١) الضَّميرِ سَببٌ ، ولزومُ الاتصالِ سببٌ آخرٌ ، أو نَازلٌ منزلتَهُ ، فكانَ كالتأنيثِ اللازمِ فِيمَا لا ينصرفُ ، بخلافِ المنصُوبِ ، فإِنَّهُ وَإِنْ اتَّصلَ فليسَ اتصالُه بلازمٍ.

حم: قَالُوا فِي قولِهِ تَعالَى(٢): ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾: إِنَّمَا حَسُنَ ذلكَ لأَنَّ كلمةَ "لا" فصلٌ بَينَهُمَا ، ويجوزُ أَنْ يَكونَ تقديرُهُ: ولا أشركَ آباؤُنا ، فيَكونُ عطفَ الجُملةِ على الجُملةِ.

وأَمَّا الفَصلُ فهو صَحيحٌ ؛ لأَنَّهُ إِذا فَصلَ طالَ الكلامُ ، فجُعلَ عِوضًا عن التَّأكيدِ(٣). وقُرِئَ(٤): ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ وأتباعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾(٥) فعطَفَ عَلى الضَّميرِ في ﴿ أَنُؤْمِنُ ﴾ ، وفي الكشَّافِ(٦) فِي قَولِهِ(٧): ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ ﴾: « قولُهُ ﴿ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ ﴾ عطفٌ عَلى التَّاءِ

---

(١) في "ع" (أيضاً) وهو خطأ.

(٢) الآية (١٤٨) من سورة الأنعام.

(٣) ينظر شرح المقدمة الكافية ص (٦٣٧ – ٦٣٨) ، وشرح الكافية للرضي (٣٣٣/٢ – ٣٣٤).

(٤) هي قراءة يعقوب مثل قراءة ابن عباس وابن جبير وغيرهما في المبسوط ص (٣٢٧) ، وهي قراءة يعقوب وحده في النشر (٢٢٢/٣) ، وتحبير التيسير ص (١٥١) ، وتفسير النسفي (١٩٠/٣) ، والفتوحات الإلهية (٢٨٥/٣) ، وزاد في الإتحاف (٣١٨/٢) ، ورويت هذه القراءة عن ابن عباس وأبي حيوة وغيرهما ، وهي قراءة ابن مسعود والضحاك وطلحة وابن السميفع ويعقوب وسعيد بن أبي سعيد الأنصاري في المحتسب (١٣١/٢) ، والبحر (٣١/٧) ، وزاد في الأخير ابن عباس والأعمش وأبا حيوة، وهي قراءة ابن مسعود والضحاك ويعقوب ومجاهد في تفسير القرطبي (١١٩/١٣ – ١٢٠) ، وبدون نسبة في الكشاف (١٢٠/٣) ، وتفسير الفخر الرازي (١٥٥/٢٤).

(٥) الآية (١١١) من سورة الشعراء.

(٦) ينظر الكشاف (٤١٩/١).

(٧) الآية (٢٠) من سورة آل عمران.

في ﴿ أَسْلَمْتُ ﴾ ، وحَسُنَ للفاصِلِ. ويَجوزُ أَنْ تكونَ الواو ، بمعنى "مع" ، وتكون مَفعُولاً معَهُ.»

قُلتُ: وكذلكَ قوله تَعالَى⁽¹⁾: ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ عطفٌ علَى الضَّميرِ في⁽²⁾ ﴿ سَيَصْلَىٰ ﴾ على أَحدِ الوَجهين ، {فاعرفه⁽³⁾}.

تغ⁽⁴⁾: « القُبحُ في هذا العَطفِ علَى مراتبَ ، فالأَقبحُ العَطفُ على المُستَتِرِ ، نَحو: اذهبْ وزَيدٌ ، والقَبيحُ: ذَهبتُ وزيدٌ ، والمنحرفُ عن القُبْحِ قَليلاً: ذَهبا وزَيدٌ.

قولُهُ: في البيت "وزُهُرٌ" عَطفٌ علَى الضَّميرِ المُستَكن في "أَقْبَلَتْ" من غيرِ تَأكيدٍ ، وهو علَى ما ذُكِرَ في الدَّرجةِ العُليا من القُبحِ.»

قَالَ شيخُنا – {رَحِمَهُ الله}⁽³⁾: وعذرُهُ أَنَّ التَّاءَ الساكنة وقَعتْ فاصلةً فاعتدَّ بِها فاشتَبَهَتْ قَليلاً "بلا" وفي⁽⁵⁾ ﴿ وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾

وتمامُهُ:

كنعاجِ الفلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

[وبعده⁽⁶⁾]:

قَدْ تَنقَّبْنَ بالحَرِيرِ وأَبْدَيْـ ـنَ عُيُوناً حُورَ المَدَامعِ نُجْلا⁽⁷⁾

التَّهَادي: أَنْ يَمْشي بَيْنَ اثنينِ مُعتَمِداً عليهِما من ضَعفِهِ وتمايُلِهِ. "والمَلا": هو الصَّحراء ، والتَّعَسُّفُ: سَيْرٌ في غَيرِ طريقٍ. يَقولُ: هؤلاءِ النسوةُ يَمشِينَ مَشيَ نعاجِ الوَحْشِ في الرَّملِ ، فإنَّهُنَّ يَنقُلنَ قوائمهنّ نَقلاً بَطيئاً. ويُروَى:

قلت إذا أقبلت تهادى رويدا »

أَيْ: تَهَادِياً رُوَيْدَاً ، أَيْ: في إرواد ومُهلةٍ غَيرَ مُسرِعَاتٍ.

---

(1) الآية (٤) من سورة المسد.

(2) الآية (٣) من سورة المسد.

(3) ساقط من "ع".

(4) ينظر التخمير (١٢٨/٢ – ١٢٩).

(5) الآية (١٤٨) من سورة الأنعام ، وقد وردت قريباً.

(6) مضاف من "ع".

(7) ينظر ديوانه ص (٣٤٠).

قَولُهُ: "**وتَقولُ في المنصوبِ: ضربتكَ وزَيْدَاً**" معنَاهُ: أَنَّ الضَّميرَ المتَّصِلَ {المنصوبَ}(١) لا يُؤكَّدُ بالمنفصلِ إِذا عُطف عليهِ ، كما فُعلَ ذلكَ بالمرفوعِ. والفرقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ المنصوبَ لَمْ يَتَّصل بالفعلِ ، ولم يُعانقهُ حَسبَ اتصال المرفوع بهِ وعناقهِ؛ لأَنَّ المنصوبَ أجنبيٌّ(٢) عن الفعلِ بالنسبَةِ إلى قَرابةِ المرفوعِ ، بدليلِ انفكاكهِ عَنهُ ، فهو وإِنْ اتَّصلَ صورةً فقَدْ انفصلَ معنًى ، والدليلُ عليهِمَا جميعاً المسألةُ التي مرَّتْ في صَدرِ ذكرِ المرفوعاتِ. ومثالُها من الطَّرفَيْن قولُهُ: ولا يُقَالُ: "مررتُ بهِ وزيدٍ" إِلاَّ بإعادَةِ الجارِّ.

قَالَ الإمامُ رضيُّ الأئمةِ الطباخي: أجمعَوا على استقباحهِ(٣) ؛ لأَنَّ المجرورَ حرفٌ واحدٌ متصلٌ غيرُ مُنفصلٍ ، فكأَنَّهُ كالتنوينِ في الاسمِ ، فَقَبُحَ(٤) أَنْ يُعطَفَ اسمٌ يقومُ بنفسِهِ على اسمٍ لا يُقُومُ بنَفسِهِ / ، فيكونُ المُستَقلُّ القَويّ تَبَعاً لغيرِ المستقلِّ [١٥٧/ب] بنفسِهِ الضعيفِ(٥) ، كالكَلِّ على مَوْلاهُ.

قَالَ: وقَدْ فسرَّ المازنيُ هَذا تفسيراً وافياً ، فقالَ: الثَّاني في العَطفِ شريكُ الأَوَّلِ ، فإِنْ كانَ الأَوَّلُ يصلحُ أَنْ يكونَ شَريكاً للثاني ، وإلاَّ لَمْ يَصلُح الأَوَّلُ شَريكاً لَهُ. قَالَ: فكمَا لا تقولُ: "مررتُ بزيدٍ وَ كَ" ، فكذلكَ لا تقولُ مررتُ بكِ وزيدٍ.

قَالَ شيخُنَا {رحمه الله}(١): هذا كَلامٌ حَسَنٌ وروايةٌ حَسَنَةٌ. وقَدْ جَاءَ في الشِّعرِ أنشدَهُ سيبويه(٦):

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٢/ب).

(٣) هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يجيزونه ، ينظر الكتاب (٣٨١/٢ – ٣٨٣) ، ومعاني الفراء (٢٥٢/١) ، والمقتضب (١٥٢/٤) ، واللمع ص (١٥٧) ، وشرح ابن يعيش (٧٨/٣) ، والإنصاف (٤٦٣/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٣٣٤/٢).

(٤) في "ع" (فيصح) وهو خطأ.

(٥) ينظر النص في المقاليد (٢٢٧/ب).

(٦) الكتاب (٣٨٣/٢).

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهجُونَا وتَشْتِمُنَا   فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ من عَجَبِ(١)

حم: إِنَّمَا وَجَبَ إِعادةُ الجارِّ من قبل أَنَّ الجَارَّ والمجرورَ تنزّلا منزلة شيء واحد ، بدليل وقوعهما فَضْلَةً في الكَلامِ. والعطفُ على الضَّميرِ بدونِ إعادةِ الجارِّ يؤدي إلى العطف على شطر الكلمة(٢).

شع(٣): « ومِنهُمَ مَنْ قَالَ: المضَافُ إِليهِ إِذا كَانَ مُضمَراً صارَ بمنزلةِ التنوينِ، والعَطفُ على التنوينِ ممتنعٌ ، فكَذا هَذا. وبَيَانُ المُشَابَهَةِ: أَنَّهُ لا يَستقِلُّ مَعَهُ كلاماً ، كَمَا أَنَّ التنوينَ لا يستقلُ مع المنونِ كلاماً.»

تخ(٣): « وقِراءَةُ حمزةَ مُستَضعفَةٌ ؛ لأَنَّ هذا العطفَ ضَعيفٌ في القِيَاسِ ، قَليلُ الاستعمالِ. أَمَّا ضَعفُهُ في القِيَاسِ فلأَنَّ المُتَّصِلَ في نَحو: غلامُهُ وغُلامي قَدْ صَارا عِوضاً عَمَّا(٤) فيهِ التَّوين. والدَّليلُ عليهِ وقوعُ المُعَاقَبَةِ بَيْنَهُمَا ، ويُعضِّدُهُ اختيارُ حذفِهِم الياءَ في المُنادَى المُضَاف كحذفِهِم التَّوينَ. ولا يُقَالُ: لِمَ لَمْ يَصِحَّ عطفُ الظَّاهِرِ المجرورِ {على الظَّاهِرِ المجرورِ}(٥) ؛ لأَنَّ المضمرَ أَذْهَبُ في مُشَابَهةِ التَّنوينَ من المظهرِ ؛ لأَنهُ حرفٌ ، ولأَنَّهُمَا مجتمعانِ في السُّكُونِ ، ولأَنَّهُ لا يُفْصَلُ بينَهُمَا إِذا كانَ ضميراً بوجهٍ من الوجوهِ ، كَمَا بين الاسمِ وتنوينِهِ.»

---

(١) الشاهد بلا نسبة في الكتاب (٢/٣٨٣) ، والحجة في القراءات السبع (١١٩) ، والكامل (٢/٩٣١) ، والأصول (٢/١١٩) ، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٤٥) ، وتحصيل عين الذهب (٣٨٢) ، والإنصاف (٢/٤٦٤) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/٢٤٤) ، وشواهد التوضيح ص (٥٥)، والمقاصد النحوية (٤/٦٣) ، وخزانة الأدب (٥/١٢٣) ، والهمع (١/٣٨٢) ، والدرر (٢/٨١).

(٢) ينظر الكشاف (١/٤٩٣) ، وشرح المقدمة الكافية ص (٦٣٩) ، والإيضاح في شرح المفصل (١/٤٥٦) ، وشرح الكافية للرضي (٢/٣٣٤).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٥٦).

(٣) ينظر التخمير (٢/١٣٠ – ١٣٢).

(٤) في "ع" (مما فيه).

(٥) ساقط من "ع".

{في الكشاف(١): «قُرِئَ ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ (٢) على الحركاتِ الثلاثِ ، بالنَّصبِ إمَّا علَى: واتقوا الله والأرحامَ ، أَوْ أَنْ يُعطَفَ على مَحلِّ الجَارِّ والمجرورِ ، نَحو: مررتُ بزيدٍ وعمراً ، وينصُرهُ قراءةُ ابنِ مسعود(٣) ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ (٢). وأمَّا الجرُّ فوجهٌ ضَعيفٌ علَى ما ذُكِرَ ، والرفعُ على أَنَّهُ مُبتَدأٌ ، وخبرُهُ محذوفٌ ، كأَنَّهُ قيلَ: والأرحامُ كذلِكَ ، علَى معنَى: والرَّحِمُ مِمَّا يُتَّقى»}(٤)

قَالَ شيخُنَا(٥) – رحمه الله –: «"حَمزَةُ" قَاسَ المضمرَ على المظهرِ ؛ لقيامِ أَحدهِمَا مقامَ الآخرِ ، وأَنَّهُمَا من قَبيلِ الأَسماءِ. وعن ابنِ جني: أَنَّ الباءَ فيهِ مضمرةٌ، والدَّالُ عليهِ ذِكرُهَا في المعطوفِ علَيهِ.»

قولُهُ: "**ليست بتلك القوية**" إشارةٌ إلى القراءةِ بالنَّصبِ.

{**قلتُ**: ومن المسائلِ المُتَعَلِّقَةِ بهذا البابِ – وقَدْ مَرَّ نَحوها من قبلُ – العطفُ على العاملينِ بواوٍ واحدٍ ، مع اختلافِهِمَا لم يجز ، خلافاً للفراء(٦) ومن تَابَعهُ ، إلاَّ فِي نحو: في الدارِ زيدٌ والحُجرةِ عمرٌو ، فإِنَّهُ جَائزٌ عنده ، ولم يجوِّزْهُ سيبويه(٧) أَيضاً. فالحاصلُ أَنَّ مثلَ هذا العطفَ ممتنعٌ عند المتقدمين من البصرية(٨) مُطلَقاً ، وتمثَّلوا بقولِهم: إِنَّ زَيداً في الدارِ وخالداً الحجرةِ ، فالعاملانِ الناصبةُ والجارة ،

---

(١) ينظر الكشاف (٤٩٣/١).

(٢) الآية (١) من سورة النساء.

(٣) هي قراءته في معاني القرآن (٢٥٢/١) ، وشرح ابن يعيش (٧٨/٣) ، وبدون نسبة في معاني الأخفش (٤٣٠/١) ، وتفسير الطبري (٢٢٦/٤ – ٢٢٧) ، والبيان (٢٤٠/١) ، وإعراب القراءات الشواذ (٢٤٠/١) ، والتبيان (٣٢٧/١).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر النص في المقاليد (٢٢٨/أ).

(٦) ينظر معاني القرآن (٤٥/٣) ، وهو قول الأخفش في المقتضب (١٩٥/٤) ، والأصول (٦٩/٢ – ٧٥).

(٧) ينظر الكتاب (٦٥/١ – ٦٦).

(٨) ينظر الكتاب (٦٥/١) ، والمقتضب (١٩٥/٤) ، والأصول (٧١/٢ – ٧٢) ، وشرح ابن يعيش (٢٦/٣ – ٢٧) ، وشرح المقدمة الكافية (٦٤٢/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٣٤٤/٢ – ٣٤٨).

والواو واحدةٌ. وجَازَ عندَ بعض الكوفيةِ مُطلقاً كالفراءِ. والذي يَضبطُ المجوَّزَ عندَ مَنْ لَمْ يَمْنَع أَنْ يَتقدَّمَ المجرورُ في المعطوفِ عَليهِ ، ويتأخرَ المنصُوبُ أو المرفُوعُ، ثُمَّ يَأْتِي المعطوفُ عَلى ذلكَ الترتيب. وهذه المسأَلَةُ يُبْتَنَى عَلَيْهَا أحكامٌ ، فاعرفهُ مُتأَمِّلاً}⁽¹⁾ والله الموفقُ -.

---

(١) ساقط من "ع".

[ومن أصناف الاسم المبني]

[ومن أصناف الاسم: المبني]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــل** :

وهو الَّذي سُكونُ آخِرِهِ وحَرَكَتُهُ لا بعاملٍ ، وسَبَبُ بنائهِ مناسبةُ ما لا تمكُّن لَـهُ بوَجهٍ قريبٍ أو بعيدٍ. بتضمّنِ معناهُ ، نَحو: أَينَ ، وأَمسِ ، أو شـبهِهِ كالمُبْـهَمَات. أو وُقُوعِهِ مَوْقِعَهُ كَنزالِ ، أو مُشَاكَلَتِهِ للواقعِ مَوقِعَه كفجَارِ وفَسَاقِ(١) أَوْ وقوعِهِ موقعَ مَـا أَشْبَهَهُ كالمُنَادى المضمومِ. أو إضافَتِهِ إليه كقولِهِ تعالَى(٢): ﴿ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِئِذٍ ﴾، و(٣) ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ ، فِيمَن قرأهما(٤) بالفتحِ ، وقولُ ابنِ أبي قيسِ بـن رفاعة(٥):

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ
حَمامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ(٦)

---

(١) في المطبوع (كفساق وفجار).

(٢) الآية (١١) من سورة المعارج.

(٣) الآية (٣٥) من سورة المرسلات.

(٤) في المطبوع (قرأها)، والفتح في الميمين قراءة عاصم والكسائي في النشر (٢/٢٥٦،٢٨٩، ٣٩٠).

(٥) هكذا في "ع" ، وهو لقيس بن رفاعة في التخمير (٢/١٣٧) ، والمحصل للأندلسي بتحقيق الشرقاوي (٢/٢٢٠) ، وهو لأبي قيس في أكثر شروح المفصل وشرح أبياته ، وقد نسبه الزمخشري في "الأحاجي النحوية" ص (١٤٠) إلى الشماخ بن ضرار وهو خطأ ، والصواب أنه لأبي قيس صفي بن الأسلت الأوسي ، أدرك الإسلام وفي إسلامه خلاف ، والأكثرون على أنه مات جاهلياً ، تنظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء (١/٢٢٦ – ٢٢٧) ، وجمهرة الأنساب (٣٤٥) ، وخزانة الأدب (٣/٤٠٩ – ٤١٢).

(٦) هو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص (٨٥) ، وخزانة الأدب (٣/٤٠٦) ، والدرر (٣/١٥٠)، وهو لأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات الكتاب (٢/٣٢٩) ، والمفصل ص (١٥٣) ، وشرح ابن يعيش (٣/٨٠) ، وشرح شواهد المغني (١/٤٥٨) ، وهو للشماخ في الأحاجي النحوية ص (١٤٠) ، وهو بلا نسبة في الكتاب (٢/٣٢٩) ، ومعاني القرآن (١/٣٨٣) ، والأصول (١/٢٧٦) ، وجمهرة اللغة (٣/١٣١٦) ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ص (١٤٧) ، وشرح الكتاب للسيرافي (٣/١١٦) ، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٠٧) ، والمخصص (١٤/١٠٠) ، وأمالي ابن الشجري (١/٦٩) ، والإنصاف (١/٢٧٨) ، واللسان (نطق) (١٠/٣٥٤) ، وارتشاف الضرب (٣/١٥٤٢) ، وشرح التصريح (١/١٥).

وَقولُ النَّابغَةِ(١):

❁ عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ❁

وَالبناءُ عَلَى السّكُونِ هو القِيَاسُ ، والعُدولُ عَنهُ إلى الحركةِ لأَحدِ(٢) ثَلاثةِ أسبَابٍ: للهَرَبِ مِن التقاءِ الساكنين ، في نَحوِ: "هَؤلاءِ" ، ولئلاَّ يُبتدأ بساكنٍ لَفظاً أو حكماً، كالكافَينِ التي بمَعْنَى "مثل" ، والتي هي ضميرٌ ، ولِعُروضِ البِنَاءِ ، وذلكَ في نَحوِ: يا حَكَمُ ، ولا رجلَ في الدَّارِ ، ومن قبلُ ومن بعدُ ، وخَمْسَةَ عشَرَ.

وسُكونُ البنَاءِ يُسمَّى وَقْفاً ، وحركاتُهُ ضَمّاً وفتحاً وكَسْراً ، وأنَا أَسوقُ إليكَ عامةَ ما بَنَتْهُ [العربُ](٣) مِن الأسماءِ إلاَّ ما عَسَى يَشذّ(٤) منهَا ، وقَدْ ذكرناهُ في هذه المقدِّمَةِ في سبعة أبوابٍ ، وهي: المضمراتُ ، وأَسماءُ الإشارةِ ، والموصولاتُ ، وأسماءُ الأفعالِ، والأصواتُ ، وبعضُ الظروفِ ، والمركباتُ ، والكناياتُ.»(٥)

{**قُلتُ**: **فإِنْ سَألتَ**: مَا بَالُهُمْ آثَرُوا بناءَ الاسمِ على الإعرابِ في لُغتِهم بأدنَى سَببٍ وأيسرِهِ كَمَا تَرى ، ولَمْ يُجْرُوْهُ على امتناعِ الصَّرفِ إلاَّ بالأَقوَى ، حتَّى تَوَخَّوا فيهِ السببينِ كَمَا عَلمتَ.؟

أجبتُ: لأَنَّ البناءَ أَصلٌ في الكَلمِ ، والإعرابُ طَارٍ عليهَا(٦) ، وإلَى هَذا المعنَى أَشارَ الإمامُ صدرُ الأفاضلِ(٧) أَيْضاً ببعضِ مباحثِه عَلى ما مَرَّ بِي فِي المُطَالَعَةِ.

---

(١) عجزه:

❁ وَقلت ألمّا أصحُ والشيبُ وازِعُ ❁

وللنابغة في ديوانه (١٢٢) ، والكتاب (٢/٣٣٠) ، وأضداد السجستاني ص (٢٤٥) ، والكامل (١/٢٤٠) ، والجمهرة (٣/١٣١٥) ، وشرح أبيات سيبويه (٢/٥٣) ، والأمالي الشجرية (٢/٦٠١) ، والأحاجي النحوية ص (١٤١) ، وتحصيل عين الذهب (٣٦٦) ، وارتشاف الضرب (٤/١٨٢٦ ، ١٨٢٨) ، وشرح التصريح (٢/٤٢) ، وخزانة الأدب (٦/٥٥٠) ، وهو بلا نسبة في مجاز القرآن (٢/٩٣) ، ومعاني القرآن (١/٣٢٧) ، (٣/٢٤٥) ، والأصول (١/٢٧٦) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص (١٤٧) ، والمنصف (١/٥٨).

(٢) في المطبوع (لأجل).

(٣) إضافة يقتضيها النص وهي من المطبوع.

(٤) في المطبوع (عسى أن يشذ).

(٥) المفصل ص (١٥٢ – ١٥٥).

(٦) ينظر كتاب مسائل خلافية في النحو ص (١١٣).

(٧) ينظر ترشيح العلل ص (٦٨).

والوَقفُ عَليْهَا فِي التَّعديدِ يُسَاعِدُه ، فَلاَ عليكَ أَنْ تَنقُلَ الكلمةَ إِلى أَصلِهَا بأَدنى سببٍ إِذْ هِيَ منحدرةٌ[١] إِليهِ ، ولاَ / كَذلكَ نَقلُهَا إِلى خِلافِ أَصلِهَا ، والأَمرُ كَذلِكَ فِي مَنعِ [١٥٨/أ] الصَّرفِ ؛ لأَنَّكَ تَحملُ الاسمَ على الفعلِ ، وتجعلُ حكمَهُ حكمَهُ. ومثلُ هذا الصَّنيعِ لا يَستَحكمُ إِلاَّ بأَقْوى الأَسبابِ وأَمتنِهَا ، وذلكَ في البناءِ صرفاً [فَا][٢]عرفهُ ، واللهُ الموفق.

قَالَ الإِمامُ عبدُ القاهرِ – رحمهُ اللهُ – في التتمةِ[٣]: اعلَمْ أَنَّ كُلَّ اسمٍ هو عندَهم مُشبَّهٌ بالحَرفِ ، أَوْ متضمنٌ لَهُ يُسمَّى غيرَ مُتمكِّنٍ ، ويكونُ مَبنيّاً.

ومَعنَى المبنِيّ: اسمٌ بُنِيَ آخرُهُ عَلى حَركةٍ أَو سُكونٍ ، ولا يَظهرُ عَملُ العواملِ فيهِ. ومَا فِي آخرِه أَلفٌ مِن معتلٍ أَوْ غيرِه ، نَحو: عِيسَى وسُعْدَى ، بِهذه المنزلَةِ ، في أَنَّ العملَ لا يَظْهَرُ فيهِ إِلاَّ أَنَّهُ لا يُسمَّى غيرَ مُتمكنٍ. وكَذلِكَ لا يُسمَّى مَبنِيّاً ، ويَنبَغِي أَنْ يُعْرَفَ حَدُّ غيرِ المتمكِّنِ ، حتَّى يَنفصِلَ لكَ ما يَجُوزُ أَنْ يُسمَّى غيرُ مُتمكِّنٍ مِمَّا لا يجوزُ.

وَحَدُّهُ: أَنْ يَلزمَ أَحدَ الوصفينِ ، اللذينِ هما: التعريف ، والتنكير ، فَلا ينتقلُ عَنهُ ، فيكونُ إِمَّا نكرةً أَبداً ، أَوْ معرفةً أَبداً. فإِن قَدَّرتَ التَّعريفَ فِيمَا سُئِلَ عَنهُ: بكيفَ أَخرجتَهُ عَن أَنْ يكونَ سؤَالاً عَنِ الحَالِ إِلى أَنْ يكونَ سؤَالاً عَن عَينِ الشَّيءِ؟، إِذ تَجعلُهُ في معنَى: الصحيحَ زيدٌ أم السقيمِ ، ولَمْ يُوضَعْ لهذا. ومثالُهُ: هؤلاءِ ، وكيفَ، فـ"هؤلاءِ" مَعرفةٌ أَبداً ؛ لأَنَّهُ لا بُدَّ من أَنْ يكونَ إِشارةً إِلى أَشياءَ مخصُوصةٍ، ولا يُتصوَّرُ فيهِ أَنْ يكونَ نكرةً فيدلُّ على أَشياءَ لا بأَعيانِها.

"وكيفَ" نكرةٌ ، لأَنَّهُ سؤالٌ عَن حالٍ ، فإِذا قُلتَ: كيفَ زيدٌ ، كأَنَّكَ قُلتَ: صحيحٌ أَمْ سقيمٌ[٤]، فهو نكرةٌ كـ"صحيحٍ" و"سقيمٍ" ونحو ذلكَ ، ولا يُتصوَّرُ أَنْ يكونَ إِلاَّ على شيءٍ بعينِهِ ، وما وجدتُهُ قد صارَ معرفةً بعدَ التنكيرِ ، أو نكرةً بعدَ التعريفِ، فهو مُتمكِّنٌ كـ"زيد" ، هو مَعرفةٌ ، ثُمَّ إِن شئتَ كانَ نكرةً كقولكَ: هذا زيدٌ، ولقيتُ زيداً آخرَ ، ومثلُهُ "ورجلٌ" نكرةٌ ، ثم إِن شئتَ كانَ معرفةً ، نحو: فَعلَ

---

[١] الكلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها ما أثبت.

[٢] إضافة يقتضيها النص.

[٣] ليس في كتاب التتمة في النحو المطبوع المنسوب لعبد القاهر.

[٤] ينظر المقتصد (١/١٣٤).

الرَّجُلُ كَذا ، ثُمَّ اعلمْ بَعدَ هذا أنَّ المُتمكِّنَ قَدْ يَعرِضُ لَهُ البناءُ في بعضِ الأَحوالِ ولا يَخرجُ عن وصفِ التَّمكنِ ، لجوازِ عودهِ إلى الأصلِ فاعرفْهُ ، ألا ترَى أنَّكَ تَقُولُ: غُلامِي فيُبنَى على الكَسرِ ، ثُمَّ تقولُ غلامُكَ أو غلامُهُ ، فيعودُ معرباً ، وهَكذا كُلُّ مبنيٍ بِنَاؤهُ عامٌّ}(١).

شع(٢): « حَدَّ الشيخُ المبنيَ وجَعَلَ الفصلَ بينَهُ وبينَ المعربِ العاملَ ، وهو صحيحٌ، لأَنَّهُ مِن حيثُ اللفظ مثلُ الإِعرابِ ، ثُمَّ أَخَذَ يَتكلَّمُ في سَبَبِ البناءِ ؛ لأَنَّ الأَصلَ في الأَسماءِ الإعرابُ على ما تَقَدَّمَ تقديرُهُ ، ثُمَّ قَالَ: "**وسَبَبُ بِنَائِهِ مناسبةُ ما لا يُمكَّنَ لَهُ**" ، فقَالَ: "**مُنَاسَبة**" ولَمْ يَقُلْ: مُشَابَهة ؛ لأَنَّ بعضَ المبنياتِ ليسَ مُشابِهاً لِمَا لا تمكُّنَ لَهُ ، كالمضافِ إلى المبنِي ، نَحو(٣): "**فَسَاقِ وفَجَارِ**" على ما سَيأتِي.

وقال"**ما لا تمكُّن**" بلفظٍ عامٍّ ؛ ليُدخِلَ تَحتَهُ كُلَّ غيرِ مُتَمكِنٍ من الكلماتِ ، الحرفُ ،والفعلُ الماضي ، والأمرُ.

ثُمَّ شرعَ في تَفصيلِ مَا أجملَ من المناسبةِ(٤) ، فقَالَ: "**بتضمّن معناه**". قولُهُ: "**بتضمُّن**" بَدَلٌ من قَولِهِ: "**بوَجْهٍ**". وقَدْ كَرَّرَ العاملَ وهو "الباء" لذلكَ ، و"**أَيْنَ**" متضمنٌ معنَى هَمزةِ الاستفهامِ. وبُنِيَ على الفتحِ ؛ لأَنَّ الياءَ ساكنةَ مَنَعَ من البناءِ بالسكونِ الَّذي هو الأصلُ ؛ كَراهةَ اجتماعِ الساكنينِ ، وعن البناءِ على الكسرِ ؛ كَراهةَ اجتماعِ المُتجَانسين ، وهو الياءُ مع الكَسرِ ، والضَّمُّ مُستَثقَلٌ ، وهو بعد الياءِ أثقلُ.

"**وأَمْسِ**" مُتَضمِّنٌ لام(٥) التَّعريفِ ، عَلى مذهبِ أَهلِ الحجازِ ، على ما سَيأتِي، وبُني عَلى الكسرِ بَعدَ تعزرِ السُّكُونِ ، لزوالِ المانعِ عن الكَسرِ ، وهو الأَصلُ في بابِ البناءِ عندَ تعذُّرِ السُّكونِ.

قولُهُ: "**أَوْ شبهِهِ كالمبُهمات** " أَشْبَهَتِ المبهماتُ الحروفَ ؛ لاحتياجِهَا إلى ما يَنضمُّ إليها من لفظٍ أو قرينهٍ». وقيل لأَنَّها لا تلزم مسمياتُها ، فخَالَفَت الأَسماءَ ، لأَنَّ أَسْمَاءَهَا تَلزمُ المسمياتِ ؛ فشَابَهَتْ غيرَ المُتمكِّن بالمُخَالَفَةِ {والشَّبَهُ بفتحتينِ هنا لا

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٧/١) بتصرف.

(٣) في "ع" (ونحو).

(٤) أي: أخذ في تفصيل المناسبة.

(٥) أي: معنى لام التعريف.

غير بمعنى المشابهةِ ، قال في **صح**(١): يقالُ: "بينهما شَبَهٌ بالتحريكِ. والجمعُ: مُشَابِهُ، عَلَى غيرِ قياسٍ"}(٢).

"والمُبْهَماتُ تَشملُ أسماءَ الإشارةِ والموصُولاتِ. وعِلةُ بنائِهَا مُتَّحِدةٌ لأَنَّ الموصولَ لا يتمُّ إلاَّ بصلةٍ ، كَمَا أَنَّ اسمَ الإشارةِ لا يَظهرُ معناه إلاَّ بالصِّفَةِ لفظاً أو تَقديرا ، نَحو: هَذَا الرَّجُلُ وهذا زَيدٌ ، ومعنَاهُ: هَذَا الرَّجُلُ زيدٌ ؛ لأَنَّ الإشارةَ تقتَضِي جِنساً.

قولُهُ: "**أو وُقُوعِهِ موقِعَهُ كـ"نَزَالِ**" " فإِنَّهُ واقعٌ مَوقعَ "انزلْ" ؛ لأَنَّ معناهُ معنَاهُ، وصيغةُ الأَمرِ الأَصليةِ هي نَحو قولنا: "افعلْ" ، فكَانَ ما وَراءهَا إذا شَارَكَها في المعنَى وَاقِعاً مَوقِعَهُ [وبنى على الكسر الَّذي هو الأصل عند تعذر السكون.

قوله: "**أو مشاكلته للواقع موقعه]**(٣) **كـ"فَجَارِ**" و"**فَسَاقِ**" ، يعنَي مشاكلتها لـ"نَزَالِ" و"تَراكِ".

"فَجَارِ": اسمٌ للخُصلةِ الفَاجِرةِ. و"فَسَاقِ" في النِّداءِ خَاصَّةً للمَرأةِ الفَاسِقَةِ. وَعِلةُ بِنائِهِمَا مُشَاكلتهمَا لـ"نَزَالِ" ، فهو فرعُ الفرعِ في البناءِ ، ومِنْ شَأنِهم أَنْ يُنزِّلُوا فَرعَ الفرعِ منزلةَ الأَصلِ ، كمَا فَعَلُوا في "لا" لِنفي الجنسِ ، فإنَّهم أَعملُوهَا إِعمال الفعِلِ ، وإِن لَمْ تَكنْ من مُشَابهةِ الفعلِ في شيءٍ كمَا ذُكِرَ.

قولُهُ: "**أو وُقُوعِهِ مَوْقِعَ ما أَشبَهَهُ كالمُنَادى المضمُومِ**" فإِنَّهُ واقعٌ موقِعَ كافِ الخِطَابِ في "أَدعوك"(٤) ، والكافُ يشبهُ الحرفَ ؛ لأَنَّه لا يُفيدُ معنًى إلاَّ باتصالِهِ بشيءٍ ، كالحروفِ الموضوعةِ عَلَى حَرفٍ وَاحدٍ. وبُنِيَ على الحَرَكَةِ لا عَلَى السكونِ ليدلَّ ذلك على عَروضِ بنائهِ ، واختيرَت الضَّمةُ لأَنَّها حركةٌ مخالفةٌ لحركةِ حالِ إعرابه في النداءِ عندَ الإضافةِ ، وهي الفتحةُ في نَحو: [يا](٥) عبدَ الله ، و للكسرةِ في نَحو: يا غلامِي ، ويَا ربِّ(٥).

---

(١) ينظر الصحاح (شبه) (٢٢٣٦/٦).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) مضاف من "ع".

(٤) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٢/ب) ، والتخمير (١٣٦/٢).

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ينظر النص في المقاليد (٢٢٩/أ).

قولُهُ: "**أَو إِضافتُه إِليهِ**".

شحـ(١): « الضَّميرُ في "**إِليهِ**" إِمَّا هو عائدٌ إلى "**مَا أَشبَهَهُ**" ، أَو إِلى قولِهِ: "مَا لا تَمَكُّنَ لَهُ" ، فإِنْ(٢) حَملنَاهُ على الأَوَّلِ وَرَدَ عَلينا:

❁ **على حِينَ عَاتَبْتُ** ❁

فإِنَّهُ مُضافٌ إِلى مَا لا تَمَكُّنَ لَهُ ، وهو القسمُ الثاني ، وإِنْ حَمَلناهُ على الثاني وَرَدَ علينا(٣) ﴿ يَوْمِئِذٍ ﴾ فإِنَّهُ مُضافٌ إِلى مَا أَشْبَهَهُ ، ولَعلَّهُ أَرادَ: إِضافتَهُ إِلى مَا أَشْبَهَهُ ؛ / لأَنْ سَبَقَ ذِكرُهُ يَلِيهِ(٤) ، وتُؤخَذُ إِضافتُهُ إِلى ما لا تمكن لـه(٥) بالطريق [١٥٨/ب] الأَوْلَى ، فاعرفهُ.»

وفي حَاشيةِ شَيخِنَا قرى(٣) ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ بالجرِّ(٦) ، و﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾(٧) ، وكذا البيتُ:

❁ .... **غيرُ أَنْ نَطَقَتْ** ❁

بالرَّفعِ ، وكَذلِكَ:

❁ **على حِينِ** .... ❁

بالجرِّ. حاصِلُهُ أَنَّ البناءَ غيرُ لازمٍ فيهِ.

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٨/١).

(٢) في "ع" (وإن).

(٣) الآية (١١) من سورة المعارج.

(٤) أي: لتقدم ذكره.

(٥) تنظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٣/أ).

(٦) هي قراءة ابن عامر وابن كثير وعاصم ، وأبي عمرو وحمزة ، ونافع في رواية ، ينظر السبعة (٣٣٦) ، والكشف (٥٣٣/١) ، والتيسير ص (١٢٥) ، والإقناع (٦٦٥/٢) ، وتجبير التيسير ص (١٢٢) ، والإتحاف ص (٢٥٧) ، والحجة للقراء السبعة (٣٤٦/٤ – ٣٤٧) ، والبحر (٢٤٠/٥) ، والدر المصون (٣٤٩/٦).

(٧) الآية (٣٥) من سورة المرسلات ، والرفع قراءة العامة ، ينظر الدر المصون (٦٤٣/١٠).

{ومن ذلكَ ما ذَكَرَ في الكشافِ(١): « في قولِهِ(٢): ﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٌ ﴾ من رفعَ فعلَى البدلِ من ﴿ يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴾ (٣) ، أوْ علَى هو ﴿ يَوۡمُ لَا تَمۡلِكُ ﴾ (٢) ، ومَن نصبَ فبإضمارِ "اذكر". ويجوزُ أنْ يُفتحَ لإضافتهِ إلى غيرِ المُتمكنِ ، وهو في محلِّ الرفعِ. ومثلُهُ علَى أحدِ الوجهين ﴿ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴾ (٤) بالفتحِ ، و"ما" زائدةٌ.»}(٥)

فإنْ قُلْتَ: لِمَ بُنِيَ "غير"؟ ، لأنَّ "أنْ" مَع الفعلِ في تأويلِ(٦) المَصدَرِ ، وحينئذٍ هُو مضافٌ إلى المُتَمكِّنِ لا إلى غيرِ المُتَمكِّنِ.

قُلتُ: إن كَونَ "أنْ" مَع الفعلِ في تأويلِ المصدرِ أمرٌ تقديريٌ ، لَكِنْ لمَّا أُضيفَ إلى اللَّفظِ – وهو: "أنْ نَطَقَتْ" – بُنِيَ لذلكَ ؛ لأنَّ البناءَ أمرٌ متعلقٌ بالألفاظِ.

عق: بُنِيَ ﴿ يَوۡمُ ﴾ في ﴿ يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾(٧) لأنَّه أُضيفَ إلى المَبْنِيّ وهو ﴿ لَا يَنطِقُونَ ﴾ ، ولا يُقالُ: المضافُ إليهِ مضارعٌ وهو معربٌ ؛ لأنَّ المضافَ إليهِ هذا مع حرفِ النَّفي ، والبعضُ غيرُ الكُلِّ ولا يَصحُّ إطلاقُ المعربِ على المجموعِ(٨).

تخ(٩): « "رِفاعةُ " بالرَّاءِ المكسورةِ ، والفاءِ المنقوطَةِ بواحدةٍ ، وبالعينِ

---

(١) ينظر الكشاف (٤/٢٢٩ ، ١٧).

(٢) الآية (١٩) من سورة الإنفطار.

(٣) الآية (١٨) من سورة الإنفطار.

(٤) الآية (٢٣) من سورة الذاريات.

(٥) ساقط من "ع".

(٦) في "ع" (في تقدير).

(٧) الآية (٣٥) من سورة المرسلات.

(٨) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٤١).

(٩) ينظر التخمير (٢/١٤٠).

المُهْمَلَةِ ، وقبلَهُ(١):

ثُمَّ ارعويتُ وَقَدْ طَالَ الوُقُوفُ بِنَا   فِيْهَا فَصِرتُ إِلى وَجْنَاءَ شِمْلالِ
تُعْطِيْكَ مَشْيَاً وإرْقَالاً ودَأْدَأَةً   إِذَا تَسَربَلَتِ الآكَامُ بِالآلِ
تَردِي الآكامَ إذا صرَّتْ جَنَادِبُهَا   منها بِصُلبٍ وقاحِ البَطْنِ عَمَّالِ
لَمْ يَمْنَعِ الشُّربَ مِنهَا.........   .... البيت

يَصفُ وقوفَهُ في دارٍ خَلَت من أَهلِهَا ، فلمَّا طَالَ وقوفُه ارعوى ، [أي:](٢) رَجَعَ فصَارَ إِلى راحلتِهِ الصُّلْبَةِ الوجنتينِ المُسْرِعَةِ. و"الإرقال" و"الدَّأْدأةُ": ضَرْبَانِ من السيرِ(٣) ؛ "وتَسَربَلَتِ الآكَامُ" أَيْ: عَلَاهَا السَّرابُ فصارَ كالسِّرْبَالِ لَهَا.»

صح(٤): « يُقَالُ: حَافِرٌ وَقَاحٌ ، أَيْ: صُلبٌ.»

(٥)« يُريدُ أَنَّ ذلكِ وَقْتَ الهاجرَةِ ، وهي نَشطةٌ تُردي الآكَامَ ، أَيْ: تَرميها بخُفٍّ صُلبٍ ، تَظُنُّهُ عَمَّالٌ يَعملُ في السَّيرِ ولا يَفْتَرُ.

يُروى: "لَمْ يَمْنَعِ الورْدَ". والضَّميرِ في "منهَا" للوجْنَاءِ. والأَوْقَالُ: جَمعُ وَقْلٍ ، وهي شَجَرُ المُقل. يَقولُ: هذه الراحلةُ سَمِعَتْ صَوْتَ الحمَامةِ فنفَرَتْ ، يُرِيدُ: أَنَّها حَدِيدةُ النَّفسِ قويَّةُ الحسِّ ، بهَا لِحِدَّةِ نَفْسِها فَزَعٌ وذُعْرٌ.

وما قبلَ البيتِ الثَّاني(٦):

فأَسْبَلَ مِنِّي عَبْرَةٌ فرَدَدْتُها   على النَّحرِ مني مُستَهِلٌّ وَدَامِعُ
على حينَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ   .... البيت

يَقُولُ: قَدْ آن لَكَ أَنْ تَصحُو ، ويزولَ عَنْكَ ما تَجِدُهُ بمَنْ تَهواهُ ، فإنَّ الشَّيْبَ عن أمثالِ هذه الأَفاعيلِ كافٌ فاعرفهُ.»

---

(١) هي في ديوانه ص (٨٤) ، والمحصل للأندلسي بتحقيق الشرقاوي (٢/٢٣٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٤٢) ، والمقاليد (٢٢٩/ب).

(٢) إضافة يقتضيها السياق ، وهي من "تخ".

(٣) في "ع" (العدو).

(٤) ينظر الصحاح (وقح) (١/٤١٦).

(٥) ينظر التخمير (٢/١٤٠ – ١٤١).

(٦) هما في ديوانه ص (١٢١) ، وخزانة الأدب (٦/٤٥٠ – ٤٥١).

تخ(١): « طَريقةٌ أُخرى ، قال: مُناسبَةُ المَبْنِي بأحدِ ثَلاثَةِ أَسباب: إمَّا جَريُهُ مَجْرى الحَرْفِ ، كالضَّمَائِرِ ، واسمِ الإشارةِ ؛ لأنَّها جَرَتْ مَجْرَى اللاَّمِ المُعَرِّفَةِ. وإمَّا تَضمُّنهُ معنَى الحَرفِ ، كتَضمُّنِ المَنْفِيِّ معنَى "مِنْ" ، و"أَمسِ" معنَى "اللاَّمِ" ، إذا عَنَيْتَ بهِ أَمْسِ يَومِكَ ، أمَّا إذا عَنَيْتَ بهِ أمْسَاً من الأُموسِ فهو مُعْرَبٌ(٢) ، كقولِهِم(٣): "كُلُّ غَدٍ صَائِرٌ أَمْسَاً".

وأَمَّا مُجاوِرةُ المَبْنِيِّ مُجاوَرَةً مَخصُوصَةً كما في "غُلامِي" و"تَفْعَلِين" ، فعَلَى هذا الحَرْفِ مدارُ المَبْنِيَّاتِ.»

قَولُهُ: "**لا يُعامَلُ**".

تخ(٤): « **فإنْ سألتَ**: أَيش(٥) تَعنِي "**بالعَامِلِ**" ، أَتعنِي بهِ الموجِبَ للسُّكونِ أو للحَرَكَةِ، أَمْ تَعْنِي بهِ شَيئَاً آخرَ لابُدَّ من بنائهِ إنْ عَنَيْتَ بهِ ما ذَكَرْنَا؟

قُلنا: كُلُّ مَبْنِيٍّ فلابُدَّ لسكونِهِ وحركتِهِ من سَبَبٍ بِهذا التَّفْسِيرِ ، أَلاَ تَراهم يَذكُرون لنفسِ الاسمِ كَمِّيةً ، ولبنائِهِ عَلَى الحَركةِ كَمِّيَّةً ، وكَذلِكَ لبِنائِهِ عَلى الحَركةِ المخصُوصَةِ.

أَجبتُ: المعنِيُّ بـ"العامِلِ" سببُ السكونِ أو الحركةِ المناسبِ / [١٥٩/أ] لقَصدِ الواضعِ بَدِيّاً ، وهذا لأنَّ الواضِعَ قد قَصَدَ بالأسماءِ تَصريفَها من حالٍ إلى حالٍ ، فكَذلكَ بالفِعلِ المُضارِعِ ، إلاَّ أنَّهُ قَدْ يَتَّفِقُ فيهما الجُمُود لعارِضٍ.

قَالَ: "**أَيْنَ**" إنَّمَا بُنِيَ عَلَى الفتحِ ؛ لأنَّهُ مِن الظُّروفِ فأحبُّوا لَهُ صورةَ النَّصبِ.

قَولُهُمْ: في "**أَمسِ**": هو مَبنِيٌّ إذا أُرِيدَ بهِ أَمسِ يَومِكَ.

إنْ قُلتَ: يَنتَقِضُ هَذا بـ"غَدا" في: أَفعلُهُ غَداً ، فإنَّهُ معربٌ مع تَضمّنهِ اللاّمِ؟

قُلتُ: ما الدليلُ على تَضمُّنِهِ اللامَ؟ غايَةُ ما فِي البابِ أَنَّهُ مُنصرِفٌ إلى غَدِ يَومِكَ ، لَكنْ لا لِقَصدِ ذَلكَ ابتداءً ، بَلْ لأَنَّهُ أَقْرَبُ إلى الذِّكرِ وأَخْطَرُ بالبالِ.

فإنْ قُلتَ: "أَمسِ الدَّابرُ" كَذَلكَ؟

---

(١) ينظر التخمير (١٣٣/٢ – ١٣٤).

(٢) في الأصل (مهرب) ، والصواب ما أثبته وهو من "ع".

(٣) الصحاح (أمس) (٩٠٤/٣).

(٤) ينظر التخمير (١٣٤/١ – ١٣٧ ، ١٣٩).

(٥) هو كذلك في الأصل و"ع" و"تخ" ، والمقصود: أي شيء نعني ، وهو ثبت إحدى نسخ التخمير.

قُلْتُ: ما الدليلُ عليهِ؟ ، وهذا لأنَّ "أَمسِ" المكسورةِ مِمَّا لا تَدخلُ عَليهِ اللاَّمُ المعرِّفَةُ ، فلَولا أَنَّهُ مُتَضمِّنٌ لمعنَى اللاَّمِ لدخله اللامٌ ، بخلافِ "غدًا". و"**أَمسِ**" غيرُ مُنصرفٍ عِند بني تَميمٍ.

و"**فساق**" بُنِيَ على الكَسرِ ليُعلَمَ في أَوَّلِ الأَمرِ أَنَّهُ لَيْسَ من قَبيلِ ما لا **يَنْصَرِفُ**، كَمَا هو مَذْهبُ قَومٍ من بَنِي تَميمٍ.

وفي"**فجار**" وَجْهٌ أخرٌ ، وهو أَنْ يكونَ بناؤُهُ لِتَضمُّنِهِ مَعْنَى لامِ التَّعريفِ ، وهذا لأنَّ "فَعَالِ" قَدْ جَاءَ بمعنَى المَصْدَرِ المَعْرِفَةِ عَلى ما سَيأتِي.

فإِنْ سَأَلتَ: "**نَزَالِ**" و"تَرَاكِ" لَو كَانَا مُتَضمِّنَينِ معنَى لامِ التعريفِ لما جازَ أَنْ يُقالَ: "تراكِهَا" ، أو "مَنَاعِها" ، كَمَا لا يجوزُ "التَّركِها" و "والمَنْعِهَا"؟

أَجبتُ: الفَرقُ ثَابتٌ بينَ ما فيهِ اللامِ ظَاهراً ، وبينَ مَا فيهِ تَقدَّر معنَى اللامِ ، بدليلِ أَنَّ العَلَمَ في تَقديرِ المُعرَّفِ باللاَّمِ ، فإِنَّهُ يَجوزُ إِضافتُهُ.

وقولُهم: بُنِيَ "فَجَارِ" لمشابهته "نَزَالِ" في الوَزْنِ ، فمِنْ مكارهِ النَحو.

وأَمَّا "**المُنَادى المضمُوم**" فتَحقِيْقُ الكلامِ فيه أَنَّ الأسماءَ المُظْهَرةَ كُلَّها غَيبٌ ، ولا خِطَابَ فِيْهَا ولا حِكَايةَ ، إِنَّمَا الخِطَابُ والحِكَايةُ من خَصَائصِ المُضْمَراتِ ، فإِذا انجرَّ إلى المُظْهَرِ الخِطابُ نُزِّلَ مَنزلَةَ المُضْمَرِ فَبُنِيَ.

وقَالَ(١): ظَرفُ الزَّمانِ إِذا أُضيفَ إِلى جُملةٍ أَوَّلَ أجزائها مَبْنِيٌّ جَازَ فِيهِ البِنَاءُ(٢) والإِعرابُ.

قَالَ الإِمامُ عبدُ القاهرِ(٣): أَجَازوا فيه الأَمرين ، تقولُ: خَرجْتُ في حينَ خَرَجَ زَيدٌ ، وفي حيْنِ خرَجَ ، هذه ألفاظُهُ. وقولُهم(٤): (كيَوْمَ ولَدَتْهُ أُمُّه) يُحتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً على الظَّرف {فاعرفهُ.

---

(١) القول للخوارزمي.

(٢) في الأصل (فيه الاتساع) ، وهو من مصطلحات عبد القاهر ، وقد أطلقه على "البناء" كما في المقتصد (١/١٣٦) ، وما أثبته من "ع".

(٣) ينظر المقتصد (١/١٣١ ، ١٤٩).

(٤) هو جزء من حديث شريف تمامه – كما ورد في صحيح البخاري (٢/١٦٤) "كتاب الحج" – : (من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه). ، وينظر صحيح مسلم (٢/٩٨٣).

قُلْتُ: الأَمثلةُ الثلاثةُ الأخيرةُ وهي نَحو: "فَسَاقِ" ، و"المنادي المضمُوم" ، ونَحو(١) ﴿ يَوْمِئِذٍ ﴾ مِن المَبْنِيَّاتِ البعيدةِ مُشاكلَتُهَا ، لأَنَّهَا فِي الدَّرجةِ الثالثةِ من المبنيَّ ، الَّذي هو عَريقٌ في البِنَاءِ ، وهو: الحرفَ ، أَوْ الفعلُ اللازمُ البناء ، كأَمرِ المخاطَبِ.}(٢)

---

(١) الآية (١١) من سورة المعارج وقد سبقت.

(٢) ساقط من "ع".

[علامة البناء]

قولُهُ: "**والبِنَاءُ عَلى السكونِ هو القياسُ**".

شع[١]: « لأنَّه أَخفُّ ، ولا يُعْدَلُ عن الأخفِّ إلى الأثْقَلِ إلاَّ لمعارضٍ. قَال: والمعارضَةُ بأَحدِ ثَلاثَةِ أَسبابٍ» ، كما ذَكَرَ الشيخُ[٢]. وقِيلَ: إنَّمَا كانَ السكونُ هو القياسُ ؛ لأَنَّ البناءَ ضِدُّ الإِعرَاب ، والإِعرَابُ بالحَرَكَاتِ ، فكانَ لَهُ ضِدُّ حُكْمِهِ وحالِهِ[٣].

شع[٤]: قَولُهُ: "**لَفْظَاً أَوْ حُكْماً ، كالكَافَيْنِ**". فـ"اللَّفظُ" يعني بِهِ كافَ التَّشبيهِ ؛ لأَنَّه يَصحُّ تقديمُهَا أولَ الكَلامِ نَحو: كزيدٍ أَخوكَ ، فلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلى الحركةِ لأَدَّى إِلى الابتداءِ بالسَّاكِنِ.

وقولُهُ: "**حكماً**" يَعنَي بهِ كافَ الضَّميرِ ، في نَحو: أَكرمتُكَ ، ومررتُ بِكَ ، فإِنَّ الكافَ اسمٌ مُستقلٌ ، والأسماءُ حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ أَوائلُها مُتحرِّكَةً ، كَمَا الحكمُ فِيهَا في الأَمرِ العَامِّ ، أَوْ لأَنَّ الأسماءَ المُستَقلةَ عُرضَةٌ للتَّقديمِ والتَّأخيرِ ، وهي[٥] في حُكمِ مَا يَصحُّ تَقديمُهُ " ، والكَلاَمُ المَنْخُولُ غيرُ المَدخولِ في هذا أَنْ يُقال. على الإِطلاقِ : إِنَّهُ مِنْ جُملةِ الأَسماءِ ، فَيُحرَّكُ مبتداُه وإِنْ كَانَ ذَلكَ مُنتَهاه.

قولُهُ: "**وَلِعُرُوضِ البِنَاء**" أَيْ: لحُدُوثِهِ ، وهو من أَسبَابِ البناءِ عَلى الحركةِ ؛ لأَنَّ كونَ البناءِ عَارضاً غيرَ لازمٍ مقربٌ إِلى التَّمكُّنِ ، والحركةُ من آياتِهِ ، والعارضُ كالعَدَمِ ، فلَمْ يَتَعَدَّ الاسمُ المُتَمكِّنُ عن مُقتَضى أَصلِهِ[٦].

حم: وإِنَّمَا[٧] اختارَ العلماءُ تَمْثِيلَهُم فيهِ بنَحو: "**يا حَكَمُ**" ، لأَنَّ ما قبلَ الحرفِ الأَخيرِ متحركٌ فيه ، فيَظهَرُ حكم المسألةِ. ولَو قِيلَ: "يَا زَيدُ" لأَوْهَمَ أَنَّ حَرَكَتَهُ لا

---

[١] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٨/١).

[٢] المفصل ص (١٥٥).

[٣] ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٨٤٤).

[٤] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٨/١ – ٤٥٩).

[٥] أي: في التقدير.

[٦] ينظر النص في المقاليد (٢٣٠/أ).

[٧] في "ع" (فإنما).

للعُروضِ ، ولَكنْ للهَرَبِ من التقاءِ السَّاكنين ، كَمَا في "أَينَ" و "أَمسِ" و "هَؤلاءِ"⁽¹⁾ وأَمثالِهَا⁽²⁾.

{**قلتُ**: واعلَمْ أَنَّ مِن اصطِلاحِ أَهلِ الصَّنعةِ أَنَّهُمْ يُطلقُونَ أَلقابَ حركاتِ البناءِ عَلى الحركاتِ الإعرابيَّةِ ، فَقَدْ يَقُولون: مِن الرَّفعِ ضمٌّ ، ومِن الجرِّ كَسرٌ ، ومِن النَّصبِ فتحٌ ، ولَمْ يَفعَلوا عَلى العَكسِ ، وسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ أَلقابَ البناءِ كاسمِ الجنسِ ، وأَلقابَ الإعرابِ كالعَلَمِ ؛ لأَنَّ الإعرابَ أَمرٌ عَارضٌ ، وإِطلاقُ الجنسِ علَى العَلَمِ سَائغٌ، أَمَّا عكسُهُ فلا ، أَلاَ تَرى أَنَّ كلَّ مُسمَّى بـ"زيدٍ" من الرِّجَالِ رجلٌ ، أَمَّا كُلُّ "رَجُلٍ"ليسَ بـ"زَيْدٍ"}⁽³⁾.

تغ⁽⁴⁾: « الرِّوَايَةُ "**والأَصواتُ**" بالرَّفعِ ، وإِنَّمَا جَعَلَ أَسماءَ الأَفعالِ / والأَصواتِ [١٥٩/ب] قِسماً واحداً ؛ لأَنَّ الأَسماءَ في معنَى الأَفعالِ ، كَمَا تَدلُّ علَى الفِعلِ ، فكَذلِكَ الأَصواتُ أَيْضاً ، أَلاَ تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَولِكَ: "أُفٍّ" ، أَتَكرَّهُ وأَتَضجَّرُ ، و"هَلاَ" زَجرٌ للخَيْلِ.»

وروَايَتِي عَن الشَّيْخِ سيفِ الدين – {رحمه الله}⁽³⁾ – : "والأَصْوَاتِ" بالجَرِّ وهَكذا صححتُهُ عندَهُ يوم قراءَتِي بالجرِّ في نُسخَتِي ، ولا منجز⁽⁵⁾ في كِلْتَا الرِّوَايتينِ، لظُهُورِ صِحَّةِ مَحملِهِمَا ، والله المعين⁽⁶⁾.

---

(١) بعده في "ع" والله الموفق.

(٢) ينظر النص في المقاليد (٢٣٠/أ).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر التخمير (١٤٢/٢).

(٥) الكلمة غير واضحة في الأصل و"ع" ، ولعلها كما أثبت ، "ولا منجز" أي: ولا منقطع ، ينظر اللسان (نجز) (٤١٣/٥).

(٦) في "ع" "والله الموفق".

[باب الضمائر]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصل:**

المُضْمَرَاتُ: هِيَ على ضَربَينِ: مُتَّصِلٍ ، ومُنفَصِلٍ ، فالمتَّصِلُ: مَا لاَ ينفكُّ عَن اتِّصالِهِ بِكَلِمَةٍ ، كَقولِكَ: أخُوك ، وَضَرَبَكَ ، ومَرَّ بِكَ. وهو على ضَربين: بَارِزٌ ، ومُستَتِرٌ. فالبارِزُ: ما لُفِظَ به ، كالكَافِ في "أخوكَ". والمُسْتَتِرُ: مَا نُوِيَ ، كالَّذِي في: زَيدٌ ضَرَبَ.

والمُنْفَصِلُ: ما جَرَى مَجرَى المُظهَرِ في استِبْدَادِه ، كَقَولِكَ: هو وأنْتَ.» (١)

في حَاشِيَةِ شَيخِنَا – رَحِمَهُ الله –: العِلَّةُ في بنَاء هَذا البابِ – ما ذَكرنَا في أَسماءِ الإِشارةِ – أَنَّهَا لا تلزمُ المسمياتِ ، كمَا تَقُولُ: "أَنْتَ" لمن يكونُ بحضرتِكَ ، [و](٢) إذَا غَابَ ، **قُلتُ:** هو ، وكذَا عَكسُهُ ، وإذا(٣) لَمْ تَلزمْ مُسمياتِها خَرَجَتْ عَن مَوضوعِ الأَسماءِ المُتَمكِّنَةِ ؛ لأَنَّهَا تَلزمُ المسمياتِ ، فعُوملَ بِهَا معاملةَ الخارجِ عَن دائرتِها وحَيِّزِهَا ، فبُنيتْ ، وقيلَ: بُنِيَتْ ؛ لأَنَّ سببَ الإعرابِ هو اختلافُ المعَاني عَلى الصِّيغَةِ الواحدةِ ، وهذه صِيَغُهَا مُختَلفةٌ علَى حسبِ اختلافِ الإعرابِ ، فللمرفوعِ صِيغةٌ ، وللمنصوبِ صيغةٌ ، فقامَ هذا الاختلافُ مقامَ الإِعرابِ ، {فامتنَعَ الإعرابُ}(٤) فبُنِيَتْ(٥).

وفي شَرحِ الإِيجَازِ للطَبَرسيّ(٦): الفَرقُ بين المُضمَرِ والمُبْهَمِ أَنَّ المُضمَرَ مَا تَغَيَّرَ بتَغيُّرِ العَاملِ ، والمُبْهَمُ مَا لا يَتَغيَّرُ ، وكُلُّ واحدٍ مُنهُمَا خَلَفٌ عَنِ الأَسماءِ الظَّاهِرةِ.

قُلتُ: قَولُهُ: "مَا يَتَغيَّرُ بالعَوامِلِ" ليسَ بمُطَّرِدٍ ، ألا تَرى الهاءَ والكافَ لا يختَلِفَانِ بدخولِ النَّاصِبِ والجَارِّ في قولِكَ: "إِنَّهُ" ، و"لَهُ" ، و"إِنَّكَ" و"لَكَ" ، ونحوهما.

---

(١) المفصل ص (١٥٥).

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) في "ع" (وإذا).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٤٦).

(٦) ينظر شرح الإيجاز للكيذري (٤٨/أ) و(٤٩/أ ب).

قِيلَ: حَقُّ بناءِ الأَسماءِ المُضمَرةِ الَّتِي هِي عَلى حرفٍ واحدٍ أَنْ تُبْنَي عَلى الحَرَكَةِ ؛ لأَنَّ بناءَهَا عَلى السُّكُونِ إِجحافٌ بِهَا.

شح[1]: « قيل: المُضمَرُ مَا وُضِعَ لمدلولهِ بقرينةٍ غيرِ الإِشارةِ.»

قولُهُ: **"والمُستترُ ما نوي كالَّذي في: زيدٌ ضَرَبَ".**

شح[2]: « لاَ يَخلُو إِمَّا أَنْ يَكونَ الدالُّ عَلى الفَاعلِ الفعلَ نفسَهُ من غَيرِ تَقديرٍ ، أَوْ يُقَدَّرُ مُضمرٌ غيرَ الفعلِ ، فإِنْ قُلنَا: لَفظُ الفعلِ هو الدَّالُّ ، كانَ فَاسِداً مِن وَجهَينِ: أَحدهُمَا يُؤدي إِلى أَنَّ "ضَرَبَ" ليسَ فعليَّتُهُ أَوْلَى من اسميَّتِهِ ؛ لأَنَّهُ كَمَا دَلَّ عَلى معنَى الفعلِ دَلَّ عَلى شيءٍ آخرَ ، وهو ذاتُ الفَاعلِ ، وكُلُّ وَاحدٍ مِنهُمَا مدلولٌ مُنافٍ للآخَرِ، فَلا يَجتمعانِ تَحتَ لَفظِهِ.

والآخَرُ: الإِطْبَاقُ عَلى أَنَّ الجُملةَ المركبةَ مِن لَفظينِ مَنطوقٍ بِهمَا أو مقدرينِ منسوبٌ أَحدهُمَا إِلى الآخرِ ، وعَلى هَذا لا يكونُ إِلاَّ عَلى لَفظِ الفعلِ ، إِذْ لاَ تَقْدِيرَ عِندكُم ، فبَطَلَ هذا المذهبُ.

وإِنَّمَا قِيلَ: إِنَّ المُضمَرَ مُقَدرٌ فيَجبُ أَنْ يكونَ مَحذُوفاً ، وأَنْتُم تَقُولُونَ: إِنَّ الفاعلَ لا يُحذفُ وإِلاَّ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ كالمفعولِ.

والجَوَابُ: أَنَّ الفاعِلَ عُلِمَ من لغتِهِمْ أَنَّهُم لا يَحذفونَهُ ، والمفعولُ عُلِمَ مِنْهُمْ أَنَّهُم يَحذِفُونَهُ ، وقَدْ يَطرَأُ في المحذوفِ مَا يجعلهُ فِي حُكمِ الموجود ، وقَدْ يَطرأُ عَلى الفاعِلِ ما يُستَغْنَي[3] بالتَّلفظِ بِهِ ، فإِنَّ اللَّفظَ المُقْتَضِيَ لَهُ يغني [عن][4] ذكْرِهِ ، نَحو: ضَرَبَ ، وضَرَبْتُ ، وأَضْرِبُ واضْرِبْ وتَضرِبُ ويَضرِبُ[5] ، فهذه كلها أَلفاظ استغْنَي بِهَا عَنِ التَّلَفُّظِ بالفَاعِلِ ، بقرينَةِ سَبْقِ ذِكْرِهِ أَو إِشَارتهِ.

---

[1] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٥٩/١).

[2] المصدر السابق (٤٥٩/١ – ٤٦٠).

[3] في "ع" (ما يستغنى من التلفظ به).

[4] إضافة يقتضيها السياق ، وهي من "ع".

[5] في "ع" (يَضرِبُ وتَضرِبُ).

[تعريف الضمائر]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل**:

ولكلٍّ مِن المُتَكَلِّمِ والمُخَاطَبِ والغَائِبِ ، مُذَكَّرُهُ ومُؤَنَّثُهُ ، ومُفرَدُهُ ومُثَنَّاهُ ومَجْمُوعهُ، ضَمِيرٌ مُتَّصلٌ ، ومُنفَصلٌ ، في أحوالِ الإعرابِ ، مَا خَلا حالِ الجَرِّ ، فإنَّهُ لا مُنفَصِلَ لَهَا. تَقولُ في مَرفُوعِ المُتَّصلِ: ضَرَبْتُ ، ضربْنَا ، وضَربْتِ ، إلى ضَرَبْتُنَّ ، وزَيْدٌ ضَرَبَ ، إلى ضَرَبْنَ. وفِي مَنصُوبةِ: ضَرَبَنِي ، ضَرَبَنَا ، وضَرَبَكَ ، إلى ضَرَبَكُنَّ ، وضَرَبَهُ، إلَى ضَرَبَهُنَّ. وفي مَجرُورةِ: غُلامِي ، غُلامِنا ، وغُلامِكَ ، إلَى غُلامِكُنَّ وغلامِه إلى غُلامِهِنَّ.

وتَقولُ في مَرفوعِ المنفصلِ: أنا ، نَحنُ ، وأنْتَ ، إلَى أنتُنَّ ، وهو ، إلى هُنَّ. وفي مَنْصُوبَةِ: إيَّايَ ، إيَّانَا ، وإيَّاكَ ، إلَى إيَّاكُنَّ ، وإيَّاهُ ، إلَى إيَّاهُنَّ.»⁽¹⁾

{**قلتُ:** اعلَمْ أنَّ في هذا الفَصلِ شيئاً لا بُدَّ من ذِكْرِهِ قبلَ الشروعِ في بَيَانِ مَا علِّقَ بهِ مَسائلَه ، وهو أنَّ كافَ الخطابِ إذا كانَ للمفردِ في مُذكَّرٍ أو مُؤنَّثٍ مِنْ حقِّهِ وَضْعَاً أنْ لا يَتعداهُ إلى مَا وراءهُ. وأمَّا نحو قولِ أبي العَلاَءِ فِي سِقْطِهِ⁽²⁾:

رَمَاكِ اللهُ مِنْ نُوقٍ بِرُوقٍ　　　من السَّنَواتِ تُثْكِلُكَ الإِفَالاَ

حَيثُ وضعَ ضميرَ الواحدةِ مَوضِعَ الجَمِيعِ ، فلعلَّ مثلَ هذا الصنيعِ إنَّمَا صَحَّ عَلَى تَأويلِ الجَمَاعَةِ ، وعَليهِ لَو قُلتُ: يا نِسَاءَ الحَقِي بأهلِكِ ، يَنبَغِي ألاَّ يُستقبَح ، كأنَّهُ قِيلَ: يا جماعةَ النساءِ / ، وَهَذا استعمالٌ يُنبِّهُكَ عَلى السَّعَةِ}⁽³⁾ [١٦٠/أ]

« قِيلَ: الضَّمَائِرُ في الكَلاَمِ لِمعَانٍ ثَلاثةٍ:

- للإيجازِ ، وهي عَلى حَرفٍ ، أو حَرفينِ ، أوْ ثَلاثَةٍ ، وهو أدنى أبنِيَةِ الظَّاهِرةِ المُتَمكِّنَةِ ، نَحو: أبو عبد الله أكرَمتُهُ.
- وللتَّحرُّزِ عن التِّكرارِ ، في نَحو: زيداً رأيتُهُ ، أَي: زَيْداً رأيتُ زَيْدَاً.
- ولِخَوفِ الالتباسِ ؛ لأَنَّ التِّكْرَارَ قَدْ يُوهِمُ في مَواضعَ أَنَّ الثَّانِي غَيرُ الأَوَّلِ ، وَوَضعُ الضَّمِيرِ مكانَ الثَّانِي يُزِيلُ ذلكَ الوَهمَ.

---

(1) المفصل ص (١٥٥).

(2) سقط الزند ص (٢٢) ، وشرح سقط الزند (٣٣/١).

(3) ساقط من "ع".

قلتُ: الأَصلُ في الضَّمَائِرِ المتَّصلُ ؛ لأَنَّهُ أَخْصَرُ ، ووَضعُهَا للاختصارِ ، ثُمَّ إِذا صيرَ إلى المُنْفَصلِ فلِمَسَاسِ الحَاجةِ إليهِ بأحدِ الأَمرينِ ، إِمَّا بِسَببِ الانفصالِ عَمَّا يلحقهُ لأَمرٍ ، أَوْ بِسَببِ التَّقديمِ عَليه لِغَرضٍ ، في نَحو: ما أَكرمَني إِلاَّ أَنتَ ، وفي نَحو(١): "إِيَّاكِ أَعنِي فاسْمَعِي يَا جَارتِي".»(٢)

وهَذه الحَاجَةُ مَاسةٌ في المنصُوبِ والمرفوعِ(٣) ، أَما المجرورُ فَلاَ ؛ لأَنَّـهُ لا يَقَعُ منفصلاً عما يَلحقُه ، ولا مُقَدَّماً عَليه ؛ لأَنَّ انجرارَ الاسمِ إِمَّا بحرفِ الجرِّ ، وإِمَّا بالإِضَافةِ. والمجرورُ بحرفِ الجرِّ كَمَا لا يتقدمُ عَلى الجارِّ لا يَنفصلُ عَنهُ ، وهَكَذا المُضَافُ إِليهِ. فبَعدَ ذلكَ لَو وُضِعَ المجرورُ المُنْفَصلُ فلأَحَدِ ما ذُكِرَ من الأَمرينِ ، إِمَّا لموضعِ الوصلِ ؛ فلأَنَّ الحاجةَ تَندفعُ بأَدنَى الضَّميرينِ ، وهو المتَّصلُ، وإِمَّا لمَوضعِ الفَصلِ ، وهو التَّقديمُ ؛ فلأَنَّهُ لا وجودَ لَهُ في المجرورِ ؛ لأَنَّهُ لا يَتقدَّمُ الجارَّ بحرفٍ كَانَ أَوْ إِضافةٍ(٤).

تخ(٥): « ومِمَّا عَسَى أَنْ يَقَعَ إِليهِ(٦) في هذا الفصلِ حَاجَةٌ أَنَّ الواوَ والياءَ في: "هو" و"هي" مِن نفسِ الاسمِ عندَ أَكثرِ البصريَّةِ. وقَال بَعضُهم والكوفيَّةُ(٧): هما زَائِدَتانِ. وحجتُهم أَنَّهُمَا يَسقُطانِ من التَّثنيةِ والجَمعِ ، قَالوا: والَّذي أَحوَجَهم إِلى ذلكَ أَنَّ الكِنَايةَ لمَّا انفصَلتْ احتِيجَ فيها إِلى ابتداءٍ(٨)ووقفٍ. والابتداءُ بالمُتحرِّكِ ، والوَقفُ عَلى السَّاكنِ ، فلا يَجتمعانِ في حرفٍ واَحدٍ ، فزَادُوا الواوَ صِلةً لِضمَّةِ الهَاءِ في "هُو" ، و"يا" صلةً لكَسرةٍ في هَاءِ "هِي".

---

(١) ينظر فصل المقال (٧١) ، وجمهرة الأمثال (٢٩/١) ، ومجمع الأمثال (٣١٥/١).

(٢) ينظر النص في المقاليد (٢٣٠/ب).

(٣) في "ع" (في المرفوع والمنصوب).

(٤) أي: أنه ممتنع ، ينظر التخمير (١٤٤/٢).

(٥) ينظر التخمير (١٤٤/٢ – ١٤٥).

(٦) في الأصل (عليه) والصواب ما أثبته ، وهو من "ع" وكذلك في التخمير.

(٧) تنظر المسألة في الإنصاف (٦٧٧/٢ – ٦٧٨) ، وائتلاف النصرة ص (٦٥).

(٨) في الأصل (الابتداء).

وحُجَّةُ البَصريينَ ثباتُهُمَا في الوَقفِ والخَطِّ ، وتحركُهُما في الوَصلِ. و"هُمَا" و"هُمْ" ليسَا عَلى حَدِّ التَّثنيةِ والجَمعِ ، بَلْ هُمَا صِيغتانِ علَى حِدَةٍ⁽¹⁾، مثلُ: "أَنا" و"نحنُ"، فاعرفْهُ.»

{**قلتُ:** ومن لطيفِ عِبَاراتِ الإمامِ عبد القاهرِ⁽²⁾ – رحمه اللهُ – وفصيحِهَا قولُهُ في تفْسِيرِهِ: "نَحنُ" جَمْعُ "أنا" من غيرِ لَفظِهِ ؛ لأَنَّ "أَنَا" لمَّا لَمْ يُجمَعْ مَفْكُوكاً لَمْ يُجمَعْ مَسْبُوكاً}⁽³⁾.

قِيلَ: إنَّمَا سَكن آخرُ الفعلِ عِندَ اتصالِ [ضَمير]⁽⁴⁾ المرفوعِ في نَحو: ضَرَبْتُ وضربْنَا ؛ كَراهةَ تَوالي أَربعِ حَرَكاتٍ في لَفظٍ بمنزلةِ كَلمةٍ وَاحدةٍ ، لاتِّصَالِ المرفوعِ لفظاً ومعنىً ، ولا كَذلِكَ في المنصوبِ ؛ لأَنَّ اتصالَهُ لَفظِيٌّ لا معنويٌّ ، فَلَمْ يَتأكد ، فلا يلزمُ التَّوالي في كَلمةٍ واحدةٍ. والنونُ في: "ضَرَبنِي" نونُ عمادٍ ، والياءُ هو الضميرُ ، وفي: "ضربنا" هو "نا" بمجموعِهِ⁽⁵⁾ ، فاعرفه.

قَالَ الشيخُ أبو علي⁽⁶⁾: أَصلُ الهاءِ في: "ضَرَبْهِ" و "بِهِ" الضَمُّ ، وإنَّمَا يُكسَرُ إذا تقدمَهَا ياءٌ أو كسرةٌ ، نَحو: "عَليهِ" و"بِهِ" ، وتَجيءُ عَلى الأَصلِ عندَ أَهلِ الحِجَازِ في نَحو: "بِهُو دَآءٌ" و "لغلامِهُو مَالٌ" كَمَا⁽⁷⁾ قُرِئَ⁽⁸⁾ ﴿ فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهُو ﴾⁽⁹⁾. وإن كَانَ قَبلَ هذه الهاءِ ساكنٌ ، وهو حَرفُ لينٍ فالاختيارُ أَنْ لا

---

(1) أي: على غير لفظ واحده.

(2) لم أتبينه في كتبه التى اطلعت عليها ، وينظر قوله في المقاليد (٢٣٣/ب) ، والموصّل في شرح المفصل (٨٥١-٨٥٢) ، وينظر شرح اللمع لابن برهان (٢٩٩/١-٣٠٠).

(3) ساقط من "ع".

(4) مضاف من "ع".

(5) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٨٤٩ – ٨٥٠).

(6) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه ، وينظر شرح الكافية للرضي (٤٢٤/٢) ، والمقاليد (٢٣٣/أ).

(7) في "ع" (وكما).

(8) لم أقف على صاحب هذه القراءة ، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥٠/١) ، والمحتسب (٦٧/١) ، (٢٤٩/٢) ، والدر المصون (٦٩٦/٨).

(9) الآية (٨١) من سورة القصص.

يَلحقَ الياءُ والواوُ بهَا في الوَصل ، نحو: رأيتُ أباهُ قبلُ ، وهذا أبوهُ فاعْلَم. وإنْ كانَ غيرَ حرفِ لينٍ كانَ الإثباتُ أحسنَ ، نَحو: اضْرِبْهُو يا زيدُ ، وعَنْهُو أخذتُ المالَ(١). والأَصلُ في نَحو: "ضَربكُم" و"ضَرَبَهُمْ" أن تُلحِقَ الميمَ الوَاوُ ، يَدلُّكَ عَليهِ أَنَّهُم أَلحقُوا عَلامةَ المؤنَّثِ حَرفين ، في نَحو: ضَرَبَكُنَّ ، وبِهِنَّ(٢).

قُلتُ: وفي هذا البابِ فَوائدُ ذَكرتُها موجزةً كراهةَ التطويلِ ، واقتصَاراً مِنْهَا عَلى قَليلٍ.

"تا" و"نَحْنُ" اختُصِرَ فيهِمَا ، فكُنِّيَ بِهِمَا عَن الاثنينِ والجَمعِ(٣) في المذكَّرِ والمُؤنَّثِ ؛ لتلاقِيهِمَا في حَقيقةِ معنَى الضَّمِّ ، والموضعُ موضعُ عدمِ الالتبَاسِ في المذكَّرِ والمُؤنَّثِ ، والمقامُ مَقامُ الاختصارِ ؛ لأَنَّ البابَ موضوعٌ لَهُ. وضَمُّ التاءِ في "ضَربتُ" للمُتكلِّمِ ، لأَنَّ الضمَّ أَخُ(٤) / الرَّفْعِ ، وَهو حُكمُ الفاعلِ ، وفَتْحٌ في الخِطَابِ للمذكَّرِ ؛ فَرْقَاً بينَهُمَا ، واختِيرَ الفتحُ لخفَّتِهِ ، ثُمَّ لمَّا آلَ الأمرُ إلى المؤنَّثِ لَم يبقَ عِندَنَا من الحَركاتِ إلاَّ الكسرُ ، فدُفِعَ إِليهِ. [١٦٠/ب]

وأَمَّا في نَحو: ضَربتُمَا ، فإِنَّمَا عَادَ الضَمُّ على الأَصلِ المقْتَضِي لَهُ ، وفِيْهِ غَناءٌ عن الفَرقِ ، وأُجري البَابُ في: "أَنتُمَا" مُجرى وَاحداً ، وزِيْدَ الميمُ لتَتَحصَّنَ بِهِ الضَّمَّةُ فإِنَّ الأَلفَ وقَعَتْ بَعدَهُ ، وهي لا تَتَأَتَّى إلاَّ بَعْدَ الفتحِ ، وخُصَّت الميمُ لأَنَّهَا مِن حُرُوفِ اللينِ ، وهي مُناسبةٌ للضمِّ ؛ لأَنَّهَا من حُروفِ الشَّفَةِ(٥) ، وأُختِ الضَمِّ وهي الواو منها أَيْضاً.

وإِنَّمَا ضُعِّفَتْ النُّونُ في: "ضَرَبْتُنَّ" لِمَا في إِفرادِهَا من شَيءٍ مُشْبِّهٍ للتنوينِ في الفعلِ أو الضَّميرِ ؛ لأَنَّ التنوينَ ليسَ إِلاَّ نونٌ ساكنةٌ كَمَا تَرى ، واختِيرَ التَّضعيفُ للإدغامِ تَخفيفاً(٦).

---

(١) ينظر النص في المقاليد (٢٣٣/أ).

(٢) في حاشية الأصل نص لم يشر لموضعه ، وهو ليس بخط النسخة ، وقد أحال في آخره على الإقليد.

(٣) في "ع" (والجميع).

(٤) في "ع" (أخو).

(٥) ينظر الإقليد (١١٢/ب) ، (١١٣/أ).

(٦) ينظر شرح ابن يعيش (٩٥/٣) ، والإقليد (١١٣/أ).

وعِلَّةُ التَّضعيفِ في: "ضَرَبَكُنَّ" و "غُلامُهُنَّ" واحدةٌ ؛ لأَنَّ كُلاً مِن الفِعْلِ والضَّميرِ من التَّنوينِ بمعزلٍ كَمَا قُلنَا ، وإنَّمَا استوى لفظا المذكَّرِ والمؤنَّثِ بضمِ الياءِ فيهِمَا ؛ لأَنَّهَا ضُمَّتْ في جَمْعِهِمَا(١) ، في نحو: ضَرَبْتُمْ وضَرَبْتُنَّ ؛ لما ذكرنَا ، فكَذا في المبنِي أَيْضاً ؛ لأَنَّهُمَا من وادٍ واحدٍ ، يَدَلُّ عَليه: "قُلوبُكُما" و"قُلوبُكُم" و "مُسْلِمَيْنِ" [ومُسْلِمِينَ](٢) وجمعاً ، وأمَّا حصولُ الاشتباهِ فهو غَيرُ مَدفوعٍ في مواضعَ من الأُصولِ ، نَحو: العَين ، والشَّبَهِ ، وأَشباهِهِما فكذا في الفُروعِ ، ودفعُ الاشتباهِ بدلالةِ القَرَائِنِ حالاً أو مَقَالاً.

وأمَّا التَّاءُ في "أَنْتَ" [فهو](٢) حرفُ خطابٍ(٣) لا ضميرٌ ، فلَمْ يَكُنْ لاعتبارِ صُورةِ الرَّفعِ فِيْهِ مَجَالٌ ، إلاَّ أَنَّ الموضعَ مكانُ فَرْقٍ ، فَفُعِلَ بالفتحِ والكَسْرِ(٤).

والكلامُ في "أَنْتُمَا" و "أَنْتُنَّ" كالكلام في "ضَرَبْتُمَا" و "ضَرَبْتُنَّ" فاعرفهُ.

قال عبد القاهر(٥): إنَّمَا بُني "أَنَا" بالفتحِ فَرْقاً بينَهُ وبينَ الحرفِ الذي هو "أَنْ" ، والفتحُ أَخَفُّ. ثم تقول: "أَنْتَ" لزوالِ الالتباسِ ، والألفُ في "أَنَا" إِنَّمَا هِي للوقفِ ؛ لبيانِ الحركَةِ البنائيةِ ، كهَاءِ السكت. وقَدْ تَجرى مَجْرى الوقفِ في نَحو:

❁ أَنَا أَبُو النَّجمِ .... ❁(٦)

لِيَقَعَ فَصْلاً بين الحركاتِ المُتواليةِ ، كَمَا في "تسعة عشر" فاعرفهُ.

---

(١) في الأصل (في جمعها) ، وما أثبته من "ع".

(٢) مضاف من "ع".

(٣) في "ع" (الخطاب).

(٤) ينظر شرح ابن يعيش (٣/٩٥).

(٥) ينظر المقتصد (١/١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١) ، والمرتجل (٣٢٧ – ٣٣١) ، وشرح الكافية للرضي (٢/٤١٦ – ٤١٧) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٥١).

(٦) تمامه:

❁ أنا أبو النجم وشعري شعري ❁

هو لأبي النجم العجلي في ديوانه ص (٩٩) ، والخصائص (٣/٣٣٧) ، والمنصف (١/١٠) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٦١٠) ، وأمالي المرتضى (١/٣٥٠) ، والإفصاح (٢٦٩)، وأمالي ابن الشجري (١/٣٧٣) ، وشرح ابن يعيش (١/٩٨) ، (٩/٨٣) ، وشرح شواهد المغني (٢/٩٤٧) ، وهمع الهوامع (١/٢٠١) ، وخزانة الأدب (١/٤٣٩) ، والدرر (١/١٨٥) ، وبلا نسبة في المرتجل (٣٢٩) ، ومغني اللبيب (٤٣٤) ، وخزانة الأدب (٨/٣٠٧).

قِيلَ: إِنَّمَا لَمْ يقولوا: أَنْتَانِ ، وهو أَنَّ "وهيَانَ" على حَدِّ التَّثْنَيةِ لأَنَّ من أَصلِهم أَنَّ كُلَّ اسمٍ لا يَتَأَتَّى تنكيرُهُ لا يثنَّى ولا يُجمَعُ.

و"نَحْنُ" إِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الضمِّ لتضمُّنِهِ معنَى التثنيةِ والجَمعِ[١] ، والشيءُ إذا تَضمَّنَ معنَيينِ فبناؤُهُ على أَقوَى الحركاتِ ليسَ ببعيدٍ عن الحِكْمَةِ. ومثلُهُ "قَبْلُ" و "بَعْدُ" ؛ لأَنَّهُ من الإِضَافيَّاتِ ، ونَحو "منذُ" لمَّا دَلَّ عَلَى مَعْنَى "مِنْ" و "إِلى" ؛ أو لأَنَّهُ موضوعٌ للجَمعِ ، ومعنَى الضمِّ يُنَاسبُهُ ، [والله أَعلَمُ][٢].

---

[١] ينظر المرتجل ص (٣٣١).

[٢] مضاف من "ع".

[اتصال الضمائر بالأحرف]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

والحروفُ الَّتِي تَتَّصِلُ بـ"إِيَّا" من الكَافِ ونَحوِهَا لواحقُ ؛ للدَّلالَةِ على أحوالِ المَرجوعِ إليه ، وكذلكَ التَّاءُ في "أَنْتَ" ، ونَحوُهَا في أَخواتِهِ ، ولاَ مَحلَّ لِهذهِ اللَّواحِقِ من الإِعرابِ ، إِنَّمَا هِيَ علاماتٌ ، كالتنوينِ ، وتاءِ التأنيثِ ، وياءِ النَّسبِ ، ومَا حكَاهُ الخَليلُ(١) عَنْ بَعضِ العَربِ(٢): "إِذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّين فَإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوَابّ" ، مِمَّا لاَ يُعمَلُ عَلَيهِ.» (٣)

تخ(٤): « عنى بـ"أحوال(٥) المرجوع إليه": التَّذْكِيرَ والتَّأنيث ، والتثنية والجمع.»

تخ(٦): « الضَّميرُ في "أَنْتَ" هو الهمزةُ مع النّونِ ، ومعناهُ: وَضعُ اليدِ على المُخَاطب.

قَالَ(٧): واختلفُوا في "إِيَّا" مع الكَافِ ونَحوِهَا ، فقَالَ الخَليلُ(٨): إِنَّ "إِيَّا" اسمٌ مُضَافٌ إِلى ما بَعدَهُ ، وما بَعْدَهُ في مَوضعِ خَفْضٍ ، وهو مذهبُ سيبويه أيضاً ، واستَدلَّ: بـ"إِيَّا الشَّوابِّ" ، ونَحوُه قَولُهُ(٩):

دعَني وإِيَّا خالدٍ فلأَقطعَنَّ عُرى نياطه(١٠)

---

(١) ينظر الكتاب (٢٧٩/١) ، وشرحه للسيرافي (٩٩/٢) ، وشرح ابن يعيش (٩٨/٣) ، وشرح الأشموني (٩٢/٣).

(٢) ينظر اللسان (أيا) (٦٠/١٤) ، شبب (٤٨٠/١) ، والشوابُّ: جمع شابة.

(٣) المفصل ص (١٥٦).

(٤) ينظر التخمير (١٤٥/٢).

(٥) في الأصل (بالأحوال) وما أثبته من "ع".

(٦) ينظر التخمير (١٤٥/٢ – ١٤٦).

(٧) القول لصاحب "تخ".

(٨) ينظر الكتاب (٤٧٩/١) ، وشرحه للسيرافي (٩٩/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٤٢٥/٢).

(٩) هو لأبي عيينة في اللسان (أيا) (٦٠/١٤) ، وبلا نسبة في المقاليد (٢٣٥/أ) ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص (٥٩).

(١٠) النياط: الفؤاد ، وهو عرق علق به القلب من الوتين ، اللسان (نوط) (٤١٨/٧).

ثم قال(١): "إِيَّا" مُضْمَرٌ لكونهِ مَقْصُوراً علي وَجهٍ واحدٍ من الإعرابِ ، وذَلكَ آيةُ الإضمارِ. وقَالَ سيبويهُ: اسمُ مُظهَرٌ ، إذْ المُضْمَرُ يَستَحِيلُ إِضافَتُهُ.

وقال الأَخفَشُ وعَليه جَماعَةٌ منهم(٢): لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكونَ "إِيَّا" مُضَافاً إِلى مَا بَعدَهُ ؛ لأَنَّهُ ضميرٌ ، ولذلكَ قَالوا: الإِخبَارُ عن المُضَافِ في بَابِ "الَّذِي" لا يَجُوزُ ؛ لأَنَّهُ يَلزَمُ إِضمارُ المُضَافِ ، والمضافُ لا يُضمَرُ ، وما حكَاهُ الخَليلُ شَاذٌّ. وقَالَ بعضُهم(٣): "إِيَّاك" بكمالِها اسمٌ في مَوضعِ نَصبٍ.

وقَالَ بعضُهم: الكافُ واليَاءُ بعدَه(٤) أَسماء ، و "إِيَّا" عمادٌ لهَا ، لا تَقُومُ بنفسِها في الإبانةِ عن مَعانِيْهَا وحدَها ، وهذا لأَنَّكَ تَقُولُ: ضربتُكَ ، فيكُونُ / هَذا هُو الأَصلُ. ثُمَّ تَقُولُ: إِيَّاكَ ضَرَبتُ ، فـ"إِيَّا" وَسيلةٌ إِلى تَقديمِ الكَافِ. [١٦١/أ]

{وقِيلَ: هو مذهب أهل الكوفة(٥) ، وهو ضَعيفٌ ؛ لأَنَّ العِمَادَ لا يتكثَّرُ هذه الكثْرةَ مِن الحُرُوفِ}(٦). وفَائدةُ الخِلافِ أَنَّ عندَ الخليلِ: إِيَّاكَ نفسِكَ ، بالجرِّ عَلى تَأكيدِ الكَافِ ، وعِندَهُمْ لا تَجُوزُ.

قَوْلُهُ: "**إِنَّما هِي عَلامَاتٌ** ...... **كَتَاءِ التَّأنيثِ**" مَعنَاه: أَنَّ هَذِهِ الأَشيَاءَ لا مَحَلَّ لَهَا بانفِرَادِهَا مِن الإعرَابِ ، وكَذا هَذِهِ اللَّواحِقُ(٧)» ، فَاعرِفْهُ.

حم: فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا – {رَحِمَهُ اللهُ}(٦) –: فِي "إِيَّاكَ" لُغَاتُ "هَيَّاك(٨)" ،

---

(١) القول للخليل.

(٢) أي: من النحويين ، ينظر شرح الكتاب للسيرافي (٩٩/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٤٢٥/٢).

(٣) هو قول الكوفيين ، ينظر الإنصاف (٦٩٥/٢) ، وائتلاف النصرة ص (١٠٣) ، والإيضاح في شرح المفصل (٤٦٢/١).

(٤) أي: بعد (إياء).

(٥) هو قول بعض الكوفية وابن كيسان من البصريين ، وقال الرضي: ليس ببعيد من الصواب ، ينظر شرح الكافية للرضي (٤٢٥/٢).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) هذا قول صاحب الكتاب ، ينظر الكشاف (٦٠/١ – ٦١).

(٨) أي: أن "هياك" لغة في "إياك" ، ينظر المقاليد (٢٣٥/ب).

قَالَ(١):

❁ فَهَيَّاكَ والأَمْرَ الَّذِي إنْ تَوَسَّعَتْ ❁

وقرى(٢) ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ مخففاً(٣).

وفِي كُتُبِ الفِقهِ(٤): "إِيَّاك" مُخَفَّفَةٌ تُفسِدُ الصَّلَاةَ ، قَالَ: سَمِعتُهُ عَن جَمَالِ الدِّينِ الحَصِيْرِي(٥) بِدِمَشْقَ. وقَالَ: لأَنَّ مَعْنَاهُ: ضوءَ الشَّمْسِ نَعبُدُ ، قَالَ الشاعر(٦):

❁ تَرَى لإِيَاهُ الشَّمسِ فِيْهِ تَحَرُّرًا ❁

---

(١) عجزه:

❁ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عليْكَ المَصَادِرُ ❁

وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ص (١٠٢) ، ولمضرس بن ربيعي الفقعسي في شرح شواهد الشافية (٤٧٦) ، وبلا نسبة في المحتسب (٤٠/١) ، وسر صناعة الإعراب (٥٥١/٢) ، والحماسة ص (٢١١) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (١١٥٢) ، والإنصاف (٢١٥/١) ، والممتع (٣٩٧/١) ، واللسان (هيا) (٣٧٦/١٥).

(٢) الآية (٥) من سورة الفاتحة.

(٣) هي قراءة عمرو بن فائد في المحتسب (٤٠/١) ، وإعراب القرآن (١٧٣/١) ، ومختصر شواذ القرآن ص (١) ، والتقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن (٢٠/ب) ، وتفسير القرطبي (١٤٩/١) ، وتفسير ابن كثير (٢٥/١) ، والبحر (٢٣/١).

(٤) منها المغني لابن قدامة (٤٨٢/١ ـ ٤٨٣) ، والنص في المقاليد (٢٣٥/ب).

(٥) هو محمود بن أحمد بن عبد السيد بن عثمان ، أبو المحامد ، جمال الدين البخاري الحصيري ، فقيه انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه ، سكن دمشق ودرس بالمدرسة النورية وتوفى بها سنة ٦٣٦هـ ، ومن كتبه "التحرير في شرح الجامع الكبير" ، و"الوجيز" ، تنظر ترجمته في شذرات الذهب (١٨٢/٥) ، والجواهر المضيئة (٤٣١/٣) ، والفوائد البهية (٢٠٥) ، ومرآة الزمان (٧٢٠/٨) ، والأعلام (١٦١/٧).

(٦) صدره:

❁ تنازَعها لَونَانِ وردٌ وحُوَّةٌ ❁

وهو لذي الرمة في المحتسب (٤٠/١) ، وليس في ديوانه. والحوة: سواد إلى الخضرة ، وقيل: حمرة تضرب إلى السواد ، ينظر اللسان (حوا) (٢٠٦/١٤).

« ورُوي عَن أَبي إسحاق(١) ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ (٢): حَقِيقَتكَ نَعبُدُ ، وجَعَلَهُ مُشْتَقَاً من "الآيَةِ" ، وَهُو لَيْسَ بِصَحِيْحٍ ؛ لأَنَّ الضَّمَائِرَ لا تشتقُّ. وَرُوِيَ "أَيَّاك" بِفَتْحِ الهَمزَةِ عَن الرَّقَاشِيِّ»(٣) رَوَاهُ ابنُ جِنِّي(٤).

قَالَ صاحب الكتاب(٥): « قوله "فإيَّاهُ" مَعْنَاهُ: فلْيُنَحِّهِ ولْيُنَحِّ الشَّوَابَّ ، على الإِغراءِ»(٦) ، تَقدِيْرُهُ: نَفْسَهُ وَنَفْسَهُنَّ ، [والله أعلَمُ](٧).

---

(١) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه ، وهو في المحتسب (١/٤٠).

(٢) الآية (٥) من سورة الفاتحة.

(٣) هو الفضل بن عبد الصمد بن الفضل الرقاشي البصري ، أبو العباس ، شاعر مجيد ، من أهل البصرة ، فارسي الأصل ، انتقل إلى بغداد ، ومدح الخلفاء ، وانقطع إلى البرامكة ، ورثاهم بعد نكبتهم ، وكانت بينه وبين أبي نواس مهاجاة ، توفى سنة ٢٠٠هـ ، تنظر ترجمته في فوات الوفيات (٢/١٢٥) ، وتاريخ بغداد (١٢/٣٤٥) ، والأعلام (٥/١٥٠).

(٤) ينظر المحتسب (١/٣٩ – ٤٠).

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٣/ب).

(٦) هكذا في حواشي المفصل ، وفي شروحه ، (على التحذير) ، ينظر المحصل للأندلسي بتحقيق الشرقاوي (٢/٢٩٥) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٦٠) ، والإقليد (١١٣/ب) ، والمقاليد (٢٣٥/ب).

(٧) مضاف من "ع".

[عدم جواز المنفصل بدل المتصل ، ووقوع الضمير بعد "إلا"]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصل** :

وَلأَنَّ المُتَّصِلَ أَخْصَرُ لَمْ يُسَوِّغُوا تَركَهُ إِلَى المُنْفَصِلِ إلاَّ عِنْدَ تَعَذُّرِ الوَصْلِ فَلاَ تَقُولُ: ضَرَبَ أَنْتَ ، ولاَ هُو ، وَلاَ ضَرَبْتُ إِيَّاكَ ، إِلاَّ مَا شَذَّ مِنْ قَوْلِ حُمَيْدٍ الأَرْقَطَ⁽¹⁾:

❁ إِلَيْكَ حَتَّى بلَغَتْ إِيَّاكَ⁽²⁾ ❁

وَقَولِ بَعْضِ اللُّصُوص:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّيٍ إِنَّـ ـمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا⁽³⁾

وَتَقُولُ: هو ضَرَبَ ، والكَرِيمُ أَنْتَ ، وَإِنَّ الذَّاهِبِيْنَ نَحنُ ، و⁽⁴⁾:

❁ مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إِلاَّ أَنَا⁽⁵⁾ ❁

وَجَاءَ عَبدُ الله وَأَنْتَ ، وَإِيَّاكَ أَكْرَمْتُ ، إِلاَّ مَا أَنشَدَهُ ثَعْلَبٌ:

---

(1) هو حميد بن مالك بن ربعي بن مخاشن بن قيل التميمي ، أحد بخلاء العرب ، من شعراء صدر الإسلام ، عاصر الحجاج ، وسمي الأرقط لآثار كانت بوجهه ، تنظر ترجمته في سمط اللآلي ص (٦٤٩) ، ومعجم الأدباء (١١/١٣) ، وخزانة الأدب (٥/٣٩٥).

(2) سبق ذكره.

(3) هو لذي الأصبع العدواني في شرح أبيات سيبويه (٢/١٢٩) ، وأمالي ابن الشجري (١/٥٧) ، وشرح ابن يعيش (٣/١٠١) ، واللسان (حسن) (١٣/١١٥) ، وخزانة الأدب (٥/٢٨٠) ، وهو لأبي بجيلة في الخصائص (٢/١٩٤) ، وبلا نسبة في الكتاب (٢/١١١) ، والضرورة للقزاز ص (٢٢٢) ، وهو لحرثان في الجيم (٣/٤٠).

(4) في المطبوع (وقال).

(5) عجزه – وسياتي في الشرح – :

❁ قد علمت سلمى وجاراتها ❁

هو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص (١٧٥) ، والكتاب (٢/٣٥٣) ، والأغاني(١٥/١٦٩) وشرح الحماس للمرزوقي(٤١١) ، وهو للفرزدق أو عمرو ابن معدي كرب في شرح شواهد المغنى(١/٤١٩) ، وبلا نسبه في شرح ابن يعيش(٣/١٠١ – ١٠٣) والإيضاح في شرح المفصل(١/٤٦٣) واللسان قطر(٥/١٠٦).

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا   أَلاَّ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ[1]»[2]

"**أَخْصَرُ**": أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مِنْ الاخْتِصَارِ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ[3] ، وَهُوَ قِيَاسٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[4] فِي كُلِّ مَزِيدٍ عَلَى الثُّلاثِيِّ[5].

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ المُنْفَصِلَ مِن الضَّمَائِرِ إِنَّمَا يُؤتَى بِهِ عِنْدَ مَسَاسِ الحَاجَةِ ، وَذَلِكَ فِي أَمْرَيْنِ: عِنْدَ التَّقْدِيمِ ، أَو الفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُتَعَلَّقِهِ ، وَعِنْدَنَا أَمْرٌ ثَالِثٌ ، وَهُوَ أَنْ لاَ يَكُونَ لَهُ عَامِلٌ لَفظِيٌّ يُمكِنُ الاتِّصَالُ بِهِ مَعَ عَدَمِ مَا يَتَّصِلُ بِهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقَعِ المَجْرُورُ إِلاَّ مُتَّصِلاً لِتَعَذُّرِ مَا ذُكِرَ فِيْهِ. فَمِثَالُ التَّقَدُّمِ: إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ ، وَإِيَّاهُ عَدِمْتُ. وَمِثَال الفَصْلِ:

⊛ مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إِلاَّ أَنَا ⊛

يُقَالُ: قَطَّرَهُ أَلقَاهُ عَلَى أَحَدِ قُطْرَيْهِ ، أَيْ: جَانِبَيهِ.

وَمِثَالُ مَالاَ يُذكَرُ لَهُ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ: هُوَ ضَرَبَ ، وَالكَرِيْمُ أَنْتَ[6].

{**قُلْتُ**: ذَكَرَ صَاحِبُ تخ فِي ضِرَامِهِ[7]: « فِي قَولِ أَبِي العَلاَءِ:

بِهَا كَانَتْ جِيَادُهُمُ مِهَاراً   وَهُمْ مُرْداً وَبُزْلُهُمُ فِصَالاً

قَوْلُهُ: "وَهُمْ مُرْدًا" كَأَنَّهُ نَوعٌ مِن إِقَامَةِ الضَّمِيرِ المُنْفَصِلِ مُقَامَ المُتَّصِلِ ؛ لأَنَّ تَقْدِيرَ الكَلاَمِ: كَانَ هُمْ مُرْداً. وَالأَصْلَ: كَانُوا مُرْداً. وَلاَ يَجُوزُ عِنْدَ سِيبَوَيهِ[8] أَنْ يَقَعَ مَوقِعَ الوَاو مِن " ضَرَبُوا " وَلاَ الوَاو مِن " يَضْرِبُونَ ". وَأَجَازَهُ المُبَرِّدُ[9] فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، وَأَنْشَدَ:

---

[1] الشاهد بلا نسبة في الخصائص (١/٣٠٧) ، والضرورة ص (٢٥٥) ، وشرح ابن عقيل (١/٨٩) ، والمقاصد النحويه (١/٢٥٣) ، وشرح الأشموني (١/١٠٩) ، والهمع (١/١٩١) ، وخزانة الأدب (٥/٢٧٨) ، والدرر (١/١٧٦).

[2] المفصل ص (١٥٦ ، ١٥٨).

[3] ينظر التخمير (٢/١٤٩).

[4] ينظر الكتاب(٢/٣٦٢).

[5] ينظر النص في المفصل ص (٨٦٠).

[6] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٦٢-٤٦٣).

[7] ينظر ضرام السقط (١/٧٩-٨٠) وهو في سقط الزند ص (٢٨).

[8] ينظر الكتاب (٢/٣٦٢ ، ٣٦٦).

[9] لم أتبينه في كتبه التي اطلعت عليها ، وينظر قوله في ضرام السقط (١/٨٠).

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الحَيِّ أَمْ صَرَمُوا يَاصَاحِ بَلْ صَرَمَ الحِبَالَ هُمُ(١)

وَمِثْلُ هَذَا الاستِعْمَالِ – وَإِنْ أَجَازَهُ المُبَرِّدُ – غَيْرُ مُسْتَحسَنٍ فِي الضَّرُورَةِ فَضْلاً فِي السَّعَةِ.»}(٢).

تخ(٣): « قَدْ حَصَرَ فِي هَذَا الفَصْلِ مَوَاقِعَ الضَّمِيرِ المُنْفَصِلِ ، وَهِي سِتَّةٌ:

المُبْتَدَأُ: هُو ضَرَبَ ، وَكَيْفَ أَنْتَ.

وَخَبَرُ المُبْتَدَأ ، نحو: الكَرِيْمُ أَنْتَ.

وَخَبَرُ إِنَّ ، نحو: إِنَّ الذَّاهِبِيْنَ نَحْنُ.

وَمَا بَعْدَ الاستِثْنَاءِ ، وَبَعْدَ حَرْفِ العَطْفِ. وَالمَفْعُولُ المُقَدَّمُ ، وَشَوَاهِدُهَا مَذْكُورَةٌ فِي الكِتَابِ»(٤).

تخ(٥): « "**حُمَيْدٌ**" بِضَمِّ الحَاءِ المُهْمَلَةِ. وَالضَّمِيرُ فِي "**بَلَغَتْ**" لِلنَّاقَةِ» ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: سَقْتُهَا إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ.

وَقَدْ مَرَّ بِي فِي شَرْحِ ابنِ جِنِّي(٦) لِقَولِ أَبِي الطَّيِّبِ(٧):

﴿ بِقَائِي شَاءَ لَيْسَ هُمُ ارتِحَالا ﴾

« يَجُوزُ(٨) أَنْ يَكُونَ "هُمُ" اسْمُ "لَيْسَ" إِلاَّ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ المُنْفَصِلَ مَوضعَ المُتَّصِلِ ضَرُورَةً. وَالأَصلُ: بَقَائِي شَاءَ ارْتِحَالاً لَيْسُوا شَاؤُهُ.»

قوله:

﴿ إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا ﴾

---

(١) هو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص (١٥٩) ، والأمالي الشجرية (٥٨/١) ، وضرائر الشعر ص (٢٦٠) ، وخزانة الأدب (٢٨٨/٥) ، وبلا نسبة في الهمع (٢٠٢/١) ، والدرر (١٨٦/١).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر التخمير(٢/ ١٥٠).

(٤) المفصل ص (١٥٧ ، ١٥٨).

(٥) ينظر التخمير (١٤٩/٢).

(٦) ينظر قوله في ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري (٢٢١/٣).

(٧) ينظر ديوان أبي الطيب بشرح الواحدي (٣٢٣/١ ، ٣٢٥) ، وديوانه بشرح العكبري (٢٢١/٣)، وشرحه لأبي العلاء (١٤٠/٢).

(٨) في الأصل (لا يجوز) ، والصواب ما أثبته وهو من "ع".

قُلْتُ(١): فِي الاسْتِشْهَادِ بِهَذَا البَيْتِ ضَرْبُ أَشْكَالٍ ؛ لأَنَّ الغَرَضَ المَسُوقَ إِلَيْهِ هَذَا الفَصْلُ وَنُقُوضَهُ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ إِقَامَةُ المُنْفَصِلِ مُقَامَ المُتَّصِلِ عِنْدَ إِمْكَانِ لَفْظِ المُتَّصِلِ. وَالمُتَّصِلُ لاَ يَتَأَتّي أَصْلاً فِي هَذَا المَوْضِعِ ، فَلاَ يُقَالُ: "تَقْتُلُنَا" لأَنَّ الجَمْعَ بَيْنَ ضَمِيرَيِ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ لَمْ يَأْتِ إِلاَّ فِي أَفْعَالِ القُلُوبِ ، وَفِيمَا(٢) يَجْرِي مَجْرَاهَا(٣) ، وَ"تَقْتُلُ"(٤) لَيْسَ مِنْ جُمْلَتِهَا ، فَإِذَنْ لَمْ(٥) / يَظْهَر هُنَا أَنَّهُ عَدَلَ عَنِ [١٦١/ب] المُتَّصِلِ إِلَى المُنْفَصِلِ ، وَإِنَّمَا القِيَاسُ(٦) أَنْ يَقُولَ: نَقْتُلُ أَنْفُسَنَا.

قَالُوا(٧): « إِذَا كَانَ المَفْعُولُ غَيْرَ صَحِيحٍ جَازَ الجَمْعُ ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى(٨): ﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ يُقَالُ: جَمَعَهُ إِلَيْهِ ، وَجَمَعْنَاهُمْ إِلَيْنَا ، لأَنَّهُ مِنَ المَفْعُولِ الصَّرِيحِ بِمَعْزِلٍ ، وَعُذْرُهُ أَنَّهُ وَضَعَ المُضْمَرَ مَوْضِعَ المُظْهَرِ كَمَا يَجُوزُ عَكْسُهُ ، أَعْنِي: وَضْعَ المُظْهَرِ مَوْضِعَ المُضْمَرِ ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي كُلِّ كَلاَمٍ فَصِيحٍ ، إِذَا أُرِيدَ بِهِ نَوعُ تَأْكِيدٍ أَوْ بَيَانٍ لِلغَرَضِ المَقْصُودِ إِلَيْهِ ، نَحو قَولِهِ تَعَالَى(٩): ﴿ كَمَآ(١٠) أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ مِن حَيْثُ الظَّاهِرَ "فَعَصَاهُ" إِلاَّ أَنَّهُ كَرَّرَ لَفْظَ ﴿ ٱلرَّسُولَ ﴾ مُظْهَراً إِشَارَةً إِلَى اسْتِقْبَاحِ عِصْيَانِ الرَّسُولِ فَإِنَّهُ أَشْنَعُ وَأَقْبَحُ ، وَهَذَا التَّصَرُّفُ مِنْ بَابِ عِلْمِ المَعَانِي ، فَاعرِفهُ.»

---

(١) ينظر النص في المقاليد (٢٣٥/ب) ، (٢٣٦/أ) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٦١ – ٨٦٢).

(٢) في "ع" (وما).

(٣) ينظر التخمير (١٤٧/٢ – ١٤٨).

(٤) في الأصل و"ع" (قتل) ، وما أثبته من المصادر.

(٥) "لم" في الأصل مكررة.

(٦) في "ع" (القياس فيه) ، وينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٣/ب).

(٧) ينظر التخمير (١٤٧/٢ – ١٤٨) ، والمقاليد (٢٣٥/ب) ، (٢٣٦/أ).

(٨) الآية (٢٦٠) من سورة البقرة.

(٩) الآية (١٥ ، ١٦) من سورة المزمل.

(١٠) في الأصل و"ع" (وأرسلنا).

وَلِلْمُنفَصِلِ خُصُوصاً أَحكَامُ الظَّاهِرِ كَمَا مَضَي. فَقَولُهُ: "**إِيَّانَا**" بِمَنزِلَةِ قَولِنَا "أَنفُسَنَا" وَنَظَرَاً إِلَى القِيَاسِ الأَصْلِي المُطَّرَحِ حَقُّهُ أَنْ يُقَالَ: "نَقْتُلُنَا" ، فَكَأَنَّهُ وَضَعَ "**إِيَّانَا**" مَوْضِعَ ذَلِكَ الضَّمِيْرِ (١).

قَالَ صَاحِبُ(٢) الكِتَابِ: وَلَو (٣) قَدَّرَ قَبلَ "**إِيَّانَا**" استِثْنَاءً عَلَى مَعْنَى: مَا نَقْتُلُ إِلاَّ إِيَّانَا ، لَخَرَجَ البَيْتُ مِنْ أَنْ يَكُونَ شَاذَّاً ، وَلَكَانَ جَارِيَاً عَلَى الصِّحَّةِ القِيَاسِيَّةِ.

(٤)« البَيْتُ لِذِي الأَصْبَعِ العَدْوَانِي ، وَقَبْلَهُ:

لَقِيْنَا مِنْهُمُ جَمْعاً فَأَوفَى الجَمْعُ مَا كَانَا
كَأَنَّا ....البيت

وَبَعْدَه:

قَتَلْنَا مِنْهُـمُ كُـلَّ فَتىً أَبْيَضَ حُسَّانَا
يُرَى يَرْفُلُ فِي بُرْدَيـ ـنِ مِنْ أَبْرَادِ نَجْرَانَا(٥)

أَيْ: فَأَوْفَي الجَمْعُ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَعمَلَهُ. وَ "قُرَّي"(٦) بِالضَّمِ مَوضِعٌ. يَقُولُ: إِنَّا قَتَلْنَا إِيَّاهم بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ ، وَهَولاءِ القَومُ قَدْ تَقَاتَلُوا وَتَنَاوَرُوا وَهُمْ مِنْ عَشِيْرَةٍ وَاحِدَةٍ وَ"نَجْرَانَ"(٧) مِن نَوَاحِي اليَمَنِ(٨) ، وَعَلَيْهِ أَفْعَى(٩) نَجْرَانَ.»

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٦٤/١).

(٢) لم أتبينه فيما اطلعت عليه من كتبه.

(٣) في "ع" (ولقد).

(٤) ينظر التخمير (١٤٩/٢ – ١٥٠).

(٥) تنظر الأبيات في الموصل في شرح المفصل ص (٨٦٢) ، وخزانة الأدب (٢٨٤/٥).

(٦) قُرّي: بضم أوله وتشديد ثانيه بعده ياء على وزن "فعلى" موضع ببلاد بني الحارث ، ينظر معجم ما استعجم (٣٠٥/٣) ، ومعجم البلدان (٣٤٠/٤).

(٧) نجران: بفتح أوله وإسكان ثانيه مدينة بالحجاز من شق اليمن ، سميت بنجران بن زيدان بن سباء بن يشجب بن يعرب ، ينظر معجم ما استعجم (١٤٤/٤) ، ومعجم البلدان (٢٦٦/٥).

(٨) اليمن هو البلد المعروف الذي كان لسبأ ، سمي باليمن لأنه عن يمين الكعبة ، ينظر معجم ما استعجم (٢٢٧/٤) ، ومعجم البلدان (٤٤٧/٥).

(٩) أفعى نجران: هو الأفعى الجرهمي ، حكيم ، جاهلي قديم ، كان معاصراً لنزار أبي ربيعة ومضر ، كان منزله بنجران في مخاليف اليمن ، تقصده العرب في قضاياها فيحكم بينها ولا يرد حكمه ، ينظر في ترجمته تاريخ اليعقوبي (١٠/١) ، والتاريخ لابن الأثير (١١/٢) ، والأعلام (٥/٢).

{**قُلتُ**: وَمِنْ هَذَا البَابِ الشَّاذِّ النَّادِرِ مَا أَنْشَدَهُ الإِمَامُ ابنُ جِنِّي فِي اللُّمَعِ[١] ، وَهُو لأُمَيَّةَ[٢]:

بِالوَارِثِ البَاعِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[٣]}[٤]

قَولَهُ:

❁ مَا قَطَّرَ الفَارِس ..... ❁

البَيْتُ للفَرزدَقِ ، وَأَولَهُ:

❁ قَدْ عَلِمَتْ سَلمَى وَجَارَاتُهَا ❁

وَبَعْدَهُ:

شَكَكْتُ بِالرُّمحِ حَيَازِيمَهُ وَالخَيْلُ تَجْرِي زِيَمًا بَيْنَنَا[٥]

"زِيَمًا"[٦]: أَيْ مُتَفَرِّقَةً.

---

[١] ينظر اللمع ص (١٦٣).

[٢] هو لأمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي ، شاعر جاهلي ، من أهل الطائف ، عرف بالحكمة ، وقدم دمشق قبل الإسلام ، وكان مطلعاً على الكتب القديمة ، ممن حرموا على أنفسهم الخمر وعبادة الأوثان ، ثم عاد من دمشق يريد الإسلام ، فعلم بمقتل أهل بدر ، وكان منهم ابنا خال له فامتنع ، وأقام في الطائف إلى أن مات سنة ٥هـ ، تنظر ترجمته في تهذيب ابن عساكر (١١٥/٣) ، وسمط اللآلي (٣٦٢) ، وجمهرة الأنساب ص (٢٦٩) ، والأغاني (١٢٣/٤) ، وخزانة الأدب (٢٤٧/١) ، والأعلام (٢٣/٢)

[٣] الشاهد لأمية في الخصائص (٣٠٧/١) ، (١٩٥/٢) ، ولم أجده في ديوانه ، وهو للفرزدق في ديوانه (٢١٤/١) ، وشواهد التوضيح ص (٢٦) ، والمقاصد النحوية (٢٧٤/١) ، وخزانة الأدب (٢٨٨/٥) ، والدرر (١٩٥/١) ، وهو بلا نسبة في الضرورة للقزاز ص (١٨٠) ، وأمالي ابن الشجري (٥٨/١) ، والمرتجل ص (٢٨٢) ، والإنصاف (٦٩٨/٢) ، وشرح ابن عقيل (٩٩/١) ، وشرح التصريح (١٠٥/١) ، وشرح الأشموني (١١٦/١) ، والهمع (٢٠٨/١).

[٤] ساقط من "ع".

[٥] في ديوانه ص (١٧٥) ، والتخمير (١٥١/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٦٣).

[٦] في حاشية الأصل نص منقول عن الإقليد (١١٤/أ) وهو قوله: « الحيازم: جمع الحيزوم ، وهو ما حول الصدر ، والزيم: المتفرقة ، يقول: طعنت بالرمح في صدره والخيل تجري بفرسانها ، و"زيما": حال».

"**ثَعلَبُ**"(١) أَبُو العَبَّاسِ مِن الأَئمَّةِ الكُوفِيَّةِ.

قَالَ ابنُ جِنِّي(٢): كَانَ مِن حَقِّهِ إِلاَّ إِيَّاكَ لأَنَّ "إِلاَّ" لَيْسَتْ لَهَا قُوَّةُ الفِعْلِ وَلاَ عَامِلَةٌ كـ"إِنَّ" ، وَنَحوِهَا(٣) تَركَ المُنْفَصِلَ إِلَى المُتَّصِلِ هُنَاكَ(٤) كَمَا تَرَكَ المُتَّصِلَ إِلَى المُنْفَصِلِ فِي:

❁ .... بلَغتْ إِيَّاكَا ❁ »

فَالحَاصِلُ أَنَّ هَذِهِ أَشْيَاءَ مُتَعَاوِرَةٌ(٥) يَقُومُ بَعضُهَا مَقَامَ بَعْضٍ ، لأَنَّهَا مِن أَصْلٍ وَاحِدٍ ، وَهُو الاسمُ الظَّاهِرُ أَوْ كِنَايَتُهُ.

قَالَ: "**وَدَيَّار**": "فَيْعَالُ" من الدَوْرِ ، لاَ "فَعَّال" ، وَلَو كَانَ هَذَا لَكَانَ "دوَّاراً"(٦).

قُلتُ: وَفِي شِعْرِ أَبِي الطَّيِّبِ(٧):

لَمْ تَرَ مَنْ نَادَمْتُ إِلاَّ كَا   لاَ لِسوَى وُدِّكَ لِي ذَاكَا

---

(١) سبق أنه أنشد قوله:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا   ألا يجاورنا إلاك ديار

(٢) ينظر الخصائص (٣٠٧/١) ، والتخمير (١٥١/٢) ، وديوان أبي الطيب بشرح الواحدي (٣٥٣/١).

(٣) في حاشية الأصل نص منقول عن الإقليد (١١٤/أ) ، وهو قوله: « فمجيء الضمير متصلاً بها يسمح جداً ، على أن أصحابنا ينشدونه "حاشاك" ، مكان "إلاك" ... ».

(٤) في "ع" (هنا).

(٥) أي: متناوبة ، من المعاورة وهي المداولة والتداول في الشيء يكون بين اثنين ، اللسان (عور) (٦١٨/٤).

(٦) ينظر الإقليد (١١٤/أ).

(٧) ينظر ديوانه بشرح أبي العلاء (١٩٨/٢) ، وبشرح الواحدي (٣٥٣/١) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٦٥) ، والإقليد (١١٤/أ).

[توالي ضميرين ، وتوالي ضميرين بينهما فاصل]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« فصـــــل :

وَإِذَا التقَى ضَمِيْرَانِ فِي (١)[نحو] قَولِهم: الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ وَالدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكمُوهُ(٢) والدِّرْهَمُ زَيْدٌ مُعْطِيْكَهُ ، وَعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَهُ جَازَ أَنْ يَتَّصِلا كَمَا تَرَى ، وَأَنْ يَنْفَصِلَ الثَّانِي كَقَولِكَ: أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ ، وَكَذَلِكَ البَوَاقِي.

وَيَنْبَغِي إِذَا اتَّصَلا أَنْ يُقَدَّمَ مِنهُمَا مَا لِلمُتَكَلِّمِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَمَا لِلمُخَاطَبِ عَلَى الغَائِبِ ، فَتَقُولُ: أَعْطَانِيكَ وَأَعْطَانِيهُ زَيْدٌ ، والدِّرْهَمُ أَعْطَاكَهُ زَيْدٌ ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى(٣): ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾.(٤)

فَإِذَا(٥) انْفَصَلَ الثَّانِي لَمْ تُرَاعِ هَذَا التَّرتِيْبَ ، فَقُلتَ: أَعْطَاهُ إِيَّاكَ ، وَأَعْطَاكَ إِيَّاي ، وَقَدْ جَاءَ فِي الغَائِبَيْنِ: أَعْطَاهَاهُ وَأَعْطَاهُوهَا ، وَمِنْهُ قَولُهُ(٦):

وَقَدْ جَعَلَتْ نفسي تَطِيْبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

وَهُو قَلِيلٌ ، وَالكَثِيْرُ: أَعْطَاهَا إِيَّاهُ ، وَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا ، والاخْتِيَارُ فِي ضَمِيْرِ خَبَرِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا الانْفِصَالُ ، كَقَولِهِ(٧):

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ العَهْدِ والإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

---

(١) مضافة من المطبوع.

(٢) في "ع" (أعطيتموه) وما أثبته من المطبوع والمصادر.

(٣) في المطبوع: (وقال عز وجل).

(٤) الآية (٢٨) من سورة هود.

(٥) في المطبوع (وإذا).

(٦) هو لمفلس بن لقيط في المقاصد النحوية (٣٣٣/١) ، وخزانة الأدب (٣٠١/٥) ، وهو للقيط بن مرة في أمالي ابن الشجري (٤٩٤/٢) ، وبلا نسبة في الكتاب (٣٦٥/٢) ، والإيضاح العضدي ص (٧٨) ، وتحصيل عين الذهب ص (٣٧٧) ، وأمالي ابن الشجري (١٣٤/١) ، واللسان (ضغم) (٣٥٧/١٢) ، وشرح الأشموني (١٢١/١).

(٧) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص (١٩٦) ، وشرح ابن يعيش (١٠٧/٣) ، والمقاصد النحوية (٣١٤/١) ، وشرح التصريح (١٠٨/١) ، وخزانة الأدب (٣١٢/٥) ، وهو بلا نسبة في الإقليد (١١٤/ب) ، وشرح الأشموني (١١٩/١).

[وَقَوْلُهُ(١):

لَيْسَ إِيَّايَ وإِيَّا　　　ك ولا نَخْشَى رَقِيْبَا](٢)

وَعَنْ بَعْضِ العَرَبِ: "عَلَيْهِ رَجُلاً ليسني" ، وقال(٣):

❁ إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي ❁.» (٤)

{فِي الكَشَّافِ(٥): « وَحُكِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو(٦) إِسْكَانُ المِيْمِ فِي(٧): ﴿ أَنُلْزِمْكُمُوهَا ﴾. وَوَجْهُهُ أَنَّ الحَرَكَةَ لَمْ تَكُن إِلاَّ خِلْسَةً خَفِيفَةً فَظَنَّهَا الرَّاوي

---

(١) هو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص (١١٠) ، وتحصيل عين الذهب ص (٣٧٦) ، وهو له وللعرجي في خزانة الأدب (٣٢٢/٥) ، وبلا نسبة في الكتاب (٣٥٨/٢) ، والمقتضب (٩٨/٣)، والأصول (١١٨/٢) ، (٢٨٩) ، والمنصف (٦٢/٣) ، وشرح ابن يعيش (٧٥/٣ ، ١٠٧) ، والإقليد (١١٤/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٧٠).

(٢) مضاف من المطبوع وشروح المفصل.

(٣) قبله:

❁ عهدي بقوم كعديد الطيس ❁

وهو لروبة في ملحق ديوانه ص (١٧٥) ، والعين (٢٨٠/٧) ، وتهذيب اللغة (طيس) (٢٨/١٣) ، (٧٤) ، واللسان (طيس) (١٢٨/٦) ، والمقاصد النحوية (٣٤٤/١) ، وشرح التصريح (١١٠/١) ، وشرح شواهد المغني (٤٨٨/٢) ، (٧٦٩) ، وخزانة الأدب (٣٢٤/٥) ، والدرر (٢٠٤/١) ، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص (٨٣٩ ، ٨٦١) ، ومقاييس اللغة (٤٣٦/٣) ، وسر صناعة الإعراب (٣٢/٢) ، وأساس البلاغة (ليس) ص (٥٧٨) ، والجنى الداني ص (١٥٠) ، وأوضح المسالك (٩٩/١) ، ومغني اللبيب ص (٢٢٧) ، والهمع (٢١٤/١) ، ويروى (ليسني) بالنون ، و(ليسي) بدون النون كما سيأتي في الشرح ، وهو رواية أكثر المصادر.

(٤) المفصل ص (١٥٨ ـ ١٦١).

(٥) ينظر الكشاف (٢٦٦/٢).

(٦) في مختصر ابن خالويه ص (٦٤): بجزم الميم عباس عن أبي عمرو ، وفي تفسير الرازي (٢١٤/١٧): أجاز ذلك الفراء ورواها عن أبي عمرو ، وفي الكشاف (٢٦٦/٢) ، حكاية عن أبي عمرو ، وينظر معاني الفراء (١٢/٢) ، وتفسير القرطبي (٢٦/٩) ، والبحر (٢١٧/٥) ، والتبيان (٦٩٦/٢) ، وفتح القدير (٤٩٤/٢).

(٧) الآية (٢٨) من سورة هود.

سُكُوناً ، والإِسْكَانُ الصَّرِيحُ لَحْنٌ عِنْدَ الخَلِيلِ وَسِيبَوَيه ؛ لأَنَّ الحَرَكَةَ الإِعرَابِيَّةَ لاَ تُطْرَحُ إلاَّ عِنْدَ الضَّرُورَةِ.»}(١)

[شع(٢)»(:](٣) قولُهُ: "**وَإِذَا التَقَى ضَمِيرَانِ**" يَعْنِي: ولَيْسَ الأَوَّلُ مِنْهُمَا مَرْفُوعاً ، وَتَمْثِيلُهُ يُرْشِدُ إِلَيْهِ وإلاَّ وَرَدَ عَلَيْهِ: ضَرَبْتُكَ ، فَإِنَّهُمَا لاَ يَأْتِيَانِ إلاَّ مُتَّصِلَيْنِ.»

وَمِثْلُهُ مَا قَالَ في **تخ**(٤): « إِذَا التَقَى ضَمِيرَانِ مَنْصُوبَانِ» ؛ لأَنَّ فِيهِ احْتِرَازاً(٥) عَنْ كَونِ أَحَدِهِمَا مَرْفُوعاً.

(٦)« قَولُهُ: "جَازَ فِي الثَّانِي الاتِّصَالُ" ؛ لأَنَّهُ مُمْكِنٌ وَلاَ مَانِعَ عَنْهُ ، وَ"جَازَ الانفِصَالُ" أَيْضاً لِبُعدِهِ ، وجَعْلِهِ كَالمُتَعَذِّرِ مِنْ وَجْهٍ ، لأَدَاءِ اتِّصَالِهِ إِلَى ثَلاَثِ مُضْمَرَاتٍ مُتَّصِلَةٍ بِكَلِمَةٍ وَفِي ذَلِكَ تَطْوِيلُ الكَلِمَةِ فِي غَايَةِ الاسْتِثْقَالِ(٧) فِي مِثْلِ: "أَعْطَيْتُكَهُ".»

تخ(٨): وَالاتِّصَالُ(٩) قَلِيلٌ ، وَأَقَلُّ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: ضَرْبِيهُ(١٠).

فَإِنْ قُلْتَ: / أَلَسْتَ قَدْ ذَكَرْتَ أَنَّهُ لاَ يُصَارُ إِلَى المُنْفَصِلِ إلاَّ عِنْدَ تَعَذُّرِ الوَصْلِ وَهُنَا لَمْ يَتَعَذَّرْ؟ [١٦٢/أ]

أَجَبْتُ: إِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرِ الوَصْلُ صُورَةً فَقَدْ تَعَذَّرَ مَعْنًى ؛ لأَنَّ المَعْنَى بِالوَصْلِ: أَنْ يُوصَلَ بِمُتَعَلِّقِهِ حَقِيقَةً وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ ، لأَنَّ أَحَدُهُمَا تَحَلَّلَ.

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٦٤/١ – ٤٦٥).

(٣) مضاف من "ع".

(٤) ينظر التخمير (١٥١/٢).

(٥) في "ع" (احتراز) ، وهو خطأ.

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٦٥/١).

(٧) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٦٥ – ٨٦٦).

(٨) ينظر التخمير (١٥٢/٢).

(٩) هكذا في الأصل و"ع" ، وفي التخمير: (والانفصال) وهو مجانب للصواب.

(١٠) ينظر الكتاب (٣٥٧/٢) ، والأصول (١١٧/٢) ، أي: الأكثر أن يقال: ضربي إياه.

قَالَ[١]: وَقَدْ وَقَعَ فِي كَافَّةِ نُسَخِ المُفَصَّلِ: "أَعْطَيْتُمُوهُ " بِدُونِ الكَافِ والصَّوَابُ "أَعْطَيْتُكَمُوهُ " بِالكَافِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: "**وَإِنْ يَنْفَصِلَ الثَّانِي كَقَوْلِكَ: أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ**" ، لأَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ الثَّانِيَةَ هِيَ الأُولَى بِعَيْنِهَا ، إِلاَّ أَنَّ التَّفَاوُتَ فِي الضَّمِيْرَيْنِ»

لاَ يَجُوزُ: "أَعْطَاكَنِي" وَلاَ "أَعْطَاهَنِي" ، وَلاَ "أَعْطَاهَكَ". وَقَولُ أَبِي الطَّيِّبِ[٢]:

خَلَتِ البِلاَدُ مِنَ الغَزَالَةِ لَيْلَهَا   فَأَعَاضَهَاكَ اللهُ كَي لاَ تَحْزَنَا

مِنْ تَعَسُّفَاتِهِ وَهُوَ مِنْ إِجراءِ[٣] الكَلاَمِ فَارْتَكَبَهُ لِلضَّرُورَةِ[٤].

مِن فَوَائِدِ شَيْخِنَا – {رَحِمَهُ اللهُ}[٥] – قَالَ[٦]: وَمِنْ المَرَاتِبِ[٧] عَلَى وَجْهِهِ قَولُ ابن الرُّومِي[٨]:

جُعِلْتُ فِدَاكَ لَمْ أَسْأَلْـ   ـكَ ذَاكَ الثَّوبَ لِلْكَفَنِ[٩]
سَأَلْتُكَـهُ لأَلْبَسَـهُ   وَرُوحِي بَعْدُ فِي بَدَنِي

وَكَذَا قَولُ أَبِي الطَّيِّبِ[١٠]:

أَعْجِبْ بِأَخْذِكَهُ وَأَعْجَبُ مِنْكُمَا   أَنْ لاَ تَكُونَ لِمِثْلِهِ أَخَّاذَا

وَقَولُهُ أَيْضاً:

---

[١] أي: صدر الأفاضل.

[٢] هو لأبي الطيب في شرح ديوانه لأبي العلاء (٢/١٩٧).

[٣] الكلمة غير واضحة ، ولعلها كما أثبت ، والمقصود: إجراء الكلام على غير المراتب للضرورة.

[٤] النص مضطرب في "ع": (وهو من إجراء الكلام ، من فوائد شيخنا ، فارتكبه للضرورة).

[٥] ساقط من "ع".

[٦] ينظر قوله في الإقليد (١١٤/أ) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٦٦).

[٧] في "ع" (المرتب) ، والمقصود مراتب الكلام: المتكلم ، فالمخاطب ، فالغائب.

[٨] ابن الرومي: هو علي بن العباس بن جريج ، أو جورجيس الرومي ، أبو الحسن ، شاعر مُفلق، من طبقة بشار والمتنبي ، جده من موالي بني العباس ، ولد سنة ٢٢١هـ ، وتوفي مسموماً سنة ٢٨٣هـ ، تنظر أخباره في وفيات الأعيان (١/٣٥٠) ، ومعجم الشعراء ص (٢٨٩) ، وزهر الآداب ص (٢٩٥) ، وتاريخ بغداد (١٢/٢٢) ، والأعلام (٤/٢٩٧).

[٩] هو في ديوان ابن الرومي ص (٢٤٨٦).

[١٠] هو في ديوانه بشرح الواحدي (١/١٩٠) ، وبشرح العكبري (٢/٨٥).

سَبَقَ الْتِقَاءَكَهُ بِوَثْبَةِ هَاجِمٍ لَوْ لَمْ تُصَادِمْهُ لَجَازَكَ مِيلا(١)

قَولُهُ: "**وَيَنْبَغِي إِذَا اتَّصَلَ**" إِلَى آخِرِه.

تخ(٢): « فِيْهِ وَجْهَان: أَحَدُهُمَا: مَا وَقَعَ فِي "حَوَاشِي المُفَصَّل" ، وَذَلِكَ لأَنَّ الكَلاَمَ يَنْشَأُ عَنَ المُتَكَلِّمِ ، وَيَنْتَهِي إِلَى المُخَاطَبِ ، ثُمَّ يَصِلُ إِلَى الغَائِب.

وَالوَجْهُ الثَّانِي – وَعَلَيْهِ الاعْتِمَادُ –: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الضَّمَائِرِ الثَّلاَثَةِ إِنَّمَا تَصِلُهُ {بِالفِعْلِ}(٣) إِذَا ظَهَرَ لَنَا كَونُهُ مُقْتَضِياً لِلفِعْلِ ، وَذَلِكَ بِكَونِهِ ضَمِيْرَاً مُتَّصِلاً ، وَضَمِيرُ الحِكَايَةِ أَسْرَعُ ظُهُوراً مِن ضَمِيْرِ الخِطَابِ ، وَهُوَ أَسْرَعُ ظُهُوراً مِن ضَمِيْرِ الغَائِب ؛ لِكَونِ الأَوَّلِ حِكَايَةً ، وَالحِكَايَةُ فِي المُظْهَرَاتِ غَيْرُ مُمْكِنَةٍ ، وَكَذَا الخِطَابُ وَإِنْ تَعَذَّر لَفْظاً فِي الأَسْمَاءِ المُظْهَرَةِ إِلاَّ أَنَّهُ فِي شَيْءٍ مِن الصُّوَرِ يَقُومُ الظَّاهِرُ مَقَامَهُ، وَهُوَ {مِنْ}(٣) بَابِ النِّدَاءِ بِخِلافِ ضَمِيْرِ الغَائِبِ ، فَإِنَّ الغَيْبَةَ أَصْلٌ بِالوَضْعِ فِي جَمِيْعِ الأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ» ، {فاعرفه}(٣).

قَولُهُ: "**وَإِذَا انْفَصَلَ الثَّانِي**" إِلَى آخِرِهِ. لأَنَّ المُنْفَصِلَ كَالظَّاهِرِ فِي اسْتِبْدَادِه بِنَفْسِهِ وَهُنَاكَ لا يُرَاعَى التَّرتِيبُ ، نَحو: جَاءَ عَبْدُ اللهِ وَأَنْتَ ، وَمَا أَعْطَيْتُ دِرْهَمَاً إِلاَّ إِيَّاكَ(٤).

« وَاعْلَمْ أَنَّ قَولَهُ(٥): ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ إِنَّمَا عَادَ الوَاوُ لأَنَّهُ هُوَ الأَصْلُ ؛ لأَنَّ حَقَّ هَذِهِ الوَاوِ ثُبُوتُهَا فِي الخَطِّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ؛ نَحو: ضَرَبَهُو ، غُلاَمُهُو ، إِلاَّ أَنَّهَا تُحْذَفُ عِنْدَ الوَقْفِ فِي نَحو: ضَرَبَهْ ، لأَنَّ مَبْنَى الخَطِّ عَلَى الوَقْفِ ، وَلَمَّا تَعَذَّرَ الوَقْفُ عَلَى المِيْمِ فِي ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ عَادَ الوَاوُ فِيْهِ لِعَدَمِ المُوجِبِ لِلحَذْفِ.»(٦)

---

(١) هو في ديوان أبي الطيب بشرح الواحدي (١/٣٣٥).

(٢) ينظر التخمير (٢/١٥٣) ، وهو بنصه في الموصل في شرح المفصل ص (٨٦٧).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٦٥) ، والإقليد (١١٤/ب).

(٥) الآية (٢٨) من سورة هود.

(٦) ينظر النص في الإقليد (١١٤/ب).

وَعَنْ عَبْدِ القَاهِرِ(١): قَالَ سِيبَوَيه(٢): تَقُولُ: عَجِبتُ مِن ضَرْبِي إِيَّاكَ ، وقَدْ يَقَعُ الكَافُ هُنَا مَوضِعَ "إِيَّاكَ" ولَيْسَ بكَثِيْرٍ ، ولاَ يَجُوزُ: عَجِبتُ مِن ضَرْبِكِي ، ولاَ: مِن ضَرِبهِيْكَ ، وكذَلِكَ "كَانَهُ" لَمْ يَطَّرِدْ ، ولاَ يَجُوزُ كَانَكَ وكَانْنِي ، وهَذا فَرْقٌ بَيْنَ المَصْدَرِ والفِعْلِ النَّاقِصِ وبَيْنَ الفِعْلِ المُطْلَقِ.»

قَالَ حَاتِمٌ(٣):

{غَنِيْنَا زَمَاناً بِالتَّصَعْلُكِ وَالغِنَى}(٤)   وَكُلاًّ سقَاناهُ بِكَاسَيْهِمَا الدَّهْرُ

{أَعَادَ الضَّمِيْرَيْنِ إِلَى "كُلَّ" نَظَراً إِلَى اللَّفْظِ والمَعْنَى ، وبَعْدَه يَقُولُ:

فَمَا زَادنَا بَغْياً عَلَى ذِي قَرَابَةٍ   غنانا ، ولاَ أَزْرَى بِأَحْسَابِنَا الفَقْرُ(٥)

والله المُعِيْنُ}(٤).

قَالَ الإِمَامُ رَضِيُّ الدِّيْنِ الطَّبَّاخِيُّ(٦): « إِذَا اجْتَمَعَتْ الغَيْبَةُ وَالخِطَابَ غُلِّبَ الخِطَابُ ، لأَنَّهُ أَقْوَى وأَرْسَخُ مِن الغَيْبَةِ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الكَلاَمُ بَيْنَ الحَاضِرِيْنَ، نَحو: أَنتَ وَهُوَ فَعَلْتُمَا ، وقَولُهُ تَعَالَى(٧): ﴿ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ فَحَمِلَ الفِعْلُ عَلَى ﴿ أَنتُمْ ﴾ دون ﴿ قَوْمٌ ﴾ ، وإِذَا اجْتَمَعَ الحِكَايَةُ وَالخِطَابُ غُلِّبَتِ الحِكَايَةُ ، نَحو: أَنَا وأَنتَ فَعَلْنَا.»

---

(١) لم أتبينه في كتبه التي اطلعت عليها ، والنص في المقاليد (٢٣٧/أ).

(٢) ينظر الكتاب (٣٦٥/٢).

(٣) هو له في ديوان شعر حاتم الطائي ص (٢٠٢) ، وفي ديوان حاتم الطائي ص (٨٤) ، وفيهما: البيت ملفق من بيتين:

غَنِينَا زَمَانَا بِالتَّصَعْلُكِ والغِنَى   كَمَا الدَّهرُ في أَيَّامِه العُسْرُ وَاليُسْرُ
لَبِسنَا صُرُوفَ الدَّهرِ لِيْناً وغِلْظَةً   وَكُلاًّ سَقَاناهُ بكأسَيهِمَا الدَّهْرُ

وغنينا: بقينا ، والتصعلك: الفقر.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ديوان شعر حاتم الطائي ص (٢٠٢) ، وديوان حاتم ص (٨٤).

(٦) ينظر قوله في الموصل في شرح المفصل ص (٨٦٧) ، والمقاليد (٢٣٧/أ).

(٧) الآية (٥٥) من سورة النمل.

قَولُهُ: "**لَمْ تُرَاعِ التَّرتِيبَ**" أَي: أَنتَ بِالخِيَارِ إِنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ ضَمِيرَ المُخَاطَبِ عَلَى الغَائِبِ ، وَإِنْ شِئْتَ / أَخَّرْتَهُ عَنْهُ ، وكَذَلِكَ ضَمِيرُ الحِكَايَةِ ، وَالمِثَالُ يَنطِقُ [١٦٢/ب] بِهِ(١).

وَأَمَّا البَيْتُ فالضَمِيرَانِ فِي:

❁ **لِضَغْمِهِمَاهَا** .... ❁

المُثَنَّى مِنْهُمَا لِلذِّئبِ والضَّبُعِ ، وَالمُفرَدُ لِـ"نَفْسِي". وَالضَّغْمَةُ: هِيَ العَضَّةُ ، وَ"لِضَغْمِهِمَا" بَدَلٌ من "ضَغْمَةٍ" ، وَالضَّمِيرُ فِي "نَابُهَا" لِلضَّغْمَةِ ، وَهَذَا [مِنْ](٢) بَابِ إِضَافَةِ الشَّيءِ إِلَى الشَّيءِ بِأَدْنَى مُلاَبَسَةٍ بَيْنَهُمَا ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنِّي لِكَثْرَةِ مَا ابْتُلِيتُ بِهِ مِنَ المِحَنِ قَدْ طَابَتْ نَفْسِي أَنْ يَعِضَنِي سَبُعَانِ نَابَاهُمَا يَضرِبَانِ العَظْمَ وَيَقرَعَانِهِ ، وَ"قَرْعُ النَابِ العَظْمَ" كِنَايَةٌ عَنِ التَّصوِيتِ(٣).

شح(٤): « فِي البَيْتِ إِشْكَالٌ ، فَإِنَّ "الضَّغْمَ" عِبَارَةٌ عَنِ الشِّدَّةِ ، فَإِذَا قُدِّرَتْ إِضَافَتُهَا إِلَى المَفْعُولِ – وَهُوَ الظَّاهِرُ – وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُهَا فَاعِلاً فِي المَعْنَى ، وَلاَ يَستَقِيمُ لِوَجْهَينِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لَيْسَت مِن ضَمَائِرِ الرَّفْعِ ، وَالآخَرُ: أَنَّ ضَمِيرَ الفَاعِلِ لاَ يَأتِي بَعْدَ ضَمِيرِ المَفْعُولِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لإِصَابَةِ هَذَينِ الشِّدَّةَ الَّتِي عَبَّرَ عَنهَا بِـ"الضَّغْمَةِ".»

قَولُهُ: "**أَعْطَاهَاهُ وَأَعْطَاهُوهَا**" ، مَعْنَاهُ مَثَلاً: أَعطَى المَرْأَةَ الدِّرْهَمَ أَو عَكسُهُ.

وَالوَاوُ بَعْدَ ضَمِيرِ "الدِّرْهَمِ" هِيَ نَحوِ الوَاوِ فِي(٥): ضَرَبَهُ و ﴿ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا ﴾ ، وإِنَّمَا عَادَ خطأً لَمَّا ذَكرتُ ثَمَّةَ(٦).

---

(١) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٨٦٧).

(٢) مضاف من "ع".

(٣) ينظر التخمير (٢/١٥٥ – ١٥٦) ، والإقليد (١١٤/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٦٨).

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٦٥ – ٤٦٦).

(٥) أي: ضربهو.

(٦) ينظر النص في المقاليد (٢٣٧/أ).

تخ(١): « قَولُهُ: "**وَهُوَ قَلِيلٌ**" يَنْصَرِفُ إِلَى مَا لَو كَانَ الضَمِيْرَانِ فِيْهِ مُتَّصِلَيْنِ ، سَوَاءً كَانَا غَائِبَيْنِ ، أَو أَحَدُهُمَا مُخَاطَباً. وَإِنْ شِئْتَ فَاسْتَدِلَّ بِمَا ذَكَرَ ابنُ السَّرَّاجِ(٢): يَجُوزُ: أَعْطَاكَنِي وَأَعْطَاهُونِي ، وَهُوَ قَبِيْحٌ عِنْدَ سِيبَوَيهِ(٣) ، وَعِنْدَ أَبِي العَبَّاسِ(٤) لَيْسَ بِقَبِيْحٍ.»

{**قُلْتُ**: الصَّحِيْحُ أَنَّ قَولَهُ "**وَهُوَ قَلِيلٌ**" يَنْصَرِفُ إِلَى قَولِهِ: "**وَقَدْ جَاءَ الاتِّصَالُ فِي ضَمِيرِ الغَائِبِينَ**" لاَ كَمَا ظَنَّهُ صَاحِبُ **تخ**. وَأَمَّا اسْتِدلاَلُهُ بِقُبْحِ: "أَعْطَاكَنِي وَأَعْطَاهُونِي" فَلَيْسَ وَجْهُ القُبْحِ فِيْهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَاكَ لِمَكَانِ تَرْكِ التَّرْتِيْبِ الحَسَنِ عَلَى مَا مَرَّ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الضَمِيْرَيْنِ أَوْ الضَّمَائِرِ. وَإِنْ شِئْتَ فَذُقْ كِلاَ الطَّعْمَيْنِ تُصِبْ حَظَّكَ فِيْهِما}(٥).

قَولُهُ: "**وَالاخْتِيَارُ فِي ضَمِيْرِ خَبَرِ كَانَ**".

تخ(٦): « خَبَرِ "كَانَ" كَمَا يَجِيءُ مُنْفَصِلاً فَكَذَلِكَ مُتَّصِلاً. وَفِي كَلاَمِ أَبِي الرَّيْحَانِ(٧): "وَلاَ يَكُونُ مَعَهُمَا ثَالِثٌ رُبَّمَا كُنْتُهُ" ، وَمِنْ قَولِ الدُّؤَلِي(٨):

---

(١) ينظر التخمير (٢/١٥٤).

(٢) ينظر الأصول (٢/١٢٠).

(٣) ينظر الكتاب (٢/٣٥٨).

(٤) ينظر المقتضب (٣/٩٨ – ٩٩).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر التخمير (٢/١٥٦ – ١٥٧).

(٧) أبو الريحان: هو محمد بن أحمد البيروني الخوارزمي ، عالم متنوع الثقافة ، فهو طبيب وفلكي، وحكيم ورياضي ، وأديب ولغوي ومؤرخ ، ارتفعت شهرته عند ملوك عصره ، وصنف كتباً متقنة ، منها "الآثار الباقية عن القرون الخالية" وهو مطبوع ، وغيره من الكتب الكثيرة ، توفى سنة ٤٤٠هـ ، تنظر أخباره في معجم الأدباء (١٧/١٨٠) ، وآداب اللغة (٢/٣٤٥) ، واللباب (١/١٩٧) ، ودائرة المعارف الإسلامية (٤/٣٩٧) ، والأعلام (٥/٣١٤).

(٨) هو: ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني ، واضع علم النحو ، عُدَّ من الفقهاء ، والأعيان والأمراء ، والشعراء والفرسان ، من التابعين ، أخذ عنه جماعة ، سكن البصرة ومات بها سنة ٦٩هـ ، تنظر ترجمته في معجم الشعراء ص (٢٤٠) ، ووفيات الأعيان (١/٢٤٠) ، وتهذيب ابن عساكر (٧/١٠٤) ، والإصابة (٤٣٢٢) ، وحاشية الخضري على ابن عقيل (١/١١) ، وصبح الأعشى (١/٢١٢) ، (٣/١٤٩) ، وإنباه الرواة (١/٤٠) ، وبغية الوعاة (٢/٢٢ – ٢٣) ، والأعلام (٣/٢٣٧).

فإنْ لاَ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ   أَخُوْهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا»(١)

قُلتُ: وَفِي رَبِيْعِ الأَبْرَارِ(٢): « قَالَ أَبُو الحَسَنِ ابنِ فَضَّالِ النَّحوِي(٣):

وَإِخْوَانٍ حَسِبْتُهُمُ دُرُوعاً   فَكَانُوهَا وَلَكِن لِلأَعَادِي
وَخِلْتُهُمُ سِهَاماً صَائِبَاتٍ   فَكَانُوهَا وَلَكِنْ فِي فُؤَادِي
وَقَالُوا: قَدْ صَفَتْ مِنَّا قُلُوبٌ   فَقَدْ صَدَقُوا وَلَكِنْ عَنْ وِدَادِي

(٤)« وإِنَّمَا كَانَ الاختيَارِ الانفِصَالَ لأَنَّ هَذَا الخَبَرَ فِي الأَصْلِ خَبَرُ مُبْتَدَأ ، وَخَبَرُ المُبْتَدَأ إِذَا وقَعَ ضَمِيرًا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ مُنْفَصِلاً ، ولأَنَّ "كَانَ" ضَعُفَ عَنْ بَابِ الأَفْعَالِ فَقَصُرَ عَن اتِّصَالِ ضَمِيرَيْنِ كَمَا قَصُرتْ "إِنَّ وأَخَوَاتهَا". ووَجْهُ ضَعْفِهَا أَنَّ مَنْصُوبِهَا لَيْسَ مَفْعُولاً فِي المَعْنَى ، وأَيْضاً فَإِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ عَلَى أَنَّ لاَ دَلاَلَةَ لَهَا عَلَى الحَدَث.»

تخ(٥): البَيْتُ لِعُمَرَ ابنِ أَبِي رَبِيْعَةَ ، وقَبْلَهُ(٦):

قِفِي فَانظُرِي – يَا أَسْمَ – هَلْ تَعرِفِيْنَهُ   أَهَذَا المُغِيْرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذْكَرُ»

---

(١) هو في ديوانه ص (١٦٢ ، ٣٠٦) ، والكتاب (١/٤٦) ، وإصلاح المنطق ص (٢٩٧) ، وأدب الكاتب (٤٠٧) ، وعين الذهب ص (٧٥) ، والاقتضاب (٣/٢٥٢) ، وشرح ابن يعيش (٣/١٠٧) ، واللسان (لبن) (١٣/٣٧٤) ، وخزانة الأدب (٥/٣٢٧) ، وبلا نسبة في المقتضب (٣/٩٨) ، وشواهد التوضيح ص (٢٨) ، وشرح الأشموني (١/١١٨).

(٢) ينظر ربيع الأبرار (١/٤٤٥ – ٤٤٦).

(٣) لم أجد هذه الأبيات فيما اطلعت عليه من كتبه وهي له في المنتخب من مشيخة السمعاني (ل ١٣٤/ب) ، وعيون الإضراب في فنون الإعراب ص (٢١) ، والمقاليد (٢٣٧/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٦٩ – ٨٧٠) ، ومعجم الأدباء (١٤/٩٤) ، وبغية الوعاة (٢/١٨٣).

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٦٦).

(٥) ينظر التخمير (٢/١٥٧).

(٦) ديوان عمر بن أبي ربيعة ص (١٩٥) ، وصدر البيت فيه:

❁ أشارت بمدارها ، وقالت لأختها: ❁

وهو له في التخمير (٢/١٥٧) ، والمحصل في شرح المفصل تحقيق الشرقاوي (٢/٣٤٠).

قَوْلُهُ(١): **تخ**(٢):

❁ وَلاَ نَخْشَى عَرِيْبَا ❁

المَحفُوظُ:

❁ .... وَلاَ نَخْشَى رَقِيْبَا ❁ »

قُلتُ: وَفِي حَاشِيَةِ نُسْخَتِي: المَتْنُ رِوَايَةُ صَاحِبِ الكِتَابِ ، "وَرَقِيْبًا" نُسْخَةٌ.

(٣)« وَالبَيْتُ لِعُمَر بن أَبِي رَبِيْعَةَ أَيْضاً ، وَقَبْلَهُ:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ(٤)   لاَ نَرَى فِيْهِ رَقِيْبَا

قَوْلُهُ: "عَرِيْبَا" أَي: أَحَداً ، بِالعَيْنِ المُهْمَلَةِ ، يُرِيْدُ: لَيْسَ فِيْهِ غَيْرِي وَغَيْرُكَ أَحَدٌ» ، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ لِنَفْسِهِ(٥) ، كَمَا قَالَ: "إِلاَّكَ"(٦).

قَالَ شَيْخُنَا(٧) {رَحِمَهُ اللهُ}(٨) -: « بَابُ "كَانَ" و "لَيْسَ" بَابٌ وَاحِدٌ ، إِلاَّ أَنَّ "كَانَ" أُدْخِلَ فِي الفِعْلِيَّةِ لِجَرَيَانِ الاشْتِقَاقِ التَّصرِيْفِيِّ عَلَيْهِ ، فَلِذَا كَثُرَ فِيْهِ اتِّصَالُ الضَّمِيْرِ ، وَشَذَّ فِي "لَيْسَ" بِحَيْثُ لاَ يُعمَلُ بِهِ». وَأَمَّا "إِلاَّكِ" فَقَرِيبٌ مِنَ الخَطَأِ / ، [١٦٣/أ] وَرِوَايَةُ رَضِيِّ الدِّيْنِ عَنْ صَاحِبِ الكِتَابِ "لَيسِي" بِغَيرِ نونِ العماد.

---

(١) أي: قول عمر بن أبي ربيعة:

ليس إيّاي وإيّا   ك ولا نخشى رقيباً

(٢) ينظر التخمير (١٥٨/٢) ، وقد أورد صدر الأفاضل النص ولم يذكر فيه رواية "ولا نخشى عريبا" ، والذي يظهر أن رواية البيتين عند الاسفندري مخالفة لما ورد في الديوان والمصادر ، وهما على روايته:

ليت هذا الليل شهر   لا نرعا فيه رقيبا
ليس إياي وإيا   ك ولا نخشى عريبا

(٣) التخمير (١٥٨/٢).

(٤) في الأصل (شهراً) وما أثبته من "ع" والديوان.

(٥) في الأصل (بنفسه) وما أثبته من "ع" ، وينظر خزانة الأدب (٣٢٤/٥).

(٦) أي: في قول الشاعر – وقد سبق – :

ألاّ يجاورنا إلاّكِ ديّار

(٧) ينظر قوله في المقاليد (٢٣٧/ب).

(٨) ساقط من "ع".

« وَفِي قَولِهِ: "**عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي**" شَاذَّان⁽¹⁾ ، أَحَدُهُمَا: "عَلَيْهِ" لِلغَائِب ، وَالشَّائِعُ "عَلَيْكَ" لِلمُخَاطَبِ ، وَهَذَا لأَنَّ بَعْضَ الظُّرُوفِ يُقَامُ مُقَامَ أَمْرِ المُخَاطَبِ دُونَ أَمْرِ الغَائِبِ وَالمُتَكَلِّمِ ، وإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لأَنَّ إِضْمَارَ أَمْرِ المُخَاطَبِ أَخْصَرُ ؛ لأَنَّهُ بِدُونِ اللاَّمِ⁽²⁾. وَعُذْرُهُ أَنَّ الأَمْرَ يَتَنَوَّعُ فِي الأَفْعَالِ المُتَصرِّفَةِ ، فَكَذَا فِي أَسْمَائِهَا.

وَقَبْلَهُ⁽³⁾:

عَهْدِي بِقَومٍ كَعَدِيدِ الطِّيْسِ
إِذْ ذَهَبَ .... **البيت**

"الطِّيْسُ": هُوَ الكَثِيْرُ مِن الرَّمْلِ وَالمَاءِ وَغَيْرِهِمَا ، وَيُقَالُ: "طَيْسَلٌ" ، وَاللاَّمُ مَزِيْدَةٌ.»

---

(1) أي: شذوذان.

(2) أي: بخلاف أمر المتكلم والغائب ، لأن فيهما إضمار الفعل ، ولام الأمر أيضاً. ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٨٧١).

(3) هو ملحق ديوان رؤبة ص (١٧٥).

[الضمائر المستترة]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

وَالضَّمِيْرُ المُسْتَتَرُ يَكُونُ لاَزِماً وَغَيْرَ لاَزِمٍ. فَالْلاَّزِمُ فِي أَرْبَعَةِ أَفْعَالٍ: "افْعَلْ" وَ"تَفْعَلُ" لِلمُخَاطَبِ ، و"أَفْعَلُ" وَ"تَفْعَلُ". وَغَيْرُ الْلاَزِمِ فِي فِعْلِ الوَاحِدِ الغَائِبِ ، وَفِي الصِّفَات.

وَمَعْنَى اللَّزومِ(١) فِيهِ: أَنَّ إِسْنَادَ هَذِهِ الأَفْعَال إِلَيْهِ خَاصَّةً لاَ تُسْنَدُ البَتَّةَ إِلَى المُظْهَرِ(٢) ، وَلاَ إِلَى مُضْمَرٍ بَارِزٍ.

وَنَحو: "فَعَلَ" وَ"يَفْعَلُ" مُسْنَدٌ(٣) إِلَيْهِ وإِلَيْهِمَا فِي قَولِكَ: عَمْرٌو قَامَ ، وَقَامَ غُلامُهُ ، وَمَا قَامَ إِلاَّ هُوَ.

وَمِن غَيْرِ الْلاَّزِمِ مَا يَسْتَكِنُّ فِي الصِّفَةِ ، فِي نَحوِ قَولِكَ: زَيْدٌ ضَارِبٌ ، لأَنَّكَ تُسْنِدُهُ إِلَى المُظْهَرِ أَيْضَاً فِي قَولِكَ: زَيدٌ ضَاربٌ غُلامَهُ ، وإِلَى المُضْمَرِ البارزِ فِي قَولِكَ: هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ ، هِيَ وَالهِنْدَانِ الزَّيْدَانِ ضَارِبَتُهُمَا هُمَا ، وَنَحو ذَلِكَ مِمَّا أَجْرَيْتَهَا فِيهِ عَلَى غَيْرِ ما(٤) هِيَ لَهُ.» (٥)

{قُلتُ: دَعوى الكِتَابِ عَلَى الإِطْلاَقِ إِنَّ استِتَارَ الضَّمِيْرِ لاَزِمٌ فِي الأَرْبَعَةِ لَيْسَتْ بِمُطَّرِدَةٍ فِي اثْنَيْنِ مِنْهَما ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ يَنْزِلُ فِي المُثَنَّى وَالمَجْمُوعِ فِي نَحو: افْعَلاَ وَافْعَلُوا ، وَتَفْعَلاَنِ وَتَفْعَلُونَ ، اللَّهُمَّ إِلاَّ إِذَا أُرِيْدَ بِذَلِكَ المُفْرَدُ ، فِي نَحْو: افْعَلْ وَتَفْعَلْ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الأَمْثِلَةِ}(٦)

عَنَي بِقَولِهِ: "لاَزِماً" أَنَّ الفَاعِلَ فِيهَا لاَ يَكُونُ إِلاَّ مُسْتَكِنّاً وَلاَ يَكُونُ ظَاهِرَاً وَلاَ مُتَّصِلاً بَارِزاً وَلاَ مُنْفَصِلاً(٧).

---

(١) في "ع" (اللازم) ، وما أثبته من المطبوع وهو كذلك في جميع الشروح التي اطلعت عليها.

(٢) في المطبوع (إلى المظهر).

(٣) في المطبوع (يسند).

(٤) في المطبوع (من هي).

(٥) المفصل ص (١٦١ – ١٦٢).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٦٦/١) ، والمقاليد (٢٣٨/أ).

قَالَ شَيْخُنَا(١) – {رَحِمَهُ اللهُ}(٢) –: « فَلاَ يُقَالُ: اضْرِبْ زَيْدٌ ، فَيُرَادُ بِهَذَا الظَّاهِرِ أَنَّهُ الفَاعِلُ ، وَلاَ يَأْتِي مِثْلُ هَذَا التَّرْكِيبِ أَصْلاً ، وَلاَ: اضْرِبْ أَنْتَ ، وَيُنْوَى بِهَذَا المُنْفَصِلِ أَنَّهُ هُوَ الفَاعِلُ ، وَهَذَا الكَلاَمُ سَايِغٌ تَرْكِيبًا إِلاَّ أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الفَاعِلَ مُسْتَكِنٌ فِي الفِعْلِ ، وَ"أَنْتَ" تَأْكِيدٌ لِذَلِكَ المُسْتَكِنِّ بِدَلِيلِ: افْعَلاَ أَنْتُمَا ، وافْعَلُوا أَنْتُمْ ، وَافْعَلِي أَنْتِ.»

قُلْتُ: وَذَكَرَ فِي لُبَابِ الإِعْصَارِ(٣): « أَنَّ المُسْتَكِنَّ فِيهَا يَبْرُزُ عِنْدَ العَطْفِ فِي نَحو(٤): ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾ وَهَذَا قَولٌ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِن أَهلِ التَّحْقِيقِ(٥) ، وَالكَلاَمُ فِي الثَّلاَثَةِ البَاقِيَةِ كَالكَلاَمِ فِي هَذَا.

(٦)« قَولُهُ(٧): "**تَفْعَلُ لِلمُخَاطَبِ**" احْتِرَازٌ عَن "تَفْعَلُ" لِلْغَائِبَةِ ، فَإِنَّ الاسْتِتَارَ فِيهِ غَيْرُ لاَزِمٍ ، وَالكَلاَمُ فِي اللاَّزِمِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقَعِ الفَاعِلُ فِي هَذِهِ الأَرْبَعَةِ إِلاَّ مُسْتَكِنًا لِتَعَيُّنِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ فِيهَا ، بِدَلاَلَةِ الصِّيَغِ عَلَيْهِ وَضْعاً مُؤْذِناً لِلمُخَاطَبِ بِذَلِكَ مِن غَيْرِ لَبْسٍ. وَالمُرَادُ مِن التَّكَلُّمِ بِالشَّيْءِ هُوَ الإِعْلاَمُ بِهِ وَبِاسْمِهِ ، فَإِذَا كَانَ مَعْلُوماً كَانَ التَّكَلُّمُ بِهِ عَبَثاً ؛ لأَنَّ إِعْلاَمَ المَعْلُومِ قَبِيحٌ.

وَأَمَّا « **نَحو:** "**فَعَلَ وَيَفْعَلُ**"» فَإِنَّهُ إِنْ عُلِمَ المُضْمَرُ فِيهِ بِقَرِينَةٍ أَيَّةً كَانَتْ لَزِمَ إِضْمَارُهُ أَيْضاً لِمَا ذَكَرْنَا ، وَإِلاَّ وَجَبَ الإِظْهَارُ» ، « وَهُوَ مَعْنَى قَولِهِ: "**مُسْنَدٌ**(٨) **إِلَيْهِ**" أَيْ: [إِلَى](٩) المُسْتَتِرِ.

وَقَولُهُ: "**وإِلَيْهِمَا**" أَيْ إِلَى المُظْهَرِ وَالمُضْمَرِ البَارِزِ.

---

(١) ينظر النص في المقاليد (٢٣٨/أ) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٧٢).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) لم أتبين هذا المصدر ولعله لشيخه ، وينظر القول في المقاليد (٢٣٨/أ – ب).

(٤) الآية (٣٥) من سورة البقرة.

(٥) ينظر الإنصاف (٤٧٤/٢) ، والدر المصون (٢٧٨/١ – ٢٧٩).

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٦٧/١) بتصرف ، والنص في المقاليد (٢٣٨/ب).

(٧) في "ع" (وقوله).

(٨) في الأصل (مسنداً) ، وما أثبته من "ع".

(٩) مضاف من "ع".

قَوْلُهُ: "**وَفِي الصِّفَاتِ**" أَرَادَ بِهَا اسمَ الفَاعِلِ وَاسْمَ المَفْعُولِ والصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ ، وَإِنَّمَا كَانَ فِيهَا غَيْرُ لازِمٍ لأَنَّهَا قَاصِرَةٌ فِي القُوَّةِ عَنِ الأَفْعَالِ ، فَلا يَلْزَمُ مِنْ تَحَمُّلِ الأَفْعَالِ ضَمَائِرَ مَا لَيْسَتِ جَارِيَةً عَلَيْهِ مَعَ قُوَّتِهَا تَحَمُّلُ هَذِهِ مَعَ ضَعْفِهَا ، والأَصْلُ فِي تَحَمُّلِ الضَّمِيرِ هُوَ نوعُ الفِعْلِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ الجَامِدَةَ مِنَ الأَسْمَاءِ نَحو: "رَجُلٌ وَفَرَسٌ" لاَ يُضْمَرُ فِيهَا.

وَأَمَّا الحُرُوفُ فَمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ كَمَا بَيْنَ الضَّبِّ وَالحُوتِ.

فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا: تَقُولُ: هِنْدٌ زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ ، فَلاَ يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ فِي الفِعْلِ. وَلَو قُلْتَ: هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، يَجِبُ إِبْرَازُهُ»(١) ، وَالفَرْقُ أَنَّ اسمَ الفَاعِلِ يَتَضَمَّنُ هَذِهِ الضَّمَائِرِ كَمَا تَتَضَمَّنُهَا الأَفْعَالُ ، إِلاَّ أَنَّ الأَفْعَالَ قَدْ اخْتَصَّتْ بِعَلاَمَاتٍ ، نَحو: أَنْتَ ضَرَبْتَ ، وأَنَا ضربتُ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، واسْمُ الفَاعِلِ لَيْسَ فِيهِ مِنْ هَذِهِ العَلاَمَاتِ ، فَوَجَبَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ إِذَا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ.

{رَأَيْتُ فِي حَاشِيَةٍ: "سُئِلَ الشَّيْخُ سِرَاجُ الدِّيْنِ السَّكَّاكِي: أَيَجُوزُ "هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ" ، بِدُونِ الضَّمِيرِ المُنْفَصِلِ؟. فَقَالَ: لاَ ، بِخِلاَفِ ذَلِكَ فِي الفِعْلِ ، وذَلِكَ لأَنَّ الفِعْلَ أَصْلٌ فِي التَّضَمُّنِ ، فَلا يَجْرِي فِي فَرْعِهِ مَا يَجْرِي فِيهِ}(٢).

قُلْتُ: إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ ، احْتَجْتَ إِلَى إِبْرَازِ الضَّمِيرِ العَائِدِ إِلَى "زَيْدٍ" لِيَكُونَ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى أَبْعَدِ المَذْكُورَيْنِ ؛ لأَنَّ حَقَّ الضَّمِيرِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَكِناً ؛ لأَنَّهُ أَخْصَرُ ، وَالبَابُ بَابُ الاخْتِصَارِ ، وَأَنَّ حَقَّهُ أَيْضَاً أَنْ يَكُونَ رَاجِعاً إِلَى مَا يَلِيْهِ / [١٦٣/ب] وَهُوَ الأَقْرَبُ ، فَإِذَا رَجَعْنَاهُ إِلَى الأَبْعَدِ أَبْرَزْنَاهُ دَلِيْلاً عَلَى هَذَا المَعْنَى المُغَيَّرِ عَنِ الأَصْلِ ؛ لأَنَّهُ إِذَا غُيِّرَ عَنْ أَصْلِهِ لَفْظاً نَبَّهَ ذَلِكَ عَلَى تَغْيِيرٍ عَارِضٍ فِي المَعْنَى»(٣) ، {فاعرفه}(٢).

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٤): « الأَصْلُ فِي إِبْرَازِ الضَّمِيرِ فِي اسْمِ الفَاعِلِ أَنَّهُ مَهْمَا أَدَّى إِلَى لَبْسٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ الاحتِرَازُ عَنْهُ ، وَبِالإِبْرَازِ يَزُولُ اللَّبْسُ ، وَصُورَةُ اللَّبْسِ إِذَا

---

(١) ينظر النص في المقاليد (٢٣٨/ب).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر النص في المقاليد (٢٣٨/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٧٦).

(٤) ينظر المقتصد (٢٦٤/١ – ٢٦٦) ، وينظر قوله في المقاليد (٢٣٩/أ) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٧٤) وما بعدها.

جرَى عَلَى غيْرِ مَا هُوَ لَهُ ، نَحو: زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ ، يَجِبُ إِبْرَازُهُ هُنَا ، لأَنَّكَ إِذَا لَمْ تُبرِزْهُ لاَ يُدرَى لِمَنْ الصِّفَةُ مِنْهُمَا ، فَقَوْلُكَ: "زَيْدٌ" مُبْتَدَأٌ ، وَ"عَمْرٌو" مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَ"ضَارِبُهُ" خَبَرُ المُبْتَدَأ الأَوَّلِ ، عَلَى أَنَّ الضَّرْبَ فِعْلُهُ ، وهُوَ مُوجِدُهُ ، وَقَدْ جَرَى عَلَى الثَّانِي فَأَلْبَسَ ، فَإِبْرَازُ الضَّمِيرِ أَزَالَ اللَّبْسَ ثُمَّ اطَّرَدَ البَابُ فِي صُورَةِ {مَعَ}(١) اللَّبْسِ وَغَيْرِهَا ، فَوَجَبَ إِبْرَازُهُ أَيْضاً فِي: هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، وإِنْ لَمْ يَلْتَبِس ، كَي لاَ يَضْطَرِبَ البَابُ ، بَلْ يَجْرِي عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ(٢) كَمَا فِي بَابِ "أَعِدُ".

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٣) – {رَحِمَهُ اللهُ}(١) –: « هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ ، وَلَو قُلْتَ: زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُهُ ، لَمْ يَجِبْ إِبْرَازُهُ ؛ لأَنَّ فِي الأُولَى جَرَى الوَصْفُ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ ، وفِي الثَّانِيَةِ جَرَى عَلَى مَا هُوَ لَهُ ، وكَذَلِكَ إِذَا قُلتَ: زَيْدٌ الخُبْزُ آكِلُهُ هُوَ ، يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ ، وَلَو قُلتَ: زَيْدٌ الخَبْزَ آكِلُهُ ، بِالنَّصْبِ لَمْ يَجِبْ». وَالفَرْقُ مَا ذُكِرَ(٤) ، وَعَلَى هَذَا فَقِسْ.

رَحِمَ اللهُ الشَّيْخَ الإِمَامَ المُحَقِّقَ الجُرْجَانِيَّ بِبَيَانِهِ الكَافِي عَنْ غَوَامِضِ [النَّحوِ](٥)، سَمِعْتُ شَيْخَنَا(٦) – { رَحِمَهُ اللهُ}(١) – قَالَ سَمِعْتُ شَيْخَنَا المطرِّزيّ – {رَحِمَهُ اللهُ}(١) – كَانَ يَقُولُ غَيْرَ مَرَّةٍ فِي مَقَامَاتِ الكَشْفِ عَنْ حَقَائِقِهِ: لَولاَهُ لَبَقِيَتْ سَرَائِرُ النَّحْوِ خَفِيَّةً(٧) ، يَعْنِي الشَّيْخَ عَبْدَ القَاهِرِ {.وكَانَ فِي مَا بَلَغنَا مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عُثْمَان ، وكَانَ مِن كِبَارِ عَصْرِهِ صَاحِبُ أَبِي عَلِي الفَارِسِيِّ صَاحِبُ أَبِي بَكرِ السَّرَّاج صَاحِبُ أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَاج صَاحِبُ المُبرِّد صَاحِبُ سَعِيدِ الأَخْفَشِ صَاحِبُ سِيبَوَيهِ}(١) رَحِمَهُم الله {وَرَضِي عَنهُم}(١).

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر المقتصد (١/١٤٣ ، ٤١٤) ، والمحصل في شرح المفصل بتحقيق الشرقاوي (٢/٣٦٤).

(٣) ينظر المقتصد (١/٢٦٥) ، (٢٦٦) ، (٢٧٢) ، وما بعدها ، في الموصل في شرح المفصل ص (٨٧٦).

(٤) في "ع" (ذكرنا).

(٥) مضاف من "ع".

(٦) في "ع" (شيخنا سيف الدين).

(٧) في "ع" (مكنونة).

تغ(١): قَولُ النَّحْوِيِّينَ فِي: "هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ": "أَنَّ"هِنْدٌ" مُبْتَدَأٌ وَ"زَيْدٌ" مُبْتَدَأٌ ثَانٍ و"ضَارِبَتُهُ" خَبَرُ المُبْتَدَأ [الثَّانِي](٢). وَقَولُهُ: "هِيَ" فَاعِلٌ لِلمُبْتَدَأ الأَوَّلِ ، كَلَامٌ فَاسِدٌ، بَلْ الصَّحِيحُ :أَنَّ "ضَارِبَتَهُ" مُبْتَدَأٌ ثَالِثٌ(٣) ، وَ"هِيَ" خَبَرُ المُبْتَدَأ الثَّالِثِ(٤) ، ثُمَّ المُبْتَدَأُ الثَّالِثُ وَخَبَرُهُ خَبَرُ المُبْتَدَأ الثَّانِي ، وَالمُبْتَدَأُ الثَّانِي وَخَبَرُهُ خَبَرُ المُبْتَدَأ الأَوَّلِ. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ اخْتِيَارِي أَنَّكَ لَو قُلْتَ ابْتِدَاءً: ضَارِبَتُهُ هِيَ ، كَانَا مُبْتَدَأً وَخَبَراً ، فَكَذَا إِذَا انْضَمَّ إِلَى مُبْتَدَأ آخَرَ.

فَإِنْ سَأَلتَ: فَلِمَ لَمْ يَقُلْ: ضَارِبُهُ هِيَ؟.

أَجَبْتُ: بِأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ أَيْضاً ، لَكِن بَيْنَهُمَا فَرقٌ مَعْنَوِيٌّ فَتَأَمَّلْ فِيهِ تُدْرِكْه».

« قَولُهُ: "**ضَارِبَتُهُمَاهُمَا**" الضَّمِيرُ المُتَّصِلُ فِي "**ضَارِبَتُهُمَا**" رَاجِعٌ إِلَى "**الزَّيْدَيْنِ**" وَالمُنْفَصِلُ عَائِدٌ إِلَى "**الهِنْدَيْنِ**". وَلَو قِيلَ: "ضَارِبَتَاهُمَا" لَكَانَ المُنْفَصِلُ تَأْكِيْدَاً لَا فَاعِلاً.

وَتَحرِيْرُ هَذَا النوع(٥) مُسْتَقْصَى مَا فِي نُسْخَةِ الطَّبَاخِيِّ بِخَطِّهِ ، قَالَ قَولُهُ: "**ضَارِبَتُهُ**" ، التَّاءُ عَلَامَةٌ لَا فَاعِلٌ ، وَإِنَّمَا الفَاعِلُ "هِيَ" ، وَإِنَّمَا أُتِيَ بِهِ وَإِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الضَّرْبَ لِـ"هِنْدٍ" ، وَهُوَ التَّاءُ ؛ لأَنَّهُ يَأْتِي فِي مَوَاضِعَ مُشْكِلاً فَاحتِيْجَ إِلَى هَذَا المُنْفَصِلِ عَلَى مَا مَرَّ ، لِيُجْرَى المُشْكِلُ وَغَيْرُهُ عَلَى سَنَنٍ.

فَكَذَلِكَ(٦) قَولُهُ: "**الهِنْدَانِ الزَّيْدَانِ ضَارِبَتُهُمَا هُمَا**" ، فَالضَّربُ لِلمُبْتَدَأ الأَوَّلِ ، وَقَدْ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، وَهُوَ المُبْتَدَأُ الثَّانِي ، فَلِذَلِكَ وَجَبَ إِبْرَازُ الضَّمِيْرِ الَّذِي هُوَ "**هُمَا**" الثَّانِي دُونَ الأَوَّلِ ، وَلَو قِيلَ: "ضَارِبَتَاهُمَا هُمَا" لَمْ يَكُن الثَّانِي حِيْنَئِذٍ فَاعِلاً(٧)، وَلَا بُدَّ مِنْهُ ، لِطَرْدِ البَابِ عَلَى مَجْرَىً وَاحِدٍ(٨).

---

(١) ينظر التخمير (٢/١٦٠ – ١٦١).

(٢) مضاف من "ع".

(٣) النص مضطرب في "ع" وهو قوله: (بل الصحيح أن ضاربته مبتدأ وزيدٌ ثالث).

(٤) هذا مخالف لما عليه أكثر النحاة ، ينظر شرح الرضي على الكافية (٢/٤٦٢) ، وشرح التصريح (١/١٦٢).

(٥) في "ع" (النحو).

(٦) في "ع" (وكذلك)

(٧) تنظر المحاجاة بالمسائل النحوية ص (١٤٦ – ١٤٧) ، المسألة (٣٤).

(٨) ينظر المقتصد (١/٢٦٨ – ٢٧٠) ، والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٧٦).

{**قلتُ:** هَذِهِ المَسْأَلَةُ(١) وَإِنْ انبَرَقَتْ أُصُولُهَا فِي مَا تَفَرَّدَ فِي هَذِهِ النُّسْخَةِ فَهِيَ مَجمُوعَةٌ مَضبُوطَةٌ عَلَى النَّمَطِ الأَوْضَحِ فِي هَذِهِ الجُمْلَةِ ، فَتَأَمَّلْ فِيهَا يَبِنْ لَكَ أُصُولُ المَسْأَلَةِ وَفُرُوعِهَا.

الأَصْلُ فِي إِبْرَازِ الضَّمِيرِ فِي اسمِ الفَاعِلِ أَنَّهُ مَهمَا أَدَّى إِلَى اللَّبْسِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الاحْتِرَازُ عَنْهُ ، فَإِذَا أَبْرَزْنَاهُ زَالَ اللَّبْسُ ، وَصُورَةُ اللَّبْسِ أَنَّهُ إِذَا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ كقَوْلِكَ: زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ ، يَجِبُ إِبْرَازُهُ هُنَا ، لأَنَّكَ لَو لَمْ تُبْرِزْهُ لاَ يُدْرَى لِمَن الصِّفَةُ ، فَقَوْلُكَ: "زَيْدٌ" مُبْتَدَأٌ ، "وَعمْرٌو" مُبْتَدَأٌ ثَانٍ وَ"ضَارِبُهُ" فِعْلُ المُبْتَدَأ الأَوَّلِ قَدْ جَرَى عَلَى الثَّانِي فَأَلْبَسَ ، فَإِذَا أَبْرَزْتَ الضَّمِيرَ زَالَ اللَّبْسُ ، ثُمَّ اطَّرَدَ البَابُ فِي صُورَةِ اللَّبْسِ وَغَيْرِهَا فَلَمْ يَجِبْ إِبْرَازُهُ فِي قَولِكَ: "هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ أَيْضَاً ؛ لأَنَّهُ لاَ لَبْسَ مَعَهَا وَلَكنَّهُ لَو لَمْ يُبْرِزْهُ لاَضْطَرَبَ البَابُ ، فهَذِهِ كَمَسْأَلَةِ "أَعِدُ" "يَعِدُ"(٢) ، وفِي قَولِكَ: زَيْدٌ الخُبْزُ أَكَلَهُ هُوَ ، يَجِبُ إِبْرَازُهُ وَأَنْ كَانَتْ القَرِيْنَةُ(٣) ظَاهِرَةً ، أَنَّ "الخُبْزَ" لاَ يَأْكُلُ "زَيْداً" ، فَلاَ لَبْسَ.

فَإِنْ قُلتَ: زَيْدٌ الخُبْزَ آكِلُهُ ، لَمْ يَجِبْ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ ؛ لأَنَّهُ هُنَا نَصَبْتَ "الخُبْزَ" بِاسْمِ فَاعِلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ ، "فَآكِلُهُ" لَمْ يَجْرِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ ، فَلَمْ يَجِبْ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ هُنَا ، وَهَاهُنَا مَسْأَلَةٌ فَرْقِيَّةٌ تَتَكَشَّفُ فِيهَا حروف(٤) إِبْرَازِ الضَّمِيْرِ وَعَدَمِ إِبْرَازِهِ.

قَولُنَا: **هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ** ، يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيْرُ ، وَلَو قُلتَ: زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُهُ، لَمْ يَجِبْ إِبْرَازُهُ ؛ لأَنَّ فِي المَسْأَلَةِ الأُولَى جَرَتْ الصِّفَةُ عَلَى "زَيْدٍ" ، وهِيَ لِهِنْدٍ ، فَبَعْدَ هَذَا لَو سُئِلْنَا عَنْ قَولِ القَائِلِ: زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ ، أَيَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرُ أَمْ لاَ؟ فَنَقُولُ: إِنْ جَعَلْتَ الصِّفَةَ لـ"عَمْرٍو" لاَ يَجِبْ ، وَإِنْ جَعلْتَهَا لـ"زَيْدٍ" وقَدْ أَجْرَيْتَهَا عَلَى عَمْرٍو فَيَجِبُ لِيَزُولَ اللَّبْسِ.

وَأَتَى فِي الفِعْلِ ، فَلاَ يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ كقَولِكَ: زَيْدٌ عَمْرٌو ضَرَبَهُ ؛ لأَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ فَرْعٌ عَلَى الفِعْلِ فَلاَ يَقْوَى قُوَّتَهُ.

---

(١) تنظر المسألة في الإيضاح العضدي ص (٨٣ – ٨٦) ، والمقتصد (٢٦٤ – ٢٧٣).

(٢) أي: حذف الواو من أخوات "يعد".

(٣) الكلمة غير واضحة في الأصل ولعلها كما أثبت.

(٤) في الأصل (حرف).

وعَنْ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ فِي الإِيْضَاحِ(١): « إِنَّ الفِعْلَ أَخْتُصَّ بِعِلَامَاتٍ يُعرَفُ بِهَا حَالُهُ ، نحو: فَعَلَ وفَعَلَت وتَفعَلُ ويَفْعَلُ وأفْعَلُ ، فَيَرتَفِعُ بِهَا اللَّبْسُ.»

وَأَمَّا اسْمُ الفَاعِلِ فَلَيْسَ لَهُ شَيْءٌ من ذَلِكَ فَيَجِبُ فِيْهِ إِبْرَازُ الضَّمَائِرِ ، ولَو وُجِدَ فِي بَعْضِ أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ مَا لاَ يَلْزَمُ فيه اللَّبْسُ يُجعَلُ تَبَعاً لِمَا وُجِدَ فِيهِ ، لِيَكُونَ البَابُ عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ فهَذَا نَوْعُ كَشْفٍ فِي هَذِهِ المَسَائِلِ عَلَى ضَرْبٍ مِن الضَّبْطِ والاختِصَارِ، فَمَن يَأَمَلُ مَا ذُكِرَ مِن البَسْطِ لَمْ يَبْق لَهُ فِيهِ إِشْكَالٌ ، فَاعرِفْهُ وَاللهُ المُوَفِّقُ}(٢).

قَولُهُ: "**مِمَّا أَجْرَيْتَهَا فِيهِ**" الضَّمِيْرُ فِي "**أَجْرَيْتَهَا**" لِلصِّفَةِ ، وفِي "**فِيهِ**" عَائِدٌ إِلَى "**مَا**" ، وهِيَ فِي **غَيْرِ مَا هِيَ لَهُ** لِلصِّفَةِ. والضَّمِيْرُ فِي "**لَهُ**" يَعُودُ إِلَى "**مَا**" الَّتِي / تَلِيْه. [١٦٤/أ]

قُلتُ: فِي حَاشِيَةِ الإِيْضَاحِ(٣) مِن إِمْلاَءِ عَبْدِ القَاهِرِ: « قَولُنَا فِي الاسْمِ: أَنَّهُ جَرَى عَلَى كَذَا ، يُفِيدُ أَنَّهُ خَبَرٌ عَنْهُ ، أو صِفَةٌ لَهُ ، أَوْ حَالٌ. ومَتَى أُرِيْدَ التَّفصِيلُ قِيلَ جَرَى عَلَيْهِ خَبَراً فِي نَحْوِ: {زَيْدٌ}(٢) ضَارِبٌ ، وجَرَى عَلَيْهِ {صِفَةً فِي نَحْو: رَجُلٌ ضَارِبٌ. وجَرَى عَلَيْهِ}(٢) حَالاً فِي نَحو: جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِباً ، وتُستَعمَلُ هَذِهِ العِبَارَةُ فِي الجُمْلَةِ أَيْضاً ولاَ يَصِحُّ استِعمَالُهَا فِي الفِعْلِ ؛ لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الفَاعِلِ ولَفْظُ "جَرَى" فِي اصْطِلاَحِهِمْ يُفِيدُ كَونَ الشَّيءِ الجَارِي بَعْدَ غَيْرِه» ، وكذَلِكَ لَفظَةُ "بُنِيَ عَلَيْهِ" أَو "هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ" كَالجَارِي وَالمجْرِيِّ عَلَيْهِ ، فَاعْرِفْهُ.

---

(١) ينظر الإيضاح العضدي ص (٦٩) بتصرف.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٧٥ – ٨٧٦).

[ضمير الفصل]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــــل** :

ويَتَوسَّطُ بَيْنَ المُبْتَدَأ وخَبَرِه(١) قَبْلَ دُخُولِ العَوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وبَعْدَهُ إذَا كَانَ الخَبَرُ مَعْرِفَةً أَوْ مُضَارِعاً [لَهُ](٢) – فِي امْتِنَاعِ دُخُولِ حَرْفِ التَّعْرِيْفِ عَلَيْهِ ، كَأَفْعَلَ مِنْ كَذَا – أَحَدُ الضَّمَائِرِ المُنْفَصِلَةِ المَرْفُوعَةِ ، لِيُؤْذِنَ مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ بِأَنَّهُ خَبَرٌ لاَ نَعْتٌ ، ولِيُفِيْدَ ضَرْباً مِن التَّوكِيْدِ ، ويُسَمِّيه البَصْرِيُّونَ فَصْلاً ، والكُوفِيُّونَ عِمَاداً ، وذَلِكَ فِي قَولِكَ: زَيْدٌ هُوَ المُنْطَلِقُ ، وزَيْدٌ هُو أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو ، وقَالَ {الله}(٣) تعَالَى(٤): ﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ وقَالَ [تَعَالَى(٥)](٢): ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ وقَالَ(٦): ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ وقَالَ(٧): ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ ﴾(٨) ويَدخُلُ عَلَيْهِ لاَمُ الابْتِدَاءِ ، تَقُولُ: إنْ كَانَ زَيْدٌ لَهوَ الظَّرِيْفُ(٩) وإِنْ كُنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ(١٠) وكَثِيْرٌ من العَرَبِ يَجْعَلُونَهُ مُبْتَدَأً ، ومَا بَعْدَهُ مَبْنِيّاً عَلَيْهِ.

وعَن رُؤْبَةَ أنَّهُ كَانَ يَقُولُ: أَظُنُّ زَيْداً هُو خَيْرٌ مِنْكَ ، ويَقْرَؤُونَ(١١): ﴿ وَمَا

---

(١) هكذا في الأصل والمطبوع وفي "ع" (والخبر).

(٢) مضاف من "ع".

(٣) ساقط من المطبوع.

(٤) الآية (٣٢) من سورة الأنفال.

(٥) الآية (١١٧) من سورة المائدة.

(٦) الآية (١٨٠) من سورة آل عمران.

(٧) الآية (٣٩) من سورة الكهف.

(٨) في المطبوع ﴿ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾.

(٩) في المطبوع (لهو ظريف).

(١٠) في المطبوع (لنحن الصالحون).

(١١) الآية (٧٦) من سورة الزخرف.

ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾(١) ، (٢)﴿ أَنَا۠ أَقَلُّ (٣) ﴾.»(٤)

قَولُهُ: "**قَبْلَ دُخُولِهَا وبَعْدَه**" أَي: بَعْدَ دُخُولِهَا ، كَقَولِكَ: إِنَّكَ أَنْتَ الخَارِجُ ، وكُنْتَ أَنتَ الدَّاخِلَ.

وَقَولُهُ: "**أَحَدُ الضَّمَائِرِ**" مَرْفُوعٌ بِـ"**يَتَوسَّطُ**" عَلَى الفَاعِلِيَّةِ ، وَاللاَّمُ فِي "**لِيُؤذِنَ**" مُتَعَلِّقٌ بِـ"**يَتَوسَّطُ**" تَعَلُّقَ مِنْ أَجْلِ كَذَا ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَهُمَا أَحَدُهَا إِيْذَاناً.

شع(٥): « المَعْرُوفُ مِنْ قَولِ الخَلِيلِ(٦) أَنَّهُ لاَ مَوضِعَ لِهَذِهِ الضَّمَائِرِ مِنَ الإِعْرَابِ، خِلاَفاً لِبَعْضِ النَّحوِيِّينَ ، {وَإِنَّمَا}(٧) شَرْطُ أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ مَعْرِفَةً ؛ لأَنَّ الالتِبَاسَ لاَ يَقَعُ إِلاَّ عِنْدَ تَعَرُّفِ الخَبَرِ ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ التَّعْرِيفَ فِي المُبْتَدَأ وَهُوَ مِنْ لَوَازِمِ الاشْتِبَاهِ تَعْوِيْلاً عَلَى أَنَّ المُبْتَدَأ لا يَكُونُ إلا مَعْرِفَةً ، وَمَا يَقَعُ نَكِرَةً مُؤَوَّلٌ بِالمُعَرَّفِ ، وَمِثْلُهُ لاَ يَقَعُ خَبَرُهُ مَعْرِفَةً. وَقَدْ قِيلَ: "الخَبَرُ" بِالتَّعْرِيْفِ ، فَعُلِمَ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِكَوْنِ المُبْتَدَأ مَعْرِفَةً.

وَقَولُهُ(٨): "**أَفْعَلَ مِن كَذَا**" يُشْبِهُ المَعْرِفَةَ شَبَهاً قَوِيّاً ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَعْنَى قَولِكَ "أَفْعَلُ مِن كَذَا": الأَفْعَلَ" ، بِاعْتِبَارِ فَضْلَةٍ(٩) مِن الخِصَالِ مَعْهُودَةٍ ، فَلِذَلِكَ قَامَ مَقَامَهُ ،

---

(١) قرأ ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ بالواو ابن مسعود في معاني القرآن (٣/٣٧) ، ونقله عنه أبو زيد النحوي في إعراب القرآن (٤/١٢١) ، ومختصر ابن خالويه ص (١٣٦) ، وفتح القدير (٤/٥٦٥) ، وهي قراءة ابن مسعود وأبي زيد النحوي في البحر (٨/٢٧) ، والفتوحات الإلهية (٤/٩٦) ، وينظر تفسير القرطبي (١٦/١١٥) ، وإعراب القراءات الشواذ (٢/٤٥٣).

(٢) الآية (٣٩) من سورة الكهف.

(٣) قرأ قوله تعالى ﴿أَقَلُّ﴾بالرفع عيسى بن عمر في إعراب القرآن (٢/٤٥٧) ، وتفسير القرطبي (١٠/٤٠٨) ، والبحر (٦/١٢٩) ، والفتوحات الإلهية (٣/٢٥) ، وهي قراءة الكسائي في تفسير النسفي (٢/٩٤٨) ، وبلا نسبة في معاني القرآن (٢/١٤٥) ، وتفسير الطبري (١٥/١٦٢) ، والكشاف (٢/٤٨٥) ، وتفسير الفخر الرازي (٢١/١٢٧) ، ومشكل إعراب القرآن (١/٤٤٢).

(٤) المفصل ص (١٦٢).

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٦٩).

(٦) ينظر الكتاب (٢/٣٨٩ ، ٣٩٣) ، والإنصاف (٢/٧٠٦ - ٧٠٧).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) في"ع" ، (قوله).

(٩) أي: أفضليةٍ.

وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: "زَيْدٌ هُوَ غُلاَمُ رَجُلٍ" ، وَإِنْ كَانَ مُمْتَنِعاً دُخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيْفِ عَلَيْهِ ، فَإِنَّ امْتِنَاعَهُ هَذَا لِلإِضَافَةِ لاَ لِلتَّعْرِيْفِ ، بِخِلاَفِ "أَفْضَلَ مِنْكَ".»

{**قُلْتُ:** واعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: "زَيْدٌ المُنْطَلِقُ" أَفَدْتَ تَعْرِيفَ الخَبَرِ ، أَنَّهُ لِلمُخْبَرِ عَنْهُ لاَ لِغَيْرِهِ بِمَنْزِلَةِ الحَصْرِ ، ثُمَّ الضَّمِيْرُ المُتَوَسِّطُ أَفَادَ تَأْكِيْدِ هَذَا الرَّبْطِ الحَاضِرِ ، وَمَن اسْتَفَادَ الحَصْرَ مِن إِقْحَامِ الضَّمِيْرِ فَقَدْ أَخَلَّ بِالنَّظَرِ.}(١)

قَالَ(٢): « وهَذِهِ الضَّمَائِرِ لاَ تَخلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا مَوْضِعُ إِعْرَابٍ أَوْ لاَ ، لاَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَوضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ(٣) ، لأَنَّهَا كُلَّهَا فِي التَّرْكِيْبَاتِ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَوضِعٌ ، وإِذَا كَانَ لَهَا مَوضِعٌ فَلاَ يَخْلُو مِن أَنْ يَكُونَ رَفْعاً أَوْ نَصْباً أَو جَراً ، وَلاَ عَامِلَ لِوَاحِدٍ مِنْهَا.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ لَهَا مَوْضِعاً مِنَ الإِعْرَابِ ؛ لأَنَّهَا مُضْمَرَةٌ فَتَجْرِى عَلَى قِيَاسِ بَابِ المُضْمَرَاتِ.

أَمَّا النَّصْبُ وَالجَرُّ فَغَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ لأَنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ المَرفُوعِ.

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلاَ يَسْتَقِيْمُ أَيْضاً ؛ لأَنَّ عَوَامِلَ الرَّفْعِ اللَّفْظِيَّةَ كُلَّهَا مَنْفِيَّةٌ هُنَا ، وَالعَامِلُ المَعْنَوِيُّ لاَ يَصِحُّ ؛ لأَنَّهُ لَو كَانَ مُبْتَدَأً لاَرْتَفَعَ مَا بَعْدَهُ. وَأَنْتَ تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ المُنْطَلِقَ ، وَلاَ يَستَقِيْمُ أَنْ يَكُونَ حَرْفاً لأَنَّ الحُرُوفَ تَلزَمُ طَرِيْقَةً وَاحِدَةً ، وَهَذَا يَتَغَيَّرُ بِاعْتِبَارِ مَا هُوَ لَهُ بِالتَّكَلُّمِ وَالغَيْبَةِ وَالخِطَابِ ، وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ ، وَالتَّذْكِيْرِ وَالتَّأْنِيْثِ ، وَهَذِهِ أَحْكَامُ الضَّمَائِرِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِن قَبِيْلِ الحُرُوفِ.

وَقَدْ أُجِيْبَ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ تَغَيُّرَهُ لاَ يَمْنَعُ حَرفِيَّتَهُ بِدَلِيْلِ تَغَيُّرِ الحَرْفِ فِي "أُولَئِكَ" وَ"أُولَئِكُمْ" وَهُوَ ، حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ.

وَأُجِيْبَ عَنْهَ: بِأَنَّ حَرْفَ الخِطَابِ يَتَغَيَّرُ بِاعْتِبَارِ المُخَاطَبِ ، وَهَذَا يَتَغَيَّرُ بِاعْتِبَارِ المُضْمَرَاتِ.

---

(١) ساقط من"ع".

(٢) القول لصاحب شح في الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٦٩ - ٤٧٠).

(٣) هو رأي الكوفيين ، ينظر الإنصاف (٢/٧٠٦).

قَالَ: وَالصَّحِيْحُ(١) إِذَن أَنَّهَا ضَمَائِرُ وَمَوقِعُهَا(٢) عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا تَوْكِيْداً ، فَإِنَّ كَانَ مَرفُوعاً فَهُوَ وَاضِحٌ ، وَإِنْ كَانَ كَلَفْظِ المَرفُوعِ وَاقِعاً مَوقِعَ المَنْصُوبِ فَلاَ بُعْدَ(٣) أَنْ يُؤَكَّدَ المَنْصُوبُ بِالضَّمَائِرِ المَرْفُوعَةِ ، بِدَلِيلِ قَولِهِمْ: ضَرَبْتَنِي أَنَا ، وَضَرَبْتَنَا نَحْنُ» ، فَاعرِفْهُ.

وفِي تخ(٤): « أَنَّهُ لاَ مَحَلَّ لَهُ مِن الإِعْرَابِ فِي نَحو(٥) ﴿ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ ؛ لأَنَّهُ انْقَلَبَ عَلاَمَةً ، مُؤذنةً بِأَنَّ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ.

قَالَ(٦) وَذَكَرَ ابنُ السَّرَّاجِ(٧) أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ مُلْغىً مِنَ الإِعْرَابِ فَلاَ يُنْشَقُ عَلَيْهِ.

فَإِنَّ كَانَا جَمِيْعاً نَكِرَتَيْنِ ، أَو كَانَ أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةً وَالثَّانِي نَكِرَهً لاَ يُشْبِهُ المَعْرِفَةَ لَمْ يَصِحَّ وُقُوعُ الفَصْلِ / بَيْنَهُمَا» فاعرفْهُ. [١٦٤/ب]

تخ(٨): « هَذَا الضَّمِيْرُ مَرفُوعٌ بِالابْتِدَاءِ وَالاسْمُ المَرفُوعُ بَعْدَهُ مَرفُوعٌ بِأَنَّهُ خَبَرُهُ ثُمَّ هَذَا المُبْتَدَأ وَالخَبَرُ خَبَرُ المُبْتَدَأ الأَوَّلِ ، فَاعرِفْهُ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَ "**فَصلاً**"(٩) لِفَصْلِهِ بَيْنَ الخَبَرِ وَالصِّفَةِ. وَسُمِيَ "**عِمَاداً**" لأَنَّ المُبْتَدَأ كَأَنَّهُ يَتَقَوَّى بِهِ وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ ، فَيَجرُّ إِلَى نَفْسِهِ ذَلِكَ الوَاقِعَ(١٠) وَيَجْعَلُهُ خَبَراً لَهُ ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الأَوَّلَ فِي المَعْنَى.»

---

(١) في"ع" (فالصحيح).

(٢) هكذا في الأصل ، وفي "ع" (وموضعها) ، وهو كذلك في إيضاح ابن الحاجب.

(٣) أي: فلا يبعد.

(٤) ينظر التخمير (٢/١٦٣ - ١٦٤).

(٥) الآية (١٨٠) من سورة آل عمران.

(٦) القول لصاحب تخ.

(٧) ينظر الأصول (٢/١٢٥).

(٨) ينظر التخمير (٢/١٦٢).

(٩) قوله "فضلا" تسمية البصريين ، وقوله"عمادا" تسمية الكوفيين كما سبق ، وينظر الكتاب (٢/٣٨٩) وما بعده ، والأصول (٢/١٢٥) ، والإنصاف (٢/٧٠٢) ، وشرح ابن يعيش (٣/١١٠) ، وشرح الرضى على الكافية (٢/٤٥٦) ، والتذييل والتكميل (٢/٢٥٨).

(١٠) أي: يجر الضمير ذلك المعرف ويجعله خبراً لنفسه.

وَقَالَ(١) فَخْرُ المَشَايِخِ: وَمَذْهَبُ الأَخْفَشِ(٢) كَمَذْهَبِ الكُوفِيِّيْنَ ، وَهُوَ فَاسِدٌ ؛ لأَنَّ الفَصْلَ يَجِيءُ بَعْدَ المُضْمَرَاتِ ، وَالمُضْمَرَاتُ لاَ تُوصَفُ.

وَقَوْلُهُ: "**بِأَنَّهُ خَبَرٌ لاَ نَعْتٌ**" ، إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لأَنَّهُ يَجُوزُ: زَيْدٌ المُنْطَلِقُ ، فَيَجْعَلُ "المُنْطَلِقُ" صِفَةً لِلمُبْتَدَأ مُتَرَقِّباً الخَبَرَ ، وَهُوَ "رَاجِعٌ" أَو" خَارِجٌ" وَنَحو ذَلِكَ ، فَإِذَا فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا زَالَ الوَهْمُ.

قَوْلُهُ: "**وَلِيُفِيْدَ ضَرْباً مِن التَّوكِيْدِ**" يَعْنِي نَحو قَولِهِ(٣): ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾ لأَنَّ الضَّمَائِرَ لاَ تُوصَفُ ، فَلاَ تَحْتَمِلُ الوَصْفِيَّةَ.

حم: بِخَطِّ شَيْخِنَا: كَانَ زَيْدٌ هُوَ يَقُولُ ، وَلاَ يَجُوزُ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ قَائِلاً ؛ لأَنَّ خَبَرَ الأَوَّلِ فِعْلٌ ، وَهُوَ غَيْرُ قَابِلٍ لِلاَمِ التَّعْرِيْفِ ، "كَأَفْعَلَ مِنْ" ، وَخَبَرُ الثَّانِي اسْمُ فَاعِلٍ ، وَهُوَ قَابِلٌ لِلاَّمِ(٤).

قَوْلُهُ(٥): ﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ(٦) ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ ﴾ مَعْنَاهُ(٧): وَلاَ تَحسَبَنَّ بُخلَ الَّذِيْنَ يَبْخَلُونَ ، بِحَذْفِ المُضَافِ وَهُوَ المَفْعُولُ الأَوَّلُ ، وَالثَّانِي قَولُهُ(٥): ﴿ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ ﴾ ، وَقَولُهُ: ﴿ هُوَ ﴾ وَقَعَ فَصلاً بَيْنَ المَفْعُولَيْنِ ، وَهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي الأَصْلِ

---

(١) في"ع" (قال).

(٢) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٤/أ).

(٣) الآية (١١٧) من سورة المائدة.

(٤) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٨٧٩).

(٥) الآية (١٨٠) من سورة آل عمران.

(٦) هي قراءة الجمهور ، وقرأ حمزة وحده ﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ﴾ بالتاء ، ينظر السبعة ص (٢٢٠) ، وإعراب القراءات السبع وعللها (١٢٥/١) ، والكشف (٣٦٦/١) ، والإقناع (٦٢٤/٢) ، وحجة القراءات ص (١٨٢).

(٧) أي: على قراءة حمزة ﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ﴾ ، وعلى قراءة الجمهور بالياء يقول سيبويه في الكتاب ٣٩١/٢: «كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم» ، وينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد (٦٦٧/١).

دَخَلَ عَلَيْهِمَا الفِعْلُ وَهُوَ ﴿ يَحْسَب ﴾ مِن أَفْعَالِ القُلُوبِ(١) والله المُوفِّقُ.

وكذَلِكَ قَولُهُ(٢): ﴿ إِن تَرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ ﴾ عَلَى قِرَاءةِ مَنْ قَرَأَ [بِالنَّصْبِ(٣)](٤) قَوْلُهُ: ﴿ تَرَنِي ﴾(٥) هُوَ "رَأَيْتُ" مِن أَفْعَالِ القُلُوبِ ، وَاليَاءُ المَفعُولُ الأَوَّلُ وَ﴿ أَقَلَّ ﴾ ثانٍ و﴿ أَنَاْ ﴾ وَقَعَ فَصْلاً بَيْنَهُمَا. وَمَنْ قَرَأَ ﴿ أَقَلُّ ﴾ بِالرَّفْعِ جَعَلَهُ خَبَراً لِـ﴿ أَنَاْ ﴾ ثُمَّ المُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ مَفْعُولٌ ثَانٍ وَمَحلُّهُ النَّصْبُ.

حم: قَالَ صَاحِبُ الكتاب(٦): وَلاَ مَحلَّ لهَذَا الفَصْلِ مِن الإِعْرَابِ لَيْسَ بِرَفْعٍ وَلاَ نَصْبٍ وَلاَ جَرٍّ ، إِنَّمَا هُوَ كَقَولِهِ تَعَالَى(٧): ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾.

قُلتُ: وهَذَا النَّصُّ صَرِيحٌ وَهُوَ عَلَى خِلاَفِ مَا ذُكِرَ فِي **شح**(٨) ، **وتخ**(٩) ، يوَافِقُهُ فِي نَحو(١٠): ﴿ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾.

---

(١) ينظر الكشاف (٤٨٣/١ - ٤٨٤) والمقاليد (٢٤٠/أ).

(٢) الآية (٣٩) من سورة الكهف.

(٣) سبق الحديث عن قرأءة النصب والرفع في ﴿ أَقَلَّ ﴾.

(٤) مضاف من"ع".

(٥) قوله ﴿ تَرَنِ ﴾ يقرأ بإثبات الياء وحذفها ، فابن كثير يثبت الياء في الوصل والوقف ، وقرأ نافع وأبو عمرو بياء في الوصل وبغير ياء في الوقف ، وابن عامر وعاصم وحمزة يحذفون الياء في الوصل والوقف ، ينظر السبعة ص (٣٩١ - ٣٩٢).

(٦) القول لسيبويه في الكتاب (٣٩٠/٢ ، ٣٩١) ، وليس للزمخشري كما ذكر هنا. نقلاً عن حم ، وينظر شرح ابن يعيش (١١٣/٣).

(٧) الآية (١٥٩) من سورة آل عمران.

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٠/١).

(٩) ينظر التخمير (١٦٤/٢).

(١٠) الآية (١٨٠) من سورة آل عمران.

{وفِي المُحَصَّلِ للإمَامِ فَخْرِ المَشَايِخ(١): « أَمَّا سِيبَوَيه(٢) فَإِنَّهُ يَرَى أَنْ لا مَوْضِعَ لِهَذَا الضَّمِيرِ مِن الإعْرَابِ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ رَأيُ الخَلِيلِ(٣). وَأَمَّا الفَرَّاءُ(٤) فَإِنَّهُ قَالَ: مَوضِعُهُ عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهُ إِنْ كَانَ نَصبَاً فَنَصْبٌ ، وَإِنْ كَانَ رَفْعاً فَرَفْعٌ ، وَإِنْ كَانَ جَرَّاً فَجَرٌّ.»

وَقَالَ الكِسَائِي(٥): مَوضِعُهُ عَلَى حَسَبِ مَوْضِعِ الخَبَرِ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَرِّ ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ: وَزَعَمَ أَبُو زَيْدٍ(٦) أَنَّهُ سَمِعَهُمْ يَقْرَأونَ(٧):﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٌ وَأَعۡظَمُ أَجۡرٗا ﴾(٨) والله أعْلَمُ }(٩).

قَولُهُ:"**وَيَدخُلُ عَلَيْهِ لامُ الابْتِدَاءِ**". {قُلْتُ: وفِي الكَشَّاف(١٠) فِي سُورَةِ آل عِمْرَان: فَإِنْ قُلْتَ لِمَ جَازَ دُخُولُ اللاَّمِ عَلَى الفَصْلِ؟ قُلتُ: إِذَا جَازَ دُخُولُهَا عَلَى الخَبَرِ كَانَ دُخُولُهَا عَلَى الفَصْلِ أَجْوَزَ ؛ لأَنَّهُ اقْرَبُ إِلَى المُبْتَدَأ مِنْهُ ، وَأَصْلُ هَذِهِ اللاَّمِ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى المُبْتَدَأ.}(٩)

شع(١١): فِيهِ تَسَامحٌ لأَنَّ الاصْطِلاحَ فِي هَذِهِ اللاَّمِ أَنْ تُسَمَّي الفَارِقَةُ ، لأَنَّهَا تَفرقُ بَيْنَ أَنْ المُخَفَّفَةِ وَالنَّافِيَةِ(١٢) ، ولَكِنَّهُ سَمَّاهُ لامَ الابْتِدَاءِ نَظَراً إِلَى أَصْلِهَا ،

---

(١) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٨١).

(٢) ينظر الكتاب (٣٩٢/٢).

(٣) ينظر الكتاب (٣٨٩/٢).

(٤) ينظر معاني القرآن (٣٥٢/٢).

(٥) ينظر الهمع (٢٢٨/١).

(٦) هو أبو زيد الأنصاري وقد سبقت ترجمته ، وقد روي عن أبي السمال اختيار شاذ.

(٧) قوله ﴿ هُوَ خَيۡرٗا ﴾ يقرأ بالرفع ، وهي قراءة أبي السمال في مختصر ابن خالويه ص (١٦٤) ، والكشاف (١٧٩/٤) ، وتفسير الفخر الرازي (١٨٨/٣٠) ، وهي قراءة أبي السمال وأبي السميفع في البحر (٣٦٧/٨) ، وفتح القدير (٣٢٢/٥).

(٨) الآية (٢٠) من سورة المزمل.

(٩) ساقط من "ع".

(١٠) ينظر الكشاف (٤٣٥/١) ، ونكت الإعراب في غريب الإعراب ص (١١٣).

(١١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٧١/١).

(١٢) ينظر حواشي المفصل (٣٣/ب).

وَتَسْمِيَةُ أَهلِ البَصْرَةِ لِهَذَا الضَّمِيْرِ " فَصْلاً" أَقْرَبُ إِلَى الاصْطِلاَحِ ؛ لأَنَّ الشَّيءَ يُسَمَّي بِاسْمِ مَعْنَاهُ فِي اكْثَرِ الأَلْفَاظِ ، وَمَعْنَاهُ هُنَا الفَصْلُ حَقِيْقَةً بَيْنَ شَيْئَيْنِ.

قَوْلُهُ: "**وَمَا بَعْدَهُ مَبنِياً عَلَيْهِ**" أَيْ: خَبَراً لَهُ عَلَى وَفْقِ إِعْرَابِهِ(١).

تخ(٢): « الأَصْلُ فِي هَذَا الضَّمِيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ{عَلَى الابْتِدَاءِ ، ويَكُونُ مَا بَعْدَهُ مَرْفُوعاً بالخَبَرِيَّةِ ، لأَنَّهُ اسْمٌ وَلَهُ مِنَ الإِعْرَابِ مَحَلٌّ ، وَمَحَلُّهُ الرَّفْعُ}(٣) وَالَّذِي يُمْكِنُ ارتِفَاعُهُ بِهِ هُنَا مَعْنَى الابتِدَاءِ ، وَإِنَّمَا يَرْتَفِعُ بِالابْتِدَاءِ ، أَنْ لَو(٤) ارْتَفَعَ مَا بَعْدَهُ بالخَبَرِ ، فَمَنْ قَرَأَهُ بِرِفْعِ مَا بَعْدَهُ فقَدْ جَرَى عَلَى الأَصْلِ ، وَمَنْ نَصَبَهُ فقَدْ أَخْرَجَ هَذَا الضَّمِيْرَ عَنْ أَصْلِهِ ، وَجَعَلَهُ حَرْفاً مُؤذِناً بِأَنَّ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ لاَ صِفَةٌ.»

قَوْلُهُ: "**إِنْ كَانَ زَيْدٌ / لَهُوَ الظَّرِيْفَ**" ، أَيْ: إِنَّ الشَّأنَ(٥). [١٦٥/أ]

---

(١) أي: على ما يقتضيه إعرابه لا مبنياً على ما قبل الضمير ، ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٨٨١) ، والمقاليد (٢٤١/أ).

(٢) ينظر التخمير (١٦٤/٢ – ١٦٥).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) في الأصل (ولو) وما أثبته من "ع" ، وكذلك هو في التخمير.

(٥) التقدير: إنه كان ، والضمير في "إنه" ضمير الشأن ، ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٨٨٠).

[ضمير الشأن]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

وَيُقَدِّمُونَ قَبْلَ الجُمْلَةِ ضَمِيراً يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأنِ وَالقِصَّةِ ، وَهُو المَجْهُولُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ ، وَذَلِكَ نَحو قَولِكَ: هُو زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، أَيْ: الشَّأنُ وَالحَدِيثُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَمِنْهُ قَولُهُ عَزَّ وَجَلَّ(١): ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾.

وَيَتَّصِلُ بَارِزاً فِي قَولِكَ: ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَحَسِبْتُهُ قَامَ أَخُوكَ ، وَإِنَّهُ أَمَةُ اللهِ ذَاهِبَةٌ ، وَإِنَّهُ مَنْ يَأتِنَا نَأتِهِ ، وَفِي التَّنزِيلِ(٢): ﴿ وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ ﴾ وَمُسْتَكِناً فِي قَولِهِم: لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ ، وكَانَ زَيْدٌ ذَاهِبٌ ، وَكَانَ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ ، وَقَولُهُ تَعَالَى(٣): ﴿ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنۡهُمۡ ﴾.

وَيَجِيءُ مُؤَنَّثاً إِذَا كَانَ فِي الكَلامِ مُؤَنَّثٌ نَحو قَولِهِ تَعَالَى(٤): ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ و(٥)قولُهُ(٦): ﴿ أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ ، وَقَالَ(٧):

---

(١) الآية (١) من سورة الإخلاص.

(٢) الآية (١٩) من سورة الجن.

(٣) الآية (١١٧) من سورة التوبة.

(٤) الآية (٤٦) من سورة الحج.

(٥) في المطبوع (وقوله تعالى).

(٦) الآية (١٩٧) من سورة الشعراء.

(٧) تمامه – وسيأتي في الشرح – :

.... **وَإِنَّمَا يُوكَلُّ بالأدنى وإن جَلَّ ما يمضي**

وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين (١١٣٠/٣) ، والشعر والشعراء (٤٧٧) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٧٨٦) ، وشرح الحماسة للتبريزي (١٤٤/٢) ، وشرح ابن يعيش (١١٧/٣) ، وسمط اللآلي ص (٦٠١) ، وشرح شواهد المغني (٤٢١/١) ، وخزانة الأدب (٤٠٥/٥ ، ٤١٥) ، وبلا نسبة في الخصائص (١٧٠/٢) ، والمحتسب (٢٠٩/٢) ، وأمالي ابن الحاجب (٤٥٣/٢) ، والمحصل للأندلسي تحقيق الشرقاوي (٤٢٣/٢) ، ومغني اللبيب ص (١٩٣). و"الكلوم": جمع الكلم وهو الجرح.

« عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُوْمُ »(١)

قَالَ المُصَنِّفُ(٢) – رَحِمَهُ اللهُ –: « هَذَا الضَّمِيرُ لاَ يَجُوزُ دُخُولُهُ إلاَّ فِي كَلاَمٍ(٣) لَهُ شَأنٌ عَظِيمٌ ، فَلاَ يُقَالُ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، إلاَّ وَأَنْ يَكُونَ قِيَامُ"زَيْدٍ" أَمْراً عَظِيْماً لَهُ وَقْعٌ فِي قُلُوبِ النَّاسِ. أَمَّا فِي المُسْتَحقَرِ فَلاَ ، وَلِذَلِكَ يُسمَّى ضَمِيْرُ الشَّأنِ». وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مَشْرُوطاً ؛ لأَنَّهُ شَيْءٌ مُبْهَمٌ يَتَشَوَّفُ إِلَى مَا بَعْدَهُ السَّامِعُ لِيَطَّلِعَ عَلَى شَأْنِهِ وَكُنْهِهِ عَنْ كَثَبٍ ، وَهَكَذَا حَالُ كُلِّ ذِي فِطْنَةٍ وَشَهَامَةٍ.

فِي شَرْحِ الإِيْجَازِ(٤) لِلطَبَرسِيِّ: « وَلَهُ شُرُوطٌ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ عَائِدٍ إِلَى مَذْكُورٍ.

وَالثَّانِي: أَنْ لاَ يَجُوزَ إِظْهَارُهُ البَتَّةَ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ أَوْ يُبْدَلَ مِنْهُ أَوْ يُؤَكَّدَ.

وَالرَّابِعُ: أَنْ يُفَسَّرَ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ أَوْ فِعْلِيَّةٍ.

وَالخَامِسُ: أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّمَ عَلَيْهِ هَذِهِ الجُمْلَةُ.

وَالسَّادِسُ: أَنْ لاَ يَكُونَ فِي هَذِهِ الجُمْلَةِ عَائِدٌ يَعُودُ إِلَى المُبْتَدَأ الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الشَّأنِ.»

شع(٥): « عِبَارَةٌ وَاضِحَةٌ: إِنَّمَا وُضِعَ لِيُعَظِّمُوا القِصَّةَ المَذْكُورَةَ بَعْدَهُ ؛ لأَنَّ الشَّيءَ إِذَا ذُكِرَ مُبْهَماً ، ثُمَّ فُسِّرَ كَانَ أَوْقَعَ عَلَى النَّفْسِ مِنْ وُقُوعِهِ مُفَسَّراً أَوَّلاً. وَإِنَّمَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّانِ(٦) الَّذِي هُوَ مَعْنَاهُ ؛ لأَنَّ المُضْمَرَ أَبْهَمُ مِنَ المُظْهَرِ. وَيَجِيءُ مُتَّصِلاً

---

(١) المفصل ص (١٦٣).

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه ، وينظر الكشاف (٢٩٨/٤) ، والنص في المقاليد (٢٤١/أ)، والموصل في شرح المفصل ص (٨٨١).

(٣) في الأصل (في الكلام) وما أثبته من "ع".

(٤) ينظر شرح الإيجاز للكيدري (١٦/ب) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٨٢).

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٢/١).

(٦) في الأصل (البيان) ، وما أثبته من "ع" وهو كذلك في الإيضاح لابن الحاجب.

وَمُنْفَصِلاً. ويَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَرفُوعاً بِالابْتِدَاءِ غَائِباً» ؛ لأَنَّ التَّطَلُّعَ إِلَيْهِ أَوفَرُ وَالتَّشَوُّفُ إِلَى الإِحَاطَةِ بِهِ أَكْثَرُ.

قَالُوا⁽١⁾: « وَالفَرْقُ بَيْنَ ضَمِيرِ الشَّأنِ وَضَمِيرِ الفَصْلِ⁽٢⁾ أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى لَفْظِ الغَائِبِ وَالمُتَكَلِّمِ وَالمُخَاطَبِ ، وَلاَ يَكُونُ لَهُ مَحَلٌّ مِن الإِعْرَابِ. وَضَمِيرُ الشَّأنِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ غَائِباً ، وَيَكُونُ مَرْفُوعَ المَحَلِّ وَمَنْصُوبَه.»

قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي الكَشَّافِ⁽٣⁾: « مَحَلُّ: ﴿ هُوَ ﴾ فِي⁽٤⁾: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ وَالجُمْلَةُ خَبَرٌ ، وَلَيْسَ فِيْهَا ضَمِيرٌ رَاجِعٌ ؛ لأَنَّهَا فِي حُكْمِ المُفْرَدِ فِي قَولِكَ: زَيْدٌ غُلاَمُكَ فِي أَنَّهُ هُو المُبْتَدَأُ فِي المَعْنَى ؛ لأَنَّ قَولَهُ: ﴿ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ هُو الشَّأنُ هُو ، أَيْ: هُو عِبَارَةٌ عَنْهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، فَإِنَّ "زَيْداً" وَالجُمْلَةُ يَدُلاَّنِ عَلَى مَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، فَلاَبُدَّ مِمَّا يَصِلُ بَيْنَهُمَا» ، فَاعرِفْهُ.

وَفِي بَعْضِ التَّفَاسِيرِ⁽٥⁾: أَنَّ⁽٤⁾: ﴿ هُوَ ﴾ رَاجِعٌ إِلَى اللهِ تَعَالَى دَلاَلَةً أَو صَرِيْحاً عَلَى مَا قِيلَ لَهُ: صِفْ لَنَا رَبَّكَ ، فَقَالَ: هُو أَيْ: رَبِّي اللهُ.

وَيُقَالُ لَهُ ضَمِيرُ القِصَّةِ إِذَا كَانَ مُؤنَّثاً ، وَضَمِيرُ الشَّأنِ إِذَا كَانَ مُذَكَّراً ، {فَاعرِفْهُ.

قوله: "**وَإِنَّهُ أَمَةُ اللهِ ذَاهِبَةٌ**" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "**أَمَةُ اللهِ**" هُنَا غَيْرَ عَلَمٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَماً سُمِّيَتْ بِهِ امْرَأَةٌ"⁽٦⁾.

---

(١) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٨٨٢).

(٢) أي: ضمير الفصل.

(٣) ينظر الكشاف (٢٩٨/٤) ، ونكت الإعراب في غريب الإعراب ص (٣٧٥).

(٤) الآية (١) من سورة الإخلاص.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه (٣٧٧/٥) ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد (٥٧١/٤) ، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٧٤٧/٤).

(٦) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٨٣).

قُلْتُ: وَقَدْ وُلِدَتْ لابْنِ شَيْخِنا رُكْنِ الدِّيْنِ الزَّاهِرِيِّ بِنْتٌ مِنْ خادِمَةٍ لَهُ تُرْكِيَّةٍ فَسَمَّاها "أَمَةَ اللهِ" ولَها أَخٌ فَسَمَّاهُ "عَبْدَ اللهِ". ويَصِحُّ أَنْ يُقالَ: وإِنَّها أَمَةُ اللهِ عَلَى التَّأْنِيْثِ.}[١]

قَوْلُهُ: "**ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ**" أَيْ: الشَّأْنَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، ولا يُقالُ هَلاَّ جُعِلَ الضَّمِيْرُ هُنَا ضَمِيْرَ الظَّنِّ كَمَا فِي: عَبْدُ اللهِ أَظُنُّهُ مُنْطَلِقٌ ؛ لأَنَّ فِعْلَ القَلْبِ هُنَا مُقَدَّماً عَلَى المَفْعُولَيْنِ ، فَلا يَجُوزُ إِلْغاؤُهُ ، وبِجَعْلِهِ ضَمِيْرَ الظَّنِّ يُلْغَى ، وإِذَا كَانَ ضَمِيْرَ الشَّأْنِ كَانَ أَحَدَ المَفْعُولَيْنِ والجُمْلَةُ ثانِيْهُما[٢].

قُلْتُ: مِنْ أَمْثِلَةِ "لَيْسَ" الَّذِي فِيْهِ ضَمِيْرُ الشَّأْنِ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ ، وقَدْ حَكاهُ لِي بَعْضُ إِخْوانِي مِن الأَفاضِلِ أَنَّهُ مَذْكُورٌ فِي تَلْخِيْصِ[٣] عَبْدِ القاهِرِ مُسْتَشْهِداً {بِهِ}[١]:

إِنَّ السِّلاحَ جَمِيْعُ النَّاسِ يَحْمِلُهُ   ولَيْسَ كُلُّ ذَواتِ المِخْلَبِ السَّبُعُ[٤]

قَوْلُهُ: "**كانَ زَيْدٌ ذاهِبٌ**"

[٥]« "**كانَ**" هُنَا هِيَ النَّاقِصَةُ عِنْدَ النَّحْوِيِّيْنَ واسْمُها ما اسْتَكَنَّ فِيْهِ مِنْ ضَمِيْرِ الشَّأْنِ.»

تخ[٥]: « قالَ[٦]: وعِنْدِي أَنَّها هِيَ التَّامَّةُ ، والجُمْلَةُ بَعْدَها مَحْكِيَّةٌ ، والمَعْنَى: وَقَعَتْ هَذِهِ الواقِعَةُ أَو ثَبَتَ هَذَا الشَّأْنُ ، وهُوَ زَيْدٌ ذاهِبٌ.

وأَمَّا قَوْلُهُم: "**لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ**" فَهُو عِنْدِي مِنْ بابِ تَوْجِيْهِ الفِعْلَيْنِ إِلَى اسْمٍ واحِدٍ ، وإِسْنادِ أَحَدِهِما إِلَى ظاهِرِهِ ، والآخَرِ إِلَى ضَمِيْرِهِ ، ونَحْوُهُ قَوْلُهُم: ما زالَ / [١٦٥/ب] يُفْتِي أَبُو حَنِيْفَةَ.

و"كادَ" وإِنْ لَمْ يَكُنْ مِن الأَفْعالِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَأ والخَبَرِ ، وضَمِيْرُ الشَّأْنِ مِن شَأْنِهِ مَواقِعُ[٧] الابْتِداءِ ، فَإِنَّهُ لَمَّا لَزِمَهُ الخَبَرُ أَشْبَهَ العَوامِلَ الابْتِدائِيَّةَ.

---

[١] ساقط من "ع".

[٢] ينظر التخمير (٢/١٦٥).

[٣] ليس في شرح الجمل لعبد القاهر ، وهذا يؤكد أنه كتاب آخر.

[٤] ينظر ديوان أبي الطيب بشرح أبي العلاء (٣/١٩٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٨٤).

[٥] ينظر التخمير (٢/١٦٦ – ١٦٧).

[٦] القول لصدر الأفاضل.

[٧] في "ع" (مواضع).

قولُهُم: "كَانَ يَضرِبُ زَيْدٌ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "زَيْدٌ" اسمُ "كَانَ" ، و"يَضْرِبُ" خَبَرُهُ مُقَدَّماً عَلَى الاسْمِ.»

قَولُهُ(١): ﴿ كَادَ يَزِيغُ ﴾ (٢).

شـ(٣): لاَ يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ قَولُهُ: ﴿ كَادَ يَزِيغُ ﴾ مِنْ بَابِ: قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاك؛ لأَنَّكَ إِنْ جَعَلْتَ ﴿ قُلُوبُ ﴾ فَاعِلاً لـ ﴿ يَزِيغُ ﴾ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي ﴿ كَادَ ﴾ ضَمِيرُ القلوبِ ، وَضَمِيرُ القُلُوبِ فِي ﴿ كَادَ ﴾ وَشِبْهِهِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ مُسْتَتِراً بِالتَّاءِ ، أَوْ بَارِزاً(٤) بِالنُّونِ ، وكَذَلِكَ إِنْ جَعَلْتَ ﴿ قُلُوبُ ﴾ فَاعِلاً لـ﴿ كَادَ ﴾ كُنْتَ مُؤَخِّراً لاسمِهَا عَنْ خَبَرِهَا ، وَهُو خِلاَفُ وَضْعِهَا ، فَوَجَب لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي ﴿ كَادَ ﴾ ضَمِيرُ الشَّأنِ ، وَالجُمْلَةُ مُفَسِّرَةٌ.

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٥): « قُدِّرَ بَعْدَ ﴿ كَادَ ﴾ ضَمِيرُ الشَّأنِ» ؛ لأَنَّهُ فِعْلٌ لاَ بُدَّ لَهُ مِن فَاعِلٍ ، ولَيْسَ فِيمَا بَعْدَهُ مَا يَصْلُحُ لِلفَاعِلِيَّةِ.

قُلْتُ: وتَصْحِيحُ "كَانَ يَضْرِبُ زَيْدٌ"(٦) يَتَأَتَّى هُنَا.

قَوْلُهُ: **"وَيَجِيءُ مُؤَنَّثاً إِذَا كَانَ فِي الكَلاَمِ مُؤَنَّثٌ"**.

---

(١) الآية (١١٧) من سورة التوبة.

(٢) قوله ﴿ يَزِيغُ ﴾ يقرأ بالياء ، وهي قراءة حمزة وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتاء ، ينظر السبعة ص (٣١٩) ، والتبصرة في القراءات ص (٢١٧) ، والتيسير ص (١٢٠) ، وتحبير التيسير ص (١١٩) ، وإتحاف فضلاء البشر ص (٢٤٥).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٤/١).

(٤) أي: يجب أن يكون: كادت أو كدن.

(٥) ينظر الكشاف (٢١٨/٢) ، وشرح ابن يعيش (١١٦/٣).

(٦) ورد قبل نقلاً عن التخمير (١٦٧/٢).

شح(١): كأنَّهم قَصَدُوا إِلَى المُنَاسَبَةِ. {وَحُكِيَ عَنِ الإِمَامِ السَّكَّاكِيِّ مِثْلُهُ(٢)}(٣) وَإِلاَّ فَالمَعْنَى سَوَاءٌ مُذَكَّراً كان أَوْ مُؤَنَّثاً.

{**قلت**: وَفِي المَسَائِلِ المُشْكِلَةِ(٤) لِعَبْدِ القَاهِرِ – رَحِمَهُ الله – « فِي قَوْلِهِ(٥): ﴿ [فَإِنَّهَا](٦) لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ ذَهَبَ الأَخْفَشُ(٧) إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِيهَا لِلأَبْصَارِ إِضْمَاراً قَبْلَ الذِّكْرِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ.

قَالَ: وَهَذَا النَّحْوُ قَوِيٌّ ؛ لأَنَّ الغَرَضَ مِنْ وَضْعِ الضَّمِيرِ أَلاَّ يَتَكَرَّرَ الظَّاهِرُ مَرَّتَيْنِ. ثُمَّ إِنَّ الشَّرْطَ فِي الضَّمِيرِ أَنْ يَكُونَ فِي الكَلاَمِ ذِكْرٌ مُضْمَرٌ فَسَوَاءٌ كَانَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ فِي دَلاَلَتِهِ عَلَيْهِ ، وَالمَمْنُوعُ أَنْ يُضْمَرَ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُجْرَي لَهُ ذِكْرٌ فِي الكَلاَمِ بِوَجْهٍ ، أَلاَ تَرَى جَوَازَهُ عِنْدَ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ ، وإِن لم يَجْرِ لَهُ ذِكْرٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى(٨): ﴿ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾ يُرِيدُ الأَرْضَ ، وَهَذَا كَثِيرٌ.

فَإِذَا جَازَ مَعَ عَدَمِ الذِّكْرِ أَصْلاً كَانَ الجَوَازُ مَعَ وُجُودِ الذِّكْرِ عَلَى الجُمْلَةِ أَوْلَى، وَيُعَضِّدُ مَذْهَبَهُ قَوْلُهُم(٩): "إِنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لاَ يُؤَنَّثُ إِلاَّ إِذَا كَانَ فِي الكَلاَمِ مُؤَنَّثٌ" » ، فَاعرفه}(٣).

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٣/١) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٨٤).

(٢) ينظر مفتاح العلوم ص (٢٩٤).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) هو أحد كتب عبد القاهر ، وقد ذكره البغدادي في الخزانة (٢٢٧/١) ، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٢٠٦/٥) ، وينظر المسألة في المقتصد (٤١٩/١ – ٤٢٢) ، والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٨٤ ، ٨٨٥).

(٥) الآية (٤٦) من سورة الحج.

(٦) إضافة ينبغي إضافتها لاستقامة الكلام.

(٧) ينظر قوله في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١١/٢ ، ١٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٨٤) ، وشفاء العليل (٢٠٣/١) ، وارتشاف الضرب (٩٤٦/٢) ، ومغني اللبيب ص (٦٣٩).

(٨) الآية (٤٥) من سورة فاطر.

(٩) هو قول صاحب الكتاب في المفصل ص (١٦٣).

قَولُهُ(١): ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً ﴾.

حم: قَالَ الإِمَامُ فَخْرُ المَشَايِخِ(٢): مَعْنَاهُ أو لَمْ تَكُنْ القِصَّةُ ، و﴿ لَّهُمْ ءَايَةً ﴾ جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى الخَبَرِ. و﴿ أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿ ءَايَةً ﴾ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ(٣) ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿ ءَايَةً ﴾ اسمَ "كَانَ" ، و﴿ أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾ خَبَراً لَهُ ؛ لِكَونِهَا نَكِرَةً ، والخَبَرُ مَعرِفَةً. وَجَوَّزَ الزَّجَّاجُ(٤) ذَلِكَ. وَرَدَّ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ(٥) ؛ قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ ﴿ أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾ الاسْمَ ، وَ﴿ ءَايَةً ﴾ الخَبَرَ ، وَأَنَّ "كَانَ" فِي ﴿ تَكُن ﴾ عَلاَمَةُ تَأْنِيثٍ ؛ لأَنَّ الاسْمَ هُو الخَبَرُ فِي المَعْنَى ، كَمَا أَنَّثَ "العَشْرَ" فِي قَولِهِ {تَعَالَى}(٦): ﴿ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾(٧) لمَّا كَانَتْ فِي تَأْوِيلِ الحَسَنَاتِ ، وَكَقَولِهِمْ: "مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ" ، وَقَولِهِ تَعَالَى(٨): ﴿ هَٰذَا رَبِّى ﴾ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ فِي أَحَدِ

---

(١) الآية (١٩٧) من سورة الشعراء ، وقرأ ابن عامر وحده ﴿ تَكُن ﴾ بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء ، ينظر السبعة ص (٤٧٣) ، والكشف (١٥٢/٢) ، والغاية في القراءات العشر ص (٢٢٥) ، والتبيان (٢١٦/٢).

(٢) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٨٥).

(٣) ينظر التخمير (١٦٧/٢ – ١٦٨).

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه (١٠١/٤).

(٥) ينظر الإيضاح العضدي ص (١٤٢ – ١٤٣).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) الآية (١٦٠) من سورة الأنعام.

(٨) الآية (٧٨) من سورة الأنعام.

الوَجْهَينِ ، وعَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ(١) مَنْ قَرَأَ: ﴿ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾(٢) بالنصب.

تَمَامُ البَيْتِ:

.... وَإِنَّمَا يُوكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

وَأَوَّلُ المَقْطُوعَةِ:

حَمِدْتُ إِلَهِي بَعْدَ عُرْوَةَ إِذْ نَجَا خِرَاشٌ وبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِن بَعْضِ(٣)

---

(١) قوله ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾ قراءة ابن عامر وحفص ، وبالنصب قراءة الباقين ، ينظر السبعة ص (٢٥٤ – ٢٥٥) ، والكشف (٤٢٦/١) ، وحجة القراءات ص (٢٤٣) ، والنشر (٢٤٨/٢) ، والبحر (٤٦٦/٤).

(٢) الآية (٢٣) من سورة الأنعام.

(٣) ينظر ديوان الحماسة ص (١٤١) ، والتخمير (١٦٨/٢).

[تمييز المضمر]

قال رضي الله عنه:

« **فصل**:

وَالضَّمِيْرُ فِي قَولِهِمْ: "رُبَّهُ رَجُلاً" نَكِرَةٌ مُبْهَمٌ ، يُرْمَى بِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى مُضْمَرٍ لَهُ ، ثُمَّ يُفَسَّرُ كَمَا يُفَسَّرُ العَدَدُ المُبْهَمُ ، فِي [قَوْلِكَ](١) عِشْرُونَ دِرْهَماً وَنَحوُهُ فِي الإِبْهَامِ وَالتَّفْسِيْرِ الضَّمِيْرُ فِي: نِعْمَ رَجُلاً.»(٢)

تخ(٣): « {هَذَا}(٤) الضَّمِيْرُ اسْمٌ صَالِحٌ لِنَصْبِ التَّمْيِيْزِ عَنْهُ ، لِإِبْهَامِهِ وَتَمَامِهِ ، لامْتِنَاعِهِ عَنِ الإِضَافَةِ ، بَلْ هُوَ أَوغَلُ فِي الامْتِنَاعِ عَنِ الإِضَافَةِ ؛ لأَنَّ الضَّمَائِرَ لاَ تُضَافُ ، وَسَائِرُ المُمَيَّزَاتِ قَابِلَةٌ لِلإِضَافَةِ» ؛ وَهَكَذَا(٥) ذَكَرَهُ الطَّبَاخِيّ مِنْ إِمْلاَءِ صَاحِبِ الكِتَابِ.

قَالَ(٦): « وَاعْلَمْ أَنَّ المَجْرُورَ وَالمَرْفُوعَ مِنَ الضَّمَائِرِ كَمَا يَكُونَانِ مَعْرِفَتَيْنِ يَكُونَانِ أَيْضاً نَكِرَتَيْنِ(٧) ، بِدَلِيْلِ أَنَّكَ تَقُولُ: "رُبَّهُ رَجُلاً" ، وَقَالَ(٨):

❋ أَظَبيٌ كَانَ أُمَّكَ أَم حِمَارُ ❋

وَأَمَّا الضَّمِيْرُ المَنْصُوبُ فَلاَ يَقَعُ فِي الكَلاَمِ إِلاَّ مَعْرِفَةً بِدَلِيْلِ امْتِنَاعِ الإِخْبَارِ عَن

---

(١) مضافة من المطبوع.

(٢) المفصل ص (١٦٤).

(٣) ينظر التخمير (١٦٨/٢).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) في "ع" (وكذا).

(٦) القول لصدر الأفاضل في التخمير (١٦٨/٢ – ١٦٩).

(٧) في "ع" (كما يكون معرفة يكون أيضاً نكرة) ، وهو كذلك في التخمير.

(٨) صدره:

❋ فإنَّكَ لا تُبَالي بَعْدَ حَوْلٍ ❋

وهو لثروان بن فزارة في حماسة البحتري ص (٢١٠) ، وشرح أبيات سيبويه (٢٧٠/١) ، وخزانة الأدب (١٩٢/٧) ، (٢٨٩) ، (٢٩٤) ، وهو لخداش بن زهير في الكتاب (٤٨/١) ، والمقتضب (٩٤/٤) ، وتحصيل عين الذهب ص (٧٧) ، وبلا نسبة في: شرح ابن يعيش (٩٤/٧) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٨٨) ، والمحصل للأندلسي بتحقيق الشرقاوي (٤٣٣/٢) ، ومغني اللبيب ص (١٠٠٧) ، وخزانة الأدب (٤٧٢/١٠).

الحَالِ فِي مَسَائِلِ "الَّذِي"(١).

وَفِي "نِعْمَ" ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُهُ ، لأَنَّهُ لاَ بُدَّ لَهُ مِن اسْمِيْنِ
مَرْفُوعَيْنِ،/ عَلَى مَا سَيَأْتِي ، بَيَانُ ذَلِكَ: فَـ"نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ" تَقْدِيْرُهُ: نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً [١٦٦/أ]
زَيْدٌ ، فَاعرِفْهُ.»

شـ(٢): « اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا الضَّمِيْرِ فَالبَصرِيُّونَ يُفْرِدُونَهُ فِي جَمِيْعِ وُجُوهِهِ فَيَقُولُونَ: رُبَّهُ رَجُلاً ، ورُبَّهُ امْرَأةً. وَالكُوفِيُّونَ يَقُولُونَ: رُبَّهُ رَجُلاً ، وَرُبَّهَا(٣) امَرأةً ، وَمَذْهَبُ البَّصرِيَّةِ جَازَ عَلَى القِيَاسِ ؛ لإِبْهَامِ اللَّفْظِ». وَمِثْلُ هَذَا الضَّمِيْرِ فِي الإِبْهَامِ وَالتَّفْسِيْرِ الضَّمِيرُ فِي: "للهِ دَرُّهُ فَارِساً" ، وَأَخَوَاتِهِ(٤).

---

(١) في التخمير (١٦٩/٢): « ... "قائماً" في قولك: "ضربني زيداً إيَّاه قائم" لا يجوز ، لأنك لو قلت: الذي ضربني زيداً إيَّاه قائم ، أضمرت في الحال ، قالوا: والإضمار إنما فيما يسوغ تعريفه».

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٤/١ – ٤٧٥).

(٣) في الأصل (وربه امرأة) وما أثبته من "ع" ، وهو كذلك في إيضاح ابن الحاجب.

(٤) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٨٧).

[الضمائر بعد "لولا"]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

وَإِذَا كُنِّى عَنِ الاسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ "لَوْلاَ" و"عَسَى" فَالشَّائِعُ الكَثِيْرُ أَنْ يُقَالَ: لَولاَ أَنْتَ ، وَلَولاَ أَنَا ، وعَسَيْتُ ، وعَسَيْتَ ، قَالَ اللهُ تعَالَى(١): ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾، وَقَالَ(٢): ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ ، وقَدْ روَى الثِّقَاتُ عَنِ العَرَبِ: لَولاكَ ، ولَولاَيَ ، وعَسَاكَ، وعَسَانِي، قَالَ(٣) يَزِيْدُ بنُ أُمِّ الحَكَمِ(٤):

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى   بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي(٥)

وَقَالَ(٦):

---

(١) الآية (٣١) من سورة سبأ.

(٢) الآية (٢٢) من سورة محمد.

(٣) في المطبوع (وقال).

(٤) نسب المصنف هذا البيت ليزيد بن أم الحكم ، وإنما هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر الثقفي ، شاعر مفلق ، من أعيان العصر الأموي ، من أهل الطائف ، سكن البصرة ، وولاه الحجاج كورة فارس ، ثم عزله قبل أن يذهب إليها ، فذهب إلى سليمان بن عبد الملك فأجرى له ما يعدل عمالة فارس ، ثم قطع ذلك عنه بعد وفاة سليمان ، توفى نحو سنة ١٥٠هـ ، تنظر ترجمته في الأغاني (٢٨٩/١٢) ، وحماسة ابن الشجري (١٣٩) ، وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي (١١٩٠) ، وسمط اللآلي ص (٢٣٨) ، وخزانة الأدب (١١٣/١) ، والأعلام (١٨١/٨).

(٥) هو ليزيد بن أم الحكم في التخمير (١٦٩/٢) ، وشرح ابن يعيش (١١٨/٣) ، وهو ليزيد بن الحكم في الكتاب (٢٧٤/٢) ، وشرح أبيات سيبويه (١٤٣/٢) ، والمسائل البصريات (٢٨٩/١)، والخصائص (٢٥٩/٢) ، وسر صناعة الإعراب (٣٩٥/١) ، وأمالي ابن الشجري (٢٧١/١) ، وسمط اللآلي ص (٢٣٩) ، والأزهية ص (١٧١) ، واللسان (جرم) (٩٢/١٢) ، و(هوا) (٣٧٠/١٥) ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن (٨٥/٢) ، والمنصف (٧٢/١) ، ورصف المباني ص (٣٦٤) ، والجنى الداني ص (٦٠٣) ، والممتع في التصريف (١٩١/١)، وخزانة الأدب (٣٣٣/١٠).

(٦) سيأتي صدره في الشرح ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (١٣٠) ، والصناعتين ص (١٢٠) ، وشرح ابن يعيش (١١٩/٣) ، وخزانة الأدب (٣٣٣/٥) ، (٣٣٥) ، (٣٣٩) ، وهو للعرجي في الدرر (١٧٦/٤) ، وبلا نسبة في الموشح (١٣٦) ، والإنصاف (٦٩٣/٢) ، وشرح قطر الندى (٢٧٤) ، والمقاصد النحوية (٢٦٤/٣) ، والهمع (٣٧٤/٢).

❁ لَولاكَ هَذَا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ ❁

وَقَالَ(١):

❁ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا ❁

وَقَالَ(٢):

وَلِيْ نَفْسٌ أَقُوْلُ لَهَا إِذَا مَا   تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وَاخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ فَمَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ(٣) – وَقَدْ حَكَاهُ عَنِ الخَلِيْلِ وَيُونُسِ(٤) – أَنَّ الكَافَ وَاليَاءَ بَعْدَ "لَولا" فِي مَوْضِعِ الجَرِّ ، وَأَنَّ لِـ"لَولا" مَعَ المَكْنِيِّ حَالاً لَيْسَ لَهُ مَعَ المُظْهَرِ ، كَمَا أَنَّ لِـ"لَدُنْ" مَعَ "غُدْوَةً" حَالاً لَيْسَتْ لَهُ مَعَ غَيْرِهَا ، وَهُمَا بَعْدَ "عَسَى" فِي مَحَلِّ النَّصْبِ بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي قَوْلِكَ: لَعَلَّكَ وَلَعَلِّي. وَمَذْهَبُ الأَخْفَشِ(٥) أَنَّهُمَا فِي المَوْضِعَيْنِ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ. وَأَنَّ الرَّفْعَ فِي "لَولاَ" مَحْمُولٌ عَلَى الجَرِّ ، وَفِي "عَسَى" عَلَى النَّصْبِ ، كَمَا حُمِلَ الجَرُّ عَلَى الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِمْ: "مَا أَنَا كَأَنْتَ" ، وَالنَّصْبُ عَلَى الجَرِّ فِي مَوَاضِعَ.»(٦)

قُلْتُ: الغَرَضُ مِن إِيْرَادِ هَذَا النَّحْوِ أَنَّ الأَسْمَاءَ الظَّاهِرَةَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ "عَسَى" وَ"لَولاَ" لَمْ تَقَعْ إِلاَّ مَرْفُوعَةً.

---

(١) الشاهد لرؤبة في ملحقات ديوانه ص (١٨١) ، والكتاب (٢/٣٧٥) ، وتهذيب اللغة (١/١٠٦) (عل) ، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٢٠) ، وتحصيل عين الذهب (٣٨٠) ، والمقاصد النحوية (٤/٢٥٢) ، وشرح شواهد المغني (١/٤٣٣) ، وخزانة الأدب (٥/٣٦٢) ، وبلا نسبة في المقتضب (٣/٧١) ، وما ينصرف (١٦٧) ، وشروح سقط الزند (٧١٤) ، واللامات (١٤٦) ، والخصائص (٢/٩٦) ، وسر صناعة الإعراب (١/٤٠٦) ، (٤٩٣) ، وشرح ابن يعيش (٣/١١٨) ، وأمالي ابن الشجري (٢/٣٤٢) ، واللسان (روى) (١٤/٤٣٩).

(٢) الشاهد لعمران بن حطان في الكتاب (٢/٣٧٥) ، وشعر الخوارج ص (٢١) ، وشرح ابن يعيش (٣/١٢٠) ، وتذكرة النحاة ص (٤٤٠) ، والمقاصد النحوية (٢/٢٢٩) ، وخزانة الأدب (٥/٣٦٣) ، وبلا نسبة في المقتضب (٣/٧٢) ، والخصائص (٣/٥) ، ورصف المباني (٣٢٢)، وأوضح المسالك (١/٢٩٦) ، والجنى الداني ص (٤٦٦) ، وصدر البيت للأسود بن يعفر في الحروف لابن السكيت ص (٤٠).

(٣) ينظر الكتاب (٢/٣٧٥) ، (٣٧٦).

(٤) ينظر التخمير (٢/١٧٠).

(٥) ينظر قوله في الجنى الداني ص (٤٦٧) ، والتخمير (٢/١٧١) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٩٣) ، والمحصل للأندلسي بتحقيق الشرقاوي (٢/٤٥٠) ، وشفاء العليل (٢/٦٧٨) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٧٨٨) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/١٨٦).

(٦) المفصل ص (١٦٤ – ١٦٨).

أَمَّا فِي "عَسَى" فَلأَنَّهُ فِعْلٌ ، وَالمَرْفُوع مِن مُقْتَضَى الأَفْعَالِ سَوَاءً كَانَ فَاعِلاً أَوْ مُشَبَّهاً بِهِ ، وَقَائِماً مَقَامَهُ كَأسْمَاءِ غَيْرِ المُنْصَرِفَةِ وَالنَّاقِصَةِ.

وَأَمَّا "لَولاَ" فَإِنَّ مِن خَصَائِصِهَا وُقُوعَ الاسْمِ المَرفُوعِ بَعْدَهَا بِالابْتِدَاءِ ، وَإِنْ كَانَ إِفْرَادُهُ مُلْتَزَماً فِي الاسْتِعْمَالِ ، لَكِن ذَاكَ لِمَعْنًى[1] فِيهِ.

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ أَتَيْتَ بِضَمِيْرٍ بَعْدَهُمَا فَحُكْمُهُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الضَّمَائِرِ المَرْفُوعَةِ ، لِقِيَامِهِ مَقَامَ الظَّاهِرِ المَرفُوعِ ، لَكِن الفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الكِنَايَةِ ، أَنَّ فِي "عَسَى" يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً مُتَّصِلاً ، لأَنَّ الفِعْلَ مِنْ مَدَاخِلِهِ بَلْ خَوَاصِّهِ ، وَبَعْدَ "لَولاَ" يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَرفُوعاً مُنْفَصِلاً ، أَمَّا كَونُهُ مَرْفُوعاً فَلِمَا ذُكِرَ. وَأَمَّا كَونُهُ مُنْفَصِلاً فَلِتَعَذُّرِ اتِّصَالِ المَرْفُوعِ بِغَيْرِ الأَفْعَالِ[2].

« وَقَدْ رَوَى الثِّقَاتُ عَنِ العَرَبِ العُدُولَ عَنْ هَذَا القِيَاسِ فِي اسْتِعْمَالِ الضَّمَائِرِ بَعْدَهُمَا ، وَإِنْ كَانَ قَلِيْلاً عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الكِتَابِ[3] ؛ لِوُقُوعِ صُوَرِ[4] الضَّمَائِرِ المَجْرُورَةِ بَعْدَ "لَولاَ" ؛ وَصُوَرِ الضَّمَائِرِ المَنْصُوبَةِ بَعْدَ "عَسَى". واخْتُلِفَ فِي تَوجِيْهِ هَذَا المَعْدُول.»[5]

البَيْتُ الأَوَّلُ يُقَالُ: هَوَى وَانْهَوَى بِمَعْنًى. وَالبَاءُ فِي "بِأَجْرَامِهِ" لِلتَّعدِيَةِ.

صح[6]: « النِّيْقُ أَرْفَعُ مَوْضِعٍ فِي الجَبَلِ ، قَالَ[7]:

﴿ شَغْوَاء تُوطِنُ بَيْنَ الشِّيْقِ وَالنِّيْقِ ﴾

الشِّيْقُ: الجَبَلُ ، وَقِيْلَ أَصْعَبُ مَوضِعٍ مِنْهُ.»

وَقَولُهُ: **هَوَى "بِأَجْرَامِهِ"** أَيْ: رَمَى بِنَفْسِهِ كُلِّهَا. وَ"مَا" فِي "**كَمَا**" إِمَّا كَافَّةً أَو مَصْدَرِيَّةً.

---

[1] في "ع" (المعنى).

[2] ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٨٨) بتصرف.

[3] ينظر الكتاب (٣٧٥/٢ ، ٣٧٦).

[4] في الأصل (صورة) وما أثبته من "ع" وإيضاح ابن الحاجب.

[5] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٦/١) ، والتخمير (١٧٠/٢ – ١٧١).

[6] ينظر الصحاح (شيق) (١٥٠٥/٤) ، (نوق) (١٥٦٢/٤).

[7] لم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في اللسان (نوق) (٣٦٤/١٠).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١): «لَقَدْ طَعَنَ فِي هَذِهِ القَصِيْدَةِ أَبُو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ(٢) لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا استِعْمَالُ "لَولاَي" ، و[الثاني](٣) قوله(٤): "مُنْهَوِي" ؛ لأَنَّ "انْفَعَلَ" مُطَاوِعُ "فَعَلَ" ، لاَ يَكُونُ إلاَّ حَيْثُ يَكُون عِلاَجٌ وتَأْثِيرٌ.»

وَقَولُ امْرِئِ القَيْسِ(٥):

❁ **عَنْ ثِيَابِكَ تَنْسلي** ❁ (٦)

اليَاءُ فِيْهِ عِوَضٌ عَنْ حَرْفِ التَّضْعِيْفِ.

وَقَالَ(٧) أَبُو عَلِيٍّ(٨): لاَ(٩) وَجْهَ لِرَدِّ قَصِيْدَةٍ رُوِيَتْ عَنِ العَرَبِ ، وَاسْتَشْهَدَ سِيبَوَيه بِهِ ، وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى فِعْلٍ مَتْرُوك.

{**قُلْتُ**: وَيَحتَمِلُ أَنَّ الشَّاعِرَ بَنَاه عَلَى قَولِهِ: "**هَوَى بِأَجْرَامِهِ**" ، وَتَكُونُ البَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَلْقَى أَجْرَامَهُ ، وَأَسْقَطَهَا ، فَيَكُونُ الفِعْلُ مِمَّا فِيْهِ عِلاَجٌ ، عَلَى أَنَّ المُطَاوِعَ إِنَّمَا يَأْتِي فِي فِعْلٍ مُتَعَدٍ ، وَالحَمْلُ عَلَى هَذَا التَّصْحِيْحِ يَدْفَعُ الفَسَادَ عَلَى كِلاَ

---

(١) لم أتبين قوله فيما اطلعت عليه من كتبه ، والبيت من شواهد الكشاف (١٨١/٢). والنص في الموصل في شرح المفصل (٨٨٩) والمقاليد (٢٤٣/ب).

(٢) ينظر المقتضب (٧٣/٣) والكامل (١٢٧٧/٣).

(٣) مضافة من "ع".

(٤) في "ع" (لقوله).

(٥) هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي ، من بني آكل المرار ، أشهر شعراء العرب في الجاهلية ، يماني الأصل ، وُلِدَ بنجد ، اختلف في اسمه ، فقيل: جُنْدحُ ، وقيل مليكه ، وقيل: عديّ ، كان أبوه ملك أسد وقطفان ، وأمه بنت المهلهل الشاعر ، توفى نحو (٨٠) قبل الهجرة، تنظر ترجمته في الأغاني (٧٦/٩) ، وتهذيب ابن عساكر (١٠٤/٣) ، وشرح المعلّقات للزوزني ص (١٣) ، والشعر والشعراء ص (٥٥) ، وخزانة الأدب (٣٢٩/١) ، والأعلام (١٢/٢).

(٦) تمامه:ـــ

وإن كنت قدساءتك مني خَلِيقةٌ فَسُلِّي ثِيابي.............

وهو في ديوان امرئ القيس ص (١١٣) ، وشرح المعلقات للزوزني ص (٢١).

(٧) في الأصل (فقال) ، وما أثبته من "ع".

(٨) ينظر ارتشاق الضرب (١٧٥٧/٤) ، وخزانة الأدب (٣٤٤/٥).

(٩) في الأصل "إلا" ، وما أثبته من "ع".

الاعْتِرَاضَيْنِ ، فَاعرفْهُ ، واللهُ المُوفِّقُ.}(١)

[(٢)**تخ:**](٣) « قولُهُ: "**وَقَدْ رَوَى الثِّقَاتُ عَنِ العَرَبِ**" إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ تَأْكِيدًا ؛ لأَنَّ المُبَرِّدَ(٤) يَزْعُمُ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ عَنْ ثِقَةٍ ، وَيُجرِيْهِ مَجْرَى الغَلَطِ ، ويَقُولُ: الوَجْهُ: لَولاَ أَنْتَ، ولَولاَ أَنَا ، وعَلَيْهِ القُرآن.

وقَالَ(٥): فَرْقٌ بَيْنَ العِلَّةِ وبَيْنَ الغرَضِ ، فَعِلَّةُ الفِعْلِ مُتَقَدِّمٌ وُجُودُهَا عَلَى وُجُودِ الفِعْلِ ، وهَذَا ضَرُورِيّ ، بِخِلاَفِ الغَرَضِ فَإنَّهُ مُتَوَقَّعٌ. يَقُولُ جِئتُكَ لِتُكرِمَنِي ، فَـإِكْرَامُ المُخَاطَبِ إيَّاهُ لَمْ يَكُن حَالَةَ المَجِيءِ مَوْجُوداً ، إنَّمَا هُوَ مُتَوَقَّعٌ. إذَا عَرَفْتَ هَذَا جِئنَا إلَى مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ ، فَقُلْنَا: قَولُهُمْ: "لَولاَ أَنْتَ" لِلعِلَّةِ ، و"لَولاَكَ" يَحْتَمِلُ كِلاَ الأَمْرَيْنِ ، فَالكَافُ فِيْهِ إمَّا فِي مَحَلِّ الجَرِّ ، وَإمَّا فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ.»

تخ(٦): مَا قَبْلَ البَيْتِ الأَوَّلِ:

عَدُوُّكَ يَخْشَى صَوْلَتِي إنْ لَقِيْتُهُ   وَأَنْتَ عَدُوِّي لَيْسَ ذَاكَ بِمُسْتَوِي(٧)

وَالبَيْتُ الثَّانِي لِعُمَرَ بن أَبِي رَبِيْعَةَ ، ومَا قَبْلَهُ ، وبَعْدَهُ:

أَوْمَتْ بِكَفَّيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ   لَولاَكَ ......البيت

أَنْتَ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجْتَنِي   حُبّاً وَلَولاَ أَنْتَ لَمْ (٨)أَخْرُجِ(٩)

ويُرْوَى:

وَلَو تَرَكْتَ الحَجَّ لَمْ أَخْرُجِ

الخِطَابُ بِالفَتْحِ ؛ لأَنَّهُ لِعُمَرَ قَائِلِ البَيْتِ.

ومَا قَبْلَ البَيْتِ الثَّالِثِ:

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر التخمير (١٧١/٢).

(٣) مضافة من "ع".

(٤) ينظر المقتضب (٧٣/٣) ، والكامل (١٢٧٧/٣).

(٥) القول لصاحب تخ.

(٦) ينظر التخمير (١٧٢/٢ – ١٧٣).

(٧) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٨٨٩).

(٨) في "ع" (تخرج).

(٩) ديوان عمر بن أبى ربيعة ص (١٣٠) ، والصناعتين ص (١٢٠) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٩٠).

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا[١]
يَـا أَبَتَا ....البيت

أَيْ: حَانَ وَقْتُ رَحْلِكَ إِلَى مَنْ تَلْتَمِسُ مِنْهُ مَالاً تُنْفِقُهُ. وقَوْلُهُ: "**عَلَّكَ**" ، أَيْ: لَعَلَّكَ إِنْ سَافَرْتَ أَصَبْتَ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ.

وَمَا قَبْلَ البَيْتِ الرَّابِعِ:

وَمَنْ يَقْصِدْ لأَهْلِ الحَقِّ مِنْهُمْ فَإِنِّي أَتَّقِيهِ بِمَا اتَّقَانِي[٢]
وَلِي نَفْسٌ .... البيت

يَقُولُ: مَنْ قَصَدَ الخَوَارِجَ وَخَالَفَهَا فَإِنِّي أُدَافِعُهُ وَأَتَّقِيهِ كَمَا يَتَّقِينِي ، وَإِذَا
نَازَعتُهَا لأَحْمِلَهَا عَلَى مَا هُوَ أَصْلَحُ لَهَا ثُمَّ سَوَّفَتْنِي قلتُ لَهَا: لَعَلِّي أَفْعَلُ مَا دَعَوتِنِي / [١٦٦/ب]
إِلَيْهِ. وَهَذَانِ البَيْتَانِ لِعِمْرَانَ بنِ حِطَّانَ.»

عُدْنَا إِلَى تَقْرِيرِ مَوْضِعِ الخِلاَفِ وَتَوْجِيهِ الحُجَجِ ، قَالَ سِيبَوَيهِ[٣]: « الحَرْفَانِ بَعْدَ "لَولاَ" فِي مَوْضِعِ الجَرِّ.»

قُلْتُ: وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ المُضَافِ ، وَإِقَامَةِ المُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ ، وَمَعْنَاهُ: لَولاَ وُجُودُكَ ، وَذَلِكَ لأَنَّ الكَافَ وَاليَاءَ كَمَا تَقَعَانِ مَوْقِعَ المَنْصُوبِ ، فَكَذَلِكَ تَقَعَانِ مَوْقِعَ المَجْرُورِ ، فَإِذَنْ هُمَا حَرْفَانِ صَالِحَانِ لِلمَوضِعَيْنِ ، وَحَمْلُهُمَا عَلَى الجَرِّ بَعْدَ الحَرْفِ أَوْلَى ؛ لأَنَّ الحُرُوفَ الجَارَّةَ فِي كَلاَمِهِم أَكْثَرُ ، وَالشَّيءُ إِذَا اشْتَبَهَ أَمْرُهُ فَحَمْلُهُ عَلَى الغَالِبِ أَوْلَى ؛ لأَنَّ القَلِيلَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الكَثِيرِ كَالعَدَمِ.

وَهُمَا بَعْدَ "عَسَى" فِي مَحَلِّ النَّصْبِ ؛ لأَنَّهُ امْتَنَعَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الضَّمَائِرُ مِنَ المَرْفُوعَةِ بِالوَضْعِ ، ومَا بَعْدَ الأَفْعَالِ إِمَّا مَرفُوعٌ أَوْ مَنْصُوبٌ ، وَإِذَا تَعَذَّرَ الرَّفْعُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ ، لامْتِنَاعِ الجَرِّ بَعْدَهَا ، وَلأَنَّ "عَسَى" بِمَنْزِلَةِ "لَعَلَّ" لاتفاقهما[٤] فِي مَعْنَى التَّرَجِّي وَالطَّمَعِ ، فَيُقَامُ مُقَامَ "لَعَلَّ" كَمَا فُعِلَ بِـ"لَعَلَّ" ، ذَلِكَ أَعْنِي حَمْلُ "لَعَلَّ" عَلَى

---

[١] ملحقات ديوان رؤبة ص (١٨١).

[٢] هو في الموصل في شرح المفصل ص (٨٩١).

[٣] ينظر الكتاب (٣٧٥/٢ – ٣٧٦).

[٤] في الأصل "في اتفاقهما " ، وما أثبته من"ع".

"عَسَى" فِي قَوْلِهِ(١):

❁ لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ❁

وَمَسْأَلَةُ "لَدُنْ" يَأْتِي ذِكْرُهَا بَعْدَ ، {وَالغَرَضُ هُنَا مِن إِيْرَادِهِ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: نَصْبُ "غُدْوَةً" ، وَفَتْحُ دَالِ "لَدَنْ" ، وَأَيُّهُمَا أُرِيْدَ كَانَ صَحِيْحاً عَلَى مَا سَيَجِئُ}(٢).

وَمَذْهَبُ الأَخْفَشِ(٣) أَنَّهُمَا بَعْدَ "لَولاَ" وَ"عَسَى" جَمِيْعاً فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ ، ضَرُورَةَ أَنَّ الأَسْمَاءَ الظَّاهِرَةَ هِيَ الأَصْلُ ، وَهِيَ بِالاتِّفَاقِ مَرفُوعَةٌ بَعْدَهُمَا. وَالكِنَايَاتُ خَلَفٌ عَنْهَا ، فَتُحْمَلُ عَلَى الرَّفْعِ فِيْهِمَا جَمِيْعاً ، ثُمَّ إِنَّ الرَّفْعَ فِي "لَولاَ" يُحْمَلُ عَلَى الجَرِّ كَمَا حُمِلَ الجَرُّ عَلَى الرَّفْعِ فِي: "مَا أَنَا كَأَنْتَ"، وَنَظِيْرُهُ قَولُ المُتَكَلِّمِينَ: لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الشَّيءُ مَعَ غَيْرِهِ "كَهؤلاء" مَعَ غَيْرِهِ(٤).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٥): « "أَنْتَ" ضَمِيرٌ مَرفُوعٌ وَقَعَ مَوْقِعَ المَجْرُورِ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ مَثَلاً: مَا أَنَا كَزَيْدٍ.»

وَالرَّفْعُ يُحمَلُ فِي "عَسَى" عَلَى النَّصبِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِن المُنَاسَبَةِ مِنْ وَجهٍ ، وَهُو اخْتِصَاصُهُمَا بِالأَفْعَالِ ، وَقِيَامُ المَنْصُوبِ مَقَامَ المَرْفُوعِ فِي بَابِ المَبْنِي لِلمَفْعُولِ(٦).

---

(١) عجزه:

❁ عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا ❁

وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص (١١٩) ، والكامل (٢٥٤/١) ، واللسان (علل ٤٧٤/١١)، وشرح شواهد المغني (٦٩٥/٢) ، وخزانة الأدب (٣٤٥/٥) ، وهو لعنترة في شروح سقط الزند (٥٥٧) ، وبلا نسبة في المقتضب (٧٤/٣) ، وشرح الكافية (٤٤٦/٢).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر شفاء العليل (٦٧٨/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٤٤٦/٢ ، ٤٤٧) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١٨٦/٣) ، وقد سبق ذكر قول الأخفش قريباً.

(٤) ينظر النص في المقاليد (٢٤٣/أ).

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٤/أ).

(٦) ينظر النص في المقاليد (٢٤٣/أ).

{(١)**شح**}(٢): وَقَوَلُهُمْ: « مَرَرَتُ بِكَ أَنْتَ ، وَضَرَبْتُهُ هُو ، فِي مَقَامِ التَّأكِيْدِ مِمَّا يُحْتَمَلُ التَّشَبُّثَ بِهِ بِقُوَّتِهِ لِمَذْهَبِهِ(٣).

قَولُهُ: "**فِي مَوَاضِعَ**" ، أَيْ: فِي "أَنَّكَ" وَ"لَكَ" ، وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ عَلَى حَدِّهَا.

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٧٧).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) في الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٧٧): « ....فإذا قالوا "ضربته إياه" كانت بدلاً ، وإذا قالوا: "ضربته هو" كان تاكيدا ، فصار إنما وقع هذا الموقع ضرورة للفرق بين البدل والتاكيد ، فبقي قول سيبويه سالماً».

[نون الوقاية]

قَالَ رَضِي اللَّه عَنهُ:

« **فصـــــل** :

وتُعْمَدُ يَاءُ المُتَكَلِّمِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالفِعْلِ بِنُونٍ قَبْلَهَا ؛ صَوْناً لَهُ مِـــنْ أَخِـــي الجَـــرِّ ، وتُحْمَلُ عَلَيْهِ الأَحْرُفُ الخَمْسَةُ لِشَبَهِهَا بِهِ ، فَيُقَالُ: إِنَّنِي ، وكَذَلِكَ البَاقِيَــــةُ. كَمَـا قِيْــلَ: ضَرَبَنِي ويَضْرِبُنِي.

وَلِلتَّضْعِيفِ مَعَ كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ جَازَ حَذْفُهَا مِن(١) أَرْبَعَةٍ مِنْــهَا فِــي كُــلِّ كَــلَامٍ. وَ[قَدْ](٢) جَاءَ فِي الشِّعْرِ "لَيْتِي" ؛ لأَنَّهَا مِنْهَا ، قَالَ زَيْدُ الخَيْلِ(٣):

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتِي   أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي(٤)

وَقَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي: "مِنْ" وَ"عَنْ" وَ"لَدُن" وَ"قَطْ" وَ"قَد" ، إِبْقَاءً عَلَيْهَا مِن أَنْ تُزِيــــل الكَسْرَةُ سُكُونَهَا. وَأَمَّا قَوْلُهُ(٥):

۞ قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ۞

---

(١) في نسخة الأصل كما سيأتي في الشرح "في" مكان "من" ، وهو كذلـــك فـــي بعـــض شـــروح المفصل.

(٢) مضاف من المطبوع.

(٣) في المطبوع "الخير" ، وهو زيد بن مهلهل بن يزيد النبهاني الطائي ، كان شاعراً مجيـــداً مـــن مشاهير العرب وشجعانهم ، عاش في الجاهلية ، وكان يلقب "زيد الخيل" لكثرة خيلــه ، ولمـــا جاء الإسلام وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلم فسماه عليه الصلاة والسلام "زيـــد الخير" ، ولما رجع من المدينة مات في طريقه في موضع يقال له "فردة" في العام نفسه ســـنة ٩هـــ ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ص (١٩١) ، والأغـــاني (١٧٢/١٧) ، والإصابـــة (٣٤/٣) ، وأسد الغابة (٢٤١/٢) ، وخزانة الأدب (٣٧٩/٥).

(٤) الشاهد لزيد الخيل في ديوانه (٨٧) ، والكتـــاب (٣٧٠/٢) ، ونـــوادر أبـــي زيـــد ص (٦٨) ، وتحصيل عين الذهب ص (٣٧٨) ، واللسان (ليت) (٨٧/٢) ، والمقاصد النحويـــة (٣٤٦/١) ، وخزانة الأدب (٣٧٥/٥) ، والدرر (٢٠٥/١) ، وبلا نسبة في المقتضب (٢٥٠/١) ، ومجـــالس ثعلب (١٠٦/١) ، والضرورة للقزاز ص (١٨٤) ، والموشح ص (١٣٥) ، وســـفر السعادة (٨١١/٢) ، وشرح ابن عقيل (١٠٧/١) ، وشرح الأشموني (١٢٣/١).

(٥) سبق ذكره.

فَقَالَ سِيبَوَيه(١): لمَّا اضطُرَّ شبَّهَهُ(٢) بـ"حَسْبِي" ، وَعَن بَعْضِ العَرَب: مِنِي وعَنِي، وَهُو شَاذٌّ ، ولَمْ يَفْعَلوهُ فِي: "عَلَيَّ" و"إلَيَّ" و"لَدَيَّ" لأَمْنِهم الكَسْرَةَ فِيْهَا.» (٣)

{**قُلْتُ**}(٤): عَنَى بـ"**أَخِي الجَرِّ**" الكَسْرَ ، وإنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لأَنَّ مِنْ حَقِّ يَاءِ المُتَكَلِّمِ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ مَكْسُوراً ، فَلَو لَمْ تُعْمَد بِالنُّونِ لَوَجَبَ كَسْرُ آخِرِ الفِعْلِ ، والفِعْلُ يُصَانُ عَنِ الجَرِّ فَكَذَا عَمَّا هُوَ أَخُوهُ.

فَإن قِيلَ: فَهَلاَّ صِيْنَ عَنْهُ {أيْضاً}(٤) فِيمَا إذَا اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ فِي نَحو: لاَ تَضْرِبْ الغُلاَمَ ، صِيَانَتَهُ هُنَا ، أَوْ جَازَ دُخُولِ الكَسْرِ عَلَيْهِ عِنْدَ اليَاءِ كَمَا جَازَ عِنْدَ الْتِقَاءِ السَّاكِنَين؟.

قِيلَ لَهُ: الأَصْلُ عَدَمُ الجَوَازِ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَأَمَّا فِي صُورَةِ الْتِقَاءِ السَّاكِنِينِ فَلِكَونِ الكَسْرَةِ عَارِضَةً غَيْرَ مُعتَدٍّ بِهَا ، ألاَ تَرَى أَنَّهُ يُسَمَّى مَجْزُوماً حَالَةَ الكَسْرِ ، ولأَنَّهُ قَدْ تَحَرَّكَ إِلَى غَيْرِهِ فِي مَوَاضِعِ ، بِخِلاَفِ يَاءِ المُتَكَلِّمِ فَإِنَّ ذَلِكَ لاَزِمٌ لَهُ.

شع(٥): « الحُرُوفُ المَحمُولَةُ عَلَى الفِعْلِ فِي جَوَازِ دُخُولِ نُونِ الوِقَايَةِ عَلَيْهَا ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ:

قِسْمٌ يَستَوِي فِيهِ الأَمْرَانِ ، أَي: الحَذْفُ وَالإِثْبَاتُ ، وَهُوَ كُلُّ كَلِمَةٍ كَانَ فِي آخِرِهَا نونٌ مُشَدَّدَةٌ ، وَهِيَ: "إنَّ" و"أنَّ" و"كَأَنَّ" و"لَكِنَّ". أَمَّا عِلَّةُ الإِثْبَاتِ فَلِمَا ذَكَرْتُ {مِنْ}(٤) شَبَهِهَا بِالفِعْلِ. وَأَمَّا حَذْفُهَا فَلاجْتِمَاعِ النُّونَاتِ ، عَلَى أَنهَا لَيْسَتْ بِأَفْعَالٍ حَقِيْقَةً.

وَقِسْمٌ فِيهِ الحَذْفُ أَولَى ، وَهُوَ "لَعَلَّ". وَعِلَّتُهُ تَنزُّلُ اللاَّمِ فِيْهَا مَنزِلَةَ النُّونِ فِي قُرْبِ مَخْرَجِهَا(٦).»

---

(١) ينظر الكتاب (٣٧٢/٢).

(٢) في "ع" (فشبَّهه) ، وأثبته من المطبوع والكتاب وشروح المفصل.

(٣) المفصل ص (١٦٨ – ١٧٠).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٧/١ – ٤٧٨).

(٦) في الأصل (مخرجهما) ، وما أثبته من "ع".

[(١)]« وَالدَّلِيْلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ(٢):

❁ أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا .... ❁

وَجَوازُ إِدْغَامِ أَحَدِهِمَا فِي الآخَرِ ، فِي نَحو(٣): ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ ﴾.

فَاللاَّمَانِ فِي "لَعَلَّ" كَالنُّونَيْنِ(٤) ، فَهُنَّ إِمَّا مُتَمَاثِلاَتٌ أَوْ مُتَقَارِبَاتٌ ، ولأَنَّ الحَرْفَ هُنَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِخِلاَفِ "إِنَّ" ، فَلَمَّا طَالَ بِالنُّونِ كَانَ الحَذْفُ أَحْسَنَ ، وَأَمَّا "كَأَنَّ" فَلأَنَّ الكَافَ فِيهِ زَائِدَةٌ ، وَأَمَّا "لَكِنَّ" فلأَنَّ أَصْلَهُ "لَكِنْ إِنْ" ، وَالدَّلِيْلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ(٥):

❁ وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ ❁

وَاللاَّمُ لاَ تُجَامِعُ(٦) إِلاَّ "إِنَّ" ، عَلَى مَا عُرِفَ.»

---

(١) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٩٥ – ٨٩٦) ، وينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٨/١).

(٢) تمامه:

وقفت فيها أصيلاناً أسائلها عيت جواباً وما بالربع من أحد

وهو للنابغة في ديوانه ص (٥٢) ، والكتاب (٣٢١/٢) ، ومعاني القرآن (٤٨٠/١) ، والمقتضب (٤١٤/٤) ، والإيضاح العضدي (٢٣١) ، واللمع ص (١٢٢) ، وشرح ابن يعيش (٨٠/٢) ، والإنصاف (١٧٠/١) ، وخزانة الأدب (١٢٢/٤) ، والدرر (١٥٩/٣) ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب (٤٣٦/١) ، ورصف المباني (٣٩٠) ، وأسرار العربية ص (٢٦٠).

(٣) جزء من آية كريمة وردت في عدة مواضع ، منها في سورة الإخلاص الآية (٤).

(٤) في الأصل (كالتنوين) ، وما أثبته من "ع".

(٥) صدره:

❁ يلومونني في حبِّ ليلى عَواذلي ❁

وهو بلا نسبة في معاني القرآن (٤٦٥/١) ، واللامات ص (١٧٧) ، وسر صناعة الإعراب (٣٨٠/١) ، ورصف المباني (٣١٠) ، والإنصاف (٢٠٩/١) ، وشرح ابن يعيش (٦٢/٨ ، ٦٤) ، والجنى الداني ص (١٣٢ ، ٦١٨) ، وجواهر الأدب ص (٩٣) ، وشرح ابن عقيل (٣٣٣/١) ، والمقاصد النحوية (٢٤٧/٢) ، واللسان (لكن) (٣٩١/١٣) ، وخزانة الأدب (٣٦٢/١٠).

(٦) أي: اللام لا تدخل إلا مع "إنَّ" ، ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٨/١).

قلتُ: وَجَوَابُهُ عَنْ "كَأَنَّ" وَ"لَكِنَّ" غَيْرُ مُطَّرِدٍ عِنْدَ أَبِي العَبَّاسِ(١) / فَإِنَّ اللاَّمَ [١٦٧/أ] عِنْدَهُ فِي "لَعَلَّ" أَيْضاً زَائِدَةٌ ؛ لأَنَّ {مِنْ}(٢) مَذْهَبِهِ أَنَّهُ لاَمُ الابْتِدَاءِ.

وَالقِسْمُ الثَّالِثُ(٣) فِيهِ الإِثْبَاتُ أَحْسَنُ ، فَهُوَ "لَيْتَ" ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ(٤) فَاعرِفْهُ.

قَولُهُ: "**الأَحْرُفُ الخَمْسَةُ**" ، وَهِيَ سِتَّةٌ ، لأَنَّهُ جَعَلَ المَكْسُورَةَ وَالمَفْتُوحَةَ حَرْفاً وَاحِداً(٥).

قَوْلُهُ: وَ"**لِلتَّضْعِيفِ**" وَلَمْ يَقُلْ "لِلنُّونَاتِ" ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ أَشْمَلُ ، لاشْتِمَالِهِ عَلَى النُّونِي وَاللاَّمِي"(٦).

{**قلتُ:** لَمْ يُرِد بِالتَّضْعِيفِ إِطْلاَقَهُ ، إِذْ كَمْ مِنْ تَضْعِيفٍ لاَ تُزَاحِمُهُ النُّونَ ، وَإِنَّمَا المُرَادُ بِهِ تَضْعِيفٌ يُجَانِسُ النُّونَ ، وَذَلِكَ مِثْلُهُ أَوْ مُقَارِبُهُ ، وَهُوَ "اللاَّمُ". أَلاَ تَرَاهُمْ قَالُوا "لَعَنَّ" فِي "لَعَلَّ" ، فَأَبْدَلُوا اللاَّمَ نُوناً ، وَهِيَ لُغَةٌ مَعرُوفَةٌ}(٢).

قَولُهُ: "**مَعَ كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ**" احْتِرَازٌ عَنْ نَحو: "جَنَّ" وَ"أَبَنَّ" وَ"اسْكُنَّ" وَأَمْثَالِهَا مِن الأَفْعَالِ(٦) ، فَإِنَّ عِلَّةَ التَّضْعِيفِ فِيهَا قَائِمَةٌ ، وَلَمْ يَجِئ فِيهَا الحَذفُ ، وَلَنْ يَجِيء.

وَقَولُهُ: "**فِي أَرْبَعَةٍ مِنْهَا**" هِيَ: النُّونِيَّةُ ، وَاللاَّمِيُّ ، وَ"لَيْتَ" لَيسَ مِنْهَا.

قَولُهُ: "**لأَنَّهَا مِنْهَا**" أَيْ: لأَنَّ "لَيْتَ" مِنْ جُمْلَةِ هَذِهِ الحُرُوفِ وَمِنْ بَابِهَا ، فَالعِلَّةُ وُجِدَتْ فِي مَوْضِعٍ مِنْهَا ، وَاسْتَمَرَّ الحُكْمُ فِي الكُلِّ لِئَلاَّ يَضْطَرِبَ البَابُ.

تخ(٧): سُقُوطُ النُّونِ فِي "لَيْتِي" كَسُقُوطِهَا فِي "قَدْنِي" وَ"لَيْسِي" ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى

---

(١) ينظر المقتضب (٢٥٠/١).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) في "ع" (الذي فيه).

(٤) أي: لشبهها بالفعل ، وانعدام علّة الحذف.

(٥) ينظر التخمير (١٧٥/٢).

(٦) ينظر المحصل في شرح المفصل ص (٨٩٤).

(٧) ينظر التخمير (١٧٦/٢).

أنَّ المَحْذُوفَ هِيَ المُصَاحِبَةُ لليَاءِ فِي قَولِهِ(١):

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً   يَسُوءُ الغَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي

أَيْ: فَلَيْنَنِي ، وكَذَا فِي قَولِهِ(٢):

أَبَا المَوتِ الَّذِي لاَ بُدَّ أَنِّي   مُلاقٍ لاَ أَبَاكِ تُخَوِّفِيْنِي

أَيْ: تُخَوِّفِيْنَنِي.

قُلْتُ: ويُبْنَي عَلَيْهِ فِي جَوَازِ الوَجْهَيْنِ – أَعْنِي الإِثْبَاتَ وَالحَذْفَ – قَولُهُمْ فِي كُتُبِ الفِقْهِ(٣): إِنْ كُنْتِي تُحِبِّيْنِي أَوْ تُبْغِضِيْنِي.

(٤)« وفِي هَذَا عَلَى الخُصُوصِ شيءٌ آخَرٌ ، وَهُوَ كَوْنُ الأُولَى فِيهِ عَلاَمَةُ الإِعْرَابِ ، ولأَنَّ الاستِثْقَالَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي التَّكْرِيْرِ ، وَالتَّكْرِيْر إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الثَّانِي دُونَ الأَوَّلِ.

وزَعَمَ بَعْضُ البَصْرِيِّيْنَ أَنَّهَا لَغَةٌ لِغَطَفَانَ ، وَزَيْدُ الخَيْلِ هُوَ الَّذِي سَمَّاهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ السَّلامُ "زَيْدَ الخَيْرِ".»

---

(١) هو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص (١٧٣) ، والكتاب (٣/٥٢٠) ، ومعاني القرآن (٢/٩٠) ، ومجاز القرآن (١/٣٥٢) ، وتحصيل عين الذهب ص (٥٢٤) ، وشرح عيون كتاب سيبويه ص (٢٤٥) ، والنكت للأعلم (٢/٩٦٤) ، واللسان (فلا) (١٥/١٦٣) ، وخزانة الأدب (٥/٣٧١) ، والدرر (١/٢١٣) ، وبلا نسبة في المنصف (٢/٣٣٧) ، والحجة لابن خالويه (١٤٣ ، ٢٠٦) ، والتخمير (٢/١٧٦) ، وشرح ابن يعيش (٣/٩١) ، والهمع (١/٢١٧). يصف شعره ، والثغام: كسحاب نبت له نور أبيض.

(٢) هو لأبي حيّة النميري في ديوانه ص (١٧٧) ، واللسان (خعل) (١١/٢١٠) ، و(أبي) (١٤/١٢) ، والدرر (٢/٢١٩) ، وهو للأعشى في الأمالي الشجرية (٢/١١٨) ، وليس في ديوانه ، ولعنترة بن شداد في إيضاح شواهد الإيضاح (١/٢٨٠) ، وليس في ديوانه ، وهو بلا نسبة في المقتضب (٤/٣٧٥) ، والكامل (٢/٦٧٠) ، (٣/١١٤٠) ، والأصول (١/٣٩٠) ، واللامات ص (١٠٣) ، والإيضاح العضدي ص (٢٦٠) ، والمنصف (٢/٣٣٧) ، والخصائص (١/٣٤٥) ، والضرورة للقزاز ص (٢١٠) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (٥٠١) ، وشرح ابن يعيش (٢/١٠٥) ، وشرح التصريح (٢/٢٦).

(٣) ينظر النص في المقاليد (٢٤٤/أ).

(٤) ينظر التخمير (٢/١٧٧).

{ورَأَيْتُ فِي ثِمَارِ القُلُوبِ[١]: « هُوَ زَيْدُ بنُ مُهَلْهِلِ الطَّائِيّ ، قِيلَ لَهُ زَيْدُ الخَيْلِ، لِطُولِ طِرَادِهِ بِهَا وَقِيَادَتِهِ لَهَا ، وكَانَ جَسِيْماً وَسِيْماً ، شَاعِراً مُجِيْداً ، ووَفَدَ عَلَيْهِ[٢] عَلَيْهِ السَّلاَمُ ، وَسَمَّاهُ زَيْدَ الخَيْرِ ، وقَالَ لَهُ[٣]: (يَا زَيْدُ مَا وُصِفَ لِي فِي الجَاهِلِيَّةِ أَحَدٌ فَرَأَيْتَهُ فِي الإِسْلاَمِ إِلاَّ كَانَ دُوْنَ الصِّفَةِ لَيْسَكَ) ، أَيْ: غَيْرَكَ ، وَأَقْطَعَهُ أَرْضَيْنِ ، وكَانَتْ المَدِيْنَةُ وَبِيْئَةً ، فَلَمَّا خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ فَقَالَ[٣]: (إِنْ تَنْجُ يَا زَيْدُ مِنْ أُمِّ مِلْدَمٍ) ، فَلَمَّا بَلَغَ بَلَدَهُ مَاتَ.»}[٤]

قَوْلُهُ:

❁ ...... وَأُفْقِدَ بَعْضُ .... ❁

بِالنَّصْبِ كَمَا لَو كَانَ مَكَانَ الوَاوِ الفَاءُ[٥].

حم تخ[٥]: « قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ[٦]: إِنْ قُلتَ: مَا الفَرْقُ بَيْنَ نُوْنَي "إِنِّي" وَنُوْنَي "إِنَّا"؟.

قُلتُ: هُمَا فِي "إِنِّي" نُونَا "إِنَّ" وَالسَّاقِطَةُ نُونُ العِمَادِ ، وَأَمَّا "إِنَّا" فَالأُوْلَى مِنْهُمَا نُونُ "إِنَّ" ، وَالثَّانِيَةُ نُونُ الضَّمِيْرِ ، وَالسَّاقِطَةُ هِيَ الوُسْطَى فِي "إِنَّنَا".

فَإِنْ قُلتَ: بِمَ عَلِمْتَ ذَلِكَ؟

قُلتُ: لأَنَّهُم قَالُوا فِي أَخَوَاتِ "لَيْتَ": لَيْتِي ، وَلَعَلِّي ، فَحَذَفُوا نُوْنَ العِمَادِ كَمَا تَرَى ، فَعَلِمْتُ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ المَحْذُوفُ فِي "إِنِّي" وَنَحوِهَا ، وَلَمَّا لَمْ يَقُولُوا "لَيْتَا" وَلاَ "لَعَلاَّ" فِي "لَيْتَنَا" وَ"لَعَلَّنَا" عَلِمْتُ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ لاَ تُحذَفُ ، وَإِنَّمَا المَحْذُوفُ نُوْنُ "إِنَّ" ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْذِفُوا النُّونَ مِن "لَعَلَّنَا" لأَنَّ "نَا" هُوَ الضَّمِيْرُ ، بِخِلاَفِ النُّونِ فِي "لَعَلَّنِي" ،

---

[١] ينظر ثمار القلوب ص (١٠١).

[٢] أي: على النبي صلى الله عليه وسلم.

[٣] ينظر قوله صلى الله عليه وسلم في مجمع الزوائد (٢/٣٠٨) ، والنهاية في غريب الحديث (٤/٢٨٥) ، (١/٦٨) ، والخبر في الأغاني (١٧/١٧٥) ، والموصل في شرح المفصل ص (٨٩٧) ، وأم ملدم: الحمى.

[٤] ساقط من "ع".

[٥] ينظر التخمير (٢/١٧٧).

[٦] ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٤/أ).

فَإِنَّ اليَاءَ هُوَ الضَّمِيرُ لاَ غَيْرُ ، وَالنُّونُ عِمَادٌ ، فَكَمَا لَمْ يَحْذِفُوا اليَاءَ لَمْ يَحْذِفُوا النُّونَ فِي "لَعَلَّنَا".

فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ نُونَي "إِنَّ" هُوَ المَحْذُوفُ؟

قُلْتُ: الثَّانِيَةُ ؛ لأَنَّهَا طَرَفٌ ، وَالحَوَادِثُ إِلَى الأَطْرَافِ أَسْرَعُ مِنْهَا إِلَى الأَوْسَاطِ. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ "إِنْ" المُخَفَّفَةُ فَإِنَّ المُتَحَرِّكَةَ سَقَطَتْ ، فَاعْرِفْهُ.»

قَوْلُهُ: **وَقَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي "مِنْ"** إِلَى آخِرِه

[١]« إِذَا كَانُوا قَدْ صَانُوا الفِعْلَ القَابِلَ لِلتَّحَرُّكِ وَالتَّصَرُّفِ فَلأَنْ يَصُونُوا الكَلِمَاتِ غَيْرَ المُتَصَرِّفَةِ مِن الحُرُوفِ وَأَشْبَاهِهَا وَهِي سَاكِنَةٌ عَن[٢] الحَرَكَةِ – وَهِي الكَسْرُ – بِالطَّرِيقِ الأَوْلَى ، وَيَقُولُونَ: حَسْبِي ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مَبْنِيّاً.

قَوْلُهُ: "**إِبْقَاءً عَلَيْهَا**" ، مِنْ أَبْقَيْتُ عَلَيْهِ ، أَيْ: أَرْعَيْتَ وَرَحِمْتَ ، وَمِنْهُ قِيلَ: لاَ أَبْقَى الله عَلَيْكَ إِنْ أَبْقَيْتَ عَلَيَّ[٣]./ [١٦٧/ب]

تخ[٤]: نُوْنُ العِمَادِ تُزَادُ لِمَعْنَيَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: وِقَايَةُ آخِرِ الكَلِمَةِ عَنْ طُرُوِّ الكَسْرَةِ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: صِيَانَةُ الضَّمِيرِ المَنْصُوبِ عَنْ اخْتِلاَطِهِ بِالمَجْرُورِ ، ولِذَلِكَ قَالُوا فِي "عَلَيْكَ زَيْداً": "عَلَيْكَنِي". وَهُنَا يُؤتَى بِهِ لِنَفْسِ وِقَايَةِ الآخِرِ عَن الكَسْرَةِ.»

تَمَامُ البَيْتِ:

⊛ لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ[٥] **⊛**

[**صح**[٦]:][٧] يقال: « أَلْحَدَ الرَّجُلُ ، أَيْ: ظَلَمَ فِي الحَرَمِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

⊛ .... **المُلْحِدِ**[٨] ⊛

---

[١] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٧٨ – ٤٧٩).

[٢] في "ع" (إلى) مكان (عن).

[٣] ينظر الصحاح (بقى) (٦/٢٢٨٣).

[٤] ينظر التخمير (٢/١٧٨).

[٥] سبق ذكره.

[٦] ينظر الصحاح (لحد) (٢/٥٣٤).

[٧] مضاف من "ع".

[٨] في الأصل (أي الملحد) وما أثبته من "ع" وهو كذلك في الصحاح.

أَيْ: الجَائِرِ بِمَكَّةَ». أَرَادَ بِهِ عَبْدَ الله بنَ الزُّبَيْرِ ، وَهُوَ الَّذِي ادَّعَى الخِلاَفَةَ ، وَكُنْيَتُهُ المَشْهُورَةُ أَبُو بَكْرٍ ، وكَانُوا إِذَا أَرَادُوا ذَمَّهُ كَنَوهُ بِأَبِي خُبَيْبٍ. وقَدْ مَضَى مِنْ بَعْضِ خِصَالِهِ الشَّحِيْحَةِ فِي بَابِ "لاَ".

وَيُرْوَى: خُبَيْبَيْنِ ، مُثَنَّى ومَجْمُوعاً ، فَالمُثَنَّى: أَرَادَ عَبْدَ الله وأَخَاهُ مُصْعَباً ، وَهُمَا كَانَا أَمِيْرَانِ(١) بِالعِرَاقِ ، وبِالجَمْعِ عَبْدَ الله وقَوْمَهُ جَمِيْعاً(٢).

{**وَفِي صح**(٣): « الخُبَيْبَانِ: عَبْدُ الله وَابْنُهُ [أو هو](٤) وَأَخُوهُ(٥) ، أَوْ مَنْ(٦) بِرَأيِهِ»}(٧).

قَولُهُ: "**مِنِي وَعَنِي**" أَنْشَدَ بَعْضُ النَّحْوِيِّيْنَ(٨):

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُ وَعَنِي   لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسٌ مِنِي

تخ (٩)**حم**: « رُوِيَ عَنِ الشَّيْخِ: كَانَ يُجَوِّزُ عَلَى القِيَاسِ أَنْ يُقَالَ: عَلاَي وَإِلاَي وَلَدَاي، إِلاَّ أَنَّ آخِرَهَا أَلِفٌ يَنْقَلِبُ مَعَ يَاءِ الإِضَافَةِ يَاءً ، وَيُدْغَمُ فِيْهَا ، فَيَتَأَكَّدُ السُّكُون بِالإِدْغَامِ ، فَلاَ سَبِيْلَ لِزِيَادَةِ النُّونِ الَّتِي إِنَّمَا تُزَادُ للإِبْقَاءِ عَلَى السُّكُونِ.»

{**قُلْتُ**: وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ(١٠):

فَأَرْحَامُ شِعْرٍ يَتَّصِلْنَ لَدُنَّهُ   وَأَرْحَامُ مَالٍ مَاتَنِي تَتَقَطَّعُ

---

(١) في"ع": "أميرين" ، و"كان" ناقصة فيها ، وعلى الأصل زائدة.

(٢) ينظر التخمير (١٧٩/٢) ، والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٨٩٩).

(٣) ينظر الصحاح (خبب) (١١٨/١).

(٤) إضافة يقتضيها السياق وهي من الصحاح.

(٥) أي: هو وأخوه مصعب.

(٦) أي: هو ومن كان على رأيه ، وهو قول ابن السكيت في إصلاح المنطق ص (٤٠١).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) لم أجد من نسبه إلى قائله ، وهو في الحجة لابن خالويه ص (٢٢٨) ، والتخمير (١٧٨/٢) ، وهو في التوطئة ص (١٨٨) ، والمحصل للأندلسي بتحقيق الشرقاوي (٤٧٧/٢) ، ورصف المباني (٤٢٣) ، والجنى الداني (١٥١) ، وشرح ابن عقيل (١٠٩/١) ، وشرح ابن يعيش (١٢٥/٣) ، وفرائد القلائد ص (٣٧) ، والمقاصد النحوية (٣٥٢/١) ، وخزانة الأدب (٣٨٠/٥).

(٩) في"ع" "حم: تخ" ، وينظر التخمير (١٧٨/٢ – ١٧٩).

(١٠) ينظر ديوان أبى الطيب بشرح العكبري (٢٤٠/٢).

قَالَ الوَاحِدِي(١): كَأَنَّهُ أَجْرَي ضَمِيْرَ الغَائِبِ مُجْرَي ضَمِيْرِ المُتَكَلِّمِ ، فَزَادَ فِيهِ النُّونُ ، فَاعرِفْهُ.}(٢)

---

(١) ينظر ديوان أبى الطيب بشرح الواحدي (١٠٢/١ - ١٠٣) ، بتصرف ، وفي شرح العكبري (٢٤٠/٢): « ... شبه بعض النحويين بعضها ببعض ، فكما يقال: "لدنى" يقال "لدنه" بحمل أحد الضميرين الآخر...».

(٢) ساقط من "ع".

[أسماء الإشارة]

[أسماء الإشارة]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« "ذَا" لِلْمُذَكَّرِ ، وَلِمُثَنَّاهُ "ذَانِ" فِي الرَّفْعِ ، وَ"ذَيْنِ" فِي النَّصْبِ وَالجَرِّ ، وَيَجِيءُ "ذَانِ" فِيهِمَا فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى(١): ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ وَ"تَا" ، وَ"تِي" ، وَ"تِهْ" ، وَ"ذِهْ" ، بِالوَصْلِ وَبِالسُّكُونِ ، وَ "ذِي" لِلمُؤنَّثِ ، وَلِمُثَنَّاهُ "تَانِ" وَ "تَيْنِ" ، وَلَمْ يُثَنَّ مِنْ لُغَاتِهِ إِلاَّ "تَا" وَحْدَهَا ، وَلِجَمْعِهِمَا جميعاً "أُولَى" بِالقَصْرِ وَالمَدِّ(٢) ، مُسْتَوِياً فِي ذَلِكَ أُولُو العَقْلِ وَغَيْرِهِمْ ، قَالَ جَرِيْرُ(٣):

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ»(٤)

فِي مِفْتَاحِ(٥) الشَّيْخِ السَّكَّاكِي {رَحِمَهُ الله}(٦) قَالَ: « المُبْهَمَاتُ: هِيَ كُلُّ مَا كَانَ مُتَضَمِّناً للإِشَارَةِ إِلَى غَيْرِ المُتَكَلِّمِ وَالمُخَاطَبِ ، مِنْ دُوْنِ شَرْطِ أَنْ يَكُونَ سَابِقاً فِي الذِّكْرِ لاَ مَحَالَةَ ، ثُمَّ إِذَا كَانَ مُدْرَكاً بِالبَصَرِ أَوْ(٧) مُنَزَّلاً مَنْزِلَتَهُ بِحَيْثُ يَسْتَغْنِي عَن قِصَّةٍ ، كَنَحْو: "ذَا" و"تَا" سُمِّيَتْ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُدْرَكاً بِالبَصَرِ وَلاَ مُنَزَّلاً مَنْزِلَتَهُ بِحِيْثُ لاَ يُسْتَغْنَي [عَنْ قِصَّةٍ](٨) كَنَحوِ: "الَّذِي" وَالَّتِي ، سُمِّيَتْ مَوْصُولاَت» {فاعرفه}(٦).

---

(١) الآية (٦٣) من سورة طه.

(٢) أي: "أولاء".

(٣) هو لجرير في ديوانه ص (٦٥٧) ، والكشاف (٢/٤٤٩) ، والتخمير (٢/١٨٢) ، وشرح ابن يعيش (٣/١٢٦ ، ١٣٣) ، والمحصل للأندلسي تحقيق الشرقاوي (٢/٥٠٧) ، وشرح شواهد الشافية (١٦٧) ، والمقاصد النحوية (١/٤٠٨) ، وشرح التصريح (١/١٢٨) ، وخزانة الأدب (٥/٤٣٠) ، وبلا نسبة في المقتضب (١/١٨٥) ، وشرح الأشموني (١/١٣٩). ورواية الديوان: « ... بعد أولئك الأقوام» ، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٤) المفصل ص (١٧١).

(٥) ينظر مفتاح العلوم ص (١٣١).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) في "ع" (ومنزلاً).

(٨) مضاف من "ع".

حم(١): قَالَ أَبُو الفَتْحِ ابنُ جِنِّي(٢): « أَصْلُ كَلِمَةِ "ذَا" "ذَيٌّ" ، عِنْدَنَا ثُلاَثِيٌّ ، وَالدَّلِيْلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُحَقَّرُ ، وَلَو كَانَ ثُنَائِيّاً لمَا حُقِّرَ كَـ"مَا" و"مَنْ".»

قَالَ شَيْخُنَا – {رَحِمَهُ اللهُ}(٣): – وَابنُ (٤)دُرُسْتَوَيْه(٥): « ذَكَرَ ذَلِكَ أَنَّ "ذَا" مَحْذُوفُ العَجُزِ ، فَبَقِيَ "ذَيْ" بَعْدَ حَذْفِ لاَمِهَا.»

(٦)« قَالَ(٧) لِي أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيّ: فَكَرِهُوا أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ كَآخِرِ "كَيْ" وَ"أَيْ" فَأَبْدَلُوهَا أَلِفاً كَمَا فِي "يَاءَسُ"(٨).

وَأَمَّا اليَاءُ اللاَّحِقَةُ بَعْدَ الهَاءِ فِي "هَذِهِي سَبِيْلِي" فَزَائِدَةٌ ، لَحِقَتْ بَعْدَ الهَاءِ تَشْبِيْهاً لَهَا بِهَاءِ الضَّمِيْرِ ، فِي "مَرَرْتُ بِهِي" ، وَشَبَهُهُمَا أَنَّ كُلاًّ مِنْهُمَا مَعْرِفَةٌ مُبْهَمَةٌ لاَ يَجُوزُ تَنْكِيْرُهُ ، فَإِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ: جَاءَتْ هَذِهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَدَعُهَا فِي الوَصْلِ كَمَا يُسَكِّنُهَا عِنْدَ الوَقْفِ ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي المُضْمَرِ ، وَلُغَةُ أَزْدٍ: مَرَرْتُ(٩) بِهِ أَمْسِ. وَرَوَى قُطْرُبُ(١٠):

---

(١) ينظر النص في المقاليد (٢٤١/أ ، ب).

(٢) ينظر المحتسب (٢٤٤/١) ، والمنصف (١٢٢/١ ، ١٢٣) ، وسر صناعة الإعراب (٤٦٩/٢ ، ٦٦٤).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر كتاب الكتاب ص (٤٤).

(٥) هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه بن المرزبان ، أبو محمد ، فارسي الأصل ، من علماء اللغة ، اشتهر ببغداد ، وتوفى بها سنة ٣٤٧هـ ، وله تصانيف منها: "تصحيح الفصيح"، و"كتاب الكتاب" وغيرهما ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة (٣٦/٢) ، ونزهة الألباء (٢٤٧) ، وتاريخ بغداد (٤٢٨/٩) ، والأعلام (٧٦/٤).

(٦) ينظر المحتسب (٢٤٤/١) ، والمنصف (١٢٢/١ – ١٢٣) ، وسر صناعة الإعراب (٤٦٩/٢).

(٧) كلمة (قال) مكررة في الأصل.

(٨) "ياءس" أصله "يَيْأس" قلبوا الياء تخفيفاً ، ينظر سر صناعة الإعراب (٦٦٨/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٢٦/٣).

(٩) في "ع" (ومررت).

(١٠) هو: محمد بن المستنير بن أحمد ، أبو علي ، الشهير بقطرب ، نحوي ، عالم باللغة والأدب ، من الموالي ، من أهل البصرة ، كان يرى رأي المعتزلة النظامية ، و"قطرب" لقب دعاه به أستاذه سيبويه فلزمه ، أول من وضع "المثلث" في اللغات ، توفى سنة ٢٠٦هـ ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان (٤٩٤/١) ، وتاريخ بغداد (٢٩٨/٣) ، وطبقات النحويين ص (٩٩ – ١٠٠)، ونزهة الألباء ص (٨٥) ، وبغية الوعاة (٢٤١/١) ، والأعلام (٩٥/٧).

وأَشْرَبُ المَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلاَّ لأَنَّ عُيُونَهُ سَيْلُ وَادِيهَا» (١)

ورَأَيْتُ فِي حَاشِيَةٍ(٢) بِخَطِّ ثِقَةٍ من الأَفَاضِلِ: « "هَذِي" لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ ، و"هَـذِهْ" بِسُكُونِ الهَاءِ ، "وَهَذِهِي" لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ ، و"هَاتَا" لُغَةُ طَيِّئٍ. قَالَ(٣):

وَخَبِّرْ {أَخِي}(٤) إِنِّي أَنَا المَوتُ بِالقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةٌ وَقَلِيبُ »

تخ(٥): « قَالَ أَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ(٦): قَوْلُهُمْ "ذَا" مِن مُضَاعَفِ اليَاءِ ، وذَلِكَ أَنَّ سِيْبَوَيه حَكَى فِيهِ الإِمَالَةَ ، وهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَلِفَهُ يَاءٌ فِي الأَصْلِ ، وَحِيْنَئِذٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ اللاَّمُ وَاواً ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي الكَلاَمِ مِثْلُ "عَيَوْتُ"(٧) ، فَكَانَ مِنْ بَابِ "حَيِيْتُ" و"عَيِيْتُ".

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ(٨): "ذَا" لَيْسَ مِن الأَصْوَاتِ ، ولَكِنَّهُ مِنَ الأَسْمَاءِ المُظْهَرَةِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُوصَفُ ، ويُوصَفُ بِهِ ، وَحُقِّرَ.

قوله: "ذَانِ" فِي التَّثْنِيَةِ كَالنِّسَاءِ لِجَمْعِ المَرْأَةِ ، ولَو كَانَ مُثَنًّى حَقِيقِيّاً لَقِيلَ: "ذَاأَنِ" بِقَلْبِ الأَلِفِ هَمْزَةً(٩) ، ومَنْ اعْتَبَرَ البَاطِنَ سَوَّى فِي الحَالَيْنِ ، أَيْ فِي الجَرِّ وَالنَّصْبِ ، كَالمُثَنَّى ، لاتِّحَادِهِمَا مَعْنًى ، وَمَنْ اعْتَبَرَ الظَّاهِرَ سَوَّى فِي الأَحْوَالِ الثَّلاَثِ ؛ لِنُقْصَانِ تَمَكُّنٍ فِي لَفْظِهِ مُخَالِفٍ لِحَدِّ التَّثْنِيَةِ.»

---

(١) الشاهد بدون نسبة في المحتسب (١/٢٤٤) ، والخصائص (١/١٢٨) (٣٧١) ، (٢/١٨) ، والمقرب (٢/٢٠٤) ، واللسان (هـا) (١٥/٤٧٧) ، والاقتراح ص (٤٠) ، وخزانة الأدب (٥/٢٧٠) ، والدرر (١/١٨٢).

(٢) ينظر النص في المقاليد (٢٤١/ب).

(٣) هو لكعب بن سعد الغنوي في الكتاب (٣/٤٨٧) ، والأصمعيات ص (٩٧) ، والحيوان (٣/٥٦)، وتحصيل عين الذهب ص (٥١١) ، واللسان (ذا) (١٥/٤٥٤) ، وبلا نسبة في المقتضب (٢/٢٨٨) ، (٤/٢٧٧) ، وشرح ابن يعيش (٣/١٣٦).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر التخمير (٢/١٨١ – ١٨٢).

(٦) ينظر الإنصاف (٢/٦٦٩) ، وشرح الرضي على الكافية (٢/٤٧٣) ، وشرح المفصل للأندلسي بتحقيق الشرقاوي (٢/٤٨٦).

(٧) يعني أن تكون العين ياء واللام واواً.

(٨) ينظر قوله في سر صناعة الإعراب (٢/٤٦٨ – ٤٦٩).

(٩) أي: بقلب ألف التثنية همزة ؛ لأن ألف "ذا" لا يجوز إلغاؤه ، ولا يجوز أيضاً إلغاء ألف التثنية، ينظر التخمير (٢/١٨٢).

{ورَأَيْتُ فِي شَرْحِ تَلْخِيصِ الإِمَامِ عَبْدِ القَاهِرِ(١) – رَحِمَهُ اللهُ –: أَظْهَرُ الأَقْوَالِ فِي "ذانِ" وأَخْوَاتِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَجْعَلُ الأَلِفَ عَلاَمَةً لِلتَّثْنِيَةِ فِي الأَحْوَالِ كُلِّهَا، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِأَخْوَاكَ ، ورَأَيْتُ أَخْوَاكَ ، كَمَا أَنْشَدَ بَعْضُهُمْ(٢):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الحُكْمَ فِي اسْمِ الإِشَارَةِ أَقْيَسُ وأَصَحُّ فِي مِثْلِ "غَايَتَاهَا" ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَنَا هَذَا وهَذَا ، فيُقَالُ فِيهِمَا: هَذَانِ ، كَرَجُلٍ ورَجُلٍ. فيُقَالُ: رَجُلانِ.}(٣)

قَوْلُهُ: "**بِالوَصْلِ**" يَعْنِي: تِهِي ، وذِهِي ، و**بِالسُّكُونِ** نحو: تِهْ وذِهْ(٤).

تخ(٥): « الهَاءُ فِي "ذِهْ" / بَدَلٌ من اليَاءِ فِي "ذِي" عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَةِ ؛ لأَنَّ الهَاءَ أَبْيَنُ مِن اليَاءِ. [١٦٨/أ]

وقَالَ(٦): إِنَّمَا وُضِعَ "تَا" فِي تَانِيثِ "ذَا" لأَنَّ مَا كَانَ غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ فِي بَابِهِ فَإِنَّهُ يُؤنَّثُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ ، مَعَ أَنَّ التَّاءَ مِنْ عَلاَمَاتِ التَّأْنِيثِ ، وَهِيَ قَرِيبَةُ المَخْرَجِ مِن الذَّالِ.

وَجَازَ فِي تَأْنِيْثِهِ "ذه" و"ذي" ، لأَنَّهُ لمَّا كَانَ لاَ يَصلُحُ أَنْ يُصَرَّفَ مِن لَفْظِ المُؤنَّثِ بِغَيْرِ بِنَائِهِ دَخَلَت عَلَيْهِ العَلاَمَةُ لِئلاَ يَكُونَ قَدْ أُخِلَّ بِهِ.

قَوْلُهُ: "**وَلَمْ يُثَنَّ مِنْ لُغَاتِهِ إِلاَّ "تَا" وَحْدَهَا**" ، مَعْنَاهُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ: وَلَمْ يُوْضَعْ مِن لُغَاتِهِ لِلتَّثْنِيَةِ إِلاَّ "تَا".»

---

(١) ليس من كتب عبد القاهر التي ذكرها أصحاب التراجم ، ولم أتبين قوله في كتبه التي اطلعت عليها.

(٢) هما لرؤبة في ملحقات ديوانه ص (١٦٨) ، ولأبي النجم أو رؤبة في شرح التصريح (٦٥/١)، والدرر (١٠٦/١) ، ولأبي النجم في المقاصد النحوية (١٣٣/١) ، (٦٣٦/٣) ، وبلا نسبة في: الحجة لابن خالويه ص (٢٤٢) ، وأمالي السهيلي ص (١١٤) ، وشرح المفصل (٥٣/١) ، والإنصاف (١٨/١) ، وشرح ابن عقيل (٥٣/١) ، وشرح شذور الذهب ص (٤٨) ، وشرح الأشموني (٧٠/١) ، والهمع (١٢٩/١) ، وخزانة الأدب (٤٥٥/٧).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٤/ب).

(٥) ينظر التخمير (١٨٢/٢ – ١٨٣).

(٦) القول لصاحب تخ.

شم: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ ذَهَابَاً إِلَى كَثْرَةِ دَوْرِهَا فِي الكَلاَمِ ، فَكَانَ مَظِنَّةً لِلتَّخْفِيفِ ، وَلَو بُنِي "ذِهْ" أَو "ذِيْ" عَلَى مَعْنَى لَوْ جَرَتْ صِيْغَةُ الاثْنَيْنِ عَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ لَكَانُوا مِن ذَلِكَ. إِمَّا فِي التِبَاسٍ[١] أَو ثِقَلٍ ، وَكِلاَهُمَا مُسْتَكْرَهٌ ، {فَاعرِفْهُ}[٢].

قَولُهُ: "ولِجَمْعِهِمَا" أَيْ: وَلِجَمْعِ المُذَكَّرِ وَالمؤنَّثِ ، وَعَنَى بِالجَمْعِ الجَمَاعَةَ لاَ مَا هُوَ عَلَى حَدِّ الجُمُوعِ ، وَسَمَّاهُ جَمْعَاً لاَجْتِمَاعِهِمَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ ، وَهُو إِرَادَةُ الثَّلاَثِ فَصَاعِداً.

قَولُهُ: "مُسْتَوِياً فِي ذَلِكَ" الظَّاهِرُ مِنْهُ أَنَّهُ أَرَادَ الجَمْعَ وَيُرْشِدُ إِلَيْهِ اسْتِشْهَادُ بِالبَيْتِ ، وَلو صُرِفَ الكَلاَمُ إِلَى الجَمِيْعِ لَصَحَّ ، {فاعرفه}[٢].

شع[٣]: « اسْمُ الإِشَارَةِ: كُلُّ اسْمٍ وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ. وَمَدْلُولاَتُهُ بِاعْتِبَارِ التَّقْسِيْمِ العَقْلِيِّ سِتَّةٌ ؛ لأَنَّ المُشَارَ إِلَيْهِ لاَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفْرَداً أَوْ مُثَنَّى أَوْ جَمْعاً ، وَكُلٌّ مِنْهَا إِمَّا مُذَكَّرٌ أَوْ مُؤَنَّثٌ ، وَهَذِهِ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيْقِ ؛ لاَحْتِيَاجِهَا إِلَى مَعْنَى الإِشَارَةِ كَاحْتِيَاجِ الضَّمِيْرِ إِلَى المُتَكَلِّمِ وَالخِطَابِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ المُثَنَّي مُعْرَبٌ ؛ لاَخْتِلاَفِ آخِرِهِ بِاخْتِلاَفِ العَوَامِلِ كَسَائِرِ المَبْنِيَّات.

وَهَذَا مُشْكِلٌ ، إِذْ لَو كَانَ كَذَلِكَ لاَنْقَلَبَ أَلِفُهُ وَاواً أَو يَاءً ، كَـ"عَصَا" وَ"رَحَى" ، وَالآخَرُ أَنَّهُ يُشَدَّدُ نُونُهُ[٤] ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي نُونِ المُثَنَّى فِي شَيءٍ فَاعرِفْهُ.»

شم: "ذَانِ" لَيْسَ بِتَثْنِيَةٍ عَلَى حَدِّ "زَيْدَان" ؛ لأَنَّ المُثَنَّى يَجُوزُ بَعْدَ التَّثْنِيَةِ تَعرِيفُهُ وَتَنْكِيرُهُ نحو: هَذَانِ الزَّيْدَانِ العَاقِلاَنِ ، أَو: هَذَانِ زَيْدَانِ عَاقِلاَنِ ، فَيَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ عَلَى حَسَبِ إِرَادَةِ التَّعْرِيْفِ وَالتَّنكِيرِ ، وَاسْمُ الإِشَارَةِ قَبْلَ التَّثْنِيَةِ وَبَعْدَهُ مَعرِفَةٌ ، أَلاَ تَرَاكَ تَقُولُ: هَذَانِ الرَّجُلاَنِ.

---

[١] ينظر المحصل للأندلسي بتحقيق الشرقاوي (٥٠٦/٢).

[٢] ساقط من "ع".

[٣] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٧٩/١ – ٤٨٠).

[٤] أي: نون اسم الإشارة.

شم: قَالُوا: "ذَا"[١] بِكَمَالِهِ هُو الاسْمُ عِنْدَ البَصرِيِّينَ ، وَقَالَ الكُوفِيُّونَ: الذَّالُ وَحْدَهَا ، وَالأَلِفُ زِيدَتْ لِبَيَانِ الحَرَكَةِ[٢]. وَالصَّحِيْحُ هُو الأَوَّلُ ؛ لأَنَّهُ مِن الأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ ، ولَيْسَ فِيهَا اسْمٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، ولِذَلِكَ تَضَمَّنَ مَعْنَى الفِعْلِ ، وَعَمِلَ فِي الحَالِ.

---

[١] في "ع" (إذا).

[٢] ينظر شرح الكافية للرضي (٢/٤٧٤).

[إلحاق كاف الخطاب باسم الإشارة]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

وَيَلْحَقُ حرفُ(١) الخِطَابِ بِأَوَاخِرِهَا ، فَيُقَالُ: ذَاكَ ، وَذَانِكَ ، بِتَخْفِيفِ النُّونِ وَتَشْدِيدِهَا ، قَالَ تَعَالَى(٢): ﴿ فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ ﴾ (٣) وَذَيْنِكَ ، وَتَاكَ ، وَتِيكَ ، وَذِيكَ ، وَتَانِكَ ، وَتَيْنِكَ ، وَأُولاكَ ، وَأُولئِكَ.

وَيَتَصَرَّفُ مَعَ المُخَاطَبِ فِي أَحْوَالِهِ مِن التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ ، قَالَ تَعَالَى(٤): ﴿ قَالَ كَذَٰلِكَ(٥) ﴾ وَقَالَ(٦): ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى(٧) ﴾ وَقَالَ(٨): ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ ﴾ وَقَالَ(٩): ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِۖ ﴾.»(١٠)

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١١): « لاَ مَحَلَّ لِهَذِهِ الكَافِ مِن الإِعْرَابِ ، إِنَّمَا هِي بِمَنْزِلَةِ المُلْحَقَاتِ فِي: أَنْتَ ، وَأَنْتُمَا ، وَإِيَّاكَ ، وَهُوَ(١٢) مَوْضُوعٌ لِثَلاَثِ فَوَائِدَ: الإِشَارَةُ ، وَالخِطَابُ ، وَالبُعْدُ.»

---

(١) في المطبوع (كاف الخطاب).

(٢) الآية (٣٢) من سورة القصص.

(٣) في المطبوع ﴿ بُرۡهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾.

(٤) الآية (٩) ، (٢١) من سورة مريم.

(٥) في المطبوع ﴿ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ ﴾.

(٦) الآية (٣٧) من سورة يوسف.

(٧) في المطبوع ﴿ مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ ﴾.

(٨) الآية (١٠٢) من سورة الأنعام.

(٩) الآية (٣٢) من سورة يوسف.

(١٠) المفصل ص (١٧١ – ١٧٢).

(١١) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٤/ب).

(١٢) في "ع" (وذلك موضوع).

وَقِيلَ(١): إِنَّمَا دَخَلَتِ "النُّونُ" فِي تَثْنِيَةِ "ذَا" عِوَضاً(٢) مِمَّا حُذِفَ عَنْهُ ، وَهُو الأَلِفُ فِي "ذَا". وَهَكَذَا القَولُ فِي "اللَّذَانِ" وَ "الَّذِي".

{الإِمَامُ}(٣) عَبْدُ القَاهِرِ(٤): لَو كَانَ الكَافُ فِي "ذاكَ" مُضَافاً إِلَيْهِ لأَمْكَنَ تَنْكِيرُهُ فِي التَّقْدِيرِ ، كَمَا فِي "زَيْدُكُمْ" ، وَالمُوجِبُ لِتَعرِيْفِهِ هُنَا هُوَ(٥) الإِشارة ، وَذَلِكَ مَعْنَى لاَ يَنْفَصِلُ عَنْهُ ، وَلأَنَّ الإِضَافَةَ إِمَّا لِلتَّعْرِيفِ أَوْ التَّخفِيْفِ ، وَلَيْسَ فِيْهِ شَيءٌ مِنَ الأَمْرَيْنِ، فَاعرِفْهُ.

تغ(٦): « بَقَاءُ النُّونِ فِي "ذَانِكَ" مِن أَقْوَى الأَدلَّةِ عَلَى أَنَّ لاَ إِضَافَةَ ، وَلَو كَانَ الكَافُ ضَمِيْراً لَكَانَتْ الإِضَافَةُ ، وَشُدِّدَت النُّونُ تَوكِيْداً لِلدَّلاَلَةِ عَلَى أَنَّهَا عِوَضٌ مِنَ الحَرْفِ المَحْذُوفِ ، وَهُو لاَمُ الكَلِمَةِ ، وَإِنَّمَا عُوِّضَ هُنَا وَلَمْ يُعَوَّض فِي نَحْو: "يَدٍ" وَ"دَمٍ" وَ"غَدٍ" لأَنَّ الحَذْفَ لَزِمَ هُنَا وَلَمْ يَلْزَم فِي المُتَمَكِّنَةِ ، بِدَلِيْلِ إِتْمَامِهَا(٧) فِي "يَدَيَانِ" وَ "دَمَيَانِ" وَ "غَدَوَانِ" ، وَفِي الجَمْعِ نَحو: "أَيْدٍ" وَ "دِمَاءٍ". وَفِي التَّحقِيْرِ: "دُمَيٌّ" وَ "يُدَيَّةٌ" ، فَاعرِفْهُ.

شم: قَالَ سِيْبَوَيهُ(٨): لَو كَانَتْ الكَافُ فِي مَوضِعِ جَرٍّ فِي نَحْو: "ذَاكَ" لَقِيْلَ: كَيْفَ ذَلِكَ "نَفْسِكَ" ، عَلَى حَدِّ قَولِكَ: مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ.

قَولُهُ: "**وَيَتَصَرَّفُ / مَعَ المُخَاطَبِ**". [١٦٨/ب]

تغ(٩): « تَبَرَّكَ الشَّيْخُ ـ{رَحِمَهُ الله}(٣) ـ بِكِتَابِ اللهِ تَعَالَى فِي جَمِيْعِ هَذِهِ الأَمْثِلَةِ» ، فَاعْرِفَهُ.

---

(١) ينظر المقاليد (٢٤٧/ب).

(٢) في "ع" (عما حذف).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر شرح الجمل في النحو ص (٣٣٩ – ٣٤٠) ، بتصرف ، وينظر النص في المقاليد (٢٤٧/ب) ، وهو قول سيبويه في الكتاب (٤١١/٣ – ٤١٢).

(٥) في "ع" (هؤلاء الإشارة).

(٦) ينظر التخمير (١٨٣/٢ – ١٨٤).

(٧) في الأصل (إتمامها إبهامها) ، وما أثبته من "ع" والمقاليد.

(٨) ينظر الكتاب (٢٤٥/١) ، (٣٨١/٢) ، (٤١٢/٣) ، وينظر شرح ابن يعيش (١٣٤/٣) ، وشرح الرضي على الكافية (٤٧٧/٢).

(٩) ينظر التخمير (١٨٥/٢).

قُلتُ: **فَإِنْ سَأَلْتَ**: مَا هَذِهِ الوَاوُ الثَّانِيَةُ خَطَّاً فِي "أُولَئِكَ"؟

قُلْتُ: هُو مُثْبَتٌ فِي الإِمَامِ ، فَتُعُورِفَ هَكَذَا فِي مَا وَرَاءَهُ فِي كُلِّ كَلَامٍ.

وَسَبَبُ إِثْبَاتِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ ابنُ دُرُسْتَوَيه(١): « إِرادَةُ التَّفْرِقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ "إِلَيْكَ" خَطَّاً. وَأَمَّا اليَاءُ المُثْبَتَةُ فِيْهِ فَهِي الهَمْزَةُ فِي "أُولَاءِ" المَمْدُودَةِ ؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ لاحَظَّ لَهَا فِي الخَطِّ » ، فَتُكْتَبُ عَلَى صُورَةِ حُرُوفِ المَدِّ عَلَى حَسَبِ حَرَكَاتِ مَا قَبْلِهَا إِنْ كَانَتْ، وَإِلاَّ فَعَلَى حَسَبِ حَرَكَةِ نَفْسِهَا ، وَحَرَكَتُهَا هُنَا كَسْرَةٌ ، وَهِي أُخْتُ اليَاءِ فَتُكْتَبُ(٢) يَاءً. [فَاعْرِفْهُ](٣).

---

(١) ينظر قوله في كتاب الكتاب ص (٧٩ ، ٨٧) ، والنص في المقاليد (١٤٨/ب).

(٢) في "ع" (فكتبت).

(٣) مضاف من "ع".

[الفرق بين أسماء الإشارة]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« فصل :

وَقَوْلُهُمْ: "ذَلِكَ" هُو "ذَاكَ" زِيْدَتْ فِيْهِ اللاَّمُ ، وَفُرِّقَ بَيْنَ "ذَا" وَ"ذَاكَ" وَ"ذَلِكَ". فَقِيْلَ: الأَوَّلُ لِلْقَرِيْبِ ، وَالثَّانِي لِلْمُتَوَسِّطِ ، وَالثَّالِثُ لِبَعِيْدٍ. وَعَنِ المُبَرِّدِ(١) أَنَّ "ذَانِّكَ" مُشَدَّدَةٌ تَثْنِيَةُ "ذَلِكَ" ، وَمِثْلُ "ذَلِكَ" فِي المُؤَنَّثِ "تِلْكَ" وَ"تَالِكَ" ، وَهَذِه قَلِيْلَةٌ.» (٢)

حم: فِي شَرْحِ الأُنْمُوذَجِ(٣): اللاَّمُ فِي "ذَلِكَ" لِلتَّأْكِيْدِ ، كَاللاَّمِ فِي "فَحْجَلٍ" فِي مُبَالَغَةِ "أَفْحَجَ"(٤).

تخ(٥): « عَنْ عَلِيِّ بنِ عِيسَى(٦): فَوُضِعَتْ أَلْفَاظُهَا عَلَى حَسَبِ مَعَانِيْهَا ، فَكَانَ المُجَرَّدُ مِن الزِّيَادَةِ لِلْقَرِيْبِ ؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ المَعْنَى المُجَرَّدِ مِن زِيَادَة. وَ"ذَاكَ" لِلمُتَوَسِّطِ؛ لأَنَّهُ زَادَ عَلَى القَرِيْبِ بِمَرتَبَةٍ ، فَدَخَلَتْهُ زِيَادَةٌ فِي اللَّفْظِ وَاحِدَةٌ. وَ"ذَلِكَ" لأَبْعَدَ(٧) ، فَدَخَلَتْهُ زِيَادَتَانِ ، وَهَذَا مِنْ بَابِ تَطْبِيْقِ اللَّفْظِ بِالمَعْنَى». مَعْنَاهُ: أَنَّ مِنْ حَقِّ اللَّفْظِ أَنْ تَزِيْدَ حُرُوفُهُ بِزِيَادَةِ مَعْنَاهُ ؛ لأَنَّ الأَلْفَاظَ مَوضُوعَةٌ بِإِزاءِ مَعَانِيْهَا.

قُلْتُ: قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ فِي الكَشَّافِ(٨): وَلِذَلِكَ كَانَ ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾ أَبْلَغُ مِن ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ لِزِيَادَةِ حُرُوفِهِ ، وَذَكَرَ حِكَايَةَ "الشِّقِنْدَافِ" ، وَ"الشِّقِنْدَفِ"(٩) ، وَهُو مِن بَابِ عِلْمِ البَيَانِ.

---

(١) ينظر المقتضب (٣/٢٧٥).

(٢) المفصل ص (١٧٢).

(٣) ليس في شرح الأنموذج للأردبيلي ، وينظر الموصل في شرح المفصل ص (٩٠٩).

(٤) أفحج الرجل حلوبته: إذا فرج ما بين رجلَيْهَا ليَحلُبَهَا ، اللسان (فحج) (٢/٣٤٠).

(٥) ينظر التخمير (٢/١٨٥).

(٦) ينظر قوله في المحصل للأندلسي بتحقيق الشرقاوي (٢/٥١٩).

(٧) هكذا في الأصل و"ع" ، وفي التخمير (للأبعد).

(٨) ينظر الكشاف (١/٤١ ، ٤٢) ، الآية (١) من سورة الفاتحة.

(٩) كذا في الأصل و"ع" ، وفي الكشاف (١/٤١): « الشقدف: مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق».

{« ولاَ يُقَالُ: إنَّمَا يَدُلُّ زِيَادَةُ الحَرْفِ عَلَى زِيَادَةِ المَعْنَى ، إذَا كَانَ كَذَلِكَ الحُرُوْفُ مِن حُرُوفِ الكَلِمَةِ ، والكَافُ فِي "ذَاكَ" مَثَلاً لَيسَتْ بِهَذِهِ المَثَابَةِ ؛ لأَنَّهَا حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى مَعْنًى مُستَقِلٍّ بِنَفْسِهِ ، غَيْرُ مُمْتَزِجٍ باسْمِ الإشَارَةِ امْتِزَاجَ نحو الألِفِ وَالنُّونِ فِي ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ أَوْ أَلِفَ "شِقِنْدَاف" ، لأَنَّهَا وإِنْ كَانَتْ كَمَا زَعَمْتَ حَقِيقَةً إلاَّ أَنَّهَا لاَ تِّصَالِهَا بِالاسْمِ اتِّصَالاً قَوِيّاً لَفْظِيّاً نُزِّلَتْ مَنْزِلَةَ غَيْرِ المُسْتَبِدِّ(١) ، وثَبَتَ لَهَا حُكْمُ ذَلِكَ فِي إفَادَةِ زِيَادَةِ المَعْنَى ، وَهُو الإشَارَةُ إلَى غَيْرِ القَرِيْبِ»(٢).}(٣)

تخ(٤): « قَالَ بَعْضُهُمْ: إنَّمَا صَارَ "ذَا" بِدُخُولِ الكَافِ عَلَيْهِ لِلبَعِيْدِ. وقَدْ كَانَ قَبْلُ لِلحَاضِرِ القَرِيْبِ ؛ لأَنَّهَا لمَّا كَانَتْ لِلخِطَابِ ، وكَانَ(٥) المُخَاطَبُ أَقْرَبَ مِنَ المُشِيْرِ ، صَارَ "ذَا" فِي حُكْمِ البَعِيْدِ ، ونَظِيرُ "ذَا" و"ذَاكَ" و"ذَلِكَ" "هُنَا" و"هُنَاكَ" و"هُنَالِكَ"» ، فَاعْرِفْهُ(٦).

قُلتُ: « حُذِفَ الأَلِفُ خطّاً مِن "ذَلِكَ" لِئَلاَّ يَشْتَبِهَ بِاسْمِ الإشَارَةِ ، والجَارِّ وَالمَجْرُورِ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ ثُمَّ اطَّرَدَ ، ونَظِيْرُهُ عَكْساً زِيَادَةُ الأَلِفِ خَطّاً فِي "مِائَةٍ " اسمِ العَدَدِ ، فَرْقاً بَيْنَهُ وبَيْنَ " مِنْهُ " الجَارِّ وَالمَجْرُورِ» ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابنُ دُرُستَويه(٧) فِي "كِتَابِ الكُتَّابِ".

قَوْلُهُ: « **وَعَنِ المُبَرِّدِ أَنَّ "ذَانِكَ"** » ، قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٨): كَانَ أَصْلُهُ "ذَا نَلِكَ"

---

(١) أي: المتفرد أو المستقل.

(٢) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٠٨ – ٩٠٩).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر التخمير (١٨٥/٢).

(٥) في "ع" (فكان).

(٦) ورد بعده في "ع" النص الآتي: « قيل: ذلك ثلاث كلمات ، كل منها لفظة دالة على معنى بالوضع ، وهي: اسم الإشارة ، واللام ، والكاف ، و"تلك" كذلك ، فاعرفه.» وسيأتي ذكر ذلك في آخر هذا الفصل.

(٧) ينظر كتاب الكتاب ص (٧٩ ، ٨٤) ، والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٠٩).

(٨) ينظر الكشاف (١٧٥/٣) ، والنص في التخمير (١٨٥/٢) ، والمقاليد (٢٤٨/أ ، ب) ، والإقليد (١٢٠/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٠٩).

أُدْغِمَ اللاَّمُ فِي النُّونِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِن المُجَانَسَةِ مَخْرَجاً ، وَيَشْهَدُ لَهُ(١): ﴿**عَا دَلُّولَى**﴾ فِي قِرَاءَةِ(٢) أَبِي عَمْرٍو(٣).

قُلْتُ: وَإِنَّمَا أُدْغِمَ "اللاَّمُ" وَلَمْ يُعْكَس ، عَلَى أَنَّ(٤) المَعْلُومَ فِي الغَالِبِ أَنَّ الأَوَّلَ يُقْلَبُ إِلَى الثَّانِي فِي بَابِ الإِدْغَامِ ، لأَنَّ من الأَصْلِ المُمَهَّدِ فِي مَسَائِلِ الإِدْغَامِ أَنَّهُ إِذَا أُجْتَمَعَ حَرْفَانِ مُتَقَارِبَانِ وَرِيمَ إِدغَامُهُمَا أُدْغِمَ الأَوَّلُ فِي الثَّانِي إِنْ كَانَا مِثْلَيْنِ فِي قُوَّةِ الصَوْتِ وَضَعْفِهِ ، وَظُهُورِهِ وَخَفَائِهِ ، وَإِلاَّ قُلِبَ الثَّانِي إِلَى الأَوَّلِ إِنْ كَانَ لِلأَوَّلِ فَضِيلَةٌ لَيْسَتْ لِلثَّانِي كَمَا فِي مَا نَحْنُ فِيهِ ، فَإِنَّ النُونَ وَاللاَّمَ مُتَجَانِسَانِ ، إِلاَّ أَنَّ فِي النُّونِ زِيَادَةٌ ، وَهِيَ الغُنَّةُ ، وَهِيَ صَوْتٌ مُسْتَمْلَحٌ أَرَادُوا الإِبْقَاءَ عَلَيْهَا ، فَقَلَبُوا اللاَّمَ إِلَيْهَا وَأَدْغَمُوهُمَا. وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ وَأَجْنَاسُهَا تَأْتِيكَ إِنْ شَاءَ اللهُ فِي الإِدْغَامِ ، وَهُو أَخِرُ الكِتَابِ(٥) ، {فَاعْرِفْهُ}(٦).

قَوْلُهُ: « **وَمِثْلُ "ذَلِكَ" فِي المُؤنَّثِ "تِلْكَ"** ».

تخ(٧): "تَالِكَ" مِنْ "تِلْكَ" بِمَنْزِلَةِ "ذَلِكَ" مِن "ذَاكَ". قَالَ(٨): وَأَنْشَدَنِي بَعْضُ الأُدَبَاءِ

---

(١) الآية (٥٠) من سورة النجم.

(٢) هي قراءة أبي عمرو ونافع في السبعة (٦١٥) ، والكشف (٢/٢٩٦) ، والتيسير ص (٢٠٥) ، وفي معاني القرآن (٣/١٠٢): قوله تعالى (عاداً الأولى) قرأها الأعمش (عادَ لُولى) فجزم النون ولم يهمز (الأولى) ، وهي قراءة عامة قراء المدينة وبعض البصرة في تفسير القرطبي (٤٦/٢٧) ، وينظر حجة القراءات ص (٦٨٨) ، وتفسير البحر (١٦٩/٨) ، وتفسير الفخر (٢٣/٢٩).

(٣) ورد في الحاشية النص التالي وهو من الإقليد (١٢٠/ب): «وقيل شددوها ليفرقوا بين تثنية المتمكن وغير المتمكن ، وهذا الجواب في تشديد نون هذان وهاتان واللذان واللتان».

(٤) في "ع" (أنَّ من المعلوم)

(٥) ينظر المفصل ص (٤٦٤) ، وما بعدها.

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر التخمير (٢/١٨٦).

(٨) القول لصاحب تخ.

اليَابِسَةَ(١):

※وَحَانَ لِتَالِكَ الغُمَمُ انْقِشَاعُ(٢) ※

قَوْلُهُ: "**وَهَذِهِ قَلِيْلَةٌ**" يَعْنِي "تَالِكَ".

قُلْتُ: / الظَّاهِرُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي **تخ**: لَيْسَ بِمُسْتَقِيْمٍ ؛ لأَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ(٣): « **وَمِثْلُ "ذَلِكَ" فِي المُؤنَّثِ "تِلْكَ" وَ"تَالِكَ"**» يُفْهَمُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُمَا جَمِيْعاً بِمَنْزِلَةِ "ذَلِكَ" ؛ لأَنَّ كُلاً مِنْ هَذِهِ الثَّلاَثَةِ مُرَكَّبٌ مِنْ ثَلاَثَةِ أَشْيَاءَ: اسم الإشارة ، وَاللاَّمِ ، وَالكَافِ. وَهَذَا المَجْمُوعُ هُو الدَّالُ عَلَى البَعِيْدِ ، فَمِنْ أَيْنَ يُؤخَذُ الفَرْقُ بَيْنَ "تِلْكَ" وَ "تَالِكَ"؟. [١٦٩/أ]

وَأَمَّا الأَلِفُ فَلَمْ يَنُصَّ فِيْهِ أَحَدٌ عَلَى أَنَّ لَهُ زِيَادَةَ فَائِدَةٍ ، كَيْفَ وَاسْمُ الإِشَارَةِ "هَذَا" كُلُّهُ ، وَاللهُ المُوفِّقُ.

---

(١) واليابسة: جزيرة نحو الأندلس ، في طريق من يقلع من دانية في المركب ، على ما ذكر الحموي في معجم البلدان (٤٢٤/٥) ، والذي يظهر أنه اسم لموضع في بلاد ما وراء النهر ، لا سيما أنه ورد في نسخة التخمير المثبتة: "البناكتية" وهو موضع فيما وراء النهر ، تقدم ذكره.

(٢) لم أتبين قائله ، وهو من شواهد التخمير (١٨٦/٢) ، والمحصل للأندلسي بتحقيق الشرقاوي (٥٢٠/٢) ،

(٣) المفصل ص (١٧٢).

[هاء التنبيه]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــــل** :

وَتَدخُلُ "هَا" الَّتِي لِلتَّنْبِيْهِ عَلَى أَوَائِلِهَا تَقُولُ(١): هَذَا ، وَهَذَاكَ ، وَهَذَانِ ، وَهَاتَا ، وَهَاتِي ، وَهَذِي ، وَهَاتِيْكَ ، وَهَؤُلاءِ ، وَهَؤُلا.»(٢)

حم: شَيْخُنَا – رَحِمَهُ الله –: كَثُرَ استِعمَالُ حَرْفِ التَّنْبِيْهِ فِي بَعْضِ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ فِي نَحو: هَذَا ، وهَذَانِ ، وهَؤُلاءِ ، وَأَمْثَالِهَا كَهَكَذِى ، فَحُذِفَ الأَلِفُ خَطّاً نَظَراً إِلَى أَنَّهُ مَعَهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ ، كَمَا حُذِفَ مِن "هَلُمَّ" لَفْظاً وَخَطّاً ، بِخِلاَفِ "هَاذَاكَ" و"هَاأُولَئِكَ" و"هَاهُنَا"(٣) ، فَاعرِفْهُ.

{وَفِي الكَشَّافِ(٤): « قَولُهُمْ: "هكذا" ثَلاَثُ كَلِمَاتٍ(٥).»

قُلتُ: و"ذَلِكَ" و"تِلْكَ" كـ"ذَلكَ" و"هُنَالِكَ" أَيْضاً.}(٦)

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٧): « إِنَّمَا لاَ يُقَالُ: هَذَالِكَ ، كَمَا يُقَالُ: هَذَاكَ ؛ لأَنَّ "هَا" أَغْنَتْ عَنِ اللاَّمِ فِي إِفَادَةِ التَّبْعِيْدِ ، فَلَمْ يَجْمَعُوا عَلَيْهِ حَرْفَيْنِ لمَعْنَى وَاحِدٍ.»

(٨)قَالَ(٩) – رَحِمَهُ الله – : « "هَذَا" يَجِيءُ تَارَةً للاستِحقَارِ وَالاستِخْفَافِ كَقَولِهِ

---

(١) في المطبوع (فيقال).

(٢) المفصل ص (١٧٢).

(٣) أي: لقلة الاستعمال ، ينظر شرح ابن يعيش (٣/١٣٦) ، والمقاليد (٢٤٨/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٧).

(٤) ينظر الكشاف (٣/١٥٠).

(٥) أي: حرف التنبيه ، وكاف التشبيه ، والإشارة.

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٤/ب).

(٨) في "ع" (وقال).

(٩) يقصد الزمخشري ، وينظر قوله في الكشاف (١/٢٦٦) ، (٢/٣٠٠ – ٣٠١).

تعَالَى(١): ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ﴾ ، وقَوْلِ عَائِشَةَ(٢) {رَضِي الله عَنْهَا}(٣) فِي حَدِيْثٍ(٤) طَوِيلٍ: (مَا لابْنِ عُمَرَ هَذَا؟). ويَجِيءُ لِلتَّعْظِيْمِ كَقَوْلِـهِ(٥):﴿ بِمَآ(٦) أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ ﴾.»

قُلْتُ: ولَعَلَّ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى – حِكَايَةً عَنِ الكُفَّارِ المُسْتَهْزِئِيْنَ بِالنَّبِيِّ – (٧)﴿ مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ ﴾ مِن النَّوْعِ الأَوَّلِ(٨) ، وإِنَّمَا اخْتَصَّ عَلَيْهِ الاسْتِعمَالُ لِحَرفِ التَّنْبِيْهِ فِي أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ لِمُنَاسَبَتِهِ فِي المَوْضِعِ ؛ لأَنَّ المَقَامَ مَقَامُ إِبْهَامٍ ؛ لأَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ لاَ تَدُلُّ عَلَى جِنْسٍ مِنَ الأَجْنَاسِ المُخْتَلِفَةِ ، كَغَيْرِهَا مِنَ الأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ ، فَكَانَ مِنَ الحِكْمَةِ البَالِغَةِ أَنْ يُنَبَّهَ السَّامِعَ لِمَا يَأْتِيْهِ بَعْدَ الإِبْهَامِ ، ولِذَلِكَ لَزِمَ لَهَا الوَصْفُ لَفْظاً أَو دَلاَلَةً.

---

(١) الآية (٢٦) من سورة البقرة.

(٢) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما ، زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، توفيت سنة ٥٨هـ ، تنظر سيرتها في طبقات ابن سعد (٣٩/٨) ، وأعلام النساء (٧٦٠/٢) ، وحلية الأولياء (٤٣/٢) ، والدر المنثور ص (٢٨٠) ، وتاريخ الخميس (٤٧٥/١)، ومنهاج السنة (١٨٢/٢) ، وصبح الأعشى (٤٠٩/٥).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) لم أجده على هذه الرواية في غير الكشاف ، ولا يصح هذا عن أم المؤمنين رضي الله عنها ، وقد ورد في مسند الإمام أحمد – (٢٤٦٣٩) (٤٢٢/١٨) – بلفظ: (إن الميت ليعذب ببكاء الحي، فقالت عائشة: يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما إنه لم يكذب ، ولكنه نسي أو أخطأ ...) ولا شاهد على هذه الرواية ، وينظر المقاليد (٢٤٨/ب).

(٥) الآية (٣) من سورة يوسف.

(٦) في الأصل و"ع" ﴿بِمَآ أَوْحَيْنَآ...﴾ وما أثبته من القرآن الكريم.

(٧) الآية (٧) من سورة الفرقان.

(٨) ينظر الكشاف (٨٢/٣).

قَالَ القَائِلُ(١):

⊛ وَلَيْسَتْ دَارُنَا "هَاتَا" بِدَارِ ⊛

فَاعرِفْهُ.

تغ(٢): « "هَؤُلاءِ" الأُوْلَى بِالمَدِّ ، وَالثَّانِيَةُ مَقْصُورَةٌ ، كَذَا الرِّوَايَةُ.»

شم: قِيْلَ: "ذَلِكَ" اسْمٌ مُبْهَمٌ يُشَارُ بِهِ إِلَى البَعِيْدِ ، فَمِنْ أَيْنَ يُسْتَفَادُ مَعْنَى البُعْدِ ، وَاللاَّمُ لِتَأْكِيْدِ الإِشَارَةِ ، وَالكَافُ لِلخِطَابِ؟.

وَالجَوَابُ: أَنَّ "ذَلِكَ" مِنَ الأَسْمَاءِ الغَالِبَةِ ، كَالنَّجْمِ وَالدَّابَّةِ ، غَلَبَتْ فِي الإِشَارَةِ إِلَى البَعِيْدِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُسْتَعمَلَ عَلَى أَصْلِهِ كَالدَّابَّةِ فِي غَيْرِ الفَرَسِ ، وَالنَّجْمِ فِي غَيْرِ الثُّرَيَّا.

قَالَ(٣):

⊛ فَقُلْ لِخُفَافٍ إِنَّنِي أَنَا ذَلِكَا ⊛

قُلْتُ(٤): **فَإِنْ سَأَلْتَ**: لِمَ خُصَّتِ اللاَّمُ لِهَذِهِ الفَائِدَةِ؟

---

(١) صدره:

⊛ وليس لعيشنا هذا مهاة ⊛

وهو لعمران بن حطان في الكتاب (٣/٤٨٨) ، والمقتضب (٢/٢٨٨) ، (٤/٢٧٧) ، والكامل (٢/١٠٢٢) ، والتكملة ص (٥١٥) ، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/٨٧٦) ، والمخصص (١٥/١٠٧) ، ودرة الغواص ص (١٧٣) ، وشعر الخوارج ص (١٨) ، وتحصيل عين الذهب ص (٥١١) ، واللسان (مهه) (١٣/٥٤٢) ، وخزانة الأدب (٥/٣٦١) ، وبلا نسبة في شرح ابن يعيش (٣/١٣٦).

(٢) ينظر التخمير (٢/١٨٦).

(٣) صدره:

⊛ فقلت له والرمح يأطرمتنه ⊛

هو لخفاق بن ندبة في ديوانه ص (٦٥) ، ومجاز القرآن (١/٢٩) ، والكامل (٣/١١٥٠) ، (١٤٢١) ، والشعر والشعراء ص (٣٣٦) ، والأغاني (١٨/٢٣) ، والخصائص (٢/١٨٦) ، والمنصف (٣/٤١) ، والإنصاف (٢/٧٢٠) ، وخزانة الأدب (٥/٤٣٩) ، وبلا نسبة في المقصور والممدود للقالي (١٢٦) ، وشرح الرضى الكافية (٢/٤٧٩) ، والهمع (١/٢٥٣).

والرواية المشهورة

⊛ تأمل خفافاً .... ⊛

(٤) ينظر النص في المقاليد (٢٤٨/أ).

أَجَبْتُ: الأَصْلُ فِي زِيَادَةِ الحُرُوفِ حُرُوفُ المَدِّ ، لِسَلَسِ قِيَادَتِهَا بِخِفَّتِهَا ، وَقَدْ تَعَذَّرَتْ هُنَا ، أَمَّا الأَلِفُ فَلِئَلاَّ يَلْزَمَ اجْتِمَاعُ السَّاكنين عِنْدَهَا.

وَأَمَّا أُخْتَاهَا فَلاسْتِثْقَالِ الكَسْرَةِ عَلَيْهِمَا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَقْرَبُ حَرْفٍ مِنْ الحُرُوفِ مِنْهَا هُو النُّونُ لِخِفَّتِهِ ، وَلَو زِيْدَ لاشْتَبَهَ المُفْرَدُ بِالمُثَنَّى ، فَيَصِيرُ(١) إِلَى حَرْفٍ مُجَانِسٍ لَهُ ، وَهُوَ اللاَّمُ فَأُقِيْمَ مُقَامَهُ ؛ لِتَحْصِيلِ تِلْكَ الفَائِدَةِ [فاعرفه](٢).

---

(١) في "ع" (فصير) وهو كذلك في الإقليد.

(٢) مضافة من "ع".

[الإشارة للمكان]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصـــــل** :

وَمِنْ ذَلِكَ قَولُهُمْ إِذَا أَشَارُوا إِلَى القَرِيْبِ مِن الأَمْكِنَةِ: "هُنَا" ، وَإِلَى البَعِيْدِ "هَنَّـــا" ، وَقَدْ حُكِيَ فِيْهِ الكَسْرُ ، وثَمَّ ، وتَلْحَق كافُ الخِطَاب وحَرْفُ التَّنْبِيهِ بـــــ"هُنـــا" و "هَنّـــا" ، ويُقَالُ: هُنَالكَ ، كَمَا يُقَالُ: ذَلكَ.»[1]

فَائِدَةُ حَرْفِ التَّنْبِيهِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ طَلَبِ التَّبَادُرِ إِلَى الوُقُوفِ مِن المُخَاطَبِ عَلَـى مَضْمُونِ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الإِشَارَةُ ، وَاشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ[2].

{**قُلْتُ**: ذَكَرَ التَّبْرِيْزِيّ[3] فِي بَابِ السَّيْرِ والنُّعَاسِ مِن الحَمَاسَةِ[4]: ، « قَالَ أَبُـــو عَلِيٍّ[5]: لَيْسَ "هَنَّا" مِن لَفْظِ "هُنَا" فِي شَيْءٍ ، وَزِنُهُ "فَعَّلَ" مِثْلُ "جَعْفَر" ، وَهُو رُبَاعِيٌّ، وَهَذَا ثُلاثِيٌّ كَأَنَّ أَصْلَهُ "هَنَنٌ" ، فَأَبْدَلُوا مِن إِحْدَى نُونَاتِهِ الأَلِفَ هَرَباً مِن التَّضْعِيْـفِ» ، فَاعرِفْهُ.

وَرَأَيْتُ فِي أَدوَاتِ المَيْدَانِي[6]: « وَقَدْ يُبْدَلُ مِنْ أَلِفِ "هُنَا" هَاءً ، فَيُقَالُ: هُنَـــهْ ، قَالَ قَائِلُهُمْ:

قَدْ وَرِدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ   مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَهْ}[7]

قَوْلُهُ: "**وَمِنْ ذَلِكَ**" أَيْ: وَمِن الجِنْسِ المَذْكُورِ مِن المَسَائِلِ المُتَعَلِّقَةِ بِالإِشَارَةِ إِلَـى القَرِيْبِ وَالبَعِيْدِ وَالتَّنْبِيهِ.

---

[1] المفصل ص (١٧٢).

[2] ينظر النص في المقاليد (٢٤٨/ب).

[3] هو يحي بن علي بن محمد الشيباني التبريزي ، أبو زكريا ، إمام في اللغة والأدب ، أصله من تبريز ، نشأ ببغداد ، ورحل إلى بلاد الشام ، وقرأ "تهذيب اللغة" للأزهري علي أبـي العلاء المعري ، توفي سنة ٥٠٢هـ ننظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٣٣/١) ، ودمية القصر ص (٦٨) ، ودائرة المعارف الإسلامية (٥٦٧/٤) ، وإقناع السعادة (١٧٥/١) ، ونزهة الألباء (٣٢١) ، ومرآة الجنان (١٧٢/٣) ، والأعلام (١٥٧/٨ – ١٥٨).

[4] ينظر شرح الحماسة للتبريزي (١٥٤/٤).

[5] هكذا في الأصل ، وفي شرح التبريزي: (قال أبو العلاء).

[6] لم أتبينه بنصه في كتابه الهادي للشادي ، وتنظر المسألة فيه (١٧٢/أ – ب).

[7] ساقط من "ع".

قلتُ: قولُهُمْ "هُنَالِكَ" بِالألفِ عَلَى الرَّسْمِ المَعْهُودِ ، وَالألفُ فِي " هُنَا " حَقُّهُ أنْ يُكْتَبَ يَاءً ؛ لأنَّ مِنْ أُصُولِهِمْ أنَّ الألفَ الأخِيْرَةَ إنْ لَمْ يُعْرَفْ كَونُهَا وَاوِيَّةً/ أو يَائِيَّةً [١٦٩/ب] حُمِلَتْ عَلَى اليَاءِ ؛ لأنَّهَا أخَفُّ. وَالألفُ اليَائِيَّةُ تُكْتَبُ يَاءً(١).

{وَرَأيْتُ فِي كِتَابِ الكُتَّابِ لِعَبْدِ اللهِ بنَ جَعْفَر بنِ دُرُسْتَوَيْهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أنَّهُ يُكْتَبُ ألِفاً حَيْثُ (٢)قَالَ: « مَا لَمْ يُعْرَفْ انقِلابُهُ وَلَمْ يُسْمَعْ فِيْهِ إمَالَةٌ كُتِبَ ألِفاً عَلَى اللَّفْظِ، إذَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ أو ثَلاثَة ، وَلَمْ يَصِر ألِفُهُ مَعَ المُضْمَرَاتِ يَاء ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أنَّ كُلَّ مَقْصُورٍ كَثُرَتْ حُرُوفُهُ أوْ قَلَّتْ مِن ذَوَاتِ الوَاوِ والياءِ أو مِمَّا لَيْسَ مِنْهُمَا فِعْلاً كَانَ أو اسماً أو حَرْفاً يَجُوزُ كِتَابَتُهُ ألِفاً عَلَى لَفْظِهِ ؛ لأنَّهُ هُوَ الأَصْلُ، وَإنْ كَانَ فِيْمَا يُخْتَارُ لِغَيْرِهِ سَبِيْلٌ»}(٣).

و "**هَنَّا**" بِالتَّشْدِيْدِ مِن أسْمَاءِ المَكَانِ ، وَمِنْ إمْلاءِ صَاحِبِ الكِتَابِ(٤): « قَولُ الشَّاعِرِ:

هَنَّا وَهَنَّا وَمن هَنَّا لَهُنَّ بِهَا ... ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالأيْمَانِ هَيْنُومُ(٥)

قَالَ: يَصِفُ عَرِيْفَ الجِنِّ فِي المَفَازَةِ. وَ"الهَيْنُوم" وَ"الهَيْنَمَةُ" هُوَ الصَّوتُ الخَفِيُّ، وَقَدْ يستعمل(٦) في الزمان كما مضي في:

❁ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ(٧) ❁

كـ"إذَا" مِن أسْماءِ الزَّمَانِ. وَيُسْتَعْمَلُ فِي المَكَانِ بِمَعْنَى المُفَاجَأةِ ، و"ثَمَّ" لِلمُتَنَاهِي فِي البُعْدِ ، قَالَ أبُو الطَّيِّبِ(٨):

---

(١) ينظر المقاليد (٢٤٩/أ).

(٢) ينظر كتاب الكتّاب ص (٤٣ ، ٤٦).

(٣) ساقط من"ع".

(٤) في "ع": (من إملاء الشيخ) ، ولم أتبينه في كتبه التي اطلعت علبها ، وينظر النص في المقاليد (٢٤٩/أ).

(٥) هو لذي الرمة في ديوانه (٤٠٩/١) ، وشرح ابن يعيش (١٣٧/٣) ، والمقاصد النحوية (٤١٢/١) ، وشرح التصريح (١٢٩/١) ، وبلا نسبة في الخصائص (٣٨/٣) ، والمقاليد (٢٤٩/أ) ، وشرح الأشموني (١٤٥/١).

(٦) في "ع": (وقد استعمل).

(٧) سبق ذكره.

(٨) ديوانه بشرح الواحدي (٥١٧/٢).

أَمْضَى إِرَادَتَهُ فَسَوْفَ لَهُ قَدٌ   وَاسْتَقْرَبَ الأَقْصَى فَثَمَّ لَهُ هُنَا

قُلتُ: وَلَمْ أَجِدْهُ مُنْضَماً إِلَيْهِ التَّاءُ كَمَا فِي "ثُمَّ" لِلعَطْفِ ، وَلَعَلَّ وُقُوعَ الهَاءِ فِي بَعْضِ الاسْتِعْمَالِ فِيْهِ لِلوَقْفِ» ، {ثُمَّ وَجَدْتُهُ فِي المُغْرِبِ(١). وَأَمَّا "ثَمَّةَ" بِالتَّاءِ ، فَمِنْ غَلَطِ العَامَّةِ.}(٢)

شم: الكُوفِيُّونَ(٣) عَلَى أَنَّ اللاَّمَ فِي "ذَلِكَ" وَ "هُنَالِكَ" لِلدَّلاَلَةِ عَلَى أَنَّ اسْمَ الإِشَارَةِ لَيْسَ بِمُضَافٍ ؛ لِقِيَامِ الفَصْلِ ، وَهَذَا يَنْتَقِضُ بِمَا لَيْسَ فِيْهِ ، نَحو: "ذَاكَ" [وَاللهُ أعلَمْ](٤).

---

(١) لم أجده في المغرب للمطرزي.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية (٢/٤٧٧ ، ٤٨٤).

(٤) مضاف من "ع".

[الموصولات]

[الموصولات]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **الموصُولاتُ:**

"الَّذِي" لِلمُذَكَّرِ ، وَمِنَ العَرَبِ مَن يُشَدِّدُ يَاءَهُ ، وَ"اللَّذَانِ" لِمُثَنَّاهُ ، وَمِنهُمْ(١) مَن يُشَدِّدُ نُونَهُ ، وَ"الَّذِيْنَ" ، وَفِي بَعْضِ اللُّغَاتِ "الَّذُونَ" لِجَمْعِهِ.

وَ"الأُلي" وَ"اللاَّءُونَ" فِي الرَّفْعِ ، وَ"اللاَّئِيْنَ" فِي الجَرِّ وَالنَّصْبِ.

وَ"الَّتِي" لِمُؤَنَّثِهِ ، وَ"اللَّتَانِ" لِمُثَنَّاهُ ، وَ"اللاَّتِي" وَ"اللاَّت" وَ"اللاَّئِي" وَ"اللاَّءِ" وَ"اللاَّيَ" وَاللَّوَاتِي" لِجَمْعِهِ.

وَاللاَّمُ بِمَعْنَى "الَّذِي" فِي قَوْلِهِمْ: "الضَّارِبُ أَبَاهُ زَيْدٌ" ، أَيْ: الَّذِي ضَرَبَ أَبَاهُ ، وَ"مَنْ" وَ"مَا"(٢) فِي قَوْلِكَ: عَرَفْتُ مَا عَرَفْتُهُ ، وَمَنْ عَرَفْتُهُ. وَ"أَيُّهُمْ" فِي قَوْلِكَ: أَضْرِبْ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ، وَ"ذُو" الطَّائِيَّةُ الكَائِنَةُ بِمَعْنَى الَّذِي فِي نَحْوِ(٣): قَوْلِ عَارِقٍ(٤):

❁ لأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ(٥) ❁

وَ"ذَا" فِي قَوْلِكَ: مَاذَا صَنَعْتَ؟ ، بِمَعْنَى: أَيُّ شَيْءٍ الَّذِي صَنَعْتَهُ؟.»(٦)

---

(١) في المطبوع: (ومن العرب).

(٢) في المطبوع: (وما ومن).

(٣) في المطبوع: (في قول عارف).

(٤) هو عارق الطائي ، واسمه قيس بن جروة بن سيف الأجئي الطائي ، شاعر جاهلي ، اشتهر بلقبه "عارق" ، كان من سكان أجا ، عاصر عمر بن هند ملك الحيرة ، توفى نحو ٥٠ قبل الهجرة ، ترجمته في معجم الشعراء (٣٢٦) ، ورغبة الآمل (١٤٩/٧) ، وشرح الحماسة للتبريزي (٢١/٤) ، وخزانة الأدب (٤٣٨/٧) ، والأعلام (٢٠٥/٥).

(٥) صدره

❁ لَئِنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعضَ ما قَدْ صَنَعْتُمُ ❁

وهو لعارق الطائي في الكامل (١١٤١/٣) ، والأغفال (٢٦٠/١ ، ٣٧٣) ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص (٣٧٩) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (١٧٤٦) ، وخزانة الأدب (٤٣٨/٧) ، وهو لعمرو بن ملقط أو عارق الطائي في نوادر أبي زيد ص (٦١) ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٣٩٧/١) ، وشرح ابن يعيش (١٤٨/٣). وعارقه: منتزعه من العظم.

(٦) المفصل ص (١٧٢ – ١٧٣).

{**قُلْتُ**: ذَكَرَ فِي الكَشَّافِ(١) شَيْئاً لَمْ يَذْكُرْهُ فِي المَوْصُولاَتِ: «فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ(٢): ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾، أن ﴿ذَٰلِكَ﴾ هَاهُنَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي، وَ﴿نَتْلُوهُ﴾ صِلَتُهُ، وَ﴿مِنَ ٱلْءَايَٰتِ﴾ الخَبَرُ»، وَلَعَلَّ مَا قَالَهُ حَمْلاً عَلَى أَنَّ المَوْصُولَ وَاسْمَ الإِشَارَةِ مِن المُبْهَمَاتِ جَمِيْعاً، وَهُمَا مِن وَادٍ وَاحِدٍ، فَاعرِفْهُ.

وَكَذَا قَالَ(٣): «فِي قَولِهِ(٤): ﴿هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ﴾ أَنَّ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مَوْصُولٌ، وَ﴿حَٰجَجْتُمْ﴾ صِلَتُهُ.»}(٥)

شع(٦): «المَوْصُولاتُ بُنِيَتْ لاحْتِيَاجِهَا إِلَى مَا يُكَمِّلُهَا كَاحْتِيَاجِ الحَرْفِ إِلَى مُتَعَلَّقِهِ. وَالكَلاَمُ فِي المُثَنَّى فِيمَنْ يَقُولُ: "اللَّذَانِ" وَ"اللَّذَيْنِ" فِي اللُّغَةِ الفَصِيْحَةِ كَالكَلاَمِ فِي "هَذَيْنِ" وَ"هَذَانِ" فِي الإِعْرَابِ وَالبِنَاءِ، وَكَذَلِكَ الكَلاَمُ فِي "الَّذِينَ" فِيمَنْ قَالَ: "اللَّذُونَ" وَ"اللَّذِيْنَ"، وَهِيَ اللُّغَةُ القَلِيلَةُ.»

قُلْتُ: وَمِنَ الشَّوَاهِدِ فِي اسْتِعْمَالِ "أُلَى" بِمَعْنَى "الَّذِيْنَ" بَيْتُ الحَمَاسَةِ(٧):

وَأَنْتُمْ أُلَى جِئْتُمْ مَعَ البَقْلِ وَالدَّبَا   فَطَارَ وَهَذَا شَخْصُكُمْ غَيْرُ طَائِرِ

وَقَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ(٨):

---

(١) ينظر الكشاف (١/٤٣٣).

(٢) الآية (٥٨) من سورة آل عمران.

(٣) ينظر الكشاف (١/٤٣٦).

(٤) الآية (٦٦) من سورة آل عمران.

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٨١).

(٧) ينظر ديوان الحماسة ص (٣١٥)، وهو لزياد الأعجم في ديوان شعره ص (٧٢)، والدبا: صغار الجراد.

(٨) ينظر ديوانه بشرح الواحدي (١/٩٤)، (٩٦).

أَيْنَ الأَكَاسِرَةُ الجَبَابِرَةُ الأُلَى   كَنَزُوا {الكُنُوزَ فَمَا بَقِيْنَ و لاَ بَقَوا}[١]

وَعُذْرُ الوَاوِ المُقْحَمَةِ فِي "أُولَى" خَطَأٌ ، نَحوُهُ مَا مَرَّ فِي "أُولئِكَ" ، أَعْنِي طَلَبَ الفَرْقِ. وبَيَانُهُ بَيِّنٌ ، فَافْهَمْ.

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ[٢]: « أَصْلُ "الَّذِي" وَ"الَّتِي": لَذِيْ ولَتِي ، مِثْلُ: شَجِيْ وَعَمِيْ، وَالأَلِفُ وَاللاَّمُ فِيهِ لَيْسَا لِلتَّعرِيْفِ ؛ لأَنَّ المَوصُولَ مُعَرَّفٌ بِنَفْسِهِ ، بَلْ تَعرِيْفُهُ أَقْوَى مِن تَعْرِيْفِ اللاَّمِ ، وَإِنَّمَا يَتَعَرَّفُ بِصِلَتِهِ كَـ"مَا" وَ"مَنْ" ، وَإِدْخَالُ اللاَّمِ لِتُطَابِقَ الصِّفَةُ المَوصُوفَ[٣]» ، وَلِكَثْرَةِ استِعمَالِهِمْ إِيَّاهُ هَكَذَا بِاللاَّمِ صَارَ كَأَنَّهُ مِنْ أَصْلِ الكَلِمَةِ، وَفِيهِ تَحْسِيْنُ اللَّفْظِ أَيْضَاً ، وَهُوَ مِمَّا يُعْتَدُّ بِهِ فِي مَوَاضِعَ.

قُلتُ: وَفِي عِلَلِ التَّصَارِيْفِ ، فِي فَصْلِ أَلِفَاتِ الوَصْلِ: أَنَّ الاسْمَ فِي "الَّذِي" إِنَّمَا هُوَ "ذِي" وَاللاَّمُ زَائِدَةٌ ، أُدْخِلَتْ عِمَاداً لِلاَمِ التَّعْرِيْفِ ، {فَاعرِفْهُ.}[١]

شع[٤]: « إِنَّمَا ابْتَدَي بِـ"الَّذِي" فِي ذِكْرِ المَوصُولاتِ ؛ لأَنَّهَا أُمُّ البَابِ ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ أَكْثَرَ استِعمَالاً فِي كَلاَمِهِمْ.»

تخ[٥]: « زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَصلَهُ "ذَا" ، وَاستَدَلَّ بِشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّكَ تَقُولُ: مَاذَا رَأَيْتَ؟ ، بِمَعْنَى: مَا الَّذِي[٦] رَأَيْتَ؟.

الثَّانِي: أَنَّكَ تَقُولُ فِي تَصْغِيْرِه: "اللَّذَيَّا" بِالفَتْحِ وَالتَّشْدِيْدِ كَمَا يُصَغَّرُ "ذَا" كَذَلِكَ.

و "**اللَّذَيْنِ**" تَسْتَوِي فِيهِ الأَحوَالُ.

---

[١] ساقط من "ع".

[٢] ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٥/أ) ، وينظر النص في المقاليد (٢٤٩/أ).

[٣] أي: لما احتاجوا أن يصفوا بها المعارف أدخلوا فيه اللام لتتطابق الصفة والموصوف.

[٤] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٨١/١).

[٥] ينظر التخمير (١٨٩/٢ – ١٩٠).

[٦] في "ع": (بمعنى الذي) بدون "ما".

وَقَدْ يُقَالُ فِي الرَّفْعِ(١) "اللَّذُونَ" وَهِيَ لُغَةُ بَنِي عُقَيْلٍ وَبَنِي كِنَانَةَ ، قَالَ قَائِلُهُمْ(٢):

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا
يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

كَأَنَّ قَائِلَهُ قَابَلَ بِهِ الجَمْعَ الثَّانِي وَهُوَ "اللاَّءُونَ" ، فَكَمَا أَنَّ "ذَاكَ" يَخْتَلِفُ فِي أَحْوَالِهِ فَكَذَلِكَ(٣) "هَذَا" ، كَمَا أَنَّ مَنْ خَفَّفَ فِي التَّثْنِيَةِ فَقَدْ قَابَلَ بِهِ التَّخْفِيفَ فِي المُفْرَدِ وَمَنْ شَدَّدَ فِيهَا فَقَدْ قَابَلَ التَّشْدِيْدَ فِيهِ.

وَنُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ أَنَّ "الَّذِي" إِذَا شُدِّدَ أُعْرِبَ بِوُجُوهِ الإِعْرَابِ رَفْعاً وَنَصْباً وَجَرّاً، وَإِنَّمَا أُعْرِبَ مَعَ قِيَامِ مُوجِبِ البِنَاءِ فِيهِ ؛ لأَنَّهُ كَأَنَّ هَذِهِ اللُّغَةَ نَاظِرَةٌ فِي لُغَةِ(٤) مَنْ يَقُولُ: فِي جَمْعِهِ "اللَّذُونَ" / [١٧٠/أ] وَ"اللَّذِينَ" ، وَذَلِكَ أَنَّ إِعْرَابَهُ الجَمْعَ أَوْرَثَ شُبْهَةً ؛ وَلأَنَّ الجَمْعَ المُعْرَبَ مِن خَصَائِصِ المُتَمَكِّنَةِ.»

وَرَأَيْتُ بِخَطِّ الإِمَامِ البَارِعِ تَاجِ الدِّيْنِ المَعْرُوفِ بِالنَّحْوِيِّ(٥) ، {وَقَدْ أَثْبَتُّ الرِّوَايَةَ مَنْقُولَةً}(٦) عَنْ شَرَفِ الأَفَاضِلِ ، عَنْ يَعْقُوبَ الجَنْدِيِّ ، قَالَ أَنْشَدَ قُطْرُبُ(٧)

---

(١) أي: في "الذين".

(٢) البيتان لرؤبة في ملحقات ديوانه ص (١٧٢) ، والمقاصد النحوية (٤٢٦/١) ، وخزانة الأدب (٢٣/٦) ، وهما لليلى الأخيلية في ديوانها ص (٦١) ، وهما لأبي حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد ص (٤٧) ، وهما لرؤبة أو لليلى الأخيلية أو رجل من بني عقيل في الدرر (١٨٧/١)، (٢٥٩) ، وبلا نسبة في الأزهية ص (٢٩٨) ، وشرح ابن عقيل (١٣٧/١) ، وشرح التصريح (١٣٣/١) ، وشرح الأشموني (١٤٩/١) ، والهمع (٢٠٢/١) ، (٢٦٩).

(٣) في "ع": (كذلك).

(٤) تنظر هذه المسألة والخلاف فيها بين البصريين والكوفيين في:الإيضاح (٦٦٩/٢) ، وائتلاف النفرة ص (٦٥) المسألة (٥٣) ، وشرح ابن يعيش (١٣٩/٣) ، وارتشاف الضرب (١٠٠٢) وما بعدها وشرح التسهيل (١٨٦/١ – ١٩٦).

(٥) في "ع": (المعروف بالنحوي الجرجاني).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٩١٣).

فِي استِشْهَادِ "الَّذِي" مُشَدَّداً قَوْلَ الشَّاعِرِ(١):

وليْسَ المَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَغْنَاكَ إِلاَّ لِلَّذِيِّ
يُرِيْدُ بِهِ العَلاءَ ويَصْطَفِيْهِ لأَقْرَبِ أَقْرَبِيْهِ ولِلْقَصِيِّ

وَكَذَلِكَ مَرَّ بِي فِي شَرْحِ ابنِ جِنِّي لِشِعْرِ أَبِي الطَّيِّبِ.

تخ(٢): « وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ كَتَبُوا "الَّذِي" و "الَّذِينَ" مُفْرَداً وجَمْعاً بِلامٍ وَاحِدَةٍ ، وَإِذَا صَارُوا إِلَى التَّثْنِيَةِ كَتَبُوهَا بِلامَيْنِ ، وكَذَلِكَ فِي التَّثْلِيثِ إِذَا كَانَ مُعْرَباً ؛ وَالسِّرُّ فِيهِ أَنَّ "الَّذِي" مُشَبَّهٌ بِالحُرُوفِ ، وَلامُ التَّعْرِيفِ لاَ تَدْخُلُهَا(٣) ، وبِالتَّثْنِيَةِ تَزُولُ الشُّبْهَةُ(٤) ؛ لأَنَّهَا لاَ تُثَنَّى ، وَالجَمْعُ الَّذِي لَيْسَ عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَةِ كَالوَاحِدِ ، فَلِذَلِكَ جَاءَ بِلاَمٍ وَاحِدَةٍ.»

حم(٥): وَإِنَّمَا دَخَلَ اللاَّمُ فِي المُثَنَّي كَي لاَ يُشْكِلَ بِالجَمْعِ. وخُصَّ المُثَنَّى بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ دُونَ الجَمْعِ لأَنَّهُ أَحمَلُ(٦) ، لقُربِهَا مِن المُفْرَدِ. وهَذَا الالتِبَاسُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي حَالِ النَّصْبِ والجَرِّ فَاعرِفْهُ.

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٧): « إِنَّمَا شُدِّدَتْ "النُّونُ" فِي "اللَّذَانِّ" عِوَضاً عَنِ المَحْذُوفِ، فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ المِيمِ المُشَدَّدَةِ فِي "اللَّهُمَّ". وَيَجُوز أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّثْقِيلُ لِلتَّفْرِقَةِ بَيْنَ النُّونَيْنِ ، نُونٌ هِيَ عِوَضٌ عَنِ المَحْذُوفِ ، وَنُونٌ هِيَ عِوَضٌ عَنِ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ.»

---

(١) البيتان بلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص (١١٠) ، ورصف المباني (١٦٣) ، والإنصاف (٢/٦٧٥) ، والأمالي الشجرية (٣/٥٤) ، والأزهية (٢٩٣) ، واللسان (ضمن) (١٣/٢٥٩) ، و(لذا) (١٥/٢٤٥) ، وهمع الهوامع (١/٢٦٧) ، وخزانة الأدب (٥/٥٠٤) ، والدرر (١/٢٥٥).

(٢) ينظر التخمير (٢/١٩٠).

(٣) أي: لا تدخل على الحروف.

(٤) في"ع": (الشبه).

(٥) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩١٣).

(٦) أي: أقوى منه.

(٧) لم أتبينه بنصه في كتبه التي اطلعت عليها ، وينظر شرح مقامات الزمخشري ص (٢٢١) ، والنص في المقاليد (٢٤٩/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص(٩١٤).

تغ[١]: « "**اللاَّتِي**" وَ "**اللاَّت**" بِالمُثَنَّاةِ[٢] الفوقَانِيَّةِ وَ"**اللاَّئِي**" كَالنَّاعِي ، وَ"**اللاَّءِ**" كَاللاَّعِ ، وَ"**اللاَّي**" كَـ"الآي" جَمْعُ آيَةٍ بِتَصْرِيحِ اليَاءِ. وَ"**اللَّوَاتِي**" بِالمُثَنَّاةِ[٢] مِنْ فَوق» ، فَاعرِفْهُ.

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ[٣]: « فِي قَولِهِ: "**الضَّارِبُ أَبَاهُ**" ، اللاَّمُ حَقُّهَا أَنْ لاَ تَدخُلَ إِلاَّ عَلَى الأَسْمَاءِ ؛ لأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ ، وَهُوَ لاَ يَتَأَتَّى فِي غَيْرِ الاسْمِ ، فَلَمَّا اسْتُعِيرَتْ "لِلَّذِي" وَ"الَّذِيْنَ" مُتَحَوِّلَةً عَنْ مَوْضِعِهَا لَمْ يَخْلُ مِمَّا هُوَ أَصْلٌ فِيهَا مِنْ إِيلاَئِهَا الأَسْمَاءَ ، فَأُخْرِجَ الفِعْلُ بِذَلِكَ فِي مِعْرَضِ الأَسْمَاءِ ، أَيْ: اسْمِ الفَاعِلِ مُرَاعَاةً لِلَّفْظِ لاَ غَيْرُ ، وَالمَعْنَى عَلَى الفِعْلِيَّةِ ، فَلاَ فَرْقَ إِذَنْ بَيْنَ قَوْلِكَ: "الضَّارِبُ" وَبَيْنَ "الَّذِي ضَرَبَ"» ، فَاعرِفْهُ.

تغ[٤]: « وَهَاهُنَا مَسْأَلَةٌ عَجِيبَةٌ ، وَهُوَ أَنَّ اللاَّمَ هُنَا بِمَعْنَى "الَّذِي" ، وَمَحَلُّهَا الرَّفْعُ بِالابْتِدَاءِ ، وَ"ضَارِبٌ" صِلَةُ هَذَا المَوصُولِ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ المُضَارِعِ ، وَ"زَيْدٌ" خَبَرُ المُبْتَدَأ السَّابِقِ ، وَالرَّفْعَةُ فِي "ضَارِبُ" بِمَنْزِلَةِ رَفْعَةِ المُضَارِعِ فِي: "الَّذِي يَضْرِبُ" وَأَمَّا اللاَّمُ المَعرِّفَةُ فِيهِ فَلأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ وَجْهٍ فِعْلٌ مِنْ وَجْهٍ ، فَمِنْ حَيْثُ فِعْلِيَّتِهِ فَرَفْعَتُهُ رَفْعَةُ المُضَارِعِ ، وَمِنْ حَيْثُ اسْمِيَّتُهُ دَخَلَ عَلَيْهِ اللاَّمُ عَمَلاً بِالشَّبَهَيْنِ.»

{**قُلْتُ:** فِي تَقْرِيرِهِ عَلَى قَاعِدَةِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ نَظَرٌ فِي مَوضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: ، أَنَّهُ جَعَلَ المَوصُولَ بِانْفِرَادِهِ مُبْتَدَأً ، وَالثَّانِي أَنَّهُ نَزَّلَ اسْمَ الفَاعِلِ مَنْزِلَةَ المُضَارِعِ فِيهِ ، وَالحُكْمُ عَلَى خِلاَفِ ذَلِكَ فِيهِمَا.

أَمَّا الأَوَّلُ: فَلأَنَّهُمْ يُنَزِّلُونَ المَوصُولَ مَعَ الصِّلَةِ مَنْزِلَةَ شَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَالتَّحْقِيقُ بِهَذِهِ المَثَابَةِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لاَ يَصِحُّ الاقْتِصَارُ عَلَيْهِمَا كَلاَماً ، بَلْ لاَبُدَّ مِن ضَمِيمٍ يَتِمُّ بِهِ الكَلاَمُ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلأَنَّهُمْ قَالُوا فِيهِ: "الضَّارِبُ" بِمَنْزِلَةِ "الَّذِي ضَرَبَ" ، وَهُوَ فَحْوَى الكَلاَمِ أَيْضاً ؛ لأَنَّ الإِخْبَارَ فِيهِ عَنْ مَاضٍ لاَ عَنْ حَالٍ أَوْ مُتَرَقَّبٍ ، ثُمَّ إِذَا وَضَحَ مَا قُلْنَا فَتَمْشِيَتُهُ عَلَى الوَجْهِ المُوَافِقِ لِلمَبَاحِثِ النَّحوِيَّةِ أَنْ يُقَالَ: "الضَّارِبُ" مَرفُوعٌ

---

[١] ينظر التخمير (١٩١/٢).

[٢] أي: بالتاء المثناة الفوقانية.

[٣] ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٤/ب) ، (٣٥/أ).

[٤] ينظر التخمير (١٩١/٢ – ١٩٢).

بِالابْتِدَاءِ ، لأنَّهُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ صُورَةً ومَعْنًى ، بِمَنْزِلَةِ قَولِكَ: الرَّجُلُ ، ومِثْلُهُ يَرتَفِعُ بِالابْتِدَاءِ ، فَكَذَا هَذَا.}(١)

قوله: « و"مَا" و"مَنْ".»

حم: حَاشِيَةُ عَبْدِ القَاهِرِ(٢): « "مَنْ" عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ: استِفْهَامٍ ، وشَرْطٍ ، وخَبَرٍ ، فإِنَّمَا بُنِي فِي الأَوَّلَيْنِ لِتَضمُّنِهِمَا مَعْنَى حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ وحَرْفِ الشَّرْطِ. وأَمَّا الخَبَرُ فَلاحتِيَاجِهِمَا إِلَى الصِّلَةِ احْتِيَاجَ الحَرْفِ إِلَى غَيْرِهِ ، ولأَنَّهُمَا كَبَعْضِ الكَلِمَةِ ، والإِعْرَابُ لاَ يَتَخَلَّلُ.»

قَولُهُ: « و"أَيُّهُمْ" فِي: "**أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ**".»

قَالَ {الإِمَامُ}(١) فَخرُ المَشَايِخِ(٣): « الصَّوَابُ أَنْ يُكْتَبَ مَكَانَ قَولِهِ: "**أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ**" "أَيُّهُمْ أَفْضَلُ" ، حَتَّى تُعَدَّ فِي المَبْنِيَّاتِ ؛ لِمَجِيءِ(٤) صِلَتِهَا نَاقِصَةً حِينَئِذٍ.»

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٥): / « مَعْنَى قَولِهِ: "**اضْرِبْ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ**": اضرَبْ الَّذِي فِي الدَّارِ مِنْهُمْ. [١٧٠/ب]

قَالَ: و "أَيٌّ" يَنْصِبُهُ عَقِيبَ الأَفْعَالِ المُؤثِّرَةِ ، ولاَ تَنصِبُهُ فِي غَيْرِهَا ؛ تَقُولُ: عَرَفْتُ أَيُّهُمْ ، بِالرَّفْعِ.»

تخ(٦): « فِي(٧): ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ لِلْعُلَمَاءِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ:

فَسِيبَوَيهِ(٨) عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ.

---

(١) ساقط من"ع".

(٢) من كتبه المفقودة ، وينظر في شرح الجمل في النحو ص(٢٤٥ – ٢٤٦) ، والنص في المقاليد (٢٤٩/ب) ، (٢٥٠/أ).

(٣) ينظر قوله في المقاليد (٢٥٠/أ).

(٤) في"ع": (المجئ).

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٤/ب).

(٦) ينظر التخمير (١٩٢/٢ – ١٩٤) ، وينظر شرح الجمل في النحو لعبد القاهر ص (٢٥٣ – ٢٥٥).

(٧) الآية (٦٩) من سورة مريم وهى من قوله تعالى: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا).

(٨) ينظر الكتاب (٣٩٩/٢ – ٤٠٠) ، والكشاف (٥١٩/٢ ـ ٥٢٠).

وَالخَلِيْلُ(١) عَلَى أَنَّهُ رَفْعٌ [بِالابْتِدَاءِ](٢) عَلَى أَنَّهُ حِكَايَةٌ بَعْدَ قَوْلٍ.
يُونس(٣) عَلَى أَنَّهُ رَفْعٌ بِالابْتِدَاءِ ، وَالفِعْلُ قَبْلَهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ(٤).

وَالكِسَائِيُّ(٥) وَالفَرَّاءُ عَلَى أَنَّهُ رَفَعٌ بِالابْتِدَاءِ ، وَ﴿ أَشَدُّ ﴾ خَبَرُهُ. وَسَأَذكُرُ هَذِهِ الاخْتِلاَفَاتِ مَعَ الحُجَجِ مُفَصَّلَةً فِي فَصْلِ "أَيّ" وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِنْ شَاءَ الله.

قَوْلُهُ: « وَ"ذُو" **الطَّائِيَّةُ**» ، "ذُو" فِي لُغَةِ طَيِّئ تَأْتِي بِمَعْنَى "الَّذِي"كَمَا فِي البَيْتِ، وَأَوَّلُهُ وهُوَ مِن الحَمَاسَةِ(٦):

لَئِنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ لأَنْتَحِيَنْ .... البيت»

{وَعَنْ سِرَاج الدِّيْنِ السَّكَّاكِي(٧): "لأنتحين العظم" ، يُقَالُ: انْتَحَاهُ وَانْتَحَى لَهُ كَاعْتَمَدَهُ وَاعْتَمَدَ لَهُ(٨).}(٩)

صح(١٠): « يُقَال: انْتَحَى لَهُ أَيْ: عَرَضَ لَهُ. وَعَرَقْتُ العَظْمَ أَعْرُقُهُ – بِالضَّمِّ – إِذَا أَكَلْتُ مَا عَلَيْهِ مِن اللَّحْمِ.»

وَهَذَا الشَّاعِرُ لُقِّبَ بِآخِرِ هَذَا البَيْتِ "عَارِقاً"(١١). وَفِي(١٢) نُسْخَةِ الطَّبَّاخِي(١٣) بِخَطِّهِ: « هَذَا الشَاعِرَ تَهَدَّدَ المَلِكَ عَمْرَو بنَ هِنْدٍ. ومَعْنَاهُ: أَكْسِرُ عَظْمَكُمْ بَعْدَ العَرْقِ،

---

(١) ينظر قوله في الكتاب (٣٩٩/٢) ، وشرح السيرافي (١٦٩/٣) ، والكشاف (٥١٩) ، والإنصاف (٧١١/٢) ، ومشكل إعراب القرآن (٦٢/٢).

(٢) مضاف من "ع".

(٣) في "ع": (ويونس) ، وينظر الكتاب (٤٠٠/٢) ، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٤١١/٣).

(٤) في "ع": (قبله معلق).

(٥) ينظر شرح ابن يعيش (١٤٦/٣) ، والتبيان (٨٧٨/٢) ، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٤١١/٣) ، والإنصاف (٧١١/٢).

(٦) ينظر ديوان الحماسة ص (٣٦١).

(٧) ليس في مفتاح العلوم.

(٨) ينظر أساس البلاغة (نحو) ص (٦٢٤).

(٩) ساقط من "ع".

(١٠) ينظر الصحاح (نحا) (٢٥٠٤/٦) ، (عرق) (١٥٢٣/٤).

(١١) ينظر التخمير (١٩٤/٢).

(١٢) في "ع" (في) بدون الواو.

(١٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩١٦ – ٩١٧).

وهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الإِهْلاَكِ وَالاسْتِئْصَالِ ؛ لأَنَّ هَذَا المَلِكَ قَدْ أَغَارَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ مَا حَالَفَهُمْ بِالعَهْدِ الوَثِيْقِ. وَ "ذُو" هَذِهِ مُشْتَرِكٌ فِيهِ المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ.

قَالَ[1]:

❀ وبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ ❀

وَلاَ شَكَّ أَنَّ البِئْرَ مُؤَنَّثٌ سَمَاعِيّ.»

تخ[2]: « قَوْلُهُ[3]: "**مَاذَا صَنَعْتَ؟**" ، "ذَا" فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، وَ"مَا" خَبَرُهُ، مَعْنَاهُ: الَّذِي صَنَعْتَ مَسْئُولٌ عَنْهُ ، وَالرَّاجِعُ إِلَى المَوصُولِ مَحْذُوفٌ» ، وَأَحْكَامُهُ تَأْتِي فِي فَصْلِهِ مُفَصَّلَةً[4].

---

[1] صدره:

❀ فَإِنَّ الماءَ ماءُ أَبِي وَجَدِّي ❀

وهو لسنان بن الفحل الطائي في شرح الحماسة للمرزوقي (٥٩١) ، وأمالي ابن الشجري (٣/٥٥) ، والإنصاف (١/٣٨٤) ، والمقاصد النحوية (١/٤٣٦) ، وشرح التصريح (١/١٣٧)، وخزانة الأدب (٦/٣٤) ، والدرر (١/٦٦٧) ، وبلا نسبة في المرتجل (٥٨) ، والأزهية (٢٩٥) ، وشرح ابن يعيش (٣/١٤٧) ، واللسان (ذو) (١٥/٤٦٠) ، وشرح الأشموني (١/١٥٨) ، والهمع (١/٢٧٢).

[2] ينظر التخمير (٢/١٩٥).

[3] في "ع" (قوله: تخ).

[4] في "ع" (تأتي مفصلة في فصله).

[صلة الموصول]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــــل** :

وَالمَوْصُولُ مَا لابُدَّ لَهُ فِي تَمَامِهِ اسْماً مِن جُمْلَةٍ تَرْدَفُهُ مِن الجُمَلِ الَّتِي تَقَعُ صِفَات، وَمِن ضَمِيرٍ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ ، وَتُسَمَّى هَذِهِ الجُمْلَةُ صِلَةً ، وَيُسَمِّيهَا سِيبَوَيهُ[١] الحَشْوَ ، وذَلِكَ قَوْلُكَ: الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وجَاءَنِي مَنْ عَهْدُهُ عَمْرٌو.

واسْمُ الفَاعِلِ فِي "الضَّارِب" فِي مَعْنَى الفِعْلِ ، وَهُو مَعَ المَرفُوعِ بِهِ جُمْلَةٌ وَاقِعَةٌ صِلَةً لِلاَّمِ ، ويَرْجِعُ الذِّكْرُ مِنْهُ[٢] إِلَيْهِ كَمَا يَرجِعُ إِلَى الَّذِي.

وقَدْ يُحْذَفُ الرَّاجِعُ كَمَا ذَكَرْنَاه ، وَسَمِعَ الخَلِيلُ[٣] عَرَبِيّاً يَقُولُ: "مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً" ، [٤]وقُرِئَ[٥]: ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ ﴾ بِحَذْفِ شَطْرِ الجُمْلَةِ.

وقَدْ جَاءَتْ "الَّتِي" فِي قَوْلِهِم: "بَعْدَ اللَّتَيَّا وَالَّتِي" مَحْذُوفَةَ الصِّلَةِ بِأَسْرِهَا ، وَالمَعْنَى: بَعْدَ الخُطَّةِ الَّتِي مِنْ فَظَاعَةِ شَأْنِهَا كَيْتَ وكَيْتَ ، وَإِنَّمَا حَذَفُوا لِيُوهِمُوا أَنَّهَا بَلَغَتْ مِن الشِّدَّةِ مَبْلَغاً تَقَاصَرَتْ العِبَارَةُ عَنْ كُنْهِهِ.»[٦]

{قَولُهُ: "فِي تَمَامِهِ اسْماً" إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ المَوصُولَ بِدُونِ صِلَتِهِ لَيْسَ بِاسْمٍ تَامٍّ ، وَإِنَّمَا يَتِمُّ بِالصِّلَةِ ، فَهُو إِذَنْ مَعَ صِلَتِهِ اسْمٌ كَالأَسْمَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى مَعْنَى فِي أَنْفُسِهَا. وَقولُهُ: "اسْماً" نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، أَوْ ضُمِّنَ "فِي تَمَامِهِ" مَعْنَى "فِي صَيْرُورَتِهِ" فَانْتَصَبَ خَبَراً[٧] ، فَاعرِفْهُ.}[٨]

---

[١] ينظر الكتاب (٢/١٠٧).

[٢] في المطبوع (منها).

[٣] ينظر الكتاب (٢/١٠٨) ، وشرح ابن يعيش (٣/١٥٢).

[٤] (أحسنَ) هي الأكثر في القراءة في معاني القرآن وإعرابه (٢/٣٣٦) ، وتفسير القرطبي (٧/١٤٢) ، وبدون نسبة في مشكل إعراب القرآن (١/٢٧٨) ، والتبيان (١/٥٥٠) ، وإعراب القراءات الشواذ (١/٥٢٢).

[٥] الآية (١٥٤) من سورة الأنعام.

[٦] المفصل ص (١٧٣ – ١٧٤).

[٧] ينظر المقاليد (٢٥٠/أ) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩١٧).

[٨] ساقط من "ع".

قَوْلُهُ: "**تَقَعُ صِفَات**" ، أَيْ: مِن الجُمَلِ الَّتِي يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ ، وَهِيَ الخَبَرِيَّةُ لاَ غَيْرُ(١).

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٢): « السَّبَبُ فِي كَوْنِ الصِّلَةِ جُمْلَةٍ ؛ لأَنَّ فِي جَعْلِهَا مُفْرَداً وُجُوهاً مِن الفَسَادِ ، مِنْهَا: لَو قُلْنَا: الَّذِي ضَارِبٌ ، بِغَيْرِ تَقْدِيرِ مُبْتَدَأً كَانَ كَمَنْ ادَّعَى رَفْعَ مُفْرَدٍ بِغَيْرِ تَرْكِيبِ إِسْنَادِي يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ ، وَيُفِيْدُ إِفَادَةَ الإِسْنَادِ ، وَيَسْتَحِقُ الإِعْرَابَ وَلاَ عَامِلَ ، فَلَيْسَ(٣) لَنَا أَنْ نَضُمَّ إِلَيْهِ المَوصُولَ ، وَنَجْعَلَهُمَا كَلاَماً وَلاَ ثَالِثَ مَعَهُمَا ؛ لأَنَّ المَوْصُولَ يَجِيءُ إِمَّا مَحْمُولاً عَلَى عَامِلٍ ، كَحَمْلِكَ "الَّذِي" عَلَى "جَاءَنِي" ، فِي قَولِكَ: "جَاءَنِي الَّذِي هُو ضَارِبٌ" ، أَوْ مَحْمُولاً عَلَيْهِ خَبَرٌ كَقَولِكَ: الَّذِي هُو ضَارِبٌ عِنْدِي.

وَمِنْهَا: أَنْ(٤) يَلْزَمَ أَنْ تُعَرَّى الصِّلَةُ مِن ذِكْرٍ عَائِدٍ إِلَى المَوصُولِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيْرَةٍ ، فِي نَحو: جَاءَنِي الَّذِي زَيْدٌ ، عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ {زَيْدٌ}(٥) صِلَةً وَحْدَهُ.

وَمِنْهَا: أَنْ "الَّذِي" قَدْ وُضِعَ لِيُتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى وَصْفِ المَعَارِفِ بِالجُمَلِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مُحَالاً أَنْ يَتِمَّ بِالمُفْرَدِ» ، فَاعرِفْهُ.

قَولُهُ: "**وَمِنْ ضَمِيرٍ فِيْهَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ**" إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ ؛ لأَنَّ الجُمْلَةَ شَيءٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفسِهِ ، غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى غَيْرِهِ فِي الإِفَادَةِ ، وَالغَرَضُ المَوضُوعُ لَهُ اللغَاتُ هُو الإِفَادَةُ ، فَلَو عُرِّيَتْ عَنِ الذِّكْرِ الرَّاجِعِ لَخَلاَ الكَلاَمُ عَمَّا يُؤذِنُ بِأَنَّهَا مُعَلَّقَةٌ بِشَيءٍ ، وَمِنْ شَأنِهَا التَّعَلُّقُ فِي بَابِ المَوصُولِ(٦).

قَولُهُ: « **وَاسْمُ الفَاعِلِ فِي "الضَّارِب"**» إِلَى آخِرِهِ أَوْمَأَ فِيْهِ إِلَى العُذْرِ عَمَّا يُوهِمُ

---

(١) ينظر الإيضاح العضدي ص (٩٧) ، والمقتصد (١/٣١٤) ، والتخمير (٢/١٩٥) ، والمقاليد (٢٥٠/أ – ب).

(٢) ينظر المقتصد (١/٣١٥) ، وما بعدها ، بتصرف ، والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٩١٧ – ٩١٨).

(٣) في "ع" (وليس).

(٤) في "ع" (أنه).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩١٨).

نَقضاً وَارِداً عَلَى مَا الْتَزَمَ فِي أَوَّلِ الفَصْلِ(١) ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ: "الضَّارِبَ" ، مُفْرَدٌ وَلَيْسَ بِجُمْلَةٍ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرِ ، فَقَالَ: هُوَ فِي حُكْمِ الجُمْلَةِ. وَمَعْنَاهُ: عَلَى مَا مَرَّ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى(٢): ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ لأَنَّهُ لَوْلاَ كَانَ(٣) "**الضَّارِبُ**" فِي مَعْنَى "ضَرَبَ" لَمَا جَازَ عَطْفُ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ عَلَيْهِ(٤).

{قُلْتُ: وَإِنَّمَا قَدَّرُوهُ عَلَى مَعْنَى المَاضِي دُونَ المُضَارِعِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ ؛ لأَنَّ مَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ مَاضٍ ، وَالعَلَمُ(٥) فِيهِ ، ﴿ وَأَقْرَضُوا۟ ﴾ فِي الآيَةِ ، فَاعرِفْهُ}(٦). وَتَقْدِيرُهُ وَاللهُ أَعْلَمُ: "إِنَّ الَّذِينَ اصَّدَّقُوا وَأَقْرَضُوا".

{**قُلْتُ**/ وَإِنَّمَا قُدِّرَ اسْمُ الفَاعِلِ بِالمَاضِي لِتَحَقُّقِهِ وَثُبُوتِهِ كَالاسْمِ ، فَنَاسَبَ اللاَّمَ الَّذِي هُوَ مِن خَصَائِصِ الأَسْمَاءِ(٧). [١٧١/أ]

وَقَدْ أَفْضَتْ بِي نَوبَةُ المُطَالَعَةِ لِشَرْحِ ابنِ زَكَرِيَّا التَّبْرِيزِي(٨) لِقَوْلِهِ فِي الحَمَاسَةِ:

« **تَقُولُ وَدَقَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا   أَبَعْلِي هَذَا بِالرَّحَى المُتَقَاعِسُ**(٩)

قَوْلُهُ: "بِالرَّحَى" لاَ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ"المُتَقَاعِسُ" ؛ لأَنَّه فِي تَعْلِيقِهِ(١٠) بِهِ يَصِيرُ مِنْ صِلَةِ الأَلِفِ وَاللاَّمِ ، وَمَا فِي الصِّلَةِ لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَى المَوصُولِ ، وَلَكِنْ يَجْعَلُهُ تَبْيِيناً ، وَتَتَصَوَّرُ "المُتَقَاعِسُ" اسماً تَامّاً ، وَيَكُونُ مَوْقِعُ "بِالرَّحَى" بَعْدَهُ مَوقِعَ "بِكَ" بَعْدَ

---

(١) ينظر المفصل ص (١٧٣).

(٢) الآية (١٨) من سورة الحديد.

(٣) في "ع" (كون).

(٤) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٥/أ).

(٥) أي: العلامة والدليل عليه.

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٢٠).

(٨) ينظر شرح الحماسة للتبريزي (١١٦/٢).

(٩) الشاهد لهذلول بن كعب العنبري في ديوان الحماسة ص (١٢٧) ، وشرح الحماسة للمرزوقي ص (٦٩٦) ، وشرحها للتبريزي (١١٦/٢) ، وهو لأبي مُحلِّم السعدي في الكامل (٥١/١) ، وبلا نسبة في الخصائص (٢٤٥/١) ، واللامات ص (٤٢).

(١٠) هكذا في الأصل ، وفي شرح التبريزي (تعلقه).

"مَرْحَبًا" ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ كَمَا جَازَ أَنْ تَقُولَ: بِكَ مَرْحَبًا ، وَلَكَ سَقْيًا.

وَلِلْمَازِنِيِّ(١) فِيهِ طَرِيقَةٌ أُخْرَى: وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَ "اللَّامَ" مِنَ "الْمُتَقَاعِسُ" لِلتَّعْرِيفِ، وَلاَ يُؤَدِّي مَعْنَى "الَّذِي" ، كَمَا تَقُولُ: نِعْمَ الْقَائِمُ زَيْدٌ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى الصِّلَةِ ، فَجَازَ وُقُوعُ "بِالرَّحَى" مُقَدَّمًا عَلَيْهِ وَمُؤَخَّرًا عَنْهُ.»

وَفِي الْكَشَّافِ(٢): « فِي قَوْلِهِ(٣): ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ قَوْلُهُ ﴿ فِيهِ ﴾ لَيْسَ مِن صِلَةِ ﴿ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ ؛ لأَنَّ الصِّلَةَ لاَ تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ ، أَلاَ تَرَاكَ لاَ تَقُولُ: وَكَانُوا زَيْدًا مِن الضَّارِبِيْنَ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ ، كَأَنَّهُ قِيلَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ زَهِدُوا؟ ، فَقَالَ: زَهِدُوا فِيهِ.»}(٤)

قَوْلُهُ: "**وَيُسَمِّيْهَا سِيْبَوِيهِ**(٥) **الْحَشْوَ**".

قُلْتُ(٦): سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لأَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا لأَنَّهَا تَقَعُ فِي حَشْوِ الْكَلاَمِ ، أَيْ: وَسَطَهُ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْمَوْصُولَ يَقَعُ فِي صَدْرِهِ ، وَالْخَبَرُ فِي عَجُزِهِ ، وَهَذِهِ الصِّلَةُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ ، لَكِنَّ هَذِهِ الْجِهَةَ مَخْصُوصَةٌ بِالإِخْبَارِ بِالاسْمِيَّةِ.

وَإِمَّا لأَنَّ الْحَشْوَ يُرَادُ بِهِ مَا هُوَ كَالْمُلْغَى ، وَلَيْسَ بِالْمَقْصُودِ ، فَهُوَ كَالتَّبَعِ. وَالأَمْرُ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ ؛ لأَنَّ الْمَوْصُولَ أَصْلٌ ، وَالصِّلَةُ تَتِمَّةٌ وَبَيَانٌ لَهُ ، أَلاَ تَرَاهُمْ يَحذِفُونَهَا رَأْسًا ، وَيَقْتَصِرُونَ فِي الْمَوْصُولِ(٧) فِي نَحْوِ قَوْلِهِ(٨):

---

(١) ينظر قول المازني في اللامات ص (٤٤).

(٢) ينظر الكشاف (٢/٣٠٩).

(٣) الآية (٢٠) من سورة يوسف.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الكتاب (٢/١٠٧).

(٦) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٢٠).

(٧) في "ع" (بالموصول).

(٨) الشاهد للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه (٢/٤٢٥) ، وخزانة الأدب (٦/١٥٧) ، وبلا نسبة في الأصول (٢/٣٥٦) ، وكتاب الشعر للفارسي (٢/٤٣٢) ، وتذكرة النحاة ص (٤٧٧) ، وارتشاف الضرب (٢/٩٩٩) ، واللسان (لذي) (١٥/٢٤٦).

فَإِنْ أَدَعُ اللَّوَاتِي مِنْ أُنَاسٍ أَضَاعُوْهُنَّ لاَ(١) أَدَعُ الَّذِيْنَا

وكما قَالَ الحَرِيري(٢):

وَمَوْرِدِ السَّفْرِ الأُلَى وَاللاَّحِقِ المتبعِ

عَلَى مَا يَأْتِيكَ ، وَهَذَا هُو الوَجْهُ ، بِدَلِيل تَسْمِيَتِهِمْ الزَّوائد من الأَدوَات صِلاَتٌ، وَهَذِهِ الجُمْلَةُ تُسَمَّي أَيْضاً صِلَةً بِهَذَا الاعْتِبَارِ ، أَو لأَنَّهَا تُوصَلُ بِشَيءٍ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: مِنْهُ المَوْصُولُ ، {فَاعرِفْهُ.

وَقِيلَ: سُمِّيَتْ صِلَةً لأَنَّ الصِّلَةَ مَا يُوصَلُ بِغَيْرِه ، وَلاَ يُفِيْدُ المَوصُولُ إِلاَّ بِصِلَتِهِ ، كَالحَبْلِ الَّذِي لاَ يَفِي فَيُوصَلُ بِشَيءٍ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ: صِلَةٌ ، فَإِنَّمَا يَحْصُلُ الانْتِفَاعُ بِهَا ، كَذَا هُنَا(٣) ، فَاعرِفْهُ.}(٤)

قَولُهُ: "**مِنْهُ إِلَيْهِ**" ، أَيْ: مِن اسْمِ الفَاعِلِ إِلَى اللاَّمِ(٣).

تخ(٥): « قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٦): قَولُهُمْ فِي اسْمِ الفَاعِلِ فِيْهِ الأَلْفُ وَاللاَّمُ: أَنَّهُ فِي مَعْنَى الفِعْلِ ، أَيْ: المَاضِي(٧)» ، فَيَجُوزُ: جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيْدَاً أَمْسِ ، وَلَو كَانَ هُو مِثْلُ "ضَارِبٍ" فِي قَوْلِكَ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْداً ، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لاَ يَعْمَلَ إِذَا كَانَ المَعْنَى عَلَى المُضِيِّ ، إِذْ لاَ يَجُوزُ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدَاً أَمْسِ ، فَاعرِفْهُ.

قَولُهُ: "**كَمَا ذَكَرْنَاهُ**".

تخ(٨): « **فَإِنْ سَأَلْتَ**: أَيْنَ ذَكَرَ الشَّيْخُ حَذْفَ الرَّاجِعِ إِلَى المَوْصُولِ؟.

أَجَبْتُ: فِي قَوْلِهِ: "**مَاذَا(٩) صَنَعْتَ**".

---

(١) في "ع" (ألا) مكان (لا).

(٢) ينظر مقامات الحريري (المقامة البصرية) ص (٥٦٣) ، وشرح مقاماته للشريشي (٥/٣٦٩).

(٣) ينظر شرح الأنموذج في النحو للأردبيلي ص (٨٤ ـ ٨٥) ، والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٢٠).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر التخمير (٢/١٩١) ، بتصرف.

(٦) ينظر المقتصد (١/٣٢١) ، (٢/١١٤٦ – ١١٥٣) ، والجمل في النحو ص (٥٨) ، وشرح الجمل في النحو ص (٢٥٣).

(٧) في التخمير (الفعل المضارع).

(٨) ينظر التخمير (٢/١٩٦).

(٩) في "ع" (ما صنعت).

قُلْتُ: وَفِي شع⁽١⁾: « "قَوْلُهُ: **كَمَا ذَكَرْنَاهُ**" ، يَعْنِي فِي فَصْلِ⁽٢⁾: "وَحَذْفُ المَفْعُولِ بِهِ كَثِيْرٌ" ، فِي ⁽٣⁾قَوْلِهِ⁽٤⁾: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ » ، وَكِلْتَا العِنَايَتَيْنِ⁽٥⁾ مُحْتَمِلَةٌ لَكِنْ الأَقْرَبَ مَا ذَكَرَهُ فِي **تغ** ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الحُكْمُ مَنْصُوصاً فِيْهِ ، وَفِي المَفْعُولِ بِهِ ثَمَّ مَنْصُوصٌ.

وَفِي حَاشِيَةِ نُسْخَتِي⁽٦⁾: « المُرَادُ بِهِ مَا ذَكَرَ فِي بَابِ الابْتِدَاءِ⁽٧⁾ فِي قَوْلِهِ: "**وَقَدْ يَكُونُ الرَّاجِعُ مَعْلُوماً فَيُسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِهِ ، نَحو: "البُرُّ الكُرُّ بِسِتِّيْنَ"** ، » [واللهُ أعلمُ]⁽٨⁾

قَوْلُهُ: "**مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ**".

تغ⁽٩⁾ **حم**: « يَعْنِي: هُوَ قَائِلٌ ، وَفِي الآيَةِ: هُوَ أَحْسَنُ.»

قَالَ فِي الكَشَّافِ⁽١٠⁾: « هِيَ قِرَاءَةُ⁽١١⁾ يَحيَى⁽١٢⁾ بن يَعْمُر» ، وَالقِرَاءَةُ العَامَّةُ ﴿أَحْسَنَ﴾⁽١٣⁾ بِفَتْحِ النُّونِ⁽١٤⁾ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ.

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٢/١).

(٢) أي: في فصل من فصول المفصل ، وهو "حذف المفعول به" ، ينظر المفصل ص (٧٠).

(٣) في "ع" (في قول).

(٤) الآية (٢٦) من سورة الرعد.

(٥) في "ع" (الغايتين) ، والمقصود: الكتابتين.

(٦) ينظر النص في المقاليد (٢٥١/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٢١).

(٧) ينظر المفصل ص (٣٦).

(٨) مضاف من "ع".

(٩) ينظر التخمير (١٩٦/٢) ، وشرح الجمل لعبد القاهر ص (٢٤٣).

(١٠) ينظر الكشاف (١٢/٢).

(١١) أي: (أحسنُ) بالرفع.

(١٢) هو يحيى بن يعمر العدواني ، أبو سليمان ، تابعي جليل ، من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي ، قيل: هو أول من نقط المصحف ، توفى سنة ١٢٩هـ ، ترجمته في وفيات الأعيان (٢٢٦/٢) ، وتهذيب التهذيب (٣٠٥/١١) ، ونزهة الألباء (٢٥ – ٢٦) ، وغاية النهاية (٣٨١/٢) ، ومرآة الجنان (٢٧١/١) ، والنجوم الزاهرة (٢١٧/١) ، وبغية الوعاة (٣٤٥/٢).

(١٣) الآية (١٥٤) من سورة الأنعام.

(١٤) سبق الحديث عنها حينما وردت في متن المفصل.

حم(١): وَعُذْرُ العَرَبِيِّ فِي حَذْفِ العَائِدِ الَّذِي هُو رَبُّ الجُمْلَةِ لاَ فَضْلَةٌ أَنَّهُ طَالَ عَلَيْهِ المَوصُولُ مَعَ صِلَتِهِ ، وَكَونُ الخَبَرِ مُستَلزِماً ذَيْلاً ، وَهُو قَولُهُ: "**لَكَ شَيْئاً**".

وَفِي شَرْحِ الأُنْمُوذَجِ(٢): « لاَبُدَّ مِن ضَمِيرٍ فِي الصِّلَةِ.»

وَأَمَّا قَولُهُ(٣):

⁕ **أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ** ⁕

فَذَكَرَ أَبُوعُثْمَانَ المَازِنِي(٤): لَولاَ أَنَّهُ كَثِيرٌ(٥) فِي كَلاَمِهِمْ / لَرَدَدتُّهُ. [١٧١/ب]

وَقَدْ يَجِيءُ فِي كَلاَمِ أَبِي الطَّيِّبِ كَثِيراً ؛ حَكَي ابنُ جِنِّي أَنَّهُ نَبَّهَهُ عَلَى ذَلِكَ ، فَكَانَ يَقُولُ: ذَاكَ أَمْدَحُ ، وتَأْوِيْلُهُ أَنَّ قَولَهُ: "أَنَا" وَ"الَّذِي" فِي المَعْنَى وَاحِدٌ ، فَهُو الَّذِي جَرَّاهُ عَلَى ذَلِكَ ، {فَاعرِفهُ.

قُلْتُ: رَدُّ المَازِنِيِّ لَيسَ لِحَذْفِ الضَّمِيرِ ؛ لأَنَّهُ ثَابِتٌ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِمَكَانِ عَودِ الضَّمِيرِ إِلَى "أَنَا" دُونَ "الَّذِي" ، وَالمَسَأَلَةُ مَعْرُوفَةٌ ، فَاعرِفْهُ.}(٦)

وَمِن الحَذْفِ الحَسَنِ قَولُهُ تَعَالَى(٧): ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ وَإِنَّمَا الَّذِي حَسَّنَهُ أَنْ(٨) يُستَطَالَ الكَلاَمُ عِنْدَهُمْ ، وَقَدْ اجْتَمَعَ(٩) فِيهِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاء ، وَهُو

---

(١) ينظر المقاليد (٢٥١/أ – ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٢١).

(٢) ينظر شرح الأنموذج للأردبيلي ص (٨٤ – ٨٥).

(٣) بعده:

⁕ **ضِرْغَامُ آجَامٍ وَلَيْثٌ قَسْوَرَهْ** ⁕

وهما لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه في ديوانه ص (٧٧) ، وأمالي ابن الشجري (٤١١/٢)، وخزانة الأدب (٦٢/٢) ، والدرر (٢٨٠/١) ، وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي (١٠٧٨) ، والمقاليد (٢٥١/ب).

(٤) ينظر قوله في شرح الحماسة للمرزوقي ص (١١٥ ، ٢٩٧) ، والمقاليد (٥٢٤/ب).

(٥) في "ع" (يكثر).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) الآية (٤١) من سورة الفرقان.

(٨) في "ع" (أنه).

(٩) في "ع" (وقد أجمع).

كَالاسمِ(١) المُفْرَدِ مِثْلُ "زَيْدٍ" ، فَأَرَادُوا تَخْفِيْفَهُ(٢) بِحَذْفِ بَعْضِ الأَرْبَعَةِ ، ثُمَّ لاَ يُمْكِنُهُمْ حَذْفُ المَوصُولِ ، لأَنَّهُ المَقْصُودُ ، وَلاَ صِلَةً لأَنَّهُ لاَ يَتِمُّ إِلاَّ بِهَا ، وَلاَ الفَاعِلَ ، فَلِذَلِكَ أَسْقَطُوا المَفْعُولَ(٣).

{**قُلْتُ**: وَمِنْ حَذْفِ الضَّمِيْرِ مَا جَاءَ فِي بَيْتِ أَبِي الطَّيِّبِ(٤):

إِنَّ الَّذِيْنَ أَقَمْتَ وَاحْتَمَلُوا ... أَيَّامُهُمْ لِدِيَارِهِمْ دُوَلُ

قَالَ الوَاحِدِيُّ(٥): أَيْ: أَقَمْتَ بَعْدَهُمْ وَارْتَحَلُوا.}(٦)

تخ(٧): « وَمِنْ شَوَاهِدِ الحَذْفِ قَوْلُهُ: "ثَمَنٌ صَالِحٌ ، " أَيْ: ثَمَنٌ هُوَ صَالِحٌ.»

حم(٨): وَقَرَأَ (٩)رُؤْبَةُ(١٠): ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ بِالرَّفْعِ. ﴿ مَّا ﴾ بِمَعْنَى "الَّذِي" ، قَالَ ابنُ جِنِّي(١١): أَيْ: لاَ يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ الَّذِي هُوَ بَعُوضَةٌ مِثَالاً.

وَنَحوُه قَوْلُهُ(١٢):

"لَمْ أَرَ مِثْلَ الفِتْيَانِ فِي غِيَرِ الـ ... أَيَّامِ يَنْسَوْنَ مَا عَوَاقِبُهَا"

---

(١) في "ع" ما نصه: (وهو كالأسماء المفرد حصل مثل).

(٢) في "ع" (الخفيفة).

(٣) ينظر النص في المقاليد (٢٥١/أ).

(٤) هو في ديوانه بشرح أبي العلاء (٣٥٢/٤).

(٥) ينظر ديوان أبي الطيب بشرح الواحدي (٢٩٧/٢).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر التخمير (١٩٦/٢).

(٨) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٥/أ).

(٩) قرأ رؤبة ﴿مَّا بَعُوضَةٌ﴾ بالرفع ، في مجاز القرآن (٣٥/١) ، ومختصر ابن خالويه ص (٤) ، وإعراب القرآن (٢٠٣/١) ، والمحتسب (٦٤/١) ، والكشاف (٢٤٦/١) ، وهي قراءة رؤبة والضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة في تفسير القرطبي (٢٤٣/١) ، وفتح القدير (٥٧/١) ، وأضاف أبو حيان في البحر (١٢٣/١) ، قطرب.

(١٠) الآية (٢٦) من سورة البقرة.

(١١) ينظر المحتسب (٦٤/١).

(١٢) الشاهد لعدي بن زيد في ديوانه ص (٤٥) ، والمعاني الكبير (٢٧٠/٣) ، والأغاني (١٢١/٢)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (٨٢٨) ، وخزانة الأدب (٣٥٣/٣) ، وبلا نسبة في المحتسب (٦٤/١) ، (٢٣٥) ، (٢٥٥/٢) ، وشواهد التوضيح ص (١٢٤).

أَيْ: يَنْسَوْنَ الَّذِي هُو عَوَاقِبُهَا ، وَحَذْفُ الضَّمِيْرِ هُنَا ضَعِيْفٌ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ كَالهَاءِ فَضْلَةً ، فِي نَحو قَولِكَ: ضَرَبْتَ الَّذِي كَلَّمْتَ ، أَيْ: كَلَّمْتَهُ.»

[١]« قَولُهُ: "**بَعْدَ اللتَيَّا وَالَّتِي**" ، أَيْ: بَعْدَ صَغِيْرِ المَكْرُوهِ وَكَبِيْرِهِ. وَقِيْلَ[٢]: "اللُّتَيَّا": هِيَ الدَّاهِيَةُ الكُبْرَى ، وَمِثْلُهُ[٣]:

⊛ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ ⊛ »

تخ[٤]: « وَمِثْلُ هَذَا الحَذْفِ ، حَذْفُ صِفَةِ النَّكِرَةِ ، فِي نَحو: لَو أَبْصَرْتَ فُلاَناً لأَبْصَرْتَ رَجُلاً ، أَيْ: كَامِلاً فِي الرُّجُولِيَّةِ ، بِحَيْثُ لاَ يَفِي الوَصْفُ بِتَقْرِيْرِهَا.»

قُلْتُ: وَفِي شِعْرِ صَاحِبِ الكِتَابِ[٥] جَاءَتْ الصِّلَةُ مَحْذُوفَةً بِأَسْرِهَا ، وَهُو قَولُهُ:

فَلَولاَ اتِّصَالٌ بِالَّذِيْنَ وَخُلْطَةٌ ... لَكَانَتْ لَهُ رُوحٌ لِضِيْقَةِ رُوْحِي

أَيْ: بِالَّذِيْنَ ذَكَرْتُهُمْ ، أَوْ[٦] عَرَفْتُمْ حَقَّ المَعْرِفَةِ ، حَتَّى اسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِهِمْ.

وَفِي إِيْضَاحِ[٧] شَيْخِنَا المُطَرِّزِيّ: « فِي قَوْلِ الحَرِيْرِيّ المُسَمِّطِ فِي آخِرِ كِتَابِهِ[٨]:

---

[١] ينظر شرح الجمل لعبد القاهر ص (٢٥١ – ٢٥٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٢٢).

[٢] ينظر النص في المحتسب (١/٦٤).

[٣] صدره:

⊛ وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوفَ تَدخُلُ بَيْنَهُمْ ⊛

وهو للبيد في ديوانه ص (١٤٥) ، والمعاني الكبير (٢/٨٥٩) ، والجمهرة (١/٢٣٢) ، ومعجم مقاييس اللغة (٢/٢٥٣) ، وديوان المعاني (١/١١٨) ، ونهاية الأرب (٧/١٨٨) ، وسمط اللآلي (١٩٩) ، والبحر (١/٢٢٩) ، والأمالي الشجرية (٢/٣٨٤) ، وشرح شواهد المغني (١/١٥٠)، والمقاصد النحوية (١/٨) ، (٤/٥٣٥) ، وشرح شواهد الشافية ص (٨٥) ، وخزانة الأدب (٦/١٥٩) ، والدرر (١/٢٨٣) ، وبلا نسبة في الإنصاف (١/١٣٩) ، وشرح الشافية للرضي (١/١٩١) ، واللسان (خوخ) (٣/١٤) ، وشرح ابن يعيش (٥/١١٤) ، ومغني اللبيب (٦٦) ، (٢٢٦).

[٤] ينظر التخمير (٢/١٩٦ – ١٩٧).

[٥] ينظر ديوان الزمخشري (٤٥/أ).

[٦] في "ع" (أي) مكان (أو).

[٧] ينظر الإيضاح في شرح مقامات الحريري (٣/١٢٢٨).

[٨] ينظر المقامات الحريرية (المقامة البصرية) ص (٥٦٣) ، وقد ورد آنفاً.

⊛ومَوردِ السَّفْرِ الأُلَى ⊛

« أيْ: الَّذِيْنَ مَضَوا ودَرَجُوا» ، وَهُو مِنْ أَلْفَاظِ الجَمْعِ لِلمَوصُولِ عَلَى مَا مَـرَّ {آنِفاً}(١).

وَعَنْ (٢)الجَوهَرِيِّ(٣): « "الأُلَى" يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَلْبَ "الأُوَل" ، جَمْعُ "الأُوْلَى"، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: "ذَهَبَتِ العَرَبُ الأُلَى"» ، وَبَابُ القَلْبِ وَاسِعٌ.

وَمِنْ هَذَا الحَذْفِ قَوْلُهُ(٤):

⊛يَا فَاضِلَ الخُطَّةِ أَعْيَتْ مَنْ وَمَنْ(٥) ⊛

{واللهُ أَعْلَمُ.}(١)

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهري ، أبو نصر ، لغوي من الأئمة ، يذكر خطه مع خط ابن مقلة، أول من حاول الطيران ومات في سبيله سنة ٣٩٣هـ ، تنظر ترجمته في معجم الأدباء (١٥١/٤) ، والنجوم الزاهرة (٢٠٧/٤) ، وإنباه الرواة (٢٢٩/١) ، ونزهة الألباء ص (٢٩٨)، ويتيمة الدهر (٢٨٩/٤) ، والأعلام (٣١٣/١).

(٣) ينظر الصحاح (ألا) (٢٥٤٤/٦).

(٤) في الأصل (قولهم) وما أثبته من "ع".

(٥) لم أهتد إلى قائله فيما اطلعت عليه من المصادر.

[تخفيف الموصول]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

و"الَّذي" وُضِعَ وُصلَةً إِلَى وَصفِ المَعَارِفِ بِالجُمَلِ ، وَحَقُّ الجُملَةِ الَّتِي يُوصَلُ بِهَا أَنْ تَكُونَ مَعلُومَةً لِلمُخَاطَبِ ، كَقَولِكَ: هَذَا الَّذي قَدِمَ مِن الحَضرَة ، لِمَنْ بَلَغَهُ ذَلِكَ.

ولاستِطَالَتِهِمْ إيَّاهُ بِصِلَتِهِ مَعَ كَثرَةِ الاستِعمَالِ خَفَّفُوهُ مِنْ غَيرِ وَجْهٍ ، فَقَالُوا: "اللَّذِ" بِحَذفِ اليَاءِ ، ثُمَّ "اللَّذْ" بِحَذْفِ الحَركَةِ ، ثُمَّ حَذَفُوهُ رَأساً ، وَاجتَزَوُا عَنْهُ بِالحَرفِ المُلتَبِسِ بِهِ ، وَهُوَ لاَمُ التَّعرِيفِ ، وَقَدْ فَعَلُوا مِثلَ ذَلِكَ بِمُؤَنَّثِهِ ، فَقَالُوا: "اللَّتِ" وَ"اللَّتْ" ، وَ"الضَّارِبَتَهُ هِندٌ" ، بِمَعنَى⁽¹⁾: الَّتِي ضَرَبَتْهُ هِنْدٌ.

وَقَدْ حَذَفُوا النُّونَ مِنْ مُثَنَّاهُ ، وَمَجمُوعِهِ ، قَالَ الفَرَزْدَقُ⁽²⁾:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلا المُلوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلالا⁽³⁾

وَقَالَ:

❁ وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ⁽³⁾ ❁

وَقَالَ عَزَّ وَعَلاَ⁽⁴⁾: ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓا۟ ﴾⁽⁵⁾.»⁽⁶⁾

اعْلَمْ أَنَّ الجُمَلَ نَكِرَاتٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الوَصْفِ⁽⁷⁾ مَعَ الدَّلِيلِ. وَالنَّكِرَةُ لاَ تَصلُحُ صِفَةً لِلمَعرِفَةِ ، وَالجُملَةُ الخَبَرِيَّةُ لَهَا قَابِلِيَّةُ الوَصفِ بِهَا ، فَوَضَعَ الوَاضِعُ "الَّذِي" وَسِيلَةً إِلَى نَيلِ هَذَا المُرَادِ إِنْ وَقَعَ ، كَمَا وَضَعَ "أَيّاً" وُصلَةً إِلَى نِدَاءِ مَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللاَّمُ ، وَكَمَا وَضَعَ "ذُو" لِيَتَوصَّلَ بِهِ إِلَى الوَصْفِ بِأَسمَاءِ الأَجنَاسِ⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ في المطبوع (أي: التي).

⁽²⁾ في المطبوع (قال الأخطل:).

⁽³⁾ سبق ذكره.

⁽⁴⁾ في المطبوع (وقال تعالى).

⁽⁵⁾ الآية (٦٩) من سورة التوبة.

⁽⁶⁾ المفصل ص (١٧٤ – ١٧٦).

⁽⁷⁾ ينظر المفصل ص (١٤٢) ، أي: لا يوصف بالجمل إلا النكرات.

⁽⁸⁾ ينظر التخمير (١٩٧/٢) ، والنص في المقاليد (٢٥٢/أ) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٢٢ – ٩٢٣).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١): « والَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى أَنْ جَعَلُوا المَوصُولَ نَاقِصاً ثُمَّ أَتَمُّوهُ بِالجُمْلَةِ هُوَ الحَاجَةُ إِلَى أَنْ تُوصَفَ المَعْرِفَةُ بِمَعْنَى الجُمْلَةِ ، وَهَذَا بِوَاسِطَةِ "الَّذِي" ، فَأَمَّا "مَنْ" فَحَاجَتُهُمْ فِيهِ الإِخْبَارُ عَنْ مَعْنَى الجُمْلَةِ لاَ غَيْرُ.»

قَوْلُهُ: "**أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً**(٢) **لِلْمُخَاطَبِ**" ، هَذَا قِيَاس كُلِّ صِفَةٍ ، لأَنَّهَا لَمْ يُؤتَ بِهَا لِيُعْلَمَ المُخَاطَبُ شَيْئاً يَجْهَلُهُ ، بِخِلاَفِ الإِخْبَارِ(٣).

بَيَانُهُ(٤): أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي رَجُلٌ عَالِمٌ ، فَإِنَّ الغَرَضَ المُنْصَبَّ إِلَيْهِ الوَصْفُ هُنَا هُوَ تَوضِيحُ المَوْصُوفِ وتَخْصِيصُهُ وبَيَانُهُ ، لاَ تَوضِيحُ لِلصِّفَةِ(٥). وَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَالمُرَادُ الكُلِّي إِعْلاَمُ المُخَاطَبِ وَالتَّوْضِيحُ لَهُ بِانْطِلاَقِ "زَيْدٍ" ؛ لأَنَّ المُخْبَرَ عَنْهُ مَعْلُومٌ عِنْدَهُ.

تغ(٦): « إِذَا كَانَ "الَّذِي" مُحَدَّثاً عَنْهُ كَانَتْ الصِّلَةُ مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطَبِ ، لَكِنَّهُ ، لاَ يَدْرِى مَنْ الَّذِي هِيَ لَهُ ، نَحو قَوْلِكَ: جَاءَنِي الَّذِي كَانَ مَعْنَا أَمْسِ ، وكَذَلِكَ إِذَا كَانَ "الَّذِي" مَفْعُولاً ، نَحو: رَأَيْتُ الَّذِي كَانَ مَعْنَا أَمْسِ ، فَإِنْ كَانَ "الَّذِي" خَبَرُ مُبْتَدَإٍ كَانَ المَعْنَى عَلَى أَنَّكَ عَرَفْتَ قِصَّةً تَعْلَمُ أَنَّهُ لاَبُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهَا صَاحِبٌ مُعَيَّنٌ ، إِلاَّ أَنَّكَ لاَ تَعْرِفُ عَيْنَ ذَلِكَ الصَّاحِبِ ، مِثْلَ أَنْ يُبْلِغُكَ [أَنَّ](٧) رَسُولاً قَدِمَ مِنْ جِهَةِ السُّلطَانِ فِي أَمْرٍ خَاصٍّ ، وَلاَ تَعْرِفُ عَيْنَ(٨) ذَلِكَ الرَّسُولِ ، فَإِذَا أُرِيدَ تَعْرِيفُهُ بِعَيْنِهِ قِيلَ لَكَ: هَذَا الَّذِي وَرَدَ مِنْ جِهَةِ / الوَالِي ، فَيَكُونُ فَائِدَةُ "الَّذِي" نَفْسَ صَاحِبِ قِصَّةٍ قَدْ [١٧٢/أ] عَرَفْتَهَا». {فَاعرِفْهُ.}(٩)

---

(١) ينظر المفصل ص (١٧٤) ، وحواشي الزمخشري على المفصل (٣٥/أ) ، والمحاجاة بالمسائل النحوية ص (١٠٥) ، بتصرف ، وينظر النص في المقاليد (٢٥٢/أ).

(٢) في الأصل (معلوماً) وما أثبته من "ع".

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٢/١).

(٤) ينظر النص في المقاليد (٢٥٢/أ) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٢٣).

(٥) في "ع" (الصفة).

(٦) ينظر التخمير (١٩٧/٢) ، وشرح الجمل في النحو لعبد القاهر ص (٢٥١ – ٢٥٢).

(٧) مضاف من "ع".

(٨) في الأصل (كون) مكان (عين) ، وما أثبته من "ع".

(٩) ساقط من "ع".

قُلْتُ(١): وهَذَا المَعْنَى بِعَيْنِهِ مَوْجُودٌ فِيْمَا إِذَا وقَعَ المُبْتَدَأُ والخَبَرُ مَعْرِفَتَيْنِ ، عَلَى مَا مَضَى فِي الابْتِدَاءِ(٢).

فَالحَاصِلُ(١): أَنَّ القِصَّةَ إِذَا سَبَقَ إِلَى السَّامِعِ عِلْمُهَا لَمْ يَقَعْ فِيهَا إِلاَّ "الَّذِي" ، وَسَائِرُ المَوصُولاَتِ عَلَى خِلاَفِ هَذَا ، لَو قُلْتَ: مَرَرْتُ بِمَنْ ضَرَبَ غُلاَمَهُ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ القَضِيَّةُ(٣) مَعْلُومَةً لِلسَّامِعِ ، فَذَاكَ مَوصُولٌ صِلَتُهُ مَعْلُومَةٌ ، وهَذَا مَوصُولٌ صِلَتُهُ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ ، أَعنِي لِلمُخَاطَبِ.

وفِي(٤) نِهَايَةِ الإِيْجَازِ(٥): « تَحْقِيقُ مَفْهُومِ "الَّذِي" هُوَ الإِشَارَةُ إِلَى مُفْرَدٍ عِنْدَ مُحَاوَلَةِ(٦) تَعْرِيفِهِ بِقَضِيَّةٍ مَعْلُومَةٍ كَقَولِكَ: ذَهَبَ الرَّجُلُ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، "فَأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ" قَضِيَّةٌ ، فَإِذَا حَاوَلْتَ تَعْرِيفَ "الرَّجُلِ" بِهَذِهِ القَضِيَّةِ المَعْلُومَةِ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ "الَّذِي" ، وهَذَا تَحْقِيقُ قَولِهِم(٧): إِنَّهُ مُسْتَعمَلٌ لِوَصْفِ المَعَارِفِ بِالجُمَلِ ، فَإِنَّ الغَوضَ مِنَ الوَصْفِ التَّمْيِيزُ {بِهِ}(٨) وَالتَّعْرِيفُ.»

{**قُلْتُ**: ومِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا البَابِ مَا فِي الكَشَّافِ(٩): « فِي "ق"(١٠): ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ ﴾ إِمَّا هُوَ مُبْتَدَأٌ مُضَمَّنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وقَولُهُ(٩): ﴿ فَأَلْقِيَاهُ ﴾ خَبَرُهُ ، وَإِمَّا هُوَ بَدَلٌ مِن(١١): ﴿ كُلَّ كَفَّارٍ ﴾ » ، فَالوَقْفُ فِي(١٢): ﴿ مُّرِيبٍ ﴾ عَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ جَائِزٌ دُونَ الثَّانِي ، فَاعرِفْهُ.}(٨)

---

(١) ينظر النص في المقاليد (٢٥٢/أ).

(٢) ينظر المفصل ص (٣٩).

(٣) في "ع" (القِصَّة).

(٤) في "ع" (في) بدون الواو.

(٥) ينظر نهاية الإيجاز ص (٧٩).

(٦) في الأصل (مخاطبة) وما أثبته من "ع" ، وهو كذلك في نهاية الإيجاز.

(٧) المفصل ص (١٧٤).

(٨) ساقط من "ع".

(٩) ينظر الكشاف (٨/٤).

(١٠) الآية (٢٦) من سورة ق.

(١١) الآية (٢٤) من سورة ق.

(١٢) الآية (٢٥) من سورة ق.

تخ⁽¹⁾ **حم**: « قَولُهُ: "**مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ**" ، المُرَادُ بِهِ لاَ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ ، بَلْ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيْرَةٍ ، وبَيَانُ وُجُوهِ التَّخْفِيْفِ فِيهِ بَعْدَهُ⁽²⁾ دَالٌّ عَلَى مَا قُلْنَا ، ولاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهِ تَخْفِيْفُهُ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ: "**وَلاستِطَالَتِهِمْ إِيَّاهُ**" يَدْفَعُ ذَلِكَ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ [لَو]⁽³⁾ قُلْتَ لِلسَّرِقَةِ: قُطِعَتْ يَدُ فُلاَنٍ ، مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ⁽⁴⁾ وعِلَّةٍ كَانَ بِمَحَلٍّ مِن التَّنَاقُضِ» ، {فَاعرِفْهُ.}⁽⁵⁾

شع⁽⁶⁾: قَولُهُ: "**اجْتَزَوُا بِالحَرْفِ المُلْتَبِسِ بِهِ ، وَهُوَ لاَمُ التَّعْرِيْفِ**" فِيهِ نَظَرٌ ؛ لأَنَّ "الَّذِي" بِكَمَالِهَا لِلتَّعْرِيْفِ ، لاَ أَنَّ "اللاَّمَ" بِانْفِرَادِهَا لِلتَّعْرِيْفِ ، وقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي قَولِهِ: "**وَالَّذِي وُضِعَ وُصْلَةً**" ، فَكَيْفَ "الَّذِي" تَكُونُ بِكَمَالِهَا وصْلَةً لِلتَّعْرِيْفِ" وتَكُونُ اللاَّمُ وَحْدَهَا لِلتَّعْرِيْفِ.»

قُلْتُ⁽⁷⁾: قَولُهُ: "فِيهِ نَظَرٌ" فِيهِ نَظَرٌ ، لأَنَّ قَولَ الشَّيْخِ⁽⁸⁾ - {رَحِمَهُ اللهُ} -⁽⁵⁾: "**وَاجْتَزَوُا بِالحَرْفِ المُلْتَبِسِ بِهِ**" ، **وَهُوَ** "**اللاَّمُ**" ، لاَ يُنَافِي أَنْ يَكُونَ المَوْصُولُ بِكَمَالِهِ وَصْلَةً ، وَإِنَّمَا يَقَعُ التَّنَافِي أَنْ لَوْ ادُّعِيَ أَنَّ اللاَّمَ هُوَ الَّذِي عَرَّفَ المَوْصُولَ ، وَهُوَ الوَصْلَةُ إِلَى تَعْرِيْفِ المُنَكَّرِ ، بَلْ المَوْصُولُ مَعْرِفَةٌ بِالوَضْعِ ، وَاللاَّمُ دَخَلَهُ لِلمُطَابَقَةِ ، عَلَى مَا مَرَّ فِي الفَصْلِ الأَوَّلِ ، ثُمَّ إِنَّهُ هُوَ مَعَ المَدْخُولِ عَلَيْهِ امْتَزَجَا ، وَصَارَا كَشَيءٍ وَاحِدٍ وُصْلَةً إِلَى تَعْرِيْفِ الجُمْلَةِ ، لاَ أَنَّ⁽⁹⁾ المُعَرِّفَ وَالوُصْلَةَ هُوَ⁽¹⁰⁾ اللاَّمُ وَحْدَهُ.

غَايَةُ مَا فِي البَابِ⁽⁷⁾: أَنَّهُ سَمَّاهُ "مُلْتَبِساً"⁽¹¹⁾ ، وَأَضَافَ إِلَيْهِ حُكْمَ المَوْصُولِ وَلَيْسَ هُوَ بِهِ ، وَلاَ بَأْسَ بِذَلِكَ. أَلاَ تَرَى أَنَّ اللاَّمَ فِي "النَّجْمِ" كَانَ لِلتَّعْرِيْفِ فِي أَوَّلِ

---

(1) ينظر التخمير (٢/١٩٨).

(2) ينظر المفصل ص (١٧٤).

(3) مضاف من "ع".

(4) في "ع" (جهة).

(5) ساقط من "ع".

(6) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٨٢ - ٤٨٣).

(7) ينظر النص في المقاليد (٢٥٢/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٢٤).

(8) ينظر المفصل ص (١٧٤).

(9) في الأصل (لأنّ) وما أثبته من "ع".

(10) في الأصل (وهو) بالواو ، وما أثبته من "ع".

(11) في "ع" (ملتبساً به).

وَهْلَةِ دُخُولِهِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ صَارَ المَجْمُوعُ بِكَمَالِهِ علماً ، وبهذَا لاَ يَخْرُجُ اللاَّمُ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ كَونِهِ مُسَمَّى بِلاَمِ التَّعْرِيفِ ، وكَونِهِ أَجْنَبِيّاً عَنِ المَجْمُوعِ ، بَلْ صَارَ بَعْدَ الامْتِزَاجِ مِن المَجْمُوعِ كَالجِيْمِ مِنْ "جَعْفَر" ، فَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى مَتَانَةِ مَتْنِ الكِتَابِ ، وَالنَّاظِرُ فِيهِ كَالرَّاضِي مِن الغَنِيمَةِ بِالإِيَابِ.

قَولُهُ: "**رَأْساً**" ، نَصْبٌ عَلَى الحَالِ ، ومَعْنَاه: مُنْفَرِداً.

قَولُهُ: "**وَالضَّارِبَتُهُ هِنْدٌ**" ، التَّاءُ فِيهِ عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ ، كَمَا فِي{نَحو}[1]: "ضَرَبَتْ". وَالضَّمِيرُ العَائِدُ إِلَى المَوصُولِ – وَهُوَ اللاَّمُ – مُسْتَكِنٌ ، وَالضَّمِيرُ البَارِزُ المَنْصُوبُ فِيهِ يَرْجِعُ إِلَى مَذْكُورٍ جَرَى ذِكْرُهُ فِي المَجْلِسِ[2] سَابِقاً.

تخ[3] **حم**: « يَعْنِي بِعَمَّيْهِ فِي البَيْتِ: ابْنَ هُبَيْرَةَ التَّغْلَبِي[4] وَالهُذَيْلَ[5] بنَ عُمْرَانَ الأَصْغَرَ. وهَذَا مِن أَمَالِي الشَّيْخِ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: كَيفَ يَكُونَانِ عَمَّيْهِ ، وَأَحَدُهُمَا ابْنُ عُمْرَانَ ، وَالآخَرُ ابْنُ هُبَيْرَه؟

أَجَبْتُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا عَمَّهُ وَالآخَرُ عَمَّ أَبِيْهِ أَوْ جَدِّهِ ، وَكِلاَهُمَا يُسَمَّى عَمّاً.

وَتَمَامُ البَيْتِ الثَّانِي:

۞ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ ۞

وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ[6]:

---

[1] ساقط من "ع".

[2] ينظر النص في المقاليد (٢٥٢/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٢٤).

[3] ينظر التخمير (١٩٩/٢).

[4] هو: الهذيل بن هبيرة بن قبيصة بن الحارث التغلبي ، أبو حسان ، الهذيل الأكبر ، من بني ثعلبة بن بكر ، شاعر فارس ، عاش في الجاهلية ، وهو من قادة الألوف (الجرارين) ، يعرق بالمجدع ، تنظر ترجمته في النقائض (١١٩/٢ – ١٢١) ، وجمهرة أنساب العرب (٣٠٧) ، ومعجم ما استعجم (٢٥٦/١) ، والأعلام (٨٠/٨ – ٨١).

[5] هو الهذيل بن عمران التغلبي ، كان من الرؤساء في الجاهلية ، وكان أيضاً من (الجرارين) ، قتلته بنوا مازن بن مالك بن عمرو بن تميم في يوم "الصليب" ، وهو جبل عند كاظمة ، كانت به وقعة بين بني عمرو بن تميم وبكر بن وائل ، تنظر ترجمته في المحبَّر ص (٢٥٠) ، ومعجم البلدان (٤٢٧/١) ، والأعلام (٨٠/٨).

[6] هو في ديوان أبي الطيب بشرح الواحدي (٣٨٤/١ ، ٣٨٧) ، وديوانه بشرح البرقوي (٤٤٧/٢).

فوَا أسَفَا أنْ لاَ أُكِبَّ مُقَبِّلاً   لِرَأْسِكِ والصَّدْرِ اللَّذَا مُلِئَا حَزْمَا

{يَرْثِي جَدَّتَهُ.}(١)

[١٧٢/ب] قَوْلُهُ: / (٢)﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾.

شع(٣): « إنْ جُعِلَ ضَمِيرُ الفَاعِلِ عَائِداً إِلَى ﴿ ٱلَّذِى ﴾ فهُوَ كَمَا ذُكِرَ(٤) ، وَإِنْ جَعَلْنَا الضَّمِيرَ العَائِدَ إِلَى ﴿ ٱلَّذِى ﴾ ضَمِيرَ مَفْعُولٍ مَحْذُوفٍ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ "الَّذِي" عَلَى بَابِهِ ، ويَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَخُضْتُمْ خَوْضاً مِثْلَ الخَوضِ الَّذِي خَاضُوا ، فَيَكُونُ مَصْدَراً لاَ غَيْرُ.»

قُلْتُ: وَذَكَرَ فِي حَلِّ عُقَدِ القُرآنِ(٥): أَيْ: كَالفَرِيقِ الَّذِي خَاضُوا ، أَوْ كَالخَوْضِ [الَّذِي](٦) خَاضُوا ، كَمَا ذُكِرَ هُنَا ، {وَالتَّأوِيلاَنِ ذُكِرَا فِي الكَشَّافِ(٧).}(١)

وَمِنْ جُمْلَةِ هَذَا الحَذْفِ قَوْلُ الحَمَاسِيِّ:

عَسَى الأيَّامُ أَنْ يُرْجِعْـ   ـنَ قَوْماً كالَّذِي كَانُوا(٨)

{وَنَحْوُهُ فِي شِعْرِ الشَّيْخِ(٩):

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) الآية (٦٩) من سورة التوبة.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٣/١).

(٤) أي: أن (الذي) بمعنى "الذين".

(٥) لم أهتد إلى معرفة هذا المصدر فيما اطلعت عليه ، ولعله من كتب الزمخشري التي لم تصل إلينا ، أو أنه نقل عنه.

(٦) مضاف من "ع" ، وهو كذلك في الكشاف.

(٧) ينظر الكشاف (٢٠١/٢).

(٨) هو للفند الزماني "شهل بن شيبان" في أمالي القالي (٣٢/١) ، وحماسة البحتري ص (٥٦) ، والحيوان (٤١٥/٦) ، وسمط اللآلي ص (٥٧٨) ، وشرح الحماسة للمرزوقي ص (٣٢) ، وشرح شواهد المغني (٩٤٤/٢) ، والمقاصد النحوية (١٢٢/٣) ، وبلا نسبة في مغني اللبيب (٨٦٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٢٦).

(٩) ديوان الزمخشري (٤/ب).

لِيَهْنَ مَوَالِيْكَ الَّذِي لَمْ تَزَلْ [لَهُمْ]⁽¹⁾   قُلُوبٌ وَأَحْشَاءٌ إِلَيْهِ ضِمَاءُ}⁽²⁾

وَمِنْ الشَّوَاهِدِ عَلَى حَذِفْ اليَاءِ وَالحَرَكَةِ أَيْضَاً قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ⁽³⁾:

لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَا الوَرَى اللَّذْ مِنْكَ هُوْ   عَقِمَتْ بِمَوْلِدِ نَسْلِهَا حَوَّاءُ

وَقول الآخر⁽⁴⁾:

وَلاَ تَكُـــونَنَّ مِن اللَّذْ كِيْدَاً
كَاللَّذْ تَزَبَّي زُبْيَةً فَاصْطِيْدَا

وفِي شَرْحِ ابنِ جِنِّي⁽⁵⁾ لِبَيْتِ أَبِي الطَّيِّبِ: « حَيْثُ يَقُولُ:

❁ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَا الوَرَى اللَّذْ مِنْكَ هُوْ ❁

أَنْشَدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ⁽⁶⁾ لِمَرْأَة:

أَنْ تَنْفَعِي ذَا حَاجَةٍ وَيَنْفَعَكْ   وَتَجْعَلِيْنَ اللَّذْ مَعِيْ فِي⁽⁷⁾ اللَّذْ مَعَكْ»

{وَرَأَيْتُ فِي شَرْحِ الوَاحِدِيِّ⁽⁸⁾ لِقَولِهِ أَيْضَاً:

«⁽⁹⁾ بِضَرْبِ هَامِ الكُمَاةِ تَمَّ لَهُ   كَسْبُ الَّذِي يَكْسِبُونَ بِالمَلَق

أَنَّ "الَّذِي" إِمَّا هُوَ مَحْذُوفُ النُّونِ ، وَإِمَّا عَلَى لُغَةِ مَنْ يَجْعَلُهُ "الَّذِي" جَمْعَ "لَّذْ"»، وَهَذِهِ لُغَةٌ شَذَّتْ رِوَايَتُهَا عَنْ قَوَانِيْنِ الثِّقَاتِ.}⁽²⁾

---

(١) مضاف من الديوان ؛ ليستقيم البيت.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) هو في ديوان أبي الطيب بشرح الواحدي (١/٢٩٤ ، ٣٠٤).

(٤) وهو لراجز من هذيل في شرح أشعار الهذليين (٢/٦٥١) ، والأضداد للسجستاني (٨٧) ، وخزانة الأدب (٦/٥ ، ٧) ، وبلا نسبة في الكامل (١/٢٧) ، والأغفال (٢/٨٧٨) ، والتمام ص (٤٢) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (١١١) ، والمقصور والممدود ص (٥١) ، والأزهية (٢٩٢) ، وأمالي ابن الشجري (٣/٥٣) ، والإنصاف (٢/٦٧٢) ، وشرح الرضي على الكافية (٣/١٨) ، وشرح ابن يعيش (٣/١٤٠) ، واللسان (زبى) (١٤/٣٥٣).

(٥) ينظر الفسر (١/١٠٧).

(٦) لم أتبينه فيما اطلعت عليه من المصادر سوى الفسر لابن جني.

(٧) في الأصل (مع) مكان (في) ، وما أثبته من "ع".

(٨) ينظر ديوان أبي الطيب بشرح الواحدي (١/٥٣٣ ، ٥٣٤).

(٩) في الأصل (مضرب) وما أثبته من ديوان أبي الطيب.

صح[١]: "الحَيْنُ": الهَلاَكُ ، وَ"فَلْجٌ" بِفَتْحِ الفَاءِ: مَوضِعٌ قَرِيْبٌ مِن البَصْرَةِ ، وَهُوَ مُذَكَّرٌ مَصْرُوفٌ.»

---

[١] ينظر الصحاح (حين) (٥/٢١٠٦) ، (فلج) (١/٣٣٥).

[أحكام الصلة]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصــــــل** :

وَمَجَالُ "الَّذِي" فِي بَابِ الإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ مَجَالِ "اللاَّمِ" الَّتِي بِمَعْنَاهُ ، حَيْثُ دَخَلَ فِي الجُمْلَتَيْنِ: الاسْمِيَّةِ وَالفِعْلِيَّةِ جَمِيعًا ، وَلَمْ يَكُنْ لِلاَّمِ مَدْخَلٌ إِلاَّ فِي الفِعْلِيَّةِ ، وَذَلِكَ قَولُكَ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ "زَيْدٍ" فِي: قَامَ زَيْدٌ ، وزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، الَّذِي قَامَ زَيْدٌ ، وَالَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وَالقَائِمُ زَيْدٌ ، ولاَ تَقُولُ: الْهُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ.

وَالإِخْبَارُ عَنْ كُلِّ اسْمٍ فِي جُمْلَةٍ سَائِغٌ إِلاَّ إِذَا مَنَعَ مَانِعٌ ، وَطَرِيْقَةُ الإِخْبَارِ أَنْ تُصَدَّرَ الجُمْلَةُ بِالمَوصُولِ ، وَتُزَحْلِفَ الاسْمَ إِلَى عَجُزِهَا ، وَاضِعاً مَكَانَهُ ضَمِيرًا عَائِدًا إِلَى المَوصُولِ.

بَيَانُهُ: أَنَّكَ تَقُولُ فِي الإِخْبَارِ عَنْ "زَيْدٍ" فِي: "زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" ، الَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وَعَنْ "مُنْطَلِقٍ": الَّذِي⁽¹⁾ زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ ، وَعَنْ "خَالِدٍ" فِي "قَامَ غُلاَمُ خَالِدٍ": الَّذِي قَامَ غُلاَمُهُ خَالِدٌ ، أَوْ القَائِمُ غُلاَمُهُ خَالِدٌ ، وَعَنْ "اسْمِكَ" فِي: "ضَرَبْتُ زَيْداً" الَّذِي ضَرَبَ زَيْداً أَنَا ، أو⁽²⁾ الضَّارِبُ زَيْداً أَنَا.

وَعَنِ "الذُّبَابِ" فِي "يَطِيْرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ": الَّذِي يَطِيْرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ ، أَوِ الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ ، وَعَنْ "زَيْدٍ": الَّذِي يَطِيْرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ ، أَو الطَّائِرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ.

وَمِمَّا امْتَنَعَ فِيهِ الإِخْبَارُ ضَمِيرُ الشَّأْنِ ؛ لاَسْتِحْقَاقِهِ أَوَّلَ الكَلاَمِ ، وَالضَّمِيرُ فِي "مُنْطَلِقٍ" فِي: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَالهَاءُ فِي: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، وَ"مِنْهُ" [فِي]⁽³⁾: "السَّمْنُ مَنَوانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ" ؛ لأَنَّهَا إِذَا عَادَتْ إِلَى المَوصُولِ بَقِيَ المُبْتَدَأُ بِلاَ عَائِدٍ ، وَالمَصْدَرُ وَالحَالُ فِي نَحْوِ: ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً ؛ لأَنَّكَ لَو قُلْتَ: الَّذِي هُوَ زَيْداً قَائِماً ضَرْبِي ، أَعْمَلْتَ الضَّمِيْرَ ، وَلَو قُلْتَ: الَّذِي ضَرْبِي زَيْداً إِيَّاهُ قَائِمٌ ، أَضْمَرْتَ الحَالَ⁽⁴⁾ ، وَالإِضْمَارُ إِنَّمَا يَسُوغُ فِيمَا يَسُوغُ تَعْرِيفُهُ.»⁽⁵⁾

---

(1) في المطبوع (الذي هو زيد هو منطلق).

(2) في "ع" (والضارب) وما أثبته من المطبوع.

(3) مضاف من المطبوع ، وهو كذلك في بعض شروح المفصل.

(4) في المطبوع (أضمرت الحال ، والحال نكرة أبداً).

(5) المفصل ص (١٧٦).

رَأَيْتُ(١) فِي نُسْخَةِ الإِمَامِ الطَّبَاخِيِّ أَنَّهُ وَجَدَ هَذَا الفَصْلَ فِي نُسْخَةِ أَبِي حَنِيْفَةَ(٢) {رَضِي اللهُ}(٣) عَنْهُ مَضْرُوباً عَلَيْهِ القَلَمُ بِخَطِّهِ ، {وَرِوَايَتُهُ مُثْبَتَةٌ فِي سَائِرِ النُّسَخِ المَقْرُوءَةِ عَلَى الشَّيْخِ وَعَلَى أَصْحَابِهِ – رَحِمَهُم اللهُ –.

(٤)« فِي نَحْوِ(٥) الوَاحِدِيِّ(٦): "وَأَمَّا الأَلِفُ وَاللاَّمُ إِذَا كَانَتَا بِمَعْنَى "الَّذِي" وَ"الَّتِي" فَإِنَّهُمَا يَدْخُلاَنِ عَلَى أَسْمَاءِ الفَاعِلِيْنَ وَالمَفْعُولِيْنَ المُشْتَقَّةِ مِنَ الأَفْعَالِ ، وَلاَ تَقَدَّمُ صِلاَتُهَا عَلَيْهَا ، وَلاَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِشَيْءٍ ، تَقُولُ: القَائِمُ زَيْدٌ ، فَـ"القَائِمُ" مُبْتَدَأٌ ، وَفِيْهِ ضَمِيْرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ قُلْتَ: الضَّارِبُ زَيْداً عَمْرٌو ، وَالضَّارِبَانِ زَيْدَيْنِ عَمْرَانِ ، وَالضَّارِبُونَ الزَّيْدِيْنَ العُمَرُونَ.

فَإِنْ أَرَدْتَ الإِخْبَارَ عَنِ المَفْعُولِ قُلْتَ: الضَّارِبُهُ زَيْدٌ عَمْرٌو ، فَـ"الضَّارِبُ" مُبْتَدَأٌ ، وَ"عَمْرٌو" خَبَرُهُ ، وَ"زَيْدٌ" فَاعِلٌ ، وَالهَاءُ ضَمِيْرُ المَفْعُولِ ، وَالتَّقْدِيْرُ: الَّذِي ضَرَبْتَهُ عَمْرٌو زَيْدٌ ، وَفِي التَّثْنِيَةِ: الضَّارِبُهُمَا زَيْدانِ العُمَرَانِ ، وَالضَّارِبُهُمْ الزَّيْدُونَ العُمَرُونَ ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ المَفْعُولِ بِـ"ضربك" قُلْتَ: الضَّارِبُهُ أَنَا زَيْدٌ.

وَإِنْ كَانَ الفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ قُلْتَ: المُعْطِيْهِ أَنَا دِرْهَماً زَيْدٌ ، المَعْنَى: الَّذِي أَعْطَيْتُهُ أَنَا دِرْهَماً زَيْدٌ ، أَوِ المُعْطِيْهِ أَنَا زَيْداً دِرْهَمٌ ، أَيْ: الَّذِي أَعْطَيْتُهُ أَنَا زَيْداً دِرْهَمٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى(٧): ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ ، قَالَ أَبُو اسْحَاقَ(٨) – رَحِمَهُ اللهُ –: ﴿ فِيهِ ﴾ لَيْسَتْ مِنْ صِلَةِ ﴿ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ ، لأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنْ

---

(١) في "ع": "وحدث".

(٢) أبو حنيفة أحد تلاميذ الزمخشري ، كما أشار صاحب المقتبس ، ولم أقف على ترجمته.

(٣) ساقط من "ع".

(٤) النص في حاشية الأصل ، وقد أشار لموضعه بعد قوله: (قال رضي الله عنه) ، وهو ليس من متن الكتاب ، فأثبته في الموضع المناسب.

(٥) لعله كتابه "الإغراب في علم الإعراب" وقد ذكره ابن العماد في شذرات الذهب (٣/٣٣٠) ، وياقوت في معجم الأدباء (١٢/٢٥٩).

(٦) ينظر الأصول (٢/٢١٤) ، وما بعدها ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٢٧).

(٧) الآية (٢٠) من سورة يوسف.

(٨) ينظر معاني القرآن وإعرابه (٣/٩٨).

صِلَتِهَا مَا جَازَ أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، لاَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: كَانُوا زَيْداً مِنَ الضَّارِبِيْنَ ؛ لأَنَّ "زَيْداً" مِنْ صِلَةِ "الضَّارِبِيْنَ" ، فَلاَ يَتَقَدَّمُ المَوصُولَ(١) ، وَهَذَا فِي الظُّرُوفِ جَائِزٌ ؛ لأَنَّهَا أَقْوَي فِي حَذْفِ العَامِلِ مِنْ غَيْرِهَا ، فَالتَّقْدِيْرُ: وَكَانُوا فِي هَذَيْنِ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِيْنَ، ثُم حُذِفَ العَامِلُ فِي الظَّرْفِ.»}(٢)

قَالَ الإِمَامُ عَبْدُ القَاهِرِ(٣): « هَذَا الإِخْبَارِ أَنْ أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ الغَرَضَ فِيهِ ، فهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ اسماً ذُكِرَ فِي جُمْلَةٍ ، إِمَّا مُحَدَّثاً عَنْهُ ، أَو حديثاً ، أَو مُتَعَلّقاً بِالجُمْلَةِ عَلَى أَحَدِ وُجُوهِ التَّعَلُّقِ ، نَحو أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً ، ثُمَّ تَذْهَبُ عَنِ السَّامِعِ صُورَةُ ذَلِكَ الاسْمِ ومَكَانُهُ ، ويَقَعُ خَلَلٌ فِي مَعْلُومَةٍ مِنْ ذَلِكَ ، فَيَقْصِدُ أَنْ تُجَدِّدَ ذَلِكَ المَعْلُومَ عَلَيْهِ ، وتَنْزِعَ الشُّبْهَةَ العَارِضَةَ فِيمَا بَدَأْتَ ، فَأَعْلَمْتَهُ فَتَقُولُ: فِي قَولِكَ: "قَامَ زَيْدٌ": الَّذِي قَامَ زَيْدٌ ، وَفِي "زَيْدٌ أَخُوكَ": الَّذِي هُوَ أَخُوكَ زَيْدٌ ، كَأَنَّهُ سَمِعَ مِنْكَ قَولَكَ: قَامَ زَيْدٌ ، ووَقَعَ مَضْمُونُ هَذِهِ الجُمْلَةِ مَعْلُوماً لَهُ ، ثُمَّ اعْتَرَضَهُ اشْتِبَاهٌ أَو نِسيَانٌ ، فَلَمَّا قُلْتَ "الَّذِي" صَارَ كِنَايَةً عَنِ المَعْلُومِ {الَّذِي}(٢) ذَهَبَ عَنْهُ ، أَو عَرَضَ فِيْهِ الشُّبْهَةُ ، وَعَامَلْتَهُ مُعَامَلَةَ ذَلِكَ الشَّيءِ الَّذِي أَرَدتَ إِعَادَةَ ذِكْرِه فِيهِ ، وَأَن تُجَدِّدَ رَسْمَ عِلْمِهِ فِيهِ فِي نَفْسِهِ ، وَذَلِكَ مَعْنَى قَولُنَا: أَنَّكَ تَضَعُ ضَمِيْرَ "الَّذِي" أَبَداً مَوْضِعَ المُخْبَرِ عَنْهُ ، لأَجْلِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي حُكْمِ الكِنَايَةِ عَنْهُ فَهُوَ لاَ مَحَالَةَ أَخَذَ مَوضِعَهُ مِن الجُمْلَةِ.

فَإِذَا كَانَ "زَيْدٌ" فِي قَولِكَ: "زَيْدٌ أَخُوكَ" مُبْتَدَأً ، ثُمَّ قلت: "الَّذِي هُوَ أخوك" ، كَانَ ضَمِيْرُ "الَّذِي" مُبْتَدَأً أَيْضاً. وَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ – أَعْنِي أَنْ تُعِيْدَ ذِكْرَ الجُمْلَةِ مَوْضُوعاً ضَمِيْرُ "الَّذِي" فِي مَوْضِعِ الاسْمِ الَّذِي قَصَدْتَ تَحْدِيْدَ عِلْمِهِ عَلَى المُخَاطَبِ – جِئْتَ بِذَلِكَ الاسْمِ صَرِيْحاً ، وتَمَّ عِنْدَ ذَلِكَ غَرَضُكَ ، فَقُلْتَ: الَّذِي هُوَ أَخُوكَ زَيْدٌ ، فَعُقِلَ مِمَّا صَنَعْتَ وَتَصَرَّفْتَ أَنَّ "زَيْداً" مُحَدَّثٌ عَنْهُ فِي جُمْلَةٍ سُبِقَتْ بِالأُخُوَّةِ.

قَالَ: وَقَدْ يَقَعُ "الَّذِي" فِي الكَلاَمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ صُورَةُ الحَالِ هَذِهِ ، أَعْنِي أَنْ يَكُونَ جُزْءَ جُمْلَةٍ ، فَأَعَدْتَ عَلَى المُخَاطَبِ العِلْمَ بِاسمٍ مَذْكُورٍ فِيْهَا ، وَلَكِنْ لاَ يَخْلُو الحَالُ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَاجِعُهُ إِلَى نَحو مِنَ هَذَا الاعْتِبَارِ ، فَاعرِفْهُ.»

---

(١) ينظر الكشاف (٣٠٩/٢).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر المقتصد (١١٤٧/٢) وما بعدها ، بتصرف ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٢٩ – ٩٣٠).

شع(١): « فَائِدَةُ الإِخْبَارِ فِي هَذَا البَابِ أَنْ تَعْلَمَ إِذَا عَلِمْتَ نِسْبَةَ حُكْمٍ إِلَى مُبْهَمٍ ، أَو مَنْسُوباً نُسِبَ إِلَيْهِ حُكْمٌ مُبْهَمٌ ، كَيْفَ يُخْبَرُ عَنْهُ بِالاسْمِ "الَّذِي" يُقْصَدُ بِهِ لِتَبْيِينِ ذَلِكَ المُبْهَمِ ، فَيَجِبُ أَنْ تُصَدَّرَ الجُمْلَةُ بِـ"الَّذِي" وَمَا شَاكَلَهَا ؛ لأَنَّهُ مُبْهَمٌ عِنْدَكَ » ، فَاعرِفْهُ.

تخ(٢): « المَعْنِيُّ بِالإِخْبَارِ أَنْ تَرْفَعَ بِخَبَرِ مُبْتَدَأً مَوصُولٍ جَهَالَةَ شَيءٍ فِي الصِّلَةِ مَجْهُولٌ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: الَّذِي قَامَ زَيْدٌ ، فَفِي "قَامَ" ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى "الَّذِي" ، وهُوَ شَيءٌ مَجْهُولٌ ؛ لأَنَّهُ لاَ يُدرَى أَهُوَ هَذَا أَمْ ذَاكَ ، / فَإِذَا قُلْتَ: "زَيْدٌ" ، فَقَدْ رَفَعْتَ [١٧٣/أ] الجَهَالَةَ بِخَبَرِ مُبْتَدَأً مَوْصُولٍ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا بَالُ النَّحْوِيِّيْنَ جَعَلُوا الخَبَرَ مُخْبَراً عَنْهُ ، أَلاَ تَرَاهُمْ إِذَا قِيلَ: أَخْبِرُوا عَنْ "زَيْدٍ" فِي: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، قَالُوا: الَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ؟

أَجَبْتُ: لأَنَّ الخَبَرَ هُنَا فِي المَعْنَى مُحَدَّثٌ عَنْهُ ، وَكُلُّ خَبَرٍ لاَ يَكُونُ من قَبِيلِ مَا يُحَدَّثُ عَنْهُ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِعْلاً أَو حَرْفاً لَمْ يَجْرِ الحَدِيثُ عَنْهُ ، ولِذَلِكَ لاَ يَجُوزُ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ "عِنْدَ" ، لَو قُلْتَ: المَوضِعُ الَّذِي فِيهِ زَيْدٌ عِنْدَكَ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّ "عِنْدَ" لاَ تَرتَفِعُ ، ولَو قُلْتَ: "المَوْضِعُ الَّذِي قُمْتَ فِيهِ خَلْفَكَ" جَازَ ؛ لأَنَّ "خَلْفاً" قَدْ يَرْتَفِعُ» ، [فَاعرِفْهُ](٣)

قَولُهُ: "**وَلَمْ يَكُنْ لِلاَّمِ مَدْخَلٌ إِلاَّ فِي الفِعْلِيَّةِ**" ، لاَ يُرِيدُ بِهَا الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ صُورَةً وَلَفْظاً وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ لَفْظاً هُوَ اسْمٌ صُورَةً وَمَعْنَاه الفِعْلُ كَالضَّارِبِ ، فَإِنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ الاسْمِ ، ومَعْنَاهُ مَعْنَى الفِعْلِ ، وَاللاَّمُ مَخْصُوصٌ بِمِثْلِ هَذِهِ الصُورَةِ وَإِلاَّ فَاللاَّمُ لَيْسَ مِنْ مَدَاخِلِهِ إِلاَّ الاسمُ(٤) ، فَاعرِفْهُ. فَإِنَّهَا عِبَارَةٌ مُوهِمَةٌ.

فَالحَاصِلُ: أَنَّ قَولَكَ: "زَيْد مُنْطَلِقٌ" جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ ، وَقَولُكَ: "الضَّارِبُ زَيْدٌ" جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ وَلَكِن عَلَى تَقْدِيرٍ وَتَأْوِيلٍ كَمَا ذَكَرْتُ.

قَولُهُ: "**وَلاَ تَقُولُ: الْهُوَ مُنْطَلِقٌ**" لأَنَّ اللاَّمَ مِنْ مَوَاقِعِهِ المُنْكُورُ أَو مَا هُوَ قَابِلٌ لِلتَّنْكِيرِ ، وَالضَّمَائِرُ الَّتِي لَهَا مَرجُوعٌ إِلَيْهِ بِمَعْزَلٍ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ(٥).

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٤/١).

(٢) ينظر التخمير (٩٩/٢ – ٢٠٠).

(٣) مضاف من "ع".

(٤) ينظر شرح ابن يعيش (١٥٧/٣).

(٥) ينظر المقتصد (١١٤٦/٢).

صح(١): « الزُّحْلُفَةُ: كَالدَّحْرَجَةِ وَالدَّفْعِ ، يُقَالُ: زَحْلَفْتُهُ فَتَزَحْلَفَ". قَالَ الأَصْمَعِيُّ: الزُّحْلُوفَةُ آثَارُ تَزَلُّجِ الصِّبْيَانِ مِنْ فَوْقِ التَّلِّ إِلَى أَسْفَلِهِ. وَعَنْ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ: هُوَ مَكَانٌ مُنْحَدِرٌ يُمَلَّسُ ؛ لأَنَّهُمْ يَتَزَحْلَفُونَ فِيهِ.»

حم(٢): « قَالَ: "إِنَّمَا يُؤَخَّرُ الاسْمُ إِلَى عَجزِ الجُمْلَةِ لأَنَّهُ لَو قُدِّمَ عَلَى المَوصُولِ لاَ يُقْلَبُ مُبْتَدَأً ؛ لِوُقُوعِهِمَا مَعْرِفَتَيْنِ ، وَلَو تُرِكَ فِي مَوْضِعِهِ – أَيْ: فِي الوَسَطِ – لَكَانَ خَبَراً قَبْلَ تَمَامِ المُبْتَدَأ ؛ لأَنَّ المَوصُولَ مَعَ صِلَتِهِ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ المُبْتَدَأ ، وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ كَالمُفَسِّرِ لِذَلِكَ المُبْهَمِ ، وَالتَّفْسِيرُ لاَ يَأْتِي إِلاَّ أَخِيراً.»

شع(٣): « ذَكَرَ صَاحِبُ الكِتَابِ الطَّرِيْقَ فِي الإِخْبَارِ مُضَمَّناً ذِكْرَ المَوَاقِعِ فَقَالَ(٤): "**أَن تُصَدَّرَ الجُمْلَةُ بِالمَوصُولِ**" ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَوضِعٍ لاَ يَصلُحُ أَنْ يَتَصَدَّرَ المَوصُولُ فِيهِ لاَ يَصِحُّ الإِخْبَارُ فِيهِ.

ثُمَّ قَالَ: "**وَتُزَحْلِفَ الاسْمَ**" ، لِيُعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَا لاَ يَصِحُّ تَأْخِيرُهُ لاَ يَصِحُّ الإِخْبَارِ فِيهِ.

ثُمَّ قَالَ: "**وَاضِعاً مَكَانَهُ ضَمِيرَاً**" لِيُعْلَمَ أَنَّ مَا لاَ يَصِحُّ إِضْمَارُهُ لاَ يَصِحُّ الإِخْبَارِ فِيهِ(٥)» ، فَاعْرِفْهُ.

التَّاءُ فِي "**ضَرَبْتُ**" وَإِنْ(٦) كَانَ ضَمِيرَاً مُتَّصِلاً فَبِتَأْخِيرِهِ إِلَى آخِرِ الكَلاَمِ يَصِيْرُ مُنْفَصِلاً ؛ لِتَعَذُّرِ بَقَائِهِ عَلَى صِفَةِ الاتِّصَالِ ، لِمَكَانِ الفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُتَعَلَّقِهِ وَهُوَ الفِعْلُ.

قُلْتُ: {حَقُّ الإِخْبَارِ}(٧) عَنِ "الغُلاَمِ" فِي: "**قَامَ غُلاَمُ خَالِدٍ**" لِذَلِكَ غَيْرُ سَائِغٍ ؛ لأَنَّكَ لَو أَخْبَرْتَ عَنْهُ وَهُوَ مُضَافٌ {كَمَا تَرَى}(٧) لَزِمَكَ أَنْ تَضَعَ مَكَانَهُ ضَمِيرَاً ، وَهُوَ(٨)

---

(١) ينظر الصحاح (زحلف) (١٣٦٨/٤).

(٢) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٣٠).

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٤/٢ – ٤٨٥).

(٤) المفصل ص (١٧٦).

(٥) في "ع" "الإخبار عنه".

(٦) في "ع" (فإن).

(٧) ساقطة من "ع".

(٨) في "ع" (هو).

مُضَافٌ لِقِيَامِهِ مَقَامَ {شَيءٍ هُوَ}(١) المُضَافُ ، وَالضَّمَائِرُ لاَ تُضَافُ ، فَلِذَلِكَ امْتَنَعَ الإِخْبَارِ عَنْهُ(٢) {هَذَا مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرِ ، أَمَّا المُسَاغُ فَلاَ مَنْعَ فِيهِ.

وَطَرِيْقُهُ(٣) أَنْ يُقَالَ: الَّذِي قَامَ غُلامُ خَالِدٍ ، أَيْ: قَامَ هُوَ ، فَصُورَتُهُ كَصُورَةِ غَيْرِ المُخْبَرِ عَنْهُ ، وَالمَعْنَى عَلَى الإِخْبَارِ(٤) وَلاَ مَانِعَ فِيهِ ، وَإِنْ تَرَكَ صَاحِبُ الكِتَابِ مِثَالَهُ ، فَاعرِفْهُ.}(١)

قَوْلُهُ: "**يَطِيْرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ**" ، هَذَا المِثَالُ مِنْ مَوضُوعَاتِ سِيْبَوِيهِ فِي كِتَابِهِ(٥) ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا – {رَحِمَهُ اللهُ}(١).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الإِيْضَاحِ(٦): « إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ "السَّمْنِ" فِي قَوْلِكَ: "السَّمْنُ مَنَوانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ" [قلت](٧): الَّذِي هُوَ مَنَوانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ السَّمْنُ ، وَعَنِ "المَنَوَيْنِ": اللَّذَانِ السَّمْنُ هُمَا بِدِرْهَمٍ مَنَوانِ ، وَعَنِ "الدِّرْهَمِ": الَّذِي السَّمْنُ مَنَوانِ مِنْهُ بِهِ دِرْهَمٌ» ، فَاعرِفْهُ.

فِي إِعْمَالِ المَصْدَرِ(٨) شَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَأَتَّى بِوَسَاطَةِ حُرُوفِهِ الَّتِي مِنْهَا يَنْشَأُ الاشْتِقَاقِ ، وَالضَّمِيْرُ لَيْسَ فِي شَيءٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعمُولُهُ ، وَالتَّقْدِيْمُ لاَزِمٌ فِي الإِخْبَارِ عَنْهُ فَيَمْتَنِعُ(٩) ، فَاعْرِفْهُ.

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) في "ع": "امتنع عن الإخبار".

(٣) أي: طريق الإخبار عنه.

(٤) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٣١).

(٥) ينظر الكتاب (١/١٣٩) ، وينظر الإيضاح العضدي ص (١٠٢) ، وشرح ابن يعيش (٣/١٥٨).

(٦) ينظر الإيضاح العضدي ص (١٠٤).

(٧) إضافة يقتضيها السياق ، وهي من الإيضاح.

(٨) ينظر المقاليد (٢٥٤/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٣٩).

(٩) تنظر هذه المسألة في: الكتاب (١/٤٠٢ – ٤٠٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٢٧٩ – ٢٨٠) ، وشرح الرضي على الكافية (٢/٢٤) وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٣٥٢) ، والمقرب لابن عصفور ص (٩١) ، وارتشاف الضرب.

تخ⁽¹⁾: « إِذَا قُلْتَ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فَـ﴿ هُوَ ﴾ هُنَا ضَمِيْرُ الشَّأْنِ ، مَعْنَاهُ: الشَّأْنُ هَذَا أَنَّ اللهَ أَحَدٌ ، وَلَو زَحْلَفْتَ هَذَا الضَّمِيْرَ فَقُلْتَ: الَّذِي هُوَ اللهُ أَحَدٌ ، ﴿ هُوَ ﴾ هُنَا لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّ ﴿ هُوَ ﴾ الوَاقِعَ فِي عَجُزِ الكَلاَمِ هُوَ الَّذِي مَعْنَاهُ الشَّأْنُ ، وَضَمِيْرُ الشَّأْنِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ فِي أَوَّلِ الكَلاَمِ. / وكَذَلِكَ الضَّمِيْرُ فِي "مُنْطَلِقٌ" فِي: زَيْدٌ [١٧٣/ب] مُنْطَلِقٌ ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: "الَّذِي زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ هُوَ ، فَـ"هُوَ" الأَوَّلُ إِذَا عَادَ إِلَى المَوصُولِ بَقِيَ الخَبَرُ بَلاَ عَائِدٍ إِلَى المُبْتَدَأ ، وَإِنْ عَادَ إِلَى المُبْتَدَأ بَقِيَتِ الصِّلَةُ بِلاَ عَائِدٍ فِيْهَا إِلَى المَوصُولِ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: الضَّمِيْرُ الأَوَّلُ يَنْصَرِفُ إِلَى المُبْتَدَأِ ، وَالثَّانِي يَنْصَرِفُ إِلَى المَوصُولِ؟.

أَجَبْتُ: عَوْدُ الضَّمِيْرِ إِلَى المَوصُولِ إِنَّمَا يُغْنِي إِذَا عَادَ إِلَيْهِ مِنْ حَيِّزِ صِلَتِهِ ، فَبَعْدَ ذَلِكَ هَذَا الضَّمِيْرُ الثَّانِي لاَ يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَيِّزِ الصِّلَةِ ، أَو فِي حَيِّزِ الخَبَرِ وَلَئِنْ كَانَ فِي حَيِّزِ الصِّلَةِ فَأَيْنَ الخَبَرُ؟ ، وَلَئِنْ كَانَ فِي حَيِّزِ الخَبَرِ فَأَيْنَ العَائِدُ؟.

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَإِذَا زِدْتَ فِيهِ ضَمِيْراً ثَالِثاً فَهَلْ تَصِحُّ المَسْأَلَةُ؟.

أَجَبْتُ: نَعَمْ ، لَكِنْ لاَ تَكُونُ هَذِهِ المَسْأَلَةَ ، بَلْ مَسْأَلَةً أُخْرَى.»

قُلْتُ: {قِيْلَ}⁽²⁾: فِي هَذَا الفَصْلِ وَمَبَادِئِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيْمِ الخَبَرِ عَلَى المُبْتَدَأِ فِيْمَا إِذَا وَقَعَا مَعاً مَعْرِفَتَينِ ، لاَ أَنْ يَكُونَ المُقَدَّمُ مُبْتَدَأً حَتْماً ، وَمَنْ أَنْعَمَ النَّظَرَ فِي تَقْدِيْرِ أَسَاسِ حُكْمِهِ وَبَيَانِهِ بِالعِبَارَةِ الوَاقِعَةِ فِيهِ اطَّلَعَ عَلَى مَا قُلْتُ ، وَفِي ذَلِكَ خِلاَفُ مَذْهِبِ الشَّيْخِ ؛ لأَنَّهُ قَالَ فِي مَسَائِلِ الابْتِدَاءِ عَلَى مَا مَضَى فِي المُبْتَدَأ⁽³⁾ وَالخَبَرِ: « مَعْرِفَتَيْنِ ، أَيُّهمَا قَدَّمْتَ فَهُوَ المُبْتَدَأُ» ، اللَّهُمَّ إِلاَّ إِذَا أُرِيْدَ بِالمُخْبرِ عَنْهُ مَا كَانَ {عَلَى}⁽²⁾ هَذِهِ الصِّفَةِ فِي تِلْكَ الجُمْلَةِ قَبْلَ هَذَا الإِخْبَارِ الطَّارِئِ⁽⁴⁾. {عَلَيهِ ، ثُمَّ هَذَا شَيءٌ لاَ يَتَمَشَّى أَيْضاً فِي بَعْضِ صُوَرِ الفَصْلِ.

⁽¹⁾ ينظر التخمير (٢٠١/٢).

⁽²⁾ ساقط من "ع".

⁽³⁾ ينظر المفصل ص (٣٩).

⁽⁴⁾ بعده في "ع" العبارة الآتية: "لكن اللفظ لا يساعده".

وَذَكَرَ ابنُ الحَاجِبِ فِي مُقَدِّمَتِهِ(١): « فِي جُمْلَةِ المُمْتَنِعِ عَنْهُ الإِخْبَارِ الصِّفَةُ وَالمَوصُوفُ ؛ لأَنَّ وَضْعَ الضَّمِيْرِ مَوْضِعَهُمَا لاَ يَصِحُّ ؛ لأَنَّهُ لاَ يُوصَفُ وَلاَ يُوصَفُ بِهِ».}(٢)

ثم(٣): « مَسَائلُ هَذَا الفَصْلِ تُسَمَّى شُبكَ النَّحْوِيِّيْن ، بِهَا يُمْتَحَنُ أَربَابُ الفَضْلِ، وَهِي عَشْرَةٌ أَشَارَ صَاحِبُ الكِتَابِ إِلَى أَكْثَرِهَا فِيهِ» {وَالله أَعْلَمُ.}(٢)

---

(١) ينظر شرح المقدمة الكافية (٣/٧٣٠ - ٧٣١) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٤٠).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر النص في المقاليد (٢٥٥/أ) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٤٠).

["ما" موصوفة ونكرة]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

« **فصل** :

وَ"مَا"(١) إِذَا كَانَتْ اسماً عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: مَوصُولَةٍ كَمَا ذُكِرَ ، وَمَوصُوفَةٍ كَقَولِهِ(٢):

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِن الأَمْـ ... ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

وَنَكِرَةٍ فِي مَعْنَى شَيءٍ مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ وَلاَ صِفَةٍ ، كَقَولِهِ تَعَالَى(٣): ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ، وَقَولِهِمْ فِي التَّعَجُّبِ مَا أَحْسَنَ زَيْداً .

وَمُضَمَّنَةٍ مَعْنَى حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ أَو الجَزَاءِ كَقَولِهِ تَعَالَى(٤): ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ ، وَقَولُهُ(٥): ﴿ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ(٦) ﴾(٧).

---

(١) في المطبوع "وأما" ، وهو خطأ.

(٢) الشاهد نسب لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ص (١٠٢) ، ولأمية بن الصلت ، وهو في ديوانه ص (١١٢) ، والكتاب (١٠٩/٢) ، وشرح أبيات سيبويه (٢١/٢) ، والأزهية (٨٢) ، وحماسة البحتري ص (٢٢٣) ، واللسان (فرج) (٣٤١/٢) ، أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في المقاصد النحوية (٤٨٤/١) ، وشرح شواهد المغني (٧٠٧/٢) ، وبلا نسبة في الجمهرة (٤٦٣/١) ، والمقتضب (٤٢/١) ، والأصول (١٦٩/٢) ، (٣٢٥) ، والبيان والتبيين (٢٦٠/٣)، وأمالي المرتضى (٤٨٦/١) ، والأمالي الشجرية (٥٥٤/٢ - ٥٥٦) ، وارتشاف الضرب (١٧٤٨) ، (٢٠٣٢) ، وأساس البلاغة (فرج) (٤٦٧) ، وشرح ابن يعيش (٣/٤) ، ومغني اللبيب (٣٩١) ، وشرح شذور الذهب ص (١٣٢).

(٣) الآية (٢٧١) من سورة البقرة.

(٤) الآية (١٧) من سورة طه.

(٥) (وقوله) ساقط من المطبوع.

(٦) في المطبوع ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾.

(٧) الآية (١١٠) من سورة البقرة ، الآية (٢٠) من سورة المزمل.

وَهِيَ فِي وُجُوهِهَا مُبْهَمَةٌ ، تَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيءٍ ، تَقُولُ لِشَبَحٍ رُفِعَ لَكَ مِنْ بَعِيْدٍ لاَ تَشْعُرُ بِهِ: مَا ذَاكَ؟ فَإِذَا شَعَرْتَ أَنَّهُ إِنْسَانٌ قُلْتَ: مَنْ هُوَ؟ ، وَقَدْ جَاءَ: "سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا" ، وَ"سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ".» (١)

{فِي الكَشَّافِ(٢): « فِي قَولِهِ تَعَالَى(٣): ﴿ هَـٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ ، إِنْ جَعَلْتَ ﴿ مَا ﴾ مَوصُوفَةً فَــ﴿ عَتِيدٌ ﴾ صِفَةٌ ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا مَوصُولَةً فَهُوَ بَدَلٌ ، أَو خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ ، أَو خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ» ، أَيْ: هُو ﴿ عَتِيدٌ ﴾}(٤).

قَولُهُ: **مَوصُولَةٍ {كَمَا ذَكَرْنَا}**(٤) ، يَعْنِي كَمَا ذَكَرَ ، يَعْنِي فِي أَوَّلِ المَوصُولاَتِ قَولُهُ(٥): **"عَرَفْتُ مَا عَرَفْتُهُ"**.

[**تخ**(٦)](٧): مَا قَبْلَ البَيْتِ:

لاَ تَضِيْقَنَّ بِالأُمُورِ فَقَدْ تُفْـ ـرَجُ غَمَّاؤُهَا بِغَيْرِ انْتِحَالِ
رُبَّمَا تَكْرَهُ .... البيت»

صح(٨): « الفَرْجَةُ بِالفَتْحِ التَّفَصِّي مِنَ الهَمِّ ، وَبالضَّمِّ فُرْجَةُ الحَائِطِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، يُقَالُ: بَيْنَهُمَا فُرْجَةٌ.

حم(٩): « رُبَّ "مَا" حَقُّهُ أَنْ يُكْتَبَ مَفْصُولاً لأَنَّ "مَا" هُنَا اسْمٌ نَكِرَةٌ(١٠).

قَالَ أَبُو عَمْرِو(١١) بنِ العَلاَءِ: "كَانَ لِي غُلاَمٌ مَاهِرٌ وُشِيَ بِهِ إِلَى

---

(١) المفصل ص (١٧٦ – ١٧٧).

(٢) ينظر الكشاف (٤/٧).

(٣) الآية (٢٣) من سورة ق.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) المفصل ص (١٧٣).

(٦) ينظر التخمير (٢/٢٠٤).

(٧) مضاف من "ع".

(٨) ينظر الصحاح (فرج) (١/٣٣٤).

(٩) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٤١ – ٩٤٢).

(١٠) ينظر الكتاب (٢/١٠٨).

(١١) ينظر قوله في حواشي الزمخشري على المفصل (٣٥/أ – ب).

الحَجَّاج(١) فسأَلَنِي قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَقُلْتُ إِنَّهُ مُدَبَّرٌ ، فَلَمَّا خَرَجْتُ قَالَ الوَاشِي: كَذَبْتَ، فَهَرَبْتُ إِلَى اليَمَنِ مَخَافَةَ شَرِّهِ ، فَمَكَثْتُ هُنَاكَ عَشْرَ سِنِيْنَ ، وَأَنَا ابْنُ ثِنْتَي عَشْرَةَ سَنَةً ، وَأَنَا إِمَامٌ يُرْجَعُ إِلَيَّ فِي المَسَائِلِ ، فَخَرَجْتُ ذَاتَ يَوْمٍ إِلَى ظَاهِرِ الصَّحْرَاءِ ، فَرَأَيْتُ أَعْرَابِيّاً يَقُولُ لآخَرَ: أَلاَ أُبَشِّرُكَ؟ قَالَ: بَلَى ، فَقَالَ: مَاتَ الحَجَّاجُ ، فَأَنْشَدَ الأَعْرَابِيُّ:

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ .... البيت

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: فَلَمْ أَدْرِ بِأَيِّ الشَّيْئَيْنِ أَنَا أَفْرَحُ ، أَبِهَذَا البَيْتِ أَمْ بِمَوْتِ الحَجَّاجِ".

أَرَادَ بِـ"فَرْجَةٍ" بِالبَيْتِ "مَا" الَّتِي لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ وَلاَ مَوصُولَةٍ» ، وَكَانَ يُطْلَبُ ذَلِكَ زَمَاناً فِي اسْتِعْمَالٍ مِنْهُمْ .

وَفِي نُسْخَةِ الطَّبَّاخِيِّ بِخَطِّهِ: بَلْ قَوْلُهُ "فَرْجَة" بِالفَتْحِ عَلَى(٢) الأَصَحِّ {وَهُوَ التَّفَصِّي عَنِ الهَمِّ}(٣).

وَفِي **تخ**(٤) بِعِبَارَةٍ أُخْرَى: « أَبُو عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَخَافَنَا الحَجَّاجُ فَهَرَبَ أَبِي نَحْوَ اليَمَنِ ، وَهَرَبْتُ مَعَهُ ، فَبَيْنَا نَسِيْرُ وَقَدْ دَخَلْنَا أَرْضَ اليَمَنِ إِذْ لَحِقَنَا أَعْرَابِيٌّ عَلَى بَعِيْرٍ لَهُ يُنْشِدُ(٥):

لاَ تَضِيْقَنَّ .... البيت

فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: الخَبَرُ؟ ، قَالَ: مَاتَ الحَجَّاجُ ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو: كُنْتُ بِقَوْلِهِ "فَرْجَةٌ" بِفَتْحِ الفَاءِ أَشَدَّ مِنِّي فَرَحاً بِقَوْلِهِ: مَاتَ الحَجَّاجُ» ، فَاعْرِفْهُ.

---

(١) هو الحجاج بن يوسف الثقفي ، أبو محمد ، داهية ، خطيب ، قائد ، سفاك ، نشأ في الطائف ، وانتقل إلى الشام ، ولاه عبد الملك مكة والمدينة والطائف ، ثم العراق ، وقد ثبتت له فيها الإمارة عشرين سنة ، توفى سنة ٩٥هـ ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان (١٢٣/١) ، وتهذيب التهذيب (٢٧/٢) ، وتهذيب ابن عساكر (٤٨/٤) ، والكامل لابن الأثير (٢٢٢/٤) ، والبدء والتاريخ (٢٨/٦) ، والأعلام (١٦٨/٢).

(٢) في "ع" (وهو الأصح).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر التخمير (٢٠٥/٢).

(٥) في الأصل و"ع" (ينشده) ، وما أثبته هو المثبت في التخمير.

شع(١): « حُكْمُ صَاحِبِ الكِتَابِ(٢) عَلَى كَونِ ""**مَا" نَكِرَةً**" بِدُخُولِ "رُبَّ" عَلَيْهَا ، وَحَكَمَ بِالجُمْلَةِ صِفَةً عَلَى قِيَاسِ مُقْتَضَى "رُبَّ" فِي أَنَّهَا مَوضُوعَةٌ لِتَقْلِيلِ نَوْعٍ مِن جِنْسٍ ، فَلا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الجِنْسُ مَوصُوفاً حَتَّى تَحصُلَ / النَّوعِيَّةُ. وقِيلَ: إِنَّهَا(٣) [١٧٤/أ] "هُنَا" كَمَا فِي: "رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ" ، و"رُبَّمَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ" ، فَلاَ يَكُونُ فِيهِ اسْتِدلالٌ وَيَكُونُ حَرْفاً. وَالأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لأَنَّ الضَّمِيرَ العَائِدَ إِلَى المَوصُوفِ حَذْفُهُ سَائِغٌ ، وَ"**مِن الأَمْرِ**" تَبْيِيْنٌ لَهُ ، فَإِذَا جَعَلْتَ "مَا" حَرْفاً كَانَ قَوْلُهُ: "**مِنَ الأَمْرِ**" وَاقِعاً مَوقِعَ المَفْعُولِ ، تَقْدِيرُهُ: تَكْرَهُ النُّفُوسُ شَيْئاً مِن الأَمْرِ ، وَحَذْفُ المَوصُوفِ وَإِبْقَاءُ الصِّفَةِ جَاراً وَمَجْرُوراً فِي مَوضِعِهِ قَلِيلٌ.»

تخ(٤): « لاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "مَا" هِيَ الكَافَّةُ كَـ"مَا" فِي(٥): ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ﴾ ؛ لأَنَّهَا لَو كَانَتْ الكَافَّةُ لمَا كَانَ لِـ"مِنْ" التَّبْيِيْنِ(٦) بَعْدَهَا مَعْنًى.

وَقَوْلُهُ:

...... **كَحَلِّ العِقَالِ**

أَيْ: كَمَا يُحَلُّ العِقَالُ مِنْ رُكْبَتَي الجَمَلِ.»

« قَوْلُهُ(٧): ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ، وَفِي: "مَا أَحْسَنَ"! عَلَى مَذْهَبِ سِيْبَوَيهِ(٨) "مَا" تَمْيِيْزٌ لِلضَّمِيرِ فِي "نِعْمَ" ، وَالمُضْمَرُ بَعْدَهُ هُو المَخْصُوصُ بِالمَدْحِ ، أَيْ: فَنِعْمَ شَيْئاً الصَّدَقَةُ هِي ، وَالفَاعِلُ مُضْمَرٌ.»

وَفِي الكَشَّافِ(٩): أَيْ: فَنِعْمَ الشَّيءُ شَيْئاً إِبْدَاؤُهَا.

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٦/١).

(٢) المفصل ص (١٧٧).

(٣) أي: "ما".

(٤) ينظر التخمير (٢٠٤/٢).

(٥) الآية (٢) من سورة الحجر.

(٦) في "ع" (للتبيين).

(٧) الآية (٢٧١) من سورة البقرة.

(٨) ينظر الكتاب (٧٢/١) ، (١٥٥/٣).

(٩) ينظر الكشاف (٣٩٧/١ ، ٥٣٥) ، وحواشي الزمخشري على المفصل (٣٥/ب).

وَقَالَ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ(١): ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ ، ﴿ مَا ﴾ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَنصُوبَةً مُوصُوفَةً بِـ﴿ يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مَرفُوعَةً مَوصُولَةً بِهِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ: نِعْمَ شَيْئاً يَعِظُكُمْ بِهِ ، {أَو نِعْمَ الشَّيءُ الَّذِي يَعِظُكُمْ بِهِ}(٢) ، وَالمَخْصُوصُ بِالمَدْحِ مَحْذُوفٌ ، أَيْ: نِعْمَ مَا يَعِظُكُمْ بِهِ ذَاكَ ، وَهُو المَأمُورُ بِهِ مِنْ أَدَاءِ الأَمَانَةِ وَالعَدْلِ فِي الحُكْمِ» ، وَأَمَّا فِعْلُ التَّعَجُّبِ فَمَعْنَاهُ: شَيءٌ أَحْسَنَ زَيْداً(٣). وَعِنْدَ الأَخْفَشِ(٤) مَوصُولَةٌ ، وَسَيَأتِي فِي بَابِهِ مُشْبَعاً.

{**قُلْتُ:** المُصَنِّفُ أَخْرَجَ التَّعَجُّبِيَّةَ عَنْ حَدِّ المَوصُوفِيَّةِ(٥) ، وَفِيْهِ إِشْكَالٌ ؛ لأَنَّهَا مَوصُوفَةٌ تَقْدِيراً ، كَأَنَّهُ قِيلَ: شَيءٌ خَارِجٌ عَنْ حَدِّ أَشْكَالِهِ أَحْسَنَ زَيْداً ، وَنَحوُه: "شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ" ، وَإِلاَّ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ المُبْتَدأُ نَكِرةً صِرْفَةً(٦) ، وَنَحوُهُ مُمْتَنِعٌ فِي بَابِ الابْتِدَاءِ(٧) عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ ، وَسَيَأتِي مِثْلُهُ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ أَيْضاً ، فَاعرِفْهُ}(٢).

تخ(٨): « الفَرقُ بَيْنَ "إِنْ" وَ"مَا" الشَّرْطِيَّتَيْنِ أَنَّ "مَا" للإِبْهَامِ ، وَ"إِنْ" للإِيْضَاحِ ، تَقُولُ إِذَا أَرَدتَ الإِبْهَامَ: مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ ، وَمَا يَأكُلْ زَيْدٌ آكُلْهُ ، فَإِنْ أَرَدتَ الإِيْضَاحَ قُلْتَ: إِنْ يَأكُلْ زَيْدٌ التَّمْرَ ، وَإِنْ يَضْرِبْ زَيْداً أَضْرِبْهُ.»

صح(٩): « الشَبَحُ: الشَّخْصُ ، وَقَدْ يُسَكَّنُ.»

تخ(٨): « اللاَّمُ فِي: "**لِشَبَحٍ**" لَيْسَتْ عَلَى نَهْجِ اللاَّمِ فِي قَولِكَ: قُلْتُ لِزَيْدٍ كَذَا ، بَلْ هُو بِمَعْنَى: مِنْ أَجْلِ.»

قَولُهُ: "**سُبْحَانَ مَا**".

---

(١) الآية (٥٨) من سورة النساء.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر الكتاب (١/٧٢) ، والتخمير (٢/٢٠٦).

(٤) ينظر قوله في شرح الرضي على الكافية (٣/٥٢).

(٥) ينظر المفصل ص (١٧٦ – ١٧٧).

(٦) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٤٣).

(٧) ينظر المفصل ص (٣٦).

(٨) ينظر التخمير (٢/٢٠٦).

(٩) ينظر الصحاح (شبح) (١/٣٧٧).

تغ(١): « إِطْلَاقُ "مَا" فِي هَذَيْنِ المَوضِعَيْنِ كَأَنَّهُ يُنْبِئُ عَن عَظَمَةِ شَأْنِ الله ، وَكَيْفِيَّةِ مَلَكُوتِهِ.

وَفِي حَاشِيَةِ(٢) صَاحِبِ الكِتَابِ: « قَالَ المُبَرِّدُ(٣): مَا هَذَا الرَّجُلُ؟ ، سُؤَالٌ عَنْ صِفَاتِهِ، فَجَوَابُهُ: عَالِمٌ أَوْ جَاهِلٌ. وَإِذَا قِيلَ: مَنْ هَذَا الرَّجُلُ؟ ، فَهُو سُؤَالٌ عَنْ ذَاتِهِ ، فَجَوَابُهُ: ابْنُ فُلَانٍ.»

وَقَدْ يُسْأَلُ بِهَا عَنْ وَصْفِ مَا يَعْقِلُ ، يُقَالُ: مَا زَيْدٌ؟ ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَجَوَادٌ أَمْ بَخِيلٌ؟ ، أَشُجَاعٌ أَمْ(٤) جَبَانٌ(٥)؟ [وَعَلَى ذَلِكَ](٦):

وَقَائِلَةٍ لِي: مَا أَشْجَعُ؟ فَقُلْتُ: يَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ(٧) »

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٨): « "كُنْتُ فِي حَضْرَةِ بَعْضِ الوُزَرَاءِ وَالمَجْلِسُ غَاصٌّ بِالفُضَلَاءِ ، فَسَأَلَهُمْ الوَزِيرُ عَنْ قَولِهِ(٩): ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ فَتَكَلَّمُوا ، فَلَمْ تُقْنِعْ الأَمِيرَ أَجْوِبَتُهُمْ ، فَسَأَلَنِي فَقُلْتُ: الأَصْلُ فِي "مَا" أَنْ تَكُونَ لِغَيْرِ العُقَلَاءِ ، فَإِذَا أُطْلِقَ فِيهِمْ(١٠) وَأَمْكَنَ مُرَاعَاةُ الأَصْلِ فِيهِ بِوَجْهٍ وَجَبَ ذَلِكَ ، وَالإِنَاثُ أَقْرَبُ إِلَى غَيْرِ العُقَلَاءِ مِن الذُّكُورِ ، فَيَجِبُ مُرَاعَاةُ ذَلِكَ القُرْبِ مَا أَمْكَنَ ، وَحُمِلَ عَلَى الإِنَاثِ ، وَاتَّفَقَتِ الأَئِمَّةُ عَلَيْهِ ، فَاسْتَحْسَنَ الجَوَابَ.»

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٠٦).

(٢) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٥/ب).

(٣) ينظر المقتضب (١/٤٨) ، (٢/٢٩٦).

(٤) هو قول عبد القاهر في شرح الجمل في النحو ص (٢٤٧).

(٥) في "ع" (أم بخيل) ، مكان (أم جبان) ، وهو خطأ.

(٦) إضافة يقتضيها السياق ، وهي من التخمير.

(٧) هو لأخي أشجع السلمي "أحمد بن عمرو" في الأغاني (١٨/١٦٦) ، يهجو أخاه "أشجع) وقد مدح "أحمد" "محمد بن جميل" بعشر ، فسأل أخاه "أشجع" إيصاله ، فتوانى عن ذلك ، فهجاه بأبيات منها هذا البيت ، وهو بلا نسبة في شرح الجمل في النحو لعبد القاهر ص (٢٤٨) ، والتخمير (٢/٢٠٧) ، والمقاليد (٢٥٦/أ).

(٨) ينظر الكشاف (١/٤٩٦) ، وهو بنصه في المقاليد (٢٥٦/أ) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٤٤).

(٩) الآية (٣) من سورة النساء.

(١٠) أي: في العقلاء.

قُلتُ(١): ولاَ يَبْعُدُ أَنْ يُجَابَ فِيْهِ أَيْضاً: بِأَنَّ المَمَالِيْكَ مِن العَبِيْدِ وَالإِمَاءِ مُلْحَقَةٌ بِالأَمْوَالِ فِي كَثِيْرٍ مِنَ الأَحْكَامِ ، فَيُعَامَلُ بِهِمْ مُعَامَلَتَهَا(٢) فِي بَعْضِ تَصَارِيْفِ الكَلاَمِ.

{وقَالُوا(٣): فِي(٤): ﴿ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ ولَمْ يُؤتَ بِـ"مَنْ" لأَنَّهُ قُصِدَ النكاحُ ، أَيْ: أَنْكِحُوا الطَّيِّبَ الحَلاَلَ ، فَـ"مَا" بِمَعْنَى المَصْدَرِ ، أَو فِي مَعْنَى الجِنْسِ ، كَمَا يُقَالُ: مَا عِنْدَكَ؟ ، فَتَقُولُ: رَجُلٌ}(٥).

وقَدْ قِيْلَ(٦): فِي(٧): ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾ ، أَيْ: وَالَّذِي بَنَاهَا(٨).

{وَقِيْلَ(٦): هِي المَصْدَرِيَّةُ أَيْ: وَبَنَائِهَا}(٥).

{قَالَ فِي الكَشَّافِ(٩): « وَالوَجْهُ هِي المَوصُولَةُ ، وَإِنَّمَا أُوثِرَتْ عَلَى "مَنْ" لإِرَادَةٍ فِي مَعْنَى الوَصْفِيَّةِ ، كَأَنَّهُ قِيْلَ: وَالقَادِرِ الحَكِيْمِ الَّذِي بَنَاهَا»}(٥).

قوله: "بحمده" وقع حالاً أي حامداً.

شع(١٠): « قِيْلَ لمَّا كَانَ البَارِئُ(١١) ، لاَ تُدْرَكُ حَقِيْقَتُهُ ، صَحَّ التَّعْبِيْرُ بِاللَّفْظِ المُبْهَمِ لِلحَقِيْقَةِ عَنْهُ» ، وكَلِمَةُ هَذَا التَّسْبِيْحِ حَكَاهَا أَبُو زَيْدٍ عَنِ العَرَبِ(١٢). [وَاللهُ أَعْلَمُ](١٣).

---

(١) ينظر النص في المحصل في شرح المفصل ص (٩٤٤ - ٩٤٥).

(٢) أي: يعامل بالإماء معاملة الأموال.

(٣) ينظر التبيان (٣٢٨/١) ، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٦٨٧/١).

(٤) الآية (٣) من سورة النساء.

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر المقاليد (٢٥٦/ب) ، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٦٧٨/٤).

(٧) الآية (٥) من سورة الشمس.

(٨) في "ع" كرر عبارة: (أي: والذي بناها).

(٩) ينظر الكشاف (٢٥٨/٤).

(١٠) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٧/١).

(١١) في الأصل (للباري) وما أثبته من "ع".

(١٢) ينظر المقتضب (٢٩٦/٢) ، وشرح ابن يعيش (٥/٤ - ٦).

(١٣) مضاف من "ع".

[قلب ألفها وحذفها]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

« **فصـــــل:**

وَيُصِيبُ / أَلِفَهَا القَلْبُ وَالحَذْفُ ، فَالقَلْبُ فِي الاسْتِفْهَامِيَّةِ جَاءَ فِيْهِ حَدِيثُ[1] أَبِي [١٧٤/ب] ذُؤَيْبٍ[2]: "قَدِمْتُ المَدِيْنَةَ وَلأَهْلِهَا ضَجِيجٌ بِالبُكَاءِ كَضَجِيْجِ الحَجِيْجِ أَهَلُّوا بِالإِحْرَامِ ، فَقُلْتُ: مَهْ؟ ، فَقِيْلَ هَلَكَ رَسُولُ الله ، [عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ]"[3].

وَالجَزَائِيَّةُ: وَذَلِكَ عِنْدَ إِلْحَاقِ "مَا" المَزِيْدَةِ بِآخِرِهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى[4]: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾.

وَالحَذْفُ فِي الاسْتِفْهَامِيَّةِ عِنْدَ إِدْخَالِ حُرُوفِ[5] الجَرِّ عَلَيْهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ[6]: فِيْمَ ، وَبِمَ ، وَعَمَّ ، وَلِمَ ، وَحَتَّامَ ، وَإِلاَمَ ، وَعَلاَمَ.»[7]

فِي حَاشِيَةِ نُسْخَتِي مَنْقُولَةً عَنْ حَوَاشِي شَيْخِنَا – {رَحِمَهُ الله}[8] – بِخَطِّهِ: أَبُو ذُؤَيْبٍ ، فِي نُسْخَةِ رَضِيِّ الدِّيْنِ الطَّبَّاخِيِّ بِالدَّالِ غَيْرِ المُعْجَمَةِ[9].

---

[1] ينظر حديثه في شرح ابن يعيش (٦/٤ ، ٧).

[2] هو خويلد بن خالد بن محرث ، من بني هذيل بن مدركة ، أبو ذؤيب ، شاعر فحل ، مخضرم، اشترك في الفتوحات ، وشهد فتح أفريقية ، وعاد مع جماعة يحملون بشرى الفتح ، فلما كانوا بمصر مات أبو ذؤيب سنة ٢٧هـ ، تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (٤٧٢) ، والأغاني (٢٥٠/٦) ، والمختلف والمؤتلف ص (١١٩) ، وشرح الحماسة للتبريزي (١٤٣/٢) ، ومعاهد التنصيص (١٦٥/٢) ، وشرح شواهد المغني (٢٩/١ – ٣١) ، وخزانة الأدب (٤٢٢/١).

[3] مضاف من المطبوع.

[4] الآية (١٣٢) من سورة الأعراف.

[5] في المطبوع (إدخال حرف).

[6] في المطبوع (قولهم).

[7] المفصل ص (١٧٧ – ١٧٨).

[8] ساقط من "ع".

[9] ينظر المقاليد (٢٥٦/ب).

صح(١): « [أبوعُبَيْدٍ](٢):- أَضَجَّ القَوْمُ إِضْجَاجاً ، إِذَا أَجْلَبُوا وَصَاحُوا ، فَإِذَا جَزِعُوا مِن شَيءٍ وَغُلِبُوا ، قِيلَ: ضَجُّوا ضَجِيْجاً. وَالحَجِيْجُ: جَمْعُ الحَاجِّ ، كَمَا يُقَالُ لِلْغُزَاةِ: غَزِيٌّ ، وَلِلعَادِيْنَ عَلَى أَقْدَامِهِمْ: عَدِيٌّ.»

{**قلتُ**(٣): وَيُسَمَّى مِثْلُهُ عِنْدَ أَرْبَابِ الصَّنْعَةِ اسْمَ جَمْعٍ لاَ جَمْعاً ، وَنَحو: حَمِيْرٍ ، وَعَبِيْدٍ ، وَسَيَأْتِي فِي بَابِهِ.}(٤)

حم: "**بِالبُكَاءِ**" أَيْ: بَاكِيْنَ ، كَمَا قُلْنَا فِي: "**بِحَمْدِهِ**"(٥).

تخ(٦): « اعْلَمْ أَنَّ الوَاقِعَةَ المُسْتَفْهَمَ عَنْهَا مَتَى كَانَتْ هَائِلَةً مُسْتَفْظَعَةً بُتِرَ الاسْتِفْهَامُ ، وَقُلِبَ "مَا" الاسْتِفْهَامِيَّة أَلِفُهَا هَاءً تَفْخِيماً لِلْوَاقِعَةِ ، وَاسْتِعْظَاماً لَهَا ، وَتَوضِيْحاً أَنَّ السُّؤَالَ قَدْ تَمَّ ؛ لِيُجِيْبَهُ المَسْؤُولُ عَنْهُ عَلَى أَسْرَعِ الأَحْوَالِ ، وَلاَ يَنْظُرُ تَمَامَ السُّؤَالِ» ، فَاعْرِفْهُ.

فِي(٧) شَرْحِ المِائَةِ(٨): « "مَهْمَا" إِنَّمَا هُوَ "مَا" فِي قَوْلِكَ: مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ ، رُكِّبَتْ(٩) مَعَهُ "مَهْ" الَّذِي بِمَعْنَى كُفَّ(١٠) ، كَأَنَّ قَائِلاً يَقُولُ: أَنَا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا ، وَيُفْرَضُ أَنَّ المُخَاطَبَ لاَ يَقْدِرُ عَلَى مَا يَفْعَلُهُ فَتَقُولُ لَهُ: كُفَّ عَمَّا أَنْتَ فِيْهِ مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ.»

---

(١) ينظر الصحاح (ضجج) (٣٠٤/١) ، (حجج) (٣٢٦/١).

(٢) مضاف من "ع".

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٤٥).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) المفصل ص (١٧٧).

(٦) ينظر التخمير (٢٠٧/٢).

(٧) في "ع": (وفي) بالواو.

(٨) ينظر العوامل المائة ص (١٠٤) ، (٢٦٤) بتصرف ، والجمل في النحو لعبد القاهر ص (٦١)، والمقتصد (١١١١/٢) ، والمرتجل ص (٢٧٥).

(٩) في "ع": (رُكِبَ).

(١٠) ينظر التخمير (٢٠٧/٢) ، والإيضاح في شرح المفصل (٤٨٨/١) ، وارتشاف الضرب (١٠٣٠/٢).

وَفِيْهِ قَولٌ آخَرٌ: وَهُو لِسيبويهِ(١) ، وَهُو أَنَّ الأَصْلَ "مَا" "مَا" عَلَى أَنَّ تِكْرَّرَ لَفْظَةِ "مَا" للتَّأكِيْدِ ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِن الأَلِفِ هَاءً ، كَمَا قَالُوا(٢) {فِي}(٣) "أَنَا": "أَنَهْ" ، وَفِي حَيْهَلا: حَيْهَلَهْ.

{وَمِنْ لَطِيْفِ مَا ذُكِرَ فِي الكَشَّافِ(٤): « أَنَّهُمْ قَلَبُوا الأَلِفَ هَاءً لِبشَاعَةِ التَّكْرِيْرِ. وَلَقَدْ أَغثَّ(٥) أَبُو الطَّيِّبِ فِي قَوْلِهِ(٦):

لَعَمْرُكَ مَا مَا بَانَ مِنْكَ لِضَارِب   بِأَقْتَلَ مِمَّا بَانَ مِنْكَ لِعَائِب

وَمَا ضَرَّهُ لَو اقْتَدَى بِعُذُوبَةِ لَفْظِ التَّنَزُّلِ(٧) ، فَقَالَ: "لَعَمْرُكَ إِنْ مَا(٨) بَانَ مِنْكَ ، وَقَدْ جُعِلَتْ "إِنْ" صِلَةً(٩) ، مِثْلُهَا فِيمَا أَنْشَدَهُ الأَخْفَشُ:

يُرَجِّى المَرْءُ مَا إِنْ لاَ يَرَاهُ   وَتَعْرِضُ دُوْنَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ» (١٠)

ذَكَرَهُ فِي سُوْرَةِ الأَحْقَافِ.

وَمِنْ المَذْكُورِ فِيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى(١١): ﴿ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى ﴾ ، « أَنَّ حَذْفَ الأَلِفِ مِنْ "مَا" الاسْتِفْهَامِيَّةِ أَجْوَدُ وَأَشْيَعُ مِنْ إِثْبَاتِهَا.» }(٣).

---

(١) ينظر الكتاب (٣/٥٩ – ٦٠) ، وتنظر المسألة في المقتضب (١/٤٨) ، (٢/٢٦٩).

(٢) هو قول عبد القاهر في شرح الجمل في النحو ص (٢٣٩) ، وينظر التخمير (٢/٢٠٨).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر الكشاف (٣/٥٢٥).

(٥) أغثَّ: أي رَدُؤَ وفسد ، ينظر الصحاح (غثث) (١/٢٨٨).

(٦) هو في ديوانه بشرح أبي العلاء "معجز أحمد" (٢/٤٤٢).

(٧) في الكشاف (٣/٥٢٥): "التنزيل" ، وهو من قوله تعالى في سورة الأحقاف الآية (٢٦):﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾ ، أي: فيما "ما" مكناكم فيه ، إلاَّ أنَّ "إنْ" أحسن في اللفظ ؛ لما في مجامعة "ما" مثلها من التكرير المستبشع.

(٨) هكذا في الأصل ، ولفظه في الكشاف (ما إنْ).

(٩) ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/٢٩٩).

(١٠) الشاهد لجابر بن رالان في نوادر أبي زيد ص (٦٠) ، وشرح التصريح (٢/٢٣٠) ، وخزانة الأدب (٨/٤٤٠) ، وهو بلا نسبة في الإغفال (٢/٧١٠) ، ومغني اللبيب (٣٨/٨٩٠) ، والجنى الداني ص (٢١٠) ، والهمع (١/٣٩٥) ، والدرر (٢/١١٠) ، وفي شرح شواهد المغني (١/٨٥): "قال ابن الأعرابي في نوادره هو لجابر بن رالان الطائي ، ويقال: لإياس بن الأرت".

(١١) الآية (٢٧) من سورة يس.

وَالقَولاَنِ يَجْتَمِعَانِ فِي إِفَادَةِ التَّأكِيْدِ ، وَالدَّلاَلَةِ عَلَى قَصْدِ المُتَكَلِّمِ أَنْ يُنْكِرَ عَلَى صَاحِبِهِ دُخُولَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا[١] ، وَأَنَّهُ يُطِيقُ مَا يُطِيْقُهُ. أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُ زَيْداً زَيْداً ، كَانَ فَائِدَةُ تَكْرِيْرِ الاسْمِ أَنْ يَنْفِي الشُّبْهَةَ ، كَذَلِكَ الغَرَضُ بِالتَّكْرِيْرِ أَنَّكَ تَفْعَلُ مَا يَفْعَلُهُ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ ، وَالدَّلِيْلُ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ لاَ حَرْفٌ عَوْدُ الضَّمِيْرِ إِلَيْهَا فِي قَولِهِ[٢]: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ ، كَمَا لَو قُلْتَ: مَا تَأتِنَا بِهِ ، {وَأُبْدِلَتْ أَلِفُ "مَا" الأُولَى دُوْنَ الثَّانِيَةِ ؛ لأَنَّهَا اسْمٌ ، فَكَانَتْ أَحَقَّ بِالتَّصَرُّفِ[٣].}[٤]

قُلتُ: نَصَّ الشَّيْخُ فِي الكِتَابِ[٥]: "عَلَى أَنَّ "مَا" مَزِيْدَةٌ مُلْحَقَةٌ بِالجَزَائِيَّةِ" ، وَهَذَا يُخَالِفُ القَوْلَ بِأَنَّهَا اسْمٌ ، وَالقَلْبُ لِكَرَاهِيَةِ تِكْرَارِ كَلِمَتَيْنِ ، وبَيْنَ الأَلِفِ وَالهَاءِ مُقَارَبَةٌ فِي المَخْرَجِ ، فَلاَ بَأسَ بِقَلْبِ إِحْدَاهُمَا إِلَى الأُخْرَى.

قَولُهُ: "**وَالحَذْفُ عِنْدَ الاسْتِفْهَامِيَّةِ**".

تخ[٦]: « سُقُوطُ هَذِهِ الأَلِفِ إِيْهَامٌ أَنَّ الاسْتِفْهَامَ غَيْرُ مُنْحَطٍّ عَنْ رُتْبَةِ الصَّدْرِ.»

{**قُلْتُ**: مَعْنَاهُ: أَنَّ الكَلِمَتَيْنَ لمَّا امْتَزَجَتَا امْتِزَاجاً مُوْهِماً أَنَّهُمَا كَشَيءٍ وَاحِدٍ لِقُصُورِ كُلٍّ مِنْهُمَا عَنِ الاسْتِبْدَادِ صَارَتَا كَأَنَّ الاسْتِفْهَامَ يُسْتَفَادُ مِنْهُمَا مَعَاً ، فَكَانَ حَذْفُ الأَلِفِ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا لاَ مِنْ "مَا" وَحْدَهَا.}[٤]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ[٧]: « لَحِقَهَا الحَذْفُ[٨] لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ ، وَلأَنَّ الحَرْفَ دَخَلَ عَلَى الحَرْفِ فَاسْتُثْقِلَ ، كَقَولِهِمْ: عَجِبْتُ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا ، وَالأَصْلُ: مِنْ أَنْ تَفْعَلَ» ؛ وَلأَنَّ الجَارَّ مَعَ المَجْرُورِ كَشَيءٍ وَاحِدٍ ، وَخُصُوصاً إِذَا كَانَ المَجْرُوْرُ مِن الأَسْمَاءِ المُنْحَطَّةِ عَنْ دَرَجَةِ الأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ ، وَاتِّصَالُ الحَرْفِ بِالحَرْفِ أَو مَا يُشْبِهُهُ أَشَدُّ

---

[١] في "ع" (عليه).

[٢] الآية (١٣٢) من سورة الأعراف.

[٣] ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٤٦ - ٩٤٧) بتصرف.

[٤] ساقط من "ع".

[٥] ينظر المفصل ص (١٧٨).

[٦] ينظر التخمير (٢٠٩/٢).

[٧] ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٥/ب).

[٨] أي: عند حروف الجر.

وَأَشَدُّ وَأَوْضَحُ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا شَاهَدْنَا مِن الخَطِّ حَيْثُ يُوصَّلُ بَيْنَهُمَا(١) ، وَيُقْلَبُ اليَاءُ أَلِفاً ، فِي نَحو: "فِيْمَ" ، {إِلاَمَ}(٢) ، وَعَلاَمَ(٣).

{« وَقَدْ جَاءَ اسْتِعْمَالُ الأَصْلِ قَلِيْلاً ، وَالوَقْفُ عَلَى زِيَادَةِ هَاءِ السَّكتِ أَو الإِسْكَانِ ، وَمَنْ أَسْكَنَ فِي الوَصْلِ فَلإِجْرَائِهِ مُجْرَى الوَقْفِ» ، ذَكَرَهُ فِي الكَشَّافِ(٤).

وَقَدْ مَرَّ بِي فِي شَرْحِ السِّقْطِ(٥) لِلتَّبْرِيْزِيِّ: أَنَّ "مَا" هَذِهِ لاَ تُغَيَّرُ بِحَذْفِ أَلِفِهَا إِذَا اتَّصَلَ بِهَا "ذَا" ، فَلاَ يُقَالُ: "لِمَ ذَا" ، وَنَحوُهُ ، فَاعْرِفْهُ.}(٢)

---

(١) أي: فاستطيل فحذف الألف ، ينظر النص في المقاليد (٢٥٦/ب).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) في "ع" (وعلام ، والله أعلم).

(٤) ينظر الكشاف (٢٠٦/٤) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٤٧).

(٥) لم أتبينه في شروح سقط الزند المطبوع.

["مَنْ" موصول عام]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

« **فصـــل** :

وَ"مَنْ" كَـ"مَا" / فِي أَوْجُهِهَا ، إِلاَّ فِي وُقُوعِهَا غَيْرَ مَوصُولَةٍ وَلاَ مَوصُوفَةٍ ، وَهِيَ تَخْتَصُّ بِأُولِي العِلْمِ. [١٧٥/أ]

وَتُوقَعُ عَلَى الوَاحِدِ وَالاثْنَيْنِ وَالجَمْعِ ، وَالمُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ ، وَلَفْظُهَا مُذَكَّرٌ ، وَالحَمْلُ عَلَيْهِ هُوَ الكَثِيرُ ، وَقَدْ تُحمَلُ عَلَى المَعْنَى ، وَقُرِئَ قَولُهُ تَعَالَى[١]: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾ بِتَذْكِيرِ الأَوَّلِ وَتَأْنِيثِ الثَّانِي ، وَقَالَ[٢]: [٣]﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ، وَقَالَ الفَرَزْدَقُ[٤]:

❁ نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[٥] ❁

{**قُلْتُ:** اعْلَمْ أَنَّ "مَنْ" الجَزَائِيَّةَ لاَ بُدَّ فِي جَوَابِهَا مِن ذِكْرٍ يَرْجِعُ إِلَيْهَا.

وَأَمَّا نَحو قَولِهِ تَعَالَى[٦]: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ

---

[١] الآية (٣١) من سورة الأحزاب.

[٢] في المطبوع (وقال تعالى).

[٣] الآية (٤٢) من سورة يونس.

[٤] صدره:

❁ تعال فإن عاهدتني لا تخونني ❁

وهو للفرزدق في ديوانه (٣٢٩/٢) ، والكتاب (٤١٦/٢) ، ومجاز القرآن (٤١/٢) ، والكامل (٤٧٣/١) ، وشرح أبيات سيبويه (٧٤/٢) ، وتلخيص الشواهد ص (١٤٢) ومغني اللبيب ص (٥٢٩) ، والمقاصد النحوية (٤٦١/١) ، والدرر (٢٨٤/١) ، وبلا نسبة في المقتضب (٢٩٥/٢) ، (٢٥٣/٣) ، والأصول (٣٩٧/٢) ، والصاحبي في فقه اللغة ص (١٧٣) ، والمحتسب (٢١٩/١) ، والخصائص (٤٢٤/٢) ، وشرح ابن يعيش (١٣٢/٢) ، (١٣/٤) ، واللسان (منن) (٤١٩/١٣) ، وشرح الأشموني (١٥٣/١) ، وشرح شواهد المغني (٨٢٩/٢).

[٥] المفصل ص (١٧٨).

[٦] الآية (٥٤) من سورة المائدة.

عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ ، فَقَدْ قَالَ فِي الكَشَّافِ(١): « مَعْنَاهُ: فَسَوفَ يَأْتِي اللهِ بِقَوْمٍ مَكَانَهُمْ، أَوْ بِقَوْمٍ غَيْرِهِمْ ، أَو نَحو ذَلِكَ.»

قُلْتُ: فعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ بَيْتُ الحَمَاسَةِ(٢):

وَمَنْ يَكُنِ الحَضَارَةُ أَعْجَبَتْهُ فَأَيَّ رِجَالِ بَادِيَةٍ تَرَانَا

أَيْ: مَكَانَ رِجَالِ الحَضَارَةِ ، وَنَحوُهُ مَرَّ فِي مَسَائِلِ الابْتِدَاءِ(٣) مَعَ فَائِدَةٍ أُخْرَى. وَفِي المَرْزُوْقِي(٤) تَصْحِيحٌ آخَرٌ: « أَيْ: حُصِّلَتِ الرِّجَالُ» ، فَاللاَّمُ فِيْهِ فِي: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، فَاسْتَغْنِي عَنْ الضَّمِيْرِ ، فَاعْرِفْهُ.}(٥)

قَوْلُهُ: "**غَيْرَ مَوصُوْلَةٍ وَلاَ مَوْصُوفَةٍ**" وَجْهٌ وَاحِدٌ مِنْ وُجُوهِ "مَا" الأَرْبَعَةِ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى "شَيْءٍ" ، فِي نَحوِ(٦): ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ ، فَهَذَا الوَجْهُ مُنْتَفٍ عَنْ "مَنْ" لاَ غَيْرُ ، وَالثَّلاَثَةُ البَاقِيَةُ جَارِيَةٌ عَلَيْهِ(٧) ، وَهَذَا مَعْنًى يَرْجِعُ إِلَى الوَضْعِ.

(٨)« أَمَّا المَوصُوْلَةُ فَنَحو: مَرَرْتُ بِمَنْ أَبُوْهُ مُنْطَلِقٌ. وَأَمَّا المَوصُوفَةُ فَنَحو: رَأَيْتُ مَنْ مُنْطَلِقاً ، وَمَرَرْتُ بِمَنْ صَالِحٍ ، {وَبِمَنْ مُحْسِنٌ إِلَيْكَ ، أَيْ: بِإِنْسَانٍ مُحْسِنٍ، ذَكَرَهُ فِي "**تخ**"(٩).}(٥)

قَالَ الأَنْصَارِيُّ(١٠):

---

(١) ينظر الكشاف (٦٢٢/١ – ٦٢٣).

(٢) ينظر ديوان الحماسة ص (٦٥) "باب الحماسة" ، وقد نسبه للقطامي.

(٣) ينظر المفصل ص (٣٦).

(٤) ينظر شرح الحماسة للمرزوقي (٣٤٧/١ – ٣٤٨).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) الآية (٢٧١) من سورة البقرة.

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٨/١).

(٨) ينظر التخمير (٢٠٩/٢).

(٩) في الأصل "صح" والصواب ما أثبته.

(١٠) قيل: هو حسان بن ثابت الأنصاري ، وقيل: كعب بن مالك الأنصاري ، وقيل: هو لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، ويروى لعبد الله بن رواحة ، وكلهم من الأنصار ، وقوله: "قال الأنصاري" خروجاً من الخلاف.

كَفَى[1] بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[2]

وَيَجُوزُ فِي: مَرَرْتُ بِمَنْ صَالِحٌ ، الرَّفْعُ ، وَالتَّقْدِيْرُ: بِمَنْ هُو صَالِحٌ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ["مَنْ"][3] تَكُوْنُ نَكِرَةً قَوْلُ عَمْرِو بنِ قُمَيْئَةَ[4]:

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدَيْنَ»

وَقَالَ ابنُ جِنِّي[5] فِي شَرْحِ قَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:

مِنْ كُلِّ مَنْ ضَاقَ الفَضَاءُ بِجَيْشِهِ حَتَّى ثَوَى فَحَوَاهُ لَحْدٌ ضَيِّقُ[6]

« "مَنْ" نَكِرَةٌ هُنَا ، و"ضَاقَ" صِفَةٌ لَهُ لاَ صِلَةٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ: مِنْ كُلِّ مَلِكٍ» ، فاعرفه.

{**قُلْتُ**: وَفِي الكِفَايَةِ[7]:

---

[1] في "ع" (يكفي).

[2] هو لكعب بن مالك في ديوانه ص (٢٨٩) ، وشرح أبيات سيبويه (٤٣٩/١) ، وأمالي ابن الشجري (٤٤١/٢) ، وخزانة الأدب (١٢٠/٦ ، ١٢٣) ، والدرر (٧/٣) ، وهو لحسان بن ثابت في معاني القرآن (٢١/١) ، وأمالي ابن الشجري (٦٥/٣) ، والأزهية ص (١٠١) ، وهو لبشير بن عبد الرحمن بن كعب الأنصاري في اللسان (منن) (٤١٩/١٣) ، وهو لحسان أبو بشير بن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني (٣٣٧/١) ، والمقاصد النحوية (٤٨٦/١) ، وللأنصاري في الكتاب (٥/٢) ، وتحصيل عين الذهب ص (٢٧٩) ، واللسان (كفى) (٢٢٦/١٥) ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب (٣٣٠/١) ، وسر صناعة الإعراب (١٣٥/١) ، ورصف المباني (٢٢٦) ، والجنى الداني ص (٥٢) ، وشرح ابن يعيش (١٢/٤) ، وشرح شواهد المغني (٧٤١/٢).

[3] مضاف من "ع".

[4] الشاهد لعمرو بن قمئية في ديوانه (٨٢) ، والكتاب (١٠٨/٢) ، وتحصيل عين الذهب ص (٢٨٠) ، والأزهية ص (١٠٢) ، وأمالي ابن الشجري (٦٤/٣) ، وهو لأبي التميمي في الوحشيات ص (٩) ، ومعجم الشعراء ص (٢١٤) ، وبلا نسبة في المقتضب (٤١/١) ، والحيوان (٣٠٦/٣) ، والأصول (٣٢٥/٢) ، والأغفال (٣١٨/١) ، والمرتجل ص (١٠١) ، وشرح المفصل (١١/٤) ، ومحاضرات الأدب (٦٣/٢).

[5] ينظر قوله في ديوان أبي الطيب بشرح العكبري (٣٣٥/٢) ، بدون نسبة إليه.

[6] ديوان أبي الطيب بشرح الواحدي (٩٦/٢) ، والمقاليد (٢٥٧/أ).

[7] يقصد "الكفاية" للشيخ حسام الدين الزاهدي ، وقد تردد ذكره في المقتبس ، ينظر ص (٤٢١) ، (٨٣٨) ، (٨٩٥) ، بتحقيق الدكتور سعد الرشيد ، والذي يظهر أنه شرح أو حاشية على المفصل.

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً صَدْرَهُ   قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ(١)

وَالاسْتِفْهَامِيَّةُ ، نَحو(٢): ﴿ قَالُواْ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ ﴾}(٣)

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٤): « إِنَّمَا قَالَ: "**أُولِي العِلْمِ**" ؛ لأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى البَارِئ عَزَّ وَعَلاَ» ، وَفِي بَعْضِ الكُتُبِ(٥) "**بِأُولِي العَقْلِ**" ، وَفِيْهِ كَلاَمٌ لاَ يَرِدُ(٦) عَلَيْهِ مَا قُلْنَا.

{وَفِي الكَشَّافِ(٧): « فِي قَولِهِ تَعَالَى(٨): ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا ﴾، ﴿ مَن ﴾ هَذِهِ مَوصُوفَةٍ ، كَأَنَّهُ قِيْلَ: وَمِنَ النَّاسِ نَاسٌ يَقُولُونَ ، إِنْ جَعَلْتَ اللاَّمَ لِلجِنْسِ وَإِنْ جَعَلْتَهَا لِلْعَهْدِ فَمَوْصُوْلَةٍ.»}(٣)

حم: إِنَّمَا صَلُحَ وُقُوعُهُ(٩) عَلَى الوَاحِدِ وَمَا فَوقَهُ لإِبْهَامِهِ ، وَقَولُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مَوضُوعٌ لِلجِنْسِ ارْتِكَابٌ(١٠).

قَالَ الجَوهَرِيّ(١١): « إِذَا جَعَلْتَ "مَنْ" اسْماً مُتَمَكِّناً شَدَّدْتَ آخِرَهُ.»

---

(١) الشاهد لسويد بن أبي كاهل في الشعر والشعراء ص (٣٠٣) ، والأغاني (٩٨/١٣) ، وأمالي ابن الشجري (٤٤٠/٢) ، وشرح المفضليات (٤٠٠) ، وشرح شواهد المغني (٧٤٠/٢) ، وخزانة الأدب (١٢٣/٦) ، والدرر (٣٠٢/١) ، وهو بلا نسبة في المرتجل ص (٣٠٧) ، وشرح ابن يعيش (١١/٤) ، وشرح شذور الذهب ص (١٣١) ، وشرح الأشموني (١٥٤/١) ، وخزانة الأدب (٤٦٧/٦).

(٢) الآية (٥٩) من سورة الأنبياء.

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٥/ب).

(٥) ينظر التخمير (٢١١/٢) ، والمقاليد (٢٥٧/أ).

(٦) في "ع" (لأنه يرد).

(٧) ينظر الكشاف (١٦٧/١).

(٨) الآية (٨) من سورة البقرة.

(٩) أي: وقوع (مَنْ).

(١٠) ينظر التخمير (٢١١/٢).

(١١) ينظر الصحاح (منن) (٢٢٠٨/٦).

تخ(١): « اعلَم أنَّ "مَنْ" فِي المُجَازَاةِ لاَ تَكُونُ إلاَّ مُبْتَدأةً غيْرَ واقِعٍ علَيْهَا عَامِلٌ؛ لأنَّ لَهَا صَدْرَ الكَلاَمِ ، لوُقُوعِهَا موقِعَ حَرْفِ الجزَاءِ ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ(٢) حَرفَ جَرٍّ ، نَحو: بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ ، أَوْ اسْماً مُضَافاً عمِلَ فيْهِ فِعلُ الشَّرْطِ ، أَو مُبْتَدَأً مُضَافاً ، نَحو: ثَوْبُ مَنْ تَلْبَسْهُ أَلْبَسهُ ، فَإِنْ وَقَعَ {عَلَيْهَا}(٣) عَامِلٌ قَبْلَهَا مِنْ غَيْرِ مَا ذَكَرنَا بَطَلَتْ المجَازَاة ، وصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يَقُولُ: مَنْ كَانَ(٤) يَزُوْرُنِي أَزُورُه ، وَإِنَّ مَنْ يُكرِمُنِي أُكْرِمُهُ.»

تخ(٥): « قَولُهُ(٦): ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ ﴾ إِنَّمَا حَسُنَ التَّذْكِيرُ فِي الفِعْلِ الأَوَّلِ لأَنَّهُ لاَ دَلاَلَةَ فِيْهِ عَلَى التَّأْنِيثِ ، فَلَمَّا قَالَ ﴿ مِنكُنَّ ﴾ دَلَّ عَلَى كَونِهِ مُؤنَّثاً ، فَحُمِلَ عَلَيْهِ الفِعْلُ الثَّانِي.

وَأَمَّا البَيْتُ فَيَصِفُ فِيْهِ ذِئباً أَتَاهُ فِي القَفْرِ ، وَأَنَّهُ أَطْعَمَهُ ، وَأَلْقَى إِلَيْهِ مَا كَانَ يَأْكُلُهُ.

وَقَبْلَهُ:

فَقُلْتُ لَهُ لمَّا تَكَشَّرَ ضَاحِكاً   وَقَائِمُ سَيْفِي مِنْ يَدِي بِمكَانِ(٧)

{وَبَعْدَهُ:

وَأَنْتَ امْرُوءٌ يَا ذِئبُ وَالغَدْرُ كُنْتُمَا   أُخَيَّيْنِ كَانَا أُرْضِعَا بِلِبَانِ
فَلَو غَيْرَنَا نَبَّهْتَ تَلْتَمِسُ القِرَى   رَمَاكَ بِسَهْمٍ أَو شَبَاةِ سِنَانِ}(٣)
تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي   نَكُنْ مِثْلَ .... البيت

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢١٠).

(٢) أي: العامل.

(٣) ساقط من "ع".

(٤) في "ع" (كان من يزورني ...).

(٥) ينظر التخمير (٢/٢١١ – ٢١٢).

(٦) الآية (٣١) من سورة الأحزاب.

(٧) ديوان الفرزدق (٢/٣٢٩).

وَيُرْوَى "تَعَشَّ فَإِنْ" ، وَهُو خِطَابٌ لِلذِّئْبِ. "يَصْطَحِبَانِ": صِلَةُ "مَــن" ، وَ"يَا ذِئْبُ": اعتراضٌ(١).»

حم(٢): قَالَ القَاضِي يَعْقُوبُ(٣): سَأَلْتُ الشَّيْخَ رَضِيَ الله عَنْهُ عَنْ الفَاصِلِ بَيْنَ المَوصُولِ وَصِلَتِهِ فِي هَذَا البَيْتِ؟ ، فَقَالَ: هُو مِنْ تَعَسُّفَاتِ الفَرَزْدَقِ. وَمِنْ تَعسُّفَاتِهِ قَوْلُهُ فِي هِشَامِ(٤) بنِ عَبْدِ الملكِ:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلاَّ مُمَلَّكاً أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُه(٥)

أَصْلُ الكَلاَمِ: وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَيٌّ يُقَارِبُهُ إِلاَّ مُمَلَّكاً أَبُو أُمِّهِ ، "أَبُوهُ" أَيْ: أَبُو المَمْدُوحِ ،وَيَعْنِي بِـ"المُمَلَّكِ" هِشَاماً ، {فَاعْرِفْهُ.}(٦)

---

(١) أي: اعتراض بين الصلة والموصول.

(٢) ينظر النص في المقاليد (٢٥٧/أ – ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٠).

(٣) هو فضل القضاة يعقوب الجندي ، وقد سبق ذكره.

(٤) هو هشام بن عبد الملك بن مروان ، من خلفاء الدولة الأموية في الشام ، ولد في دمشق ، وبويع فيها سنة ١٠٥هـ بعد وفاة أخيه يزيد ، خرج إليه زيد بن الحسين بن علي بجيش قوامه أربعة عشر ألفاً من أهل الكوفة ، فوجه إليه من قتله وفلّ جمعه ، نشبت في عهده حرب مع خاقان النزل انتهت بمقتل خاقان ، واستيلاء العرب على بلاده ، توفى سنة ١٢٥هـ ، تنظر ترجمته في الكامل لابن الأثير (٩٦/٥) ، وتاريخ الطبري (٢٨٣/٨) ، وتاريخ اليعقوبي (٥٧/٣) ، ومروج الذهب (١٤٢/٢) ، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٧٠/٥).

(٥) ليس في ديوان الفرزدق الذي بين يدي ، وهو له في الكامل (٤١/١) ، والأصول (٤٦٧/٣) ، والموضح ص (١٦٢) ، والإفصاح (٨٤) ، وطبقات فحول الشعراء ص (٣٦٥) ، ومعاهد التنصيص (١٦/١) ، وهو بلا نسبة في الخصائص (١٤٦/١ ، ٣٢٩) ، (٣٩٣/٢).

(٦) ساقط من "ع".

["مَنْ" الاستفهامية]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنْهُ:

« فصـــــــل :

وَإِذَا استَفْهَمَ بِهَا الوَاقِفُ عَنْ نَكِرَةٍ قَابَل حَرَكَتَهُ فِي لَفْظِ الذَّاكِرِ مِن حُروفِ المَدِّ بِمَا يُجَانِسُهَا ، تَقُولُ إِذَا قَالَ "جَاءَنِي رَجلٌ": مَنُو؟. وَإِذَا قَالَ "رَأَيْتُ رَجُلاً": مَنَا؟ ، وَإِذَا قَالَ "مَرَرتُ بِرَجُلٍ": مَنِي؟.

وَفِي التَّثْنِيَةِ: مَنَانْ ، وَمَنِينْ ، وَفِي الجَمْعِ: مَنُون ، وَمَنِيْن ، وَفِي المُؤَنَّثِ: مَنَهْ، وَمَنْتَان ، وَمنْتَينْ ، وَمنَاتْ ، وَالنُّونُ وَالتَّاءُ سَاكِنَتَانِ.

وَأَمَّا الوَاصِلُ فَيَقُولُ فِي هَذَا كُلِّهِ: مَنْ يَا فَتَى؟ ، بِغَيْرِ عَلاَمَةٍ ، وَقَدْ ارْتَكَبَ مَنْ قَالَ[1]:

أَتَوا نَارِيْ فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ؟

شُذُوذَيْنِ: إِلْحَاقُ العَلاَمَةِ فِي الدَّرَجِ ، وَتَحْرِيْكُ النُّونِ[2].

وَمِنْهُمْ مَنْ لاَ يَزِيْدُ إِذَا وَقَفَ عَلَى الأَحْرُفِ الثَّلاَثَةِ وَحَّدَ أَم ثَنَّى ، أَم أَنَّثَ أَم جَمَعَ.

وَأَمَّا المَعرِفَةُ فَمَذْهَبُ أَهْلِ الحِجَازِ[3] فِيْهِ إِذَا كَانَ علماً أَنْ يَحْكِيَهُ المُسْتَفْهِمُ[4] كَمَا نُطِقَ بِهِ ، فَيَقُولُ لمَنْ قَالَ "جَاءَنِي زَيْدٌ": مَنْ زَيْدٌ؟ ، وَلِمَنْ قَالَ "رَأيتُ زَيْداً": مَنْ زَيْداً؟ ،

---

[1] عجزه سيأتي في الشرح ، وقد نسبه الاسفندري لشمر بن الحارثي الضبي ، وهو من الأبيات المختلف في نسبتها ، فهو لشمر بن الحارث في الحيوان (٤/٤٨٢) ، (٦/١٩٧) ، ونوادر أبي زيد ص (١٢٣) ، وهو لسمير الضبي في شرح أبيات سيبويه (٢/١٣٢) ، ولشمر أو لتأبط شراً في شرح ابن يعيش (٤/١٦) ، وشرح التصريح (٢/٢٨٣) ، ولجذع بن سنان في المقاصد النحوية (٤/٤٩٨) ، وبلا نسبة في الكتاب (٢/٤١١) ، والمقتضب (٢/٣٠٧) ، والخصائص (١/١٢٨) ، والحيوان (١/٣٢٨) ، والمقرب (١/٣٠٠) ، ورصف المباني (٤٩٨) ، وأوضح المسالك (٢/٢٥٥) ، واللسان (حسد) (٣/١٤٩) ، و(منن) (١٣/٢٢٠) ، وخزانة الأدب (٦/١٦٩ – ١٧٠).

[2] في المطبوع (... النون التي من حقها أن تكون ساكنة ؛ لأن "من" مبني على السكون).

[3] ينظر المقتضب (٢/٢ ، ٣٠٧) ، وشرح ابن يعيش (٤/١٦) ، وخزانة الأدب (٦/١٦٩ – ١٧٠).

[4] في الأصل: (أن يستفهم) مكان (يحكيه المستفهم) ، وما أثبته من المطبوع وشروح المفصل التي اطلعت عليها.

ولِمَنْ قَالَ "مَرَرْتُ بزَيْدٍ": مَنْ زَيْدٍ؟ ، وَإِذَا كَانَ غَيْرَ عَلَمٍ رُفِعَ لاَ غَيْرُ ، تَقُولُ لِمَنْ قَالَ "رَأَيْتُ الرَّجُلَ": مَنْ الرَّجُلُ؟

وَمَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ(١) **أَنْ يَرفَعُوا فِي المَعْرِفَةِ البَتَّةَ. وَإِذَا اسْتَفْهَمَ عَنْ صِفَةِ العَلَمِ قِيلَ إِذَا قَالَ "جَاءَنِي زَيْدٌ": المَنِي ، أَيْ: القُرَشِيُّ أَم الثَّقَفِيُّ ، وَالمَنِّيَّانِ وَالمَنِّيُّونَ. »**(٢)

المُرَادُ بِـ"**الذَّاكِرِ**" المُتَكَلِّمُ ، وسُمِّيَ بِهِ لأَنَّهُ يَذكُرُ لِلمُخَاطَبِ شَيْئاً مِن حَمْلِ الكَلاَمِ. والمُرَادُ بِـ"**المُسْتَفْهِمِ**" المُخَاطَبُ. وتَسْمِيَتُهُ بِهِ(٣) ظَاهِرَةٌ(٤).

قَولُهُ: "**بِمَا يُجَانِسُهَا**" ، أَيْ: مَا(٥) يُجَانِسُ الحَرَكَةَ ، وَمُجَانَسَاتُ الحَرَكَاتِ الثَّلاَثِ مَعْرُوفَةٌ ، وَهِيَ: الوَاوُ وَاليَاءُ وَالأَلِفُ(٤).

حم: وَفِي نُسْخَةِ الإِمَامِ فَخرِ المَشَايِخِ(٦) – وَهُو سَمَاعُهُ: « الأَوَّلُ: مَنَتَان ، وَمَنَتَين ، بِتَحْرِيكِ نون "مَنَ" ، كَمَا هُو رِوَايَتُنَا أَيْضاً.

وَفِي الحَاشِيَةِ عِنْدَهُ: حَرَّكَ النُّونَ / فِي "مَنَتَانِ" لِتَحَرُّكِهَا فِي "مَنَهْ" ، وَتَسْكِينُهَا [١٧٥/ب] لِسُكُونِ ذَلِكَ فِي "مَنْ"» ، {وَرَأَيْتُ فِي حَاشِيَةٍ مَوْثُوقٍ بِهَا: صَحَّ عَنِ الإِمَامِ سِرَاجِ الدِّيْنِ السَّكَّاكِيِّ بِالتَّحْرِيكِ ، وقَالَ: لأَنَّهُ حُكْمُ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ ، وقَالَ: وَهَكَذَا قَرَأْنَاهُ ، وَعَرَضْنَا عَلَى شَيْخِنَا مَا فِي النُّسْخَةِ المَقْرُوءَةِ عَلَى المُصَنِّفِ مِنْ تَسْكِيْنِ النُّونِ فَلَمْ يَسْتَصِحْهُ.}(٧)

تخ(٨): « تَقُولُ فِي المُؤَنَّثِ: "مَنَهْ" وَ"مَنْتْ" ، وَنَحوهُمَا: "ابنَةٌ" وَ"بِنْتٌ" ، حَرَّكَ النُّونَ فِي "مَنَتَان" لِتَحَرُّكِهَا فِي "مَنَهْ" ، وَتُسكَّنُ لِسُكُونِهَا فِي "مَنْت". أَمَّا تَحْرِيكُهَا فِي "مَنَهْ" فَلأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ تَاءُ تَأْنِيثٍ ، وَمَا قَبْلَهَا لاَ يَكُونُ إِلاَّ مُتَحَرِّكاً. وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ مِن أَوضَحِ الدَّلاَئِلِ عَلَى تَحرِيكِ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ. وَأَمَّا تَسكِينُهَا فَلِلإِبْقَاءِ عَلَى السُّكُونِ

---

(١) ينظر مذهب بني تميم في رفع العلم في الإيضاح في شرح المفصل (٤٩٠/١) ، وشرح ابن يعيش (١٩/٤).

(٢) المفصل ص (١٧٩ – ١٨١).

(٣) في "ع" (ظاهر).

(٤) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٩٥٠ – ٩٥١) ، والمقاليد (٢٥٧/ب).

(٥) في "ع" (بما يجانس).

(٦) ينظر قوله في المقاليد (٢٥٧/ب).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) ينظر التخمير (٢١٣/٢ – ٢١٤).

البِنَائِيِّ وَعَدَمِ تَمَحُّضِ التَّاءَ هُنَا لِلتَّأْنِيثِ ، {بِدَلِيْلِ أَنَّهَا كَمَا هِيَ لِلتَّأْنِيثِ}(١) فَهِي أَنَّهَا(٢) حِكَايَةٌ لِلَفْظِ(٣) "**الذَّاكِرِ**" ، فَصَارَتْ كَالتَّاءِ فِي: بِنْتٍ ، وَأُخْتٍ. أَلا تَرَى أَنَّ التَّاءَ فِيهِمَا كَمَا هِيَ لِلدَّلالَةِ عَلَى التَّأْنِيثِ فَهِيَ أَيْضاً عِوَضٌ عَنِ الحَرْفِ المَحْذُوفِ ، وَإِنَّمَا سُكِّنَتْ النُّونُ وَالتَّاءُ لأَنَّ الحَالَ حَالُ الوَقْفِ. وَ"مَنْ" فِي جَمِيْعِ هَذِهِ المَوَاضِعِ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ ، فَإِنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَتَقْدِيْرُهُ: مَنْ الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرتَهُ؟ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرتَهُ مَسؤُولٌ عَنْهُ» ، انتَهَى كَلامُهُ {فَاعرِفْهُ.}(١)

حم: قَالَ(٤) صَاحِبُ الكِتَابِ(٥): « هَذِهِ الثَّلاثَةُ ، أَيْ: "مَنُو" و"مَنَا" و"مَنِي" مَبْنِيَّةٌ، وَمَحَلُّهَا الرَّفعُ ؛ لِكَونِهَا مُبْتَدَأَةً حُذِفَتْ أَخْبَارُهَا لِدَلالَةِ الكَلامِ عَلَيْهَا» ، وَإِنَّمَا أَدخَلُوا عَلَيْهَا الحُرُوفَ المُجَانِسَةَ إِيذاناً بِأَنَّ الاستِفْهَامَ وَقَعَ عَنْ هَذَا المُستَفهَمِ عَنْهُ دُونَ غَيْرِهِ، {فَاعرِفْهُ.}(١)

تخ(٦): « قَولُهُ: "**وَأَمَّا الوَاصِلُ**" إِلَى آخِرِهِ ، أَي: بِغَيْرِ عَلامَةِ الحَرَكَاتِ وَعَلامَاتِ التَّصرِيْفِ ، قَالُوا: فَإِنْ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلاً وَامرأَةً ، يَعْنُونَ العَطْفَ ، قُلتَ: مَنْ ، ومَنَهْ ، وَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ امرَأَةً ورَجُلاً قُلتَ: مَنْ ، ومَنَا؟ ، فَتَلْحَقُ العَلامَةَ فِي الآخِرِ ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ مِن الاسمَيْنِ مَوصُولٌ. »

قَولُهُ: "**وَقَدْ ارتَكَبَ مَنْ قَالَ:**"

تخ(٦): « نَظِيرُهُ:

⊛ وَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ(٧) ⊛

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) في "ع" (أيضاً).

(٣) في "ع" (اللفظ).

(٤) في "ع" (وقال).

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٥/ب ، ٣٦/أ) بتصرف.

(٦) ينظر التخمير (٢/٢١٤).

(٧) بعده:

⊛ إذا أتى قربته للسانيه ⊛

وهما بلا نسبة في معاني القرآن (٢/٤٢٢) ، والمنصف (٣/١٤٢) ، والخصائص (٢/٣٥٨)، وضرائر الشعر ص (٥١) ، والتخمير (٢/٢١٤) ، (٤/١٩٢) ، وشرح ابن يعيش (٩/٤٦ – ٤٧) ، والهمع (٣/٢٤٧) ، وخزانة الأدب (٢/٣٨٧) ، والدرر (٦/٢٤٨).

وكَانَ ذَلِكَ عَلَى تَشْبِيْهِ "مَنْ" بِـ"أَيّ" ؛ لاشْتِرَاكِهِمَا فِي الجَزَاءِ وَالاسْتِفْهَامِ.

وَالبَيْتُ لِشَمِرِ بنِ الحَارِثِ الظَّبِّي ، وبَعدَهُ يَقُولُ:

....   فَقَالُوا الجِنُّ قُلتُ: عِمُوا ظَلامَا[1]
فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ   فَرِيقٌ تَحسِدُ الأَنَسَ الطَّعَامَا»
لِهَذَا الأَكْلِ فُضِّلتُمْ عَلَيْنَا   وَلَكِنْ سَوفَ يُعْقِبُكُمْ سَقَامَا

{وَفِي إِيْضَاحِ[2] المُطَرِّزِيِّ: « "عِمُوا صَبَاحاً" ، أَيْ: أَنْعَمَ اللهُ صَبَاحَكُمْ ، قَالَ يُونُسُ[3]: هُو مِنْ وَعَمْتُ الدَّارَ أَعِمُهَا وَعْماً ، إِذَا قُلْتَ لَهَا: أَنْعِمِي. وَعَامَّةُ العُلَمَاءِ[4] عَلَى أَنَّهُ مِنْ "نَعِمَ يَنْعِمُ" ، إِلاَّ أَنَّهُ حُذِفَ النُّونُ حَذْفاً شَاذّاً ، فَبَقِي "عِمْ"» ، فَاعرِفْهُ}[5]، "عِمُوا" أَيْ: انْعِمُوا.

قَوْلُهُ: "إِلَى الطعام" ، أَيْ: تَقَدَّمُوا إِلَى الطَّعَامِ. و"الأَنَسَ" بِتَحرِيكِ النُّونِ هُو الرِّوَايَةُ ، وقَبْلَهُ:

وَنَارٍ قَدْ حَضَأْتُ بُعَيْدَ وَهْنٍ   بِدَارٍ لاَ أُرِيْدُ بِهَا مُقَامَا
سِوَى تَحْلِيْلِ رَاحِلَةٍ وَعَيْنٍ   أُكَالِئُهَا مَخَافَةَ أَنْ تَنَامَا[1]

حَضَأْتُ النَّارَ: سَعَّرْتُهَا. وَالتَّحليل وَالإِحْلاَلُ بِمَعْنَى ، وَهُو الإِنْزَالُ. و"أُكَالِئُهَا" أَيْ: أَمْنَعُهَا وَأَقْصُرُهَا[7].

---

[1] تنظر الأبيات في نوادر أبي زيد ص (١٢٣) ، وكتاب الحلل في شرح أبيات الجمل ص (٢٩٠) ، وخزانة الأدب (٦/١٧٠).

[2] ينظر الإيضاح في شرح المقامات الحريرية للمطرزي (١/٢٢٨).

[3] ينظر كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل (٣٩٤ – ٣٩٥) ، وخزانة الأدب (٦/١٦٩ – ١٧٠).

[4] ينظر المقتضب (٢/٢ ، ٣٠٧) ، والحلل في شرح أبيات الجمل ص (٣٩٤ – ٣٩٥) ، والتصريح على التوضيح (٢/٢٨٤).

[5] ساقط من "ع".

[7] ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٩٥٢ – ٩٥٣) ، والمقاليد (٢٥٨/أ).

« قَولُهُ: "**إِذَا وَقَفَ عَلَى الأَحْرُفِ الثَّلاثَةِ**" ، عَنَى بِهَا: الوَاوَ ، وَالأَلفَ ، وَاليَّاءَ، فِي: "مَنُو" وَ"مَنَا" وَ"مَنِي". وَهَذَا لأَنَّ "مَنْ" مُبْهَمٌ يَصلُحُ لِهَذِهِ الأَوجهِ كُلِّهَا ، وَالأَوَّلُ أَجْوَدُ ؛ لأَنَّهُ أَبْيَنُ. »[١]

قَولُهُ: "**وَأَمَّا المَعْرِفَةُ**".

تخ[٢]: « وَجْهُ الفَرْقِ أَنَّ حَرَكَاتِ الاسْمِ تَبَعٌ لَهُ ، وَالعَلَمُ مِمَّا تَجِبُ فِيْهِ الحِكَايَةُ، وَكَذَلِكَ فِي تَوابعِهِ ، بِخِلافِ الجِنْسِ ، نَظِيْرُهُ مَولَى بَنِي هَاشم فِي بَابِ الزَّكَاةِ وَمَولَى غَيْرِهِمْ.

فَإِنْ سَأَلتَ: فَلِمْ لَمْ يَلفُظُوا بِالنَّكِرَةِ إِذَا اسْتَفْهَمَ بِهَا الوَاقِفُ بِـ"مَنْ" عَنْهَا ، كَمَا فِي فَصْلِ العَلَمِ ، فَيَقُولُ: فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلاً: مَنْ رَجُلاً؟

أَجَبْتُ: لأَنَّ تِكرَارَ المُنَكَّرِ يُوهِمُ أَنَّ الثَّانِي غَيْرُ الأَوَّلِ ، إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي رَجُلٌ وَحَيَّيْتُ رَجُلاً ، فَالثَّانِي غَيْرُ الأَوَّلِ ، بِخِلافِ العَلَمِ ، فَإِنَّهُ بَرِيءٌ عَنْ هَذَا الإِبْهَامِ.

فَائِدَةٌ: فَأَمَّا إِذَا عَطَفْتَ بِالوَاوِ وَالفَاءِ فَقُلتَ : وَمَنْ زَيْداً[٣] ، أَو فَمَنْ زَيْدٌ ، فَكُلُّهُمْ يُبطِلُ الحِكَايَةَ ؛ لأَنَّ حُرُوفَ العَطْفِ / لاَ يُبْتَدَأُ بِهَا ، فَفِيْهَا دَلالَةٌ عَلَى أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ مَعطُوفٌ بِهَا عَلَى كَلامِ المُخَاطَبِ فَاسْتَغْنَوا عَنِ الحِكَايَةِ. » [١٧٦/أ]

{وَقَالَ الإِمَامُ ابنُ جِنِّي فِي كِتَابِ اللُّمَعِ[٤]: "رُفِعَتْ مَعَ العَطْفِ البَتَّةَ"}[٥].

« وَأَمَّا النُّونُ فِي "المَنيَانِ" وَ"المَنيُونَ" فَمَكسُورَةٌ وَمَفْتُوحَةٌ ، كَمَا فِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ السَّلامَةِ ، هَكَذَا السَّمَاعُ.

وَفِي كَلامِ الشَّيْخِ[٦] – رَضِيَ {اللهُ عَنْهُ}[٥] – إِيمَاءٌ إِلَى أَنَّ "المَنِيَ" لاَ يُسْتَفهَمُ بِهِ عَنِ المَنْسُوبِ إِلَى البُلْدَانِ وَالصِّنَاعَاتِ ، فَلاَ تَقُولُ فِي "البَصْرِيِّ" وَ"الشَّوَّايِّ": المَنِي،

---

[١] ينظر التخمير (٢/٢١٦).

[٢] المصدر السابق (٢/٢١٦ – ٢١٧).

[٣] هكذا في الأصل ، وفي "ع" (زيدٌ) وكذلك في التخمير.

[٤] ينظر كتاب اللمع ص (٣٠٧).

[٥] ساقط من "ع".

[٦] ينظر المفصل ص (١٨١).

وَهَذَا لأَنَّ مَوْضُوْعَهُ لِلعُقَلاءِ ، فَكَانَ مُخْتَصاً بِالاستِفْهَامِ عَنْ نِسْبَةِ الأَشْخَاصِ» ؛ هَذَا كُلُّهُ كَلاَمُ **تغ**(١).

اعْلَمْ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ وَعَبْدَ القَاهِرِ وَصَاحِبَ(٢) الكِتَابِ - {رَحِمَهُم اللهُ}(٣) - ذَكَرُوا فِي العَلَمِ بِاتِّفَاقٍ مِنْهُمْ: العَرَبُ يُجَوِّزُونَ فِي الأَعْلاَمِ مَا لاَ يُجَوِّزُونَ فِي غَيْرِهَا. وَرُبَّمَا يَقُولُونَ: لِلأَعْلاَمِ عِنْدَهُمْ شَأْنٌ لَيْسَ لِغَيْرِهَا ، وَهِيَ مَخْصُوصَةٌ بِأَحْكَامٍ ، مِنْ ذَلِكَ: زَيْدُ بنُ عمرٍو ، يُحذَفُ التَّنوينُ إِذَا وَقَعَ الابنُ صِفَةً بَيْنَ عَلَمَيْنِ ، وَنُقِلَتْ الضَّمَّةُ فَتحَةً فِي النِّدَاءِ ، وَمِنْ ذَلِكَ التَّرخِيْمُ ، وَمِنْ ذَلِكَ "مَوْهَبٌ" اسْمُ عَلَمٍ بِفَتْحِ العَيْنِ، وَ"مَحْبَبٌ" بِفَكِّ الإِدْغَامِ ، وَمِنْ ذَلِكَ إِمَالَةُ "الحَجَّاج"(٤) مَعَ عَرَائِهِ عَنْ مُوجِبَاتِ الإِمَالَةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ العُجمَةُ فِي الأَعْلاَمِ خَاصَّةً ، وَمِنْ ذَلِكَ(٥): عَلِيُّ بنِ أَبُو طَالِبٍ - بِالرَّفْعِ ، وَقِيَاسُهُ اليَاءُ(٦) ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيْرَةٌ.

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ(٧): ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ هَذِهِ الأَنْحَاءَ لِيُؤنِسَكَ بِأَنَّ العَلَمَ يَكُونُ لَهُ مِن الخَصَائِصِ مَا لاَ يَكُونُ لِغَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لأَجْلِ أَنَّ الأَعْلاَمَ تُنْقَلُ مِنْ شَيءٍ إِلَى شَيءٍ ، نَحو: زَيْدٍ ، وَالعَبَّاسِ ، وَحَاتِمَ ، وَمَنْصُورٍ ، وَالحَسَنَ ، وَجَعْفَرَ ، وَيَشْكُرُ ، وَبَبَّه(٨) ، وتغيير المَعْنَى يُحَسِّنُ تَغْيِيْرَ اللَّفْظِ. أَلاَ تَرَى أَنَّ النَّسَبَ لَمَّا كَانَ مُغَيِّرًا لِلمَعْنَى بِأَنْ يَصِيْرَ غَيْرُ الصِّفَةِ بِهِ صِفَةً طَرَقَ عَلَى الاسْمِ لِتَغْيِيْرَاتٍ شَتَّى ، قِيَاسِيَّةٍ وَمَعْدُولَةٍ عَنْهَا ، عَلَى مَا عُرِفَ فِي مَوضِعِهِ ، كُلُّ ذَلِكَ عُدُولٌ بِهِ عَنْ سَنَنِ غَيْرِهِ ، فَاعرِفْهُ.

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢١٧).

(٢) ينظر الإيضاح العضدي ص (٢٥٠ ، ٢٩٠) ، والمقتصد (٢/٩٢٦) ، والمفصل ص (١٥ - ١٩). بتصرف ، وينظر شرح الرضي على الكافية (٢/٧٩) ، وشرح ابن يعيش (٤/١٩ - ٢٠).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر اللمع ص (٣١٧).

(٥) في "ع" (ومن ذلك نحو: علي).

(٦) ينظر النص في المقاليد (٢٥٨/ب).

(٧) ينظر المقتصد (٢/٧٩١ ، ٩٢٦ ، ١٠٠٨) وما بعدها بتصرف.

(٨) غير واضحة في الأصل.

{**قُلْتُ:** ذُكِرَ هُنَا فِي العَلَمِ "أَنَّ المُسْتَفْهِمَ يحكيه كما نطق به"(١) ، وذَكَرَ الإِمَامُ ابنُ جِنِّي فِي كِتَابِ اللُّمَعِ(٢) ، قَالَ: « فِي العَلَمِ وَالكُنَى إِنْ شِئتَ رَفَعْتَ عَلَى الظَّاهِرِ، وَإِنْ شِئتَ حَكَيْتَ الإِعرَابَ ، نحو فِي: رَأَيتُ زَيْداً ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، إِنْ شِئتَ رَفَعْتَ، وَإِنْ شِئتَ قُلْتَ: مَنْ زَيْداً؟ ، وَمَنْ زَيْدٍ؟ ، وَهَكَذَا فِي: أَبو مُحَمَّدٍ ، وَأَبَا مُحَمَّدٍ ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ ، حَالُ النَّصبِ وَالجَرِّ مُخيرٌ». وَفِي الكِتَابِ هُنَا لَمْ يُخَيرَّ ، فَاعرِفْهُ ، والله المُعِيْنُ}(٣).

شح(٤): « النَّكِرَةُ يَحتَاجُ إِلَى تَمييْزِه بالاستِفهَامِ فِي الغَالِبِ ؛ لأَنَّ اللَّفظَ وَاحِدٌ ، وَالمعَانِي تَعتوره رَفْعاً وَنَصْباً وَجرّاً ، فَكَانَ احتِيَاجُهَا إِلَى تَمييْزِهَا فِي الاستِفهَامِ عَنْهَا أَكثَرَ مِن احتِيَاجِ غَيْرِهَا ، فَكَانَتْ أَوْلَى بِزِيَادَةِ حُرُوفِ اللِّيْنِ ؛ لِزِيَادَةِ إِبْهَامِهَا وَشُيُوعِهَا.

وَأَمَّا المَعرِفَةُ فَقِيَاسُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُحتَاجٍ احتِيَاجَ النَّكِرَةِ ؛ لأَنَّهُ فِي أَكثَرِ الأَحْوَالِ لاَ يُستَفهَمُ عَنْهُ عِنْدَ ذِكرِه ، لِكَونِهِ مَعلُوماً ، وَإِنَّمَا جَرَى فِي العَلَمِ الحِكَايَةُ عِنْدَ أَهْلِ الحِجَازِ لِمَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ مِن الإِجمَالِ ؛ لِكَثْرَةِ المُسَمَّيَاتِ بِهِ ، فَجَرَى فِيْهِ مِن اللَّبسِ مَا يَجرِي فِي النَّكِرَةِ ، فَتُقْصَدُ الحِكَايَةُ رَفْعاً لِلَّبْسِ ، وَلَمْ يُجعَلِ العَمَلُ فِيْهَا كَالعَمَلِ فِي النَّكِرَةِ ؛ فَرْقاً بَيْنَهُمَا ، وَلَمْ يَعكِسُوا الأَمْرَ ؛ لأَنَّ وُقُوعَ الاستِفهَامِ أَكثَرُ فِي النَّكِرَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، فَلَو عُكِسَ لَكَثُرَ اللَّفظُ وَقَلَّ الاختِصَارُ ؛ لأَنَّ "مَنُو" أَخصَرُ مِنْ قَولِكَ: مَنْ زَيْدٌ؟ ، وَلأَنَّهُ لاَ يُمكِنُ حِكَايَةُ النَّكِرَةِ بَعْدَهُ(٥) إِلاَّ مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ ، مَسبُوكاً عَلَى كَلاَمِ قَولِهِ تَعَالَى(٦): ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ ، وَلَو حَكَيْتَهُ كَذَلِكَ كُنْتَ مُخَالِفاً فِي الحِكَايَةِ بِخِلاَفِ العَلَمِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ المَعْنَى غَيْرُ جَارٍ فِيْهِ.

وَأَمَّا الاستِفهَامُ عَنْ صِفَةِ العَلَمِ ؛ لأَنَّهُمْ رَأَوا أَنَّ الصِّفَةَ أَولَى بِالاستِفهَامِ ؛ لأَنَّ اللَّبسَ فِي العَلَمِ إِنَّمَا جَاءَ مِن أَجْلِهَا أَنَّهُ تَمِيمِيٌّ أَم قُرَشِيٌّ ، فَلَمَّا قَصَدُوا إِلَى الاستِفهَامِ

---

(١) المفصل ص (١٨٠).

(٢) ينظر اللمع ص (٣٠٦).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٨٩/١ – ٤٩١).

(٥) في "ع" (بعد ذكره).

(٦) الآية (١٦) من سورة المزمل.

عَنْ هَذَا المُلَبِسِ أَتَوا بِاللَّفْظِ العَام ، وَهُو الأَلِفُ وَاللَّامُ ويَاءُ النَّسَبِ ، ووَسَّطُوا "مَــــنْ" بَيْنَهُمَا.

قَالَ: وَإِنَّمَا خَصُّوا بِالصِّفَات المَنسوبَةِ ؛ لأَنَّهَا هِي الَّتِي كَانَ التَّمييزُ عِندَهُمْ فِــي الغَالِبِ بِهَا ، وَإِلاَّ فَقَدْ / تَكُونُ الصِّفَــةُ بِغَــيْرِ النَّسَــبِ ، وَزَادُوا هَمْــزَةَ الاسْــتِفهَامِ [١٧٦/ب] لاستِضْعَافِهِمْ دَلاَلَتَهَا عَلَى الاستِفهَامِ مَعَ هَذَا العَمَلِ الَّذِي لاَ يَكُونُ مَعَهَا فِي الاسْــتِفهَامِ، فَأَتَوا بِالهَمْزَةِ لِقُوَّة أَمْرِ الاسْتِفهَامِ» ، فَاعرِفْهُ.

(١)« **قُلتُ**: تَحرِيْرُ هَذَا النَّوعِ(٢) عَنْ آخرِهِ عَلَى اخْتِصَارٍ أَنْ يُقَالَ: النَّكِرَةُ مُقَــدَّمٌ عَلَى المُعرَّفِ بِاللاَّمِ ، وَأَصْلٌ لَهُ ، ومُطَابَقَةُ السُّؤَالِ لَفظِ الذَّاكِرِ أَصْلُ الكَلاَمِ ، فَأُعطِيَ الأَصْلُ الأَصْلَ لِلمُنَاسَبَةِ ، ثُمَّ لمَّا صَارَ الأَمْرُ إِلَى المُعَرَّفِ تُرِكَ عَلَى حَالَــةٍ وَاحِــدَةٍ ضَرُورَةَ أَنَّ التَّصَرُّفَ وَقَعَ فِي الأَوَّلِ.

وَأَمَّا العَلَمُ فَلَهُ شَبَهَانِ: شَبَهٌ بِالمُنَكَّرِ ، لِما أَنَّهُ قَدْ يَتَّصِفُ بِصِفَةِ الشَّرِكَةِ اتِّفَاقــاً كَالجِنْسِ ، وَشَبَهٌ بِالمُعَرَّفِ بِاللاَّمِ ؛ لأَنَّهُمَا مِنْ جُمْلَةِ المَعارِفِ ، فَمِن حَيْثُ إِنَّهُ شَــابَهَ المُنَكَّرَ رُوعِيَ فِيْهِ شَيءٌ مِن المُقَابَلَةِ وَالمُطَابَقَةِ بَيْنَ اللَّفْظَينِ ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّــهُ شَــابَهَ المُعَرَّفَ عُومِلَ مُعَامَلَتَهُ ، فَتُرِكَ عَلَى لَفظَةٍ وَاحِدَة ، كَمَا فُعِلَ ثَمَّ.

أَو يُقَالُ: قَدْ تَقَرَّرَ فِي غَيْرِ مَوضِعٍ أَنَّ العَمَلِيَّةَ تُحرِّمُ الزِّيَادَةَ وَالنُّقصَــانَ ، وَإِذَا كَانَ حَالُ العَلَمِ هَذَا كَانَتْ حِكَايَتُهُ عَلَى وَجْهِهِ المُرَاعَى فِيْهِ ؛ طَلَباً لِتَطابُقِ بَيْنَ الحِكَايَــةِ وَالمَحْكِي عَنْهُ أَيْضَاً» ، فَاعرِفْهُ.

وَأَمَّا "الصِّفَةُ العَلَمُ" وَهُو المَنْسُوبُ فَإِنَّمَا دَخَلَهُ اللاَّمُ عَلَى أَنَّهُ مِــنَ المَعَــارِفِ ، فَلأَنَّهُ صَارَ كَاسمِ الجِنْسِ بَعْدَ النِّسبَةِ ، لِحُصُولِ مَعْنَى الوَصْفِ فِيْهِ بِدُخُولِ اليَاءِ عَلَيْــهِ، فَكَانَ مِنْ مَوَاقِعِ اللاَّمِ وَمَدَاخِلِهِ {وَ"المَنِيّ" غَيْرُ مُلحَقٍ بِهِ هَمْزة الاسْــتِفهَامِ عَلَــى مَــا قَرَأتُ. وَقَدْ وَجَدتُهُ فِي غَيْرِ نُسْخَةٍ مَعَ الهَمْزَةِ ، وَلَعَلَّ ذَاكَ لأَنَّ "مَنْ" سُلِبَ عَنْهُ مَعْنَــى الاسْتِفهَامِ ؛ لِوُقُوعِهِ وَسَطاً بَعْدَ اللاَّمِ ، وَمِنْ قَضَايَاهُ صَدرُ الكَلاَمِ ، وَالحَاجَةُ مَسَّتْ إِلَى الاسْتِعْلاَمِ}(٣) فَاعرِفْهُ.

---

(١) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٥٥ – ٩٥٦).

(٢) في "ع" (هذا النحو).

(٣) ساقط من "ع".

[أحكام "أيّ"]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصل** :

وَ"أَي" كَـ"مَنْ" فِي وُجُوهِهَا ، تَقُولُ مُسْتَفِهماً: أَيُّهُمْ حضَرَ؟ ، وَمُجَازِياً: أَيُّهُمْ يَأْتِنِي أَكْرِمْهُ.

وَوَاصِلاً: اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ، وَوَاصِفاً: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَهِي عِنْدَ سِيبَوَيهِ⁽¹⁾ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ إِذَا وَقَعَتْ صِلَتُهَا مَحذُوفَةَ الصَّدْرِ كمَا وقَعَتْ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ⁽²⁾: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ ⁽³⁾ ، وَأَنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو⁽⁴⁾ الشَّيْبَانِيُّ فِي كِتَابِ الحُرُوفِ⁽⁵⁾:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ⁽⁶⁾ فَسلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

---

(١) ينظر الكتاب (٣٩٨/٢) وما بعدها ، وشرح السيرافي (٧٠/٣ – ٧٣).

(٢) في "ع" (في قوله تعالى).

(٣) الآية (٦٩) من سورة مريم.

(٤) هو إسحاق بن مرار الشيباني بالولاء ، أبو عمرو ، أديب لغوي ، من رمادة الكوفة ، أصله من الموالي ، جاور بني شيبان وأدب بعض أولادهم فنسب إليهم ، أخذ عن جماعة كبار منهم أحمد بن حنبل ، كان يلزم مجالسته ويكتب أماليه ، له مصنفات منها: كتاب الخيل ، وكتاب اللغات ، وكتاب الجيم ، سكن بغداد ومات بها سنة ٢٠٦هـ ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان (٦٥/١)، ونزهة الألبا (٨٦) ، وميزان الاعتدال (٣٧٣/٣) ، وتاريخ بغداد (٣٢٩/٦) ، والأعلام (٢٩٦/١).

(٥) اختلف في كتاب "الحروف" لأبي عمرو الشيباني ، فمن قائل بأنه نفس كتاب "الجيم" ، المسمى بـ"النوادر" ، ومن قائل غير ذلك. والبيت لغسان بن وعلة في الإنصاف (٧١٥/٢) ، والمقاصد النحوية (٤٣٦/١) ، وشرح التصريح (١٣٥/١) ، وشرح شواهد المغني (٢٣٦/١) ، وخزانة الأدب (٦١/٦) ، والدرر (٢٧٢/١) ، وبلا نسبة في رصف المباني (١٩٧) ، وشرح ابن يعيش (١٤٧/٣) ، (٢١/٤) ، وتلخيص الشواهد (١٥٨) ، واللسان (أيا) (٥٩/١٤) ، وأوضح المسالك (١٣٧/١) ، والهمع (٢٧٥/١).

(٦) في المطبوع (بني عامر).

فَإِذَا كَمُلَتْ فَالنَّصْبُ ، كَقَوْلِكَ: عَرَفْتُ أَيُّهُمْ هُوَ فِي الدَّارِ ، {وَقَدْ}⁽¹⁾ قُرِئَ ﴿ أَيَّهُمْ أَشَدُّ ﴾ .» ⁽²⁾

قَوْلُهُ: **أَيُّهم فِي الدَّارِ؟** نَظِيْرُ "مَنْ" فِي قَوْلِكَ: مَنْ عِنْدَكَ؟ ، وَنَظِيْرُ قَوْلِهِ: "**يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ**" ، رَأَيْتُ مَنْ مُنْطَلِقاً؟ وَمَرَرْتُ بِمَنْ صَالِحٍ؟.

قُلْتُ: وَفِي قَولِهِمْ أَنَّ "أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ" نَاقِصُ الصِّلَةِ⁽³⁾ حَتَّى قَدَّرُوا فِيْهِ "هُوَ" كَمَا تَرَى نَوْعُ إِشْكَالٍ ، وَيُؤَيِّدُهُ حَرْفٌ لِبَعْضِهِمْ عَلَى مَا يَأْتِيْكَ عَنْ قَرِيْبٍ.

قَالَ الإِمَامُ عَبْدُ القَاهِرِ⁽⁴⁾: « الاستِفْهَام بِـ"أيٍّ" عَنْ أَمْرَيْنِ: نَكِرَةٍ ، أَو مَعْرِفَةٍ ، فَإِذَا استَثْبَتَ عَنْ نَكِرَةٍ لَمْ تَلْحَقْهُ الزِّيَادَاتُ ، فَلاَ تَقُولُ: "أَيُو" وَلاَ "أَيَّا" وَلاَ "أَيِّي" ؛ لأَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ لَحِقَتْ "مَنْ" لِيُعرفَ بها الإِعْرَابُ ، وَ"أَيٌّ" بِنَفْسِهِ مُعربٌ ، فَلاَ حَاجَةَ بِهِ، فَاخْتِلاَفُ الحَرَكَةِ يَكْفِيْكَ ، وَاخْتِلاَفُ الأَحْوَالِ كُلِّهَا تَثْبُتُ فِيْهِ وَقفاً وَوَصْلاً ، فَيُقَالُ: "أَيُونَ يَا فَتَى" مَثَلاً ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ كَمَا امْتَنَعَ فِي "مَنْ" عِنْدَ الوَصْلِ ؛ لأَنَّهُ اسْمٌ مُعْرَبٌ جُمِعَ جَمْعَ "مُسْلِمٍ" وَ"مُسْلِمَةٍ" ، فَلاَ يَجِبُ اخْتِصَاصُهُ بِالوَقْفِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا إِذَا استَثْبَتَ عَنْ مَعْرِفَةٍ فَلَمْ تَكُنْ فِيْهِ الحِكَايَةُ ، وَتَكُونُ فِي الأَحْوَالِ الثَّلاَثِ، أَيُّ: زَيْدٌ ، بِالرَّفْعِ لاَ غَيْرُ ، وَالفَرقُ أَنَّ "مَنْ" مَبنيٌّ ، وَ"أَيٌّ" مُعْرَبٌ⁽⁵⁾ ، فَإِذَا قُلْتَ: أَيَّ زَيْداً ، أَو زَيْدٍ ، جَعَلْتَ أَحَدَ الجُزْئَيْنِ مُخَالِفاً لِلآخَرِ فِي الإِعرَابِ لَفْظاً وَمَعْنَىً ، فَيَفرُطُ قُبْحُهُ ، وَيَبْطُلُ حُكمُ الابْتِدَاءِ ؛ لأَنَّ المُبْتَدأَ وَالخَبَرَ لاَ يَكُونَانِ إِلاَّ مَرْفُوعَيْنِ ، وَ"مَنْ" لَيسَ بِهَذِهِ المَثَابَةِ ؛ لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، فَلاَ يَقَعُ بَيْنَهُمَا الاخْتِلاَفُ إِعْرَاباً ، فَصَارَ كَأَنَّ "مَنْ" جُزْءٌ مِنَ الآخَرِ.

⁽¹⁾ ساقط من المطبوع.

⁽²⁾ المفصل ص (١٨١).

⁽³⁾ في "ع" (لصلة).

⁽⁴⁾ لم أجده بنصه ، وينظر شرح الجل في النحو ص (٢٥٣) وما بعدها ، والمقتصد (١١٠٨/٢ ، ١١١٦) بتصرف ، وينظر الموصل في شرح المفصل ص (٩٦٠ - ٩٦٣) بتصرف أيضاً.

⁽⁵⁾ ينظر اللمع ص (٣٠٠).

قَالَ: وَقَدْ أَحْسَنَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ(١) فِي تَشْبِيْهِ بِقَوْلِهِمْ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ ، وَذَلِكَ أَنَّ "أَجْمَعُونَ" تَأْكِيدٌ ، وَالتَّأْكِيدُ تَابِعٌ لِلمُؤَكَّدِ فِي الإِعْرَابِ ، كَالمُبْتَدَأ وَالخَبَرِ يَتَوَافَقَانِ فِي الرَّفْعِ ، فَقَالُوا: "أَجْمَعُونَ" ، فَجَوَّزُوا الرَّفْعَ حَمْلاً عَلَى مَوْضِعِ "إِنَّ" مَعَ الاسْمِ ، إِذَا(٢) كَانَ فِي المَعْنَى: هُمْ أَجْمَعُونَ ، وَحَسُنَ ذَلِكَ ؛ لأَنَّ الضَّمِيرَ لَمْ يَظْهَرْ فِيْهِ الإِعْرَابُ ، وَهُوَ النَّصبُ فَلَمْ تَقَعْ المُخَالَفَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ "أَجْمَعُونَ" لَفْظاً فِي الإِعْرَابِ، بِخِلافِ مَا لَو قُلتَ: إِنَّ القَومَ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ ، لَمْ يَجُزْ لِظُهُورِ المُخَالَفَةِ اللَّفْظِيَّةِ ، بَلْ وَجَبَ النَّصبُ ؛ كَي لاَ يَخْتَلِفَ التَّابِعُ وَالمَتْبُوعُ لَفْظاً ، وَهَذَا تَقْدِيرٌ حَسَنٌ ، فَاعْرِفْهُ.»

وَعَنْهُ(٣) أَيْضاً: "أَيٌّ" مُعْرَبٌ لِقُوَّتِهِ ؛ لأَنَّهُ يَصْلُحُ لِلعُقَلاءِ وَغَيْرِهِمْ ، بِخِلافِ "أَيْنَ" وَ"كَيْفَ".

وَقَالَ: "أَيٌّ" أَصْلُهُ "أَوْيٌ" ، لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ / اجْتِمَاعَ الوَاوِ وَاليَاءِ أَكْثَرُ ، [١٧٧/أ] نَحو: طَوَيْتُ ، مِن اجْتِمَاعِ اليَاءَيْنِ نَحو: عَيِيْتُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ اشْتِقَاقَهُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَعْنَاهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ ؛ لأَنَّ "أَيّاً" بَعْضٌ مِنْ كُلٍّ(٤) ، وَالبَعْضُ يَأْوِي إِلَى الكُلِّ وَيَسْتَنِدُ إِلَيْهِ ، فَهُوَ إِذَن "أَوْيٌ" ، فَاجْتَمَعَ الوَاوُ وَاليَاءُ وَسُبِقَ أَحَدُهُمَا بِالسُّكُونِ.

قَالَ: لَو سَمَّيْتَ رَجُلاً بِـ"أَيَّانَ" لَمْ تَصرِفْهُ ، وَلَو جَمَعْتَهُ عَلَمَاً عَلَى حَدٍّ "شَيَاطِيْنَ" قُلتَ: "أَوَايِيْنَ" ، ذَكَرَهُ ابنُ جِنِّي(٥).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٦): إِنَّمَا بُنِيَ "أَيُّ"(٧) فِي قَوْلِهِمْ: "عَرَفْتُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ" لِمَجِيءِ صِلَتِهَا نَاقِصَةً ، فَلَمَّا خَالَفَتْ أَخَوَاتِهَا وَهِيَ: "مَا" وَ"مَنْ" وَ"الَّذِي" فِي ذَلِكَ ، خَالَفُوا بِهِ حَالَهُنَّ فَبَنَوهَا ، فَإِنْ قِيْلَ: كَيْفَ جَازَ بِنَاؤُهَا مَعَ كَونِهَا مُضَافَةً؟ ، قِيْلَ لَهُ: لِقِيَامِ العِلَّةِ المُوجِبَةِ فِيهَا لِلْبِنَاءِ ، كَمَا فِي: خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَإِنْ أُضِيفَ ، وَكَنَحو "لَدُنْ"

---

(١) ينظر المسائل المنثورة ص (١٣١).

(٢) في "ع" (إذ كان).

(٣) ينظر اللمع ص (٢٩٦).

(٤) ينظر المصدر السابق ص (٢٩٦ ، ٣٠٠).

(٥) ينظر المصدر السابق ص (٣٠٨).

(٦) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٦/أ) بتصرف.

(٧) يرى البصريون بناء "أي" لوقوعها موقع الاستفهام والشرط ، ينظر الإنصاف (٧١٢/٢ - ٧١٣).

فَهُو مَبْنِيٌّ وَإِنْ كَانَ مُضَافاً "مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ" ، فَإِنْ قِيلَ: السُّؤالُ فِيْهِ كَالسُّؤَالِ فِي "أَيٌّ" ، قِيلَ: وَلِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الإِضَافَةُ مَانِعَةً عَنِ البِنَاءِ؟ ، فَإِنْ قِيلَ: كَمَا كَانَ فِي النِّدَاءِ ، قِيلَ لَهُ: الإِعْرَابُ هُنَا لاَ(١) للإِضَافَةِ(٢) ، وَلَكِن لِكَونِ تَعْرِيفِهِ لَفْظاً لاَ قَصْداً.

{**قلتُ**: وَيُقَالُ: العِلَّةُ فِي بِنَائِهِ أَنَّهُ لمَّا جَاءَ نَاقِصَ العِلَّةِ كَانَ نُقْصَانُهُ فِيْهَا نُقْصَاناً فِي المَوصُولِ ، لِتَنَزُّلِهِمَا مَنْزِلَةَ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَأَشْبَهَ الحَرْفَ فِي كَونِهِ نَاقِصاً ، فَبُنِيَ لِذَلِكَ ، وَهَذِهِ جِهَةٌ فِي بِنَائِهِ قَوِيَّةٌ ، فَاعْرِفْهُ}(٣).

[**تخ**(٤):](٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ ﴾ (٦) الآيَةَ ، فِي رَفْعِ ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ أَربَعَةُ أَقْوَالٍ(٧) - كَمَا تَقَدَّمَ(٤) -.

أَمَّا عِنْدَ سِيْبَوَيهِ(٨) بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ وَهُو فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، لأَنَّهُ اطَّرَدَ فِيْهَا حَذْفُ المُبْتَدَأ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ "مَنْ" قَبلُ ، هَذَا مَحصُولُ كَلاَمِهِ.

وَالثَّانِي: قَولُ الخَلِيلِ(٩): أَنَّهُ مَرفُوعٌ بِالابْتِدَاءِ عَلَى الحِكَايَةِ ، مَعْنَاهُ: ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ الَّذِي قِيلَ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ، وَ ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ فِي قَوْلِهِ اسْتِفْهَامٌ ، وَحَمْلُهُ عَلَى الحِكَايَةِ أَقْوَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى البِنَاءِ ؛ لِكَثْرَةِ إِضْمَارِ القَوْلِ فِي القُرآنِ ، كَقَولِهِ(١٠): ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُم ﴾ ، أَيْ يَقُولُونَ: سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ.

---

(١) في الأصل (للإضافة) بدون (لا) وما أثبته من "ع".

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٩٢/١).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر التخمير (١٩٢/٢ - ١٩٤).

(٥) في "ع" (الذي إذا قيل).

(٦) الآية (٦٩) من سورة مريم.

(٧) ينظر الإنصاف (٧٠٩/٢) ، وائتلاف النضرة المسألة (٥٨) ، والكتاب (٣٩٨/٢) ، وإعراب القرآن للنحاس (٣٢٣/٢) ، ومجالس العلماء للزجاجي ص (٢٢٤).

(٨) ينظر الكتاب (٣٩٨/٢) ، وشرح السيرافي للكتاب (٧٠/٣ - ٧٣).

(٩) ينظر الكتاب (٣٩٨/٢ - ٤٠١) ، والأصول (٣٢٤/٢ - ٣٢٥).

(١٠) الآية (٢٤) من سورة الرعد.

الثَّالِثُ: قَولُ يُونس(١): أَنَّهُ مَرفُوعٌ بِالابْتِدَاءِ ، وَالفِعْلُ مُعَلَّقٌ ، ومَعْنَى تَعْلِيْقِهِ أَنَّهُ يَبْطُلُ عَمَلُهُ عَمَّا بَعدَهُ ، ويَكُونُ ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ فِي هَذَا استِفْهَاماً أَيضاً ، وتَقْدِيْرُهُ: ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ قَوْمٍ تَشَايَعُوا لِيَنظُرُوا أَيُّهُمْ أَشَدُّ عِتِيًّا.

وَالرَّابِعُ: قَوْلُ الكِسَائِيِّ(١): ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ رَفْعٌ بِالابْتِدَاءِ ، وَ ﴿ أَشَدُّ ﴾ خَبَرُهُ ، وَيَكُونُ قَولُهُ: ﴿ لَنَنزِعَنَّ ﴾ بِمَا ذُكِرَ مَعَهُ مُكْتَفِياً عَنْ المَفْعُولِ بِهِ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: قَدْ أَكَلْتُ مِنْ طَعَامٍ ، إِذَا عَرَفْتَ هَذَا الاخْتِلَافَ قُلْنَا: "أَيٌّ" غَيْرُ مَبْنِيٍّ فِي قَوْلِكَ: أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ؟ ، إِنَّمَا هُوَ مُرْتَفِعٌ بِالابْتِدَاءِ ، وَ"فِي الدَّارِ" خَبَرُ مُبْتَدأٍ مَحْذُوفٍ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ مُقَدَّمٌ ، تَقْدِيرُهُ: أَيُّهُمْ هُوَ فِي الدَّارِ فَاضْرِبْهُ ، وَأَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا فَلَنَنزِعَنَّهُ.

ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ "أَيُّهُمْ" هُنَا مُعْرَبٌ أَنَّ "أَيًّا" فِي حَالِ الإِفْرَادِ مُعْرَبٌ ، فَكَذَلِكَ فِي حَالِ الإِضَافَةِ ، وَإِلَّا لَزِمَ عَكْسَ الحَقِيْقَةِ ، وَهَذَا لأَنَّ المَبْنِيَّ إِذَا أُضِيفَ أُعْرِبَ ، وَإِذَا أُفْرِدَ بُنِيَ(٢) ، وَاعْتَبِرْ المَسْأَلَةَ بِالغَايَاتِ.»

تخ(٣): « مُنْشِدُ البَيْتِ أَبُو عَمْرٍو ، هُوَ غَيْرُ ابْنِ العَلَاءِ ، لأَنَّ هَذَا اسْمُهُ "إِسْحَاق" ، وَذَاكَ اسْمُهُ "زَبَّان" ، وَهَذَا كُوفِيٌّ ، وَذَاكَ بَصْرِيٌّ.

قَوْلُهُ: "**فَإِذَا كَمُلَتْ بِالنَّصْبُ**" ؛ لِزَوَالِ العِلَّةِ المُوجِبَةِ لِلْبِنَاءِ بِالكَمَالِ ، وَالمُقْتَضِي لِلنَّصْبِ قَائِمٌ ، وَهُوَ الفِعْلُ السَّابِقُ.»

وَفِي حَاشِيَةِ نُسْخَتِي: وَقُرِئَ ﴿ أَيُّهُمْ هُوَ أَشَدُّ ﴾(٤) كَامِلَ الصِّلَةِ.

---

(١) ينظر الأصول (٢/٣٢٥ - ٣٢٦) ، وحاشية الصبان (١/١٦٧).

(٢) ينظر شرح اللمع لابن برهان (٢/٥٩٢ - ٥٩٣).

(٣) ينظر التخمير (٢/٢١٩).

(٤) الآية (٦٩) من سورة مريم ، وقد وردت القراءة في الأصل و"ع" ، ولم أتبين هذه القراءة في كتب القراءات التي اطلعت عليها ، والقراءة قوله: ﴿ أَيَّهُمْ أَشَدُّ ﴾ بنصب ﴿ أَيَّهُمْ ﴾ ، وهي قراءة معاذ بن مسلم الهراء - أستاذ الفراء - وطلحة بن مصروف في مختصر ابن خالويه ص (٨٦)، والكشاف (٢/٥٢٠) ، والبحر (٦/٢٠٩) ، وهي قراءة هارون القارئ ومعاذ الهراء ورواية يعقوب في الإنصاف (٢/٧١١) ، وهي قراءة هارون القارئ في إعراب القرآن (٣/٣٢) وتفسير القرطبي (١١/١٣٣) ، وفتح القدير (٣/٣٤٤).

شم: أُعربَ "أَيٌّ" عَلَى غَيْرِ مَذْهَبِ سِيْبَوَيه ، حَمْلاً عَلَى نَظِيْرِهِ وَهُو "بَعْض"، أَو عَلَى نَقِيْضِهِ وَهُو "كُلّ" ، وَهُمَا مُعْرَبَانِ ، وَلأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ ، بِخِلاَفِ أَخَوَاتِهَا ، كَمَا قِيلَ: هُو مِنْ "أَوَيْتُ إِلَيْهِ" ، أَيْ: انْضَمَمْتُ ؛ لأَنَّ البَعْضَ مُنْضَمٌّ إِلَى الكُلِّ ، وَهَذَا فِي الأَسْمَاءِ المُبْهَمَةِ عَزِيْزٌ جِدّاً.

{قَولُهُ تَعَالَى}(١): (٢) ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ ،
أَنَّ "أَيّاً" مَنصُوبٌ بِـ﴿ يَنقَلِبُونَ ﴾ لاَ بِـ﴿ سَيَعْلَمُ ﴾ ؛ لِمَنْعِ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ عَنْ / [١٧٧/ب
(٣)ذَلِكَ(٤) - وَاللهُ أَعْلَمُ -.

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) الآية (٢٢٧) من سورة الشعراء.

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٦٣).

(٤) (عن ذلك) مكررة في الأصل.

[أيُّ الكمالية]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل : قلتُ**

وَإِذَا استُفْهِمَ بِهَا عَنْ نَكِرَةٍ فِي وَصْلٍ ، قِيلَ لِمَنْ يَقُولُ "جَاءَنِي رَجُلٌ": أيٌّ ، بِالرَّفْعِ، ولِمَنْ يَقُولُ "رَأَيْتُ رَجُلاً": أَيَّاً ، ولِمَنْ قَالَ(١) "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ": أيٍّ. وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ فِي الأَحْوَالِ الثَّلاثِ: أَيَّان ، وأَيُّون ، وأَيَّيْنِ ، وأَيِّيْنَ ، وَفِي المُؤنَّثِ: أَيَّةٌ [و أَيَّاتٌ](٢).

وَأَمَّا فِي الوَقْفِ فَإِسْقَاطُ التَّنْوِيْنِ وتَسْكِيْنُ النُّونِ ، وَمَحَلُّهُ الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ فِي هَذِهِ الأَحْوَالِ كُلِّهَا ، وَمَا فِي لَفْظِهِ مِن الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَرِّ حِكَايَةٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَنْ زَيْدٌ؟ ، وَمَنْ زَيْداً؟ ، ومَنْ زَيْدٍ؟ ، "مَنْ" وَالاسْمُ بَعْدَهُ مَرفُوعُ المَحَلِّ مُبْتَدَأً وَخَبَراً ، وَيَجُوزُ إِفْرَادُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَأَنْ يُقَالَ: أَيّاً ، لِمَنْ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ أَو امْرَأَتَيْنِ أَو رِجَالاً أَو نِسَاءً.

وَيُقَالُ فِي المَعْرِفَةِ إِذَا قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللهِ ، أَيُّ عَبْدُ اللهِ لاَ غَيْرُ.»(٣)

قَدْ مَرَّ فِي الفَصْلِ الَّذِي يَلِي هَذَا الفَصْلِ سَابِقاً أَكْثَرَ مَا يَتَعلَّقُ بِهذَا الفَصْلِ مِنَ الأَنْحَاءِ مَرْوِيّاً عَنْ عَبْدِ القَاهِرِ ، فَتَأَمَّلْ فِيْهِ ، وَبَقِي مِنْهُ شَيءٌ نَذْكُرُهُ هُنَا.

تخ(٤): « "أَيٌّ" مِمَّا تَجْرِي عَلَيْهِ فِي حَالَةِ الوَصْلِ وُجُوهُ الإِعْرَابِ ؛ لأَنَّهُ مُعْرَبٌ بِخِلاَفِ "مَنْ" ، وَإِجْرَاءُ هَذِهِ الوُجُوه عَلَيْهِ بِطَرِيْقِ الحِكَايَةِ كَمَا ذَكَرْنَا.»

تخ(٤): « وَحُكِيَ {عَنْ}(٥) سِيبَوَيهِ(٦) أَنَّ بَعْضَهُمْ قِيلَ لَهُ: أَلَسْتَ قُرَشِيّاً؟ فَقَالَ: لَسْتُ بِقُرَشِيّاً ، وَهَذَا لأَنَّ "مَنَا" مَتَى وَجَبَ تَصْرِيفُهُ مَعَ بِنَائِهِ فَتَصْرِيْفُ المُعْرَبِ أَوْلَى.

فَإِنْ سَأَلْتَ: كَيْفَ تَثْبُتُ هُنَا الحِكَايَةُ فِي الوَصْفِ وَسَقَطَتْ فِي الوَقْفِ؟

أَجَبْتُ: لأَنَّ الحِكَايَةَ هُنَا إِعْرَابِيَّةٌ بِخِلاَفِهِ فِي الوَصْلِ الأَوَّلِ ، فَإِنَّهَا كَمَا ذُكِرَتْ بِمَنْزِلَةِ الوَقْفِ.»

---

(١) في المطبوع (لمن يقول).

(٢) مضاف من المطبوع.

(٣) المفصل ص (١٨١ – ١٨٢).

(٤) ينظر التخمير (٢/٢٢٠).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر الكتاب (٢/٤١٣).

{قَولُهُ: "**و أَمَّا فِي الوَقْفِ فإِسْقَاطُ التَّنْوِيْن**".

شع(١): « إِذَا وقَفْتَ عَلَيْهَا جَرَتْ فِي الوَقْفِ كَالأَسْمَاءِ المُعْرَبَةِ بِمِثْلِ مَا فِيْهَا ، فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى المَرفُوعِ وَالمَجْرُورِ سَكَّنْتَ ، وَعَلَى المَنْصُوبِ أَبْدَلْتَ مِن التَّنْوِيْنِ أَلفاً»، فَقُلْتَ: "أَيّاً" كَمَا تَقُولُ: رَأَيْتُ زَيْداً ، فَاعرِفْهُ.}(٢)

قَولُهُ: "**وَمَحَلُّهُ الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاء**".

تخ(٣): « هَذَا الكَلامُ مَنظُورٌ فِيْهِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قِيْلَ: "أَيٌّ" فِي جَوَابِ مَنْ يَقُولُ: جَاءَنِي رَجُلٌ ، فَــ"أَيٌّ" مُرْتَفِعٌ بِأَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَأ ، لاَ بِأَنَّهُ مُبْتَدأ ، تَقْدِيْرُهُ: ذَلِكَ الرَّجُلُ الَّذِي رَفَعتَ اسْمَهُ مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ ، وكَذَلِكَ: مَنْ زَيْدٌ؟ ، فَــ"زَيْدٌ" مُبْتَدأٌ ، وَ"مَنْ" خَبَرُهُ ، مَعْنَاهُ: زَيْدٌ المَرْفُوعُ اسْمُهُ مُسْتَفهَمٌ عَنْهُ. فَــ"مَنْ" وَالاسْمُ بَعْدَهُ مَرفُوعَا المَحَلِّ خَبَراً وَمُبْتَدَأً ، لاَ مُبْتَدأً وخَبَراً.

قَولُهُ: "**وَيَجُوزُ إِفْرَادُهُ**" نَظِيرُهُ فِيمَا سَبَقَ قَولُ "مَنْ" ، لاَ يَزِيْدُ إِذَا وَقَفَ عَلَى الأَحْرُفِ الثَّلاثَةِ وَحَّدَ أَمْ ثَنَّى.

قَولُهُ: "**أَيٌّ عَبْدَ الله**" ، "أَيٌّ" هُنَا بِالتَّنْكِيْرِ(٤). **فَإِنْ سَأَلْتَ:** لِمَ لَمْ تَقَعْ الحِكَايَةُ هُنَا إِعْرَاباً كَمَا وقَعَتْ فِي النَّكِرَةِ؟.

أَجَبْتُ: لأَنَّ الحِكَايَةَ هُنَاكَ قَدْ وقَعَتْ تَنْكِيْراً فَجَازَ أَنْ تَقَعَ إِعْرَاباً ، أَمَا هُنَا فَبِخِلافِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الحِكَايَةَ لَمْ تَقَعْ تَعْرِيْفاً {فَجَازَ أَنْ لاَ يَقَعَ تَعْرِيْفاً}(٢) ، فَجَازَ أَنْ لاَ يَقَعَ إِعْرَاباً.

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا بَالُهُمْ لَمْ يَلْزَمُوا الحِكَايَةَ هُنَا فِي المَسْؤُولِ كَمَا أَلْزَمَتْهَا(٥) الحِجَازِيَّةَ فِيْهِ فِي الفَصْلِ الأَوَّلِ(٦)؟.

أَجَبْتُ: بِمَا سَبَقَ مِن الجَوَابِ المُؤَكَّدِ بِمِثَالِ "أَجْمَعُونَ" ، فَاعرِفْهُ.»

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٩٣/١).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر التخمير (٢٢٠/٢ – ٢٢١).

(٤) في "ع" (بالتنوين) ، وكذلك في التخمير.

(٥) في "ع" (لزمتها).

(٦) ينظر المفصل ص (١٨٠).

شح(١): « لاَ يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي "أَيَّانِ" وَ"أَيِّينَ" مُعْرَباً ، إِذْ لاَ يُقَالُ: أَيِّينَ ضَرَبْتَ؟ فَعُلِمَ أَنَّهُ حِكَايَةٌ ، وَالكَلاَمُ فِي: مَنْ زَيْدٌ؟ بِالرَّفْعِ ، وَاحتِمَالُهُ للإِعْرَابِ كَالكَلاَمِ فِي "أَيٍّ" فِي النَّصبِ وَاحتِمَالُهُ للإِعْرَابِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا جَعَلْتُمُوهُ حِكَايَةً ، وَهُو فِي مَوْضِعِهِ ، فَهَلْ هُو مُعْرَبٌ أَو مَبْنِيٌّ؟

قُلْنَا: هُو مُعْرَبٌ تَقْدِيراً ؛ لِتَعَذُّرِ الإِعْرَابِ اللَّفْظِيِّ ، وَأَنَّ الإِعرَابَ التَّقْدِيرِيَّ يَكُونُ لِلتَّعَذُّرِ تَارَةً وَلِلاستِثْقَالِ أُخرَى ، وَإِذَا تَعَذَّرَ إِعرَابُ "قَاضٍ" بِالضَّمِّ ، فَإِعْرَابُ "زَيْداً" فِي: مَنْ زَيْداً؟ بِالضَّمِّ ، عَلَى حَرْفٍ قَدْ وَجَبَ لَهُ الفَتحُ لِمَعْنَى أَوْلَى بِالتَّعَذُّرِ ؛ لاستِحَالَةِ اللَّفْظِ بِحَرَكَتَيْنِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَهُو وَاضِحٌ» ، {فَاعْرِفْهُ.

فَائِدَةٌ: يُقَالُ: لأَضْرِبَنَّ ، أَو سَأَضْرِبُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ، وَلاَ يَجُوزُ ضَرَبْتُ. وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ سُئِلَ الكِسَائِيُّ(٢) فِي حَلَقَةِ يُونُسَ عَنْ عِلَّتِهَا ، فَقَالَ: "أَيٌّ" خُلِقَتْ كَذَا.

قَالَ ابنُ السَّرَّاجِ(٣): « وَذَلِكَ لأَنَّ "أَيّاً" بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ مُبْهَمٌ مَجهُولٌ ، فَإِذَا كَانَ الفِعْلُ مَاضِياً فَقَدْ عُلِمَ البَعْضُ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الفِعْلُ ، وَزَالَ المَعْنَى الَّذِي وُضِعَتْ "أَيٌّ" لَهُ ، وَالمُستَقبَلُ لَيْسَ كَذَلِكَ.»

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَكَانَ هَذَا مَعْنَى قَوْلِ الكِسَائِي: "إِنَّهَا خُلِقَتْ كَذَا" ، فَاعْرِفْهُ.}(٤)

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٩٤ – ٤٩٥).

(٢) ينظر قول الكسائي في الأصول (٢/٣٢٦) ، وحاشية الصبان (١/١٦٧).

(٣) ينظر الأصول (٢/٣٢٦).

(٤) ساقط من "ع".

[ذا بين الإشارة والموصول] قلت

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصــــل :**

وَلَمْ يُثْبِتْ سِيبَوَيهِ "ذَا" بِمَعْنَى الَّذِي إلاَّ فِي قَوْلِهِمْ: مَاذَا ، وَقَدْ أَثْبَتَهُ الكُوفِيُّونَ وَأَنْشَدُوا:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[1]

أيْ: وَالَّذِي تَحْمِلِيْنَهُ [طَلِيقٌ][2]. وَهَذَا شَاذٌّ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ ، وَذَكَرَ سِيبَوَيه فِي "مَاذَا صَنَعْتَ" وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ المَعْنَى: أَيُّ شَيءٍ الَّذِي صَنَعْتَهُ؟ ، وَجَوَابُهُ: حَسَنٌ ، بِالرَّفْعِ ، وَأَنْشَدَ لِلَبِيدٍ[3]:

أَلاَ تَسْأَلاَنِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَي أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ "مَاذَا" كَمَا هُو بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، كَأَنَّهُ قِيْلَ: أَيَّ شَيءٍ صَنَعْتَ؟، وَجَوَابُهُ بِالنَّصْبِ.

---

[1] البيت ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه ص (١١٥) ، والشعر والشعراء ص (٢٥٥) ، وأدب الكاتب ص (٤١٧) ، والاقتضاب (٢٥٨/٣) ، وشرح ابن يعيش (٧٩/٤) ، والإنصاف (٧١٧/٢) ، وتذكرة النحاة ص (٢٠) ، وتخليص الشواهد ص (١٥٠) ، والمقاصد النحوية (٤٤٢/١) ، وشرح التصريح (١٣٩/١) ، وشرح شواهد المغني (١٥٩/٢) ، وخزانة الأدب (٤١/٦ ، ٤٢) ، واللسان (حدس) (٤٧/٦) ، (عدس) (١٣٣/٦) ، وبلا نسبة في المخصص (٨١/١٤) ، والمحتسب (٩٤/٢) ، ومغني اللبيب (٦٠٢) ، وشرح شذور الذهب ص (١٩٠) ، وشرح قطر الندى ص (١١٧).

[2] مضاف من المطبوع.

[3] هو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص (١٤٤) ، والكتاب (٤١٧/٢) ، والأزهية ص (٢٠) ، ورصف المباني ص (٢٦٥) ، والجنى الداني ص (٢٣٩) ، وشرح أبيات سيبويه (٤٤/٢) ، والمعاني الكبير ص (١٢٠١) ، والأصول (٢٦٤/٢) ، والجمل ص (٣٤٩) ، وأمالي ابن الشجري (٤٤٤/٢) ، وديوان المعاني (١١٩/١) ، ومعاني القرآن (١٣٩/١) ، ومغني اللبيب (٣٩٥) ، والخزانة (٢٥٢/٢) ، وشرح شواهد المغني (١٥٠/١) ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب (٤٦٢/١) ، وكتاب اللامات ص (٥٠) ، وشرح ابن يعيش (١٤٩/٣) ، (٢٣/٤) ، وشرح الأشموني (١٥٩/١).

وَقُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى(١): ﴿ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ **بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ**(٢).»(٣)

تخ(٤): « "ذَا" إِذَا كَانَ بِمَعْنَى "الَّذِي" فَلاَ بُدَّ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُقْتَرِناً بِـ"مَا" ؛ لأَنَّهُ نُقِلَ عَنْ بَابٍ إِلَى بَابٍ ، وَبِذَلِكَ خُرُوجُهُ عَنْ مَعْنَى الإِشَارَةِ إِلَى الحَاضِرِ إِلَى مَعْنَى "الَّذِي" ، وَهُوَ لِلْغَائِبِ. وَاحْتَاجَ لِذَلِكَ إِلَى الصِّلَةِ كَاحْتِيَاجِ "الَّذِي" ، وَأُدْخِلَتْ فِيْهِ(٥) "مَا" لِيُؤْذِنَ بِذَلِكَ كَمَا أَدْخَلُوهَا عَلَى "حَيْثُمَا" حِيْنَ نَقَلُوهَا / [١٧٨/أ] عَنْ بَابِ الإِضَافَةِ إِلَى الجُمْلَةِ إِلَى بَابِ الجَزَاءِ. وَمِثْلُ هَذَا كَثِيْرٌ. وَالكُوفِيُّونَ(٦) يُجِيْزُونَ أَنْ يَكُونَ "ذَا" بِمَعْنَى "الَّذِي" ، وَإِنْ لَمْ تَصْحَبْهُ "مَا" ؛ لأَنَّهُ الأَصْلُ فِي "الَّذِي" عِنْدَهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَرُدَّ إِلَى أَصْلِهِ ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى "مَا" لِلإِيْذَانِ بِأَصْلِهِ.

وَيَحْتَجُّونَ أَيْضاً بِقَوْلِهِ(٧): ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ ، فَيَتَأَوَّلُونَ عَلَى أَنَّ المَعْنَى: وَمَا الَّتِي بِيَمِيْنِكَ.»

قَوْلُهُ: "**عَدَسْ**"

حم: قَالَ المُصَنِّفُ(٨): « تَقْدِيْرُهُ: يَا عَدَسْ ، وَهُوَ فِي الأَصْلِ: زَجْرٌ لِلْبَغْلَةِ ، كَأَنَّهَا زَجَرَهَا ثُمَّ قَالَ: "**مَا لِعَبَّادٍ**" ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ(٩) بِهَا البَغْلُ تَسْمِيَةً لَهَا بِزَجْرِهِ ،

---

(١) الآية (٢١٩) من سورة البقرة.

(٢) ﴿ٱلْعَفْوُ﴾ بالرفع قراءة أبي عمرو وحده ، والباقون بالنصب ، ينظر السبعة ص (١٨٢) ، والحجة لأبي علي (٣١٥/٢) وما بعدها ، والكشف (٢٩٢/١) ، والدر المصون (٢٣٠/١).

(٣) المفصل ص (١٨٢ - ١٨٣).

(٤) ينظر التخمير (٢٢٢/٢ - ٢٢٣).

(٥) في "ع" (قبله) مكان (فيه).

(٦) ينظر قول الكوفيين والخلاف في هذه المسألة في الإنصاف (٧١٧/٢) ، وائتلاف النصرة مسألة (٥٩) ص (٦٧ - ٦٨).

(٧) الآية (١٧) من سورة طه.

(٨) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٦/أ).

(٩) في "ع" (يراد به).

كَمَا فِي قَوْلِهِ(١):

إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسْ
فَلاَ أُبَالِي مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسْ

قَالَ(٢): "يَا لَيْتَهُ" أَفْصَحُ مِنْ "يَا لَيْتَ بِهِ".

"عَبَّادُ" اسْمُ الأَمِيرِ الَّذِي حَبَسَهُ. وَ"الطَّلِيقُ": الأَسِيرُ الَّذِي أُطْلِقَ عَنْهُ إِسَارُهُ وَخُلِّيَ سَبِيلُهُ. "وَهَذَا تَحْمِلِيْنَ" يُرِيدُ بِهِ نَفْسَهُ ، أَيْ: وَالَّذِي تَحْمِلِيْنَهُ مُطْلَقٌ ، وَ"تَحْمِلِيْنَ" صِلَةٌ لَهُ. وَهَذِهِ الكَلِمَةُ فِي الأَصْلِ مِن أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ ، إِلاَّ أَنَّهُمْ انْخَدَعُوا(٣) بِهَذَا البَيْتِ، وَبِشَيءٍ آخَرَ ، وَهُو أَنَّهُمْ وَجَدُوهُ مُرَكَّباً بِمَعْنَى "الَّذِي" فِي كِتَابِ سِيْبَوَيهِ(٤) ، وَهُو قَوْلُهُمْ: مَاذَا صَنَعْتَ؟.

تخ(٥): « بَعْضُ البَصْرِيِّيْنَ خَرَّجَ البَيْتَ فَقَالَ: هَذَا عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الإِشَارَةِ ، وَحَمَلَ "تَحْمِلِيْنَ" عَلَى الحَالِ مِنْ "هَذَا" ، بِمَعْنَى: حَامِلَةً لَهُ ، وَكَذَلِكَ(٦): ﴿ بِيَمِينِكَ ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً فِي مَوْضِعِ الحَالِ.»

قُلْتُ: فَعَلَى قَوْلِ سِيْبَوَيهِ وَمَنْ تَابَعَهُ تُكْتَبُ "هَا" مَفْصُولَةً عَنْ "ذَا" قِيَاساً ، وَعَلَى قَوْلِ هَؤُلاءِ البَعْضِ تُكْتَبُ مَوصُولَةً عَلَى مَا عُرِفَ. {وَوَجْهُ القِيَاسِ هُو التَّفْرِقَةُ بَيْنَ المَوْصُولِ واسْمِ الإِشَارَةِ ، فَاعْرِفْهُ.}(٧)

قَوْلُهُ: **"وَذَكَرَ سِيْبَوَيه فِي: "مَاذَا صَنَعْتَ".**

---

(١) لم أتبين قائل هذين البيتين ، وهما من شواهد المحتسب (٩٤/٢) ، والمخصص (١٨٣/٦) ، والاقتضاب (٢٥٧/٣) ، وشرح ابن يعيش (٧٩/٤) ، والتخمير (٢٢٣/٢) ، وخزانة الأدب (٥١٧/٢).

(٢) القول للزمخشري في حواشيه ، وينظر المقاليد (٢٦١/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٦٤ - ٩٦٥).

(٣) أي: الكوفيون ، ينظر الإنصاف (٧١٧/٢ - ٧١٨) ، وشرح ابن يعيش (٢٣/٤) ، وشرح التصريح (١٣٩/١).

(٤) ينظر الكتاب (٤١٦/٢ - ٤١٧).

(٥) ينظر التخمير (٢٢٣/٢).

(٦) الآية (١٧) من سورة طه.

(٧) ساقط من "ع".

تخ(١): « والَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ شَيءٍ واحِدٍ قَولُ العَرَبِ: عَمَّاذَا تَسْأَلُ؟، فَأَثْبَتُوا الأَلِفَ فِي "مَا" ، وَإِلاَّ لَقِيلَ: عَمَّ ذَا. وقَولُهُ(٢):

❁ يَا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ ❁

فَاستَعْمَلَ "مَاذَا" استِعْمَالَ "مَا" بِغَيْرِ أَنْ يَنْضَمَّ إِلَيْهَا شَيءٌ ، وَهَذَا لأَنَّ المُسْتَعْمَلَ "مَا بَالُكَ" دُونَ الآخَرِ ، وَمِنْهُ قَولُهُ(٣):

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ فَأَتَّقِيْهِ وَلَكِنْ بِالمُغَيَّبِ نَبِّئِيْنِي

كَأَنَّهُ قَالَ: دَعِي شَيْئاً عَلِمْتُ. ويُشْبِهُ المَسْأَلَةَ المَذْكُورَةَ قَولُكَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، فَقَدْ أُجْرِيَ المَوصُوفُ وَالصِّفَةُ مُجْرَى شَيءٍ وَاحِدٍ.

قَالَ: "ذَا" فِي الوَجْهِ الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ البَدَلِ عَمَا نُوِيَ فِي "مَا" مِن المُضَافِ إِلَيْهِ ، وَفِيْهِ تَأْكِيْدٌ وبَيَانٌ أَنَّ "مَا" لَيْسَتْ بِالنَّافِيَةِ.

وَعَنْ ابْنِ(٤) الأَنْبَارِي(٥): جُعِلَ "مَا" مَعَ "ذَا" اسْماً وَاحِداً ، وَلَمْ يَجُزْ مَعَ "مَنْ" ؛ لأَنَّ "مَا" اسْمٌ عَامٌّ ، وَ"ذَا" كَذَلِكَ ، فَلَمَّا اتَّفَقَا مِنْ جِهَةِ العُمُومِ ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الآخَرِ تَأْكِيْداً ، وَلاَ كَذَلِكَ "مَنْ" لاخْتِلاَفِ مَعْنَاهُمَا.

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٢٣ - ٢٢٤).

(٢) عجزه:

❁ لاَ يَستَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا ❁

وهو لجرير في ديوانه ص (٧٠٤) ، ومعاني القرآن (١/١٣٩) ، وإيضاح الوقف والابتداء (١/٣٢٨) ، وشرح شواهد المغني (٢/٧١١) ، وحاشية الأمير (٢/٥) ، والدرر (١/٢٧٠) ، وبلا نسبة في المغني ص (٥٥٨) ، والهمع (١/٢٧٤).

(٣) البيت ينسب إلى المثقب العبدي في ديوانه ص (٢١٣) ، وشرح شواهد المغني (١/١٩١) ، والدرر (١/٢٧١) ، وهو لسحيم بن وثيل المرياحي في المقاصد النحوية (١/١٩٢ ، ٤٤٨) ، وبلا نسبة في الكتاب (٢/٤١٨) ، وتحصيل عين الذهب ص (٣٨٧) ، وخزانة الأدب (٦/١٤٢).

(٤) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، أبو بكر الأنباري ، من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب، ومن أكثرهم حفظاً للأخبار والشعر ، قيل إنه حفظ ثلاثمائة ألف شاهد من القرآن الكريم ، توفى سنة ٣٢٨هـ ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/٥٠٣) ، ونزهة الألباء ص (٢٣١) ، وبغية الوعاة (١/٢١٢) ، وتذكرة الحفاظ (٣/٥٧) ، وطبقات الحنابلة (٢/٦٩) ، وتاريخ بغداد (٣/١٨١) ، والأعلام (٦/٣٣٤).

(٥) ينظر قوله في إيضاح الوقف والابتداء (١/٣٢٩).

قَالَ: لاَ يَعْنِي بِـ"المَرء" فِي البَيْتِ امْرءاً مُعَيَّناً. "فَيُقْضَى" فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ جَوَابُ الاستِفهَامِ ، ولَيْسَ بِمَعْطُوفٍ عَلَى "مَا" فِي الصِّلَةِ ، يَقُولُ: أَعَلَيْهِ نَذرٌ فِي الاجْتِهَادِ فِي طَلَبِ المَالِ وتَحْصِيلِ المَنَالِ ، فَهُوَ يَسْعَى أَبَداً فِي الوَفَاءِ بِنَذْرِهِ ، أَمْ هَذَا الفِعْلُ مِنْهُ ضَلاَلٌ صَادِرٌ لاَ عَنْ حَجْرِهِ.

وعَفْوُ المَالِ: مَا يَفْضُلُ عَنْ النَّفَقَةِ ، يُقَالُ: أَعْطَيْتُهُ عَفْوَ المَالِ ، يَعْنِي: بِغَيْرِ مَسْأَلَةٍ ؛ قَالَ(١):

۞ خُذِي العَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمِي مَوَدَّتِي ۞ »

ورَأَيْتُ فِي حَلِّ عُقَدِ القُرآنِ: مَنْ رَفَعَ(٢) ﴿ ٱلْعَفْوُ ﴾ جَعَلَ ﴿ ذَا ﴾(٢) بِمَعْنَى "الَّذِي" ، و﴿ يُنفِقُونَ ﴾(٢) صِلَتُهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَا الَّذِي يُنْفِقُونَ؟ ، فَقَالَ: هُوَ العَفْوُ. ومَنْ جَعَلَ ﴿ مَاذَا ﴾ اسْماً وَاحِداً نَصَبَ ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَا يُنْفِقُونَ؟ ، فَقَالَ: يُنْفِقُونَ العَفْوَ.

والعَفْوُ: مَا لاَ جُهْدَ فِيهِ ولاَ مَشَقَّةَ فِي إِنْفَاقِهِ ، يُقَالُ لِلأَرْضِ السَّهْلَةِ: العَفْوُ(٣) ، {فَاعْرِفْهُ}(٤).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٥): « الصِّلَةُ والمَوصُولُ فِي البَيْتِ فِي مَوْضِعِ المُبْتَدَأ ، فَيَكُونُ جَوَابُهُ مَرفُوعاً كَذَلِكَ ، والدَّلِيلُ عَلَى كَونِهِ مَرْفُوعاً قَوْلُهُ: "أَنْحَبٌ" ؛ لأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْهُ ؛ قَالَ: و﴿ ذَا ﴾ فِي الآيَةِ فِي مَعْنَى "الَّذِي"» ، فَاعْرِفْهُ.

---

(١) عجزه:

۞ ولا تنطقي في سورتي حين أغضب ۞

وهو بلا نسبة في التخمير (٢/٢٢٥) ، والصحاح (عفا) (٦/٢٤٣٢) ، ولسان العرب (عفا) (١٥/٧٥) ، وتاج العروس (عفا) (١٠/٢٤٧).

(٢) الآية (٢١٩) من سورة البقرة.

(٣) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٩٦٧).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٦/أ).

شع(١): « الوَجْهَانِ فِي: "مَاذَا صَنَعْتَ" وَفِيْهِمَا الرَّفْعُ والنَّصبُ شَيءٌ عَلَى سَبِيْلِ الاخْتِيَارِ ، وإِلاَّ فَالوَجْهَانِ جَائِزَانِ فِي الوَجْهَيْنِ ، والَّذِي يَدُلُّ عَلَى(٢) أَنَّهُ لَو صَرَّحَ بِمَا يُفَسِّرُ بِهِ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا لَجَازَ الوَجْهَانِ ، فَهُمَا مَعَ المُحتَمَلِ أَقْرَبُ ، ووَجْهُهُ فِي النَّصْبِ أَنْ يُقَدَّرَ الفِعْلُ المَذْكُورُ فَيُنْصَبَ ، وَفِي الرَّفْعِ أَنْ يُقَدَّرَ / مُبْتَدَأً عَلَى حَسَبِ [١٧٨/ب] المَعْنَى ، وإِنَّمَا حَسُنَ النَّصْبُ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ لأَنَّ فِي كَلاَمِ السَّائِلِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً ، فَكَانَ فِي تَقْدِيْرِ المُجِيْبِ لِذَلِكَ أَوْلَى بِالمُنَاسَبَةِ.

وَفِي الرَّفْعُ الجُمْلَةُ مُقَدَّرَةٌ فِي كَلاَمِ السَّائِلِ بِالاسْمِيَّةِ ، فَكَانَ الرَّفْعُ لِتَكُونَ اسْمِيَّةً أَوْلَى لِلمُنَاسَبَةِ المَذْكُورَةِ».

{**قُلْتُ**: مِنْ كَلاَمِ ابنِ الحَاجِبِ(٣)}(٤): « فَالحَاصِلُ أَنَّ الجَوَابَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مُطَابَقَةِ السُّؤَالِ بِاعْتِبَارِ القَرِينَةِ فِي أَنَّ دَلاَلَةَ المُبْتَدَأ عَلَى المُبْتَدَأ ، ودَلاَلَةَ الفِعْلِ عَلَى الفِعْلِ ، فَإِذَا قِيْلَ: مَنْ ضَرَبْتَ؟ ، كَانَ جَوَابُكَ: زَيْداً ، أَحسَنُ ، ولَو قِيلَ: مَنِ المَضْرُوبُ؟ ، كَانَ: زَيْدٌ ، بِالرَّفْعِ أَحْسَنُ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَعَلَى الوَجْهَيْنِ جَاءَتْ القِرَاءتَانِ.»

وبَيَانُهُ أَوْضَحُ فِي الكَشَّافِ(٥): « فِي(٦) ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ ﴾ ، ﴿ مَاذَآ ﴾ فِيْهِ وَجْهَانِ: أَنْ يَكُونَ "ذَا" اسْماً مَوصُولاً بِمَعْنَى "الَّذِي" ، فَيَكُونُ كَلِمَتَيْنِ ، وأَنْ يَكُونَ "ذَا" مُرَكَّبَةً مَعَ "مَا" ، مَجْعُولَتَيْنِ اسْماً وَاحِداً ، فَتَكُونُ كَلِمَةً وَاحِدَةً ، فَهُو عَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ مَرْفُوعُ المَحَلِّ عَلَى الابْتِدَاءِ ، وَخَبَرُهُ "ذَا" مَعَ صِلَتِهِ. وَعَلَى الثَّانِي مَنْصُوبُ المَحَلِّ فِي حُكْمِ "مَا" وَحْدَهُ ، لَو قُلْتَ: مَا أَرَادَ الله. وَالأَصْوَبُ فِي جَوَابِهِ أَنْ يَجِيءَ عَلَى الأَوَّلِ مَرفُوعاً ؛ لِيُطَابِقَ الجَوابُ السُّؤَالَ ، وَعَلَى الثَّانِي مَنْصُوباً كَذَلِكَ. وَقَدْ جَوَّزُوا عَكْسَ ذَلِكَ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ: مَا رَأَيْتَ خَيْرٌ ، أَيْ: المَرْئِي خَيْرٌ. وَفِي جَوَابِ:

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٩٥ - ٤٩٦).

(٢) في "ع" (عليه).

(٣) ينظر شرح المقدمة الكافية (٣/٧٣٩).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الكشاف (١/٢٦٦).

(٦) الآية (٢٦) من سورة البقرة.

مَا الَّذِي رَأَيْتَ؟ خَيْراً ، أَيْ: رَأَيْتُ خَيْراً. وَ(١)﴿ قُلِ ٱلۡعَفۡوَ ۗ﴾ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ» ، {فَاعْرِفْهُ}(٢).

(٣)« وَجَازَ غَيْرُهُمَا لِصِحَّةِ تَقْدِيرِ(٤) الفِعْلِ فِي الاسْمِيَّةِ ، وَالاسْمُ فِي الفِعْلِيَّةِ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ المُجِيبُ مُوَافِقاً لِلسَّائِلِ فِي أَحَدِ جُزْئَيْهِ ، فَيُحذَفُ وَيُسْتَغْنَى بِدَلاَلَةِ كَلاَمِ السَّائِلِ عَلَيْهِ ، مِثَالُهُ قَوْلُكَ: مَا كَتَبْتَ؟ ، وَهُو قَدْ كَتَبَ مُصْحَفاً ، فَتَقُولُ: مُصْحَفاً أَو شِبْهَهُ. فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُوَافِقاً لَهُ فِي الفِعْلِ تَعَذَّرَ تَقْدِيرُهُ ؛ لإِخْلاَلِهِ بِالمَعْنَى، إِذْ يُفْهَمُ عَنْهُ الإِثْبَاتُ وَهُو غَيْرُ مُرِيْدٍ لَهُ ، كَمَا إِذَا قَالَ لَهُ – وَقَدْ سَمِعَ {لَهُ}(٢) صَوتاً ظَنَّهُ ضَرْباً مِنْهُ – : مَنْ ضَرَبتَ؟ فَيَقُولُ لَهُ القَائِلُ: هُو صَوتُ مُنَاد ، فَالنَّصْبُ هُنَا لَمْ يَسْتَقِمْ ؛ لأَنَّهُ قَاصِدٌ نَفيَهُ فِي المَعْنَى ، مُثْبَتٌ لِغَيْرِه ، فَهُو يُفْسِدُ المَعْنَى ، وَمِنْهُ قَولُهُ تَعَالَى(٥): ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ ، فَلَو نُصِبَ هُنَا لَمْ يَسْتَقِم ؛ لأَنَّهُمْ لَيْسُوا مُقِرِّيْنَ بِإِنْزَالٍ مِن اللهِ مُتَعَلِّقٍ بِأَسَاطِيْرِ الأَوْلَينَ ، بَلْ مُنْكِرُونَ الإِنْزَالَ مِن اللهِ مُطْلَقاً. وَقَولُهُ: ﴿ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ هُو فِي المَعْنَى نَفْيُ الإِنْزَالِ ، أَيْ: هُو أَسَاطِيرُ الأَوَّلِيْنَ ، فَيَتَعَذَّرُ تَقْدِيرُ الفِعْلِ عَلَى هَذَا { – وَاللهُ أَعلَمُ–}(٢).»

---

(١) الآية (٢١٩) من سورة البقرة.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٩٦/١).

(٤) كلمة (تقدير) مكررة في الأصل.

(٥) الآية (٢٤) من سورة النحل.

[أسماء الأفعال والأصوات]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

[أسماء الأفعال والأصوات]

هِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ لِتَسْمِيَةِ الأَوَامِرِ ، وَضَرْبٌ لِتَسْمِيَةِ الأَخْبَارِ ، وَالغَلَبَةُ للأَوَّلِ ، وَهُو يَنْقَسِمُ إِلَى: مُتَعَدٍّ لِلمَأْمُورِ ، وَغَيْرِ مُتَعَدٍّ لَهُ. فَالمُتَعَدِّي نَحو قَولِكَ: رُوَيْدَ(١) زَيْداً ، أَيْ: أَروِدْهُ وَأَمْهِلْهُ.

وَيُقَالُ: تَيْدَ زَيْداً ، بِمَعْنَى: رُوَيْدَ ، وَهَلُمَّ زَيْداً ، أَيْ: قَرِّبْهُ وَأَحْضِرْهُ ، وَهَاتِ الشَّيءَ ، أَيْ: أَعْطِنِيْهِ ، قَالَ {الله}(٢) تَعَالَى: ﴿ قُلْ(٣) هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ ﴾(٤) ، وَهَا زَيْداً ، أَيْ: خُذْهُ. وَحَيْهَلَ الثَّرِيْدَ ، أَيْ: ائْتِهِ. وَبَلْهَ زَيْداً ، أَيْ: دَعْهُ. وَتَرَاكِهَا وَمَنَاعِهَا ، أَيْ: اتْرُكْهَا وَامْنَعْهَا. وَعَلَيْكَ زَيْداً ، أَيْ: الزَمْهُ. وَعَلَيَّ زَيْداً [أَيْ](٥): أَوْلِنِيْهُ.

وَغَيْرُ المُتَعَدِّي نَحو قَوْلِكَ: صَهْ(٦) ، أَيْ: اسْكُتْ ، وَمَهْ(٦) ، أَيْ: اكْفُفْ ، وَإِيهِ ، أَيْ: حَدِّثْ ، وَهَيْتَ وَهَلْ ، أَيْ: أَسْرِعْ ، وَهَيَّكَ وَهَيْكَ وَهَيَّا ، أَيْ: أَسْرِعْ فِيْمَا أَنْتَ فِيْهِ ، قَالَ(٧):

---

(١) في المطبوع (رويداً زيداً).

(٢) في المطبوع (قال تعالى).

(٣) في المطبوع ﴿ ... هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ ﴾ ، وما أثبته من شروح المفصل.

(٤) الآية (٢٤) من سورة الأنبياء.

(٥) في "ع" (أو أولنيه) ، وما أثبته من المطبوع وشروح المفصل.

(٦) في "ع" قال: ("مه" ، أي: اسكت ، و"صه" ، أي: اكفف) ، والصواب ما أثبته وهو من المطبوع وشروح المفصل.

(٧) قبله:

لَتَقْرُبِنَّ قَرَباً جُلْذِيَّا
مَا دَامَ فِيْهِنَّ فَصِيلٌ حَيَّا

وهو لابن ميادة في ديوانه (٢٣٧) ، وشرح أبيات سيبويه (٢٨٦/١) ، وشرح المفصل (٣٣/٤)، واللسان (جلذ) (٤٨١/٣) ، وخزانة الأدب (٢٧٣/٩) ، وبلا نسبة في الكتاب (٥٦/١)، والمقتضب (٩١/٤) ، ونوادر أبي ص (١٩٤) ، وسمط اللآلي ص (٥٠١) ، وشروح ابن يعيش (٩٦/٧ ، ١١٥) ، والصحاح (جلذ) (٥٦٢/٢) ، ومجمل اللغة (جلد) (١٩٥/١) ، ومقاييس اللغة (٤٥٢/١) ، وإيضاح علل النحو ص (١٣٦) ، ولحن العوام (١٧٨) ، وتثقيف اللسان (١٣٣).

❁ فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا ❁

ونَزَالِ ، أَيْ: انزلْ ، وقَدْكَ وقَطْكَ ، أَيْ: اكتَفِ وانْتَهِ ، وإِلَيْكَ ، أَيْ: تَنَحَّ ، وسَمِعَ أَبُو الخَطَّابِ مَنْ يُقَالُ لَهُ: إِلَيْكَ ، فيَقُولُ: إِلَيَّ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: تَنَحَّ ، قَالَ(١): أَتَنَحَّى.

ودَعْ ، أَيْ: انْتَعِشْ ،يُقَالُ: دَعاً لَكَ ودَعْدَعا ، و{أَمِينَ}(٢) و آمِينَ ، بِمَعْنَى: اسْتَجِبْ.

وأَسْمَاءُ الأَخْبَارِ فِي(٣) نحو: هَيْهَاتَ ذَاكَ ، أَيْ: بَعُدَ ، وشَتَّانَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، أَيْ: افْتَرَقَا وتَبَايَنَا ، وسُرْعَانَ ذَا إِهَالَةً(٤) ، أَيْ: سَرُعَ ، ووَشْكَانَ ذَا خُرُوجاً ، أَيْ: وَشُكَ ، وأُفٍّ ، بِمَعْنَى: أَتَضَجَّرُ ، وأَوَّهْ بِمَعْنَى: أَتَوَجَّعُ.»(٥)

حم: قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٦): « أَسمَاءُ الأَفْعَالِ لَيْسَتْ بِأَفْعَالٍ حَقِيقَةً ؛ لأَنَّهَا لاَ اشْتِقَاقَ فِيْهَا ، "كَضَرَبَ" مِن الضَّرْبِ ، ولَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ عَلَى الإِطْلاَقِ ؛ لأَنَّ مَعْنَاهَا الفعل ، فَلَمْ تَتَصَرَفْ تَصَرُّفَ الأَسْمَاءِ ، ولاَ تَصَرُّفَ الأَفْعَالِ» ، فَصَارَ حُكْمُهَا حُكْمَ الحُرُوفِ ، فَبُنِيَتْ(٧) ؛ لِوُقُوعِهَا مَوْقِعَ مَا لاَ أَصْلَ لَهُ فِي الإِعْرَابِ ، وَهُوَ الأَمْرُ وَالمَاضِي(٨).

شع(٩): « اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الأَسْمَاءَ مَعْنَاهَا مَعْنَى المصادرِ المَأْمُورِ بِهَا فِي الأَوَامِرِ، وَالمُخْبَرِ بِهَا فِي الخَبَرِ ، كَسُقْياً ، إِلاَّ أَنَّا فَهِمْنَا مِنْهُمْ إِعْرَابَ "سَقْياً" ، وَبِنَاءَ "رُوَيْدَ" وَشِبْهِهِ ، وَأَمْكَنَنَا أَنْ نَحْمِلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِن البَابَيْنِ عَلَى قِيَاسِ لُغَتِهِمْ ، فَحَكَمْنَا بِأَنَّ "سَقْياً" مَصْدَرٌ لِـ"سَقَى" مُقَدَّراً غَيْرَ وَاقِعٍ بَدْيَاً مَوْقِعَهُ ، وَإِنَّمَا حُذِفَ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ ، حَتَّى قَالَ سِيْبَوَيه(١٠): إِنَّ "سَقْياً" عِوَضٌ عَنِ اللَّفْظِ بِالفِعْلِ ، يَعْنِي: لُزُوم

---

(١) في المطبوع (فقال).

(٢) ساقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع (... الأخبار نحو ...).

(٤) المثل في مجمع الأمثال (١/٣٣٦) ، وجمهرة الأمثال (١/٥١٩).

(٥) المفصل ص (١٨٤ ـ ١٨٥).

(٦) ينظر المقتصد (١/٥٧٦) بتصرف ، وينظر التخمير (٢/٢٢٨) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٦٩) ، والمقاليد (٢٦٣/ب).

(٧) في "ع" (... فبنيت ، وقيل: بنيت لوقوعها موقع ...).

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٩٧) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٦٩).

(٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٩٧ ـ ٤٩٨).

(١٠) ينظر الكتاب (١/٢٤٥ ـ ٢٤٦).

حَذْفِهِ ، لاَ أَنَّ "سَقْياً" وَاقِعٌ بَدْياً مَوْقِعَ "سُقْيِ" أَوْ "اسْقِ" ، وَحُكْمُنَا بِأَنَّ "رُوَيْدَ" وَاقِعٌ مَوْقِعَ الأَمْرِ أَوَّلَ وَهْلَةٍ فَتَتَّضِحُ عِلَّةُ البِنَاءِ ، وَلَوْلاَ بِنَاؤُهُمْ أَحَدَ القِسْمَيْنِ وَإِعْرَابُهُمُ الآخَرَ لَمْ يَكُنْ لِلفَصْلِ بَيْنَهُمَا مَعْنًى ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ مَا جَاءَ مُعْرَباً مِنْهَا كَـ"رُوَيْدَ" أَلْحَقْنَاهُ بِـ"سَقْياً" ، وَمَا جَاءَ مَبْنِيّاً أَلْحَقْنَاهُ بِـ"هَاءِ" وَشِبْهِهِ» ، {فَاعْرِفْهُ}(١).

حم: قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ(٢) وَأَبُو عَلِيٍّ: « هَذِهِ الأَسْمَاءُ فُرُوعٌ عَلَى الأَفْعَالِ ، فَلَمْ تَتَصَرَّفْ تَصَرُّفَهَا فِي العَمَلِ فِي التَّقْدِيمِ / [١٧٩/أ] وَالتَّأْخِيرِ» ، فَلاَ يُقَالُ: زَيْداً رُوَيْداً ، وَالإِبِلَ مَنَاعِي ، وَإِهَالَةً سُرْعَانَ ذَا ، وَكَذَا البَوَاقِي.

قَالَ حُسَامُ الأَئِمَّةِ حَاكِياً عَنِ الشَّيْخِ فَضْلِ القُضَاةِ الجَنْدِيِّ ، قَالَ(٣): « يَنْبَغِي أَلاَّ يُعْتَقَدَ فِي أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الأَفْعَالُ ، بَلْ مَدْلُولُهَا أَلْفَاظُ الأَفْعَالِ ، ثُمَّ مَدْلُولُ أَلْفَاظِ الأَفْعَالِ مَا عُرِفَ مِنْ مَعَانِيهَا». وَتِلْكَ المَعَانِي هِيَ الحَرَكَاتُ وَالسَّكَنَاتُ ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى التَّحْقِيقِ ؛ لأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الأَفْعَالُ مِنْ حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِالزَّمَانِ لَكَانَتْ أَفْعَالاً ، أَوْ لاَ يَنْقُصُ حَدُّ الفِعْلِ بِهَا ؛ لاَسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهَا اسْتِعْمَالَ الأَسْمَاءِ ، وَاتِّفَاقِ العُلَمَاءِ عَلَيْهَا أَنَّهَا أَسْمَاءٌ لاَ أَفْعَالٌ ، وَهَذَا كَلاَمٌ حَسَنٌ {فَاعْرِفْهُ}(١).

حم(٤): « فِي هَذَا البَابِ أَمْرٌ لاَ بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ ، وَهُوَ أَنَّ أَفْعَالَ الخَبَرِ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِيهَا: صَدَقْتَ أَوْ كَذَبْتَ ، وَإِذَا ذُكِرَتْ هَذِهِ الأَسْمَاءُ دَلَّتْ عَلَى وُجُودِ صِفَةٍ لَهَا فِي نَفْسِكَ ، فَلاَ يَرِدُ فِيهَا مَعْنَى التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ ، فَقَوْلُكَ: "أُفٍّ" يَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ قَدْ تَضَجَّرْتَ ، وَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ لَكَ: صَدَقْتَ أَوْ كَذَبْتَ ، وَكَذَا البَوَاقِي، فَاعْرِفْهُ.»

حم(٤): « قَالُوا: إِنَّمَا كَانَتْ الغَلَبَةُ لِلأَوَامِرِ ؛ لأَنَّ الأَوَامِرَ قَدْ يُخْتَصَرُ فِيهَا ، بِدَلاَلَةِ الحَالِ ، كَمَنْ شَهَرَ سَيْفاً ، فَقُلْتَ: زَيْداً ، أَيْ: اضْرِبْ ، وَالاسمُ أَخَفُّ ، فَأُقِيمَ مُقَامَ الأَمْرِ ؛ لأَنَّهُ أَكْثَرُ وُقُوعاً.»

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر الإيضاح العضدي ص (١٩٢) ، والمقتصد (١/٥٧٦).

(٣) ينظر قول فضل القضاة الجندي في الإقليد (٢/٩٠٨) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٦٨) ، والمقاليد (٢٦٢/ب).

(٤) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٦٩).

وَقِيلَ: مَعْنَى قَوْلِنَا: أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ أَنَّهُمَا أَغْنَتَيَا عَنِ النُّطْقِ بِالفِعْلِ الَّذِي هُو مُدلُولُها ، وَالمُشَارَكَةُ المَعْنَويَّةُ قَوِيَّةٌ ، فَاعتُبِرَتْ فِي الإِعْمَالِ⁽¹⁾ {فَاعْرِفْهُ}⁽²⁾.

تخ⁽³⁾: « "تَيْدَ" بِفَتْحِ التَّاءِ وَسُكُونِ اليَاءِ».

وَ"**هَاتِ**": **صح**⁽⁴⁾: « قَالَ الخَلِيلُ: أَصْلُ "هَاتِ" مِنْ آتَى يُؤْتِي ، فَقُلِبَتْ الأَلِفُ هَاءً.»

تخ⁽⁵⁾: « "هَاتِ" بِمَعْنَى: أَحْضِرْ ، وَيُقَالُ: أَعْطِ ، مِنْ آتَى يُؤْتِي أَو يُوَاتِي ، فَفُعِلَ بِهِ نَحو: هَرَقْتُ المَاءَ ، وَحَكَى بَعْضُهُمْ: "مَا أُهَاتِيْكَ" ، بِمَنْزِلَةِ: مَا أُعَاطِيْكَ.

وَ"هَاتِ" فَعْلٌ مَحْضٌ ، لاَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الفِعْلِ ، وَظَاهِرُهُ ظَاهِرُهُ ، وَهُوَ مَعَ ذَاكَ يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ سَائِرِ الأَوَامِرِ الوَاقِعَةِ فِي بَابِ "أَفْعَلَ" أَو "فَاعَلَ".

قَالَ: فَلَسْتُ أَدْرِي مَا وَجْهُ الحِيْلَةِ فِي جَعْلِهِ اسْماً؟.»

قُلتُ: اسْتِدلاَلُهُ بِهَذَا القَدْرِ مِنْ التَّصَرُّفِ لِفِعْلِيَّتِهِ لاَ يَقْوَى مُتَمَسَّكاً ، وَإِلاَّ يَلْزَمُ عَلَى قَولِهِ أَنْ يَكُونَ "هَاءِ" وَ"هَاْ" مِنْ جُمْلَةِ الأَفْعَالِ ؛ لِمُشَارَكَتِهِمَا إِيَّاهُ فِي هَذَا التَّصَرُّفِ بعَيْنِهِ ، عَلَى أَنَّ امْتِنَاعَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ عَنْ عَامَّةِ تَصَرُّفَاتِ الفِعْلِ وَاشْتِقَاقِهِ تَقْتَضِي أَلاَّ يَكُونَ هُو وَلاَ أَخَوَاتُهُ أَفْعَالاً ، وَكَلاَمُهُ مَقْصُورٌ عَلَيْهِ ، فَإِذَنْ هُو شَيءٌ لَمْ يَقُلْ بِهِ هُو وَلاَ غَيْرُهُ ، فَضَعُفَ اسْتِدْلاَلُهُ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ قَولُ عَامَّةِ أَهْلِ هَذِهِ الصَّنْعَةِ⁽⁶⁾.}⁽²⁾

⁽⁷⁾« وَالضَّمِيرُ فِي: "**تَرَاكِهَا**" وَ"**مَنَاعِهَا**" لِلإِبِلِ.

قَالَ⁽⁸⁾: الكَافُ فِي: "عَلَيْكَ زَيْداً" ضَمِيرٌ ، وَلَهَا مَوضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ ، وَلِذَلِكَ

---

(١) بعده في "ع" قوله: (وهو المعين).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر التخمير (٢/٢٢٧).

(٤) ينظر الصحاح (١/٢٧١) (هيت).

(٥) ينظر التخمير (٢/٢٢٧ - ٢٢٨).

(٦) ينظر الكتاب (١/٢٤١) ، والإيضاح العضدي ص (١٨٩ - ١٩٠) ، وشرح ابن يعيش (٤/٢٥)، وارتشاف الضرب (٥/٢٢٨٩) ، والمساعد (٢/٦٣٩) ، وشرح الشافية الكافية (٣/١٣٨٤) ، والبسيط في شرح الجمل (١/١٦٣ - ١٦٤).

(٧) ينظر التخمير (٢/٢٢٨).

(٨) أي: صاحب التخمير ، والنص متتابع.

يَصِحُّ أَنْ تُؤكدَ ، فيُقَالُ: عَلَيْكَ نَفْسِكَ زَيْداً ، ويُقَالُ: عَلَيْكُمْ أَجْمَعِيْنَ زيداً(١).

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٢): ولَو كَانَتْ مُجَرَّدَةً لِلْخِطَابِ لمَا جَازَ ذَلِكَ كَمَا لاَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: خُذْ ذَاكَ نَفْسُكَ.

قَوْلُهُ: "**عَلَيَّ زَيْداً** ، أَيْ(٣): أَوْلِنِيهِ" ، كَأَنَّهُ قَالَ: قَرِّبْهُ مِنِّي ، وَأَصْلُهُ(٤) مِنْ "ولِيَهُ" إِذَا قَرُبَ مِنْهُ. ولَفظُ ابنِ السَّرَّاجِ(٥): فَإِذَا قُلْتَ: عَلَيَّ زَيْداً ، فَمَعْنَاهُ: أَعْطِنِي ، وَإِذَا قُلْتَ: عَلَيْكَ زَيْداً ، فَمَعْنَاهُ: خُذْ زَيْداً» {فَاعْرِفْهُ}(٦).

قَالَ(٧): «قَوْلُكَ: عَلَيْكَ زَيْداً ، فِي "عَلَيْكَ" لِنُزُولِهِ مَنْزِلَةَ الفِعْلِ ضَمِيْرٌ مَرفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُهُ» ، فَعَلَى ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: عَلَيْكَ نفْسكَ ، فَتُعْطِي "نَفْسَكَ" هُنَا وُجُوهَ الإِعْرَابِ ، إِلاَّ أَنَّ الأَوْلَى حَالَةَ الرَّفْعِ أَنْ يُؤَكِّدَ المُضْمَرَ "أَنْتَ" ، فَتَقُولَ: عَلَيْكَ أَنْتَ نَفْسُكَ زَيْداً ، وَالخَفْضُ عَلَى تَوكِيْدِ الكَافِ ، وَالنَّصبُ عَلَى الإِغْرَاءِ(٨).

حم(٨): «"**عَلَيْكَ**" ، و"**عَلَيَّ**" إِذَا جُعِلاَ اسْمَيْنِ لِلْفِعْلِ فَلاَ يَكُونَانِ جَارَّيْنِ ، وَلاَ مَجْرُورَيْنَ ، وَنَظِيرُهُ: دُونَكَ زَيْداً ، وَعِنْدَكَ عَمْراً ، فَهُمَا لَيْسَا بِظَرْفَيْنِ ، وَلاَ مُتَعَلِّقَيْنِ لِفِعْلٍ ، كَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي نَحو قَولِكَ: جَلَسْتُ عِنْدَكَ.»

صح(٩): «يُقَالُ: عَلَيَّ زَيْداً وبِزَيْدٍ ، أَيْ: أَعْطِنِي زَيْداً» ، {واللهُ المُوَفِّقُ}(٦).

قَالَ الإِمَامُ فَخْرُ المَشَايِخِ: وَقَعَ فِي النُّسَخِ مَنْقُولاً عَنْ نُسْخَةِ الأَصْلِ: "مَهْ" ، أَيْ: اسْكُتْ ، و"صَهْ" ، أَيْ: اكْفُفْ ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُكْتَبَ "صَهْ" مَكَانَ "مَهْ" ، وَمَكَانَ "صَهْ" "مَهْ"(١٠).

---

(١) في الأصل (زيد) وما أثبته من "ع".

(٢) ينظر المقتصد (١/٥٧٠ - ٥٧١) ، والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٧٠ - ٩٧١).

(٣) في "ع" (أو أولنيه).

(٤) في الأصل (وأوصله) وما أثبته من "ع" وكذلك هو في التخمير.

(٥) ينظر الأصول (١/١٤٤).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) أي: ابن السراج ، ينظر الأصول (١/١٤٤).

(٨) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٧١).

(٩) ينظر الصحاح (علا) (٦/٢٤٣٨).

(١٠) ينظر التخمير (٢/٢٢٩).

تخ(١): « وَ"هَيْتَ" بِفَتْحِ الهَاءِ هُوَ الرِّوَايَةُ.» / [١٧٩/ب]

وَفِي صح(٢): « "هيتَ لك" ، أَيْ: هَلُمَّ ، قَالَ الشَّاعِرُ(٣) فِي عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبِ {رضِيَ اللهُ عَنْهُ}(٤):

أَبْلِغْ أَمِيرَ المُؤْمِنِيـ ـنَ أَخَا العِرَاقِ إِذَا أَتَيْنَا
إِنَّ العِرَاقَ وَأَهْلَهُ {سِلْمٌ}(٤) إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

أَيْ: هَلُمَّ وَأَسْرِعْ ، وَيُقَالُ: هَيْتَ لَكُمَا وَهَيْتَ لَكُنَّ ، وَهَيْتَ لَكُمْ وَلَكَ ، وَهَيَّتَ بِهِ وَهَوَّتَ بِهِ: صَاحَ بِهِ وَدَعَاهُ» ، فَاعْرِفْهُ.

تخ(١): « قَالَ أَبُو عَلِيٍّ(٥): وَمِثْلُ هَذِهِ الكَلِمَةِ فِي أَنَّ الآخِرَ مِنْهُ قَدْ جَاءَتْ فِيهِ الحَرَكَاتُ الثَّلاثُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ قَوْلُهُمْ: كَانَ مِنَ الأَمْرِ: ذَيْتُ ، ذَيْتَ ، ذَيْتِ ، وَالرِّوَايَةُ المَشْهُورَةُ الفَتْحُ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَإِذَا كَانَ مَعْنَى "هَيْتَ": أَسْرِعْ ، فَمَا هَذِهِ اللاَّمُ فِي قَوْلِهِمْ: "هَيْتَ لَكَ"؟.

أَجَبْتُ: لِلتَّبْيِينِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ: هَلُمَّ لَكَ ، وَمِثْلُ هَذَا التَّبْيِينِ الكَافُ فِي: "رُوَيْدَكَ"، وَ"هَاكَ".

فَإِنْ سَأَلْتَ: فَمَا بَالُ هَذِهِ الأَسْمَاءِ يَتَبَيَّنُ بَعْضُهَا بِاللاَّمِ مَعَ الضَّمِيرِ ، وَبَعْضُهَا بِنَفْسِ الضَّمِيرِ؟.

أَجَبْتُ: تَشْبِيهاً لِتَبْيِينِهَا بِتَعْدِيَةِ الأَفْعَالِ اللاَّزِمَةِ بِالمُتَعَدِّيَةِ ، وَالأَوَّلُ مِنْهَا بِتَشْدِيدِ اليَاءِ ، وَكَذَلِكَ الثَّالِثُ ، وَالأَوْسَطُ بِسُكُونِهِ.»

قُلْتُ: وَهَكَذَا سَمَاعِي أَيْضاً ، وَالكَافُ فِي: "هَيْكَ" لِلْخِطَابِ كَمَا فِي "ذَاكَ".

وَأَوَّلُ البَيْتِ:

---

(١) ينظر التخمير (٢٢٩/٢).

(٢) ينظر الصحاح (هيت) (٢٧١/١).

(٣) البيتان بلا نسبة في معاني القرآن (٤٠/٢) ، والأصول (٤٧٩/٣) ، ومجاز القرآن (٣٠٥/١) ، والخصائص (٢٧٩/١) ، والمحتسب (٣٣٧/١) ، وشرح المفصل (٣٢/٤) ، واللسان (عنق (٢٧٢/١٠) ، (هين) (١٠٦/٢).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الإيضاح العضدي ص (١٨٩) بتصرف.

⊛لَتَقْرَبُنَّ قَرَباً جُلْذِيًّا ⊛

صح(١): « قَرَبَ قِرَابَةً كَكَتَبَ كِتَابَةً ، سَرَى إِلَى المَاءِ وَبَيْنَهُمَا لَيْلَةٌ ، وَالاسْمُ القَرَبُ. وَالجُلْذِيُّ بِالضَّمِّ: السَّيْرُ السَّرِيْعُ.»

قَالَ ابنُ السَّرَاجِ(٢): هِيَ مَوْضُوعَةٌ فِي الأَمْرِ مَعَ المُخَاطَبِ ، والمُتَكَلِّمُ لاَ يَجُوزُ: رُوَيْدَ زَيْداً ، وَدُونَهُ عَمْراً ، يُرِيْدُ غَيْرَ المُخَاطَبِ ، وقَوْلُهُ: "عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي" قَلِيلٌ.

صح(٣): « "الدَّعْدَعَةُ": أَنْ تَقُولَ لِلْعَاثِرِ: دَعْ دَعْ ؛ أَيْ: قُمْ وَانْتَعِشْ ، قَالَ:

لَحَا اللهُ قَوْماً لَمْ يَقُولُوا لِعَاثِرٍ وَلاَ لابْنِ عَمٍّ نَالَهُ الدَّهْرُ دَعْ دَعَا(٤)»

وَالتَّنْوِيْنُ فِيْهِمَا لِلتَّنْكِيْرِ ، كَمَا "إِيْهٍ"(٥).

{**قُلْتُ**: و لاَ يُقَالُ: "هَلاَ" ، قُلْتُ: إِنَّهُ تَكْرِيْرُ تَأْكِيْدٍ(٦) ، فَهُو إِذَنْ كَلِمَتَانِ لاَ كَلِمَةٌ ؛ لأَنَّهُ لَو كَانَ كَمَا زَعَمْتَ لَلَزِمَ أَنْ يُنَوَّنَ الأَوَّلُ كَمَا الثَّانِي ، وَإِلاَّ لاَ يَكُونُ تَكْرِيْرِي تَأْكِيْدٍ ، وَإِذَا لَمْ يَنَوَّنْ لَمْ يَنْفَصِلا ، وكَانَا كَلِمَةً ، عَلَى أَنَّهُ لَو كَانَ كَذَلِكَ لَتَنَاقَضَ ؛ لأَنَّ غَيْرَ المُنَوَّنِ مُعَرَّفٌ ، وَالمُنَوَّنُ مَنْكُورٌ ، وَشَيءٌ وَاحِدٌ لاَ يَكُونُ مَعْرُوفاً مَنْكُوراً}(٧).

قَوْلُهُ: "**آمين**" الأَوَّلُ مِنْهُمَا بِهَمْزَةٍ مَقْصُورَةٍ ، وَالثَّانِي بِالهَمْزَةِ المُعَقَّبَةِ بِالأَلِفِ ؛ قَالَ(٨):

تَبَاعَدَ مِنِّي مُغْضَباً إِذْ(٩) سَأَلْتُهُ أَمِيْنَ فَزَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا

---

(١) ينظر الصحاح (قرب) (١/١٩٨) ، و(جلد) (٢/٥٦٢).

(٢) ينظر الأصول (١/١٤٣ – ١٤٤) ، بتصرف ، والتخمير (٢/٢٣٠).

(٣) ينظر الصحاح (دعع) (٣/١٢٠٨).

(٤) البيت بلا نسبة في شرح ابن يعيش (٤/٣٤) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٧٣).

(٥) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٩٧٣).

(٦) ينظر شرح الرضي على الكافية (٣/٨٥ ، ٩٧) ، وينظر الأصول (١/١٤٥).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) الشاهد لجبير بن الأضبط في تهذيب إصلاح المنطق (٢/٤٢) ، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق (١٧٩) ، وتهذيب اللغة (١٥/٥١٢) ، وشرح شذور الذهب ص (١١٧) ، واللسان (فطحل) (١١/٥٢٨) ، وشرح الأشموني (٣/١٩٧).

(٩) في الأصل (إذا) ، وما أثبته من "ع".

وقَالَ(١):

يَا رَبِّ لاَ تَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أَبَداً　　وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قَالَ: آمِيْنَا

وَلَمْ يُبْنَ عَلَى الكَسْرَةِ ؛ لِثِقَلِهَا بَعْدَ اليَاءِ ، وَأَمَّا عَلَى السُّكُونِ فَظَاهِرٌ"(٢).

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى ، كَأَنَّهُ قَالَ(٣): يَا اللهُ اسْتَجِبْ، فَأُضْمِرَ الفِعْلُ(٤).

قُلْتُ: وَ إِنَّمَا أَوْرَدَ "آمِيْنَ" فِي غَيْرِ المُتَعَدِّيَةِ لأَنَّهُ قُدِّرَ ، كَأَنَّ مَفْعُولَهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ ، وَلِذَلِكَ قِيْلَ بِمَعْنَى: اسْتَجِبْ ، غَيْرُ مَوْصُولٍ لِضَمِيْرِ(٥) المَنْصُوبِ ، {فَهُوَ}(٦) كَأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الأَفْعَالِ غَيْرِ المُتَعَدِّيَةِ(٤) ، فَاعرِفْهُ.

{وَذَكَرَ الإِمَامُ الزَّوْزَنِيُّ(٧) فِي شَرْحِ بَيْتِ عَنْتَرَةَ:

⊛ يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ ⊛

« إِنَّ "آمِيْنَ" بِالمَدِّ ، أَصْلُهُ القَصْرُ ، فَأُشْبِعَ الفَتْحَةُ فَتَوَلَّدَتْ أَلِفٌ ، يَدُلُّكَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي لُغَتِهِمْ اسْمٌ عَلَى "فَاعِيْل" ، وَهَذِهِ كَلِمَةٌ عَرَبِيَّةٌ بِالإِجْمَاعِ»}(٦).

ثم: ذكر الميداني(٨): « سَرْعَانَ ، وَوَشْكَانَ ، وَشَتَّانَ ، وَعَجْلاَنَ ، نُقِلَتْ فَتْحَةُ العَيْنِ فِيْهِنَّ إِلَى النُّونِ ، وَفِي الأَوَّلَيْنِ مِنْهَا ثَلاَثُ لُغَاتٍ: فَتْحُ الفَاءِ ، وَضَمُّهَا ، وَكَسْرُهَا.» قِيْلَ: وَالضَّمُّ أَفْصَحُهَا ، وَكُلُّهُنَّ مُسَكَّنَةُ الأَوْسَاطِ.

---

(١) الشاهد لمجنون ليلى في ديوانه (٢٢٣) ، ولعمر بن أبي ربيعة في اللسان (أمـن) (١٣/٢٧) ، وليس في ديوانه ، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق (١٧٩) ، وأمالي ابن الشجري (١/٣٩٥)، وشرح شذور الذهب ص (١١٦) ، وشرح الأشموني (٣/١٩٧).

(٢) أي: لالتقاء الساكنين.

(٣) في "ع" (يقال).

(٤) ينظر النص في المقاليد (٢٦٥/أ).

(٥) في "ع" (بضمير).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) عجزه:

⊛ زَيَّافَةٍ مِثْلَ الفنيق المكرم ⊛

وينظر شرح المعلقات السبع للزوزني ص (١٣٥) ، وديوان عنترة ص (١٢٢).

(٨) ينظر مجمع الأمثال (١/٣٣٦) ، بتصرف.

تغ(١): « وَشْكَ البَيْنِ: سُرْعَتَهُ ، وَ"**وَشْكَان ذَا خُرُوجاً**" أَيْ: عَجْلاَنَ ، وَ"سَرُعَ" وَ"وَشُكَ" بِضَمِّ العَيْنِ فِيْهِمَا هُو السَّمَاعُ.»

{وَفِي دِيْوَانِ الأَدَبِ(٢): « "وَشُكَ" صَحَّ بِضَمِّ العَيْنِ.»

وَفِي الأَسَاسِ(٣): « لـ"سَرْعَانَ" مَا جِئْتَ ، ولـ"وَشْكَانَ" ولـ"عَجْلاَنَ": وَرَوَى الكِسَائِي فِي "سَرْعَانَ" الحَرَكَاتُ الثَّلاَثُ. وَيُقَالُ: سَرْعَ ذَاكَ ، بِغَيْرِ أَلِفٍ وَنُونٍ ، وَالأَصْلُ: "سَرُعَ" بِالضَّمِّ»}(٤).

قُلْتُ: وَفِي صح(٥) كَذَلِكَ أَيْضاً.

تغ(٦): « نَقَلَ فِي "المِلَحِ المُونِقَةِ"(٧) أَنَّ أَعْرَابِيّاً جَاءَ إِلَى رَاعٍ لِيَشْتَرِي مِنْهُ شَاةً، فَقَالَ لَهُ: هَلْ عِنْدَكَ سَمِيْنَةٌ ذَاتُ نَقْيٍ ، فَقَالَ: نَعَمْ ، عِنْدِي شَاةٌ طَفَحَتْ شَحْماً وَلَحْماً ، وَامْتَلأَتْ دَسَماً وَوَدَكاً ، فَقَالَ: عَلَيَّ بِهَا ، فَأَتَى الرَّاعِي بِشَاةٍ يَسِيْلُ رُغَامُهَا ، وَهِي لاَ تَتَحَرَّكُ هُزَالاً وَسُوءَ حَالٍ ، فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا وَعَدْتَنَا / بِمِثْلِ هَذِهِ ، أَيْنَ اللَّحْمُ [١٨٠/أ] وَالشَّحْمُ؟، فَقَالَ: أَلَمْ تَرَ أَنَّ الشَّحْمَ يَسِيْلُ مِنْ مِنْخَرَيْهَا ، فَقَالَ الرَّجُلُ: ذَلِكَ(٨).»

صح(٩): « يُقَالُ : شَاةٌ رَعُوْمٌ: بِهَا دَاءٌ يَسِيْلُ مِنْ أَنْفِهَا ، وَالرُّعَامُ – بِالضَّمِّ –: هُو المُخَاطُ.»

(١٠)« وَيُقَالُ: أَصْلُهُ أَنَّ بَعْضَ الحَمْقَى اشْتَرَى عَنْزاً فَعَلَّفَهَا ، فَسَالَ مِنْ أَنْفِهَا المُخَاطُ ، فَقَالَ لأُمِّهِ: هَذِهِ إِهَالَةٌ مَا عَلَّفْتُهَا ، فَقَالَتْ ذَلِكَ.

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٣٠) ، وديوان الأدب (فَعُل) (٣/٢٦٣).

(٢) ينظر ديوان الأدب (فعلان) (٣/٢٤٥).

(٣) ينظر أساس البلاغة (سرع) ص (٢٩٣).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الصحاح (سرع) (٣/١٢٢٨).

(٦) ينظر التخمير (٢/٢٣٠ - ٢٣١).

(٧) ينظر هذا الكتاب في التخمير (٢/٢٣٠) ، والمقاليد (٢٦٥) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٧٣).

(٨) في "ع" (ذاك).

(٩) الصحاح (رعم) (٥/١٩٣٤).

(١٠) ينظر التخمير (٢/٢٣١).

وَ"ذَا": إِمَّا إِشَارَةٌ إِلَى العَلَفِ ، أَيْ: سَرُعَ انْقِلَابُ العَلَفِ دَسَماً ، وَإِمَّا إِلَى العَنْزِ ، وَالمَعْنَى: سَرُعَ العَنْزُ إِسَالَةَ إِهَالَةٍ ، وَهِيَ الوَدَكُ(١).»

{قِيلَ(٢): هَذَا أَصْلُهُ ، ثُمَّ جَرَى مَثَلاً فِيمَنْ [يُخبِرُ](٣) عَنْ كَيْنُونَةِ الشَّيءِ قَبْلَ وُقُوعِهِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ: قَبْلَ وَقْتِهِ(٢).

وَقَالَ}(٤) عَبْدُ القَاهِرِ(٥): « "سَرُعَانَ ذَا إِهَالَةً" نَحو: كَرُمَ زَيْدٌ رَجُلاً» ، فَـ"ذَا" إِشَارَةٌ إِلَى السَّائِلِ مِنَ الأَنْفِ ، وَالإِهَالَةُ: تَمْيِيزٌ لَهُ ؛ لِإِبْهَامِهِ بِاحْتِمَالِهِ وُجُوهاً(٦).

تخ(٦): « "أَوَّهْ" مُشَدَّدَةُ الوَاوِ سَاكِنَةُ الهَاءِ ، كَذَا الرِّوَايَةُ عَنْ الشَّيْخِ.»

---

(١) بعده في "ع" (فاعرفه).

(٢) ينظر الإقليد (٢/٩١١) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٧٤).

(٣) الكلمة وردت في حاشية النص ، ولم يشر إلى مكانها ، فأثبتها في مكانها.

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر المقتصد (١/٥٧٥) ، والمقاليد (٢٦٥/أ).

(٦) ينظر المقاليد (٢٦٥/أ).

(٦) ينظر التخمير (٢/٢٣١).

[أحكام "رويد"]

قَالَ رَضِيَ اللّه عَنهُ:

« **فصـــــل:**

فِي "رُوَيْدَ" أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ:

هُو فِي أَحَدِهَا مَبْنِيٌّ ، وَهُو إِذَا كَانَ اسْماً لِلْفِعْلِ ، وَعَنْ بَعْضَ العَـرَبِ: "وَاللهِ لَـوْ أَرَدْتَ الدَّرَاهِمَ لأَعْطَيْتُكَ رُوَيْدَ مَا الشِّعْرُ".

وَهُو فِيْمَا عَدَاهُ مُعْرَبٌ ، وَذَلِكَ أَنْ تَقَعَ صِفَةً ، كَقَوْلِكَ: سَـارُوا سَـيْراً رُوَيْـداً ، [و](١)وَضَعَهُ وَضْعاً رُوَيْداً ، وَقَوْلِكَ(٢) لِلرَّجُلِ يُعَالِجُ شَيْئاً: رُوَيْداً ، أَيْ: عِلاَجـاً رُوَيْـداً. وَحَالاً كَقَوْلِكَ: سَارُوا رُوَيْداً. وَمَصْدَراً فِي مَعْنَى "إِرْوَادٍ" مُضَافاً ، كَقَوْلِكَ: رُوَيْدَ زَيْدٍ.

وَسُمِعَ [مِنْ](١) بَعْضِ العَرَبِ: "رُوَيْدَ نَفْسِهِ" ، جَعَلَهُ مَصْـدَراً ، كَـ﴿ضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾(٣).»(٤)

{**فَإِنْ سَأَلْتَ:** مَا الفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ؟.

أَجَبْتُ: الفِعْلُ كَمَا يَدُلُّ عَلَى اقْتِرَانِ حَدَثٍ بِزَمَانٍ ، فَكَذَا اقْتِرَانُهُ بِهِ يُسْتَفَادُ مِـنَ الوَزْنِ لاَ مِن نَفْسِ الحُرُوفِ ، بِخِلاَفِ اسْمِ الفِعْلِ ، فَإِنَّ مَجْمُوعَ المَعْنَى فِيْهِ يُسْتَفَادُ مِنْ مَجْمُوعِ اللَّفْظِ.

فَحَاصِلُ المَسْأَلَةِ: أَنَّ دَلاَلَةَ اللَّفْظِ فِي بَابِ الفِعْلِ تَنْقَسِمُ عَلَى المَعْنَـى ، وَتَتَجَـزَّأُ عَلَيْهِ ، وَلاَ كَذَلِكَ فِي بَابِ اسْمِ الفِعْلِ ، فَاعرِفْهُ ، هَكَذَا نُقِلَ عَنِ التَّوْضِيحِ(٥)}(٦).

"رُوَيْدَ" لَمْ يُبْنَ عَلَى الكَسْرِ ؛ لِثِقَلِهَا بَعْدَ اليَاءِ.

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٧): « هُو مَصْدَرٌ فِي الأَصْلِ مِنْ أَرْوَدَ يُرْوِدَ ، أَيْ: أَمْهَلَ،

---

(١) مضاف من المطبوع ، وشروح المفصل.

(٢) في المطبوع (وكقولك).

(٣) الآية (٤) من سورة محمد.

(٤) المفصل ص (١٨٥).

(٥) لم أتبينه في كتاب التوضيح في شرح المقامات الحريرية.

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر المفصل ص (١٨٥) ، وينظر الإقليد (٩١٢/٢) ، وينظر حواشي المفصل (٣٩/ب).

وَأَصلُهُ(١): إِرْوَاداً ، فَحُذِفَتْ زَوَائِدُهُ ، ثُمَّ صُغِّرَ ؛ قَالَ: كَمَا حُذِفَتْ زَوَائِدُ "قَيْدِ الأَوَابِدِ"، وَ"عَمْرَكَ الله" وَنَحْوِهِمَا. وَالمَصْدَرُ يُوصَفُ بِهِ ، ثُمَّ سُمِّيَ الفعل بِهِ ، وَجُعِلَ هَذَا التَّصَرُّفُ فِيْهِ دَلِيْلاً عَلَى أَنَّهُ قَدْ خُلِعَ مِنْهُ(٢) مَعْنَى المَصْدَرِيَّةِ.»

قُلْتُ: لمَّا رَأَوْهُ مُسْتَثْقَلاً عِنْدَ تَضْمِيْنِهِ مَعْنَى الفِعْلِ ؛ لِدَلاَلَتِهِ حِيْنَئِذٍ عَلَى شَيْئَيْنِ: اسْمٍ وَفِعْلٍ ، خَفَّفُوهُ بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ ؛ وَلأَنَّ بِذَلِكَ الصَّنِيْعِ صَارَ أَكْثَرَ وُقُوعاً فِي الكَلاَمِ، فَاسْتَحَقَّ التَّخْفِيْفَ ، أَلاَ تَرَاهُمْ لمَّا زَادُوا فِي الاسْمِ المُصَغَّرِ شَيْئاً لَيْسَ مِنْ مَدْلُولِ الاسْمِ الأَصْلِيِّ ، وَعَادَ بِالتَّصْغِيْرِ وَصْفاً بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ ، حَسَّنَ هَذَا القَدْرَ تَرْخِيمُهُ بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ ، فَيُقَالُ فِي نَحْوِ أَسْوَدَ: سُوَيْد.

صح(٣): « فُلاَنٌ(٤) يَمْشِي عَلَى رُودٍ ، أَيْ: مَهَلٍ ، وَتَصْغِيْرُهُ رُوَيْدٌ ، وَمِنْهُ: "أَرْوَدَ فِي السَّيْرِ": رَفَقَ.»

وَفِي حَوَاشِي الأُنْمُوذَجِ(٥): « "رُوَيْدَ" إِمَّا تَصْغِيْرُ "إِرْوَادٍ" عَلَى التَّرْخِيْمِ ، وَإِمَّا تَصْغِيْرُ رُودٍ ، وَهُوَ التُّؤَدَةُ ؛ قَالَ: جَارِيَةٌ تَمْشِي عَلَى رُودٍ.

قَالَ: وَفَائِدَةُ التَّصْغِيْرِ التَّأْكِيْدُ ؛ لأَنَّهُ يَصِيْرُ المَعْنَى: اجْعَل الإِمْهَالَ قَلِيْلاً بَعْدَ قَلِيْلٍ ، وَشَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ ، فَإِذَا صَارَ المَعْنَى هَكَذَا كَانَ أَقْوَى مِنَ الفِعْلِ المُجَرَّدِ ، وَمِثْلُ هَذَا المُصَغَّرِ هُوَ مُثَيْلُ ذَاكَ ، يُرَادُ تَقْرِيْبُ المُمَاثَلَةِ ، أَوْ(٦) هَذَا المُصَغَّرُ – أَعْنِي: رُوَيْدَ – عَلَى اخْتِلاَفِ التَّقْدِيْرَيْنِ ، ذَكَرَهُ أَبُو سعيد(٧).

وَعَبْدُ القَاهِرِ(٨) قَالَ: وَتَفْسِيْرُ "رُوَيْداً"(٩): مَهْلاً ، وَتَفْسِيْرُ "رُوَيْدَكَ": أَمْهِلْ ؛ لأَنَّ الكَافَ إِنَّمَا يَدْخُلُهُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى "افْعَلْ" دُونَ غَيْرِهِ.»

---

(١) في "ع" (أصله).

(٢) في "ع" (عنه).

(٣) ينظر الصحاح (رود) (٤٧٩/٢).

(٤) في الأصل (فلا) ، والصواب ما أثبته ، وهو من "ع" والصحاح.

(٥) ينظر التخمير (٢٣١/٢ – ٢٣٢).

(٦) في "ع" (وهذا) مكان (أو هذا).

(٧) ينظر شرح الكتاب (٥٢/٢).

(٨) ينظر كتاب المقتصد (٥٧٠/١ – ٥٧١).

(٩) ينظر الصحاح (ريد) (٤٧٩/٢).

تخ(١): «قَولُهُم "**سَارُوا رُوَيْداً**"، قَالَ الشَّيْخُ: "رُوَيْداً" هُو حَالٌ عَنِ السَّيْرِ المُقَدَّرِ، تَفْسِيرُهُ: سَارُوا السَّيْرَ رُوَيْداً، وَهَذَا تَفْسِيرُ سِيْبَويهِ(٢)، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً عَنِ القَوْمِ؛ أَيْ: "مُرْوُدِيْنَ"(٣).

قَالَ(٤): ولاَ فَرْقَ بَيْنَ "رُوَيْدَاً زَيْداً" و"رُوَيْدَ زَيْدٍ"، تَمَّ كَلاَمُهُ.

قَالَ السِّيْرَافِيُّ(٥): إِذَا لَمْ يَجِيء بِالمَوْصُوفِ كَانَ الاخْتِيَارُ أَنْ يَكُونَ حَالاً؛ لِضَعْفِ الصِّفَةِ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً مَقَامَ المَوصُوفِ، تَقُولُ: ضَعْهُ رُوَيْداً، أَيْ: وَضْعاً رُوَيْداً.»

{**قلتُ**: لَوْلاَ أَنَّ المَوْضِعَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الكِتَابِ مَرْوِيّاً عَنِ السَّلَفِ لَرَأَيْتُ أَنَّ جَعْلَهُ صِفَةً أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ حَالاً فِي المَصْدَرِ المَدْلُولِ عَلَيْهِ بِالفِعْلِ؛ لأَنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى المَصْدَرِ المُطْلَقِ لاَ المُقَيَّدِ، ولاَ شَكَّ أَنَّ التَّعرِيفَ قَيْدٌ فِيْهِ، وكَونُ الوَصْفِ حَالاً يَسْتَلزِمُ تَعْرِيفَ المَصْدَرِ المُقَدَّرِ، وكَوْنُهُ صِفَةً لاَ يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ، فَكَانَ الحَمْلُ عَلَى / [١٨٠/ب] الوَصْفِ أَحَقُّ. ومَا أَدْرِي مَا الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ تُجْعَلَ حَالاً عَلَى الوَجْهِ الأَوْجَهِ، فَاعْرِفْ وتَأَمَّلْ.

واعْلَمْ أَنَّ النَّحْوِيِّيْنَ(٦) فِي مَوْضِعِ "رُوَيْدَ" فِي: "دُونَكَ زَيْداً" مَذْهَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى المَصْدَرِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِرْوَاداً زَيْداً. والثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الابْتِدَاءِ، وفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ قَامَ مَقَامَ الخَبَرِ، ونَحوُهُ: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ: أَنْ هَذَا أَوْجَهُ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ لاَ يَكُونُ اسْمَ فِعْلٍ، وهُو خِلاَفُ الإِجْمَاعِ، فَاعْرِفْهُ.

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٣٢ - ٢٣٣).

(٢) ينظر الكتاب (١/٢٤٣).

(٣) في الأصل (مردودين) وما أثبته من "ع".

(٤) في "ع" (وقال).

(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه (٢/٥٢).

(٦) ينظر الكتاب (١/٢٤٣)، والمقتضب (٣/٢٠٨)، (٢٧٨)، والمقتصد (١/٥٧٠ - ٥٧١)، وشرح المقدمة الكافية (٣/٧٤٣ - ٧٤٥).

وَفِي الكَشَّافِ(١): « ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴾(٢) ، أَيْ: قَتْلاً يَقِيْناً ، أَوْ مُتَيَقِّنِيْنَ» ، فَحَمْلُهُ عَلَى الوَجْهَيْنِ}(٣).

قَوْلُهُ: **"وَاللهِ لَوْ أَرَدْتَ الدَّرَاهِمَ"**.

تخ(٤): « قَالَ المُبَرِّدُ(٥): "هَذَا رَجُلٌ مَدَحَ رَجُلاً ، فَقَالَ المَمْدُوحُ لِلمَادِحِ هَذَا القَوْلَ ، أَيْ: لَوْ أَرَدْتَ الدَّرَاهِمَ لأَعْطَيْتُكَ ، فَدَعِ الشِّعْرَ ، لأَنَّهُ لاَ حَاجَةَ بِكَ إِلَيْهِ".

وَعَنْ أَبِي سَعِيْدٍ(٥): "وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ سَائِلاً سَأَلَ آخَرَ أَنْ يُنْشِدَهُ شِعْراً ، وَكَانَ الإِنْشَادُ عَلَيْهِ سَهْلاً ، فَقَالَ: لَو أَرَدْتَ الدَّرَاهِمَ الَّتِي إِعْطَاؤُهَا صَعْبٌ لأَعْطَيْتُكَ ، فَدَعِ الشِّعْرَ الَّذِي هُو سَهْلٌ ، تَقَرُّباً إِلَى مُبَادَرَتِهِ فِي قَضَاءِ حَاجَتِهِ" ، وَ"مَا" فِيْهِ(٦) مَزِيْدَةٌ.

قَوْلُهُ: وَ"**سُمِعَ**" مَبْنِيّاً لِلْمَفْعُولِ ، وَ"تَقُولُ" مَحْذُوفٌ ، وَ"**تَفْسِهِ**" مَجْرُور عَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَأَصْلُهُ: أَرْوَدَ إِرْوَاداً زَيْداً ، ثُمَّ رُوَيْدَ زَيْداً ، ثُمَّ الإِضَافَةُ بَعْدُ ، فَهُو مُضَافٌ إِلَى المَفْعُولِ.»

وَأَمَّا الآيَة(٧) قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٨): "الأَصْلُ: فَاضْرِبْ ضَرْباً الرِّقَابَ ، وَمَا لَمْ يُحْذَفْ الفِعْلُ مِنْ اللَّفْظِ لَمْ يُضَفْ إِلَى المَصْدَرِ إِلَى المَفْعُولِ ، فَلاَ يُقَالُ: فَاضْرِبْ ضَرْبَ الرِّقَابِ" ، {فَاعْرِفْهُ}(٣).

تخ(٩): « وَتَلْحَقُ الكَافُ لِلخِطَابِ ، فَيُقَالُ: رُوَيْدَكَ زَيْداً ، وَرُوَيْدَكُمَا ، وَرُوَيْدَكُمْ، حُكْمُ الكَافِ مَعَهُ حُكْمُهَا فِي "ذَاكَ" ، {أَيْ: هُو حَرْفُ خِطَابٍ لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنْ الإِعْرَابِ}(٣) ، وَفِيْهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(١٠): وَهُو أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَصْدَراً

---

(١) ينظر الكشاف (١/٥٨٠).

(٢) الآية (١٥٧) من سورة النساء.

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر التخمير (٢/٢٣٣).

(٥) ينظر شرح السيرافي للكتاب (٢/٥٢/ب).

(٦) أي: "ما" في قوله: (والله لو أردت ... رويد الشعر).

(٧) الآية (٤) من سورة محمد وهي قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾.

(٨) ينظر المقتصد (١/٥٧٣).

(٩) ينظر التخمير (٢/٢٣٣ – ٢٣٤).

(١٠) ينظر المقتصد (١/٥٧١).

صَحِيْحاً ، فَيُقَالُ: رُوَيْدَكَ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ الكَافُ ضَمِيْراً ، مِثْلُهَا فِي: ضَرْبِكَ زَيْداً ، تَرِيْدُ: اضْرِبْ زَيْداً ضَرْباً» ، - {وَاللهُ أَعْلَمُ}(١).

---

(١) ساقط من "ع".

[أحكام "هلم"]

قَالَ رَضِيَ اللّٰه عَنهُ:

« **فصل:**

"هَلُمَّ" مُرَكَّبَةٌ مِنْ حَرْفِ التَّنْبِيهِ مَعَ "لُمَّ" ، مَحْذُوفَةٍ مِنْ "هَا" أَلِفِهَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا(١). وَعِنْدَ الكُوفِيِّينَ(٢) مِنْ "هَلْ" مَعَ "أُمَّ" مَحْذُوفَةٍ هَمْزَتُهَا.

وَالحِجَازِيُّونَ فِيهَا عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ فِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَبَنُو تَمِيمٍ يَقُولُونَ: هَلُمَّا ، هَلُمُّوا ، هَلُمِّي ، هَلْمُمْنَ.

وَهِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ: مُتَعَدِّيَةٌ كَهَاتِ ، وَغَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ بِمَعْنَى: تَعَالَ ، وَأَقْبِلْ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى(٣): ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ ، وَقَالَ(٤): ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ ، وَحَكَى الأَصْمَعِيُّ(٥): أَنَّ الرَّجُلَ يُقَالُ لَهُ: هَلُمَّ ، فَيَقُولُ: لاَ أَهَلُمُّ.»(٦)

قُلتُ: لاَ أَدْرِي مَا الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ يَقُولُوا بِالتَّرْكِيبِ فِي مِثْلِ هَذِهِ اللُّغَاتِ ، وَأَيَّةُ حَاجَةٍ اضْطَرَّتْهُمْ إِلَيْهِ ، وَظَاهِرُهَا يُنَادِي بِأَنَّهَا كَلِمَاتٌ بِرَأْسِهَا ، حَيْثُ عَدَلُوا عَنْهُ، وَخَاضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ - {وَاللهُ أَعْلَمُ}(٧) -.

---

(١) ينظر الكتاب (٥٢٩/٣) ، والمقتضب (٢٠٢/٣ - ٢٠٣) ، وشرح الرضي على الكافية (١٠٠/٣).

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية (١٠٠/٣ - ١٠١).

(٣) الآية (١٥٠) من سورة الأنعام.

(٤) الآية (١٨) من سورة الأحزاب.

(٥) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي ، أبو سعيد ، راوية العرب ، وأحد أئمة اللغة ، عالم بالشعر والبلدان ، كان كثير التطواف في البوادي ، يقتبس العلوم ، ويتلقى الأخبار ، ويتحف الخلفاء بها ، فيكافأ عليها بالعطايا الوافرة ، ولد بالبصرة وتوفى بها سنة ٢١٦هـ ، تنظر أخباره في جمهرة الأنساب (٢٤٥) ، ووفيات الأعيان (٢٨٨/١) ، وتاريخ بغداد (٤١٠/١٠) ، وشرح المقامات الحريرية للشريشي (٢٥٦/٢) ، وإنباه الرواة (١٩٧/٢) ، والأعلام (١٦٢/٤).

(٦) المفصل ص (١٨٥).

(٧) ساقط من "ع".

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١): « "هَلُمَّ" أَيْ: اجْمَعْ نَفْسَكَ إِلَيَّ ، مِنْ "لَمَّ" ، أَيْ: جَمَعَ. وَقَالَ: تُرَكَّبُ اسْماً مِنَ الكَلِمَاتِ كَمَا تُرَكَّبُ مِنَ الحُرُوفِ ، فَإِنَّهُ يُنْسَى فَوَائِدُهَا عِنْدَ التَّرْكِيْبِ. وَقَالَ: قِيْلَ: أَصْلُهُ ذَلِكَ ، فَحُذِفَتْ هَمْزَتُهَا ، وَأُلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى اللاَّمِ.»

ش(٢): « بَنُو تَمِيْمٍ(٣) لمَّا صَرَّفُوهُ تَصْرِيفَ الفِعْلِ دَلّ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ ، وَلاَ يَكُونُ فِعْلاً إِلاَّ بِالتَّرْكِيْبِ. عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ الحِجَازِيَّةِ(٤) يُضْعِفُ التَّرْكِيْبَ ، إِذْ لَوْ كَانَ مُرَكَّباً لَوَجَبَتْ اللُّغَةُ التَّمِيْمِيَّةُ ، فَلَمْ يَكُنْ لِكَوْنِهِ اسْمَ فِعْلٍ مَعْنَى ، إِذْ كَيْفَ يَكُونُ اسْماً وَهُوَ فِعْلٌ؟ ، وَمَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ يُقَوِّي التَّرْكِيْبَ ، وَلَكِنْ يُضَعِّفُ كَوْنَهُ اسْمَ فِعْلٍ ؛ لِلْمُنَافَاةِ الحَاصِلَةِ بَيْنَ الاسْمِ وَالتَّصْرِيْفِ ، فَلاَ بُعْدَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الحِجَازِ اسْمَ فِعْلٍ غَيْرُ مُرَكَّبٍ ، وَعَلَى(٥) التَّمِيْمِيِّ فِعْلٌ لاَ اسْمَ فِعْلٍ.

وَمَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ(٦) أَقْرَبُ ؛ لِبُعْدِ مَعْنَى حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ مِنْ مَعْنَاهُ.»

قُلْتُ: وَإِنَّمَا يَكُونُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَنُو تَمِيْمٍ بَعِيْداً أَنْ لَو كَانَ "هَلْ" عِنْدَهُمْ هُنَا حَرْفَ اسْتِفْهَامٍ ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَحْمُولاً عَلَى مَعْنَى "أَسْرِعْ" لاَ يَكُونُ مُسْتَبْعَداً.

قَوْلُهُ: "**تَعَالَ**" قَالَ شَيْخُنَا – {رَحِمَهُ اللهُ}(٧) –: عَنِ ابْنِ جِنِّي(٨): إِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ فِي الأَمْرِ بِالتَّقَدُّمِ عَلَى أَنَّهُ مَأخُوذٌ مِنَ العُلُوِّ وَالرِّفْعَةِ ؛ لأَنَّ مَنْ تَقَدَّمَ عَلاَ ، وَمَنْ تَأَخَّرَ سَفَلَ ، وَلِهَذَا المَعْنَى قَالُوا: قَدَّمْتُهُ إِلَى القَاضِي ، وَتَرَافَعْنَا إِلَيْهِ ، فَاعْرِفْهُ.

---

(١) النص من حاشية المفصل للزمشخري (٣٩/ب) ، وقد ذكره صدر الأفاضل في التخمير (٢٣٤/٢ – ٢٣٥) ، وينظر الموصل في شرح المفصل ص (٩٧٧).

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٤٩٨/١ – ٤٩٩).

(٣) ينظر المقتضب (٢٠٣/٣) ، والمساعد (٣٤٤/٣) ، وشرح الرضي على الكافية (١٠١/٣).

(٤) ينظر الكتاب (٥٢٩/٣) ، والمقتضب (٢٠٢/٣).

(٥) في "ع" (وعلى المذهب التميمي).

(٦) ينظر الكتاب (٥٢٩/٣) ، والمقتضب (٢٠٢/٣ – ٢٠٣) ، وشرح الرضي على الكافية (١٠٠/٣).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) لم أتبينه فيما اطلعت عليه من كتبه ، وينظر الإقليد (٩١٥/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٧٨).

وَقَالَ فِي الكَشَّافِ(١): « "تَعَالَ" مِن الخَاصِّ الَّذِي صَارَ عَامّاً ، وَأَصْلُهُ: أَنْ يَقُولَهُ مَنْ كَانَ فِي مَكَانٍ عَالٍ لِمَنْ هُوَ أَسْفَلُ مِنْهُ ، ثُمَّ كَثُرَ وَاتَّسَعَ فِيْهِ حَتَّى / عَمَّ.» [١٨١/أ]

تخ(٢): « قَوْلُهُ: "لاَ أَهَلُمَّ": بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَالهَاءِ وَضَمِّ اللاَّمِ وَتَشْدِيْدِ المِيْمِ المُجْرَى مُجْرَى المَرْفُوعِ.

قَالَ الشَّيْخُ(٣): كَأَنَّهُ "لاَ أَلُمَّ" فَزِيْدَتْ الهَاءُ بَيْنَ هَمْزَتِهِ وَلاَمِهِ. وَمَنْ قَالَ: "لاَ أُهَلِمُّ" فَقَدْ حَرَّفَ ، يَعْنِي: بِضَمِّ الهَمْزَةِ وَفَتْحِ الهَاءِ وَكَسْرِ اللاَّمِ.»

{وَفِي شَرْحِ المَقَامَةِ فِي الدُّعَاءِ لِلشَّيْخِ(٤): « أَنَّ قُطْرُبًا حَكَى هَذِهِ اللُّغَةَ الثَّانِيَةَ ، وَيُقَالُ: هَلْمَمْتُ بِالرَّجُلِ ، وَهَلْمَمْتُهُ ، أَيْ: قُلْتُ لَهُ: هَلُمَّ»}(٥).

تخ(٦): « وَإِنَّمَا بُنِي ؛ لأَنَّهُ فِي الأَصْلِ "لُمَّ" مُقْتَرِناً بِحَرْفِ التَّنْبِيْهِ ، عَلَى مَا هُوَ المَذْهَبُ البَصْرِيِّ ، وَ"أُمَّ" مُقْتَرِناً بِهِ حَرْفُ الحَثِّ وَالزَّجْرِ ، كَمَا هُوَ المَذْهَبُ الكُوفِيُّ ، ثُمَّ حُذِفَ مِنْهَا الأَلِفُ ، وَالأَوَّلُ أَلْيَقُ بِمَعْنَى "المُتَعَدِّيَةِ" ، وَالثَّانِي بِـ"غَيْرِ المُتَعَدِّيَةِ.»

---

(١) ينظر الكشاف (٢/٦٠ – ٦١) ، وينظر الإقليد (٢/٩١٥).

(٢) ينظر التخمير (٢/٢٣٤ – ٢٣٥).

(٣) أي: الزمخشري ، والنص في حاشيته ذكره صاحب التخمير ، وينظر الإقليد (٢/٩١٦) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٧٨ – ٩٧٩).

(٤) ينظر شرح مقامات الزمخشري ص (١٥٧).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر التخمير (٢/٢٣٥) ، والنص في الموصل ص (٩٧٩).

[أحكام "ها"]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

"هَا" بِمَعْنَى: خُذْ ، وتَلْحَقُ الكَافَ فَيُقَالُ: هَاكَ ، فَيُصَرَّفُ مَعَ المُخَاطَبِ فِي أَحْوَالِهِ ، وَتُوضَعُ الهَمْزَةُ مَوْضِعَ الكَافِ ، فَيُقَالُ: هَاءَ ، وَتُصَرَّفُ تَصْرِيفَهَا ، وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَيُقَالُ: هَاءَكَ ، بِإِقْرَارِ الهَمْزَةِ عَلَى الفَتْحِ ، وَتَصْرِيفِ الكَافِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: "هَاءِ" كَـ"رَامِ" ، وَيُصَرِّفُهُ تَصْرِيفَهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: "هَأْ" بِوَزْنِ "هَبْ" وَيُصَرِّفُهُ تَصْرِيفَهُ.» (١)

قُلْتُ: لَعَلَّ إِلْحَاقَ هَذِهِ الكَافِ إِنَّمَا كَانَ لِتَأْكِيدِ ضَمِيرِ الخِطَابِ فِي "هَا" ؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ خُذْ. وَهَذِهِ الكَافُ مِثْلُهَا فِي نَحو: أَرَأَيْتَكَ ، فِي إِفَادَةِ التَّأْكِيدِ السَّاذِجِ(٢) ، {فَاعْرِفْهُ}(٣).

وَقَوْلُهُ: "**فِي أَحْوَالِهِ**" ، أَيْ أَحْوَالِ المُخَاطَبِ، مِنْ كَوْنِهِ مُفْرَدًا ، وَمُثَنَّى ، وَمَجْمُوعًا ، وَمُؤَنَّثًا ، وَمُذَكَّرًا .

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٤): « لَمْ تُوضَعْ الهَمْزَةُ مَوْضِعَ كَافِ الخِطَابِ فِي شَيءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ إِلاَّ فِي "هَاْ" وَحْدَهَا» ؛ ذَكَرَهُ **فِي تخ**(٥). **شم. حم.**

شم: "هَاْ": صَوْتٌ يُصَوَّتُ بِهِ ، فَيُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى "خُذْ"(٦) ، كَـ"أُفٍّ".

قَالَ ابْنُ جِنِّي(٧): « أَنْشَدَنِي أَبُو عَلِّي وَقْتَ قِرَاءَتِي عَلَيْهِ:

---

(١) المفصل ص (١٨٥ - ١٨٦).

(٢) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٨٠).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٩/ب) ، والمفصل ص (١٨٥).

(٥) ينظر التخمير (٢/٢٣٥). ، وينظر الإقليد (٢/٩١٦).

(٦) ينظر شرح الرضي على الكافية (٣/٩٢).

(٧) ينظر سر صناعة الإعراب (١/٣١٩).

❁ **أَفَاطِمَ هَاءِ السَّيْفَ غَيْرَ مُذَمَّمِ**(١) ❁

وَقِيلَ: إِذَا اجْتَمَعَت الهَمْزَةُ مَعَ الكَافِ تَكُون حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الكَلِمَةِ.

تخ(٢): « مَنْ قَالَ:"هَاءَكَ"بِوَزْنِ "هَاعَكَ" فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ البَدَلِ وَالمُبْدَلِ ، وَنَظِيْرُهُ: يَا أَبَتَا وَيَا أُمَّتَا ، بِمَعْنَى المُضَافِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ.»

قُلتُ الهَمْزَةُ شَيءٌ دَخِيْلٌ ، كَـ"الطُّفَيْلِيّ" فِي مَعْنَى الخِطَابِ ؛ لأَنَّ الحَرْفَ المَوضُوعَ لَهُ الكَافُ وَالتَّاءُ لاَ غَيْرَ ، وَلَكِنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الكَافِ مُنَاسَبَةٌ ، فَإِنَّهَا وَرَاءَ أَقْصَى الحَلْقِ ، وَهَذِهِ وَرَاءُ أَدْنَاهُ ، فَهُمَا عَلَى طَرَفَيْ نَقِيْضٍ ، وَالمُتَنَاقِضَانِ يَتَقَابلاَنِ، وَهِي كَأَنَّهَا مِنْ الكَلِمَةِ لاَ قَائِمَةً مَقَامَ حَرْفِ الخِطَابِ ، فَسَوَّغُوا الجَمْعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الكَافِ لِهَذَا المَعْنَى.

وَوَزَانُ هَذَا النَّحْو وِزَانُ "هَلْ" ، فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ أَصْلِيَّةً فِي بَابِ الاسْتِفْهَامِ ، عَلَى مَا قَالَ سِيْبَوَيه(٣): إِنَّ مَعْنَاهُ فِي الأَصْلِ مَعْنَى "قَدْ" ، فَجَمَعَهُ الشَّاعِرُ مَعَ الهَمْزَةِ فِي قَوْلِهِ(٤):

❁ **أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ** ❁

قَوْلُهُ: كَـ"رَامِ" هُوَ صِيْغَةُ الأَمْرِ مِنْ المُرَامَاةِ ، وَالمُرَادُ بِالتَّشْبِيْهِ أَنَّ الأَحْوَالَ كُلَّهَا عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ فِي المَوْضِعَيْنِ ، فَتَقُولُ: هَاءِ ، هَائِيَا ، هَاؤُوا ، وَهَائِي ، بِوَزْنِ

---

(١) عجزه:

❁ **فَلَسْتُ بِرِعْدِيْدٍ وَلاَ بِلَئِيْمِ** ❁

وقد أنشده أبو علي في المسائل الحلبيات ص (٢١٣) ، وهو من شواهد المحتسب (٣٣٧/١) ، وسر صناعة الإعراب (٣١٩/١) ، وقد نسبه ابن دريد في جمهرة اللغة (٢٥١/١) للإمام علي رضي الله عنه ، وهو في ديوانه ص (١٧٤) ولفظه:

❁ **أَفَاطِمُ هَاكِ السَّيْفَ غَيْرَ ذَمِيْمِ** ❁

(٢) ينظر التخمير (٢٣٥/٢).

(٣) ينظر الكتاب (١٨٩/٣).

(٤) صدره:

❁ **سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا** ❁

وهو لزيد الخيل في ديوانه ص (١٠٠) ، وشرح شواهد المغني (٧٧٢/٤) ، والدرر (١٤٦/٥)، (١٠٦/٦) ، وبلا نسبة في المقتضب (٤٤/١) ، (٢١٩/٣) ، والإغفال (٤٢٥/١) ، والشعر لأبي علي (٨٨/١) ، والخصائص (٤٦٣/٢) ، وأمالي ابن الشجري (١٦٣/١) ، وشرح ابن يعيش (١٥٣/٨) ، والهمع (٥٠٧/٢) ، وخزانة الأدب (٢٦١/١١).

"هَاعِي" {لِلْمُؤَنَّثِ ، قَالَهُ صَاحِبُ(١) الكِتَابِ}(٢) كَمَا تَقُولُ: رَامِ رَامِيَا ، رَامُوا(٣) ، فَاعْرِفْهُ.

---

(١) هذا النص ساقط من نسخة لندن من حاشيته.

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٩٨٠).

[أحكام "حيهل"]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

« **فصـــل:**

"حَيَّهَلْ" مُرَكَّبٌ مِنْ "حَيَّ" وَ"هَلْ" مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ ، وَيُقَالُ: "حَيَّهَلًا" بِالتَّنْوِينِ ، وَ"حَيَّهَلا" بِالأَلِفِ ، ذَكَرَ هَذِهِ اللُّغَاتِ سِيبَوَيْه[١] ، وَزَادَ غَيْرُهُ: حَيَّهْلَ ، وَحَيْهَلَ ، وَحَيَّهْلاً.

وَقَدْ جَاءَ مُعَدًّى بِنَفْسِهِ ، وَبِالبَاءِ ، وَبِـ"إِلَى" ، وَبِـ"عَلَى" ، وَفِي الحَدِيثِ[٢]: (إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلاً بِعُمَرَ) ، وَقَالَ[٣]:

بِحَيَّهَلا يَزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ المَطَايَا سَيْرُهَا المُتَقَاذِفُ

وَقَالَ الآخَرُ[٤]:

وَهَيَّجَ الحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تُنَادِيهِ وَحَيَّهَلَهْ

وَيُسْتَعْمَلُ "حَيَّ" وَحْدَهُ بِمَعْنَى: أَقْبِلْ، وَمِنْهُ قَوْلُ المُؤَذِّنِ:"حَيَّ" عَلَى الصَّلاَةِ ، وَ"هَلاَ" وَحْدَهُ ، قَالَ[٥]:

۞ أَلاَ أَبْلِغَا لَيْلَى وَقُولاَ لَهَا هَلاَ ۞ »[٦]

---

[١] ينظر الكتاب (٢٤١/١).

[٢] أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥٢٧/١٧) رقم الحديث (٢٥٠٣٠) ، من قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

[٣] البيت للنابغة الذبياني في ملحقات ديوانه ص (٢٤٧) ، والكتاب (٣٠١/٣) ، وشرح أبيات سيبويه (١٥٦/٢) ، وتحصيل عين الذهب (٤٨٣) ، وأمالي ابن الحاجب (٣٦٣/١ - ٤٤٦) ، وخزانة الأدب (٢٦٣/٦ ، ٢٦٨) ، وهو لمزاحم العقيلي في اللسان (حيا) (٢٢١/١٤) ، وبلا نسبة في المخصص (١٢٧/٧) ، (٨٩/١٤) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (١٤٠) ، وشرح ابن يعيش (٤٦/٤) ، وتاج العروس (حيا).

[٤] الشاهد لا يعرف قائله ، وهو من شواهد الكتاب (٣٠٠/٣) ، والمقتضب (٢٠٦/٣) ، والأصول (١٤٥/١) ، وتحصيل عين الذهب (٤٨٣) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (١٤٠) ، وشرح ابن يعيش (٦٤/٤) ، وخزانة الأدب (٢٦٢/٦).

[٥] عجزه:

۞ وَقَدْ رَكِبَتْ إِيرًا أَغَرَّ مُحَجَّلاً ۞

وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص (١٢٣) ، وشرح شواهد الإيضاح (٤١٩) ، وأساس البلاغة (حجل) ص (١١٤) ، وشرح ابن يعيش (٤٧/٤) ، واللسان (أول) (٣٥/١١) ، والمقاصد النحوية (٥٦٩/١) ، وخزانة الأدب (٢٣٨/٦) ، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٢٦٤/٦).

[٦] المفصل ص (١٨٦ - ١٨٧).

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(١): « "حَيَّهَلْ" كَخَمْسَةَ عَشَرَ.»

قُلْتُ: يَعْنِي بِذَلِكَ: بِنَاؤُهُمَا عَلَى الفَتْحِ فِي المَوْضِعَيْنِ ، {فَاعْرِفْهُ}(٢).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٣): « مَعْنَى "حَيَّ": أَسْرِعْ ،وَمَعْنَى "هَلْ" زَجْرٌ ، فَرُكِّبَتْ مِنْهُمَا كَلِمَةُ "حَيَّهَلْ" بِمَعْنَى: ائْتِ.»

تخ(٤): « قَوْلُهُ: **"وَزَادَ غَيْرُهُ حَيَّهَلْ"** ، هُوَ بِفَتْحِ الهَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ. وَ"حَيَّهْلَ" عَكْسُ ذَلِكَ ، أَيْ: بِسُكُونِ الهَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ. وَ"حَيَّهْلاً" بِسُكُونِ الهَاءِ وَالتَّنْوِيْنِ. وَ"حَيَّهَلاً" بِفَتْحِ الهَاءِ وَالتَّنْوِيْنِ فِي الحَدِيْثِ ، وَمَعْنَاهُ: أَسْرِعْ بِـ"عُمَرَ" فِي الذِّكْرِ ، فَإِنَّهُ مِنْهُمْ .»

وَبِخَطِّ شَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللهُ - رِوَايَتِي : "بِحَيْهَلا يَزْجُوْنَ" بِالأَلِفِ غَيْرَ مُنَوَّنَةٍ ، وَهَكَذَا رِوَايَةُ **تخ**(٥).

{قِيلَ: "حَيْهَلا" فِي الوَصْلِ بِإِثْبَاتِ الأَلِفِ ، كَأَلِفِ "أَنَا" ، فِي نَحوه قَولِه(٦):

۞ **أَنَا أَبُو النَّجْمِ** .... **البيت** ۞ }(٢)

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٧): « الجُمْلَةُ فِي البَيْتِ بِأَسْرِهَا صِفَةٌ لِـ"مَطِيَّةٌ" ، أَيْ: كُلَّ مَطِيَّةٍ مُتَقَدِّمَةٍ لِسَيْرِ المَطَايَا ، أَيْ: يَوْمَ الفِرَاقِ أَوِ الرَّحِيْلِ.»

(٨)« وَ"**المُتَقَاذِفُ**": الَّذِي يَتْبَعُ بَعْضُهُ بَعْضاً ، كُلَّمَا تَمَّ لَهَا سَيْرٌ قُذِفَ بِـهَا إِلَى سَيْرٍ آخَرَ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ عُمَرَ(٩) بن أَبِي رَبِيْعَةَ:

---

(١) ينظر المقتصد (٥٧٢/١).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر المفصل ص (١٨٦) ، والكتاب لسيبويه (٣٠٠/٣ – ٣٠١) ، والإقليد (٩١٧/٢) ، والمقاليد (٢٦٧/أ) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٨٠).

(٤) ينظر التخمير (٢٣٧/٢).

(٥) ينظر التخمير (٢٣٦/٢ – ٢٣٧).

(٦) الرجز بتمامه – وقد سبق ذكره: –

۞ **أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي** ۞

(٧) النص في حاشية الزمخشري على المفصل (٣٩/ب) ، وذكره صاحب المقاليد (٢٦٧/أ).

(٨) في "ع": (أو المتقاذف).

(٩) هو في ديوان عمر بن أبي ربيعة ص (١٩٦) ، والمقاليد (٢٦٧/أ).

أَخُو سَفَرٍ جَوَّابُ أَرْضٍ تَقَاذَفَتْ بِهِ فَلَوَاتٌ فَهُوَ أَشْعَثُ أَغْبَرُ

وَ"**سَيْرُهَا**" مُبْتَدَأٌ. وَ"**المُتَقَاذِفُ**" وَصْفُهُ(١). وَ"**أَمَامَ المَطَايَا**" خَبَرُهُ.

يَقُولُ بِهَذَا القَوْلِ: رَمَى هَذِهِ النَّاقَةَ سَيْرُهَا قُدَّامَ الإِبِلِ ، وَالمَعْنَى: هَذَا الزَّجْرُ لَهَا كَانَ سَبَبَ إِسْرَاعِهَا وَتَقَدُّمِهَا الإِبِلَ.»

وَالبَيْتُ الثَّانِي ظَاهِرٌ مَعْنَاهُ ، / وَفَاعِلُ "**هَيَّجَ**" "غُرَابُ البَيْنِ" ذُكِرَ قَبْلُ(٢). [١٨١/ب]

حم(٣): « شَيْخُنَا – رَحِمَهُ اللهُ –: فِي الكُتُبِ: "**فَضَلَّلَهُمْ**"(٤) مَوْصُولاً. وَرَأَيْتُهُ فِي كِتَابِ سِيبَوَيْهِ(٥) مَفْصُوْلاً.»

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٦): « "**فَضَلَّ لَهُمْ**" مِنْ بَابِ قَوْلِهِ(٧): "نَهَارُهُ صَائِمٌ" ؛ لأَنَّ الضَّلُولَ فِي الحَقِيقَةِ لِلْقَوْمِ لاَ لِلْيَوْمِ.»

قَوْلُهُ: "**وَيُسْتَعْمَلُ "حَيَّ" وَحْدَهُ**".

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٨): « إِنَّمَا كَانَ "حَيَّ" وَحْدَهُ اسْماً لِلْفِعْلِ ، وَلَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِعْلٌ ؛ لأَنَّهُ لاَ يُقَالُ: "حَيَّا" وَ"حَيُّوا" ، وَأَمَّا "حَيَّ عَلَى الصَّلاَةِ" فَإِنَّهُ وَإِنْ وَافَقَهُ فِي المَعْنَى فَهُوَ مُخَالِفٌ لَهُ فِي الحُكْمِ ؛ لأَنَّ "عَلَى" حَرْفُ جَرٍّ ، وَ"الصَّلاَةَ" مَجْرُورٌ بِهِ ، فَالاسْمُ(٩) هُوَ "حَيَّ" وَقَدْ عُدِّيَ بِـ"عَلَى" ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ اسْمٌ لِلْفِعْلِ.»

قَوْلُهُ: "**وَ"هَلاَ" وَحْدَهُ**".

---

(١) في "ع": (صفة).

(٢) المعلوم أن فاعل "هيج" في البيت هو ضمير الجيش كما أشار إليه الأعلم في تحصيل عين الذهب ص (٤٨٣) ، وذكر الإسفندري أن فاعله "غراب البين" ذكر قبله ، وقد ذكر ذلك البغدادي في الخزانة (٦/٢٦٧) ، نقلاً عن (شرح أبيات المفصل) وهو قول بعض فضلاء العجم.

(٣) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٩٨٢).

(٤) في "ع": (فضَلَّهُمْ).

(٥) ينظر الكتاب (٣/٣٠٠) ، أي: (فضلَّ لَهُم).

(٦) ينظر قوله منسوباً إليه في الموصل في شرح المفصل ص (٩٨٢).

(٧) ينظر هذا القول في الكتاب (١/٣٣٧) ، والأصول (٢/٢٥٥) ، والمسائل الحلبيات (١٨٧).

(٨) ينظر حاشية الزمخشري على المفصل (٣٩/ب) ، وينظر المقاليد (٢٦٧/ب).

(٩) في "ع": (والاسم).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١): « "هَلاَ" كَلِمَةُ زَجْرٍ.

قَوْلُهُ:

۞ أَلاَ أَبْلِغَا .... ۞

هُوَ لِلنَّابِغَةِ الجَعْدِيِّ ، فِي لَيْلَى(٢) الأَخْيَلِيَّةَ ، وَبَعْدَهُ يَقُولُ:

.... وَقَدْ رَكِبَتْ إِيرًا أَغَرَّ مُحَجَّلاً
ذَرِي عَنْكِ تَهْجَاءَ الرِّجَالِ وَأَقْبِلِي إِلَى أَذْلَقِي يَمْلأُ اسْتَكِ فَيْشَلا(٣)

فَأَجَابَتْهُ لَيْلَى(٤):

أَنَابِغَ لَمْ تَنْبُغْ وَلَمْ تَكُ أَوَّلاَ ....
أَعَيَّرْتَنِي دَاءً بِأُمِّكَ مِثْلُهُ وَأَيُّ جَوَادٍ لاَ يُقَالُ لَهُ:هَلا

وَمَعْنَاهُ: قَوْلاَ لَهَا: أَقْبِلِيْ وَأَسْرِعِيْ. قَالَ: وَيَجُوْزُ أَنْ تَكُونَ أَلِفُهُ فِي البَيْتِ أَلِفَ إِطْلاَقٍ» ، {فَاعْرِفْهُ}(٥).

شع(٦): قَوْلُهُ:

۞ يَوْمٌ كَثِيْرٌ تَنَادِيْهِ وَحَيَّهَلُهْ ۞

لاَ مَعْنَى لإِنْشَادِهِ(٧) ؛ لأَنَّهُ لاَ يَسْتَقِلُّ دَلِيْلاً عَلَى لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِ بِنَائِهِ ، وَلاَ عَلَى التَّعَدِّي بِنَفْسِهِ ، وَلاَ عَلَى التَّعَدِّي بِحَرْفِ الجَرِّ ، إِذْ كُلُّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ تَقْدِيْرُهُ.

---

(١) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٩/ب) ، (٤٠/أ) ، والنص في المقاليد (٢٦٧/ب).

(٢) هي ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب ، الأخيلية ، من بني عامر بن صعصعة ، شاعرة فصيحة ، جميلة ذكية ، اشتهرت أخبارها مع توبة بن الحمير ، وطبقتها في الشعر تلي الخنساء ، لها ديوان شعر مطبوع ، ماتت بالري سنة ٨٠هـ ، تنظر ترجمتها في فوات الوفيات (١٤١/٢) ، والنجوم الزاهرة (١٩٣/١) ، والأغاني (١٩٤/١١) ، وشرح الحماسة للتبريزي (٧٦/٤) ، وسمط اللآلي ص (١١٩) ، والمقاصد النحوية (٤٧/٢) ، والأعلام (٢٤٩/٥).

(٣) ينظر ديوانها ص (١٢٣) ، وخزانة الأدب (٢٣٩/٦).

(٤) ديوان ليلى الأخيلية ص (١٠٠) ، وخزانة الأدب (٢٤٣/٦).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٠/١).

(٧) في "ع" (لإنشاده هنا).

أَمَّا لُغَاتُهُ فَلأَنَّهُ لمَّا قَصَدَ اللَّفْظَ(١) ولَمْ يَحْكِهِ أَعْرَبَهُ(٢) ، فَبَقَى احْتِمَالُ لُغَاتِ البِنَاءِ عَلَى السَّوَاءِ ، وَالَّذِي يَدُلُّكَ عَلَى إِعْرَابِهِ رَفْعُهُ ، إِذَ لَيْسَ مِنْ لُغَاتِهِ الضَّمُّ.

فَأَمَّا تَعَدِّيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ فَكَذَلِكَ ، إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ اسْتِعْمَالِهِ بِمَعْنَاهُ ، أَوْ حِكَايَتُهُ ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ بِمَعْنَاه ، بَلْ قَصَدَ اللَّفْظَ ، وَلِذَلِكَ أَضَافَهُ وَلَمْ يَحْكِهِ ؛ لأَنَّهُ أَعْرَبَهُ ، فَصَارَ تَقْدِيْرُ التَّعَدِّي عَلَى اخْتِلاَفِهِ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٌ.»

{**قُلتُ**: قَوْلُهُ: "لاَ مَعْنَى لإِنْشَادِهِ" ، هُنَا تَشْنِيْعٌ عَلَى الشَّيْخِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ بِإِطْلاَقِهِ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ بِصَحِيْحٍ ؛ لأَنَّ البَيْتَ دَالٌّ عَلَى أَنَّ فَتْحَ الهَاءِ لَهُمْ لُغَةٌ كَتَسْكِيْنِهَا ، وَهَذِهِ فَائِدَةٌ جَلِيْلَةٌ يُسْتَشْهَدُ بِمِثْلِهَا ، فَكَانَ اعْتِرَاضُهُ غَيْرَ سَدِيْدٍ فِي مَقَامِ الإِنْصَافِ}(٣).

---

(١) في "ع" (للفظ).

(٢) في الأصل (إعرابه) ، وما أثبته من "ع" وإيضاح ابن الحاجب.

(٣) ساقط من "ع".

[أحكام بله]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصل** :

"بَلْهَ" عَلَى ضَرْبَيْن: اسْمُ فِعْلٍ ، وَمَصْدَرٌ بِمَعْنَى التَّرْكِ ، [وَ](١) يُضَافُ فَيُقَالُ: بَلْهَ زَيْدٍ ، [كَأَنَّهُ قِيلَ: تَرْكَ زَيْدٍ](١) وَأَنْشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ(٢) قَوْلَهُ(٣):

﴿ بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَق ﴾

مَنْصُوْباً وَمَجْرُوْراً.

وَقَدْ رَوَى أَبُو زَيْدٍ فِيْهِ القَلْبَ إِذَا كَانَ مَصْدَراً ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: بَهْلَ زَيْدٍ. [وَقَدْ اسْتُعْمِلَتْ "بَلَهْ" بِمَعْنَى كَيْفَ ، فَيَرْتَفِعُ الاسْمُ بَعْدَهَا](١).» (٤)

شم(٥): « إِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الفَتْحِ إِتْبَاعاً لِفَتْحَهِ البَاءِ ، وَلَمْ يَعْتَدُّوا بِالسَّاكِنِ حَاجِزاً، كَمَا قَالَ(٦):

---

(١) مضاف من المطبوع.

(٢) هكذا في نسخة الأصل – كما في الشرح – و"ع" (أبو عبيدة) في التخمير (٢٣٨/٢) (أبو عبيد) والمقصود هو القاسم بن سلام ، وقد ورد في كتابه "غريب الحديث" (١٨٦/١).

(٣) صدره:

﴿ تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا ﴾

وهو لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه (٢٤٥) ، وشروح سقط الزند (١٤٧١) ، واللسان (بله) (٤٧٨/٣) ، وشرح شواهد المغني (٣٥٣/١) ، وخزانة الأدب (٢١١/٦ ، ٢١٤ ، ٢١٧)، والدرر اللوامع (١٨٧/٣) ، وتاج العروس (بله) ، وبلا نسبة في شرح ابن يعيش (٨٤/٤) ، والتخمير (٢٣٨/٢) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٦٢/٢) ، وشرح شذور الذهب ص (٤٠٠) ، والجنى الداني ص (٤٢٥) ، وتذكرة النحاة ص (٥٠٠) ، ومغني اللبيب ص (١٥٦)، وهمع الهوامع (٢٢١/٢).

(٤) المفصل ص (١٨٨ – ١٨٩).

(٥) ينظر النص في المقاليد (٢٦٧/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٨٥ – ٩٨٦).

(٦) في الأصل (كما يقال) ، وما أثبته من "ع" ، وهو كذلك في المقاليد والموصل.

أَلاَ رُبَّ مَوْلُوْدٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ[١]

أَرَادَ بِهِمَا عِيْسَى وَآدَمَ عَلَيْهِمَا السَّلاَمُ.

قَوْلُهُ: "يَلْدَهُ" ، أَيْ: يَلِدْهُ ، وَلَكِنْ سَكَّنَ اللاَّمَ كَمَا فِي "فَخْذٍ" ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ ، فَحَرَّكَ الدَّالَ وَ فَتَحَهُ ، وَأَتْبَعَ الفَتْحَةَ فِيْهِ فَتْحَةَ اليَاءِ ، وَلَمْ يَعْتَدَّ بِاللاَّمِ السَّاكِنَةِ حَاجِزاً حَصِيْناً.»

قُلْتُ[٢]: « أَوْ يُقَالُ: كَانَ مِنْ حَقِّهِ كَسْرُ الدَّالِ ؛ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ عِنْدَ التَّحْرِيْكِ عَلَى مَا عُرِفَ ، وَلَكِنْ اخْتَارَ الفَتْحَةَ تَخْفِيْفاً ، أَوْ كَرِهَ الخُرُوْجَ مِنَ الكَسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ عَلَى الضَّمِيْرِ الَّتِي هِيَ أَصْلُهُ» ، {فَاعْرِفْهُ}[٣].

« قَوْلُهُ: "**بَلْهَ زَيْدٍ**" كَتَرْكِ زَيْدٍ ، أَصْلُهُ: اتْرُكْ تَرْكاً زَيْداً ، كَـ[٤]: ﴿ضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ ، فَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ كَمَا كَانَ لِلتَّرْكِ فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: "وَيْحاً لَهُ" فِي أَنَّهُ مَصْدَرٌ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِعْلُهُ.

قَالَ: وَ"قَوْلُهُمْ: بَهْلَ زَيْدٍ" دَلِيْلٌ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ ؛ لأَنَّهُ تَغْيِيْرٌ ، وَأَسْمَاءُ الفِعْلِ مَبْنِيَّةٌ بِمَنْزِلَةِ الحُرُوْفِ» ؛ ذَكَرَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَبْدُ القَاهِرِ[٥].

وَأَمَّا البَيْتِ فَهُوَ لِكَعْبِ بنِ مَالِكٍ الأَنْصَارِيِّ ، رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ ، وَصَدْرُهُ:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا

وَمَعْنَاهُ: قُطِعَتْ مِنَ الأَيْدِي كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ أَصْلاً[٦]. وَمَنْ رَوَى بِالنَّصْبِ قَدَّرَهُ

---

[١] البيت لرجل من أزد السراة في الكتاب (٢/٢٦٦) ، (٤/١١٥) ، وشرح شواهد الإيضاح (٢٥٧) ، وشرح التصريح (٢/١٨) ، وهو له أو لعمرو الحنبي في المقاصد النحوية (٣/٣٥٤)، وشرح شواهد المغني (١/٣٩٨) ، وخزانة الأدب (٢/٣٨١) ، والدرر (١/١٧٣ ، ١٧٤) ، وبلا نسبة في الخصائص (٢/٣٣٣) ، ورصف المباني (٢٦٦) ، والجنى الداني ص (٤٤١) ، وشرح ابن يعيش (٤/٤٨) ، (٩/١٢٦) ، ومغني اللبيب (١٨١).

[٢] ينظر النص في المقاليد (٢٦٧/ب).

[٣] ساقط من "ع".

[٤] الآية (٤) من سورة محمد.

[٥] ينظر المقتصد (١/٥٧٣) ، والنص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٨٦) ، والإقليد (٢/٩٢٢).

[٦] ينظر التخمير (٢/٢٣٩).

دَعْ الأَكُفَّ. قَالَ ابنُ هَرْمَةَ(١):

تَمْشِي القُطُوفُ إِذَا غَنَّى الْحُدَاةُ بِهَا   مَشْيَ النَّجِيْبَةِ بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا(٢)

صح(٣): « أَيْ: سِوَى الجِلَّةَ {جَمْعُ جَلِيْلٍ»}(٤).

وَأَصْلُهُ(٥): كُفَّ وَدَعْ ، {وَيُرْوَى الوَجْهَانِ فِي بَيْتِ أَبِي الطيب(٦) أَيْضاً:

أَقَلُّ فَعَالي بَلْهَ أَكْثَرَه مَجْدُ   وَذَا الجِدُّ فِيْهِ نِلْتُ أَوْ لَمْ أَنَلْ جَدُّ(٧)}(٤)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ(٨) {رَضِيَ الله عَنْهُ}(٤) عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ

---

(١) هو إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الكناني القرشي ، أبو إسحاق ، شاعر غزل ، سكن المدينة ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، رحل إلى دمشق ومدح الوليد فأجازه، ثم وفد إلى المنصور الخليفة العباسي مع وفد المدينة ، فتجهم له ، ثم أكرمه ، وكانت وفاته سنة ١٧٦هـ ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء (٥٤٦) ، والأغاني (٣٦٩/٤) ، وتهذيب ابن عساكر (٢٣٤/٢) ، والنجوم الزاهرة (٨٤/٢) ، وسمط اللآلي ص (٣٩٨) ، والبداية والنهاية (١٦٩/١٠) ، وتاريخ بغداد (١٢٧/٦) ، وخزانة الأدب (٤٢٤/١) ، والأعلام (٥٠/١).

(٢) البيت لابن هرمة في شرح ابن يعيش (٤٩/٤) ، واللسان (٤٧٨/١٣) (بله) ، وخزانة الأدب (٢١٤/٦ ، ٢١٥ ، ٢٣١) ، وبلا نسبة في الصاحبي ص (١٤٦) ، وشواهد التوضيح ص (٢٠٥).

(٣) ينظر الصحاح (جلل) (١٦٥٨/٤).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) أي: (بله).

(٦) في الأصل (أبي الطيب) والصواب ما أثبته.

(٧) في ديوان أبي الطيب بشرح الواحدي (٤٣٠/١) ، وبشرح أبي البقاء العكبري (٣٧٣/١) ، وشرح البرقوقي (٣٦٠/١).

(٨) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، الصحابي الجليل ، الملقب بأبي هريرة ، كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له ، نشأ يتيماً في الجاهلية ، وقدم المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر وأسلم في السنة السابعة من الهجرة ، فلزم صحبة النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه (٥٣٧٤) حديثاً ، أقام بالمدينة وتوفى بها سنة ٥٩ للهجرة ، تنظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات (٢٧٠/٢) ، والإصابة الكنى (١١٧٩) ، وصفة الصفوة (٢٨٥/١) ، وحلية الأولياء (٣٧٦/١) ، والجوار المضية (٥٤٩/٤ - ٥٥٠) ، والأعلام (٣٠٨/٣).

السَّلام(١): (يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: خَلَقْتُ لِعِبَادِي الصَّالحِيْنَ مَا لاَ عَيْنٌ رَأَتْ ، ولاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ / ، ولاَ خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ، بَلْهَ مَا اطَّلَعْتُمْ عَلَيْهِ). [١٨٢/أ]

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن (٤٧٧٩) باب "فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين" (٢٥/٦) ، ومسلم في كتاب الجنة (٢٨٢٤) (٢١٧٤/٤) ، وهو في غريب الحديث لأبي عبيد (١١٥/١) ، والغريبين (٢١٥/١).

[ميزان "فعال"]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل :**

"فَعَالِ" عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ: الَّتِي فِي مَعْنَى الأَمْرِ ، كَنَزَالِ ، وَتَرَاكِ ، وَبَرَاكِ ، وَدَرَاكِ ، وَنَظَارِ ، وَبَدَادِ ، أَيْ: لِيَأْخُذْ كُلُّ مِنْكُمْ قِرْنَه ، وَيُقَالُ أَيْضاً: جَاءَتْ الخَيْلُ بَدَادِ ، أَيْ: مُتَبَدِّدَةً ، وَنَعَاءِ فُلاَناً ، وَدَبَابِ لِلضَّبُعِ ، أَيْ: دِبِّي ، وَخَرَاجِ لُعْبَةٌ لِلصِّبْيَانِ ، أَيْ: أَخْرِجُوا ، وَهِيَ قِيَاسٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ⁽¹⁾ فِي جَمِيعِ الأَفْعَالِ الثُّلاَثِيَّةِ ، وَقَدْ قَلَّتْ فِي الرُّبَاعِيَّةِ ، كَقَرْقَارِ فِي قَوْلِه⁽²⁾:

⊛ قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ ⊛

وَقَالَ⁽³⁾:

⊛ يَدْعُو وَلِيْدُهُمُ بِهَا عَرْعَارِ ⊛

وَالَّتِي فِي مَعْنَى المَصْدَرِ المَعْرِفَةِ كَفَجَارِ لِلْفَجْرَةِ ، وَيَسَارِ لِلْمَيْسَرَةِ ، وَجَمَادِ لِلْجُمُودِ ، وَحَمَادِ لِلْمَحْمَدَةِ.

وَيَقُولُونَ لِلظِّبَاءِ إِذَا وَرَدَتْ المَاءَ: فَلاَ عَبَابِ ، وَإِذَا لَمْ تَرِدْ: فَلاَ أَبَابِ ، وَرَكِبَ فُلاَنٌ هَجَاجِ ، أَيْ: البَاطِلَ.

وَيُقَالُ: دَعْنِي كَفَافِ ، أَيْ: تَكُفُّ عَنِّي وَأَكُفُّ عَنْكَ ، وَنَزَلَتْ بَوَارِ عَلَى الكُفَّارِ، وَنَزَلَتْ بَلاَءِ عَلَى أَهْلِ الكِتَابِ.

---

(١) ينظر الكتاب (٣/٢٧٥ – ٢٧٦).

(٢) البيت لأبي النجم العجلي في كتاب "فعال" للصاغاني ص (١٠١ – ١٠٢) ، وتهذيب اللغة (٨/٢٨٤) ، واللسان (قرر) (٥/٨٩) ، وخزانة الأدب (٦/٣٠٧ ، ٣٠٩) ، وتاج العروس (قرر) (١٣/٤٠٣) ، وبلا نسبة في الكتاب (٣/٢٧٦) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (١٠٤) ، والمخصص (٩/١٠٥) ، (١٣/١٩) ، (٦٥) ، (٦٦) ، والانتصار ص (٢٠١) ، وشرح ابن يعيش (٤/٥١) ، ومعجم ما استعجم (١/٣٠٦) ، وشرح الأشموني (٣/١٦٠).

(٣) صدره – كما سيأتي –

⊛ مُتَكَنِّفِي جَنْبَي عُكَاظَ كِلَيْهِمَا ⊛

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص (١٠٤) ، وكتاب "فعال" للصاغاني ص (١٠٠) ، وشرح ابن يعيش (٤/٥٢) ، والمخصص (١٧/٦٦) ، واللسان (عرر) (٤/٥٦١) ، وخزانة الأدب (٦/٣١٢) ، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (١/١٩٧) ، والانتصار (٢٠٢) ، وشرح الأشموني (٣/١٦٠).

وَالمَعْدُوْلَةُ عَنْ الصِّفَةِ كَقَوْلِهِمْ فِي النِّدَاءِ: يَا فَسَاقِ ، وَيَا خَبَاثِ ، وَيَا لَكَاعِ ، وَيَا رَطَابِ ، وَيَا دَفَارِ ، وَيَا خَضَافِ ، وَيَا حَبَاقِ ، وَيَا خزَاقِ(١).

(٢)وَفِي غَيْرِ النِّدَاءِ نَحْوُ: حَلاَقِ ، وَجَبَاذِ لِلْمَنِيَّةِ ، وَصَرَامِ لِلْحَرْبِ ، وَكَلاَحِ ، وَجَدَاعِ ، وَأَزَامِ لِلسَّنَةِ ، وَحَنَاذِ وَبَرَاحِ لِلشَّمْسِ ، وَسَبَاطِ لِلْحُمَّى ، وَطَمَارِ لِلْمَكَانِ المُرْتَفِعِ، يُقَالَ: هَوَى مِنْ طَمَارِ ، وَ"ابْنَا طَمَارِ" ثَنِيَّتَانِ(٣) ، وَوَقَعَ فِي بَنَاتِ طَمَارِ وَطَبَارِ ، أَيْ: فِي دَوَاهٍ ، وَرَمَاهُ اللهُ بِبِنْتِ طَمَارِ ، وَسَبَبْتُهُ سَبَّةً تَكُونُ لَزَامِ ، أَيْ: لاَزِمَةً.

وَيَقُولُونَ لِلرَّجُلِ يَطَّلِعُ عَلَيْهِمْ يَكْرَهُونَ طَلْعَتَهُ: حَدَادِ حُدِّيْهِ ، وَ"كَرَارِ" خَرَزَةٌ يُؤَخِّذْنَ بِهَا أَزْوَاجَهُنَّ ، يَقُلْنَ: يَا هَصْرَةُ اهْصِرِيْهِ ، وَيَا كَرَارِ كُرِّيْهِ ، إِنْ أَدْبَرَ فَرُدِّيْهِ وَإِنْ أَقْبَلَ فَسُرِّيْه ، وَفِي مَثَلٍ(٤): "فِشَاشِ فِشِّيْهِ ، مِنْ اسْتِهِ إِلَى فِيْهِ" ، وَقَطَاطَ فِي قَوْلِهِ(٥):

أَطْلُت فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلْتُ سَرَاتَهُمْ كَانَتْ قَطَاطِ

أَيْ: كَانَتْ تِلْكَ الفِعْلَةُ كَافِيَةً [لِي](٦) ، وَقَاطَّةً لِثَأْرِي ، أَيْ: قَاطِعَةً لَهُ.

وَلاَ تَبُلُّ فُلاَناً عِنْدِي بَلاَلِ ، أَيْ: بَالَّةٌ ، وَيُقَالُ لِلدَّاهِيَةِ: صَمِّي صَمَامِ ، وَكَوَيْتُهُ وَقَاعِ، وَهِيَ سِمَةٌ عَلَى الجَاعِرَتَيْنِ ، وَقِيْلَ: فِي طُولِ الرَّأْسِ مِنْ مُقَدَّمِهِ إِلَى مُؤَخِّرِهِ ، قَالَ(٧):

وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَصْمِ سَوْءٍ دَلَفْتُ لَهُ فَأَكْوِيْهِ وَقَاعِ

---

(١) في المطبوع (يا خزاق ويا حباق).

(٢) بعده في النص تقديم وتأخير في بعض فقراته ، وذلك من قوله: "ويقولون للرجل ..." حتى قوله: "وكويته وقاع ..." ، وقد أثبته كما في المطبوع وشروح المفصل.

(٣) ينظر معجم البلدان (٧٨/١) ، وكتاب "فعال" للصاغاني ص (٤٠).

(٤) ينظر المثل في مجمع الأمثال (٧٨/٢) ، وكتاب فعال للصاغاني ص (٥٦) ، واللسان (فشش) (٣٣٢/٦).

(٥) الشاهد لعمرو بن معدي يكرب في ديوانه ص (١٢٧) ، وشرح ابن يعيش (٦١/٤) ، وجمهرة اللغة ص (١٥٠) ، واللسان (قطط) (٣٦٧/٧) ، وخزانة الأدب (٣٥٢/٦) ، وبلا نسبة في شرح ابن يعيش (٥٨/٤).

(٦) مضاف من المطبوع.

(٧) الشاهد لعوف بن الأحوص في نوادر أبي زيد ص (١٥١) ، ومعجم الشعراء (٢٧٦) ، وشرح ابن يعيش (٦٢/٤) ، واللسان (وقع) (٤٠٥/٨) ، وهو لقيس بن زهير في اللسان (٨٣/٣) (وقع) ، وهو بلا نسبة في المخصص (١٦٥/٦) ، (٦٩/١٧) ، وجمهرة اللغة ص (٩٤٥) ، وشرح ابن يعيش (٥٩/٤).

وَالمَعْدُوْلَةُ عَنْ فَاعِلَةٍ فِي الأَعْلَامِ: كَحَذَامِ ، وَقَطَامِ ، وَغَلَابِ ، وَبَهَانِ لِنِسْوَةٍ ، وَسَجَاحِ لِلْمُتَنَبِّئَةِ ، وَكَسَابِ وَخَصَافِ لِكَلْبَتَيْنِ ، وَقَثَامِ وَجَعَارِ وَفَشَاحِ لِلضَّبُعِ(١) ، وَخَصَافِ وَسَكَابِ لِفَرَسَيْنِ ، وَعَرَارِ لِبَقَرَةٍ ، يُقَالُ(٢): "بَاءَتْ عَرَارِ بِكَحْلٍ".

وَظَفَارِ لِلْبَلَدِ الَّذِي يُنْسَبُ إِلَيْهِ الجَزْعُ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ(٣): "مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّرَ".

وَمَلَاعِ وَمَنَاعِ لِهَضْبَتَيْنِ ، وَوَبَارِ وَشَرَافِ لِأَرْضَيْنِ ، وَلَصَافِ لِجَبَلٍ.» (٤)

(٥)« اعْلَمْ أَنَّ عِلَّة بِنَاءِ(٦) القِسْمِ الأَوَّلِ مِنْ هَذَا الفَصْلِ هِيَ عِلَّةُ بِنَاءِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ البَوَاقِي فَعِلَّتُهَا مُخْتَلَفٌ فِيْهَا ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ عِلَّةَ بِنَائِهَا هِيَ قُوَّةُ شَبَهِهَا بِمَا وَقَعَ مَوْقِعَ المَبْنِي ، وَنَحْو(٧) "حَمَادِ" مُشَبَّهٌ بِـ"نَزَالِ" مِنْ وَجْهَيْنِ: العَدْلُ فِيْهِمَا ، وَتَطَابُقُ الصِّيَغِ حَرَكَةً وَسُكُوناً ، وَهُوَ مَذْهَبُ صَاحِبِ(٨) الكِتَابِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا بُنِيَ كُلُّهَا لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى تَاءِ التَّأْنِيْثِ(٩) ، وَإِذَا اعْتُرِضَ عَلَيْهِ بِنَحْوِ: هِنْدٍ ، وَعَيْنٍ ، أَجَابَ: بِأَنَّ "التَّاءَ" {المُرَادَ}(١٠) هُنَا مُرَادَةٌ مَحْذُوفَةٌ. وَفِي مِثْلِ "يَسَارِ" تَضَمَّنَهَا الاسْمُ فَصَارَ دَالاًّ عَلَيْهَا ، وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ أَحْكَامِهِمْ ؛ لِبِنَائِهِمْ أَحَدَ القِسْمَيْنِ ، وَإِعْرَابِهِمْ الآخَرَ ، وَبِهَذَا الفَرْقِ التَّقْدِيْرِيِّ يَجْرِي الأَمْرُ عَلَى قِيَاسِ لُغَتِهِمْ ، وَالأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا فِي هَذَا مِنْ التَّعَسُّفِ ، وَتَقْدِيْرُ أَسْمَاءِ مُؤَنَّثَةٍ لَمْ يَنْطِقْ بِهَا.»

---

(١) في "ع" (لضبع).

(٢) ينظر هذا المثل في جمهرة الأمثال (٢٢٦/١) ، والمستقصي (٢/٢) ، ومجمع الأمثال (٩١/١).

(٣) ينظر المثل ومضربه المستقصي (٣٥٥/٢) ، والصحاح (حمر) (٦٣٨/٢).

(٤) المفصل ص (١٨٩ - ١٩٣).

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٠/١ - ٥٠١).

(٦) في الأصل (بناء علة) وأثبته من "ع".

(٧) في "ع" (فنحو).

(٨) ينظر المفصل ص (١٨٩) ، وحواشي الزمخشري على المفصل (٤٠/أ).

(٩) نسبه الرضي إلى السيرافي ، ينظر شرح الكافية للرضي (١١٠/٣ - ١١١) ، وشرح المقدمة الكافية (٧٤٨/٣).

(١٠) ساقط من "ع".

{وعَنْ بَعْضِهِمْ(١): إِنَّمَا بُنِيَ نَحْو "فَجَارِ" لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى اللاَّمِ كَمَا يُقَالُ فِي بِنَاءِ "أَمْسِ" ، وهَذَا القَولُ غَيْرُ بَعِيدٍ عَمَّا أَقْدَمَ عَلَيْهِ المُتَقَدِّمُونَ(٢) ، فَاعْرِفْهُ}(٣) ، مَا ذَكَرْتُ كُلُّهُ مِنْ كَلاَمِ الدِّمَشْقِيِّ(٤).

وَقَالَ الإِمَامُ عَبْدُ القَاهِرِ(٥): « عِلَّةُ بِنَاءِ نَحْو "حَذَامِ" أَنَّهُ كَانَ قَدْ اسْتَوْجَبَ مَنْعَ الصَّرْفِ بِالسَّبَبَيْنِ(٦) ، وَبِالثَّالِثِ - وَهُو العَدْلُ - بُنِيَ ، إِذْ لَيْسَ بَعْدَ مَنْعِ الصَّرْفِ إِلاَّ البِنَاءُ.»

وَهَذِهِ العِلَّةُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى أَبِي العَبَّاسِ المُبَرِّدِ(٧) ، وَقَدْ اسْتَضْعَفَهُ ابنُ جِنِّي(٨) وَقَالَ: « مُنِعَ الصَّرْفُ لِمَعْنَى غَيْرِ مَعْنَى البِنَاءِ.»

بَيَانُهُ: أَنَّ مَنْعَ الاسْمِ عَنِ الصَّرْفِ لِكَوْنِهِ ثَانِيا ، وبِنَاؤُهُ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الحَرْفِ، أَو اكْتِسَابِهِ شَبَهَهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَتْ زِيَادَةُ مَا أَوْجَبَ مَنْعَ الصَّرْفِ فِيْهِ مُحَالاً أَنْ يُفْضِيَ بِهِ إِلَى حُكْمٍ لَيْسَ هُوَ مِنْ مُقْتَضَاه ، وَلاَ هُوَ عِلَّةٌ لَهُ ؛ لأَنَّ العِلَّةَ إِذَا قَوِيَتْ قَوَّتَ الحُكْمَ ، فَالسَّبَبُ(٩) الثَّالِثِ مُقَوٍّ لِمَنْعِ الصَّرْفِ لاَ لِغَيْرِهِ.

قُلتُ: وَفِي تَقْرِيْرِ عَبْدُ القَاهِرِ بَسْطٌ ، أَضْرَبْتُ عَنْ إِيْرَادِهِ ، إِذْ بِهَذَا القَدْرِ مَقْنَعٌ، فَاعْرِفْهُ.

قَالَ(١٠): « وَإِنَّمَا بُنِيَ هَذَا البَابُ عَلَى الكَسْرِ ؛ لأَنَّ هَذِهِ الحَرَكَةَ مِنْ عَلاَمَاتِ التَّأْنِيْثِ ، فِي نَحْو: فَعَلْتِ ، وأَنْتِ ، وَضَرَبْتُكِ.»

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي (١١١/٢) ، وشرح المقدمة الكافية (٧٤٩/٣).

(٢) ينظر الكتاب (٢٨٣ – ٢٨٤).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) كذا في الأصل و"ع" ، والنص في إيضاح ابن الحاجب ، ولعله يقصده ، إذ تكرر دخوله إلى دمشق – كما عرف في ترجمته – للإفادة حيناً وللتدريس أخرى.

(٥) ينظر المقتصد (١٠٢١/٢).

(٦) أي: للتأنيث والتعريف.

(٧) ينظر الكامل (٥٩٠/٢).

(٨) ينظر الخصائص (٢٦١/٣) ، والمقاليد (٢٦٨/أ).

(٩) في الأصل (بالسبب) ، وما أثبته من "ع".

(١٠) القول لعبد القاهر في المقتصد (١٠٢١/٢).

قَالَ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللهُ - قَالَ ابنُ جِنِّي(١): « وَلَمْ يَجِيء مِنْ هَذَا النَّحْوِ شَيءٌ فِي النَّهْي ، فَلَمْ يَقُلْ: لاَ نَزَالِ وَلاَ تَرَاكِ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: لاَ إِنْزِلْ ، وَقَوْلُ الكُمَيْتِ(٢):

❁ ...... لاَ هَمَامِ لِي لاَ هَمَامِ ❁

وَقُرِئَ(٣): ﴿ لَا مِسَاسِ ﴾(٤) ، فَوَجْهُهُ أَنْ يَقُولَ: فِيهِ تَقْدِيرُ القَولِ ، أَيْ: لاَ أَقُولُ: مَسَاسِ.

{وَإِنَّمَا قَالَ سِيبَوَيهِ(٥) بِالقِيَاسِ فِي الثُّلاَثِيَّةِ لاستِعْمَالِهِ الغَالِبَ الكَثِيرِ عَلَى غَيْرِ غَايَةٍ فِي كَلاَمِهِمْ.»

---

(١) ينظر المحتسب (٢/٥٦ ، ٥٧) بتصرف يسير.

(٢) تمامه:

عاذلاً غيرهم من الناس طرّاً   بهم ، ....

ينظر ديوان الكميت (الهاشميات) (٣/١٧٩) ، وأساس البلاغة (همم) ص (٧٠٦) ، ومقاييس اللغة (٦/١٣) ، والمحتسب (٢/٥٦) ، والمخصص (١٧/٦٨) ، و"ما بنته العرب على فعال" ص (٩٦) ، وشروح سقط الزند (٤/١٤١٢).

(٣) قوله ﴿ لَا مَسَاسِ ﴾ بفتح الميم وكسر السين ، قراءة أبي حيوة في المحتسب (٢/٥٦) ، وتفسير القرطبي (١١/٢٤٢) وهي قراءة أبي حيوة ، والحسن بن أبي عبلة وقعنب في البحر (٦/٢٥٧)، وبدون نسبة في معاني القرآن (٢/١٩٠) ، ومجاز القرآن (٢/٧٢) ، والكشاف (٢/٥٥١) ، وتفسير الفخر الرازي (٢٢/١١٢) ، والتبيان (٢/٩٠٣) ، وإعراب القراءات الشواذ (٢/٨٩) ، وهي لغة العرب في إعراب القرآن (٣/٥٦).

(٤) الآية (٩٧) من سورة طه.

(٥) ينظر الكتاب (٣/٢٧٥ - ٢٧٦).

وَفِي صح(١): « قِيلَ: إِنَّ ابْنَةَ الجُلَنْدَي(٢) - وَهُو اسْمُ مَلِكِ عُمَانَ - وَضَعَتْ قِلاَدَتَهَا عَلَى سُلْحَفَاةٍ ، فَانسَابَتْ فِي البَحْرِ فَقَالَتْ: يَا قوم ، نَزَافِ نَزَافِ ، فَلَمْ يَبْقَ فِي غَيْرُ غِرَافٍ.

وَهُو جَمْعُ غُرْفَةٍ ، اسْمٌ لِمَفْعُولٍ ، مِنْ الاغْتِرَافِ ، كَنُطْفَةٍ وَنِطَافٍ»}(٣) ، فَاعْرِفْهُ.

قُلْتُ: هَذَا الفَصْلُ مُحتَوٍ عَلَى لُغَاتٍ شَتَّى فِي أَمْثِلَتِهِ ، وَإِعَادَتُهَا عِنْدَ الشَّرْحِ مُسْتَثْقَلَةٌ ، فَأَذْكُرُ تَرْجَمَةَ(٤) كُلٍّ مِنْهَا عَلَى التَّرْتِيبِ دُونَ ذَلِكَ المُتَرْجَم ، اكْتِفَاء بِذِكْرِهِ فِي الكِتَابِ ، إِلاَّ مَا عَسَى تَقْضِي الحَاجَةُ بِنَا إِلَى تَثْنِيَةِ ذِكْرِهِ.

فَأَقُولُ بادياً بِالمِثَالِ الأَوَّلِ ، وَهُو "نَزَالِ": **صح**(٥): « بِمَعْنَى: انْزِلْ ، وَهُوَ مَعْدُولٌ عَنِ المُنَازَلَةِ ، وَلِهَذَا أَنَّثَهُ الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ(٦):

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ»

{**قُلْتُ:** وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْنِيثُهَا لِمَا أَنَّهَا كَلِمَةٌ كَثُرَتْ فِي اسْتِعْمَالِ الحَرْبِ فَسُلِبَ عَنْهَا مَعْنَى المُنَازَلَةِ ، وَتَمَحَّضَتْ اسْماً لِلْحَرْبِ ، وَهِي مُؤَنَّثَةٌ ، فَعُومِلَ بِهَا مُعَامَلَةَ تِلْكَ؛ لِجَرْيِهَا مَجْرَاهَا ، وَذُكِرَ هُنَا كَذِكْرَاهَا}(٣).

---

(١) ينظر الصحاح (غرف) (٤/١٤١٠).

(٢) هو الجُلَنْدَى بن مسعود بن جيفر بن جلندى الأزدي ، أمير عمان ، وعظيم الأزد فيها ، كان إباضياً ، وهو الشجعان ، قتل شيبان بن عبد العزيز الصفري ، إذ كانت عمان أشبه بالمقاطعة المستقلة في عهد بني أمية ، فلما استولى بنو العباس أرسل السفاح إليهم حازم بن خزيمة ، في جيش كبير لإخضاعها ، فقاتله الجلندي فقتل هو وعشرة آلاف من أصحابه سنة ١٣٤هـ ، تنظر ترجمته في الكامل لابن الأثير (٥/١٣٢) ، والمستقصي (١/٢٣١) ، والأعلام (٢/١٣٣).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) في الأصل (الترجمة) وما أثبته من "ع" ، وهو ما يوافق السياق.

(٥) ينظر الصحاح (نزل) (٥/١٨٢٩).

(٦) هو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (٢٨) ، والكتاب (٣/٢٧١) ، والمقتضب (٣/٣٧٠) ، والشعر والشعراء ص (٧٨) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (١٠١) ، وشرح ابن يعيش (٤/٢٦ ، ٥٠) ، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٦١) ، والإنصاف (٢/٥٣٥) ، وأمالي ابن الشجري (٢/٣٥٤) ، وشرح شواهد الشافية (٢٣٠) ، وخزانة الأدب (٦/٣١٦) ، وبلا نسبة في المخصص (١٧/٦٧) ، والهمع (٣/٨١).

وَالنِّزَالُ فِي الحَرْبِ: أَنْ يَتَنَازَلَ الفَرِيْقَانِ(١).

{وَفِي شَرْحِ الوَاحِدِي(٢) لِشِعْرِ أَبِي الطَّيِّبِ: « "نَزَالِ" أَصْلُهُ مِنْ مُنَازَلَةِ الأَقْرَانِ، وَهُوَ أَنْ يَنْزِلَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ إِذَا اشْتَدَّ القِتَالُ لِلمُضَارَبَةِ بِالسُّيُوفِ ، أَوْ المُعَانَقَةِ لِلقِرَاعِ.»

وَقِيْلَ: / أَصْلُهُ مِنْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَرْكَبُونَ الإِبِلَ إِذَا غَزَوَا ، وَيَجْنُبُونَ الخَيْلَ [١٨٢/ب] إِجْمَاماً لَهَا ، فَإِذَا مَا وَصَلُوا إِلَى العَدُوِّ نَزَلُوا مِنْ الإِبِلِ ، وَرَكِبُوا الخَيْلَ}(٣).

وَيُقَالُ: بَرَاكِ بَرَاكِ ، أَيْ: ابْرُكُوا ، مِنَ البُرُوكِ ، وَهُوَ الاسْتِنَاخَةُ. وَ"تَرَاكِ" أَيْ: اتْرُكْ ، قَالَ(٤):

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا
أَمَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

وَ"ادْرِكْ" وَ"انْظُرْ" وَ"انْتَظِرْ"(٥) قَوْلُهُمْ فِي الحَرْبِ.

بَدَادِ بَدَادِ ، أَيْ: لِيَأْخُذْ كُلُّ رَجُلٍ قِرْنَهُ ، مِنَ البِدَّةِ وَهِيَ النَّصِيْبُ ، وَيُقَالُ: تَفَرَّقَ القَوْمُ بَدَادِ ، أَيْ: مُتَبَدِّدَةً(٦).

قَالَ المَرْزُوقِي(٧): « "نَعَاءِ" أَيْ: انْعِ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ يُشَهِّرُوْنَ بِهَا مَوْتَ رَئِيْسِهِمْ»،

---

(١) ينظر أساس البلاغة (نزل) ص (٦٢٨) ، والقاموس المحيط (نزل) ص (١٣٧٢) ، والمقاليد (٢٦٨/ب).

(٢) ينظر ديوان أبي الطيب بشرح الواحدي (١٥٥/٢ - ١٥٦).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) البيتان للطفيل بن يزيد الحارثي في شرح أبيات سيبويه (٢٠٥/٢) ، واللسان (ترك) (٤٠٥/١٠) ، وخزانة الأدب (١٦٠/٥ - ١٦٢) ، وتاج العروس (ترك) ، وبلا نسبة في الكتاب (٢٤١/١) ، (٢٧١/٣) ، والمقتضب (٣٦٩/٣) ، والكامل (٥٨٨/٢) ، والمعاني الكبير (٨٦٨) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (٩٨) ، والإنصاف (٥٣٧/٢) ، والمخصص (٦٣/١٧) ، ومقاييس اللغة (٣٤٦/١) ، وشرح ابن يعيش (٥٠/٤) ، وأمالي ابن الشجري (٣٥٣/٢) ، وشرح شذور الذهب ص (٩٠). ويروى (دراكها) مكان (تراكها).

(٥) قوله "أدرك" من "دراك" ، و"انظر" و"انتظر" من "نظار".

(٦) ينظر الإقليد (٩٢٣/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٨٨).

(٧) ينظر النص في الإقليد (٩٢٤/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٨٨).

{**وَفِي صح**(١): « النَّعْي: خَبَرُ المَوْتِ ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدٌ مِن العَرَبِ فَارِس يَسِيْرُ فِي النَّاسِ(٢) ، ويَقُولُ: نَعَاءِ فُلاَنَاً ، أَيْ: انْعَهْ وأَظْهِرْ خَبْرَ وفَاتِهِ»}(٣).

صح(٤): « كُلُّ مَاشٍ عَلَى الأَرْضِ دَابَّةٌ ،وَدَبَّ الشَّيْخُ: مَشَى رُوَيْداً.»

صح(٥): « الخَرِيْجُ: لُعْبَةٌ لَهُمْ ، يُقَالُ: خَرَاجِ خَرَاجِ ، قَالَ الهُذَلِيُّ(٦):

أَرِقْتُ لَهُ ذَاتَ العِشَاءِ كَأَنَّهُ مَخَارِيْقُ يُدْعَى بَيْنَهُنَّ خَرِيْجُ»

وَفِي نُسْخَةِ فَخْرِ المَشَايِخِ: أَيْ: أَخْرِجُوا مِنْ الإِخْرَاجِ لاَ مِنْ الخُرُوجِ.

« مَعْنَاهُ(٧): قَرْقِرْ بِالرَّعْدِ ، لمَّا كَانَ إِنْشَاءَ السَّحَابِ سَبَبُ(٨) الرِّيْحِ صَارَ كَأَنَّ الرِيْحَ قَالَتْ لِلسَّحَابِ: صَوِّتْ بِالرَّعْدِ. وبَعْدَهُ:

❁ وَاخْتَلَطَ المَعْرُوفُ بِالإِنْكَارِ ❁ » (٩)

تخ(١٠): « كَأَنَّهُ يَعْنِي أَنَّ "المَعْرُوفَ" مِنْ صَوْتِ الرَّعْدِ ، وَالمُنْكَر مِنْهُ.»

صح(١١): « "عَرْعَرَةُ": لُعْبَةُ الصِّبْيَانِ ، وَ"عَرْعَارُ" مَعْدُولٌ عَنْهُ ، وَالبَيْتُ

---

(١) ينظر الصحاح (نعا) (٦/٢٥١٢).

(٢) هو قول الأصمعي ، أي: إذا مات ميت من العرب له قدر ٌ ركب راكب فرساً وجعل يسير في الناس) ... ، ينظر الصحاح (نعا) ، والمقاليد (٢٦٨/ب).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر الصحاح (دبب) (١/١٢٤).

(٥) ينظر الصحاح (خرج) (١/٣١٠).

(٦) هو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين (١/٥٣) ، والصحاح (١/٣١٠) ، واللسان (خرج) (٢/٢٥٣) ، و"كأنه مخاريق" أي: البرق ، والمخاريق التي يعلب بها الصبيان.

(٧) أي: معنى "قرقار" في البيت.

(٨) في "ع" (بسبب).

(٩) ينظر التخمير (٢/١٣٩) ، والإقليد (٢/٩٢٤) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٨٩).

(١٠) ينظر التخمير (٢/١٣٩).

(١١) ينظر الصحاح (غرر).

لِلنَّابِغَةِ(١) الضَّبِّي(٢) ، إِذَا(٣) لَمْ يَجِدْ مِنْ الصِّبْيَانِ أَحَداً رَفَعَ صَوْتَهُ قَائِلاً: عَرْعَارِ ، فَإِذَا سَمِعُوا خَرَجُوا إِلَيْهِ فَلَعِبُوا تِلْكَ اللُّعْبَةَ.»

قَبْلَهُ(٤):

فِيْهِمْ بَنَاتُ العَسْجَدِيِّ وَلَاحِق   وُرْقاً مَرَاكِلُهَا مِنَ المِضْمَارِ
يَتَجَلَّبُ اليَعْضِيْدُ مِنْ أَفْوَاهِهَا   صُفْراً مَنَاخِرُهَا مِنَ الجَرْجَارِ
تُشْلَى تَوَابِعُهَا إِلَى أُلَّافِهَا   خَبَبَ السِّبَاعِ الْوُلَّهِ الأَبْكَارِ
مُتَكَنِّفِي جَنْبَيْ عُكَاظَ كِلَاهُمَا   يَدْعُو وَلِيْدُهُمْ بِهَا عَرْعَارِ

وَالعَرْعَرَةُ: التَّحَرُّكُ فِي الأَصْلِ(٥).

صح(٦): « {يُقَالُ(٧)}(٨) أَيْضَاً بِمَعْنَى: يَا فَاجِرَةُ.

وَأَنْشَدَ سِيْبَوَيْهِ(٩) فِي كِتَابِهِ:

فَقَالَ امْكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا   نَحُجُّ مَعاً قَالَتْ: أَعَاماً وَقَابِلَهْ(١٠)

---

(١) زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري ، أبو أمامة ، الشاعر الجاهلي المعروف، من أهل الحجاز ، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ ، توفى نحو ١٨ قبل الهجرة ، تنظر ترجمته في الأغاني (٣/١١ – ٧) ، والشعر والشعراء ص (٩٢) ، وشروح شواهد المغني (٧٨/١ – ٨١) ، ومعاهد التنصيص (٣٣٣/١) ، وخزانة الأدب (١٣٥/٢) ، والأعلام (٥٤/٣ – ٥٥).

(٢) في الأصل و"ع" (الضَّبِّي) ، والصواب: (الذبياني) كما في الديوان وبقية المصادر.

(٣) أي: لأن الصبي إذا لم يجد ....

(٤) هكذا في الأصل و"ع" (قبله) وحسب ، ترتيبها في الديوان فهي بعده ، ينظر ديوان النابغة الذبياني ص (١٠٧) ، وخزانة الأدب (٣١٢/٦).

(٥) ينظر الإقليد (٩٢٥/٢).

(٦) ينظر الصحاح (فجر) (٧٧٩/٢) ، و(يسر) (٨٥٩/٢) ، و(حمد) (٤٦٧/٢) ، و(جمد) (٦٤٠/٢).

(٧) أي: (فَجَارِ).

(٨) ساقط من "ع".

(٩) أي: أنشد شاهداً على قوله (يسار) ، ينظر الكتاب (٢٧٤/٣).

(١٠) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص (١١٧) ، وشرح أبيات سيبويه (٢٠٩/٢) ، وخزانة الأدب (٣٣٨/٦) ، وبلا نسبة في الكتاب (٢٧٤/٣) ، والصحاح (يسر) (٨٥٩/٢) ، وشرح ابن يعيش (٥٥/٤) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٨٩) ، واللسان (يسر) (٢٩٦/٥) ، وشرح التصريح (٣٩٨/١) ، والدرر (٢٦/١).

و"**حَمَادِ**" لَهُ ، أَيْ: حَمْداً لَهُ ، بِالحَاءِ.

ويُقَالُ لِلْبَخِيْلِ: جَمَادِ لَهُ ، بِالجِيْمِ ، أَيْ: لاَ يَزَالُ جَامِدَ الحَالِ ، أَيْ: الجُمُودَةُ لَهُ.»

{وَفِي الأَسَاسِ(١): « جَمَادِ لَهُ: دُعَاءٌ عَلَى البَخِيْلِ ، ونَقِيْضُهُ: حَمَادِ لَهُ ، بِالحَاءِ، قَالَ المُتَلَمِّسُ(٢) يَدْعُو عَلَى الخَمْرِ:

جَمَادِ لَهَا جَمَادِ وَلاَ تَقُوْلِي لَهَا أَبَداً إِذَا ذُكِرَتْ حَمَادِ»}(٣)

تخ(٤): « الوَجْهُ فِي "جَمَادِ" بِالجِيْمِ أَنْ يُقَالَ: وَجَمَادِ لِلْمَجمَدَهْ ، بِمَعْنَى الجُمُودِ ؛ لِتُوَافِقَ فِي التَّأْنِيْثِ أَخَوَاتِهَا.

قَالَ أَبُو سَعِيْدٍ(٥): "غَيْرَ أَنَّ الَّذِي عُدِلَ عَنْهُ هَذَا اللَّفظُ كَأَنَّهُ الجَمْدَةَ والحَمْدَةَ ؛ أَو مَا جَرَى مَجْرَى هَذَا مِنَ المُؤَنَّثِ المَعْرِفَةِ.»

وَلِلنَّابِغَةِ(٦):

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

مِنَ الفَجْرَةِ ، فَفِيْهِ التَّعْرِيْفُ وَالتَّأْنِيْثُ وَالعَدْلُ.

---

(١) ينظر أساس البلاغة (جمد) ص (٩٩).

(٢) البيت للمتلمس في ديوانه (١٦٧) ، والكتاب (٢٧٥/٣) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (٩٩) ، وتحصيل عين الذهب ص (٤٧٦) ، واللسان (حمد) (١٣٠/٣) ، وخزانة الأدب (٣٣٩/٦) ، وبلا نسبة في الأصول (١٣٣/٢) ، والمخصص (٦٥/١٧) ، وأمالي ابن الشجري (٣٠٧/٢).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر التخمير (٢٤٠/٢).

(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١١٧/٤/أ).

(٦) الشاهد للنابغة في ديوانه (١٠٣) ، والكتاب (٢٧٤/٣) ، ومقاييس اللغة (١٧٨/١) ، والمخصص (٦٤/١٧) ، وشرح ابن يعيش (٥٣/٤) ، واللسان (برر) (٥٢/٤) ، والمقاصد النحوية (٤٠٥/١) ، وشرح التصريح (١٢٥/١) ، وخزانة الأدب (٣٢٧/٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣) ، والدرر (٩٧/١) ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب (٣٩٦/٢) ، والخصائص (١٩٨/٢) ، (٢٦١/٣) ، والمرتجل ص (٩٧) ، وشرح الأشموني (١٣٧/١).

حم: قَالَ فَضْلُ(١) القُضَاةِ: « هَذَا مَدْحٌ لِلظِّبَاءِ(٢) ، يَعْنُونَ أَنَّهَا صَابِرَةٌ عَلَى العَطَشِ ، إِذَا وَرَدَت المَاءَ لاَ تَعبُّ عَبّاً ، كَالإِبِلِ العِطَاشِ ، وَنَحْوِهَا مِمَّا لاَ يَصْبِرُ عَلَى العَطَشِ ، وَإِذَا لَمْ تَرِدْ لاَ تَؤُبُّ ، أَيْ: لاَ تَطْلُبُ المَاءَ ، مِن أَبَّ المَاءَ: طَلَبَهُ ، وَذَلِكَ أَيْضاً لِصَبْرِهَا ، لاَ تَهْتَمُّ بِطَلَبِ المَاءِ ؛ لِقِلَّةِ شَهْوَتِهَا إِلَيْهِ.»

{وَفِي الكَشَّافِ(٣) فِي طَه: « وَقُرِئَ(٤): ﴿ لَا مَسَاسِ ﴾ ، بِوَزْنِ "فَجَارِ" ، وَنَحْوِهِ: فَلاَ عَبَابِ وَلاَ أَبَابِ ، وَهِيَ أَعْلاَمٌ لِلْمَسَّةِ وَالعَبَّةِ وَالأَبَّةِ ، وَهِيَ المَرَّةُ ، مِن الأَبِّ ، وَهُو الطَّلَبُ»}(٥).

يُقَالَ(٦): « هَجَّ ، إِذَا لَمْ يَمْضِ فِي طَرِيْقٍ سَوِيٍّ ، يُقَالُ: هُوَ مِنْ الهُجَّاجِ وَلَيْسَ مِنْ الحُجَّاجِ ، أَيْ: الَّذِيْنَ يَهِيْمُونَ فِي الأَرْضِ ، وَمِنْهُ: الهَجِيْجُ ، وَهُوَ الوَادِي العَمِيْقُ، وَرَجُلٌ هَجَّاجَةٌ ، أَيْ: أَحْمَقُ.

قَالَ الأَصْمَعِيُّ: يُقَالُ لِلنَّاسِ إِذَا أُرِيْدَ أَنْ يَكُفُّوا عَنِ الشَّيءِ: هَجَاجَيْكَ ، عَلَى لَفْظِ الاثْنَيْنِ.»

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٧): « "**كَفَافِ**" حَالٌ لِلفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ فِي "**دَعْنِي**" ، أَيْ: كَافِيْنَ ، يَكُفُّ عَنَ الآخَرِ صَاحِبَهُ.»

(٨)« أَيْ: يَا فَاسِقَةُ ، وَيَا خَبِيْثَةُ ، وَيَا لَكْعَاءُ ، وَهِيَ اللَّئِيْمَةُ.
وَيَا رَطْبَةَ الهَنِ.

---

(١) ينظر قوله في المقاليد (٢٦٩/ب).

(٢) يقصد قوله (لا أباب).

(٣) ينظر الكشاف (٥٥١/٢).

(٤) الآية (٩٧) من سورة طه ، وقد سبق ذكر القراءة فيها.

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر الصحاح (هجج) (٣٤٨/١ - ٣٤٩) بتصرف يسير.

(٧) ينظر المفصل ص (١٩١) ، وأساس البلاغة (كفف) ص (٥٤٧) ، وينظر النص في الإقليد (٩٢٧/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٩٠).

(٨) ينظر التخمير (٢٤٠/٢) ، بتصرف يسير ، وشرح ابن يعيش (٥٧/٤) ، والإقليد (٩٢٧/٢) ، والموصل ص (٩٩١).

وَيَا مُنْتِنَةُ ، مِن الدَّفَرِ: وَهُو النَّتْنُ ، وَلِلدُّنْيا(١): أُمُّ دَفْرٍ(٢).

وَيَا ضَارِطَةُ(٣) مِن الخَصْفِ ، وَهُوَ الضُّرْطُ ، أَوْ مِن(٤) الخَصَافِ ، وَهُو السُلاَحُ.

وَيَا حَابِقَةُ ، أَيْ: ضَارِطَةٌ.

وَيَا ذَارِقَةُ / مِن الخَزْقِ ، بِالخَاءِ المُعْجَمَةِ ، وَهُوَ الذَّرْقُ.» [١٨٣/أ]

صح(٥): الحَدُّ: المَنْعُ ، وَمِنْهُ لِلبَوَّابِ: حَدَّادٌ ، وَيُقَالُ لِلسَّجَانِ أَيْضَاً ، إِمَّا لأَنَّهُ يَمْنَعُ مِن الخُرُوجِ ، أَو لأَنَّهُ يُعَالِجُ الحَدِيْدَ مِن القُيُودِ. وَالمَحْدُوْدُ: المَمْنُوعُ مِن البَخْتِ وَغَيْرِهِ.»

كَأَنَّهُ قَالَ(٦): يَا دَاهِيَةُ امْنَعِيْهِ عَنْ مَصِيْرِهِ إِلَيْنَا(٧).

تخ(٨): « فَشَّ الزِّقَّ: إِذَا أَخْرَجَ مِنْهُ الرِّيْحَ ، يُقَالُ ذَلِكَ لِلْغَضْبَانِ إِذَا انْتَفَخَ غَضَباً وَامْتَلأَ. وَ"مِنْ اسْتِهِ إِلَى فِيْهِ" ، أَيْ: مِنْ قَرْنَه إِلَى قَدَمِهِ ، أَيْ: أَخْرِجِي مِنْهُ رِيْحَ الكِبْرِ.

أَيْ(٩): اسْتَمِرِّي عَلَى الصَّمَمِ يَا صَمَّاءُ ، أَيْ: كُونِي شَدِيْدَةً ، وَأَصْلُهُ مِن الصَّمَّاءِ ، وَهِي الحَيَّةُ الَّتِي لاَ يَنْفَعُ مِنْ لَسْعِهَا الرُّقي ، كَأَنَّهَا تَصُمُّ عَنْ أَنْ تَسْمَعَ الرُّقْيَةَ.»

تخ(١٠): « سُمِيَتْ المَنِيَّةُ بِذَلِكَ لأَنَّهَا تَحْلِقُ وَتَجْبُذُ ، أَيْ: تَجْذِبُ ، مَعْدُولَةُ عَنْ

---

(١) في "ع" (والدنيا).

(٢) ينظر الصحاح (دفر) (٦٥٨/٢ - ٦٥٩).

(٣) أي: "يا خصاف" أي: يا خاضفة ، أي: يا ضارطة.

(٤) في "ع" (ومن).

(٥) ينظر الصحاح (حدد) (٤٦٢/٢ ، ٨٠٥).

(٦) أي: للرجل يطلع عليهم يكرهون طلعته "حَدَادِ حُدِّيه".

(٧) ينظر التخمير (٢٤٢/٢) ، والإقليد (٩٢٨/٢).

(٨) ينظر التخمير (٢٤٢/٢) ، بتصرف.

(٩) المقصود (صَمِّي صَمَام).

(١٠) ينظر التخمير (٢٤١/٢) بتصرف.

حَالقةٍ وَجَابذَة ، قَالَ(١):

لَحِقَتْ حَلاَقِ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرْبَ الرِّقَابِ وَلاَ يَهِمُّ المَغْنَمُ

وَالحَرْبُ تَضرِمُ. وَسَنَةُ القَحْطِ تَكْلَحُ ، وَتَجْدَعُ ، وَتَأْزِمُ ، أَيْ: تَعُضُّ. وَالشَّمْسُ تَحْنِذُ ، أَيْ: تَشْوِي.»

{**تخ**(٢):}(٣) « سُمِّيَتْ الشَّمْسُ بِـ"بِرَاحِ" ؛ لأَنَّهَا أَبَداً فِي الزَّوَالِ وَالبَرَاحِ. وَالحُمَّى تَسْبِطُ ، أَيْ: تَمُدُّ.»

صح(٤): « أَسْبَطَ الرَّجُلُ: امْتَدَّ وَانْبَسَطَ مِن الضَرْبِ.

وَالمَكَانُ المُرْتَفِعُ كَأَنَّهُ طَامِرٌ ، أَيْ: وَاثِبٌ» ، **وَوَقَعَ "فِي دَوَاه"** كَالجِبَالِ ، وَالبَاءُ وَالمِيمِ كَأَنَّهُمَا يَتَعَاقَبَانِ لِكَوْنِهِمَا شَفَوِيَّتَيْنِ ، وَمِنْهُ مَكَّةُ وَبَكَّةُ ، وَرَاتِبٌ وَرَاتِمٌ.

قَالَ(٥):

❁ وَأَخَرَ يَهْوِي مِنْ طَمَارِ قَتِيلْ ❁

وَقَبْلَهُ:

فَإِنْ كُنْتِ لاَ تَدْرِيْنَ مَا المَوتُ فَانْظُرِي إِلَى هَانِئٍ فِي السُّوْقِ وَابْنِ عَقِيْلِ
إِلَى بَطَلٍ قَدْ هَشَّمَ السَّيْفُ وَجْهَهُ ....

(٦)« وَالتَّأْخِيذُ: ضَرْبٌ مِنْ السِّحْرِ مِنْ الأُخْذَةِ - بِالضَّمِّ - ، وَهِي رُقْيَةٌ كَالسِّحْرِ، أَوْ خَرَزَةٌ يُعْقَدُ بِهَا عُقَد النَّفَّاثَاتِ. وَالهَصْرُ: هُو الكَسْرُ وَالإِمَالَةُ ، يُقَالُ: هَصَرَ الغُصْنَ إِذَا عَطَفَهُ وَمَدَّهُ إِلَى نَفْسِهِ ، وَأَسَدٌ هَصُوْرٌ ؛ لِكَسْرِهِ الفَرَائِسَ.

---

(١) الشاهد لأخرم بن قارب الطائي أو المقعد بن عمرو في شرح أبيات سيبويه (١٨٢/٢) ، وما بنته العرب على فعال ص (٧٩) ، واللسان (حلق) (٦٦/١٠) ، وبلا نسبة في الكتاب (٢٧٣/٣) ، والمقتضب (٣٧٢/٣) ، والكامل (٥٨٩/٢) ، والمخصص (٦٤/١٧) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (١٠٠) ، وشرح ابن يعيش (٥٩/٤) ، وأمالي ابن الشجري (٣٥٩/٢).

(٢) ينظر التخمير (٢٤١/٢ ، ٢٤٥).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر الصحاح (سبط) (١١٢٩/٣) ، (طمر) (٧٢٦/٢).

(٥) البيت وما قبله لسليم بن سلام الحنفي في اللسان (طمر) (٥٠٢/٤) ، وبدون نسبة في شرح ابن يعيش (٦٠/٤) ، والمقاليد (٢٦٩/ب) ، ومعجم البلدان (طمار) (٤٠/٤).

(٦) ينظر الصحاح (أخذ) (٥٥٩/٢) ، (هصر) (٨٥٥/٢) ، (كرر) (٨٠٤/٢) ، (سور) (٩٨٣/٢)، (قطط) (١١٥٣/٣) ، (بلل) (١٦٤٠/٤).

وَ"كَرَارِ" تُؤَخِّذُ بِهَا نِسَاءُ الأَعْرَابِ ، وَالكَرُّ: يَتَعَدَّى وَلاَ يَتَعدى ، وكَرَّ بِهِ: مِن المُتَعَدِّي.

سَرَّ بِهِ: مِنْ سَرَّهُ ، أَيْ: طَعَنَهُ بِسُرَّتِهِ ، كَمَا يُقَالُ: رِجْلِهِ وَبَطْنِهِ.

"**قَطَاطِ**" بِمَعْنَى: حَسْبِي ، أَيْ: أَطَلْتُ إِمْهَالَهُمْ وَالتَّأَنِّي بِهِمْ إِلَى أَنْ قَتَلْتُهُمْ(١).

يُقَالُ: بَلَّهُ(٢): إِذَا وَصَلَهُ ، أَيْ: لاَ تَصِلُهُ بِي وَاصِلَةٌ.»

صح(٣): « يُقَالُ: لاَ تَبُلُّكَ عِنْدِي بَالَّةٌ: أَيْ: لاَ يُصِيبُكَ مِنِّي نَدىً وَلاَ خَيْرٌ ؛ قَالَتْ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةُ(٤):

فَلاَ وَأَبِيكَ يَا ابْنَ أَبِي عَقِيلٍ   تَبُلُّكَ بَعْدَهَا عِنْدِي بَلاَلِ
فَلَو أَسَيْتَهُ لَخَلاَكَ ذَمٌّ   وَفَارَقَكَ ابْنُ عَمِّكَ غَيْرَ قَالِ»

«(٥) وَ"الجَارِعَتَانِ"(٦) هُمَا مَضْرِبَا الذَّنَبَ ، أَيْ: جَانِبَا الكَفَلِ مِنَ الجَعْرِ ، وَهُوَ النَّجْرُ.

"دَلَفَ"(٧) وَ"دَلَثَ" مُتَقَارِبَانِ ، هَذَا البَيْتُ لِعَوْفِ ابْنِ الأَحْوَصِ(٨):

أُولَئِكَ إِخْوَتِي وَخِيَارُ رَهْطِي   بِهِمْ نَهْضِي حَسِبْتُ أَو امْتِنَاعِي(٩)

الحَذْمُ: القَطْعُ ، كَقَطَامِ مِنَ القَطْمِ وَهُو العَضُّ.»

"غَلاَبِ" مِن الغَلَبَةِ.

---

(١) يقول معدي كرب في ذلك:

أَطَلْتُ فِرَطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا   قَتَلْتُ سَرَاتَهُمْ كَانَتْ قَطَاطِ

(٢) من قوله: (لا تبلُّ فلاناً عندي بَلاَلِ ...) ، وينظر الإقليد (٩٢٩/٢).

(٣) ينظر الصحاح (بلل) (١٦٣٩/٤ - ١٦٤٠).

(٤) هما لليلى الأخيلية في شرح ابن يعيش (٦١/٤) ، والصحاح (بلل) (١٦٣٩/٤ - ١٦٤٠).

(٥) ينظر التخمير (٢٤٢/٢).

(٦) في "ع" (الجارعتان) بدون الواو ، وهي من قوله: (على الجارعتين).

(٧) أي في قوله: (دلفت إليه ...).

(٨) هو عوف بن الأحوص بن جعفر العامري ، من بني كلاب بن عامر بن صعصعة ، كنيته أبو زيد ، شاعر جاهلي ، عاش أيام حرب الفجار ، أدرك الإسلام ، وفي إسلامه خلاف ، تنظر ترجمته في شرح المفضليات للأنباري (٣/١) ، ومعجم الشعراء (٢٧٥) ، وسمط اللآلي (٣٧٧) ، والأعلام (٩٤/٥).

(٩) ينظر البيت في نوادر أبي زيد ص (١٥١) ، والمخصص (١٦٥/٦) ، وكتاب فعال ص (٦٩).

وَ"بَهَانِ" مُرْتَجلٌ ، يُقَالُ: امْرَأةُ بَهْنَانَةٌ: طَيِّبَةُ النَّفسِ وَالأرَجِ(١).

تخ(٢): « الَّذِي يُسْأَلُ عَنْهُ فِي هَذَا البَابِ قَولُ الشَّيْخِ(٣) فِي الكَلَامِ المُتَقَدِّمِ: "**المَعْدُولَةُ عَنِ الصِّفَةِ كَقَوْلِهِمْ فِي النِّدَاءِ: يَا فَسَاقِ**".

وَقَوْلُهُ: هُنَا "**وَالمَعْدُولَةُ عَنْ فَاعِلَةٍ فِي الأَعْلَامِ: كَحَذَامِ ، وَقَطَامِ**" كَيْفَ لَمْ يَقُلْ: وَالمَعْدُولَةُ عَنْ فَاعِلَةٍ فِي الصِّفَةِ وَالأعْلَامِ؟.

وَالجَوَابُ: أَنَّ المَعْدُولَةَ عَنِ الصِّفَةِ لَيْسَتْ بِمَعْدُولَةٍ عَنْ فَاعِلَةٍ عَلَى سَبِيلِ الثَّبَاتِ، بِدَلِيلِ: يَا رَطَابِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ غَيْرُ مَعْدُولَةٍ عَنْ "رَاطِبَةٍ" بَلْ عَنْ "رَطْبَةٍ".

"سَجَاحِ"(٤) بِنْتُ المُنْذِرِ مِنْ بَنِي يَرْبُوع ، تَنَبَّأَتْ ، وَهِيَ امْرَأَةُ مُسَيْلِمَةَ الكَذَّابِ.»

(٥)قِيلَ: إِنَّهَا أَسْلَمَتْ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَحَسُنَ إِسْلَامُهَا ، وَكَانَتْ مِنَ الكَاهِنَاتِ قَبْلَ التَّنَبُّؤِ ، وَمُسَيْلَمَةُ(٢) قُتِلَ كَافِراً عَلَى يَدِي

---

(١) ينظر الصحاح (بهن) (٢٠٨٢/٥) ، والإقليد (٩٣٠/٢).

(٢) ينظر التخمير (٢٤٣/٢).

(٣) المفصل ص (١٩١).

(٤) هي: سجاح بنت الحارث بن سويد بن عقفان اليربوعية التميمية ، ادعت النبوة بعد وفاة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، وقد وجدت المساعدة من أخوالها بني تغلب ، فاجتمعت عليها جموع من بني تغلب وتميم ، وقصدت اليمامة فتلقاها مسيلمة الكذاب ، ثم تزوجها ، وبعد مقتل مسيلمة أسلمت وحسن إسلامها ، وأقامت بالبصرة ، وكانت وفاتها سنة ٥٥هـ ، تنظر أخبارها في "كتاب فعال" للصاغاني ص (١٧) ، وتاريخ الطبري (٢٣٧/٣) ، والكامل (١١٧٣/٢) ، وشرح المقامات للشريشي (٢٢٢/٢) ، والمعارف لابن قتيبة ص (٤٠٥) ، وأعلام النساء (١٧٧/٢) ، والأعلام (٧٨/٣).

(٥) ينظر مصادر ترجمتها السابقة ، وينظر الموصل في شرح المفصل ص (٩٩٤ – ٩٩٥).

(٢) مسيلمة الكذاب هو مسيلمة بن ثمامة بن حبيب الحنصي الموائلي ، أبو ثمامة ، متنبئ من المعمرين ، وفي الأمثال: "أكذب من مسيلمة" ، ولد باليمامة ونشأ بها ، وتلقب في الجاهلية برحمان اليمامة ، وقتل كافراً سنة ١٢ للهجرة ، تنظر أخباره في المعارف لابن قتيبة (٤٠٥) ، والكامل في التاريخ لابن الأثير (٢١٤/١) ، وتاريخ الطبري (٢٨١/٣) ، ومرآة الجنان (٦٣/١) ، والبداية والنهاية (٣٢٣/٦) ، وشذرات الذهب (٢٣/١) ، والأعلام (٢٢٦/٧).

وَحْشِيٍّ(١) ، وَلأَبِي العَلاَءِ المَعَرِّي فِي كِتَابِ "اسْتَغْفِرْ واسْتِغْفِرِي":–

أَمَّت سَجَاحُ وَوَلاَّهَا مُسَيْلَمَةُ   كَذَّابَةٌ فِي بَنِي الدُّنْيَا وكَذَّابُ(٢)

{**تخ**(٣): « واشْتِقَاقُهُ(٤) مِنْ قَولِهِمْ: مَشْيَةٌ سُجُحُ ، أَيْ: سَهْلَةٌ» ، وسَجِيْحُ الخُلُق ، أَيْ: حَسَنُهُ}(٥).

وَرَأَيْتُ بِخَطِّ الطَّبَّاخِيِّ فِي نُسْخَتِهِ: أَنَّ "بَهَانِ" وَ"سَجَاحِ" مِن المُرتَجلةِ ، وكَذَا وَجَدْتُهُ فِي حَاشِيَةٍ لِلشَّيْخِ: أَنَّهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ مِن السَّجَاحَةِ ، ومَعْنَاهُ: أَنَّهُ غَيْرُ مُشْتَقٍ أَصْلاً ، وَهَذَا مَعْنَى المُرتجِل.

"الكَسْبُ" وَ"الخَطْفُ" بَيْنَهُمَا مُنَاسَبَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ / ؛ لأَنَّ فِيْهِمَا مَعْنَى الجَمْعِ [١٨٣/ب] وَالأَخْذِ(٦).

قَالَ ابْنُ(٧) دُرَيْدٍ(٨): « سُمِّيَتُ الضَّبُعُ قَثَامِ لِتَلَطُّخِهَا بِجَعْرِهَا ، وَقِيلَ لِلأَمَةِ: قَثَامِ كَدَفَارِ» ، وقَثَمَ لِلضُّبْعَانِ مِن القَثْمِ ، وَهُو الجَمْعُ ، فَكَأَنَّهَا تَجْمَعُهُ ، قَثَمَ وَاقْتَثَمَ ، كَجَمَعَ

---

(١) وحشي: هو وحشي بن حرب الحبشي ، أبو دسمة ، مولى بني نوفل ، صحابي من سودان مكة، وكان من الأبطال في الجاهلية ، وهو قاتل حمزة عمّ النَّبيِّ صلّى الله عليه وسلّم يوم أحد، قتله بحربة كان يرمي بها ، وكان لا يخطئ في رميه ، وهو قاتل مسيلمة الكذاب ، سكن حمص فمات بها في خلافة عثمان رضي الله عنه ، سنة ٢٥هـ ، ترجمته في الإصابة (٦٣١/٣) ، والمعارف لابن قتيبة (٣٣٠) ، والأعلام (١١١/٨).

(٢) لم يرد هذا البيت في ديوان أبي العلاء المعري الذي بين يدي: سقط الزند ، ولزوم ما لا يلزوم ، وهو في الموصل في شرح المفصل ص (٩٩٥) ، والمقاليد (٢٧٠/ب).

(٣) ينظر التخمير (٢٤٣/٢).

(٤) أي: اشتقاق (سجاح).

(٥) ما بين المعقوفين ورد في "ع" بعد قوله: (... وهذا معنى المرتجل) مؤخراً.

(٦) ينظر المقاليد (٢٧٠/ب).

(٧) هو محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، من أزد عمان من قحطان ، أبو بكر ، من أئمة اللغة والأدب ، حتى قالوا عنه: أشعر العلماء وأعلم الشعراء ، ولد في البصرة وانتقل إلى عمان ثم عاد إلى البصرة ، ورحل إلى نواحي فارس ، توفى سنة ٣٢١هـ ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان (٤٩٧/١) ، وطبقات الشافعية (١٤٥/٢) ، ولسان الميزان (١٣٢/٥) ، ونزهة الألباء ص (٢٢٥) ، ومعجم الشعراء (٤٦١) ، وتاريخ بغداد (١٩٥/٢).

(٨) ينظر جمهرة اللغة (٤٣٠/١).

وَاجْتَمَعَ ، وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَتْ جَعَارِ ، وَفِي المَثَلِ(١): "رُوْغِي جَعَارِ وَانْظُرِي أَيْنَ المَفَـرُّ" ، وَالضَّبْعُ يُوْصَفُ بِكَثْرَةِ الأَكْلِ(٢).

صح(٣): « فَشَحَتِ النَّاقَةُ: تَفَاجَّتْ لِتَبُولَ.»

(٤)« خَصَافِ: بِالصَّادِ المُهْمَلَةِ ، وَاشْتِقَاقُهُ يُعْرَفُ بِقَوْلِهِ(٥):

⊛ خَصَفْنَا بِآثَارِ المُطِيِّ الحَوَافِرَا ⊛ »

صح(٦): « فِي المَثَلِ: "هُوَ أَجْرَأُ مِنْ خَاصِي خَصَافِ" ، وَذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ المُلُوكِ طَلَبَهُ مِنْ صَاحِبِهِ لِيَسْتَفْحِلَهُ ، فَمَنَعَهُ إِيَّاهُ وَخَصَاهُ.

{قَالَ: وَخَصَفَتِ الإِبِلُ خِصَافاً: أَلْقَتْ وَلَدَهَا وَبَلَغَ الشَّهْرُ التَّاسِعُ ، فَهِيَ خَصُوفٌ يُنْتَجُ بَعْدَ حَوْلٍ مِنْ مَضْرِبِهَا بِشَهْرٍ ، وَجَرُوْرٌ بِشَهْرَيْنِ»}(٧).

« السَّكْبُ: الصَّبُّ ، وَلِذَلِكَ يُشَبَّهُ الفَرَسُ الكَثِيرُ الجَرْيِ بِالبَحْرِ ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلامُ فِي فَرَسٍ رَكِبَهُ(٨): (وَجَدْتُهُ بَحْراً) ، وَلِهَذَا يُقَالُ لَهُ: اسْكُوبٌ.» (٩)

---

(١) ينظر جمهرة الأمثال (٤٨٨/١) ، ومجمع الأمثال (٢٨٩/١) ، والمستقصي (١٠٥/٢).

(٢) ينظر التخمير (٢٤٣/٢) ، والإقليد (٩٣١/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٩٥ - ٩٩٦).

(٣) ينظر الصحاح (فشح) (٣٩١/١).

(٤) ينظر التخمير (٢٤٤/٢).

(٥) صدره:

⊛ أولى فأولى يا مرأ قيس بعدما ⊛

وهو لمقعاس العائذي في المفضليات (٣٠٦) ، والخصائص (٣٠٦/٢) ، واللسان (خصف) (٢٧/٩).

(٦) ينظر الصحاح (خصف) (١٣٥١/٤).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) ينظر الحديث في البخاري كتاب الجهاد والسير ، باب الشجاعة في الحرب والجبن ، حيث رقم (٢٨٢٠) (٢٧٥/٣) ، ومسلم كتاب الفضائل ، باب شجاعة النبي صلى الله عليه وسلم وتقدمه في الحرب (٩٧/١٥) ، وأخرجه ابن ماجة في السنن (٣٤٥/٣) ، رقم الحديث (٢٧٧٢) ، كتاب الجهاد.

(٩) ينظر التخمير (٢٤٤/٢) ، والإقليد (٩٣١/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٩٦).

تخ(١): «كَحَلَ - بِفَتْحِ الكَافِ وَسُكُونِ الحَاءِ المُهْمَلَةِ -: هُمَا بَقَرَتَانِ تَنَاطَحَتَا فَمَاتَتَا جَمِيْعاً ، وَيُقَالُ(٢): ذَبَحَتْ إِحْدَاهُمَا فَذُبِحَتْ بِهَا الأُخْرَى ، يُضْرَبُ لِكُلِّ مُسْتَوِيْيَنِ.»

(٣){« وَيُقَالُ: كَانَ كَثِيْرُ(٤) بنُ شِهَابِ الحَارِثيّ ضَرَبَ عَبْدَ اللهِ(٥) بنَ الحَجّاجِ بِالرَّي ، فَلَمَّا عُزِلَ كَثِيْرُ أَقَادَ مِنْهُ عَبْدُ اللهِ فَهَتَمَ فَاهُ ، وَقَالَ(٦):

بَاعَتْ عَرَارِ بِكَحْلَ فِيْمَا بَيْنَنَا وَالحَقُّ يَعْرِفُهُ ذَوُو الأَلْبَابِ»}(٧)

تخ(٨): « "حَمَّرَ"(٩) تَكَلَّمَ بِلُغَةِ حِمْيَر ، وَهَذَا كَمَا يُقَالُ [فِي المَثَلِ](١٠) الأَعْجَمِيِّ(١١): "مَنْ دَخَلَ قَرْيَةَ الغُور تَغَاوَرَ"» ، وَأَصْلُ المَثَلِ مَا ذَكَرَهُ الأَصْمَعِيُّ: أَنَّ عَرَبِيّاً دَخَلَ مَلَكاً(١٢) مِنْ حِمْيَرَ ، وَاللُّغَةُ بَيْنَهُمْ مُتَغَايِرَةٌ ، وَمَثَل بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ: ثِبْ

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٤٤).

(٢) في "ع" (وقيل).

(٣) ينظر مجمع الأمثال (١/٩١ - ٩٢).

(٤) هو كثير بن شهاب بن الحصين بن ذي الغصة بن يزيد بن شداد الحارثي ، والي الري من قبل المغيرة بن شعبة خليفة معاوية على الكوفة ، وكان عبد الله بن الحجاج معه ، فأغار الناس على الديلم ، فأصاب عبد الله بن الحجاج رجلاً منهم ، فأخذ سلبه ، فانتزعه منه كثير ، وأمر بضربه مائة سوط ، فضرب وحبس ، فلما عزل كثير وقدم الكوفة كمن له عبد الله فهتم أسنانه، تنظر ترجمته في الأغاني (١٣/١٦٦ - ١٦٧).

(٥) هو عبد الله بن الحجاج بن محصن بن جندب المازني الثعلبي الغطفاني ، شاعر ، شجاع فاتك، من فرسان مضر ، كان ممن خرج على عبد الله بن مروان في العصر الأموي ، فصحب نجدة ابن عامر الحنفي ، ثم صحب عبد الله بن الزبير ، ولما قتل ابن الزبير دخل أبو الأقرع متنكراً على عبد الملك ، وأنشده شعراً ، فأمنه ، له شعر جيد ، وأخباره غريبة ، توفى سنة ٩٠هـ ، تنظر أخباره في الأغاني (١٣/١٥٩) وما بعدها ، وتهذيب ابن عساكر (٧/٣٤٨) ، والمحبر ص (٢١٣) ، والأعلام (٤/٧٨).

(٦) هو لعبد الله بن الحجاج الثعلبي في مجمع الأمثال (١/٩١ - ٩٢) ، والمستقصي (٢/٣).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) ينظر التخمير (٢/٢٤٤).

(٩) ينظر المستقصي (٢/٣٥٥).

(١٠) إضافة يقتضيها السياق وهي من التخمير.

(١١) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٩٩٧).

(١٢) أي: على ملك من ملوك حمير.

{أَيْ: اقْعُدْ}(١) وظَنَّهُ محمولاً عَلَى لُغَتِهِ ، فَوَثَبَ حَتَّى رَجَمْتَهُ الوَثْبَةُ ، ومَعْنَاهُ الحِمْيَرِيّ: اجْلِسْ ، فَقَالَ الأَمِيْرُ ذَلِكَ(٢).

{وقَدْ مَرَّ بِي فِي حَاشِيَةِ أَسَاسِ البَلاَغَةِ هَذَانِ البَيْتَانِ(٣):

يُكَاشِفُنِي العَدَوَاةَ كُلُّ خَلْفٍ   أُوَارِي فِي عَدَاوَتِهِ أُوَارِي
أُحَامِقُهُ وَغَيْرُ الحُمْقِ دِيْنِي   ولَكِنِّي أُحَمِّرُ فِي ظَفَارِ

"أُوَارِي" أَيْ: أَسْتُرُ ، وَ"الأُوَارِيْ" فِي القَافِيَةِ: العُطَاشُ(٤)}(١).

صح(٥): « و"الْجَزْعُ": خَرَزَةٌ(٦) يَمَانٍ. و"الْمَلْعُ": السَّيْرُ الخَفِيْفُ» ، سُمِّيَتْ الهَضْبَةُ بِذَلِكَ لأَنَّ مَنْ انْحَدَرَ عَنْهَا أَسْرَعَ ، وَالأُخْرَى مِنَ المَنْعِ ، لَعَلَّهَا سُمِّيَتْ بِهِ أَيْضاً ، لأَنَّ مَنْ يُرِيْدَ أَنْ يَعْلُوهَا مَنَعَتْهُ لِعُلُوِّهَا(٧).

تخ(٨): « "وَبَارِ": أَرْضٌ عَادِيَّةٌ(٩) ، واشْتِقَاقُهَا مِنْ: وَبَرَتْ الأَرْنَبُ تَوبِيْراً ، وَوَبَرَتْ إِذَا عَفَتْ أَثَرَهَا وَأَخْفَتْهُ بِمَشْيِهَا فِي الحُزُونَةِ ، فَكَأَنَّهَا فِي مُنْخَفَضٍ مِنَ الأَرْضِ.

كَمَا أَنَّ "**شَرَافِ**" سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِظُهُورِهَا ، فَكَأَنَّهَا عَلَى شَرَفٍ مِنَ الأَرْضِ.

قَالَ(١٠): وَ"**لَصَافِ**" مِنْ مَنَازِلِ بَنِي تَمِيْمٍ ، قَالَ قَائِلُهُمْ(١١):

---

(١) ساقط من "ع".

(٢) ينظر الإقليد (٢/٩٣١ - ٩٣٢).

(٣) لم أجدهما في أساس البلاغة ، وهما من شواهد الموصل في شرح المفصل ص (٩٩٧).

(٤) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (٩٩٧).

(٥) ينظر الصحاح (جزع) (٣/١١٩٦) ، (ملع) (٣/١٢٨٦).

(٦) في "ع" (خرز).

(٧) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٩٧) ، والتخمير (٢/٢٤٤).

(٨) ينظر التخمير (٢/٢٤٤).

(٩) أي: لعاد.

(١٠) القول لصاحب التخمير في تخ ، وهو متتابع.

(١١) الشاهد لأبي المهوش الأسدي في تهذيب إصلاح المنطق (٢/٤٠) ، وسمط اللآلي (٨٥٩) ، والوحشيات (٢١٨) ، واللسان (حمر) (٤/٢١٤) ، و(لصف) (٩/٣١٦) ، وخزانة الأدب (٦/٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤) ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص (١٧٨) ، والاشتقاق ص (٢٢٤)، وشرح ابن يعيش (٤/٦٣).

قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُكُمْ أُسُوْدَ خَفِيَّةٍ فَإِذَا لَصَافِ تَبِيْضُ فِيْهَا الحُمَّرُ(٣)

وَاشْتِقَاقُهَا مِنْ: لَصَفَ لَونُهُ ، إِذَا بَرَقَ» ، كَذَلِكَ(٤) ذَكَرَهُ فِي حَوَاشِي(٥) الكِتَابِ.

---

(٣) كتب في الأصل تحت قوله: (الحُمَّرُ) عبارة (نوع من الطير) ، وهو تفسير لمعنى (الحُمَّرُ).

(٤) في "ع" (كذا).

(٥) ينظر حاشية المفصل للزمخشري (٤٠/أ) وينظر النص في التخمير (٢/٢٤٥) ، والموصل في شرح المفصل (٩٩٧ – ٩٩٨).

[بناؤه وإعرابه]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

« **فصل :**

وَالبِنَاءُ فِي المَعْدُولَةِ لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ ، وَبَنُو تَمِيمٍ يُعْرِبُونَهَا[1] ، وَيَمْنَعُونَهَا الصَّرْفَ ، إِلاَّ مَا كَانَ آخِرُهُ رَاءً ، كَقَوْلِهِمْ: "حَضَارِ" لأَحَدِ المُحْلِفَيْنِ ، وَ"جَعَارِ" ، فَإِنَّهُمْ يُوَافِقُونَ فِيْهِ الحِجَازِيِّيْنَ ، إِلاَّ القَلِيْلَ مِنْهُمْ كَقَوْلِهِ[2]:

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

بِالرَّفْعِ.» [3]

{**قُلْتُ**: قَدْ أَطْلَقَ الشَّيْخُ هُنَا البِنَاءَ فِي أَنْوَاعِ هَذَا البِنَاءِ وَهُو "فَعَالِ" ، وَذَكَرَ صَاحِبُ **شع** فِي شَرْحِ مُقَدِّمَتِهِ[4]: « أَنَّ البِنَاءَ فِي الثَّلاَثَةِ مِنْ هَذَا البَابِ بِاتِّفَاقٍ مِنَ العَرَبِ ، وَهِيَ: نَزَالِ ، وَبِمَعْنَى المَصْدَرِ كَـ"فَجَارِ" ، وَفِي مَعْنَى الوَصْفِ كَـ"فَسَاقِ"، وَالمُخْتَلِفُ مَا كَانَ عَلَماً كَـ"حَذَامِ" ، فَاعْرِفْهُ»}[5].

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ[6]: « يَجِبُ أَنْ يَكُونَ المَعْدُولُ مِثْلَ المَعْدُولِ عَنْهُ ، تَعْرِيْفاً وَتَنْكِيْراً ، كَمُثَنَّى وَاثْنَيْنِ ، وَعُمَرَ وَعَامِرٍ» ، فَاعْرِفْهُ.

---

[1] في المطبوع (يعرفونها).

[2] البيت للأعشى في ديوانه ص (٧٣) ، والكتاب (٢٧٩/٣) ، والأصول (٨٩/٢) ، والموجز في النحو ص (٧٢) ، وشرح أبيات الكتاب (١٦٦/٢) ، والأمالي الشجرية (٣٦١/٢) ، وشرح ابن يعيش (٦٤/٤ - ٦٥) ، واللسان (وبر) (٢٧٣/٥) ، والمقاصد النحوية (٣٥٨/٤) ، وشرح الأشموني (٢٦٩/٣) ، وبلا نسبة في المخصص (٦٧/١٧) ، والمقتضب (٥٠/٣ ، ٣٧٦) ، والمرتجل (٩٥) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (١٠٣) ، وشرح شذور الذهب (٩٧) ، وشرح التصريح (٢٢٥/٢) ، وأمالي ابن الحاجب (٣٦٤/١) ، والمقرب لابن عصفور (٢٨٢/١).

[3] المفصل ص (١٩٣).

[4] ينظر المقدمة الكافية (٧٤٨/٣ - ٧٤٩) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (٩٩٨).

[5] ساقط من "ع".

[6] ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٦/ب).

تخ(١): « إِنَّمَا وَافَقَ بَنُو تَمِيمٍ الحِجَازِيِّينَ(٢) لأَنَّ الرَّاءَ أَشَدُّ مُنَاسَبَةً لِلْكَسْرَةِ مِن سَائِرِ الحُرُوفِ ، وَلِذَلِكَ تَرَى الأَلْثَغَ يُخْرِجُ الرَّاءَ يَاءً ، وَمِنْ ثَمَّ تُمَالُ مَعَ الرَّاءِ المَكْسُورَةِ الفَتْحَةُ ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: مِنَ الكِبَرِ(٣) وَالصِّغَرِ ، وَلِهَذَا تَغْلِبُ الرَّاءُ المَكْسُورَةُ الحُرُوفَ المُسْتَعْلِيَةَ ، وَلاَ كَذَلِكَ سَائِرُ الحُرُوفِ» ، فَاعْرِفْهُ.

قِيلَ: مِنْ مُخْتَارِ بَنِي تَمِيمٍ الإِمَالَةُ ، وَضَمُّ الرَّاءِ يَمْنَعُ عَنْهَا ، وَالمَكْسُورَةُ تُحَسِّنُهَا ، فَأَحَبُّوا البِنَاءَ عَلَى الكَسْرَةِ ؛ لأَنَّ اسْتِمْرَارَ هَذِهِ الحَرَكَةِ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ تَسْتَلْزِمُ البِنَاءَ ، وَهَذَا هُوَ المَعْنَى الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ فِي **شع**(٤) ، حَيْثُ قَالَ: « الإِمَالَةُ مَقْصُودَةٌ فِي لُغَتِهِمْ ، وَلاَ تَحْصُلُ إِلاَّ بِالكَسْرَةِ ، وَالكَسْرَةُ لاَ تَحْصُلُ إِلاَّ بِتَقْدِيرِ عِلَّةِ البِنَاءِ ، فَكَانَ تَقْدِيرُ عِلَّتِهِ أَوْلَى(٥).»

قُلْتُ: اللُّغَةُ الحِجَازِيَّةُ مَنْظُورٌ فِيهَا إِلَى السَّبَبِ المُوجِبِ لِلبِنَاءِ ، وَذَلِكَ إِمَّا وُقُوعُهُ مَوْقِعَ الحَرْفِ ، أَوْ مَوْقِعَ الفِعْلِ ، أَوْ تَضَمُّنِهِ مَعْنَيَيْهِمَا ، وَبِهَذَا(٦) الاعْتِبَارِ يَخْرُجُ المَعْدُولُ عَنْ / سَنَنِ الأَسْمَاءِ. [١٨٤/أ]

وَالتَّمِيمِيَّةُ مَنْظُورٌ فِيهَا إِلَى المَعْنَى المُقْتَضِي لِلإِعْرَابِ ، وَهُوَ الاسْمِيَّةُ ، إِذْ الأَصْلُ فِي الأَسْمَاءِ الإِعْرَابُ ، وَالبِنَاءُ شَيْءٌ طَارٍ عَلَيْهَا ، فَتَغَلَّبَ الأَصِيلُ عَلَى الطَّارِئِ الدَّخِيلِ.

وَمَمْنُوعُ الصَّرْفِ مُعْرَبٌ ؛ بِدَلِيلِ إِطْلاَقِ اسْمِ المُتَمَكِّنِ عَلَيْهِ ، إِلاَّ مَا فِي آخِرِهِ الرَّاءُ ، فَإِنَّهُ حَرْفٌ مُسْتَثْقَلٌ ؛ لِكَوْنِهِ فِي مَخْرَجِهِ كَالمُكَرَّرِ ، وَلِذَلِكَ كَثُرَ فِيهِ اللَّثَغُ ، فَاخْتِيرَ فِيهِ البِنَاءُ ؛ لأَنَّهُ أَخَفُّ ؛ لأَنَّ سُلُوكَ طَرِيقَةٍ أَسْهَلُ مِنْ {سُلُوكِ}(٧) طَرَائِقَ قِدَداً؛ لاعْتِيَادِ السَّالِكِ عَلَى وَجْهَةٍ أَبَداً(٨).

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٤٦).

(٢) ينظر هذه المسألة في الكتاب (٣/٢٧٧ – ٢٧٨) ، وشرح ابن يعيش (٤/٦٤) ، وشرح الرضي (٣/١١٦) ، والنحو والصرف بين الحجازيين والتميميين ص (١٤١) وما بعدها.

(٣) في "ع" (من الصغر والكبر).

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠١).

(٥) أي: تقدير علة البناء أولى من تقدير علة منع الصرف.

(٦) في "ع" (وهذا).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) ينظر النص في المقاليد (٢٧١/ب) ، والموصل في شرح المفصل ص (٩٩٩ – ١٠٠٠).

قَالَ صَاحِبُ[١] الكِتَابِ: "حَضَارِ" وَالوَزْنُ[٢]: « كَوْكَبَانِ يَطْلُعَانِ قَبْلَ سُهَيْلٍ ، وَهُمَا المُحَلِّفَانِ ، يَتَحَالَفُ بِهِمَا العَرَبُ ، فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ فِي أَحَدِهِمَا: إِنَّهُ سُهَيْلٌ ، وَيَحْلِفُ بِهِ ، ويَحْلِفُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ.

وَالبَيْتُ للأَعْشَى ، وَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ ذَلكَ القَلِيْلِ.

فَإِنْ سَأَلْتَ: لَعَلَّ تَحْوِيْلَهُ مُعْرَباً لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ؟.

أَجَبْتُ: ذَكَرَ الشَّيْخُ[٣] -رَحِمَهُ اللهُ- أَنَّ ضَرُورَةَ الشِّعْرِ لاَ تُجِيْزُ إِعْرَابَ المَبْنِيِّ.

وَمَا بَعْدَ البَيْتِ[٤]:

وَحَلَّ بِالحَيِّ مِنْ جَدِيْسٍ   يَوْمٌ مِنْ الشَّرِّ مُسْتَطَارُ
وَأَهْلُ جَوٍّ أَتَتْ عَلَيْهِمْ   فَأَفْسَدَتْ عَيْشَهُمْ فَبَارُوا
وَقَبْلَهُمْ غَالَتِ المَنَايَا   طَمْساً فَلَمْ يُنَجِهِمْ حِذَارُ
بَادُوا كَمَا بَادَ أَوَّلُهُمْ   عَفَا عَلَى إِثْرِهِمْ قُدَارُ

زَعَمَ ابْنُ[٥] إِسْحَاقَ أَنَّ أَمِيمَ بنَ لاَوذِ بنِ سَامِ بنِ نُوحٍ نَزَلُوا "وَبَارِ" ، فَكَثَرُوا وَرَبَلُوا ، ثُمَّ عَصَوا ، فَأَصَابَتْهُمْ مِن اللهِ نِقْمَةٌ فَهَلَكُوا ، وبَقِيَتْ مِنْهُمْ بَقِيَّةٌ يُقَالُ لَهُمْ النَّسْنَاسُ ، لِلرَّجُلِ مِنْهُمْ يَدٌ وَرِجْلٌ مِنْ شِقٍّ وَاحِدٍ ، يَنْقُرُون نَقْرَ الظِّبَاءِ.

وَ"وَبَارِ"[٦]: بِلاَدٌ لاَ يَطَأُهَا أَحَدٌ مِنْ الإِنْسِ لِمَا فِيْهَا مِنْ حِسِّ الجِنِّ ، وَهِي فِيْمَا يَزْعُمُونَ أَكْثَرُ أَرْضِ اللهِ نَخْلاً وَشَجَراً. وَحُكِيَ أَنَّ رَجُلاً وَقَفَ فِي الجَاهِلِيَّةِ بِعُكَاظَ عَلَى بَعِيْرٍ مِثْلِ الشَّاةِ وَهُو يَقُولُ[٧]:

---

[١] المفصل ص (١٩٣).

[٢] ينظر التخمير (٢/٢٤٦ - ٢٤٧) ، وينظر النص في الإقليد (٢/٩٣٤) ، والموصل ص (١٠٠٠).

[٣] ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٦/ب).

[٤] ديوانه ص (٧٣) ، وردت الأبيات في الديوان غير متتالية ، وينظر اختلاف الرواية هنا.

[٥] هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلي بالولاء ، المدني ، من أقدم مؤرخي العرب ، من أهل المدينة ، وهو صاحب السيرة التي هذبها ابن هشام ، توفى سنة ١٥١هـ ، تنظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٩/٣٨) ، وتذكرة الحفاظ (١/١٦٣) ، ووفيات الأعيان (١/٤٨٣) ، وميزان الاعتدال (٣/٢١) ، وعيون الأثر (١/١٠).

[٦] وبار: أرض كانت من محال عاد بين رمال يبرين واليمن ، فلما هلكت عاد أَوْرَثَ الله ديارهم الجن ، ينظر معجم ما استعجم (٤/١٩٨) ، ومعجم البلدان (٥/٣٥٦ - ٣٥٨).

[٧] لم أتبين قائل هذا البيت ، وهو في التخمير (٢/٢٤٧) ، والمقاليد (٢٧١/ب).

(١)مَنْ يُعْطِنِي سِتّاً وَسِتِّيْنَ بَكرةً هِجَاناً وَأُدْماً أَهْدِهِ لِوَبَارِ

ثُمَّ ضَرَبَ بِعَيْرَهُ فَلَمَعَ بِهِ لَمْعَ البَرْقِ» - وَاللهُ أَعْلَمُ -.

تخ(٢): « الأَقْسَامُ الثَّلاثَةُ مُشَبَّهَةٌ بِـ"نَزَالِ" ، وَمَا هُوَ بِمَعْنَاهُ ، مُنْتَقِضٌ بِنَحْوِ: السَّحَابِ وَالظَّلاَمِ وَالغَمَامِ(٣) ، فَإِنَّ هَذِهِ المُشَابَهَةَ قَائِمَةٌ ، وَهِيَ مُعْرَبَةٌ.

قَالَ(٤): الوَجْهُ: الَّتِي بُنِيَتْ - وَهِيَ بِمَعْنَى المَصْدَرِ المَعْرِفَةِ - لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى اللاَّمِ ، وَأَمَّا الَّتِي بِمَعْنَى الأَمْرِ فَكَذَلِكَ ، لأَنَّ مَعْنَى "تَرَاكِ" وَ"دَرَاكِ": التَّرْكُ وَالدَّرْكُ ، وَهَذَا كَمَا يُقَامُ المَصْدَرُ المُعَرَّفُ بِاللاَّمِ مَقَامَ الأَمْرِ.»

تخ(٥): « "فَعَالِ" فِي وُجُوهِهَا مُؤَنَّثَةٌ إِلاَّ الَّتِي بِمَعْنَى الأَمْرِ ، ضَرُورَةَ أَنَّ الأَمْرَ مِمَّا لاَ مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْنِيْثِ ، فَكَذَا الجَارِي مَجْرَاهُ.

وَقَالَ(٤): "فَعَالِ " بِمَعْنَى الأَمْرِ قِيَاسٌ ، وَمَا كَانَ مِنْهُ مَصْدَراً فَالقِيَاسُ عَلَيْهِ بَاطِلٌ، وَأَمَّا مَا كَانَ صِفَةً فَإِنَّهُ لاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ عِنْدَ سِيْبَوَيهِ إِلاَّ مَا جَاءَ فِي البِنَاءِ خَاصَّةً، نَحْوُ: يَا خَبَاثِ ، وَيَا فَسَاقِ» ، فَاعْرِفْهُ.

---

(١) في "ع" (ومن) بالواو.

(٢) ينظر التخمير (٢/٢٤٧ – ٢٤٨).

(٣) في "ع" (والغلام) مكان (الغمام).

(٤) القول لصدر الأفاضل في التخمير.

(٥) ينظر التخمير (٢/٢٤٨ – ٢٤٩).

[أحكام هيهات]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــل** :

"هَيْهَاتَ" بِفَتْحِ التَّاءِ لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ ، وَبِكَسْرِهَا لُغَةُ أَسَدٍ وَتَمِيمٍ ، وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَضُمُّهَا ، وَقُرِئَ بِهِنَّ جَمِيعاً ، وَقَدْ تُنَوَّنُ عَلَى اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ ، وَقَالَ(١):

تَذَكَّرْتُ أَيَّاماً مَضَيْنَ مِنَ الصِّبَا فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتٍ إِلَيْكَ رُجُوعُهَا

وَقَدْ(٢) رُوِيَ قَوْلُهُ(٣):

⎈ هَيْهَاتُ مِنْ مُصْبَحِهَا هَيْهَاتِ ⎈

بِضَمِّ الأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِي.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَكِّنُهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا نُوناً ، وَقَدْ تُبْدَلُ هَاؤُهَا هَمْزَةً.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَيْهَاكَ ، وَأَيْهَانَ ، وَأَيْهَا ، وَقَالُوا: إِنَّ المَفْتُوحَةَ مُفْرَدَةٌ ، وَتَاؤُهَا لِلتَّأْنِيثِ ، مِثْلُهَا فِي غُرْفَةٍ وَظُلْمَةٍ ، وَلِذَلِكَ يَقْلِبُهَا الوَاقِفُ هَاءً ، فَيَقُولُ: هَيْهَاهُ ، وَأَلِفُهَا عَنْ يَاءٍ ، وَلِأَنَّ أَصْلَهَا هَيْهَيَةٌ ، مِنَ المُضَاعَفِ كَزَلْزَلَةٍ ، وَأَمَّا المَكْسُورَةُ فَجَمْعُ المَفْتُوحَةِ، وَأَصْلُهَا: هَيْهَيَاتٌ ، فَحُذِفَ اللَّامُ ، وَالوَقْفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ كَمُسْلِمَاتٍ.» (٤)

تخ(٥): « الأَغْلَبُ عَلَى الأَصْوَاتِ الأَمْرُ وَالنَّهْيُ ، إِلَّا "شَتَّانَ" وَ"هَيْهَاتَ" فَهُمَا قَدْ وَرَدَا فِي الخَبَرِ ، وَهُوَ لَا يَسْتَعْمِلُ اسْتِعْمَالَ "بَعُدَ" عَلَى الإِطْلَاقِ.

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٦): فَلَا يُقَالُ: هَيْهَاتَ مِنِّي زَيْدٌ ، بِمَعْنَى: بَعُدَ {مِنِّي}(٧) ، وَإِنَّهُ

---

(١) الشاهد للأحوص في ديوانه (١٩٢) ، واللسان (هيه) (١٣/٥٥٤) ، والزهرة ص (٣٤٨).

(٢) في المطبوع (وقد قرئ).

(٣) صدره:

⎈ يُصْبِحْنَ بِالقَفْرِ أَتَاديَّاتِ ⎈

وهو لحميد بن الأرقط في شرح ابن يعيش (٤/٦٦) ، واللسان (هيه) (١٣/٥٥٣) ، وبلا نسبة في التخمير (٢/٢٤٩) ، والإقليد (٢/٩٣٥).

(٤) المفصل ص (١٩٤ - ١٩٥).

(٥) ينظر التخمير (٢/٢٤٩ - ٢٥١).

(٦) ينظر شرح الجمل في النحو ص (٢١٤ - ٢١٥) ، والمقتصد (١/٥٧٥).

(٧) ساقط من "ع".

لاَ يَكَادُ يَجِيءُ إِلاَّ مُكَرَّراً ، قَالَ(١):

۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيْقُ وَأَهْلُهُ ۞

وَقَالَ تَعَالَى(٢): ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ ، بِكَسْرِ التَّاءِ قَرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرَ(٣)، وَبِضَمِّهَا قِرَاءَةُ الزُّهْرِيِّ(٤) ، وَبِضَمِّهَا مَعَ التَّنْوِيْنِ قِرَاءَةُ أَبِي(٥) حَيْوَةَ ، وَبِكَسْرِهَا مَعَ التَّنْوِيْن قِرَاءَةُ عِيْسَى(٦) بنِ عُمَرَ ، وَبِفَتْحِهَا مَعَ التَّنْوِيْنِ قِرَاءَةُ

---

(١) عجزه:

۞ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعقيق نُوَاصِلُه ۞

وهو لجرير في ديوانه (٥٧٥) ، والخصائص (٤٢/٣) ، ونقائض جرير والفرزدق (٦٦/٢) ، وإيضاح شواهد الإيضاح (١٩٢) ، وشرح ابن يعيش (٣٥/٤) ، والمقاصد النحوية (٧/٣) ، (٣١١/٤) ، وشرح التصريح (٣١٨/١) ، (١٩٩/٢) ، واللسان (هيه) (٥٥٣/١٣) ، وكتاب العين (٦٤/١) ، وشرح شواهد الإيضاح ص (١٤٣) ، والدرر (٣٢٤/٥) ، وبلا نسبة في معاني القرآن (٣٢٥/٢) ، والإيضاح العضدي (١٩١) ، ومقاييس اللغة (٦/٤) ، والصحاح (هيه) (٢٢٥٨) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (١٠٠١) ، وسمط اللآلي (٣٦٩) ، والمرتجل (٢٥٤) ، وشرح شذور الذهب (٤٠٢).

(٢) الآية (٣٦) من سورة المؤمنين.

(٣) هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني ، أبو جعفر ، أحد العشرة القراء ، تابعيٌّ مشهور ، كبير القدر والمكانة ، كان إمام أهل المدينة في القراءات ، توفى بها سنة ١٣٢هـ ، تنظر أخباره في وفيات الأعيان (٢٧٨/٢) ، وغاية النهاية (٣٨٢/٢) ، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٨٨/٥) ، والأعلام (١٨٦/٨). قراءته في معاني القرآن (٢٣٥/٢) ، ومختصر ابن خالويه ص (٩٧).

(٤) لعله عبد الله بن عمر الزهري ، وقد روى عن أبي زيد الأنصاري عن أبي عمرو بن العلاء ، ينظر غاية النهاية (٤٣٨/١).

(٥) هو سريح بن يزيد ، أبو حيوة الحضرمي الحمصي ، صاحب القراءة الشاذة ، ومقرئ الشام ، كان ثقة ، توفى سنة ٢٠٣هـ ، تنظر أخباره في غاية النهاية (٣٢٥/١) ، وتنظر قراءته في المحتسب (٩٠/٢) ، وزاد المسير (٤٧١/٥).

(٦) سبق ذكره وتنظر قراءته في معاني القرآن للفراء (٢٥٧/٢) ، وإعراب القرآن للنحاس (٤١٨/٢) ، والمحتسب (٩٠/٢).

الأَعْرَجِ(١) ، وبِضَمِّ الأَوَّلِ وكَسْرِ الثَّانِي قِرَاءةُ قَعْنَبٍ (٢) ، وبِتَسْكِيْنِهَا قِرَاءةُ عِيْسَى(٣) الهَمْدَانِي.»

وَفِي الكَشَّافِ(٤): « **فَإِنْ قُلْتَ:** ﴿ مَا تُوعَدُونَ ﴾ هُو(٥) المُسْتَبْعَدُ ، وَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يَرْتَفِعَ بِـ﴿ هَيْهَاتَ ﴾ ، كَمَا ارْتَفَعَ "العَقِيْقُ" فِي البَيْتِ ، فَمَا هَذِهِ اللاَّمُ؟.

قُلْتُ: قَالَ الزَّجَّاجِ(٦) فِي تَفْسِيْرِهِ: "البُعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ ، أَوْ بُعْدٌ لِمَا تُوعَدُونَ فِيْمَنْ نَوَّنَ ، فَنَزَّلَهُ مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ".

وَفِي وَجْهٌ آخَرُ: وَهُو أَنْ يَكُونَ اللاَّمُ لبَيَانِ المُسْتَبْعَدِ ، مِمَّا(٧) هُوَ بَعْدَ التَّصْوِيْتِ بِكَلِمَةِ الاسْتِبْعَادِ ، كَمَا جَاءَتْ اللاَّمُ فِي(٨): ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ لِبَيَانِ المهيَّتِ بِهِ.»

قُلْتُ: ورَأَيْتُ فِي / حَاشِيَةِ هَذَا(٩) المَوْضعِ بِخَطِّ فَخْرِ المَشَايِخِ(١٠): « وَعَلَى [١٨٤/ب] الوَجْهِ الثَّانِي: فَاعِلُ ﴿ هَيْهَاتَ ﴾ مُضْمَرٌ مُبْهَمٌ فُسِّرَ بِـ﴿ مَا تُوعَدُونَ ﴾ ، وَاللاَّمُ لِلْبَيَانِ ، ونَظِيْرُ إِضْمَارِ هَذَا المُبْهَمِ إِضْمَارُهُ فِي نَحْو: رُبَّه رَجُلاً ، ونِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ.»

---

(١) هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، مولى بني هاشم ، أبو داود ، أدرك الصحابي الجليل أبو هريرة وروى عنه ، توفى بالإسكندرية سنة ١١٧هـ ، ترجمته في غاية النهاية (٣٨١/١) ، ونزهة الالباء (٢٤) ، وقراءته في زاد المسير (٤٧١/٥) ، وهي قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٢) هو قعنب بن أبي قعنب البصري ، أبو السمال ، له اختيار شاذ في القراءة عن العامة ، تنظر ترجمته في غاية النهاية (٤٧/٢) ، وقراءته في المحتسب (٩٠/٢).

(٣) هو عيسى بن عمر الهمداني الكوفي ، مقرئ الكوفة في عصره ، بعد الإمام حمزة ، توفى سنة ١٥٦هـ ، تنظر ترجمته في غاية النهاية (٦١٢/١) ، وقراءته في المحتسب (٩٠/٢).

(٤) ينظر الكشاف (٣٢/٣).

(٥) في "ع" (هنا).

(٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه (١٢/٤ - ١٣).

(٧) في "ع" (ما هو).

(٨) الآية (٢٣) من سورة يوسف.

(٩) في "ع" (في هذا).

(١٠) ينظر قوله في المقاليد (٢٧١/ب) ، (٢٧٢/أ).

{وَرَأَيْتُ فِي الغَرِيْبَيْنِ(١) : « هَيْهَاتَ لما قُلتَ ، أَيْ: البُعْدُ لِقَوْلِكَ ، وَبِدُون اللاَّمِ أَيْ: البعيد مَا قُلْتَ»}(٢).

(٣)« وَالوَاقِفُ يَقْلِبُهَا هَاءً عِنْدَ الكِسَائِي وَالبَصْرِيِّيْنَ ، وَأَمَّا عِنْدَ الفَرَّاءِ وَأَصْحَابِهِ فَالوَقْفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ(٤) ؛ لأَنَّ مَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ التَّاءِ فِي "بِنْت" وَ"هِنْت".» قَبْلَهُ(٥):

❀ **يُصْبِحْنَ فِي القَفْرِ أَتَاوِيَّات** ❀

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٦): « يَصِفُ إِبِلاً ، أَيْ: بَعُدَتْ مِنْ مَوْضِعِ إِصْبَاحِهَا» ، وَالأَتَاوِيُّ: الغَرِيْبُ.

وَ"أَيْهَاكَ" وَأَخَوَاتُهُ قُلِبَ فِيْهَا الهَاءُ هَمْزَةً لِتَقَارُبِهِمَا مَخْرَجاً ، قَالَ عَمْرُو(٧) بنُ أَحْمَرَ البَاهِلِيّ:

أَيْهَاتَ حَيٌّ غَدَوا مِن نَجْرَ مَنْهَلُهُمْ   حِسْيٌ بِنَجْرَانَ صَاحَ الدِّيْكُ فَاحْتَمَلُوا(٨)

"نَجْر"(٩): أَرْضُ مَكَّةَ وَالمَدِيْنَةِ ، وَ"حِسْي"(١٠) : أَرْضٌ تَنْشُفُ المَاءَ.

---

(١) ينظر الغريبين (هيه) (٦/١٩٥٩).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر التخمير (٢/٢٥١).

(٤) تنظر هذه المسألة في شرح ابن يعيش (٤/٦٧) ، واللسان (هيه) (١٣/٥٥٥).

(٥) ينظر شرح ابن يعيش (٤/٦٦).

(٦) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٦/ب).

(٧) في الأصل و"ع" (عمر) والصواب ما أثبته ، وهو عمرو بن أحمر بن العمرو الباهلي ، أبو الخطاب ، شاعر مخضرم ، كان من شعراء الجاهلية والإسلام ، غزا مغازي في الروم ، وأصيبت إحدى عينيه ، له مدائح في عمر وعثمان وعلي وخالد بن الوليد ، لم يلق أبا بكر ، هجا يزيد بن معاوية فطلبه ففر منه ، توفى سنة ٦٥هـ ، تنظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء (٢/٥٧١) ، والأغاني (٨/٢٣٢) ، وسمط اللآلي (٣٠٧) ، والمؤتلف والمختلف ص (٣٧) ، ومعجم الشعراء (٢١٤) ، وشرح الحماسة للتبريزي (٤/١٢٠) ، وخزانة الأدب (٦/٢٥٧) ، والأعلام (٥/٧٢ - ٧٣).

(٨) لم أتمكن من الحصول على ديوان عمرو بن أحمر ، والبيت في المقاليد (٢٧٢/أ) ، ويظهر أنه نقله عن المقتبس.

(٩) ينظر الصحاح (نجر) (٢/٨٢٣).

(١٠) ينظر الصحاح (حسا) (٦/٢٣١٣).

وَقَالَ رَضِيُّ الأَئِمَّةِ الطَّبَّاخِيُّ: أَنْشَدَنَا صَاحِبُ الكِتَابِ:

وَمِنْ دُونِي الأَغْيَارُ وَالقِمْعُ كُلُّهُ   وَكِتْمَانُ أَيْهَا مَا لَشَتَّ(١) وَأَبْعَدَا(٢)

حم: قِيلَ(٣): "الهَيْتُ" اسْمٌ لِرَجُلٍ(٤)، يُقَالُ لَهُ عِنْدَ الإِبْعَادِ: هَيْه، وَ"هَيْتَ": اسْمُ صَوْتِ الإِبْعَادِ؛ سُمِّيَ بِهِ المُبَعَّدُ كَمَا قُلْنَا فِي "عَدَس". فَـ"هَيْهْ" ثُلَاثِيٌّ، وَالـ"هَيْهَيَةُ" رُبَاعِيٌّ، كَزَلْزَلَة، فَهُوَ بَعْدَ التَّخْفِيفِ كَسَلِسٍ وَسَلْسَلَ، وَقَلِقٍ وَقَلْقَلَ.

وَقَالُوا: "هَيْهَاتَ" اسْمٌ مُفْرَدٌ وُضِعَ لِقَوْلِهِمْ: بَعُدَ، وَأَمَّا المَكْسُورَةُ مُنَوَّنَةً، أَوْ غَيْرُ مُنَوَّنَةٍ فَجَمْعٌ، وَأَصْلُهُ: هَيْهَا ات، فَخُفِّفَ بِحَذْفِ الأَلِفِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ، كَمَا حُذِفَ اليَاءُ مِنْ "الَّذِي" فِي تَثْنِيَتِهِ، وَأَلِفُ "ذَا" فِي "اللَّذَانِ" وَ"ذَانِ"(٥)، فَمَنْ نَوَّنَ نَكَّرَ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: بُعْداً بُعْداً، وَمَنْ لَمْ يُنَوِّنْ عَرَّفَ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: البُعْدَ البُعْدَ، وَمَنْ فَتَحَ وَقَفَ بِالهَاءِ، كَتَاءِ "صَلَاةٍ"، وَمَنْ كَسَرَ كَتَبَهَا بِالتَّاءِ، كَتَاءِ "مُسْلِمَاتٍ"، {فَاعْرِفْهُ}(٦).

حم: قَالَ صَاحِبُ(٧) الكِتَابِ: « "هَيْهَاتِ" إِذَا كَانَ جَمْعاً فَإِنَّهُ يَكُونُ أَشَدَّ إِبْعَاداً مِنَ المُفْرَدِ؛ لِتَنَاوُلِهِ أَنْوَاعَ البُعْدِ». وَقَالَ: "هَيْهَاتَ" وَزْنُهُ فَعْلَال، وَحُذِفَ مِنْهُ اللَّامُ الثَّانِيَةُ فِي الجَمْعِ.

وَقَالَ(٧) أَيْضاً: « إِنْ قِيلَ: مَا الاسْمُ الَّذِي يَكُونُ تَاؤُهُ مَفْتُوحاً فِي المُفْرَدِ وَمَكْسُوراً فِي الجَمْعِ؟ قِيلَ: هَيْهَاتَ، وَهُوَ مِنْ صِيَغِ التَّصْرِيفِيِّينَ»، {فَاعْرِفْهُ}(٦).

قُلْتُ: إِذَا أُرِيدَ بِهَا المُفْرَدُ فَحَقُّهَا أَنْ تُكْتَبَ بِالتَّاءِ المَدَوَّرَةِ، كَمَا فِي نَحْوِ: الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الخَطِّ عَلَى الوَقْفِ، وَالوَقْفَ(٨) عَلَيْهَا بِالهَاءِ، وَهِيَ فِي الكِتَابَةِ

---

(١) في "ع" (ما أشت).

(٢) لم أتبين قائله فيما اطلعت عليه من المصادر.

(٣) ينظر الصحاح (هيه) (٢٢٥٨)، واللسان (هيه) (٥٥٢/١٣ – ٥٥٥).

(٤) في "ع" (اسم رجل).

(٥) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (١٠٠٣).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٦/ب).

(٨) ينظر اختلاف القراء في الوقف على "هيهات" في إتحاف فضلاء البشر ص (١٠٤)، والتيسير ص (٦٠)، والنشر (١٣١/١).

مُدَوَّرَةٌ ، كَمَا هُو المَعْرُوفُ ، فِي نَحْو(١): حَيَاةِ وَدوَاةِ ، ولَكِنَّهُ فِي كِتَابَتِهَا مَطوَّلَةٌ ، عَلَى مَا هُوَ المُتَعَارَفُ اُتْبِعَ فِيْهَا خَطُّ الإِمَامِ(٢) ، وَهِي سُنَّةٌ لِلسَّلَفِ مُتَّبَعَةٌ ، كَمَا فِي كَثِيْرٍ مِنْ كَلِمَاتِ العَرَبِيَّةِ(٣).

قَوْلُهُ: "**أَصْلُهُ: هَيْهَات فَحُذِفَ**(٤) **اللاَّمُ**" إِنَّمَا فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ مِثْلُهُ: مُصْطَفَاة وَمُصْطَفَيَات مَثَلاً - طَلَباً لِلتَّخْفِيْفِ ، وَخصَّ بِهِ ؛ لأَنَّهُ مِنْ الأَدوَاتِ الكَثِيْرَةِ الاسْتِعْمَالِ.

[**شح**(٥)](٦): « الحَقُّ أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَاتَ(٧) لُغَاتٌ غَيْرُ مَنْظُورٍ فِي نَسَبِهَا ، إِلاَّ أَنَّهُمْ لمَّا رَأَوْهَا مَفْتُوحَةً تَارَةً وَمَكْسُورَةً أُخْرَى ، وَتُقْلَبُ تَارَةً وَتَثْبُتُ أُخْرَى شَبَّهُوهَا فِي المَوْضِعَيْنِ بِمَا يُضَاهِيْهَا ، فَقَالُوا: مَا قَالُوا(٨) ، وَذَلِكَ كُلُّهُ تَعَسُّفٌ لاَ حَاجَةَ بِنَا إِلَيْهِ.»

---

(١) في "ع" (وفي نحو).

(٢) هو يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني ، تابعي مشهور ، كبير القدر ، أحد القراء العشرة ، وكان إمام أهل المدينة ، وتوفى بها سنة ١٢٠هـ ، ترجمته في غاية النهاية (٣٨٢/٢) ، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٨٨/٥) ، ووفيات الأعيان (٢٧٨/٢) ، والأعلام (١٨٦/٨).

(٣) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (١٠٠٣).

(٤) في الأصل (بحذف) وما أثبته من "ع" والمطبوع.

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٢/١).

(٦) مضاف من "ع".

(٧) في "ع" (هذه كاللغات).

(٨) أي: من أن المفتوحة أصل "هيهة" ، والمكسورة أصلها "هَيْهَيَات".

["شتّان" ومعناها]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

« فصـــــل :

المَعْنَى فِي "شَتَّانَ": تَبَايُنُ الشَّيْئَيْنِ فِي بَعْضِ المَعَانِي وَالأَحْوَالِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الفُصَحَاءُ: شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وَشَتَّانَ مَا زَيْدٌ وَعَمْرٌو.

وَقَالَ(١):

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

وَقَالَ(٢):

شَتَّانَ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمْ
وَالمَشْرَبُ البَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمْ

وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ(٣):

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيْدَيْنِ فِي(٤) النَّدَى يَزِيْدِ سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّ ابْنِ حَاتِمِ

فَقَدْ أَبَاهُ الأَصْمَعِيُّ ، وَلَمْ يَسْتَبْعِدْهُ بَعْضُ العُلَمَاءِ عَنِ القِيَاسِ.» (٥)

تخ(٦): « "شَتَّانَ" مِنَ الشَّتِّ ، وَهُو التَّفَرُّقُ وَالتَّبَاعُدُ» ، كَأَنَّهُ قَالَ: تَشَتَّتَ عَدَلُوا عَنْ صِيْغَةِ الفِعْلِ إِلَى هَذِهِ الصِّيْغَةِ لِغَرَضٍ ، وَهُو المُبَالَغَةُ ؛ لأَنَّ العُدُولَ عَنْ لَفْظٍ إِلَى

---

(١) الشاهد للأعشى في ديوانه (٩٦) ، وأدب الكتاب (٤٠٣) ، وإصلاح المنطق (٢٨٢) ، وشرح ابن يعيش (٣٧/٤) ، وشرح شواهد المغني (٩٠٦/٢) ، واللسان (شتت) (٤٩/٢) ، وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة (٢٣٢) ، والمقرب (١٣٣/١) ، وشرح شذور الذهب (٤٠٣).

(٢) البيتان للقيط بن زرارة في المقتضب (٣٠٥/٤) ، ومجاز القرآن (٤٠٤/١) ، والأغاني (١٣٥/١١) ، والتصحيف والتحريف (٨٢) ، واللسان (دوم) (٢١٥/١٢) ، وخزانة الأدب (٢٨٤/٤) ، وهو لحاجب بن زرارة في التنبيهات ص (٨٥) ، وجمهرة اللغة ص (٤٦٨) ، وأساس البلاغة (دوم) (١٩٩) ، وبلا نسبة في المخصص (٨٥/١٤) ، وشرح ابن يعيش (٣٧/٤ ، ٦٨) ، والجيم (٢٤٢/١) ، والأصول (١٣٤/٢) ، والمرتجل (٢٥٣).

(٣) الشاهد لربيعة الرَّقيِّ في شعره ص (٩٧) ، وشرح ابن يعيش (٣٧/٤ ، ٦٨) ، وخزانة الأدب (٢٧٥/٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦) ، واللسان (شتت) (٤٩/٢) ، وبلا نسبة في شذور الذهب (٤٠٤) ، والإقليد (٤٣٩/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (١٠٠٥).

(٤) في "ع" (والندى) وما أثبته من المطبوع وشروح المفصل.

(٥) المفصل ص (١٩٥ - ١٩٧).

(٦) ينظر التخمير (٢٥٢/٢).

لَفْظٍ مَعَ زِيَادَةِ الحُرُوفِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وبُنِي هَذَا وَ"هَيْهَاتَ" عَلَى الفَتْحِ ؛ لِوُقُوعِهِمَا(١) مَوْقِعَ الفِعْلِ المَاضِي(٢) ، وَهُو مَفْتُوحُ الآخِرِ ، وَ"شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو" هُوَ الفَصِيْحُ ؛ لأَنَّ التَّبَاعُدَ مَعْنَى لاَ يَكُونُ إِلاَّ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، كَأَنَّهُمْ حَاوَلُوا(٣) التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الحَالَيْنِ ، فَقَصَدُوا إِلَى أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ - أَيْضَاً - مُفْتَرِقَاً لِيَتَطَابَقَ اللَّفْظُ وَالمَعْنَى ، وَكَأَنَّ التَّقْدِيْرَ: شَتَّانَ حَالاَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، فَحَذَفُوا المُضَافَ.

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ قَالوا: "شَتَّانَ" لاَ تُسْتَعْمَلُ فِي الافْتِرَاقِ عَلَى / الإِطْلاَقِ ، وَإِنَّمَا [١٨٥/أ] تُسْتَعْمَلُ حَيْثُ يُرَادُ افْتِرَاقُ الشَّيْئَيْنِ فِي الغَرَائِزِ وَالصِّفَّاتِ وَالمَعَانِي كُلِّهَا ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ فِي الكِتَابِ ، فَالحَاصِلُ أَنَّ الفَاعِلَ إِذَا كَانَ لاَ يُعْقَلُ إِلاَّ مُتَعَدِّداً فِي المَعْنَى جَازَ أَنْ يَأْتِي اللَّفْظُ مُتَعَدِّداً ، أَو مُتَعَدِّداً مَعْنَى ، كَقَوْلِكَ: كِلاَ الزَّيْدَيْنِ ، وَكِلا زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، إِلاَّ أَنَّ هَذَا ضَعِيْفٌ. وَ"شَتَّانَ زَيْدُ وَعَمْرٌو" قَوِيٌّ. وَ"مَا" فِي: "شَتَّانَ مَا زَيْدٌ" زَائِدَةٌ ، وَمَعْنَاهَا تَأْكِيْدُ إِبْهَامِ التَّفَاوُتِ بَيْنَهُمَا ، كَأَنَّهُ يُومِي بِهَا إِلَى أَنَّ الافْتِرَاقَ عَلَى وَجْهٍ لاَ تُدْرِكُهُ الأَوْهَامُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ الأَصْمَعِيُّ(٤): « لاَ يُقَالُ: شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا ؛ لأَنَّكَ إِنْ جَعَلْتَ "مَا" زَائِدَةً لَمْ يَبْقَ فِي الكَلاَمِ لـ"شَتَّانَ" فَاعِلٌ.»

وَأَمَّا "بَيْنَ" فَهُو مِنَ الظُّرُوفِ ، فَامْتَنَعَ أَنْ يَرْتَفِعَ ، وَلأَنَّهُ لَفْظٌ وَاحِدٌ غَيْرُ مُتَعَدِّدٍ، وَ"شَتَّانَ" يَقْتَضِي تَعَدُّدَ اللَّفْظِ كَمَا يَقْتَضِي تَعَدُّدَ المَعْنَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَلاَ يَتَأَتَّى أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى "الَّذِي" ؛ لأَنَّهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ {غَيْرُ مُتَعَدِّدٍ}(٥).

(٦)« وَبَعْضُ العُلَمَاءِ أَجْرَوْهُ مُجْرَى القِيَاسِ ؛ لأَنَّهُ مُبْهَمٌ ، فَهُوَ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى شَيْئَان ، وَنَحْوُهُ(٧) : ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾.

---

(١) في "ع" (لوقوعها).

(٢) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٠٤).

(٣) في الأصل (حالوا) ، والصواب ما أثبته وهو من "ع".

(٤) ينظر التخمير (٢/٢٥٢).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر التخمير (٢/٢٥٢ - ٢٥٣).

(٧) الآية (٦٨) من سورة البقرة.

البَيْتُ الأَوَّلُ للأَعْشَى(١) ، وَقَبْلَهُ(٢):

وَقَدْ أُسَلِّي الهَمَّ(٣) حَيْنَ أَعْتَدِي بِجَسْرَةٍ دَوْسَرَةٍ عَاقِرِ

"الجَسْرَةُ" وَ"الدَّوْسَرَةُ" بِمَعْنَى ، وَهِيَ النَّاقَةُ العَظِيْمَةُ. وَ"العَاقِرُ" الَّتِي لَمْ تَحْمِلْ ، وَذَلِكَ أَصْلَبُ لَهَا ، وَ"حَيَّانُ" رَجُلٌ مِنْ بَنِي حَنِيْفَةَ ، كَانَ يُنَادِمُ الأَعْشَى ، وَلَهُ أَخٌ {يُقَالُ}(٤) لَهُ: "جَابِرٌ" ، يَقُولُ: كُنَّا نَشْرَبُ وَنَتَنَعَّمُ مَعَ جَابِرٍ ، وَ"جَابِرٌ" كَانَ - فِيْمَا يُقَالُ - مَلِكاً يُحْسِنُ إِلَى "حَيَّانَ" ؛ لأَنَّهُ يُنَادِمُهُ» ، وَمَعْنَاهُ: لاَ يَسْتَوِيَانِ ؛ لأَنَّ يَومِي عَلَى الرَّحْلِ، أَيْ: أَنَا عَلَى السَّفَرِ ، وَيَوْمُهُ فِي الرَّاحَةِ عَلَى التَّنَعُّمِ فِي الحَضَرِ(٥).

(٦)« قَوْلُهُ فِي البَيْتِ الآخَرِ: "فِي ظِلِّ الدَّوْمْ" عَلَى الإِضَافَةِ رِوَايَةُ أَبِي عُبَيْدَةَ ، وَالأَصْمَعِيُّ يَرْوِيهُ: "فِي الظِّلِّ الدَّوْمِ" ، عَلَى الصِّفَةِ ،أَيْ: الدَّائِمِ.»

قَالَ المصنِّفُ(٧): « وَكَانَ الأَصْمَعِيُّ يَقُولُ: كَذَبَ ابْنُ الحَائِكِ(٨) ، يَعْنِي أَبَا عُبَيْدَةَ(٩). وَيَقُولُ: أَيُّ ظِلٍّ بِنَجْدٍ يَكُونُ لِلدَّوْمِ ، وَهُو شَجَرُ المُقْلِ(١٠) .»

---

(١) هو ميمون بن قيس بن جندل ، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي ، أبو بصير المعروف بأعشى قيس ، ويقال له أعشى بكر بن وائل ، والأعشى الكبير ، وهو أحد أصحاب المعلقات ، كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس ، عمي في أواخر عمره ، ولقب بالأعشى لضعف بصره ، ولد في قرية (منفوحة) باليمامة وتوفى بها سنة ٧هـ ، تنظر ترجمته في معاهد التنصيص (١/١٩٦) ، ومعجم الشعراء (٤٠١) ، والمؤتلف والمختلف ص (١٢) ، والأغاني (٩/١٠٤) ، وخزانة الأدب (١/١٧٥) ، والأعلام (٧/٣٤١).

(٢) ديوانه ص (٩٦).

(٣) في "ع" (الغم).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (١٠٠٤ – ١٠٠٥).

(٦) ينظر حواشي الزمخشري على المصنف (٣٦/ب).

(٧) ينظر المصدر السابق (٣٦/ب) ، والتخمير (٢/٢٥٣).

(٨) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (١٠٠٥).

(٩) في "ع" (يعني أبا عبيدة والأصمعي).

(١٠) المقل: ثمر الدوم ، الصحاح (مقل) (٥/١٨٢) ، والقاموس المحيط (مقل) (١٣٦٧).

البَيْتُ الثَّالِثُ لِرَبِيْعَةَ الرَّقِّي(١) ، وَهُو مِنْ مَنْ لاَ يُسْتَشْهَدُ بِشِعْرِهِ لأَنَّهُ مُوَلَّدٌ(٢) ، وَ"مَا" بِمَعْنَى "الَّذِي" ، وَالظَّرْفُ صِلَتُهُ ؛ لأَنَّ الظُّرُوفَ تَقَعُ صِلاَتٍ ، كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى(٣): ﴿ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾ وَتَقْدِيْرُهُ: شَتَّانَ الَّذِي بَيْنَ أَحْوَالِ اليَزِيْدَيْنِ.

وَبَعْدَهُ يَقُولُ(٤):

يَزِيْدُ سُلَيْمٍ سَالِمُ المَالِ وَالفَتَى فَتَى الأَزْدِ للأَمْوَالِ غَيْرُ مُسَالِمِ
فَهَمُّ الفَتَى الأَزْدِيِّ تَفْرِيْقُ مَالِهِ وَهَمُّ الفَتَى القَيْسِيِّ جَمْعُ الدَّرَاهِمِ
فَلاَ يَحْسَبِ التَّمْتَامُ أَنِّي هَجَوتُهُ وَلَكِنَّنِي فَضَّلْتُ أَهْلَ المَكَارِمِ

تخ(٥): « "اليَزِيْدَانِ": يَزِيْدُ بنُ حَاتِمِ المُهَلَّبِي(٦) ، وَهُو المَمْدُوحُ ، وَيَزِيْدُ بنُ

---

(١) هو ربيعة بن ثابت بن لجأ بن العيذار الأسدي أبو ثابت – وقيل أبو شبانة – الرقي شاعر الغزل، كان ضريراً يرقب بالغاوي ، عاصر المهدي العباس ومدحه بعدة قصائد ، وكان الرشيد يأنسُ به وله معه ملح كثيرة ، ولد ونشأ في الرقة وإليها نسب ، توفى سنة ١٩٨هـ ، تنظر ترجمته في الأغاني (١٨٩/١٦) ، ونكت الهيمان (١٥١) ، ومعجم الأدباء (١٣٤/١١) ، وخزانة الأدب (٣٠٣/٦) ، والأعلام (١٦/٣).

(٢) ينظر التخمير (٢٥٤/٢).

(٣) الآية (٧) من سورة المنافقون.

(٤) الأبيات لربيعة الرَّقِّيِّ في خزانة الأدب (٢٨٧/٦ – ٢٨٨) ، والموصل في شرح المفصل ص (١٠٠٦).

(٥) ينظر التخمير (٢٥٤/٢).

(٦) هو يزيد بن حاتم بن القبيصة بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي ، أبو خالد ، أمير من القادة الشجعان في العصر العباسي ، ولي مصر سنة ١٤٥هـ للمنصور ، ثم ولاه إفريقية (تونس) سنة ١٥٤هـ ، فتوجه إليها وقاتل الخوارج ، واستقر والياً عليها ما ينيف على خمسة عشرة سنة ، توفى سنة ١٧٠هـ ، تنظر ترجمته في النجوم الزاهرة (١/٢) ، ووفيات الأعيان (٢٨١/٢) ، والبيان المغرب (٧٨/١) ، والولاة والقضاة ص (١١١) ، ومطالع البدور (١٥/١)، ومرآة الجنان (٣٦١/١).

أُسَيِّدٍ(١) السُّلَمِي ، وكَانَ المَنْصُورُ قَدْ عَقَدَ لِيَزِيْدَ بَنْ أُسَيْدٍ عَلَى دِيَارِ مَصْرَ ، وعَقَدَ لِيَزِيْدَ بنُ حَاتِمٍ عَلَى أَفْرِيقيَّةَ ، فَسَارَا مَعَاً ، وكَانَ يَزِيْدُ بنُ حَاتِمٍ يُمَوِّنُ الكَتِيبَتَيْنِ مَعَاً ، فَقَالَ "رَبِيْعَةُ" فِيْهِمَا(٢)

يزيد الخير إن يزيد قومي سميك لا يجود كما تجود
تقود كتيبة وتقود أخرى وترزق من يقود ومن تقود»

{والله أعلم}(٣).

---

(١) هو يزيد بن أسيد بن زافر السلمي ، من بني بهثة بن سليم بن منصور ، من رجال الدولة العباسية ، أمه نصرانية ، ولي أرمينا للمنصور ثم لوالده المهدي ، وغزا الروم سنة ١٥٨هـ وفتح حصن قاليقلا سنة ١٦٢ للهجرة وفيها توفى في السنة نفسها ، تنظر أخباره في رغبة الأمل (٢٠٣/٥) ، والمحبر لابن حبيب ص (٣٠٥) ، والكامل لابن الأثير (٢٠/٦) ، والأعلام (١٧٩/٨).

(٢) تنظر الأبيات في المقاليد (٢٧٣/أ).

(٣) ساقط من "ع".

[أحكام "أفّ"]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنـهُ:

« **فصـــــل** :

"أُفٍّ" يُفْتَحُ وَيُضَمُّ وَيُكْسَرُ ، وَيُنَوَّنُ فِي أَحْوَالِهِ ،وَتَلْحَقُ بِهِ التَّاءُ مُنَوناً[1].» [2]

قَالَ ابنُ جِنِّي[3]: « البِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ إِتْبَاعٌ لِضَمَّةِ الهَمْزَةِ ، وَالسَّاكِنُ بَيْنَهُمَا غَيْرُ حَصِيْنٍ ، وَالبِنَاءُ عَلَى الفَتْحِ لِلْهَرَبِ إِلَى أَخَفِّ الحَرَكَاتِ ؛ لِمَكَانِ ثِقَلِ التَّضْعِيْفِ. وَمَنْ كَسَرَ فَعَلَى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.»

وَمِثَالُهُ فِي الأَفْعَالِ: الأَمْرُ مِنْ المُضَاعَفِ المَضْمُومِ العَيْنِ ، نَحو: شُدَّ ، وَمَنْ نَوَّنَ أَرَادَ التَّنْكِيْرَ ، أَيْ: تَضَجُّراً مَا ، وَمَنْ لَمْ يُنَوِّنْ فَهُو عَلَى إِرَادَةِ التَّعْرِيْفِ ، أَيْ: أَتَضَجَّرُ التَّضَجُّرَ[4] ، نَحو: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ الَّذِي تَعْلَمْ.

شع[5]: « "أُفٌّ" إِذَا نُوِّنَ وَفُتِحَ بِتَاءٍ أَوْ بِغَيْرِهَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَلاَ حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ اسْمِ فِعْلٍ ، لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ إِنَّمَا قُدِّرَتْ هَذَا التَّقْدِيرِ لإِظْهَارِ عِلَّةِ البِنَاءِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ ظَاهِرُهُ الإِعْرَابُ فَحَمْلُهُ عَلَى المَصْدَرَ أَوْلَى ، وَلَذَلِكَ ذكر "أُفَّةً" فِي المَصَادِرِ المَنْصُوبَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدِّرَ اسْمَ فِعْلٍ لِمَا فُهِمَ مِنْ أَنَّ مَعْنَاهُ فِي حَالِ فَتْحِهِ كَمَعْنَاهُ فِي بَقِيَّةِ أَحْوَالِهِ اسْمُ فِعْلٍ.»

تخ[6]: « إِنَّمَا بُنِيَ لِغَنَائِهِ عَنِ الجُمْلَةِ ، وَالحَرَكَاتُ فِي آخِرِهِ لُغَاتٌ.»

حم: قَالَ الإِمَامُ أَبُو الحُسَيْنِ الدَّهَانِ: مَعْنَى "أُفٍّ": الاحْتِقَارُ وَالاسْتِصْغَارُ[7].

وَقَالَ صَاحِبُ العَيْنِ[8]: « "الأُفُّ": وَسَخُ الأُذُنِ ، وَ"التُّفُّ": وَسَخُ الأَظْفَارِ» ،

---

[1] في المطبوع (وتلحق به التاء منوناً في الأحوال).

[2] المفصل ص (١٩٨).

[3] ينظر رأي ابن جني في الخصائص (٣/٣٧ – ٣٨) ، والتصريف الملوكي ص (٥٨) ، وخزانة الأدب (٧/٦٦ – ٦٧) ، والنص في الموصل ص (١٠٠٦) ، والإقليد (٢/٩٤١).

[4] ينظر الإقليد (٢/٩٤١).

[5] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٤).

[6] ينظر التخمير (٢/٢٥٥).

[7] ينظر تاج العروس (أفف) (٢٣/١٢) ، والغريبين (أفف) (١/٨٢).

[8] العين (أفف) (٨/٤١٠).

وَالتَّنْفِيْفُ مِنْ التُّفِّ ، كَالتَّأْفِيْفِ مِنْ الأُفِّ(١) وَهُو أَنْ تَقُولُ: تُفَّ وأُفَّ.

ثُمَّ قَالَ فِي بيَانِ القِرَاْءاتِ(٢) فِي التَّنْزِيْلِ(٣): بِالخَفْضِ بِغَيْرِ التَّنْوِيْنِ(٤) قِرَاءةُ
عَامَّةُ القُرَّاءِ ، وَبِالخَفْضِ مَعَ التَّنْوِيْنِ(٥) قِرَاءةُ أَهْلِ المَدِيْنَةِ ، وَبِالفَتْحِ / مَعَ التَّنْوِيْنِ(٦) [١٨٥/ب]
لُغَةُ قَيْسٍ(٧) ، وَهِي قِرَاءةُ زَيْدِ بنِ عَلِيّ(٨) ، وَبِالضَّمِّ وَالتَّنْوِيْنِ(٩) قِرَاءةُ مُحَمَّدِ بنِ

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٥٥).

(٢) تنظر هذه القراءات في إعراب القراءات الشواذ (٢/٧٨٣ – ٧٨٥).

(٣) أي في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ ، وهي الآية (٢٣) من سورة الإسراء.

(٤) أي: ﴿ أُفِّ ﴾ ، وهي قراءة عامة قراء البصرة والكوفة في تفسير الطبري (١٥/٤٨) ، وقراءة عاصم والأعمش في معاني القرآن (٢/١٢١) ، وقراءة أهل الكوفة في إعراب القرآن (٢/٤٢١) ، وهي قراءة أبي عمر وحمزة والكسائي وعاصم في السبعة ص (٣٧٩) ، وينظر المبسوط (٢٦٨) ، والبحر (٦/٢٧) ، والكشف (٢/٤٤) ، وحجة القراءات (٣٩٩) ، والنشر (٣/١٥١).

(٥) أي: ﴿ أُفٍّ ﴾ ، قراءة عامة أهل المدينة في تفسير الطبري (١٥/٤٨) ، وفي المبسوط ص (٢٦٨): قراءة أبي جعفر ونافع وحفص عن عاصم ، وكذلك في النشر (٣/١٥١) ، وتجبير التيسير ص (١٣٢).

(٦) ﴿ أُفًّا ﴾ بفتح الفاء مع التنوين هي قراءة زيد بن علي في البحر (٦/٢٧) ، والفتوحات الإلهية (٢/٦١٢) ، وفي شواذ القراءة ورقة (١٣٦): قراءة زيد بن علي وحميد ، وينظر معاني الأخفش (٢/٦١٠) ، والمحتسب (٢/١٨) ، والكشاف (٢/٤٤٤) ، وتفسير الفخر الرازي (٢٠/١٨٨).

(٧) قيس: قبائل عدة تنسب إلى قيس عيلان ، وهو الناس بن مضر ، سمي "عيلان" إلى فرس كانت له ، وقبائل قيس منها: ثقيف ، وهوازن وسليم وغطفان وغيرها ، ينظر الاشتقاق لابن دريد (١/٢٦٥) ، وصفة جزيرة الدب ص (٢٦٠) ، وتاريخ ابن خلدون (٢/٣١٠) ، وجمهرة أنساب العرب (١/٢٦٤) ، واللهجات في كتاب سيبويه ص (٥٨ – ٦٢).

(٨) هو زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال ، أبو القاسم العجلي الكوفي ، شيخ العراق ، إمام حاذق ثقة ، قرأ على أحمد بن فرج وعبد الله بن عبد الجبار وآخرين ، توفى ببغداد سنة ٣٥٨هـ ، تنظر ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء (١/٢٩٨ _ ٢٩٩).

(٩) ﴿ أُفٌّ ﴾ قراءة ابن السميفع في شواذ القراءة ورقة (١٣٦) ، وفي المحتسب (٢/١٨) ، والبحر (٦/٢٧): حكاه هارون ، وفي الفتوحات الإلهية (٢/٦٢١): نافع في رواية ، وينظر الكشاف (٢/٤٤٤) ، وإعراب القراءات الشواذ (٢/٧٨٥).

السُمَيْقِع(١) اليَمَانيّ ، وبِالفَتْحِ بِلاَ تَنْوِيْن قِرَاءَةُ أَهْل مَكَةَ(٢) وَالشَّام ، وبالضَّمِّ بِلا تَنْوِيْن(٣) قِرَاءَةُ ابنُ السَّمَّال(٤).

وقَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: "أُفٌّ" لاَ تُسْتَعْمَلُ إلاَّ فِي الأَمْرِ ، ولاَ تُثَنَّى ولاَ تُجْمَعْ ؛ لأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الأَصْوَاتِ بِمَنْزِلَةِ "هَيْهَاتَ".

قَوْلُهُ: "**وتَلْحَقُ بِهِ التَّاءُ مُنَوَّنًا**" بِمَعْنى: تَاءَ التَّأْنِيْثِ فِي الأَحْوَالِ الثَّلاَث.

شم: "أُفَّ" صَوتٌ إِذَا صَوَّتَ بِهِ الإِنْسَانُ عُلِمَ أَنَّهُ مُتَضَجِّرُ ، كَمَا إِذَا قَالَ: "حَسِّ" عُلِمَ أَنَّهُ مُتَوَجِّعٌ. وَاللاَّمُ فِي "أُفٍّ لَهُ" لِلْبَيَانِ.

« وَفِيْهِ عَشْرُ لُغَاتٍ(٥): ثَلاَثٌ مَعَ التَّنْوِيْنِ ، وثَلاَثٌ بِغَيْرِه ، وثَلاَثٌ مَعَ التَّاءِ مُنَوَّناً ، والعَاشِرُ بِسُكُونِ التَّاءِ ، وهِيَ "أُفَّةْ" ، وقِيْلَ: فِيْهِ ثَلاَثٌ أُخَر ، وهِيَ كَسْرُ الهَمْزَةِ وفَتْحُ الفَاءِ ، وضَمُّ الهَمْزَةِ وتَسْكِيْنُ الفَاءِ ، و"أُفِّي" بِاليَاءِ ، فَهَذِهِ ثَلاَثَ عَشْرَةَ لُغَةً.»

{**قُلْتُ**: وحَصَرَ لُغَاتِهَا فِي كِتَابِ "الغَرِيْبَيْنِ"(٦) عَشْراً لاَ غَيْرُ ، فَاعْرِفْهُ}(٧).

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن السُمَيْقع ، أبو عبد الله اليماني ، له اختيار في القراءة ينسب إليه، شذ فيه، قيل إنه قرأ على نافع ، وقرأ أيضاً على طاوس بن كيسان على ابن عباس كان من أفصح العرب، ينظر في ترجمته غاية النهاية في طبقات القراء (١٦١/٢ - ١٦٢).

(٢) ﴿أُفَّ﴾ هي قراءة أهل مكة والشام في تفسير الطبري (٤٨/١٥) ، وإعراب القرآن (٤٢١/٢) ، وقد نسبت إلى ابن كثير وابن عامر في السبعة (٣٧٩) ، والتيسير (١٣٩) ، والكشف (٤٤/٢)، وحجة القراءات ص (٣٩٩) ، والبحر (٢٧/٦) ، وتفسير النسفي (٣١١/٢) ، والفتوحات الإلهية (٦٢١/٢).

(٣) ﴿أُفُّ﴾ هي قراءة أبي السَّمَّال في مختصر ابن خالويه ص (٧٦) ، والمحتسب (١٨/٢) ، والفتوحات الإلهية (٦٢١/٢) ، وشواذ القراءة ورقة (١٣٦).

(٤) سبق ترجمته.

(٥) ينظر شرح الرضي على الكافية (١٠٥/٣).

(٦) ينظر الغريبين (٨١/١ - ٨٢) (أفف).

(٧) ساقط من "ع".

[بناؤها وإعرابها]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

« **فصـــل** :

وَهَذِهِ الأَسْمَاءُ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ: مَا يُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً ، وَعَلامَةُ التَّنْكِيْرِ لَحَاقُ التَّنْوِيْنِ ، كَقَوْلِكَ: إِيْهِ وَإِيْهٍ ، وَصَهْ وَصَهٍ ، وَمَهْ وَمَهٍ ، وَغَاقِ وَغَاقٍ ، وَأُفَّ وَأُفٍّ.

وَمَا لاَ يُسْتَعْمَلُ إِلاَّ مَعْرِفَةً ، نَحْوُ: بَلْهَ وَآمِيْنَ. وَمَا الْتَزَمَ فِيْهِ التَّنْكِيْرُ كَـ"إِيْهاً" فِي الكَفِّ ، وَ"وَيْهاً" فِي الإِغْرَاءِ ، وَ"وَاهاً" فِي التَّعَجُّبِ ، يُقَالُ: وَاهاً {لَهُ}(١) مَا أَطْيَبَهُ!.

وَمِنْهُ: فِدَاءٍ لَكَ(٢) فُلاَنُ ، بِالكَسْرِ وَالتَّنْوِيْنِ ، أَيْ: لِيَفْدِكَ ، قَالَ(٣):

۞ مَهْلاً فِدَاءٍ لَكَ الأَقْوَامُ كُلُّهُمُ ۞ »(٤)

شـ(٥): « قَصَدُوا إِلَى أَنْ يَجْعَلُوا التَّنْوِيْنَ فِي: "صَهٍ" لِمَعْنَى ، فَحَكَمُوا عَلَى المُنَوَّنِ بِأَنَّهُ نَكِرَةٌ ، وَعَلَى غَيْرِ المُنَوَّنِ بِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ ، وَيَنْبَغِي إِذَا حُكِمَ بِالتَّعْرِيْفِ أَنْ يَكُونَ عَلَماً مَوْضُوعاً اسْماً لِلْفِعْلِ الَّذِي بِمَعْنَاه.

فَإِنْ قِيْلَ: هُوَ اسْمٌ لِلْفِعْلِ عَلَى كُلِّ تَقْدِيْرٍ فَكَيْفَ يَكُونُ مَعْرِفَةً تَارَةً وَنَكِرَةً أُخْرَى؟.

قُلْتُ: إِذَا قُدِّرَ مَعْرِفَةً جُعِلَ عَلَماً لِمَعْقُولِيَّةِ الفِعْلِ الَّذِي بِمَعْنَاهُ ، كَمَا تَقُولُهُ فِي: "أُسَامَةَ" وَ"غُدْوَةَ" ، وَإِذَا قُدِّرَ نَكِرَةً كَانَ لِوَاحِدٍ مِنْ آحَادِ الفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّدُ اللَّفْظُ بِهِ ، فَصَارَ أَمْرُهُ بِهَذَا التَّقْدِيْرِ مُخْتَلِفاً» {فَاعْرِفْهُ}(٦).

---

(١) ساقط من المطبوع.

(٢) في المطبوع (فداء له).

(٣) عجزه:

۞ وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدِ ۞

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص (٥٧) ، واللسان (فدى) (١٥/١٥٠) ، وخزانة الأدب (٦/١٨١) ، وبلا نسبة في شرح ابن يعيش (٤/٧٠) ، والتمام ص (١٥ ، ٦١) ، وخزانة الأدب (٦/٢٣٧) ، والإقليد (٢/٩٤٣).

(٤) المفصل ص (١٩٨).

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٤ - ٥٠٥).

(٦) ساقط من "ع".

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(١): « "**إِيْهِ**" أَيْ: حَدِّثْ الحَدِيْثَ المَعْهُوْدَ بَيْنَنَا ، وَ"**إِيْهٍ**" أَيْ: حَدِّثْ حَدِيْثاً مَا أَيَّ حَدِيْثٍ كَانَ.

قَالَ: وَ"**غَاقِ**" ، أَيْ: صَوِّتَ الغُرَابُ هَذَا الصَّوْتَ ، وَبِالتَّنْوِيْنِ أَيْ: صَوَّتَ صَوْتاً مِن الأَصْوَاتِ.»

تخ(٢): « ابْنُ السَّرِي(٣): "إِذَا قُلْتَ: إِيْهِ يَا رَجُلُ ، فَإِنَّمَا تَأْمُرُهُ بِأَنْ يَزِيْدَكَ مِنَ الحَدِيْثِ المَعْرُوْفِ بَيْنَكُمَا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: هَاتِ الحَدِيْثَ ، وَبِالتَّنْوِيْنِ: هَاتِ حَدِيْثاً مَا أَيَّ نَوْعٍ كَانَ» ، فَاعْرِفْهُ.

قَالَ ذُو الرُّمَّةِ(٤):

وَقَفْنَا فَقُلْنَا أَيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ   وَمَا بَالُ تَكْلِيْمِ الدِّيَارِ البَلَاقِعِ"

أَيْ: زِدْ فِي الحَدِيْثِ الَّذِي تُحَدِّثُنِي عَنِ الحَبِيْبَةِ.

{وَذَكَرَ فِي التَّوْضِيْحِ(٥) أَنَّ ذَا الرُّمَّةِ أَرَادَ التَّنْوِيْنَ فَتَرَكَهُ لِلضَّرُوْرَةِ ، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَ فِي **تخ**}(٦).

شم(٧): وَإِذَا فَتَحْتَ فَقُلْتَ: إِيْهَ يَا رَجُلُ ، كَانَ زَجْراً وَنَهْياً ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: حَسْبُكَ

---

(١) ينظر حواشي الزمخشري على الكتاب (٣٧/أ) ، والنص في الموصل ص (١٠٠٧ - ١٠٠٨)، والإقليد (٩٢١/٢ - ٩٢٢).

(٢) ينظر التخمير (٢٥٥/٢).

(٣) هو ابن السَّراج ، وابن السَّرِيّ ؛ لأن اسمه محمد بن السَّرِيّ ، وينظر قوله في الأصول (١٣٠/٢ - ١٣١).

(٤) هو لذي الرمة في ديوانه (٧٧٨/٢) ، ومعاني القرآن (٢٢١/٢) ، والأصول (١٣١/٢) ، وإصلاح المنطق (٢٩١) ، وسر صناعة الإعراب (٤٩٤/٢) ، ومجالس ثعلب (٢٢٨/١) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (١٤٢) ، وكتاب العين (١٠٤/٤) ، والضرورة للقزاز ص (١٩١) ، وشرح ابن يعيش (٣١/٤ ، ٧١) ، ورصف المباني (٤٠٨) ، وتذكرة النحاة (٦٥٨)، وخزانة الأدب (٢٠٨/٦ ، ٢٠٩) ، وبلا نسبة في المقتضب (١٧٩/٣) ، والمخصص (٨١/١٤) ، وخزانة الأدب (٢٣٧/٦).

(٥) ينظر التوضيح في شرح المقامات الحريرية (١٢٤/أ). ساقط من "ع".

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر النص في الإقليد (٩٤٢/٢).

فَاكْفُفْ. وَأَمَّا بِالتَّنْوِيْنِ فَالتَّنْكِيرُ(١) ، قَالَ حَاتِمٌ(٢):

إِيْهاً فِدىً لَكُمُ أُمِّي وَمَا وَلَدَتْ   خَافُوا عَلَى مَجْدِكُمْ وَاكْفُوا مَنْ اتَّكَلا

قَالُوا: بُنِيَ عَلَى الكَسْرِ نَحو: "صَهٍ" عِنْدَ التَّنْوِيْنِ لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ(٣) ، وَبِمِثْلِهِ لاَ يُخَاطَبُ إِلاَّ الأَصَاغِرُ وَالأَرَاذِلُ ، {فَاعْرِفْهُ}(٤).

قُلْتُ: إِنَّمَا الْتَزَمَ التَّعْرِيْفَ فِي "**آمين**" لأَنَّ قَصْدَ التَّنْكِيْرِ فِيْهِ لاَ يُفِيْدُ إِلاَّ جَهَالَةً مُسْتَلزِمةً لِلْعَبَثِ ، وَذَا يُعْرَفُ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ ، إِذْ هُوَ لاَ يَأْتِي إِلاَّ عَقِيْبَ الدُّعَاءِ المَطْلُوبِ بِهِ الإِجَابَةُ عَلَى التَّعْيِيْنِ. وَهَكَذَا "بَلْهَ" أَيْضاً ؛ لأَنَّهُ لاَ يُرَادُ بِهِ إِلاَّ التَّرْكُ المَعْهُودُ ؛ لأَنَّهُ لاَ يُفِيْدُ بِهِ المَجْهُولُ شَيْئاً(٥).

تخ(٦): « قَوْلُهُ: "**وَاهاً لَهُ**" ، صَوْتٌ يَخْرُجُ بِهِ المُتَعَجِّبُ مِنْ فِيْهِ ، [أَيْ: عَجَباً لَهُ](٧) ، فَاللاَّمُ صِلَةٌ لِـ"عَجَباً" ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلبَيَانِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: "وَيْحٌ لَهُ" ، أَيْ: هَذَا لَهُ لاَ لِغَيْرِه» ، ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ(٨).

{وَأَنْشَدَ شَيْخُنَا المُطَرِّزِيّ فِي الإِيْضَاحِ(٩) قَوْلَ أَبِي النَّجْمِ(١٠):

---

(١) أي: إذا أردت التنكير قلت: أيهاً بالتنوين.

(٢) الشاهد لحاتم الطائي في ديوانه ص (١٠٤) ، وديوان شعر حاتم الطائي وأخباره ص (١٩٣) ، والأصول (٢/١٣١) ، وشرح المفصل (٤/٧١) ، واللسان (ويه) (١٣/٥٦٣) ، وهو بلا نسبة في المقتضب (٣/١٨٠) ، ورواية الديوان (ويهاً فداء لكم).

(٣) ينظر الإقليد (٢/٩٤٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (١٠٠٧ - ١٠٠٨).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٠٨).

(٦) ينظر التخمير (٢/٢٥٥).

(٧) مضاف من "ع".

(٨) ينظر المفصل ص (١٩٨).

(٩) لم أتبينه في الإيضاح في شرح المقامات الحريرية.

(١٠) هو أبو الفضل بن قدامة العجلي ، أبو النجم ، من بني بكر بن وائل ، من أحسن الناس إنشاداً للشعر ، ومن أكابر الرجاز ، نبغ في العصر الأموي ، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وابنه هشام ، قيل: هو أبلغ من العجاج في الوصف ، توفى سنة ١٣٠هـ ، تنظر ترجمته في معجم الشعراء (٣١٠) ، والشعر والشعراء ص (٤٣٥) ، وسمط اللآلي (٣٢٨) ، والأغاني (١٠/١٥٧) ، ومعاهد التنصيص (١/١٨) ، وخزانة الأدب (١/١٠٢) ، والأعلام (٥/١٥١).

وَاهــاً لِرَيَّــا ثُمَّ وَاهــاً وَاهاً
يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا(١)}(٢)

(٣)« قَوْلُهُ: "وَيْهاً يَا فُلاَن" تَحْرِيْضٌ كَمَا يُقَالَ: دُونَكَ يَا فُلاَن.»

{**صح**(٤)}(٢): « أَيْ: أَدْرِكْ وَخُذْ. قِيْلَ: "وَيَهاً(٥) كُلْ" تَحْرِيْضُ(٦). وَ"وَيْهٌ" اسْتِحْثَاثٌ ، وَيَقُولُ الرَّاعِي لِصَاحِبِهِ: يَاهِ يَاهِ ، أَيْ: أَقْبِلْ ، وَمِنْهُ يَهْيَهْ الإِبِلْ ، قَالَ لَهَا: يَاهِ يَاهِ.

قَالَ الكُمَيْتُ:

وَجَاءَتْ حَوَادِثُ فِي مِثْلِهَا يُقَالُ لِمِثْلِيَ وَيْهاً فُلِ

أَيْ: يَا فُلاَن». وَفِي تَصْغِيْرِهِ: فُلَيِّنٌ.

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٧): « يَجُوزُ فِي بَيْتِ النَّابِغَةِ فِي "فِدَاءِ" الرَّفْعُ وَالجَرُّ وَالنَّصْبُ(٨) ، أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ عَلَى المُبْتَدَأ ، وَهُو "الأَقْوَامُ" ، وَأَمَّا الكَسْرُ فَلِمَا ذَكَرْنَا فِي "صَهِ". وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِهِ ، تَقْدِيْرُهُ: تَفْدِيْكَ الأَقْوَامُ فِدَاءً». فَهُو إِذَنْ بِالكَسْرِ مَبْنِيٌ اسْمُ فِعْلٍ ، وَفِي الرَّفْعِ / وَالنَّصْبِ مَصْدَرٌ [١٨٦/أ] مُعْرَبٌ، فَاعْرِفْهُ.

---

(١) البيتان لأبي النجم العجلي في فصيح ثعلب (٢٨٧) ، واللسان (ويه) (٥٦٣/١٣) ، وتاج العروس (جرر) (٤٠١/١٠) ، وهما لرؤبة في ملحق ديوانه ص (١٦٨) ، وهما لأبي النجم أو رؤبة في المقاصد النحوية (١٣٣/١) ، (٦٣٦/٣) ، (٣١١/٤) ، وبلا نسبة في اللامات (١٣٣)، وسمط اللآلي (٧٥٧) ، ومجالس ثعلب (٢٢٨/١) ، وشرح شواهد المغني (١٢٩/١) ، (٧٨٦/٢) ، وخزانة الأدب (٤٥٥/٧).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر التخمير (٢٥٥/٢) ، والصحاح (ووه) (٢٢٥٧).

(٤) ينظر الصحاح (ووه) (٢٢٥٧/٦) ، (ويه) (٢٢٥٧/٦) ، (يهيه) (٢٢٥٨/٦).

(٥) هي من قول الراجز فيما أنشده ابن السكيت:

وَهوَ إِذَا قِيْلَ لَهُ: وَيْهاً كُلْ
فَـإِنَّهُ مُواشِكٌ مُسْتَعجِـلْ

ينظر الصحاح (ووه) (٢٢٥٧/٦).

(٦) في "ع" (تحريض كل).

(٧) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٧/أ) ، والتخمير (٢٥٦/٢).

(٨) ورد في "ع" تمام البيت بعد قوله:(والنصب)، حيث قال: "وتمامه: **وما أثمر من مال ومن ولد**".

وَتَمَامُهُ:

﴾ وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدِ[١] ﴿

وَأَنْشَدُوا بَيْتَ أَبِي النَّجْمِ فِي "وَاهًا" ، وَهُوَ:

وَاهاً لِرَيَّا ثُمَّ وَاهاً وَاهاً   يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا

شع[٢]: « هَذِهِ الأَسْمَاءُ كُلُّهَا - أَعْنِي أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ - اخْتُلِفَ فِيْهَا ، هَلْ لَهَا مَوْضِعٌ مِنْ الإِعْرَابِ {أَوْ لاَ؟. فَقَالَ قَوْمٌ: لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنْ الإِعْرَابِ}[٣] ؛ لأَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى لاَ مَوْضِعَ[٤] لَهُ مِنْ الإِعْرَابِ ، {وَلِذَلِكَ بُنِيَتْ.

وَقَالَ قَوْمٌ: بَلْ لَهَا مَوْضِعٌ مِنْ الإِعْرَابِ}[٣] ؛ لأَنَّهَا أَسْمَاءٌ وَقَعَتْ مُرَكَّبَةً[٥] ؛ وَكُلُّ اسْمٍ وَقَعَ فِي التَّرْكِيْبِ فَلاَ بُدَّ مِنْ إِعْرَابِهِ ؛ لأَنَّ سَبَبَ الإِعْرَابِ التَّرْكِيْبُ ، وَالبِنَاءُ لاَ يُوْجِبُ أَنْ لاَ يَكُونَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنْ الإِعْرَابِ ؛ كَجَمِيْعِ الأَسْمَاءِ المَبْنِيَّةِ ، وَمَوْضِعُهَا مِنْ الإِعْرَابِ عَلَى اخْتِلاَفِ أَحْوَالِ البِنَاءِ رَفْعٌ بِالابْتِدَاءِ ؛ لأَنَّهُ وَمَا بَعْدَهُ اسْمَانِ جُرِّدَا مِنْ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، أُسْنِدَ أَحَدُهُمَا إِلَى الآخَرِ ، نَحْو: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟ ، وَكَوْنُهُ[٦] وَاقِعاً مَوْقِعَ الاسْمِ[٧] لاَ يَمْنَعُ الإِعْرَابَ ، أَلاَ تَرَى إِلَى "قَائِمٌ" كَيْفَ يُحْكَمُ بِرَفْعِهِ عَلَى الابْتِدَاءِ، وَإِنْ كَانَ وَاقِعاً مَوْقِعَ الفِعْلِ ، نَعَمْ بُنِيَ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ المُبْنِي ، وَهَذَا هُو الوَجْهُ.»

---

[١] سبق ذكره قريباً.

[٢] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٥ - ٥٠٦).

[٣] ساقط من "ع".

[٤] في "ع" (ما لا موضع).

[٥] قوله: (لأنها أسماء وقعت مركبة) مكررة في الأصل.

[٦] في "ع" (ولأنه).

[٧] هكذا في الأصل و"ع" ، وفي الإيضاح في شرح المفصل (موقع الفعل).

[ما اتصل منها بكاف المخاطب]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل** :

وَمِنْ أَسْمَاءِ الفِعْلِ: دُونَكَ زَيْداً ، أَيْ: خُذْهُ ، وَعِنْدَكَ عَمْراً ، [أَيْ: الْزَمْهُ](١) ، وَحِذْرَكَ بَكْراً ، وَحِذَارِكَ ، وَمَكَانَكَ ، وَبَعْدَكَ ، إِذَا قُلْتَ تَأَخَّر ، وَحَذَّرْتُهُ شَيْئاً(٢) خَلْفَهُ ، وَفَرَطَكَ ، وَأَمَامَكَ ، إِذَا حَذَّرْتَهُ مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْئاً ، أَوْ أَمَرْتَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ ، وَوَرَاءَكَ أَيْ: انْظُرْ إِلَى خَلْفِكَ إِذَا بَصَّرْتَهُ شَيْئاً.» (٣)

تخ(٤): « المَصَادِرُ وَالظُّرُوفُ لاقْتِضَائِهَا الفِعْلَ تُقَامُ مُقَامَهُ(٥) ، فَمِنْ ذَلِكَ: عِنْدَكَ عَمْراً ، أَيْ: خُذْهُ ، وَ"مَكَانَكَ" ظَرْفٌ ، وَ"بَعْدَكَ" مَصْدَرٌ ، وَكَذَلِكَ: حِذْرَكَ وَحِذَارَكَ ، بِكَسْرِ الحَاءِ فِيْهِمَا.»

وَبِخَطِّ شَيْخِنَا - {رَحِمَهُ اللهُ}(٦) - وَفِي نُسْخَةِ الطَّبَاخِي(٧): حَذْرَكَ ، وَحَذَارَكَ ، بِالفَتْحِ فِيْهِمَا ، وَ"بَعْدَكَ" بِالفَتْحِ أَيْضاً.

(٤)« **فَإِنْ سَأَلْتَ:** تَفْسِيْرُ الشَّيْخِ تَفْسِيْرُ الثَّانِي مِنْ الاسْمَيْنِ أَم الأَوَّلِ؟.

أَجَبْتُ: تَفْسِيْرُ كِلَيْهِمَا ؛ بِدَلِيْلِ أَنَّ قَولَهُ: "**وَحَذَّرْتُهُ شَيئاً خَلْفَهُ**" ، يَنْصَرِفُ إِلَى "**بَعْدَكَ**" ، وَأَمَّا "**تَأَخَّرَ**" فَيَنْصَرِفُ إِلَى "**مَكَانَكَ**". أَلاَ تَرَى أَنَّ مَعْنَاهُ: تَأَخَّرْ عَنْ مَكَانِكَ الَّذِي أَنْتَ فِيْهِ الآن ، وَالْزَمْ مَكَانَكَ الأَوَّلَ ، وَهَذَا المَوضِعُ مِنْ حَيَّاتِ كَلاَمِهِمْ

---

(١) مضاف من المطبوع وبعض شروح المفصل.

(٢) في المطبوع (أو حذرته).

(٣) المفصل ص (١٩٩).

(٤) ينظر التخمير (٢/٢٥٦).

(٥) في الأصل (مقامها) ، وما أثبته من "ع" والتخمير.

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠١١).

وَعَقَارِبِهِ. و"فَرَطَكَ" بِفَتْحَتَيْنِ مَأخُوذٌ مِنْ "فَرْطِ القَوْمِ": سَبَقَهُمْ إِلَى المَاءِ[١]» ، قِيلَ[٢]: (أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ) ، {فَاعْرِفْهُ}[٣].

شم[٤]: عِنْدَكَ عَمْراً ، أَيْ: لاَ تُخَلِّهِ وَامْسِكْهُ. و"حِذْرَكَ بَكْراً" ، أَيْ: احْذَرْهُ. وَ"مَكَانَكَ" ، أَيْ: الْزَمْ مَكَانَكَ. وَقِيلَ مَعْنَاهُ: اثْبُتْ فِي مَكَانِكَ ، وَانْتَظِرْ مِنِّي مَا يُصِيبُكَ.

وَقِيلَ[٥] فِي[٦]: ﴿ ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ ﴾: قَولِهِ: ﴿ وَرَآءَكُمْ ﴾ اسْمُ فِعْلٍ ، وَمَعْنَاهُ: ارْجِعُوا ارْجِعُوا ؛ لأَنَّ الكَلِمَتَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَقِيلَ[٤]: إِنَّهُ ظَرْفٌ مَنْصُوبٌ بِـ﴿ ٱرْجِعُواْ ﴾ ، أَيْ: فِي وَرَائِكُمْ.

قُلْتُ: وَفِي نُسْخَةِ شَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللهُ - هَذِهِ الحَوَاشِي الَّتِي أَذْكُرُهَا كُلُّهَا مُسْتَحْسَنَةٌ ، وَفِيهَا مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٌ يُحتَاجُ إِلَى ضَبْطِهَا.

ذَكَرَ ابنُ جِنِّي[٧]: أَنَّ هَذَا الفَصْلَ فِيهِ نَحْوٌ مُشْكِلٌ ، وَرَأْيُهُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وَأَنَّ الفَتْحَةَ فِي: جَلَسْتُ عِنْدَكَ ، إِعْرَابِيَّةٌ ، وَفِي: عِنْدَكَ عَمْراً ، بِنَائِيَّةٌ ، وَكَذَلِكَ البَاقِيَةُ ، وَبُنِيَتْ هَذِهِ الأَسْمَاءُ عَلَى الفَتْحِ ، وَهِيَ: مَكَانَكَ ، وَدُونَكَ ، وَأَمَامَكَ ، وَوَرَاءَكَ ؛ لأَنَّ حَرَكَتَهَا حَالَةُ الإِعْرَابِ ، فَهُوَ كَمَا فِي: لاَ رَجُلَ.

قَالَ: لَمَّا دَخَلَ شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ المَوْصِلَ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَثَلاَثِمِائَةٍ قَالَ لَنَا: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ فِي هَذَا البَلَدِ مَنْ يَعْرِفُ الكَلاَمَ فِي: دُونَكَ زَيْداً ، لَغَدَوْتُ إِلَى بَابِهِ وَرُحْتُ.

---

[١] ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠١١).

[٢] هو من قوله صلى الله عليه وسلم ، وينظر الحديث في البخاري "كتاب الفتن" ، باب ما جاء في قوله تعالى ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ ، رقم الحديث (٧٠٤٩) (١١١/٨) ، ومسلم كتاب الطهارة ، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ، باب رقم (٣٩) رقم الحديث (٢٤٩) ، (٢١٨/١) ، ومسند أحمد (٥٢٣/١١) ، حديث (٤٦٥٤).

[٣] ساقط من "ع".

[٤] ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠١٠ - ١٠١١) ، وشرح ابن يعيش (٧٤/٤).

[٥] ينظر النص في المقاليد (٢٧٤/ب).

[٦] الآية (١٣) من سورة الحديد.

[٧] لم أتبينه بنصه في كتبه التي اطلعت عليها ، وينظر الإقليد (٩٤٤/٢) ، والموصل في شرح المفصل ص (١٠١٠).

وَقَالَ رَضِيّ الدِّيْنِ الطباخي[١]: « هَذَا الفَصْلُ كُلُّهُ مُعْرَبٌ ، وَلَيْسَ بِمَبْنِيّ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي المَبْنِيَّاتِ ؛ لاَسْتِطْرَادِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ.»

{وَفِي بَعْضِ الحَوَاشِي الثِّقَةِ: سُئِلَ الشَّيْخُ سِرَاج الدِّيْن السَّكَّاكِيّ[٢] عَنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ ، فَقَالَ: إِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ ؛ لأَنَّ "دُوْنَ" وَ"عِنْدَ" وَغَيْرَهُمَا تَكُون مُعْرَبَةً إِذَا وَقَعَتْ ظُرُوفاً ، وَأَمَّا فِي هَذَا[٣] الموضع فَمَوْضُوعَةٌ لِمَعْنَى: "خُذْ ، وَالزَمْ ، وَتَأَخَّرْ" ، فَكَانَتْ مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الجُمَلِ فَبُنِيتْ ، وَلَو لَمْ يَكن هَذَا لمَا قَالَ الشَّيْخُ رَضْيَ اللهُ عَنْهُ: "**وَمِنْ أَسْمَاءِ الفِعْلِ**" ، وَهُوَ المُوَفِّقُ لِلتَّحْقِيْقِ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الاخْتِلاَفَاتُ بَيْنَ الأَئِمَّةِ تَدُلُّ عَلَى صُعُوْبَةِ هَذَا الفَصْلِ ، وَلأَمْرٍ مَا أَشْكَلَ حُكْمُهُ بَيْنَهُمْ ، وَكَفَى بِقَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ دَلِيْلاً عَلَى ذَلِكَ ، إِذ هُوَ الفَارِسُ فِي مَيْدَانِ هَذَا العِلْمِ ، فَاعْرِفْهُ[٤]}[٥].

[٦]قِيلَ: [٧]« "دُوْنَكَ" ظَرْفٌ فِي الأَصْلِ ، وَأَصْلُهُ مِنْ الدُّونِ ، الَّذِي هُو الحَقِيْرُ مِنْ الأَشْيَاءِ» ، السَّاقِطُ مِنْهَا ، فَإِذَا قُلْتَ: دُوْنَكَ ، أَيْ: هُوَ فِي مَنْزِلَةٍ أَسْقَطُ مِنْ مَنْزِلَتِكَ؛ لأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ قُدَّامَكَ كَانَتْ مَنْزِلَتُهُ أَعْلَى ، وَ"أَسْقَطُ"[٨] عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُ أَسْقَطُ فِي السَّمْتِ الَّذِي أَنْتَ فِيْهِ وَلِـ"دُوْن" / مَعْنَيَانِ: قُدَّامٌ وَخَلْفٌ ، وَفِي "خَلْفٌ" [١٨٦/ب] التَّحْقِيْرُ أَظْهَرُ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ أَخَذُوْهُ مَعَ كَافِ الخِطَابِ ، وَجَعَلُوهُ اسْماً لِـ"خُذْ" ، وَهُو لاَزِمٌ فِي هَذَا البَابِ ، أَعْنِي كَافَ الخِطَابِ.

---

[١] ينظر قوله في الموصل في شرح المفصل ص (١٠١١).

[٢] ينظر مفتاح العلوم ص (٢٢٣) وما بعده.

[٣] في الأصل (هذه) وما أثبته من الموصل ، وهو الصواب الذي يتفق مع السياق.

[٤] بعده في الأصل تكرار للنص: (قال رضي الدين الطباخي) الذي سبق ذكره قبل.

[٥] ساقط من "ع".

[٦] في الحاشية نص لم يشر لموضعه ، وهو ليس في نسخة "ع" ، وينظر أن له صلة بالباب التالي، فأردت ذكره ، وهو قوله: (وفي الغريبين: قال الفراء: الأصل في الوَيْل: وَيْ ، أيْ: حُزْنٌ ، كما يَقُولُ: وَيْ لِفُلاَنٍ ، أي: حُزنٌ لَهُ ، ثم وصلته العرب باللام ، وقد روي أنَّها منه ، فأعربوا بها) ، وينظر الغريبين (٦/٢٠٤٣).

[٧] ينظر الصحاح (دون) (٥/٢١١٥).

[٨] في "ع" (أو أسقط).

وَفِي عَلَيْكَ أَيْضاً ، وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: خُذْنِي إِنْ شِئْتَ ، قُلْتَ: عَلَيْكَ بِي ، أَوْ عَلَيْكَ إِيَّايَ ، أَوْ عَلَيْكَنِي ، أَوْ عَلَيْكَنَا(١) ، وَالكَافُ فِي "عَلَيْكَ" وَ"دُونَكَ" اسْمٌ فِي مَوْضِعِ الجَرِّ ، وَفِيهِمَا ضَمِيرَانِ ، هَذَا البَارِزُ ، وَالمَرْفُوعُ المُسْتَتِرُ الفَاعِلِ ، بِدَلِيلِ: عَلَيْكَ أَنْتَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي فِي "دُونَكَ" أَنْ يَكُونَ مَبْنِيّاً عَلَى الفَتْحِ ، وَالكَافُ حَرْفٌ مُخَلِّصٌ لِلخِطَابِ ، تَأْكِيدٌ لِمَا فِي الاسْمِ مِنَ المُسْتَتِرِ المَرْفُوعِ ، وَنَظِيرُهُ الكَافُ فِي: "أَرَأَيْتَكَ" ، وَ"النَّجَاءَكَ"(٢).

---

(١) في "ع" (وعليكنا).

(٢) ينظر شرح ابن يعيش (٤/٧٥).

[أسماء الأصوات]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصـــــــل** :

وَمِنْ الأَصْوَاتِ قَوْلُ المُتَنَدِّمِ وَالمُتَعَجِّبِ: وَيْ ، تَقُولُ: وَيْ مَا أَغْفَلَهُ! ، وَيُقَالُ: وَيْ لِمِّهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى(١): ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ ، وَضَرَبَهُ فَمَا قَالَ حَسِّ وَلاَ بَسِّ. وَ"مِّض": أَنْ يَتَمَطَّقَ بِشَفَتَيْهِ عِنْدَ رَدِّ المُحْتَاجِ ، قَالَ(٢):

⊛ سَأَلْتُهَا الوَصْلَ ، فَقَالَتْ: مِضٍّ ⊛

وَفِي(٣) أَمْثَالِهِمْ(٤): "إِنْ فِي مِضٍّ لَمَطْمَعاً".

وَ"بَخٍ" عِنْدَ الإِعْجَابِ. وَ"أَخٍّ" عِنْدَ التَّكَرُّه ، قَالَ العَجَّاجُ(٥):

⊛ وَصَارَ وَصْلُ الغَانِيَاتِ أَخًّا(٦) ⊛

وَرُوِيَ(٧) "كِخًّا".

---

(١) الآية (٨٢) من سورة القصص.

(٢) عجزه:

⊛ وَحَرَّكَتْ لِي رَأْسَهَا بِالنَّغْضِ ⊛

وهو بلا نسبة في شرح ابن يعيش (٤/٧٥ ، ٧٨) ، والإقليد (٢/٩٤٧) ، والهمع (٣/٨٨) ، والدرر (٥/٣٠٩) ، وتهذيب اللغة (١١/٤٨٣) ، واللسان (مضض) (٧/٢٣٣) ، وتاج العروس (مضض) (١٩/٦١) (نغض) (٧٨).

(٣) في المطبوع (ومن أمثالهم).

(٤) ينظر مجمع الأمثال (١/٥١) ، والمستقصي (١/٤١٣).

(٥) في المطبوع (قال:) دون (العجاج).

(٦) قبله:

⊛ وَانْثَنَتْ الرِّجْلُ فَكَانَتْ فَخًّا ⊛

وهو للعجاج في ملحق ديوانه ص (٣٩٥) ، وشرح ابن يعيش (٤/٧٥ ، ٧٩) ، وتهذيب اللغة (٦/٥٦٢) ، وخزانة الأدب (٦/٤٢٦ - ٤٢٧) ، وبلا نسبة في كتاب العين (٤/٢١٨) ، ومجالس ثعلب (٢/٣٨٣) ، ومقاييس اللغة (١/١٠) ، ومجمل اللغة (٢/٢٥٩) ، (٤/٢٤٤) ، وجمهرة اللغة (١/١٠٤ ، ١٠٨) ، واللسان (أفخ) (٣/٣) ، و(دخخ) (٣/١٤) ، وتاج العروس (أفخ) (٧/٢٢٥).

(٧) في المطبوع (ويروى).

وَ"هَلاَ" زَجْرٌ لِلْخَيْلِ ، وَ"عَدَسْ" لِلْبَغْلِ ، وَبِهِ سُمِّيَ(١) ، وَ"هِيْدِ" بِفَتْحِ الهَاءِ وَكَسْرِهِ(٢) لِلإِبِلِ ، وَ"هَادِ" مِثْلُهُ ، وَيُقَالُ: أَتَاهُمْ فَمَا قَالُوا لَهُ: هَيْدَ مَالَكَ ، إِذَا لَمْ يَسْأَلُوهُ عَنْ حَالِهِ.

وَ"جَهْ" وَ"دَهْ" مِثْلُهُ ، وَمِنْهُ(٣): "إِلاَّدَهِ فَلاَدَهِ" ، وَ"حَوْبَ" ، وَ"حَايْ" ، وَ"عَايْ" مِثْلُهُ ، وَ"سَعْ": حَثٌّ لِلإِبِلِ ، وَ"جَوْتَ" دُعَاءٌ لَهَا إِلَى الشُّرْبِ ، وَأَنْشَدَ قَوْلَهُ(٤):

دَعَاهُنَّ رِدْفِي فَارْعَوَيْنَ لِصَوْتِهِ   كَمَا رُعْتَ بِالجَوْتِ الظِّمَاءَ الصَّوَادِيَا

بِالفَتْحِ مَحْكِيّاً مَعَ الأَلِفِ وَاللاَّمِ ، وَ"جِئْ" مِثْلُهُ ، وَ"حَلْ" زَجْرٌ لِلنَّاقَةِ ، وَ"حَبْ" مِنْ قَوْلِهِمْ لِلجَمَلِ: "حَبْ لاَ مَشَيْتَ".

وَ"هِدَعْ" تَسْكِيْنٌ لِصَغَارِ الإِبِلِ ، وَ"دَوْهِ" دُعَاءٌ لِلرُّبَعِ. وَ"تَخّ" مُشَدَّدَةً وَمُخَفَّفَةً صَوْتٌ عِنْدَ إِنَاخَةِ البَعْيرِ. وَ"هَيْخِ" وَ"إِيْخِ" {مِثْلُهُ}(٥) وَ"هِسِّ" ، وَ"هَجْ"(٦) ، وَ"فَاعِ" زَجْرٌ لِلغَنَمِ ، وَ"بُسْ" دُعَاءٌ لَهَا ، وَ"هَجْ" وَ{"هَجَا"}(٥) خَسءٌ لِلكَلْب ، قَالَ(٧):

سَفَرَتْ فَقُلْتُ لَهَا هَجٍ فَتَبَرْقَعَتْ   فَذَكَرْتُ حِيْنَ تَبَرْقَعَتْ ضَبَّارَا

وَ"هِيْجِ" [صَوْتٌ](٨) يُصَوِّتُ بِهِ الحَادِي ، وَ"حَجْ" وَ"عَهْ" ، وَ"عِيْزِ" زَجْرٌ لِلضَّأْنِ. وَ"تِيءْ" دُعَاءٌ لِلتَّيْسِ عِنْدَ السِّفَادِ. وَ"دَجْ" صِيَاحٌ بِالدَّجَاجَةِ(٩) ، وَ"سَأْ" ، وَ"تُشُؤْ" دُعَاءٌ لِلحِمَارِ إِلَى الشُّرْبِ ، وَفِي المَثَلِ(١٠): "إِذَا وَقَفَ الحِمَارُ عَلَى الرَّدْهَةِ فَلاَ تَقُلْ لَهُ سَأْ".

وَ"جَاهِ" زَجْرٌ لِلسَّبُعِ. وَ"قُوْسِ" دُعَاءٌ لِلْكَلْبِ.

---

(١) في المطبوع (وقد سمي به).

(٢) في المطبوع (وكسرها).

(٣) ينظر فصل المقال ص (٣٤٨) ، ومجمع الأمثال (١/٤٥) ، وأمثال أبي عبيد ص (٢٤٢) ، وجمهرة الأمثال (١/٩٤) ، والمستقصي (١/٣٧٤) ، واللسان (دهده).

(٤) هو لعويف القوافي في المقاصد النحوية (٤/٣٠٩) ، وخزانة الأدب (٦/٣٨١) ، وبلا نسبة في شرح ابن يعيش (٤/٧٥) ، وأمالي ابن الحاجب (١/٣١٧) ، وخزانة الأدب (٦/٣٨٨).

(٥) ساقط من المطبوع.

(٦) في المطبوع (وهبج).

(٧) الشاهد للحارث بن الخزرج الخفاجي في شرح المفصل (٤/٧٥) ، والصحاح (هبر) (٢/٨٥٠)، والذيل والتكملة (٣/٢٢٩) ، وتاج العروس (هبر) (١٤/٣٨٨) ، وبلا نسبة في الحيوان (١/٢٥٩) ، (٢/٢١) ، وتهذيب اللغة (٥/٣٤٥) ، واللسان (هبر) (٥/٢٤٩).

(٨) مضاف من المطبوع.

(٩) في "ع" (للدجاجة) وما أثبته من شروح المفصل.

(١٠) في "ع" (وفي مثلٍ) وما أثبته من المطبوع وشروح المفصل.

وَ"طِيْخِ" حِكَايَةُ صَوْتِ الضَّاحِكِ. وَ"عِيْطِ" صَوْتُ الفِتْيَانِ إِذَا تَصَايَحُوا فِي اللَّعِب. وَ"شِيْبِ" صَوْتُ مَشَافِرِ الإِبِلِ عِنْدَ الشُّرْبِ. وَ"مَاءْ" حِكَايَةُ بُغَامِ الظَّبْيَةِ. وَ"غَاقِ" [حِكَايَةُ صَوْتِ الغُرَابِ ، وَ"طَاقِ"]⁽¹⁾ حِكَايَةُ صَوْتِ الضَّرْبِ. وَ"طَقْ" حِكَايَةُ صَوْتِ وَقْعِ الحِجَارَةِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ. وَ"قَبْ" حِكَايَةُ وَقْعِ السَّيْفِ.» (٢)

تخ⁽³⁾: « اعْلَمْ أَنَّ الأَصْوَاتَ المَحْكِيَّةَ لاَ تَكَادُ تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ ؛ لأَنَّهَا فِي المَعْنَى لاَ تَتَفَرَّقُ ذَلِكَ التَّفَرَّقَ ، وَالضَّمُّ عَلَى غَايَةِ المُخَالَفَةِ ، وَهَذَا لأَنَّ الأَصْلَ فِي البِنَاءِ السُّكُونُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَالفَتْحُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَالكَسْرُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَحِيْنَئِذٍ الضَّمُّ ، وَلَيْسَ بَعْدَهُ غَايَةٌ. وَقَدْ يَعْتَقِبُ عَلَى الصَّوْتِ السُّكُونُ وَالحَرَكَةُ ، وَقَدْ يَعْتَقِبُ عَلَيْهِ الحَرَكَتَانِ ، وَقَدْ يَعْتَقِبُ عَلَيْهِ الحَرَكَات» ، فَاعْرِفْهُ.

قُلْتُ: يَعْتَقِبُهُ⁽⁴⁾ الفَتْحَ وَالسُّكُونَ ، وَإِنْ كَانَ قِيَاساً مِنْ وَجْهٍ ، فَفِيْهِ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ ، وَهَذَا لأَنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ الجَرَّ فِي المُتَمَكِّنِ بِمَنْزِلَةِ الجَزْمِ فِي غَيْرِ المُتَمَكِّنِ ، وَالجَرُّ وَالكَسْرُ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ ، كَمَا أَنَّ الجَزْمَ وَالسُّكُونَ كَذَلِكَ ، وَيُفْهَمُ مِنْ هَذِهِ القَاعِدَةِ أَنَّ الكَسْرَ وَالسُّكُونَ يَتَآخَيَانِ وَيَتَقَابَلاَنِ ، فَهُمَا فِي المَعْنَى شَيءٌ وَاحِدٌ. وَالدَّلِيْلُ عَلَى ذَلِكَ مَا قَالُوا: السَّاكِنَانِ إِذَا اجْتَمَعَا حُرِّكَ أَحَدُهُمَا بِالكَسْرِ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ مَرْتَبَةُ الكَسْرَةِ عَقِيْبَ السُّكُونِ ، وَالفَتْحَةُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهَا ، {فَاعْرَفْهُ}⁽⁵⁾.

شع⁽⁶⁾: « عِلَّةُ بِنَائِهَا أَنَّهُ لَمْ تُوجَدْ فِيْهَا العِلَّةُ المُقْتَضِيَةُ للإِعْرَابِ ، وَهُوَ التَّرْكِيْبُ، وَلأَنَّهَا وُضِعَتْ مُفْرَدَةً صَوْتاً ، إِمَّا لِحِكَايَةٍ أَو لِغَيْرِهَا ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ جَارُ اللهِ⁽⁷⁾ فِي المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ: "**لَكَانَا فِي حُكْمَ الأَصْوَاتِ الَّتِي حَقُّهَا أَنْ يُنْعَقَ بِهَا غَيْرَ مُعْرَبَةٍ**" ، إِلَى آخِرِهِ. وَهَذَا تَصْرِيْحٌ بِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ لِعَدَمِ المُقْتَضِي للإِعْرَابِ ، وَهُو التَّرْكِيْبُ.

نَعَمْ إِذَا وَقَعَتْ هَذِهِ الأَسْمَاءُ فِي التَّرْكِيْبِ حُكِيَتْ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ لَهَا حِيْنَئِذٍ مَوْضِعٌ مِنْ الإِعْرَابِ ، كَقَوْلِنَا: "غَاقِ" ، حِكَايَةُ صَوْتِ الغُرَابِ.

---

(١) مضاف من المطبوع.

(٢) المفصل ص (١٩٩ - ٢٠٢).

(٣) ينظر التخمير (٢/٢٥٩).

(٤) في الأصل (يعقتبه) وما أثبته من "ع".

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٦ - ٥٠٧).

(٧) المفصل ص (٣٦).

وَفِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ أَسْمَاءٌ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي أَنَّهَا أَصْوَاتٌ ، وَأَسْمَاءٌ يُمْكِنُ أَنْ تُقَدَّرَ أَصْوَاتاً ، وَيُمْكِنُ أَنْ تُقَدَّرَ أَسْمَاءَ أَفْعَالٍ(١) ، كَأَلْفَاظِ الزَّجْرِ وَالدُّعَاءِ لِلْبَهَائِمِ ؛ كَقَوْلِكَ: "نَخّ" لِلْبَعِيْرِ ، فَإِنْ(٢) لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: هِيَ اسْمُ فِعْلٍ ؛ لأَنَّهُ بِمَعْنَى: أَنَخَّ ، مِنْ الإِنَاخَةِ ، كَمَا أَنَّ "مَهْ" أَمْرٌ بِالسُّكُوتِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ جَوَاباً: كَالبَهَائِمُ لاَ تُقْصَدُ بِالأَمْرِ كَالعُقَلاَءِ.

غَايَةُ مَا فِي البَابِ: أَنَّ العَادَةَ جَرَتْ أَنَّهَا إِذَا سَمِعَتْ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الأَلْفَاظِ انْقَادَتْ انْقِيَادَ المَأمُورِ ، كَالبَعِيْرِ إِذَا سَمِعَ "نَخّ" أَنَاخَ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مُتَقَارِباً(٣) ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ ، وَعَلَيْهِ اعْتَمَدَ صَاحِبُ(٤) الكِتَابِ.

وَكَذَلِكَ "وَيْ" فَإِنْ المُتَعَجِّبَ يَقُولُهُ لاَ لِقَصْدِ إِخْبَارِ أَنَّهُ تَعَجُّبٌ ، بَلْ كَمَا يَقُولُ المُتَأَلِّمُ "آهْ" ، بِدَلِيْلِ أَنَّهُ لاَ يَقْصِدُ بِهِ الخِطَابَ لِلشَّخْصِ ، كَمَا يَقْصِدُ فِي أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ، وَفِي(٥) هَذَا هُو غَرَضُ جَارِ اللهِ(٦) فِي قَوْلِهِ [تَعَالَى(٧): ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ ﴾](٨) ، ثُمَّ قَالَ(٩): ﴿ وَيْكَ ﴾ دَخَلَتْ عَلَى ﴿ أَنَّ ﴾ ، وَالأَوَّلُ مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ(١٠) ، وَالثَّانِي مَذْهَبُ الكُوفِيِّيْنَ(١١)، وَالقُرَّاءُ البَصرِيَّةُ جَاءَتْ قِرَاءَتُهُمْ عَلَى خِلاَفِ مَذْهَبِهِمْ ، فَأَبُو عَمْرٍو بَصْرِيٌّ يَقِفُ عَلَى الكَافِ(١٢) مِنْ ﴿ وَيْكَ ﴾ (١٣) ، وَالكِسَائِيُّ كُوْفِيٌّ يَقِفُ عَلَى اليَاءِ(١٢) مِنْ ﴿ وِى ﴾ » ، انْتَهَى كَلاَمُهُ ، فَاعْرِفْهُ.

---

(١) في "ع" (أسماء الأفعال).

(٢) في الأصل (قال لقائل) وما أثبته من "ع" وإيضاح ابن الحاجب.

(٣) في "ع" (صوتاً) مكان (متقارباً).

(٤) المفصل ص (٢٠١ - ٢٠٢).

(٥) كذا في الأصل ، وفي "ع" (وهذا هو ...).

(٦) أي: أنّ ﴿وَىْ﴾ كلمة دخلت على ﴿كَأَنَّ﴾ في الآية ، وهو قول البصريين ، ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٧).

(٧) الآية (٨٢) من سورة القصص.

(٨) إضافة يقتضيها النص ، وهي من إيضاح ابن الحاجب.

(٩) القول لابن الحاجب في الإيضاح ، والنص متتابع.

(١٠) ينظر الكتاب (٢/١٥٤).

(١١) ينظر معاني الفراء (٢/٣١٢).

(١٢) ينظر إتحاف فضلاء البشر ص (٣٤٤) ، وغيث النفع في القراءات السبع ص (٣١٧).

(١٣) في الأصل (يقف على (الكافرين)) مكان (يقف على الكاف من (ويك)).

قلتُ: قَوْلُهُ "هِي مَبْنِيَّةٌ لِعَدَمِ مُقْتَضِى الإِعْرَابِ ، وَهُو التَّرْكِيْبُ" ، لاَ يَكَادُ يَطَّرِدُ، وَإِلاَّ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الأَسْمَاءُ المُتَمَكِّنَةُ فِي كَلاَمِ العَرَبِ كُلُّهَا نَحو: فَرَسٌ ، ورَجُلٌ ، وثَلاَثَةٌ ، وأَرْبَعَةٌ ، إِذَا عَدَدَتْ أَنْ تَكُونَ / مَبْنِيَّةً وَقْتَ تَعْدِيْدِهَا ، ولَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ بَلْ [١٨٧/أ] هِي مُتَمَكِّنَةٌ مُعْرَبَةٌ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا مُتَهَيِّئَةٌ لِجَرَيَانِ الحَرَكَاتِ الإِعْرَابِيَّةِ عَلَيْهَا عِنْدَ وُجُودِ مُقْتَضِيهَا ؛ لأَنَّ عِلَلَ(١) البِنَاءِ مَحْصُورَةٌ ، ولَيْسَ شَيءٌ مِنْهَا مَوْجُودٌ كَمَا تَرَى فِي نَحو هَذِهِ الأَفْرَادِ(٢).

حم: قَالَ ابْنُ جِنِّي(٣) ـ {رَحِمَهُ اللهُ}(٤) ـ: « فِي ﴿ وَيۡكَأَنَّهُۥ ﴾ ثَلاَثَةُ أَقْوَالٍ:

- مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كَلِمَةً وَاحِدَةً ، فَلَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ.
- وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ "وَيْ" كَلِمَةً ، وَ"كَأَنَّهُ" أُخْرَى ، فَوَقَفَ عِنْدَ "وَيْ" ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا.
- وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: "وَيْكَ" كَلِمَةٌ ، فَوَقَفَ بِالكَافِ ، ثُمَّ ابْتَدَأَ ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ(٥)﴾ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الحَسَنِ(٦).

وَبَيْتُ الكِتَابِ حُجَّتُنَا ، وَهُوَ قَوْلُهُ(٧):

سَأَلَتَانِي الطَّلاَقَ إِذَا رَأَتَانِي قَلَّ مَا لِي قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ
وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

---

(١) في "ع" (عمل) مكان (علل).

(٢) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠١٢).

(٣) ينظر المحتسب (٢/١٥٥).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) قوله تعالى (الكافرون) ساقط من "ع".

(٦) ينظر معاني القرآن للأخفش (٢/٦٥٤ – ٦٥٥).

(٧) البيتان لزيد بن عمرو بن نفيل في الكتاب (٢/١٥٥) ، وتحصيل عين الذهب (٢٦٩٦) ، وخزانة الأدب (٦/٤٠٦) ، والدرر (٥/٣٠٥) ، وهو لنبيه بن الحجاج في الأغاني (١٧/٣٠٥)، وشرح أبيات الكتاب (٢/٢٥) ، وهو لسعيد بن زيد في شرح شواهد المغني (٢/٧٨٦) ، وينظر ذيل السمط ص (١٠٣) ، وشرح ابن يعيش (٤/٧٦) ، ومعاني القرآن للأخفش (٢/٦٥٥) ، والمحتسب (٢/١٥٥) ، وشرح شواهد الشافية (٣٣٩) ، وينظر معاني القرآن (٢/٣١٢) ، والأصول (١/٢٥٢) ، والمخصص (١٤/١٤) ، والخصائص (٣/٤١) ، والصاحبي ص (١٤٧) ، ومجالس ثعلب (١/٣٢٢).

قَالَ ابنُ(١) جِنِّي: « فِي قَوْلِ عَنْتَرَةَ(٢):

۞ ...... وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ ۞

قَالَ الكِسَائي: أَرَادَ: وَيْلَكَ ، فَحَذَفَ اللاَّمَ ، وَهَذَا يُحتَاجُ فِيْهِ إِلَى نَبِيٍّ يُخْبِرُنَا بِأَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ حَتَّى نَقْبَلَهُ.»

قَالَ(٣): « مَذْهَبُ الكُوفِيِّيْنَ أَنَّ الكَافَ مُتَّصِلَةٌ بِـ"وَيْ" ، و"أَنَّ" فِيْهِ لِلتَّعْلِيْلِ» ، تَقْدِيْرُهُ: لأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَى المُخَفَّفَةِ فِي بَيْتِ الكِتَابِ ، أَوْرَدَهُ فِي التِّبْيَانِ(٤) ، وَكِتَابِ(٥) الكُتَّابِ.

وَمَذْهَبُنَا(٦) "وَيْ" تَعَجُّبٌ ، ثُمَّ قَالَ(٧): ﴿ كَأَنَّهُۥ ﴾ أَيْ: يُشْبِهُ أَمْرَهُمْ أَنَّهُمْ لاَ يُفْلِحُونَ ، وَالضَّمِيْرُ فِي ﴿ كَأَنَّهُۥ ﴾ لِلشَّأْنِ.

فَإِنْ قِيْلَ(٨): « كَيْفَ يَجُوزُ التَّعَجُّبُ عَلَى اللهِ ، وَهُو لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيءٌ؟ ، قِيْلَ لَهُ: هَذَا مَجَازٌ ، وَالمُرَادُ تَعَجُّبُ العِبَادِ ، أَيْ: هُمْ مُسْتَحِقُّونَ لأَنْ يُتَعَجَّبُ مِنْهُمْ». وَحَكَى سِيْبَوَيْهِ(٩) عَنِ الخَلِيْلِ وَيُونس أَنَّ "وَيْ" مَفْصُولَةٌ عَنِ الكَافِ فِي الكِتَابَةِ {فَاعْرِفْهُ}(١٠).

قُلْتُ: هَذِهِ الفَوَائِدُ المَنْسُوبَةُ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي عُثْمَان ابْنِ جِنِّي كُلُّهَا فِي نُسْخَةِ شَيْخِنَا - {رَحِمَهُ اللهُ}(١٠) - بِخَطِّهِ.

---

(١) ينظر المحتسب (٢/١٥٦).

(٢) تمامه:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيْلُ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

وهو في معلقته ، ينظر ديوانه ص (١٢٧) ، وشرح المعلقات للزوزني ص (١٥٣).

(٣) القول لابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٧).

(٤) ينظر التبيان في إعراب القرآن (٢/١٠٢٧) ، وينظر البيان (٢/٢٣٧).

(٥) ينظر كتاب الكتاب ص (٦٢).

(٦) أي: مذهب ابن جني ، وهو قول الخليل وسيبويه ، ينظر المحتسب (٢/١٥٥).

(٧) أي: ابن جني في المحتسب.

(٨) ينظر التخمير (٢/٢٦١).

(٩) ينظر الكتاب (٢/١٥٤).

(١٠) ساقط من "ع".

{وَمَعْنَاهُ البَيِّنُ فِي الآيَةِ مَا قَالَ فِي الكَشَّافِ(١): « إِنَّهَا كَلِمَةُ تَنَبُّهٍ عَلَى الخَطَأ وَتَنَدُّمٍ ، وَعَنَى أَنَّ القَوْمَ قَدْ تَنَبَّهُوا عَلَى خَطَئِهِمْ فِي تَمَنِّيهِمْ وَقَوْلِهِمْ(٢): ﴿ يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ ﴾ ، وَتَنَدَّمُوا ثُمَّ قَالُوا: ﴿ كَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ ، أَيْ: مَا أَشْبَهَ الحَالَ بِأَنَّ الكَافِرِينَ لاَ يَنَالُون الفَلاَحَ.

وَحَكَى الفَرَّاءُ(٣) أَنَّ أَعْرَابِيَّةً قَالَتْ لِزَوجِهَا: أَيْنَ ابْنُكَ؟ ، فَقَالَ: وَيْكَأَنَّهُ وَرَاءَ البَيْتِ. ثُمَّ قَالَ(٣): وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الكَافُ لِلخِطَابِ مَضْمُومَةً إِلَى "وَيْ" ، كَمَا فِي بَيْتِ عَنْتَرَةَ}(٤).

قَالَ صَاحِبُ(٥) الكِتَابِ: « قَوْلُهُمْ "وَيْ لُمِّهِ" أَيْ: العَجَبُ لأُمِّهِ ؛ يَقُولُ هَذَا مَنْ رَأَى رَجُلاً نَادِراً فِي أَحْوَالِهِ ، أَيْ: العَجَبُ لأُمِّهِ إِذ وَلَدَتْ مِثْلَهُ عَلَى الصِّفَاتِ الغَرِيْبَةِ»، وَحُذِفَتْ الهَمْزَةُ المَضْمُومَةُ تَخْفِيْفاً ، فَاعْرِفْهُ.

قُلْتُ: وَقَوْلُ الحَمَاسِي(٦):

❁ لأُمِّكَ وَيْلَهُ وَعَلَيْكَ أُخْرَى ❁

يُوْهِمُ دَلاَلَةً عَلَى قَبُولِ قَوْلِ الكِسَائِيِّ.

قَوْلُهُ: "**حَسِّ بَسِّ**"(٧).

تخ(٨): « إِنَّمَا بُنِيَا عَلَى الكَسْرِ لِئَلاَّ يُوْهِمَ الفَتْحُ أَنَّهُمَا فِعْلاَنِ(٩) ، مِنْ الحَسِّ ، وَهُوَ القَتْلُ وَالاسْتِئْصَالُ ، وَمِنْ البَسِّ ، وَهُوَ السَّوْقُ الرَّفِيْقُ اللَّيِّنُ.»

---

(١) ينظر الكشاف (٣/١٩٢ – ١٩٣).

(٢) الآية (٧٩) من سورة القصص.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء (٢/٣١٢).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٧/أ) بتصرف ، وينظر النص في المقاليد (٢٧٤/ب).

(٦) عجزه:

❁ فَلاَ شَاةٌ تَنِيْلُ وَلاَ بَعِيْرُ ❁

وهو لمالك بن جعدة في ديوان الحماسة ص (٣٣٦) ، وشرحها للمرزوقي (٤/١٦٣٧).

(٧) في "ع" (وبس) بالواو.

(٨) ينظر التخمير (٢/٢٦٢).

(٩) أي: فعلان ماضيان.

{وَرَأَيْتُ فِي الغَرِيْبَيْنِ(١): « كَانَ بَعْضُ الصَّالِحِيْنَ يَمُدُّ يَدَهُ إِلَى شُعْلَةِ نَارٍ ، فَإِذَا لَذَعَتْهَا فَقَالَ: حِسِّ حِسِّ ، كَيْفَ صَبْرُكِ عَلَى نَارِ جَهَنَّمَ وَأَنْتِ تَجْزَعِيْنَ مِنْ هَذَا؟ ، قَالَ الأَصْمَعِيُّ: مِثْلُ "أَوْه"»}(٢).

صح(٣): « قِيْلَ: جِيءَ بِهِ مِنْ حَسِّكَ وَبَسِّكَ ، أَيْ: ائْتِ بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ» ، وَمِنْ حَسِّهِ وَبَسِّهِ ، أَيْ: جُهْدِهِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: "**فَمَا قَالَ حَسِّ**" أَيْ: لَمْ يُصَوِّتْ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الكَرَاهَةِ(٤).

{قَوْلُهُ: "**أَنْ يَتَمَطَّقَ**".

صح(٥): « التَّمَطُّقُ: التَّذَوُّقُ وَالتَّصْوِيتُ بِاللِّسَانِ وَالغَارِ الأَعْلَى ، وَهُوَ الحَنَكُ}(٢). وَقَوْلُهُمْ: "**مِضِّ**"(٦) كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى "لاَ" وَلَيْسَتْ بِجَوَابٍ ، لِقَضَاءِ حَاجَةٍ ، وَلاَ رَدَّ لَهَا ، وَلِذَلِكَ قِيْلَ: فِيْهِ مَطْمَعٌ.»

وَبَعْدَهُ:

❀ **وَحَرَّكَتْ لِي رَأْسَهَا بِالنَّغْضِ** ❀

صح(٧): « نَغَضَ الرَّأْسَ: حَرَّكَ وَتَحَرَّكَ ، لاَزِمٌ وَمُتَعَدٍّ ، وَكُلُّ حَرَكَةٍ فِي ارْتِجَافٍ نَغْضٌ.»

صح(٨): « قَوْلُهُ: "**بَخْ**" كَلِمَةٌ تُقَالُ عِنْدَ الرِّضَا وَالمَدْحِ ، وَتُكَرَّرُ لِلمُبَالَغَةِ: "**بَخْ بَخْ**"، فَإِنْ وَصَلْتَ خَفَضْتَ وَنَوَّنْتَ. قُلْتَ: بَخٍ بَخٍ ، وَرُبَّمَا شَدَّدْتَ. وَبَخْبَخْتُ الرَّجُلَ ، إِذَا قُلْتَ لَهُ: بَخٍ بَخٍ.»

وَبَيْتُ العَجَّاجِ: أَيْ: كَرِهْتُ وَصْلَ الغَانِيَاتِ لَمَّا شِبْتُ.

قَوْلُهُ: "**وَبِهِ سُمِّيَ**" مَعْنَاهُ: أَنَّ "عَدَسْ" مَوْضُوعٌ لِلزَّجْرِ ، ثُمَّ قَدْ يُسْتَعْمَلُ عَلَماً لَهُ؛ لاخْتِصَاصِهِ بِهِ ؛ كَمَا قَالَ:

---

(١) ينظر الغريبين (حسس) (٤٤١/٢).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر الصحاح (حسس) (٩١٨/٣).

(٤) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (١٠١٤).

(٥) ينظر الصحاح (مطق) (١٥٥٥/٤) ، و(مضض) (١١٠٦/٣).

(٦) في "ع" (قوله: ومضّ).

(٧) ينظر الصحاح (نغض) (١١٠٨/٣).

(٨) ينظر الصحاح (بخخ) (٤١٨/١).

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ(١) .... ❁

أَيْ: يَا عَدَسُ.

صح(٢): « أَنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو:

وَقَدْ حَدَوْنَاهَا بِهَيْدٍ وَهَلاَ حَتَّى يُرَى أَسْفَلُهَا صَارَ عَلاَ(٣)

تَقُولُ مِنْهُ: هِدْتُ الرَّجُلَ وَهَيَّدْتُهُ ، عَنْ(٤) يَعْقُوب(٥).» / [١٨٧/ب]

قَوْلُهُ: "**هَيْدَ مَالَكَ**" ، أَيْ: مَا قَالُوا لَهُ هَذَا اللَّفْظَ ، أَيْ: مَا زَجَرُوهُ(٦).

قولُهُ: "إِلاَّدَه".

تخ(٧): « رِوَايَةُ ابنِ الأَعْرَابِي سَاكِنَةُ الهَاءِ ، وَالمَشْهُوْرُ مَا فِي المَتْنِ.»

قُلْتُ: وَفِي المُسْتَقْصَي(٨) : « تُفْتَحُ الدَّالُ ، وَتُكْسَرُ ، وَهِي كَلِمَةٌ فَارِسِيَّةٌ مَعْنَاهَا: الضَّرْبُ ، قَدْ اسْتَعْمَلَهَا العَرَبُ فِي كَلاَمِهِمْ. وَأَصْلُهُ: أَنَّ المَوْتُورَ كَانَ يَلْقَي وَاتِرِه فَلاَ يَتَعَرَّضُ لَهُ ، فَيُقَالُ ذَلِكَ لَهُ. وَالمَعْنَى: أَنَّكَ إِنْ لَمْ تَضْرِبْهُ الآنَ - وَهَذِهِ فُرْصَةٌ - فَإِنَّكَ لاَ تَضْرِبْهُ أَبَداً ، وَتَقْدِيْرُهُ: إِنْ لاَ يَكُنْ دَه فَلاَ يَكُنْ دَه ، أَيْ: إِنْ لاَ يُوْجَدُ ضَرْبٌ السَّاعَةَ فَلاَ يُوْجَدُ ضَرْبٌ أَبَداً ، ثُمَّ اتَّسَعُوا فِيْهِ ، فَضَرَبُوهُ مَثَلاً فِي كُلِّ شَيءٍ لاَ يُقْدِمُ عَلَيْهِ

---

(١) جزء من بيت تمامه:

...... **عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق**

وقد سبق ذكره ص (٧٠١).

(٢) ينظر الصحاح (هيد) (٥٥٨/٢).

(٣) هو للقتّال الكلابي في الصحاح (هيد) (٥٥٨/٢) ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق (٣١) ، واللسان (هيد) (٤٤٣/٣).

(٤) ينظر إصلاح المنطق ص (٩٤).

(٥) هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت ، أبو يوسف ، إمام في اللغة والأدب ، أصله من خوزستان من فارس والبصرة ، تعلم ببغداد ، واتصل بالمتوكل ، فعهد إليه بتأديب أولاده ، وجعله في عداد ندمائه ، ثم قتله بعد ذلك لسبب مجهول سنة ٢٤٤هـ ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان (٣٠٩/٢) ، والفهرست (١٠٧ - ١٠٨) ، ونزهة الألباء ص (١٥٩) ، ودائرة المعارف الإسلامية (٢٠٠/١) ، ومقدمة إصلاح المنطق ص (٩) ، والأعلام (١٩٥/٨).

(٦) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٧/أ) ، والإقليد (٩٤٩/٢).

(٧) ينظر التخمير (٢٦٢/٢).

(٨) ينظر المستقصي (٣٧٤/١).

الرَّجُلُ وَقَدْ حَانَ حِيْنُهُ ، وَوَجَبَ إِحْدَاثُهُ ، مِنْ قَضَاءِ دَيْنٍ حَلَّ ، أَو حَاجَةٍ طُلِبَتْ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي لاَ يَسُوغُ تَأْخِيْرُهَا» ، {فَاعْرِفْهُ}⁽¹⁾.

وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ: أَلَمْ تَسْأَلْنِي عَنْ حَالِي فَأَنَا لاَ أَسْأَلُكَ عَنْ حَالِكَ⁽²⁾.

صح⁽³⁾: قَوْلُهُ "حَوْبُ" - بِفَتْحِ الحَاءِ - ، وَفِي آخِرِهِ الحَرَكَاتُ الثَّلاَثُ ، وَتَقُولُ مِنْهُ: حَوَّبْتُ بِالإِبِلِ.

قُلْتُ: {وَفِي الغَرِيْبَيْنِ⁽⁴⁾: « فِي الحَدِيْثِ⁽⁵⁾: (كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ قَالَ: آيِبُونَ تَائِبُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ ، حَوْباً حَوْباً) ، كَأَنَّهُ لَمَّا فَرَغَ مِنْ كَلاَمِهِ زَجَرَ بَعِيْرَهُ ، قَالَ: وَ"حَوْبُ" زَجْرٌ لِذُكُورَةِ الإِبِلِ.»

وَ}⁽¹⁾قَوْلُهُ: "**مِثْلُهُ**" وَكَذَا "**مِثْلُهُ**" مَعْنَاهُ: أَنَّهَا كُلَّهَا زَجْرٌ لِلإِبِلِ ، وَالضَّمِيْرُ فِيْهِ رَاجِعٌ إِلَى "هَيْدَ" ؛ لأَنَّهُ هُوَ المَذْكُورُ أَوَّلاً.

وَ"**حَايْ**" وَ"**عَايْ**" بِسُكُونِ اليَاءِ فِيْهِمَا فِي عَامَّةِ النُّسَخِ ، وَفِي⁽⁶⁾ نُسْخَةِ أَبِي حَنِيْفَةَ⁽⁷⁾ بِكَسْرِهَا وَاجْتِمَاعِ⁽⁸⁾ السَّاكِنَيْنِ فِيْهِمَا ، وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ ، لَكِنَّ المَدَّةَ وَقَعَتْ كَالحَاجِزِ لاتِّسَاعِهَا ، وَلِذَلِكَ لَمْ تُسْتَثْقَلْ ذَلِكَ الاسْتِثْقَالُ⁽⁹⁾.

مَعْنَى البَيْتِ: "الرِّدْفُ" وَ"الرَّدِيْفُ" وَ"الجَوْتُ" مَعَ اللاَّمِ كَـ"المَاءِ" فِي⁽¹⁰⁾:

---

(1) ساقط من "ع".

(2) في "ع" (عن حاله).

(3) ينظر الصحاح (حوب) (١/١١٧).

(4) ينظر الغريبين (حوب) (٢/٥٠٦).

(5) ذكره ابن الجوزي في غريب الحديث (١/٢٥٠).

(6) في الأصل (في) بدون الواو ، وما أثبته من "ع" وبعض شروح المفصل.

(7) هو محمد بن عبيد الله بن علي بن عبيد الله بن علي الخطيبي ، أبو حنيفة ، كان شيخاً فاضلاً ، مشهوراً بالعلم والفضل من بيت مشهور بالخطابة والرواية والقضاء ، توفي في صفر سنة إحدى وسبعين وخمسمائة (٥٧١هـ) ، تنظر ترجمته في الوافي بالوفيات (٤/١١) ، وسير أعلام النبلاء (٢١/٤٧ - ٤٨) ، والجواهر المضية (٣/٢٤٦ - ٢٤٧).

(8) في الأصل (واجتماعي الساكنين) وما أثبته من "ع" وبعض شروح المفصل.

(9) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠١٦ - ١٠١٧) ، والإقليد (٢/٩٥٠).

(10) جزء من عجز بيت شعري - سبق ذكره - وهو قوله:

❁ داع يناديه باسم الماء مبغوم ❁

❁ ...... **بِاسْمِ المَاءِ مَبْغُومُ** ❁

وَكُلٌّ مِنْهُمَا حِكَايَةُ صَوْتٍ(١).

صح(٢): « الجِيْمُ وَالتَّاءُ فِي كَلاَمِهِمْ لاَ يَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَةٍ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ ذَوْلَقِيٍّ ، وَلِذَلِكَ قِيْلَ فِي "الْجِبْتِ" بِمَعْنَى الصَّنَمِ أَو الكَاهِنِ: لَيْسَ مِنْ مَحْضِ العَرَبِيَّةِ». وَالرَّاءُ وَاللاَّمُ وَالنُّونُ هِيَ الذَّوْلَقِيَّةُ ، وَالمَعْنَى: كَمَا أَصَبْتَ رَوْعَ الصَّوَادِي ، أَيْ: أَشْعَرْتَ ، وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ(٣): "كُنْتُ فِي دَارِي فَمَا رَاعَنِي أَنْ جَاءَ فُلاَنٌ" ، أَيْ: مَا شَعَرْتُ ، وَحَقِيْقَتُهُ: أَصَابَ رَوْعِي ، أَيْ: دَعَا الرِّدْفُ النِّسَاءَ فَاجْتَمَعْنَ وَرَجَعْنَ عَمَّا كُنَّ عَلَيْهِ مِنْ الشُّغْلِ(٤).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٥): « اللاَّمُ فِي "الجَوْتِ" كَلاَمِ "الزَّيْدُ" عَلَماً ، وَلَمْ تَكُنْ اللاَّمُ مَانِعَةً عَنْ البِنَاءِ ؛ لأَنَّ تَضَمُّنَهَا مُوْجِبٌ لَهُ ، فِي نَحْو "أَمْسِ".»

قَوْلُهُ: "**وَجِيْءْ مِثْلُهُ**".

صح(٦): « قَالَ أَبُو عَمْرٍو: الجِيءُ: الشَّرَابُ ، وَالهِيءُ: الطَّعَامُ. وَقَالَ الأُمَوِي(٧): هُمَا اسْمَانِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ: جَأْجَأْتُ بِالإِبِلِ ، إِذَا دَعَوتَهَا لِلشُّرْبِ(٨). وَهَأْهَأْتُ بِهَا ، إِذَا دَعَوْتَهَا لِلعَلَفِ ، وَأَنْشَدَ(٩):

---

(١) ينظر الإقليد (٢/٩٥١).

(٢) ينظر الصحاح (جبت) (١/٢٤٥).

(٣) ينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٧/أ).

(٤) ينظر الإقليد (٢/٩٥٠) ، والموصل في شرح المفصل ص (١٠١٧).

(٥) ينظر المفصل ص (٢٠١) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠١٧).

(٦) ينظر الصحاح (جيأ) (١/٤٢).

(٧) الأموي: هو عبد الله بن سعيد الأموي اللغوي ، لقي العلماء ، ودخل البادية ، وأخذ عن فصحاء الأعراب ، وأخذ العلماء منه ، وأكثروا في كتبهم ، كان ثقة في نقله ، صنف كتباً منها: كتاب النوادر ، وكتاب رحل البيت ، جالس أعراباً من بني الحارث بن كعب ، وسألهم عن النوادر والغريب ، وجميع من ترجم له لم يذكروا وفاته ، تنظر ترجمته في إنباه الرواة (٢/١٢٠) ، وبغية الوعاة (٢/٤٣) ، وتاريخ بغداد رقم الترجمة (٥١٠٠).

(٨) ينظر قول الأموي في الصحاح (جأجأ) (١/٣٩١).

(٩) الشاهد لمعاذ الهراء في اللسان (جأجأ) (١/٤٢) ، (هأهأ) (١/١٧٩) ، (هيأ) (١/١٨٩) ، وهو بلا نسبة في الصحاح (جأجأ) (١/٣٩) ، (جيأ) (١/٤٢) ، وشرح ابن يعيش (٤/٨٣) ، وشرح التصريح (٢/٢٠١).

وَمَا كَانَ عَلَى الجِيءِ وَلاَ الهِيءِ امْتِدَاحِيكَا»

قَوْلُهُ: "**حَلْ**".

صح[(١)]: « هُوَ زَجْرٌ لِلنَّاقَةِ كَـ"حَوْبٍ" لِلبَعِيرِ[(٢)] ، و"حَلٍ" أَيْضاً بِالتَّنْوِيْنِ فِي الوَصْلِ[(٣)] ، قَالَ:

❁ وَطُولُ زَجْرٍ بِحَلٍ وَعَاجِ ❁

يُقَالُ: حَلْحَلْتُ بِالنَّاقَةِ ، إِذَا قُلْتُ لَهَا: حَلْ بِالتَّسْكِيْنِ.»

قَوْلُهُ: "**حَبْ**" زَجْرٌ ، و"**لاَ مَشَيْتَ**" فِي مَعْرِضِ الدُّعَاءِ عَلَيْهِ[(٤)] ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ المُرَادُ ، كَقَوْلِهِمْ: قَاتَلَهُ اللهُ.

قَوْلُهُ: "**هِدَعْ**".

صح[(٥)]: « بِكَسْرِ الهَاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ وَسُكُونِ العَيْنِ كَلِمَةٌ يُسَكَّنُ بِهَا صِغَارُ الإِبِلِ إِذَا نَفَرَتْ. وَالهَوْدَعُ: النَّعَامُ.»

{**قُلْتُ**: وَفِي ضِرَامِ[(٦)] صَاحِبِ **تغ**: « فِي قَوْلِهِ[(٧)]:

فَنَادَيْتُ عَنْسِي مِنْ دِيَارِكُمُ هَلاَ وَقُلْتُ لِسَقْبِي مِنْ حِيَاضِكُمُ هِدَعِ

هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَلَى سُكُونِ الدَّالِ وَكَسْرِ العَيْنِ ، وَلَمْ أَعْرِفْهُ ، إِلاَّ أَنَّ المَيْدَانِيّ ذَكَرَ عَنْ أَبِي الهَيْثَمِ: أَنَّ كُلَّ مَا يُزْجَرُ بِهِ الإِبِلِ وَيَقَعُ فِي قَافِيَةٍ يُحَرَّكُ إِلَى الخَفْضِ»}[(٨)].

قَوْلُهُ: "**نَخْ**" - بِفَتْحِ النُّونِ - مُشَدَّدَةً وَمُخَفَّفَةً.

{**قُلْتُ**: ظَاهِرُ كَلاَمِ الشَّيْخِ يُفْهِمُ أَنَّ "نَخٍّ" بِكَسْرِ الخَاءِ شُدِّدَ أَوَّلاً ، وَفِي بَعْضِ حَوَاشِي النُّسَخِ: المُشَدَّدَةُ بِالكَسْرِ ، وَالمُخَفَّفَةُ بِالسُّكُونِ}[(٨)].

[(١)] ينظر الصحاح (حلل) (١٦٧٥/٤).

[(٢)] أي: زجر للبعير.

[(٣)] في الأصل (الوحل) وما أثبته من "ع" وهو كذلك في الصحاح.

[(٤)] ينظر شرح ابن يعيش (٨٣/٤).

[(٥)] ينظر الصحاح (هدع) (١٣٠٦/٣).

[(٦)] ينظر شروح سقط الزند (١٣٥٦/٣).

[(٧)] قول أبي العلاء في سقط الزند ص (٢٦٥).

[(٨)] ساقط من "ع".

صح(١): « نَخْنَخْتُ النَّاقَةَ فَتَنَخْنَخَتْ: أَبْرَكْتُهَا فَبَرَكَتْ ، ومِنْهُ النَّخ: الإِبِلُ الَّتِي تُنَاخُ(٢) عِنْدَ المُصَدِّقِ لِيُصَدِّقَهَا.»

و"**هِيْخ**" بِكَسْرِ الفَاءِ(٣) ، وكَذَا "**إِيْخ**". و"**هِسِّ**" بِكَسْرِ الهَاءِ(٤).

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٥): « فَعْفَعَ بِالغَنَمِ وبَسْبَسَ بِهَا ، والفَعْفَعِيُّ: الرَّاعِي.»

{(٦)« وفِي / فَعْفَعَ الرَّاعِي ، زَجَرَ الغَنَمَ. وقَالَ: "فَعْفَع" وهُوَ حِكَايَةُ زَجْرِهِ. [١٨٨/أ]
ورَاعٍ فَعْفَاعٍ ، وفَعْفَعِيٌّ ، وفَعْفَعَانِيٌّ ، إِذَا كَانَ خَفِيفاً.
وهَرْهَرَ الغَنَمَ: إِذَا دَعَاهَا» ، وبِهَذِهِ اللُّغَةِ تُدْعَى بِـ"إِيْخ" أَيْضاً}(٧).

وأَمَّا البَيْتُ فَبَعْدُهُ:

فَخَرَجْتُ أَعْثُرُ فِي مَقَادِمِ جُبَّتِي   لَوْلاَ الحَيَاءُ أَطَرْتُهَا إِحْضَارَا(٨)

قَالَ: أَنْشَدَهُمَا أَبُو زَيْدٍ الأَنْصَارِي فِي نَوَادِرِهِ(٩).

قُلْتُ(١٠): "ضَبَّار" اسْمُ كَلْبٍ ، ولَعَلَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: "ضَبَرَ الفَرَسُ" ، جَمَعَ قَوَائِمَهُ ووَثَبَ. وفَرَسٌ ضِبَرٌّ: وَثَّابٌ ، كَطِمِرٍّ ، ومَعْنَاهُ: كَشَفَتْ لِي وَجْهَهَا لأَعْشَقَهَا ، فَقُلْتُ لَهَا: هَجْ هَجْ ، أَيْ: اسْتُرِي يَا كَلْبَةُ ، فَتَبَرْقَعَتْ لِتَكُونَ فِي البُرْقُعِ أَحْسَنَ ، فَشَبَّهَهَا بِالكَلْبَةِ ، يُرِيْدُ: أَنَّهَا قَبِيحَةٌ.

{والضَّمِيرُ فِي "أَطَرْتُهَا" لِلـ"جُبَّةِ" ؛ قَالَهُ فَخْرُ المَشَايِخِ(١١).

---

(١) ينظر الصحاح (نخخ) (٤٣٣/١).

(٢) في الأصل (لا تناخ) وما أثبته من "ع" والصحاح.

(٣) كذا في الأصل و"ع" ، والمقصود أنه بكسر الأول والآخر.

(٤) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (١٠١٨).

(٥) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠١٨) ، والمقاليد (٢٧٦/أ) ، وينظر الصحاح (فعع) (١٢٥٩/٣).

(٦) ينظر الصحاح (فعع) (١٢٥٩/٣) ، و(هرر) (٨٥٤/٢).

(٧) ساقط من "ع".

(٨) هذا البيت عقب البيت السابق الذكر ، وهو للشاعر نفسه في تاج العروس (صبر) (٣٧٩/١٢) ، و(هبر) (٣٨٩/١٤) ، وبلا نسبة في اللسان (عثر) (٥٣٩/٤) ، وجمهرة اللغة (١٩٥/١).

(٩) لم أتبينها في نوادر أبي زيد التي بين يدي.

(١٠) ينظر الصحاح (ضبر) (٧١٩/٢).

(١١) ينظر قوله في الموصل في شرح المفصل ص (١٠١٩).

قَوْلُهُ: "(١)هَيْجِ"}(٢).

قُلْتُ: كَأَنَّهُ مِنْ الهَيْجِ ، وَهُوَ الإِثَارَةُ ، يَتَعَدَّى وَلاَ يَتَعَدَّى ، وَمِنْهُ: نَاقَةٌ مِهْيَاجُ ، أَيْ: نَزُوْعٌ إِلَى وَطَنِهَا(٣).

صح(٤): « يُقَالُ: دَجْدَجْتُ بِالدَّجَاجَةِ: صِحْتُ بِهَا.»

قُلْتُ: كَأَنَّهُمْ أَوْمَوا بِهِ إِلَى اسْمِهَا.

تخ(٥): « "سَأْ" بِالسِّيْنِ المُهْمَلَةِ. وَ"تُشُوْ" بِالشِّيْنِ المُعْجَمَةِ ، وَبِالضَّمَّتَيْنِ.»

صح(٦): « سَأْسَأْتُ بِالحِمَارِ: إِذَا دَعَوْتَهُ لِيَشْرَبَ ، وَقُلْتَ لَهُ: سَأْسَأْ. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: شَأْشَأْتَ بِالحِمَارِ: إِذَا دَعَوْتَهُ ، وَقُلْتَ: تَشُؤْ تَشُؤْ ، وَقِيلَ: تَشَأْ تَشَأْ ، بِفَتْحِ الشِّيْنِ.»

قُلْتُ: أَوْرَدَهُ(٧) - أَعْنِي "سَأْ" - فِي السِّيْنِ(٨) المُهْمَلَةِ ، وَفِي بَعْضِ النَّسَخِ مُعْجَمَةٌ.

وَرَأَيْتُ فِي تَصْحِيْحَاتِ الفَائِقِ(٩) بِقِرَاءةِ الإِمَامِ عَفِيْفِ الدِّيْنِ(١٠) القُوْهَدِيِّ عَلَى الشَّيْخِ بُرْهَانِ الدِّيْنِ المُطَرِّزِي فِي بَابِ الشِّيْنِ المُعْجَمَةِ مَعَ الهَمْزَةِ: « أَنَّ رَجُلاً مِنْ الأَنْصَارِ قَالَ لِبَعِيْرِهِ: شَأْ ، لَعَنَكَ اللهُ ، فَنَهَاهُ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلاَمُ - عَنْ لَعْنِهِ.»

وَقَالَ(١١) لِرَجُلٍ آخَرَ قَالَ مِثْلَهُ لِنَاضِحِهِ ، أَنَاخَهُ فَرَكِبَهُ ، وَبَعَثَهُ فَتَلَدَّنَ عَلَيْهِ بَعْضَ التَّلَدُّنِ: (انْزِلْ عَنْهُ ، وَلاَ تَصْحَبْنَا بِمَلْعُوْنٍ).

---

(١) في "ع" (وهيج).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر الصحاح (هيج) (٣٥٢/١).

(٤) ينظر الصحاح (دجج) (٣١٣/١).

(٥) ينظر التخمير (٢٥٩/٢).

(٦) ينظر الصحاح (سأسأ) (٥٥/١) ، (شأشأ) (٥٧/١).

(٧) أي: أورده في المفصل ص (٢٠٢).

(٨) في "ع" (في فصل السين المهملة).

(٩) ينظر الفائق (شأ) (١٧٦/٢) ، والنهاية في غريب الحديث (٤٣٦/٢) ، وينظر الموصل في شرح المفصل ص (١٠١٩ - ١٠٢٠).

(١٠) لم أهتد إلى معرفته فيما اطلعت عليه.

(١١) أي: قال صلى الله عليه وسلم ، ذكره الهروي في الغريبين (١٦٨٥/٥) ، وغريب ابن الجوزي (٣٢١/٢) ، وابن الأثير في النهاية (٢٤٦/٤).

وَقَالَ(١) فِي مَعْنَاهُ: « "شَأْ" زَجْرٌ لِلْجَمَلِ ، وَقَدْ شَأْشَأَ ، إِذَا صَوَّتَ بِذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ "هَلَّلَ" ، مِنْ لا إله إلا الله ، أَيْ: لَيْسَا بِمُشْتَقَّيْنِ مِنْهُمَا». انْتَهَى كَلاَمُهُ.

وَرِوَايتِي فِي المُفَصَّلِ غَيْرُ مُعْجَمَةٍ كَمَا فِي رِوَايَةِ **تخ** ، وَلَعَلَّ مَا فِي الفَائِقِ غَيْرُ مَا فِي الكِتَابِ ، بِدَلِيْلِ اخْتِلاَفِ التَّفْسِيْرَيْنِ ، وَكِلاَهُمَا مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ(٢) {رَحِمَهُ اللهُ}(٣).

صح(٤): « "الرَّدْهَةُ": النُّقْرَةُ فِي الصَّخْرَةِ ، وَهِي مُسْتَنْقَعُ المَاءِ» ، وَمَعْنَاهُ: لاَ تَدْعُهُ إِلَى الشُّرْبِ ، فَإِنَّهُ يَشْرَبُ بِنَفْسِهِ(٢).

شم: قِيْلَ إِذَا خَسَأْتَهُ قُلْتَ: "قُوسْ" ، وَإِذَا دَعَوْتَهُ قُلْتَ: فَـ"قُس" فَـ"قُس"(٥).

حم(٦): « قَالَ فَضْلُ القُضَاةِ: أَنْشَدَنِي الشَّيْخُ(٧) وَقْتَ قِرَاءَتِي عَلَيْهِ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي هَذَا المَوْضِعِ مِنْ الكِتَابِ إِنْشَاداً بِالارْتِجَالِ:

بِطِّيْخَةٌ مِنْ أَطْيَبِ البِطِّيْخِ يَضْحَكُ مَنْ يأكُلُهَا بِـ"طِيْخِ"(٨)»

قَالَ شَيْخُنَا: رِوَايَةُ الطَّباخيّ بِغَيْرِ اللاَّمِ ، وَرِوَايَةُ غَيْرِهِ مَعَ اللاَّمِ ، اكْتُبْ هَذِهِ الأَلْفَاظَ المَرْوِيَّةَ عَنْ المَشَايِخِ ، وَإِنْ قَلَّتْ فَائِدَتُهَا ؛ تَبَرُّكاً بِذِكْرِهِمْ ، وَلأَنَّهُمْ مَعْنِيُّون بِأَمْثَالِهَا فِي نُسَخِ رِوَايَاتِهِمْ {فَاعْرِفْهُ}(٣).

قَوْلُهُ: "**عِيْطِ**" كَانَ مَكْتُوباً - فِي نُسْخَةِ شَيْخِنَا - تَحْتَهُ بِخَطٍّ قَدِيْمٍ: "بِالخ هَا لِجرخَ"(٩) ، وَقَالَ: رَأَيْتُ فِي بِلاَدِ العَرَبِ صِبْيَاناً يَلْعَبُون مَا يُقَالُ {لَهُ}(٣): "يَالَخْ بنجكار"(٩) ، فَقُلْتُ لَهُمْ: مَا اسْمُ هَذَا اللَّعب؟ ، فَقَالُوا: شَقَفْ نَقَفْ.

---

(١) القول للزمخشري في الفائق (٢/١٧٦).

(٢) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٢٠).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) ينظر الصحاح (رده) (٦/٢٢٣٢).

(٥) ينظر اللسان (قوس) (٦/١٨٦) ، والموصل في شرح المفصل ص (١٠٢٠).

(٦) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٢٠ - ١٠٢١) ، والإقليد (٢/٩٥٤).

(٧) أي: الشيخ جار الله الزمخشري.

(٨) هذا بيت شعر من قول الزمخشري ، وليس في ديوانه ، وهو له في الإقليد (٢/٩٥٤) ، والموصل في شرح المفصل ص (١٠٢٠) ، والمقاليد (٢٧٦/ب).

(٩) عبارة يظهر أنها بالفارسية.

تخ(١): « **فَإِنْ سَأَلْتَ:** فَكَيْفَ لَمْ تُبْنَ "**غَاقِ**" وَ"**طَاقِ**" عَلَى الفَتْحِ ؛ لأَنَّهُ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ؟.

أَجَبْتُ: لئَلاَّ تَكُونَ صِيْغَةُ الفِعْلِ المَاضِي مُشْتَرَكاً فِيْهَا(٢) بَيْنَ الاسْمِ وَالفِعْلِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَبِنَاؤُهُ عَلَى الكَسْرِ أَيْضَاً يُوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الأَمْرُ مِنْ(٣) بَابِ المُفَاعَلَةِ، مُنْقُوصَةٌ مُشْتَرَكٌ فِيْهِ؟.

قُلْتُ: نَعَمْ(٤) إِلاَّ أَنَّ الاشْتِرَاكَ هُنَا اتِّفَاقِيٌّ لاَ قَصْدِيٌّ.»

أَنْشَدَ فِي **صح**(٥):

« مُعَاوِدٌ لِلْجُوْعِ وَالإِمْلاَقِ
يَغْضَبُ إِنْ قَالَ الغُرَابُ غَاقِ
أَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ نِيَاقِ

[**شم:**](٦) وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: "قَبّ" مُشَدَّداً(٧).

قُلْتُ: يُنَاسِبُ أَنْ تَكُونَ المُرَاعَاةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِمْ: قَبَّ الأَسَدُ يَقِبُّ قَبِيْباً ، إِذَا سَمِعْتَ قَبْقَبَةَ أَنْيَابِهِ(٧) ، {وَاللهُ أَعْلَمْ}(٨).

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٦٢).

(٢) في الأصل (فيه) ، وما أثبته من "ع" والتخمير.

(٣) في الأصل (في باب) وما أثبته من "ع" والتخمير وبعض شروح المفصل.

(٤) في "ع" (لكن).

(٥) ينظر الصحاح (غيق) (٤/١٥٣٩) ، وهو للقلاخ بن حزن.

(٦) مضاف من "ع".

(٧) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٢١).

(٨) ساقط من "ع".

[الظروف]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

[الظُّروفُ]

« مِنْهَا الغَايَاتُ ، وَهِيَ: قَبْلُ ، وبَعْدُ ، وفَوْقُ ، وتَحْتُ ، وأَمَامُ ، وقُدَّامُ ، ووَرَاءُ ، وَخَلْفُ ، وأَسْفَلُ ، ودُونَ ، ومِنْ عَلِ(١) ، وأَبْدَأُ بِهَذَا أَوَّلُ.

وقَدْ جَاءَ مَا لَيْسَ بِظَرْفٍ غَايَةً نَحْوُ: حَسْبُ ، وَلاَ غَيْرُ ، ولَيْسَ غَيْرُ ، وَالَّذِي هُوَ حَدُّ الكَلاَمِ ، وأَصْلُهُ أَنْ يُنْطَقَ بِهِنَّ مُضَافَاتٍ ، فَلَمَّا اقْتُطِعَ عَنْهُنَّ مَا يُضَفْنَ إِلَيْهِ ، وَسُكِتَ عَلَيْهِنَّ صِرْنَ حُدُوداً يُنْتَهَى عِنْدَهَا ، فَلِذَلِكَ سُمِّيْتَ غَايَاتٍ ، وَإِنَّمَا يُبْنَيْنِ إِذَا نُوِيَ فِيْهِنَّ(٢) المُضَافُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يُنْوَ فَالإِعْرَابُ ، كَقَولِهِ(٣):

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً   أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

وَقَدْ قُرِئَ(٤): ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ ، (٥)وَأَبْدَأُ بِهِ أَوَّلاً.

وَيُقَالُ: جِئْتُهُ مِنْ عَلُ ، وَفِي مَعْنَاهُ: مِنْ عَالٍ ، وَمِنْ مُعَالٍ ، وَمِنْ عَلا ، وَيُقَالُ: جِئْتُهُ مِنْ عَلْوَ وَمِنْ عَلْوِ.

وَفِي مَعْنَى "حَسْبُ" : بَجَلْ ، قَالَ(٦):

۞ رُدُّوا عَلَيْنَا شَيْخَنَا ثُمَّ بَجَلْ ۞ » (٧)

---

(١) في المطبوع (ومن الغايات: وأبداً).

(٢) في "ع" (فيه) وما أثبته من المطبوع وشروح المفصل.

(٣) الشاهد ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب (٤٢٦/١ ، ٤٢٩) ، ولعبد الله بن يعرب في المقاصد النحوية (٤٣٥/٣) ، وشرح التصريح (٥٠/٢) ، والهمع (١٤٣/٢) ، والدرر (١١٢/٣) ، وبلا نسبة في معاني القرآن (٣٢٠/٢ - ٣٢١) ، وشرح ابن يعيش (٨٨/٤) ، ودرة الغواص ص (١٢٧) ، الذيل والتكملة للصاغاني (حمم) (٦٢٠/٥) ، وشرح ابن الناظم للألفية ص (٤٠١) ، وتصحيح التصحيف ص (١٣٠) ، وتذكرة النحاة ص (٥٢٧) ، وشرح ابن عقيل (٦٩/٢) ، وشرح قطر الندى ص (٢٧) ، وشرح شذور الذهب ص (١٠٤) ، وشرح المكودي ص (١٠٧) ، وشرح الأشموني (٢٦٩/٢) ، واللسان (حمم) (١٥٤/١٢) ، وتاج العروس (حمم). ويروى (الحميم) مكان الفرات.

(٤) الآية (٤) من سورة الروم.

(٥) في المطبوع (ويقال: أبداً ...).

(٦) الشاهد للأعرج المعني في شرح الحماسة للمرزوقي (٢٩١/١) ، وبلا نسبة في شرح المفصل (٨٩/٤) ، والتخمير (٢٦٨/٢) ، والإقليد (٩٦٠/٢) ، وجمهرة اللغة (٢٦٩/١) ، واللسان (ندس) (٢٢٩/٦) ، (جمل) (١٢٣/١١) ، وتاج العروس (بجل) و(جمل).

(٧) المفصل ص (٢٠٢ - ٢٠٤).

شح(١): « عِلَّةُ بِنَاءِ هَذِهِ / الظُّرُوْفِ تَضَمّنَهَا مَعْنَى الحَرْفِ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى [١٨٨/ب] المُضَافِ إِلَيْهِ ، وَالفَرْقُ بَيْنَهَا {أَنَّهَا}(٢) إِذَا أُعْرِبَتْ وَبَيْنَهَا إِذَا بُنِيَتْ ، وَالحَذْفُ فِي الحَالَيْنِ أَنَّهَا فِي البِنَاءِ مُتَضَمِّنَةٌ لِلمَحْذُوفِ تَضَمُّنَ "أَيْنَ" لِحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ ، وَإِذَا أُعْرِبَتْ كَانَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَحْذُوْفاً مُرَاداً فِي نَفْسِهِ ، لاَ عَلَى {مَعْنَى}(٢) أَنَّ شَيْئاً يَتَضَمَّنُهُ ، فَهُوَ كَالظُّرُوْفِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِكَ: خَرَجْتُ يَوْمَ الجُمْعَةِ ، فِي أَنَّ الحَرْفَ مَحْذُوفٌ لاَ مُتَضَمِّنٌ لَهُ ، وَإِلاَّ وَجَبَ البِنَاءُ ، وَهُوَ مُعْرَبٌ بِاتِّفَاقٍ ، فَلَمَّا جَاءَتْ هَذِهِ الظُّرُوفُ عَلَى وَجْهَيْنِ(٣) قُدِّرَ لِكُلِّ وَجْهٍ مَا يَلِيْقُ بِهِ مِمَّا هُوَ قِيَاسُ العَرَبِيَّةِ» ، فَاعْرِفْهُ.

قَوْلُهُ(٤): "الحَرْفُ مَحْذُوفٌ" لاَ أَرَاهُ إِلاَّ كَالقَوْلِ المُخَالِفِ لِغَيْرِهِ مِمَّا أَثْبَتَهُ السَّلَفُ؛ لأَنَّهُمْ يَذْكُرُونَهُ بِلَفْظِ المُقَدَّرِ ، أَلاَ تَرَى الشَّيْخَ(٥) قَالَ: **« وَقَدْ يُذْهَبُ بِهِ عَنْ أَنْ يُقَدَّرَ فِيْهِ مَعْنَى "فِي" اتِّسَاعاً»**. وَلاَ شَكَّ أَنَّ بَيْنَ التَّقْدِيْرِ وَالحَذْفِ فَرْقاً ، فَاعْرِفْهُ.

وَفِي المِفْتَاحِ(٦): الغَايَاتُ إِذَا تَأَمَّلْتَ فَإِنَّهَا مُضَمَّنَةٌ مَعْنَى الإِضَافَةِ ، وَأَنَّهُ مِنْ مَعَانِي الحُرُوْفِ ، وَلاَ يُقَالُ: يُشْكَلُ بِنَفْسِ لَفْظِ الإِضَافَةِ ، فَإِنَّ المُرَادَ بِـ "مَعْنَى الإِضَافَةِ" هُنَا لاَزِمُ مَعْنَاهَا ، كَلاَمِيَّتِهَا أَو مَنِيَّتِهَا(٧) ، فَاعْرِفْهُ.

قُلْتُ: وَكَذَا ذَكَرَهُ أَيْضاً فِي "لُبَابِ الاعْتِصَارِ" لِصَاحِبِ التَّخْمِيْرِ ، فَاعْرِفْهُ.

{(٨)« **فَإِنْ سَأَلْتَ** عَنِ الفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِكَ: جِئْتُكَ مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ ، وَبَيْنَ: جِئْتُكَ قَبْلَ زَيْدٍ ، فَيَصِحُّ بِأَنْ يُجَابَ: بِأَنَّ الأَوَّلَ: مَجِيْئَكَ غَيْرُ مُتَرَاخٍ عَنْ مَجِيءِ زَيْدٍ ، فَيَصِحُّ بِأَنْ يُجَابَ: بِأَنَّ الأَوَّلَ التَّرَاخِي ، وَغَيْرُهُ لإِطْلاَقِ القَلبيَّةِ(٩) غَيْرِ مُضْمُوْمَةٍ بِحَرْفِ الابْتِدَاءِ، هَذَا مَا يُفْهَمُ مِنْ الفَرْقِ بَيْنَ الكَلاَمَيْنِ»}(٢).

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٨/١).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) في "ع" (الوجهين).

(٤) أي: قول ابن الجاجب في الإيضاح في شرح المفصل.

(٥) ينظر المفصل ص (٧٢).

(٦) يقصد "المفتاح في شرح المصباح" للأسفراييني ، وينظر لباب الإعراب ص (٢٠١) ، وينظر شرح ابن يعيش (٨٨/٤) ، وشرح الرضي على الكفاية (١٦٨/٣ - ١٦٩).

(٧) من "المنى" وهو" القدر ، أي: أو ما يقدر ، ينظر الصحاح (منا) (٢٤٩٧/٦).

(٨) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٢٢).

(٩) هكذا في الأصل ، وفي الموصل (الفلبية).

تخ(١): « هُنَا مَسَائِلُ :

الأُولَى: مَاهِيَّةُ الغَايَةِ اسْمٌ إِضَافِيٌّ {أُرِيْدَ أَنْ يُضَافَ إِلَى المَعْرِفَةِ}(٢) ، اُقْتُضِبَ مِنْهُ المُضَافُ إِلَيْهِ ، ونُوِيَ فِيْهِ ، وبُنِيَ عَلَى الضَّمِّ ، وَهَذِهِ القُيُوْدُ تَقْرِيْرُهَا ظَاهِرٌ.

الثَّانِيَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ المَنْوِيِّ وغَيْرِهِ ، فَمَعْنَى "المَنْوِيِّ" إِذَا قِيْلَ: جِئْتُ قَبْلُ ، أَيْ: فِي الزَّمَانِ المُتَقَدِّمِ عَلَى هَذَا الزَّمَانِ الحَاضِرِ ، وَإِذَا قِيْلَ: قَبْلاً ، أَيْ فِي زَمَانٍ مِنَ الأَزْمِنَةِ المُتَقَدِّمَةِ عَلَى هَذَا الزَّمَانِ ، وَيَحْسُنُ هَذَا المَعْنَى فِي قَوْلِهِ(٣):﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ ﴾ ، عَلَى قِرَاءَةِ التَّنْوِيْنِ(٤) ؛ لأَنَّ ذَلِكَ الزَّمَانَ المنُكَّرَ هُوَ الزَّمَانُ الوَاقِعُ قَبْلَ وُجُوْدِ الأَشْيَاءِ وبَعْدَ الأَزَلِ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ الوَقْتَ كَأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الأَزْمِنَةِ الَّتِي فِيْهَا قِيَامُ اللهِ تَعَالَى .

{وَعَلَى هَذَا يَتَحَقَّقُ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ(٥):

يَرَوْنَ المَوْتَ قُدَّاماً وَخَلْفاً فَتَخْتَارُوْنَ وَالمَوْتُ اضْطِرَارُ}(٢)

الثَّالِثَةُ: إِنَّمَا يُبْنَي عَنْدَ نِيَّةِ الإِضَافَةِ ؛ لأَنَّهُ عِنْدَ نِيَّةِ المُضَافِ إِلَيْهِ يَكُون مُتَضَمِّناً لِمَعْنَى الحَرْفِ ، وَهُو مَعْنَى اللاَّمِ.

الرَّابِعَةُ: يُبْنَى عَلَى الحَرَكَةِ ، وَإِنْ أَمْكَنَ بِنَاؤُهَا ؛ عَلَى السُّكُونِ عَلَى أَنَّهُ لاَ يُمْكِنُ ؛ لأَنَّ حَقَّهَا أَنْ تَقَعَ فِي ذَيْلِ الكَلاَمِ ، فَالسُّكُونُ يُوْهِمُ الوَقْفَ عَلَيْهَا ، فَيَخْتَلُّ الغَرَضُ المَطْلُوبُ مِنَ البِنَاءِ.

الخَامِسَةُ: بِنَاؤُهَا عَلَى الضَّمِّ ؛ لأَنَّ الفَتْحَ وَالكَسْرَ مِنْ أَحْوَالِهَا الإِعْرَابِيَّةِ ، فَأُرِيْدَتْ المُغَايَرَةُ بَيْنَ حَالَتَيْ البِنَاءِ وَالإِعْرَابِ» ، فَاعْرِفْهُ.

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٦٥ – ٢٦٧).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) الآية (٤) من سورة الروم.

(٤) قراءة الكسر بالتنوين ﴿مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾ قرأ بها أبو السمال ، والجحدري ، وعن العقيلي ، في البحر (٧/١٦٢) ، وغير منسوبة في الكشاف (٣/٢١٤) ، والتبيان (٢/١٠٣٦) ، وفتح القدير (٤/٢١٤) ، وتفسير القرطبي (١٤/٢٠٧) ، وإعراب القراءات الشواذ (٢/٢٧٩).

(٥) هو في ديوانه بشرح الواحدي (٢/٨١١ ، ٨١٧).

شم: إِنَّمَا بُنِيَتْ عِنْدَ نِيَّةِ الإِضَافَةِ ؛ لأَنَّ المَنْوِيَّ فِي المَنْطُوقِ بِهِ ، فَكَانَتْ دَوَالَّ عَلَى مَعَانِي أَنْفُسِهَا ، وَعَلَى مَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنْ غَيْرِهَا ، فَتَلْتَحِقُ لِذَلِكَ بِالأَفْعَالِ لِدَلاَلَتِهَا عَلَى شَيْئَيْنِ عَلَى مَا عُرِفَ.

حم: قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ⁽¹⁾: إِنَّمَا بُنِيَتْ هَذِهِ الأَسْمَاءُ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الأَصْلَ فِي الأَسْمَاءِ أَنْ يَكُونَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَعَهُنَّ مَذْكُوراً ، وَلاَ يَكُونَ مَحْذُوفاً ، فَلَمَّا أُخْرِجْنَ عَنْ مِنْهَاجِهِنَّ وَلَمْ يُفْعَلْ بِهِنَّ مَا يُفْعَلُ بِسَائِرِ الأَسْمَاءِ أَشْبَهْنَ الحُرُوفَ ، فَفُعِلَ بِهِنَّ مَا لَيْسَ فِي نَظَائِرِهِنَّ لِذَلِكَ ، فَاعْرِفْهُ.

فِي الكِفَايَةِ⁽²⁾: إِنَّمَا يَجُوزُ اقْتِطَاعُ المُضَافِ إِلَيْهِ عَنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا كَلاَماً تَامّاً وَفِي فَحْوَاهُ مَا يَدُلُّ عَلَى المَحْذُوفِ ، وَلِذَلِكَ لاَ يَجُوزُ الحَذْفُ إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا أَخْبَاراً ، نحو: هَذَا قَبْلُ ، وَالقِتَالُ بَعْدُ ، وَأَنْتَ تُرِيْدُ: قَبْلَ عَمْرٍو ، وَبَعْدَ يَوم الجُمُعَةِ ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ فِيهِ عَلَى حَذْفِهِمَا ، وَالكَلاَمُ يَحْتَمِلُ غَيْرَهُمَا.

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ⁽³⁾: « "قَبْلُ" وَ"بَعْدُ" يَكُونَانِ خَبَرَيْنِ لِلْجُثَثِ وَغَيْرِهَا إِذَا كَانَا مُضَافَيْنِ ، فَإِذَا حُذِفَ المُضَافُ إِلَيْهِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِيهِمَا.»

وَمَعْنَى "قَبْلُ": الوَقْتُ المَاضِي ، وَمَعْنَى "بَعْدُ": الوَقْتُ الآتِي ، وَهُمَا مِنَ الإِقْبَالِ وَالتَّبَاعُدِ ، / أَمَّا "قَبْلُ" فَلأَنَّ التَّقَدُّمَ وَالإِقْبَالَ مِنْ قَبِيلٍ وَاحِدٍ ، كَمَا أَنَّ التَّأَخُّرَ وَالإِدْبَارَ [١٨٩/أ] مِنْ وَادٍ⁽⁴⁾.

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ: قَوْلُهُمْ:"**مِنْ عَلُ**" ، هَكَذَا يُسْتَعْمَلُ فِي كَلاَمِهِمْ مَعَ "مِنْ" وَلاَ يُقَالُ فِيْهِ: مِنْ عَلِهِ ، كَمَا يُقَالُ: مِنْ قَبْلِهِ ، وَيُعْرَفُ كَوْنُهُ مَقْطُوعَ المُضَافِ إِلَيْهِ بِمَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ ؛ لأَنَّكَ تَقُولُ: مِنْ عَلاَهُ⁽⁵⁾ ، وَهُمَا بِمَعْنَى ، فَاعْرِفْهُ.

قُلْتُ: فِي صح⁽⁶⁾: « "أَوَّلُ"نَقِيضُ "الآخِرِ" ، وَأَصْلُهُ: أَوْ أَلُ ، عَلَى أَفْعَلَ مَهْمُوزَ الأَوْسَطِ ، فَقُلِبَتِ الهَمْزَةُ وَاواً وَأُدْغِمَ ، الدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: هَذَا أَوَّلُ مِنْكَ ، وَالجَمْعُ

---

(١) ينظر المفصل ص (٢٠٢ – ٢٠٣).

(٢) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٢٣ – ١٠٢٤).

(٣) ينظر شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٢٤/أ).

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية (٣/١٦٩) ، وينظر المقاليد (١٧٧/ب).

(٥) ينظر الإقليد (٢/٩٥٩) ، والموصل في شرح المفصل ص (١٠٢٥).

(٦) ينظر الصحاح (وأل) (٥/١٨٣٨).

الأَوَائِلُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصْلُهُ: وَوَّلُ ، عَلَى فَوْعَلٍ ، فَقُلِبَتْ الوَاوُ الأُوْلَى هَمْزَةً، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْمَعْ عَلَى أَوَاوِلَ ، لاسْتِثْقَالِهِمْ اجْتِمَاعَ الوَاوِيْنِ بَيْنَهُمَا أَلِفٌ.

وَقَوْلُهُمْ: "عَامٌ أَوَّلُ" بِالرَّفْعِ صِفَةٌ ، وَبِالنَّصْبِ غَايَةٌ. وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ: المَوْئِلِ ، وَهُوَ: المَلْجَأُ».

الرِّوَايَةُ فِي البَيْتِ:

❁ .... بِالمَاءِ الفُرَاتِ ❁

تخ(١): « وَرَوَاهُ إِمَامُ خُرَاسَانَ أَبُو مَنْصُورٍ(٢) الثَّعَالِبِيّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: "بِالمَاءِ الحَمِيْمِ"(٣) ، وَهُو البَارِدُ ، وَهَكَذا المَحْفُوْظُ.»

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٤): وَسَمِعْتُ العَرَبُ سَمَاعاً شَائِعاً: أَنَا جِئْتُ قَبْلاً ، وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلاً ؛ يُرِيْدُونَ: أَوَّلاً. وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ(٥):

فَإِنْ تَكُ مِنْ بَعْدِ القِتَالِ أَتَيْتَنَا فَقَدْ هَزَمَ الأَعْدَاءَ ذِكْرُكَ مِنْ قَبْلِ

وَهُوَ مِنْ قَصِيْدَتِهِ اللاَّمِيَّةِ المَجْرُورَةِ.

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٦٨).

(٢) هو عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ، أبو منصور الثعالبي ، إمام في اللغة والأدب ، من أهل نيسابور ، كان فراءاً يخيط جلود الثعالب ، فنسب إلى صناعته ، اشتغل بالأدب والتاريخ ، فنبغ وصنف الكتب الكثيرة ، منها: يتيمة الدهر ، وفقه اللغة ، وسحر البلاغة ، وثمار القلوب ، وغيرها من المصنفات ، توفى سنة ٤٢٩هـ ، تنظر ترجمته في معاهد التنصيص (٣/٢٦٦) ، ومفتاح السعادة (١/١٨٧) ، ووفيات الأعيان (١/٢٩٠) ، وشذرات الذهب (٣/٢٤٦) ، وآداب اللغة (٢/٢٨٤) ، ومعجم المطبوعات ص (٦٥٦).

(٣) ينظر رواية أبي منصور في فقه اللغة (٢/٦٤٣).

(٤) ينظر قوله في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٢٤) ، وينظر شرح الرضي على الكافية (٣/١٦٩).

(٥) ينظر شرح ديوان أبي الطيب لأبي العلاء العمري "معجز أحمد" (٤/٢٦٧).

{وَفِي التَّبْرِيْزِي(١): « فِي قَوْلِ الحَمَاسَةِ(٢):

﴿ وكَوَيْتُهُ فَوْقَ النَّوَاظِرِ مِنْ عَلِ ﴾

المُرَادُ بِالمَنْوِيِّ: أَنْ يُقْصَدَ مُضَافاً مَخْصُوصاً مَعْرِفَةً بِسَبْقِ الذِّكْرِ »}(٣).

قَوْلُهُ: "تَحْتَ" ، هُو إِحْدَى الجِهَاتِ السِّتِّ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الحَدِيْثِ مُسْتَعْمَلاً اسْماً مَجْمُوعاً مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ ، وَهُو قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ(٤): (لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَظْهَرَ الفُحْشُ وَالبُخْلُ ، وَيَخُونَ الأَمِينُ ، وَ يُؤْمَنَ الخَائِنُ ، وَتَهْلِكَ الوُعُولُ ، وَيَظْهَرُ التُّحُوتُ) ، وَفَسَّرَ(٥) "التُّحُوتُ": (بِأَنَّهُمْ الَّذِيْنَ كَانُوا تَحْتَ أَقْدَامِ النَّاسِ).

وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِمْ: "لاَ غَيْرُ" ، فَعِنْدَ البَصْرِيَّةِ(٦) بِضَمِّ الرَّاءِ. وَقَالَ الزَّجَّاجُ(٧): بِرَفْعِ الرَّاءِ وَالتَّنْوِيْنِ ، عَلَى تَقْدِيْرِ: لَيْسَ فِيْهِ غَيْرٌ. وَقَالَ الكُوفِيُّونَ: "لاَ غَيْرَ" مِثْلُ(٨): ﴿ لَا رَيْبَ {فِيهِ ﴾ ، فَاعْرِفْهُ}(٣).

تخ(٩): « "مِنْ عَلاَ" بِالأَلِفِ غَيْرُ مُنَوَّنٍ ، وَلَعَلَّهُ مَضْمُومُ المَحَلِّ. وَ"عَلْوَ" لمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَرَكَةٌ إِعْرَابِيَّةٌ ، يُخَيَّرُ(١٠) فِي بِنَائِهِ بَيْنَ الحَرَكَاتِ الثَّلاَثِ وَجِهَاتِهَا المَأْخُوذِ بِهَا(١١) ظَاهِرَةٌ ، فَاعْرِفْهُ.»

---

(١) ينظر شرح الحماسة للتبريزي (٣٤/١).

(٢) صدره:

﴿ أَرْجَيْتُهُ عَنِّي فَأَبْصَرَ قَصْدَهُ ﴾

هو لربيعة بن مقروم الضبي في ديوان الحماسة ص (١٥). ، والأغاني (٩٣/٢٢).

(٣) ساقط من "ع".

(٤) الحديث في غريب أبي عبيد (٤٣٣/١) ، وابن الجوزي (١٠٤/١) ، والغريبين (٢٥٠/١) ، والفائق (١٣١/١ – ١٣٢) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر (١٨٢/١).

(٥) أي: فسر صلى الله عليه وسلم ، ينظر الفائق (١٣٢/١).

(٦) هذه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ، فانظر رأي الفريقين فيها في الإنصاف (٢٨٧/١ – ٢٩٣) ، والإقليد (٩٥٧/٢).

(٧) ينظر قوله في الإقليد (٩٥٧/٢/٢).

(٨) الآية (٢) من سورة البقرة.

(٩) ينظر التخمير (٢٦٨/٢).

(١٠) في "ع" (يخيروا).

(١١) في "ع" (بها فيه).

وَأَنْشَدَ الفَرَّاءُ(١):

بَاتَتْ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلاَ
نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ(٢) الفَلاَ

صح(٣): « {بَيَانُ الجِهَاتِ: أَمَّا الفَتْحُ(٤) فَعَلَى أَنَّهُ أَخَفُّ الحَرَكَةِ. وَأَمَّا الضَّمُّ فَعَلَى الغَايَةِ. وَأَمَّا الكَسْرُ فَعَلَى أَنَّهُ أَصْلٌ فِي البِنَاءِ.»

و"معال" بضم الميم ، و"معالي" على صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول لغتين ذكرتا في فصاح اللغة}(٥).

قال الأخفش(٦): « "بجل" ساكنة أبدا ، يقولون: بجلك ، كما يقولون: قطك ، إلا أنهم لا يقولون: بجلني ، كما يقولون: قطني ، ولكن يقولون: بجلي ؛ قال لبيد(٧):

فمتى أهلك فلا أحفله بجلي الآن من القوم بجل »

---

(١) ينظر معاني القرآن (٢/٣٦٥).

(٢) الشاهد لغيلان بن حريث في شرح أبيات سيبويه (٢/١٨٨) ، واللسان (نوش) (٦/٣٦٢) ، وخزانة الأدب (٩/٤٣٧) ، وهو لأبي النجم العجلي في الصحاح (علا) (٦/٢٤٣٥) ، واللسان (علا) (١٥/٨٤) ، وبلا نسبة في الكتاب (٣/٤٥٣) ، والمخصص (١٤/٦٣) ، والإغفال (١/٢٩٦) ، والكامل (٣/١٤٣٣) ، وإصلاح المنطق (٤٣٢) ، ومجالس ثعلب (٢/٥٨٧) ، والأصول (٢/١٣٧) ، والمنصف (١/١٢٤) ، والحجة لابن خالويه (٢٩٥) ، وأسرار العربية ص (٢٥٧) ، والأحاجي النحوية ص (١٣٢) ، وشرح ابن يعيش (٤/٨٩) ، والاقتضاب (٣٢٩).

(٣) ينظر الصحاح (علا) (٦/٢٤٣٤) وما بعده ، والإقليد (٢/٩٦٠).

(٤) أي: (علا).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر قوله في الصحاح (بجل) (٤/١٦٣١) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (١/٢٩١).

(٧) الشاهد للبيد في ديوانه (١٣٣) ، وحماسة البحتري ص (١٠٠) ، وشرح حماسة أبي تمام المرزوقي (٢٩١) ، والبارع ص (١٣١) ، والصحاح (بجل) (٤/١٦٣١) ، واللسان (بجل) (١١/٤٥) ، (حفل) (١١/١٥٩) ، وخزانة الأدب (٦/٢٤٦).

تخ(١): « سَأَلَنِي عَنْهُ بَعْضُ العِرَاقِيَّةِ ؛ فَقَالَ: مَا المُرَادُ بِهَذَا ، أَتَعْرِيفُ(٢) لُغَةٍ أَمْ شَيْءٍ آخَرَ ؛ فَإِنْ كَانَ المُرَادُ تَعْرِيفَ شَيْءٍ فَمَا هُوَ ؟. وَإِنْ كَانَ المُرَادُ بِهِ اللُّغَةَ فَـ"المُفَصَّلُ" لَيْسَ لِتَعْرِيفِ اللُّغَاتِ.

فَقُلْتُ: المُرَادُ بِهِ تَعْرِيفُ شَيْءٍ آخَر ، وَذَلِكَ أَنَّ "بَجَلْ" وَإِنْ وُجِدَ فِيْهِ مَعْنَى الغَايَةِ لِكَوْنِهِ إِضَافِيًّا قَدْ اقْتُضِبَ عَنْهُ المُضَافُ وَنُوِيَ فِيْهِ ، إِلاَّ أَنَّهُ لاَ يُسَمَّى غَايَةً ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ مَضْمُومٍ ، وَمِنْ شَأْنِ الغَايَةِ أَنْ يَكُونَ فِيْهِ ذَلِكَ وَبُنِي عَلَى السُّكُونِ لأَنَّهُ هُوَ الأَصْلُ ، وَلاَ يَقَعُ فِي ذَيْلِ الكَلاَمِ ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ خَبَراً فَالمُبْتَدَأُ مَنْوِيٌّ بَعْدَهُ ؛ بِدَلِيْلِ قَوْلِهِ(٣):

❁ بَجَلِي الآنَ مِنَ العَيْشِ بَجَلْ ❁

لأَنَّ مَعْنَاهُ : حَسْبِي مِنَ العَيْشِ ذَلِكَ ، وَكَذَا:

❁ .... ثُمَّ بَجَلْ(٣) ❁

(٤)[مَعْنَاهُ]: ثُمَّ حَسْبُنَا ذَلِكَ.

وَ"بَجَلِي" إِنَّمَا لَمْ يُعْمَد بِالنُّونَ ؛ لأَنَّ اللاَّمَ وَالنُّونَ يَتَقَارَبَانِ مَخْرَجاً ، فَخُذْهَا مَبَاحِثَ مَذْهَبِيَّةً» ، فَاعْرِفْهُ.

شع(٥): « قَوْلُنَا: "بَجَلْ" الأَوْلَى أَنْ تُذْكَرَ فِي أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ ؛ لأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ ، مَعْنَاهَا: / كَفَاكَ ، وَلَيْسَ بِنَاؤُهَا لِقَطْعِهَا عَنِ الإِضَافَةِ ، أَلاَ تَرَاهُمْ يَقُولُونَ : بَجَلُكَ [١٨٩/ب] فَيُنَوِّنُونَهَا بِخِلاَفِ "حَسْبُ" ، فَإِنَّهَا مُعْرَبَةٌ عِنْدَ الإِضَافَةِ ، فَيَقُولُونَ : حَسْبُكَ الدِّرْهَمُ ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ مُوَافِقاً لِـ "حَسْبُ" فِي المَعْنَى أَوْرَدَهُ عِنْدَهُ» ، فَاعْرِفْهُ.

وَمَا قَبْلَ البَيْتِ(٦):

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابَ الجَمَلْ
نَنْعِي ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الأَسَلْ

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٦٩ - ٢٧١).

(٢) في الأصل (التعريف) ، وما أثبته من "ع" والتخمير.

(٣) سبق ذكره.

(٤) إضافة يستقيم بها النص ، وهي من التخمير.

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٨).

(٦) ينظر البيتان في الإقليد (٢/٩٦٠) ، والموصل في شرح المفصل ص (١٠٢٦).

أَرَادَ بِهِ: عُثْمَانَ(١) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ–.

{وَفِي المَرْزُوقِي(٢): « "بَنِي ضَبَّةَ" نُصِبَ عَلَى المَدْحِ و الاخْتِصَاصِ. وَمَعْنَى الأَبْيَاتِ: إِنَّا طَالِبُونَ بِدَمِهِ ، فَإِذَا أَدْرَكْنَا ثَأْرَنَا فَحَسْبُنَا ذَلِكَ. وَ"بَجَلْ" مَوضِعُهُ رَفْعٌ بِالابْتِدَاءِ.»}(٣).

---

(١) هو أمير المؤمنين عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية ، القرشي ، ذو النورين ، ثالث الخلفاء الراشدين ، وأحد المبشرين العشرة ، توفى بالمدينة مقتولاً صبيحة عيد الأضحى ، بعد حصار دام أربعين يوماً ، وكان ذلك سنة ٣٥هـ ، تنظر سيرته في غاية النهاية (١/٥٠٧) ، وتاريخ اليعقوبي (٢/١٣٩) ، وحلية الأولياء (١/٥٥) ، وصفة الصفوة (١/١١٢) ، والأعلام (٤/٢١٠).

(٢) ينظر شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي (١/٢٩١ – ٢٩٢).

(٣) ساقط من "ع".

[أحكام "حيث"]

قَالَ رَضِيَ اللَّه عَنهُ:

« **فصـــــل** :

وَشُبِّهَ "حَيْثُ" بِالغَايَاتِ مِنْ حِيْثُ مُلازَمَتُهَا الإِضَافَة ، وَيُقَالُ: حَوْثُ ، وَحَيْـــثُ َ(١) ، بِالفَتْحِ وَالضَّمِّ فِيْهِمَا وَحَكَي الكِسَائِي(٢): {مِنْ}(٣) حَيْثِ ، بِالكَسْرِ.

وَلاَ يُضَافُ إِلَي غَيْرِ الجُمْلَةِ إِلاَّ مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ(٤):

❁ أَمَا تَرَي حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعَاً ❁

أَيْ: مَكَانَ سُهَيْلٍ ، وَقَدْ رَوَي ابْنُ الأَعْرَابِيِّ بَيْتَاً عَجْزُهُ(٥):

❁ .... حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ ❁

وَيَتَصِلُ بِهِ "مَا" فَيَصِيْرُ لِلمُجَازَاةِ.»(٦)

{قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ(٧) فِي شَرْحِهِ: « لاَ يَصِحُّ إِضَافَةُ "حَيْثُ" إِلَي المُفْرَدِ ، وَأَمَّا مَا

---

(١) في المطبوع (حيث وحوث).

(٢) في المطبوع (وقد حكى).

(٣) ساقط من المطبوع.

(٤) بعده:

❁ نَجْمَاً يُضِيءُ كالشِّهَابِ لامِعاً ❁

والبيتان بلا نسبة في شرح ابن عقيل (٢/٥٤) ، وشرح شذور الذهب ص (١٣٠) ، ومغني اللبيب ص (١٧٨) ، وشرح شواهد المغني (١/٣٩٠) ، والهمع (٢/١٥٣) ، والمقاصد النحوية (٣/٣٨٤) ، وشرح الأشموني (٢/٢٥٤) ، وخزانة الأدب (٧/٣) ، والدرر (٣/١٢٤).

(٥) تمامه – كما سيأتي –:

وَنَحْنُ سَقَيْنَا المَوتَ بِالشَّامِ مَعْقِلاً وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

وقد ورد لهذا البيت أكثر من صدر ؛ لذا فإن الزمخشري لم يرد في كتابه إلا العجز ، وهو للفرزدق في المقاصد النحوية (٣/٣٨٧) ، وليس في ديوانه ، وهو بلا نسبة في التخمير (٢/٢٧٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٣٢) ، وشرح الرضي على الكافية (٣/١٨٣) ، وشرح المفصل (٤/٩٢) ، ومغني اللبيب (١٧٧) ، وشرح التصريح (٢/٣٩) ، وشرح شواهد المغني (١/٣٨٩) ، وخزانة الأدب (٦/٥٥٧) ، والدرر (٣/١٢٣).

(٦) المفصل ص (٢٠٤ – ٢٠٥).

(٧) لم أهتد إليه في كتبه التي اطلعت عليها ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٢٧).

يَقُولُهُ النَّاس: "مِنْ حَيْثُ اللُّغَةِ"(١) بِالكَسْرِ فَخَطَأٌ ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ هُوَ الرَّفْعُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدأً ، وَالخَبَرُ مُضْمَرٌ ، وَعَلَى هَذَا مَلاَزَمَتُهَا بِالرَّفْعِ لاَ غَيْرُ ، وَهَكَذَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللهُ -»}(٢).

تغ(٣): « "حَيْثُ" مِنْ الظُّرُوفِ المُشَبَّهَةِ بِالغَايَاتِ ، ذَلِكَ أَنَّهَا مُضَافَةٌ مِنْ حَيْثُ المَعْنَي ؛ فَلأَنَّ قَوْلَكَ اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ ، أَيْ: مَكَانَ جُلُوسِ زَيْدٍ.

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُضَافُ إِلَي الفِعْلِ اسْماً نَكِرَهً ، لاَ يَقُولُ: رُبَّ يَوْمٍ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَلَو كَانَ "يَقُومُ" نَكِرَةً لَجَازَ دُخُولُ "رُبَّ" عَلَيْهِ ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

وَغَيْرُ مُضَافَةٍ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ ؛ لأَنَّ الجُمْلَةَ لاَ تَصْلُحُ لِكَوْنِهَا مُضَافاً إِلَيْهَا ، إِذْ الجُمْلَةُ لَيْسَتْ فِي مَعْنَي مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الجَرِّ ، وَ المُضَافُ إِلَيْهِ فِي مَعْنَي ذَلِكَ، وَهُمَا فِي طَرَفَيْ نَقِيْضٍ ، وَنَظِيرُهُمَا مِنْ الزَّمَانِيَّةِ "إِذْ" وَ"إِذَا"».

{وَرَأَيْتُ فِي فَوَائِدِ الشَّيْخِ عَبْدُ القَاهِرِ(٤) فِي شَرْحِ المَسَائِلِ المُشْكِلَةِ قَالَ: اخْتَصَّ "حَيْثُ" بِالضَّمِّ لِشَبَهِهِ بِـ "قَبْلُ" وَ"بَعْدُ" ؛ لأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الإِضَافَةِ ، وَذَلِكَ لأَنَّ "حَيْثُ" لاَ تُضَافُ إِلاَّ إِلَى الجُمْلَةِ ، وَالإِضَافَةُ فِي الحَقِيقَةِ إِنَّمَا هِيَ إِلَى المُفْرَدِ ؛ لأَنَّهُ لَو لَمْ يُقَدَّرْ فِي الجُمْلَةِ مَعْنَى المُفْرَدِ لَمْ يَكُنْ كَلاَماً ، فَصَارَ كَأَنَّهُ أُرِيدَ فِي الإِضَافَةُ ، ثُمَّ لَمْ يُذْكَرْ المُضَافُ إِلَيْهِ كَمَا لَمْ يُذْكَرْ فِي "قَبْلُ" ؛لأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُضَافاً إِلَى الجُمْلَةِ فَإِنَّ الإِضَافَةَ تَجِبُ إِلَى المُفْرَدِ ، فَصَارَتْ هَذِهِ الإِضَافَةُ كَلا إِضَافَةٍ ، وَكَأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى شَيْءٍ غَيْرِ مَذْكُورٍ ، وَهُنَا كَلاَمٌ لَطِيفٌ ، فَاعْرِفْهُ}(٢). وَجَازَتْ فِيهِ الحَرَكَتَانِ أَوْ الحَرَكَاتُ لأَنَّهُ لَيْسَتْ لَهُ حَرَكَةُ النَّصْبِ وَالجَرِّ.

شم(٥): « قِيلَ: بُنِيَ "حَيْثُ" لأَنَّهَا قُطِعَتْ مِنْ الإِضَافَةِ إِلَى المُفْرَدِ ، فَشُبِّهَتْ بِـ"قَبْلُ".

وَقِيلَ لأَنَّهَا مُبْهَمَةٌ لاَ تَخْتَصُّ بِمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ ، مُحْتَاجَةٌ إِلَى مَا يُوَضِّحُهَا ، فَمِنْ حَيْثُ جَاءَ بِنَاء "الَّذِي" جَاءَ بِنَاءُ "حَيْثُ" ، يَعْنُونَ أَنَّهَا كَالاسْمِ النَّاقِصِ.

---

(١) ينظر خزانة الأدب (٦/٥٥٣).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر التخمير (٢/٢٧١).

(٤) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٢٧).

(٥) ينظر النص في الموصل ص (١٠٢٧ - ١٠٢٨).

وَقِيلَ: بُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ ؛ لأَنَّ أَصلَهَا الوَاوِيّ[١] ، أَيْ: حَوْثُ ، فَجُعِلَ الضَّمُّ دَلِيْلاً عَلَى ذَلِكَ ، وَمَنْ فتحَ شبَّهَهُ بِـ"أَيْنَ" وَ"كَيْفَ" وَمَنْ كَسَرَ فَلالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.»

وَيُعَبَّرُ عَنْ مَكَانٍ مَجْهُولٍ وَزَمَانٍ مَجْهُولٍ[٢] ، قَالَ تَعَالَى[٣]:﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ ، أَيْ: وَقْتَ مَشِيئَتِكُمَا ، [٤]﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴾ يُرِيدُ: المَكَانَ[٥] ، وَإِنَّمَا لَزِمَتِ الإِضَافَةُ لإِبْهَامِهَا وَإِضَافَتِهَا إِلَى الجُمَلِ دُونَ المُفْرَدِ ؛ لأَنَّ الجُمَلَ تَتَضَمَّنُ مَعْنَى الفِعْلِ ، فَتَخْتَصُّ بِهِ ، وَلأَنَّ الجُمَلَ لِلإِفَادَةِ أَبَداً ، وَالمُفْرَدُ مُبْهَمٌ وَلاَ يُفْهَمُ ، {فَاعْرِفْهُ}[٦].

شع[٧]: « إِنْ قُصِدَ بِالتَّشْبِيْهِ عِلَّةُ البِنَاءِ لَمْ يَسْتَقِمْ ؛ لأَنَّ لُزُومَ الإِضَافَةِ لاَ يُوجِبُ البِنَاءَ ، وَإِنْ قُصِدَ إِلَى عِلَّةِ الضَّمِّ فِيْهِ فَهُوَ مُسْتَقِيمٌ ، وَلَكِنْ ذِكْرُ عِلَّةِ بِنَائِهَا أَهَمُّ ؛ لأَنَّهُ مُلْبِسٌ ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ مَا ذُكِرَ مِنْ احْتِيَاجِهَا كَـ "الَّذِي"».

{**قُلْتُ**: كَأَنَّ الشَّيْخَ _ رَحِمَهُ اللهُ - لَمْ يَتَعَرَّضْ لِمُطْلَقِ بِنَائِهِ تَعْوِيْلاً عَلَى ظُهُورِ حَالِهِ أَنَّهُ مِنَ المَبْنِيَّاتِ ؛ لِلزُومِ إِضَافَتِهِ إِلَى الجُمَلِ ، فَتَخَطَّى إِلَى بِنَائِهِ عَلَى الضَّمِّ لِيَكْشِفَ عَنْ عِلَةِ ذَلِكَ ، إِذْ هَذِهِ الحَالَةُ أَبْهَمُ ، فَكَانَتْ الحَاجَةُ إِلَى بِنَائِهِ أَمَسَّ وَأَهَمَ}[٦].

وَأَمَّا البَيْتُ فَأَوَّلُهُ:

وَنَحْنُ سَقَيْنَا المَوْتَ بِالشَّامِ مَعْقِلاً   وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ حَيْثُ..... البيتُ

أَيْ: مَكَانَ الرَّأْسِ. وَ"اللَّيُّ": مَصْدَرٌ[٨] مِنْ لَوَاهُ يَلْوِيْهُ ، وَمَعْنَاهُ: كَانَ رَئِيسَكُمْ وَعَالِياً عَلَيْكُمْ.

{**قُلْتُ**: وَمِثْلُهُ مَعْنَى فِي قَوْلِ المُتَنَبِّي[٩]:

بَلا اللهُ حُسَّادَ الأَمِيرِ بِحِلْمِهِ   وَأَجْلَسَهُ مِنْهُمْ مَكَانَ العَمَائِمِ}[٦]

---

[١] في "ع" (الواو).

[٢] ينظر الكشاف (٢٧٣/١).

[٣] الآية (٣٥) من سورة البقرة.

[٤] الآية (١٤٩) و(١٥٠) من سورة البقرة.

[٥] ينظر الكشاف (٣٢٢/١).

[٦] ساقط من "ع".

[٧] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٩/١).

[٨] ينظر الإقليد (٩٦٢/٢).

[٩] هو له في ديوانه بشرح الواحدي (٤٥٧/١) ، وبشرح البرقوقي (٤٥٥/٢).

قَولُهُ: "**وَيَتَّصِلُ بِهِ "مَا"**" إِنَّمَا يَصلُحُ لِلْجَزَاءِ بِهِ لأَنَّهُ يَزِيْدُهُ إِبْهَاماً / يَكُفُّهُ إِيَّاه عَن [١٩٠/أ] الإِضَافَةِ الَّتِي هِيَ مَوضحَةٌ ، وَالمُجَازَاةٌ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الإِبْهَامِ[١] ؛ وَلأَنَّ المُجَازَاةَ تَتَضَمَّنُ الجَزْمَ صَرِيْحاً أَوْ اقْتِضَاءً ؛ لِتَضَمُّنِ جُمْلَتَهَا مَعْنَى الجَازِمِ ، وَهُو "إِنْ" الشَّرْطِيَّةِ ، وَالإِضَافَةُ تُنَافِي ذَلِكَ ؛ لأَنَّ ذَلكَ يَقْتِضِي الفِعْلِيَّةِ ، وَهِي تَقْتَضِي الاسْمِيَّةَ ، فَإِذَا دَخَلَهُ "مَا" كَفَّتْهُ ، فَيَتَمَحَّضُ لِلْمُجَازَاةِ.

---

[١] ينظر الموصل في شرح المفصل ص (١٠٢٨).

[أحكام "منذ"]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فصل:**

وَمِنْهَا "مُنْذُ" ، وَهِيَ إِذَا كَانَتْ اسماً عَلَى مَعْنَيَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَوَّلُ المُدَّةِ ، كَقَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ(١) يَوْمِ الجُمْعَةِ ، أَيْ أَوَّلُ المُدَّةِ الَّتِي انْتَفَتْ فِيهَا الرُّؤْيَةُ ، وَمَبْدَؤُهَا ذَلِكَ اليَوْمُ.

وَالثَّانِي: جَمِيعُ المُدَّةِ ، كَقَوْلِكَ مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ ، أَيْ مُدَّةُ انْتِفَاءِ الرُّؤْيَةِ اليَوْمَانِ جَمِيعاً.

وَ"مُذْ" مَحْذُوفَةٌ مِنْهَا(٢) ، وَقَالُوا هِيَ لِذَلِكَ أَدْخَلُ فِي الاسْمِيَّةِ ، وَإِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ بَعْدَهَا ضُمَّتْ رَدَّاً إِلَى أَصْلِهَا.»(٣)

قَوْلُهُ: وَ"مِنْهَا" رَاجِعٌ إِلَى الظُّرُوفِ.

تخ(٤): « قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: إِذَا أَرَدْتَ بِهِمَا مَعْنَى الحَرْفِ فَقَدِّرْهُمَا تَقْدِيرَ "مِنْ" وَ"فِي" مَعاً ، وَالكَلَامُ إِذَا رَفَعْتَ جُمْلَتَانِ ، وَإِذَا خَفَضْتَ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَهُمَا إِذَا رَفَعْتَ اسْمَانِ مُبْتَدَآنِ ، وَمَا بَعْدَهُمَا خَبَرٌ لَهُمَا.»

{قِيلَ: وَلاتِّحَادِ الجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ بِالأُوْلَى لَمْ يَتَخَلَّلْهُمَا وَاوُ العَطْفِ ، لأَنَّهُمَا يُفِيدُ التَّحْدِيدَ فِي الفِعْلِ السَّابِقِ ، كَأَنَّ المَعْنَى : مَا رَأَيْتُهُ وَأَمَدُ ذَلِكَ يَوْمَانِ ، كَمَا يُقَالُ: مَا رَأَيْتُهُ وَأَيَّامُ البَيْنِ طَوِيلَةٌ ، لَكِنْ الفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ مَعْنًى(٥) ، فَاعْرِفْهُ.

قُلْتُ: قَوْلُ شَيْخِنَا صَاحِبِ المِصْبَاحِ(٦) فِيهِ: « وَيَجُوزُ "يَوْمَيْنِ" فِي بَيَانِ حُكْمِهِمَا إِذَا كَانَ اسْمَيْنِ ، يَعْنِي عَلَى الإِضَافَةِ ، وَمَعْنَاهُ: مُدَّةُ يَوْمَيْنِ» ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَحَلُّهُمَا النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِ ، وَحُكْمُهُمَا دَاخِلٌ تَحْتَ الجُمْلَةِ ، أَعْنِي: قَوْلَهُ: مَا رَأَيْتُهُ}(٧) ، فَاعْرِفْهُ.

---

(١) في "ع" (مذ) وما أثبته من المطبوع وشروح المفصل.

(٢) في "ع" (محذوف منها ألفها).

(٣) المفصل ص (٢٠٦).

(٤) ينظر التخمير (٢/٢٧٣).

(٥) ينظر الموصل ص (١٠٢٩ - ١٠٣٠).

(٦) ينظر المصباح في النحو للمطرزي ص (٧٤) ، بتصرف وينظر النص في الموصل ص (١٠٣١).

(٧) ساقط من "ع".

حم: جُمْلَةُ القَولِ(١) فِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ: إِذَا رفَعْتَ مَا بَعْدَهُمَا جَازَ ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ: التَّنْكِيرُ ، نَحْو: لَمْ أَرَكَ مُنْذُ يَومَانِ. وَالتَّعْرِيفُ ، [نحو](٢): لَمْ أَرَكَ مُنْذُ المُحَرَّمِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ هَذَا عِنْدَ انسِلاَخِ الشَّهْرِ. وَأَنْ يُرَادَ بِهِ أَوَّلُ الوَقْتِ ، نَحْو: مُنْذُ يَومِ الجُمُعَةِ ، وَإِذَا جَرَرْتَ لَمْ يَجُزْ إِلاَّ الوَجْهُ الأَخِيرُ ، وَهُوَ قَصْدُ أَوَّلِ الوَقْتِ ، كَـ "مِنْ" فِي الأَمْكِنَةِ حَذْو القُذَّةِ بِالقُذَّةِ.

قَالَ الطبّاخِيّ: وَسُئِلَ صَاحِبُ الكِتَابِ(٣) عَنْ الدَّلِيلِ عَلَى اسْمِيَّتِهَا فَقَالَ: «يُخْبَرُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِكَ: مُنْذُ يَوْمَانِ ، وَلأَنَّهُ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِمَا اسْمٌ حَصَلَتْ جُمْلَةٌ وَكَلاَمٌ مُفِيدٌ ، وَذَلِكَ آيَةُ الاسْمِيَّةِ ، إِذْ لاَ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الحُرُوفِ ، فَاعْرِفْهُ.

قَوْلُهُ: "**هِيَ لِذَلِكَ أَدْخَلُ فِي الاسْمِيَّةِ**" ، قَالَ(٤): لأَنَّهُ حَذْفٌ وَتَصَرُّفٌ قَوِيٌّ وَمِثْلُهُ لاَ يَرِدُ إِلاَّ عَلَى الأَسْمَاءِ وَ الأَفْعَالِ.»

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ أَلْزَمُوا فِي الأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ أَنْ تَكُونَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ فَصَاعِداً؛ لِمَكَانِ التَّقَوِّي وَالاضْطِلاَعِ بِأَعْبَاءِ التَّصَرُّفِ ، مِنْ الحَذْفِ وَالقَلْبِ وَ الزِّيَادَةِ ، وَالأَفْعَالُ بِمَنْزِلَتِهَا فِي ذَلِكَ(٣) ، فَاعْرِفْهُ.

شم(٥): « عِلَّةُ بِنَاءِ "مُنْذُ" وَ "مُذْ" أَحَدُ أَمْرَيْنِ: هُمَا: فِي **أَحَدِ الوَجْهَيْنِ** حَرْفَانِ ، وَفِي الوَجْهِ الآخَرِ لَفْظُهُمَا مِثْلُهُمَا حَرْفَيْنِ ، فَهُمَا أَشْبَه شَيءٍ بِالحَرْفِ ، وَهَذَا هُو المَعْنَى فِي بِنَاءِ نَحو: "عَنْ" ، إِذَا وَقَعَ اسماً .

وَالوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ فِيهِمَا اقْتِطَاعاً عَنْ إِضَافَةٍ مُرَادَةٍ فِي المَعْنَى ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ: مُنْذُ يَوْمِ الجُمْعَةِ ، مَعْنَاهُ: أَوَّلُ المُدَّةِ ، وَلَزِم بِنَاؤُهُمَا ، لأَنَّ المُضَافَ إِلَيْهِ لاَ يُذْكَرُ مَعْهُمَا أَبداً لاَ عَلَى أَنَّهُ مَحْذُوفٌ ، بَلْ هُو مُتَضَمَّنٌ.»

---

(١) ينظر الموصل في شرح المفصل ، والإقليد (٢/٩٦٣ - ٩٦٤).

(٢) مضاف من "ع".

(٣) ينظر قوله في المقاليد (٢٧٩/ب).

(٤) القول للزمخشري ، والحديث عن حذف النون في "مذ".

(٥) في الأصل: (تخ) ولم أجد النص فيه ، وما أثبته من "ع" وينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٩ - ٥١٠) ، وينظر النص في شرح المفصل ص (١٠٣١ - ١٠٣٢).

{وَرَأَيْتُ فِي أَدَوَاتِ المَيْدَانِي(١): أَنَّ الاخْتِيَارَ أَنَّ الجَرَّ بِـ "مُنْذُ" فِي كُلِّ حَالٍ ، وَحُكْمُ "مُذْ" مُخْتَلِفٌ فِي مَوَاضِعِهِ}(٢) ، فَاعْرِفْهُ.

---

(١) ينظر كتاب الهادي للشادي (١٧٤/أ).

(٢) ساقط من "ع".

[أحكام "إذ" و"إذا"]

قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنـهُ:

« فصـــــــل :

وَمِنْـهَا "إِذْ" لِمَا مَضَىَ مِنْ الدَّهْرِ ، وَ"إِذَا" لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنْـهُ ، وَهُمَا مُضَافَتَانِ⁽١⁾ أَبَداً ، إِلاَّ أَنَّ "إِذْ" تُضَافُ إِلَى كِلْتَا الجُمْلَتَيْنِ ، وَأُخْتُهَا لاَ تُضَافُ إِلاَّ إِلَى الفِعْلِيَّةِ ، تَقُولُ: جِئْتُ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَإِذْ قَامَ زَيْدٌ ، وَإِذْ يَقُوْمُ زَيْدٌ ، وَإِذْ زَيْدٌ يَقُوْمُ ، وَقَدْ اسْتَقْبَحُوا: إِذْ زَيْدٌ قَامَ ، وَتَقُولَ: إِذَا قَامَ زَيْدٌ ، وَإِذَا يَقُوْمُ زَيْدٌ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى⁽٢⁾:﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ⁽٣⁾﴾ ، وَنَحْو قَوْلِهِ⁽٤⁾:

۞ إِذَا الرِّجَالُ بِالرِّجَالِ الْتَفَّتِ ۞

ارْتِفَاعُ الاسْمِ فِيْهِ بِمُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ ، وَفِي "إِذَا" مَعْنَى المُجَازَاةِ دُوْنَ "إِذْ" ، إِلاَّ إِذَا كُفَّتْ ، كَقَوْلِ العَبَّاسِ بْنِ⁽٥⁾ مِرْدَاسِ:

إِذْ مَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُوْلِ فَقُلْ لَهُ حَقّاً عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ⁽٦⁾

---

(١) في "ع" (متضافتان) ، وما أثبته من المطبوع وشروح المفصل.

(٢) الآية (١ ، ٢) من سورة الليل.

(٣) في "ع" لم يورد قوله تعالى (والنهار إذا تجلى) ، وما أثبته من المطبوع.

(٤) بعده:

۞ أَمُخْدِجٌ فِي الحَرْبِ أَمْ أَتَمَّتِ ۞

وهو لجحدر بن ضبيعة في شرح ابن يعيش (٩٦/٤) ، وبلا نسبة في التخمير (٢٧٥/١) ، وشرح ابن يعيش (٩٥/٤) ، والإقليد (٩٦٧/٢).

(٥) هو العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي ، من مضر ، أبو الهيثم شاعر فارس ، من سادات قومه ، أمه الخنساء الشاعرة ، أدرك الجاهلية والإسلام ، كان بدوياً قحاً ، لم يسكن مكة ولا المدينة ، وإذا حضر الغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يلبث أن يعود إلى منازل قومه، مات في خلافة عمر سنة ١٨هـ ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء (٥٤٠) ، ومعجم الشعراء (٢٦٢) ، وتهذيب التهذيب (١٣٠/٥) ، وطبقات ابن سعد (١٥/٤) ، وسمط اللآلي ص (٣٢) ، وتهذيب ابن عساكر (٢٥٥/٧) ، وشرح شواهد المغني (١١٧/١ - ١١٨ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦) ، وخزانة الأدب (١٥٢/١) ، والأعلام (٢٦٧/٣).

(٦) الشاهد للعباس في ديوانه ص (٨٨) ، والكتاب (٥٧/٣) ، والكامل (٣٧٢/١) ، وشرح أبيات سيبويه (٨١/٢) ، وتحصيل عين الذهب ص (٤٠٥) ، وشرح ابن يعيش (٩٤/٤) (٤٦/٧) ، وخزانة الأدب (٢٩/٩) ، وهو بلا نسبة في المقتضب (٤٧/٢) ، والخصائص (١٣١/١) ، والمرتجل (٢٧٤) ، ورصف المباني (١٤٩) ، والصحاح (إذ) (٥٦٠/٢).

وَقَدْ تَقَعَانِ لِلْمُفَاجَأَةِ ، كَقَوْلِكَ: بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ إِذْ رَأَى عَمْراً وَبَيْنَمَا نَحْنُ بِمَكَانِ كَذَا إِذَا فُلَانٌ قَدْ طَلَعَ عَلَيْنَا ، وَخَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ بِالبَابِ ، وَقَالَ(١):

وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً   إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ(٢)

وَكَانَ الأَصْمَعِيُّ لَا يَسْتَفْصِحُ طَرْحَهُمَا(٣) إِلا فِي جَوَابِ "بَيْنَا" وَ "بَيْنَمَا" ، وَأَنْشَدَ(٤):

(٥)بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا   مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادِ رَاعِي

وَأَمْثَالاً لَهُ.

وَيُجَابُ الشَّرْطُ بِـ "إِذَا" كَمَا يُجَابُ بِالفَاءِ ، قَالَ تَعَالَى(٦):﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾.»(٧)

حَاشِيَةُ الإِيْضَاحِ لِعَبْدِ القَاهِرِ: إِنَّمَا بُنِيَا لأَنَّهُ تَلْزَمُهُمَا الجُمْلَةُ المَبْنِيَّةُ.

شع(٨): « عِلَّةُ بِنَاءِ هَذَيْنِ الاسْمَيْنِ أَنَّ وَضْعَهُمَا لِزَمَانٍ مَنْسُوبٍ إِلَى نِسْبَةٍ ، فَهُمَا مُحْتَاجَانِ إِلَى جُمْلَةٍ لَا إِلَى مُفْرَدٍ ، فَكَانَا كَـ "حَيْثُ" ، أَوْ لأَنَّ "إِذْ" أَشْبَهُ بِغَيْرِ المُتَمَكِّنِ مِنْهُ بِالمُتَمَكِّنِ ؛ لِقُصُورِهِ عَنْ زِنَةِ الأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ ، وَ"إِذَا" يُؤَاخِيهِ ، فَكَانَ كَذَلِكَ. وَ"إِذَا" لَا تُضَافُ إِلَى الفِعْلِيَّةِ ، لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ ، بِخِلَافِ "إِذْ" ، وَلِذَلِكَ

---

(١) في المطبوع (قال).

(٢) الشاهد بلا نسبة في الكتاب (١٤٤/٣) ، والمقتضب (٣٥١/٢) ، والأصول (٢٦٥/١) ، والإغفال (٢٥١/١) ، وأمالي السهيلي (١٢٦) ، والخصائص (٣٩٩/٢) ، وشروح ابن يعيش (٩٧/٤) ، (٦١/٨) ، والجنى الداني ص (٤١١) ، وشذور الذهب (٢٠٧) ، وأوضح المسالك (٣٠٣/١) ، وتلخيص الشواهد ص (٣٤٨) ، والمقاصد النحوية (٢٢٤/٢) ، وخزانة الأدب (٢٦٥/١٠) ، والدرر (١٨٠/٢).

(٣) في المطبوع (لا يستفصح إلا طرحها).

(٤) الشاهد لنصيب في ديوانه ص (١٠٤) ، وهو لرجل من قيس عيلان في الكتاب (١٧١/١) ، وشرح شواهد المغني (٧٩٨/٢) ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه (٣٥٨/١) ، والصاحبي ص (١٤٧) ، والإغفال (٢٤٢/١) ، وسر صناعة الإعراب (٢٣/١) ، (٧١٩/٢) ، والمحتسب (٧٨/٢) ، وشرح المفصل (٩٧/٤) ، ورصف المباني ص (١٠٥) ، والجنى الداني ص (١٧٦) ، ومغني اللبيب (٤٩٤) ، والهمع (١٤٨/٢) ، وخزانة الأدب (٤٧/٧) ، والدرر (١١٨/٣).

(٥) في المطبوع (فبينا).

(٦) الآية (٣٦) من سورة الروم.

(٧) المفصل ص (٢٠٦ – ٢٠٨).

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٥١٠/١ – ٥١١).

يُشْتَرَطُ فِي المُجَازَاةِ بِهَا "مَا" الإِبْهَامِيَّةِ ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ "إِذَا" اسْمٌ مَرْفُوعٌ كَانَ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ؛ تَوْفِيْرَاً عَلَيْهَا مَا تَقْتَضِيْهِ.

وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ(١) أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً مُبْتَدَأً وَخَبَرَاً ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى جَوَازِ: إِذَا زَيْدٌ(٢) ضَرَبْتَهُ ضَرَبْتَهُ ، وَلَو كَانَ الفِعْلُ لازِماً لَمْ يَجُزِ الرَّفْعُ، كَمَا لاَ يَجُوزُ: إِنْ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ضَرَبْتَهُ ، إِذْ لاَ يُرْفَعُ الاسْمُ إِلاَّ بِالابْتِدَاءِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الأَنْحَاءِ» ، فَاعْرِفْهُ.

قُلْتُ: « فِي قَوْلِهِ:"إِلاَّ أَنَّ "إِذْ" تُضَافُ إِلَى كِلْتَا الجُمْلَتَيْنِ" إِلَى آخِرِهِ.

الإِضَافَةُ إِنَّمَا كَانَتْ لِبَيَانِ التَّعَلُّقِ وَالمُنَاسَبَةِ ، وَ"إِذْ" تُنَاسِبُ الاسْمَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اسْمٌ لِزَمَانٍ مُحَقَّقٍ ثَابِتٍ ، وَهُوَ المَاضِي ، وَالثَّبَاتُ وَالتَّحَقُّقُ مِنْ أَحْوَالِ الاسْمِ ، وَيُنَاسِبُ الفِعْلَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اسْمُ زَمَانٍ وَالزَّمَانُ أَحَدُ مَدْلُولَيِّ الفِعْلِ ، / فَجَازَتْ [١٩٠/ب] إِضَافَتُهُ إِلَى الاسْمِيَّةِ وَالفِعْلِيَّةِ لِذَلِكَ.

وَأَمَّا "إِذَا" فَلَيْسَتْ لَهُ إِلاَّ جِهَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهُو كَوْنُهُ زَمَاناً ، فَلَمْ يُضَفْ إِلاَّ إِلَى الفِعْلِيَّةِ ، لِذَلِكَ(٣)» ، فَاعْرِفْهُ.

تخ(٤): « **فَإِنْ سَأَلْتَ:** فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى(٥): ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ (٧٠) إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾ ، وَقَدْ ادَّعَيْتَ أَنَّ "إِذْ" لِلْمَاضِي؟.

أَجَبْتُ: "إِذْ" هُنَا الخَارِجَةُ إِلَى مَعْنَى التَّعْلِيْلِ ، وَهَذَا كَمَا لَوْ قُلْتَ: الوَلَدُ يَتْبَعُ الأُمَّ إِذْ هُوَ جُزْءٌ مِنْهَا.

قَالَ الإِمَامُ عُمَرُ الجِنْزِيُّ: فَاوَضْتُ جَارَ اللهِ العَلاَّمَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى(٦): ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ ، مَا العَامِلُ فِيهِ ، أَعْنِي "إِذَا"؟.

فَقَالَ: العَامِلُ فِيهِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الوَاوُ.

---

(١) هو قول الأخفش والكوفيين ينظر الإنصاف (٦١٥/٢ - ٦٢٠).

(٢) في الأصل (إذا زيداً) ، وما أثبته من "ع".

(٣) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٣٢ - ١٠٣٣).

(٤) ينظر التخمير (٢٧٤/٢).

(٥) الآية (٧٠ - ٧١) من سورة غافر.

(٦) الآية (١) من سورة النجم.

فَقُلْتُ: كَيْفَ يَعْمَلُ فِعْلُ الحَالِ فِي المُسْتَقْبَلِ؟ وَهَذَا لأَنَّ مَعْنَاهُ: أُقْسِمُ الآنَ ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ:أُقْسِمُ بَعْدَ هَذَا؟ فَرَجَعَ.

وَقَالَ(١): العَامِلُ فِيْهِ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ ، تَقْدِيْرُهُ: وَهُوِيِّ النَّجْمِ إِذَا هَوَى ، فَعَرَضْتُهُ عَلَى زَيْنِ المَشَايِخِ(٢) فَلَمْ يَسْتَحْسِنْ قَوْلَهُ الثَّانِي.

وَالوَجْهُ: أَنَّ "إِذَا" قَدْ انْسَلَخَ عَنْهُ مَعْنَى الاسْتِقْبَالِ ، وَصَارَ لِلوَقْتِ المُجَرَّدِ ، وَنَحْوُهُ: آتِيْكَ إِذَا احْمَرَّ البُسْرُ ، أَيْ: وَقْتَ احْمِرَارِهِ ، فَقَدْ عَرِيَ عَنْ مَعْنَى الاسْتِقْبَالِ ؛ لأَنَّهُ وَقَعَتْ الْغُنْيَةُ بِقَوْلِهِ: آتِيْكَ» ، فَاعْرِفْهُ.

عَبْدُ القَاهِرِ(٣): إِخْبَارُ اللهِ تَعَالَى بِالمُتَوَقَّعِ يُقَامُ مُقَامَ الإِخْبَارِ(٤) بِالوَاقِعِ ، إِذْ لاَ خُلْفَ فِيْهِ ، فَجَرَى المُسْتَقْبَلُ مَجْرَى المُحَقَّقِ المَاضِي فِيمَا يُخْبِرُ عَزَّ وَعَلاَ ، فَجَازَ أَنْ يَكُوْنَ لَفْظُ المُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ المَاضِي فِي كَلاَمِهِ ، الَّذِي لاَ يَأْتِيْهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ» ، {فَاعْرِفْهُ}(٥).

قَوْلُهُ: "وَقَدْ اسْتَقْبَحُوا: "إِذْ زَيْدٌ قَامَ"".

حم(٦): لأَنَّ "إِذْ" تُنَاسِبُ "قَامَ" فِي مُضِيِّ الزَّمَانِ ، فَالفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِمَا لاَ يُنَاسِبُهُمَا كَالفَصْلِ بَيْنَ القَرِيْنَيْنِ المُتَآخِيَيْنِ بِأَجْنَبِيٍّ ، وَذَلِكَ قَبِيْحٌ. وَأَمَّا "إِذْ زَيْدٌ يَقُوْمُ" فَلأَنَّهُ مُضَارِعٌ ، وَالمُنَاسَبَةُ بَيْنَهُمَا(٧) وَبَيْنَ الاسْمِ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ تُفَسَّرَ ، فَصَارَ تَأْخِيْرُ الاسْمِ

---

(١) أي: الزمخشري.

(٢) زين المشايخ: هو محمد بن أبي القاسم بن بايجوك الباقلي الخوارزمي الآدمي النحوي ، أبو الفضل ، الملقب بزين المشايخ ، نحوي أديب مفسر محدث ، أخذ عن الزمخشري وغيره ، له من المصنفات: مفتاح التنزيل ، وأذكار الصلاة وغيرهما ، وكانت وفاته سنة ٥٦٢هـ ، تنظر أخباره في معجم الأدباء (٥/١٩) ، وبغية الوعاة (١/٢١٥) ، وطبقات المفسرين للسيوطي ص (١٠٢).

(٣) ينظر قوله في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٣٤).

(٤) في "ع" (الإخبار منه).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٥١١) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٣٤).

(٧) في "ع" (بينه).

وَتَقْدِيْمُهُ عَلَيْه بِمَنْزِلَةٍ ، فَإِذَن لاَ فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَلِيَهُ الاسْمُ أَوْ المُضَارِعُ مِنْ حَيْثُ المُنَاسَبَةِ القَوِيَّةِ ، {فَاعْرِفْهُ}[1].

تخ[2]: « **تَقْرِيْرٌ آخَرُ**: "إِذْ زَيْدٌ قَامَ" قَبِيْحٌ ؛ لأَنَّ "قَامَ" هُنَا مَوْضِعُهُ رَفْعٌ بِخَبَرِ المُبْتَدَأ، وَخَبَرُ المُبْتَدَأ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً أَوْ مَا يُضَارِعُهَا مِنَ الفِعْلِ ، وَالمَاضِي مُضَارَعَتُهُ نَاقِصَةٌ ، وَنُقْصَانُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُتَعَرِّضٌ لِلْمُضِيِّ ، لاَ سِيَّمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِالكَلاَمِ حَاجَةٌ إِلَى مَعْنَى المُضِيِّ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَفَادٌ مِنَ الظَّرْفِ ، بِخِلاَفِ: إِذْ قَامَ زَيْدٌ؛ لأَنَّ "قَامَ" لَيْسَ فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ» ، فَاعْرِفْهُ.

قُلْتُ: وَإِلَى هَذَا المَعْنَى الأَخِيْرِ أَشَارَ الشَّيْخُ ابنُ الحَاجِبِ فِي **شع**[3].

[4]« **فَإِنْ قِيْلَ:** بِمَ يَتَعَلَّقُ "إِذَا" عِنْدَ وُقُوعِهِ ظَرْفاً مُجَرَّداً عَنْ الشَّرْطِ فِي نَحْوِ[5]: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾.

قُلْتُ: بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيْرُهُ: وَاللَّيْلِ حَاصِلاً فِي هَذَا الْوَقْتِ ، فَهُوَ فِي مَوْضِعِ الحَالِ مِنْ ﴿ وَٱلَّيۡلِ ﴾ ، وَالعَامِلُ فِيْهَا فِعْلُ القَسَمِ ، وَلاَ يَطَّرِدُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولاً عَلَى الظَّرْفِيَّةِ "لأُقْسِمُ" ؛ لِفَسَادِ المَعْنَى ، إِذْ يَصِيْرُ "أُقْسِمُ" فِي هَذَا الوَقْتِ بِاللَّيْلِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فَسَادُهُ ، وَالعَامِلُ فِيْهَا إِذَا كَانَ شَرْطاً مُخْتَلَفٌ فِيْهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: شَرْطُهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: جَوَابُهُ ، وَهم الأَكْثَرُ ، بِخِلاَفِ "مَتَى" فَإِنْ أَكْثَرَ العُلَمَاءِ عَلَى العَكْسِ.

فَإِنْ قِيْلَ: فَكَيْفَ صَحَّ أَنْ تَعْمَلَ "مَتَى" فِيْمَا بَعْدَهَا ، وَمَا بَعْدَهَا فِيْهَا ، فَقَدْ صَارَ الوَاحِدُ عَامِلاً مَعْمُولاً؟.

قُلْتُ: قَدْ تَعَدَّدَت الوُجُوْهُ ، وَتَعَدُّدُ الوُجُوْهِ كَتَعَدُّدِ أَصْحَابِهَا ، وَبَيَانُ ذَلِكَ: إِنَّ "مَتَى" إِنَّمَا عَمِلَتْ فِي فِعْلِهَا لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى "إِنْ" ، وَمَا بَعْدَهَا عَمِلَ فِيْهَا لِكَوْنِهَا ظَرْفاً لَهُ ، فَالوَجْهُ الَّذِي عَمِلَتْ بِهِ غَيْرُ الوَجْهِ الَّذِي عَمِلَ فِيْهَا.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ "إِذَا" ؛ لأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ "إِذَا" مُضَافاً إِلَى فِعْلِهِ كَانَ عَمَلُهُ فِيْهِ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ ظَرْفاً لَهُ ، وَهَذِهِ جِهَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

---

[1] ساقط من "ع".

[2] ينظر التخمير (٢/٢٧٥) ، وينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٧/أ – ب).

[3] ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٥١١).

[4] ينظر المصدر السابق (١/٥١١ – ٥١٢).

[5] الآية (١) من سورة الليل.

قَالَ: وَالحَقُّ أَنَّ إِذَا وَ"مَتَى" سَوَاءٌ فِي الشَّرْطِ عَامِلاً» ، فَاعْرِفْهُ.

قُلْتُ(١): إِنَّمَا تَصْلُحُ "إِذْ" لِلمُجَازَاةِ ؛ لأَنَّ أَمْرَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الإِبْهَامِ ، وَلِذَلِكَ قَبُحَ: إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ آتِكَ إِلاَّ فِي اليَوْمِ المُغِيْمِ ، وَ"إِذْ" مَوْضُوعٌ لِلْمَاضِي ، وَهُوَ مُسْتَقِرٌّ ثَابِتٌ ، مَعْلُومٌ عَلَى حَدِّ الأَسْمَاءِ / فِي ثَبَاتِهَا وَاسْتِقْرَارِهَا ، نَحْو: رَجُلٌ ، وَفَرَسٌ ، [١٩١/أ] وَالاسْمُ لاَ يَصْلُحُ لِلْمُجَازَاةِ ، فَكَذَا مَا فِي مَعْنَاهُ.

ثُمَّ إِذَا دَخَلَتْ(٢) "مَا" الكَافَّةُ هَيَّأَتْهَا لِمَعْنَى المُجَازَاةِ ؛ لأَنَّهَا تَزِيْدُهَا إِبْهَاماً وَفِقْهُ ذَلِكَ: أَنَّ "مَا" مَوْضُوعَةٌ عَلَى مَعْنَى الإِبْهَامِ ، اسْماً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ اسْمٍ ؛ لاشْتِرَاكِ وَجْهَيْهَا بِاتِّحَادِهِمَا لَفْظاً.وَالأَصْلُ فِي الكَلِمَاتِ الأَسْمَاءُ ، وَمَا سِوَاهَا كَالتَّبَعِ لَهَا ، أَمَّا الأَفْعَالُ فَلأَنَّهَا أَعْرَاضٌ ، وَهِيَ مُقْتَضِيَةٌ لِلحُلُولِ وَمَحَلُّهَا الذَّوَاتُ القَائِمَةُ بِأَنْفُسِهَا ، وَهِيَ أَسْمَاءُ.

وَأَمَّا الحُرُوْفُ فَهِيَ مَوْضُوعَةٌ تَبَعاً ؛ لأَنَّهَا وَسَائِطُ بَيْنَ القَبِيْلَتَيْنِ ، ثُمَّ التَّقْرِيْبُ مِنْ هَذِهِ الجِهَةِ أَنَّ "مَا" حَالَ كَوْنِهَا اسْماً مُبْهَمَةً ؛ بِدَلِيلِ وُقُوعِهَا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَفِيْمَا وَرَاءَ ذَلِكَ لاَ يَخْلُو عَنْ مَعْنَى الإِبْهَامِ تَبَعاً ، حَتَّى "مَا" الزَّائِدَةَ الَّتِي تُدْعَى صِلَةً ، وَهَذَا كَلاَمٌ حَسَنٌ ، فَافْهَمْهُ ، فَإِنَّهُ يَنْفَعُكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ – وَاللهُ المُوَفِّقُ –.

وَرَأَيْتُ فِي حَاشِيَةٍ مِنَ المَرَاسِيلِ: أَنَّ "إِذْ" فِي غَيْرِ الجَزَاءِ لِمَا مَضَى(٣) ، وَفِي الجَزَاءِ لِمَا يُسْتَقْبَلُ ؛ لأَنَّ المُجَازَاةَ تَقْتَضِي ذَلِكَ ، وَلَمْ أَثِقْ بِهَا إِلَى أَنْ عَثَرْتُ عَلَيْهَا بِعَيْنِهَا فِي **تخ**(٤) ، فَاعْتَمَدْتُ – وَاللهُ أَعْلَمُ –.

{**قُلْتُ**: ذَكَرَ المَرْزُوقِيُّ(٥) فِي شِعْرِ شَرْحِ الحَمَاسِيِّ فِي بَابِ المَرَاثِي:

---

(١) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٣٤ – ١٠٣٦) بتصرف.

(٢) في "ع" (دخله).

(٣) في "ع" (يكون لما مضى).

(٤) ينظر التخمير (٢/٢٧٦).

(٥) ينظر شرح الحماسة للمرزوقي (٣/١٢٦٦ – ١٢٦٧).

« ألا علِّلاني قبْلَ نوْحِ النّوائحِ   وقَبْلَ ارتِقاء النَّفْسِ فوْقَ الجوَانحِ
وقَبْلَ غدٍ يا لَهفَ نفْسِي على غدٍ   إِذَا راحَ أَصْحَابِي ولَسْتَ برائحِ[١]

قوْلُهُ: "إِذَا راحَ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "إِذَا" فِي مَوْضِعِ الجَر بَدَلاً مِنْ "غدٍ" ، وَالإِمَامُ أَبُو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ جوَّزَ وقُوعَ "إِذَا" موْقِعَ المَجْرُورِ وَالمَرْفُوعِ ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نصْباً بَدَلاً مِنْ مَحَلِّ "عَلَى غدٍ" وَالعَامِلُ فِيهَا "يَا لَهفَ" ، أَيْ: أَتَلَهَّفُ.»

وذَكَرَ فِي الكَشَّافِ[٢] فِي سُوْرَةِ الأَنْفَالِ عِنْدَ قوْلِهِ[٣]: ﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ ﴾ الآية ، « ﴿ إِذۡ أَنتُمۡ ﴾ نَصبَهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَهُوَ المَذْكُورُ لاَ ظَرفٌ ، أَيْ: اذْكُرُوا وقْتَ كَوْنِكُمْ أَقِلَّةً أَذِلَّةً مُسْتَضْعَفِينَ ﴿ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾: أَرْضُ مَكَّةَ قَبْلَ الهِجْرَةِ ، فَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَسْتَضْعِفُكُمْ».

ثُمَّ أَنَّ "مَا" فِي تَفْسِيرِ الآيَةِ وَالبَيْتِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ "إِذْ" وَ "إِذَا" لاَ يَلْزَمُهُمَا النَّصْبُ بِالظَّرْفِيَّةِ كَمَا هُوَ المَذْكُورُ فِي أَوَّلِ المِصْبَاحِ[٤] فِي النَّحوِ ، حَيْثُ قَالَ فِيهِ: « لِلُزُومِ ظَرْفِيَّتِهَا».

ويَتَرَاءى لِي وَجْهُ التَّوْفِيقِ بَيْنَ القَوْلَيْنِ أَنَّ "إِذْ"وَ "إِذَا" وَضْعُهُمَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ[٥]، ثُمَّ قَدْ يَخْرُجَانِ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ مَجَازاً ؛ لِكَوْنِ النَّوْعَيْنِ مِنَ المَفَاعِيلِ ، كَمَا قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ[٦] فِي "هُنَا" أَنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ المَكَانِ ، ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ فِي الزَّمَانِ مَجَازاً فِي نَحْوِ قَوْلِهِ[٧]:

﴿ .... ولاتَ هَنَّا حنت ﴾

---

[١] هما لأبي الطمحان القيني في الأغاني (١١/١٣) ، وشرح الحماسة للمرزوقي (١٢٦٦/٣) ، والأخير لأبي الطمحان أو هدبة بن الخشرم في شرح شواهد المغني (٢٧٤/١) ، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري (٤٢١/١).

[٢] ينظر الكشاف (١٥٣/٢).

[٣] الآية (٢٦) من سورة الأنفال.

[٤] ينظر المصباح في النحو ص (٥١).

[٥] هكذا في الأصل ، وفي نسخة (على الظرفية) كما أشير إلى ذلك في حاشية الأصل.

[٦] ينظر المفصل ص (١٠٣ ، ١١٩ - ١٢٠).

[٧] سبق ذكره.

لِأَنَّ "لاَتَ" لاَ تَدْخُلُ إِلاَّ عَلَى الحِيْنِ ، وَ"إِذَا" مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ ، وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى المَكَانِ إِذَا وَقَعَتْ لِلْمُفَاجَأَةِ ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الإِضَافَةِ فِي فَصْلِ إِضَافَةِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ إِلَى الفِعْلِ مِنْ هَذَا الكِتَابِ ؛ لِأَنَّ كُلاً مِنَ النَّوْعَيْنِ مِنْ بَابِ الظُّرُوفِ ، فَاعْرِفْهُ}[١].

تخ[٢]: « "إِذَا" يُجَازَى بِهَا ، نَحْو: إِذَا أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ، وَلاَ يَجُوزُ فِي مَعْنَاهُ "إِذْ" ، اللَّهُمَ إِلاَّ إِذَا رُكِّبَتْ بِهَا "مَا" ، فَإِنَّهَا تَصِيْرُ مُبْهَمَةً ، وَحَلَّتْ مَحَلَّ "مَتَى".

قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ[٣]: "لِأَنَّ "إِذْ" تُضَافُ إِلَى الجُمَلِ ، وَتَكُونُ لِوَقْتٍ مَخْصُوصٍ" {فَإِذَا قُلْتَ: خَرَجْتُ إِذْ خَرَجَ زَيْدٌ ، كُنْتَ مُشِيْراً إِلَى وَقْتٍ مَخْصُوصٍ}[١] ، وَالجَزَاءُ يُنَافِي الخُصُوصَ ، فَأُلْزِمَ "مَا" الكَافَّةُ لِيَكُونَ عَامّاً.

وَفَرَّقَ سِيْبَوَيهِ[٤] بَيْنَ "حَيْثُمَا" وَ "إِذْ مَا" ، فَجَعَلَ "حَيْثُمَا" فِي جُمْلَةِ الظُّرُوفِ الَّتِى بِهَا يُجَازَى ، وَهِيَ اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ "أَيْنَ" وَ "مَتَى" ، وَجَعَلَ "إِذْ مَا" فِي حَيِّزِ الحُرُوفِ لِأَنَّهُ قَالَ: وَمَا كَانَ غَيْرِ الأَسْمَاءِ وَ الظُّرُوفِ {"إِنْ"}[١] وَ"إِذْ مَا" وَ "مَا" فِيْهَا هِيَ المُسَلِّطَةُ ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي سَلَّطَتْهَا عَلَى عَمَلِ الجَزْمِ.

وَأَمَّا بَيْتُ العَبَّاسِ فَعَنَي فِيْهِ بِـ "الرَّسُولَ": رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ ، وَمَفْعُولُ "قُلْ" هُو البَيْتُ الثَّانِي ، وَ"حَقّاً عَلَيْكَ" أَيْ: حَقَّ القَوْلُ عَلَيْكَ ، وَبَعْدَهُ:

يَا خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطِيَّ وَمَنْ مَشَى   فَوْقَ التُّرَابِ إِذَا تُعَدُّ الأَنْفُسُ

يُرِيْدُ: وَيَا خَيْرَ مَنْ مَشَى».

[٥]« **فَإِنْ قُلْتَ:** مَا الفَرْقُ بَيْنَ "إِذَا" وَ "إِنْ" ؟.

قُلْتُ: "إِذَا" لِمَا[٦] يُعْلَمُ / أَنَّهُ كَائِنٌ ، كَقَوْلِكَ: "آتِيْكَ إِذَا احْمَرَّ البُسْرُ" ، وَ"إِذَا جَاءَ [١٩١/ب]
غَدٍ فَأْتِنِي" ؛ لِأَنَّ العِلْمَ مُحِيطٌ بِالأَمْرَيْنِ ، وَ "إِنْ" لاَ يُسْتَعْمَلُ فِي هَذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ

---

[١] ساقط من "ع".

[٢] ينظر التخمير (٢/٢٧٦ - ٢٧٧).

[٣] ينظر المقتصد (٢/١١١٧ - ١١١٨).

[٤] ينظر الكتاب (٦/٥٦ - ٦٠) ، وشرح السيرافي على الكتاب (٣/٢٢٥).

[٥] في "ع" (شم: فإن قلت: ...) وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٣٨).

[٦] في الأصل (لم) ، وما أثبته من "ع" وهو ما يوافق المعنى.

لِلشَّكِّ وَالتَّرَدُّدِ ، وَأَمَّا نَحْو قَوْلِهِ(١):﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ ﴾ ، فَالمَوْتُ وَإِنْ كَانَ لاَ بُدَّ وَاقِعاً إِلاَّ أَنَّ وَقْتَهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ ، فَهُوَ الَّذِي حَسُنَ(٢) مِنْهُ ، وَكَثِيْرٌ مِنْ النَّاسِ يَعْدِلُون عَنْ الصَّوَابِ وَيَخْلِطُون ، كَمَا قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّان وَقَدْ سَأَلَ بَعْضَ الوُلاَةِ حَاجَةً فَلَمْ يَقْضِهَا، وَشُفِّعَ فَقُضِيَتْ(٣) ، فَقَالَ(٤):

ذُمِمْتَ وَلَمْ تُحْمَدْ وَأَدْرَكْتُ   تَوَلَّى سِوَاكُمْ أَجْرَهَا وَاصْطِنَاعَهَا
أَبِي لَكَ كَسْبَ الحَمْدِ شُحٌّ أَطَعْتَهُ   وَنَفْسٌ أَضَاقَ اللهُ بِالخَيْرِ بَاعَهَا
إِذَا هِي حَثَّتْهُ عَلَى الخَيْرِ مَرَّةً   عَصَاهَا وَإِنْ هَمَّتْ بِشَرٍ أَطَاعَهَا

فَقَدْ أَخْطَأَتَهُمَا المَوْقِعَ خَطَأً بَيِّناً ، وَلَو عَكَسَ أَصَابَ ، كَمَا أَصَابَ أَبُو الطَّيِّبِ فِي قَوْلِهِ(٥):

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الكَرِيْمَ مَلَكْتَهُ   وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيْمَ تَمَرَّدَا

مَوْضِعَيّ كَلِمَةِ "إِذَا" وَ"إِنْ" ؛ لأَنَّ إِكْرَامَ الكَرِيْمِ وَاجِبُ الوُجُوْدِ ، وَإِكْرَامُ اللَّئِيْمِ(٦) جَائِزُ الوُجُوْدِ» ، وَبَيْنَ "إِذَا" وَ"إِنْ" هَذِهِ المُبَايَنَةُ مَذْكُوْرَةٌ ، {فَاعْرِفْهُ}(٧).

قَوْلُهُ: "**وَقَدْ يَقَعَانِ لِلْمُفَاجَأَةِ**".

تخ(٨): « "بَيْنَا": فَعْلَى مِنْ البَيْنِ ، أُشْبِعَتِ الفَتْحَةُ فَصَارَتْ أَلفاً ، قَالَهُ الجَوْهَرِيُّ(٩) ، وَمَحْصُولُ المَعْنَى: زَيْدٌ بَيْنَ أَوْقَاتِ قِيَامِهِ فَاجَأَ رُؤْيَتَهُ عَمْراً.»

---

(١) الآية (١٤٤) من سورة آل عمران.

(٢) المقصود: هو الذي حس ذكر كلمة "إن" فيه.

(٣) أي: فسألها غيره فقضاها.

(٤) الأبيات له في أمالي القالي (٢/٢٢٢) ، والحماسة البصرية (٢/٢٦٦) ، والعقد الفريد (٢/١٩٢) ، وعيون الأخبار (٣/١٩٣) ، وهي لسعيد بن عبد الرحمن في البيان والتبيين (٣/١٨٧) ، وشرح عمدة الحافظ (١/٣٧٣).

(٥) ينظر ديوان أبي الطيب بشرح أبي العلاء "معجز أحمد" (٣/٣٨٢) ، وشرح ديوان المتنبي للبرقوقي (٢/١١).

(٦) في "ع" (الكريم) وهو خطأ.

(٧) ساقط من "ع".

(٨) ينظر التخمير (٢/٢٧٨).

(٩) ينظر الصحاح (بين) (٥/٢٠٨٤).

قَالَ صَاحِبُ(١) الكِتَابِ – {رَحِمَهُ اللهُ}(٢) –: « وَإِنَّمَا أَشْبَعُوا النُّونَ فِي "بَيْنَ" إِذَا أَضَافُوْهَا إِلَى الجُمَلِ لِيَتَبَيَّنَ أَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَيْهَا وكَذَا "بَيْنَمَا" إِنَّمَا يَكُفُّونَهَا لِهَذَا المَعْنَى.»

وَقَالَ: لمَّا كَانَ "إِذْ" وَ"إِذَا" لِلْمُفَاجَأَةِ كَانَ فِيْهَا مَعْنَى التَّعْقِيْبِ فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى مَعْنَى الجَوَابِ(٣).

وَسَمِعْتُ شَيْخَنَا نَجْمَ الدِّيْنِ الصَلاحِيّ – {رَحِمَهُ اللهُ}(٢) –: قَوْلُهُمْ: "بَيْنَا" حُذِفَ عَنْهُ المُضَافُ إِلَيْهِ وَعُوِّضَ التَّنْوِيْن ، ثُمَّ قُلِبَ التَّنْوِيْنُ أَلِفاً ، وَأُقْحِمَت "مَا" فِي "بَيْنَمَا" كَمَا فِي "حَيْثُمَا"(٤) ، وَلاَ عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ: جُعِلَتْ "مَا" عِوَضاً عَنْ الإِضَافَةِ كَـ "هَاءَ" فِي بَابِهَا.

قَالَ الطبّاخِيُّ: وَأَنْشَدَ رَضِي اللهُ عَنْهُ بَيْتاً فِي "بَيْنَمَا" ، وَقَالَ:

بَيْنَمَا نَحْنُ مُرْتِعُوْنَ بِنَجْدٍ قَالَتْ الدُّلَّحُ الرِّوَاءُ إِنِيْهْ(٥)

أَيْ: السَّحَابُ الثِّقَالُ.

قُلْتُ: وَفِي المُغْرِبِ(٦): « "تَيْنَ" مِنْ اللاَّزِمَةِ لِلإِضَافَةِ ، وَقَدْ يُحْذَفُ المُضَافُ إِلَيْهِ وَيُعَوَّضُ عَنْهُ "مَا" ، أَوْ الأَلِفْ» ، {فَاعْرِفْهُ.

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الأَلِفَ فِي "بَيْنَا" عِوَضٌ عَنْ التَّنْوِيْنِ ، وَالتَّنْوِيْنُ عِوَضٌ عَنْ المُضَافِ إِلَيْهِ(٧) ، فَصَارَ الأَلِفُ عِوَضَ العِوَضِ ، مِثَالُهُ قَوْلُهُمْ(٨):

۞ وَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ ۞

---

(١) ينظر حواشي الزمخشري (٣٧/ب).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر الموصل في شرح المفصل (١٠٤٥).

(٤) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (١٠٤٠) ، وينظر حواشي الزمخشري على المفصل (٣٨/أ).

(٥) لم أتبينه فيما اطلعت عليه من مصادر.

(٦) ينظر المغرب (١/٩٨).

(٧) ينظر الموصل في شرح المفصل ص (١٠٤٠).

(٨) صدره:

۞ قام بها ينشد كل منشد ۞

وهو بلا نسبة في المقرب (٢/١٧٢) ، وشرح ابن يعيش (١٠/٢٦).

عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الكِتَابِ(١) بِبَابِ الإِبْدَالِ: « أَنَّ "اليَاءَ" عِوَضٌ عَنِ "التَّاءِ" ، الَّذِي هُو عِوَضٌ عَنْ "الوَاوِ"» ، فَصَارَ عِوَضَ العِوَضِ ، فَاعْرِفْهُ.

وكَذَلِكَ "دَوْلَجٌ" وأَصْلُهُ: وَوْلَجْ ، ثُمَّ: تَوْلَجْ ، ثُمَّ: دَوْلَجْ ، لِكِنَاسِ الظَّبْيِ(٢) ، وَهَكَذَا قِيْلَ فِي "هَنَاهُ" فِي قَوْلِهِ(٣):

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا: يَا هَنَاهُ [وَيْحَكَ](٤) أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشَرْ

أَصْلُهُ: "هَنَاو" ، ثُمَّ "هَنَاءً" ثُمَّ "هَنَاهُ"(٥)}(٦).

شع(٧): « لاَ يَقَعُ بَعْدَ "إِذَا" المُفَاجَأَةُ إِلاَّ المُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ ، وَالعَامِلُ فِيْهَا مَعْنَى المُفَاجَأَةِ ، وَهُو لَمْ يَظْهَرْ ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْ ذَلِكَ بِقُوَّةِ مَا فِيْهَا مِنْ الدَّلاَلَةِ عَلَى المُفَاجَأَةِ» ، فَاعْرِفْهُ.

وَعَنِ الشَّيْخِ(٨): « العَامِلُ فِي "بَيْنَ" الفِعْلُ ، إِذَا لَمْ يُذْكَرُ مَعَهُ "إِذْ" وَ "إِذَا" ، فَإِذَا ذَكَرْتَهُ فَهُوَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ عَلَى الابْتِدَاءِ وَ "بَيْنَ" خَبَرُهُ عَلَى تَقْدِيْرِ: اسْتَقَرَّ وَالمَعْنَى: بَيْنَ أَوْقَاتِ جُلُوسِنَا وَقْتُ طُلُوعِ زَيْدٍ.

وَقَوْلُهُ: "**فَإِذَا زَيْدٌ بِالبَابِ**" أَيْ: مَكَانُ اسْتِقْرَارِ زَيْدٍ بِالبَابِ» ، فَاعْرِفْهُ.

البَيْتُ(٩) ، **حم**: "اللِّهْزِمَتَانِ": عَضَمَانِ نَاتِيَانِ فِي اللَّحْيَيْنِ تَحْتَ الأُذُنَيْنِ. وَقَوْلُهُ: "عَبْدُ القَفَا" ، أَيْ: هُوَ عَبْدٌ وَ "القَفَا" مُقْحَمَةٌ ، وَفِيْهِ إِشَارَةٌ إِلَى الدَّلاَلَةِ(١٠) المَذْكُورَةِ ، كَأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ قَفَاهُ.

---

(١) ينظر المفصل ص (٤٣٢ ، ٤٣٦).

(٢) ينظر اللسان (دلج) (٢٧٤/٢).

(٣) هو لامرئ القيس في ديوانه ص (٧٠) ، وأمالي ابن الشجري (٣٣٨/٢) ، واللسان (هنا) (٣٦٨/١٥) ، والمقاصد النحوية (٢٦٤/٤) ، وخزانة الأدب (٢٧٥/٧) ، وبلا نسبة في المنصف (١٣٩/٣) ، وشرح الأشموني (٣٣٤/٤).

(٤) إضافة يقتضيها السياق ، وهي من ديوان امرئ القيس.

(٥) ينظر اللسان (هنا) (٣٦٨/١٥ - ٣٦٩).

(٦) ساقط من "ع".

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٥١٤/١).

(٨) ينظر حواشي المخشري على المفصل (٣٧/ب).

(٩) أي: قوله: **وكنت أرى زيداً كما قال سيداً إذ أنه عبد القفا واللهازم.**

(١٠) في "ع" (إلى الذلة والمسكنة).

قَالَ الطَّبَّاخيّ: وَالتَّقْدِيْرُ: عَبْدٌ قَفَاهُ ، وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الفَاعِلِ ، بِمَنْزِلَةِ: الحَسَنِ الوَجْه.

تغ(١): « "عَنْ مَعْنِ بن زَائِدة(٢): مَا رَأَيْتُ قَفَا رَجُلٍ قَطُّ إِلاَّ عَرَفْتُ عَقْلَهُ. قِيْلَ لَهُ: فَإِنْ رَأَيْتَ وَجْهَهُ ، قَالَ: ذَلِكَ(٣) حِيْنَئِذٍ كِتَابٌ أَقْرَأُهُ. قَالَ: وَسَمِعْتُ بَعْضَ الأُدَبَاءِ اليَابِسَةِ أَنَّهُمْ يُضِيْفُونَ اللُّؤْمَ إِلَى القَفَا ، كَمَا يُضِيْفُونَ الكَرَمَ إِلَى الوَجْهِ"» ، انْتَهَى كَلاَمُهُ.

قُلْتُ: شَيْخُنَا صَاحِبُ التَّخْمِيْرِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِنَ الأَدَبِ فِي مُسْنَدٍ أَثِيْرٍ ، لَمْ يَخْلُ حِيْناً مِنَ الإِنْحِرَافِ عَنْ سَمْتِ الإِنْصَافِ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الأَوْصَافِ لأَهْلِ عَصْرِهِ مِنَ الأُدَبَاءِ الظِّرَافِ ، وَإِلاَّ فَأَوَّلُ البَيْتِ يُنَادِي عَلَى مَا دَلَّ الأَدِيْبُ عَلَيْهِ ، وَبِذَوْقِهِ يَمِيْلُ فَوْرُ الطَّبْعِ السَّلِيْمِ عَلَيْهِ(٤).

قَوْلُهُ: "وَكَانَ الأَصْمَعِيُّ إِلَى آخِرِهِ" .

شع(٥): « لمَّا رَأَى مَجِيءَ الفِعْلِ مِنْ غَيْرِ "إِذْ" و "إِذَا" مَعَ اسْتِقْلاَلِ المَعْنَى ظَنَّ أَنَّ مَجِيْئَهُ زِيَادَةٌ لاَ فَائِدَةَ فِيْهَا ، فَحَكَمَ بِأَنَّ الفَصِيْحَ إِسْقَاطُهُمَا(٦) ، والجَمِيْعُ جَيِّدٌ.»

تغ(٧): « إِذَا كَانَ جَوَابُ "بَيْنَا" وَ "بَيْنَمَا" بِدُونِ "إِذَا" فَالكَلاَمُ لاَ يَقَعُ مُخَالِفاً لأَصْلِ "مَا" ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ مُخَالِفاً لأَصْلٍ.

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٧٨).

(٢) هو معن بن زائدة بن عبد الله بن مطر الشيباني ، أبو الوليد ، من أشهر أجواد العرب وساداتها، وأحد الفصحاء الشجعان ، أدرك العصرين الأموي والعباسي ، كان مكرماً حتى صار الأمر إلى بني العباس فطلبه المنصور ، فاستتر في البادية ، حتى يوم الهاشمية حينما ثار جماعة من أهل خراسان عليه فقاتلوه فتقدم معن وقاتل بين يديه فحفظها المنصور له فأكرمه ، وولاه اليمن ، ثم ولي سجستان ، وفيها قتل غيلة ، سنة ١٥١هـ ، ينظر ترجمته في وفيات الأعيان (٢/١٠٨) ، وتاريخ بغداد (١٣/١٣٥) ، ومعجم الشعراء (٤٠٠) ، وأمالي المرتضى (١/١٦١) ، ونزهة الجليس (٢/٢٢٦) ، وهبة الأيام للبديعي (٢١٥ – ٢١٩) ، والأعلام (٧/٢٧٣).

(٣) في "ع" (ذاك).

(٤) في "ع" (إليه) مكان (عليه).

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٥١٤).

(٦) ينظر شرح ابن يعيش (٤/٩٩).

(٧) ينظر التخمير (٢/٢٧٩).

بَيَانُهُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ بِدُوْنِ "إِذَا" فَانْتِصَابُ "بَيْنَا" عَلَى الظَّرْفِ ، وَالعَامِلُ فِيْهِ الفِعْلُ المَذْكُورُ / فِي جَوَابِ "بَيْنَا" ، كَمَا فِي البَيْتِ ، وَالمَعْنَى: أَتَانَا بَيْنَ أَوْقَاتِ رِقْبَتِنَا إِيَّاهُ ، [١٩٢/أ] وَهَذَا مِمَّا لَيْسَ فِيْهِ مُخَالَفَةُ أَصْلٍ ، أَمَّا لَو قُلْتَ: إِذَا أَتَانَا ، فَإِنَّهُ يَنْقَلِبُ فِيْهِ الظَّرْفُ اللاَّزِمُ مُرْتَفِعاً ؛ لأَنَّهُ يَكُونُ المَعْنَى حِيْنَئِذٍ: بَيْنَ أَوْقَاتِ رُؤيَتِنَا إِيَّاهُ وَقْتُ إِتْيَانِهِ ، وَهَذَا مُخَالِفٌ الأَصْلِ.»

{**قُلْتُ**: وَقَدْ مَرَّ بِي فِي التَّوْضِيْحِ(١) فِي المَقَامَةِ الثَّالِثَةِ: « أَنَّ "إِذْ" قَدْ تَحَوَّلَ إِلَى الرَّفْعِ بِمَعْنَى الوَقْتِ ، وَقَالَ: كَمَا جَازَ أَنْ يَتَحَوَّلَ الاسْمُ عَنْ الاسْمِيَّةِ إِلَى الحَرْفِيَّةِ فِي نَحْو: أَكَلُونِي البَرَاغِيْثُ ، وَرَأَيْتُ زَيْداً هُو المُنْطَلِقُ ، فَلأَنْ يَجُوزَ تَحَوُّلُهُ عَنْ مُجَرَّدِ الإِعْرَابِ أَوْلَى». وَهَذِهِ فَائِدَةٌ طَرِيْقَةٌ}(٢).

(٣)« وَالرِّوَايَةُ: "وَزِنَادَ رَاعٍ" بِالنَّصْبِ ، وَسِيْبَوَيه إِنَّمَا أَنْشَدَ البَيْتَ فِي الكِتَابِ(٤) بِنَصْبِ " زِنَادَ" وَنَصَبَهُ لأَنَّهُ لمَّا قَالَ: "أَتَانَا مُعَلِّقٍ وَفْضَةٍ" كَأَنَّهُ قَالَ: مُعَلِّقاً وَفْضَةً وَزِنَادَ رَاعٍ.

{قَوْلُهُ: "وَزِنَاد" مَجْرُوراً بِعَطْفٍ عَلَى لَفْظِ "وَفْضَةٍ" ، وَمَنْصُوباً عَلَى مَحَلِّهِ ، إِذْ هُوَ مَنْصُوبٌ تَقْدِيْراً}(٢).

(٣)« وَالوَفْضَةُ: جُعْبُ السِّهَامِ ، وَفِي البَيْتِ: يُرِيْدُ شَيْئاً مِثْلَ الخَرِيْطَةِ يَكُونُ مَعَ الفُقَرَاءِ وَالرُّعَاةِ يَجْعَلُونَ فِيْهَا أَزْوَادَهُمْ ، وَزَعَمُوا أَنَّ أَهْلَ الصُّفَّةِ كَانَتْ مَعَهُمْ وِفَاضٌ ، وَ(٥)(أَمَرَ رَسُولُ اللهِ أَنْ تُجْعَلَ الصَّدَقَةَ فِي الوِفَاضِ(٦)) » ، {فَاعْرِفْهُ.

---

(١) ينظر التوضيح في شرح المقامات الحريرية (١٦/أ).

(٢) ساقط من "ع".

(٣) ينظر التخمير (٢٧٩/٢).

(٤) ينظر الكتاب (١٧١/١).

(٥) ينظر غريب الحديث لأبي عبيد (١٢٤/١) ، والغريبين (٢٠١٩/٦) ، والفائق (٣٧٢/٣) ، ومسند الإمام.

(٦) في "ع" (الأوفاض) مكان (الوفاض).

قُلْتُ: وَفِي "المَصَابِيحِ"(١) فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا(٢): (بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ فِي بَيْتِنَا قَالَ قَائِلٌ لأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: هَذَا رَسُولُ اللهِ مُقْبِلاً).

وَفِي الحَدِيْثِ الآخَرِ(٣): (بَيْنَمَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ مِنَ الخُيلاءِ خُسِفَ بِهِ ، فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ فِي الأَرْضِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ)}(٤).

قَالَ سِيْبَوَيْهِ(٥) ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: تَقُولُ: مَرَرْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَيُرفَعُ "قَائِمٌ" خَبَراً لِـ"زَيْدٍ" ، ولَمْ يُجْعَلْ "إِذَا" خَبَراً لَهُ ، بَلْ جَعَلَهُ حَالاً لِلقِيَامِ ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ فِي "قَائِماً" أَيْضَاً عَلَى الحَالِ إِذَا جَعَلْتَ الخَبَرَ فِي "إِذَا".

وَذَكَرَ القَاسِمُ ابنُ الأَنْبَارِي وَادَّعى عَنْ أَصْحَابِهِ الكُوفِيِّيْنَ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ سِيْبَوَيه غَلَطَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ(٦).

قَالَ: اجْتَمَعَ يَحْيَى بنِ خَالِدٍ البَرْمَكِيِّ(٧) بَيْنَ سِيْبَوَيه وَالكِسَائِي ، فَقَالَ لَهُ الكِسَائِي: كَيْفَ تَقُولُ: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَةَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فَإِذَا هُو هِيَهْ ، أَوْ فَإِذَا هُو إِيَّاهَا ، {فَقَالَ سِيْبَوَيه}(٤) بَلْ هِيَهْ ، وَلاَ يَجُوزُ: إِيَّاهَا ، فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ تَقُولُ:

---

(١) لعله يقصد كتاب "مصابيح السنة" للإمام حسين بن مسعود الفراء البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ، ينظر كشف الظنون (١٦٩٨/٢).

(٢) لم أتبينه فيما اطلعت عليه من المصادر.

(٣) رواه البخاري في اللباس (٥٧٩٠) (٤٤/٧) ، ورواه مسلم في اللباس حديث (٢٠٨٨) (١٦٥٣/٣) ، وسنن النسائي كتاب الزينة (٥٣٢٦) ص (٥٤٠) ، وينظر الغريبين (٣٥٩/١) ، ومسند أحمد (٢٥/٥) حديث (٥٣٤٠).

(٤) ساقط من "ع".

(٥) ينظر الكتاب (٢٣٢/٤) ، وينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٤٣).

(٦) أي: المسألة الزنبورية ، وتنظر هذه المسألة وتفاصيلها في مجالس العلماء للزجاجي ص (٩) ، وأمالي الزجاجي ص (٢٣٩) ، والإنصاف (٧٠٢/٢) ، رقم المسألة (٩٩) ، وأمالي ابن الشجري (٩٩/١) ، وشرح الكافية للرضي (١١٢/٢) ، ومعجم الأدباء (١١٩/١٦) ، وإنباه الرواة (٣٥٨/٢).

(٧) هو يحيى بن خالد بن برمك ، أبو الفضل ، الوزير الجواد ، سيد بني برمك وأفضلهم ، وهو مؤدب الرشيد العباسي ، ومعلمه ومربيه ، لما ولي هارون الرشيد الخلافة دفع خاتمه إلى يحيى وقلده أمره ، فبدأ يعلو شأنه ، واشتهر بجوده وحسن سياسته ، توفى سنة ١٩٠هـ مسجوناً بعد أن نكب الرشيد البرامكة ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان (٢١٩/٦) ، ومرآة الجنان (٤٢٤/١) ، والبداية والنهاية (٢٠٤/١٠) ، ومعجم الأدباء (٥/٢٠) ، والأعلام (١٤٤/٨).

خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ أَوْ قَائماً ، قَالَ: بَلْ قَائِمٌ ، وَلاَ يَجُوزُ: قَائماً ؛ فَقَالَ الكِسَائِي: بَل يَجُوزُ الأَمْرَانِ جَمِيْعاً ، وَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهمَا ، فَقَالَ يَحْيَى: أَنْتُمَا عَالِمَانِ لَيْسَ فَوْقَكُمَا أَحَدٌ ، فَحكِّمَا مَنْ شِئْتُمَا مِنَ العَرَبِ ، فَاجْتَمَعَا عَلَى تَحْكِيمِ بَنِي هُذَيْلٍ[1] ، فَكَمَا قَرَعَتِ المَسْأَلَةُ أَسْمَاعَهُمْ نَصَبَهَا[2] قَوْمٌ ، وَرَفَعَهَا آخَرُونَ ، فَلَمَّا كَثُرَ النَّصبُ خَجِلَ سِيْبَوَيه ، ثُمَّ وَصَلَهُ الأَمِيْرُ بِعَشْرَةِ آلاَفٍ.

قَالَ ابنُ الأَنْبَارِي[3]: زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الكِسَائِي خَدَعَ بَنِي هُذَيلٍ بِالصِّلَةِ وَالدَّعْوَةِ الهَنِيَّةِ حَتَّى شَهِدُوا لَهُ عَلَى سِيْبَوَيه ، وَهَذَا لاَ يَلِيْقُ بِمِثْلِهِ.

وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ: أَنَّ الكِسَائِي قَدْ بَذَلَ لِمَنْ يُصَوِّبُ قَوْلَهُ مَالاً جَلِيْلاً فَلَمْ يَقْبَلُوهُ ، وَقَالُوا لاَ نَبِيعَ لُغَتَنَا ، فَتَسَامَحَ لَهُ أَعْرَابٌ آخَرُونَ ، فَرَجَعَ سِيْبَوَيه مَنْكُوباً إِلَى بَيْتِهِ ، فَمَا وُجِدَ إِلاَّ مَيِّتاً جَالِساً بَيْنَ يَدَيْهِ أُصُولُ النَّحْوِ ، وَسَبَّابَتُهُ عَلَى هَذِهِ المَسْأَلَةِ فِي وَرَقَةٍ عِنْدَهُ[4].

{وَفِي الإِيْضَاحِ فِي قَوْلِ الحَرِيْرِي: « فَإِذَا هُوَ إِيَّاهُ. وَالصَّوَابُ: فَإِذَا هُو هُو ؛ لأَنَّ مَا بَعْدَ "إِذَا" هُذِهِ مُبْتَدَأ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ.»

وَفِي التَّوْضِيْحِ: « وَمَا أَرَى مَذْهَبَ الكِسَائِي بَعِيْداً عَنِ الصَّوَابِ ؛ لأَنَّ المَعْنَى: فَإِذَا هُو كَائِنٌ إِيَّاهُ» ، - وَاللهُ أَعْلَمُ -}[5].

قَوْلُهُ: "**وَيُجَابُ الشَّرْطُ بِـ"إِذَا"**".

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ[6]: مَعْنَى "إِذَا" المُفَاجَأَةِ وَمَعْنَى الفَاءِ لِمَا تَقَارَبَا فِي التَّعْقِيْبِ، جَازَ أَنْ يُقَامَ أَحدُهُمَا مُقَامَ الآخَرِ عَمَلاً بِذَلِكَ التَّجَانُسِ.

---

[1] هذيل: هم بنو هذيل بن مدركة ، وديارهم بالسروات ، وسراتهم متصلة بجبل غزوان المتصل بالطائف ، ينظر معالم الحجاز (٨١/٦) (عرنة) ، (٣٥٤) (الرجيع) ، وتاريخ ابن خلدون (٢١٩/٢).

[2] في "ع" (نصبها بعضهم).

[3] ينظر قول ابن الأنباري في: معجم الأدباء (١١٩/١٦) ، وإنباه الرواة (٣٥٨/٢).

[4] ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٤٣).

[5] ساقط من "ع".

[6] ينظر المفصل ص (٢٠٧) ، وحواشي الزمخشري على المفصل (٣٧/ب) ، وينظر الموصل ص (١٠٤٥).

تخ(١): « وَمَعْنَاهُ فِي الآيَةِ: فَاجَأَهُمْ قُنُوطُهُمْ.»

{ذَكَرَ فِي الكَشَّافِ(٢) فِي سُوْرَةِ طَه(٣): « يُقَالُ فِي "إِذَا" هَذِهِ إِذَا" المُفَاجَأَةُ ، وَالتَّحْقِيْقُ فِيْهَا: أَنَّهَا "إِذَا" الكَائِنَةُ بِمَعْنَى الوَقْتِ الطَّالِبَةُ نَاصِباً لَهَا ، وَجُمْلَةٌ تُضَافُ إِلَيْهَا خُصَّتْ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ بِأَنْ يَكُونَ نَاصِبُهَا فِعْلاً مَخْصُوصاً ، وَهُوَ فِعْلُ المُفَاجَأَةِ ، وَالجُمْلَةُ ابْتِدَائِيَّةٌ لاَ غَيْرُ ، فَتَقْدِيْرُ قَوْلِهِ تَعَالَى(٤): ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ ﴾: فَفَاجَأَ مُوْسَى وَقْتَ تَخْيِيْلِ سَعْيِ حِبَالِهِمْ ، وَهَذَا تَمْثِيْلٌ ، وَالمَعْنَى: عَلَى مُفَاجَأَةِ حِبَالِهِمْ وَعِصِيِّهِمْ مُخَيِّلَةً إِلَيْهِ السَّعْيَ» ، فَاعْرِفْهُ - وَاللهُ المُوَفِّقُ - /}(٥). [١٩٢/ب]

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٧٩) ، والآية قوله ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ، وهي الآية (٣٦) من سورة الروم.

(٢) ينظر الكشاف (٢/٥٤٣ - ٥٤٤).

(٣) قوله: ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ ، وهي الآية (٦٦) من سورة طه.

(٤) الآية (٦٦) من سورة طه.

(٥) ساقط من "ع".

[أحكام "لدى"]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ:

« **فَصْلٌ** :

وَمِنْهَا "لَدَى" ، وَالَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَهَا وبَيْنَ "عِنْدَ" أَنَّكَ تَقُولُ: عِنْدِي كَذَا ، لِمَا كَانَ فِي مِلْكِكَ حَضَرَكَ أَوْ غَابَ عَنْكَ. وَلَدَيَّ كَذَا ، لِمَا لاَ يَتَجَاوَزُ حَضْرَتَكَ ، وَفِيهَا ثَمَانِي لُغَاتٍ:- "لَدَى" ، "ولَدَنْ" ، وَ"لَدُنْ" ، وَ"لَدُ" ، بِحَذْفِ نُوْنِهَا ، وَ"لَدْنِ" ، وَ"لُدْنِ" ، بِالكَسْرِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَ"لَدْ" ، وَ"لُدْ" ، بِحَذْفِ نُوْنِهِمَا ، وَحُكْمُهَا أَنْ يُجَرَّ بِهَا عَلَى الإِضَافَةِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى(١): ﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾.

وَقَدْ نَصَبَتِ العَرَبُ بِهَا "غُدْوَةً" خَاصَّةً ، قَالَ(٢):

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى أَلاَذَ بِخُفِّهَا   بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصُ

تَشْبِيهًا لِنُوْنِهَا بِالتَّنْوِينِ ، لَمَّا رَأَوْهَا تُنْزَعُ عَنْهَا وَتُثْبَتُ.»(٣)

ذَكَرَ الحَرِيْرِيُّ أَنَّ بَعْضَهُمْ لاَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَهُمَا ، وَالصَّحِيْحُ مَا ذُكِرَ فِي الكِتَابِ(٣).

شع(٤): « عِلَّةُ بِنَاءِ هَذِهِ اللُّغَاتِ أَنَّ مِنهَا "لَدُ" وَ"لَدْ" ، وَهُمَا أَشْبَهُ بِالحُرُوفِ مِنْهُمَا بِالأَسْمَاءِ مِنْ حَيْثُ الصِّيْغَةُ الَّتِي لَيْسَتْ عَلَيْهَا الأَسْمَاءُ المُتَمَكِّنَةُ.»

ثُمَّ إِنَّ بَاقِي اللُّغَاتِ مِنهَا كَأَنَّهَا هُمَا ، وَالمُشَبَّهُ لِمَا هُوَ مُشَابِهٌ لِغَيْرِ المُتَمَكِّنِ نَازِلٌ مَنْزِلَةَ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي "فَجَارِ" وَ"نَزَالِ" ، وَمَا قِيْلَ: إِنْ عِلَّةَ بِنَائِهَا احْتِيَاجُهَا إِلَى المُضَافِ لَيْسَ بِسَدِيْدٍ ؛ لانْتِقَاصِ ذَلِكَ بِنَحْوِ الغَايَاتِ وَسَائِرِ المُتَمَكِّنَاتِ اللاَّزِمَةِ لِلإِضَافَةِ(٥).

---

(١) الآية (١) من سورة هود.

(٢) الشاهد بلا نسبة في شرح ابن يعيش (٤/١٠٠) ، والتخمير (٢/٢٨٢) ، والإقليد (٢/٩٧٨) ، والموصل ص (١٠٤٦).

(٣) المفصل ص (٢٠٨).

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (١/٥١٥).

(٥) ينظر النص في الموصل في شرح المفصل ص (١٠٤٧).

تخ(١): « الفَرْقُ بَيْنَ "عِنْدَ" وَ"لَدُنْ" أَنَّ "عِنْدَ" كَوْنَهُ مُضَافاً يَقْتَضِي إِعْرَابَهُ ، بِخِلَافِ "لَدُنْ" ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُضَافاً مِنْ حَيْثُ المَعْنَى فَهُو غَيْرُ مُضَافٍ مِنْ حَيْثُ الصُّوْرَةِ ، وَلِذَلِكَ انْتَصَبَ "غُدْوَةً" بَعْدَهُ.»

شم(٢): « قِيْلَ: "عِنْدَ" أَدَاةٌ لِحُضُوْرِ الشَّيءِ وَدُنُوِّهِ زَمَاناً أَوْ مَكَاناً ، نَحو: جَلَسْتُ عِنْدَكَ ، وَعِنْدَ الصَّبَاحِ ، وَقَدْ يُجْعَلُ مَجَازاً مِنْ غَيْرِ أَرَادَةِ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ ، نَحو(٣): ﴿ مَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍۗ ﴾ ، وَقَالَ سِيْبَوَيهِ(٤): إِنَّ "لَدَى" ابْتِدَاءُ غَايَةٍ فِي الزَّمَانِ وَالمَكَانِ ، يُقَالُ: مِنْ لَدُنْ صَلَاةِ العَصْرِ إِلَى وَقْتِ كَذَا ، وَمِنْ لَدَى الحَائِطِ إِلَى مَكَانِ كَذَا ، فَهُو مُشْتَرَكٌ فِي البَابَيْنِ.»

قُلْتُ(٢): وَعِلَّةُ العُدُوْلِ عَنْ الكَسْرِ إِلَى الفَتْحِ فِي "لَدُنْ غَدْوَةً" عَلَى الخُصُوصِ هِي طَلَبُ التَّخْفِيْفِ ؛ لِكَثْرَةِ دور هَذِهِ الكَلِمَةِ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ ؛ {لاخْتِصَاصِ الغُدْوَةِ الَّتِي هِي صَدْرُ النَّهَارِ فِي تَقَلُّبِ المَعَاشِ ، وَاضْطِرَابِ النَّاسِ فِي الطَّعَامِ وَالرِّيَاشِ}(٥) مَعَ تَشْبِيْهِ هَذَا المُنْتَصِبْ بِمِثْلِ: "رَاقُوْدٌ خَلاً" ، وَتَكُونُ النُّونُ كَالتَّنْوِيْنِ فِيْهِ ، بِحَذْفِهَا تَارَةً ، وَإِثْبَاتِهَا أُخرَى ، فَاعرِفْهُ.

تخ(١): « بِنَاءُ "لَدُنِ" عَلَى الكَسْرِ ؛ لأَنَّ نُوْنَهُ تُشْبِهُ التَّنْوِيْنَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا وَقَعَتْ فِي آخِرِ الاسْمِ ، وَحَقُّهَا السُّكُونُ وَالتَّنْوِيْنُ إِذَا حُرِّكَ حُرِّكَ إِلَى الكَسْرِ.

أَمَّا "لَدَى" بِالأَلِفِ فَكَأَنَّهُ الأَصْلُ ، وَهُو أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً مِنْ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: "لَدَنْ" بِفَتْحِ الدَّالِ وَسُكُوْنِ النونِ فَكَأَنَّ النُّونَ فِيْهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ الأَلِفِ فِي الأَوَّلِ ، كَمَا يُقْلَبُ التَّنْوِيْنُ الَّذِي هُوَ نُوْنٌ فِي(٦) الوَقْفِ.

وَالثَّالِثُ: بِضَمِّ الدَّالِ وَسُكُوْنِ النُّونِ.

وَالرابِعُ: "لَدُ" بِفَتْحِ اللاَّمِ وَضَمِّ الدَّالِ مُخَفَّفاً بِحَذْفِ النُّونِ لما رَأَوا النُّوْنَ كَالتَّنْوِيْنِ.

---

(١) ينظر التخمير (٢/٢٨٠).

(٢) ينظر النص في المقاليد (٢٨٣/أ).

(٣) الآية (٩٦) من سورة النحل.

(٤) ينظر الكتاب (٤/٢٣٣).

(٥) ساقط من "ع".

(٦) أي: يقلب ألفاً في الوقف.

وَالخَامِسُ: « بِفَتْحِ اللاَّمِ وَسُكُونِ الدَّالِ وكَسْرِ النُّونِ فَهُو مُخَفَّفٌ مِنْ المَضْمُومِ الدَّالِ(١) ، ونَحْوُه كَنَحْو: عَضُدْ وعَضْدٍ.

وَالسَّادِسُ: "لُدْنِ" بِضَمِّ اللاَّمِ وَسُكُونِ الدَّالِ وكَسْرِ النُّونِ ، فَهُو مُخَفَّفٌ مِنْ "لَدُن" أَيْضاً ، بِضَمِّ الدَّالِ ، إِلاَّ أَنَّهُ نَقَلَ ضَمَّةَ العَيْنِ إِلَى الفَاءِ.

وَالسَّابِعُ: "لَدْ" بِفَتْحِ اللاَّمِ ، وَسُكُوْنِ الدَّالِ مُخَفَّفٌ {بِحَذْفِ النُّونِ.

وَالثَّامِنُ: "لُدْ" بِضَمِّ اللاَّمِ وَسُكُونِ الدَّالِ مُخَفَّفٌ}(٢) مِمَّا فِيْهِ النُّوْن ، فَاعْرِفْهُ.

وَقَدْ جَاءَتْ "لَدُن" مُضَافَةً إِلَى الفِعْلِ ، قَالَ(٣):

مِنْ أَنْ لَدُنْ قَرَعَتْ نَفْسِي الصَّلاَةَ إِلَى   أَنْ وَلَّتِ الشَّمْسُ فِي عَلٍّ وَفِي نَهَلِ

يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِضَافَتُهَا إِلَى الفِعْلِ كَإِضَافَةِ "حَيْثُ" إِلَيْهِ ؛ لأَنَّهَا فِي الإِبْهَامِ مِثْلُهَا ، وكَإِضَافَةِ "ذِي" إِلَى"تَسْلَمُ". قَالَ أَبُو عَلِيّ(٤): وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى: لَدُنْ أَنْ قَرَعَتْ.»

قَوْلُهُ: **"وَقَدْ نَصَبَتِ العَرَبُ بِهَا"غُدْوَةً "خَاصَّةً".**

قُلْتُ: ولِلْحَرِيْرِي فِي مَقَامَاتِهِ فِي هَذِهِ الجُمْلَةِ كَلاَمٌ مُجْمَلٌ فَمَا(٥) يُذْكَرُ بَعْدُ فِي **تغ** كَالتَّفْسِيْرِ لَهُ.

قَالَ الحَرِيْرِي {رَحِمَهُ اللهُ}(٢): العَرَبُ نَصَبَتْهَا بِـ"لَدُنْ" لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهَا فِي الكَلاَمِ ، يَعْنِي:"**غدوة**".

وَقَوْلُهُ: "**فِيْهَا**" وَ"نَوَّنَهَا" أَيْضَاً لِيَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ ، لاَ أَنَّهَا مِنْ نَوْعِ المَجْرُوْرَاتِ الَّتِي لاَ تَنْصَرِفُ؛ هَذَا كَلاَمُهُ ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ {؛ لأَنَّهُ يَأْتِي عَلَماً}(٢) ؛ لأَنَّ "غُدْوَةَ" عَلَمٌ وَفِيْهِ تَأْنِيْثٌ ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ لاَ يُنَوَّنَ ؛ لِكَوْنِهِ مُمْتَنِعاً عَنِ الصَّرْفِ بِسَبَبَيْنِ ، وَكَوْنِهِ عَلَماً قَدْ مَرَّ فِي صِنْفِ العَلَمِ مِنْ هَذَا الكِتَابِ(٦) ، فَاعْرِفْهُ.

---

(١) في الأصل (للدال) ، وما أثبته من "ع".

(٢) ساقط من "ع".

(٣) البيت لربيعة بن مقروم في التخمير (٢/٢٨١) ، ولم أجده في شعره ضمن "شعراء إسلاميون".

(٤) ينظر المسائل الشيرازيات ص (٢٠).

(٥) في "ع" (... كلام وقع ما يذكر بعد ...).

(٦) ينظر المفصل ص (٢١).

تخ[١]: « قَبْلَ أَنْ أُطْلِعَكَ عَلَى السِّرِّ الَّذِي لَمَحَتْهُ العَرَبُ فِي نَصْبِهِمْ "غُدْوَةً" أَسُوْقُ إِلَيْكَ فَصْلاً: وَهُو أَنَّ "غُدْوَةً" أَكْثَرُ تَصَرُّفاً وَأَوْسَعُ مَجَالاً مِنْ أَخَوَاتِهَا ، أَلاَ تَرَاهُمْ قَالُوا : غُدْوَةَ البَيْنِ ، وَغَدَاةَ البَيْنِ ، وَعَدَمِ القَوْلِ: بِسَحْرَةَ البَيْنِ ، وبَكْرَةَ البَيْنِ ، وَصَبَاحِ البَيْنِ ، و"أَغْتَدِى" أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وكَذَلِكَ: غَدَوْتَ ، إِذَا ثَبَتَ هَذَا رَقَّيْتُكَ إِلَى المَطْلَبِ ، فَقُلْتُ: مَعْنَى قَوْلِهِمْ "لَدُنْ غُدْوَةً":"لَدُنْ غُدْوَةٍ وَغَدْوَةً" ، بِجَرِّ الأَوَّلِ وَنَصْبِ الثَّانِي أَمَّا حَذْفُ المُضَافِ إِلَيْهِ فَلأَنَّ "لَدُنْ" مِنْ الإِضَافِيَّاتِ ، وَأَمَّا أَنَّ المَحْذُوْفَ "غُدْوَةً" فَلأَنَّ / المَذْكُورَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُوْنَ المَحذُوفُ ذَلِكَ» ، و"لَدُنْ غُدْوَةً" ، خُصَّ بِهَذَا [١٩٣/أ] الحَذْفِ؛ لأَنَّهُ[٢] أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً.

وَأَمَّا البَيْتُ فَمَعْنَاهُ: سَارَتْ مِنْ الغَدَاةِ إِلَى الظُّهْرِ ، وَالضَّمِيْرُ فِي "بِخُفِّهَا" لِلنَّاقَةِ، وَمِثْلُهُ فِي المَعْنَى:

❁ وَانْتَقَلَ الظِّلُّ فَصَارَ حُورِياً[٣] ❁

وَمِثْلُهُ فِي الاسْتِعْمَالِ المُسْتَفِيْضِ مَا أَنْشَدَهُ الشَّيْخِ صَاحِبُ التَّيْسِيْرِ[٤]:

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى إِذَا مَا تَقَيَّظَتْ هَوَاجِرُ مِنْ شَعْبَانَ أَصِيلُهَا[٥]

تَقَيَّظَتِ الهَاجِرَةُ: اشْتَدَّتْ.

---

[١] ينظر التخمير (٢/٢٨٢).

[٢] في الأصل (لأنها) ، وما أثبته من "ع".

[٣] ينظر معنى البيت الآنف الذكر في قوله:

❁ و انْتَقَلَ الظِّلُّ فَصَارَ حُورِياً ❁

في التخمير (٢/٢٨٣) ، والموصل في شرح المفصل (١٠٤٧) ، والمقاليد (٢٨٣/أ).

[٤] في "ع" (صاحب التيسير رحمه الله).

[٥] لم أتبينه فيما اطلعت عليه من المصادر.